International Islamic University
Islamabad - Pakistan
Faculty of Islamic Studies
(Usul-ud-Din)
Department of Hadith
& its Sciences

الجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد - باكستان
كلية الدراسات الإسلامية
(أصول الدين)
قسم الحديث وعلومه

ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عند أئمة النقد المتقدمين من المحدثين

- شرحا.. ومرتبة.. وحكما -

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

إعداد الطالبة
أمة السميع محمد بشير
رقم التسجيل: **58/FU-PhD/F05**

بإشـــراف
الدكتور يسري عبد العليم
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين في قسم الحديث وعلومه

International Islamic Univ
CENTRAL LIBRARY
ISLAMABAD

العام الدراسي: ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

تمت مناقشة هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه

بعنوان :

ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عند أئمة النقد المتقدمين من المحدثين

(شرحا، ومرتبة، وحكما)

بتاريخ: ١٨/ ٠٨/ ١٤٣٥هـ ـ الموافق ١٦/ ٠٦/ ٢٠١٤م

أسماء أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم وتوقيعاتهم

١	الأستاذ الدكتور / يسري عبد العليم عجور	مشرفاً	
٢	الأستاذ الدكتور / فتح الرحمان قرشي	مناقشاً داخلياً	
٣	الأستاذ الدكتور / علي أصغر جشتي	مناقشاً خارجياً	
٤	الأستاذ الدكتور / حميد الله عبد القادر	مناقشاً خارجياً	

ومنحت الباحثة: أمة السميع درجة ٩٥ بتقدير ممتاز

TH 24922

PhD
٢٩٧ ، ١٢٤٩
f م f

حديث شريف - بحوث
حديث شريف - [illegible]
حديث شريف - جرح وتعديل
حديث شريف - ألفاظ وعبارات
حديث شريف - أئمة النقد
حديث شريف - محدثين

الشكر والتقدير

أشكر الله الفتاح العليم على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل. فله الشكر كله، وله الحمد كله.

ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى **الدكتور يسري عبد العليم** -حفظه الله- الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وأمدني بملاحظاته القيمة، وتصويباته النافعة، وتشجيعه المُحفِّز أحيانا، وتنبيهه المُوقِظ حِينًا. فأسأل اللهَ السميعَ المُجيبَ أن يجعل ذلك كُلَّه في ميزان حسناته.

وأخُصُّ بالشكر الخالص أستاذَيَّ الكريمَين **الدكتور فضل إلهي**، و**الدكتور سهيل حسن** - حفظهما الله- اللذين عليهما تلقَّيتُ مواد الدكتوراة، والأول منهما اكتسبتُ منه التعمق والتدقيق في البحث، والجِد والاجتهاد في طلب العلم، والثاني أَطلَعني على آفاق، وأبعاد الحديث وعلومه، بأسلوبه الناصح الرفيق.

كما أشكر **الدكتور تاج الدين الأزهري** -حفظه الله- رئيس قسم الحديث، و**الأستاذة نورة زواي** مسئولة كلية أصول الدين بقسم البنات اللذين أحاطاني بالتعاون الدائم.

وأدعو لجامعتنا الغالية والقائمين عليها، عساها أن تتقوَّى فتَشِعّ بنُورها على أهل هذه البُقعة خصوصا، وعلى أهل المعمُورة عموما.

وأشكُر خصوصًا **أبوَيَّ، وإخوتي، وأخواتي، وابني**، الذين صبروا على تقصيري فيما يجِبُ عليَّ تُجاهَهم لانشغالي بالرسالة، والذين لولا تشجِيعُهم الدَّائِمُ لي ورعايتُهم المُستَمِرَّة، ومُساعدَتُهم الكريمة؛ لما تمكَّنتُ من إتمام هذا العمل.

وختاماً، أسأل الله العليَّ القدِيرَ أن يعفُو عن خطئي وتقصيري فيما عَمِلتُ، ويتقبَّلَ مني صالح عملي، ويُبارك فيه، ويَنفَعُني به كما ينفع به غيري مِن طلبة العِلم!

مقدمة

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نستعينه، ونستغفره. مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أن محمَّدًا عبدُه ورسولُه ﷺ.

أما بعد، فبم أن السنة النبوية ثاني مَصدَرَيْ الوحي والشريعة في دين الإسلام، وحُجَّة من حُجَج الشرع؛ حُظِيَت بالغَ الاهتمام وأقصاه، لا من الأمة الإسلامية فحسب، بل من الشارع الحكيم نفسه، حيث تكفَّل بحفظ الذكر الشامل لمصدَري الوحي قرآنًا وسُنَّةً في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[1]. وما عناية الأمة الإسلامية بها في فجر الإسلام، وبقاء دَواوينها وموسوعاتها الهائلة إلى يومنا هذا، إلا تأويلا لوعد الله عز وجل. ولا غَرو؛ فإذا كان الإسلام كُتِب له الخُلودُ، استلزم ذلك خُلودَ مَصدَرَي الوحي فيه؛ ليُنيرا السبيلَ القويمَ لمن أراد سلوكه.

إلا أن حِفظَ السنة النبوية -مع التوفيق الرَّبَّاني العظيم للأمة المسلمة- كانت مُهمَّتُه شاقَّةً، تطلَّبَت جُهودًا جَبَّارةً من نَواحٍ مختلفة، فمِن جماعاتٍ خرجت لحفظها، وأخرى عكفت على دراسة أسانيدها واختبار رُواتِها لتمحيصها وتخليصها مما قد يشُوبُها من الدَّخيل، وآخرون بُغيتُهم فَهمُ معانيها للعمل بها، وآخرون يَرُومُون ضبطَ قواعد الاستنباط منها، وجماعة أخرَى يَقُودهم الشعورُ بواجبهم تُجاهَها في حفظ لُغَتها الفُصحَى التي بها حياتُها. وهكذا أدَّى غَرضُ حِفظِ السنة النبوية مِن ضياعٍ أو فسادٍ إلى نُشوء علوم مختلفة مُتنوِّعة، منها عِلمُ الجَرح والتَّعدِيل.

وليست حاجة الأمة إلى عِلم الجرح والتعديل اليوم بأقلَّ منها بأمس. وذلك لأن الحديث النبوي الشريف - بخلاف القرآن الكريم- لم يَتِمّ تمييزُ كل ما صحَّ منه مما سَقَم، فلا تزال هناك أحاديث كثيرة في بطون الكتب الحديثية تنتظر مَن يدرُسها، وينقُدُها، ويحكمُ عليها بما يليقُ بها، حتى يتمكَّنَ المرءُ من العمل بها. ثم ما حكموا عليه ليس كله مما أجمَعُوا عليه، مما يزيدُ في أهمية علم الجرح والتعديل في هذا الزمان.

---

١ سورة الحجر: ٩

إلا أن الناظرَ في أقوال الناقدين في الرُّواة بُغيةَ الحُكم عليهم يُواجه مشاكل متعددة، منها الغموض والخفاء اللذان يَكتَنِفان مَدلول كثير من ألفاظ وعبارات الجَرح والتعديل، أو تعدُّدُ الاحتمالات الواردةِ في مَدلول أكثرها. أَضِف إلى ذلك اختلاف مُؤلِّفي مصطلح الحديث عند ترتيب هذه الألفاظ والعبارات ونَظمِها في مراتب، وعدم وُضوح ضوابط هذه المراتِب، أو أسبابِ تقدِيم بعضها على البعض أو التأخير.

فالباحث مثلا يبقَى حائِرًا إزاءَ مصطلح "شَيخ"، إذ لا يزال يكتَنِفُه الغموضُ والخفاءُ، فلا يَعرفُ كيف يتعامَلُ مع الراوي الذي وُصِف به. حتى رأى بعضهم أنه لا دلالة فيه على جَرح أو تعديل.[1] فيتساءَلُ لماذا عُدَّ "شيخ" مِن مراتِب التعديل والحال هذه؟

ويتردَّدُ مَن يعلم أن "ثقة" مثلا له أكثر مِن معنًى، وبناءً على هذا، لا يكونُ كل مَن وُصِف به في مرتبة واحدةٍ، وأنه يحتَمِلُ أن يستخدِمَه ناقدٌ واحدٌ على أوجُه مُتعَدِّدَة. فلا يَدري هل يحمِلُه على ما ذُكِر في مراتب الجَرح والتعديل أو على معنًى آخَر، وما هي الضوابطُ لتحديد المعنى المراد منه، حتى لا يقع في إفراط أو تفريط.

ويتساءل ما المراد بالنَّظَر الذي حُكِم به على مَرتَبَتَي "صدوق" و"شيخ"، هل هو الاختبار، أم الاعتبار.

وربما يتساءلُ البعضُ لماذا قُدِّم "ثِقة" على "صَدُوق" مع أن الأخِير منهما وَصفُ مُبالغة، بخلاف الأول. ولماذا قُدِّم "شيخ" على "صالح الحديث"، مع أن الأول منهما لا دلالة فيه على جَرح أو تعديل في الظاهر وقد صرح به بعضهم كما سبق.

ويتساءل ما الذي يُبَرِّرُ التَّفرقَة بينَ حُكم أهل مرتبةٍ وأُخرَى، فيُحكَم على بعضهم بالاحتجاج، وعلى البعض بالنَّظر، وعلى البعض بالاعتبار أو التَّركِ.

ويتساءل ما مَدَى دلالة كل مرتبة على عدالة الراوي وضبطه، حتى يُعقَل الترتيبُ لمراتب الجرح والتعديل.

أضِف إلى ذلك كثرةَ الألفاظ والعبارات التي لم يَقُم أحدٌ بشرحِها أو بيان مرتبتها.

وأهمُّ مِن هذه التَّساؤُلاتِ كُلِّها تساؤُلٌ بمنزلة الأُمِّ لها، إذ ما تنشَأُ إلا بسببه، وما تَنتُجُ إلا عنه، ولا يُمكن الوصولُ إلى حَل جَذْريٍّ لها إلا بحَلِّه. ألا وهو معرفةُ ما يُعَيِّنُ، وكيف يُعَيَّنُ معاني ألفاظ وعبارات الجَرح والتعديل. إذ يُقتَرَحُ عِدَّةُ مَصادِر وطُرُق لتَعيين معرفة معاني ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، لا يَسلَمُ أكثرُها من النَّقص والخَلل. ولم يتَبَيَّن الطريقُ الأَمثَلُ الذي يُعتَمَدُ عليه في استخراج مَدلُول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أو القواعِدُ السَّلِيمة التي يُحتَكَمُ إليها عندَ الخلاف.

---

١ كما فعله الطحان. انظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١٦٤

نظرًا إلى هذه التساؤلات أو المشاكل التي يُعانيها كل مَن نظر في الكلام حول الرُّواة، من حاذِقٍ أو مُبتدِئ في هذا العِلم؛ وجدتُ أن الموضوعَ يستَحِقُّ البحثَ والدِّراسَة، فقرَّرتُ أن يكون موضوعَ رسالتي في الدكتوراه

"ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل
عند أئمة النقد المُتَقدِّمين من المُحَدِّثين
شَرحًا، ومَرتبةً، وحُكمًا"

والمقصود بألفاظ الجرح والتعديل في هذا العُنوان ما عُبِّر فيه عن حال الراوي بلفظ واحد، مثل "ثقة"، أو "شيخ".

والمقصودُ بعبارات الجرح والتعديل ما كان مُكوَّنًا من لفظَين فأكثر سواءً كوَّن جُملةً أو لا، مثل "صالح الحديث"، ومثل "يُكتَبُ حديثُه" أو "لا بأسَ به" أو مثل "ثقةٌ ثقةٌ".

وهكذا يدخل في ألفاظ وعبارات الجَرح والتعديل المُفرَد منها والمُرَكَّبُ والمُكرَّر. وقد يُطلَق كل مِن ألفاظ وعبارات الجَرح والتعديل على الآخَر مجازًا.

ويُشترَطُ في ألفاظ وعباراتِ الجرح والتعديل أن تكون بنفسها كافية لتعيين مرتبة الراوي جرحًا أو تعديلا.

والمراد بالمُتقدِّمين من المُحدِّثين أهلُ عَصرِ الرِّوايَةِ. ويمتاز هذا العصر في تاريخ علوم السنة النبوية بالالتزام بمنهج التَّلَقِّي المُباشر من الشيوخ، والرفض الشديد للاعتماد على المكتُوب وحدَه، والاهتمام بالأسانيد. ولما تمَّ تدوينُ أكثر الأحاديث في نهاية القرن الثالث؛ بدأ الاعتمادُ على المكتوب بدلا مِن التَّلَقِّي المباشر من الشيخ، وازداد هذا الاعتماد شيئًا فشيئًا، حتى توقَّفت سلسلةُ الأسانيد. وليس هناك حدٌّ فاصِل يفصِلُ قطعًا بين عصر الرواية وما بعده، لأن التَّحوُّل وقع تدريجيًّا، إلا أن ضرورة تحديد الدراسة في زمَن مُحدَّد، أو أشخاصٍ مُعَيَّنِين يُوجِب اختيار حدٍّ فاصِل زمني. ولا حرج إن اخترتُ ما ذكره الذَّهَبِيُّ قائِلًا: "فالحَدُّ الفاصِلُ بينَ المُتقَدِّم والمُتأَخِّر هو رأسُ سنةِ ثلثمِائة"[1]. إذ يبدو أن التَّحوُّل من الاعتماد على الرواية إلى الاعتماد على المكتُوب ظهر بشكل واضِحٍ عند مُضِيِّ القرن الثالث.

هذا، وإنما آثرتُ الاقتصار على المُتقَدِّمين من المُحَدِّثِين -إضافةً إلى سعةِ الموضوع بحيث لا يتحمله هذا البحث- لأمرَين:

الأول: لأنه- بناء على التَّوقُّف التَّدريجِيِّ لسِلسِلَة الأسانيدِ بعدَ عصر الرواية- مَضَى- أكثرُ رُواةِ الحديث الذين عليهم مَدارُ مرتبة الأحاديث صِحَّةً، أو حُسنًا، أو ضعفًا في القرون الثلاثة الأولى.

---

١ ميزان الاعتدال، ١/٤

والعُمدةُ في نقد أولئك الرُّواة كلامُ النُّقَّادِ المُعاصِرينَ لهم. ولا يَسَعُ مَن جاء بعدَهُم الخُروجُ مما شَهِد به المُتقَدِّمُون جميعًا.

والثاني: لأن عصر الرواية يتضمَّن زمنَ الصحابة -رضي الله عنهم-، وزمَن التابِعِين الذين شاركوا في نقل الرواية وتمحِيصها على أساس أُصول النَّقد التي تَعلَّمُوها من منابِع الإسلام الصافِيةِ، وعلَّمُوها لمن تَتلمَذَ عليهم، فالمَنهَج السَّائِدُ لجَرح الرُّواةِ وتعديلهم في عصر الرواية هو المنهَجُ المُتلَقَّى بشكل مُباشِر أو غير مُباشِر مِن منابِع الإسلام الصافِيةِ. والذي هو مَوضِعُ ثِقَةٍ للأُمَّة، بخلاف العصور المُتأخِّرة؛ إذ كَثُر فيها الاحتكاكُ بشعوب أخرى، ونُشوءُ علوم جديدة، مما أدَّى إلى تَسَرُّب الانحراف في كثير من العلوم، منها علومُ السنة النبوية أيضا. فيَحتمل أن يختلِفَ استخدامُ المُتأخِّرين لبعض مُصطلحات علم الحديث منه لَدَى المُتقَدِّمِين. فلذلك يجِبُ أن تُفرَد ألفاظ وعبارات وأساليب المُتقدِّمِين بدراسة مُستقِلَّة، فتكون هي وأمثالُها أساسًا للمقارنة بين أساليبِ المُتقَدِّمِين والمتأخِّرينَ، ومعرفة الفَرق بينها إن كان، سواء في استخدام ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل أو في شرحها.

إشكالية البحث:

إن هذه الرسالة محاولة لإيجاد أجوبة على ما يلي من الأسئلة:

١. ما هو الطريق القَويم لمعرفة مَدلُول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل؟
٢. ما هي مراتب الجرح والتعديل عند أئِمَّةِ النَّقد المُتقَدِّمِين؟
٣. وما ضابط كل مرتبة منها؟
٤. وما هي الألفاظ والعبارات التي استخدمها أئمة النقد المُتقَدِّمُون لكل مرتبةٍ من مراتب الجرح والتعديل؟ وما مدلول كل واحد منها؟
٥. وما علاقة هذه المَراتِب بعضها مع البعض؟
٦. وما حُكم مَروِيَّات أهل كل مرتبة منها؟
٧. وما الذي يُبَرِّرُ هذه الأحكام؟
٨. كيف تتعَيَّنُ مرتبةُ الراوي جرحًا وتعديلًا؟

أهمية الموضوع:

هناك أمورٌ كثيرةٌ تُؤكِّدُ على ضَرُورة القيام بهذه الدراسة، وهي كما يلي:

١. وجود كثير من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل في كتب الجرح والتعديل، والتراجم، والتاريخ لم يتطرَّق لتفسيرها أحدٌ من علماء المُصطلَح وغيرهم، أو التي يكتَنِفُها الغموضُ أو الذي اختلفُوا في مَدلُوله.

٢. نُدرَةُ المُؤَلَّفات التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والبيان.

٣. قِلَّةُ شُيُوع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين طلبة العلوم الشرعيةِ اليوم، وقِلَّـةُ تـداوُلهم لها.

٤. قِلَّةُ معرفة أهل زماننا بمن فيهم العَرَب والعَجَم باللغة العربية الفُصحَى، لغة المُتقَدِّمِين مـن النُّقَّاد والمُحَدِّثِين مما استُعجِم بسببه اليوم كثيرٌ من الألفـاظ والأسـاليب المُتداولَـة بيـنهم وَصفًا للراوي جَرحًا وتعديلًا.

٥. حاجة الناس في هذا العصر إلى مزيد من التسهيل والتقريب والبيان، نظرًا لضـعف الهِمَـم، وبُعد العهد بعصر الرواية، وقِلَّة مَن يَفهم دقائِقَ علم الحديث، فيستطِيعُ استِجلاءَ مـا خَـفِي منها.

٦. شُعور أئمَّةٍ من المُتأخرين بضرورة التأليف في هذا الموضوع، حيث نَدَبُوا إلى ضـبط ألفـاظ وعبارات الجرح والتعديل دراسةً وتأليفًا. فقـد قـال الذَّهَـبِيُّ: "ثـم نحـن نفتَقِـرُ إلى تحريـر عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المُتجاذِبة. ثم أهَمُّ مِـن ذلـك أن نعلـمَ بالاستِقراءِ التَّامِّ عُرفَ ذلك الإمامَ الجِهبِذَ واصطِلاحَه ومقاصِدَه بعِباراتـه الكثـيرة."[1] وقـال السَّخاوي: "...فمَن نظر في كُتُب الرِّجال ككتاب ابن أبي حاتِم المذكور، والكامِل لابن عَدِيٍّ، والتهذيب وغيرها؛ ظفر بألفاظٍ كثيرةٍ. ولو اعتَنَى بارِعٌ بتَتَبُّعِهـا، ووَضْـع كل لفظـةٍ بالمَرتبـة المُشابِهة لها مع شرح معانيها لُغةً واصطِلاحًا؛ لكان حَسَنًا. وقد كان شَيخُنا (يعـني: الحـافِظَ ابنَ حَجَر) يَلهَجُ[2] بذِكر ذلك فيما تَيَسَّر. والواقِفُ على عبارات القوم يَفهَـمُ مقاصِـدَهم بمـا عُرف من عباراتِهم في غالِب الأحوال، وبقَرائِنَ تُرشِدُ إلى ذلك."[3]

إضافةً إلى ما سبق من الأمور التي تفرضُ وجود هذه الدراسةِ، هناك فوائدُ يُتوَقَّعُ جَنيُها منها؛ فترفَعُ مِن قدرها وأهميَّتها، وهي كما يلي:

١. استخراج وبيان الضوابط لكل مرتبة من مراتب الجرح والتعديل يُمَكِّـن النـاظِرَ في أقـوال العُلماء من وَضْع ألفاظٍ وعباراتٍ للجرح والتعديل لم يشرَحها أحدٌ في المراتب المُلائِمَة بها. كما يُعِينُ في معرفة الأخطاء التي وقعَت في شرح بعضها أو في تعيين مراتبها.

٢. معرفة علاقة مراتب الجرح والتعديل بعضها ببعض يُعِـينُ في الجَمـع والتوفيـق أو الترجـيح بينها عند التعارض، كما يُعِين في معرفة المقصود بها عند الاقتران.

٣. ذِكرُ ألفاظٍ وعباراتٍ لكل مرتبة للجرح والتعديل مع تفسيرها يُوفِّرُ أمثلةً تُوضِّحُ حقيقةَ تلك المرتبةِ، وبالتالي يَسهُل القياسُ عليها.

---

١ الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٢

٢ لَهِجَ بالأمر: أولِع به. انظر: العين، ٣٩٠/٣

٣ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ١٠٩/٢

٤. معرفةُ حُكم كل مرتبة للجرح والتعديل بوضوح، ومعرفة ما يُبرِّرُه تبعَثُ الثقةَ في النفوس، وتَحمِي عن التَّرَدُّد عند الحُكم على الراوي.

٥. إعادة نظم مراتب الجرح والتعديل نظمًا شامِلًا مُنقَّحًا بعد النظر في أقوال كُلِّ مَن تكلَّم في الموضوع يُوفِّرُ هَيكلًا يتضمَّنُ كل ما يستحِقُّ الاهتمام به، وبه يتبَيَّن كل ما هو بخلافه.

٦. دراسة الأمور المُتقدِّمَة كُلِّها تُوَضِّح نظام الجرح والتعديل عند أئمَّة النَّقد المُتقدِّمِين، ويُظهِرُ مَدَى جِدِّيَّةِ منهجهم، ومَدَى صلاحِيَّتِه لتمييز الصحيح من السقيم.

٧. تُقدِّمُ هذه الدراسة المنهج العامَّ للجرح والتعديل عند أئمَّة النَّقد المُتقدِّمِين، وهكذا تُسهِّلُ الوصولَ إلى معرفة مناهج العلماء الخاصَّة فيه.

٨. تعيينُ تفسير مصطلحات هذا العِلم يُساعِد في المقارنةِ بين النُّقَّاد بحيث يُمكِنُ معرفةُ درجاتِهم من حيثُ التشدُّد والتساهُل والاعتدال.

٩. تُعِين هذه الدراسةُ على معرفة مَدَى موافقة أو مخالفة المُتأخِّرين لمناهج المُتقدِّمِين وانحرافِهم عنها، ومعرفة مَدَى تأثُّرهم بعُلُوم أُخرَى.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

لم يُفرد أحدٌ من المُتقدِّمِين ألفاظ الجرح والتعديل ومراتِبها بالتأليف، ولعل ذلك يرجعُ إلى أمرَين:

الأول: صفاء سليقتهم اللغوية، وتَمَكُّنِهم من العربية الفُصحَى التي هي لُغةُ المُحدِّثِين المُتقدِّمِين.

والثاني: شُيوعُ ألفاظ الجرح والتعديل بينهم، وكثرةُ مَن يعلَم مَدلُولَها وتأثيرَها في تعيين مرتبةِ حديثِ صاحبِها.

والثالث: مُمارَستُهم للجرح والتعديل عَمَلِيًّا، مع مُشاهَدة مُمارَسةِ شُيوخِهم لها، وإمكانِ مُشاهدَتهم للرُّواة وأوصافِهم فِعلًا. ومعرفتُهم بالمناسبة بين أوصافِ الرُّواةِ، وبين التعبير عنها.

ومع توَقُّف سلسلةِ الإسنادِ تدريجِيًّا، توَقَّفَت مُمارَسةُ الجرح والتعديل عَمَلِيًّا أيضًا كما سبق، وقلَّ استخدامُ عبارات الجرح والتعديل. فغابَت عن الأذهان أوصافَ الرُّواة التي تُناسِبُ ألفاظًا وعباراتٍ مُعَيَّنَةٍ، وخَفِيَت المناسبةُ بينها على كثير مِن المُشتَغِلِينَ بالعِلم. ومما زادَ الأمرَ تفاقُمًا ضعفُ اللغةِ العربيةِ الفُصحَى، لغة النُّقَّاد المُتقدِّمِين نتيجةً للاحتِكاكِ بشُعوب من العَجَم. فبدأ الغموضُ يكتَنِفُ بعضَ هذه المُصطلَحات. وكُلَّما ازدادَ الزمنُ بُعدًا؛ ازدادَت ألفاظُ الجرح والتعديل غرابةً وغُموضًا حتَّى اتَّجه بشرح بَعضِها مُؤلِّفُو كُتُب علوم الحديثِ في إطار محدُودٍ جِدًّا. وازدادَت الحاجةُ ظُهورًا واشتِدادًا حتَّى أفرَده بعضُ المُعاصِرينَ بالتأليف. فمِن أهَمِّ ذلك:

١. **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**: لأبي الحَسَن مُصطَفَى بن إسماعيل السُّلَيماني المَأرَبي. نَشرَته مكتبةُ ابن تيميَّة بالقاهرة سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م في مجلد واحد اشتمل على خمسين وخمسمائة صفحة. جمع فيه مُؤلِّفُه معظمَ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل وشَرَحَها، مع بيان أنواعِها المُختَلِفة وعددٍ مِن القواعِد المُتعَلِّقَةِ بها. إلا أنه لا يُفَرِّقُ بينَ المُتقدِّمِينَ والمُتأخِّرين. والكتابُ عظيمُ الفائدةِ إلا أنه يَخلُو مِن فَهرَس تفصيلي لألفاظ وعباراتِ الجرح والتعديل التي تناولها، مما صَعَّب الوُصولَ إليها.

٢. **لسان المحدثين**: (مُعجَمٌ يُعنَى بشرح مُصطلَحات المُحَدِّثِين القديمةَ والحَديثةَ، ورُموزَهم، وإشاراتِهم، وجُملةً مِن مُشكِل عباراتهم، وغريب تراكِيبهم، ونادِر أساليبهم) ألَّفَه محمد خَلَف سَلامَة المَوصِليُّ. والكتاب على ما أعلَم لم يُطبَع بَعدُ إلا الطبعةَ الإلكترونيةَ ذات خَمس مجلَّداتٍ والتي وَضعها الشيخُ على الشبكةِ العنكبوتية إفادةً للجميع، فجزاه اللهُ خَيرًا. حاول المُؤَلِّفُ أن يجمَعَ في الكتاب جَمِيعَ ما يستَخدِمُه المُحَدِّثُونَ القَدِيمُ منهم والجديدُ مِن مُصطلَحاتٍ كمُصطلَحاتِ الرِّوايةِ مِن ألفاظِ التَّحَمُّل والأداءِ، ومُصطلَحاتِ الجَرح والتعدِيل، ومُصطلَحاتِ تخريج الحديث. ولم يَقتَصِر على إيراد ما يخُصُّ المُحدِّثِين، بل أورد أيضًا مُصطلَحاتٍ ابتَكرَها المُحدِّثُون وشارَكَهُم في استعمالها غيرُهم من أصحاب العُلوم مِثل كثير من مُصطلَحاتِ النَّسخ والمُقابَلَةِ، ومُصطَلَحات مُتداولة عندَ المُحدِّثِينَ مِن وَضع غَيرهم كالوَرَّاقِين. ورَتَّب المُؤَلِّفُ المُصطلَحات على نَسَق حُروف المُعجَم. وذكَرَ في الجُزء الأوَّل أربعةَ عَشرَ فَهرسًا مما سَهَّلَ استخدامَ الكتابِ جِدًّا. وإن مما يَهُمُّ منها هُنا الفَهرَس الخامِس، وهو فَهرَسُ ألفاظ الجرح والتعديل، وكذلك الفَهرَسُ الثامِنُ وهو للمُصطَلَحات الخاصَّةِ أو شِبه الخاصَّةِ. فجاء كتابُه حافِلًا بألفاظ الجرح والتعديل؛ حيثُ شَرَح اثنَتَين وتِسعِين وستُّمائةٍ ٦٩٢ مِن المُصطَلحاتِ العَامَّةِ و أربعةً وثلاثِينَ ومِائَةً ١٣٤ مِن المصطلَحات الخاصَّةِ للجرح والتعديل على حسب ما ذُكِر في الفَهرَسَين. والكتاب مما يُعجَبُ به حَقًّا لشُمولِه وتَقريبه مُصطلَحاتِ المُحدِّثِين لطُلَّاب العُلوم الشَّرعِيَّة، خاصَّةً للمُبتَدِئِين مِنهم على طريقةٍ تُناسِبُ عَصرَنا اليوم.

٣. **شرح ألفاظ التعديل النادرة أو قليلة الاستعمال** لسَعدي بن مَهدِي الهاشِمي، صدَرَت طَبعَتُها الأُولى من مكتبةِ العُلوم والحِكَم بالمدينة المُنوَّرة سنة ١٤١٣هـ. شرح فيه الشيخُ خمسةً وخمسِين لفظًا وعِبارة للجَرح والتعديل مما قَلَّ أو نَدَر استخدامُه.

٤. **شرح ألفاظ التجريح النادرة وقليلة الاستعمال** لسَعدِيّ بن مَهدِيّ الهاشِمي أيضًا، طبعَتها المَطبعةُ السَّلَفِيَّةُ بالقاهِرة. تناول فيه المُؤلِّفُ تِسعةً وخَمسِين لفظًا من ألفاظِ الجَرح النادِرَةِ وقَليلَةِ الاستعمال بالشَّرح المُفَصَّل.

٥. **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي**: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. صدَرَت طَبعَتُها الأُولَى من مكتبةِ أضواء السَّلَف، بالرياض سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م. تناول فيه مُؤَلِّفُه ظواهرَ الإفرادِ، والتَّكرير، والتَّركِيب في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، فضَمَّنهُ بُحوثًا وقواعِد مُهِمَّةً حَولَ الظَّواهِرِ الثَّلاثَة. وعلى الرغم من كثرةِ المَباحِثِ الاستدلاليَّة الجافَّةِ، فإنه كتابٌ نافِعٌ جِدًّا يتَّسِمُ بالمَنهجِيَّةِ والتَّعَمُّق. ولم يُؤَلِّف في هذا الموضوع–فيما أعلَمُ– أحدٌ سِواهُ.

٦. **أحكام مراتب الجرح والتعديل**: مقالٌ عِلميٌّ لعبد العزيز الرميح نشره موقِعُ الأُلوكة في أربعةِ أجزاء، وَضَّحَ فيها المُؤَلِّفُ المُرادَ بالأحكام الأربعةِ الاحتِجاج، والنَّظَر، والاعتِبار، والتَّرك، معَ مُعالَجَةٍ تفصِيلِيَّة للنَّظر، وتحرير مَعناه. وهذا المَقالُ مع وَجازَتِه، يتَّسِمُ بقُوَّةِ الحُجَّةِ، والوُضُوح، وقد ساعدَني فِعلًا في تكوين الرُّؤيةِ لمَرتَبتَي "صدوق" و"شيخ" كثيرًا.

وهذه المُحاوَلاتُ رَغم ما تَتَّسِمُ به مِن الجِدِّيَّةِ والإفادةِ، والشُّمُول، إلا أنها لا تَكفِي لِسَدِّ الفَجوَةِ في المَوضُوع الذي اخترتُه، لأَمرَين:

الأول: أنَّ مَن ألَّفُوا في شَرح ألفاظ وعباراتِ الجرح والتعديل، لم يُفرِدُوا مِنها ما يخُصُّ بالمُتقَدِّمِين. وقد سبق أن عصرَ الرِّوايةِ يحتاجُ إلى دِراسةٍ خاصَّةٍ به، للوُصول إلى معرفةِ المِعيار النَّقدِيِّ السَّائِد في ذاكَ العَصرِ، المُستَقَى مِن مَنابِعِ الإسلام الصَّافِيَةِ.

ثانيا: إن موضُوعَ مَراتب ألفاظ الجرح والتعديل رغم تطرُّق كثير مِن علماء المُتأَخِّرين له، ما زال يحتاجُ إلى بيان وتوضِيح مِن ناحِية التَّقعِيد، والذي يَتمَثَّلُ في بيانٍ واضِحٍ لضابِطِ ألفاظ وعباراتِ كل مَرتَبةٍ، وبيانِ الأوصاف التي تنطَبِقُ عليها تلك الضَّوابِطُ، مع توضِيح الفَرقِ بينَ كُلِّ مرتَبةٍ وسابِقَتِها، ولاحِقَتِها.

ولا شَكَّ أن التَّقعِيد أهَمُّ من حَصر أو جَمع الألفاظِ والعِبارات؛ فإن مَعرفةَ ضابِط كُلِّ مرتبةٍ يُمَكِّنُ الناظِرَ في هذه الأقوال مِن وَضع كل لفظٍ في مَوضِعِه اللَّائِق به، بَعدَ معرفةِ معناهُ اللُّغَوي، ومعناه العُرفِيِّ عند أئِمَّةِ النَّقدِ إن كانَ.

فالموضوع يحتاجُ إلى دراسةٍ شامِلةٍ لألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، وعَرضِها كنظامٍ، بتوضِيح جميع معالِمِها مِن مَعانِيها، ومَراتِبها، وضَوابطها، وأحكامها، والعلاقةِ بَين مَراتِبها المُختَلِفَة، وجُملةً مِن ألفاظِ كُلِّ مَرتَبةٍ منها. والدِّراساتُ المذكُورَةُ كلُّها تتناوَل ناحِيَةً أو نَواحٍ مِنها، ولا تُوجَدُ دِراسَةٌ تُحِيطُ بجَمِيع هذِه النَّواحِي، وتَعرضُها كنِظام مَربُوطٍ بشَكلِهِ الكامِل.

وهذا ما أرجُو أن قد قُمتُ به في هذِه الرِّسَالةِ بإذنِ اللهِ تعالَى.

منهجي في البحث:

استخدَمتُ في هذا البحث مَناهِج مختلِفَةً للتَّفكِير العَقليِّ مِـن وَصـفٍ، وتحلِيـل، واسـتِقراءٍ، واستِنتاجٍ، ونَقدٍ. كما التزَمتُ خُصوصًا بما يلي مِن الأمور:

١. حَرَصتُ على عرض الموضوع بأسلوب سهل واضح متسلسل مترابط.

٢. اتبعت الطريقة العلمية المعهودة في توثيق المعلومات، إلا أنني لم أذكر تفاصيل طبع المصـادر والمراجع التي اقتبست منها في الهوامش، استغناء بذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

٣. نظرا إلى كثرة عدد الرواة الذين ورد ذكرهم في هذه الرسالة، لم أترجم لهم، وإنما اقتصرتُ على ترجمة المشاهير الذين أنقل كلامهم، وآرائهم.

٤. لم أُطِل في تخريج الأحاديث، فإن كان الحديث في أحد الصحيحين، لم أُخرجه من غيره.

الخطة التفصيلية للبحث:

يتضمن البحثُ مقدمةً وتمهيدًا ومَدخلًا وبابَين وخاتمة، وتفصيل ذلك كما يلي:

المقدمة:

تشتمل على ما يلي من العناصر:

- تقرير موضوع البحث
- بيان إشكالية البحث
- أهمية الموضوع
- الدراسات السابقة حول الموضوع
- منهجي في البحث
- الخطة التفصيلية للبحث

التمهيد:

يشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول : تعريف الجرح والتعديل والفرق بينهما

المطلب الثاني : التعريف بعلم الجرح والتعديل، وعلاقته بسائر علوم السنة

المطلب الثالث : مشروعية الجرح والتعديل

المطلب الرابع : أهمية علم الجرح والتعديل

المطلب الخامس: تاريخ علم الجرح والتعديل إجمالا

المطلب السادس: التعريف بأشهر أئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين

المدخل:

ويشتمل على أربعة مطالب كما يلي:

المطلب الأول : تاريخ بيان مراتب الرواة

المطلب الثاني : تاريخ مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

المطلب الثالث : ما يُعرَف به مدلولُ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

المطلب الرابع : سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل

الباب الأول: ألفاظ وعبارات الجرح عند أئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمين.

اشتمل هذا الباب على ستة فصول كما يلي:

الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثًا"

الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جِدًّا"

الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقَويٍّ"

الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيِّن الحديث"

وقد قسمتُ كل فصل إلى مباحث، ذكرتُ فيها تاريخ المرتبة، ثم ضابطَها، ثم الفرق بينها وبين سابقتها، ثم ألفاظَها وعباراتِها، ثم حُكم أهلِها، وتفاصيل أُخَر إن وُجِدَت.

الباب الثاني: ألفاظ وعبارات التعديل عند أئمة النقد المتقدمين.

وقد اشتمل على ستة فصول، كما يلي:

الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق"

الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة"

الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَةٌ ثِقَةٌ"

الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

وفصولُ هذا الباب أيضا مُقسَّمةٌ إلى مباحث، تتناولُ تاريخ المرتبة، وضابطَها، والفرق بينها وبين سابقتها، وألفاظها وعباراتها، وحُكم أهل تلك المرتبة، وأمور أُخرى إن وُجِدَت.

الخاتمة:

تشتمل على أهم النتائج التي توَصَّلتُ إليها بإذن الله تعالى.

وأسألُ اللهَ العَليَّ القَدِيرَ أن يَعفُو عن خَطَئي، وتقصِيري، ويتقَبَّلَ مِنِّي صالحَ عملي، ويُبارك فيه، وينفَعني به، وينفع به غيري من طلبة العلم.

التمهيد

التعريف
بعلم الجرح والتعديل
ومشروعيته، وتاريخه،
وأئمة النقد المتقدمين

ويشتمل على ستة مطالب كما يلي:

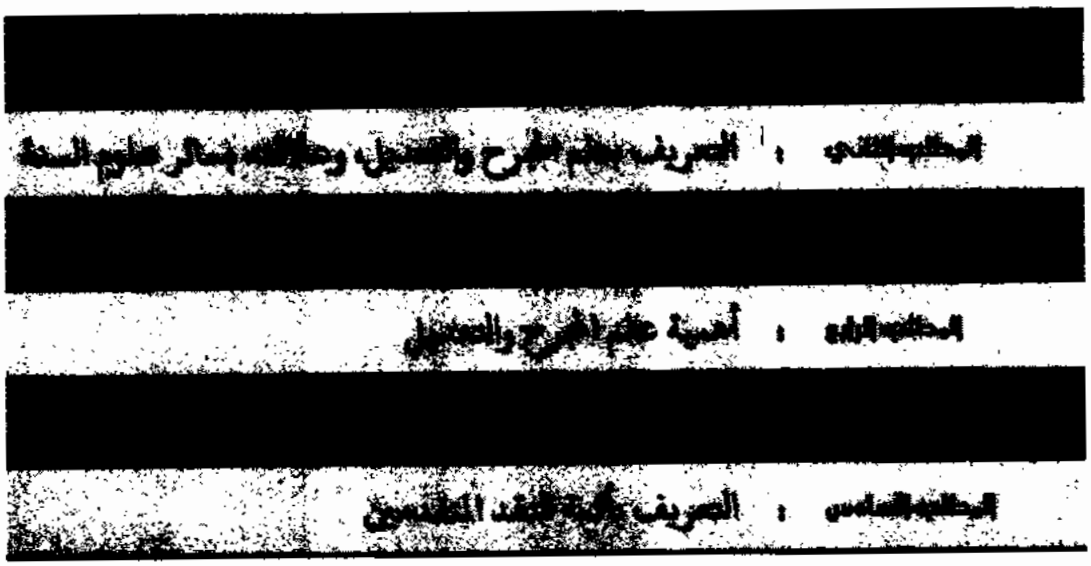

المطلب الأول

تعريف الجَرْح والتَّعدِيل والفرق بينهما

أولا: تعريف التَّعدِيل لغة واصطلاحا:

تعَدِيل الشيء لُغةً: تقويمُه. يُقالُ: عدَّلتُه؛ فاعتَدَل. أي قوَّمتُه؛ فاستقام... وتعَدِيل الشُّهودِ: أن تقول إنهم عُدُول.[1] والعَدْل "المَرْضِيُّ من الناس قوله وحكمه."[2]

وأما اصطلاحا، فأقدمُ تعريف له وقفتُ عليه من ابن الأَثِيْر[3] الذي يرى أن التَّعدِيل وصف متى التحق بالراوي والشاهد؛ اعتُبِر قولُهما، وأخِذ به.[4] ويبدو أن عدم اهتمام من سبقه بتعريف هذا المصطلح راجع إلى شهرته، ووضوح معناه، وصلته القريبة بالمعنى اللغوي للفظ، شأنَ أكثر المصطلحات الأُخَر لهذا العلم.

وعرَّفه أبو شُهبة[5] من المعاصرين مُركِّزا على جهة الرواية دون الشهادة، قائلا:"وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته، فهي شهادةٌ بالتزكية تُصَحِّحُ العملَ بمَرويّه."[6]

---

١ انظر: الصحاح، ١٧٦١/٥

٢ كتاب العين، ٣٨/٢

٣ ابن الأثير: هو مجد الدين أبو السعادات الجزري المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المحدث الأصولي اللغوي، صاحب التصانيف، أشهرها النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول. تُوُفِّيَ سنة ست وستمائة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٣٦٦/٨-٦٧

٤ انظر: جامع الأصول، ١٢٦/١

٥ أبو شهبة: هو الدكتور محمد بن محمد بن سويلم المصري. خدم الدراسات العليا تدريسا وإدارة في بلدان عربية كمصر، والسعودية، والعراق، والسودان. وله مقالات ومُؤلَّفات كثيرة، لعل أشهرها دفاع عن السنة النبوية. تُوُفِّيَ سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. انظر: ترجمة العلامة الدكتور محمد أبو شهبة، لأحمد مصطفى فضيلة، منتدى تراجم أهل العلم المعاصرين، موقع ملتقى أهل الحديث.

٦ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٣٨٥

ويقرُب من هذين التعريفين ما ذكره كل من عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم[1]، وحاتم العَوني،[2] وهو: "وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته."[3]

ويَرِدُ على التعريفات المذكورة ما يلي:

أولا: أنها تُعرِّف التَّعدِيل بحُكمه، وهو قبولُ روايته، مع أن الحكم فرع عن الحقيقة، مبنيٌّ عليها، ومن ثَمَّ مُغايِرٌ لها. فينبغي أن لا يُعَرَّف به.

ثانيا: أن هذه التعريفات غير كافية لمعرفة الفرق بين مراتب التَّعدِيل والجرح؛ إذ مراتب الاعتبار[4] مُوَزَّعة على الجرح والتَّعدِيل، فإن جُعِل الاعتبار بحكم القبول؛ لَزِم تحويل المراتب الثلاث الأولى للجرح إلى التَّعدِيل. وإن عُدَّ الاعتبارُ من التليين؛[5] وجب تحويل المرتبة الأخيرة للتعَدِيل إلى الجرح.

بناء على الملاحظات المذكورة، لعل الأنسب تعريف التَّعدِيل بأنه وصف الراوي بما يدلُّ على قوته، أو على رُجْحان قوته عدالةً وضبطاً.

والمراد بالعدالة استقامة المرء على دينه، وتظهر من خلال عمله بمقتضاه. بينما المراد بالضبط أَهْلِيَّتُه لحفظ الحديث وأدائه، وتَتَمَثَّلُ في وُجود الصواب في مَرويَّاته.

والمراد بالوصف بما يدل على القُوَّة، الوصف الدَّالُّ على تمام العدالة والضبط، فما فوقه. كقولهم: فلان ثَبْتٌ، أو قولهم: فلان ثقةٌ. فإن الأصل في هذَينِ اللفظَين أنهما يدُلان على تمام العدالة والضبط، من غير نقص فيهما. وكذلك قولهم: فلان من أَوثَق الناس. فإنه يتضمن تمامَ العدالة والضبط.

---

١ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: هو الدكتور أبو إسماعيل الباهلي السعودي. تخرج من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. له آثار علمية، من أشهرها ضوابط الجرح والتَّعدِيل. تُوُفِّيَ عام ١٤٢١هـ. انظر: ضوابط الجرح والتَّعدِيل، ١٢-١٥

٢ حاتم العوني: هو ابن عارف بن ناصر السعودي، دكتور في الحديث مشهور معاصر. له تحقيقات، ومقالات، وكتب نافعة تتسم بالجدية والابتكار. منها المنهج المقترح لفهم المصطلح. ولد بالطائف عام خمسة وثمانين وثلاثمائة وألف. انظر: سيرة الشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني، منتدى تراجم أهل العلم المعاصرين، موقع ملتقى أهل الحديث.

٣ ضوابط الجرح والتَّعدِيل، ص ٢٢، وانظر: خلاصة التأصيل في علم الجرح والتَّعدِيل، ص ٦

٤ المراد بالاعتبار هنا عدم قبول ما رواه مَن لا يُحتمل تفرده إلا بما يقويه من متابعة أو شاهد. وسيأتي الكلام حول معاني الاعتبار مفصلة في مرتبة ضعيف الحديث في مراتب الجرح من هذه الرسالة.

٥ التليين دون التضعيف، وسيأتي معنى لين الحديث مفصلا في مرتبة لين الحديث من مراتب الجرح.

فإذا دلَّ الوصف على القُوَّة من غَير دلالةٍ على التمـام؛ كان وصـفًا برُجحـان القُـوَّة، كقـولهم: صَدُوق، أو صالحُ الحديث. فإنهما وإن دلَّا على القوة، نقصهما الدلالةُ على التمام مما يحتمل معه نقـصٌ يسيرٌ في ضبط من وُصِف بهما أو عدالته كما سيأتي في بيان ضابطهما في مرتبتَيهما. ولكنهما يُعَـدَّان من ألفاظ التَّعدِيل لدلالتهما على رُجْحان القُوَّة.

ثانيا: تعريف الجرح لغة واصطلاحا:

الجرح أصله من جَرَح فلانا يَجْرَحُه جَرْحا بمعنى الطعن فيه حِسِّيًّا كالقطـع، والشـقِّ. ومنـه جرح الراوي أو الشاهد وهو الطعن المعنويُّ فيهما.

قال ابن فارس[1]:"جَرَحَه بحَدِيدة جَرْحًا. والاسم الجُرْح. ويقال: جَرَحَ الشاهِدَ إذا رَدَّ قولَه بنَثًـا غير جميل." [2] والنَّثا ذِكر الانسان بغير جميل. [3]

وقال ابن سِيْدَه[4]:"جَرَحَه يَجْرَحُه جَرْحًا: أَثَّرَ فيه بالسِّلاح."[5] وقال: "وجَرَحَه بلِسانِه: شتَمَه."[6] وقال:"وجرَّحَ الرَّجُلَ، غَضَّ شهادتَه." [7]

وأما اصطلاحا، فقد عُرِّف بتعريفات مختلفة منها ما يلي:

قال الخُوَارِزْمِيُّ[8]:"الجَرْح هو أن تُرَدَّ شهادةُ الشاهِد، وقد جُرِّح فلانٌ وهو مَجْرُوحٌ إذا لم تُقْبَـل شهادتُه."[9]

وقال ابن الأَثِيْر:"الجَرْح وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد؛ سقط الاعتبـارُ بقـوله، وبطـل

---

١ ابن فارس: هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب. له مُؤلَّفات كثـيرة، منها مقاييس اللغة، والمجمل. مات بالري سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠٣/١٧-٠٥

٢ معجم مقاييس اللغة، ٤٥١/١

٣ انظر: المرجع السابق، ٣٩٠/٥

٤ ابن سِيده: هو علي بن أحمد بن إسـماعيل، إمام في اللغة والعربية حافظ لهما على أنه كان ضريرا. تُوُفِّي سنة ثمـان وخمسين وأربعمائة. انظر: بُغية الملتمس، ص ٤١٨-١٩

٥ انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٧٤/٣

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٧ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٨ الخوارزمي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، صاحب مفاتيح العلوم. حياته وأحـواله في خفـاء. تُوُفِّي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. انظر: كشف الظنون، ١٧٥٦/٢، والأعلام، ٣١٢/٥-٣

٩ مفاتيح العلوم، ص ٣٩

العملُ به."[1]

وعرَّفه محمد بن محمد بن سُوَيلِم أبو شُهبة قائلا:"ذكر الراوي بصفات تقتضي عدم قبول روايته."[2]

ويرى حاتم العَوْني أن الجرح وصف الراوي بما يقتضي ردَّ روايته.[3]

وفصل عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم حيث عَرَّفَ الجَرح قائِلًا:"وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي تليينَ روايته، أو تضعيفَها، أو ردَّها."[4] ثم شرح معنى التليين والتضعيف والرَّد.[5]

ويَرِدُ على التعريفات المذكورة مثل ما يَرِدُ على التعريفات المختلفة للتعَدِيل كما سبق، وهو ما يلي:

أولا: أنها تُعرِّف الجرحَ بحُكمه، وهو عدمُ قبول روايته، أو ردُّها أو تليينُها، مع أن الحُكم فرعٌ عن الحقيقة. وتعريفُ الشيء بحُكمه خلافُ الأَولَى.

ثانيا: أن هذه التعريفات غير كافية لتحديد الفرق بين مراتب الاعتبار المُوَزَّعة على التَّعدِيل والجرح، مع اتِّحادِ حُكمِها.

بناءً على المُلاحظاتِ المذكُورة، لعلَّ الأنسب تعريف الجرح بأنه وصفُ الراوي بما يدلُّ على عدم رُجحان قُوَّتِه عدالةً أو ضَبطًا أو فيهما معًا.

والمراد هنا بعدم رُجحان قُوَّة الراوي ضبطًا عدمُ غلبةِ قدر ما رواه على وجه الصواب على سائر مَروِيَّاته. ومثالُ الوصفِ الدَّالِّ على عدم رُجحان قُوَّةِ الراوي ضبطًا قولُهم: ليِّن الحديث، أو ليس بقويٍّ في الحديث، أو ضعيفُ الحديث.

والمُراد بعدم رُجحان قُوَّة الراوي عدالةً عدمُ ثبوتِها أو بُطلانُها لسبب مِن الأسباب. فمثال الوصف الدَّال على عدم ثُبوت العدالة قولهم: مجهُول. ومثالُ الوصف الدَّالِّ على بُطلان العدالة قولُهم: فاسِق أو يشرب الخمرَ.

ومثال ما يحتملُ فقدَ الراوي للعدالة أو الضبط أو لهما معًا قولُهم: متروك.

---

١ جامع الأصول، ١/١٢٦

٢ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٣٨٥

٣ انظر: خلاصة التأصيل في علم الجرح والتَّعدِيل، ص ٦

٤ ضوابط الجرح والتَّعديل، ص ٢١

٥ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

ثالثا: الفرق بين الجرح والتَّعدِيل:

وبهذا التعريف لكل من الجرح والتَّعدِيل تَبيَّن الفرقُ بينهما، فكلُّ وصف دلَّ على قُوَّة الراوي أو رُجحان قُوَّتِه ديانةً وضبطاً؛ فهو تعَدِيل. وكلُّ وصف دلَّ على عدم رُجحان قُوَّة الراوي عدالةً أو ضبطاً، أو فيهما معًا؛ فهو جَرْح.

المطلب الثاني

التعريف بعلم الجرح والتَّعدِيل، وعلاقته بسائر علوم السنة

أولا: تعريف علم الجرح والتَّعدِيل:

رغم أصالة علم الجرح والتَّعدِيل وقِدَمه لم أجد أحدًا من المتقدمين والمتأخرين قبل الحاجّ خليفة[1] في القرن الحادي عشر اتجه إلى تحديد له. ولعل ذلك راجع إلى شهرته، ووضوح تسميته مما جعله في غنىً عن التعريف به. يقول الحاجّ خليفة مُعرِّفًا به:"علم الجرح والتَّعدِيل هو علم يُبْحَث فيه عن جَرح الرُّوَاة وتعَدِيلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ."[2] وقد ذكر صِدِّيق ابن حسن[3] هذا التعريف من غير نسبته إلى صاحبه، ومن غير تعليق أو توضيح.[4]

والملاحَظ أن التعريف المذكور غير شامل؛ لكونه تناول الجانب العَمليَّ فقط، وأهملَ الجانب النظري الذي يُعتبَر جزءًا مُهِمًّا من مباحث علم الجرح والتَّعدِيل. فالجانبُ النَّظَري منه يُعنَى بقواعد وأصول تتعَلَّقُ بنقد الراوي أصالةً، وبالناقِد تبعاً. فمن القواعد المتعلقة بالراوي خصائصُ مَن تُقبَلُ روايتُه ومَن تُرَدُّ، ومراتب الرُّوَاة وطبقاتُهم بناء على خصائصِهم عدالةً وضبطاً، وألفاظُ الجرح والتَّعدِيل الدالة على مراتب الرُّوَاة، وهلُمَّ جَرًّا. وأما القواعدُ المتعلقة بالناقد فهي كصفات مَن يُقبَل قولُه في الجرح والتَّعدِيل، ومَن يُرَدُّ، ومتى يُقبَلُ ومتى يُرَدُّ، وما يُفعَل عند تضارُب الأقوال في راوٍ واحِدٍ، ونحو ذلك.

---

١ الحاج خليفة: هو مصطفى بن عبد الله تركي الأصل مستعرب. وهو مؤرخ، بحاثة، كاتب. تولى أعمالا كتابية في الجيش العثماني. مولده، ووفاته في القسطنطينية. ألف مُؤلَّفات، أشهرها كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. توفي سنة سبع وستين وألف. انظر: الأعلام، ٢٣٦/٧-٣٧

٢ كشف الظنون، ٥٨٢/١

٣ صديق بن حسن: هو أبو الطيب الحسيني الهندي المحدث أمير مملكة بهوبال. له مُؤلَّفات كثيرة منها أبجد العلوم، والحطة بذكر الصحاح الستة. تُوُفِّيَ عام سبعة وثلاثمائة وألف. انظر: هدية العارفين، ٣٨٨/٢

٤ انظر: أبجد العلوم، ص ٣٥٧، والحطة، ص ٨٣

وأما الجانب العَمَليّ، فيشمَل معاملةَ نُقَّاد مختلفين عمليًّا لراوٍ راو على جهةِ التفصيل. وهذا الجانب يُشغِل مساحةً أكبر في كُتُب الجرح والتَّعدِيل، كما أنه أقدمُ تدوينًا من الجانب النظري، كما سيأتي عند بيان نشوء وتاريخ هذا العِلم.

والفرق بين الجانبَين أن الجانبَ العمليَّ يتناول الحُكم على الراوي عمليًّا، بينما الجانب النظري يُرشِد إلى أُصول أو قواعد يُتوصَّل بها إلى الحُكم على الراوي. ومن هنا يتضح أن العلاقة بين الجانبَين النظري والعملي هي العلاقة بين النَّحو واللُّغَة، وبين المَنطِق والتفكير العَقلي، وبين الأُصول والفِقه. فكما أن النَّحو يحمِي عن الخطأ في اللُّغَة،[1] والمَنطِق يحمِي عن الخطأ في التفكِير العقلي،[2] والأُصول يصونُ عن الخطأ في استنباطِ القضايا الفِقهيَّة،[3] كذلك الجانب النظري من عِلم الجرح والتَّعدِيل يحمي عن الخطأ في الحُكم على الراوي، وهو الجانبُ العملي من هذا العِلم.

بناء على ما سبق، يُمكن تحديدُ علم الجرح والتَّعدِيل على وجه الشمول بأنه علمٌ يبحث في أوصاف الرُّوَاة الدَّالَّة على قُوَّتهم أو عدم قُوَّتِهم عدالةً وضبطاً، ليُتوَصَّل بها إلى الحُكم عليهم وعلى مَرْوِيَّاتهم عموما، كما يبحث في القواعد التي يُتوَصَّل بها إلى الحُكم على الراوي وما رواه عُمومًا.

وإنما احتِيجَ إلى ذكر الحُكم على المَرويَّات في التعريف؛ بناء على تناوُل علماء الجرح والتَّعدِيل لقضايا الاحتجاج،[4] والنَّظَر،[5] والاعتبار،[6] والتَّرك[7] التي هي من باب الحُكم على المَرويَّات، لا على الرَّاوي وحدَه.

ومما ينبغي أن يُلاحَظ أن الحُكم على الراوي وعلى مَرويَّاته كنتيجة للجرح والتَّعدِيل يكون حُكمًا عامًّا يتناولُهما وينطَبقُ عليهما في الغالب، لا في جميع الأوقات. إذ يجوز أن تخرُج بعضُ مَرويَّات الرَّاوي عن الحُكم العامِّ المُستخلَص من عملية الجرح والتَّعدِيل، فتُضَعَّف أو تُرَدُّ رواياتٌ للثقات، أو تُقبل رواياتٌ لبعض مَن جُرِح. فمُهِمَّةُ علم الجرح والتَّعدِيل تتوقَّف عند الحُكم على مَرويَّات الراوي عُمومًا. أما الحُكم الخاصُّ على كل رواية لوحدِها، فإنه خارجٌ عن نِطاق هذا العِلم، ويختصُّ بعلم العِلَل.

---

١ انظر: كتاب الهداية في النحو، ص ٦

٢ انظر: معيار العلم في فن المنطق، ص ٦٠

٣ انظر: الإحكام للآمدي، ص ٧

٤ سيأتي معنى الاحتجاج مفصلا في مرتبة ثقة في الباب الثاني من هذه الرسالة.

٥ انظر معنى النظر مفصلا في مرتبة صدوق في الباب الثاني من هذه الرسالة.

٦ انظر معنى الاعتبار مفصلا في مرتبة ضعيف من هذه الرسالة.

٧ انظر معنى الترك مفصلا في مرتبة متروك في الباب الأول من هذه الرسالة.

ثانيا: موضوع علم الجرح والتَّعدِيل:

لقد اتضح مما سبق أن موضوع علم الجرح والتَّعدِيل هو أوصاف الرُّوَاة المتعلقة بالديانة والضبط أصالةً، وأوصاف الجارحين والمعدِّلين المتعلقة بالنقد تبعا، والقواعد المتعلقة بها.

ثالثا: الغاية من علم الجرح والتَّعدِيل:

الغاية من هذا العلم معرفةُ منزلة كل راو عدالةً وضبطا، حتى يتميز مَن تُقبَل روايتُه ممن تُرَدّ عموما؛ ليُتوَصَّل بذلك إلى تمييز الصحيح من السقيم من الحديث خُصوصًا. والغايةُ العُظمَى من هذا العلم وغيره من العلوم المتعلقة بالسنة هي الحِفاظ على السنة النبوية، وصَونُها مما ليس منها؛ لحصول السَّعادةِ والفَوز في الدُّنيا والآخِرة لمَن يقوم به، ولعامَّة المُسلِمين.

رابعا: علاقة علم الجرح والتَّعدِيل بعلوم حديثية أخرى:

إن علم الجرح والتَّعدِيل علم من العُلُوم التي نشأت حِفظًا وخِدمةً للسُّنَّة النَّبويَّة التي هي المصدَرُ الثاني من مَصادِر الشريعةِ الإسلاميَّة. ويُمكِنُ حَصرُ تلك العُلوم في أصلَين رئيسيَّين أشار إليهما ابنُ المَدِيني قائِلًا: "التفقُّه في معاني الحديث نِصفُ العلم، ومعرفةُ الرِّجال نِصفُ العِلم."[1]

والظاهر أن المراد بالتفَقُّه في معاني الحديث فهمُ متنه، واستخراجُ ما يَحويهِ من مَعَانٍ، واستنباطُ الأحكامِ والفَوائد منه. فيدخُلُ فيه عِلمُ ناسِخ الحديثِ ومَنسُوخِه، وعِلمُ غريبِ الحديث، ومُشكِلِه، ومُختَلفه، وشرح الحديث.

أما معرفةُ الرِّجال فالظاهرُ شمولُه لكل ما يتعلق بنقد الحديث ورُواته، فيشمَل عِلمَ الرِّجال، وعلمَ الجرح والتَّعدِيل، وعلمَ العِلَل، ومُصطَلَح الحديث. وعلى هذا، فإن الجرح والتَّعدِيل أحدُ فروع معرفة الرجال.

والفرق بين علم الجرح والتَّعدِيل، وبين عِلم الرِّجال أن عِلمَ الرِّجال يتناوَلُ كلَّ ما يلزَمُ معرفتُه عن رجال الحديث الذين يُشَكِّلُون أسانيدَ مختلفة، من أسماءِهم، وأنسابهم، وكُناهم، وألقابهم، ونِسَبهم، ووَلائهم، وقبائلهم، وأوطانهم، وحِرَفهم، ومواليدهم، ووَفَيَاتِهم، ورحلاتهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، وطبقاتهم، وسماعهم أو عدم سماعهم ممن رَوَوا عنه، وأقوالُ النُّقَّاد فيهم جَرحًا وتعَدِيلًا، ووُجُوه تَشابُههم وافتراقهم، ونحو ذلك مما يُحيط بهم، ويُعِين على تعيينهم، وتعيين مرتبتهم، ومرتبة مَرْوِيَّاتهم.[2]

---

١ انظر: المحدث الفاصل، ص ٣٢٠، وقد ورد في رواية الخطيب عن ابن المَدِيني بلفظ "التفقه في معاد الحديث،" بدلا من "معاني الحديث،" بمعنى تكرار رواية الحديث ومذاكرته. انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٢/٢١١. ولعل ما ذكره الرَّامَهُرْمُزِيُّ أصح، لوضوح معناه وسلامته. ولعلو سنده.

٢ انظر: عناية العلماء بالإسناد، ص ٩

أما عِلم الجرح والتَّعدِيل، فإنه يُركِّز على جانب واحد من جوانب معرفة الرجال، وهو معرفة صفات الراوي الدَّالَّة على العدالة والضبط للحُكم عليه، وعلى مَروِيَّاته عمومًا. والحقيقة أن العِلمَين ما عدا فارق وُسع أو ضِيْق مجالِ البحث، يتَّحدان في المادَّة، وفي الغاية منهما، وهي الوصول للحُكم على الراوي ومَروِيَّاته عموما. إلا أن علم الجرح والتَّعدِيل يهُمُّه هذا الجانبَ وحده، بينما علم الرجال يشمَل هذا، ويشمَل معه كل ما يخدِمُ ذلك ويُحَقِّقُه مما سبق ذِكرُه. وعلى هذا؛ يُمكِن القولُ بأن علم الجرح والتَّعدِيل فرعٌ من فروع علم الرِّجال، أو بالأَحرَى يُمَثِّل لُبَّ عِلم الرِّجال. فالعلاقةُ بينهما عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق؛ فعِلمُ الرِّجال أعمُّ، وعلم الجرح والتَّعدِيل أخصُّ منه.

وبسبب هذا التقارب والاتصال الوَثِيق بين العِلمَين؛ قد يُتوسَّع في استخدام مُصطَلَح علم الجرح والتَّعدِيل. فيُطلَق ويُراد به عِلمُ الرِّجال أو العكس، من باب إطلاق الجُزءِ على الكُلِّ، أو العكس. إذ من الصعب تحديدُ دَقِيقٌ لمباحث عِلم الجرح والتَّعدِيل في ضمن مباحِث أُخرَى لعِلم الرِّجال. فأسماءُ الرُّوَاة، وأنسابُهم، وسَماعُهم ممن يَروُون عنه أو عَدمُه مَثلًا –وإن كانت هي في الظاهر من مباحث علم الرجال – إلا أنها من الأُمور التي لا يُستغنَى عنها في الجرح والتَّعدِيل. ولأجل هذا؛ لا يُوجَدُ تمييزٌ دقيقٌ بين مصادرهما، فالكُتُب التي تُعَدُّ من مصادر علم الجرح والتَّعدِيل في الغالب كتاريخ البُخاري الكبير، والجرح والتَّعدِيل لابن أبي حاتم[1] كثيرًا ما تذكُرُ بَعضَ ما يتعلَّقُ بعِلم الرجال كوَفَيَات الرُّوَاة، ومواليدهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، ونحو ذلك.

فالخلاصة أن الأصل في علم الجرح والتَّعدِيل أنه أخصُّ من علم الرِّجال على ما هو المتبادِر من تسمية كُلِّ واحد منهما. وقد يُستخدم مُصطَلَحُ عِلم الجرح والتَّعدِيل كمُرادِفٍ لعلم الرِّجال من باب التَّجَوُّز.

أما الفرق بين عِلم الجرح والتَّعدِيل، وعلم العِلَل، فهو أن مجال بحث علم العِلَل هو خطأ الراوي ثقةً كان أو ضعيفا على ما يظهَر مِن تعامُل أئمة النَّقد المُتقدِّمين في الكُتُب الخاصَّةِ بالعِلَل،[2] بخلاف ما ظهر مِن حَصره في أوهام الثِّقات خُصوصًا في بعض كلام الحاكِم،[3] وابن الصَّلاح[4] ومَن

---

١ ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد. كان بحرا في معرفة الرجال، والحديث، والعِلَل. تتلمذ على الكثيرين منهم أبوه أبو حاتم، وأبو زُرعة الرازيين. أشهر مُؤلَّفاته الجرح والتَّعدِيل، والعِلَل. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. انظر: التقييد، ص ٣٣١-٣٣٢، وطبقات الشافعية الكبرى، ٣/٣٢٤-٣٢٦

٢ انظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، ص ١٠٧

٣ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ١٥١. والحاكم: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، صنف كتبا كثيرة في الحديث وعلومه، منها معرفة علوم الحديث، والمستدرك على الصحيحين. تُوُفِّيَ عام خمس وأربعمائة. انظر: التقييد، ص ٧٥-٧٦، وسير أعلام النبلاء، ١٧/١٦٢-٧٧

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٠. وابن الصلاح: هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري، أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، ونقل اللغة. صنف في علوم الحديث كتابا نافعا. تُوُفِّيَ سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٢٤٣

تبعَهما مِن مُؤلِّفي مُصطَلَح الحديث.[1] بينما عِلمُ الجرح والتَّعدِيل يُعنَى بالصواب مِن مَرويَّات الـراوي، كما يُعنَى بالخطأ منها؛ ليُتوصَّل بمَجموع ذلك إلى معرفة مَدَى ضبطِه. وعلى هذا، يُمكِنُ القـولُ بـأن علم العِلَل أخصُّ من علم الجرح والتَّعدِيل باعتبار أن علـم العِلَـل ينحصر في البحـث عـن خطـأ الراوي، بينما يعمُّ البحثُ في علم الجرح والتَّعدِيل كلَّ ما رواه الراوي، خطأً كان أو صوابًا.

ومن ناحيةٍ أُخرَى، فإن علم الجرح والتَّعدِيل موضوعُه الراوي أصالةً، ومَروِيَّاتُه تبعًـا، بينمـا علم العِلَل موضُوعُه المَرويَّات التي أخطأ فيها رواتُها أصالةً، ولا يتطرق إلى الرُّوَاة إلا تبعا. فعلى هذا؛ هما عِلمان مُتغايِران، وإن كان بينهما تداخلٌ في مجال البحث.

أما الفرق بين علم مُصطَلَح الحديث، وعلم الجرح والتَّعدِيل، فهو أن علم مُصطَلح الحديث، أو أُصوله، أو علمُ الحديث دراية "هو علمٌ بقوانِين يُعرَف بها أحوالُ السَّنَد والمَتن، وموضُوعهُ السَّـنَد والمَتنُ، وغايتُه معرفةُ الصَّحِيح مِن غيره."[2] كما قاله عِزُّ الدين ابنُ جَمَاعة.[3] أو هـو "معرفـةُ القواعـد المُعَرِّفة بحال الراوي والمَرويّ" كما نقله السُّيوطي[4] عن ابن حَجَر.[5] ويُستخلَص من هذا كُلِّه أن علم مُصطَلَح الحديث، هو عِلمٌ بقواعِد يُعرَف بها حالُ الراوي والمَرويِّ من حيثُ القبول والردّ مـن أجـل تمييز المَقبُول من المَردُود.

فإذا قُورن عِلمُ مُصطلح الحديث بعِلم الجرح والتَّعدِيل؛ تَبَيَّن أن عِلم المُصطَلَح يشمَل الجانبَ النظري من علم الجرح والتَّعدِيل. وهو الجانب المَعنِيُّ بالقواعد والضوابط متعلقة بالحُكم على الراوي عُمومًا. فالرَّامَهُرْمُزِيُّ[6] مثلا –وهو أقدَمُ مَن أفـرَدَ عِلـم مُصـطَلَح الحـديث بالتصـنيف– ذَكَـر قواعِـد

---

١ انظر مثلا: الشذا الفياح، ٤٠٢/١، والتقييد والإيضاح، ص ١١٦

٢ انظر: مقدمة تدريب الراوي، ٤٦/١

٣ عز الدين ابن جماعة: هو قاضي القضاة أبو عمر عبد العزيز بن الشيخ بدر الدين ابن جماعة محمد بـن إبـراهيم الكناني الشافعي المصري. عني بسماع الحديث أتم عناية، واشتغل بالتدريس والإفتاء والتصنيف، ومن مُؤلَّفاتـه المنسك الكبير على المذاهب الأربعة. ولد سنة أربع وتسعين وستمائة. وتُوُفِّيَ سنة سبع وسـتين وسـبعمائة. انظـر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، ص ٢٧

٤ السيوطي: هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، صاحب المُؤلَّفـات الجامعـة النافعـة تنـاهز في عددها خمسمائة في الحديث وعلومه واللغة العربية وآدابها، والفقه. منها الإتقـان في علـوم القـرآن، وتـدريب الراوي. كانت وفاته سنة إحدى عشرة وتسعمائة. انظر: الكواكب السائرة، ٣٤٧/١-٣٤

٥ انظر: مقدمة تدريب الراوي، ٤٦/١، وابن حَجَر: هو أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين، إمام في الحديث وعلومه، وله براعة في الفقه، مُؤلَّفاته كثيرة جليلة. منها تهذيب التهذيب، والإصابة، والنكـت على ابن الصلاح، وشرح البُخاري. تُوُفِّيَ سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. انظر: ذيل التقييد، ٣٥٢/١-٥٧، وحسـن المحاضرة، ٣٦٣/١-٦٦

٦ الرَّامَهُرْمُزِيُّ: هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي محدث العجم، أديب، قاض. له كتب، منهـا المحـدث الفاصل بين الراوي والواعي. لا يُعلم تاريخ وفاته بالتحديد، وقد ذكر أبو القاسم ابن مندة أنـه عاش إلى قريـب السـتين وثلاثمائة. انظر: تاريخ الإسلام، ١٦٤/٨، ومعجم الأدباء، ٢٤٣/٩- ٢٤٧، وسير الأعلام، ٧٣/١٦-٧٥

للجرح والتَّعدِيل ،[1] بينما أفرَدَ الحاكِمُ مبحثًا لقواعد الجرح والتَّعدِيل، وسمَّاه معرفة الجرح والتَّعدِيل، وضمَّنه شيئًا يسِيرًا من تلك القواعِد.[2] وكان اهتمامُ الخطيب[3] في كفايته بجمع ما يتعلق بقواعد الجرح والتَّعدِيل أكثر من غيره ممن سبقه، حيث امتدَّت المسائِلُ المتعلقة بالجرح والتَّعدِيل في ما بين رُبع أوثُلث الكتاب إن لم تَصِل إلى نِصفه. ثم جاء ابنُ الصَّلَاح واختصر المسائِل التي ذكرها الخطيبُ، واختصرها، وهذَّبها، وخصَّ بها النوعَ الثالِثَ والعِشرين من مُقدِّمته وسماه بـ "صفة من تُقبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ."[4] وتبعه في إيراد مسائل الجرح والتَّعدِيل في النوع الثالث والعشرين أكثرُ مَن ألَّف في مُصطَلَح الحديث. فهذا كُلُّه يدُلُّ على أن هذه المسائِلَ جُزءٌ مُهِمٌّ من علم مُصطَلَح الحديث. أما الجانِبُ العَمَلي من علم الجرح والتَّعدِيل، فلا يدخل في مباحث مُصطَلَح الحديث. لأن عِلمَ المُصطَلَح قاصِرٌ على معرفة القواعِد والقوانِين كما سبق في تعريفه، ولا يشمَلُ تطبيقَها عمليا، بخلاف علم الجرح والتَّعدِيل الذي يشمَل الجانبَين.

ويُستنتَج من هذا كلِّه أن علم الجرح والتَّعدِيل، وعِلم مُصطَلَح الحديث يَشتركَان في البحث في القواعد الدَّالَّة على الحُكم على الراوي، بينما يَفتَرق علم مُصطَلَح الحديث عن عِلم الجرح والتَّعدِيل بتناوُل القواعِد المُتعلِّقة بالمَرويّ وبحال الراوي ما عدا الجرح والتَّعدِيل كآداب طالب الحديث وآداب المُحَدِّث مثلا. ويفترق علمُ الجرح والتَّعدِيل عن علم المصطلح بشموله للحُكم على الرُّوَاة عمليا. فالنتيجة أن بين العِلمين عُمومٌ وخُصوصٌ من وجه.

---

١ انظر: المحدث الفاصل، المباحث التالية: القول فيمن يستحق الأخذ عنه، ومن روى لا تأخذوا العلم إلا عمن تجيزون شهادته، ومن قال: هو دين فانظروا عمن تأخذونه. ص ٤٠٣- ١٦

٢ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧٩- ٨٧

٣ الخطيب: هو البغدادي الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت فقيه، فاضل في الحديث، والتاريخ، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات التي يُقارب عددها المائة. تُوُفِّيَ عام ثلاثة وستين وأربعمائة ببغداد. انظر: وفيات الأعيان، ٩٣/١

٤ انظر: ص ١٠٤ - ٢٧

المطلب الثالث

مشروعيَّة الجرح والتَّعدِيل

إن موضوع علم الجرح والتَّعدِيل بشِقَّيْه الطعن في الرُّوَاة و تـزكيتهم يُمَثِّـل موضـوعا خطِـيرًا، إذ يَتوهَّم مَن لم يُمعِن النظر فيه كونَه مُخالِفًا للأُصول الخُلقيَّة الـتي أَسَّسـها الإسـلامُ أو أَقَرَّهـا، وحـذَّر مـن مُخالَفتها. فمن ناحيةٍ، نهى الإسلامُ عن التزكية والمَدح. بينما بالغَ -مـن ناحيـةٍ أُخـرَى- في تحـريم بيـان عُيوب المرء، مما يجعلُ المرءَ يشكُّ في إباحة الجرح والتَّعدِيل ومشرُوعِيَّة الاشتغال بهما، وهذا يفرضُ الـكلام عن مَشرُوعِيَّة هذا العِلم بشيء من التفصِيل.

فمن النُّصُوص التي حَوَت النهيَ عن التزكية قولُه -جَـلَّ وعـلا-: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾﴾[1]

وما أخرجَه البُخاري بسنده عن أبي بَكْرَة[2] -رضي الله عنه- قال: أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْـدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ[3] قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَـاحِبِكَ.» مِـرَارًا، ثُـمَّ قَـالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لاَ مَحَالَةَ؛ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فُلاَنًا، -وَاللهُ حَسِيبُهُ، وَلاَ أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَـدًا- أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ».[4]

---

١ سورة النجم، ٣٢

٢ أبو بكرة: هو نُفَيع بـن الحـارث، وقيـل ابـن مسـروح، الثقـفي مـن فضـلاء الصـحابة. وكان تـدلى إلى النـبي ﷺ من حصن الطائف ببكْرة فاشتهر بأبي بكْرة. وكان يقول: أنا مولى رسول الله ﷺ سكن البصرة، وتُوُفِّيَ بها سنة إحدى، وقيل: اثنتين وخمسين. روى عـن النـبي ﷺ. روى عنـه أولاده. انظـر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٢٦٨٠/٥، والإصابة، ٣٦٩/٦

٣ ويلك: يُستخدم للتقبيح على المخاطب فعله. انظر: فتح الباري، ٥٥٣/١٠

٤ صحيح البُخاري، كتاب الشهادات، باب إذا زكى رجل رجلا كفاه، ص ٤٣٤ رقم الحديث، ٢٦٦٢، وكتـاب الأدب، باب ما جاء في قول الرَّجُل: ويلك، ص ١٠٧٣، رقم الحديث ٦١٦٢

وما أخرجه مسلم[1] عن هَمَّام بن الحارث[2] أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ يَمْدَحُ عُثْمَانَ، فَعَمِدَ الْمِقْدَادُ[3] فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَجَعَلَ يَحْثُو فِي وَجْهِهِ الْحَصْبَاءَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَدَّاحِينَ، فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمِ التُّرَابَ».[4]

وقد أنكر النبي ﷺ على من مَدَحَه فيما أخرجَه أبو داوُد بسنده عن عبدِ الله ابن الشِّخِّيْر قال[5]: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ : فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.» قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا.[6] فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ[7] الشَّيْطَانُ.»[8]

---

١ مسلم: هو ابن الحجَّاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب المسند الصحيح، أحد أئمة الحديث، من حفاظ الأثر. سمع من عدد كبير من شيوخ عصره. وكان أبو زُرعة وأبو حاتم يقدمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. تُوُفِّيَ سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: طبقات الحنابلة، ١/٣٣٧-٣٩

٢ همام بن الحارث: هو النَّخَعِي الكوفي التابعي الكبير. روى عن أجلة الصحابة منهم عمر وعائشة وابن مسعود والمقداد، وعَدِيّ بن حاتم، وجرير بن عبد الله، وحذيفة بن اليمان، وأبي مسعود الأنصاري. تُوُفِّيَ سنة خمس وستين. روى له الجماعة. انظر: الطبقات الكبرى، ٦/١٧٢-٣، وتهذيب الكمال، ٣٠/٢٩٧-٩٨

٣ المقداد: هو ابن عمرو بن ثعلبة أبو معبد، صحابي رسول الله ﷺ المهاجر الأولي البدري. واشتهر بالمقداد بن الأسود لأن الأسود بن عبد يغوث حالفه وتبناه. روى عنه صحابة، منهم علي وابن عباس -رضي الله عنهم- وتابعون، منهم ابن أبي ليلى وجبير بن نفير. تُوُفِّيَ سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة ودفن بها. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٥/٢٥٥٢

٤ صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن المدح إذا كان فيه إفراط وخيف منه فتنة على الممدوح، ص ١٢٩٦، رقم الحديث ٧٥٠٦

٥ عبد الله بن الشخير: هو العامري الكعبي، له صحبة ورواية. سكن البصرة. روى له الجماعة سوى البُخاري. انظر: أسد الغابة، ٣/٢٧٥، والاستيعاب، ٣/٩٢٦، وتهذيب الكمال، ١٥/٨١

٦ الطَّول: الفضل والمَنُّ. انظر: المفردات، ص ٥٣٣، وأساس البلاغة، ١/٦١٩

٧ لا يستجرينكم الشيطان: أي: لا يتخذكم جريا، أي كثير الجري في طريقه ومتابعة خطواته. انظر: عون المعبود، ١٣/١١٢

٨ سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح، ص ٦٨٠، رقم الحديث ٤٨٠٦، وصحح الألباني الحديث. انظر: مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ٣/١٣٧٣، رقم الحديث ٤٩٠٠

وأخرج ابنُ ماجة[1] بسنده عن معاوية[2] -رضي الله عنه- قال: سمعتُ رسولَ يقول: «إِيَّاكُمْ وَالتَّمَادُحَ؛ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ».[3]

وفي مُقابِل هذا، هناك نصوصٌ تدلُّ على أن النبيَّ ﷺ كان يمدَحُه أصحابُه، فلم يُنكر عليهم. بل جازى بعضَهم. فمن ذلك إنشادُ كَعْب بن زُهَيْر[4] -رضي الله عنه- قصيدتَه حين جاء لِيُبايع النبيَّ ﷺ، وفيها:

نُبِّئْتُ أَنَّ رسولَ الله أَوعَدَنا والعفوُ عند رسولِ الله مَأْمُوْلُ

وفيها أيضا:

إنَّ الرسولَ لَنُور يُستَضاءُ به مُهَنَّدٌ[5] مِنْ سُيُوفِ اللهِ مَسْلُولُ[6]

فكساه النبيُّ ﷺ بُرْدَةً[7] له.[8]

ومما يدل على جواز المدح أيضا مدحُ النبيِّ ﷺ لأفرادٍ وجماعاتٍ من أصحابه، كما في حديث ابن عمر[9] -رضي الله عنه- عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ؛ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ

---

١ ابن ماجه: هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، إمام في الحديث، صاحب السنن أحد الكتب الستة. وله تفسير القرآن الكريم، وتاريخ مليح. تُوُفِّيَ سنة ثلاث وسبعين ومائتين. انظر: وفيات الأعيان، ٢٧٩/٤

٢ معاوية: هو ابن أبي سُفيان بن أمية، أبو عبد الرحمن الصحابي، كان من الكتبة الحسبة الفصحة. أسلم قبيل الفتح. وقيل: عام القضية. ولي الإمارة من قبل الخلفاء عشرين سنة، واستولى على الإمارة بعد قتل علي -رضي الله عنهم جميعا- عشرين سنة. تُوُفِّيَ سنة ستين وله نحو من ثمانين سنة. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٢٤٩٦/٥

٣ سنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب المدح، ص ٥٣٥، رقم الحديث ٣٧٤٣، وحسن البوصيري إسناده. انظر: مصباح الزجاجة، ١١٩/٤

٤ وكعب بن زهير: هو ابن سلمى بضم السين، المزني الصحابي الشاعر. هجا الرسول ﷺ قبل أن يسلم، فأمر النبي ﷺ بقتله، وأهدر دمه. فأسلم كعب، وجاء مستأمنا يريد بيعته، فعفا عنه النبي ﷺ. تُوُفِّيَ سنة ست وعشرين. انظر: الإصابة، ٤٤٣/٥-٤٤٦، والأعلام، ٢٢٦/٥

٥ المُهَنَّد: سيف كان يُطبع ببلاد الهند فيُحكَم شَحْذه، حتى لا ينبُو عن الضريبة. انظر: تهذيب اللغة، ١١٥/٦

٦ سُلَّ السيفُ: إذا أُخرج من غِمْده. انظر: العين، ١٩٢/٧

٧ البُردة: هي كساء مربع أسود فيه صغر. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، ٢٥٦/٤، وقيل: هي الشملة المخططة، أو هي كساء مربع فيه صُفرة. انظر: تهذيب اللغة، ٧٦/١٤

٨ انظر: الإصابة، ٤٤٤/٥

٩ ابن عمر: هو عبد الله القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي ثم المدني الصحابي، أسلم قديما مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وهاجر معه، واستصغر في أحد. وشهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ. وروى عنه وعن كثير من الصحابة. مات سنة أربع وسبعين. روى له الجماعة. انظر: الطبقات الكبرى، ١٠٥/٤-٤٢، وتهذيب الكمال، ٣٢٧/١٥-٤١

إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ.» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَحَدَ شِقَّيْ إِزَارِي يَسْتَرْخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خُيَلَاءَ».[1]

وكقول سَعْد بن أبي وَقَّاص[2] -رضي الله عنه-:"ما سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض: إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سَلَام[3]."[4]

وما أخرجه البُخاري بسنده عن أنس بن مالك[5] -رضي الله عنه- قال: "جاءَتْ امرأةٌ مِن الأنصار إلى رسول الله ﷺ، ومعها صبيٌّ لها، فكلَّمها رسول الله ﷺ، فقال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُم أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». مرَّتين."[6] إلى غير ذلك من نصوص كثيرة.

وإن النظر في النصوص في حُكم المدح والتزكية دالٌّ على أن القضية فيها تفصيل، وأن المدح

---

١ هذا الحديث أخرجه البُخاري في صحيحه بلفظه، في كتاب اللباس، باب من جر إزاره من غير خيلاء، ص ١٠٢١، رقم الحديث ٥٧٨٤، وبنحوه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذا خليلا، ص ٦١٥، رقم الحديث ٣٦٦٥

٢ سعد بن أبي وقاص: هو القرشي الزُّهْري أبو إسحاق، الصحابي البدري فارس الإسلام، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد الستة الذين رشحهم عمر للخلافة، فاتح العراق ومدائن كسرى، مات سنة خمس وخمسين، وقيل: خمسين. انظر: الطبقات الكبرى، ٣/١٣٧-٤٨

٣ عبد الله بن سلام: هو ابن الحارث أبو يوسف الصحابي الإسرائيلي، ثم الأنصاري من ذرية يوسف النبي عليه الصلاة والسلام. كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله، مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين. انظر: الإصابة، ٤/١٠٢-٠٤

٤ هذا الحديث أخرجه البُخاري في صحيحه بلفظه وبزيادة، في كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله ابن سلام -رضي الله عنه-، ص ٦٤٠، رقم الحديث ٣٨١٢

٥ أنس بن مالك: هو الأنصاري الخزرجي النجاري خادم رسول الله ﷺ. فقد هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، وأنس ابن تسع أو عشر سنين فخدمه إلى وفاته. يكنى أبا حمزة. وهو من المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ. اختلف في وفاته. فقيل تُوُفِّيَ سنة تسعين، وقيل: إحدى، وقيل: اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين. انظر: الاستيعاب، ١/١٠٩-١١، وأسد الغابة، ١/٢٩٤

٦ هذا الحديث أخرجه البُخاري بلفظه في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ للأنصار: أنتم أحب الناس إلي، ص ٦٣٦، رقم الحديث ٣٧٨٦، وبنحوه، ص ٦٣٥، رقم الحديث ٣٧٨٥، وفي كتاب النكاح، باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس، ص ٩٢٥، رقم الحديث ٥١٨٠، وباب ما يجوز أن يخلو الرَّجُل بالمرأة عند الناس، ص ٩٣٥، رقم الحديث ٥٢٣٤، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، ص ١١٤٨، رقم الحديث ٦٦٤٥، وأخرجه مسلم في صحيحه بنحوه في كتاب فضائل الصحابة -رضي الله عنهم-، باب من فضائل الأنصار -رضي الله عنهم-، ص ١١٠٢، رقم الحديثين ٦٤١٧، و٦٤١٨

يختلف حُكمه من حال إلى حال. فالأصلُ في تزكية الغير ومدحه الإباحةُ،[1] ودليلُه ما سبق ذكره من ثبوت مدحه ﷺ من قِبَل أصحابه. وثناؤه ﷺ على كثير من أصحابه أيضا.

وقد يُستحَبُّ المدح؛ إن أدَّى إلى مصلحة من غير فتنة. قال النَّوَوِي[2]:"النهي محمول على المُجازَفَة[3] في المدح، والزيادة في الأوصاف، أو على من يُخاف عليه فتنة من إعجاب ونحوه إذا سمع المدح. وأما من لا يُخاف عليه ذلك لكمال تقواه، ورُسوخ عقلِه ومعرفتِه؛ فلا نهي في مدحه في وجهه إذا لم يكن فيه مُجازَفَة، بل إن كان يحصل بذلك مصلحةٌ كنَشْطِه[4] للخير، والازدياد منه، أو الدوام عليه، أو الاقتداء به؛ كان مستحَبًّا. والله أعلم."[5]

وقد يَتحوَّل حُكم المدح من الإباحة إلى الكراهة؛ وذلك إذا خُشِي افتتانُ الممدوح بالكِبْر، أو الإعجاب بالنفس، أو الاغترار بحُسنِ حالِه لدى المادح، أو ضعف شعور الممدوح بإحاطة علم الله -جلَّ وعلا- فيما في باطنه، وخفِيَ على الناس، أو أدى إلى غفلة الممدوح عن استحالة البراءة مِن كل ذَنب مهما بلغ الانسان من الفَضل، ونسيانِ فضل الله عليه بالسَّتر الجميل مع معاصيه. كل ذلك ينتُج عنه الفتورُ في العمل، أوالتوقف في الازدياد من الخير.

دل على ذلك ذمُّه ﷺ للمدح في الحديث السابق ذكره: «وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ»[6] وتسميةُ النبي ﷺ المدح بالذَّبح في قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّمَادُحَ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ»[7].

ولهذا المعنى ورد النهي عن التزكية في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴿٣٢﴾﴾[8]

---

١ اشترط في إباحة المدح أن يكون بما في المرء من الأمر الحسن، وأن يخلو من الكذب، وأن لا يُخشى منه فتنة الممدوح، وأن يكون بغرض جائز شرعا، كالتثبيت للممدوح، والترغيب له في أمثاله، وتحريضا للناس في الاقتداء به.انظر: تفسير القرطبي، ٤٧/٥؟

٢ النووي: هو أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني الشافعي محيي الدين علامة في الحديث والفقه، وله مُؤلَّفات كثيرة. منها: المنهاج في شرح صحيح مسلم، والتقريب والتيسير. تُوُفِّيَ بقرية "نوا" من قرى حوران بالسورية سنة ست وسبعين وستمائة. وإليها نسبته. انظر: طبقات الشافعيين، ص ٩٠٩-١٣، والأعلام، ١٤٩/٨

٣ المُجازَفة: المساهلة، من الجزف وهو الأخذ بكثرة. انظر: جمهرة اللغة، ٤٧٠/١

٤ النَّشْطُ: والنَّشَاطُ مصدران لنَشِطَ يَنْشَطُ بمعنى طابت نفسه للعمل وغيره. انظر: القاموس المحيط، ص ٦٨٩

٥ شرح النووي لصحيح مسلم، ١٤٦/١٨

٦ قد سبق تخريجه في ص ٢٥.

٧ قد سبق تخريجه في ص ٢٧.

٨ سورة النجم، ٣٢

والصارف لمعنى النهي عن التحريم إلى الكراهية قوله ﷺ فيما سبق ذكره: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لاَ مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فُلاَنًا، -وَاللهُ حَسِيبُهُ، وَلاَ أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا- أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ».[1]

بناء على هذا؛ قد أدّب النبي ﷺ في المدح في هذه الحالة أن لا يكون على وجه القطع، لئلا يغترَّ الممدوح به، وأن يكون بلفظ يُذكِّره بمراقبة الله تعالى ومحاسبته له. والدليل على أن هذا خاصٌّ بمن خُشِي عليه الفتنة دون غيره، مدح النبي ﷺ لأصحابه، ومدحهم له من غير قول: أحسِبُ فلانًا، والله حَسِيبُه. ونحو ذلك.

ويبدو أن الإكثار من المَدح مكروهٌ أيضا، في ضوء أمر النبي ﷺ بحَثْي التراب في وجوه المَدَّاحين.

وقد يشتدُّ تلبُّس المدح بالفتنة فينقلُه إلى التحريم؛ وذلك إذا اشتمل على حَرام كالكَذِب. فيقول المادحُ ما لم يتحَقَّقْه ولم يتأكَّد من وُجوده في الممدوح، أو ما يعلم يقيناً أنه كذِبٌ وليس في الممدوح، رفعاً له من حدِّه. وعليه يتنَزَّل ردُّ النبي ﷺ على من وصفه بالسَّيِّد في حديث وفد بني عامِر بقوله: «السَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى". وقوله فيه أيضا: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ. »[2] وهذا فيه دليل على التحريم، لأنه أنكر عليهم قولهم؛ إذ نسبه إلى الشيطان.

ومن هذا الباب قولُه ﷺ: «لاَ تُطْرُونِي[3]، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ. »[4] قال القُرطُبي[5]:"فمعناه لا تصفوني بما ليس فيَّ من الصفات تلتمِسون بذلك مَدْحي، كما وصَفَتِ النصارى عيسَى [عليه السلام] بما لم يكُن فيه، فنسبوه إلى أنه ابنُ الله؛ فكفروا بذلك وضلُّوا. وهذا يقتضي أن مَن رفع امرَأً فوق حدِّه، وتجاوز مقدارَه بما ليس فيه؛ فمُعتَدٍ آثِمٌ؛ لأن ذلك لو جاز في أحدٍ، لكان أَولَى الخلقِ بذلك رسولُ الله ﷺ."[6]

---

١ قد سبق تخريجه في ص ٢٥.

٢ سبق تخريجه في ص ٢٦.

٣ الإطراء: الزيادة في الثناء. انظر: تهذيب اللغة، ٨/١٤

٤ هذا الحديث أخرجه البُخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم، ١٦]، ص ٥٨٠، رقم الحديث ٣٤٤٥، بلفظه، وفي كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، ص ١١٧٧، رقم الحديث ٦٨٣٠ بنحوه.

٥ القرطبي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر صاحب تفسير القرآن. وله شرح أسماء الله الحسنى، والتذكرة في أمور الآخرة، وغير ذلك من التصانيف النافعة. تُوُفِّيَ سنة إحدى وسبعين وستين. انظر: نفح الطيب، ٢١٠/٢-١١

٦ تفسير القرطبي، ٢٤٧/٥

وعلى العكس مما سبق، قد يَتحوَّل حكم التزكية من الإباحة إلى الوجوب لمصلحةٍ شرعيَّةٍ، كمدح رسول الله ﷺ ذبًّا عنه. ولأجل ذلك كان قول الرسول ﷺ لحسَّان بن ثابت[1] -رضي الله عنه- ودعاؤه له قائلا: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ».[2]

ومن الظروف التي تقتضي وجوب التزكية وجوب معرفة العدالة في الشاهد والحاكم لدفع احتمال الكذب والخطأ. ولا يتحقَّقُ ذلك إلا بتزكيتهما، فصارت التزكية واجبةً، لما قد تقرَّر أنه ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به؛ فهو واجب. وتزكية الراوي من هذا الباب أيضا، قياسًا للرواية على الشهادة والحُكم في احتمال الكذب والخطأ. بل الاحتياط في الرواية أَوكَدُ وأَولَى من الشهادة على أُمور دُنيَويَّة؛ لكون حُرمة الدِّين أعلَى وأغلَى من حقوق الأفراد.

قال بَهْز بن أَسَد[3]: "لو أن لِرجُلٍ على رَجُل عشرة دراهِم، لم يستَطِع أَخذَها منه إلا بشاهِدَين عَدلين؛ فدِينُ الله أَحَقُّ أن يُؤخَذ من العُدول."[4]

وقال أبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن[5]: "إنما هي شهادات، وهذا الذي نحن فيه -يعني: الحديث- من أعظم الشهادات."[6]

فإذا وَجَبَت العدالة في الراوي لقبول روايته؛ وجبت تزكيته أيضا، من باب ما لا يَتِمُّ الواجب إلا به؛ فهو واجب. وعلى هذا، فإن الاشتغال بتزكية الرُّوَاة ليس محظورا أو مكروها، بل هو مما يجب شرعا على الكفاية؛ فإن إهماله مضيَعَةٌ للدِّين.

---

١ حسان بن ثابت: هو ابن المنذر الخزرجي الأنصاري الصحابي المخضرم، شاعر الرسول ﷺ، عاش ستين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام. لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدا. مات في خلافة معاوية -رضي الله عنه-. انظر: تاريخ دمشق، ١٢/٣٧٨-٨٤

٢ انظر: صحيح البُخاري، كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد، ص ٧٨، رقم الحديث ٤٥٣، وفي كتاب الأدب، باب هجاء المشركين، ص ١٠٧٢، رقم الحديث ٦١٥٢، بلفظه، وفي كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ص ٥٣٧، رقم الحديث ٣٢١٢ بنحوه.

٣ بهز بن أسد: هو العَمّيّ البصري، روى عن شُعبَة بن الحَجَّاج، ويزيد بن زريع وغيرهم، وروى عنه الكثير منهم: أحمد بن حنبل ومحمد بن بشار بندار. قال فيه أحمد: إليه المنتهى في التثبت. وقال أبو حاتم: إمام صدوق ثقة. مات بعد المائتين. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، ٤/٢٥٧-٥٩

٤ انظر: الكفاية، ص ٧٠

٥ الفضل بن دكين: هو مولى آل طلحة بن عبيد الله التيمي من أهل الكوفة. ودكين لقب أبيه واسمه عمرو بن حماد. سمع من شيوخ كثيرين منهم سُفيان الثَّوْري، وابن عُيَيْنة، ومالك، وشُعبَة. وروى عن كثيرين منهم: أحمد، والبُخاري، وأبو زُرعة، وأبو حاتم. وشهد له أكثرهم بشدة إتقان الحديث. وكان من القِلَّة التي لم تستجب للحكام في فتنة خلق القرآن. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٣٤٢-٥١

٦ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٢/٢٠٠، والكفاية، ص ٧٧

أما النهي عن ذكر معايب الرَّجُل فقضية أشَدُّ خطورةً من قضيَّةِ المدْحِ والتزكية. فقد بالغ الإسلام في النهي عن الوقوع في عِرض أيِّ رجل مسلم على أيِّ وجه من الوجوه، كَذِبًا أو صِدْقًا، شَكًّا أو حقًّا، جِدًّا أو هَزْلًا، لفظًا أو إشارةً، في غيابه، أو في وجهه، بل نهى أيضا عن تَتَبُّع عوراته. فمن النصوص الدالة على تحريم الوقوع في أعراض المسلمين وذكر معايبهم على اختلاف صوره كالسُّخرية، والطعن، والتنابُز بالألقاب، والغِيبة، والبُهتان، وتَتَبُّع عوراتهم قولُه تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾[1]

وقولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾[2]،

وقولُه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾﴾[3]

وقولُه ﷺ في خطبته يوم النَّحر في حجَّة الوَدَاع: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا».[4]

وما رواه مسلم بسنده إلى أبي هريرة[5] -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال:

---

١ سورة النساء، ١٤٨

٢ سورة الحجرات، ١١و ١٢

٣ سورة الهمزة، ١

٤ هذا الحديث أخرجه البُخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: رب مبلغ أوعى من سامع، ص ١٦، رقم الحديث ٦٧، وفي كتاب الحج، باب الخطبة أيام المنى، ٢٨٠، رقم الحديثين ١٧٣٩، و١٧٤١ بلفظه مطولا. وأخرجه في كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، ص ٢٣، رقم الحديث ١٠٥، وكتاب الحج، باب الخطبة أيام المنى، ص ٢٨٠، رقم الحديث ١٧٣٩، وكتاب المغازي، باب حجة الوداع، ص ٧٤٧، رقم الحديثين ٤٤٠٣، و٤٤٠٦، وكتاب الأضاحي، باب من قال الأضحى يوم النحر، ص ٩٨٧، رقم الحديث ٥٥٥٠، وفي كتاب الأدب، باب بدون عنوان، ص ١٠٥٥، رقم الحديث ٦٠٤٣، وكتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق، ص ١١٧٠، رقم الحديث ٦٧٨٥، وكتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض، ص ١٤٢٠، رقم الحديث ٧٠٧٨، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: ٢٢]، ص ١٤٨٣، رقم الحديث ٧٤٤٧، بنحوه مطولا.

٥ أبو هريرة: هو الدَّوسي. وأصح ما قيل في اسمه أنه عبد الرحمن بن صخر. سمي بأبي هريرة؛ لأنه وجد هرة فحملها في كُمِّه. أسلم بين الحديبية وخيبر، وقدم المدينة مهاجرا، وسكن الصفة، ولازم رسول الله ﷺ على شبع بطنه. فكان أحفظ من روى الحديث في عصره. اختلف في وفاته على أقوال، أصحها سنة سبع وخمسين. انظر: الإصابة، ٣٤٨/٧-٦٢

«أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ»[1]

وإزاء ذلك نصوص حَثَّتْ على سَتْر مَعايب الآخرين كقوله ﷺ فيما أخرجه مسلم: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.»[2] وفي رواية أخرى له: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».[3]

فهذه النصوص وأمثالها تدُلُّ بظاهرها على تحريم جميع وجوه الطعن في المسلم، وتَتَبُّع عوراته؛ صونًا لعِرْضِه، وسدًّا لباب الفساد والتخاصُم في المجتمع، وطهارةً لنفس المسلم من رذائل الخُلُق.

وفي مقابل ما سبق، هناك نصوص تدل على جواز الطعن في المسلم في أحوال، وأنه غير داخل في الغِيبة، فمن تلك النصوص ما استُثْنِيَ مثلًا في قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾[4].

ومنها ما أخرجه البُخاري عن عائشة[5] -رضي الله عنه-: «أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: «بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ» فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُل قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُل قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ الله مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ.»[6]

---

١ انظر: صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، ص ١١٣٢، رقم الحديث ٦٥٩٣

٢ انظر: المرجع السابق، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ص ١١٢٩، رقم الحديث ٦٥٧٨

٣ انظر: المرجع السابق، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ص ١١٧٣، رقم الحديث ٦٨٥٣

٤ سورة النساء، ١٤٨

٥ عائشة: هي بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين. وُلدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس. وتزوجها النبي ﷺ وهي بنت ست أو سبع، ودخل بها وهي بنت تسع. ولم يتزوج بكرا غيرها. وكانت تكنى أم عبد الله. كانت من المكثرين في الرواية، وكانت لها معرفة بالفقه، والطب، والشعر. ماتت سنة ثمان وخمسين. انظر: الإصابة، ٨/٢٣١-٣٥

٦ انظر: صحيح البُخاري، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا، ولا متفحشا، ص ١٠٥٤، رقم الحديث ٦٠٣٢، بلفظه، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ص ١٠٥٧، رقم الحديث ٦٠٥٤، وكتاب الأدب، باب المداراة مع الناس، ص ١٠٦٨، رقم الحديث ٦١٣١ بنحوه.

ومنها أيضا حديثُ فاطمة بنت قَيس[1] -رضي الله عنها- لما ذكَرَت للنبي ﷺ أن مُعاوية بن أبي سُفيان، وأبا جَهْم[2] -رضي الله عنهما- خطباها، فقال لها رسول الله ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ[3] لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ[4]».[5]

فهذه النصوص وأمثالها تُؤكِّد على وجود أحوال تُشارك الغِيبةَ ظاهرًا، وتُفارقُها حقيقةً وحُكمًا، أو على وجود مصالِح أَرجَح من مصلحة صَون عِرْض المسلم. فإذا عارَضَتها مصلحةٌ مِن تلك المصالح؛ جاز ذكرُ معايب المُسلم. وقد حصرها الغَزالي[6] في ستة،[7] وتبعه النَّوَوي.[8] وذكراها مؤيَّدةً بالأدلة، وهي: التظَلُّم[9]، والاستعانة على تغيير المُنكَر وردِّ العاصي إلى الصلاح، والاستفتاء، وتحذير المسلمين من الشَّرِّ ونصيحتهم، والتعريف بشخص اشتُهِر باسم ينسِبُه إلى عيب دون قصد التنَقُّص، وذكر عَيب المُجاهِر بفسق. وجعلا جرح الشهود والرُّوَاة من باب مصلحة تحذير المسلمين من الشَّرِّ ونصيحتهم.

وتحذير المسلمين من شَرِّ ذي شَرٍّ لا يُبِيح الغِيبةَ فحسبُ، بل يصل إلى حد الوجوب؛ وذلك

---

١ فاطمة بنت قيس: هي القرشية الفهرية، الصحابية، من المهاجرات الأول. كانت عند أبي بكر بن حفص المخزومي فطلقها، فتزوجت بأسامة بن زيد. وهي التي روت قصة الجساسة بطولها، وانفردت بها. انظر: الإصابة، ٨/٢٧٦-٧٧

٢ أبو جهم: أو أبو الجهم هو ابن حذيفة بن غانم القرشي العدوي، من مسلمة الفتح، أحد الأربعة الذين كانت تأخذ عنهم قريش النسب، وأحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان. وهو صاحب الأنبجانية المهداة إلى الرسول ﷺ. عاش إلى أول خلافة ابن الزبير. انظر: الإصابة، ٧/٦١-٦٢

٣ الصعلوك: هو من لا مال له ولا اعتماد. انظر: العين، ٢/٣٠٣

٤ أسامة بن زيد: هو من موالي رسول الله ﷺ من الطرفين، كان أبوه زيد أعتقه الرسول ﷺ، وكانت أمه عتيقته أيضا، وقيل: أعتقها عبد الله بن عبد المطلب. أمره الرسول ﷺ على جيش مؤتة وهو يومئذ ابن ثمان عشرة سنة. وأصح الأقوال أنه مات سنة أربع وخمسين. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ١/٢٢٤، والاستيعاب، ١/٧٧

٥ هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، ص ٦٣٩، رقم الحديث ٣٦٩٧ بلفظه، و ص ٦٤٢، رقم الحديث ٣٧١٢ بنحوه.

٦ الغزالي: هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي. مهر في الفقه والكلام والجدل، وأخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام والحكمة. ثم مال إلى الزهد وإصلاح النفس، وألف كتاب الإحياء وغيرها. وأقبل في آخر أمره على الحديث وأهله. تُوُفِّيَ سنة خمس وخمسمائة. انظر: سير الأعلام، ١٩/٣٢٢-٤٥

٧ انظر: إحياء علوم الدين، ٣/١٥٢-٥٣

٨ انظر: رياض الصالحين، ص ٤٢٥-٢٦

٩ المتظلم: هو من يشكو رجلا ظلمه. انظر: تهذيب اللغة، ١٤/٢٧٧

لوجوب النصيحة. ومنه جرح الرُّوَاة والشهود. بل إن جرح الرُّوَاة أوكد وأولى وأهَمُّ من جرح الشهود، لأن جرح الشهود في الغالب فيه تحقيق مصلحة نصيحة فرد أو أفراد مسلمين، بينما في جرح الرُّوَاة مصلحة الأمة بأَسْرِها. فإذا كانت مصلحةُ نصيحةِ فردٍ مسلمٍ أقوى من صَوْن عِرْض مسلم آخر؛ كانت مصلحة صون الدِّين لأجل الأمَّة بأَسْرِها أهَمُّ وأعلى منها بكثير.

ومما دلَّ على وجوب جرحهما أيضا النصوص الواردة في النهي عن كِتْمان الشهادة كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾ ﴾[1]

وإظهار حال الشاهد والراوي يجب أيضا من جهة كونه عِلما؛ إذ كِتْمان العِلم حرام، بل كبيرة، بدليل قوله ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ، فَكَتَمَهُ؛ أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[2]

قال التِّرْمِذِي[3]: "وقد عابَ بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة التابعين قد تكلموا في الرجال."[4] ثم قال بعد عَدِّ طائفة منهم: "فما حَمَلَهم على ذلك عندنا -والله أعلم- إلا النصيحةُ للمسلمين، لا نظُنُّ أنَّهم أرادوا الطعنَ على الناس أو الغِيْبة. إنما أرادوا عندنا أن يُبَيِّنوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا؛ لأن بعضهم من الذين ضُعِّفُوا كان صاحبَ بِدْعةٍ، وبعضهم كان مُتَّهَمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحابَ غَفْلة وكثرةِ خطأٍ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يُبَيِّنوا أحوالهم شفَقَةً على الدين، وتَثْبِيتا؛ لأن الشهادة في الدِّين أحَقُّ أن يُتَثَبَّت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال."[5]

---

١ سورة البقرة، ٢٨٣

٢ هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ص ٥٢٥، رقم الحديث ٣٦٥٨، بلفظه. وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كتمان العلم، ص٦٠١، رقم الحديث ٢٦٤٩، بنحوه. وأخرجه ابن ماجة في سننه، في افتتاح الكتاب في الإيمان، وفضائل الصحابة، والعلم، ص ٤١، رقم الحديثين، ٢٦٥، ٢٦٦ بنحوه.

٣ الترمذي: هو أبو عيسى محمد بن عيسى صاحب السنن أحد الكتب الستة، من أئمة الحديث وعلومه، تلقى علم الحديث من البُخاري، له العِلَل. وله في الفقه يد صالحة. تُوُفِّيَ سنة تسع وسبعين ومائتين. انظر: جامع الأصول، ١٩٣/١

٤ العِلَل الصغير، ص ٧٣٨

٥ العِلَل الصغير، ص ٧٣٨ - ٣٩

وقال ابن حِبَّان[1]:"أجمع الجمع على أن الشاهِدَيْن لو شهدا عند الحاكِم على شيء من حُطام هذه الدنيا، ولم يعرفهما الحاكم بعدالةٍ، أنَّ عليه أن يسأل المُعَدِّل عنهما، فإن كتم المُعَدِّل عيبا أو جرحا علِمَه فيهما؛ أثِمَ. بل الواجب عليه أن يُخبِر الحاكم بما يعلَم عنهما من الجرح أو التَّعديل، حتى يحكُم الحاكم بما يصِحُّ عنده. فإذا كان ذلك جائزا لأجل التافِهِ من حُطام[2] هذه الدنيا الفانية، كان ذلك عند ذبِّ الكَذِب عن رسول الله ﷺ أولَى وأحرَى، فإنَّ الشاهد إذا كَذِب في شهادته لا يتعدَّاه كذبُه، والكاذب على رسول الله ﷺ يُحِلُّ الحرامَ، ويُحَرِّم الحلالَ، ويَتبَوَّأ مقعده من النار. وكيف لا يجوز القدح فيمن تبوَّأ مقعدَه من النار."[3]

وقال الخطيب مُعلِّقا على حديث عائشة -رضي الله عنها- السابق ذكره:"ففي قول النبي ﷺ للرجل: «بِئْسَ رَجُلُ العَشِيرَةِ»[4] دليل على أن إخبار المُخبِر بما يكون في الرَّجُل من العيب على ما يُوجِبه العلم والدِّين من النصيحة للسائل ليس بغِيبة، إذ لو كان ذلك غِيبة؛ لما أطْلَقَه النبي ﷺ. وإنما أراد -عليه السلام- بما ذكر فيه -والله أعلم- أن يُبَيِّن للناس الحالة المذمومة منه، وهي الفُحش، فيجتَنِبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثَّلْب[5] له. وكذلك أئمَّتُنا في العلم بهذه الصناعة، إنما أطلقوا الجرح فيما ليس بعَدْل؛ لئلا يَتغَطَّى أمره على من لا يُخَبِّره، فيظنُّه من أهل العدالة؛ فيَحتَجُّ بخبره. والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه؛ لا يكون غِيبة."[6]

وخلاصة القول أن تزكية الرُّوَاة وجرحهم من أوكد واجبات الشريعة الإسلامية لحفظ السنة النبوية مما ليس منها. وإهمالهما يؤدي إلى ضياعها وفسادها. وقد تواردت على هذا أقوال أئمَّة النقد.

فقد روى ابن أبي حاتم عن يحي بن سعيد القَطَّان قال:"سألتُ سُفيان، وشُعبَة، ومالك ابن أنس عن الرَّجُل الكَذَّاب يَبِين لي أمرُه؟ قال: لا يَسَعُك إلا أن تُبَيِّن للناس أمْرَه."[7] وفي رواية قال:"سألتُ سُفيان الثَّوْري، وشُعبَة، ومالك بن أنس، وسُفيان بن عُيَيْنة عن الرَّجُل لا يكون ثَبْتا في

---

١ ابن حِبَّان: هو محمد بن حِبَّان أبو حاتم البستي المحدث المؤرخ. له معرفة بالفقه والطب والنجوم. وهو صاحب التصانيف، منها: الثقات والمجروحين، والصحيح، ومشاهير علماء الأمصار. تُوُفِّي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. انظر: سير الأعلام، ١٦/٩٢-١٠٤

٢ الحُطام: هو ما تحطَّم من الشيء اليابس المكسور. انظر: العين، ٣/١٧٥. وأريد به هنا عرض الدنيا تسمية له بما سيؤول إليه.

٣ مقدمة المجروحين، ١/١٩

٤ قد سبق تخريجه في ص ٣٣.

٥ ثَلْب المرء تنقُّصه. انظر: المعجم الوسيط، ١/٩٩

٦ الكفاية، ص ٣٨

٧ مقدمة الجرح والتَّعديل، ٢/٢٣، و٢٤

الحديث، فيأتيني الرَّجُل فيسألني عنه. قالوا: أَخبِرْ عنه وبَيِّن أمره."[1]

وروى العُقَيلِيّ[2] بسنده إلى حماد بن زيد[3] قال:"كلمْنا شُعبَةَ في أن يَكُفَّ عن أبَان بن أبي عَيَّاش لسنِّه وأهل بيته، فضَمِن أن يفعل. ثم اجتمعنا في جنازة، فنادى من بعيد: يا أبا إسماعيل، إني قد رجعتُ عن ذاك، لا يَحِلُّ الكَفُّ عنه؛ لأنَّ الأمر دِين."[4]

بل ذكر حماد بن زيد أن شُعبَة كان يفعل ذلك حِسبةً.[5] وقد ذكر مَكِّيّ بن إبراهيم[6]، أن شُعبَة كان يأتي عِمران بن حُدَيْر[7] فيقول: تعالَ حتى نغتاب ساعةً في الله عزوجل. يذكرون مَسَاوئ أهل الحديث.[8]

وروى الخطيب عن الحسن بن الرَّبِيْع[9] قال: قال ابن المبارَك[10]:"المُعَلَّى بن هِلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يَكذِبُ، قال: فقال له بعض الصوفيَّة: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟ قال: اسكُت، إذا لم نُبَيِّن كيف يُعرَف الحقُّ مِن الباطل؟ أو نحو هذا من الكلام."[11]

---

١ انظر: مقدمة الجرح والتَّعدِيل، ٢٤/٢

٢ العقيلي: هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، مصنف كتاب الضعفاء. سمع من خلق كثير منهم عبد الله بن أحمد بن حنبل، وآدم بن موسى صاحب البُخاري. شهدوا له بجلالة قدره في الحديث. تُوُفِّيَ سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٤٦٧/٧، وسير الأعلام، ٢٣٦/١٥-٣٨

٣ حماد بن زيد: هو أبو إسماعيل ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين، رضيه الأئمة. سمع ثابتا البناني، وأبا حازم سلمة بن دينار وأقرانهما. وروى عنه ابن مَهْدِي، وابن المبارك وأقرانهما. انظر: الإرشاد، ٤٩٧/٢-٩٩، تُوُفِّيَ سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٤٨

٤ الضعفاء الكبير، ٣٩/١،

٥ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١٧١/١

٦ مكي بن إبراهيم: هو أبو السكن الحنظلي التميمي البَلْخي، أحد الرحالين في طلب الحديث، وكان من الثقات. انظر: تاريخ دمشق، ٢٣٨/٦٠-٤٣، تُوُفِّيَ سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائتين ببلْخ. روى له الجماعة. انظر: سير الأعلام، ٥٥٣/٩

٧ عمران بن حُدَير هو السدوسي، أبو عُبيدة، من حفاظ أهل البصرة ومتقنيهم. تُوُفِّيَ عام سبعة وأربعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٤٣

٨ الكفاية، ص ٤٥

٩ الحسن بن الربيع: هو أبو علي، من أصحاب عبد الله بن المبارك. مات الحسن بالكوفة سنة إحدى وعشرين ومائتين. انظر: الطبقات الكبرى، ٣٧٤/٦

١٠ ابن المبارك: هو عبد الله أبو عبد الرحمن، مولى بني حنظلة من أهل مرو. اجتمع فيه من خصال الخير ما لم يجتمع في غيره. كان فقيها، حافظا للحديث، ورعا، أديبا. تُوُفِّيَ سنة إحدى وثمانين ومائة. انظر: الثقات، لابن حبان، ٧/٧

١١ الكفاية، ص ٤٥

وقال أبو زُرعة الدِّمَشقِيُّ[1]: "وسمعت أبا مُسهِر[2] يُسأَل عن الرَّجُل يغلَط، ويُتَّهَم، ويُصَحَّف؟ قال: يُبَيَّن أمرُه. فقلتُ لأبي مُسْهِر: أترى ذلك من الغِيبة؟ قال: لا."[3]

وروى مسلم وابن أبي حاتم بسنديهما إلى عفَّان بن مُسلِم[4] قال: "كنتُ عند إسماعيل ابن عُلَيَّة[5]، فحدَّث رجلٌ عن رجلٍ، فقلتُ: إن هذا ليس بثبْت. قال: فقال الرَّجُل: اغتَبْتَه. قال إسماعيل: ما اغتابَه، ولكنَّه حَكَم عليه أنه ليس بثَبْت."[6]

وروى الخطيب عن محمد بن أبي خَلَف[7] قال: "كُنَّا عند ابن عُلَيَّة فجاءه رجل، فسأله عن حديث اللَّيث بن أبي سُلَيْم، فقال بعض من حضر: وما تصنع بلَيْث بن أبي سُلَيْم، وهو ضعيف الحديث؟ لم لا تسأله عن حديث لأيوب؟ قال: فقال: سبحان الله، أتغتاب رجلا من العلماء؟ قال: فقال ابن عُلَيَّة: يا جاهل، نصَحَكَ، إن هذا أمانةٌ، ليس بغِيبة."[8]

وروى الرَّامَهُرْمُزِيُّ بسنده إلى محمد بن بُنْدار[9] يقول: قلتُ لأحمد بن حَنبل: "إنه ليَشتَدُّ عَلَيَّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذَّاب. فقال أحمد: إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا؛ فمتى يَعرِف الجاهل

---

١ أبو زُرعة الدمشقي: هو عبد الرحمن بن عمرو إمام في الحديث والرجال. له كتاب في التاريخ وعلل الرجال. تُوُفِّيَ سنة ثمان ومائتين. انظر: طبقات الحنابلة، ص ٢٠٥-٢٠٦

٢ أبو مسهر: هو عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي. عده ابن أبي حاتم من الجهابذة النقاد بالشام. انظر: التقدمة، ٢٨٦/١-٢٩٢، سمع سعيد بن عبد العزيز، ومالك بن أنس، وآخرين. روى عنه غير واحد من الأئمة منهم ابن معين. وكان من أعلم الناس بالمغازي وأيام الناس. حمله المأمون إلى بغداد في المحنة، فحبسه بها، إلى أن مات سنة ثمان عشرة ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٧٢/١١-٧٥

٣ انظر: تاريخ أبي زُرعة الدمشقي، ص ٣٧٧

٤ عفان بن مسلم: هو الصَّفَّار أبو عثمان مولى زيد بن ثابت الأنصاري -رضي الله عنه-، من أهل البصرة، وسكن بغداد، وبها مات سنة عشرين ومائتين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٥٢٢/٨، وعفان ثبت صاحب سنة. انظر: الثقات، للعجلي، ص ٣٣٦

٥ إسماعيل ابن عُلية: هو إسماعيل بن إبراهيم. وعُلية أمه، مولى بني أسد. كان من المتقنين وأهل الفضل في الدين. تُوُفِّيَ عام ثلاث أو أربع وتسعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٥٥

٦ انظر: مقدمة صحيح مسلم، ص ٢٦، ومقدمة الجرح والتَّعديل، ٤٣/٢

٧ محمد بن أبي خلف: هو محمد بن أحمد بن أبي خلف البغدادي أبو عبد الله. سمع من ابن عُيَيْنة وآخرين. روى عنه جماعة منهم عبد الله بن أحمد بن حنبل. قال فيه أبو حاتم: ثقة صدوق. مات سنة ست وثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٣٥٢/١-٥٣

٨ الكفاية، ٤٣

٩ محمد بن بندار: هو السَّبَّاك الجرجاني أبو بكر. انظر: طبقات الحنابلة، ٢٨٧/١. يروي عن أهل العراق وأبي عاصم. انظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ٢٠٩/٨

الصحيحَ من السقيم؟"[1]

كما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل[2] قال: "جاء أبو تُراب النَّخْشَبيُّ[3] إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة. فقال أبو تراب: يا شيخ، لا تغتاب العلماء. فالتفت أبي إليه فقال له: وَيحَك، هذا نصيحة، ليس هذا غِيبة."[4]

فتأكَّد من هذه الأقوال أن الاشتغال بالجرح والتَّعدِيل واجب على الكِفاية لوُجوب النصيحة لله، ولرسوله، وللمسلمين، إلا أنه أمر ذا خَطَر عظيم، إذ التَّساهُل فيه وإهماله يخشَى منه ضياع السنة النبوية أوفسادها، بينما التشدُّد فيه يُؤدِّي إلى الوقوع في أعراض الأبْرياء. فالخائِض فيه حقيق بحَذَر شديد، وبالغ التَّوَقِّي والتثبُّت، ليقوم بصون العلم، وفي الوقت نفسه يصون نفسَه، وأعراضَ الأبرياء أيضا؛ فلا يُوثِّق من يَستحِق الجرح، ولا يَجرَح بريئًا.

وعلى هذا يُحمَل ما ذكره الخطيب -على فرض صحته- عن محمد بن الفضل العبَّاسي[5] يقول: "كُنَّا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتَّعدِيل. فدخل عليه يوسف ابن الحسين الرازي[6]، فقال له: يا أبا محمد، ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟

فقال: كتاب صنَّفتُه في الجرح والتَّعدِيل.

فقال: وما الجرح والتَّعدِيل؟

فقال: أُظهِر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غيرَ ثقة.

فقال له يوسف بن الحسين: استحييتُ لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حَطُّوا رواحِلَهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكُرهم وتغتابهم على أدِيم الأرض.

---

١ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٢/٢٠٢

٢ عبد الله بن أحمد بن حنبل: هو أبو عبد الرحمن الشيباني، المشهود له بالمواظبة في طلب الحديث، ومعرفة الرجال، وعلل الحديث، والأسماء والكنى. لم يكن أحد أروى عن أبيه منه. سمع منه المسند، والناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وغيرها من التصانيف. تُوُفِّيَ سنة تسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٩/٣٨٢-٨٤

٣ أبو تراب النخشبي: هو عسكر بن الحصين أحد العباد السائحين. حدث عن محمد بن عبد الله بن نمير. كان صاحب حاتم الأصم إلى أن مات. ثم كتب الحديث الكثير، ونظر في كتب الشافعي. تُوُفِّيَ سنة أربع وخمسين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق، ٤٠/٣٤٠-٤٨

٤ انظر: الكفاية، ٤٥

٥ لم أجد ترجمته.

٦ يوسف بن الحسين الرازي: هو أبو يعقوب، من مشايخ الصوفية. كان كثير الأسفار. صحب ذا النون المصري، وحكى عنه. سمع أحمد بن حنبل. مات سنة أربع وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ١٤/٣١٦-٢٠

فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب، لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنَّفتُه."[1]

لأن قول عبد الرحمن بن أبي حاتم هذا -على فرض صحته-، معارِضٌ لما سبق ذكره من أدلة شرعية من الكتاب والسنة، وبالتالي اتفاق كبار أئمة النقد على وجوب جرح الرُّوَاة، نصيحة لله، ولرسوله، وللمسلمين. فوجب تأويل ما ذكره الخطيب عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، وحملُه على شدة خوفه على نفسه من الخطأ في حكم على رجل كما أشار إليه ابن الصلاح،[2] أو خوفِهِ عليها من مَيْل إلى هَوًى، لا أنه كان يَشُكُّ في مشروعية الجرح والتَّعدِيل، ووجوبهما، ولا على أنه ندِم على تأليفه ذاك الكتاب.

---

١ انظر: الكفاية، ٣٨

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٨٩

المطلب الرابع

أهمية علم الجرح والتَّعدِيل

تكمُن أهمية وشرَف كل علم وكذلك علم الجرح والتَّعدِيل غالبا في الغاية منه، ووجه الحاجة إليه. ففائدته التي تخُصُّ به دون غيره من علوم السنة هي معرفة منزلَة كل راو عدالة وضبطا؛ حتى يَتمَيَّز من تُقبَل روايتُه ممن تُرَدُّ عموما. وهذه الفائدة خاصَّةٌ بالجانب العَمَلي لعلم الجرح والتَّعدِيل.

وأما الجانب النظري منه ففائدتُه الخاصة به هي إيجاد مِعيار نقدِيٍّ دقيق مُفَصَّل يمنع التَّساهُل والتشدُّدَ في الحكم على الرُّوَاة، ويضمَن إنزال كل واحد منهم ما يليق به من منزلةٍ بمراعاة أوصافه من العدالة والكفاءة.

ومن فوائد علم الجرح والتَّعدِيل وفوائد علم العِلل كذلك هو تمييز الصحيح من السقيم من الحديث.

والفائدة العُظمَى من هذا العلم وغيره من العلوم المتعلقة بالسنة، -وهي أيضا وجه الحاجة إليه- هي الحفاظ على السنة النبوية من الضياع، وصونها مما ليس منها. وفي حفظ السنة النبوية حفظ للدِّين مما يضمن السعادة الدنيوية والأخروية لمن يقوم به خصوصا، ولأمة الإسلام عموما.

وإلى جانب هذه الفوائد الأساسية المتعلقة بالغرض منه ووجه الحاجة إليه، هناك ثمرات لهذا العلم تحققت عبر الأزمان، ويمكن الاستفادة منها في كل عصر من العصور، وهي تتلخص فيما يلي:

أولا: إن الاطلاع على تفاصيل علم الجرح والتَّعدِيل يبعث ثقة عظيمة بالسنة النبوية. ولا يبقى لدى المرء شك في أن الله -جل وعلا- قد أنجز وعده في حفظ السنة النبوية الشريفة على مر الأزمان. وذلك حينما ينظر إلى دقة التفاصيل وكثرة الملاحظات التي حرص النقاد على تسجيلها حول الرُّوَاة من مواليدهم، ووفياتِهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، ومَرْوِيَّاتهم، وصفاتِهم عدالة وضبطا مِن التزام بالسُّنَّة، أو انحرافٍ عنها يسيرًا، أو كثيرًا، ومن كَذِب، أو خطأٍ، أو إتقان، أو خفَّة ضبط، أواختلاطٍ، أوتدليس، أو إرسال، أو نسيان، أو اعتماد على مكتوب، أو

على ذاكرة، أو استماع إلى شيخ، أو تساهُل فيه، إلى غير ذلك مما يصعُب حصرُه، ومَـلأُوا بهـا كُتُبًا تُساوي موسوعاتٍ ضخمة أو تفُوقُها.

وكذلك إذا نظر إلى المِعيار النَّقدي الذي أوجَدُوه في ضوء النصوص الشرعِيَّة، والذي في الحقيقة أدَقُّ مِعيار نقدِيٍّ شهده التاريخ البَشريُّ في العلوم النَّقلِيَّة.

وإذا علم مُنتَهى نزاهَتهم وعدلهم عند تطبيق ذلك المعيار على الرُّوَاة من غير مُبـالاة بقرابة أو صِلة أُخرَى، ومن غير تهَيُّب من سلطان؛ مما يدُلُّ على أن هَمَّهُـم الأعظـم، والأَولَى، والأرجَح على ما عداه هو تنقية السنة النبوية من أي شائبة خطأ أو كذب.

وإذا نظر إلى مدى حُرِّيَّتهم في نقد الـرُّوَاة والأحاديـث المتمثِّـل في مخالفـة بعضـهم البعض، مع الالتزام بأمثل معيار نقدي، وبدون أن يُورِث ذلك شَحناء في قلـوبهم، أو يُوجِـد عداوةً، أو حتى سُوءَ أدب في الغالب.

فمن علِم ذلك كلَّه، ولو إجمالا؛ امتلأَ صدرُه ثقةً بالسُّنَّة النبويَّة، ويقينًا بأهلِيَّة أئمـة النقد وكفاءتهم. فاطمئن إلى قبول أقوالهم، والاحتجاج بالمقبول من الحديث. ولم يتأثَّر بتلك الشُبُهات التي أُثِيرت والتي لا تزال تُثَار حول السنة النبوية حُجِّيَّـةً، وثُبوتـا، وحِفظًـا. ولعـل أمتع مثال للفرق بين من جهِل مدى حماية علم الجـرح والتَّعـدِيل للسـنة النبويـة؛ فأقلَقَـه الوضعُ فيها، وبين عارف بخُطورة علم الجـرح والتَّعـدِيل ومـدى حِراسـته للسـنة النبويـة، فاطمئن إلى حفظ الله تعالى لها بتهيئةِ جماعة من النُّقَّاد الخُبَراء ما رواه ابن أبي حـاتم بسـنده إلى عَبْدة بن سليمان[1] قال:"قيل لابن المبارَك: هذه الأحاديـث المصـنُوعةُ؟ قـال: يَعـيشُ لهـا الجَهَابِذة[2]."[3]

ثانيا: إن نُقَّاد الحديث لم يخدِموا الحديثَ فحسب، بـل بإيجـاد أدقِّ وأصـحِّ مِعيـار لنقـد المنقـول خدموا العلم البشري بوجه عام؛ إذ يصلح هذا المعيار لنقد أي منقول، وتصفيته من شوائب الخطأ والكذب، وإن كان تطبيقه يتطلَّبُ جُهودا جَبَّارة تهابُ منها النفوس. وقد استُفِيد منـه

---

١ عبدة بن سليمان: هو المروزي أبو محمد، صاحب ابن المبارك، نزل المَصِّيصَة. روى له أبـو داود. انظـر: تهـذيب الكمال، ١٨/٥٣٤-٥. وقال أبو حاتم في عبدة: صدوق. وروى عنه. انظر: الجرح والتَّعدِيل، ٦/٩٠

٢ الجهابذة: جمع مفرده جِهْبِذ، وهو النقاد الخبير. انظر: القاموس المحيط، ص ٣٣٢

٣ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/٣

فِعلًا إلى حدٍّ ما في علوم التفسير،[1] والقراءات،[2] واللغة العربية،[3] والتاريخ.[4]

ثالثا: إن الالتزام بمبادئ الجرح والتَّعدِيل في رواية الحديث يُسَبِّب استقامة سِيرة المشتغلين به، ويبُثُّ فيهم الحركة والنشاط للحصول على الكفاءة المطلوبة من الضبط والإتقان. وكلما زاد الالتزام بمبدَأي الجرح والتَّعدِيل الأساسِيَّين، وهما التَّحقُّق من العدالة والكفاءة المطلوبة فيمن يُعتَمَد عليه؛ انتشر الصلاحُ، وزاد مدى تحقُّقُ النجاح في الأهداف المطلوبة. لأن العدالة تضمَن الصلاح في المجتمع، بينما الكفاءة تضمَن النجاح في الأمور.

وهذه فائدة عظيمة، لا تقتصر على السنة النبوية، ولا على العلوم النقلية فحسب، بل يمكن الاستفادة منها في التربية والإصلاح، وتولية مناصِب هامَّة لتدبير شئون المسلمين. والتاريخ الإسلامي في أول أيامه أكبر شاهد على ذلك. فإن الاستقامة كانت سائدةً فيها، وكذلك النجاح في الأمور الدُّنيَويَّة عموما. وذلك لشِدَّة الالتزام بمبدأي التَّأَكُّد من العدالةِ والكفاءة. ثم نقص الالتزامُ بهما شيئًا فشيئًا -كما سيأتي في بيان تاريخ علم الجرح والتَّعدِيل-، مما سلب الصلاحَ والنجاحَ تدريجيًّا من الأُمَّة.

---

١ نشأ علم التفسير كمبحث من مباحث علم الحديث، حيث ذُكِر ككتاب من الكتب الحديثية فعلى سبيل المثال ضمن البُخاري صحيحه كتاب التفسير، وكذلك فعل الترمذي في سننه. ولما صار علما مستقلا، قام بعض المفسرين كابن كثير، والشوكاني في تفاسيرهم بنقد وتمحيص للمَرويَّات.

٢ ذكر ابن الجزري قيام أئمة القراء بتمحيص للقراءات لما وجد الباطل إليها سبيلا، وتمييزهم بين ما صح منها، وما لا يصح، كما ذكر اتفاق السلف على أن صحة الإسناد أحد الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة. انظر: النشر في القراءات العشر، ٩/١

٣ انظر مثلا محاولة السيوطي لتمحيص ما يصح من اللغة العربية من غيره، في المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٧/١، حيث ذكر أنه قسم أنواع هذا الكتاب محاكيا أنواع علوم الحديث. والجدير بالملاحظة استعارته لاصطلاحات مختلفة من علم النقد الحديثي، كالصحيح، والشاذ، والمتواتر.

٤ اشتملت كتب التاريخ على أسانيد للمَرويَّات في الغالب في أول الأمر. ومن أبرز من دعا من المؤرخين إلى تمحيص متون الأخبار، وتصدى له ابن خلدون، والسخاوي، في تواريخهما. انظر: مقدمة تاريخ ابن خلدون، ١٣/١-٣٧، ومقدمة الضوء اللامع، ٦/١، ومقدمة التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ٦/١

المطلب الخامس

تاريخ علم الجرح والتَّعدِيل إجمالا

قد تحدَّثت جماعة من المعاصرين عن تأريخ السنة النبويـة[1] أو علومهـا[2] بإسـهاب. وإن هـذا الحديث يتضمن تاريخ الجرح والتَّعدِيل أيضا الذي هو أحد علوم الحـديث. إلا أن النـاظر في تـاريخ علم الجرح والتَّعدِيل وحده، يُلاحظ مُستَجَدَّات تختصُّ بهذا العلم دون غيره من علوم الحديث؛ ممـا يفرِض الكلامَ عنه بمُفرَده.

وإن الحديث عن تاريخ الجرح والتَّعدِيل لطويل مُتشَعِّب، وليس هذا موضـع تفصـيله. ومـا يَسَعني هنا إلا أن أذكر أسباب عدم حاجة السنة النبوية في أول الأمر إلى حِصـن الجـرح والتَّعـدِيل، ومتى وكيف نشأت الحاجة إليهما، مع ذكر أهَمِّ التطورات التي حصلت عَبر التاريخ، والـتي سـاهمت في تكوين هذا العلم ووصوله لصورته التي هو عليها اليوم.

ونظرا إلى أهَمِّ التطورات وأبرَزها في تاريخ علم الجرح والتَّعدِيل، يُمكِن تقسـيمُه إلى سـبع مراحِل متمايزة، هي:

أولا: مرحلـة عـدم الحاجـة إلى جـرح الـرُّوَاة وتعَـدِيلهم، وامتـدَّت مـن مَبعـث النبي ﷺ إلى مَقتل عثمان -رضي الله عنه-.

ثانيا: مرحلة نشأة علم الجرح والتَّعدِيل، وقد امتدَّت إلى نهاية عصر التـابعين في حـدود الخمسين ومائة.

ثالثا: مرحلة تطوُّر علم الجرح والتَّعدِيل إلى النُّضج والكمال، واستمرت إلى نهاية القـرن الثالث الهجري.

---

١ كمحمد محمد أبي زهو في كتابه "الحديث والمحدثون"، ومحمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التـدوين"، ومحمد مصطفى الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه".

٢ انظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٦-٧٢، و بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث، ص ٢٦٤- ٣٢٨، والمنهج المقترح ص ١٢- ٦٥

رابعا: مرحلة بداية تقلُّص عمليَّة الجرح والتَّعديل، واستمرَّت إلى نهاية القرن الخامس الهجري.

خامسا: مرحلة ما بعدَ الرواية، وهي الفترة التي بدأت من أوَّل القرن السادس وانتهت ببداية القرن العاشر.

سادسا: مرحلة الرُّكُود، واستغرَقت القرون العاشر، والحادي، والثاني، والثالث عشر.

سابعا: مرحلة عودة النشاط في علم الجرح والتَّعديل بعد الرُّكُود، وبدأت من القرن الرابع عشر، واستمرَّت إلى يومِنا هذا.

وفيما يلي أعرض أهم خصائص كل مرحلة مع شيء من التفصيل من إنجازات العلماء فيها.

المرحلة الأولى: مرحلة عدم الحاجة إلى جرح الرُّوَاة وتعَدِيلهم:

إن السنة النبوية كانت في حياة النبي ﷺ، وكذلك في فترة بعد وفاته إلى نهاية النصف الأول من خلافة عثمان -رضي الله عنه- في حِصن مَنِيع، لا تنالها أيدي العابثين، ولا ألْسِنَة المُغرِضين. وذلك يرجع إلى أمور لعل أهمَّها خمسة، هي:

أولا: شدة إخلاص أصحاب رسول الله ﷺ لدِينهم، وحِماسهم له.

وثانيا: حسن تربيتهم، وتفَقُّهُهم في الدِّين علما وعملا.

وثالثا: شدة وَعيِهم لأهمية السنة النبوية ومكانتها في الإسلام، وإدراكهم بواجبهم تُجاهها من حفظها من الضياع أو الفساد.

ورابعا: شدة إتقانهم للسنة النبوية، وذلك لأجل توَفُّر دواعي ضبط الحديث في جِيل الصحابة أكثر من غيرهم ممن جاء بعدهم.

وخامسا: تمكين الله -جلَّ وعلا- لهم في الأرض.

أما شدة إخلاصهم لدِين الله -جلَّ وعلا-، وتفانيهم فيه، فكانت نتيجةً لغُربة الإسلام مع قُوَّة صدقه. فقُوَّةُ صِدقه هي ما لَفَت انتباه العقلاء إليه، فأدركوا شدة صلاحه، ووجه الحاجة إليه دنيا ودينا، في مقابل شدة فساد ما يسود مجتمعَهم آنذاك من ظلم، وضلال. وغُربة الإسلام الناشئة من شدة رفض المجتمع الجاهلي وعداوته الضارية له، هي ما جعل كل من عرف صدق الإسلام يتوقف قبل الاعتراف به، ويحسب له كل حساب. فكان إسلام أحدهم يحتمل قطع أواصِر المحبة، والقرابة، والصلة بينه، وبين أفراد أسرته، وقبيلته، والمجتمع بأسره، كما كان يحتمل الخروج من بيته وأرضه، والتخلي عن ماله، بل وقد يُؤدي بحياته. فلم يُقدِم على اعتناقه في حياة النبي ﷺ عموما، وفي

الفترة المكية بعد بعثته خصوصا، إلا من عظم في قلبه الإيمان بالله، وهانت عليه الأواصر الدنيوية، ولم يَقِرَّ له قرار من غير انضمام إلى الإسلام على الرغم من عِظم المخاطر المُحدِقة به، وبكل ما يملكه. وهكذا نشأت جماعة أصحاب رسول الله ﷺ على أساس الولاء، والنصيحة، والحِماس لله، ولرسوله، ولعامة المسلمين، وعلى أساس البراء والمعاداة لكل ما خالف الدِّينَ، وفارقه. وقد نطق به القرآن العظيم، وبشَّرهم في مقابل ذلك برضوان الله تعالى لهم، والفلاح الدائم، حيث قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾[1] وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾[2]

فكان حَتْما على الصحابة –رضوان الله عليهم– آحادا وجماعات مواجهة محنة تِلو المحنة،[3] إلا أنهم لم يَحِيدوا عن الطريق المستقيم؛ لأنهم سُعِدوا بصحبة رسول الله ﷺ، فكانوا يتلقون منه القرآن شِفاها، ويُشاهِدونه وهو يعمَل بكتاب ربه، فكانوا يتأسَّوْن به في أعماله السديدة، وخُلُقه القَويم، وصفاته الكريمة، مع إرشاده المستمِرِّ لهم في الصغير والكبير من حياتِهم لإقامة دين الله –جلَّ وعلا– في ضوء التوجيه الربَّانيِّ المباشر. فأضافت المِحن المتتالية، مع نور القرآن الحكيم، والتربية النبوية الرشيدة، إلى صفاءهم وتنقيتهم من أساليب وأدران الجاهلية، كما أدت تلك العوامل إلى تفَقُّههم في دينهم، وجَلاء بصيرتهم؛ فتهيؤوا لحمل أمانة الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وتبليغها إلى من سواهم على أحسن وجه، حتى جاءت تزكية أفرادهم وجماعاتهم على لسان الله –جلَّ وعلا–، وعلى لسان رسوله ﷺ في عدة نصوص معروفة.[4] أشملها لهم جميعًا قول الله –جل وعلا–: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾[5]

---

١ سورة الفتح، ٢٩

٢ سورة المجادلة، ٢٢

٣ فواجه المهاجرون أشد أنواع الاضطهاد على أيدي المشركين من أهل مكة، كما صبروا على آلام الهجرة، وواجه المسلمون من مهاجرين وأنصار في المدينة قتال المشركين عدة مرات، بالإضافة إلى عداء اليهود والنصارى. هذا إلى جانب ما أُصيب به أفرادهم، كما هو مشهور مبسوط في كتب السيرة النبوية، والتاريخ.

٤ وبعض هذه النصوص المشتملة على تزكية الصحابة –رضوان الله عليهم– ذكرها الخطيب البغدادي في الكفاية، ص ٤٦– ٤٩، في باب أفرده لها.

٥ سورة الحديد، ١٠

وعلَّمتهم نصوصٌ من القرآن الكريم والحديث النبوي واجبَهم تجاه رسول الله ﷺ وتجاه سنته، ولا أدلُّ على تعظيم أمر السنة النبوية من قول الله -جل وعلا-: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾[1] ومن قوله عزَّ من قائل: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[2]

فتَعلَّقت قلوبهم بالسنة النبوية، وحرصوا عليها، ومن ثَمَّ أكَبُّوا عليها عِلمًا وعَمَلًا وحِفظًا لها من الضياع والفساد نصيحةً لله، ولرسوله، ولعامَّة المسلمين، لاسيَّما في وجود نصوص بالغت في التحذير من الكَذِب في السنة والتَّساهُل فيها، كقول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيْثٍ يَرَى أَنَّه كَذِبٌ؛ فهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِيْنَ»[4]. وذلك لأن الافتِراء على النبي ﷺ افتراءٌ على الله، وقد نصَّ القرآن في كثير من المواضع على كون الافتراء على الله أشَدُّ أنواع الظلم، وقدَّمه في الذَّمِّ على تكذيب الله -جل وعلا- في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[5]

كما عرفوا وجوب التثبُّت من صحة الحديث قبلَ قبولِه ونقلِه من خلال قول الله -جل وعلا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾[6].

---

١ سورة آل عمران، ٣١-٣٢

٢ سورة النساء، ٦٥

٣ هذا الحديث أخرجه أئمة كثيرون، منهم البُخاري أخرجه بلفظه، وبزيادة في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ص ٤٢، أرقام الحديثين ١٠٧، ١١٠، وفي كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، ص ٢٠٦، رقم الحديث ١٢٩١، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل،ص ٥٨٢، رقم الحديث ٣٤٦١، وفي كتاب الأدب، باب من سمى بأسماء الأنبياء، ص ١٠٧٩، رقم الحديث ٦١٩٧، كما أخرجه بنحوه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ص ٤٢، أرقام الأحاديث ١٠٦-١٠٩. وهو حديث قد صح من طرق كثيرة جدا، حتى وصف بالتواتر. انظر: قطف الأزهار المتناثرة، ص ٤٣، رقم الحديث ١

٤ هذا الحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه في باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، ص ٧، رقم الحديث ١، عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شُعبَة -رضي الله عنهما-. وأخرجه الترمذي في سننه في أبواب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب، ص ٦٠٤، رقم الحديث ٢٦٦٢، عن المغيرة بن شُعبَة بنحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح. كما أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب السنة، باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، ص ٦، أرقام الأحاديث ٣٨-٤١ عنهما وعن علي -رضي الله عنهم- جميعا، بنحوه. وصححه الألباني. انظر: مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ٧٠/١، رقم الحديث ١٩٩

٥ سورة الأنعام، ٢١

٦ سورة الحجرات، ٦

وهذه التوعية البالغة أدَّت إلى تعظيم أمر السنة النبوية في قلوبهم، فحرِصوا على تعلُّمِها، وتعليمها، ونشرها، وحفظها من الضياع والفساد.

وانضاف إلى ذلك شدة إتقانهم للسنة النبوية؛ وذلك لوجود أسباب الضبط في الصحابة على أكمل وجه من التلَقِّي المباشر، ومشاهدة التطبيق العملي للكتاب والسنة، ومعاشرة الرسول ﷺ، وكونهم من العَرَب الخُلَّص. فتلَقَّوا السنة من غير واسطة في الغالب؛ فلم يحتاجوا إلى بَذْل جُهد كبير في حفظها. وشاهدُوا أحداثَ النبوة، مما أدى إلى كمال الضبط والإتقان والفهم الصحيح لما ينبغي أن يُحمَل عليه كلامُه ﷺ، مع إمكان مراجعتهم له ﷺ إن أشكل عليهم شيء منه، وإمكان تفضُّلِه ﷺ بتصحيح الخطأ إن وقع فيه أحد منهم في حياته، وتصحيح بعضهم لبعض بعد وفاته ﷺ. وكانوا في الأغلب من العرب الخُلَّص، فلا يصعُب عليهم أداءُ معنى الحديث بوجوهٍ شتَّى من غير خلَل فيه.

وانضمَّ إلى ما ذُكِر، تمكينُ الله -جلَّ وعلا- للنبي ﷺ، في حياته، ولأصحابه بعد مماته في الأرض. فكانوا هم مرجِعَ الناس دِينًا، ودُنيًا، حيث صارت إليهم الإمارةُ، والقضاءُ، والفُتيا، والتعليمُ، والإرشادُ وغيرها من وجوه قضاء حوائج الناس المادِّيَّة والمعنوية. فاستخدموا كلَّ ما أُتِيح لهم من وسائل، وبذلوا كل ما في وُسعهم في إقامة دين الله عز وجل؛ فلم يُقَصِّرُوا في الحفاظ على السنة النبوية أيضا، إذ سَنُّوا النقد والتثبُّت في روايتها وقبولها. والأخبار في تثبُّت الصحابة والخلفاء الراشدين عموما، وفي تثبُّت عمَر -رضي الله عنهم جميعا- خصوصا معروفةٌ مبثُوثة.[1]

فبسبب قوة أصحاب رسول الله ﷺ المادِّية، وسُلطتهم الدُّنيوية، بجانب بصيرتهم وحِماسهم وتعظيمهم للسنة النبوية، وغِيرتهم عليها، وإتقانهم لها؛ لم يَجرُؤ أحد من المنافقين، أو الزنادقة، أو السفهاء، أو المتساهلين العَبَث بها، أو حتى المشاركة في روايتها. فظلَّ تعليمُ السنة وروايتها قاصرَيْن على الثقات الضابطين لها. ومن العَبَث بعد كل ما ذُكِر من عوامل حصر الرواية في الثقات عدالة وضبطا، أن يبحث أحد في وقوع الكذب أو التَّساهُل في السنة النبوية من جيل الصحابة، أو من غيرهم إبَّان عظمتهم، وشوكتهم. وغاية ما يُوجَد في كلامهم من نقد حديثي يرجع إلى تخطئة رواة في فهم حديث أو أحاديث مُعيَّنة، أو شكٍّ في حفظهم لها، لا إلى الطعن في عدالتهم، وضبطهم عموما. كيف، وقد ورد عن الرسول ﷺ ما يُشبِه أن يكون تنَبُّؤًا بوُقوع الكَذِب عليه، مع الإشارة إلى براءة جِيل الصحابة منه، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: « سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ.»[2] وفي رواية أخرى قال: « يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ

---

١ انظر للأخبار في تثبت الصحابة مقدمة الكامل ١/١١٧- ٢٤، ومقدمة المجروحين لابن حِبَّان، ١/٣٥-٣٨

٢ باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص ٩، رقم الحديث ١٥، والحديث صححه الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته، ١/٦٨٤، رقم الحديث ٣٦٦٧

الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ.»[1] وقد ذكر ابن أبي حاتم هاتين الروايتين بسنديه مُعَنونًا لهما بـ "باب نفي تُهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول الله ﷺ."[2] وأردفهما قائلا: "لما أخبر رسول الله ﷺ بكذّابين يكونون في آخر الزمان، يَكذِبون عليه؛ عُلِم أن الأوّل وهم أصحابه خارجون من هذه الجملة، وزائلٌ عنهم التُّهمة."[3]

كما ورد عن البَرَاء بن عازب[4] وأنس بن مالك أيضا ما يشبه أن يكون شهادة بنفي وقوع الكذب من الصحابة. فقد أخرج الحاكم في مُستدرَكه والخطيب في الكفاية عن البَرَاء بن عازب - رضي الله عنه- قال: "لَيْسَ كُلُّنَا سَمِعَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَتْ لَنَا ضَيْعَةٌ[5] وَأَشْغَالٌ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَكْذِبُونَ يَوْمَئِذٍ، فَيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ."[6] وأخرج ابن أبي عاصم[7] عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: "مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمُوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا."[8]

فكان الأصل في ذلك المجتمع العدالة. ولم يكن المنافقون أو الفُسّاق إلا قِلّة مُستثناة من العموم. إلا أنه لا يعني أن الصحابة لم يَعرفوا أصول الجرح والتّعديل، كيف لا، وقد كانوا يُعايِشون المنافقين، وحديثي عهدٍ بالإسلام ومنهم من اعتنق الإسلامَ ظاهرًا، لا باطنًا، لقِلّة فِقهِه. وكان الصحابة -رضوان الله عليهم- يُشاهِدون مُعاملة الرسول ﷺ لأنواع من الصِّنفَين المذكورَين في ضوء القرآن الكريم. كما تعلّموا من خلال الكتاب والسنة كيف يُعرَف سُقم دِين الرَّجُل، وكيف يُتَّقَى، ويُبْعَد عن مَهامّ الأمور. وقد فقهوا المنهج الإسلامي في قبول الشهادة وردِّها، فكان القُضاة يمارسونها عمَلِيًّا للحكم بين الناس. بناء على هذا، وعلى أن السائد في ذلك العصر الصلاح،

---

١ مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص ٩، رقم الحديث ١٦

٢ انظر: تقدمة الجرح والتّعديل، ١٤/٢

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٤ البراء بن عازب: هو الأنصاري الحارثي الصحابي أبو عُمَارة. استصغر في غزوتي بدر وأحد، وغزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٣٨٤/١. تُوُفِّيَ البراء -رضي الله عنه- سنة إحدى وسبعين. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٧٦

٥ الضيعة: والضِّياع عند الحاضرة مال الرجل من النخل، والكرْم، والأرض. والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة. انظر: تهذيب اللغة، ٤٧/٣

٦ المستدرك، كتاب العلم، فصل في توقير العالم، ٢١٦/١، رقم الحديث ٤٣٨، وعقب الحاكم على الحديث قائلا: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وانظر: الكفاية، ص ٣٨٥

٧ ابن أبي عاصم: هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن النبيل الشيباني الزاهد قاضي أصبهان. وله الرحلة الواسعة، والتصانيف النافعة. مات سنة سبع وثمانين ومائتين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٥٨/٢

٨ السنة، لابن أبي عاصم، ٣٨٨/٢، رقم الحديث ٨١٦، وقال الألباني محقق الكتاب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

سَرْعانَ ما يُعرَف انحرافُ أحدهم عن سبيل العامَّة في قول أو فعل، ثم يُعامَل على أساس ما ظهر منه وِفقًا لما تعلَّموه من أصول الشريعة والنقد.

فأصول الجرح والتَّعدِيل كانت ثابتةً راسخةً في قلوب الصحابة -رضوان الله عليهم- بتعليم النبي - ﷺ - لهم إياها، ولم يسُنُّوا سُنَّة التثبُّت في قبول المَرويَّات إلا تَفَرُّسا لما يُمكن أن يقع من المتساهلين، والمجروحين، إن أُتِيحَ لهم الاشتغالُ بالرواية. ومن أصرَح أدلَّته قول عمر -رضي الله عنه- لأبي موسى الأشعَرِيّ[1] لما طلب منه أن يأتي بمن يشهد لما رواه من حديث الاستئذان، فشهد أبو سعيد الخُدْرِيُّ[2] -رضي الله عنه- أنه سمعه أيضا من الرسول ﷺ، فقال عُمَر لأبي موسى -رضي الله عنهما-: "أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمكَ وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ."[3]

إلا أن الصحابة -رضوان الله عليهم- مع شدة إدراكهم بضرورة اختبار الرَّجُل في دينه وعقله، وتعامُلهم معه على أساس ما يظهر من أقواله وأفعاله، لم يكونوا بحاجة إلى جرح الرُّوَاة خصوصا أو تعدِيلهم؛ لأنَّ بابَ الرواية كان مَسدودا عليهم، بل وأبواب مَهامِّ الأمور غالبا كانت مَسدودة عليهم -كما تقدَّم آنِفا-. كما أن الصحابة -رضي الله عنهم- لم يكونوا أيضا بحاجة إلى بيان أصول الجرح والتَّعدِيل، لرسوخها في أذهانهم، وقدرتهم على النقد من خلال ممارسة مباشرة دون تلقِّي القواعد درسا، فكما أن الواحد يُتقِن اللغة السليمة في بيئة محافِظة على لُغتها من غير بيان واضح وتفصيلي لقواعدها، كذلك أتقنوا النقدَ من غير حاجة إلى توضيح أُسُسِه.

المرحلة الثانية: مرحلة نشأة علم الجرح والتَّعدِيل:

ظلَّ المُجتمع الإسلامي قويًّا مُتماسكا، حيث لم يزل الدين ظاهرا بأصوله، وأنظمته، وقِيَمه طِيلة عهد أبي بكر وعمر، وستِّ سنين من عهد عثمان -رضي الله عنهم جميعا-.[4] ثم ظهرت آثار

---

١ أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس الصحابي، ذو الهجرتين، أحد عمال النبي ﷺ، وعلماء الصحابة وفقهائهم. كان قد أعطي مزامير آل داود من حسن صوته. اختلف في وفاته. فقيل: تُوُفِّيَ سنة اثنتين وخمسين. وقيل: سنة أربع وأربعين. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ١٧٤٩/٤

٢ أبو سعيد الخدري: هو سعد بن مالك بن سنان الصحابي. كان يسكن المدينة، تُوُفِّيَ سنة أربع وسبعين، وله عقب. انظر: معجم الصحابة للبغوي، ١٨/٣-٢٢

٣ هذا الأثر أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرَّجُل في الاستئذان بعدة طرق وأسانيد، ٧٢٧، أرقام الأحاديث ٥١٨٠-٥١٨٤، وقال فيه الألباني: سنده جيد. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١٣٩٠/٧، رقم الحديث ٣٤٧٥

٤ انظر: الفرق بين الفرق، ص ١٤

التغيُّر شيئا فشيئا، لما نشأ الأحداث، وكثرت أقوام حديثة عهد بالإسلام نتيجةَ الفتوح الإسلامية، ومال جِيل الصحابة إلى الانقِراض. حينئذ بدأ تسرُّب ناس جُدُد في مَهامِّ الأمور الدِّينية والدُّنيوية شيئا فشيئا، وكانوا أقلَّ فِقها وبصيرةً من الصحابة؛[1] فكانت النتيجة الضعف والخلَل على جميع جوانب المجتمع الإسلامي، بدأ ضَئِيلَين، واستمرَّا في الازدياد مع مرور الزمن.

فكان أوّل انحراف وقعت فيه الأمة المسلمة هو التنقيص لحُرَّاس هذا الدِّينِ، وهم الصحابة -رضوان الله عليهم- والتهاوُن بما يجب تجاههم. وكانت بدايته الطعن في عثمان، -رضي الله عنه- ثم تحول إلى التأليب عليه،[2] حتى أسفَرَ عن مَقتله سنة خمس وثلاثين من الهجرة[3]. وكان مَقتل عثمان -رضي الله عنه- من أخطَر أحداث زمن الخلافة الراشدة ونقطة تحوُّل في التاريخ الإسلامي؛ حيث تتابعت بعد ذلك أحداث زادت في تفرُّق الأمة وتمزُّقها سِياسِيًّا، وعَقَديا، ودِينِيًّا. وظهرت مقالات تحوَّلت تدريجيا إلى بِدَع، ونشأت فِرَقٌ من خَوَارج،[4] وشِيعَة،[5] ومُرجِئَة،[6] ومُعتَزِلَة،[7] تبَنَّت بِدعَةً أو أكثر، كما ظهرت آراء سياسية اختلطت بالعقيدة، وحدثَتْ خلافاتٌ تفاقَمَ أمرُها أحيانا؛ فكانت سببا لإشعال حروب أهلِيَّة مما أدَّى إلى ضعف للدَّوْلة، وانقسام وتمزُّقٍ للمِلَّة.[8]

---

١ انظر: تاريخ ابن خلدون، ٥٨٧/٢

٢ التأليب على رجل: الاجتماع عليه بالعداوة. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، ٨٨/٣

٣ انظر: تاريخ الطبري، ٣٦٥/٤

٤ الخوارج: فرقة شذت بعقائد وآراء متشددة أبرزها تكفير علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين -رضي الله عنهم- ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما، ووجوب الخروج على الإمام الجائر. وسموا بالخوارج؛ لأنهم خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه؛ لمَّا قبل التحكيم. انظر: مقالات الإسلاميين، ص ٨٦،٥، والفرق بين الفرق، ص ٥٥

٥ الشيعة: هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده إلا ظلما من غيره، أو تقية من عنده. واعتقدوا أن الإمامة ركن الدين، لا يجوز للرسل إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة. انظر: الملل والنحل، ١٤٦/١

٦ المرجئة: فرقة من فرق أهل الإسلام شذت باعتقادها أنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. هذه هي المرجئة الخالصة. وقد يطلق اسم المرجئة على فرق أخر. انظر: الملل والنحل، ١٤٠/١

٧ المعتزلة: فرقة شذت عن جمهور أهل الإسلام بعقائد وآراء منها: نفي الصفات الأزلية لله عز وجل، واستحالة رؤية الله سبحانه بالأبصار، وحدوث كلامه عز وجل، وأن الله غير خالق لأعمال الناس والحيوانات، ونفي القدر، ولذلك سموا بالقدرية أيضا، وأن الفاسق من أهل الإسلام في المنزلة بين المنزلتين، فلا هو مؤمن، ولا هو كافر. انظر: الفرق بين الفرق، ص ٩٤

٨ انظر: عصر الخلافة الراشدة، ص ٤١٥، وانظر للاطلاع على افتراق الأمة بعد مقتل عثمان -رضي الله عنه- إجمالا: الفرق بين الفرق، ص ١٤-٢٠

ولم تَسلَم السُّنّة النبوية أيضا من تـأثير الخلـل الذي طـرأ على المجتمـع، حيـث بـدأ النـاس يتساهلون في الأخذ والقبول، مما أعطى للمُتساهلين، وغير المُؤَهَّلين طريقَهم إلى الرواية. وكان سـبب ذلك التَّساهُل، حاجة الناس إلى التَّلَقِّي عن الصحابة بواسطة، حيـث كان جيـل الصـحابة يميـل إلى الانقراض، ويصبح عددهم أقل فأقل، مما أحوَجَ النـاس إلى التتلمـذ على غـير الصـحابة في مختلـف الفنون والعلوم، ومنها السنة النبوية. وهذا يُعَدُّ عامِلا آخر من عوامل فتح مجال الرواية لغـير مُؤَهَّـل. ويبدو أن تحديث من لا يتأهَّل ظاهرة قد انتـشرت في أواخر عـصر الصحابة. فقد أخـرج مسـلم في مقدمة صحيحه عن طَاوُس،[1] قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ[2] - يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ[3] - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَـذَا، فَعَـادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: "إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِـبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ»".[4]

كما أخرج بسند آخر عن مجاهد[5] قال: "جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّـاسٍ، فَجَعَـلَ يُحَـدِّث، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ، قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَـلَ ابْـنُ عَبَّـاسٍ لَا يَـأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَـدِيثِي، أُحَـدِّثُكَ عَـنْ رَسُـولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّـا مَـرَّةً إِذَا سَـمِعْنَا رَجُـلًا يَقُـولُ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُـولَ، لَـمْ نَأْخُـذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ."[6]

---

١ طاوس: هو أبو عبد الرحمن ابن كيسان الخولاني الهمداني اليماني، من أبناء الفرس، أحد أكابر التابعين تفقها في الدين، ورواية للحديث، وجرأة على وعظ الأمراء والخلفاء. مولده ومنشأه باليمن. تُوُفِّيَ حاجا بمكـة سـنة سـت ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٢/٥٠٩-١١، والأعلام، ٣/٢٢٤

٢ ابن عباس: هو عبد الله بن عم رسول الله ﷺ، أبو العباس، حبر الأمة وفقيهها، مُحنَّك بريق النبوة، مدعو له بلسان الرسالة، ترجمان القرآن. وُلِد عام الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين. وقُبض النبي ﷺ وهـو بـالغ. تُوُفِّيَ بالطائف عام ثمانية وستين. وقيل: سبعين. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٣/١٧٠٠

٣ بشير بن كعب: بضم الباء هو الحميري العدوي البصري أبو أيوب، أحد المخضرمين. قيل: إن أبا عبيدة استعمله على بعض الأمور. حدث عن أبي ذر، وأبي الدرداء، وأبي هريرة. وحدث عنه قتادة، وثابت البناني، وجماعـة. وثقـه النَّسَائي وغيره. انظر: سير الأعلام، ٤/٣٥١

٤ باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص ٩، رقم الحديث ١٩

٥ مجاهد: هو ابن جبر أبو الحجّاج مولى قيس بن السائب المخزومي. كان فقيها عالما. عرض القرآن على ابن عبـاس -رضي الله عنه- ثلاثين عرضة. تُوُفِّيَ سنة ثلاث أو أربع ومائة. انظر: الطبقات الكبرى، ٥/٤٦٦-٦٧

٦ مقدمة صحيح مسلم، ١/١٣

ويبدو أن مراد ابن عباس -رضي الله عنه- بركوب الناس الصعب والذَّلول، قبولهم الحديث عن الكُلِّ، من غير تمييز بين المُتمَرِّس العارف بخطورة الحديث المُتَدَرِّب على رعاية ما يلزمه لحفظه، وبين من لا يَعرف ذلك، تشبيها للمُتمَرِّس الخبير بالذَّلول من الحيوان الذي راضَه صاحبه؛ فانقاد لمن يركَبه، وراعاه، فلم يُسقِطه، بجامع صلاحهما للإيصال إلى المطلوب. بخلاف من لا يعرف ما خطورة الحديث، ولا كيف يُحتاط له، تشبيها له بالحيوان الصعب الذي لم يُدَرَّب على الركوب عليه؛ فلم يَعرف كيف يُذعِن لمَن يَركَبه، ووجه الشَّبَه عدم صلاحهما للإيصال إلى المقصود.

وإن أثر ابن عباس -رضي الله عنه- دالٌّ على أن المجتمع الإسلامي في أوَّل أمره كان مُلتزما بالأخذ عن الثقات، وأنه لم يكن يجترئ أحد على التحديث إلا إذا كان موضعَ ثقة بكونه عدلا ضابطا. بناء على هذا؛ لم تكُن هناك حاجة عن السؤال عمن روى الحديث، وأقصى ما كانوا يحتاجون إليه هو التحقق من صحة الخبر نفسه. ثم آل الأمر إلى التَّساهُل في الرواية؛ مما أدى إلى دخول الناس على اختلاف أنواعهم عدالة وضبطا في باب الرواية، فلم يقتصر أمر التحديث على من كانت له بصيرةٌ بخطورته، ودرايةٌ بتحَمُّله، وأدائه، مما دعا إلى مزيد من التثبُّت في الأحاديث المتَّصلة، والبحث عن الإسناد عند الإرسال.

ويُؤيِّده ما أُثِر عن ابن سِيرِين[1] أنه قال:"لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ."[2]

وظاهر قول ابن سِيرِين أن أوَّل من احترزهم المحدثون عموما هم أهل البِدَع. إلا أنه لا يُرشِد إلى ما اتَّهَمُوهم به، هل هو مجرد التَّساهُل في الحديث، أو تعَمُّد الكَذب. كما يُرشِد هذا الأثرُ أيضًا إلى أن فترة التحَوُّل من عدم السؤال عن الإسناد إلى السؤال عنه هو الفتنة. إلا أنه بإجماله لا يُفيد في معرفة الزمن بالتحديد؛ لتوالي الفِتَن وتتابُعِها في تلك الحِقبَة من الزمن.

وقد ورد تحديد هذه الفترة فيما رواه الخطيب بسنده إلى خَيْثَمة بن عبد الرحمن[3] قال:"لم

---

١ ابن سِيرِين هو محمد أبو بكر الأنصاري. وكان أبوه كاتب أنس بن مالك على عشرين ألف درهم. وكان محمد من أورع أهل البصرة، فقيها، فاضلا، حافظا، متقنا، يعبر الرؤى. رأى ثلاثين من الصحابة. تُوُفِّيَ عام عشرة ومائة. انظر: الثقات، لابن حبان، ٣٤٨/٥-٩، ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٣

٢ هذا الأثر أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين، ص ١٠، رقم الحديث ٢٧

٣ خَيْثَمة بن عبد الرحمن: هو حفيد أبي سَبْرَة الجُعفي الكوفي. لأبيه وجده صحبة. روى عن صحابة منهم البراء بن عازب، وابن عباس رضي الله عنهم. ونقه ابن معين والنَّسَائِي، والعِجْلِي. روى له الجماعة. اختلف في وفاته. فقيل: تُوُفِّيَ سنة ثمانين. انظر: تهذيب الكمال، ٣٧١/٨-٧٢، وقيل: سنة خمس وثمانين. انظر: إكمال تهذيب الكمال، ٢٤٠/٤

يكُنِ الناس يسألون عن الإسناد، حتى كان زمن المُختار[1]، فـاتَّهَموا النـاسَ."[2] إذ فيـه تصريح بـأن الزمن الذي بدأ فيه البحث عن الإسناد بُغيَةَ انتقاء الشيوخ هو زمن المُختار. والمراد بـزمن المُختـار إمارته بالكوفة،[3] وقد دامت ستة عشر شهرا، وانتهت بقتله سنة سبع وستين مـن الهجـرة.[4] وكان قـد تَوَلَّى الرِّئاسة باستِغواء مشاعر الرافضة في حُبِّ آل البيـت والتعصُّـب لهـم.[5] وقـوَّى في عـصره أمـر الرافِضة[6] وأوغل في التَّطَرُّف، والغُلُوِّ، والافتراء، حتى تَكَهَّنَ.[7] وقد حُكِي أنه ادَّعَى النُّبُوَّة.[8]

وقد مَسَّ المختار حُرمة السنة النبوية أيضا؛ إذ سُجِّلَت له محاولاتٌ لِدَسِّ الكذب في حديث رسول الله ﷺ. فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه في ترجمة محمد بن عَمَّار بن ياسِر[9] مولى بـني مخزُوم:"قَتَله المختارُ، وسأله المختارُ أن يُحَدِّث عن أبيـه بكَـذِب، فلـم يَفعـل؛ فقَتَلـه."[10] كمـا روى البُخاري بسنده إلى ابن الربعة الخُـزَاعِيّ –وكان جاهِلِيًّـا قـد أدرك النـبي ﷺ – قـال: "كان

---

١ المُختار: هو ابن عبيد بن مسعود الثقفي، كان أبوه من جلـة الصـحابة –رضـوان الله علـيهم. ولد المختـار عام الهجرة، وليسـت له صحبة ولا رواية. كان معدودا في أهل الفضـل إلى أن فـارق عبـد الله بـن الـزبير–رضي الله عنه– وطلب الإمارة. والفرقة المختارية من الرافضة إليه تنتسب. كان يقول بإمامة محمد بن الحنفية بعد علي – رضي الله عنه–. وتبرأ منه محمد بن الحنفية لما بلغه من محارمه. انظر:فوات الوفيات، ١٢٣/٤-٢٤

٢ انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٣٠/١، رقم النص ١٤١

٣ سير أعلام النبلاء، ٥٤٠/٣، والكوفة هي المدينة المشهورة بأرض العراق. وقد مصرها المسلمون بعد البصرة. انظر: معجم البلدان، ٤٩٠/٤-٩١، واتخذها علي ابن أبي طالب –رضي الله عنه – عاصمة له. فهي ثاني عاصمة إسـلامية بعد المدينة المنورة. ظلت مركزا من مراكز الثقافة والعلم في القرنين الثاني والثالث الهجريين. نـزل فيهـا عـدد كبير من الصحابة، من أبرزهم ابن مسعود رضي الله عنه. ومن أشهر معالمهـا جامعهـا الكبـير. انظـر: الكوفـة، الموسوعة العربية العالمية.

٤ انظر: الإصابة، ٢٧٥/٦

٥ انظر: الكامل في التاريخ، ٥٥٢/٣

٦ الرافضة: فرقة من فرق الشيعة، وإنما سـموا بالرافضـة لرفضـهم إمامـة أبي بكـر وعمـر –رضي الله عنهمـا– والرافضة مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب –رضي الله عنـه– باسـمه، وأظهر ذلـك وأعلنـه، وأن أكـثر الصـحابة –رضي الله عـنهم– ضـلوا بـتركهم الاقتـداء بـه بعـد وفـاة النـبي ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف، وأنها قرابة. انظر: مقالات الإسلاميين، ص ١٦-١٧

٧ انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٠٥/٤-٠٦

٨ انظر: المعرفة والتأريخ، ٣٢/٢

٩ محمد بن عمار بن ياسر: هو المخزومي مولاهم ابـن الصـحابي المعـروف. انظـر: الجـرح والتَّعـديل، ٤٣/٨، أرخ البُخاري قتله ما بين الستين إلى السبعين. انظر: التاريخ الأوسط، ١٤٧/١

١٠ الجرح والتَّعديل، ٤٣/٨

للمختار مَسلَحَة[1] بالعُذَيْب[2]، وكانوا يحبِسون الناس؛ حتى يأتوه بأخبارهم. فكُتِب إليه بقُدومي، فلمَّا قدمتُ الكوفة، أراهم يقولون: هذا راكب الذِّعْلِبَةِ[3]. فأُدخِلْتُ عليه، فخلا بي، فقال: إنك شيخ قد أدركتَ النبي ﷺ؛ فلا تُكَذِّبْ بما تُحَدِّثُ عنه؛ فحَدِّث بحديثٍ عن رسول الله ﷺ، وهذه سبعُمِائة دينار، فخُذها. فقلتُ: الكذب على رسول الله ﷺ النار، ليس دُونَها شيء. لا واللهِ، ما أنا بالفاعِل.""[4]

ولا يبعُد أن يكون ابن سِيرِين أراد بالفتنة؛ محاولات المختار للحَثِّ على وضع الحديث. كما يَحتمل أن يكون أراد بأهل البِدَع طائفةً خاصَّةً منهم، وهي الرافضة.ولم يُعَيِّنهم، لكون مقصوده ظاهرا؛ لانتشار أفكارهم، وتفاقُم أمرهم بعد تولي حامِل رايتِهم -وهو المختار- الإمارة. لاسيَّما في ضوء شهادة الشافعي[5] بأن سَلَف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لم يَرُدُّوا شهادة أحدٍ من أهل الأهواء إن احتمل قولُه التأويلَ، إلا مَن اطَّلَعُوا منه على الكذب. وإنما حَمَلوا بدعتَهم على الخطأ لاحتماله التأويل.[6] كما شهد الشافِعيُّ أيضا أنه لم يَرَ قوما أَشْهَدَ بالزُّورِ من الرَّافِضة.[7]

إلا أن هذا الحَثَّ من المختار على الوضع في الحديث لم يَنَل قبولا في هذا الجيل. فلم يُوجَد فيهم من يَكذِب إلا نادِرا. قال الذَّهَبي[8]: "وَأما التابعون فيكاد يُعْدَم فيهم مَن يَكذِب عَمَدا، وَلَكِن لَهُم غَلَطٌ، وأوهام.""[9]

---

١ المسلحة: قوم ذوو سلاح. انظر: معجم ديوان الأدب، ٢٨٣/١

٢ العُذيب: واد بظاهر الكوفة. انظر: معجم ما استعجم، ٩٢٧/٣

٣ الذِّعلِبة أو الذِّعلِب: الناقة السريعة. وقيل إن الذعلبة النعامة، وبها سميت الناقة لسرعتها. انظر: الدلائل في غريب الحديث، ٦٥١/٢-٥٢، وشمس العلوم، ٢٢٦٨/٤

٤ التاريخ الكبير، ٤٣٥/٨

٥ الشافعي: هو الإمام محمد بن إدريس المطلبي القرشي، ناصر الحديث، فقيه الملة. نشأ يتيما في حجْر أمه. أتقن الري، ثم برع في العربية، ثم حبب إليه الفقه، فساد أهل زمانه. طاف بالبلاد، وسمع من الكثير منهم مالك، سمع منه الموطأ. صنف التصانيف، ورد على الأئمة متبعا الأثر. وبعد صيته، وتكاثر عليه الطلبة. وروى عنه خلق، منهم أحمد بن حنبل. تُوُفِّيَ سنة أربع ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/١٠-٧٦

٦ انظر: الأم، ٢٢٢/٦

٧ انظر: الكفاية، ص ١٢٦، وسير أعلام النبلاء، ٨٩/١٠

٨ الذَّهَبي: هو محمد بن أحمد شمس الدين أبو عبد الله، من الأئمة في الحديث، والتاريخ، كثير التصانيف الجليلة. منها: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، والكبائر. تُوُفِّيَ سنة ثمان وأربعين وسبعمائة. انظر: فوات الوفيات، ٣١٥/٣-١٧

٩ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٢٤

ففي هذا العهد نشأ علم الجرح والتعديل، حيث توجَّهت عناية أصحاب الحديث من صحابةٍ وتابعِيهم إضافةً إلى التثبُّت في قبول المَرويَّات، إلى رفض الإرسال بالسؤال عن الإسناد؛ بُغيَةَ النظر في الرجال والحثِّ على انتقاء الشيوخ. وكان السبب عدم الوُثوق بكُلِّ من روى. فقد روى ابن أبي خَيْثَمة[1] أن عُقبَة بن نافع[2] (٦٣ هـ) أوصى بَنِيه قال:"يا بَنِيَّ لا تقبَلوا الحديث عن رسول الله [ﷺ] إلا من ثقة."[3]

وروى ابن عَدِيّ[4] عن أبي العَالِيَة[5] (٩٠ هـ) قال: "كنت أرحَل إلى الرَّجل مَسيرةَ أيام، فأفتقِد صلاتَه. فإن أجده يُحسِنُها، ويُقِيمُها؛ أقَمتُ عليه، وكتبتُ عنه. وإن أجِدُه يُضِيعُها؛ رَحِلتُ عنه، وقلتُ: هذا لغير الصلاة أَضْيَعُ."[6]

وروى الخطيب بسنده إلى عُروة بن الزبير[7] (٩٤هـ) قال:"إني لأسمَع الحديثَ أستَحسِنُه، فما يَمنعني من ذِكره إلا كراهية أن يَسمعه سامِع فيَقتدي به. أسمَعُه من الرَّجُل لا أثِق به قد حدَّثه عمَّن أثِق به، وأسمَعه من الرَّجُل أثِق به قد حدَّثه عمَّن أثِق به."[8]

---

١ ابن أبي خيثمة: هو أحمد بن زهير بن حرب أبو بكر نسائي الأصل. كان ثقة عالما متقنا حافظا بصيرا بأيام الناس راوية للأدب. له كتاب التاريخ المشهور. مات سنة تسع وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٣٨٤-٨٥

٢ عقبة بن نافع: هو الأموي القرشي الفهري. ولد في حياة النبي ﷺ ولا صحبة له. والي إفريقية، وفاتح كثير من كور السودان، وعامة بلاد البربر، وهو باني مدينة القيروان. قتل سنة ثلاث وستين. انظر: الاستيعاب، ٣/١٠٧٥-٧٦

٣ التاريخ الكبير لابن أبي خَيْثَمة، ١/٣١٤، رقم النص ١١٤٤

٤ ابن عَدِيّ: هو عبد الله أبو أحمد الجرجاني، صاحب كتاب الكامل، كان حافظا، متقنا، ناقدا للحديث ورجاله. مات سنة خمس وستين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٦/١٥٤-٥٦

٥ أبو العالية: هو رُفَيع بن مهران الرِّياحي البصري. كان من أعلم التابعين بالقرآن. أدرك الجاهلية، وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين. ودخل على أبي بكر الصديق، وصلى خلف عمر بن الخطاب، وقرأ القرآن على أبي بن كعب -رضي الله عنهم. توفي سنة تسعين. وقيل: ثلاث وتسعين، وقيل: ست، ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٢/١٢٠٢

٦ الكامل، ١/١٣٢

٧ عروة بن الزبير: هو أبو عبد الله القرشي الأسدي. أبوه الزبير أحد العشرة المبشرين بالجنة. وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق. -رضي الله عنهم جميعا. وعروة سمع خالته عائشة. وكان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. تُوُفِّي سنة ثلاث أو أربع وتسعين. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٢٥٥-٥٨

٨ الكفاية، ص ٣٢

كما روى ابن أبي خَيْثَمة بسنده إلى عُروة بن الزُّبَير قال:"أخبرني مَرْوان بن الحَكَم[1] ولا أَخَالُه[2] يُتَّهَم علينا."[3] وأخرج عن سُلَيْمان بن موسى[4] قال: قلتُ لطاوُس (ت ١٠٦ هـ): إن فلانا قال كذا وكذا؟ قال:"إن كان مَلِيئا فخذ عنه."[5]

وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى الضَّحَّاك بن مُزاحِم[6] (ت بعد ١٠٠هـ) قال:"إن هذا العِلم دين؛ فانظروا عمَّن تأخذوه."[7] وروى نحو هذا عن محمد (ت ١١٠هـ) وأنس[8] (ت ١١٨هـ) ابني سِيرِين.[9]

وروى ابن عَدِيّ بسنده إلى ابن عَوْن[10] قال: "ذَكر أيُّوب لمحمد[11] حديث أبي قِلابة، فقال:

---

١ مروان بن الحكم: هو ابن أبي العاص القرشي الأموي. وقيل: له رؤية. روى عن عمر، وعثمان، وعلي وزيد – رضي الله عنهم-. وروى عنه سهل بن سعد، وسعيد بن المسيب في آخرين. ولي المدينة غير مرة لمعاوية –رضي الله عنه –. استولى مروان على الشام ومصر تسعة أشهر، ومات سنة خمس وستين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٣/٤٧٦-٧٩

٢ أخاله: أظنه. من خال الشيءَ يَخاله خَيلا، وخِيْلة، وخالا، وخِيَلا، وخَيَلانا، ومخيلة، ومخالة، وخيلولة. وهو من باب ظننت وأخواتها. انظر: لسان العرب، ١١/٢٢٦

٣ تاريخ ابن أبي خَيْثَمة، ١/٣١٧، رقم النص ١١٥٠

٤ سليمان بن موسى: هو الأسدي أبو أيوب، من فقهاء أهل الشام ومتورعي الدمشقيين. كان هو الذي يتولى لهم إلقاء المسائل إذا اجتمعوا عند عطاء. مات سنة خمس عشرة ومائة. وعده ابن حِبَّان من أتباع التابعين. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٤، وجعله ابن حَجَر من طبقة صغار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٥٥

٥ تاريخ ابن أبي خَيْثَمة، ١/٣١٣

٦ الضحاك بن مزاحم: هو البَلْخي أبو القاسم المفسر. كان يؤدب، وكان في مكتبه ثلاثة آلاف صبي وكان يطوف عليهم على حمار. ضعفه يحي بن سعيد، ووثقه أحمد وابن معين، وأبو زُرعة. مات سنة خمس أو ست ومائة. انظر: ميزان الاعتدال، ٢/٣٢٥-٦، وقال ابن عَدِيّ: الضحاك بن مزاحم إنما عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر. انظر: الكامل، ٥/١٥٢

٧ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ٢/١٥

٨ أنس بن سِيرِين: هو أبو حمزة أخو محمد بن سِيرِين. وكان ثقة قليل الحديث. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٢٠٧، تُوُفِّيَ سنة عشرين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٨، وتاريخ خليفة ابن خياط، ص ٣٥١. وقيل ثمان عشرة ومائة. انظر: طبقات خليفة بن خياط، ص ٣٦٧

٩ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ٢/١٥

١٠ ابن عَوْن: هو عبد الله المزني أبو عَوْن من أهل البصرة، من حفاظ الحديث المتثبتين. مات سنة إحدى وخمسين ومائة. انظر: تاريخ دمشق، ٣١/٣٢٦-٣٣

١١ محمد: هو ابن سِيرِين. وقد سبقت ترجمته.

أبو قِلابَة إن شاء الله ثقة، رجل صالح. ولكن عمن ذَكَرَه أبو قِلابَة؟"[1]

وروى العُقَيلي بسنده إلى محمد بن سِيرِين قال:"إن الرَّجُل ليُحَدِّثني بالحديث، وما أَتَّهِمه، ولكن أَتَّهِم من حَدَّثه، وإن الرَّجُل ليُحَدِّثني بالحديث عن الرَّجُل فما أَتَّهِم الرَّجُل، ولكن أَتَّهِم مَن حَدَّثني."[2]

كما روى عبد الله بن أحمد بسنده إلى أيوب السَّختِياني قال:"إن الرَّجُل يُحَدِّث محمد ابن سِيرِين بالحديث، فيقول: إني والله ما أَتَّهِمك، ولا أَتَّهِم ذاك، يعني الرَّجُل الذي من أصحاب النبي ﷺ، ولكني أَتَّهِم من بينَكما."[3]

وروى العُقَيلي عن سعد بن إبراهيم[4] (ت ١٢٥هـ) قال:"لا يَروِي الحديثَ عن النبي ﷺ إلا الثِّقاتُ."[5]

وروى ابن أبي حاتم عن إبراهيم النَّخَعِي[6] (ت ١٩٦هـ) قال:"كانوا إذا أرادوا أن يأخُذوا عن الرَّجُل؛ نظروا إلى صلاته، وإلى هيئته، وإلى سَمْته."[7]

أضِف إلى ذلك أنهم كانوا ينقُدون من يأخذ الحديث عن الكُلِّ، ويُسمُّونه "حاطِبَ لَيْل".[8]

فهذه الأقوال تُؤكِّد -من جهة- على دخول أفراد في الرُّوَاة لم يَعرِفوا الحديث، أولم يُتقِنوه؛ فلم يصلُحوا لروايته، كما تدل -من جهة أخرى- على تيَقُّظ علماء ذلك العصر، وإدراكهم بواجِبهم في مُقاوَمة الوضع والتَّساهُل، وتلبيتهم له بقيامهم بنَقد غير المعروف من الرُّوَاة، وتَتَبُّع أحواله قبل الأخذ عنه. وهكذا تَصدَّى العلماء لرُواة الحديث منذ ذلك الوقت، وبدأوا في تَتَبُّع مَحاسِنهم ومَعايِبهم على

---

١ مقدمة الكامل، ١/٥٠؟

٢ ضعفاء العقيلي، ١/٧

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ١/١٥٥، وانظر: ٢/٣٨٦، ٥٣٣

٤ سعد بن إبراهيم: هو أبو إسحاق القرشي الزُّهْرِي المدني قاضيها. تُوُفِّيَ سنة خمس. وقيل: ست. وقيل: سبع وعشرين ومائة. انظر: رجال صحيح البُخاري، ١/٣٠٦، وهو من صغار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٣٠

٥ تاريخ ابن أبي خَيْثَمة، ١/١٢، ويبدو أن مراده أن من يستحق رواية الحديث هو الثقة، لا غير. ولم يرد بيان الواقع؛ إذ كان بخلافه، فكان يروي الثقات، ومن دونهم.

٦ إبراهيم النَّخَعِي: هو ابن يزيد بن قيس أبو عمران النَّخَعِي اليماني ثم الكوفي، فقيه العراق، مفتي أهل الكوفة قليل التكلف. لم يحدث عن أحد من الصحابة، وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة -رضي الله عنهم جميعا-. مات سنة ست وتسعين. انظر: ٤/٥٢٠-٢٧

٧ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ٢/١٦، والسَّمت حُسن النحو في الدِّين. انظر: لسان العرب، ٢/٤٦

٨ انظر مثلا: الكامل، ١/١٣٣، ١٣٤، ٢٠٦

اختلاف قدرها، وخُطورتها، فكانت هذه بداية ظهور عمليَّة الجرح والتَّعديل.

ثم لم يَزَل اهتمام المحدثين بالإسناد يزداد شيئا فشيئا، مع ازدياد عدد المجرُوحين من الضعفاء والمُتساهلين على مَرِّ الزمن، لا سيَّما مع انتشار الكتابة مما سهَّل للناس تسجيل مَرويَّاتهم مَتْنا وسَنَدا، حتى انتشر الالتزام بالأسانيد في عهد الزُّهْرِي[1] وساد، فعاب على من أرسل مِن فَردٍ أو جماعةٍ. فقد أخرج التِّرْمِذِي أن الزُّهْرِي سمع إسحاق بن عبدِ الله بن أبي فَرْوَة[2] يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ. فقال الزُّهْرِي: "قاتَلَك اللهُ يا ابن أبي فَرْوَة! تَجِيئنا بأحاديث ليست لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ."[3] وأخرج ابن عَسَاكِر[4] عن الوليد بن مسلم[5] أن الزُّهْرِي سمع أهل الشام[6] يقولون: قال رسول الله ﷺ، قال: فقال: "يا أهلَ الشام، ما لِي أرَى أحاديثَكم ليس لها أَزِمَّةٌ ولا خُطُمٌ." قال الوليد: وقَبَض يدَه. وقال: "تمَسَّك أصحابُنا بالأسانيدِ مِن يَومِئذ."[7]

وقام جمع من أصحاب الحديث في هذا العصر بمُهِمَّة الجرح والتَّعديل. فمِمَّن نُقِل عنه

---

١ الزُّهْرِي: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، أبو بكر. رأى عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ. كان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار. وكان فقيها فاضلا. وروى عنه خلق. تُوُفِّيَ سنة أربع وعشرين ومائة. انظر: الثقات، لابن حبان، ٣٤٩/٥

٢ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: هو المدني مولى آل عثمان بن عفان -رضي الله عنه-. روى عن مجاهد ونافع وطائفة. وروى عنه الوليد بن مسلم وسابور. وإسحاق متروك. مات سنة أربع وأربعين ومائة. انظر: ميزان الاعتدال، ١٩٣/١

٣ انظر: العلل الصغير، ص ٧٥٤، والخطم جمع خِطَام، والأزِمَّة جمع زِمَام، وهما مترادفان يُراد بهما كل ما يجعل في أنف البعير ليُقاد به. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، ص ١٢٢، وشبه الإسناد بالخطام لأن به يُكبَح جماح الراوي الذي يروي عن الكل.

٤ ابن عساكر: هو أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن الدمشقي الملقب ثقة الدين. كان محدث الشام في وقته، ومن أعيان الفقهاء الشافعية. غلب عليه الحديث؛ فاشتهر به، وبالغ في طلبه إلى أن جمع منه ما لم يتفق لغيره. له تاريخ دمشق وغيره من المصنفات المفيدة. مات سنة إحدى وخمسين وخمسمائة بدمشق. انظر: وفيات الأعيان، ٣٠٩/٣-١١

٥ الوليد بن مسلم: هو أبو العباس الدمشقي، مولى لبني أمية. سمع الأوزاعي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، والثَّوْري. مات سنة خمس وتسعين ومائة. انظر: التاريخ الكبير، ١٥٢/٨

٦ اسم الشام كان يطلق على بقعة كبيرة تشمل بلادا كثيرة، هي فلسطين، وطبرية، وغور، واليرموك، والغوطة، وطرابلس الشام، وحمص وقنسرين. انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ٣٣٥، وإن حدود بلاد الشام، بحسب ما أورده الجغرافيون العرب الأوائل هي تقريباً سورية الحالية، ولبنان، وفلسطين، والأردن، وسيناء، وقسم من تركيا. انظر: مكانة بلاد الشام في الحديث النبوي الشريف، موقع الدكتور محمود عكام

٧ انظر: تاريخ دمشق، ٣٣٣/٥٥

أقوال في هذا الصدد عامر الشَّعْبِي[1] (بعد ١٠٠هـ)، والحسن البصري[2] (ت ١١٠هـ)، وابن سيرين (١١٠هـ)، وحماد بن أبي سليمان[3] (١٢٠هـ)، وسعد بن إبراهيم الزُّهْرِي (١٢٥هـ)، وأبو حُصَين[4] (١٢٧هـ)، وأيوب السَّختِياني[5] (١٣١هـ)، والأعمَش[6] (١٤٧هـ)، وغيرهم. وقد ذكر ابن عَدِيّ في مُقَدِّمة كتابه طائفة من أقوالهم.[7] ويُلاحَظ أنها قليلة جِدًّا، بخِلاف ما أُثِر مَمَّن جاء بعدهم من النُّقَّاد، وذلك راجع إلى غلبة الصلاح في ذلك المجتمَع، وقِلَّة عدد الضعفاء في عصر التابعين، وإن كثُر نِسبِيًّا في عصر أوساط التابعين وصغارهم. وكان جهة ضَعفهم في الغالب إما بدعة أو ضعف في الحفظ.

قال الذَّهَبي متحَدِّثا عن عصر كِبار التابعين:"وسبب قِلَّة الضعفاء في ذلك الزمان قِلَّة مَتبُوعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المَتبُوعِين صحابة عُدول. وأكثرهم من غير الصحابة، بل عامَّتهم ثقات صادقون، يَعُون ما يَروُون، وهم كبار التابعين، يُوجَد فيهم الواحِد بعد الواحِد فيه مقال

---

١ عامر الشَّعْبِي: هو الشَّعْبِي الحميري أبو عمرو. وهو تابعي. سمع جماعة من الصحابة. راوية للحديث، يُضرب المثل بحفظه، وكان فقيها. وُلد، ونشأ، ومات بالكوفة. كان نديم عبد الملك بن مروان، ورسوله إلى ملك الروم. تُوُفِّيَ سنة ثلاث، وقيل: أربع ومائة. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٢٢٢-٢٤٨

٢ الحسن البصري: هو ابن أبي الحسن يسار البصري. كان من سادات التابعين وكبرائهم في العلم، والزهد. أبوه زيد ابن ثابت الأنصاري، وأمه خَيْرة مولاة أم سلمة زوج النبي ﷺ. تُوُفِّيَ بالبصرة سنة عشر ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٢/٦٩-٧٢

٣ حماد بن أبي سليمان: هو الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي، من صغار التابعين. فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء. تُوُفِّيَ سنة عشرين أو قبلها. روى له الجماعة إلا البُخاري. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٧٨

٤ أبو حُصَين: هو عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي. كان سيد بني أسد، ومن القراء بالكوفة. وكان من أركان المحدثين وثقاتهم. روى عن جابر بن سمرة، وابن الزبير، وأنس بن مالك، وطائفة. وروى عنه شُعبَة، والسُفيانان وآخرون. اختلف في تاريخ وفاته. فقيل: سنة سبع، وقيل: ثمان. وقيل: تسع. وقيل: اثنتين وعشرين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ١٩/٤٠١-٤٠٨

٥ أيوب السَّختِياني: هو ابن أبي تميمة، كيسان، أبو بكر، البصري، من صغار التابعين. روى له الجماعة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١١٧. اشتهر بالعلم، والعبادة، والفقه، والقمع لأهل البدع. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر: مشاهير العلماء، ص ٢٣٧

٦ الأعمش: هو سليمان بن مهران أبو محمد كوفي، كان رأسا في القراءة، فصيحا، محدث أهل الكوفة في زمانه، ثقة، عالما بالفرائض. رأى أنس بن مالك، ولم يُرزق السماع منه. تُوُفِّيَ سنة سبع، وقيل: ثمان وأربعين ومائة. انظر: تاريخ بغداد، ٩/٤-١٤

٧ انظر: الكامل، ١/١٢٥- ٢٤١

كالحارث الأعوَر[1] وعاصِم بن ضَمْرَة[2] ونحوهما. نعم، فيهم عِدَّة من رُؤوس أهل البِدَع من الخوارج، والشيعة، والقَدَريَّة[3] -نسأل اللهَ العافيةَ- كعبد الرحمن بن مُلْجَم[4]، والمُختار بن أبي عُبَيد الكَذَّاب، ومَعْبَد الجُهَنِيّ[5]. ثم كان في المائة الثانية في أوائِلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تُكُلِّم فيهم من قِبَل حفظهم أو لِبدعةٍ فيهم كعَطِيَّة العَوْفِي،[6] وفَرْقَد السَّبَخِيّ،[7] وجابِر الجعفي،[8] وأبي هارون العَبْدِي[9]. فلما كان عند انقراض عامَّة التابعين في حُدود

---

١ الحارث الأعور: هو ابن عبد الله الهمداني الكوفي صاحب علي وابن مسعود -رضي الله عنهما. كان فقيها كثير العلم على لين في حديثه. تُوُفِّيَ سنة خمس وستين بالكوفة. انظر: سير الأعلام، ٤/١٥٢-٥٥

٢ عاصم: هو السَّلُولي الكوفي. روى عن علي -رضي الله عنه- تُوُفِّيَ بالكوفة في ولاية بشر بن مروان. انظر: الطبقات الكبرى، ٦/٢٤٥. وثقه ابن معين، وابن المَدِيني. وقال أحمد: هو أعلى من الحارث الأعور، وهو عندي حجة. وقال النَّسَائِي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: يتفرد عن علي بأحاديث، والبلية منه. انظر: ميزان الاعتدال، ٢/٣٥٢

٣ القدرية: هم فرقة من فرق أهل الإسلام تؤمن بحرية الإرادة، وأن الانسان مسؤول عما يفعل، وله القدرة على أعماله دون أن يكون الباعث عليها هو إرادة الله تعالى. انظر: العقائد والأديان، ص ٢٢٦. وإن هذا القول نشأ على لسان معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، والجعد بن درهم في زمن المتأخرين من الصحابة -رضي الله عنهم-، فتبرأوا منهم. انظر: الفرق بين الفرق، ص ١٥

٤ عبد الرحمن بن مُلجَم: هو المرادي الخارجي. شهد فتح مصر. وكان عابدا قانتا لله، ولكن ختم له بشر، فقتل أمير المؤمنين عليا -رضي الله عنه- متقربا بدمه إلى الله تعالى. وكان قبل ذلك من شيعته. قتل حرقا سنة أربعين. انظر: لسان الميزان، ٥/١٤١، وقال فيه الذَّهَبي: ليس بأهل أن يروى عنه، ولا أظن له رواية. انظر: ميزان الاعتدال، ٢/٥٩٢

٥ معبد: هو ابن عبد الله نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة. حدث عن عمران بن حصين ومعاوية، رضي الله عنهما وطائفة. وكان من علماء الوقت على بدعته. حدث عنه معاوية بن قرة، وسعد بن إبراهيم وآخرون. وقد وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث. قتله الحجَّاج سنة ثمانين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٤/١٨٦-٨٧

٦ عطية: هو ابن سعد بن جُنادة الكوفي أبو الحسن الشيعي من كبار التابعين، ضعيف الحديث. روى عن ابن عباس، وأبي سعيد، وابن عمر -رضي الله عنهم. وروى عنه ابنه الحسن، والحجَّاج بن أرطاة، وخلق. تُوُفِّيَ سنة إحدى عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٣٢٥-٢٦

٧ فرقد السَّبَخِي: هو أبو يعقوب بن يعقوب البصري الحائك، أحد العباد الأعلام. روى عن سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وآخرين. روى عنه ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة في آخرين. وثقه ابن معين. وقال أحمد: ليس بقوي. وقال الدَّارَقُطْنِي: ضعيف. انظر: تاريخ الإسلام، ٣/٤٨٠

٨ جابر الجعفي: هو ابن يزيد بن الحارث الكوفي. روى عن أبي الطفيل -رضي الله عنه- وعن جماعة من التابعين. انظر: تهذيب التهذيب، ٢/٤٦-٤٧، هو رافضي ضعيف. تُوُفِّيَ سنة سبع وعشرين ومائة. وقيل: اثنتين وثلاثين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٣٧

٩ أبو هارون العبدي: هو عمارة بن جوين تابعي لين بمرة. وهو متلون خارجي شيعي. ضعفه الأئمة، وكذبه حماد بن زيد. تُوُفِّيَ سنة أربع وثلاثين ومائة. انظر: ميزان الاعتدال، ٣/١٧٣-٧٤

الخمسين، تَكلَّم طائفة من الجَهَابِذة في التوثيق، والتضعيف."[1]

فكان انقراض عصر التابعين في حدود الخمسين ومائة بداية لعصر أتباع التابعين، كما أنه بداية لمرحلة أخرى مُتمَيِّزة لعلم الجرح والتَّعدِيل.

المرحلة الثالثة: مرحلة تطوُّر علم الجرح والتَّعدِيل إلى النُّضج والكمال:

يمتاز عصر أتباع التابعين في تاريخ السنة النبوية بالعناية بالتصنيف المُبَوَّب في الحديث، سواء بالتأليف في موضوع واحد، أو ضم عِدَّة موضوعات بعضها إلى البعض، كالمُصَنَّفات والمُوَطَّآت، والجوامع.[2]

وقد شهِد عصر أتباع التابعين إقبالا مُتزايدا من الناس على السنة وعلومها، شأنَ غيرها من العلوم الشرعية بسبب اتِّساع رقعة الإسلام، وحلول الإسلام مَحَلّ أنظِمة سائِدة في الأراضي المفتوحة نظاما يُهَيمِن على جميع مجالات الحياة، من ديانة، وعقيدة، وإمارة، وقضاء، واقتصاد، وخُلُق وغير ذلك. وعلى العكس من هذا، شهِد هذا العصر بحُكم بُعده عن عصر النُّبُوَّة ازديادا مستمِرًّا للفساد والخَلَل في المجتمع، وعمَّ ذلك رُواة السنة النبوية والمشتغلين بها. وأنتج الأمران –أي إقبال الناس المتزايد على السُّنَّة، وزيادة تَسرُّب الفساد إلى رُواتها– زيادة لم يُسبَق لها مَثِيل في عدد الرُّوَاة، لا سيَّما في الضعفاء من كَذَبة، ومُتساهِلين، ومُغفَّلين، وجاهِلين بالصِّناعة الحديثية، الأمر الذي دعا إلى تضاعُف الجهود في النقد أيضا. قال الذَّهَبي وهو يتحَدَّث عن عصر أتباع التابعين: "ووُجِدَ في عصرهم من يتَعَمَّد الْكَذِب، اَوْ من كثُر غَلَطه وَغَلُظ تخبِيطُه؛ فَتُرك حَدِيثُه."[3] بعد أن ذَكَر أنه كاد يُعدَم تعمُّد الكذب في الحديث في عصر التابعين، كما كاد يُعدَم من فَحُش خطؤه في عصر كبارهم.[4]

ففي هذا العصر نشط علماء كثيرون في مختلف أقطار البلد الإسلامي للقيام بواجب حفظ السنة النبوية. واجتهدوا في نقد الرُّوَاة، وتمحيص مَروِيَّاتهِم في ضوء ما تلقَّوه من أصول النقد من شيوخهم من التابعين، بناء على ما أرشَد إليه الكتاب والسنة. وكان الاهتمام بتعلُّم النقد من أَولَوِيَّات أصحاب الحديث في هذا العصر، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبدالملك المَيْمُوني[5] قال: "سمعت خَلَفًا

---

١ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتَّعدِيل، ص ١٧٣-٧٥

٢ انظر: هدي الساري، ٦/١

٣ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٢٥

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ عبد الملك الميموني: هو ابن عبد الحميد أبو الحسن الرقي، صاحب أحمد بن حنبل، كان عالم الرَّقَّة ومفتيها في زمانه. حدث عنه الكثير منهم النَّسَائي ووثقه، مات سنة أربع وسبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ٨٩/١٣-٩٠

المُخَرِّمي[1] قال: سمعت ابن عُلَيَّة يقول: كُنَّا نرى عند حُمَيد[2] -يعني الطَّويل- وسليمان[3] -يعني التَّيْمي- وابن عَوْن الرَّجُل والرَّجُلين، فنأتي شُعبَة، فنرى الناسَ عليه. ثم قال لي خَلَف: كان أصحاب الحديث يريدون حُسن المعرفة بالرجال، وبمعرفة الحديث، وهكذا كان هذا المعنى بَيِّنًا في شُعبَة إن شاء الله.""[4]

وهكذا ظهرت لأول مرة في تاريخ النقد الحديثي سِمَة التوَسُّع في الجرح والتعَديل في المنتصف الثاني من القرن الثاني الهجري،[5] حيث وُجِد مَن اشتدَّت عنايتهم به، وامتازوا فيه بدِقَّة المعرفة بمبادئه، وشدة الالتزام بها، وشدة الانتقاء للرجال والمَرويَّات، إضافة إلى كثرة شيوخهم، وسعة اطلاعهم على الرُّوَاة والمَرويَّات؛ فكثر كلامهم في الرُّوَاة، وصاروا مرجع العلماء ومقصد طلاب العلم في النقد الحديثي، فاعتُبِروا بحقٍّ أئمَّة للنقد، واتُّخِذ كلامُهم في الرُّوَاة والمَرويَّات حُجَّة. ففي ذِروة هؤلاء شُعبَة بن الحَجَّاج بالبصرة،[6] وسُفيان الثَّوْري بالكوفة، ومالك بن أنس بالمدينة، ثم سُفيان بن عُيَيْنة بمكة، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدِي بالبصرة.

وبسبب كثرة الرُّوَاة وتنوع أوصافهم وكثرة الكلام فيهم؛ لجأ بعض أهل هذا العصر إلى تسجيل ملاحظاتهم وملاحظات غيرهم على الرُّوَاة في مُؤلَّفات، فأفردها بعضهم بالتأليف، كما خلطها البعض الآخر مع معلومات أُخَر تخُصُّ علم الرجال. فمن أوائل المُصنَّفات التي ظهرت في جرح الرُّوَاة

---

١ خَلَف المُخَرِّمي: هو ابن سالم أبو محمد المهَلَّبي مولاهم البغدادي السندي، كان من الحفاظ المتقنين. خرج له الحاكم في المستدرك. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. انظر: إكمال تهذيب الكمال، ٢٠٣/٤-٠٤، صنف المسند عن رسول الله ﷺ، وكان كثير الحديث. انظر: الطبقات الكبرى، ٢٥٣/٧

٢ حُمَيد الطويل: هو ابن أبي حُمَيد الخزاعي أبو عبيدة. وهو الذي يقال له حُمَيد بن أبي داود. وإنما عُرف بالطويل؛ لأنه قصير القامة على عادة العرب بتسمية الشيء بضده. مولده سنة ثمان وستين، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٠-٥١، سمع أنسا -رضي الله عنه- والحسن، وجماعة. وروى عنه شعبة، والسُفيان وخلق كثير. انظر: تاريخ الإسلام، ٨٤٩/٣

٣ سليمان: هو ابن طَرخان أبو المعتمر البصري التيمي. روى عن أنس -رضي الله عنه- وجماعة. وروى عنه ابنه معتمر، وشعبة، والسُفيانان وخلق. كان عابدا متقنا للحديث، وكان يدلس. تُوُفِّيَ سنة ثلاث وأربعين ومائة بالبصرة. انظر: تهذيب التهذيب، ٢٠١/٤-٠٢

٤ تقدمة المعرفة، ٧٦/١

٥ انظر: ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧٥

٦ البصرة: مدينة عراقية مشهورة تقع جنوبي العراق بالقرب من ملتقى نهري دِجلَة والفُرات على بعد مائة وثلاثين كلومترا من الخليج العربي. شيدها عتبة بن غزوان في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ليتخذ للمسلمين مدينة يشتون بها، ويستريحون من غزواتهم في بلاد الفرس. كانت ثاني أكبر مراكز حضارية في العهد العباسي، وخرج منها فطاحل العلماء في مختلف العلوم والفنون. وفيها قبور بعض الصحابة رضي الله عنهم. انظر: البصرة، الموسوعة العربية العالمية

وتعَدِيلهم معا:

"التاريخ" لِلَّيْث بن سعد[1] (١٧٩هـ)،

و"التأريخ" لعبد الله بن المبارَك[2] (١٨١هـ)،

و"التأريخ" لضَمْرة بن رَبيعة[3] (٢٠٢هـ)،

وإن نظرة واحدة على أبرز تَطوُّرات القرن الثالث تُوحي بأن الاهتمام بالنقد الحديثي غلب على أيِّ أمر آخر لدى أصحاب الحديث.

فمن تلك التَّطوُّرات تأليف المسانيد،[4] والتي تشهَد -بالإضافة على التركيز على أهَمِّ أقسام الحديث وهو المرفوع- بازدياد الاهتمام بالأسانيد، والتي إنما تُجمَع للوصول إلى تمييز الصحيح من السقيم.

ومن تلك التَّطوُّرات أيضا ظهور مُؤلَّفات في السُّنة تحمِل سِمَة الانتقاء والاختيار بناء على النقد الحديثي كالصحاح.[5]

ومنها أيضا ظهور جماعة توسَّعُوا أكثر مِن توسُّع مَن سبقهم في النقد، وتكَلَّموا في مئات من الرُّوَاة. وفي قِمَّة هؤلاء يحيى بن مَعين ببَغداد،[6] وعلي بن المَدِيني بالبصرة، وأحمد بن حنبل ببغداد،

---

١ ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات، ص ١١٣، رقم النص ٥٤٢، والليث بن سعد: هو أبو الحارث مولى لقيس، كان ثقة كثير الحديث صحيحه. وقد استقل بالفتوى بمصر في زمانه. تُوُفِّيَ سنة خمس وستين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى، ٣٥٨/٧

٢ انظر: الفهرست، ص ٢٨٠

٣ انظر: الإصابة، ١٦١/٤، وضَمْرة بن ربيعة: هو أبو عبد الله الرملي دمشقي الأصل. انظر: سير الأعلام، ٣٢٥/٩-٣٢٦، وكان ثقة مأمونا خبيرا، مات سنة اثنتين ومائتين. انظر: الطبقات الكبرى، ٣٤٧/٧

٤ ذكر ابن حَجَر أن تأليف المسانيد بدأ على رأس المائتين. انظر: هدي الساري، ص ٦

٥ قال ابن الصلاح: "أول من صنف الصحيح البُخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم. وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم." انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٧-١٨. وتُوُفِّيَ البُخاري سنة ست وخمسين ومائتين، انظر: تهذيب التهذيب، ٤٨/٩. كما تُوُفِّيَ مسلم سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: المرجع السابق، ١٢٧/١٠

٦ بغداد: مدينة إسلامية بناها الخليفة العباسي المنصور على شاطئ دِجْلة. وهي مدينة عظيمة كثيرة الخيرات. انظر: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٣١٣- ١٥، وكانت قرية صغيرة في عهد المنصور، ثم تطورت حتى وصلت أوج عصرها الذهبي في عهد الخليفة هارون الرشيد. وبحلول القرن الثالث الهجري صارت مركزا عالميا للعلم والثقافة. وهي اليوم عاصمة العراق، وأكبر مدنه. انظر: بغداد، الموسوعة العربية العالمية

ومحمد بن إسماعيل البُخاري من سمرقند،[1] وأبو زُرعة وأبو حاتم من أهل الري[2]، وأبو داود السِّجِسْتاني، وأحمد بن شعيب النَّسَائي.

ومنها أيضا كثرة التأليف وتتابُعُه في الجانب العملي لعلم الجرح والتَّعدِيل، بعد أن بدأ منذ أواخر القرن الثاني. فظهرت مُؤلَّفات تحمِل اسم التأريخ، أو الجرح والتَّعدِيل، أو معرفة الرجال وما شابهها من الأسماء معنى.[3] فمن أهم التواريخ مما تم تأليفه في القرن الثالث:

"التأريخ" للفضل بن دُكَيْن[4] (٢١٨هـ)،

و"الطبقات الكبرى" لابن سعد[5] (٢٣٠هـ).

و"التأريخ" لابن المَدِيني عشرة أجزاء،[6]

و"علل الحديث ومعرفة الرجال" له أيضا. وهو مطبوع محقق.[7]

---

١ سَمَرْقَند: ثانية كُبرَيات مُدن جمهورية أوزبكستان، وتعتبر مركزا تعليميا. فتحها المسلمون في القرن الثامن الميلادي، واختارها القائد المغولي تيمورلنك في القرن الرابع عشر الميلادي عاصمة له. تضم مكتبة سمرقند نفائس المخطوطات الإسلامية. واشتهرت في عصور الحضارة بصناعة أنواع الورق. وقد أسدى مشاهيرها خدمات جليلة للإسلام، واشتهرت منهم جماعة في العلوم الإسلامية. انظر: سمرقند، الموسوعة العربية العالمية

٢ الرَّيّ: مدينة إيرانية كانت تقع على مسافة قصيرة إلى الجنوب الشرقي من طهران الحالية. ورد ذكرها في كتابات ما قبل المسيح مما يؤكد قدم تأسيسها. أدركها الفتح الإسلامي سنة اثنتين وعشرين في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وازدهرت في العصر العباسي، منذ أن اتخذها المهدي مركزا لحكمه، وجدد بناءها. وكانت تقع على الطريق بين بغداد وخراسان. خرج منها عدد كبير من العلماء. انظر: موقع الموسوعة العربية.

٣ وقد ذكر أكرم ضياء العمري عددا كبيرا مما ألف في الجرح والتَّعدِيل إلى القرن الخامس الهجري في كتابه القيم بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ٩٠-١٢٣

٤ انظر: تهذيب التهذيب، ١٤٦/٤

٥ انظر: الفهرست ص ٢٠٧، والطبقات الكبرى مطبوع عدة طبعات. وابن سعد: هو محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله مولى بني هاشم، كاتب الواقدي. سمع ابن عُيَيْنة، وابن عُلية، وغيرهم. وكان من أهل الفضل والعلم، صنف كتابا كبيرا في طبقات الصحابة، والتابعين، والخالفين إلى عصره، فأحسن وأجاد. تُوُفِّيَ سنة ثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٦٩/٢-٧٠

٦ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١

٧ طبعه المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م باسم "العِلَل" بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، كما طبعته دارالوعي بحلب بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م باسم "علل الحديث ومعرفة الرجال". وطبعته أيضا دار ابن الجوزي باسم "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ" عام ١٤٢٦هـ، وعلق على الكتاب أبو عبد الله مازن بن محمد السِّرساوي.

و"العِلَل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله، وهو مطبوع محقق،[1]

و"التأريخ الكبير" للبخاري، مطبوع،[2]

و"التاريخ الأوسط" له أيضا، مطبوع محقق،[3]

و"التاريخ الصغير" له أيضا، مطبوع،[4]

و"التأريخ الكبير" لابن أبي خَيْثَمة، مطبوع[5]،

و"التأريخ" لأبي زُرعة الدِّمَشْقِي، مطبوع[6]،

و"الجرح والتَّعدِيل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبوع،[7]

ومن كتب السؤالات المشتملة على أحكام ناقد أو أكثر على رواة سُئِلوا عنهم،[8] مما تم تأليفه في هذا القرن:

"سؤالات علي بن المَدِيني ليحيى بن سعيد القَطَّان"[9]

---

١ حققه وصي الله بن محمد عباس وطبعته دار الخاني بالرياض سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١ م

٢ طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن في الهند.

٣ طبعته دار الرشد بالرياض بتحقيق أبي حيمد تيسير بن سعد سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م في خمسة أجزاء. وزعم المحقق بعد بحث ونقاش طويل وإيراد أدلة قوية أن التاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير للبخاري هما في الأصل كتاب واحد. انظر: ١/٥٣- ٧٨ من مقدمة التحقيق.

٤ ذكر التواريخ الثلاثة للبخاري، ابن حَجَر في: هدي الساري، ص ٤٩٢، والضعفاء الصغير طبعته دار الوعي بحلب بتحقيق محمود إبراهيم زايد عام ١٣٩٦هـ كما طبعته أيضا مكتبة ابن عباس بتحقيق أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. وقد سبق القول بأنه في الأصل التاريخ الأوسط. انظر: الهامش السابق.

٥ طبعته مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة بتحقيق صلاح بن فتحي هلل في أربعة أجزاء، سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

٦ طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني في جزء واحد. كما طبعته أيضا دار الكتب العلمية من بيروت سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م

٧ طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ونشرته دار إحياء التراث العربي مصورة عن الطبعة المذكورة عام ١٢٧١هـ/١٩٥٢م

٨ وقد جمع الباحث أبو ياسر الطريقي عددا كبيرا من أسماء كتب السؤالات الحديثية مع التعريف بها في مقال أسماه كتب السؤالات، ونشرها في ملتقى أهل الحديث.

٩ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١، وتوجد نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول ضمن مجموع رقم ٦٢٤. انظر: العِلَل لابن المَدِيني، بتحقيق الأعظمي، ص ١١٩

و"سؤالات ابن الجُنَيد[1] لابن معين" مطبوع،[2]

و"سؤالات الدُّوْري[3] لابن معين" مطبوع،[4]

و"سؤالات أبي سعيد هاشم بن مَرثَد الطَّبَرَاني[5] لابن مَعين" مطبوع،[6]

و"سؤالات عثمان بن سعيد الدَّاري[7] لابن معين"، مطبوع،[8]

و"سؤالات ابن مُحْرِز[9] لابن معين" مطبوع،[10]

---

١ ابن الجنيد: هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، الختّلي. سمع جماعة منهم أبو نعيم، وسليمان بن حرب، وابن معين، وله عنه سؤالات مفيدة. وله تواليف ورحلة واسعة. بقي إلى قرب سنة سبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ١٢/٦٣١-٣٢

٢ طبعته عالم الكتب عام ١٤٠١هـ بتحقيق أبي المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل. كما حققه أيضا أحمد محمد نور سيف، ونشرته مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٨هـ.

٣ الدُّورِي: هو عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل البغدادي مولى بني هاشم. سمع خلقا كثيرا، ولازم يحيى بن معين، وتخرج به، وسأله عن الرجال، وهو في مجلد كبير. حدث عنه أصحاب السنن الأربعة. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ١٢/٥٢٢-٢٤

٤ طبعه مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م بتحقيق أحمد محمد نور سيف.

٥ هاشم الطبراني: هو أبو سعيد الطيالسي، مولى بني العباس. سمع عدة مشايخ منهم ابن معين. وروى عنه جماعة منهم ابنه سعيد، والطبراني. وما هاشم بذاك المجود. تُوُفِّيَ سنة ثمان وسبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ١٣/٢٧٠

٦ طبعته المطابع العالمية بالرياض بتحقيق نظر بن محمد الفاريابي سنة ١٤١٠هـ باسم تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني.

٧ عثمان الداري: هو السِّجْزي السِّجِسْتاني، محدث هراة. أخذ الفقه عن أبي يعقوب البويطي، والعربية عن ابن العربي، والحديث عن أحمد، وإسحاق، وابن المَديني، وابن معين. سمع من جماعة كبيرة، وصنف مسندا كبيرا. مات سنة ثمانين ومائتين. انظر: طبقات الشافعيين، ص ١٧٧-٧٨

٨ نشرته دار المأمون للتراث بدمشق بتحقيق أحمد محمد نور سيف في جزء.

٩ ابن مُحرز: هو أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحرز أبو العباس البغدادي، يروي عن ابن معين، روى عنه جعفر بن دَرَسْتَوَيه بن المَرْزُبان الفارسي. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٢٨٨

١٠ طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق في جزئين، الأول بتحقيق محمد كامل القصار سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، والثاني بتحقيق محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير من غير ذكر السنة.

و"سؤالات محمد بن عثمان[1] لطائفة من شيوخه" مطبوع،[2]

و"سؤالات أبي بكر الأَثْرَم[3] أبا عبد الله أحمد بن حنبل" مطبوع،[4]

و"سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرُّوَاة وتعَدِيلهم" مطبوع،[5]

و"سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي[6] أبا داود سليمان بن الأشعث في معرفة الرجال وتعَدِيلهم" مطبوع.[7]

ومنهم من أفرد الضعفاء بالتأليف؛ نظرا لأهمية معرفتهم ومعرفة أنواعهم؛ لحماية السنة النبوية، والغالب على هذه المُؤلَّفات عدم الاقتصار على ذكر الضعفاء، بل تجمع كل من تُكُلِّم فيه، وإن كان في الواقع ثقة. ولذلك كانت المُؤلَّفات فيه أكبر حجما وعددا، إذا ما قورنت بالمُؤلَّفات في الثقات. ومن أهم المُؤلَّفات في الضعفاء:

"الضعفاء" لعلي بن المَدِيني،[8]

و"الضعفاء الكبير" للبخاري،[9]

---

١ محمد بن عثمان: هو ابن أبي شيبة أبو جعفر مولى بني عَبْس من أهل الكوفة، سكن بغداد، وحدث بها. وكان كثير الحديث، واسع الرواية، ذا معرفة وفهم، وله تاريخ كبير. مات ببغداد سنة سبع وتسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٢٥٣/٣-٥٨

٢ طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بتحقيق عامر حسن صبري باسم جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتَّعدِيل.

٣ أبو بكر الأثرم: هو أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي صاحب الإمام أحمد. سمع عفان، وأبا الوليد، والقعنَبي وطبقتهم. حدث عنه النَّسَائِي في السنن وموسى بن هارون وآخرون. صنف التصانيف، منها كتاب في العِلَل. وكان من أفراد الحفاظ. قال الذَّهَبي: مات بعد الستين ومائتين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٤/٢

٤ طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بتحقيق عامر حسن صبري.

٥ نشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة بتحقيق زياد محمد منصور عام ١٤١٤هـ.

٦ أبو عُبَيد الآجُرِّي: هو محمد بن علي بن عثمان. انظر: تاريخ بغداد، ١٧٧/٢، وهو صاحب أبي داود السِّجِسْتاني. انظر: تهذيب الكمال، ٢٤٧/١٤، ولا يُعلم وفاته، إلا أنه بناء على القرائن يمكن القول بأنه عاش إلى نهاية القرن الثالث الهجري. انظر: مقدمة المحقق لسؤالات أبي عبيد الآجري، ٣٩/١-٤٠

٧ حققه عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، ونشرته مكتبة دار الاستقامة. كما حققه أيضا محمد علي قاسم العمري وصدرت طبعته من عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية العالمية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

٨ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١

٩ انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٩، وذكر بروكلمان أنه مخطوط توجد نسخة منه في باتنة برقم (٢٩٣٢-٢٩٣٧). انظر: تاريخ الأدب العربي، ١٧٩/٣

و"الضعفاء الصغير" له أيضا، وهو مطبوع،[1]

و"الضعفاء لأبي زُرعة الرَّازي في أجوبته على أسئلة البَرْذَعِي" أبي عثمان سعيد بن عمرو[2]، وهو مطبوع[3]

و"الضعفاء" لأبي حاتم الرازي،[4]

و"الضعفاء والمتروكون" للنَّسائي، مطبوع.[5]

كما اتجه قِلَّة من أهل هذا العصر إلى إفراد الثقات بالذكر. ولعل قِلَّة الاهتمام بهم لعدم الخشية منهم على السنة النبوية، ولعدم الإشكال في أكثرهم، بخلاف الضعفاء والمُتكلَّم فيهم. ومن أهم المُؤلَّفات في الثقات في هذا العصر:

"كتاب الثقات والمُثبَّتين" لابن المَدِيني،[6]

و"الثقات" للعِجْلي،[7] مطبوع.[8]

وهكذا تمَّ في هذا العصر تدوين أكثر أقوال أئمة النقد، وصارت في مُتناوَل أيدي كثير من الناس؛ فكَثُرت التساؤلات حول تفسيرها، واستخراج الضوابط التي تَحكُمها. بناء على هذا؛ شَعَر المشتغلون بالنقد الحديثي بحاجة إلى توضيحها لعامَّة أهل العلم؛ حينئذ بدأ الاهتمام بتدوين قواعد الجرح والتَّعدِيل. ولم يَهتَمُّوا به في عصر التابعين وأتباعهم، بسبب انتشارها لدى أصحاب الحديث، وممارسة عدد كبير منهم لها، فلم تكن عندهم في خفاء.

---

١ حققه محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي بحلب سنة ١٣٩٦هـ كما حققه أيضا أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ونشرته مكتبة ابن عباس ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢ البَرْذَعي: هو الأزدي الحافظ الناقد. وبَرْذَعة من أعمال أذر بيجان. رحل وسمع أبا كريب وبندار وخلائق. صحب أبا زُرعة وتخرج به. تُوُفِّيَ سنة اثنتين وتسعين ومائتين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٢٤١

٣ حققه سعَدِيّ بن مَهْدِي الهاشمي، ونشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية العالمية بالمدينة النبوية عام ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م

٤ ذكره الذَّهَبي في مقدمة كتابه المغني، ١/٣٥

٥ حققه محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي بحلب سنة ١٣٩٦هـ

٦ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١

٧ العِجلي: هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، الحافظ، الزاهد، نزيل طَرَابُلُس الغرب. كتابه في الجرح والتعديل كتاب مفيد يدل على إمامته وسعة حفظه. قال عباس الدُّوري: كنا نعُدُّه مثل ابن حنبل وابن معين. نزح إلى المغرب أيام المحنة. توفي سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: الوافي بالوفيات، ٧/٥١

٨ طبعته دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، كما طبعته مكتبة الدار بالمدينة المنورة، بتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

وقد سبق الفقهاءُ المحدثين في تسجيل مسائل متعلقة بالجرح والتَّعدِيل، ولعلَّ ذلك يعود إلى شدة الحاجة إلى معرفتها لمن اشتغل بالقضاء والفتوى للوصول إلى الحُكم الحاسم العاجِل فيما يَعرض للناس من خلافات وخصومات. فما يتعلق بالشاهد من مسائل الجرح والتَّعدِيل بدأ يظهر مُدوَّنا في مصادر فقهية قديمة، مثل "المُدوَّنة"[1] و"الأُمّ" للشافِعي،[2] وقد تحدث الشافِعي أيضا حول بعض مسائل الجرح والتَّعدِيل ونثرها في ثنايا كتابه "الرسالة".

ولعل أول محاولة في هذا الباب في مصدر حَدِيثي بَحْت كانت على يد مسلم بن الحَجَّاج (٢٦١هـ) في المنتصَف الثاني من القرن الثالث حيث تطرَّق في مقدمة صحيحه إلى بعض ما يتعلق بتقعيد وتأصيل النقد الحديثي بشِقَّيه الجرح والتَّعدِيل، والعِلَل.[3] وتلاه التِّرْمِذِي (٢٧٩هـ)، حيث فَصَّلَ في تقعيد النقد الحديثي في كتابه الشهير "العِلَل الصغير"، حيث تناول ما يتعلق بمشروعية الجرح والتَّعدِيل، وذكر من قام بهما، وطبقات الرُّوَاة نظرا إلى العدالة والضبط، واختلاف النقاد في الاحتجاج ببعضهم، مع توجيه هذا الخلاف، والرواية بالمعنى، والتضعيف من جهة الحفظ، وتفاضُل أهل العلم في الحفظ، إلى جانب مسائل أُخرَى المتعلقة بالحُكم على الحديث.[4]

هكذا، على الرغم من النقص في تدوين قواعد الجرح والتَّعدِيل، فإن الفترة التي بين المنتصف الثاني من القرن الثاني إلى نهاية القرن الثالث الهجري تُمثِّل عصر تطوُّر علم الجرح والتَّعدِيل حتى بلوغه النُّضج والكمال، حيث اتَّضَحَت فيه جميع مسائله، وظهر فيه أئمة النقد، وكثُروا، وتمَّ فيه تأليف المُؤلَّفات الأصول في علم الجرح والتَّعدِيل في الجانب العملي، كما بدأ فيه تدوين قواعد الجرح والتَّعدِيل. فاستكشاف القواعد، أو وضعها، وتطبيقها العملي، وتَبَلوُرها، ثم استقرار أمثلها تمَّ في هذا العصر، ولم يبق إلا التسجيل. إذ لا تُوجَد جُزئِيَّة من الجُزئِيَّات إلا وأُثِر فيها قولٌ أو أقوال لناقد أو أكثر من أهل هذا العصر يُنير السبيل لمن ينظُر في كتب علم الجرح والتَّعدِيل. ولعل أكبر جمع لتلك الأقوال مُسنَدة كتاب "الكِفاية" للخطيب البغدادي.

المرحلة الرابعة: مرحلة بداية تقَلُّص عملية الجرح والتَّعدِيل:

لقد سجَّل ابن الصلاح في الأزمِنة المتأخرة انتشار التخفيف من الشروط المتعلقة بضبط

---

١ انظر: ٤/١٨ - ٣٨

٢ انظر: ٧/٤٦ - ٥٩

٣ انظر: ١/٣-٣٤

٤ انظر: ص ٧٣٩-٥١، و٧٥٦-٥٧

الصدر، والاكتفاء بالتأكد من ضبط الكتاب. وذكر أن البَيْهَقِي[1] قبله لاحظ هذا الأمر، ولم يَرَ فيه حرجا.[2] ثم قال ابن الصلاح:

"ووَجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صَحَّت، أو وقفت بين الصحة والسَّقَم قد دُوِّنَت وكُتِبَت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم، لضَمان صاحب الشريعة حِفظَها."[3]

ثم نقل ابن الصلاح عن البَيْهَقِي قال: "فمن جاء اليوم بحديث لا يُوجَد عند جميعهم، لم يُقبَل منه. ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته. والحُجَّة قائمة بحديثه برواية غيره. والقَصْد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسلسَلا " بحدَّثنا وأخبَرَنا "، وتَبقَى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأُمَّة شرَفا لنَبيِّنا المُصطَفى ﷺ. والله أعلم."[4]

فهذا الكلام يدل على أن سبب التخفيف في شرط ضبط الصدر؛ إنما هو تمام تدوين السنة النبوية في الأزمِنة المُتقدِّمة. وبه زال خوف ضياع السنة النبوية الصحيحة؛ فبدأ التخفيف من شروط الضبط. فالأزمنة المتقدمة عصر الرواية، بينما الأزمنة المتأخرة تُمَثِّل عصر ما بعد الرواية.

وينُصُّ الذَّهَبي أيضا على هذا التخفيف، ويُضِيف التحديد بين الزمنَيين –وهو بصَدَد بيان من يُخْرِجهم في ميزان الاعتدال الذي خَصَّه للضعفاء ومن لا يُخْرجهم- قائلا:

"وكذلك من قد تُكُلِّم فيه من المتأخرين لا أُورِد منهم إلا من قد تَبيَّن ضعفه، واتَّضح أمره من الرُّوَاة، إذ العُمدة في زماننا ليس على الرُّوَاة، بل على المُحدِّثين، والمُقَيِّدين، والذين عُرِفَت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أنه لابُدَّ من صَون الراوي وسَتره. فالحَدُّ الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة، ولو فتحتُ على نفسي تليين هذا الباب؛ لما سلِم منهم إلا القليل. إذ الأكثر لا يَدرُون ما يَروُون، ولا يَعرفُون هذا الشأن، إنما سَمِعوا في الصِّغَر، واحتِيج إلى عُلُوِّ سَنَدهم في الكِبَر. فالعُمدة على

---

١ البيهقي: هو أبو بكر أحمد بن الحسين الفقيه الشافعي الحافظ الكبير من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله ابن البيع في الحديث، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم. غلب عليه الحديث واشتهر به. صنف الكثير حتى قيل: تبلغ تصانيفه ألف جزء. ومن أشهر مؤلفاته شعب الإيمان، والسنن الكبير، والسنن الصغير. وكان زاهدا على سيرة السلف. مولده سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وتُوُفِّيَ سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بنيسابور. انظر: وفيات الأعيان، ١/٧٥- ٧٦

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢١

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢١

مَن قرأ لهم، وعلى من أثبَتَ طِباق[1] السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث."[2]

ومما يؤيد المغايرة بين الزمنين، وصحة التحديد المذكور ذِكرُ الحاكِم -وهو مِمَّن عاش في القرن الرابع- لشرط الراوي على ألسنة الأئمة الذين مَضَوا، ثم ذَكَر ما يَحتاج إليه طالب الحديث في زمانه -أعني زمان الحاكم- أن يَبحَث عنه من أحوال المُحدِّث، مُكتفِيا فيه بذكر ضبط الكتاب، ولم يذكر ضبط الصدر.[3]

ويبدو أن ابن الأَثِير يذكر هذا التَّحوُّل لمَّا يقول بعد الفراغ من تأريخ عصر أصحاب الكتب الستة:"ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعدُ، وقَلَّ ذلك الحرص، وفَترت تلك الهِمَم. وكذلك كلُّ نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها، فإنه يبتدئ قليلاً قليلاً، ولا يزال يَنمِي ويزيد، ويَعظُم إلى أن يَصِل إلى غاية هي مُنتَهاه، ويَبلُغ إلى أمَدٍ هو أقصاه، ثم يعود. فكأنَّ غاية هذا العلم انتهت إلى البُخاري ومسلم، ومن كان في عصرهما من علماء الحديث. ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا، وسيزداد تقاصُرًا والهِمَم قُصورًا، سنَّة الله في خَلقه، ولن تجد لسُنَّة الله تبديلاً."[4]

وهناك من رأى أن الفاصِل بين عصر الرواية وعصر ما بعد الرواية هو رأس سنة أربعمائة. فقد نقل السخاوي[5] عن ابن المُرَابط[6] قوله:"قد دُوِّنَت الأخبار، وما بَقي للتجريح فائدة، بل انقطعت من رأس

---

١ الطِّباق جمع طبقة، والمراد بها هنا التسميع أي كتابة السماع. فالطبقة بهذا المعنى هي ما يُكتب في أول أو آخر صفحات الكتاب، أو في أي موضع من صفحاته الأخرى، ببيان أسماء من حضر مجلس الحديث واسم الكاتب، ونُعرض تلك الكتابة على المُسمِع فيوقِّع عليها بخطه ويؤرخها، ويُكتب عادة اسم المكان الذي عُقِد فيه مجلس السماع، وتكون هذه الطبقة مستنداً في الرواية لمن أثبت اسمه فيها، وشهادة له بالسماع. وإنما سميت هذه الشهادة الخطية المثبتة على الكتاب المسموع طبقة، لأن المذكورين في التسميع، أعني المشهود لهم بالسماع - معدودين طبقةً واحدة، إما لاتفاقهم في سماع ذلك المجلس أو ذلك الكتاب من الشيخ، فهم طبقة واحدة في ذلك المسموع أو ذلك المجلس، أو لأنهم في الغالب أقران، فهم من طبقة واحدة، فلما كانوا كذلك سُمّوا طبقةً؛ ثم حصل تجوز فأطلقوا هذا الاسم على تلك الشهادة المكتوبة المشتملة على أسماء تلك الطبقة التي سمعت ذلك المجلس أو الكتاب. انظر: لسان المحدثين، ٣٤/٤

٢ مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ١٥

٤ جامع الأصول، ٤٢/١-٤٣

٥ السخاوي: هو محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير، السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي المذهب، نزيل الحرمين الشريفين. ولد سنة إحدى وثلاثين، وثمانمائة. تتلمذ على ابن حجر، ولازمه طويلا. كان حافظا، متقنا، علامة، مسندا. ألف كتبا، منها: الضوء اللامع، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وشرح ألفية الحديث. توفي سنة اثنتين، وتسعمائة. انظر: البدر الطالع، ١٨٤/٢-٨٥

٦ ابن المُرابط هو أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى الغرناطي. سمع بسنن النَّسَائي الكبرى بغرناطة، وحدث به بدمشق. وقد تلا بالسبع على أبي جعفر بن الزبير. مات سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة بدمشق. انظر: ذيل التقييد، ١٧٣/١

الأربعمائة."[1] إلا أنه مرجوح بما تقدَّم من النقل عن أكثر من واحد ممن له عناية بالحديث وأهله.[2]

ويبدو أن هذا التطوُّر كان إيجابيًّا من جهة، وسلبيًّا من جهة أخرى. فهو إيجابيٌّ في نفسه؛ وذلك لأنه قد زال به خوف ضياع السنة النبوية الصحيحة. وقد ظهرت له آثار سَلبيَّة على المشتغلين بعلم الحديث في ذلك العصر، فما بعده. فمن تلك الآثار السَّلبية:

- التخفيف من شروط الضبط في الراوي، وقد سبق ذكره.
- قِلَّة العناية بالأسانيد، لكون الاعتماد أساسا على المكتوب، لا على المحفوظ في الصدور.
- قِلَّة الرُّوَاة الجدد.
- انكماش الجرح والتَّعدِيل عمليا في الغالب.
- خفاء جُزئيات لمنهج أئمة النقد.

هذا، واستمر في هذا العصر التأليف في الجانب العملي للجرح والتَّعدِيل، وظهرت مُؤلَّفات جديدة، يتماشى فيها لون عصر الرواية مع لون عصر ما بعد الرواية. فمن جهة، اجتهد مؤلفوها في الحكم على الرُّوَاة المعاصرين، فتَتَبُّعوا أحوالهم، ووَثَّقُوهم، أو جَرَحُوهم بناء لما ظهر لهم، مثلما فعل المتقدمون مع من عاصروه من الرُّوَاة. ومن جهة أخرى، جمعوا أقوال أئمة النقد فيمن سبقهم من الرُّوَاة، ورووها مُسنَدة، وعكفوا على فهم معانيها، وحاولوا استخلاص النتائج منها. لأن المتأخرين عن عصر الرواية لم يكن بوُسعهم مشاهدة الرُّوَاة الذين مضوا في عصر الرواية، وهم كُثُر، وإنما كان لهم الاعتماد على أقوال النقاد المتقدمين.

فمن أبرز كتب التواريخ، والجرح والتَّعدِيل التي تَمَّ تأليفها في هذا العصر:

"الجرح والتَّعدِيل" لابن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ)، مطبوع.[3]

و"الإرشاد" لأبي يَعلَى الخَلِيلي[4] (٤٤٦هـ)، مطبوع محقق.[5]

---

١ فتح المغيث، ٣٥٨/٤، وانظر: الاعلان بالتوبيخ، ص ٥٠، ٥٨

٢ انظر المزيد من التحقيق في تحديد الفاصل بين عصر الرواية وما بعدها: المنهج المقترح، ص ٥٢-٦١

٣ له أكثر من طبعة، منها طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند. وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان مصورة عن الطبعة الهندية المذكورة. وطبعة محققة بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا الصادرة من دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤ الخليلي: هو الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني. روى عن أبي الحسن علي بن أحمد بن صالح المقرئ. كان حافظا فهما ذكيا. مات سنة ست وأربعين وأربعمائة. انظر: التقييد، ص ٢٦٢

٥ تم طبعه من مكتبة الرشد بالرياض في ثلاثة أجزاء سنة ١٤٠٩هـ بتحقيق محمد سعيد عمر إدريس.

و"التَّعدِيل والتجريح لمن خَرَّج له البُخاري في الصحيح" لأبي الوليد البَاجِي[1] (٤٧٤هـ)، مطبوع.[2]

ومن كتب السؤالات التي ظهرت في هذا العصر:

"سؤالات الحاكِم النَّيْسابُوري[3] للدَّارَقُطْنِي"[4]

و"سؤالات البَرْقاني[5] للدَّارَقُطْنِي"[6]

و"سؤالات حمزة السَّهْمي[7] للدَّارَقُطْنِي وغيره من المشايخ في الجرح والتَّعدِيل"[8]

ومن المُؤلَّفات التي أَفرَدَت الضعفاء:

"الضعفاء الكبير" للعُقَيلِي أبي جعفر محمد بن عمرو، وهو مطبوع،[9]

و"كتاب المَجرُوحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين" لابن حِبَّان، مطبوع،[10]

---

١ الباجي: هو سليمان بن خلَف القرطبي، من كبار أصحاب الحديث، وفقهاء المالكية. أصله بَطَلْيَوسي، ورحل إلى الحجاز وجاور بها ثلاثة أعوام، وظل في ارتحال في مراكز العلم في عصره، حتى برز في الحديث، والكلام، والفقه، والأصول، والأدب، ورجع بعد ثلاثة عشر عاما إلى الأندلس. صنف التصانيف النفيسة، منها المنتقى في الفقه، وكتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول. تُوُفِّيَ سنة أربع وسبعين وأربعمائة. انظر: سير الأعلام، ١٨/٥٣٥-٤٤

٢ طبعته دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م بتحقيق أبي لبابة حسين.

٣ الحاكم النيسابوري: هو صاحب المستدرك. وقد تقدمت ترجمته.

٤ حققه موفق بن عبد الله بن عبد القادر وطبعته مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. والدَارَقُطْنِي: هو أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، انفرد بإمامة الحديث في عصره، وتصدر للإقراء ببغداد في آخر أيامه. وكان فقيها على مذهب الشافعي، وكان عارفا باختلاف الفقهاء، حافظا لكثير من دواوين العرب، وصنف كتاب السنن، والمختلف والمؤتلف وغيرهما. تُوُفِّيَ سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ببغداد. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٢٩٧-٩٨

٥ البَرْقاني: هو أحمد بن محمد بن غالب أبو بكر الخُوَارزمي نزيل بغداد، الحافظ الشافعي. سمع ببلاد شتى عن جماعة كثيرين منهم أبو بكر الإسماعيلي، وعبد الغني بن سعيد. كان ثقة، ورعا، ثبتا، عارفا بالفقه، له حظ في علم العربية، كثير الخطب. صنف مسندا ضمنه صحيحي البُخاري ومسلم. ولم يترك التصنيف حتى مات سنة خمس وعشرين وأربعمائة. انظر: طبقات الشافعيين، ص ٣٨٥-٨٦

٦ حققه عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، وطبعته كتب خانه جميلي بلاهور باكستان، سنة ١٤٠٤هـ. كما طبعته مكتبة القرآن بتحقيق مجدي السيد إبراهيم.

٧ حمزة السهمي: هو ابن يوسف بن إبراهيم أبي القاسم الجرجاني، طاف البلاد، وسمع بها، وسأل الدَارَقُطْنِي وغيره من حفاظ عصره عن أحوال الشيوخ، وكتب جوابهم في جزء له. وله كلام حسن في الجرح والتَّعدِيل والمتون والأسانيد. مات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة. انظر: التقييد، ص ٤٥٦-٥٧

٨ حققه موفق بن عبد الله بن عبد القادر وطبعته مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩ نشرته المكتبة العلمية ببيروت، بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠ نشرته دار المعرفة ببيروت بتحقيق محمود إبراهيم زايد سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

و"الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عَدِيّ، وهو مطبوع.[1]

و"كتاب الضعفاء والمتروكين" للدَّارَقُطْنِي مطبوع،[2]

و"الضعفاء" للخطيب البغدادي،[3]

و"الذَّيْل على الكامل"، وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عَدِيّ، لأبي الفضل بن طاهر المَقْدِسِي.[4] وهو المراد بـ"تَكمِلة الكامل".[5]

ومن المُؤلَّفات في الثقات:

"الثقات" لابن حِبَّان مطبوع.[6]

وفي هذا العصر، ازدادت عناية أصحاب الحديث بشرح مقاصد أئمة النقد، وبدأ تسجيل قواعد متعلقة بها كألفاظ الجرح والتَّعدِيل، ومراتب أو طبقات الرُّوَاة، ومعرفة أئمة النقد، مما أضاف إلى تدوين الجانب النظري لهذا العلم.

فجمع العُقَيلِيّ (٣٢٢هـ) أقوالا للنقاد في قواعد للجرح والتَّعدِيل، في أول كتابه "الضعفاء الكبير".[7] كما أفرَد ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) "تقدِمَة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعدِيل" بما يتعلق بالجانب النظري من هذا العلم، فتناول بالذكر وجه الحاجة إلى الجرح والتَّعدِيل، وطبقات الرُّوَاة، ومراتبهم، كما ترجم للبارزين من الجَهَابِذة النقاد بالتفصيل، ثم جمع أقوال النقاد في مسائل للجرح والتَّعدِيل في عدة أبواب، وختمها بمراتب ألفاظ الجرح والتَّعدِيل مُعَنونًا لها بباب "بيان درجات رواة الآثار"، فخلف بذلك ثروة علمية عظيمة في الجانب النظري لهذا العلم.[8]

---

١ نشرته المكتبة العلمية ببيروت، بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢ نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول في العدد ٥٩ من المجلة، رجب وشعبان ورمضان ١٤٠٣ هـ، والجزء الثاني في العدد ٦٠، شوال وذو القعدة و ذو الحجة ١٤٠٣ هـ، والجزء الثالث في العدد ٦٣ - ٦٤، رجب وذو الحجة ١٤٠٤ هـ بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقري.

٣ ذكره الذَّهَبي في مقدمة كتابه المغني، ٣٥/١

٤ ذكره الذَّهَبي في مقدمة ميزان الاعتدال، ٢/١

٥ انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٩

٦ طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٧ انظر: ص ٢-١٥

٨ انظر: ١/١، ٣٨/٢

وبعد ابن أبي حاتم الرازي، ذكر ابن حِبَّان (٣٥٤هـ) نبذة مما يتعلق بالجانب النظري من علم الجرح والتَّعدِيل في مقدمة كتابه "المجروحين"[١] وكذلك ابن عَدِيّ (٣٦٥هـ) في مقدمة كتابه "الكامل"[٢] بينما تطرق الرَّامَهُرْمُزِيُّ (٣٦٠هـ) في "المحدث الفاصل" إلى شيء مما يتعلق بالجانب النظري من علم الجرح والتَّعدِيل.[٣]

و في القرن الخامس الهجري جاء الخطيب (٤٦٣هـ)، وأشبع هذا العلم جمعا وبحثا ومناقشة في عدة أبواب نثرها في كتابه "الكفاية"، وكفاه غزارة في المادة، واستيعابا للمسائل صغيرها وكبيرها، وجمعا للأقوال في قواعد النقد الحديثي. فكان حقيقا بأن يُسَمَّى الكفاية. بينما ذكر أبو الوليد البَاجِي (٤٧٤هـ) -وهو معاصر للخطيب- كلاما نفيسا حول الجانب النظري من الجرح والتَّعدِيل في عدة أبواب في أول كتابه:"التَّعدِيل والتجرح لمَن خرَّج له البُخاري في الجامع الصحيح."[٤]

وهكذا انقرض هذا العصر حاملا بين طَيَّاتِه لَوْنَين من العلم، لَوْن لما عليه أهل عصر الرواية، ولَوْن جديد يشمل أمورا إيجابية وسلبية.

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الرواية:

لقد تَعرَّف المسلمون على قدر كبير من العلوم العقلية من فلسفة، وطب، وكيمياء عن طريق العجم الذين احتكُّوا بهم نتيجة الفتوح الإسلامية، فاشتغلوا بها.[٥] ثم أخذ اهتمامهم بها في الازدياد. وبقدر ما زاد اهتمامهم بها، نقصت عنايتهم بالعلوم النقلية من تفسير، وحديث، وفقه.[٦] واستمر تَقدُّم العلوم العقلية على حساب العلوم النقلية، حتى ظهرت هَيمَنة العلوم العقلية. فتسَرَّبَت أفكار الفلاسِفة إلى مَنابع العلم الشرعي الأصيل، فقل مُؤلَّف من المُؤلَّفات في العلوم الشرعية كالعقائد، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث في القرن السادس فما بعده، إلا واتَّبع التفكير الفلسفي والمنطقي في شيء، إما في المادة، أو في الترتيب، أو المنهج، أو في توزيع المعلومات.[٧] ويبدو أن علم الجرح والتَّعدِيل، وإن سلِم من تسرُّب الدَّخِيل إليه، إلا أنه تأثَّر به تأثُّرًا عظيما مُتمَثِّلا في نقص العِناية به.

---

١ انظر: ١/٤- ٩٥

٢ انظر: ١/٧٨- ٢٦٦

٣ انظر: ٤٠٣-١٩

٤ انظر: ١/٢٨٠-٣٠٧

٥ انظر: تاريخ الإسلام، لحسن إبراهيم حسن، ١/٤٠٥

٦ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٨٦

٧ انظر: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ١٠٨، والمنهج المقترح، ٦٩-١٦٩، حيث شرح حاتم العوني تأثر علم العقائد، وأصول الفقه بالفلسفة، وتأثيرهما في علوم السنة.

ويبدو أن قِلَّة الاهتمام بالجرح والتَّعدِيل –بالإضافة إلى ما ذُكر من تأثير انتشار العلوم العقلية– راجع إلى أمر آخر أيضا قد سبق ذكره، وهو أكبر تأثيرا فيه، وذلك انتشار الاعتماد على الروايات الشفهية المُدَوَّنة، وقِلَّة الاشتغال بتَلَقِّي الروايات الشفهية نتيجة لاكتمال تدوين السنة؛ مما أدى إلى قِلَّة الرُّوَاة الجدد، وبالتالي إلى انكماش الجرح والتَّعدِيل عمليا في الغالب. ولم يكن في الغالب على علماء هذا العصر فما بعده إلا صَون ما توارثوه، والنظر في رُواة الكتب المُدَوَّنة من خلال أقوال النقاد المتقدمين الذين عاصروا أولئك الرُّوَاة وشاهدوهم، وحكموا عليهم، أو سَبْر رواياتهم إن أمكنهم ذلك.

بناء على هذا؛ أكثر الكتب التي أُلِّفَت في هذا العصر –وإن كانت أكبر حَجما أو أكثر تهذيبا من كتب المتقدمين– ما هي إلا جمع، أو تهذيب، أو توضيح، أو اختصار لأقوال أئمة النقد المتقدمين. وتتمَيَّز أيضا مُؤلَّفات هذا العصر عما سبقه في الغالب في حذف أسانيد أقوال أئمة النقد إلى قائليها. فمن أهَمِّ ما أُلِّف في هذا العصر في الضعفاء:

"كتاب الضعفاء والمتروكين" لأبي الفَرَج ابن الجَوْزي،[1] مطبوع،[2]

و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذَّهَبي، مطبوع،[3]

و"لسان الميزان" لابن حَجَر، مطبوع،[4]

ومن أهَمِّ ما أُلِّف في الثقات في هذه الفترة كتاب "الثقات ممن لم يَقَع في الكتب الستة"[5] تصنيف زَين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغا[6] (٨٧٩هـ)، وهو آخر من أفرَد الثقات حسبما ذكره السَّخاوي.[7]

---

١ ابن الجوزي: هو عبد الرحمن بن أبي الحسن علي القرشي التيمي البكري البغدادي الفقيه الحنبلي الواعظ الملقب بجمال الدين الحافظ. كان علامة عصره، وإمام وقته في الحديث، وصناعة الوعظ. صنف في فنون عديدة. ومن مؤلفاته: زاد المسير في علم التفسير، والمنتظم في التاريخ، والموضوعات، وتلقيح فهوم الأثر. تُوُفِّيَ سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد. انظر: وفيات الأعيان، ٣/١٤٠-٤٣

٢ طبعته دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق عبد الله القاضي سنة ١٤٠٦هـ

٣ طبعته دار المعرفة ببيروت بتحقيق علي محمد البجاوي سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٤ طبعته مؤسسة الأعلمي ببيروت بتحقيق دائرة المعارف النظامية الهندية سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

٥ وقد صدر حديثا من دار ابن عباس بالمنصورة بمصر بتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان في تسعة أجزاء.

٦ قاسم بن قُطْلُوبُغا: هو أبو العدل. ويُعرف بقاسم الحنفي. وُلد سنة اثنتين وثمانمائة بالقاهرة. ومات أبوه وهو صغير، فنشأ يتيما. وتكسب بالخياطة حتى مهر فيها. ثم أقبل على التعلم، فحصل على علوم عقلية ونقلية، وفاق في فنون كثيرة. ثم تصدى للدرس والإفتاء، وأخذ عنه الفضلاء. ومن آثاره: من روى عن أبيه عن جده، وتقويم اللسان في الضعفاء، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، وتاج التراجم فيمن صنف من الحنفية. مات سنة تسع وسبعين وثمانمائة. انظر: الضوء اللامع، ٦/١٨٤-٨٩

٧ انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٩

هذا، وقد ألف الذَّهَبي رسالتَين هامَّتَين في صنف مُشتَبَه أمرُه من الرُّوَاة إحداهما: "الرُّوَاة الثقات المُتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب رَدَّهُم"[1]، والأخرى "ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو مُوثَّق."[2]

أما الجانب النظري من علم الجرح والتَّعدِيل، فاستمَرَّ تدوينه في هذا العصر أيضا. فنثر ابن القَطَّان الفَاسِي[3] (٦٢٨هـ) قواعد للجرح والتَّعدِيل في ثَنايا كلامه عن الأحاديث في كتابه "الوهم والإيهام".

ثم أَلَّف ابن الصلاح (٦٤٣هـ) مُقدِّمَته، وأفرَد للجرح والتَّعدِيل النوع الثالث والعشرين منه وسماه بـ"معرفة صِفة مَن تُقبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ روايته، وما يتعلق بذلك من قَدْح وجرح وتوثيق وتعدِيل." وضَمَّنها خلاصة مسائل الجرح والتَّعدِيل.[4] والكتاب جذب انتباهَ العلماء إليه لجودة ترتيبه، وتماسُك مَباحثه، وكثرة استنتاجاته، إلا أن عُكوف العلماء عليه أثَّر سلبِيًّا على الجانب النظري من علم الجرح والتَّعدِيل، حيث لم يظهر في قواعد الجرح والتَّعدِيل مُؤلَّف مُستقِلٌّ طوال هذا العصر، وابتعد الناس عن المنابع الأصلية لقواعد الجرح والتَّعدِيل، وهي أقوال أئمة النقد.

ثم تَبِع ابنَ الصلاح على إيراد هذا التلخيص مع تصرُّف يسير في مُؤلَّفاتهِم أكثر من أَلَّف في علم المصطلح كالعِراقي[5] (٨٠٦هـ)، والسَّخاوي[6] (٩٠٢هـ)، والسُّيُوطي[7] (٩١١هـ).

---

١ حققها محمد إبراهيم الموصلي، وعلق عليها، وطبعتها دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢ طبعتها مكتبة المنار بالأردن، بتحقيق محمد بن شكور المياديني سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣ ابن القطان الفاسي: هو علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن الكُتَّامِي الحميري المغربي الناقد. كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله. نال بخدمة السلطان دنيا عظيمة. حدث، ودرس، وتولى القضاء، وألف. تُوُفِّيَ سنة ثمان وعشرين وستمائة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، ١٣٤/٤، ومن مؤلفات ابن القطان الوهم والإيهام، والنظر في أحكام النظر، ومقالة في الأوزان. انظر: الأعلام، ٣٣١/٤-٣٢

٤ انظر: ص ١٠٤-٢٧

٥ انظر: التبصرة والتذكرة مع الألفية، ص ١١٦-٢٤، والتقييد والإيضاح، ص ١٣٦ -٦٣، والعراقي: هو عبد الرحيم ابن الحسين الرازياني، أبو الفضل. كان حافظا متقنا، عارفا بفنون الحديث، وبالفقه، والعربية وغير ذلك. درس الحديث، والفقه في أماكن في القاهرة، والمدينة المنورة. ولي قضاء المدينة المنورة، وخطابتها، وإمامتها. وله تصانيف نافعة، منها: الألفية في علوم الحديث، وتخريج أحاديث الإحياء للغزالي في مجلدات، ثم اختصره في المغني. وكان كثير الفضائل والمحاسن. مات سنة ست وثمانمائة. انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، ١٠٦/٢-٨

٦ انظر: فتح المغيث، ٣/٢ - ١٣٤

٧ انظر: تدريب الراوي، ٣٥١/١ - ٤١٣

إلا أنه في هذا العصر ظهرت رسائل نافعة أُلِّفت لشرح كلام أئمة النقد أصالة ككتاب "جواب الحافظ المُنذِري[1] (٦٥٦هـ) عن أسئلة في الجرح والتَّعدِيل."[2] وهو أقدم مُؤلَّف -على حسب ما أعلم- خُصَّ بقواعد للجرح والتَّعدِيل، إلا أنه لم يذكُر منها إلا لما سُئِل عنه، وهو قليل.

ثم جاء الذَّهَبي (٧٤٨هـ) وذَكَر شيئا من قواعد الجرح والتَّعدِيل في مُقدِّمة ميزان الاعتدال ضمن كلامه حول شرطه في الكتاب،[3] وفي كتابه "المُوقِظة في علم مصطلح الحديث"[4]. وكذلك فعل ابن حَجَر (٨٥٢هـ) في مُقدِّمة "لسان الميزان".[5]

وللسُّبْكِي[6] (٧٧١هـ) مساهمة في هذا الفن، وهي قَيِّمة على صِغَر حَجمها مُتمَثِّلة في رسالتَيْن إحداهما "قاعدة في الجرح والتَّعدِيل"، والأخرى "قاعدة في المؤرخين".[7]

واهتم الذَّهَبي(٧٤٨هـ) أيضا بتسجيل من عرفه تَكَلَّم في الرجال قليلا أو كثيرا مُوَزِّعا لهم على طبقات عَدِيدة في كتابه "ذِكرُ مَن يُعتَمَد قولُه في الجرح والتَّعدِيل"[8]. وهذَّبه السَّخاوي (٩٠٢هـ) واختصره، وضَمَّنه كتابَه "الإعلان بالتَّوبِيخ لمَن ذَمَّ التاريخ"[9] كما أفرَد له كتابا مُستقِلًّا باسم "المتكلمون في الرجال".[10]

---

١ المُنذري: هو الحافظ أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي الشامي، ثم المصري الشافعي. وُلد سنة إحدى وثمانين وخمسمائة بمصر. تأدب على أبي الحسين يحي النحوي. ورحل لطلب الحديث، وسمع من الكثير منهم أبي عبد الله الأرتاحي، والحافظ ابن المفضل، وبه تخرج. وخرج لنفسه معجما كبيرا مفيدا. قرأ القراءات، وأتقن الفقه، والعربية. وكان زاهدا. تُوُفِّيَ سنة ست وخمسين وستمائة. انظر: فوات الوفيات، ٣٦٦/٢-٦٧

٢ طبعه مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة سنة ١٤١١هـ.

٣ انظر: ٢/١ - ٤

٤ انظر: ص ٦٧- ٩٢

٥ انظر: ٩/١-٢٠

٦ السبكي: هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي الإمام الشافعي أبو نصر، الباحث المؤرخ صاحب الطبقات الكبرى للشافعية. ولد سنة سبع وعشرين وسبعمائة. وأفتى، ودرس، وصنف، واشتغل بالقضاء. لازم الذهبي، وتخرج به. مات بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. انظر: شذرات الذهب، ٦٦/١-٦٧

٧ مطبوعتان، طبعهما مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة مع رسالتين أخريين في مجلد باسم "أربع رسائل في علوم الحديث" وصدرت له عدة طبعات بعد أن صدرت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٨ مطبوع بعنوان "أربع رسائل في علوم الحديث" الآنف ذكره.

٩ انظر: ص ١٦٣ - ٦٨

١٠ وهي الرسالة الرابعة التي أُلفت ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث."

واختتم هذا العصر، وكان بين يدي الناس موسوعات ضخمة في جرح الرُّوَاة وتعدِيلهم عمليا، إلا أنها مُستخلَصة، ومجموعة من الكتب الأصول التي أُلِّفَت في عصر الرواية. أما الجانب النظري، فإنه لم يُحظَ بمُؤلَّف مُستقِلٍّ في هذا العصر أيضا عدا بضع رسائل مهمة، وإنما ذُكِرَت مسائلُه تبعا في كُتب أُلِّفَت لغيره أصالة، إما في علم المصطلح، أو في الجانب العملي للجرح والتَّعدِيل.

المرحلة السادسة: عصر الرُّكود:

استمر الانحراف والانحطاط الذي بدأ في القرن السادس الهجري في الازدياد، حتى استَفحَل[1] أمره، وأُصِيب العالم الإسلامي عموما بالجَدْب العِلمي، والشَّلَل الفكري في القرن العاشر الهجري.[2] ولعل القرن التاسع آخر قرون النشاط والتوليد والابتكار في الدين والعلم والأدب والشعر والحكمة، والقرن العاشر أول قرون الخمود والتقليد والمحاكاة.[3] وكانت حالة الأوساط العلمية في هذا العصر على لسان أبي الحسن النَّدَوي[4] كما يلي: "كذلك حلقات التعليم قد رحِلَت عنها كتُب المتقدمين، وحَلَّت مَحَلَّها كتب المتأخرين المُتكلَّفين، وغُصَّت بالحواشي، والتقريرات، والتلخيصات، والمتون التي ضَنَّ فيها مُؤلِّفوها على القِرطاس، وتعمَّدوا التعقيد والغموض. وكأنهم أَلِّفوها في صناعة الاختِزال.[5] وكل ذلك يُنبِئ عن الانحطاط الفِكري والعِلمي الذي حَلَّ بالعالم الإسلامي وتغَلْغَل في أحشائه."[6]

أما علم الجرح والتَّعدِيل فلم يكن مُستثنًى مما طرأ على سائر العلوم عند المسلمين. فإن كانت فترة ما بين القرن السادس وبين بداية القرن العاشر فترة انصرافٍ عن علم الجرح والتعديل، فإن الفترة التي بدأت بعد القرن العاشر هي فترة شبه الهَجْر له، حيث كاد التأليف في الجانب العملي له يَتوقَّف. أما في الجانب النظري فلم يُحظَ بمُؤلَّف مُستقِلٍّ في هذا العصر أيضا، ولم تُذكر مسائلُه إلا في مُؤلَّفات تُعَدُّ على أصابع اليدين في علم مصطلح الحديث. منها "توضيح الأفكار في شرح تنقيح

---

١ استَفحَلَ الأمرُ: تفاقم واشتد. انظر: المعجم الوسيط، ٦٧٦/٢

٢ انظر: مقدمة حاضر العالم الإسلامي، ٤/١، وماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ص ١٣٧

٣ انظر: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ص ١٣٧

٤ أبو الحسن الندوي: هو علي بن عبد الحي الحسني، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. وأبو الحسن الندوي هو علامة الهند. كان مربيا، داعية، مفكرا، مجددا، أديبا، بارعا، صاحب الكتب الفائقة، والرسائل الرائقة، والمحاضرات النافعة. ومن أبرز مُؤلَّفاته السيرة النبوية، وماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، والصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الغربية. خدم الأمة الإسلامية من خلال رئاسة وعضوية عدة جامعات، ومجامع علمية، ومراكز دينية ومراكز دعوية. تُوُفِّيَ سنة عشرين وأربعمائة وألف من الهجرة. انظر: السيرة النبوية، لأبي الحسن الندوي، مقدمة المصحح ، ص ٩-٥٥

٥ الاختِزال: الانفراد، والحذف، والاقتطاع. انظر: القاموس المحيط، ص ٩٩٢

٦ ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ص ١٣٧

الأنظار"[1] للأمير الصَّنْعاني[2] (١١٨٢هـ).

المرحلة السابعة:

مرحلة عودة النشاط في علم الجرح والتَّعدِيل، والتنقيب عن مقاصد أئمة النقد:

شهد القرن الثالث عشر الهجري بعد قرون من ابتلاء وانحطاط، بوادرَ يقظة المسلمين من خلال حركات دينية، وسياسية، تحُثُّ على تحرير بلاد المسلمين من استيلاء الكفار من جهة، وتدعو إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة والسلف من صحابة ومن تبعهم بإحسان، ونَبْذ ما أُحدِث من بعدهم من جهة أخرى. كما شهِد هذا العصر نهضة المسلمين من جديد سياسيا وفِكريًّا.[3]

وظهرت آثار هذه النهضة في علم الجرح والتَّعدِيل في أواخر القرن الثالث عشر الهجري، حيث ألَّف عبد الحَيّ اللَّكْنَوِي[4] (١٣٠٤هـ) كتابه الشهير "الرفع والتكميل في الجرح والتَّعدِيل"[5] وكأن الله -جل وعلا- ادَّخر له فضيلة تأليف أوَّل كتاب مُستقِلّ جامع لمسائل الجانب النظري لعلم الجرح والتَّعدِيل.

ثم جاء جمال الدِّين القاسِمي[6] (١٣٣٢هـ) وألف رسالته "ميزان الجرح والتَّعدِيل"[7] وقد رد عليه بعضهم، منهم بسَّام بن عبد الله صالح العطاوي[8] من المعاصرين في مقال أسماه "عرض رسالة

---

١ ذكر مسائل متعلقة بالجرح والتَّعدِيل في ٢/٨٤ - ١٨١

٢ الأمير الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني. برع في العلوم كلها حتى تفرد برئاسة العلم في صنعاء، ونبذ التقليد، وتظهر بالاجتهاد على الرغم من المشاكل والمحن التي واجهها من الجهلة. له مصنفات حافلة، منها سبل السلام، والعدة شرح العمدة لابن دقيق العيد. تُوُفِّيَ سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف. انظر: البدر الطالع، ٢/١٣٣-٣٩

٣ انظر لتفاصيل لهذه النهضة: حاضر العالم الإسلامي، لتاج السر أحمد حران، ص ١٠٥- ٢٦

٤ عبد الحي اللكنوي: هو ابن عبد الحليم الأنصاري الهندي، أبو الحسنات من أكثر علماء الهند تأليفا، واطلاعا. له مُؤلَّفات عَدِيدة نافعة خصوصا في علم الحديث، والفقه، والتاريخ. منها الأنوار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وحاشيته على موطأ محمد بن الحسن، والفوائد البهية في تراجم علماء الحنفية. مات سنة أربع وثلاثمائة وألف. انظر: فهرس الفهارس، ٢/٧٢٨-٣٠

٥ طبعه مكتب المطبوعات الإسلامي بحلب، بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة سنة ١٤٠٧ هـ

٦ جمال الدين القاسمي: هو محمد جمال الدين أبو الفرج بن محمد سعيد. وُلِد سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف بدمشق في أسرة معروفة بالعلم والصلاح. وهو عالِم مُشارك في أنواع من العلوم. له مُؤلَّفات يكاد يصل عددها إلى المائة. من أشهرها محاسن التأويل في تفسير القرآن، وقواعد التحديث من فن مصطلح الحديث. تُوُفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين، وثلاثمائة وألف. انظر: معجم المؤلفين، ٣/١٥٧-٥٨، ومحاسن التأويل، مقدمة المحقق، ١/١-٢

٧ طبعتها مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٥هـ

٨ العطاوي: هو الدكتور في السنة النبوية وعلومها، أستاذ مشارك ورئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية في جامعة الدمام السعودية. مولده سنة سبع وثمانين وثلاثمائة وألف. انظر: سيرته الذاتية على موقع جامعة الدمام على الشبكة

ميزان الجرح والتَّعدِيل للقاسمي."[1]

كما نثر قواعد للجرح والتَّعدِيل المعلمي اليماني[2] (١٣٨٦هـ) في كتابه الفريد المليء بالفوائد "التنكيل بما في تأنيب الكَوثَري من الأباطيل"[3]، و"الاستِذكار في نقد رُواة الأخبار"[4] وغيرهما من مُؤلَّفاته. وقد جمعها أبو أسامة إسلام بن محمود النجَّار[5] من المعاصرين، ورَتَّبها وأفردها في مُؤلَّف مُستقِلٍّ وسماه "بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني، فوائد وقواعد في الجرح والتَّعدِيل وعلوم الحديث."[6]

واستمرَّت محاولات من علماء معاصرين للتنقيب عن كلام أئمة النقد، وإزالة الجمود الطارئ على هذا العلم، حتى نشطت جماعة منهم فألفوا مُؤلَّفات نافعة ترجع بالقارئ إلى عصر أئمة النقد، وتَربِطه بكلامهم مباشرة. ومن هذه المُؤلَّفات ما يغلب عليه طابع الجِدِّ والابتكار في تقديم مسائل هذا العلم بلُغَة أهل هذا العصر، مع الالتزام بعدم اختراع شيء مما يُبعِد عن مقاصد أئمة النقد. فمن أهم تلك المُؤلَّفات -إضافة إلى ما ورد ذكره في المُقَدِّمة مما يَختَصّ بألفاظ وعبارات الجرح والتَّعدِيل من دراسات سابقة- ما يلي:

"ضوابط الجرح والتَّعدِيل"[7] لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل عبد اللطيف (ت ١٤٢١هـ)

و"الجرح والتَّعدِيل"[8] لإبراهيم بن عبد الله اللاحم[9] (معاصر)

---

١ طبع هذا المقال في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها في المجلد ١٩، العدد ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ.

٢ المُعَلِّمي اليماني: هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر. وُلد سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف في اليمن في بيئة متدينة صالحة. تولى رئاسة القضاء في جيزان، وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند. ثم عُيِّن أمينا لمكتبة الحرم المكي، فأقام في مكة حتى وافاه الأجل المحتوم سنة ألف وثلاثمائة وستة وثمانين من الهجرة. بذل مجهودا كبيرا في خدمة التراث الإسلامي. انظر: مقدمة التنكيل، ١/٩-١٤

٣ طبعه المكتب الإسلامي ببيروت، ودمشق.

٤ صدرت طبعته الأولى من دار أطلس للنشر والتوزيع بالرياض، بتحقيق سيدي محمد الشنقيطي سنة ١٤١٧هـ.

٥ لم أستطع الحصول على ترجمته.

٦ طبع من أضواء السلف بالرياض عام ١٤١٨هـ.

٧ طبعته للمرة الأولى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٢هـ.

٨ صدرت طبعتها الأولى من مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٩ إبراهيم اللاحِم: هو الدكتور في السنة النبوية، متميز بمشاركاته في علم المصطلح وقواعده، وعلم الجرح والتَّعدِيل. وهو عضو في هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود فرع القصيم. انظر: موقع جامعة شيخ الإسلام ابن تيمية.

و"مباحث في علم الجرح والتَّعدِيل"[1] لقاسم علي سعد[2] (معاصر)

و"دراسات في الجرح والتَّعدِيل"[3] للأعظمي محمد ضياء الرحمن[4] (معاصر)

و"إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث، والعِلَل، والجرح والتَّعدِيل"[5] لأبي الحسن السليماني المَأرِبي[6] (معاصر)

و"أصول الجرح والتَّعدِيل وعلم الرجال"[7] للدكتور نور الدين عتر[8]

و"المنهج الإسلامي في الجرح والتَّعدِيل"[9] لفاروق حمادة[10] (معاصر)

---

١ طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

٢ قاسم علي سعد: هو دكتور في الحديث وعلومه. له بحوث في علم الجرح والتَّعدِيل، وعلم الرجال، والتخريج. وهو أستاذ مشارك في قسم أصول الدين من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة. انظر: موقع جامعة الشارقة

٣ طبعته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية سنة ١٤١٥ هـ/١٩٩٥م

٤ الأعظمي: محمد ضياء الرحمن: هو هندي، حاصل على الدكتوراة من جامعة الأزهر، من مواليد ألف وثلاثمائة واثنتين وستين. درس في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتولى عمادة الكلية فترة من الزمن. له تأليفات وتحقيقات، منها: دراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند، وأبو هريرة -رضي الله عنه- في ضوء مَروِيَّاته. انظر: منتدى تراجم أهل العلم المعاصرين، موقع ملتقى أهل الحديث

٥ طبعته مكتبة الفرقان عجمان، بتحقيق أبي إسحاق الدمياطي، في مجلدين.

٦ أبو الحسن السليماني: هو مصطفى بن إسماعيل، اشتغل بدراسة العلوم الشرعية، والدعوة والإرشاد. ولازم الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، كما تتلمذ على ابن باز، وابن عثيمين، والألباني. وله مُؤلَّفات نافعة في علوم شرعية مختلفة ما بين مطبوع ومقبل على الطبع، منها: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتَّعدِيل. هذا على الرغم من تخصصه في التجارة، لا في العلوم الشرعية. انظر: الموقع الرسمي للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

٧ صدرت طبعته الثالثة من دار اليمامة بالرياض، السعودية سنة ١٤٢٢هـ.

٨ نور الدين عتر: هو الدكتور في الحديث من جامعة الأزهر، يشتغل بالدرس، والتدريس، والقاء المحاضرات، والمشاركة في الندوات، والمؤتمرات، والإشراف على الرسائل العلمية في مختلف البلدان الإسلامية. ومن مُؤلَّفاته التي تزيد على أربعين: الإمام الترمذي، والموازنة بين جامعه والصحيحين. وُلد سنة ست وخمسين ومائتين وألف من الهجرة. انظر: موقع معهد الإمام البيضاوي للعلوم الشرعية

٩ مطبوع من دارالسلام بالرياض، سنة ٢٠٠٨م

١٠ فاروق حمادة: هو دكتور في العلوم الشرعية. كثير التأليف في القرآن الكريم وعلومه، والسنة وعلومها، والسيرة النبوية، والفقه، والأصول، وفي الحضارة، والفكر، والمنهج. من مُؤلَّفاته تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها، ومصادر السيرة النبوية وتقويمها. لقد خدم، ولا يزال يخدم العلوم الشرعية والمجتمع درسا، وتدريسا، وخطابا، ومشاركة في ندوات ومؤتمرات، وإشرافا على رسائل وبحوث في مختلف الجامعات والمنظمات والوظائف في أنحاء العالم الإسلامي. انظر: أعلام السيرة النبوية، ترجمة المؤلف، ١/١

و"خلاصة الجرح والتَّعدِيل"[1]، لعلي بن نايف الشحود[2] (معاصر)،

"قواعد في الجرح والتَّعدِيل"

و"مُقدِّمة في الجرح والتَّعدِيل"

و"مباحث في الجرح والتَّعدِيل" ثلاثتها لعبد الله السعد[3] (معاصر)، وهي في الحقيقة تفريغ أشرطة دروس المؤلف نشرها ملتقى أهل الحديث على الشبكة للفائدة، وطباعتها متوقفة على إذن من المؤلف.[4]

هذا بالإضافة إلى رسائل ومقالات علمية تُكتَب في الجامعات والمعاهد العلمية، وتُنشَر في المَجَلَّات، وانتشار دروس ومُحاضرات ودَورات في النقد في طول العالم الإسلامي، وعرضه في البيوت، وفي المساجد، والندوات، والمؤتمرات، والجامعات، والمعاهد، والمراكز العلمية، وتسجيلها في الأشرطة، وفي شبكة الإنترنت، مما يدل على اتجاه العلماء، وطلبة العلم وإقبالهم على سواء إلى الاهتمام بمقاصد أئمة النقد، وفهم النقد الحديثي كما كان في أول مراحله من النشأة إلى التطَوُّر، والحرص على الاستفادة مما توارثوه جِيلا بعد جِيل من علم الجرح والتَّعدِيل.

---

١ صدرت طبعته الأولى من مكتبة المنارة بغزة فلسطين، سنة ٢٠٠٨م.

٢ الشحود: هو الحمصي السوري، أحد المتخصصين في الشريعة الإسلامية والمهتمين بها درسا، وتدريسا، ووعظا، وتأليفا، وبحثا. من مُؤلَّفاته الكثيرة ما بين مطبوع ومخطوط حكم العمل بالحديث الضعيف، وسبل السعادة الزوجية. انظر: ترجمة الشيخ الفاضل علي بن نايف الشحود، موقع المرصد الإسلامي لمكافحة التضليل الإعلامي

٣ عبد الله السعد: هو المحدث ابن عبد الرحمن بن محمد آل سعد المطيري، متخرج من الجامعة الإمام محمد بن سعود. له مُؤلَّفات، وشروح، وتعليقات، وتقديمات للكتب أكثرها بمثابة بحوث مستقِلَّة، وأقام عددا من الدورات العلمية، والمحاضرات الدعوية. ومن مُؤلَّفاته أسباب مغفرة الذنوب، وفتح الواحد العلي في الدفاع عن صحابة النبي ﷺ. انظر: نبذة عن فضيلة الشيخ عبد الله السعد، الموقع الرسمي للشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد

٤ انظر: مجموعة من تفريغات أشرطة الشيخ عبد الله السعد، قسم مكتبة الملتقى الإلكترونية، خزانة الكتب والأبحاث، موقع ملتقى أهل الحديث

المطلب السادس

التعريف بأشهر أئمة النقد المتقدِّمين

أولا: المراد بالمتقدِّمين:

المراد بالمتقدِّمين في هذه الرسالة أهل عصر الرواية، والذي انقرض بنهاية القرن الثالث – كما سبق في تاريخ علم الجرح والتَّعدِيل في التمهيد مُفصَّلا–. ووجه تمَيُّزهم عمَّن جاء بعدهم اعتمادُهم على الروايات الشفهية غير المُدَوَّنة في الغالب، بخلاف مَن عَداهم.

ثانيا: ما يُشترَط في الناقد:

وأقَلُّ ما يُشترَط في الناقد –وهو الجارح أو المُعَدِّل– أمور، هي:

١. كونه في نفسه أهلًا للرواية، وذلك باتّصافه بتمام العدالة والضبط. فإن من لا يتأهَّل لرواية الحديث؛ كيف ينهَض قوله حُجَّة في الرجال.

قال أبو داود:"قلتُ لأحمد بن حَنبَل: عُمَيْر بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأسا. فقلتُ له: فإن أبا مريم[1] قال: تسألني عن عُمَيْر الكَذَّاب؟ قال [أي: أبو داود]: وكان أبو مريم عالما بالمشايخ. فقال أحمد: حتى يكونَ أبو مريم ثقة، كان يُحَدِّث بلايا في عُثمان [رضي الله عنه] وكان يشرب حتى يبول في ثيابه"[2]

فردَّ أحمد قول أبي مريم في تضعيف عمير بن سعد بحُجَّة أن أبا مريم ليس بثقة.

---

١ أبو مريم: هو الأنصاري الكوفي عبد الغفار بن القاسم. روى عن عطاء بن أبي رباح، ونافع، والحكم بن عتيبة، والمنهال بن عمرو. روى عنه شعبة وكان حسن الرأي فيه. قال ابن المَدِيني: كان يضع الحديث. وقال أبو حاتم: من رؤساء الشيعة، متروك الحديث. وقال النَّسَائي: متروك الحديث. وقال أبو داود: أشهد أن أبا مريم كذاب؛ وقد سمعت منه. انظر: تاريخ الإسلام، ٤/٤٤٢

٢ ضعفاء العقيلي، ٣/١٠٠

٢. سعة الحفظ للحديث وطُرُقه، وما يَصحُّ منه، وما لا يَصِحُّ، والمعرفة برجاله، ومراتبهم عدالة وضبطا. فإن الحُكم على الرجال يتطلَّب سَبْر روايات الراوي، ومعارضتها مع أحاديث غيره من الرُّوَاة لمعرفة مدى ضبطه وإتقانه، وهذا يقتضي أن يكون الناقد واسع الاطلاع على الحديث على اختلاف موضوعه، ومراتبه، ورجاله.

قال الخطيب: "ما يُعرَف به صفة المُحَدِّث العَدْل الذي يَلزم قبول خبره على ضربين:

فضرب منه يشترك في معرفته الخاصَّة والعامَّة، وهو الصحة في بيعه وشرائه، وأمانته، ورَدِّ الوَدائع، وإقامة الفرائض، وتجَنُّب المآثم. فهذا ونحوه يشترك الناس في علمه.

والضرب الآخر: هو العِلم بما يَجب كونه عليه من الضبط والتيَقُّظ، والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه، والتحَرُّز من أن يدخُل عليه ما لم يَسمَعه، ووُجوه التَّحَرُّز في الرواية ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن. فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامَّة. بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال. فمن عدَّلُوه وذكروا أنه يُعتمَد على ما يرويه؛ جاز حديثه. ومَن قالوا فيه خلاف ذلك؛ وجب التوَقُّف عنه."[1]

٣. الدِّراية التامَّة بأسباب الجرح والتَّعدِيل، والتَّيَقُّظ في مُمارَسته لهما بحيث يكون قادرا على التمييز بين الأوصاف المُؤثِّرة في الجرح والتَّعدِيل، والتي لا تُؤثِّر فيهما، ومدى تأثير كل وصف مُؤثِّر في الجرح أو التَّعدِيل، فلا يُوثِّق إلا بما يقتضي التوثيقَ بقدر ما يقتضيه، ولا يَجرَح إلا بما يستلزم الجرحَ، وبقدر ما يقتضيه.

وقد ذكر الخطيب إجماع الأمة على أنه لا يُرجَع في التعديل إلا إلى قولِ عدلٍ رضًا عارفٍ بما يَصِير به العَدْلُ عَدْلًا، والمَجروح مَجروحًا.[2]

قال ابن حَجَر: "تُقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يُزَكِّي بمُجرَّد ما يظهر له ابتداء من غير مُمارسة واختبار."[3] وقال أيضا: "وينبغي ألا يُقبَل الجرحُ والتَّعدِيلُ، إلا من عَدْل مُتيقِّظ، فلا يُقبل جرحُ من أفرَط فيه، فجَرَح بما لا يقتضي رَدَّ حديث المُحدِّث، كما لا يُقبَل تزكيةُ من أخذ بمُجرَّد الظاهر، فأطلَق التزكية."[4]

٤. بلوغه تلك المرتبة من الورَع ما يمنعه من التَّساهُل في الوقوع في أعراض المسلمين لأسباب

---

١ الكفاية، ص ٩٢

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٩٩

٣ نزهة النظر، ص ١٧٦

٤ المرجع السابق، ص ١٧٧

غير مُباحة شرعا، كالتعصب، والحسد، ومجرد الغضب من جهة، كما يمنَعه من جهة أخرى من التَّعدِيل بغير تثَبُّت لأسباب أخرى كالمُحاباة، والتَّمَلُّق، وما إلى ذلك. وقد نقل ابن حَجَر عن البُخاري أنه قال:"إني أرجو أن ألقَى اللهَ ولا يُحاسِبُني أني اغتبتُ أحدا"[1]. ولا يُمكِن للبخاري هذه الدعوى، وهو من المتوسِّعين في نقد الرُّوَاة، إلا إذا كان التزم ببالغ الاحتياط؛ فلم يجرح من جرحهم إلا بنية حِفظ حديث رسول الله ﷺ. وذكر ابن حِبَّان عن علي ابن المَدِيني أنه سُئل عن أبيه فقال:"اسألوا غيري. فقالوا: سألناك. فأطرَق، ثم رَفع رأسَه، وقال: هذا هو الدِّين، أبي ضعيف."[2]

وقد ذكر الذَّهَبي أكثر الشروط المذكورة قائلا:"والكلام في الرُّوَاة يحتاج إلى ورَع تامٍّ، وبراءة من المَيل والهوَى، وخِبرة كاملة بالحديث وعِلَله، ورجاله."[3]

ثالثا: المراد بإمام النقد:

المراد بإمام النقد هو من توسَّع في الجرح والتَّعدِيل حتى صار عُمدة في هذا الباب إضافة إلى اتِّصافه بأتم ما اشترطوه فيمن يُقبل قوله في الراوي جرحا وتعَدِيلا. ويُعرف ذلك بشهادة العلماء الأثبات من معاصريه وممن جاء بعده، وكثرة نَقلِهم عنه، واعتمادهم عليه.

وقد ظهرت سِمَة التوسُّع في الجرح والتَّعدِيل في طبقة أتباع التابعين لأسباب سبق ذكرها في تاريخ الجرح والتَّعدِيل.[4] كما ظهرت في هذه الطبقة أيضا جماعة عكَفَت على تَتَبُّع أحوال عدد كبير من رواة الحديث، ودراسة مَرْوِيَّاتهِم بُغية الحكم عليهم. ومنهم من أتقن هذا الأمر، وتوَسَّع فيه، فبلغ الذِّرْوَة في نقد الرجال، وشهِد له كبار علماء عصر الرواية بإمامة في الجرح والتَّعدِيل.

وسأُعرِّف فيما يلي أشهر من بلغ الذِّرْوَة في نقد الرجال من أهل عصر الرواية، وهؤلاء هم

---

١ هدي الساري، ص ٤٨٠

٢ المجروحين، ٢/ ١٥

٣ الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٢

٤ ولا يعني ذلك أن من كان قبلهم من الصحابة ثم التابعين لا يتقنون الجرح والتَّعدِيل، بل لأن رجالهم المشتغلين بالحديث أعلى ديانة، وحفظا وإتقانا، لقرب عهدهم من النبي ﷺ، ولكونهم من أهل القرون الفاضلة. فكانت تلك الأوصاف متوفرة في رجالهم معروفة، وقل من لم تتوفر فيه منهم، وسرعان ما يتجلى أمره، فلم يحتاجوا إلى الإفصاح عن أسباب الجرح والتَّعدِيل إلا في النادر، وإن كانوا يعتبرونها عمليا عند قبول روايته، وما استنبط المتأخرون منهم تلك الأسباب إلا بالنظر في أحوال رجال متقدميهم، وتعاملهم لهم، وما أثر عنهم في ذلك على قلته.

الذين اقتصرتُ على دراسة أقوالهم وعباراتهم في رسالتي هذه، إذ هم العُمدة في باب الجرح والتَّعديل لكلامهم في أكثر الرُّوَاة، وما يُقاس غيرُهم، فيُقبل أو يُرَدّ إلا بهم.[1]

١. شُعبَة بن الحَجَّاج (ت ١٦٠هـ)

هو أبو بِسطام[2] الواسِطِي[3]، العَتَكِي مولاهم[4] الأَزْدِي[5] البصري[6]، مولده سنة سبع وثمانين على الأصح.[7] وُلِد ونشأ بواسِط[8]، وانتقل إلى البصرة، وأصله أيضا بصري.[9]

كان حريصًا على سماع حديث رسول الله ﷺ؛ فأخذ من عدد كبير من الشيوخ[10] حتى سمِع ممن لم يسمَع منه كبار مَن اعتَنَى بحِفظ الحديث وجمعه من مُعاصِريه كالثَّوْري. قال أحمد: "شُعبَة أعلم بحديث الحَكَم.[11] ولولا شُعبَة؛ ذهب حديث الحَكَم. ولم يكن في زمن شُعبَة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثًا منه. كان قُسِم له مِن هذا حَظٌّ. ورَوَى عن ثلاثين رَجُلا من أهل

---

١ التزمت في تراجمهم الاختصار إلا في طريقة نقدهم وفحصهم للرجال والمَرويَّات، فرأيت أن أذكره بشيء من التفصيل إن وجدته.

٢ انظر: طبقات خليفة ١/ ٣٨٢، و الكنى والأسماء للدولابي، ٣٩١/١

٣ انظر: التاريخ الكبير ٤/ ٢٤٤

٤ تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥، والعتكي نسبة إلى عتيك، وهو بطن من الأزد، كما ذكره السمعاني في أنسابه ٤/ ١٥٣ ونقل الخطيب أيضا في تاريخ بغداد ٢٥٦/٩ أنه كان مولى لعتيك، أو لابنه الجهضم.

٥ انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٠

٦ انظر: طبقات خليفة ١/ ٣٨٢

٧ أرخ خليفة مولده سنة سبع وثمانين انظر: تاريخ خليفة ١/ ٢٣٣، ويؤيده ما ذكره المزي نقلا عن يحيى بن سعيد القَطَّان في تهذيب الكمال ١٢/ ٤٩٤ وابن سعد في الطبقات ٧/ ٢٨٠ أنه أكبر من الثَّوْري بعشر سنين. والثَّوْري ولد سنة سبع وتسعين كما في معرفة الثقات للعجلي ١/ ٤١١. وذكر ابن حِبَّان في ثقاته ٦/ ٤٤٦ مولد شُعبَة سنة ثلاث وثمانين. بينما ذكر ابن منجويه أنه ولد سنة ثلاث وثمانين. انظر: رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٩٩

٨ واسط: هي مدينة بين الكوفة والبصرة، كثيرة الخيرات، وافرة الغلات. تشقها دجلة. بناها الحجاج بن يوسف الثقفي سنة أربع وثمانين. ينسب إليها جماعة من القراء. منهم أبو العز القلانسي. انظر: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٤٧٨-٨٠

٩ انظر: تاريخ بغداد، ٢٥٨/٩

١٠ يقدر كثرة شيوخه بأن المزي ذكر حوالي ثلاثمائة اسم لمن روى عنهم. انظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٤٧٩- ٨٦

١١ الحَكَم: هو ابن عتيبة أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي. سمع أبا جحيفة، ومجاهدا، وسعيد بن جبير، وإبراهيم. وحدث عنه شُعبَة وآخرون. اختلف في وفاته. فقيل: تُوُفِّيَ سنة أربع عشرة ومائة. وقيل: خمس عشرة. انظر: رجال صحيح البُخاري، ١٩٧/١

الكُوفة لم يَروِ عنهم سُفيان"[1]. و بلغ من سعة اطّلاعه أن قال هِشام الدَّسْتُوَائِي[2] – أحد مُعاصِريه –: "شُعبَة الواسِطِي جمع حديثَ المِصرَين البصرة والكوفة."[3]

وكان لا يَقتصِر على السماع من شيخ واحد فحَسْب، بل يحرِص على الأخذ ممن فوقَه من مُعاصِريه؛ إن أمكَن له الذَّهاب إليه؛ للتأكُّد من صحة الحديث، ومعرفة مَدَى إتقان الراوي له، وإن كَلَّفه ذلك أسفارا بعيدة[4]. ولأجل ذلك وصفه ابن حِبَّان بمُداوَمة الرحلة في السُّنَن.[5]

وكان لا يَرضى بسماع الحديث مرَّة واحدة، فكان كثير الاختلاف إلى شيوخه.[6] حتى سَأل طَلحة بن مُصَرِّف[7] عن حديثٍ واحدٍ عشرين مرَّة.[8] وكثرة مُراجعته لشيوخه ومُذاكرته لحديثهم لم يُكسِبه إتقانَ الحديث ومعرفةَ دَرَجاته فَحَسب، بل هَيَّأ له كثرة المخالطة لمن سمِع منه، والملاحظة الدقيقة لأحواله وطريقته في الأداء؛ فتَمكَّن من معرفة أوصاف عدد كبير من الرُّوَاة من العدالة والحفظ والإتقان، ومِن ثمَّ تَكلَّم في أكثرهم.

وكان دقيق الملاحظة مُرهَف الأُذُن؛ فلا يكاد يجتاز بسمعه لفظ يُثِير الشَّكَّ، إلا وقف عنده. ولأجل ذلك؛ كان يَعرف مِن شيخه ما لم يُتقِنه مما أتقَنَه، وما لم يَسمَعه مما سمِعه. يقول شُعبَة: "كنتُ أتَفَقَّد فمَ قَتادة[9]، فإذا قال: سمعتُ أو حَدَّثَنا؛ حفِظتُ. وإذا قال: حَدَّث فلان؛ تركتُه"[10]. أضِف إلى

---

١ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعدِيل ١/ ١٣٣

٢ هشام: هو ابن أبي عبد الله، البصري أبو بكر الدستوائي. روى عن أيوب السَّختِياني، وقتادة، وغيرهما. روى عنه ابن مَهْدِي، وعفان بن مسلم في آخرين. وكان هشام الدستوائي من المتثبتين. تُوُفِّيَ سنة إحدى وخمسين ومائة. وقيل: بل سنة اثنتين. وقيل: سنة ثلاث. وقيل: سنة أربع. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، ٣٠/٢١٥-٢٢٣

٣ تاريخ بغداد، ٩/٢٦٠

٤ يدل على ذلك قصة ابن المديني مع شعبة المذكورة في: تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٦٨

٥ انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٠

٦ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل ص ١٥٦، و ١٦٠

٧ طلحة بن مُصَرِّف هو الياي ابن عمرو بن كعب. روى عن أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسعيد بن جبير وآخرين. روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما. وثقه الأئمة، وهو سيد القراء، ذا فضل ومروءة. مات سنة ثلاث عشرة ومائة. روى له الجماعة. انظر: تهذيب التهذيب، ٥/٢٥-٢٦

٨ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ١٦٤

٩ قتادة: هو ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب. ولد أعمى، وعُنِي بالعلم؛ فصار من حفاظ أهل زمانه وعلمائهم بالقرآن، والفقه. تُوُفِّيَ سنة سبع عشرة ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٤

١٠ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ١٦١

ذلك أنه كان كثيرا مَّا يُراجِع شيخَه إذا خالجه من الحديث أدنى شَكٍّ.[1] حتى استَحلَف عبدالله ابن دِينار[2] على أنه سمِع حديث النهي عن بَيع الوَلاء وهِبَته[3] عن ابن عُمَر،-رضي الله عنه- فحَلَف له، بينما غيره من المُحدِّثين والنقاد اكتفَوا بتحدِيثه لهم[4].

ومن شِدَّة احتياطه أنه رفض أخذ حديث يَعلَى بن عطاء[5] مكتوبا، وأَصَرَّ على السماع منه. قال شُعبَة:"أَتيتُ يَعلَى بن عطاء، فقال لي: يا هذا، خُذ حديثي، واذهَب. فقُلتُ: لا، حتى أَحفَظه مِن فِيْكَ. فاختَلفتُ إليه حتى قَرَع رأسي."[6]

هذه الأمور المذكورة مع غيرها أَدَّت إلى مهارته في نقد الحديث، ومعرفته بعِلَله، وخِبْرته بالرجال؛ فعَرَف مواضع تَفَرُّد بعض الرُّوَاة أو وَهْن مُرسَلات بعضهم. كما عَرف عدم السماع، أو عدم اللِّقاء، أو عدم الإدراك بين بعض الرُّوَاة وبين بعض مَن رَوَوا عنه، فنَصَّ على ذلك. وقدر على أن يُفَرِّق بين ما سمِعه الراوي من شيخه، وبين ما روى عنه من كتابه بغير سماع منه[7]. حتى وَصل إلى إحصاء أحاديث بعض الرُّوَاة عن شيوخ مُعَيَّنِين، فتراه يقول: "لم يَسمَع أبو إسحاق[8] من الحارث[9] إلا أربعة."[10]

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ١٥٧- ١٦١ حيث أورد ابن أبي حاتم عدة روايات راجع شُعبَة فيها شيوخه.

٢ عبد الله بن دينار: هو مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن. كان ثقة كثير الحديث. مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى، ٥/٤١٠

٣ حديث النهي عن بيع الولاء وهبته أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، ص ٤٠٩، رقم الحديث ٢٥٣٥، وفي كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه ص ١١٦٦، رقم الحديث ٦٧٥٦

٤ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ١٥٨

٥ يعلى بن عطاء: هو العامري القرشي، ويقال: الليثي الطائفي، نزيل واسط من التابعين. سمع منه شُعبَة، وأبو عوانة، وهشيم وأصحابهم. تُوُفِّيَ سنة عشرين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٣٢/٣٩٣-٩٦

٦ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ١٥٦

٧ وأمثلة أقواله في كل ما ذكر كثيرة منثورة في كتب الجرح والتَّعدِيل، وقد جمع ابن أبي حاتم مجموعة لا بأس بها منها في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعدِيل، ١/ ١٣٤- ٥٤

٨ أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السَّبِيعي الهمداني الكوفي من أعيان التابعين. رأى عليا، وابن عباس، وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم. وروى عنه الأعمش، وشُعبَة، والثَّوْري وغيرهم. وكان كثير الرواية. اختلف في وفاته. فقيل: مات سنة تسع وعشرين ومائة. وقيل: سبع. وقيل: ثمان. وقيل: بل سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٤٥٩

٩ الحارث: هو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي صاحب علي وابن مسعود رضي الله عنهما. كان فقيها كثير العلم على لين في حديثه. تُوُفِّيَ سنة خمس وستين بالكوفة. انظر: سير الأعلام، ٤/١٥٢-٥٥

١٠ التاريخ الأوسط، ١/ ١٨٤

ويقول: "لم يسمع الحكَم من مِقْسَم[1] إلا ستة أحاديث."[2]

وقد بلغ من حِرصه على حديث الرسول ﷺ أنه كان يُهَدِّد مَن يَكذِب فيه. قال الشافعي: "لولا شُعبَة؛ ما عُرِف الحديثُ بالعِراق،[3] وكان يَجِيء إلى الرَّجُل، فيقول: لا تُحَدِّث، وإلا استعَدِيتُ عليكَ السلطانَ."[4] وكان يرى أن تَبيين أمر الرُّوَاة من الدِّين؛ فلا يَرى السُّكوتَ يَسَعه؛ إن عَرَف عيب أحدهم.[5]

ومنهجه في الأداء لا يَقِلُّ عن منهجه في التَّحَمُّل والنَّقد شِدَّةً واحتياطا؛ فكان يَرفُض التحديث؛ إذا لم يَتمَكَّن مِن سماع الحديث أكثر من مَرَّة.[6] وكان شديدَ الاجتِناب والكراهية للتدلِيس، وأُثِرَت عنه أقوالٌ في ذلك[7]. وقد نَصَّ أبو حاتم على أنه لا يُحَدِّث إلا عن ثقة، إلا نَفَرًا بأعيانهم.[8]

ومنهجه في التَّثَبُّت وبُلوغه الغايةَ فيه لَفَت انتباه النقاد وعامَّة المشتغلين بعِلم الحديث. فذاع صِيتُه، وأقبَل الناس عليه. وروى عنه بعض شيوخه المتقِنِين كأيُّوب السَّختِياني، وسعد ابن إبراهيم الزُّهْرِي، والأعمَش، ومِن أقرانه الثَّوْري. وتَخرَّج عليه يحيى بن سعيد القَطَّان، وابن مَهْدِي،

---

١ مِقْسَم: هو ابن بجرة -بضم الباء وسكون الجيم، ويقال: بفتح الباء والجيم معا- أبو القاسم، ويقال: أبو العباس. مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل. ويقال له مولى ابن عباس للزومه إياه. روى عن عبد الله بن عمرو، ومعاوية، وعائشة، وأم سلمة رضي الله عنهم جميعا. تُوُفِّيَ سنة إحدى ومائة. انظر: التكميل في الجرح والتَّعدِيل، ١/١٧٠-٧١

٢ التقدمة، ١/١٣٩

٣ العراق: بلد عربي إسلامي، يشغل الركن الشمالي الشرقي من أرض الوطن العربي. انظر: العراق جغرافيا، عبد الرؤوف الرهبان، الموسوعة العربية. وقد فتحها المسلمون صلحا سنة اثنتي عشرة في زمن الصديق أبي بكر -رضي الله عنه-. وكانت مركز الحضارة والعلم منذ العهد العباسي، وظهر فيها عدد كبير من العلماء المشاهير في مختلف العلوم والفنون. شهد العراق بناء العديد من المدن الجديدة في العصر الإسلامي منها: الكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، وسامراء. انظر: العراق في العصر الإسلامي، لأمينة بيطار، موقع الموسوعة العربية

٤ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ١٣٢

٥ انظر أمثلة لذلك في المرجع السابق ١/ ١٦٢

٦ انظر: المرجع السابق، ١/ ١٦٠

٧ انظر: المرجع السابق، ١/ ١٦٣-٦٤

٨ انظر: المرجع السابق، ١/ ١٣٣، ويبدو أن المراد ب"ثقة" هنا هو مطلق التوثيق، لا التوثيق المطلق. وعليه يتنزل قول أبي حاتم الرازي: ولا يقدح فيه روايته عن بعض من لم يكن ثقة، وينبغي أن يحمل ذلك على التعجب. فالأصل في شيوخه أنهم في عداد من يقبل منه، إلا من ثبت فيه العكس. والله أعلم

ووَكِيع[1] من النَّابِهين.[2] واعتُبِر بحقٍّ إماما في عِلمَيْ العِلَل، والجرح والتَّعدِيل؛ إذ استَخرَج خَباياهما، وأوضَحَ معالمَهُما، وأرسَى دَعائِمَهما. فأثنى عليه كِبار الأئمَّة لمعرفته بالحديث عُموما، وبالجرح والتَّعدِيل والعِلَل خُصوصا.

فقد نقل البُخاري عن سُفيان الثَّوْري أنه كان يقول:"شُعبَة أمير المؤمنين في الحديث."[3]

وقال يحيى بن سعيد القَطَّان:"كان شُعبَة أعلَمُ بالرِّجال: فُلان عن فُلان كذا وكذا. وكان سُفيان صاحِب أبواب[4]."[5]

وقال عبد الله بن أحمد: "سمعتُ أبي يقول:"كان شُعبَة أُمَّة وَحدَه في هذا الشأن." يَعني: في الرِّجال، ونظره في الحديث، وتَثَبُّته وتنقِيته الرِّجَال."[6]

و قال محمد بن العَبَّاس النَّسائي[7]: "سألتُ أبا عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ: مَن أثبَتُ شُعبَة أو سُفيان؟ فقال:"كان سُفيان رَجُلا حافظا، وكان رَجُلا صالحا. وكان شُعبَة أثبَتُ منه، وأنقَى رِجالا."[8]

وقال أبو حاتم: "كان الثَّوْري قد غلب عليه شَهوَة الحديث وحفظه. وكان شُعبَة أَبصَرُ بالحديث وبالرِّجال، وكان الثَّوْري أحفَظ. وكان شُعبَة بصيرا بالحديث جِدًّا فَهِمًا له، كأنَّه خُلِق لهذا الشَّأنِ."[9]

---

١ وكيع: هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أبو سُفيان. يروي عن إسماعيل بن أبي خالد، والكوفيين. روى عنه أحمد، وأهل العراق. وكان حافظا متقنا. ولد سنة تسع وعشرين ومائة. ومات سنة ست أو سبع وتسعين ومائة في طريق مكة. انظر: ثقات ابن حبان، ٥٦٢/٧

٢ انظر: تهذيب الكمال، ١٢/ ٤٨٦- ٨٩

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٤/ ٢٤٥

٤ يبدو أن المراد بصاحب أبواب من يعتني بالمتون، ومعنى الحديث.

٥ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ١/ ١٢٧، ٤٠/٢، ٣٦٩/٤، وتهذيب الكمال ١٢/ ٤٩٤، وذكره ابن عَدِيّ في الكامل ١/ ٧٢ فقال: صاحب أثواب، وهو تصحيف.

٦ العِلَل ومعرفة الرجال لأحمد، ٢/ ٥٣٩

٧ محمد بن العباس النَّسَائي: هو الفقيه أبو العباس صاحب أبي ثور. سمع هَوْذة، وعفان، وطائفة. روى عنه علي بن محمد المصري، وعبد الله بن إسحاق الخراساني وجماعة. وثقه الخطيب. انظر: تاريخ الإسلام، ٨٠٧/٦

٨ تاريخ بغداد، ٢٦٤/٩

٩ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ١٣٣

وقال ابن رَجَب[1]: "هو أوَّل من وَسَّعَ الكلامَ في الجرح والتَّعدِيل واتِّصال الأسانيد وانقطاعها، ونَقَّب عن دقائق علم العِلَل. وأئمة هذا الشأن بعدَه تَبَعٌ له في هذا العِلم."[2]

هذا، وهو يُخطِئ في أسماء الرِّجال[3]. قال أحمد: "وشُعبَة يُخطِئ فيما لا يَضُرُّه، ولا يُعابُ عليه – يعني: في الأسماء– ."[4]

تُوُفِّيَ سنة سِتِّين ومِائة بالبصرة[5].

٢. سُفيان بن سعيد الثَّوْري[6] (ت ١٦١هـ)

هو ابن سعيد بن مَسرُوق أبو عبد الله.[7] وُلِد سنة سبع وتسعين.[8] واشتَغَل بالعِلم منذ نُعومَة أظفاره. وظهر تفَوُّقُه وهو صغير. فقد رُئِي بمكة يُستَفتى، ولمَّا يَخُطَّ وجهُه[9] بعد.[10]

عُنِي بالحديث والفِقه، وبَرَز، حتى اعتُبر إماما فيهما. قال ابن مَهْدِي:"الناس على وُجوه: فمِنهم مَن هو إمامٌ في السُّنَّة، إمام في الحديث. ومِنهم مَن هو إمام في السُّنَّة، وليس بإمام في الحديث. ومِنهم مَن هو إمام في الحديث، ليس بإمام في السُّنَّة. فأمَّا مَن هو إمام في السُّنَّة، وإمام في الحديث؛ فسُفيان الثَّوْري."[11]

كان آيةً في الحِفظ، حتى فاق أهلَ زمانِه. فقد رُوي عن شُعبَة أنه قال: "ما حَدَّثَني سُفيان عن

---

١ ابن رَجَب: هو عبد الرحمن بن الإمام المقرئ المحدث شهاب الدين أحمد بن المحدث أبي أحمد رجب عبد الرحمن البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي. اشتغل بسماع الحديث باعتناء والده، فسمع، وحدث؛ فتخرج به غالب الحنابلة بدمشق. وكانت مجالس تذكيره للقلوب صارعة. مالت القلوب بالمحبة إليه. وله مصنفات عديدة مفيدة، منها شرح جامع أبي عيسى الترمذي، والقواعد الفقهية، وشرع في شرح صحيح البخاري، فوصل إلى كتاب الجنائز. تُوُفِّيَ سنة خمس وتسعين وسبعمائة. انظر: شذرات الذهب، ٨/٥٨٠

٢ شرح علل الترمذي، ص ٦٧

٣ انظر: المرجع السابق، ص ٦٨

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ الطبقات الكبرى: ٧/ ٢٨٠

٦ الثوري نسبة إلى ثور تميم. انظر: الأنساب للسمعاني، ١/ ٥١٧

٧ انظر: المرجع السابق، ٦/ ٣٧١

٨ الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٧١، و معرفة الثقات للعجلي ١/ ٤١١

٩ خَطَّ الوجهُ: بدا شعره، ونبت جانب لحيته. انظر: المعجم الوسيط، ١/٢٤٤

١٠ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٨٧

١١ المرجع السابق، ١/ ١٢٦

إنسانٍ بحديث، فسألتُه عنه، إلا كان كما حَدَّثَني."[1] فكان شُعبَة يَرجِع عن قوله إذا خالَفه الثَّوْري[2]. وسمَّاه يحيى بن سعيد القَطَّان "صاحبَ أبواب".[3] ولذلك كلِّه؛ فضَّله على شُعبَة في الحِفظ يحيى القَطَّان، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، بينما كان وُهَيب[4] يُفَضِّله على مالِك[5]. وكان أثبَتُ مَن روى عن الأعمَش، وأبي إسحاق، ومنصور[6] بشهادة ابن مَعِين.[7]

وكان خَبيرا بالرِّجال، فأُثِرَتْ عنه أقوالٌ في عدد منهم في ثنايا كتب الجرح والتعديل.[8] ومِن ملامح نقده للرِّجال أنه كان يُراجع بعض شيوخه إن شكَّ في سماعه.[9] ولطُول ممارسته للحديث؛ كان يتَفطَّن لِمَا لم يَسمَعه بعضهم من شيوخه، فيُحَدِّثه بذلك[10]. وكان أحفَظ للإسناد وأسماء الرِّجَال من شُعبَة.[11] سمَّاه كُلٌّ من شُعبَة وابن عُيَيْنة، ويحيى بن مَعِين "أمير المؤمنين في الحديث".[12]

هذا، ومما أُخذ عليه التدلِيس، وروايته عن بعض الضعفاء.[13] وضَعَّف ابن مَعين مُرسَلاته.[14] إلا أن الإرسال والتدليس إنما يَقدَحان في الراوي؛ إن غلبا على مَروِيَّاته. وما صَدَر من الثَّوْري منهما

---

١ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٩٤

٢ المرجع السابق، ١/ ٩١، ٩٢

٣ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ١/ ١٢٧، ٢/٢٠، ٤/٣٦٩، وتهذيب الكمال ١٢/ ٤٩٤، وذكره ابن عَدِيّ في الكامل ١/ ٧٢ فقال: صاحب أثواب، ويبدو أنه تصحيف.

٤ وُهَيب: هو ابن خالد بن عجلان البصري الكرابيسي الباهلي مولاهم. كان ثقة حجة حافظا، يملي من حفظه. وكان من أعلم الناس بالرجال. حدث عن منصور، وأيوب، وطائفة. وروى عنه ابن المبارك، وابن عُلية، وابن مَهْدِي، وآخرون. تُوُفِّي سنة خمس وستين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٨/٢٤٣-٢٤

٥ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٩١-٩٣

٦ منصور: هو ابن المعتمر السُّلَمي أبو عتاب، من عباد أهل الكوفة، وقرائهم، وزهاد مشايخها، وفقهائهم. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٦٣

٧ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٩٢

٨ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٠٠، وسؤالات أبي داود، ص ٢٢٠، والتاريخ الأوسط، ١/٢٧٥

٩ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٩٥

١٠ انظر أمثلة لذلك في المرجع السابق، ١/ ٩٠، ٩١

١١ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٩٣

١٢ انظر لقول شُعبَة: التاريخ الأوسط ٢/٢٤٣، ولقول ابن عُيَيْنة الكامل لابن عَدِيّ ١/ ٨١، ولقول يحيى الجرح والتَّعدِيل ٤/ ٢٢٥

١٣ انظر: تهذيب التهذيب ٤/ ١١٤

١٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

لا يكاد يكون شيئا بجانب ما أتقَنَه، فلا يَقدَح في وُثوقه، فَضلًا عن القَدْح في إمامته.

وكان غايةً في الوَرَع.[1] وكان كارهـا للحُكـم إلى درجـة أنـه "لـما راوَده المنصـور[2] على أن يَـلِي الحُكمَ، أبى، وخرج من الكوفة هاربًا سنة خمس وخمسين ومائة. ثم لم يَرجع إليها حتى مات بالبصرة في دار عبد الرحمن بن مَهْدِي"[3] سنة إحدى وستين ومائة.[4]

٣. مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)

هو أبو عبد الله الأَصْبَحِيّ[5] الحِمْيَري[6] المَدَني.[7] كان مولده سنة ثلاث وتسعين على الأَصَحّ.[8]

نهَل من مناهِل الحجاز[9] في العِلم من تفسير، وحديث، وفقـه. وجَـدَّ في طلبهـا حـتى أرجـع الشافعيُّ الفضلَ – بعد الله تعالى– إليه، وإلى ابن عُيَيْنة في حِفظ عِلم الحِجازيِّين. قال الشافعي:"لو لا مالك وسُفيان؛ لذهب عِلم الحِجاز".[10] وقد شهِد له ابن المَدِيني بأنه أعلَم بمَذهَب تابعي أهل المدينة.[11]

---

١ انظر بعض أخباره في الزهد في حلية الأولياء ٣/ ١٢٩-١٤٥، وتاريخ بغداد، ٩/١٥٨-٦٣

٢ المنصور: هو الخليفة العباسي أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي. ولد سنة خمس وتسعين. أتته البيعة بالخلافة بعد موت أخيه السفاح، فوليها اثنتين وعشرين سنة. كان فحل بني العباس هيبة، وشجاعة، وحزمـا، وجبروتـا، وفصاحة وبلاغة. كان جماعا للمال، تاركا للهو واللعب، كامل العقل، جيد المشاركة في العلم والأدب. قتل خلقـا كثيرا حتى استقام ملكه. وكان في الجملة يرجع إلى عدل، وتدين. وكان يلقب أبـا الدوانيـق لتدقيقـه ومحاسـبته العمال والصناع على الدوانيق والحبات. وكان مع هذا ربما يعطي العطاء العظيم. وقد حدث عـن عطـاء يسـيرا. مات سنة ثمان وخمسين ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٤/١٠٦

٣ الثقات، لابن حبان، ٦/ ٤٠٢

٤ انظر: الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٧١، والعِلَل لابن المَدِيني، ص ٣

٥ الأصبحي: نسبة إلى أصبح، وهو الحارث بن عوف من يعرب بن قحطان. وأصبح صارت قبيلة. انظـر: الأنسـاب للسمعاني، ١/٢٨١

٦ الحِمْيَري: نسبة إلى حمير، وهي من أصول القبائل نزلت أقصى اليمن. انظر: المرجع السابق، ٤/٢٦٤

٧ طبقات خليفة، ١/ ٤٧٩

٨ انظر:الثقات، لابن حبان، ٧/ ٤٥٩، وذكر الذَّهَبي أقوالا أخر، ثم رجح سنة ثلاث وتسعين. انظر: تـذكرة الحفـاظ للذهبي ١/ ٢١٢

٩ الحجاز: إقليم من أقاليم المملكة العربية السعودية. وهو المركز الروحي للمسلمين؛ إذ تقـع فيـه مكـة المكرمـة، والمدينة المنورة. انظر: الحجاز ، التاريخ، نجدة خماش، موقع الموسوعة العربية

١٠ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٥٨

١١ انظر: العِلَل لابن المَدِيني، ص ٧، وتقدمة الجرح والتَّعدِيل ١/ ٦٤

لازَمَ الزُّهْرِيَّ، ونافِعًا[1] حتى عُدَّ من أثبَت مَن روى عنهما.[2]

وكان قد بلغ الغاية من الاحتياط في الحديث وَرَعا. قال الشافعي:" كان مالك إذا شكَّ في بعض الحديث؛ طرَحه كلَّه."[3] ولذلك قال ابن وَهْب[4]:"كان عِلم الناس يزيد، وكان عِلم مالك ينقُص في كل سنة من حديثه."[5] وقال البُخاري: "أصحُّ الأسانيد كلِّها مالك عن نافع، عن ابن عمر[رضي الله عنه]."[6]. وبلغ من مدى صحة الحديث لديه أن قدَّم ابن معين مُرسَلات جماعة من الأئِمَّة منهم الأعمش، وابن عُيَيْنة، والثَّوْري.[7]

أما عِلمه بالرِّجال ونقده لهم، فظاهر من شهادة أحمد وابن معين بأنه لم يَرو إلا عن ثقة عنده. فقد نقل ابن أبي حاتم عن أحمد يقول:"كان مالك بن أنس من أثبَت الناس في الحديث، ولا تُبالي أن تسأل عن رَجُل روى عنه مالك بن أنس، ولاسيَّما مديني."[8] وقال ابن معين:"أتُريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كلُّ من حَدَّث عنه ثقة، إلا رجُلا أو رجُلَين."[9] وقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى بِشْر ابن عُمر[10] قال: "وسَألتُه –يعني مالكًا– عن رجُل أخَّرتُ اسمَه، فقال: هل رأيتَه في كُتُبي؟ قلتُ: لا. قال: لو كان ثقة؛ لرأيتَه في كُتُبي."[11]

---

١ نافع: هو أبو عبد الله، القرشي العدوي، الإمام المفتي الثبت عالم المدينة، مولى ابن عمر وراويته. روى عن صحابة أجلاء منهم ابن عمر، وعائشة، وأبو هريرة رضي الله عنهم. روى عنه الزهري، وأيوب، وخلق. بعثه عمر بن عبد العزيز إلى أهل مصر يعلمهم السنن. توفي سنة سبع عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٩٥-١٠١

٢ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٦٠

٣ المرجع السابق، ١/ ٥٩

٤ ابن وهب: هو عبد الله المصري الفِهري أبو محمد الحَيْر، أحد الأعلام، ومن جلة الناس، وثقاتهم. تفقه بمالك والليث. روى عن مالك، والسفيانين وغيرهم. جمع بين الفقه، والرواية، والعبادة. وله تصانيف كثيرة. وكانوا أرادوه على القضاء؛ فتغيب. مات سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: حسن المحاضرة، ١/٣٠٢-٠٣

٥ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٦٦

٦ تهذيب الكمال، ١٤/ ٤٨٠

٧ شرح علل الترمذي،ص ٧٢

٨ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٦١

٩ المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ بشر بن عمر: هو الزَّهراني أبو محمد، راوية مالك بن أنس. وكان ثقة. تُوُفِّيَ بالبصرة سنة تسع ومائتين. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٢١٩

١١ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٦٦

فلا عجب بأن بلغ بمنهجه هذا قِمَّة النقاد التي لا يبلغها إلا القليل. قال يحيى القَطَّان: "سُفيان وشُعبَة ليس لهما ثالث إلا مالك."[1] واعترف العلماء ببصيرته في نقد الرجال خصوصا، وفي الحديث عموما. قال ابن عُيَيْنة: "ما كان أشدَّ انتقاد مالك للرجال وأعلمَه بشأنهم."[2]

وقال أبو حاتم: "وهو – أي: مالك – نَقِيُّ الرِّجال، نَقِيُّ الحديث."[3]

وقد نقل البُخاري عن ابن عُيَيْنة ويحيى بن سعيد القَطَّان أنهما قالا: "كان مالك بن أنس إماما في الحديث."[4]

ونال مالك إعجاب النَّسَائِي الذي قال: "أُمَناء الله عزوجل على عِلم رَسول الله ﷺ ثلاثة: شُعبَة بن الحجَّاج، ويحيى بن سعيد القَطَّان، ومالك بن أنس."[5] وقال: "وما عندي أحد بعد التابعين أنبَلُ من مالك ولا أجَلُّ ولا آمَنُ على الحديث، ثم إليه شُعبَة في الحديث، ثم يحيى القَطَّان. ليس بعد التابعين آمَنُ على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقَلُّ رواية عن الضعفاء."[6]

وقال ابن حِبَّان: "وكان مالك –رحمه الله –أول من انتقى الرِّجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرَض عمن ليس بثقة في الحديث. ولم يكن يَروى إلا ما صَحَّ. ولا يُحَدِّث إلا عن ثقة، مع الفِقه، والدِّين، والفضل، والنُّسُك."[7]

ولم يَقتصِر هذا الاستحسان لمالك على مدرسة أهل الحديث فحسب، بل قد اعترف بفَضله على أبي حَنِيفة[8] صاحبُه محمد بن الحسن.[9]

---

١ شرح علل الترمذي، ص ٧٣

٢ تقدمة الجرح والتَّعديل، ١/ ٦٥

٣ المرجع السابق، ١/ ٦١

٤ التاريخ الكبير: ٧/ ٣١٠

٥ من لم يرو عنه غير واحد، ص ٢٦٤

٦ شرح علل الترمذي، ص ٧٣

٧ الثقات، لابن حبان، ٧/ ٤٥٩

٨ أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق. وُلد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنسا، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم –رضي الله عنهم –. وعُني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك. روى عن عطاء، والشعبي، وآخرين. وأما الفقه والتدقيق في الرأي، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك. روى عنه إبراهيم بن طهمان وخلق. تُوُفِّيَ سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٦/٣٩٠–٤٠٣

٩ انظر: تقدمة الجرح والتَّعديل، ١/ ٥٨، ومحمد بن الحسن: هو الشيباني الحنفي، أبو عبد الله. وُلد بواسط، ونشأ بالكوفة، وطلب الحديث، وحضر مجلس أبي حنيفة سنتين، ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة. ونشر علم أبي حنيفة، وصنف كتبا كثيرة، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير. مات بقرية من قرى الرَّيِّ سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٤/١٨٤–٨٥

ولأجل هذا كلّه؛ رَجا أكثر من واحد من العلماء منهم ابنُ جُرَيْج[1] وعبد الرزاق[2] وابن عُيَيْنة في رواية له[3] أن مالكا هو من عَناه الرسول ﷺ فيما أخرَجَه التِّرْمِذِي عن أبي هريرة –رضي الله عنه– مرفوعا: « يُوشِكُ أن يَضْرِب النَّاسُ أَكْبَادَ الإبِلِ[4]، يَطلُبُونَ العِلْمَ، فَلا يَجِدُونَ عالِمًا أعلَمَ مِن عالِمِ المَدِينَةِ. »[5]. وقال التِّرْمِذِي: "هذا حديث حَسَن، وهو حديث ابن عُيَيْنة."[6]

تُوُفِّيَ سنة تسع وسبعين ومائة.[7]

٤. سُفيان بن عُيَيْنة (ت ١٩٨هـ)

هو أبو محمد الكوفي، مولى بني هِلال[8]، وُلِد سنة سبع ومائة.[9] سَكن مكة[10]. وكان أصله من الكوفة، ونزل أبوه بمكة.[11]

توجَّه منذ صِغَره إلى تحصيل العلم[12]، فأُعجِب به الزُّهْرِي، و قال: "ما رأيتُ أحدا يطلب هذا

---

١ انظر: صحيح ابن حبان، ٥٤/٩، وابن جُرَيج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، أبو الوليد، ويقال: أبو خالد الرومي الأموي المكي. وهو الإمام الحافظ فقيه الحرم، وأوَّل من صنف الكتب. وُلِد سنة نيف وسبعين، وأدرك صغار الصحابة، لكن لم يحفظ عنهم. حدث عن أبيه ومجاهد يسيرا، وعن عطاء، فأكثر، كما روى عن آخرين. روى عنه خلق منهم السفيانان، ووكيع. وكان يدلس. مات سنة خمسين ومائة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧/١-١٤٨

٢ انظر: سنن الترمذي، ٢٩٣/٩، وعبد الرزاق: هو ابن هَمَّام بن نافع الحميري الصنعاني أبو بكر، الحافظ الكبير، عالم اليمن، الثقة، الشيعي. حدث عن هشام بن حسان وخلق. وأكثر عن معمر بن راشد. حدث عنه ابن عيينة، ومعتمر بن سليمان وغيرهما. تُوُفي سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٦٣/٩- ٨٠

٣ انظر: سنن الترمذي، ص ٦٠٨

٤ ضرب أكباد الإبل: كناية عن السير السريع؛ لأن من أراد ذلك، يركب الإبل، ويضرب على أكبادها بالرِّجْل. انظر: تحفة الأحوذي، ٣٧٣/٧

٥ سنن الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في عالم المدينة، ص ٦٠٨، رقم الحديث ٢٦٨٠ عنه بلفظه.

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، وقد نقل الترمذي عن ابن عُيَيْنة قولا آخر أيضا وهو أنه العمري الزاهد.

٧ انظر: علل ابن المَدِيني، ص٢، وتاريخ خليفة ١/ ٣٦٨، وطبقاته ١/ ٤٧٩

٨ بنو هلال قبيلة نزلت الكوفة. انظر: الأنساب للسمعاني، ٤٤٠/١٣

٩ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ انظر:التاريخ الكبير، ٤/ ٩٤

١١ انظر: الطبقات الكبرى، ٥/ ٤٩٨

١٢ انظر:تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٧٤

الشأن أصغَر منه."[1] وبرز ابنُ عُيَيْنة في التفسير، والحديث، والفقه. قال ابن وَهْب: "لا أعلم أحدًا أعلم بتفسير القرآن من سُفيان بن عُيَيْنة."[2] وكذلك قال نُعَيم بن حماد.[3] وأما عِنايته بالسُّنَّة، فقد شهد له أقرانه بجمعه لعلم الحِجاز. قال ابن مَهْدِي: "كان سُفيان ابن عُيَيْنة من أعلم الناس بحديث الحِجاز."[4] بينما قال الشافعي: "لولا مالك وسُفيانُ؛ لذهب عِلم الحِجاز."[5] وقال أحمد: "ما رأيتُ أحدًا كان أعلمَ بالسُّنَن من سُفيان بن عُيَيْنة."[6]

وكان شديد التَتَبُّع للأحاديث والآثار، وكان يتبادر بالسؤال. روى ابن أبي حاتم عن الزَّنْجِي مُسلِم بن خالد[7] قال: "أنا سمعتُ هذه الأحاديث من الزُّهْرِي بعَقل ابن عُيَيْنة، لا بعَقلي. قال: وذاك أني كنتُ أجلس إلى الزُّهْرِي، فيقول: ما اسم هذا الجبل؟ ما اسم هذا الشِّعب؟ قال: وجاء سُفيان، فسأله عن هذه الأحاديث، فسمعتُها بعَقله، لا بعَقلي."[8] وقال سُفيان: "جالستُ عبد الكريم الجَزَري[9] سِنِين، وكان يقول لأهل بلده: انظروا إلى هذا الغلام يسألني، وأنتم لا تسألوني."[10] ولأجل ذلك قال الشافعي: "ما رأيتُ أحدا فيه من آلة العلم ما في سُفيان بن عُيَيْنة."[11]

---

١ انظر: التاريخ الكبير، ٤/ ٩٤

٢ انظر:تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٧١

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، ونُعَيم بن حماد هو: أبو عبد الله الخُزاعي ،المروزي، الأعور، الحافظ، أول من صنَّف المسند. حدث عن أبي حمزة السكري، وخلق. روى عنه البخاري مقرونا بآخر، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة بواسطة، وآخرون. وفي قوة روايته نزاع. مات سنة تسع وعشرين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/٥٩٥-٦٠٠

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر: المرجع السابق، ١/ ٧٠

٦ انظر: المرجع السابق، ١/ ٧١

٧ الزنجي هو: أبو عبد الله. إنما سمي بالزنجي؛ لأنه كان أبيض مشرب الحمرة. كان من فقهاء أهل مكة. ومنه تخرج الشافعي، وإليه كان يجالس قبل أن يلقى مالكا. وكان الزنجي يهم في الأحايين. توفي سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٣٤-٣٥

٨ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٧١

٩ عبد الكريم الجَزَري هو: ابن مالك أبو سعيد، مولى بني أمية. يروي عن سعيد بن جبير، ومجاهد. روى عنه الثوري، ومالك وأهل بلده. مات سنة سبع وعشرين ومائة. وكان صدوقا، ولكنه كان يأتي عن الثقات بالمناكير. انظر: المجروحين، ٢/١٤٥-٤٦

١٠ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٧٢

١١ المرجع السابق، ١/ ٧١، وتهذيب الكمال ١١/ ١٩٠

وكان مستثبِتا عند التحَمُّل، فكان يَتجنَّب من اشتُهِر بضعف، أو رُمِي ببدعة.[1] وكان له اهتمام بأوطان الرُّوَاة وتواريخ طلبهم للعِلم، وقد أورَد ابن أبي حاتم بعض أقواله في تقدمته لكتاب الجرح والتَّعدِيل.[2]

هذا، وقد ثبت أنه يُدلِّس.[3] إلا أنه لا يُدَلِّس إلا عن الثقات بشهادة ابن عبد البَرِّ،[4] والدَّارَقُطْنِي.[5]

عُمِّر طويلا حتى اختلَط بأَخَرة.[6] مات سنة ثمان وتسعين ومائة،[7] وهو ابن إحدَى وتسعين سنة.[8]

٥. يحيى بن سعيد القَطَّان (ت ١٩٨هـ)

هو أبو سعيد البصري الأَحْوَل[9] التَّمِيمِيّ مولاهم.[10] وُلِد سنة عشرين ومائة.[11] "كان صَبورا على طلب الحديث. قال يحيى: "كنتُ أخرج من البيت، وأنا أطلُب الحديث، فلا أرجِع إلا بعد العَتَمَة.""[12]

---

١ انظر مثلا: سؤالات الآجري لأبي داود، ١/ ١٨٢، و الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢/ ١٧٣، ٤/ ٤٧١ و تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٧٥

٢ انظر: ١/ ٧٣، و ٧٥

٣ معرفة علوم الحديث، ص ١٤٣

٤ انظر: مقدمة التمهيد، ١/ ٣١، وابن عبد البَرِّ هو: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، القرطبي، إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما. ألف في الموطأ كتبا مفيدة، منها التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. ومن مؤلفاته الاستيعاب، وجامع بيان العلم وفضله. توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة بشاطبة في شرق الأندلس. انظر: وفيات الأعيان، ٧/٦٦-٧١

٥ انظر: سؤالات الحاكم للدَارَقُطْنِي، ص ١٧٥

٦ انظر: تهذيب التهذيب، ١١/ ١٢٠

٧ انظر: تاريخ خليفة، ١/ ٣٨٤

٨ الطبقات الكبرى، ٥/ ٤٩٨

٩ التاريخ الكبير، ٨/ ٢٧٦

١٠ علل ابن المَدِيني، ص ٣، والتاريخ الأوسط، ٢/ ٢٨٣

١١ انظر: تاريخ خليفة، ١/ ٢٧٦

١٢ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ٢١٦، والعَتَمة: الثُلُثُ الأوّلُ من الليل بعد غيبوبة الشَّفَق. انظر: العين، ٢/٨٢

لازم شُعبَةَ عشرين سنة؛[1] واكتسب من خلال ذلك خِبرَة بالرِّجال، ومَهَارة في النقد، حتى نال إعجاب شيخِه شُعبَة؛ إذ رَضيَه حَكَما عند خلاف بينه وبين بعضهم. فقضى عليه يحيى، فأَذعَن له شُعبَة قائلا: "ومَن يُطِيق نقدك؟!" أو "مَن له مِثل نقدك، يا أحوَلُ!"[2]

ومن شِدَّة تَيقُّظه عند التَّلَقِّي أنه قال: "جَهَد سُفيان الثَّوْرى أن يُدلِّس عليَّ رجُلا ضعيفا، فما أَمكَنه."[3]. وكان يحيى يرى أنه ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثَبْت الأخذ، و يَفهم ما يُقال له، ويُبصِر المُحَدِّث، ثم يتعاهَد منه نُطقَه، أيقول: حَدَّثَنا، أو سمعتُ، أو يُرسله.[4]

وكان خبيرا بالعِلَل، مُنَقِّبا عن المراسيل. وقد روى ابن أبي حاتم مجموعة من أقواله في العِلَل والمراسيل.[5]

اعترف كثير من الأئمة ببَصَره بالرِّجال والحديث. قال ابن المَدِيني: "ما رأيتُ أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد القَطَّان، ولا رأيتُ أعلم بصواب الحديث والخطأ من عبد الرحمن بن مَهْدِى. فإذا اجتمع يحيى وعبد الرحمن على ترك حديث رَجُل؛ تركتُ حديثه. وإذا حَدَّث عنه أحدهما؛ حَدَّثتُ عنه."[6]

وكان أحمد كثير الثناء عليه. إذ قال مرة: "ما رأيتُ مثل يحيى في الثَّبَت[7] والتثَبُّت."[8] وقال أخرى: "يحيى بن سعيد القَطَّان إليه المُنتهَى في التثَبُّت بالبصرة."[9] وقال فيما رواه ابنه عنه: "ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن - يعني في معرفة الحديث ورُواته - هو كان صاحب هذا الشأن. فقال ابنه: ولا هُشَيْم؟[10] فقال: هُشَيْم شيخ، وما رَأينا مثل يحيى. وجعل يَرفع أمره جِدًّا."[11]

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتَّعديل، ص ٢١٦

٢ انظر: المرجع السابق، ١/ ٢٠٥

٣ تهذيب الكمال، ٣١/ ٣٤١

٤ انظر: تقدمة الجرح والتَّعديل، ٢/ ٣٤، وأحوال الرجال، ص ٢٣، والكفاية، ص ١٦٥

٥ انظر: تقدمة الجرح والتَّعديل، ١/ ٢٠٧- ١٤

٦ تاريخ بغداد، ١٤/١٤٣

٧ الثبت بتحريك الباء الحجة والبينة. انظر: لسان العرب، ٢/٢٠

٨ الكامل لابن عَدِيّ، ١/ ٩٨

٩ انظر: مقدمة الجرح والتَّعديل، ص ٢١٤

١٠ هُشَيم: هو ابن بَشير السَّلَمي، أبو معاوية المعلم، من متقني الواسطيين، وجلة مشايخها، ممن كثرت عنايته بالآثار، وجمعه بالأخبار، حتى حفظ، وصنف، وذاكر، ونشر. كان مولده سنة أربع ومائة. ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٠

١١ العِلَل ومعرفة الرجال لأحمد، ١/ ٣٨٣

وسُئل أحمد عن يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مَهْدِي، ووَكِيع؛ فقال: "كان يحيى أَبصَرُهم بالرِّجال، وأنقاهم حديثا" – وربما قال – "وأثبَتُهم."[1] وقال أيضا: "وما رأيتُ رجُلا أَوزَن بقومٍ من غير مُحاباة، ولا أَشَدَّ تثَبُّتا في أمور الرِّجال من يحيى بن سعيد."[2]

وقال أبو حاتم: "إذا اختلف ابن المبارَك، ويحيى بن سعيد، وسُفيان بن عُيَيْنة في حديث؛ أَخُذ بقول يحيى بن سعيد."[3]

وقال العِجْلي: "بصرى ثقة، نَقِيُّ الحديث، كان لا يُحَدِّث إلا عن ثقة."[4]

وقال ابن حِبَّان: "وهو الذي مَهَدَ[5] لأهل العِراق رَسْمَ[6] الحديث، وأمعَن في البحث عن النُّقَل، وتَرْك الضعفاء. ومنه تَعَلَّم عِلم الحديث أحمد بن حَنبل، ويحيى بن مَعين، وعلي بن المَدِيني، وسائر شيوخنا."[7]

تُوُفِّيَ بالبصرة سنة ثمان وتسعين ومائة.[8]

٦. عبد الرحمن بن مَهْدِي (ت ١٩٨هـ)

ابن حَسَّان البصري،[9] مولى الأَزْد،[10] يُكنَى أبا سعيد. وُلِد سنة خمس وثلاثين ومائة.[11] ويُقال: سنة ست وثلاثين.[12] وهو أوثق أصحاب الثَّوْري، ومالك، وحماد بن زيد.[13]

---

١ تقدمة الجرح والتَّعديل، ١/ ٢٠٦

٢ تهذيب الكمال، ٣٠/ ٤٧٣، وتهذيب التهذيب ١١/ ١١١

٣ تقدمة الجرح والتَّعديل، ١/ ٢٠٦

٤ معرفة الثقات للعجلي، ٢/ ٣٥٣

٥ مَهَد الشيءَ، وامتهده: هياه وتوطأه. انظر: لسان العرب، ٣/٤١٠

٦ الرَّسمُ: الأثر. انظر: لسان العرب، ١٢/٢٤١. والمعنى أنه هو الذي هيأ، وسهل، وابتدأ تعلم الحديث والنقد لأهل العراق.

٧ الثقات، لابن حبان، ٧/ ٦١١

٨ الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٩٣

٩ التاريخ الكبير، ٥/ ٣٥٤

١٠ طبقات خليفة، ١/ ٣٩٥

١١ انظر: المرجع السابق، ٧/ ٢٩٧

١٢ انظر: التاريخ الكبير، ٥/ ٣٥٤

١٣ انظر: تقدمة الجرح والتَّعديل، ١/ ٢١٩-٢٠

كان يرى الانتقاء عند التحديث شرطا لازما لكل من أراد المرتبة العُليا من العِلم. قال: "لا يكون إماما في الحديث مَن يُحَدِّث بكلِّ ما سمِع، ولا يكون إماما في العِلم من يُحَدِّث عن كلِّ أحد."[1] وزاد في رواية ابن أبي حاتم: "ولا يكون إماما في الحديث مَن يَتْبَع شواذَّ الحديث، والحِفظ هو الإتقان"[2]. وقد روى العُقَيليّ بسنده إلى ابن مَهْدِي قال: "ثلاثة لا يُحمَل عنهم، الرَّجُل المُتَّهم بالكذب، والرَّجُل كثير الوَهم والغَلَط، ورجُل صاحب هَوًى يدعو إلى بدعة."[3]

وقد سلَكَ فِعلا منهجَ الانتقاء؛ فكان شديد التَّوَقِّي للرواية عن الضعفاء، ولو سِرًّا. فقد روى ابن أبي حاتم عن الفَلَّاس[4] قال: "سألتُ عبد الرحمن بن مَهْدِي عن حديث لعبد الكريم المُعَلِّم. فقال: هو عن عبد الكريم. فلمَّا قام، سألتُه فيما بيني وبينه، قال: فأين التقوَى؟ قال ابن أبي حاتم: يعني: أن التقوى تَحجُزُه عن الرواية عمن ليس بثقة عنده في السِّرِّ والعَلانية. وكان عبد الكريم المُعَلِّم عنده غير قَوِيّ؛ فكَرِهَ أن يُحَدِّث عنه."[5]

وقد شهِد له غير واحد من علماء هذا الشأن أنه لا يَروي إلا عن ثقة. قال أحمد: "إذا حَدَّث عبد الرحمن بن مَهْدِي عن رَجُل فهو حُجَّة."[6] وقال ابن حِبَّان: "أَبَى الرِّوايةَ إلا عن الثقات."[7]

وكان يُتقِن حديثَ شيخه حتى يُصبِح أعرَف بحديثه منه. فتراه يقول: "كنتُ عند أبي عَوَانَة[8] فحَدَّثَ بحديثٍ عن الأعمش، فقلتُ: ليس هذا مِن حديثِك. قال: بلى. قلتُ: لا. قال: يا سَلامَة،[9] هاتي الدَّرَجَ[10]. فأَخرَجَت، فنَظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه. فقال: صَدقتَ يا أبا سعيد، صَدقتَ يا أبا

---

١ انظر: العِلَل ومعرفة الرجال لأحمد، ٣/ ٢١٨

٢ الجرح والتَّعدِيل، ٢/ ٣٦

٣ الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/ ١٠

٤ الفَلَّاس هو: عمرو بن علي بن بَحر بن كنيز، أبو حفص الصيرفي البصري، من أحفظ أهل البصرة. سمع ابن عيينة، وبشر بن المفضل وجماعة. روى عنه جماعة من الحفاظ منهم البخاري، والرازيان. مات سنة تسع وأربعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٤٠٣-٤٠٨

٥ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢١٨

٦ تهذيب الكمال، ١٧/ ٤٤١

٧ الثقات، لابن حبان، ٨/ ٣٧٣

٨ أبو عَوَانة هو: الوضاح بن عبد الله الواسطي البزاز. كان من أركان الحديث، صحيح الحديث، كثير العجم، والنقط. مولده سنة نيف وتسعين. روى عن الحكم وقتادة في آخرين. روى عنه الكثير منهم هشام الدستوائي، وابن المبارك. مات سنة ست وسبعين ومائة بالبصرة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٨/٢١٧-٢١

٩ يبدو أن سلامة اسم جارية.

١٠ الدرج بفتح الدال وسكونها: ما يُكتَب فيه. انظر: الصحاح، ١/٣١٤

سعيد. فمِن أين أُتِيتُ؟ قال: ذُوكِرتَ به، وأنت شابٌّ؛ فظننتَ أنَّكَ سمِعتَه."[1]

وكان اهتمامه بالنقد أَشَدَّ من اهتمامه بجمع الحديث، إذ قال: "لَأَن أَعرِف عِلَّة حديثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أن أستَفِيد عشرة أحاديث."[2]

لم يكن هذا المنهج من التَّوَقِّي والتعَمُّق لِيَخفَى على العارفين بالحديث؛ فلفَتَ انتباهَهم، وشهِدوا له بالفضل. وانتَشَر خبره حتى كان هو المرجع في النقد مع يحيى القَطَّان بالبصرة في زمنه. قال حماد بن زيد–وهو شيخه–: "إن كان أحد يُؤتَى لهذا الشأن، فهو هذا الشابُّ."[3]

وبالغ قرينُه يحيى بن سعيد في الثناء عليه، حيث فَضَّل رواية ابن مَهْدِي بواسطة على روايته نفسِه بدون واسطة.[4] وقال أيضا: "عبد الرحمن يَسمَع نائِما أَحَبُّ إِلَيَّ أن يُملَى عَلَيَّ ذلك."[5]

هذا، وقد شهد ابن المَدِيني له بالفضل على قرينه يحيى بالاعتدال في النقد حيث يقول مُوَضِّحا مكانتَهما من النقد الحديثي: "إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مَهْدِي على ترك رَجُل؛ لم أُحَدِّث عنه. فإذا اختلفا؛ أخذتُ بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصَدُهما، وكان في يحيى تَشَدُّد."[6] بل، وقد شهِد له بالفضل على جميع من في عصره قال: "لو أُخِذتُ، فأُحلِفتُ بين الرُّكن والمَقام؛ لَحَلَفتُ بالله –عزَّ وجلَّ– إني لم أرَ أحدا أعلَم بالحديث من عبد الرحمن بن مَهْدِي."[7]

و قال إسماعيل بن إسحاق القاضي[8]: "سمعتُ على ابن المديني يقول: أعلَم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مَهْدِي. قال القاضي: و كان عَلِيٌّ شديدَ التَّوَقِّي. فأَجزَمَ على عبد الرحمن. وكان عبد الرحمن يَعرِف حديثَه، وحديث غيره. وكان يُذكَر له الحديثُ عن الرَّجُل فيقول: خطأ. ثم يقول:

---

١ التَّعدِيل والتجريح، ٣/ ١٣٧٠، وانظر: المجروحين لابن حِبَّان، ١/ ٥٤

٢ معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٢٦١

٣ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢٢٢

٤ العِلَل ومعرفة الرجال لأحمد، ٢/ ٤٤٥

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ تاريخ بغداد، ١٠/٢٤٢

٧ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢١٩

٨ إسماعيل بن إسحاق القاضي: هو أبو إسحاق الأزدي مولاهم، البصري، المالكي، قاضي بغداد، وشيخ مالكية العراق. تفقه على أحمد بن المعدَّل الفقيه، وأخذ صناعة الحديث من ابن المديني. وبرع في هذين العلمين. له أحكام القرآن، ومعاني القرآن، والقراءات، والمسند، والموطأ. مات سنة اثنتين، وثمانين، ومائتين. انظر: تاريخ الإسلام، ٦/٧١٧

ينبغي أن يكون أُتِيَ هذا الشيخُ من حديث كذا، من وجه كذا. قال: فنَجِده كما قال."[1]

تُوُفِّيَ بالبصرة سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وستين سنة.[2]

٧. يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)

هو أبو زكريا البغدادي.[3] لقد بلغ من شغَفِه بعِلم الحديث أن أنفَقَ كل ما ورِثه عن أبيه على الحديث حتى لم يَبق له منه نعل يلبسه، وكان ألف ألف درهم و خمسين ألف درهم.[4] وكان جَمَّاعا للحديث. قال ابن المَدِيني: "ما أعلَم أحدا كَتب ما كَتب يحيى بن مَعين."[5] وذكر أن حديث الثقات دارَ على ستة، ثم صار إلى اثني عشر، ثم صار حديث هؤلاء كلِّهم إلى يحيى بن مَعين.[6] ومع هذا الإكثار من جمع الحديث كان مُقِلًّا للرواية جِدًّا. قال ابن سعد: "وكان لا يكاد يُحَدِّث."[7]

وكان جُلُّ اهتمامه بالنقد. وقد أوصَى به طالبَ العِلم قائلا: "إذا كتبتَ؛ فقَمِّش. وإذا حَدَّثتَ؛ فقَمِّش."[8]

ولأجْل اهتمامه بالنقد؛ كان حريصا على كتابة حديث واحد عن أكثر من شيخ. فقد سمِع جامِع حماد بن سلمة[9] من ثمانية عشر نفسا.[10] وكان يكتب الحديثَ أحيانا نَيِّفا[11] و خمسين مرة[12].

---

١ تاريخ بغداد، ١٠/٤٤٤، و تهذيب الكمال، ١٧/ ٤٤٠

٢ انظر: الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٩٧

٣ التاريخ الكبير، ٨/ ٢٠٧

٤ انظر: الكامل لابن عَدِيّ، ١/ ١٢٣

٥ تاريخ بغداد، ١٤/١٨٧

٦ الكامل لابن عَدِيّ، ١/ ١٢٣

٧ الطبقات الكبرى، ٧/ ٣٥٤

٨ تاريخ بغداد، ١/ ٦٧، وفي العبارة حث لطالب الحديث على كثرة الجمع عند الطلب، وعلى التثبت عند الأداء. والتقميش المبالغة في القمش، وهو جمع الشيء من ها هنا وهاهنا. انظر: المعجم الوسيط، ٢/٧٥٩

٩ حماد بن سلمة: هو الخزاز أبو سلمة، مولى لبني تميم، ويقال: مولى لقريش. وهو ابن أخت حُمَيد الطويل. وكان ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٢٨٢. وهو أثبت الناس في ثابت، وكان جماعا للحديث، زاهدا، متعبدا، شديدا على أهل البدعة. مات سنة سبع وستين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٧/٢٥٣-٦٧

١٠ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢٦١

١١ النَّيِّف: الزائد على العقد من واحد إلى ثلاثة. انظر: المعجم الوسيط، ٢/٩٦٤

١٢ انظر: تهذيب الكمال، ٣١/ ٥٤٩

وذَكَر ابن مَعين فائدة كتابة الحديث عن أكثر من راو بقوله: "لو لم نَكتُب الحديث مِن ثلاثين وَجها؛ ما عَقَلْناه."[1]

وكان يكتُب عن الضعفاء، والكذَّابين، لا للاحتجاج، بل لمعرفة أمرهم. فقد كتب صحيفة مَعْمَر عن أَبَان عن أنَس -رضي الله عنه- وهي موضُوعة.[2] ولما سُئِل عن ذلك، قال: "أَكتُب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن مَعْمَر على الوجه، فأحفظها كلها، و أعلَم أنها موضوعة، حتى لا يجيء إنسان بعده، فيجعل أبانَ ثابتا، ويرويها عن مَعْمَر، عن ثابت، عن أَنَس [رضي الله عنه]، فأقول له: كذبتَ. إنما هو عن مَعْمَر، عن أَبَان، لا عن ثابت."[3]

وقد شهد بإمامته في نقد الحديث ورجاله كثيرون. قال سُلَيمان بن حَرْب[4]: "كان يحيي بن مَعين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا أدري. فأنظر في الأصل، فأجِدُه كما قال."[5]

وقال عمرو بن محمد الناقد[6]: "ما كان في أصحابنا أحفظ للأبواب من أحمد بن حنبل، ...ولا أعلم بالإسناد من يحيى، ما قدَر أحدٌ يَقلِب عليه إسنادا قَطُّ."[7]

وقال ابن المَدِيني: "كنتُ إذا قدمتُ إلى بغداد منذ أربعين سنة، كان الذى يُذاكِرُنى أحمد ابن حنبل، فرُبَّما اختَلَفْنا فى الشيء؛ فنسأل أبا زكريا يحيي بن مَعِين. فيقوم فيُخرِجه. ما كان أعرَفَه بمَوضِع حديثه!"[8]

و قال أحمد: "كل حديث لا يَعرفه يحيي بن مَعِين؛ فليس هو بحديث."[9] وفى رواية: "فليس هو ثابتًا."[10] وقال أيضا: "ها هُنا رَجُل خلَقه الله تعالى لهذا الشأن؛ يُظهِر كَذِب الكَذَّابين." يعنى: يحيي

---

١ تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ص ١٢٠

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٣١/ ٥٥٧، والتهذيب، ٣١/ ٥٥٧

٣ انظر: المرجعين السابقين، الموضعين السابقين

٤ سليمان بن حرب: هو الواشِحي، الأزدي، أبو أيوب. وكان ثقة كثير الحديث. وقد ولي قضاء مكة، ثم عُزل. فرجع إلى البصرة، فتوفي بها سنة أربع وعشرين ومائتين، وهو ابن أربع وثمانين سنة. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٣٠٠، سمع شعبة، وحماد بن زيد، ووُهَيبا. روى عنه البخاري. انظر: رجال صحيح البخاري، ١/٣١٤

٥ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢٦٠

٦ عمرو الناقد: هو أبو عثمان البغدادي. سمع هُشَيما، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد. روى له البخاري. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. انظر: رجال صحيح البخاري، ٢/٥٤٩

٧ تاريخ بغداد، ٩/٤٣

٨ سؤالات ابن أبي شيبة لابن المَدِيني، ١/ ٨٢

٩ تاريخ بغداد، ١٤/١٨٥

١٠ المرجع السابق، الموضع السابق

ابن مَعين.[1]

وقال صالِح جَزَرَة[2]: "أعلَم مَن أَدركتُ بالحديث و عِلَلِه: علي بن المَدِيني، وأفقَههم في الحديث أحمد بن حَنبل، وأعلَمُهم بتصحيف المشايخ يحيي بن مَعين، و أحفَظهُم عند المُذاكَرة أبو بكر ابن أبي شيبة."[3] وسُئِل صالحٌ: "مَن أعلَم بالحديث، يحيي بن مَعين، أم أحمد بن حَنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلَم بالفِقه و الاختلاف، و أما يحيي فأعلَم بالرِّجال والكُنَى."[4]

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت محمد بن مُسلِم بن وَارَة[5] وسُئِل عن علي بن المَدِيني، ويحيي ابن مَعين أيُّهما كان أحفَظ؟ قال: كان عليٌ أسرَد وأتقَن، وكان يحيي بن مَعين أفهَم بصحيح الحديث وسقيمه."[6]

قال ابن رَجَب: "وكان يحيي يُوَسِّع القول في الجرح، ولا يُحابِي أحدا، بل يَصدَع به في وَجه صاحبه."[7] وذكر ابن رجب أيضا أن ابن مَعِين كان يَكرَه أن يُدَوِّن كلامَه في الجرح والتَّعدِيل، وغالِب الظنِّ أنه لم يُدَوِّن هو شيئًا. وإنما سأله أصحابُه، ودَوَّنُوا كلامَه، منهم: عبَّاس الدُّوري، وابن الجُنَيْد، وعثمان بن سعيد الدَّارِمي.[8]

تُوُفِّيَ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.[9]

---

١ تاريخ بغداد، ١٤/١٨٥

٢ صالح جَزَرة: هو ابن محمد بن عمرو الأسدي، أبو علي، من أئمة الحديث، ومعرفة الرجال. وكان صدوقا، ثبتا، أمينا. وكان ذا مزاح، ودُعابة. مات سنة ثلاث، وتسعين ومائتين. انظر: المرجع السابق، ٩/٣٢٢-٢٧

٣ المرجع السابق، ١٠/٧٠، وأبو بكر ابن أبي شيبة هو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي أخو القاسم، وعثمان ابني أبي شيبة. كان متقنا، حافظا، مكثرا. صنف المسند، والأحكام، والتفسير. سمع ابن عيينة، وهشيما، وآخرين. روى عنه أحمد، وابنه عبد الله في آخرين. مولده سنة تسع وخمسين ومائة. ومات سنة خمس، وثلاثين، ومائتين. انظر: المرجع السابق، ١٠/٦٦-٧٢

٤ تهذيب الكمال، ٣١/ ٥٥٢

٥ محمد بن مسلم بن وارة: هو الرازي أبو عبد الله، وقد اشتهر بابن وارة. كان من أحفظ أهل الرأي في زمانه. وكان متقنا فهما. روى عن أحمد بن صالح المصري وخلق. روى عنه النَّسَائي في آخرين. توفي سنة سبعين ومائتين. انظر: المرجع السابق، ٢٦/٤٤٤- ٥٢

٦ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/٢٦٠

٧ شرح علل الترمذي، ١/٤٨٩

٨ المرجع السابق، ص ٨٨، وقد مر ذكر ما طبع منها في كتب السؤالات عند بيان تاريخ الجرح والتَّعدِيل في التمهيد.

٩ التاريخ الأوسط، ٢/ ٣٣٢

٨. علي بن المَدِيني[١] (ت ٢٣٤هـ)

هو علي بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن السعَدِيّ[٢] مولاهم البصري.[٣] أصله من المَدينة.[٤] ومولده بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة.[٥]

نشأ في بيت علم؛ إذ كان أبوه، وجده جَعفر من المشتغلين بعِلم الحديث.[٦] وكذلك جده من قِبَل أُمِّه وهو حُمْهَان أبو العَلاء.[٧] كان ابنُ المديني يرحل في طلب العِلم إلى بغداد[٨]، ومكة[٩]، ورَحَل إلى واسِط[١٠]، والمدينة،[١١] واليمن،[١٢] والرَّيّ[١٣]، ومِصر[١٤]. وبَرَز في الحفظ حتى قال أحمد: "كان

---

١ المَدِيني: نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ، والقياس في النسبة إليها أن يقال مدني من غير إثبات الياء، لا مديني بالياء بعد الدال، وقد ينسب إليها قليلا بإثبات الياء ومن ذلك نسبة الإمام علي بن المَدِيني؛ لأن أصله من المدينة المنورة نزل والده البصرة. انظر: معجم البلدان، ٥/ ٨٢، ٨٣، واللباب، ٣/ ٦٩

٢ السعَدِيّ نسبة إلى قبيلة سعد بن بكر بن هوازن كما في اللباب، ٢/ ١١٧

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٦/ ٢٨٤

٤ الجرح والتّعديل، ٦/ ١٩٤

٥ انظر: تاريخ بغداد، ١١/٤٥٦

٦ انظر لاشتغال أبيه بعلم الحديث: الكامل، ٤/ ١٤٩٣، ولاشتغال جده به التاريخ الكبير، ٢/ ٢٠١، ٢٠٢

٧ انظر: التاريخ الكبير، ٢/ ٢٥

٨ انظر: تاريخ بغداد، ١١/٤٥٦

٩ انظر: التاريخ الكبير، ٤/ ٣١٤، والتهذيب، ٢/ ٧٦، والضعفاء الكبير، ١/ ٢٠٩

١٠ انظر: المرجع السابق، ١١/ ٤٥٠

١١ انظر: الكامل، ٦/ ٢٤٢١

١٢ انظر: الإرشاد، ١/١٩٧، واليمن: بلد تقع بين السعودية، وعمان، وخليج عدن، والبحر الأحمر. انظر: اليمن جغرافيا، صفوح خير، الموسوعة العربية. دخلت اليمن في بلاد الإسلام في عهد النبي ﷺ بعد أن لبى باذان عامل كسرى على اليمن دعوة الإسلام، فأمره النبي ﷺ على ما تحت يده من البلاد. ثم تقاطرت وفود أهل الشام إلى المدينة سنة تسع من الهجرة، فاعتنق أكثر أهل الشام الإسلام. وأرسل النبي ﷺ عماله إلى اليمن لإدارة شؤونها، منهم علي ومعاذ –رضي الله عنهما–. انظر: اليمن، التاريخ الوسيط، الموسوعة العربية.

١٣ انظر: التاريخ الكبير، ٣/ ٣٧٦

١٤ انظر: تصحيفات المحدثين، ١/ ٧٤، ومصر اليوم بلد تحتل الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، بين البحر المتوسط، وفلسطين، وخليج العقبة، والبحر الأحمر، والصحراء الليبية. انظر: مصر- جغرافيا، صفوح خير، الموسوعة العربية. فتحها المسلمون على يد عمرو بن العاص في عهد عمر بن الخطاب –رضي الله عنهما– سنة إحدى وعشرين صلحا، بعد حصار دام بضعة أشهر. وشهدت مصر ازدهارا ملحوظا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري علما، وأدبا، واقتصاديا، وعسكريا. وتخرج من جامع الطولونيين علماء كثيرون في علوم وفنون مختلفة. انظر: مصر في العصر الإسلامي، مصطفى الخطيب، الموسوعة العربية

ابن المَدِيني أحفَظُنا للطِّوال.'"[1] وجمع إلى ذلك الفهمَ والإتقانَ. قال ابن أبي حاتم: "سمِعتُ محمد ابن مُسلِم[2]، وسُئِل عن علي بن المَدِيني ويحيى بن معين أيُّهما كان أحفَظ؟ قال: كان عليٌّ أسرَد وأتقَن. ويحيى أفهَم بصحيح الحديث من سقيمه."[3]. وقال ابن أبي حاتم: "سألتُ أبي عن أحمد ابن حَنبل وعلي بن المَدِيني أيُّهما كان أحفَظ؟ قال: كانا في الحِفظ مُتقاربَين. وكان أحمد أفقَه، وكان عليٌّ أفهَم بالحديث."[4]

أما بُروزه في النقد، فحَدِّث ولاحَرَج. فمن إضافات ابن المَدِيني إلى النقد الحديثي إحاطته لتاريخ الحديث وإمعانه في التقعيد والتأصيل، فتراه يَذكُر من يَدُور عليه الإسناد، وطبقات المدارس الحديثية التي نشأت منذ زمن الصحابة في مختلف الأمصار، ومراتب أصحاب أعيان الرُّوَاة، والمقارنة بينهم. وهذه السِّمات مَيَّزته عن غيره من علماء عصره، حتى قال البُخاري: "ما استَصغَرتُ نفسي عند أحد، إلا عند علي بن المَدِيني."[5]

وقال أبو حاتم: "كان علي بن المَدِيني عَلَما في الناس في معرفة الحديث والعِلَل. وكان أحمد ابن حَنبل لا يُسَمِّيه، إنما يُكَنِّيه أبا الحسن؛ تبجيلا له. وما سمعتُ أحمد سَمَّاه قَطُّ."[6]

وقال ابن حِبَّان: "وكان من أعلَم أهل زمانه بعِلَل حديث رسول الله ﷺ ممن رحل، وجمع، وكتب، وصَنَّف، وحفِظ، وذاكَر."[7]

وكان -رحمه الله- مُتمَسِّكا بالسنة، بعيدا كل البُعد عن البِدَع، والفِرَق الضَّالَّة، إلى أن تعَرَّض للامتحان في مسألة خلق القرآن، فاضطُرَّ للإجابة للسُّلطة؛ لمَّا اشتَدَّ عليه البلاء والتهديد. فوَجَد عليه أحمد.[8] وتَرَك الحَرْبي[9]، وأبو زُرعة الرواية عنه[10]. وقد صرَّح ابن المَدِيني بكَونه أُكرِه على القول

---

١ تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٥٧

٢ محمد بن مسلم هو ابن وارة. وقد سبقت ترجمته.

٣ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢٩٤

٤ المرجع السابق، ١/ ٣١٩

٥ الكامل، ١/ ١٢٠

٦ الجرح والتَّعدِيل، ٦/ ١٩٤

٧ الثقات، لابن حبان، ٨/ ٤٧٠

٨ انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ٦/ ١٧١

٩ الحَرْبي: هو إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق. كان جماعا للغة، قيما للأدب، حافظا للحديث، مميزا لعلله، عارفا بالفقه، بصيرا بالأحكام، رأسا في الزهد. صنف كتبا كثيرة، منها غريب الحديث. كان أصله من مرو. ولد سنة ثمان وتسعين ومائة. وسمع أبا نُعيم الفضل بن دُكين، وعفان بن مسلم وخلق. روى عنه كثيرون منهم يحيى بن صاعد، وموسى بن هارون الحافظ. مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٦/ ٢٧-٣٨

١٠ انظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٤٦٧

بخَلق القرآن، دُون أن يَرتضيه[1]، وأعلَن أكثر من مَرَّة -لعلَّ آخِرها قبل موته بشهرين-بعقيدته في القرآن أنه كلامُ الله غيرُ مخلوق[2]. فعذَّرَه العلماء، منهم ابن مَعِين،[3] وأبو حاتم الرازي.[4] واحتَجَّ به الأئمة منهم محمد بن يحيى الذُّهْلِي،[5] والبُخاري.[6]

مات سنة أربع وثلاثين ومائتين.[7]

٩. أحمد بن حَنْبَل (ت ٢٤١هـ):

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حَنبَل الذُّهْلي الشَّيْباني مَروَزي الأصل، بغدادي المَولِد.[8] وُلد سنة أربع وستين ومائة.[9] مات أبوه شابًّا؛ فرُبِّيَ أحمد يَتيمًا.[10]

تَوَجَّه إلى طلب العِلم وهو صغير.[11] وكان كثيرَ الرحلة، فرحل أكثر من مَرَّة إلى الكوفة[12]، والبصرة،[13] ومكة[14]، واليمن،[15] وإلى عَدِيد من بلاد الشام[16]. وفي هذه الرِّحلات جمع تلك الحَصِيلة

---

١ انظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٤٦٧

٢ انظر: المرجع السابق، ١١/ ٤٦٨

٣ انظر: المرجع السابق، ١١/٤٦٨

٤ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ٦/ ١٩٤

٥ محمد بن يحيى الذهلي: هو أبو عبد الله النيسابوري، أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين. صنف حديث الزهري، وجوده. وكان أحمد بن حنبل يثني عليه، وينشر فضله. سمع ابنَ مهدي، وعفان، وخلقا من أهل العراق، والحجاز، والشام، ومصر، والجزيرة. روى عنه أبو داود السِّجِسْتاني، ومحمد بن المثنى في جماعة. مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٤/١٨٥-٩١

٦ انظر: الإرشاد، ٢/٥٩٨

٧ انظر: الطبقات الكبرى، ٧/ ٣٠٨، والتاريخ الأوسط، ٢/ ٣٣٣

٨ انطر: تاريخ بغداد، ٥/١٧٨

٩ انظر: العِلَل ومعرفة الرجال، ٣/ ٢٦٦

١٠ انظر: سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٧٩

١١ انظر: المرجع السابق، ١١/ ١٨٥

١٢ انظر: العِلَل ومعرفة الرجال، ١/ ٥٥٩

١٣ انظر: المرجع السابق، ٢/ ١٨٤، والتاريخ الكبير، ٤/ ١٠٢

١٤ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٣٠٤

١٥ انظر: العِلَل ومعرفة الرجال، ١/ ٥٦٠

١٦ انظر: تاريخ دمشق، ٥/ ٢٥٣، وسير أعلام النبلاء، ١١/ ٣٠٨

العلميَّة التي بها فاق أهلَ زمانه. ويُقَدَّر كثرةُ سماعه من قول ابنه عبد الله: كتب أبي ألف ألف حديث.[1] وترك لقوم لم يرو عنهم مائتَيْ ألف حديث.[2] وقد تَخَرَّج على كِبار العلماء، فمِمَّن أخذ منه الحديثَ، وأكثر الرواية عنه هُشَيْم، وابن مَهْدِي، ووَكِيع، ويحيى القَطَّان، وابن عُيَيْنة.[3]

ولم يجلس للتحديث والفتوى إلا بعد اكتمال أربعين سنة من عمره.[4] واعترف بإمامته في الحديث الكِبارُ. قال ابن المَدِيني: "ليس في أصحابنا أحفَظ من أبي عبد الله أحمد بن حَنبَل، وبلَغَني أنه لا يُحَدِّث إلا من كِتاب، ولنا فيه أُسوَة حسنة."[5] وقال عمرو الناقد: "إذا وَافَقَني أحمد بن حنبل على حديث؛ فلا أُبالِي مَن خالَفَني."[6] وقال أبو حاتم الرازي: "كان أحمد بن حنبل بارعَ الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه. وتَعلَّم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه. وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسنادِ محفوظٌ؟ فإذا قال أحمد: نعم؛ جَعَلَه أصلًا، وبنى عليه."[7]

تَمَيَّز أحمد بالجمع بين الرواية والدِّراية، وظهر نُبُوغه في الفقه والحديث على السَّواء. فقد قال ابن رَاهْوَيْه[8]: "كنتُ أُجالِس بالعِراق أحمدَ بن حَنبَل، ويحيى بن مَعين، وأصحابَنا، فكُنَّا نتذاكر الحديث من طريق، وطريقين، وثلاثة. فيقول يحيى بن مَعين من بينهم: وطريق كذا، فأقول: أليس قد صَحَّ هذا بإجماع مِنَّا؟ فيقولون: نعم. فأقُول: ما مُراده؟ ما تفسيره؟ ما فِقهُه؟ فيَبقَون كُلُّهم، إلا أحمد ابن حَنبَل."[9]

وقال ابن أبي حاتم: "سمعتُ محمد بن مسلم بن وَارَة، وسُئِل عن علي بن المَدِيني، ويحيى بن

---

١ لعله يقصد بهذا العدد والعدد الآتي الأسانيد، لا المتون.

٢ شرح علل الترمذي، ص ٨٣، والظاهر أن عبد الله أراد بألف ألف حديث، وبمائتي ألف حديث عدد الأسانيد، لا عدد المتون.

٣ انظر: سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٨٠-٨٦

٤ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ٢٦٩

٥ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢٤٨

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

٧ المرجع السابق، ١/ ٢٥٢

٨ ابن راهْوَيه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحنظلي المروزي، أبو يعقوب. كان أحد أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين. اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق، والورع. رحل إلى العراق، والحجاز، واليمن، والشام. فسمع ابن عيينة، ووكيعا، وجماعة. روى عنه البخاري، ومسلم، وخلق. استوطن نيسابور إلى أن توفي بها، وانتشر علمه عند الخراسانيين. تغير قبل موته بخمسة أشهر. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٦/ ٣٤٣-٥٢

٩ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ١/ ٢٤٦

مَعِين، أيُّهما كان أحفَظ ؟ قال: عليٌّ كان أسرَد وأتقَن، ويحيى أفهَم بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمَعُهم أبو عبد الله أحمد بن حَنبَل؛ كان صاحب فِقه، وصاحب حِفظ، وصاحب معرفة."[1]

وقال أبو زُرعة: "ما رأيتُ أحدا أجمَع من أحمد بن حَنبَل، وما رأيتُ أكمَل منه؛ اجتمَع فيه زُهدٌ، وفَضل، وفِقه، وأشياء كثيرة. قيلَ له: إسحاق بن رَاهُوَيه؟ فقال: أحمد بن حَنبَل أكثر من إسحاق، وأفقَه من إسحاق. ولم أَزَل أسمَع الناسَ يذكُرون أحمد بن حَنبَل يُقدِّمونه على يحيى بن مَعين، وعلى أبي خَيْثَمة."[2]

وقد وَفَّقه الله عز وجل للصُّمُود أمام فتنة خَلق القرآن؛ فصَبَر، ولم يَصرِفه عن الحق تهديدٌ ولا تعذيبٌ.[3] ويُمكِن تصوُّر هَوْل الفتنة مِن أنه أجاب جميعُ من امتُحِن من كِبار العلماء، إلا أحمد، وشابٌّ اسمه محمد بن نُوح[4]، وقد مات مُكَبَّلا في القُيود[5]. وظلَّ أحمد يَصبِر على أذاهُم ويُناظِرُهم بالحُجَّة إلى أن فرَّج الله عنه، وعن جميع الأمة، وأفَل نجم المُعتَزِلة، وارتفَعَ ذِكر أحمد،[6] حتى صارَ يُقرَن بالصِّدِّيق أبي بكر -رضي الله عنه- تارةً، وبالأنبياء تارةً أُخرى. قال ابن المَدِيني: "إن الله أعزَّ هذا الدِّينَ برَجُلَين ليس لهما ثالث، أبو بكر الصِّدِّيق يوم الرِّدَّة، وأحمد بن حنبل يوم المِحنَة."[7] وقيل لبِشْر بن الحارث[8] حين ضُرب أحمد: لو قُمتَ، فتَكلَّمتَ كما تَكلَّم أحمد بن حَنبَل، فقال: "لا أَقوَى

---

١ تقدمة الجرح والتَّعدِيل/ ١/ ٢٤٧

٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، وأبو خيثمة: هو زهير بن حرب بن شداد النَّسَائي. كان ثقة، ثبتا، حافظا، متقنا. سكن بغداد، وحدث بها عن جماعة منهم ابن عيينة، وابن مهدي، ووكيع. وروى عنه خلق منهم ابنه أحمد، والبخاري، والرازيان. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر: تاريخ بغداد، ٨/٤٨٤-٨٥

٣ انظر تفاصيل المحنة في طبقات الشافعية الكبرى، ٢/ ٣٩- ٤٣، ومناقب الإمام أحمد، ٤١٩-٨٦

٤ محمد بن نوح: هو العِجلي المعروف والده بالمضروب. كان أحد المشهورين بالسنة، وحدث شيئا يسيرا. وكان جار أحمد بن حنبل، وقال أحمد لمن سأله عنه: اكتب عنه؛ فإنه ثقة. وكان المأمون قد أمر بحمل أحمد بن حنبل، ومحمد ابن نوح إليه؛ فأُخرجا من بغداد على بعيرين متزاملين. ومحمد بن نوح أدركه المرض في الطريق، ومات سنة ثمان عشرة ومائتين. فصلى عليه أحمد، ودفنه. وكان يقوي أحمد، ويحثه على الصبر على الحق. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٩١-٩٢

٥ انظر: تاريخ بغداد، ٤/٩٢

٦ انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٢/ ٤٠-٥٥

٧ تاريخ بغداد، ٥/١٨٤

٨ بِشر بن الحارث: هو أبو نصر المعروف بالحافي. كان ممن فاق أهل عصره بالزهد والورع، وحسن الطريقة، واستقامة المذهب، وسمع إبراهيم بن سعد الزهري، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وجماعة. وكان كثير الحديث، إلا أنه لم ينصب نفسها للرواية، وكان يكرهها، فدفن كتبه. وكل ما سمع منه إنما على سبيل المذاكرة. مات سنة سبع وعشرين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٧/٧١-٨٣

عليه؛ إنَّ أحمد قامَ مَقامَ الأنبياء.»[1]

مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.[2]

١٠. محمد بن إسماعيل البُخاري (ت ٢٥٦هـ)

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِي البُخاري.[3] وُلِد سنة أربع وتسعين ومائة.[4] مات أبوه وهو صغير؛ فنشأ في حِجْر أُمِّه.[5] أُلهِمَ حفظَ الحديث وهو صغير لم يتجاوز العاشرة من عمره،[6] وظهرت فِطنَتُه، وإتقانُه لما يَعرفه من الحديث؛ لمَّا رَدَّ على شيخه الدَّاخِلي[7] خطأه. فانتهَرَه أوَّلا، ثُمَّ نَظرَ في الأصل، فكان كما قال البُخاري الذي كان ابن إحدى عشرة سنة آنذاك.[8]

حَفِظ كُتب ابن المبارَك ووَكيع، وعرَف كلام أهل الرأي[9] لما طعن في العام السادس عشر من عُمره. ثم خرج للحَجِّ مع أُمِّه وأخيه، فأقام البُخاري بعد الحج بمكة مُجاوِرًا، يطلُب العِلم. فكان أوَّل رحلة له سنة عشر ومائتين.[10] ثم رحل في طلب الحديث إلى سائر مُحَدِّثِي الأمصار، وكتب بخُراسان،[11]

---

١ سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٩٨

٢ العِلَل ومعرفة الرجال، ٣/ ٢٦٦

٣ انظر: الثقات، لابن حبان، ٩/ ١١٣

٤ انظر: الكامل لابن عَدِيّ، ١/ ١٣١، وتاريخ بغداد، ٦/٢، وسير أعلام النبلاء، ١٣/ ٣٩٣

٥ البداية والنهاية، ١١/ ٣٠

٦ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٣٩٣

٧ لم أجد ترجمته.

٨ انظر: تاريخ بغداد، ٧/٢، وتهذيب الكمال، ٢٤/ ٤٣١

٩ أهل الرأي: هم الذين استكثروا من القياس، ومهروا فيه. ونشأ هذا المذهب في أهل العراق، مقدمهم أبو حنيفة وأصحابه. وفي مقابلهم أهل الحديث، وهم الذين تمسكوا بالسنة، وأقلوا من القياس. وكان هذا المذهب في الحجاز، يؤمهم مالك بن أنس، ثم الشافعي. انظر: أبجد العلوم، ص ٤٦٢

١٠ انظر: هدي الساري، ص ٤٧٧

١١ خُراسان: إقليم واسع كانت تشمل أجزاء من بلاد فارس، وأفغانستان، والتركستان. وكانت في خراسان مراكز ثقافية مهمة، منها نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، وبخارى، وغزنة، وخوارزم. ينتمي إلى خراسان كثير من علماء الإسلام المشاهير، منهم البخاري، ومسلم، والبيروني، وابن سينا، والغزالي. ويُطلق خراسان حاليا على منطقة في الشرق، والشمال الشرقي لإيران. وخُراسان في القديم كانت أوسع منها بكثير. حيث انظر: الموسوعة العربية العالمية

والجِبال،[1] ومُدُن العِراق كلِّها، وبالحِجاز، والشام، ومِصر.[2] وقد بلغ من حرصه على العِلم أن سمِع مِن رُفقاءه في الطلب، وممَّن هو دُونَه في السِّنِّ والإسناد؛ إن وجد عندهم ما فاتَه عن مَشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.[3] وكان يرى أن هذا مما لابُدَّ منه للمُحَدِّث؛ إن أراد الكَمال. قال البخاري: "لا يكون المُحَدِّث كاملا حتى يَكتُب عمَّن هو فَوقَه، وعمَّن هو مثلُه، وعمَّن هو دُونَه."[4] وذَكر قبل موته بِشَهر أنه بلغ عدد شيوخه ألفا وثمانين.[5]

ومما يدُلُّ على تثَبُّتِه في الحديث والرِّجال قولُه: "كُنتُ إذا كَتبتُ عن رَجُلٍ؛ سَألتُه عن اسمه، وكُنيَته، ونِسبَته، وحَمِلِه الحديثَ؛ إن كان الرَّجُل فَهِمًا. فإن لم يَكُن؛ سَألتُه أن يُخرِج إليَّ أصلَه، ونُسخَتَه."[6]

وقد بلغ من معرفته بالرِّجال أنه كان يستطيع التمييز بينهم ،ولو ذُكِروا بأسماءهم التي لم يُشتَهَرُوا بها.[7] وكان يُتقِن تفاصيل أُخَر عنهم من أوطانهم، ورِحلاتِهم، ومدارسهم، وما إلى ذلك مما دَفَع ابن رَاهْوَيْه إلى أن خاطَبَه بقوله: "يا أبا عبد الله، كأنك قد شَهِدتَ القوم."[8] قال البُخاري: "لا أُجِيئك بحديث من الصحابة أو التابعين، إلا عرفتُ مَولِد أكثرهم، ووفاتهم، ومَسَاكِنهم."[9] وقال: "تَذَكَّرتُ يوما أصحابَ أنَس [رضي الله عنه]؛ فحَضَرَني في ساعة ثلاثُمائة نفس."[10] ويَتجلَّى اعتماد ابن المَدِيني على نقد البُخاري في قوله له: "يا أبا عبد الله، كُلُّ من أثنَيتَ عليه؛ فهو عندنا الرِّضا."[11]

---

١ الجبال: اسم علم كان يطلق على منطقة واسعة جدا، بين مفازة خراسان، وفارس، وأصبهان، وخوزستان، وأذربيجان، والديلم، وقزوين، والري، والعراق. يشمل إقليم الجبال مدنا مشهورة منها: همذان، والدينور، وأصبهان، وقم، ونهاوند. انظر: المسالك والممالك، للإصطخري، ص ١١٥، والمدن المذكورة كلها تدخل في الجزء الشمالي الغربي لإيران الحالية. انظر: خريطة إيران، موقع منتديات سفاري

٢ تاريخ بغداد، ٥/٢، وتهذيب الكمال، ٢٤/ ٤٣١. قال البُخاري: دخلتُ إلى الشام، ومصر، والجزيرة، مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمتُ بالحجاز ستة أعوام، ولا أُحصِي كم دخلتُ إلى الكوفة، وبغداد مع المحدثين. انظر: هدي الساري، ص ٤٧٨

٣ انظر: المرجع السابق، ص ٤٧٩

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٣٩٥

٦ سير أعلام النبلاء، ٨٦/١٠

٧ انظر: المرجع السابق، ١٢/ ٤١٣

٨ انظر: تاريخ بغداد، ٨/٢

٩ انظر: المرجع السابق، ٢٤/٢

١٠ هدي الساري، ص ٤٨٨

١١ تاريخ بغداد، ١٧/٢

وكان البُخاري شديدَ المجانبة للتدليس حتى قال لما سُئِل عن خبر حديث: "يا أبا فلان، تَرَاني أُدَلِّسُ؟! تركتُ أنا عشرة آلاف حديث لرَجُل فيه نظر، وتَركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر."[1]

حفظ عددا كبيرا من الأحاديث، قال: "أَحفَظُ مائة ألف حديثٍ صحيح، وأحفَظ مِائتَي ألف حديثٍ غيرِ صحيح."[2] أما معرفته بعِلَل الحديث، وصَحِيحه من سقيمِه، فيُقَدَّر بقول الفَلَّاس: "حديثٌ لا يَعرفُه محمد بن إسماعيل ليس بحديث."[3] وبأن شيخه الحُمَيدِي[4] حَكَّمه عند الخِلاف بينه وبين رجل في حديث[5]. ورَجَع ابنُ رَاهْوَيْه -وهو أيضا من شيوخه- إلى قوله لمَّا خالَفَه[6].

وكان من الأئِمَّة الذين جَمَعُوا إلى معرفة النقد، الفِقهَ، والبَرَاعةَ في الاستدلال اللَّذَيْنِ هما الغاية من عِلم الحديث. ويَظهر هذا جَلِيًّا في كتابه الصحيح؛ حيثُ أبرز فِقه الأحاديث مِن خِلال ما تَرجَم لها إبرازا ليس له مَثِيل. يقول البُخاري: "لستُ أروي حديثا من حديث الصحابة والتابعين -يعني من الموقوفات- إلا وله أصلٌ أحفَظ ذلك عن كتاب الله وسُنَّة رَسُوله."[7] وقال أيضا: "ما جلستُ للتحديث حتى عَرفتُ الصحيحَ من السقيم، وحتى نَظرتُ في كُتُب أهل الرأي."[8] وقال لوَرَّاقِه محمد بن أبي حاتم[9]: "لا أعلَم شيئا يُحتاج إليه، إلا وهو في الكِتاب والسُّنَّة." قال له ابن أبي حاتم: يُمكِن معرفةُ ذلك؟ قال: نعم."[10] قال بُنْدار[11]: "هو- أي: البُخاري- أفقَه خَلق اللهِ في زماننا."[12] وسمَّاه

---

١ المرجع السابق، ٢/٢٥

٢ المرجع السابق، الموضع السابق، والظاهر أن مراده بالحديث هنا الإسناد، لا المتن.

٣ المرجع السابق، ٢/١٨، وتهذيب الكمال، ٢٤/ ٤٥٤

٤ الحُمَيدي: هو عبد الله بن الزبير، أبو بكر القرشي الأسدي المكي، الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، صاحب المسند. وليس هو بالمكثر، لكن له جلالة في الإسلام. حدث عن إبراهيم بن سعد، وابن عيينة، والشافعي وآخرين. وحدث عنه البخاري، والذهلي في جماعة. مات سنة تسع عشرة، أو عشرين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/٦١٦-١٨

٥ انظر: المرجع السابق، ١/ ١١

٦ انظر: هدي الساري، ص ٤٨٣

٧ المرجع السابق، ص ٤٨٧

٨ المرجع السابق، ص ٤٨٨

٩ لم أجد ترجمته.

١٠ المرجع السابق، ص ٤٨٨

١١ بُندار: هو محمد بن بَشَّار، أبو بكر العبدي من أهل البصرة. وإنما قيل له بُندار؛ لأنه جمع حديث أهل بلده. وكان ممن يحفظ حديثه، ويقرأه من حفظه. مولده سنة ست وسبعين ومائة. يروي عن عبد الوهاب والبصريين. مات سنة اثنتين وخمسين. انظر: الثقات لابن حبان، ٩/١١١

١٢ سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٤٢٩

"سيِّد الفقهاء."[1]

وبدأ البخاري في التصنيف قبل أن يَبلُغ العشرين من عُمره.[2] فصَنَّف كُتُبا كثيرة، أشهَرُها الجامِع الصحيح، والتاريخ الكبير.[3] وكان يَجمَعُ إلى الغايةِ في التحقيقِ والتدقيقِ استعانةً بالله؛ إذ ذَكَر أنه لم يُدخِل في الصحيح حديثا، أو تَرجَمة، إلا بعد أن اغتسل، وصلَّى ركعتَيْن مُستَخِيرا[4]. وكان يَتعمَّد الكِتابةَ في أماكِنَ مُبارَكة ومُشَرَّفة؛ فبَدأ تصنيف الصحيح، وتبويبَه في المسجد الحرام.[5] وحَوَّل تَراجِمَه بين قبر النبي ﷺ ومِنبَره[6]. وكَتَب التاريخ في المدينة عند قبر النبي ﷺ.[7] ويَتَّسِم أُسلُوبُه بالاختصار والإشارة، دُونَ الإسهاب والتفصيل. يقول البُخاري: "وقَلَّ اسمٌ في التاريخ، إلا وله عندي قصة، إلا أني كَرِهتُ تطويلَ الكِتاب."[8] وكان يُواصِل الليلَ بالنهار في النَّظَر فيما يَكتُبُه، حتى كان يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرَّةً إلى عِشرين مَرَّة؛ فيُوقِد السِّرَاجَ، ويُعلِمُ على أحاديث.[9] وأعادَ تصنيفَ جميع كُتُبه ثلاث مرَّات.[10]

والثناء عليه من شُيوخه، وأقرانِه، وممن جاء بعدهم كثير؛ لا يُمكِن حَصرُه. أكتفي بقول شَيخَيْن له. أحَدُهما قُتَيبَة بن سعيد[11]، قال: "جالستُ الفقهاءَ، والزُّهَّادَ، والعُبَّادَ؛ فما رأيتُ منذ عَقَلتُ مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كَعُمَر [رضي الله عنه] في الصحابة."[12] والآخر ابن المَدِيني، قال: "ما رَأى مِثلَ نفسِه."[13]

---

١ انظر: تاريخ بغداد، ٢/١٦

٢ انظر: المرجع السابق، ٢/٧، وهدي الساري، ص ٤٧٨

٣ انظر: المرجع السابق، ص ٤٨٩، ٤٩١-٩٢

٤ انظر:تاريخ بغداد، ٢/٩، وهدي الساري، ص ٤٨٩

٥ انظر: المرجع السابق، ص ٦٧٥

٦ انظر: تاريخ بغداد، ٢/٩، والتَّعدِيل والتجريح، ١/ ٢٨٦

٧ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ١٠٤

٨ تاريخ بغداد، ٢/٧

٩ انظر: المرجع السابق،الموضع السابق

١٠ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٤٠٣

١١ قتيبة بن سعيد: هو أبو رجاء، من أهل بغلان. وكان من المتقنين في الحديث، والمتبحرين في السنن. ذكره ابن حبان في الطبقة التي تروي عن أتباع التابعين. يروي عن الليث بن سعد، وبكر بن مضر. كتب عنه أحمد، ويحيى، وأضرابهم من العراقيين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٩/٢٠

١٢ هدي الساري، ص ٤٨٢

١٣ تاريخ بغداد، ٢/١٨

قَدِم نَيْسابُور[1] سنة خمسين ومائتين، فرَحَّبَ به أهلُها، ومنهم محمد بن يحيى الذُّهْلِي، وأقبَلُوا عليه.[2] فأقامَ بها خمسَ سنين،[3] حتى أُشِيع زُورًا أنه يقول: لَفظِي بالقرآن مخلوقٌ؛ فقاطَعَه الذُّهْلِي، ومَنَع الناسَ من حُضُور مجلِسِه. فآثرَ البُخاري الخروج من نَيْسابُور تَجَنُّبًا الفِتنةَ.[4] ثُمَّ امتُحِن مرَّةً أُخرَى لمَّا دخل بُخارى، فطلَبَ منه أميرُها خالد بن أحمد الهُذَلي الحُضورَ إلى مَنزِله؛ لِيَقرَأ على أولاده بَعضَ كُتُبه. فامتنع؛ لأنه كان يَرَى ذلك ذُلًّا للعِلم. فنَفاه الأميرُ عن البَلد؛ فخرج حتى أقام بخَرْتَنك.[5] فمات هُناك سنة ست وخمسين ومائتين.[6]

١١. أبو زُرْعَة الرازي (ت ٢٦٤هـ):

هو عُبَيد الله بن عبد الكريم[7] القُرَشي[8] المَخْزُومي.[9] وُلِد سنة مائتين.[10]

بَكَّر في طلب العِلم.[11] ودار في الأمصار، فرحل إلى مِصر، والشام، والجزيرة[12]، وبغداد، والبصرة، والعِراق.[13] فجمَعَ عددا كبيرا من الأحاديث.[14] وكان يَحفَظُ في القِراءات عشرة آلاف

---

١ نيسابور: مدينة إيرانية قديمة. تعتبر نيسابور عاصمة مدينة خراسان قديما. فُتحت سنة إحدى وثلاثين ومائة في زمن عثمان بن عفان –رضي الله عنه –. ينتمي إليها رجال من أهل الفقه والعلم، منهم مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح في الحديث، وعمر الخيام الشاعر الرياضي الفيلسوف، والجوهري صاحب الصحاح، والميداني صاحب مجمع الأمثال. انظر: نيسابور، الموسوعة العربية العالمية

٢ انظر: تاريخ دمشق، ٥٢/ ٩١

٣ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٤٠٤

٤ انظر تفاصيل هذه القصة في تاريخ دمشق، ٥٢/ ٩١-٩٦

٥ انظر: المرجع السابق، ٥٢/ ٩٦-٩٨، وخَرتَنك بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق ونون ساكنة وكاف، قرية بينها وبين سَمَرْقَند ثلاثة فراسخ. معجم البلدان: ٢/ ١٥٤

٦ انظر: الثقات، لابن حبان، ٩/ ١١٣، وتاريخ بغداد، ٣٣/٢

٧ انظر: الجرح والتَّعدِيل، ٥/ ٣٢٥

٨ تاريخ بغداد، ٣٢٥/١٠

٩ تهذيب الكمال، ١٩/ ٨٩

١٠ انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٧/١٠

١١ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٦٥

١٢ الجزيرة: المقصود بها منطقة ما بين دِجلة والفُرات، وتشتمل على ديار ربيعة ومُضَر. انظر: المسالك والممالك، للإصطخري، ص ٥٢، وهي جزيرة أَقُور، ومن أمهات مدنها حرّان، والرّها، والرَقّة، ورأس عين، ونصيبين، والموصل وغير ذلك. انظر: معجم البلدان، ١٣٤/٢، فالجزيرة المذكورة امتدت عبر شمال شرق سوريا، وشمال غرب العراق، وجنوب شرق تركيا حاليا. انظر: الجزيرة الفراتية، موقع وكيبيديا

١٣ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ٢٧٧، ٢٧٨

١٤ انظر:المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٥

حديث.[1] قال أبو زُرعة: "أحفَظ مِائتَي ألف حديث، كما يَحفَظ الانسانُ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾،[2] وفي المُذاكَرة ثلاثمائة ألف حديث."[3] وكان يَحفَظ كِتابَه؛ فَيَعرف إن غُيِّر فيه شيءٌ.[4] كما كان يَعرف ما حَدَّث به مِن حديثِه، مما لم يُحَدِّث به.[5] وحَفِظ كُتُب أبي حَنِيفة في أربعين يوما.[6] فلا عَجَب بعد كلِّ هذا أن يَعُدَّه بُنْدار مِن حُفَّاظ الدنيا الأربَعَة،[7] ويَعُدَّه ابن أبي شَيْبَة أحفَظ مَن رأى.[8]

وقد شَهِد ابن رَاهْوَيْه ببُلوغه الذِّروَة في النَّقْد؛ إذ قال: "كُلُّ حديث لا يَعرفُه أبو زُرعة الرازي؛ ليس له أصلٌ."[9] وقد ذكر ابن أبي حاتم عِدَّة حكايات لِرَدِّ أبي زُرعة على كِبار مُحَدِّثي عصره فيهم أمثال أحمد، وابن أبي شَيْبَة، ورُجوعهم جميعا إلى قول أبي زُرعة.[10] ولمَّا نَزل أبو زُرعة على أحمد؛ اغتَنَم فُرصَة إقامته؛ فاستَأثَر بمُذاكَرة أبي زُرعة على النوافل.[11]

وقال أحمد: "ما جاوَزَ الجِسرَ[12] أفقَهُ من إسحاق بن راهْوَيْه، ولا أحفَظ من أبي زُرعة."[13]

وقال فيه أبو حاتم الرازي: "ما خَلَف بعده مثله عِلما، وفَهما، وصِيانة، وحِذقا. وهذا ما لا يُرتاب فيه. ولا أعلَم مِن المشرق والمغرب مَن كان يَفهَم مثل هذا الشأن مثلَه. ولقد كان من هذا الأمر بسَبِيل."[14]

ومن بَدائع ما ذُكِر مما يدُلُّ على انطباعه بهذا العلم، ويُوحِي بحُسن خاتمته ما رواه ابن أبي حاتم

---

١ انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٧/١٠

٢ سورة الإخلاص، ١

٣ تاريخ بغداد، ٣٣٣/١٠

٤ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ٢٧٣

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ تهذيب الكمال، ١٩/ ٩٨

٧ انظر: تاريخ بغداد، ١٦/٢

٨ انظر: الكامل، ١/ ١٣٢

٩ المرجع السابق، ١/ ١٣٢

١٠ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ٢٧٢-٧٧

١١ انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٦/١٠

١٢ الجِسر: هو الذي كانت فيه الوقعة بين المسلمين والفرس قرب الحيرة زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - سنة ثلاث عشرة؛ فانهزم المسلمون، ونكى الفرس فيهم نكاية قبيحة، وقتل قائد المسلمين أبو عبيد الثقفي - رضي الله عنه -والد المختار. انظر: معجم البلدان، ١٤٠/٢

١٣ تهذيب الكمال، ١٩/ ٩٣

١٤ تاريخ بغداد، ٣٣٢/١٠

عن أبيه قال: "مات أبو زُرعة مَطعُونا، مبْطونا، يَعرَق جَبِينُه في النَّزْع. فقلتُ لمحمد بن مسلم[1]: ما تحفَظ في تلقين الموتى لا إله الا الله؟ فقال محمد بن مسلم: يُروَي عن مُعاذ بن جَبَل.[2] فمِن قَبل أن يَستَتِمّ، رَفَع أبو زُرعة رأسَه، وهو في النَّزْع، فقال: روى عبد الحميد بن جعفر، عن صالح بن أبي عَرِيب، عن كثير بن مُرَّة، عن مُعاذ، عن النبي ﷺ: «مَن كان آخِر كلامه لا إله الا الله؛ دَخَل الجنَّة».[3] وتُوُفِّيَ."[4] وكان ذلك سنة ثمان وستين[5] بالرَّيّ.[6]

١٢.أبو داود السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ):

هو سُلَيمان بن الأشعَث الأَزْدِي[7] صاحب أحمد بن حَنبَل[8]. وُلِد بسِجِسْتان سنة اثنتين

---

١ محمد بن مسلم هو ابن وارة. وقد سبقت ترجمته.

٢ معاذ بن جبل: هو الأنصاري، ثم الخزرجي، أبو عبد الرحمن. شهد العقبة، وبدرا، والمشاهد كلها. إمام الفقهاء، وكبير العلماء، بعثه النبي ﷺ عاملا إلى اليمن، وهو ابن ثمان عشرة سنة. وشيعه النبي ﷺ في مخرجه إلى اليمن، وهو راكب. وكان رديف النبي ﷺ. كان من أفضل شباب الأنصار حلما، وحياء، وبذلا، وعطاء، وجمالا. مات بالطاعون بالشام في خلافة عمر -رضي الله عنه- ولم يعقب. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ٢٤٣١/٥

٣ تقدمة الجرح والتَّعديل، ص ٢٨١، والحديث المذكور أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في التلقين، ١٩٠/٣. والبزار في مسنده، ٧٧/٧، رقم الحديث ٢٦٢٦، والشاشي في مسنده، ٢٧٠/٣، رقم الحديثين ١٣٧٢-٧٣، والطبراني في المعجم الكبير، ١١٢/٢٠، رقم الحديث٢٢١، وفي الدعاء في باب فضل لا إله إلا الله، ص ٤٣٣، وابن مندة في التوحيد، ٤٥/٢، والحاكم في المستدرك، في كتاب الجنائز، وكتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح، والذكر كلاهما بدون أبواب، ٥٠٣/١، ٦٧٨، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. والبيهقي في الأسماء والصفات، باب ما جاء في فضل الكلمة الباقية في عقب إبراهيم عليه السلام، وهي كلمة التقوى ودعوة الحق لا إله إلا الله، ٢٤٣/١، رقم الحديث ١٧٦، وفي شعب الإيمان، في المقدمة، باب الدعاء إلى الإسلام، ١٩٨/١، رقم الحديث ٩٣، وفي باب عيادة المريض، فصل في آداب العيادة، ٤٤٠/١١، رقم الحديث ٨٨٠٠، وذكر فيه قصة سوق أبي زرعة الرازي. والحديث حسنه الألباني، ثم ذكر أن له شاهدا. انظر: إرواء الغليل، ١٤٩/٣، رقم الحديث ٦٨٦، وصححه في مواضع أخر. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ١١٠٥/٢، رقم الحديث ٦٤٧٩، ومشكاة المصابيح، ٥٠٩/١، رقم الحديث ١٦٢١، وتحقيق الاحتجاج بالقدر لابن تيمية، ص ١٠٧

٤ انظر: تاريخ بغداد، ٣٣٤/١٠

٥ الثقات، لابن حبان، ٨/ ٤٠٧

٦ تاريخ بغداد، ٣٣٤/١٠

٧ مشيخة النَّسَائي، ١/ ٨٨

٨ انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/ ١٠٠

ومِائتين.[1] ونشأ بنَيْسابُور وغيرها.[2] وسَكنَ البصرة.[3]

قدِم بغدادَ أكثر من مرَّةٍ، ورحل إلى الكوفة،[4] ومِصر، والحِجاز، والشام، وخُراسان.[5] تتلمذ على شيوخ كثيرين منهم الأئِمَّة كابن رَاهْوَيْه، وأبو خَيْثَمة، وأحمد، وابن مَعين، اللَّذَيْنِ أخذ عنهما عِلمَ الحديث.[6] عدد شُيوخه في السُّنَن وغيرها نحو مِن ثلاثمائة نفس.[7]

كَتبَ قدرا كبيرا من الحديث خلال لقاءاته مع شيوخه. قال أبو داود: "كَتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث. انتخبتُ منها ما ضَمَّنتُه هذا الكتابَ. -يعني كتاب السنن- جَمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث. ذَكرتُ الصحيح وما يُشبِهه ويُقارِبه."[8] قيل: عَرَض كتاب السُّنَن بعد أن صنَّفه على أحمد؛ فاستَجَاده، واستَحسَنه.[9] وقال الحَرْبي؛ لمَّا صَنَّف أبو داود كتاب السُّنَن: "أُلِينَ لأبي داود الحديثُ، كما أُلِينَ لدَاوُد [عليه السلام] الحديدُ."[10]

ألَّف كُتُبا كثيرةً غير السُّنَن تَشهَد برُسوخ معرفتِه بالفِقْه، والصِّناعة الحديثية، منها مسائل الإمام أحمد،[11] وإجاباته عن سؤالات أبي عبيد محمد بن علي الآجُرِّي[12]، والمراسيل[13].

أذعَن له بالفَضل كثير من مُعاصريه، وممن جاء بعده. قال أبو بكر الخَلَّال[14]: "أبو داود سُلَيمان بن الأشعَث السِّجِسْتاني الإمام المُقَدَّم في زمانه، رَجُلٌ لم يَسبِقه إلى معرفته بتخريج العلوم

---

١ تاريخ بغداد، ٩/٥٧، والعبر، ١/ ١١٨

٢ المرجع السابق، ١/ ١١٨

٣ تاريخ بغداد، ٩/٥٧

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر: تهذيب الكمال، ١١/ ٣٦٦

٦ انظر: المرجع السابق، ١١/ ٣٥٦-٥٩

٧ انظر: تهذيب التهذيب، ٤/ ١٥١

٨ تاريخ بغداد، ٩/٥٨

٩ المرجع السابق، ٩/٥٧

١٠ طبقات الحنابلة، ١/١٦٤، وتهذيب الكمال، ١١/ ٣٦٥

١١ طبع في مصر بتحقيق السيد رشيد رضا، وأعيد طبعه ببيروت

١٢ طبع في مكة، وبيروت بتحقيف عبد العليم عبد العظيم البستوي

١٣ طبعته دار الصميعي بالسعودية بتحقيق عبد الله بن مساعد الزهراني

١٤ أبو بكر الخلّال: هو أحمد بن محمد بن هارون الحنبلي. صرف عنايته إلى طلب علوم أحمد بن حنبل، وجمعها، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتبا. ولم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد أجمع لذلك. توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٣١٩-٢٠

وبَصَره بمواضعِهَا أحدٌ في زمانه، رَجُلٌ وَرِعٌ مُقَدَّم.'" وقال ابن مَنْدَة[2]: "الَّذينَ أخرَجوا ومَيَّزُوا الثابتَ مِن المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البُخاري، ومُسلِم، وبعدهما أبو داود السِّجِسْتاني، وأبو عبد الرحمن النَّسَائِي."[3]

مات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين.[4]

١٣. أبو حاتِم الرازي (ت ٢٧٧هـ)

هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر الحَنْظَلِي[5] الأَصبَهَاني الأصل.[6] بدأ كتابة الحديث سنة تسع ومائتين، وكان ابن أربع عشرة سنة.[7] قام برحلتين طويلتين، تَنقَّل خِلالهما في الأمصار، طلبا للعِلم. استغرَق سَفَره الأول سبعَ سِنين.[8] كما استغرَقَت رحلَته الثانية ثلاثَ سنين.[9] وكان يَستمِرُّ في سماع الحديث، مُتنَقِّلا في البلاد، ولا يُبالي إن نفَدَت نفَقَتُه، وكاد يُشرِفُ على الموت جُوعا وعَطَشا.[10]

وقد بلغ من سعة علمه وحفظه أن طلب مرَّةً من جماعة كبيرة من المُحدِّثين فيهم أبو زُرعة وغيره أن يُغربوا عليه حديثا مُسنَدا صحيحا لم يَسمَع به، فما تَهَيَّأ لأحد منهم أن يُغرب عليه حديثا.[11] ولمَّا قَدِم محمد بن يحيى الذُّهْلي الرَّيَّ، ألقَى عليه أبو حاتم ثلاثة عشر حديثا من حديث

---

١ المرجع السابق، ٥٨/٩

٢ ابن مَندة: هو محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العبدي، الأصبهاني، الحافظ الجَوَّال، صاحب التصانيف. كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم، ودُعاة السنة. ولد سنة عشر وثلاثمائة. بقي في الرحلة نحوا من أربعين سنة. سمع من محمد بن الحسين القطان، والأصم وآخرين. اختلط بآخرة. مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: ميزان الاعتدال، ٤٧٩/٣

٣ تهذيب الكمال، ١١/ ٣٦٥

٤ انظر: تاريخ بغداد، ٦٠/٩

٥ انظر: الثقات، لابن حبان، ٩/ ١٣٧

٦ الكامل لابن عَدِيّ، ١/ ٢٧٨

٧ انظر: تاريخ بغداد، ٧٢/٢

٨ انظر: تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ١٩٥

٩ سافر خلال هذه الرحلة إلى مكة، والمدينة، والكوفة، وبغداد، مرات لا يحصيها، كما رحل إلى البحرين، ومصر، والرملة، وبيت المقدس، وعسقلان، وطبرية، ودمشق، وحمص، وأنطاكية، وطرسوس، وبيسان، والرقة، وواسط، أكثر ذلك ماشيا على قدميه. انظر: المرجع السابق، ٣٦٠/١

١٠ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

١١ انظر: المرجع السابق، ص ٢٩٢، ٢٩٣

١٢ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ٢٨٧

الزُّهْرِي، فلم يعلَم منها إلا ثلاثة أحاديث، وسائرُ ذلك لم يَكُن عنده، ولم يَعرفها.[1] قال أحمد بن سَلَمَة[2]: "ما رَأيتُ بعد إسحاق، -يعني: ابن راهُوَيْه -ومحمد بن يحيى، أحفَظ للحديث، ولا أعلَمَ بمَعانِيه من أبي حاتم محمد بن إدريس."[3] وقال يونُس بن عبدِ الأعلَى[4]: "أبو زُرعة، وأبو حاتم إمامان خُراسان. ودعا لهما، وقال: بَقاؤهما صلاحٌ للمسلمين."[5]

قال أبو حاتم: "جَرَى بيني وبين أبي زُرعة يوما تمييز الحديث، ومعرفته؛ فجَعَل يذكُر أحاديث ويذكُر عِلَلها، وكذلك كُنتُ أذكُر أحاديث خطأ، وعِلَلها، وخطأ الشيوخ. فقال لي: يا أبا حاتم، قَلَّ مَن يَفهَم هذا! ما أعَزَّ هذا! إذا رَفعتَ هذا من واحد واثنين؛ فما أقَلَّ مَن تَجِد مَن يُحسِن هذا! ورُبَّما أشُكُّ في شيء، أو يَتخالَجُني شيء في حديث؛ فإلى أن ألتَقِي معك؛ لا أجِد مَن يَشفِيني منه."[6] وقد أوصى بالانتخاب حيث قال لابنه: "اكتُب أحسنَ ما تسمَع، واحفَظ أحسَن ما تَكتُب، وذَاكِر بأحسَن ما تحفَظ."[7]

مات سنة سبع وسبعين ومائتين.[8]

١٤. أبو عبد الرحمن النَّسَائِي (ت ٣٠٣هـ)

هو أحمد بن شعيب القاضي الحافظ صاحب كتاب السُّنَن وغيره من المُصنَّفات المشهورة[9]. يُشبِه أن يكون مَولِده سنة خمس عشرة ومائتين[10] بنَسَا، وهي مدينة بخُراسان، وإليها نُسِب.[11]

---

١ انظر: المرجع السابق، ص ٢٨٩

٢ أحمد بن سلمة: هو أبو الفضل البَزَّاز المُعَدَّل النيسابوري، أحد الحفاظ المتقنين، صاحب المسند الصحيح. رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة. سمع قتيبة، وابن راهوية، وجماعة. سمع منه الرازيان، وابن وارة، وروى عنه عامة النيسابوريين. توفي سنة ست وثمانين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٤٠٨/٤

٣ تاريخ بغداد، ٧٣/٢

٤ يونس بن عبد الأعلى: هو أبو موسى الصَّدَفِي المصري الفقيه الشافعي، أحد أصحاب الشافعي، والمكثرين في الرواية عنه، والملازمة له. وكان كثير الورع، متين الدين، علامة في علم الأخبار، والصحيح والسقيم، لم يُشاركه في زمانه هذا أحد. مات سنة أربع وستين ومائتين. انظر: وفيات الأعيان، ٢٤٩/٧- ٥٣

٥ تاريخ بغداد، ٧٣/٢

٦ تقدمة الجرح والتَّعدِيل، ص ٢٨٧

٧ تاريخ بغداد، ٧٤/٢

٨ انظر: الثقات، لابن حبان،، ٩/ ١٣٧

٩ انظر: تهذيب الكمال، ١/ ٣٢٨

١٠ انظر: المرجع السابق، ١/ ٣٣٨

١١ انظر: وفيات الأعيان، ١/ ٧٨

بدأ طلب العِلم في صِغره.[1] فكانت رحلته الأولى سنة ثلاثين ومِائتين إلى قُتَيبة بن سعيد.[2] فأقام عنده سنة، فأكثَرَ عنه.[3] سمع من شيوخ كثيرين غيره، أبرزهم ابن راهويه، وأحمد بن عبدة،[4] والبزار.[5] جال في طلب العلم في خُراسان، والعِراق، والحِجاز، ومِصر، والشام، والجزيرة،[6] والثُّغُور،[7] ثُمَّ استَوطَن مِصر، ورحل الحُفَّاظ عليه، ولم يَبقَ له نَظيرٌ في هذا الشأن[8].

روى عنه أبو بِشر الدَّوْلابي،[9] وأبو جَعفَر الطَّحاوِي،[10] وأبو علي النَّيْسابُوري،[11] وخَلْق.[12]

اعتَرَف بإمامته في الحديث كثيرون، منهم: منصور الفقيه،[13] وأبو جعفر الطَّحاوي قالا: "أبو عبد الرحمن النَّسَائِي إمام من أئمَّة المُسلمين."[14] وقال أبو علي النَّيْسابُوري: "أخبرنا أبو عبد

---

١ سير أعلام النبلاء، ١٤/ ١٢٥

٢ انظر: تهذيب الكمال، ١/ ٣٣٨

٣ سير أعلام النبلاء، ١٤/ ١٢٥

٤ أحمد بن عَبدة: هو الضَّبِّي أبو عبد الله البصري. سمع حماد بن زيد، وعبد الواحد بن زياد، وطائفة. روى عنه مسلم، والأربعة، وابن خزيمة، وخلق. وكان ثقة نبيلا. مات سنة خمس وأربعين ومائتين. انظر: تهذيب الكمال، ١/٣٩٧-٩٩، وتاريخ الإسلام، ٥/١٠٠٨

٥ انظر: المرجع السابق، ١٤/ ١٢٥-١٢٧، والبَزَّار: هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أحد حفاظ الدنيا. لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه في عصره. اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، وكتبوا عنه. بقي بمكة أشهرا، فوَلِيَ الحسبة. ثم خرج ومات بالرملة سنة اثنتين وتسعين. انظر: طبقات المحدثين بأصبهان، ٣/٣٨٦، وكان ثقة حافظا. صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٩٥

٦ تهذيب الكمال، ١/ ٣٢٨

٧ الثغور: جمع ثغر. واصطلاحا، يُقصد بها منطقة الحصون التي بنيت على تخوم الشام والجزيرة لصد غزوات الروم. انظر: الثغور، موسوعة المفاهيم، موقع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية.

٨ سير أعلام النبلاء، ١٤/ ١٢٧

٩ الدَّولابي: هو محمد بن أحمد بن حماد، الأنصاري، الرازي، الإمام، الحافظ البارع، الوراق. ولد سنة أربع وعشرين ومائتين. وسمع محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى وطبقتهم. حدث عنه ابن أبي حاتم، وابن عدي، وآخرون. قال الدارقطني: يتكلمون فيه، وما يتبين من أمره إلا خير. توفي سنة عشر وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٤/٣٠٩-١٠، خرج في طلب الحديث فأكثر الرواية، وتفقه بأبي حنيفة، وجرد له فأكثر. وله كتب مؤلفة. انظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ٨/١٢٣

١٠ أبو جعفر الطحاوي: هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحَجْري المصري، محدث الديار المصرية وفقيهها. حدث بمسند الشافعي عن خاله المزني، وتفقه عليه وعلى أحمد بن أبي عمران. وصنف كتاب اختلاف العلماء، وشرح معاني الآثار، وأحكام القرآن، والشروط. ولد سنة تسع وعشرين ومائتين. وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٥/٢٧-٣٣

١١ أبو علي النيسابوري: هو الحسين بن علي بن يزيد الحافظ الكبير، إمام في وقته، متفق عليه. ارتحل إلى العراقين، والشام، ومصر. أدرك أبا خليفة، وأبا عبد الرحمن النَّسَائِي، وأقرانهم، وكتب عن قريب من ألفي شيخ. ولقب في صباه بالحافظ. توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. انظر: الإرشاد، ٣/٨٤٢-٤٣

١٢ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٤/ ١٢٧

١٣ منصور الفقيه: هو ابن إسماعيل التميمي المصري الفقيه الشافعي الضرير، أبو الحسن. أصله من رأس عين. أخذ الفقه عن أصحاب الشافعي. وله مصنفات مليحة في المذهب، منها الواجب، والمستعمل، والمسافر. وله شعر جيد سائر. مات سنة ست وثلاثمائة بمصر. انظر: وفيات الأعيان، ٥/٢٩٠

١٤ تهذيب الكمال، ١/ ٣٣٣

الرحمن النَّسَائِي الإمام في الحديث بلا مُدافَعَة."[1] وكان الدَّارقُطْني[2] غير مَرَّة يقول: "أبو عبد الرحمن مُقَدَّم على كُلِّ مَن يُذكَر بهذا العِلم من أهل عَصره."[3]

ولمَّا سُئِل الدَارَقُطْنِي: "إذا حدَّث محمد بن إسحاق بن خُزَيمة،[4] وأحمد بن شعيب النَّسَائي حديثا مَن تُقَدِّم منهما؟ قال: النَّسائيَّ؛ لأنه أسنَد، على أني لا أُقَدِّم على النَّسائي أحَدًا، وإن كان ابن خُزَيمة إماما ثَبْتًا مَعدوم النَّظِير."[5] وقال أيضا: "كان أبو عبد الرحمن النَّسَائي أفقَهُ مَشايخ مِصر في عصره، وأعرَفُهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلَمُهم بالرِّجال."[6] وقال أبو طالب الحافظ[7]: "مَن يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النَّسَائي؛ كان عنده حديث ابن لَهِيعَة ترجمةً ترجمةً، فما حَدَّث بها، وكان لا يرى أن يُحَدِّث بحديث ابن لَهِيعَة. وكان عنده عاليًا عن قُتَيبة."[8] وقال سعد بن علي الزَّنجَاني[9]: "إنّ لأبي عبد الرحمن في الرِّجال شرطا أشَدَّ من شَرط البُخاري ومُسلم."[10] وكان ابن الحَدَّاد[11] كثير الحديث، ولم يُحَدِّث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النَّسائي فقط، وقال:

---

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ علي بن عمر الحافظ هو الدارقطني. وقد سبقت ترجمته.

٣ انظر: تهذيب الكمال، ١/ ٣٣٤

٤ ابن خُزَيمة: هو محمد بن إسحاق، أبو بكر. وكان أحد أئمة الدنيا علما، وفقها، وحفظا، وجمعا، واستنباطا، حتى تكلم في السنن بإسناد لم يسبق إليه مع الإتقان الوافر، والدين. توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وله ثمان وثمانون سنة. انظر: الثقات لابن حبان، ١٥٦/٩

٥ انظر: تهذيب الكمال، ١/ ٣٣٤

٦ انظر: المرجع السابق، ١/ ٣٣٨

٧ أبو طالب الحافظ: هو أحمد بن نصر البغدادي، حافظ بغداد في زمانه. وكان الدارقطني يقول: أبو طالب الحافظ أستاذي. كان ثقة ثبتا. سمع عباس الدوري، ويحيى بن عثمان بن صالح المصري، وهذه الطبقة. روى عنه الدارقطني، وابن المظفر، وأبو عمر بن حَيَّوَيْه. انظر: تاريخ الإسلام، ٤٧٢/٧، مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٣٩١/٥

٨ تهذيب الكمال، ١/ ٣٣٥

٩ الزَّنجاني: أبو القاسم الصوفي، الإمام، شيخ الحرم. كان حافظا، متقنا، ثقة، ورعا، كثير العبادة. وُلِد سنة ثمانين وثلاثمائة تقريبا. سمع أبا عبد الله ابن نظيف، وعبد الرحمن بن ياسر الجوبري، وآخرين. حدث عنه أبو بكر الخطيب، وأبو المظفر منصور بن عبد الجبار السمعاني، وآخرون. توفي سنة أحدى وسبعين وأربعمائة، وله تسعون عاما. انظر: سير أعلام النبلاء، ٣٨٥/١٨-٨٨

١٠ البداية والنهاية، ١١/ ١٤٠

١١ ابن الحَدَّاد: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الكناني المصري، الفقيه الشافعي. كان يتقن اللغة، والنحو، والأدب، والقرآن، والحديث، والرجال، والتاريخ، والفقه الشافعي. كان متعبدا. صنف كتاب الفروع في المذهب الشافعي، وكتاب أدب القاضي، وغيره من المصنفات. ولي القضاء والتدريس بمصر. وكانت الملوك تعظمه وتحترمه. انظر: تاريخ الإسلام، ٨٠٣/٧، توفي سنة أربع أو خمس وثلاثين وأربعمائة. انظر: حسن المحاضرة، ٣١٣/١

رَضيتُ به حُجَّةً بيني وبين الله.'"[1] وقال ابن مَندَة: "الذين أخرَجوا، ومَيَّزُوا الثابتَ من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البُخاري، ومسلم، وبعدهما أبو داود السِّجِسْتاني، وأبو عبد الرحمن النَّسَائي.'"[2]

وقد ولي النَّسَائي الحُكم بمدينة حِمْص.[3] وشَهِدوا له بكثرة العبادة، والحج، والجهاد، ونشر السُّنَن. قال أبو الحسين بن المُظَفَّر[4]: "سَمعتُ مشائخنا بمِصر يَعترفون لأبي عبدالرحمن النَّسَائي بالتَّقدُّم والإمامة، ويصفون مِن اجتهادِه في العِبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحَجِّ، والجهاد، وإقامته السُّنَن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان، وأن ذلك لم يَزَل دَأْبُه إلى أن استُشهِد.'"[5]

وقال الذَّهَبي: "ولم يكُن أحد في رأس الثلاثمائة أحفَظ من النَّسَائي، هو أحذَق بالحديث، وعِلَله، ورجَاله من مُسلِم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى. وهو جارٍ في مِضمار البُخاري، وأبي زُرعة، إلا أن فيه قليلُ تَشَيُّع، وانحرافٌ عن خُصُوم الإمام علي، كمُعاوية، وعمرو[6]، والله يُسامِحُه.'"[7]

وهذا الذي ذكره الذَّهَبي من تَلَبُّسه بتَشَيُّع يَسير يحتاجُ إلى تحقيق. وقد قال ابن عساكر: "رُوي عن أبي عبد الرحمن النَّسَائي أنه سُئِل عن مُعاوية بن أبي سُفيان صاحِب رسول الله ﷺ فقال: إنما الإسلامُ كدَار لها بابٌ، فبابُ الإسلام الصحابة. فمَن آذَى الصحابةَ؛ إنما أرادَ الإسلامَ، كمن نَقَر الباب؛ إنما يريد دُخول الباب. قال: فمَن أراد مُعاوية؛ فإنما أراد الصحابة.'"[8] عِلمًا

---

١ انظر: تهذيب الكمال، ١١/ ٣٣٥

٢ المرجع السابق، ١١/ ٣٦٥

٣ البداية والنهاية، ١١/ ١٤٠، وحمص: مدينة سورية تقع في قلب البلاد، عريقة في التاريخ والحضارة، أُنشئت قبل الميلاد. وفُتحت على يد خالد بن الوليد -رضي الله عنه -سنة ثمان عشرة. كان يقطن أريافها قبل الإسلام عرب من اليمن من طي، وكندة، وحجر، وكلب، وحمدان. وكان أهلها أشد المقاتلين ضراوة ضد علي بن أبي طالب -رضي الله عنه -في معركة صفين. من آثارها القديمة الباقية القلعة، والجامع الكبير، وجامع خالد بن الوليد. انظر: حمص، الموسوعة العربية العالمية

٤ أبو الحسين بن المظفر : هو محمد البزاز. وكان حافظا، فهما، صادقا، مكثرا. ولد سنة ست وثمانين ومائتين. سمع محمد بن جرير الطبري، ويحيى بن محمد بن صاعد، وآخرين ببغداد، ودمشق، ومصر. روى عنه الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، ومن بعدهما. توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٢٧-٢٩

٥ انظر: تهذيب التهذيب، ١/ ٣٣

٦ عمرو بن العاص -رضي الله عنه -هو أبو عبد الله. أسلم بأرض الحبشة عند النجاشي، ثم قدم المدينة على رسول الله ﷺ مهاجرا. واستعمله على غزوة ذات السلاسل، وبعثه يوم فتح مكة إلى سواع صنم هذيل، فهدمه. وكان أحد أمراء أبي بكر -رضي الله عنه -على الشام، فتولى ما تولى من فتحها، وشهد اليرموك. وولي فلسطين في عهد عمر -رضي الله عنه -، ثم فتح مصر، فوليها طوال عهد عمر، وزمنا من عهد عثمان رضي الله عنهما. ثم عزل، ثم تولاها ثانية في عهد معاوية -رضي الله عنه -حتى مات بها سنة ثلاث وأربعين في عهد معاوية رضي الله عنه. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٤٩٣-٩٤

٧ سير أعلام النبلاء، ١٤/ ١٣٣

٨ تاريخ دمشق، ٧١/١٧٥-٧٦

بأن تَلَبَّسَه بالبِدعة -على فَرض ثُبُوته -لم يُؤَثِّر في صِدقه وضَبطِه للحديث، لا سيما ولم يَذكُر أحد -حسبما أعلم- أنه دَعا إلى ما تَلَبَّسَ به.

خرج حاجًّا، فامتُحِن بدِمشق، فأدرَك الشهادة في مكَّة، وقيل: بفِلسطين،[1] وقيل: بالرَّمْلَة.[2] وعاش حوالي ثمان وثمانين سنة.[3]

---

١ فلسطين: هي أرض تقع في الطرف الشرقي للبحر المتوسط. ظهرت فيها ديانتان اليهودية والنصرانية. وهي الأرض المقدسة التي وقع فيها كثير من الأحداث المذكورة في الكتب المقدسة. وفيها المسجد الأقصى- أولى القبلتين، ومسرى الرسول ﷺ في رحلة الإسراء. فتحها المسلمون خلال القرن السابع الميلادي، وظلت منذ ذلك جزءا من دولة الإسلام إلى العهد العثماني. وهي اليوم مقسمة بين كيانين سياسيين هما: دولة فلسطين ودولة إسرائيل، وهي فلسطين المحتلة. انظر: فلسطين، التاريخ، الموسوعة العربية العالمية

٢ انظر: تهذيب الكمال، ١/ ٣٣٩، والرَّمْلَة: مدينة عربية في فلسطين المحتلة. اختطها واليها سليمان بن عبد الملك في عهد أخيه الوليد سنة ست وتسعين. وهي مركز تجاري مهم منذ تأسيسها؛ حيث تقع على طريق القوافل التجارية بين مصر والشام. وكانت مدينة كبيرة في القرن الثاني عشر الميلادي. ومن آثارها الباقية أطلال قصر- سليمان بن عبد الملك، وآثار الجامع الأبيض، والجامع الكبير. انظر: الرملة، الموسوعة العربية العالمية

٣ انظر: العبر، ١/ ١١٠

المدخل

ويشتمل على أربعة مطالب، هي:

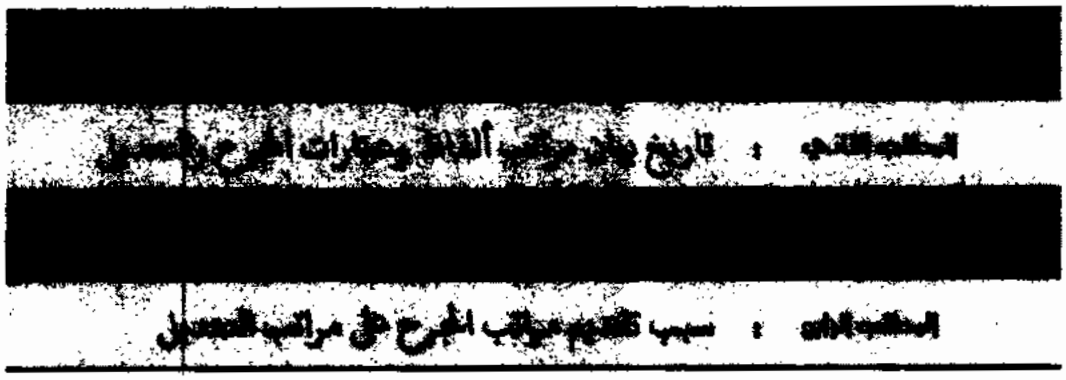

المطلب الأول

تاريخ بيان مراتب الرُّوَاة

لعلَّ الخبر من أكثر طُرُق العلم انتشارا قديما وحديثا. وبما أنه يحتمل الصِّدق والكَذِب، والصواب والخطأ؛ أرشد الدِّين الإسلامي إلى ضرورة التَّثبُّت من صِحَّته من خلال رَبطِه بقائِله، وصلاح راويه في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[1] وهو أيضا ما يقتضيه دخولُ الراوي في حُكم الشاهِد والحاكِم، أو قياسُه عليهما في وجوب كونهما عَدلَين، مما جاء ذكره في قوله عزَّ من قائل: ﴿ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[2] وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[3] وفي قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[4] بجامع احتمال الكَذِب والخطأ.[5] ومفاد هذا كله أن الرُّوَاة ينقسمون إلى قسمَين رئيسِيَّيْن، الأول: الثقات الذين يُحتجُّ بهم، والثاني: المجروحون الذين يُرَدُّ حديثهم، وأنه يجب معرفة أحوال الرُّوَاة؛ لترتُّب قبولِ الخبر وردِّه عليها.

وانطلاقا من هذين المَبدَئَيْن، بدأت مُهِمَّة نقد المرويات والرُّوَاة. وشمَّر النُّقَّاد عن ساعد الجِدِّ منذ زمن الصحابة -رضي الله عنهم- في الكشف عن أحوال الرُّوَاة، فلم يُعامِلوا كلَّ من سمعوا منه

---

١ سورة الحجرات: ٦

٢ سورة المائدة: ٩٥

٣ سورة الطلاق: ٢

٤ سورة البقرة: ٢٨٢

٥ الرواية، والشهادة، والفتوى، والحكم، كلها من الخبر. فالخبر إذا كان عن حكم عام يتعلق بالأمة، فإما أن يكون مُستَنَده السماع؛ فهو الرواية، وإن كان مُستَنَده الفهم من المسموع؛ فهو الفتوى، وإن كان خبرا جزئيا يتعلق بمُعيَّن مُستَنَده المشاهدة أو العلم؛ فهو الشهادة، والحكم: التنفيذ والإمضاء لما كان قبل الحُكم فتوى. انظر: بدائع الفوائد، ٧/١و٨، والفروق للقرافي، ٨٩/٤، وبناء على هذا تشترك الرواية الشهادة، والفتوى، والحكم في كثير من الأحكام.

معاملة واحدة. بل اجتهدوا في اختبار الراوي عدالة وضبطا، كما اجتهدوا في معرفة الأوصاف التي يجب تَوَفُّرُها في الراوي حتى يُقبَل حديثُه، وفي معرفة الأوصاف التي تُوجِب ردَّ روايته، وذكروا بعضَها لمن حولهم، يشهَد لذلك طائفة من أقوالهم فيمن يُقبَل حديثُه ومَن يُرَدُّ ليس هذا موضع تفصيلها،[1] وإن كانت حاجتهم إلى الفحص عن حال الرُّوَاة في زمن الصحابة أقلَّ؛ لعدم ظهور البدع، وعدم الكذب، ولعدم اشتغال غير الثقات بالحديث الشريف وروايته كما سبق في بيان تاريخ علم الجرح والتعديل في التمهيد مُفصَّلا. واستمرت الحاجة إلى تَتَبُّع حال الرُّوَاة في ازدياد مع مُرور الزمن.

إلا أن النُّقَّاد عَمَليًّا وجدوا أنفسهم أمام طوائف مُختلفة من الرُّوَاة، تَبَعا لاختلاف مدى ثقتهم، وضبطهم. فمنهم مَن يَستوفي الشروطَ للقبول، ومنهم مَن فيه قُصور واضح، ومنهم مَن هو بين هذا وذاك. ثم إن هذه الأقسامَ الثلاثة فيها تقسيماتٌ أُخَر؛ إذ ليس كلُّ من يُحتجُّ بحديثه بدرجة واحدة من الثقة والإتقان، ولا كلُّ من يُطرَح حديثُه بدرجة واحدة من الجرح، وأَشَدُّها تقسيما هو القِسم الثالث؛ فمِنهم مَن هو أقرب إلى الثقات، أو العكس، أو لا يتضح قُربه أو بُعده من إحدى الطائفتين. وهذا يُفسِّر ما نجده من تباين درجات الرُّوَاة ومراتبهم عندهم، ومقارنتهم بينهم، وترجيح النُّقَّاد لبعضهم على البعض الآخر؛ وكذلك مَروِيَّاتهم. والخلاصة أن التطبيق العَمَلي لما أسسه القرآن الكريم من مبدأ التمييز بين الرُّوَاة بناء على ثقتهم وضبطهم، أنتَجَ عِدَّة مَراتِب للرواة جرحا وتعديلا.

ويُمكِن حصرُ تلك المراتب -أي مراتب الجرح والتعديل- في ثلاثة أقسام رئيسيَّة هي: الأول: مَن يُحتَجُّ بحديثه، وهم الثقات، والثاني: مَن يُرَدّ حديثه، وهم المتروكون، والثالث: مَن كان بينهما، وهو من لا يَستوفي شروطَ الثقات، ولا شروطَ المتروكين. وأوَّل مَن وجدتُه أشار إلى وجود ثلاث طوائف من الرجال، سفيان الثَّوري قال: "إني لأروي الحديثَ على ثلاثة أوجه: أسمع الحديثَ من الرَّجُل؛ أَتَّخِذه دِينًا. وأسمَع الحديثَ من الرَّجُل؛ أُوقِف حديثَه. وأسمَع من الرَّجُل؛ لا أعبَأ بحديثه، وأُحِب معرفته"[2]. وفي رواية الخَطيب عنه: "إني لأكتُب الحديثَ على ثلاثة وجوه: فمِنه ما أتديَّن به، ومِنه ما أعتَبِر به،[3] ومِنه ما أَكتُبُه؛ لأَعرِفه"[4].

---

١ ساق بعض تلك الأقوال بأسانيدها ابن أبي حاتم في تقدمة المعرفة في باب بيان صفة من يحتمل الرواية في الأحكام والسنن عنه، وباب بيان صفة من لا يحتمل الرواية في الأحكام والسنن عنه، ٢/٢٧-٣٤، والعقيلي في الضعفاء الكبير، ١/١٢-١٦، وابن عدي في الكامل في خطبة كتابه في باب صفة من لا يؤخذ عنه العلم، وباب صفة من يؤخذ عنه العلم، ١/٢٥٧-٢٦٦، وأفاض ابن حبان في ذكر أنواع جرح الضعفاء في مقدمة كتابه المجروحين، ١/٦٢- ٨٨

٢ الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/١٥

٣ سيأتي معنى الاعتبار مفصلا في مرتبة ضعيف الحديث من الباب الأول من هذه الرسالة.

٤ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/١٩٣

وقريبٌ من هذا التقسيم الثُّلاثي ما ذكره عبد الرحمن بن مَهدي قائلا لمحمد بن المُثَنَّى[1]: "احفَظ عني، الناس ثلاثةٌ: رجل حافظ مُتقِن، فهذا لا يُختَلَفُ فيه. وآخَرُ يَهِم، والغالبُ على حديثِهِ الصحة؛ فهو لا يُترَك. ولو تُرِكَ حديثُ مثلِ هذا؛ لذهبَ حديثُ الناس. وآخرُ الغالبُ على حديثه الوهمُ، فهذا يُترَك حديثُه."[2]

ويُلاحَظ في النصوص المذكورة اتفاق الثَّوري وابن مَهدي في وصف الطائفة المُحتَجّ بأهلها، وفي وصف الطائفة الذين يُطرَح حديثُهم، ولا يُحتَجُّ بهم مطلقا. أما الطائفة التي بينهما فالظاهر أن الثَّوري أراد بها أهل الاعتبار، وهم الذين لا يُقبَل من أحاديثهم إلا ما تُوبعوا عليه، ولا يُحتَجّ بهم فيما تفرَّدوا به في حال من الأحوال. وأما ابن مَهدي فأراد أرفع منهم، بدليل قوله: "والغالب على حديثه الصحة"، وقوله أيضا: "ولو تُرِكَ حديثُ مثلِ هذا؛ لذهبَ حديثُ الناس." ولم يَذكُر الاعتبار، ولم يُشِر إليه. وهذا يُنبئ بتقسيم رُباعي للرواة بدلا من الثُّلاثي. فالنوع الأول: من يُحتَجُّ بحديثهم باتفاق. والثاني: مَن دُونَهم قليلا مع أن الغالبَ على حديثهم أيضا الصحةُ، فهؤلاء لا ينبغي تركُ حديثهم مطلقا. والثالث: مَن لا يُحتَجّ به إلا على سبيل الاعتبار، والرابع: مَن استحَقَّ التَّركَ.

وقد لمح بهذا التقسيم الرُّبَاعي مُسلم في مُقدِّمة صحيحه[3] حيث قسَّم الرُّوَاة للأخبار أربعة أقسام:

القسم الأول: أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نَقَلوا، ولم يُوْجَدْ في رواياتهم اختلافٌ شديدٌ، ولا تخليطٌ فاحشٌ. ومثَّل لهذا القسم بمنصور بن المُعتمِر، وسليمان الأَعمَش، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن عَون، وأيوب السَّخْتِياني. وذكر أن هذه الطبقة هي مَقصَده في الكتاب؛ حيث يُقَدِّم أخبارَهم على أخبار غيرهم.

ثم ذكر أنه يُتبِع أحاديث أهل القسم الأول بأحاديث مَن لم يُوْصَف بالحفظ والإتقان، غير أن اسم السِّتر والصِّدق وتعاطِي العِلم يَشمَلهم. والظاهر أنه أراد به صِنفَين من الرُّوَاة، هما:

أهل الصِّدق المعروفين بطلب العِلْم، ومَثَّل لهم بعَوف بن أبي جَمِيلة الأعرابي، وأشعَث الحُمرَاني من أصحاب الحسن البصري، ووصفهما بأنهما وإن كانا دون أهل الإتقان في كمال الفضل، وصحة النقل، إلا أنهما غير مدفوعَين عن صِدق وأمانة عند أهل العِلم. فهذا القسم الثاني عنده.

---

١ محمد بن المُثَنَّى: هو أبو موسى الزَّمِن العَنَزي، من أهل البصرة، يروي عن غُندَر، والبصريين. وكان صاحب كتاب؛ لا يُحدِّث إلا من كتابه. مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. انظر: الثقات، لابن حبان، ١١١/٩

٢ التمييز لمُسلم، ١٧٩/١، وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٢/١، و٦٥/٤، وتقدمة المعرفة، ٣٨/٢، والكفاية ١٤٣/١

٣ ص ٥

والقسم الثالث: هم أهل السَّتر المعروفون بطلب العِلم. ومثَّل لهم بعطاء بن السائب، ويزيد ابن أبي زياد، ولَيث بن أبي سُلَيم. ووصفهم بقوله: "فهم وإن كانوا بما وَصَفْنا من العِلم والسَّتر عند أهل العِلم معروفِين، فغيرهم من أقرانهم مَن عندهم ما ذَكَرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يَفضُلونهم في الحال والمرتبة."[1]

والقسم الرابع: من اتُّهِم بوَضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك مَن الغالب على حديثه المنكَر، أو الغلَط. وذكر أنه لم يُخرج عن أحد منهم في صحيحه، واقتصر على التخريج عن الأقسام الثلاثة الأُولَى.[2]

وقد يُتوهَّم من كلام مُسلم أن القِسمين الثاني والثالث بمرتبة واحدة، وهذا ما ذهب إليه القاضي عِياض،[3] وأيَّده النَّوَوي؛[4] ولعل ذلك لأن مُسلمًا جمع بين القِسمَيْن قائلا: "فإن اسم السَّتر، والصَّدق، وتَعَاطي العِلم يَشمَلهم."[5] ولكن النظر في سياق كلامه المذكور يُؤكِّد أنه أراد مرتبتين، ذكرهما إجمالا أولا، ثم فصلهما عند التمثيل. وذلك لأنه لما ذكر عَوفًا الأعرابيَّ، وأَشعَث الحُمْرانيَّ، ذَكَر أنهما غير مدفوعَين عن صِدق وأمانة عند أهل العلم. بينما اكتفى بوصف عطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، ولَيْث بن أبي سُلَيم بالعِلم والسَّتر،[6] مما دلَّ بظاهره على أنهم مُغايِرُون لعَوف الأعرابي، وأَشعَث الحُمْراني، ودُونهما بسبب كثرة أخطائهم. نعم، جمع مُسلم الطائفتَين باعتبار أنه عاملهما في كتابه معاملةً واحدةً في تأخير أحاديثهم جميعا عن أحاديث القسم الأول على سبيل المُتابَعات والشواهِد، إلا أنه وضَّح أيضا الفرق بين حقيقتهما. ويُؤيِّد ذلك أقوال أئمة النقد الآخَرين في الرُّوَاة المذكورين؛ حيث يَكادون يتفقون على توثيق مَن ذكرهم مُسلم في الطائفة الثانية، وهما

---

١ مقدمة صحيح مُسلم، ص ٥

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٥، ٦

٣ انظر: مقدمة إكمال المعلم، ٨٦/١، والقاضي عِياض: هو ابن موسى بن عِياض اليَحصَبي، الأندلسي، ثم السَّبْتي المالكي، أبو الفضل، إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو، واللغة، وكلام العرب، وأيامهم، وأنسابهم، مع ورع وتقوى. سارت بتصانيفه الركبان، واشتهر اسمه في الآفاق. ومن مؤلفاته: الشفا في شرف المصطفى، وكتاب مشارق الأنوار، وكتاب جامع التاريخ. ولي القضاء، وكان صليبا في الحق. توفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٢١٤/٢٠-١٧

٤ انظر: مقدمات شرح النووي، ٢٣/١-٢٤

٥ مقدمة صحيح مُسلم، ص ٥

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

أشعث،[1] وعوف، ولم يعيبوا عليهما إلا رَمْيَ عَوفٍ بالتَّشَيُّع، والقَدَر.[2] بينما مَيلهم إلى التضعيف الشديد لعطاء[3] ويزيد[4] بعد الاختلاط، وكذلك مَيلهم إلى تضعيف اللَّيْث[5] واضحٌ. وثلاثتُهم الذين أطلَق عليهم مُسلم الوصف بالسَّتر والعِلم. فدلَّ ذلك على أنه أراد بأهل الصِّدق والأمانة مَن دُون الحُفَّاظ المُتقِنين قليلا، وبأهل السَّتر والعِلم مَن غَلَب الضعفُ في حديثهم مما أبعَدَهم عن الثقات أكثر مِن أهل الصِّدق والأمانة. والله أعلم.

وقد تعَرَّض التِّرمَذي أيضا لأنواع أربعة من الرُّوَاة في ثنايا كتابه العِلَل الصغير، لخَّصها ابن رَجَب صُعُودا، أي بَدْأ من أشدِّها ضعفا نهاية إلى أعلاها قُوَّة، مع بيان حُكمِها وهي:

الأول: مَن يُتَّهَم بالكذب.

والثاني: مَن لا يُتَّهَم، لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط. وحُكم هذَين القسمَين ترك تخريج حديثهم إلا لمُجرَّد معرفته.

والثالث: مَن هو صادق، إلا أنه يَكثُر في حديثه الوهم، ولا يغلب عليه. ويختلف النُّقَّاد كثيرا في الحكم على أفراد هذا القسم في الاحتجاج بهم وتَركهم.

والرابع: الحُفَّاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم، وهذا هو القسم المُحتَجّ به بالاتفاق.[6]

وما سوى قلب ترتيب طبقات الرُّوَاة في البيان، يبدو أن هناك تطابقٌ بين طبقات مُسلم وطبقات التِّرمَذي في طبقتَيْ الحُفَّاظ، وأهل الصِّدق، وفي الحُكم على الكَذَّابين ومَن غَلَب على حديثه الوَهمُ والخطأ بالتَّرك، غير أن المتروكين عند التِّرمَذي -حسب ما ذكره ابن رَجَب- نوعان، الأول: الكذَّابُون، والثاني: غيرهم ممن غلَب على حديثه الوهمُ والغَلَط، وهذان النوعان عند مُسلم طبقة واحدة. كما أن التِّرمَذي لم يذكر الطبقة التي بين أهل الصِّدق، والمَتْرُوكين، بخلاف مُسلم. وهكذا حصلت من مجموع كلام مُسلِم والتِّرمَذي خمسُ مَراتب للرواة، هي:

أولا: أهل الاحتجاج المُطلَق.

ثانيا: أهل الصِّدْق والأمانة ممن غلب على حديثهم الصحة.

---

١ انظر: تهذيب التهذيب، ١/٣٥٧-٥٩

٢ انظر: المرجع السابق، ٨/١٦٦-٦٧

٣ انظر: المرجع السابق، ٧/٢٠٣-٧

٤ انظر: المرجع السابق، ١١/٣٢٩-٣١

٥ انظر: المرجع السابق، ٨/٤٦٥-٦٧

٦ انظر: شرح ابن رَجَب لعِلَل التِّرمَذي، ص ٣٩، ٤٠، ٦٠

ثالثا: أهل السَّتر والعِلم. وهم أهل الاعتبار.

رابعا: مَن غلَب على حديثه الوَهمُ والخطأ، وحُكمهم التَّرك.

خامسا: المُتَّهَمُون بالكذب، وحُكمُهُم التَّركُ أيضا.

هذا، ثم جاء ابن أبي حاتم وتَكلَّم في بيان مراتب الرُّوَاة، مقسِّما إياهم خمس طبقات أو مراتب، وذكر حكم كل طبقة منها. وتلك الطبقات هي:

الأولى: أهل التزكية والتعديل والتجريح. وهم من كان في منزلة الانتقاد، والجَهْبَذة[1]، والتنقير، والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم؛ فلا يُختَلَفُ فيه، ويُحتَجُّ بحديثه وكلامه في الرِّجَال.

والثانية: أهل العَدالة. والمراد بهم مَن كان منهم عَدلا في نفسه، من أهل الثَّبت في الحديث والإتقان له. وحُكمُه أنه يُحتَجُّ بحديثه، ويُوَثَّقُ في نفسه.

والثالثة: الصَّدُوق في روايته، الوَرع في دينه، الثَّبْت الذي يَهِم أحيانا. وقد قَبِلَه الجَهَابِذة النُّقَّاد، فيُحتَجُّ بحديثه أيضا.

والرابعة: الصَّدوق الوَرع المُغَفَّل، الغالب عليه الوهم، والخطأ، والسهو، والغلَط. وهذا يُكتَب من حديثه الترغيبُ، والترهيبُ، والزهدُ، والآدابُ، ولا يُحتَجُّ بحديثه في الحلال والحرام.

والخامسة: مَن ألصَقَ نفسَه بأهل الصِّدق والأمانة وليس منهم، وظَهَر للعلماء منه الكذب؛ فهو يَسقُط، ويُترَك حديثُه.[2]

ويبدو أن الطبقات الأربع الأخيرة عند ابن أبي حاتم هي الطبقات التي ذكرها مُسلم، وزاد ابن أبي حاتم عليها الطبقة الأولى، وهي طبقة النُّقَّاد، وهم أعلى عند ابن أبي حاتم من أهل المرتبة الثانية، لكونهم في غِنًى عن تزكية أحد، وذلك لشُهرَتهم في الإتقان، وبلوغهم الذِّروَة العُليا من أهل النَّقد، -وهذا ما يظهر لي أقرب إلى الصواب- أو هم من جهة الرواية والتقديم فيها من أهل الطبقة الثانية، وإنما فَصَلهم عنهم لبيان مرتبتهم في النقد، وقبول كلامهم في الرجال، وفي الأحاديث، كما يَرَى إبراهيم اللَّاحِم[3]. فإذا أُضِيف إلى هذه المَراتِب ما زاده التِّرمَذي مما سبق ذكْره، تحصَّلت سِتُّ مَراتِب للرُّواة، يتبايَنُ تعامُل النُّقَّاد معها احتِجاجا، أو انتِقاء، أو اعتِبارا، أو تركا، وتقديما أو تأخيرا.

---

١ الجَهْبَذة بفتح الجيم والباء، بينهما هاء ساكنة، الخبرة في النقد، والجِهبِذ، بكسر الجيم والباء النُّقَّاد الخبير. انظر: المخصص، لابن سيده، ٢٥٧/١، والقاموس المحيط، ٣٣٢/١

٢ انظر: تقدمة المعرفة، ٦/١، و١٠ حيث ذكر طبقات الرُّوَاة ومراتبهم.

٣ انظر: الجرح والتعديل، لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، ص ٢٩٤

ولابن أبي حاتم فضلٌ آخَرُ في بيان مراتب الرُّوَاة، وهو ربطها بالألفاظ والعبارات الدَّالَّـة على كلِّ مرتبة منها، بل على مراتب أخرى أيضا تَضَمَّنها بيانُـه لتلـك الألفـاظ والعبـارات، بالإضـافة إلى التصريح بحُكم كل مرتبة. ومِن هُنا بدأ الاهتمام بتنظيم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، مع مُراعاة اختلاف مراتبها على قدر دلالتها جرحا أو تعديلا، وإضافة المراتب الموجودة في كلام أئمة النقد إلى ما ذكره ابن أبي حاتم. وسيأتي ذِكرُ هذه التَّطوُّرات في المطلب التالي.

هذا، وهناك من قصر على بيان مراتب الضُّعَفاء والمُبتدِعين من الرُّوَاة، وهو الجوزَجاني[1]، فقـد قسمهم إلى أربعة أقسام، قائلا: "وسأصِفُهم على مَراتِبهم، ومَذاهِبهم:

منهم الزائِغُ عن الحق، كَذَّاب في حديثه.

ومنهم الكَذَّاب في حديثه، لم أسمَع عنه ببِدعة، وكفى بالكَذِب بدعة.

ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللَّهجَة، قد جرى في الناس حديثُه، إذ كان مَخذولا في بدعتـه، مأمونا في روايته؛ فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يُؤخَذَ من حديثهم ما يُعرَف؛ إذا لـم يُقَـوِّ بـه بدعته، فيُتَّهَم عند ذلك.

ومنهم الضعيف في حديثه، غير سائِغ لذي دِين أن يَحتجَّ بحديثه وحده، إلا أن يُقَوِّيَه حـديثُ مَن هو أقوى منه؛ فحينئذٍ يُعتَبَر به."[2]

ويبدو أن الجوزَجاني قَصَد ترتيب مراتب الضُّعَفاء والمُبتَدِعِين صُعُودا، فبدأ بأشَدِّها جَرحًـا، وانتهى بأَخَفِّها. فإن كان كذلك، فقد شذَّ عن الجُمهور في التفرقة بين الكَـذَّاب المُبتَـدع، والكَـذَّاب الذي لم يُتَّهم ببدعة، وجَعْلِه الأوَّل أسوَأ من الثاني. ولم أجِد هذا التقسيم عند غيره، بـل جميـع مَـن ثبت كَذِبُه عندهم سواءٌ في طَرد حديثه.

وهناك أمر آخَرُ يُلفِت الانتباهَ، وهو أنه قدَّم الصَّدوق المبتَدِع في الذكر على الضـعيف الذي لا يُحتَجُّ به إلا بتقوية غيره له. ولا يجوز أن يكون قَصَد بهذا الترتيبِ التقديمَ والتأخيرَ في الحُكم؛ لأنه قد صَرَّح أن الصَّدُوق المُبتَدِع يُؤخَذُ منه بغير اعتِبار، وأما الضَّعِيف؛ فإنه لا يُقبَـل منـه إلا اعتبـارًا. فالضعيف عنده أسوَأ مِن الصَّدُوق المُبتَدِع، بخِلاف ما يَظهر من الكلام لأوَّل وَهْلَـة. فلـو قَـدَّم مَـن حُكمُه الاعتِبار، وأَخَّر مَن حُكمُه الانتِقاءُ، لكان أنسبَ بالترتِيب.

---

١ الجَوزَجاني: هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، أبو إسحاق السَّعْدي. سكن دمشق. وكان صُلبًا في السنة، حافظـا للحديث. يروي عن يزيد بن هارون والعراقيين. روى عنه أهل العراق. مات بعد سنة أربع وأربعـين ومـائتين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٨/٨١-٨١

٢ مقدمة أحوال الرجال، ص ١١

وفي عَدِّ الصَّدُوق المُبتَدِع في مَراتب الضُّعَفاء نَظَرٌ. فإنه قد ذَكَر أنَّ حُكمَه الانتِقاءُ، وأهلُ الانتقاء أشبَهُ بالثِّقات مِن المجرُوحِين.

وبناء على هذه الأمور كلها؛ نَظرةُ الجوزَجاني إلى مراتب الرُّوَاة نَظرَةٌ مُغايِرة لما سبق عند الجُمهُور؛ فلا غَروَ في أن كلامَه لم يُحظ بالقَبول العام، بخلاف كلام ابن أبي حاتم المتضمِّن لمراتب الرُّوَاة التي ذكرها كلٌّ من الثَّوري، وابن مَهدي، ومُسلم، والتِّرمَذي كما سبق مُفَصَّلا.

المطلب الثاني

تاريخ مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

بالإضافة إلى كثرة عدد مراتب الرُّوَاة، كثُرت أيضا الأساليب والألفاظ والعبارات الدَّالَّـة على كل مرتبة. فإن تعبير النُّقَّاد عن مراتب الرُّوَاة بناء على مواصفاتهم لم يكن محصورا بعدد معـين مـن الألفاظ، وذلك لسَعة اللغة العربية، وإمكان أداء معنى واحد بأكثر من لفظ وأسلوب، فكان يُعـبِّر كل واحد منهم عن أوصاف الرُّوَاة كما ظهر له، وكما رآه لائقا بحال الراوي، من غير اتفاق سابق على وضع اصطلاحات معيَّنة، مما أدَّى إلى كثرة ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل وتنوُّعِها.

غير أن أئمة النقد، بل ومن عاصرهم من المُشتغِلين بعِلم الحديث كان باستطاعتهم معرفـة المراد بأغلب الألفاظ والعبارات، ومعرفة الموضع اللائق بكل منها في سُلَّم الجرح والتعديل؛ وذلك لعِدَّة أسباب، منها:

أولاً: قُوَّة سليقتهم اللُّغَويَّة.

وثانياً: تَلَقِّيهم المُباشِر من أئمة النقد.

وثالثاً: تَمَكُّنُهم من مشاهدة مَن يُطلـَق فـيهم تلـك الأقـوال والعبـارات مـن الـرُّوَاة، ومعرفة أوصافهم التي بسببها أُطلِق عليهم تلك الأقوال والعبارات.

ورابعاً: تَمَكُّنُهم من الاطلاع على مَرويَّـاتهم، ومعرفـة صِـفاتِها الـتي تُناسِـب الألفـاظ والعبارات التي أُطلِقَت عليهم.

وخامساً: سهولة معرفة غالب القرائن المُحِيطة بكل قائِلٍ ومَقُولٍ فيه.

وسادساً: إمكان مقارنة قول ناقد مع أقوال نُقَّاد آخَرِين.

فكانوا يتلقَّون هذا العِلم، بل ويكتسبون دِراية نقد الرُّوَاة والمرويات مـن خـلال الممارسـة المباشرة؛ ولذلك أكثرهم يقوم بنفسه بنقد الرُّوَاة والمَروِيَّات في الغالب، ويحكُمُ علـيهم، ولا يعتمِـد اعتمادا كليا على مَن سبقه أو عاصره من شيوخه أو غيرهم مـن كِبـار النُّقَّـاد، وإن كان يَـروي عـنهم أقوالهم كثيرا أو قليلا. ولعل هذا يُفسِّر عـدم اعتنـاءهم بالبيـان التفصـيلي لمراتـب ألفـاظ الجـرح والتعديل، إذ كانت أَشْهَرَ مِن أن تُذكَر.

وأول من اتَّجه إلى تدوين هذا البيان التفصيلي، هو عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وقدَّم بذلك خدمة جليلة لمن عاصره ولمن جاء بعده من المشتغلين بعِلم نقد الحديث. ولولا هذا البيان؛ لَخَفِيَ منهج النُّقَّاد الأوائل في نقد الرُّوَاة والمرويات -جُزئِيًّا، إن لم يخفَ كلّيا- على من بَعُد عنهم مكانا أو زمانا، إذ بدأت عملية النقد في التقَلُّص في عصر ابن أبي حاتم، حيث بدأ الاعتماد على الكتب المُدَوَّنة بدلا من السماع المُباشِر من الشيوخ، وكثُر ذاك الاعتماد مع مُرور الزمن - كما سبق في التمهيد في تاريخ علم الجرح والتعديل - طاغيا على سلسلة الأسانيد، وما يتعلق بها من نقد، وجرح، وتعديل. ومن هنا يُمكِن إدراك خُطورة كلام ابن أبي حاتم. وفيما يلي أنقل نصَّ كلامه:

"ووجدتُ الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتِب شتَّى:

وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو مُتقِن ثبْتٌ؛ فهو ممن يُحتَجُّ بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صَدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يُكتَبُ حديثه، ويُنظَرُ فيه. وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخٌ؛ فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتَبُ حديثُه، ويُنظَرُ فيه، إلا أنه دُونَ الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث؛ فإنه يُكتَبُ حديثُه للاعتبار.

وإذا أجابوا في الرجل بلَيِّن الحديث؛ فهو ممن يُكتَبُ حديثه، ويُنظَرُ فيه اعتبارا.

وإذا قالوا: ليس بقويٍّ؛ فهو بمنزلة الأولى في كِتْبَة[1] حديثه، إلا أنه دُونَه.

وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دُون الثاني، لا يُطرَح حديثه، بل يُعتَبَرُ به.

وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كَذَّاب؛ فهو ساقط الحديث، لا يُكتَبُ حديثُه، وهي المنزلة الرابعة."[2]

ولا مُنافاة بين هذا الكلام وبين ما سبق ذِكرُه من بيان مراتب الرُّوَاة عند ابن أبي حاتم. بل ويبدو أن هذا الكلام تفصيلٌ لسائر مراتب الرُّوَاة عند ابن أبي حاتم عدا مرتبةِ النُّقَّاد، والتي بلَغَ عدَدُها أربعا. وتَظهَر مُطابقتها للمراتب المذكورة هُنا في كونها أيضا محصورةً في أربعة أحكام، هي: الاحتجاج، والنَّظَر، والاعتبار، والتَّرك. إلا أنه فصلها هنا تفصيلا، حيث ذكر للاحتجاج مرتبةً واحِدة، وللنَّظَر مرتبتَيْن، وللاعتبار أربع مراتب، وللتَّرك مرتبة واحدة. فكان مجموع عدد المراتب عنده ثمانية، أربعٌ منها للتعديل، وأربعٌ للجرح، -وسيأتي شرح كل هذه المراتب عند عرض الألفاظ والعبارات المخصَّصَة لكل منها-. ولا عجب في أن يغدُوَ كلام ابن أبي حاتم هذا أساسا لِفَهم مراتب الرُّوَاة المُختَلِفة، إذ كان أوَّل من أبرَزها للناس مُرتَّبة مُفصَّلة، ونظَّمَها في سِلك واحد على النُّزول، بدأً

---

١ الكِتْبَة: هيئة الكتابة. انظر: لسان العرب، ١/٧٠٠، والمراد أنه بمنزلة المرتبة السابقة في كتابة حديثه اعتبارا.

٢ تقدمة المعرفة، ٢/٣٧

من أرفعِها دلالة على التعديل، نهايةً إلى أَشَدِّها جَرحًا. وقد قدَّم لكُلِّ مرتبة على الأقَلِّ مِثالا بلفظة أو عبارة واحدة، مما أمكَنَ غيرَه من استكشاف الأوصاف المطلُوبة لأهل كُلِّ مرتبة، ووَضْع ما يُرادفها من ألفاظ وعبارات أخرى معها في تلك المرتبة.

وبعد ابن أبي حاتم، ساهَمَت جماعةٌ من مُؤلِّفِي علوم الحديث في إثراء موضوع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل مُنظَّمة في مراتب. وأبرزهم ابن الصَّلاح،[1] والذَّهَبي،[2] والعِراقي،[3] وابن حَجَر،[4] والسَّخاوي،[5] إلا أنهم اعتمدُوا أساسا على كلام ابن أبي حاتم، وإن قاموا بإضافات مُهِمَّة، كإضافة مراتب أو ألفاظ وعباراتٍ أخرى، كما ضمُّوا بعض المراتب إلى البعض الآخر[6].

وأهَمُّ تِلك الإضافات فَضْل الذَّهَبي ما فيه تكرار كلمة "ثِقة" أو ما يُرادِفُها وجَعْلُها أرفع عن مرتبة "ثقة"،[7] وقد ذكرهما ابن أبي حاتم بمرتبة واحدة.[8]

كما أضاف ابن حَجَر مرتبة أعلى منهما وهي ما دلَّ على المبالغة في التعديل، وأَصرَحُها التعبير بـ"أفْعَل"[9].

وأضاف العِراقي مرتبة "ضعيف جِدًّا" بين مرتبَتَي "ضعيف الحديث"، و"متروك".[10]

وقد قسَّم الذَّهَبي المرتبةَ الأخيرة للجرح عند ابن أبي حاتم إلى ثلاثِ مراتِب، حيث جَعَل أَردَى عبارات الجرح: دَجَّال كَذَّاب، أو وَضَّاعٌ يَضَعُ الحديثَ، ثم مُتَّهَمٌ بالكَذِب، ومُتَّفَق على تَركِهِ، ثم متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.[11]

---

١ انظر: مقدمة ابن الصلاح ١/٢٤٢- ٢٤٦، ومعرفة أنواع علوم الحديث له أيضا، ١/١٢٢- ١٢٨

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٣ انظر: ألفية العراقي، وشرحها التبصرة والتذكرة، ١/٣٦٩- ٣٧٩

٤ انظر: نزهة النظر، ص ١٣٢ - ١٣٤

٥ انظر: فتح المغيث، ٢/٢٧٧- ٣٠١

٦ سيأتي ذكر هذه التغييرات والإضافات مفصلا في البابين الأول والثاني، حيث يتم عرض ألفاظ وعبارات كل مرتبة للجرح والتعديل.

٧ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٨ انظر: تقدمة المعرفة، ٢/٣٧

٩ انظر: نزهة النظر، ص ١٣٤

١٠ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٧

١١ انظر:مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

وهكذا ظل علماء المصطلح يُضِيفون إلى كلام ابن أبي حاتم حتى وَصل عدد مراتب الجرح والتعديل إلى زمن السُّيُوطي، والسخاوي إلى اثنتَي عشرة مرتبة، ستٌّ منها للتعديل، وستٌّ للجرح.[1] غير أن الأحكام لتِلك المراتب لم تتعَرَّض لأي تغيير، وظلَّت المراتبُ محصورةً في أربعة أحكام: الاحتجاج، والنَّظَر، والاعتبار، والتَّرك، أي كما ذَكَرَه ابن أبي حاتم.

ومما لا ينبغي أن يُهمَل هنا أن ابن حَجَر أيضا تعَرَّض لذِكْر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل في مُؤَلَّفَين له، وهما: نُزهَة النَّظَر وتقريب التَّهذيب. إذ قال في النُّزْهَة:

"وللجرح مراتب: أسوأُها الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالَغَةِ فيهِ، وأصرح ذلك التعبير بأَفْعَلَ، كأكذب النَّاسِ، وكذا قولُهم: إليهِ المُنْتَهى في الوضعِ، أو رُكْن الكذبِ، ونحوُ ذلك. ثمَّ: دجَّالٌ، أو وَضَّاع، أو كَذَّابٌ؛ لأنَّها وإنْ كانَ فيها نوعُ مبالغةٍ، لكنها دونَ التي قبلها. وأَسْهَلُها، أَي: الألفاظِ الدَّالَّةِ على الجَرْح قولُهم: فلانٌ لَيِّنٌ، أو سَيِّءُ الحفظ، أو: فيه أدنى مقالٍ. وبَيْنَ أسوأِ الجرح وأسهلِهِ مراتبُ لا تخفى.

فقولهم: متروكٌ، أو ساقطٌ، أَو فاحشُ الغلطِ، أَو منكرُ الحديثِ، أشدُّ مِن قولهم: ضعيفٌ، أَو ليسَ بالقويِّ، أَو فيهِ مقالٌ.

ومِن المهمِّ، أَيضاً: معرِفةُ مراتِبِ التَّعديلِ: وأَرْفَعُها الوَصْفُ، أَيضاً، بما دَلَّ على المُبالغةِ فيهِ، وأَصْرَحُ ذلك: التعبيرُ بأفعلَ، كأوثقِ النَّاسِ، أَو أثبتِ النَّاس، أَو إليهِ المُنْتَهى في الثبتِ. ثمَّ ما تَأَكَّدَ بصفةٍ مِن الصِّفاتِ الدَّالَّةِ على التعديل، أو وصفين: كثقةٍ ثقةٍ، أو ثبتٍ ثبتٍ، أَوْ ثقةٍ حافظٍ، أَو عدلٍ ضابطٍ، أو نحو ذلك. وأدناها ما أَشْعَر بالقربِ من أسهل التجريح: كشيخٍ، وَيُرْوَى حديثه، ويُعْتَبَرْ بهِ، ونحوِ ذلك.وبَيْنَ ذلك مراتبُ لا تَخْفَى."[2]

ويبدو أن كلامه المذكور بيان لمراتب الجمهور، و إضافة عليها. وأما في التقريب، فقد ذَكَر في مُقَدِّمَته عدد المراتب بقوله: "انحَصَر لي الكلام على أحوالهم في اثنتَي عشرة مرتبة."[3] ثم عَرَضَها قائلا: "فأما المراتب:

فأَوَّلها: الصحابة: فأُصَرِّح بذلك لِشَرَفِهم.

الثانية: مُن أُكِّد مَدحُه، إما بأفعَل، كأَوثَق النَّاس، أو بتكرير الصِّفَة لفظا، كثقة ثقة، أو معنًى كثقة حافظ.

---

١ انظر: تدريب الراوي، ٣٤١-٣٤٧، وفتح المغيث، ٢٧٧/٢، و٢٨٩

٢ ص ٢٥٦-٧

٣ مقدمة التقريب، ١/١

الثالثة: مَن أُفرِدَ بصِفَةٍ، كثقة، أو مُتقِن، أو ثَبْت، أو عَدْل.

الرابعة: مَن قَصَر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة بصَدوق، أو لا بأس بـه، أو ليس به بأس.

الخامسة: مَن قَصَر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سَيِّء الحِفظ، أو صـدوق يَهِم، أو له أوهام، أو يُخطِئ، أو تغيَّر بأَخَرَة. ويلتَحِق بذلك مَن رُمِي بنوع من البدعة، كالتَّشَيُّع،[1] والقَدَر،[2] والنَّصب،[3] والإرجاء،[4] والتَّجَهُّم،[5] مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يَثبُت فيه ما يُترَك حديثُه مِن أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يُتابَع، وإلَّا فلَيِّن الحديث.

السابعة: مَن روى عنه أكثرُ من واحد، ولم يُوَثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مستُور، أو مجهُول الحال.

الثامنة: مَن لم يُوجَد فيه توثيق لمُعتبَر، ووُجِد فيه إطلاقُ الضعف، ولو لم يُفَسَّر، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

التاسعة: مَن لم يَرو عنه غيرُ واحد، ولم يُوَثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

العاشرة: مَن لم يُوَثَّق البَتَّة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: مَن اتُّهِم بالكَذِب.

---

١ التَّشَيُّع: هو بدعة الغلو في الميل إلى علي -رضي الله عنه-. فيُطلَق و يُرَاد به تقديمُ علي -رضي الله عنه- على سائر الصحابة، وتقديم أولاده على سائر الأمة في الخلافة. وقد يُرادُ به اعتقاد الألوهية في علي -رضي الله عنه. وقد ينضمُّ إلى الميل إلى علي -رضي الله عنه- الطعن في مخالفيه، وقد يَصِل إلى حدِّ تكفيرهم. انظر: منهاج السنة النبوية، ٣٠٦/١-٨

٢ القدر: يُراد به هنا بدعة إنكار إضافة الخير والشر إلى القدر. انظر: الملل والنحل، ٢٨/١

٣ النَّصب: هو بدعة بُغض أهل البيت ومُعاداتهم، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا. انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، ص ٦٠، ١١٤

٤ الإرجاء: هو الاعتقاد بأنه لا يَضُرُّ مع الإيمان معصيةٌ، كما لا تَنفَع مع الكفر طاعةٌ. انظر: لوامع الأنوار البَهِيَّة، ٨٩/١

٥ التَّجَهُّم: هو اعتقاد بِدَع مخصوصة، هي: نفي الصفات الإلهية، ونفي القدرة والاستطاعة البشرية، والقول بفناء الجنة والنار، والقول بعدم زوال الإيمان بالجحود. وإنما سُمِّي هذا المذهب بالتَّجَهُّم، والفرقةُ التي تعتقدها بالجَهمِيَّة، نسبة إلى مبتدعها جَهْم بن صَفوان. انظر: الملل والنحل، ٨٦/١-٨٨،وقد قُتِل في آخر زمان بني مَروان. انظر: الفرق بين الفرق، ص ٢٠٠

الثانية عشرة: مَن أُطلِق عليه اسمُ الكَذِب، والوَضع.[1]

وظاهر كلامه هذا أنه ذكر هذه المراتب على أنه اصطلاح له، اختاره لكتابه التقريب، ومشى عليه فيه، لا على أنه شرحٌ لأساليب أئمة النَّقد المُتقدِّمين، وإن كان هناك أكثر من موضع يتطابق فيها مراتب الحافظ مع مراتب الجمهور التي ذكرها ابن أبي حاتم. وعلى هذا، فإن المختار في هذه الرسالة كأساس ترتيب مراتب ألفاظ الجرح والتعديل ما سبق ذكره من كلام ابن أبي حاتم، والذي أضاف عليه ابن حَجَر في النُّزهَة، لا مراتب ابن حَجَر في التقريب.

---

١ انظر: مقدمة التقريب، ١/١

المطلب الثالث

ما يُعرف به مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

قبل الخَوض في مَدلُولات ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، يجِبُ النَّظَر في المصادر التي يُرجَع إليها لاستنباطها، وفي قواعد يُحتَكَم إليها لتقليل احتمال الخطأ بقدر ما أمكَن.

وقد تُقتَرح، أو تُستَخدَم من قِبَل أهل العِلم عدَّةُ مَصادر لتعيين معرفة معاني ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، هي:

أولا: أقوال الإمام المستخدِم نفسِه في شرح مَقصُوده من اللفظ أو العبارة التي استَخدَمَها.[1]

ولا شَكَّ أن بيان المُتكلِّم لما أراده مِن كلامه أَولَى بالقبول من بيان غيره؛ لأنه أعلَمُ به، إلّا أن النُّقَّاد الأوائل نادِرا ما يتطَرَّقُون إليه، مما يُحوِجُ الباحثَ إلى البحث عن مصدر آخر يَعرِف به مَدلُول أكثر الألفاظ والعبارات المُستخدَمة لجرح الرُّوَاة أو تعديلهم.

وإن قِلَّة أقوال النُّقَّاد المتقدمين في شرح مقاصدهم مما يستخدمونها من ألفاظ وعبارات، بل ونُدرَتُها أقوى شاهد على أن كلامهم كان يجري على مُقتضَى السليقة اللُّغَويَّة، وأنه كان مبنِيًّا على المعاني اللُّغَويَّة الأصِيلة الشائعة في زمانهم، يَظهَر قصدُهم لمن عَرف تلك المَعاني اللُّغَويَّة بأدنى تأمُّل، أو بدون تأمُّل.

ثانياً: أحد مصادر معرفة مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عند الناقد هو أقوال من هو خبير به من الناحية العِلمِيَّة، كتلميذ لازَمَه طويلا، أو كعالِم غاصَ في كُتُبِه، وعايَشَها، حتى عَرَف خباياها.[2]

وهذا يَرِدُ عليه ما يَرِدُ على سابِقِه. أَضِف إلى ذلك أنه لا يَعدُو أن يكون مجرَّد اجتهاد من التلميذ أو العالم المُتخَصِّص به، رُبَّما لم يَقُم على أساس ثابت، أو لم يَبلُغ فيه الصَّوابَ على الرغم من

---

١ انظر: شفاء العليل، مقدمة، ص ١٧، ولسان المحدثين، ١/١٣٧

٢ انظر: المرجعين السابقين، الموضعين السابقين

الجُهد الذي بَذَله. فلا يَنبغي أن يُقبَل على أنه مُسَلَّمٌ به إلا بعدَ التَّأَكُّد من وجود أدِلَّة قَويَّة تُرَجِّحُ صحَّتَه.

ثالثاً: اقتران اللفظ أو العبارة بلفظة أخرى دالَّة على جرح أو تعديل. فإذا وردت مثلا كلمة "صالح الحديث" مقرونةً كثيرا بكلمة "صدوق"، فهذا يعني أن "صالح الحديث" بمرتبة "صدوق".[1]

وهذا الرأي لا يخفَى ضعفه؛ لأن اقتران كلماتٍ بعضها ببعض من مراتب مُغايِرةٍ للتعديل، أو من مراتب مُغايرةٍ للجرح كثيرٌ في كلام أئمَّة النَّقد المُتَقَدِّمين. فاقتران "ثقة" مثلا بـ"صدوق" كثيرٌ جدا. وكذلك اقتران "ضعيف الحديث بـ"ذاهب الحديث". وهكذا. فإذا حُمِلَت تلك الألفاظ على التَّرادُف؛ لم يَبقَ فرقٌ بين المراتب.

ثم كيف يُعرَف إذا اقترن "صدوق" مثلا بـ"صالح الحديث"، أيهما بمرتبة الآخر، هل "صدوق" بمرتبة "صالح الحديث"؟ أو العكس؟

فالصحيح أن اقتران الكلِمات الدَّالة على التعديل بعضها ببعض مِن مراتب مُغايرة، وإن كان يدُلُّ على التَّجَوُّز، إلا أنه لا يُفِيد في معرفة ما وقع فيه التَّجَوُّز، هل وقع في الكلمتين؟ أو في كلمة واحدة؟ فإذا كان في واحدة، ففي أي منهما وقع التجوز؟ وأي منهما بقي على الأصل. وهذا يُحوِجُ إلى البحث عن قرينة أو قرائن أخرى.

رابعاً: مُقارنة قول الناقد بأقوال أخرى له في الراوي نفسه. فإذا كان الناقد وَصَفَ راو بـ "لا بأس به"، وفي قول آخَر وَصَفَه بـ "ثقة"، فهذا يعني أن الناقد يَستَخدِم "لا بأس به" بمعنى "ثقة".[2]

ولا يخفى ضعفُ هذا الرأي أيضا؛ إذ هو بمَثابة مَن يَستنتِج مِن القولين في امرأةٍ وُصِفَت في أَحَدِهما بأنها "إنسان"، وفي الآخَر أنها "امرأة"، بأن معنى "الإنسان" عند الواصِف "امرأة".

ومَن قَبِل هذا الاستنتاجَ؛ فعليه أن يَقبَل مَن يَستنتِجُ مِن قَولَين للناقد في الراوي، وَصَفَه في أحدهما بـ"ثقة"، وفي الآخَر بـ"ضعيف"، بأن "ثقة" عنده بمعنى "ضعيف".

---

١ هذا المصدر هو الذي اعتمده أبو غدة في استخراج مدلول صدوق. انظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي، بتحقيق أبي غدة، ص ٢٤٦-٤٨، وقاسم على سعد لاستخراج مدلول صالح الحديث، انظر: مباحث في علم الجرح والتعديل، ص ٤١-٤٢، ورد السليماني المأربي على أبي غدة، ووضح الخطأ في اعتماد هذا المصدر. انظر: شفاء العليل، ص ١٣٣-٣٥

٢ وقد اعتمد على هذا المصدر قاسم على سعد لاستخراج مدلول لا بأس به، وصالح الحديث، انظر: مباحث في علم الجرح والتعديل، ص ٣٨، رقم الهامش ٣، وص ٤١، رقم الهامش ١

كما عليه أن يَقبَل مَن ادَّعَى العَكسَ، فاستَنتَج مِن المثال الثالث أن "ضعيف" عنده بمعنى "ثقة"، أو من المثال الثاني أن "امرأة" عنده بمعنى "إنسان"، أو من المثال الأول أن "ثقة" عنده بمعنى "لا بأس به". ويُخشَى إن استَمَرَّت استِنتاجاتٌ مِن هذا القَبِيل؛ صارت جميع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل مُترادِفةً! وتَختَلُّ جميعُ المراتب، بل تَتَداخل، بل تَنعَدم!

بل الأحرى أن يُلاحَظ الفرقُ بين الوَصفَين، ثم يُنظَر لماذا أطلق عليه الناقد مَرَّة وصفًا أدنى، ومَرَّة أعلَى. إذ قد يَصدُق على المَقُول فيه الوصفان باعتبارين مختلفين. وقد لا يَصدُق عليه إلا أحدُهما. حِينئَذٍ يُلجَأُ إلى تأويلِه، أو إلى القَول بتغيُّر رأي الناقد؛ إن وُجد على ذلك دليلٌ، أو يُلجَأ إلى التَّرجِيح. ولا يَصحُّ عند التأويل أيضا أن يُدَّعَى إلغاء معناه الأصلي تماما عند ناقِد أو آخَر.

خامساً: مُقارَنة أقوال الناقد بأقوال النُّقَّاد الآخرين، لأن كلامَهم في الغالب يُقَوِّي ويُفَسِّرُ بعضُه بعضًا.[1]

وهذا أيضا لا يَسلَم من النَّقص؛ إذ يُمكِن أن يكون النَّاقِد اختَلَفَ رأيُه على أساس ما شاهَدَه مما لم يُشاهِده الآخَرُون، وكُلٌّ عَبَّر عمَّا رآه. فلا يَصِحُّ أن يُحكَمَ على أحدهم بالخطأ وعلى الآخر بالصواب؛ إذ كُلُّ واحد مُصِيبٌ باعتبار مُشاهدَتِهِ. أو يَحتَمِل أن يكون الناقِدُ مِعياره أدَقُّ من مِعيار غيره، أو التَزَم ببعض القَواعِد بينما التَزَم الآخَرُون بقواعِد أُخرَى. فلا يَصِحُّ أن يُحكَمَ على أحَدهم على أساس ما وُجِد عند غيره، بل يكُون للكُلِّ مَزاياه التي تختَصُّ به، كما يَحتَمِل أن يكون على الكُلِّ مُؤاخَذاتٌ تخُصُّه دُونَ غيره. فلا يَصِحُّ في هذه الحال الحُكمُ على أَحَدِهم أو أكثر إلا عِند وُجود مِعيار عامٍّ يُوزَنُ به كُلُّ واحِدٍ منهم بمُفرَدِهِ، ثم يُحكَمُ عليه على أساس مَدَى قُربِهِ أو بُعدِه لهذا المِعيَار. لا على أساس قُربِه أو بُعدِه للأئمَّة الآخَرين.

سادسًا: حالُ الراوي أو الرُّوَاة الذين أُطلِقَ عليهم اللَّفظُ أو العِبارة. وهذا يَعني استقراءَ لفظ أو عبارة للجرح والتعديل للوُصُول إلى المعنى العامِّ الذي يَجمَعُ جميع الاستِخدَامات.[2]

وهذا أيضا لا يَسلَم من النَّقص، إذ يَحتَمِل أن يكون الناقد استخدمه في معنى مجازي أو أكثر بالإضافة إلى المعنى الأصلي. فيكون مراده من إطلاق اللفظ أو العبارة مَرَّةً المعنى الأصلي، وتارَةً معنًى مجازي، وتارةً معنًى مجازيٌّ آخَر. ويُخشَى أن يَصِل الباحِثُ إلى نتائِجَ خاطِئةٍ؛ إن حَمَل الاستخداماتِ كُلَّها على معنًى واحدٍ جامِع لتِلك المعاني.

---

١ انظر: شفاء العليل، مقدمة، ص ١٧

٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

ثم هذا الاستقراء هو إمَّا مما لا يُطاق أو على الأقَلِّ مُتَعَذِّر. إذ يَصعُبُ جِدًّا مَثَلا حَصرُ استخدامات كلمة "ثقة" عند ناقِد واحد، وربما يحتاج دراستُها إلى زمن طويل، فضلا عن دراسة جميع الأقوال لجميع الأئمَّة. أضِف إلى ذلك أننا في هذا العصر المُتَأَخِّر جِدًّا، حيثُ ضاعَ بلا شَكٍّ كثيرٌ من أقوالهم؛ فيكون هذا الاستقراء -إن تَمَكَّن أحدٌ من القِيام به على فرضِ المُحال- ناقصًا.

سابعا: المعاني اللُّغَويَّة لألفاظ وعبارات الجرح والتعديل. إذ المعنى اللغوي هو الأصل في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل؛ وذلك لأن أئِمَّةَ النَّقدِ المُتقَدِّمين كانوا يُعَبِّرُون عن أوصاف الرُّوَاة بلُغَة عَصرهم وهي العربيَّة الفُصحَى بما رأوه أقربَ للتعبير عنها، من غير اتِّفاقٍ سابِق على مَدلُولٍ أو آخَر. فإن هذه الألفاظ والعبارات إنما جَرَت على مُقتَضَى مَعانيها اللُّغَويَّة، مِن غير مُحاوَلَة اصطِناعِيَّة لتعيين مَدلُولاتِها.[1]

ولا يَرِدُ على هذا المَصدَر ما يَرِدُ على غيره، فإن الباحث مثلا يجد شرح جميع المُفرَدات في المعاجم اللُّغَويَّة، ولا يبقى لديه إلا إيجاد تطابُق بين المعنى اللُّغَوي للَّفظ، وبين ما يحتمل أن يكون أُريد به في باب الرواية. وإن مَدلُولات الألفاظ والعِبارات المُسَجَّلة في المعاجم اللُّغَويَّة لا تختَصُّ بشخص أو آخر، وإنما تَذكُرُ المعنى العامَّ الذي يُستَخدَمُ له اللفظُ. ثم الرجوع إلى هذه المعاجم ليس صعبا، ولا مُتعَذِّرا.

أضِف إلى ذلك أنه بالرُّجُوع إلى المعنى اللُّغَوي للَّفظ أو العِبارة يستطيع المرءُ التفرقةَ بين المعنى الأصلي، والمعنى المجازي. فما وافق المعنى اللُّغَويَّ الشائعَ في ذاك العَصر؛ فهو الأصلُ، وما بَعُد عنه؛ فهو المجاز.

وبعد إلقاء نَظرةٍ نَقدِيَّة على المَصَادر المَذكُورَة، يبدو أنَّ مِنها ما هو مصدر، ومِنها ما هو قرينة من القرائن المُؤكِّدة على إرادة الأصل، أو الصَّارفَةُ عنها. وأنَّ بَعضَها أرجَحُ مِن بعضٍ. فالأَولَى أن تُذكَر هذه المَصادر والقرائن على الترتيب الذي ينبغي الالتزامُ به عند الرُّجوع إليها.

فاستخراج مدلُول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ينبغي أن يَتِمَّ في خُطُواتٍ تالِية:

الخطْوَة الأُولى: الرُّجُوع إلى المعنى اللُّغَوي الشَّائِع في عَصر أئمَّة النقد، فإنه الأصل الذي يجب أن يُحمَل عليه اللفظُ، ولا يُعدَل عنه إلا بدليل قَويٍّ يَمنَع منه، ويُوجِبُ الصَّرفَ عنه إلى غيره. ويَنبغي أن يَحرص الباحثُ على الرُّجوع إلى المعاجِم والمصادر اللُّغَويَّة التي تَمَّ تأليفُها في عَصر الرواية أو بعده بقليل، لأن اللُّغَة كائِنٌ حَيٌّ يتَطَوَّرُ باستِمرَار، فالألفاظ والمعاني والأساليبُ اللُّغَويَّة عُرضَةٌ لتغييرات من زيادة، أو نَقص، أو استبدال. فإذا أَهمَل

---

١ انظر: تحرير علوم الحديث، ٥٦٧/١

الباحثُ المصادر اللُّغويَّة المُعاصِرة لأئمَّة النَّقد المُتقدِّمين، واعتمَدَ على مَصادِر مُتأخِّرةٍ؛ ربما أخطأ في حَمل كلامهم على المَدلُولات الَّتي لم تُعرَف في عصرهم.

وقد يجِد الواحد في المعاجم اللُّغويَّة القديمة أكثر من معنى للَّفظ أو العبارة؛ فيجب عليه حينئذٍ أن يَبحَث عن المعنى المُناسِب للَّفظ أو العِبارة في كلام الناقد.

هذا، وينبغي أن يرجِع الباحثُ أيضا -في استخراج المعنى الأصلي للفظ أو العبارة- إلى قواعِد لُغويَّة أُصوليَّة مما يَخلُو من تَكلُّفٍ وتَعَسُّفٍ، كالعُمُوم والخُصُوص، والمُطلَق والمُقيَّد. فإنها تَحُلُّ كثيرا من الإشكالات التي تَرِدُ أثناء التعامل مع أقوال أئمة النَّقد. كيف لا، وقد وُضِعَت هذه القواعِد لاستِخراج المعاني من الألفاظ والعِبارات، وللحِماية عن الخطأ والزَّلل أثناء الاستخراج. فالعَامُّ يُحمَلُ على عُمُومِه ما لم يأتِ دليلٌ على التخصِيص. والخاصُّ يُحمَل على خُصوصِه ما لم يأتِ دليلٌ يُوجِب التَّعمِيم. والمُطلَق يُحمَل على إطلاقِه وكمالِه ما لم يَقُم دليلٌ على التَّقييد أو النَّقص، وهَلُمَّ جَرًّا.

الخُطوة الثانية: وكثيرًا ما يجد الباحث ما يمنعه من حمل اللفظ على معناه الأصلي، ومن تلك الموانع ما يلي:

أولا: السياق.

ثانيا: أقوال أخرى للناقد نفسه في الراوي.

ثالثا: تعامل الناقد مع مرويات الراوي

رابعا: أقوال نقاد آخرين

خامسا: حال الراوي، في ضوء ما ذُكِر عنه في كتب الرِّجال.

فهذه قرائن صارفة للعدول باللفظ عن الأصل إلى المجاز، لا مصادر لاستخراج مدلوله. فإذا وُجِد مانعٌ أو أكثرُ يُوجِب العدول عن الأصل، وجب تأويل اللفظ، حينئذ يبحث الباحث عن نص من الإمام نفسه؛ إن كان شرح اللفظة، وبيَّن المقصودَ منها. إلا أنه ينبغي التَّنبُّه للأمرين التاليَين:

الأول: لا يلزم من شرح الإمام نفسه على إرادة معنى معيَّن حمل ذلك اللفظ أو العبارة دائما على ذاك المعنى. وذلك لأنه أحيانا يَحتمِل اللفظ أو العبارة أكثر من معنى، ويكون الناقد قد بَيَّن معنى واحدا قَصَدَه في سياق مُعَيَّن من تلك المعاني من غير مَسٍّ أو بيان للمعاني الأخَر لسبب أو آخَر. ويظنُّ القارئ أنه لا يستخدم اللفظ أو العبارة المشروحة إلا لذلك المعنى، فيتسبب لديه الحيرة

والاستغراب، حينما يقف على إطلاقات متباينة من الإمام نفسِه تُخالِفُ ما قرَّرَه. وهذا الإشكال من باب تخصيص ما هو عامٌّ.

ومن أمثلته ما ذكره ابن أبي خَيثَمَة قال:

"قُلت ليحيى بن معِين: إنَّك تَقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قُلتُ: ليس به بأس؛ فهو ثِقَة، فإذا قلتُ لك: هو ضعيف؛ فليس هو بثِقَة، لَا يُكتَبُ حديثُه."[1]

وقد ورد استخدام العبارتين بما يُغايِر ما شَرَحهُما به ابن مَعِين في هذه الرواية. فقد قال الدَّارمي: "وسألتُه [أي: ابن مَعِين] عن مِندَل بن عَليٍّ: فقال ليس به بأس. قلتُ: وأخوه حِبَّان بن علي؟ فقال: صدوق. قلتُ: أيهما أحَبُّ إليك؟ فقال: كِلاهُمَا وتَمرًا.[2] كأنه يُضَعِّفُهُما."[3] وفي رواية قال: "ضعِيفا الحديث."[4] فهذا يدُلُّ على أنه أراد بـ"لا بأس به" ما دُونَ جميع درجات التوثيق، أي التوثيق في الدِّين، دُونَ الضَّبط.

وروى الخطيب بسنده إلى معاوية بن صالح بن أبي عُبَيد الله قال: "عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبان، قال يحيى بن مَعِين: هو ضعيف. فقُلتُ: يُكتَبُ حديثُه؟ قال: نعم، على ضَعفِهِ، وكان رجلا صالحا."[5] فقد حكم ابن معين على الراوي بأنه يُكتَبُ حديثُه، على الرغم من وَصفِه بـ"ضعيف".

فهذان المثالان يدُلَّان على أن ابن مَعِين إنما ذَكَر أحد المعاني للعبارتين المذكورتين، ولم يمنعه ذلك من استخدامهما بمعنى أو معان أخر.

والثاني: رُبَّما يذكر الناقد غرضه هو من إطلاق اللفظ أو العبارة، ويُتوَهَّم أنه اصطلاح النُّقَّاد كلِّهم، وهذا فيه تعميم ما هو خاصٌّ، وهو خطأ إذا كان بدون دليل.

الخُطوة الثالثة: فإن لم يُوجَد شرح اللفظ أو العبارة من قِبَل الإمام المستخدِم، أو قام مانعٌ أيضا من حَمْله على ما ذكره الإمام، حينئذ يجب أن يُنظَر إن كان أحد من العلماء شرح مصطلح الإمام. فإن وُجِد شرحُ مصطلَح الإمام من قِبَل عالِم آخر، وجبَ التَّأكُّد من صِحَّة دعواه

---

١ تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣١٥/١

٢ هذا مثل للتقليل أو التحقير للمشار إليه بكلاهما. انظر: مجمع الأمثال، ١٥١/٢

٣ تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٩٢

٤ ضعفاء العقيلي، ٢٩٣/١، ٢٦٦/٤

٥ تاريخ بغداد، ٢٢١/١٠

بالرُّجُوع إلى الأدِلَّة. فإن ثبتت صحته، وناسَبَ المُقامَ أيضا؛ وجب الحمل على ما ذكره ذاك العالِم.

الخُطوة الرابعة: فإن لم يُوجَد نصٌّ من الإمام، ولا من غيره، أو قام مانعٌ أيضا من حَمْله على ما ذُكِر في النص؛ وجب حملُه على أنسب المعاني المحتمَلة على سبيل التَّجَوُّز، بشرط أن يكون اللفظ يتحمَّله، بحيث تكون هناك علاقة بين الأصل والمجاز.

المطلب الرابع

سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل

رأيتُ أن تُعرَض ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل صُعودا، بدأً من أَشَـدِّها جَرحـا، نِهايـةً إلى أعلاها تعدِيلًا. وذلك لأمرَين، هما:

أولا: إن التعديل يَستوجِب خُلُوَّ الراوي مِن أوصاف الجَرح كُلِّها؛ فمعرفة مراتب التعديل يَتضَمَّن معرفة أوصاف الجرح بخـلاف مراتـب الجـرح، فإنهـا لا تَسـتَلزِم معرفـة مراتب التعديل. والبدء بمَراتب التعديل إما يُؤَدِّي إلى تأخير ذِكر أوصـاف الجـرح، مما يَستَلزِم نقصا في بيان حقيقة مراتب التعديل. أو يُؤَدِّي إلى ذكر أوصـاف الجـرح أثناء بيان مراتب التعديل، ولا يبقى حينئـذ لفَصـل مراتـب الجـرح كبـير فائـدة. ويُمكِن التخلُّص من المشكلتين بتقديم مراتب الجرح على التعـديل عنـد البيـان، حيث تُذكَر أوصافُ الجرح في مراتبها، ثم تُذكَر أوصـافُ التعـديل في مراتبهـا، ولا يُحوِجُ ذلك إلى إعادة مراتب الجرح في حقيقة مراتب التعديل.

ثانيا: يُستَحسن ذِكرُ ما يَجب الاحترازُ عنه من أوصاف، قبل ذِكر ما ينبغي أن يَـتَحَلَّى بـه الراوي من محاسن من باب التَّخلِية قبل التَّحلِيَة.

فإليك بيان مراتب الجرح في الباب الأول، ثم مراتب التعديل في الباب الثاني.

الباب الأول

ألفاظ وعبارات الجرح عند أئمة النقد المتقدمين

شرحاً .. ومرتبةً .. وحكماً ..

يشمل هذا الباب على ستة فصول تالية:

الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثا"

الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جدا"

الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "لين الحديث"

ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ هذه المرتبة

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"

المبحث الثالث : المراد بالوضع في الحديث

المبحث الرابع : متى يتهم الراوي بالوضع

المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً" وشرحها

المبحث السادس : حكم أهل مرتبة "وضع حديثاً"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "وضع حديثا"

هذه المرتبة أصلها عند ابن أبي حاتم في المرتبة الأخيرة للجرح، والتي ذَكَرَها إيَّاها وحُكمَها قائلا: "وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كَذَّاب؛ فهو ساقط الحديث، لا يُكتَبُ حديثُه، وهي المنزلة الرابعة."[1] وهكذا جمع ابن أبي حاتم المتروكين كلَّهم في مرتبة واحدة أيًّا كان سبب تركهم، بَيدَ أن الذَّهَبي فَصَل ما يدل على الكَذِب من هذه المرتبة، وجعله أسوأ مراتب الجرح، وزاد مرتبة أخرى بينهما، وهي مرتبة "مُتَّهَم بالكَذِب، ومُتَّفَق على تَركِهِ." فتحوَّلَت تلك المرتبة عنده إلى ثلاث مراتب.[2]

ووافقه العِراقِي في فَصلِ ما يدل على الكَذِب عن مرتبة "متروك الحديث"، إلا أنه خالفه؛ إذ ألحق "مُتَّهَم بالكَذِب" بـ"متروك الحديث."[3] وسيأتي ما يدل على رُجحان مذهب العِراقِي في إلحاق "مُتَّهَم بالكَذِب" بـ"متروك الحديث".[4]

ووَجهُ صنيع ابن أبي حاتم في عدم التفرقة بين ما يَدُلُّ على ترك حديث الراوي مُطلَقا، وبين ما يدل على الكَذِب؛ أن مآل حديثهما واحد، وهو التَّرك مُطلقا. وكان صنيع ابن أبي حاتم أنسَب؛ لولا تفرقة النُّقَّاد بين من ثبت فيه تَعَمُّد الكَذِب في الحديث وبين غيره ممن فسد حديثه بأسباب أخرى، مع شِدَّة تنكيرهم على المُتَعَمِّدين للكذب في الحديث دون الآخرين، مما يدُلُّ على أن الوضع في الحديث أشَدُّ ضرَرًا له، وأقبَحُ وصفًا، وأسوَأُ خصلةً للراوي، ومِن ثم أشَدُّ طَعنًا فيه وفي مَروِيَّاته من غيره من أسباب سقوط الحديث. ولم يكن تغليظهم على المُتَعَمِّد للكذب في الحديث إلا امتثالا للنصوص الواردة في هذا الباب، والتي سيَرِدُ بعضها بعد قليل.

---

١ التقدمة، ٢/٣٧

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٣ انظر: ألفية العِراقِي، ١/١٢٣، والتبصرة والتذكرة، ١/٣٧٧، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٣

٤ انظر: شرح متهم بالكذب في مرتبة متروك الحديث في الباب الأول من هذه الرسالة.

هذا، ووافق ابن حَجَر أيضا الذَّهَبي في الفَصْل بين الوَضع وغيره من أسباب فساد الحديث، ثم زاد بالتنبيه على مراتب مختلفة للألفاظ والعبارات الدَّالَّة على الكَذِب باعتبار دلالتها على كثرة الكَذِب، أو عدم الكثرة، وبَيَّن مرتبتَين منها قائلا: "وللجرح مراتب، أَسوَأُها الوصف بما دَلَّ على المبالغة فيه، وأَصرَحُ ذلك التعبيرُ بأَفْعَل، كأَكذَب الناس، وكذا قولهم: إليه المُنتَهَى في الوَضع، أو رُكن الكَذِب، ونحو ذلك. ثم دَجَّال، أو وَضَّاع، أو وَضَّاع؛ لأنها وإن كان فيها نوع مُبالغةٍ، لكنها دُونَ التي قبلَها."[1] وسيأتي ما يَدُلُّ على أن الكَذِب مُطلَقا ولو مع المبالغة، وكذلك "دَجَّال" يُغايِران ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى، ويَستَوفِيان شرط مرتبة "متروك الحديث"، فسيتم شرحهُما هناك.

وأضاف السَّخَاوي في المرتبة الثانية مما ذكره ابن حَجَر ألفاظ "يَضَعُ"، و"يَكذِبُ"، و"وَضَع"، مع ملاحظة أن "يَضَعُ" و"يَكذِب" يَدُلَّان عُرفًا على مُلازمة الوَضع والكَذِب، بخلاف "وَضَعَ"، فهو أسهل ألفاظ المرتبة الثانية.[2] بينما أضاف البِقَاعِي[3] مرتبة أخرى بين المرتبتَين المذكورتَين قائلا: "فإن تكرير الألفاظ مثل قول الخطيب: "كَذَّاب ساقِطٌ"، أعلى من إفرادِها."[4]

والحقيقة أن ملاحظة الدَّلالَة على كثرة الكَذِب أو قِلَّته، وشِدَّته أو عدم شِدَّته، وملازمته أو عدم ملازمته في الألفاظ والعبارات الدَّالَّة على الكَذِب، لا يُفيد شيئا في باب الرواية، لأن مَن ثبت كذبه ولو مَرَّةً واحِدةً؛ ساء الظنُّ به مُطلَقا في باب الرواية، وسقط جميعُ حديثه، فلا يُقبَلُ أبَدًا؛ فهو ومَن كَثُر كذبُه سواءٌ في سُقوط حَديثِهما، ولا ترجيحَ لأحدِهما على الآخر، لا في باب الرواية، ولا في باب الدِّين. وإنما تُفيد دراسة هذه الفروق؛ إذا كانت مُؤثِّرة بحيث تُسَبِّبُ تَغَيُّرًا في الحُكم، إمَّا في باب الرواية أو على الأقَلِّ في باب الدِّين، ولو تأثيرا خَفِيفًا، حيثُ يُحتاج إليها إمَّا في ترجيح الروايات بعضها على البعض أو ترجيح الرُّوَاة بعضهم على البعض. فأمَّا إذا لم تُفِد شيئا كالفروق الموجودة في الألفاظ والعبارات الدَّالَّة على الكَذِب، فينبغي ألا يُشتَغَل بها.

ثم إنهم عادةً يُطلِقون الألفاظ والعبارات الدَّالَّة على المبالغة في الكَذِب، وإن لم يَكذِب الراوي إلا في حديث واحد، للدَّلالَة على شدة استنكارهم لفعله، واستِقباحًا لجرأته، وتغليظًا لجريمته؛

---

١ نزهة النظر، ص ٢٥٦

٢ انظر: فتح المغيث، ١٢٥/٢

٣ البِقَاعِي: هو إبراهيم بن عمر بن حسن برهان الدين الشافعي المحدث المفسر الإمام العلامة المؤرخ، نزيل القاهرة، ثم دمشق. كان من الأئمَّة المتقنين المتبحرين في المعارف. ولد سنة تسع وثمانمائة. أخذ من أساطين عصره كابن ناصر الدين، وابن حَجَر. وبرع، وتميز، وناظر، وانتقد، وصنف تصانيف عديدة، منها: المناسبات القرآنية، وعنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران. توفي بدمشق سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر: شذرات الذهب، ٥٠٩/٩-١٠

٤ النكت الوفية، ٣٣/٢

فلا ينبغي حملُها على الكثرة دائما. وهذا يُفسِّر كثرة استخدامهم للألفاظ والعبارات الدَّالَّة على المبالغة في الكَذِب، كـ"وَضَّاع"، أو "كَذَّاب"[1] بخلاف ما لا يدل على المبالغة كـ"كاذب"، و"واضع"، فإنه لا يَرِدُ على أَلسِنَتِهم إلا نادرا.

بناء على هذا، يبدو أن صنيع الذَّهَبي والعِراقِي في جمع كل الألفاظ والعبارات الدَّالَّة على الكَذِب في مرتبة واحدة أَولَى.

---

١ انظر: لسان المحدثين، ٢٥٨/٥

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثا"

لقد اتَّضح مما سبق أن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدَّلالَـة على الكَـذِب، إلا أنـه مما ينبغي التَّنَبُّه له أن المراد بالكَذِب هنا هو تَعَمُّد الوضـع في الحـديث، لا الكَـذِب في كلام الـراوي مـع الناس. لأن كذب الراوي في كلامه مع الناس من غير أن يَثبُت كذبه في الحديث كسائر أسباب فساد الحديث؛ إنما يُترَك حديثُ مَن تَلَبَّس به مَخافةَ كَذبِه في الحديث النَّبَوي، بخلاف المُتَعَمِّد للكَـذِب في حديث رسول الله ﷺ؛ فإنه يُترَك حديثُه للتَّحَقُّق مِن وُقوعِه.

ويَدخل في التَّعَمُّـد للوضـع في الحـديث، تَعَمُّـد روايـة الموضُـوع؛ لِمَـا ورد في قـول الرسـول ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَـدُ الكَاذِبِـينَ».[1] ويوافِقُـه المعقـول أيضا؛ لأن مَن يَتعمَّد رواية الموضوع عالمـا بوضـعه، بـدون إخبـار بوَضـعِه؛ فهـو يُشـارِك الـكاذِبَ في جَريمته، حيث يُقَوِّى الافتراء في الدِّين بنَشره، فيُعَادِى الحق.

وعلى هذا، فإن ضابط ألفاظ وعبـارات هـذه المرتبـة الدَّلالَـة على تَعَمُّـد الـراوي للوَضـع في الحديث أو تَعَمُّده رواية الموضوع. وعلى هذا، يُمكِن تسمية هذه المرتبـة تسـمية تَعكِـس موضـوعَها بمرتبة "تَعَمُّد الوَضع في الحديث، وتَعَمُّد رواية الموضوع."

---

١ هذا الحديث قد سبق تخريجه في ص ٤٧.

المبحث الثالث

المراد بالوَضع في الحديث

الظاهر من كلام أئمَّة النَّقد أن المراد بالوَضع في الحديث اشتمالُه كُلُّه أو بعضُه على أمر يَغلِب فيه احتِمال الاختِلاق، ويُستَبعَد فيه احتمال الخطأ. والأمور التي يَغلب مع وُجودها في الحديث احتمالُ الاختِلاق يُمكِن تسمِيتُها بأَمَارات الوَضع. وتارةً تكون أَمَارة منها أو أكثر في السَّنَد كُلِّه أو بعضه، وتارةً تكون في المتن كُلِّه أو بعضه، وتارة في كِلَيهما.

ومثال ظُهور أَمَارَةٍ للوَضع في المَتْن والسَّنَد معًا ما رواه بَزيعٌ أبو الخليل، عن هِشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائشة [رضي الله عنها] أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي في المكانِ الذي يَبُولُ فيه الحَسَنُ[1] والحُسَينُ[2]، فقالَت عائشة في ذلك، فقال: «يا حُمَيراء، أَمَا عَلِمتِ أن العَبدَ إذا سَجَدَ لِلّهِ سَجدَةً؛ طَهَرَ مَوضِعُ السُّجُودِ إلى سَبعِ أَرْضِينَ. »[3]

---

١ الحَسَنُ: هو ابن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهما. وهو سبط رسول الله ﷺ وريحانته، أمير المؤمنين أبو محمد. ولد سنة ثلاث من الهجرة. روى عن النبي ﷺ أحاديث حفظها عنه. وروى أيضا عن أبيه، وأخيه الحسين، وخاله هند بن أبي هالة. روى عنه ابنه الحسن، وعائشة أم المؤمنين، وآخرون. تنازل عن الأمر لمعاوية رضي الله عنه لما ولي، فلم يهرق لخلافته دم أحد من المسلمين. مات سنة تسع وأربعين على الأصح. انظر: الإصابة، ٢/٦٠-٦٥

٢ الحُسَينُ: هو ابن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهما. وهو أيضا سبط رسول الله وريحانته، أبو عبد الله الهاشمي. ولد سنة أربع، أو ست للهجرة. وقد حفظ الحسين أيضا عن النبي وروى عنه. وروى أيضا عن أبيه، وأمه، وخاله هند بن أبي هالة، وعمر رضي الله عنهم جميعا. وروى عنه أخوه الحسين وبنوه وآخرون. استشهد سنة إحدى وستين. انظر: المرجع السابق، ٢/٦٧-٧٢

٣ ضعفاء أبي زُرعَة، ٢/٧٠٨، والحديث أخرجه ابن حِبَّان عن عبد الرحمن بن المبارك عن بَزيغ بهذا الطريق في ترجمته وقال: يأتي عن الثقات بأحاديث موضوعة، كأنه المُتَعَمِّد لها. انظر: المجروحين: ١/١٩٩، رقم الترجمة ١٥٥، وأخرجه الطبراني وابن عدي كلاهما عن الفضل بن الحُباب، عن عبد الرحمن بن المبارك، عن بزيغ. انظر: المعجم الأوسط، ٥/١٦٣، رقم الحديث ٤٩٥٢، والكامل، ٢/٢٤١-٢ حيث ذكر ابن عدي معه أحاديث أخرى، ثم قال: وهذه الأحاديث عن هشام بن عروة بهذا الإسناد مع أحاديث أخرى يروي ذلك كله بزيغ أبو الخليل هذا عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة مناكير كلها، لا يتابعه عليها أحد. وهو قليل الحديث.

ورأى أبو زُرعَة أنه شبيه بالموضوع.[1] ويبدو أنه بنى هـذا الحُكـم على تناقُضِـه لمـا تَقَـرَّر في أحاديث صحِيحةٍ من وُجوب الطهارة مِن بَول الصَّبِيِّ، وشُرع للتَّطهِير منه النَّضْحُ.[2] فضلًا عـن تَفـرُّد راويه به مَع كَونه مما لا يُحتَمَل تَفَرُّدُه؛ لأنه يشتَمِل على حُكمٍ من الأحكام الشَّرعِيَّة الـتي لا يُمكِـن خفاؤُها على جَميع العُلماء إلى زَمَن بَزيغ أبي الخليل. فإن هذا الحديثَ لو ثَبَـتَ، لـم يُهمَـل في الأزمِنَـة الفاضِلة كُلِّها، لِمَا للأُمَّة مِن اهتمامٍ بأحادِيث الأحكامِ، حتى ينفرد به بَزيغٌ أبو الخليل. أضِف إلى ذلك أن كُلَّ ما رواه بَزيغٌ المذكور تَفرَّد به، لم يُتابَع عليه.[3] فالخُلاصة أن هذا الحديث حَكَم عليه أبو زُرعَة بكونه شبيها بالموضوع؛ لأن احتمال الاختِلاق تَرَجَّحَ فيه على احتِمال الخطأ بناء على مجمـوع ثلاثـة أمور، هي:

الأول: تناقُض ما يَدُلُّ عليه مع أحاديث صحيحة ثابتة تَناقُضًا صَريحًا لا يَحتَمِل الجَمعَ.

والثاني: كون موضوعه مما لا يُحتَمَلُ استِمرَار التَّفَرُّد بـه إلى أجيـالٍ في القُـرُون الفاضِـلة وبعدَها؛ لأنه يشتَمِل على حُكمٍ من الأحكام الشَّرعِيَّة.

والثالث: كون راويه ممن لا يُحتَمَل تَفَرُّدُه؛ لكونه لا يُتابَعُ على جميع حدِيثِه.

ومِن أمثِلَة الوَضع في السَّند دُونَ المَتْن ما ذكره ابن أبي حاتِم الرازي قـال: "وسـألتُ أبي وأبـا زُرعَة عن حديث رواه عُبَيس بن مَرحُوم، عن حاتِم بن إسماعيل، عن ابن عَجْلان، عـن محمـد بـن كعب القُرَظِيِّ، عن ابن عَبَّاس [رضي الله عنه.]، عن النبي [ﷺ]، أنه قال: «أَمَّـنِي جِبريـلُ عِندَ البَيتِ مَرَّتَيْنِ... »، وذَكَرتُ لهما قصة المواقيت؟[4]

فقال أبو زُرعَة: وَهِم عُبَيسٌ في هذا الحديثِ.

وقال أبي: أَخشَى أن يَكُونَ وَهِمَ فيه عُبَيسٌ.

فقُلتُ لهما: فما عِلَّتُه؟

---

١ انظر: ضعفاء أبي زُرعَة، ٢/٧٠٨

٢ انظر: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، ص ٤٢، وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكـم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، ص ١٣٣، وسنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في نضـح بـول الغـلام قبل أن يطعم، ص ١٩، وسنن أبي داود، كتاب الطهـارة، بـاب بـول الصـبي يصـيب الثـوب، ص ٦٥-٦٦، وسـنن النسائي، كتاب الطهارة، باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام، وباب بول الجاريـة، ص ٤٥، وسـنن ابـن ماجـة، كتاب الطهارة وسننها، باب بول الصبي الذي لم يطعم، ص ٧٤، ٧٥.

٣ انظر: الكامل لابن عدي، ٢/٢٤٢

٤ لم أقف على رواية عُبَيس هذه.

قالا: رواه عِدَّةٌ من الحُفَّاظ عن حاتِم،[1] عن عبد الرحمن بن الحارث بن عَيَّاش بن أبي رَبِيعَـة، عن حَكِيم بن حَكِيم بن عَبَّاد بن حُنَيْف، عن نافع بن جُبَيْر، عن ابن عَبَّاس [رضي الله عنه.]، عـن النَّبيِّ [ﷺ]؛ في المواقيت... الحديث.

فقالا: هذا الصَّحِيحُ.

وسَمِعتُ أبي يقول مَرَّةً أُخرَى: أَخشَى أن يكـون هـذا الحـديثُ بهـذا الإسـنادِ موضـوعٌ.[2] والظاهر أنه لا يَشُكُّ في صِحَّة المَتْن، وإنما خشي على الحديث بالوَضع بِناءً على ما لاحَظه في السَّنَد.

ومن أمثِلَة وُجُود أَمَارَةٍ للوَضع في السَّنَد وَحدَه أيضا ما ذكره ابن أبي حـاتم قـال: وسَـأَلتُ أبي عن حديثٍ رواه هِشام بن عَمَّار، عن مُخَيَّس بن تَمِيم الأَشجَعِي، عن بَهْز بن حَكِيم، عـن أبيـه، عـن جَدِّه، عن النَّبيِّ [ﷺ] قال: «إن اللهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحمَةٍ، فَبَثَّ بَينَ خَلقِهِ وَاحِدَةً، فَهُم يَتَرَاحَمُونَ بِها، وأَخَّرَ لأَولِيَائِهِ تِسعَةً وتِسعِينَ؟»[3]

قال أبي: "هذا حديثٌ مَوضُوعٌ؛ يَعني: بهذا الإسنَاد."[4] وهذا التَّعقِيب مِن ابن أبي حـاتم فيـه إشارة إلى أنَّ أَمَارَة الوَضع في السَّنَد، لا في المَتْن. وأنه ثابِتٌ بطَرِيقٍ أو طُرُقٍ أُخرَى.

---

١ لم أقف على طريق حاتم، وأما طريق عبد الرحمن بن الحارث فقد أخرج الحـديث بـه عبـد الـرزاق في مصـنفه، كتاب الصلاة، باب المواقيت، ٥٣١/١، رقم الحديث ٢٠٢٨، وابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب الصلوات، بـاب في جميع مواقيت الصلاة، ٢٨٠/١، رقم الحديث ٣٢٢٠، وأحمد في مسنده، ٢٠٢/٥، ٣٤٤، أرقـام الحـديثين ٣٠٨١، ٣٣٢٢، وأبو داود في سننه، في أول كتاب الصلاة، باب في المواقيت، ص ٦٨، رقم الحديث ٣٩٣، وقال فيه: عبد الرحمن بن فلان بن أبي ربيعة. وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصـلاة عـن رسـول الله ﷺ ، بـاب مـا جـاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ ، ص ٤٢، رقم الحديث ١٤٩، وقـال: حـديث ابـن عبـاس حـديث حسـن. وأخرجه أبو يعلى في مسنده، ١٣٤/٥، رقم الحديث ٢٧٥٠، وابن خزيمة في صحيحه، في كتاب الصلاة، بـاب ذكـر الدليل على أن فـرض الصـلاة على الأنبيـاء قبـل محمـد ﷺ كانـت خمـس صـلوات، كمـا هي على النـبي ﷺ ، وأمته، وأن أوقات صلواتهم كانت أوقات النبي محمد ﷺ وأمته، ٦٨/١، رقم الحديث ٣٢٥، والطبراني في معجمه الكبير، ٣٠٩/١٠، رقم الحديث ١٠٧٥٢، والبيهقي في السنن الصغير، في كتـاب الصـلاة، بـاب مواقيت الصلوات الخمس، ٣١٣/١، رقم الحديث ٢٦٤، وفي السنن الكبرى، في كتـاب الصـلاة، في جمـاع أبـواب المواقيت، ٥٣٥/١، رقم الحديث١٧٠٢، وفي باب آخر وقت الظهر وأول وقت العصر، ٥٣٧/١، رقم الحديث ١٧١٠، وفي باب وقت المغرب،٥٤١/١، رقم الحديث ١٧١٨، وفي باب أول وقت العشاء،٥٤٧/١، رقـم الحـديث ١٧٤٠، وفي بـاب آخر وقت العشاء،٥٤٩/١، رقم الحديث ١٧٤٩، وباب أول وقت صلاة الصبح، ٥٥٤/١، رقم الحديث ١٧٦٤، وبـاب تعجيل صلاة المغرب، ٦٥٥/١، رقم الحديث ٢٠٩٨، بطرق به. وأخرجه في معرفة السنن والآثار، في كتاب الصلاة، في باب جماع مواقيت الصلاة، ١٨٩/٢، أرقام الأحاديث ٢٣٢٣، و٢٣٢٥.

٢ علل ابن أبي حاتم، ٢٥٣/٢-٤، رقم الحديث ٣٥٤

٣ رواية هشام بن عمار هذه أخرجها العُقَيلي في الضعفاء، ثم قال: وهذا يروى من غير هذا الوجه بغير هذا اللفـظ بإسناد أصلح من هذا. ٢٦٣/٤، وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير، ٤١٧/١٩، رقم الحديث ١٠٠٦

٤ علل ابن أبي حاتم، ٥١٣/٥-٤، رقم الحديث ٢١٤٩

المبحث الرابع

متى يُتَّهَم الراوي بالوَضع

إن النَّاظِر في كتب الرِّجال يُلاحِظ كثيرا أن النُّقَّاد يَختَلِف تَعامُلهم مع مَن وُجِد في حديثه الوَضعُ. فمِنهم مَن يُوَثِّقُونَه عدالةً وضبطًا، على الرَّغم من روايته للموضوع، ويَلتَمِسُون له العُذرَ، ومِنهم مَن يكتَفُون بمُجَرَّد تضعِيفِه، ومِنهم مَن يُهاجِمُونَه، فيَتَّهِمُونَه بالوَضع.

فمن شواهد توثيقهم للراوي رغمَ حُكمِهم على رواية له أو أكثر بالوضع، والْتِماسِهم له العذرَ فيه ما ذكره محمد بن عَلي بن حمزة المَروَزِيُّ[1] حينما سأل ابن مَعِين عن حديث رواه نُعَيم بن حمَّاد، فقال: "ليس له أصل."[2] فقال المروزي: "قلتُ: فنُعَيم بن حمَّاد؟ قال: نُعَيمٌ ثقة، قلت: كيف يُحَدِّث ثقة بباطل؟ قال: شُبِّهَ لَهُ."[3]

فهذا المثال يُؤَكِّد أن مُجَرَّد وُجود ما هو موضوعٌ في حديث الراوي، لا يكفي لإلصاق تُهمَة الكَذِب به، بل ولا يُؤَثِّر أيضا في عدالَتِه وضبطه.

ومِن أمثِلَة تضعيفهم للراوي ضبطا، وتوثيقهم له دِيانةً، على الرَّغم مِن وُجود ما هو موضوعٌ في مَروِيَّاته توثيقُ أبي حاتِم لمحمد بن يحيى بن أبي عُمَر العَدَنِيِّ المَكِّيِّ قائلا: "كان رَجُلا صالحا، وكان به غفلَةٌ، ورأيتُ عِندَه حديثا موضوعا حَدَّثَ به عن ابن عُيَيْنَة، وهو صدوق."[4]

ومن شواهده أيضا قول أبي حاتِم في الفَضل بن مُوَفَّق الكُوفي: "ضعيف الحديث. كان شيخًا

---

١ محمد بن علي بن حمزة المروزي: هو أبو عبد الله، وقيل: أبو علي، المروزي الحافظ. روى عن إسحاق بن سليمان الرازي، وأبي اليمان الحكم بن نافع، وآخرين. وروى عنه النسائي، وابن خزيمة الذي أكثر الرواية عنه، وسأله عن العلل وأحوال الشيوخ. وله رحلة كبيرة إلى الشام، وأقام بنيسابور مدة. قال فيه النسائي: ثقة. انظر: تهذيب الكمال، ٢٦/١٤٢-٤٣، توفي سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: تهذيب التهذيب، ٩/٣٥٢

٢ انظر:تاريخ بغداد، ١٥/٤١٩، رقم الترجمة ٤٥٢٨، وتهذيب الكمال، ٢٩/٤٧٣، رقم الترجمة ٦٤٥١

٣ المرجعان السابقان، الموضعان السابقان

٤ الجرح والتعديل، ٨/١٢٤-٢٥، رقم الترجمة ٥٦٠

صالحا، قرابةٌ لابن عُيَيْنَة، وكان يَروى أحاديثَ مَوضُوعَةً."[1]

ويَظهَرُ مِن هَذَيْن المثالَين أن أبا حاتم إنما ضَعَّف الرَّجُلَيْن بناء على غَفلةِ الأوَّل، وضَعْف حديث الثاني، لا بِناءً على مُجرَّد وُجود ما هو موضوعٌ في مَروِيَّاته. ووُجود الوضع في مَروِيَّاتهما مع غفلة الأوَّل، وضَعفِ حديثِ الثاني، كُلُّ ذلك لم يَنهَض لِيُؤَثِّر في عدالتِهما، فيَقدَحُ فيها، ويَظهر ذلك مِن وَصف أبي حاتِم لهما بالصَّلاح، ووَصفِه للأوَّل بالصِّدقِ أيضًا.

ومِن أمثِلَة اكتفاءهم بتضعِيف مَن وُجِد في مَروِيَّاته ما هو مَوضُوع، من غير اتِّهامٍ له بالوَضع ما ذَكَرَه ابن أبي حاتِم في ترجمة محمد بن مَيمُون الخَيَّاط المَكِّيِّ أبي عبدِ الله، قال: "سألتُ أبي عنه، فقال: كان أُمِّيًّا مُغَفَّلًا؛ ذُكِرَ لي أنَّه رَوَى عن أبي سعيدٍ مولى بني هاشِم، عن شُعْبَة حديثًا باطلًا. وما أُبعِدُ أن يَكون وُضِع للشيخ؛ فإنَّه كان أُمِّيًّا."[2] ولا يَخفَى ما في هذا المثالِ تَبرئَةُ الراوي مِن عُهدَة ما يَرويه مِن الكَذِب في مَروِيَّاته على الرَّغم مِن تضعيفِهِ.

ومِن أمثِلَته أيضا ما ذَكَرَه ابن أبي حاتِم في عبدِ الملك بن مَسلَمَة المِصريِّ، قال: "سألتُ أبي عنه، فقال: كَتَبتُ عنه، وهو مُضطَرب الحديثِ، لَيس بقَويٍّ، حَدَّثَني بحديثٍ في الكرم عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عن جِبريل -عليه السلام- بحديثٍ مَوضُوع."[3]

فهذه الأمثِلَة كُلُّها تَدُلُّ على أن الحُكمَ على راوٍ بوُجود ما هو مَوضُوعٌ في حديثه لا يَستَلزِمُ اتِّهامَه به، ولو ظَهَرَ مع ذلك ضعفُه الشديدُ، بل لا بُدَّ مع ذلك ما يُرَجِّحُ احتمال تَعَمُّد الراوي لافتِرائِهِ، أو تَعَمُّدَه لروايته مع العِلم بأنَّه مَوضُوعٌ. وما لَم يُوجَد ما يُرَجِّحُ أَحَدَ الاحتِمالَيْنِ المَذكُورَيْنِ، فإنَّ تُهمَةَ الوَضع لا تُلصَقُ به، ولا يَسقُط حديثه، وإن رَوَى ما هو كَذِبٌ في نفسه. ولَعَلَّ الأمثِلَة الآتِية تُؤكِّد على تَحَرِّي النُّقَّاد في تُهمَة الرَّاوي بالوَضع في الحديث، وعَدَم اتِّهامِهم له به إلا بما لا يُمكِنُ دَفعُه.

مِنها حكاية محمد بن أيوب بن سُوَيد الرَّمْلِي، حكاها البَرذَعِي عن أبي زُرعَة قال: "كنتُ بالرَّمْلَة، فرَأيتُ شيخًا جالِسًا بِحِذائي، إذا نظرتُ إليه سَبَّحَ، وإذا لَم أَنظُر إلَيه سَكَتَ، فقُلتُ في نَفسِي: هذا شيخٌ هو ذَا يتَصَنَّعُ لي. فسألتُ عنه؟ فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سُوَيد. فقُلتُ لبعض أصحابِنا: اذهَب بِنا إليه. فأتَيناه، فأخرَجَ إلينا كُتُبَ أَبيهِ أبوابًا مُصَنَّفَة بخَطِّ أيوب بن سُوَيد. وقد بَيَّضَ أبوه كُلَّ باب، وقد زِيدَ في البَيَاض أحاديثُ بغَير الخَطِّ الأوَّلِ، فنظرتُ فيها؛ فإذا الَّذي بِخَطِّ الأوَّلِ أحاديثُ صِحاحٌ، وإذا الزِّيادات أحاديث مَوضُوعة، ليسَت مِن حديث أيوب بن سُوَيدٍ.

فقُلتُ: هذا الخَطُّ الأوَّلُ خَطُّ مَن هو؟

---

١ الجرح والتعديل، ٦٨/٧، رقم الترجمة ٣٨٧

٢ المرجع السابق، ٨٢/٨، رقم الترجمة ٣٤٠

٣ المرجع السابق، ٣٧١/٥، رقم الترجمة ١٧٣٥

فقال: خَطُّ أبي.

فقُلتُ: هذه الزِّيادات خَطُّ مَن هو؟

قال: خَطِّي.

قُلتُ: فهذِهِ الأحاديثُ مِن أينَ جِئتَ بِها؟

قال: أَخرَجتُها مِن كُتُب أبي.

قُلتُ: لا ضَير،[1] أَخرِج إليَّ كُتُبَ أبيك التي أخرجتَ هذه الأحاديثَ منها.

قال أبو زُرعَة: فاصفَارَّ لَونُه، وبَقِيَ، وقال: الكُتُب بِبَيتِ المَقدِسِ[2].

فقُلتُ: لا ضَير، أنا أكتَري؛ فيُجَاءُ بها إليَّ، فأُوَجِّهُ إلى بَيتِ المَقدِسِ، واكتُب إلى مَن كُتُبُكَ معه حتى يُوَجِّهَها، فبَقِي، ولم يَكُن له جَوابٌ. فقلتُ له: وَيحَكَ، أما تَتَّقِي اللهَ! ما وَجَدتَ لأبيك ما تَفقَهُ به سِوى هذا. أَبُوكَ عِند الناس مَستُورٌ، وتَكذِبُ عليه، أما تَتَّقِي اللهَ. فلَم أَزَل أُكَلِّمُه بكلامٍ مِن نحو هذا، ولا يَقدِرُ لي على جَوَابٍ."[3]

والظاهر أن أبا زُرعَة أولا رأى تَصَنُّع الرَّاوي له، ثم نَظرَ في كُتُبه التي كان يَروي منها، وظَهَر له ما يَدُلُّ على الوضع فيها، ولكنَّه لم يتَّهِمه، بل كَلَّمَه وناقَشَهُ حتى تأكَّد لَدَيه أنه هُو مَن تَعَمَّد الكَذِب في الحديث، حينئِذٍ أُلصِقَ به التُّهمَة، ولَامَهُ.

ومِن أمثِلَته أيضا ما ذَكَره الخطيب عن طريق عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي[4] قال: "كنا نختَلِف إلى إبراهيم بن نَصر بن أبي اللَّيْث سنة سِتَّ عَشرَةَ ومِائتَين أنا، وأبي أحمد، ويحيى ابن مَعِين، ومحمد بن نوح، وأحمد بن حَنبَل في غير مجلسٍ نَسمَع منه تفسيرَ الأشجَعِي[5]. فكان يقرأه علينا مِن صَحِيفة كبيرة. فأَوَّلُ مَن فَطِن له - أي أنَّه كَذَّاب - أبي، فقال له: يا أبا إسحاق، هذه الصحيفةُ كأنها أصلُ الأشجَعِي؟ قال: نعم، كانت له نُسختان، فوَهَبَ لي نُسخةً. فسَكتَ أبي. فلمَّا خرجنا من

---

١ لا ضَير: لا حَرَجَ، ولا مَضَرَّةَ. انظر: العين، ٥٤/٧

٢ بيت المقدس: اسم لمدينة القدس حاليا. يقدسها المسلمون؛ لأنها تضم المسجد الأقصى- الذي عرج منه بالرسول ﷺ ليلة الإسراء والمعراج إلى السماء. ويقدسها النصارى لارتباطها بعيسى- عليه السلام، بينما يقدسها اليهود لارتباطها بداود وسليمان عليهما السلام. انظر: القدس، الموسوعة العربية العالمية،

٣ ضعفاء أبي زُرعَة، ٣٩١/٢

٤ عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي: هو أبو العباس العبدي. سمع مسلم بن إبراهيم، وعفان بن مسلم، وابن معين، وآخرين. روى عنه يحيى بن صاعد، وعبد الباقي بن قانع وآخرون. وكان يسكن سُرَّ مَن رأى، وقدم بغداد، وحدث بها. وثقه الدارقطني. مات سنة ست وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٣٧٩/٩-٨٠

٥ الأشجعي: هو عبيد الله بن عبيد الرحمن، وقيل: ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الكوفي. كان أعلم الناس بالثوري، سمع منه ثلاثين ألف حديث، وروى كتبه على وجهها. سمع أيضا من هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وشعبة وآخرين. وكان من أهل الكوفة، وقدم بغداد، فمات بها سنة اثنتين وثمانين ومائة. وثقه الأئمة. انظر: تهذيب التهذيب، ٣٤/٧-٣٥

عنده، قال لي: أي بُنَيَّ، ذَهب عَناؤُنا إلى هذا الشيخ باطلاً؛ الأشجَعِيُّ كان رجلًا فقيرًا؛ وكان يُوصَلُ[1]؛ وقد رأَيناه، وسَمِعنا منه. مِن أينَ كان يُمكِنه أن يكون له نُسخَتان؟ فلا تَقُل شيئاً، واسْكُت. فلَم يَزَل أمرُه مَستُوراً حتى حَدَّث بحديث أبي الزبير عن جابر [رضي الله عنه] في الرُّؤيَة، وأقبلَ يَتَتَبَّعُ كُلَّ حديث فيه رُؤيةٌ يَدَّعِيه. فأنكَرَ عليه ذلك يحيى بنُ مَعِين لِكثرة حديثه ما ادَّعى، وتَوَقَّ أن يقول فيه شيئاً. وحَدَّث بحديث عَوف بن مالِكٍ: «أن الله إذا تَكلَّم، تَكلَّم بثلاثِمائةِ لِسانٍ.»[2] فقال يحيى: هذا الحديث أُنكِر على نُعَيم الفَارِض[3]. مِن أينَ سمِع هذا مِن الوليد بن مُسلِم؟ فجاء رَجُلٌ خُراساني، فقال: أنا دَفعتُه إلى إبراهيم بن أبي اللَّيْث في رُقعَةٍ تلك الجمعة. فقال يحيى: لا يَسقُط حديثُ رَجُلٍ برَجُلٍ واحِدٍ. فلمَّا كان بَعد قليل، حَدَّث بأحاديث حمَّاد بن سَلَمَة، عن يَعلَى بن عطاء، عن وكيع بن عُدُس، عن عمه أبي رَزِيْن: «أينَ كان رَبُّنا قَبلَ أن يخْلُقَ السَّماوات والأَرض.»[4] و«ضَحِكَ رَبُّنا مِن قُنُوطِ عِبادِهِ.»[5] حدَّثَ بها عن هُشَيم بن بَشِير، عن يَعلَى بن عطاء. فقال يحيى بن معين: إبراهيم بن أبي اللَّيْث كَذَّاب، لا حَفِظَهُ اللهُ. سَرَقَ الحديثَ، اذهَبُوا، فقُولوا له: يُخرِجُها مِن أصل عَتِيق. فهذه أحاديثُ حمَّاد بن سَلَمَة لم يَشرَكْهُ فيها أحد. ولو حَدَّثَ بها عن هُشَيم، عن يَعلَى بن عَطاء ليس فيها خيرٌ. قُلنا: لَعَلَّ هُشَيْمًا أن يكُونَ دَلَّسَها كما يُدَلِّسُ. فقال[6]: هُشَيمٌ، أخبَرَنا يَعلَى بن عَطاء... عَلِمنا أنَّه كَذَّاب.»[7]

---

١ يُوصَل: يُتَصَدَّقُ عليه. مِن وَصَلَه، إذا أعطاه مالا. انظر: لسان العرب، ٧٢٨/١١

٢ لم أقف على هذه الرواية.

٣ نُعَيم الفَارِض: هو نُعَيم بن حمَّاد المروزي، إنما سمي بالفارض؛ لأنه كان من أعلم الناس بالفرائض. تاريخ بغداد، ٣٠٨/١٣ ، وقد تقدمت ترجمته.

٤ هذا الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه، في كتاب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، ص ٢٧، رقم الحديث ١٨١، وأبو بكر بن أبي عاصم في السنة، باب ما ذكر من ضحك ربنا عز وجل، ص ٢٤٤، رقم الحديث ٥٥٤، والبيهقي في الأسماء والصفات، جماع أبواب إثبات صفات الفعل، باب ما جاء في الضحك، ٤١١/٢، رقم الحديث ٩٨٧، والطيالسي في مسنده، ٤١٧/٢، رقم الحديث ١١٨٨، وأحمد في مسنده، ١٠٦/٢٦، رقم الحديث ١٦١٨٧، والبغوي في معجم الصحابة، ١٧٠/٥، رقم الحديث ٢٠٤٥ كلهم عن طريق حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء به بلفظه وبزيادة. وأخرجه أحمد في مسنده برقم ١٦٢٠١، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٠٧/١٩، رقم الحديث ٤٦٩، بنحوه وبزيادة.

٥ هذا الحديث أخرجه ابن حِبَّان في صحيحه، وهو في الإحسان في كتاب التاريخ، باب بدء الخالق، ٨/١٤-٩، رقم الحديث ٦١٤٠، والترمذي في سننه، في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، ص ٧٠٢، رقم الحديث ٣١٠٩، وابن ماجة في سننه، في كتاب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، ص ٢٧، رقم الحديث ١٨٢، وأحمد في مسنده، ١٠٨/٢٦، رقم الحديث ١٦١٨٨، والطبراني في معجمه الكبير، ٢٠٧/١٩، رقم الحديث ٤٦٨ كلهم عن طريق حماد بن سلمة بنحوه مطولا. وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ٤١٨/٢، رقم الحديث ١١٨٩، وأحمد في مسنده، ٢٦/ ١١٨، رقم الحديث١٦٢٠٠، كلهم عن طريق حماد بن سلمة بلفظه مطولا.

٦ أي: إبراهيم بن أبي الليث.

٧ تاريخ بغداد، ١٤١/٧

فهذانِ المثالانِ يَدُلَّانِ مِن جهةٍ على تَحَرِّي النُّقَّاد لِمَن يَتَّهِمُونَه بالوضع في الحديث، كما يَدُلّان مِن جِهَةٍ أُخرَى على أن القرينة الدَّالَّة على التَّعَمُّد للوَضع، أو تَعَمُّد روايته بَعدَ العِلم بوَضعه تُوجَدُ أحيانا في حال الراوي.

وفي مُقابِلِها أمثِلَةٌ أُخرَى فيها اتِّهَام الراوي بالوَضع في الحديث بناء على كثرته في مَروِيَّاته مما يُرَجِّحُ تَعَمُّدَه له. منها قول أبي حاتِم في أحمد بن إبراهيم الحَلَبِيّ: "لا أَعرِفُهُ، وأحاديثه باطِلَةٌ موضوعة كُلُّها ليس لها أُصُول. يَدُلُّ حديثُه على أنه كَذَّاب."[1] وقوله في أبي عمرو البَزَّار عيسى بن أبي عِمران، الرَّمْلِي: "يَدُلُّ حديثُه أنه غيرُ صَدُوق."[2]

فالخلاصة أن الأصل في الرُّوَاة البراءة من الكَذِب ولو وُجِد فيما يَرويه، وأن تُهمَة الوَضع لا تُلصَق بمَن يَرويه إلا إذا تَرَجَّحَ ما يَدُلُّ على أنه المُتَعَمِّد له، أو المُتَعَمِّد لِروايته. وذلك إمَّا مِن خِلال مُلاحظة أحواله، أو مُناقَشته حتى تَظهَر قرائنُ دالَّةٌ على أنه المُتَعَمِّد للكذب في الحديث. أو من خلال سبر مَروِيَّاته، فإذا كَثُر فيها الوَضعُ حتى غلب على الظن بأنه المُتَعَمِّد له. فإن وُجِد في مَروِيَّاته ما يَدُلُّ على الكَذِب ولم يُوجَد فيها أو في الراوي ما يَدُلُّ على تَعَمُّدِ اختلاقِهِ له، أو تَعَمُّدِهِ لرواية الموضوع، لا تُلصَق به التُّهمة، ويُحمَلُ الأَمرُ على الجَهل والخَطأ مع الحُكم على الحديث ببُطلان نِسبَتِهِ إلى الرسول ﷺ.

قال المُعَلِّمِي: "المُجتهدُ في أحوال الرُّوَاة قد يثبُت عنده بدليل يَصِحُّ الاستنادُ إليه أن الخبر لا أصلَ له، وأن الحَملَ فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتَعَمَّد الكَذِب، أم غَلِط؟"[3]

---

١ الجرح والتعديل، ٢/٤٠، رقم الترجمة ٥

٢ المرجع السابق، ٦/٢٨٤، رقم الترجمة ١٥٧٤

٣ التنكيل، ١/٢٢٢

المبحث الخامس

ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثا" وشرحها

تختلف عبارات الأئمَّة النُّقَّاد في وَصْم الراوي بالوضع في الحديث في ألفاظها، وأساليبها. ومراعاة لاختلاف الأساليب، يحسُن تقسيم الألفاظ والعبارات الدَّالَّة على الوضع في الحديث إلى عِدَّة أنواع، منها:

النوع الأول: التصريح بكَذِب الراوي في الحديث

النوع الثاني: ما يَدُلُّ على أن الرواية عن الراوي كبيرةٌ أو جَريمةٌ

النوع الثالث: الحُكم على الراوي بأنه يَستَحِقُّ القَتلَ

النوع الرابع: ما يَدُلُّ على غَلَبَة الوضع في مَرويَّات الراوي

النوع الخامس: ألفاظ وعبارات مُتفرِّقَة الأساليب

وفيما يلي بيانٌ لحقيقة هذه الأنواع، ولما يندَرج في كل منها من الألفاظ والعبارات.

النوع الأول: التصريح بكَذِب الراوي في الحديث:

ويُشتَرَط في ألفاظ وعبارات هذا النوع أمران:

الأول: أن يكون اللفظ دالًّا صراحةً على الكَذِب، بحيثُ يُشتَهَر استخدامُه فيه، كالوَضع، والاختِلاق، والافتِعال، والزُّور، والافتِراء، والإفكِ، والكَذِب، وما إلى ذلك.

والثاني: أن يُقَيَّدَ الكَذِبُ بكونه في الحديث، لا مُطلَقًا. كقولهم: وَضَع حديثا، أو كَذَب على رسولِ الله ﷺ، ونحو ذلك؛ ليَتَمَيَّز ممن يكذِبُ في كلامه مِن غير أن يَثبُت كَذِبُه في الحديث؛ لأنَّ الكاذِب في غير حديث رسول الله ﷺ غيرُ داخل في أهل هذه المرتبة.

وفيما يلي بيان لبعض ما يَستَوفي الشرطَين مما استخدَمَه أئمَّةُ النَّقد المُتقَدِّمين:

١. لفظ الكَذِب أوما تَصَرَّفَ منه مُقيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات:

الكَذِب تَعَمُّد الإخبار بما يُخالَفُ الواقِعَ، أو بلفظٍ آخَر هو مُخالَفة القَول المُخبَر عنه، وما في ضَمِير المُخبِر مَعًا.[١] وقد يُطلَق على الخطأ مجازًا. قال ابنُ حِبَّان: "وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا."[٢]

وقال ابنُ الأَثِير: "وقد استعملَتِ العربُ الكَذِبَ في موضع الخطأ."[٣] ثم ذكر شواهدَ له.[٤]

وقد يُطلَقُ لفظ الكذِبِ مجازًا بمعنى الخِداع. ومن أمثلته قول ابن مَعِين في حُمَيد بن الرَّبِيع اللَّخْمِيِّ الخَزَّاز: "أَوَ يكتُبُ عن ذاكَ أَحَدٌ؟! ذاكَ كَذَّابٌ خبيثٌ غيرُ ثِقةٍ ولا مأمُون. يَشرَبُ الخمرَ، ويأخُذُ دراهمَ الناسِ، ويُكابِرُهُم عليها حتى يُصالِحُوه."[٥]

كما يُطلَقُ مجازًا على المُبتدِع ذمًّا لبدعتِه، وتشدِيدًا في تخطِئَتِهِ كما في قول ابن معين في تَلِيد بن سُليمان المُحارِبِي الكُوفي الأَعرَج: "تَليد، كَذَّاب، كان يشتم عُثمَانَ، وكل مَن يشتم عُثمَانَ، أَو طَلحَةَ[٦]، أَو أحدًا من أصحابِ النَّبِي صَلى الله عَليه وسَلم، دَجَّالٌ لا يُكتَبُ عنه، وعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعينَ."[٧]

إلا أن المعنى الحقيقي هو ما يُحمَل عليه اللفظ عند الإطلاق، ولا يُصار إلى المجاز إلا بقرينة مانعة من قصد الحقيقة.[٨] فإذا قام الدليلُ على أنه أُطلِقَ بمعنَى الخطأِ، أو ذَمًّا للمُبتدِع بدعةً غيرَ مُكَفِّرَةٍ؛ فلا يكونُ له أَثَرٌ في جَرح الراوي. وإن أُطلِقَ بمعنَى الخِداع؛ فهو بمرتبة مَتروكِ الحديثِ؛ لأنها هي المرتبةُ التي خُصَّت بفاقِدي العدالةِ أو الضبطِ مُطلَقًا من غير ثبوت الوِضع.

وقد أُثِرت عبارات كثيرة متنوعة عن أئمَّة النَّقد المتقدمين ورد فيها لفظ الكَذِب في الحديث أو ما تصرَّفَ منه، موضعُها هذه المرتبةُ لاستيفاءِها شَرطَها. منها:

---

١ انظر: المفردات، ص ٤٧٨

٢ الثقات، لابن حبان، ١١٤/٦

٣ النهاية، ١٥٩/٤

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ تاريخ بغداد، ١٦٠/٨

٦ طلحة: هو ابن عبيد الله القرشي التيمي أبو محمد، أحد العشرة المبشرة بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الستة أصحاب الشورى. وكان عند وقعة بدر في تجارة في الشام، فضرب له النبي ﷺ بسهمه، وأجره. وشهد أحدا، وأبلى فيها بلاء حسنا، ووقى النبي بنفسه، واتقى النبل عنه بيده حتى شلت إصبعه. توفي بسهم أصابه يوم الجمل سنة ست وثلاثين من الهجرة. انظر: الإصابة، ٤٣٠/٣-٣٢

٧ تاريخ ابن معين برواية الدوري، ٥٤٦/٣

٨ الحقيقة مُقَدَّمَةٌ على المجاز، ما لم تكن مَهجُورَةً، أو ما لم يكن المجازُ غالبا. انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ٤٤٠/١

قول مالك: "إن ها هنا قوما يُحَدِّثون في هذا المسجد -يعني: مسجدَ النبي ﷺ - يكذِبون منهم حُسَين بن ضُمَيرَة."[1]

ومِنها ما ذكره يزيد بن هارون[2] قال: "قال شُعْبَة: ردائي وحِماري في المساكين صدقة؛ إن لم يكن أَبَان بن أبي عَيَّاش يَكذِبُ في هذا الحديث. قال: قُلتُ له: فلِمَ سمِعتَ منه؟ قال: ومَن يَصبِر على ذا الحديث. يعني: حديث أَبَان، عن إبراهيم، عن عَلقَمَة، عن عبد الله في القُنُوت."[3]

٢. لفظ الكَذِب أو ما تَصرَّف منه مُقَيَّدًا بكونه على رسول الله ﷺ في سياق الإثبات:

الكَذِب على رسول الله ﷺ هو الكَذِب في حديثه. ومن العبارات الدَّالَّة على اتِّهام الراوي بالكَذِب عليه ﷺ قول عبد الملك الجُدِّيّ[4]: "رأيتُ شُعْبَة مُغضَبًا؛ فقُلتُ: مَه، يا أبا بِسطام، قال: فأَرَاني طِينَةً في يده قال: أستَعدِي على جعفر بن الزبير؛ فإنه يَكذِبُ على رسول الله ﷺ."[5]

---

١ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٤٦/١

٢ يزيد بن هارون: هو أبو خالد الواسطي السُّلَمِي مولاهم، أحد الأعلام الحفاظ المشاهير. روى عن سليمان التيمي، وحميد الطويل وخلق. روى عنه كثيرون منهم الأئمة مثل أحمد، وابن راهويه، وآخرون. كان من أتقن الناس للحديث، وكان متعبدا حسن الصلاة جدا، وكان من الآمرين بالمعروف، الناهين عن المنكر. توفي سنة ست ومائتين. انظر: تهذيب التهذيب، ٣٦٢/١١-٦٧

٣ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٨/١، رقم الترجمة ٢٢، والحديث رواه الثوري ويزيد بن هارون عن أبان. فأما طريق الثوري فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب القنوت، ١٢٠/٣، رقم الحديث ٤٩٩٢عن طريق الثوري عن أبان بهذا الإسناد ولفظه: عن النبي أنه قنت في الوتر قبل الركعة. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب في القنوت قبل الركوع أو بعده، ٩٧/٢، رقم الحديث ٦٩١٣. وأخرجه الدراقطني في سننه، في كتاب الوتر، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، ٣٥٦/٢، رقم الحديث ١٦٦٣. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء، في ترجمة سفيان الثوري، ١١٨/٧. وأما طريق يزيد بن هارون فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب في القنوت قبل الركوع أو بعده، ٩٧/٢، رقم الحديث ٦٩١٢ به، وبزيادة. وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما اختلف أهل العلم فيه من القنوت في الوتر، وهل هو قبل الركوع أو بعده، ٣٦٥/١١، رقم الحديث ٤٥٠٠. وأخرجه الدارقطني في سننه، في كتاب الوتر، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، ٣٥٦/٢، رقم الحديث ١٦٦٢. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب جماع أبواب صلاة التطوع، وقيام شهر رمضان، باب من قال يقنت في الوتر قبل الركوع، ٥٨/٣، رقم الحديث ٤٨٦٥، ثم قال: ورواه سفيان الثوري عن أبان بن أبي عياش، ومدار الحديث عليه، وأبان متروك. وقال أحمد: أبان بن أبي عياش متروك. انظر: معرفة السنن والآثار، ٨٨/٤، وقال الأثرم: هذا أضعف ما روي في هذا الباب؛ لأن أبان متروك. انظر: ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر الأثرم، ص ١٠١

٤ عبد المَلِك الجُدِّي: هو ابن إبراهيم القرشي، مولى بني عبد الدار، أبو عبد الله. يروي عن شعبة وحماد بن سلمة. روى عنه الحجازيون وأهل العراق. مات سنة أربع أو خمس ومائتين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٣٨٧/٨

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٣. لفظ "الوضع" وما يَتَصَرَّفُ منه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات:

لفظ "وَضَع" من الألفاظ التي تَكثُرُ معانِيها وتَتَنَوَّعُ، لعلَّ أعَمَّها: الخَفضُ للشيء والحَطُّ، يقال: وَضَعَ الشيءَ وَضْعًا، بمعنى حَطَّه، ووَضَعَ منه فُلانٌ، أي: حَطَّ مِن دَرَجته.[١]

ومن معانيها الإسقاط، كما في قولهم: وَضَعَ عنه الدَّيْنَ والدَّمَ،[٢] بمعنى أَسقَطَهما.

ومنها الولادة، يُقال: وَضَعَت المرأةُ وَضْعًا -بفتح الواو- بمعنى وَلَدَت، ووَضَعَت وُضْعا -بضم واو المصدر- بمعنى حَمَلَت في آخِر طُهرِها.[٣]

ومنها خَلعُ الثَّوب ونحوه، كقولهم: وَضَعَت المرأةُ خِمارَها.[٤]

ومنها الاستيداع، كما في قولهم: وَضَعتُ عِند فلان وَضِيعَةً.[٥]

ومنها الدَّناءَة، ومنه يقال: رَجُلٌ وَضِيعٌ، وفي حَسَبه ضَعَة. -بفتح الضاد وكسرها-[٦] أي دَناءَةٌ.

ومنها الخَسارَة، وبهذا المعنى قولهم: وُضِع فلانٌ في تجارته.[٧]

ومنها العَدْوُ، وهو الإسراع في السَّيْر، يقال: وَضَعَ البَعيرُ إذا عَدَا، وأَوضَعَهُ رَاكِبُه؛ إذا حَمَلَه عليه.[٨] ومنه قولُه تعالَى: ﴿ وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ ﴾[٩]

ومنها الإثبات كما في قولهم: وَضَعَ الشيءَ في مكان: أَثبَتَه به.[١٠]

ومنها البناء، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾[١١]

ومنها الإيجاد والخَلْق، وبهذا المعنى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[١٢]

ومنها الاختلاق.[١٣]

وبهذا المعنى الأَخِير يَرِدُ في كلام نُقَّاد الحديث. ويَستخدِمون هذا الوَصف وما تَصَرَّف منه بكثرة.

---

١ انظر: المحكم، ٢/٢٩٧

٢ انظر: المرجع السابق، ٢/٢٩٥

٣ انظر: الصحاح، ٣/ ١٣٠٠

٤ انظر: جمهرة اللغة، ٢/٩٠٥

٥ انظر: تهذيب اللغة، ٣/٤٧

٦ انظر: الصحاح، ٣/١٢٩٩، وتهذيب اللغة، ٣/٤٨

٧ انظر: المرجع السابق، ٣/٤٨

٨ انظر: المرجع السابق، ٣/٤٧

٩ سورة التوبة: ٤٧

١٠ انظر: المحكم، ٢/٢٩٦

١١ سورة آل عمران، ٩٦، وانظر: المفردات، ص ٨٧٤

١٢ سورة الرحمن، ١٠، وانظر: المفردات، ص ٨٧٤

١٣ انظر: المحكم، ٢/٢٩٥

فمن أمثلته ما رواه غُندَر[1] قال: "رأيتُ شُعْبَة راكِبًا على حِمار، فقِيل له: أَينَ تُريد يا أبا بِسطام؟ قال: أذهَب؛ فأَستَعدِي على هذا -يعني: جعفر بن الزبير -؛ وَضَعَ على رسول الله ﷺ أربَعِمائة حديثًا كَذِبًا."[2]

ومِن أمثِلتِه أيضا قَول ابن مَهْدِيٍّ في الهَيْثَم بن عبد الغفَّار الطَّائِيِّ: "هذا يَضَعُ الحديثَ."[3] وفي رواية قال: "هذا رَجُلٌ كَذَّابٌ أو غيرُ ثِقة؛ كان يَضَعُ الحديثَ".[4]

ومن أمثلته أيضا قول أبي زُرعَة في إسحاق بن بِشر الكاهلي: "يَضَعُ الحديثَ".[5]

وقد ترِدُ العِبارةُ على لِسان الأئمة بمعنَى ذِكر أو إخراج الحديث في مؤلَّف؛ حينئذٍ لا تُعتبَرُ مِن عباراتِ الجرح والتعديل. منها قول البخاري: "ما وَضعتُ في كتاب الصحيح" حديثًا، إلا اغتسلتُ قبلَ ذلك، وصلَّيتُ ركعتَين."[6] وقول أبي داود: "والأَحَادِيث الَّتِي وَضَعتُهَا فِي كتاب السُّنَن أَكثرُها مَشاهِيرُ."[7] والفرقُ بينَ هذا الاستخدامِ والذي قبلَه أن هذا يَرِدُ فيه وَضعُ الحديثِ مُقَيَّدًا بكونه في كِتاب.

٤. لفظ افتَعَل وما يَتَصَرَّفُ مِنه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات:

الافتِعَال أصلُهُ الفاءُ والعَينُ واللَّام، وهو يَدُلُّ على إحداثِ شيءٍ مِن عَمَلٍ وغَيرِه.[8]

والافتعال يُطلَق بمعنيين: أوَّلُهما: ابتِداعُ الشيءِ على غير مثالٍ سَبَقَ، فيُقالُ: شِعْرٌ مُفتَعَلٌ؛ إذا ابتَدَعَه قائِلُه مِن غير مِثالٍ له سَبَقَ. ويُقال لكُلِّ شيء يُسَوَّى على غير مِثالٍ تَقَدَّمَه: مُفتَعَلٌ.[9]

والآخر: الافتِراءُ والكَذِب.[10] ومنه يُقالُ: هذا كِتَابٌ مُفتَعَلٌ، أي مُختَلَقٌ مَصنُوعٌ.[11]

---

١ غُندَر: هو محمد بن جعفر الهذلي أبو عبد الله البصري، ربيب شعبة. وإنما سمي بغندر، لأنه أكثر الشغب على ابن جريج، فسماه غندرا، فاشتهر بذلك. وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا. أخرج له أصحاب الكتب الستة جميعا. روى عن الثوري، وشعبة، وابن عيينة وآخرين. وروى عنه كثيرون منهم أحمد، وابن معين، وابن راهويه. وكان أثبت الناس في شعبة، وأصحهم كتابا. مات سنة أربع وتسعين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٢٥/٥-٩

٢ ضعفاء العُقَيلي، ١٨٢/١

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ٤٢/٢، رقم النص ١٤٩٢

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٨٥/٩، رقم الترجمة ٣٤٩

٥ ضعفاء أبي زُرعَة، ٦٨٨/٢

٦ ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، ٩/٢

٧ رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص ٢٩

٨ انظر: مقاييس اللغة، ٥١١/٤

٩ انظر: تهذيب اللغة، ٢٤٦/٢

١٠ انظر: المرجع السابق، ٢٤٦/٢، وانظر: الصحاح، ١٧٩٢/٥

١١ انظر: أساس البلاغة، ٢٩/٢

وهناك أمثلة لاستخدام النُّقَّاد له بالمعنى الثاني الذي يَستَوفِي شَرطَ مرتبة "وضع حديثا"، منها قول أبي حاتم في عبد الله ابن عُمَر الرافِعِيِّ: "هو كَذَّابٌ، يَفتَعِلُ الحديثَ."[1]

وقول أبي حاتم وأبي زُرعَة في محمد بن أَبَان ابن عائِشة القَصْرَانِيِّ: "هو كَذَّاب، كان يَفتَعِلُ الحديثَ، وكان لا يُحسِنُ أن يَفتَعِلَ."[2] مع قول أبي زُرعَة فيه أيضا: "أَوَّلُ ما قَدِمَ الرَّيَّ، قال لِلنَّاس: أَيُّ شيءٍ يَشتَهِي أهلُ الرَّيِّ مِن الحديثِ؟ فقِيلَ له: أحاديث في الإرجاء؛ فافتَعَلَ لهم جُزءًا في الإرجاءِ."[3]

ولم أجد مثالا لاستخدامه بالمعنى الأول الذي ليس على شرط هذه المرتبة، بل ليس له علاقة بالجرح أو التعديل على الإطلاق.

٥. نَفيُ الصِّدق في الحديث:

نفيُ الصِّدق يُرادُ به إثبات الكَذِب عادَةً، فإن قُيِّدَ بالحديث؛ دَلَّ على كَذِب الراوي فيه. وقد استُخدِمَت العِبارة المذكورة في عَدَدٍ من الرُّوَاة. فمن ذلك قول ابن مَعِين في عُمَارة بن جُوَين، أَبي هارون العَبدي البَصري: "كان عندهم لا يَصدُقُ في حديثِه."[4] وقول أبي زُرعَة في يَعلَى بن الأَشدَق العُقَيلِي، أبو الهَيْثَم الجَزَرِيِّ الحَرَّانِيِّ: "هو عِندي لا يَصدُقُ".[5] ثم ذكر أنه وَضَعَ أربعين حديثًا.[6]

النوع الثاني: ما يَدُلُّ على أن الرواية عن الراوي جَريمَةٌ أو كَبِيرَةٌ:

أحيانا يُطلِق النُّقَّاد على رُواةٍ عِباراتٍ تُشعِر بأنَّ الرواية عن أحَدِهم كَبِيرَةٌ من الكَبائِر، أو جَريمَةٌ يَستَحِقُّ فاعِلُها العِقابَ. وإنَّ عُيُوبَ حديث الراوي كُلَّها كالوَهْم، والخَطَأ، والإرسال، والتَّدلِيس، وحتى الإنكار مما لا تُعتبَر كَبيرةً ولا جَريمَةً، ويَبقَى حُسنُ الظَّنِّ بالراوي كثيرًا أو قَليلًا على الرَّغم من تلك العُيُوب، إلا عَيبًا واحِدًا يُؤَدِّي إلى سُقُوط عَدالَتِه وضَبطِه معًا أحيانًا، وهذا السَّبَبُ هو تَعَمُّد الوَضع في الحديث.

فالعِبارات التي تَدُلُّ على كون الرواية عن الراوي ذنبا أو جَريمةً؛ فإنها تَستَلزِمُ اتِّهامَه بالوَضع في الحديث. فكأن النَّاقِد يُطلِقُ ما يَدُلُّ على أن الرواية عن الراوي ذنبٌ أو جَريمَةٌ، ويُرِيدُ به اتِّهامَه بتَعَمُّد الوَضع للحديث. فتكون العِبارة مِن باب إطلاق المُسَبَّب وإرادة السَّبَب قصدَ المُبالَغة في التَّهويل.

---

١ الجرح والتعديل، ١١٠/٥، رقم الترجمة ٥٠٠

٢ المرجع السابق، ٢٠٠/٧، رقم الترجمة ١١٢٥

٣ المرجع السابق، ٢٠٠/٧، رقم الترجمة ١١٢٥

٤ انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري، ١٤٦/٤

٥ ضعفاء أبي زُرعَة، ٨٣٦/٣

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

وفيما يلي عِباراتٌ من هذا القَبيل مما أُثِر عن أئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمين:

٦. لَأن أشرَب من بول حِماري حتى أروي أحبُّ إلي من التحديث عن فلان:

روى العُقَيلِيّ بسنده إلى شُعبَة قال: "لَأَن أَشرَبَ مِن بَوْل حِماري حتى أرويَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَقُولَ: حَدَّثَني أَبَانُ بن أبي عَيَّاشٍ."[1]

والحِمار الأَهلِيُّ أَكلُه حَرامٌ على الأَصَحِّ،[2] وكُلُّ ما حَرُمَ أَكلُه؛ حَرُمَ تَناوُل ما يَخرُجُ مِن جَسَدِه كاللَّبَن، والبَوْل على الأَصَحِّ.[3] فشُربُ بَول الحِمار حَرَامٌ. فإذا فَضَّل النَّاقِد شُربَه على الرواية عن راو مُعَيَّن، بل شُربَه إلى أن يَرتَوي؛ -ويَستَحِيل أن يَختارَه النَّاقِد فِعلًا، إلا أنَّه بالَغَ في تشنِيع أَمرِ روايته، وصَوَّره بما تَتَقَزَّزُ مِنه النُّفُوسُ، وتَنفُر نُفُورًا شديدًا- دَلَّ على أن حديث الراوي فيه مَحظُورٌ شديدٌ. ولا يكون ذلك إلا إذا اتَّهَمَه النَّاقِد بالكَذِب في الحديث. وهذا يعني أن العبارة تستلزم اتِّهامَه بالوَضع. فهي بمرتبة "وَضَع حديثًا".

٧. لأن أرتكب سبعين كبيرة أحب إلي من أن أحدث عن فلان:

التَّحدِيث عن راو مُعَيَّن إن كان مَبغُوضًا إلى ناقِدٍ بدرجة أنه يُفَضِّلُ عليه ارتِكابَ سبعِينَ كبيرةً؛ دَلَّ على أنَّ حديثَه تَحقَّقَ فيه تَعَمُّدُ الكَذِب. وذلك لأن الكَذِب في الحديث هو العَيبُ الوَحِيدُ الذي يَهوِي بحديث الراوي إلى هذه الدَّرَجة من الحُرمَة. وعلى هذا، فالعِبارة المذكورة تَدُلُّ بإشارتها على اتِّهام الراوي بالوَضع.

وهذه العبارة أطلَقها شُعْبَةُ قائِلًا: "لَأَن أَرتَكِبَ سَبعِينَ كَبِيرَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أن أُحَدِّثَ عن أَبَان بن أَبي عَيَّاش."[4]

٨. لأن يزني الرجل خير له من أن يروى عن فلان:

إن الزِّنا كَبِيرةٌ مِن الكَبائِر، ولا يَخفَى على مُسلِمٍ التَّغلِيظُ في تحريمِه. وتَفضِيلُ النَّاقِد له على أمر مُعَيَّن يَدُلُّ على أن ذاكَ الأمرَ أَشَدُّ تحريمًا منه.

فإذا فَضَّل النَّاقِد الزنا على الرِّواية عن راو مُعَيَّن؛ دلَّ على أنَّ حديثَه تَحَقَّق فيه تَعَمُّدُ الراوي للكَذِب، وأنه غير مَعذُور عِنده. ويَستَحِيل أن يكون مُراد الناقد اختِيارُ الزِّنا فِعلًا؛ فإن ناقِد

---

١ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٨/١

٢ انظر: المحلى، ٧٩/٦

٣ انظر: الأوسط في السنن، ١٩٩/٢

٤ التقدمة، ١٣٤/١

الحديث لا يُحتَجُّ بكلامه إلا إن اتَّصف بالتَّقوَى. فإذا صدر مثلُ هذا الكلام عن إمامٍ من أئِمَّة النَّقدِ، وهُم عادةً يفُوقُونَ غيرَهم وَرَعًا، وتَقوًى؛ حُمِل على المبالغة في بيان أن الزِّنا أهوَنُ إثمًا مِن التَّحدِيث عن ذاك الرَّاوي. وبِمَ أن مِثل هذه العِباراتِ تُوهِم بظاهرها خلاف الوَرَع؛ يحترزُها عامَّةُ أئمَّة النَّقد.

وقد وَرَدَ إطلاقُ هذه العبارة على لِسان شُعْبَة قال: "لَأَن يَزْنِيَ الرَّجُلُ خَيرٌ له مِن أَن يَروِي عن أَبَان بن أبي عَيَّاش."[1] وقال أيضا: "لَأَن أَزنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَروِي عن يَزِيد الرَّقَاشِيِّ."[2]

٩. لأن أقدم فيُضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عن فلان:

هذه العَبارة ظاهِرُها أنَّ القَتل أَحَبُّ إلى النَّاقِد من التحديث عن راو مُعَيَّن، مما يعني أن النَّاقِد لا يَستَجِيز الرواية عن الراوي في حال، ولا يُجيزُه عليه تَهدِيدٌ ولو بالقَتل. هذا على الرَّغم مِن أن حِفظ النَّفسِ واجِبٌ دِينِيٌّ فَضلًا عن كَونِه غَرِيزَة من الغَرائِز؛ فلا يُخاطِرُ بها شخصٌ عُرِفَ بالعَقل والصَّلاح والعِلم، إلا فيما هو أشد منها أهَمِّيَّة. وإن مِثل هذا البُغض والكراهية تِجاه حديث الراوي إنما يَحِلُّ إذا كان فيه شيءٌ مِن الوَضع، لأن حِفظ الحديث مِن الكَذِب أَهَمُّ وأَولَى من حِفظ النَّفْسِ.

وقد وَرَدَت هذه العبارة أيضا على لِسان شُعْبَة إذ قال: "لَأَنْ أَقدَمَ، فيُضرَب عُنُقي أَحَبُّ إِلَيَّ من أن أُحَدِّث عن أبي هارُون العَبْدِيِّ."[3] وذكر ابن مَعِين أن شُعْبَة امتنع فِعلًا عن التحديث عن أبي هارون العبدي.[4] ومما يَدُلُّ على أن شعبة كان يراه كاذِبًا قَولُه: "كُنتُ أَلقَى الرُّكبَانَ أَسأَلُ عن أبي هَارُون العَبْدِيِّ. فلمَّا قَدِم؛ أَتَيتُه. فرأيتُ عِنده كتابا فيه أشياء مُنكَرَة في عَلِي [رضى الله عنه]، فقُلتُ: ما هذا؟ قال: هذا الكِتاب حق."[5]

١٠. لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن فلان:

قَطعُ الطريق كَبِيرَة.[6] وتفضِيل النَّاقِد له على التحديث عن راو يَدُلُّ على أن حديثه فيه كَذِبٌ، وأن قَطعَ الطريق لديه –على الرَّغم مِن كونه كبيرةً يَستَوجِبُ الحَدَّ– أَهوَنُ مِن رواية الموضوع. وهذه العبارة أيضا نُسِبَت إلى شُعْبَة قال: "لَأَن أَقطَع الطريقَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أن أروي عن يزيد الرَّقَاشِيِّ."[7]

---

١ ضعفاء أبي زُرعَة، ٤٨٠/٢

٢ ضعفاء العُقَيلي، ٣٨/١-٣٩

٣ المرجع السابق، ٣١٣/٣

٤ الجرح والتعديل، ٣٦٤/٦

٥ المرجع السابق، ٣٦٣/٦

٦ دليله قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٣]

٧ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٧٣/٤

١١. قول النَّاقِد: أخاف النار. تعليلا لامتناعه من الرواية عن راو:

المراد بالنار في هذه العبارة المتوَعَّدُ بها في قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».[١] ويدخل في حكمه مَن رَوى المَكذُوب على رسول الله ﷺ بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «مَن حَدَّثَ عَنِّي حديثًا يَرَى أنه كَذِبٌ؛ فهو أَحَدُ الكاذِبِينَ.»[٢]

فكأن النَّاقِد أراد إثبات وَضع الراوي للحديث، وبَيَّن ذلك بذِكرِ لازمه وهو خَشيَتُه من النَّار إن حَدَّثَ عنه. وعَدَل عن التصريح به تَهويلًا. والله أعلم.

ووَرَدَت هذه العِبارة فيما ذكره يحيى القَطَّان، قال: "سألتُ شُعْبَة عن حديثٍ مِن حديث حَكِيم بن جُبَير فقال: أخافُ النَّارَ."[٣] ونَصَّ أحمدُ على أن شُعْبَة لم يَرو عنه شيئًا.[٤]

١٢. الاستعداء على الراوي لمنعه من التحديث:

الاستعداء إنما يكون عِند حُدُوث جَريمَة. والوَهم في الحديث أو الخَطأ مَهما كَثُر وفَحُشَ لا يُعتَبَران جَريمَةً. وإنما الجَريمَةُ هو الوَضعُ في الحديث، لأنَّه افتِراءٌ في الدِّين، والله أعلم. فاستعداء النَّاقِد على الراوي يَستَلزِمُ الوَضعَ في حديثه، إذ لولاه؛ لَمَا جاز له الاستعداء، ولمَا استَجَاب له الحُكَّامُ.

ومن نُقَّاد الحديث الأَوَائِل مَن كان يَستَعدي على من يَتَّهِمُه بتَعَمُّد الكَذِب؛ مِن شِدَّة غِيرَتِه على الحديث، وحُبِّه له. فقد استَعدَى شُعْبَةُ على جَعفَر بن الزُّبَير لما اتَّهَمَه بالكَذِب، كما استَعدَى ابنُ مَهْدِيٍّ على عِيسَى بن مَيمُون، فقد روى ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ يقول: "استَعدَيتُ على عِيسَى بن مَيْمُون في هذه الأحاديثِ عن القاسِم بن محمد في النِّكاح وغيره، فقال: لا أَعُودُ."[٥]

وقد سبق قول غُندَر: "رأيتُ شُعْبَةَ راكِبًا على حِمار، فقِيل له: أَينَ تُرِيدُ يا أبا بِسطام؟ قال: أذهَب، فأَستَعدِي على هذا -يعني: جعفر بن الزبير -وَضَع على رسول الله ﷺ أربَعمِائَة حديثًا كَذِبًا."[٦]

النوع الثالث: الحكم على الراوي بأنه يستحق القتل:

قد أُثِيرَت عباراتٌ عن أئمَّة النَّقد حَكَمُوا فيها على رُوَاة بالقَتل بسبب ما يَروُونَه. ومما لا شَكَّ فيه أن عُيُوب حديث الراوي كالوَهم، أو الخَطأ، أو التَّدلِيس، والإرسال مَهمَا كَثُرَت وفَحُشَت، فإنها ليست من الأُمُور التي تُبِيح قتلَ الراوي، وإنما الذي يَبلُغ هذه الدرجةَ من الخُطورة هو سببٌ واحدٌ لا

---

١ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٢ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٣ التاريخ الأوسط، ٢/١٤، والتقدمة، ١/١٤٠، ١٧٢، و٢/٢٢، والجرح والتعديل، ٣/٢٠١

٤ انظر: علل أحمد، رواية عبد الله، ١/٢٤١، رقم النص ٣١٦

٥ الجرح والتعديل، ٦/٢٨٧، وانظر: ضعفاء أبي زُرعَة، ٢/٣٩٨، وسؤالات الآجري ١/٣٥٩، وضعفاء العُقَيلي، ٣/٣٨٧

٦ المرجع السابق، ١/١٨٢

غير، وهو تَعَمُّد الراوي للكَذِب في الحديث بشُرُوط سيأتي ذِكرُها.[1] ومعلوم أيضا أن نُقَّاد الحديث ليسَت مُهِمَّتُهم إصدار أحكامٍ تتعَلَّقُ بالحُدود أو العُقُوبات، وإنما يُوَكَّلُ ذلك إلى القُضاةِ. فكأن النَّاقِد حينما يُطلِق إباحة قَتل الراوي، يُريدُ بها إثبات سَبَبِه وهو الوَضعُ في الحديث، من باب إطلاق المُسَبَّب، وإرادة السَّبَب مُبالَغَةً وتهويلًا.

وفيما يلي أَذكُر ما وَقَفتُ عليه مِن تِلك العِباراتِ:

١٣. فلان ينبغي أن يُقتل:

هذه العِبارة صريحةٌ في استباحة النَّاقِد قتلَ الراوي، فإذا أطلقها ناقدٌ على راو بسبب ما يَرويه؛ حُمِل على أنه يكذب في الحديث. لأنه هو العَيب الوحيد للحديث الذي قد يُباح به قتلُ راويه كما سبق. فكأن النَّاقِد في هذه العبارة أَطلَق إباحة قَتل الراوي، وأراد اتِّهامه بالوضع في الحديث، من باب إطلاق المُسبَّب وإرادة السَّبَب.

وقد وَرَدَت هذه العبارة فيما ذكره أبو زُرعَة قال: "قلنا ليَحيَى بن مَعين: إن سُوَيد بن سَعيد يحَدِّث عن ابن أَبي الرِّجال، عن ابن أَبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عُمَر؛ أَنَّ النَّبيَ ﷺ قال: «مَن قَالَ في دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقتُلُوهُ».[2] فقال يَحيَى: سُوَيد يَنبَغي أن يُبدَأ به، فيُقتَل."[3]

١٤. ما أحوج صاحب هذا إلى أن يقتل:

هذه العِبارة صريحة في إباحة قتل الراوي، وهي كِنايةٌ عن الاتِّهام بالوضع في الحديث، من باب إطلاق المُسَبَّب وإرادة السَّبَب توكيدًا ومُبالغةً. ومما يُضِيف إلى قُوَّة هذه العبارة الإتيانُ بصِيغة التَّعَجُّب. فكأن النَّاقِد أراد التوكيدَ الشديدَ على اتِّهام الراوي بالوضع في الحديث.

وقد وردت هذه العبارة على لسان ابن عُيَيْنَة إثر حديث حُدِّثَ به للمُعَلَّى بن هِلال الطَّحَّان الكُوفي، فقال ابن عيينة: "ما أحوَجَ صاحبُ هذا إلى أن يُقتَل."[4]

---

١ انظر: حكم أهل مرتبة وضع حديثا في هذه الرسالة.

٢ تاريخ بغداد، ٢٢٨/٩، وتتمة هذا الكلام: [قال البرذعي]: "قلت لأبي زرعة: سُوَيد يحدث بهذا عن إسحاق بن نجيح؟ قال: هذا حديث إسحاق بن نجيح. إلا أن سويدا أتى به عن ابن أبي الرجال. قلت: فقد رواه لغيرك عن إسحاق. فقال: عسى قيل له، فرجع." وأخرج الروايتين ابن عدي في الكامل، ٥٣٩/١، و٤٦٦/٥، وقال: إسحاق بن نجيح بين الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع الحديث. انظر: الكامل، ٥٤٠/١. كما أخرج الخطيب الرواية بالطريقين. وذكر أن أبا علي صالح بن محمد البغدادي حكم على إسحاق بالوضع، وعلى هذا الحديث بالبطلان. انظر: تاريخ بغداد، ٣١٩/٦-٤٠

٣ ضعفاء أبي زُرعَة، ٤٠٩/٢-١٠

٤ التقدمة، ٤٨/١-٤٨، والجرح والتعديل، ٣٣١/٨، رقم الترجمة ١٥٢٩

١٥. ما أحوج فلانا أن تضرب عنقه:

ضَرب العُنُق كناية عن قَتل المَضرُوب، وهو بدوره كِنايةٌ عن الوَضع في الحديث، إذ النَّاقِد الحديثي لا يُرجَع إليه في معرفة الحُدود والعُقوبات، وإنما يُستَشار في معرفة درجة الأحاديث والرُّوَاة، فكأن النَّاقِد حينما أطلَق هذه العبارة على راو، قَصَد إثبات وَضعِه للحديث، إلا أنه عَدَل عن التصريح به إلى ذكر ما يَترَتَّبُ عليه مُبالغةً. ومما زاد الكلام قوةً التعبير بصيغة التعَجُّب، وهي "ما أحوَجَه".

وقد أطلقها ابن عُيَيْنَة على المعَلَّى بن هِلال الطحَّان الكوفي، فيما روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: "كَذَّاب، قال ابن عُيَيْنَة: إن كان المُعَلَّى يُحدِّث عن ابن أبي نَجِيح الذي رأيناه[1]؛ ما أحوَجَه أن تُضرَب عُنُقُه."[2]

١٦. يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها:

هذه العبارة أيضا تَدُلُّ على أن الراوي يَستَحِقُّ أن يُقتَل، ومِن الطَّريف وَصفُ النَّاقِد لطريقة قَتله، والظاهر أنه لم يُردها بعَينِها، وإنما أراد قتلَه مُطلَقًا. وحُكم النَّاقِد على راو بالقَتل إذا كان بناء على ما يَرويه؛ فإنه يُحمَلُ على سَبَبه، وهو الوَضع في الحديث كما سَبق.

وهذه العبارة أطلقها ابن مَعِين فيما رواه عبد الله بن أحمد قال: "سألت يحيى قلت: شيخ بالكوفة يقال زَكَرِيَّا الكِسَائي؟ فقال: رَجُل سَوءٍ، يُحَدِّثُ بحديث سوءٍ. قُلتُ ليحيى: إنه قد قال لي أنَّكَ قد كَتَبتَ عنه. فحَوَّل يحيى وَجهَه إلى القِبلة، وحَلَف بالله مُجتَهدا أنه لا يَعرفُه، ولا أتاه، ولا كَتَبَ عنه، إلا أن يكون رآه في طريق وهو لا يَعرفُه. ثم قال يحيى: يَستَأهِلُ أن يُحفَرَ له بِئرٌ ثمَّ يُلقَى فيها."[3]

١٧. فلان حلال الدم:

هذه العبارة فيها حَذف المُضاف وإقامة المُضاف إليه مَقامَه، فالمعنى: فلان حلالٌ إراقةُ دَمِه. وإراقة الدَّم كِناية عن القتل؛ لأنه يتسَبَّب مِنه. فإذا أطلَقَها ناقِدٌ على راو بسبب ما يَرويه، ينصرف إلى الوضع في الحديث؛ لأنه هو العَيبُ الوَحيد للحديث الذي قد يُباح به قتل راويه كما سبق.

والعبارة أطلقها ابن مَعِين على سُوَيد بن سَعِيد الحَدَثانِيّ.[4]

---

١ مراد ابن عيينة أن المعلى يروي عن ابن أبي نجيح ما لم يسمعه منه أحد، ويغلب فيه احتمال الاختلاق. والله أعلم.

٢ علل أحمد برواية عبد الله، ٥١٠/١، رقم النص ١١٩٢، وانظر: ٥٣٦/٢، رقم النص ٣٥٤٠، وضعفاء العُقَيلي، ٢١٤/٤، رقم الترجمة ١٨٠١

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ٨/٣، رقم النص ٣٩٠٤، وضعفاء العُقَيلي، ٨٦/٢، رقم الترجمة ٥٤٠

٤ انظر: سؤالات الآجري، ٢٩٩/٢

١٨. لو كان لي فرس ورمح؛ لكنت أغزو فلانا:

العبارة تَدُلُّ على أن النَّاقِد يَستَبِيح قتال الراوي، والقِتال قد ينتُج عنه القتلُ. فكأنه أطلَقَ القِتالَ، وأراد ما يَتَسَبَّبُ منه، وهو القَتلُ. فهو كِنايةٌ عن القَتل.

وقد وَردَت هذه العبارةُ فيما ذكره ابن حِبَّان بسنده عن ابن مَعِين قال: "لو كان لي فَرَسٌ ورُمحٌ؛ لكُنتُ أغزو سُوَيد بن سَعِيد."[١] وقد ذكر الذَّهَبي أن يحيى قاله إثر سَماعه لحديثٍ يَرويه سُوَيدٌ.[٢] وهذا يَدُلُّ على أن ما أباح قَتلَ الراوي هو ما يَرويه. ولا ينصرفُ ذلك إلا إلى الوَضع في الحديث.

وروى الخطيب بسنده إلى الفَضْل بن سَهْل الأَعرَج[٣] قال: "يا أبا زَكَرِيَّا، سُوَيد الحَدَثَانِيّ، عن مالِك، عن الزُّهْرِي، عن أنَس، عن أبي بكر الصِّدِّيق أن النبي ﷺ أهدَى جَمَلًا لأَبي جَهْلٍ.[٤] فقال يحيى: لو أنَّ عِندي فَرَسًا؛ خَرَجتُ أَغزُوه."[٥]

النوع الرابع: ما يدُلُّ على غلبة الوَضع في مَروِيَّات الراوي:

سبق أن إحدَى القَرَائِن التي يُستَدَلُّ بها على وَضع الرَّجُل للحديثِ، غَلَبَتُه على مَروِيَّاتِهِ. فالعِبارات الدَّالَّة على غَلَبَة الوَضع على مَروِيَّات الراوي تَدُلُّ على تَعَمُّد الراوي لاختِلاقِها، إلا إن جاء مانعٌ يَستَوجِبُ صَرفَها عن ظاهِرها. وممَّا ورد استخدامُه مِن تلك العبارات لدى أئمَّة النَّقد المُتَقَدِّمِين ما يَلِي:

١٩. حَدَّثَ بأحاديثَ كثيرةٍ كَذِبٌ:

في هذه العبارة محذوف تقديره: هي كَذِبٌ. وقد وردت العبارة في قول ابن مَعِين في محمد ابن مُعاوية بن أَعَين، أبي عَلِيٍّ النَّيسابُوريِّ: "حَدَّث بأحاديثَ كثيرةٍ كَذبٌ، ليس لها أُصُولٌ."[٦]

---

١ المجروحين، ١/٣٥٢، رقم الترجمة ٤٥٦

٢ انظر: ميزان الاعتدال، ٢/٤٥٠، رقم الترجمة ٣٦٢١

٣ الفضل بن سهل الأعرج: هو أبو العباس مولى بني هاشم. سمع يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والحسين بن علي الجعفي وآخرين. روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق. وقال أبو داود: أنا لا أحدث عن فضل الأعرج. قيل له: لم؟ قال: لأنه كان لا يفوته حديث جيد. توفي سنة خمس وخمسين ومائتين، وله نيف وسبعون سنة. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٣٦٠-٦١

٤ هذه الرواية أخطأ فيها سويد بن سعيد خطأ فاحشا، إذ رواها عن مالك عن الزهري، عن أنس عن أبي بكر رضي الله عنه، والصحيح عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلا كما في الموطأ، برواية أبي مصعب الزهري، في كتاب الفرائض، باب في ميراث أهل الملل، ١/٤٧٠، ولذلك حمل عليه يحيى بن معين حملا شديدا. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٣٠٥

٥ المرجع السابق، ٥/١٣٢

٦ تاريخ بغداد، ٤/٣٧

٢٠. يَدُلُّ حديثُه على الكَذِب:

مِن ذلك قول أبي حاتم في أحمد بن إبراهيم الحَلَبي: "لا أَعرفُه، وأحاديثُه باطِلةٌ موضوعةٌ كُلُّها، لَيس لها أُصُولٌ؛ يَدُلُّ حَديثُه على أنه كَذَّابٌ."[١] وقوله في محمد بن موسى أبي العَبَّاس الكُدَيميِّ البَصري: "يَدُلُّ حديثُه على أنه لَيس بصَدُوق."[٢]

٢١. أحاديثه موضوعة:

مِثال استخدامه قول أحمد في الحَكَم بن عبد الله الأَيلي: "أحاديثه موضوعة."[٣] وقول أحمد في محمد بن القاسم الأَسَدِيِّ الكُوفِيِّ أبي إبراهيم: "إن محمد بن القاسِم يكذِبُ. أحاديثُه أحاديثُ سُوءٍ موضوعةٌ. ليس بشيء."[٤] وقوله في مُبَشِّر بن عُبَيد: "أحاديثُه أحاديثُ موضوعةٌ كَذِبٌ."[٥] وفي روايةٍ قال: "ليس بشيء، يَضَعُ الحديثَ."[٦]

النوع الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة الأساليب:

٢٢. يَسرِقُ الحديثَ:

السَّرِقَة لُغَةً أخذُ المرءِ ما ليس له أخذُه في خَفاء.[٧] والمراد بسَرِقَة الحديث أن يَروي الرَّاوي حديثًا عن شَيخٍ لم يَسمَعه منه مُصَرِّحًا فيه بالسَّماع أو التَّحديثِ كَذبًا وزُورًا، لا وَهمًا أوخَطأً. فقد روى العُقَيليُّ عن ابن مَعين قال: "أيوب بن سُوَيد ليس بشيء؛ كان يَسرق الأحاديثَ. قال أَهلُ الرَّمْلَة: حَدَّثَ عن ابن المبارَك بأحاديثَ، ثُمَّ قال: حَدَّثَني أُولئك الشُّيُوخ الذين حَدَّثَني عنهُم ابنُ المُبارَك."[٨] وفي رواية أخرى عنه قال: "أيوب بن سُوَيدٍ كان يَدَّعِي أحاديثَ الناس."[٩]

وبهذا المعنى قول عَلي بن الحُسَين بن الجُنَيد[١٠]: "كانوا لا يَشُكُّون أن يحيَى بن أَكثَم كان يَسرِقُ

---

١ الجرح والتعديل، ٢/٤٠، رقم الترجمة ٥

٢ المرجع السابق، ٨/٨٥، رقم الترجمة ٣٥٩

٣ انظر: تاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٤٥٣

٤ ضعفاء العُقَيلي، ٤/١٢٦، رقم الترجمة ١٦٨٤

٥ المرجع السابق، ٤/٢٣٥، رقم الترجمة ١٨٢٨

٦ المرجع السابق، ١/١١٣

٧ انظر: المفردات، ص ٤٠٨

٨ ضعفاء العُقَيلي، ١/١١٣

٩ المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ علي بن الحُسَين بن الجُنَيد: هو أبو الحسن الرازي الحافظ، ويعرف ببلده بالمالكي، لجمعه حديث مالك. وكان واسع الرحلة، بصيرا بهذا الفن، خبيرا بالرجال والعلل. وكان يحفظ حديث مالك وحديث الزهري. سمع أبا جعفر النفيلي، وأبا مصعب الزهري، وآخرين. روى عنه ابن أبي حاتم وجماعة. توفي سنة إحدى وتسعين. وقيل: ثمان وثمانين. انظر: تاريخ الإسلام، ٦/٩٨٥

حديثَ الناس، ويَجعَلُه لِنفسِه."[1]

وقول ابن مَعِين في عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفِيّ: "هذا كَذَّاب خبِيث، ليس هذه الكُتُب كُتُبَهُ، سرقها."[2]

والعلاقة بين السرقة مطلقا، وبين سرقة الحديث التشبيه. فقد شُبِّهَ الراوي الذي يَروي ما ليس له روايتُه بالسارق الذي يأخُذُ ما ليس له أَخذُه.

وقال الذَّهَبي مُعَرِّفًا بالمَقلُوب من الحديث: "هو ما رواه الشيخ بإسنادٍ، لم يَكُن كذلك، فيَنقَلِبُ عليه، ويَنِيطُ[3] مِن إسنادِ حديثٍ إلى مَتن آخَر بعده، أو أن يَنقَلِب عليه اسمُ راوٍ مثل مُرَّة بن كَعب بـ كَعب بن مُرَّة، وسَعد بن سِنان بـ سِنان بن سَعد. فمَن فعل ذلك خَطَأً؛ فقَريبٌ. ومَن تَعَمَّد ذلك ورَكَّبَ مَتنًا على إسنادٍ ليس له؛ فهو سارق الحديث. ويُقالُ في حَقِّه: فلان يَسرقُ الحديثَ. ومِن ذلك أن يَسرق حديثًا ما سمِعَه، فيَدَّعِي سماعَه مِن رَجُلٍ."[4]

فسرقة الحديث على ما ذكره الذَّهَبي يَشمَلُ كُلَّ كَذِبٍ في السَّنَدِ، سواء في ادِّعاء السَّمَاع أو في قَلب أسماء الرُّوَاة.

وذكر الذَّهَبي أن سَرِقَة الحديث أنواعٌ، يَختَلِف حُكم بَعضها عن البَعض.

فمِنها ادِّعاء سماع ما لم يَسمَع من الكُتُب والأجزاء، ويرى الذَّهَبي أنه ليس من الكَذب على الرسول ﷺ، وإنما هو كَذِبٌ مُجَرَّدٌ، أو كَذِبٌ على الشيوخ. إلا أنه "قَلَّ مَن سَتَرَ اللهُ عليه ممَّن فَعَلَه" على حدِّ تعبير الذَّهَبي.[5]

ومنها تركيبُ إسنادٍ ضعيفٍ على ما لم يَثبُت سَنَدُه. وهذا أَخَفُّ جُرمًا مما سيأتي. وظاهر كلام الذَّهَبي أنه غير داخل في الوَضع والافتِراء.

ومِنها تركيبُ إسنادٍ صَحِيح على ما ضَعُف سنده. وهذا نوعٌ من الوَضع والافتِراء.

ومِنها تركيبُ إسنادٍ صَحِيح على ما ضَعُف سنده، واشتمل على حَلالٍ أو حَرامٍ. وهذا أعظَمُ إثمًا.[6]

---

١ الجرح والتعديل، ١٢٩/٩، رقم الترجمة ٥٤٦

٢ تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، ٥٨/١

٣ نَطَّ يَنِطُّ نَطًّا ونَطِيطًا: وَثَبَ. انظر: تاج العروس، ١٤٥/٢٠

٤ الموقظة، ص ٦٠

٥ انظر: الموقظة، ص ٦٠

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

وكلام الذَّهَبي فيه نظرٌ من وُجوه:

أولها: قلب أسماء الرواة تَعَمُّدًا إن كان لا يخفى دخولُه في الوضع في الحديث، إلا أني لم أَجِد في كلام أئمة النقد ما يَدُلُّ على أنه من سَرقَة الحديث.

والثاني: ادِّعاء السماع لما لم يسمَعه الراوي أيضا نوعٌ من الوضع والاختلاق في الحديث. كيف لا، وهو يُوهِم بتَعَدُّد طُرُق الحديث. وتَعَدُّد الطُّرُق له تأثير في تقوية الحديث، ورفعِه من مرتبته إلى مرتبة أعلى. أو على الأَقَلِّ قد يُوهِمُ بأنَّ للحديثِ أَصلٌ. ولذلك سَوَّى أئمة النقد المتقدمين الكاذبَ في ادِّعاء سماع الحديثِ بالمُفتَري في المَتن، وجَعَلُوهُما أَشَدَّ الطَّعُون في الراوي. قال الخطيب: "فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث، وادعاء السماع، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يُوجِبُ رَدَّ الحديث أبَدًا، وإن تابَ فاعِلُه."[1]

والثالث: يُوهِمُ كلامُ الذَّهَبي أن تركيبَ الإسنادِ مُطلَقًا يَدخُل في سرقة الحديث. وليس كذلك، بل لا بُدَّ في سَرقَة الحديث أن يدَّعِي الراوي سَماعَه من شيخ لم يسمعه منه، سواء في سَنَدٍ مَوجُودٍ فِعلًا، أو في سَنَدٍ ركَّبَه للحديث. فالشرط اللَّازم لِتَحَقُّق سَرقَة الحديث ادِّعاءُ الراوي سماع ما لم يسمَعه مُصَرِّحًا فيه بالسماع، أو التَّحديث. وتركيبُ الإسناد أو عدمُ تركيبِه أمران إضافِيَّان. فليس كُلُّ ما رُكِّب فيه السَّنَدُ داخِلًا في سَرقَة الحديث، وإن كان يدخُل في الوضع في الحديث.

والرابع: إن التفرقة بين تَركيب إسنادٍ ضَعيفٍ أو صَحيحٍ، أو التفرقة بين ما لم يثبُت سَنَدُه، أو ما كان له سَنَدٌ ضعيف، لم أَجِده عند غير الذَّهَبي، بل الظاهر من كلام أَئِمَّة النَّقد أن حقيقة سرقة الحديث تتمَثَّل في كل ما ثبت فيه ادِّعاءُ الراوي بالسماع، وثبت أنه لم يَسمَعه، بغَضِّ النَّظَر عن ثُبُوت الحديث أو عدم ثُبُوته، أو كون السَّنَد المُرَكَّب اختلاقًا صحيحًا أو ضعيفًا.

والخامس: لا وجه لتخصيص ما يَشتَمِل على الحرام والحلال مما ليس كذلك، فإن لفظ الحديث في قول النبي ﷺ: «مَن حَدَّثَ عَنِّي بحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فهُو أَحَدُ الكَاذِبِينَ.»[2] عامٌّ. وكذلك في قوله ﷺ: «مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ».[3] وتخصيص العامِّ لا يكون إلا بدليل.

ورأى السَّخَاوي أن سرقة الحديث أَهوَنُ مِن وَضعِه واختِلاقِه في الإثم، ونسب هذا الرأي للذَّهَبي،[4] بخلاف ما نقَلتُهُ عنه آنِفًا.

---

١ الكفاية، ص ١١٧

٢ تقدم تخريجه في ص ٤٧.

٣ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٤ انظر: فتح المغيث، ٤/١٢٥

والنظر في كلام أئمَّة النَّقد يدل على عدم وجود التفرقة بين من ثبت تَعَمُّدُه للكذب في المتن، وبين من ثبت منه ذلك في السند. إذ يحكُمون على كل حديث تَرَجَّح فيه الاختلاقُ بالوضع، ويَذُمُّون فاعِلَه، أيًّا كان موضعَ الاختِلاق. وقد مرَّت أمثِلَة لذلك عند بيان ضابط هذه المرتبة.

ويُوافِقه أن السند إنما نشأ حفظا للمتن، وقبول المتنِ ورَدُّهُ مُتَرَتِّبٌ على مُواصَفات السَّنَد. فمَن عَبَث بالسَّنَد؛ أَضَرَّ بالمتن. وهو أيضا ظاهرُ قولِ النبي ﷺ: «مَن حَدَّثَ عَنِّي بحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فهُو أَحَدُ الكَاذِبِينَ.»[1] لأن الحديث يشمَلُ المتنَ والسند، فبأيهما عَبَث الراوي كَذِبًا؛ دخل في عِداد مَن يَكذِب على رسول الله ﷺ.

فالخلاصة أن سَرِقَة الحديث هي تَعَمُّد الكَذِب في سَماع الحديث، وفاعِلُه في حُكم مَن يَضَعُ الحديثَ. والله أعلم.

٢٣. مُتَّهَم بالكَذِب مُقيَّدا بالحديث:

التُهمَةُ لُغَةً الظَّنُّ والشَّكُّ،[2] والشائع استخدامُه في عُيُوب المَرء بخلاف الظَّنِّ والشَّكِّ، فإنهما أَعَمُّ استِخدَامًا، إذ يُقالُ: ظَنَنتُه كريمًا، ولا يُقَالُ: اتَّهَمتُه كريمًا. ويُقالُ: شَككتُ في وجوده، ولا يُقالُ: اتَّهمتُه في وُجُوده.

فمعنى اتِّهام المرء رَميُه بعَيبٍ. والاتِّهام بثلاث درجات: اتِّهامٌ بلا دليل، أو بدليل لم يثبت. واتِّهامٌ بدليل ثابت، يغلب معه على الظن وجود العيب في المُتَّهَم. و اتِّهامٌ بدليل قطعي بلا شك.

والغالب على أَئِمَّةِ النَّقدِ المُتَقَدِّمِينَ أنهم لا يَتَّهِمُون أحدًا بعَيب إلا بعد ما غلب على الظَّنِّ وُجُودُه فيه إما بمُلاحظته المباشَرة للراوي أو مَروِيَّاتِه، أو اعتمادا على شهادة غيره ممن يُوثَقُ به، ويُعتَمَدُ عليه في باب النَّقد. وذلك لأن أعراضَ الناس مُحَرَّمة بحُرمَة الله عزَّ وجلَّ. ولا تُباحُ إلا إن عارَضَتْها مَصلَحَةٌ أكبَرُ، كحِفظ السُّنَّة النبوية الشريفة. فيكون معنى اتِّهام الراوي بشيء في عُرف أئمَّة النَّقد هو ثبوته في الراوي على وجه غلبةِ الظَّنِّ، ولو لم يَصِل إلى درجةِ اليقينِ. أي الاتِّهَام يُرادُ به عندهم إلصاقُ التُهمَةِ. فلا ينبغي أن يُعدَل عن هذا المعنى إلى غيره إلا بدليل.

والاتِّهَام عامٌّ في العيوب كلها، فإذا قُيِّد بالكَذِب في الحديث؛ كان بمرتبة "وضع حديثا". وقد شرح ابن الصلاح "مُتَّهَم بالكذب في الحديث" بمَن ظَهَر مِنهُ تَعَمُّد الكذِب في الحديث.[3] ومِن أمثلة

---

١ تقدم تخريجه في ص ٤٧.

٢ لسان العرب، ٦٤٤/١٢

٣ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣١

استخدامه بهذا المعنى ما ذكره المَيمُوني[1] قال: "قُلتُ [يعني: لأحمد]: جابِر الجُعفِيُّ؟ قال لي: كان يـرى التَّشَيُّعَ. قُلتُ: يُتَّهَم حديثُه بالكَذِب؟ فقال لي: مَن طَعَنَ فيه؛ فإنَّما يَطعَـن بمـا يخـاف مـن الكَـذِب. قُلتُ: الكَذِب؟ فقال: إي وَاللهِ، وذاك في حديثه بَيِّنٌ، إذا نَظَرتَ إليها."[2]

ومِن هُنا يُمكِن القولُ بأن الراوي إذا اتُّهِم بالكَذِب في الحديث النبوي؛ فهو بمرتبة "وَضَـعَ حديثًا". وإن اتُّهِمَ بالكذب مُطلَقًا من غير تقييد بالحديث؛ فهو بمرتبة "متروك الحديثِ". لأن دلالتَه قاصِرَةٌ على ثبوت كذبِه مُطلَقًا، فلا يَستلزمُ الكذبَ في الحديثِ.

وقال الذَّهَبِيُّ: "وأَردَى عباراتِ الجرح: دَجَّالٌ كَذَّابٌ، أو وَضَّـاعٌ يَضـعُ الحـديثَ، ثُـمَّ مُـتَّهَمٌ بالكَذِبِ، ومُتَّفَقٌ على تَركِه، ثم مَتروكٌ."[3] مما يُشعِرُ بأن المُتَّهَمَ بالكَذِب دُونَ الوَضَّـاعِ، وفـوقَ المـتروكِ. فإن أراد به المُتَّهَمَ بالكَذِب مُطلَقًا، فهو دُونَ الوَضَّاعِ، إلا أنه مِن المَتروكِينَ، لا فَوقَهم كمـا سـيأتي في المرتبة التالية مُفَصَّلًا. وإن أراد المُتَّهَمَ بالكَذِب في الحديث؛ فهو مِن الوضَّاعِين لا دُونَهم؛ لِمَا سبق مِن صنيعِ أَئِمَّةِ النَّقدِ، إلا إن ثبتَ أنَّ الاتِّهامَ أُريدَ به ما دُونَ الظَّنِّ الغالِبِ.

وقد أوضح ابن حَجَر الفرقَ بين كَذِب الراوي في الحديث النبوي، وبـين التُّهمـةِ بالكَـذِب، ذاكِرًا أسباب الطعن في الراوي، قال:

"لأنَّ الطَّعـنَ إمَّـا أن يكـونَ لِكَـذِبِ الـرَّاوِي في الحـديثِ النبـوي، بـأن يَـرويَ عنـه ﷺ ما لم يَقُلْه متعمِّداً لذلك. أو تُهمتِهِ بذلكَ، بأنْ لا يُـرْوَى ذلـك الحـديثُ إلا مِـن جهتـه، ويكـونَ مُخالِفاً للقواعِدِ المعلومةِ، وكذا مَن عُرِفَ بالكذبِ في كلامه، وإنْ لم يَظهر منهُ وقوعُ ذلك في الحديثِ النبويّ، وهذا دُونَ الأولِ."[4]

وهذا الكلام مُشكِلٌ؛ لأنه لو أرادَ بتفرُّد الراوي بما يُخالِفُ القواعِدَ المعلومةَ عدمَ بُلوغ تُهمَتِهِ بالكَذِب مَبلَغَ الظَّنِّ الغالِب، فلا أثَر لها. ويبقَى الراوي على البراءةِ مِن الكَذِب ما لـم تثبُـت التُّهمَـةُ، ويُحمَلُ أمرُه على الخطأِ أو الجهلِ، فيكون أرفَع مِن الكاذِب في كلامِ الناسِ الفاقِدِ لعدالتِهِ. وإن أرادَ بـه بلوغَ التُّهمَةِ مَبلَغَ الظَّنِّ الغالِبِ، فلا فرقَ بينَه وبينَ الكاذِب في حديثِ النبي ﷺ، لأن الظَّنَّ الغالِبَ هو أَوَّلُ دَرجاتِ الثُّبوتِ، والأمورُ أكثرُها تَجري بغلبة الظَّنِّ دُونَ القَطعِ.[5] فلا يَتَّجِهُ فَصلُ مَـن اتُّهِمَ بالكَذِب في الحديثِ على الظَّنِّ الغالِبِ عن الكاذِبِ في الحديثِ ووَضعُه في درجةٍ أدنَى مِنهُ.

---

١ الميموني: هو عبد الملك بن عبد الحميد أبو الحسن، الرَّقِّي، تلميذ أحمد بن حنبل، ومن كبار الأئمة. سمع إسحاق بن يوسف الأزرق، ومكي بن إبراهيم وخلقا كثيرا. حدث عنه الكثير، منهم النسائي، ووثقه. وكان عالـم الرَّقَّـة، ومُفتيها في زمانه. مات سنة أربع وسبعين ومائتين، وهو في عشر المائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٨٩/١٣-٩٠

٢ علل أحمد برواية الميموني، ص ١٩٠

٣ مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٤ نزهة النظر، ص ١٠٦

٥ وقد ذكره ابنُ حجر نفسُه؛ إذ قال بعد تعريف الموضوع: والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب، لا القطع؛ إذ قد يصدق الكذوب. انظر: المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩

والصحيح أن مَن تَفَرَّد بما يُخالِفُ القواعِدَ المعلُومَةَ، إن دلَّت القرائن على قيامه بالوضع مُتعَمِّدًا على وجه غلبةِ الظَّنِّ؛ فإنه يَلحَقُ بالوضَّاعِينَ.

ويُشكِلُ كلامُ ابن حَجَر في مَوضِعٍ آخَر، حيثُ ذكر أن حديثَ الكاذبِ في الحديث النبوي يُسمَّى الموضوع، بينما حديثُ المُتَّهَم بالكَذب يُطلَقُ عليه اسمُ المتروكِ.[1] لأن أَئِمَّة النَّقدِ كثيرًا ما يَحكُمون على الحديث بالوَضع، مع تبرئَةِ الراوي مِن عُهدَتِه، وقد سبَقَت له أمثلةٌ عَدِيدَةٌ.[2] والظاهِر مِن تلك الأمثلة أن الموضُوعَ عندهم هو الحديثُ الذي يَغلِبُ فيه احتمالُ الاختِلاقِ، ويُستَبعَدُ فيه احتمالُ الخَطَأِ، ولو لم يُعرَف مَن قام به. فالموضُوعُ ليس قاصِرًا على حديثِ الكاذبِ في الحديث النبوي، بل هو أَعَمُّ مِنه؛ إذ يَشمَلُ كُلَّ ما غلب فيه احتمالُ الاختِلاقِ.

وأما تخصيصُ حديثِ المُتَّهَمِ بالكذبِ بالمتروكِ؛ فهذا أيضًا لا يُوافِقُ كلامَ أَئِمَّةِ النَّقدِ. لأنهم لا يُطلِقُون على حديثٍ واحدٍ بالمَتروك. بل يحكُمون على الراوي بأنه مَتروكُ الحديثِ، وهذا الوصفُ يتنَزَّلُ على جميعِ مَروِيَّاتِ الراوي. أمَّا وَصفُ حديثٍ واحدٍ بالمتروكِ كأن يقولَ أَحدُهم: هذا حديثٌ مَتروكٌ، فلَم أَجِدهُ في كلامِهِم.

ويُتوَهَّمُ من كلام ابن حَجَر أيضًا أنَّ المَتروك خاصٌّ بحديثِ المُتَّهَم بالكَذِب؛ وليس كذلكَ. فإن الأَئِمَّةَ يُطلِقُونَ هذا الوصفَ على كُلِّ مَن انعدَمَت الفائِدةُ مَن مَروِيَّاتِه مُطلَقًا لسبب مِنَ الأسبابِ، وهي كثيرةٌ، والاتِّهامُ بالكذب إنما هو سببٌ واحِدٌ منها، كما سيأتي مُفصَّلًا في مرتبة "مَتروكِ الحديثِ". بل ويُطلِقُونَه على الوَضَّاع أيضًا، وهذا في كلامِهم كثيرٌ. ومن ذلك قول أحمد على سبيلِ المِثالِ: "الحَسَنُ بنُ عُمارةَ مَتروكُ الحديثِ. أَحاديثُه مَوضُوعةٌ. لا يُكتَبُ حديثُه."[3]

ويُستَخلَصُ مِن هذا البَحثِ كُلِّه أنه لا فرقَ بينَ الكاذِبِ في الحديث النبوي وبين المُتَّهَمِ بالكَذِب فيه، إلا إن ثَبَتَ أنَّ الاتِّهامَ أُريدَ به ما دُونَ الظَّنِّ الغالِبِ. وأما الكاذبُ أو الكذَّابُ مُطلَقًا؛ فإنه دُونَهما في مرتبة "مَتروكِ الحديثِ".

قال المُعَلِّمي: "المُجتهدُ في أحوال الرُّوَاة قد يثبُت عنده بدليل يَصِحُّ الاستنادُ إليه أن الخبر لا أصلَ له، وأن الخَللَ فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتَعَمَّد الكَذِب، أم غَلِط؟ فإذا تَدبر، وأنعم النظرَ؛ فقد يَتَّجِه له الحُكم بأحد الأمرَينِ جَزمًا، وقد يَميل ظَنُّه إلى أحدهما إلا أنه لا يَبلُغ أن يجزم به. فعلى هذا الثاني، إذا مال ظَنُّه إلى أن الراوي تَعَمَّد الكَذِب، قال فيه: مُتَّهَمٌ بالكَذِب، أو نحو ذلك مما يُؤَدِّي هذا المعنى."[4]

---

١ المرجع السابق، ص ١١٢

٢ انظر: ص ١٦١-١٦٥من هذه الرسالة.

٣ الجرح والتعديل، ٢٨/٣

٤ التنكيل، ٢٢٢/١

وعلق المَوصِلي محمد خَلَف سلامة على كلام المُعَلِّمِي قائلا: "واعلم أن الحديث الذي ينفرد به مُتَّهَمٌ بالكَذِب حديثٌ ساقِطٌ البَتَّة، بل لا يُوجَدُ مانِعٌ من تسميته موضوعاً، بل إن ذلك هو الأولى؛ والحكم بالوضع - كسائر الأحكام الحديثية والفقهية - يكفي فيه غلبة الظن، ولا يلزم أن يكون مبنياً على القطع واليقين."[1] ويبدو أن المُعَلِّمِيَّ، والمَوصِلِيَّ قَصَدَا مُتَّهَمٌ بالكَذِب في الحديث. لا مُتَّهَمٌ بالكَذِب مُطلَقًا.

٢٤. متهم بالوضع أو يتهم بالوضع:

قد سبق أن الأصل في الوضع في كلام أئمة النقد التَّعَمُّدُ للكَذِب في الحديثِ. فالمُتَّهَمُ بالوَضع مرادف للمُتَّهَم بالكَذِب في الحديث؛ فهو بمرتبة "وضع حديثا".

وقد أطلق العبارةَ المذكورةَ البخاريُّ على بَشِير بن مَيمون أبي صَيفِيٍّ الواسِطِيِّ قائلا: "يُتَّهَمُ بالوَضع."[2] وقد قال فيه أيضا: "مُنكَر الحديث."[3]

---

١ لسان المحدثين، ٢/١٤

٢ التاريخ الأوسط، ٢/٢٥٥، رقم الترجمة ٢٥١٠

٣ التاريخ الكبير، ٢/١٠٥، رقم الترجمة ١٨٤٧، والضعفاء الصغير، ص ٣٤

المبحث السادس

حكم أهل مرتبة "وضع حديثا"

لقد سبق أن ابن أبي حاتم ذكر أهل هذه المرتبة ضِمن المتروكِين. والمراد بالترك عدمُ قبولِ حديثِهم مُطلَقًا، وهو كذلك؛ لأن مَن ثبت تَعَمُّدُه للوضع في الحديث ولو في حديث واحد، يَقتَضِي القياسُ رَدَّ جميع ما يَرويه. أما رَدُّ ما ثبت وَضعُه فيه فظاهر. وأما رَدُّ سائِر مَروِيَّاته، فلرُجحَان احتمال وُقوع الوضع فيها أيضا، وذلك لأن مَن استَبَاح الوضعَ في الحديث، ففَعَلَه ولو مَرَّةً؛ ثبت استخفافُه بالحديث النبوي، وعدمُ فَهمِه لخُطورة مرتبته في الدِّين، فتَرَجَّح احتمالُ وُقوعِه في الوضع مَرَّةً أُخرَى. وهكذا يَبطُل فائدة جميع مَروِيَّاته، ويَبطُل ضبطُه.

وقد شدَّد أئمةٌ وحَكمُوا على مَن ثَبتَ كَذِبُه في الحديثِ؛ أنه لا يُقبَل حديثُه أبدًا، وإن تابَ. فقد سُئِل أحمد عن رَجُل كَذَب في حديث واحد، ثم تاب، ورجع، قال: "تَوبَتُه فيما بينَه وبينَ اللهِ تعالى، ولا يُكتَبُ حديثُه أَبَدًا."[1]

وقال الحُمَيدِي: "فإن قال قائِلٌ: فما الَّذي لا يُقبَلُ به حديثُ الرَّجُل أبَدًا؟ قُلتُ: هو أن يُحَدِّث عن رَجُل أنَّه سَمِعَه ولم يُدرِكه، أو عن رَجُل أدرَكَه، ثُمَّ وُجِد عليه أنه لم يَسمَع منه، أو بأمر يَتَبَيَّنُ عليه في ذلك كَذِب؛ فلا يَجوز حديثُه أبدا؛ لمَا أُدرِكَ عليه من الكَذِب فيما حَدَّث به."[2]

وعَلَّق عليه الخطيبُ قائِلا: "هذا هو الحُكمُ فيه إذا تَعَمَّد الكذِبَ وأَقَرَّ بِهِ."[3]

وقال أبو بكر الصَّيرَفِيُّ[4]: "كُلُّ مَن أَسقَطنا خَبَرَه مِن أَهل النَّقلِ بكذِب وجَدناهُ عليه، لم نَعُد لِقبولِه بتوبةٍ تَظهَرُ."[5]

---

١ انظر: الكفاية، ص ١١٧

٢ المرجع السابق، ص ١١٨

٣ المرجع السابق، ص ١١٨

٤ أبو بكر الصيرفي: هو محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي. له تصانيف في أصول الفقه. وكان فهما عالما. سمع الحديث من أحمد بن منصور الرمادي ومن بعده، لكنه لم يرو كثير شيء. مات سنة ثلاثين، وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٦٨/٣

٥ شرح النووي لصحيح مسلم، ٧٠/١

وانتقدَ النَّوَوي هذا المَذهَبَ قائلًا: "وهذا الذي ذَكَرَه هؤلاء الأَئِمَّةُ ضعيفٌ مُخالِفٌ للقواعِد الشرعِيَّة. والمُختارُ القطعُ بصِحَّةِ تَوبتِه في هذا، وقبولِ رواياتِـه بعـدَها إذا صَـحَّت توبَتُـه بشُـروطها المَعرُوفةِ. وهي الإقلاعُ عن المَعصِيةِ، والندمُ على فِعلِها، والعزمُ على أن لايَعُود إليها. فهذا هو الجاري على قواعدِ الشرعِ. وقد أَجمَعُوا على صِحَّةِ روايةِ مَن كان كافِرًا، فأَسـلَمَ. وأَكـثرُ الصـحابةِ كانـوا بهـذه الصِّفةِ. وأَجمَعُوا على قبولِ شهادَتِه. ولا فَرقَ بينَ الشهادةِ والرِّوايةِ في هذا. والله أعلم."[1]

وهذه الشروطُ التي ذَكَرها النَّوَوي هي شُروط قبولِ التوبةِ عِند الله عـزَّ وجَـلَّ. وكلامُ الأَئِمَّـةِ إنما هو في أَثَر توبتِه على ما يرويه بعدَها، هل يُقبَـلُ أم لا. ولا شَـكَّ أنَّ مَـن أَسـقَط عدالتَـه مـرةً، أو استباح حُرمةَ الحديث النبويِّ، لا ينبغي التَّهاوُنُ في أمره، وقبولُ ما يرويه فورًا بعد ما أظهرَ توبتَه. بـل يجبُ مُراقبةُ أحوالِه لمُدَّةٍ غير قصيرةٍ حتى يتَبَيَّنَ حُسنُ حالِه، ويندفعَ احتمـال الخـداعِ. والأَحـوَطُ أن يُسَدَّ عليه بابُ الرواية مُطلَقًا؛ كي لا يُتلاعَب بالحديثِ النبويِّ، فيكذِبُ فيه أُنـاسٌ، ثُـمَّ يَتُوبُـون، ثُـمَّ يَعُودُون. كما فعله أبو جُزَيٍّ نَصرُ بنُ طَريف البَاهِلِيُّ. فقد قال أبو داود: قال ابنُ مَهدِي: "بَعثَ إليَّ أبو جُزَيٍّ وهو مَريضٌ، فقال حديثُ كذا وكذا، كيف كتبتَه عنِّي؟ فقُلتُ: حدَّثتَني عن قتادةَ. قال: اجعَله عن سعيدٍ، عن قتادةَ. حتى أملَى عليَّ أحدَ عَشرَ حديثًا. قال: كتبتُها عنه، عن قتادةَ، يَدخُلُ بينَه وبـينَ قتادةَ رَجُلٌ. فقُلتُ له: جزاكَ اللهُ عن نفسِكَ خيرًا. مَا أَحسَـنَ مـا صَـنَعتَ!. قـال أبـو داودَ: فحَـدَّثنَا عبدُ الرحمنِ، وحَدَّثَ النَّاسُ. فَصَحَّ أبو جُزَيٍّ مِن مَرَضِه ذاكَ، وعادَ في روايتِه، عن قتادَةَ. فصَدَّقَ الناسُ عبدَ الرحمن عليه وذَهَبَ."[2]

ويبدو أن النُّقَّاد لا يُفرِّقُون بـين العـالِم بحُكـم الوَضـع في الحـديث، الفـاهِم له على الوجـه الصحيح، وبين الجاهل لحُكمِه، أو المُتَأَوِّل له ممن ثَبَتَ تَعَمُّدُه للوَضع؛ وذلـك لأن ضَرَرَهُمـا للحـديث سواء. ويَجِبُ صَونُ الحديث مِن افتراء الجَهَلَة والمُستَبِيحِين للكذب مُتأَوِّلِين، كما يَجِـبُ صَـونُه مِـن مُعادَاة المُغرضِينَ. والله أعلم.

هذا في باب الرواية، وأما في باب الدِّين فقد صرَّح النبي ﷺ بالتفريق بـين الكَـذِب عليه ﷺ وبينه على غيره من الناس، ونَصَّ على أن الأوَّل أغلَظُ عُقوبةً، قائلا: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ. مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3] ومما لا شكَّ فيه أن الكَذِب على الناس أيضا حرام فمبغوض في الشريعـة، حـتى عُـدَّت صُـوَرٌ له مِـن الكبـائر كشـهادة الـزُّور،[4]

---

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ ضعفاء العقيلي، ٤/٢٩٦،

٣ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٤ بدليل حديث: «أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟ قَالَ: قَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: شَهَادَةُ الـزُّورِ». قَـالَ شُـعْبَةُ راوي الحـديث: وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ». أخرجه البخاري في صحيحه، في كتـاب الأدب، بـاب عقـوق الـوالدين مـن الكبائر، ص ١٠٤٧- ٤٨، رقم الحديث ٥٩٧٦، بلفظه، ورقم الحديث ٥٩٧٧ بنحوه. وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها، ص ٥٣، رقم الحديث ٢٦١بلفظه، وأرقام الحديثين ٢٥٩، ٢٦٠ بنحوه.

والقَذف،[1] والتَّعوُّد على الكَذِب[2]. فإذا كان الكَذِب على الناس يَصِل إلى هذه الدَّرجة من الحُرمَة؛ كان الكَذِب على رسول الله ﷺ أشدَّ من جميع صُوَر الكَذِب على الناس. ثُمَّ أكَّدَ النبي ﷺ في الحديثِ المذكور خُطورة الكَذِب عليه ببيان عُقوبة مَن تَعَمَّدَه، وهو تَبَوُّءُ المقعَد مِن النَّار. وهذه العِبارة بظاهرها تَدُلُّ على الخُلُود في النَّار، لأن المَقعَد هُنا بمعنى المَقَرِّ والمَصِير. وهذا يَدُلُّ على أن الكَذِب على رسول الله ﷺ من أكبَر الكبائر.

ويُؤَيِّدُه أن الكاذبَ في حديث النبي ﷺ يُضِيفُ إلى الدِّينِ ما ليس منه، فإن حديث النبي ﷺ دِينٌ؛ لأنه وَحيٌ من الله -عزَّ وجلَّ- بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.[3] ولهذا المعنى نَصَّ القرآن الكريم على أن المُكَذِّبَ للرسول ﷺ، مُكَذِّبٌ لله -عزَّ وجلَّ- في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.[4] ولهذا المعنى جَعَلَ طاعةَ الرسول ﷺ طاعةَ اللهِ عزَّ وجلَّ قائلا: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[5] وعلى هذا، الكاذِبُ على رسول الله ﷺ كالمُفتَري على الله -عزَّ وجلَّ-، لأنهما بالافتراء يُضِيفان إلى الدِّين ما ليس مِنه، وهذا يَقتَضِي أن يكونا في الإثم سواء.

وقد نَصَّ القرآنُ الكَريمُ في أكثَر مِن مَوضِع على أن الافتراء على الله -عزَّ وجلَّ- أشَدُّ أنواع الظُّلم، وقَرَنَه بتكذيب آيات الله تعالى، بل قَدَّمَه عليه في أكثَر من عشرة مَوضِع، في مِثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾[6]، مما يُوحِي بأن الافتراءَ على اللهِ -عزَّ وجلَّ- أشَدُّ ضَرَرًا في الدِّين، وأعظَمُ جُرأةً، وأكثَرُ إبطالًا مِن مُجَرَّد التَّكذِيب. وهو كذلك؛ إذ التَّكذِيبُ هو مُجَرَّد جُحود ما أنزل الله تعالى، ففيه إبطالُ شرع الله -عزَّ وجلَّ-، بينما الافتراء على الله ليس فيه جُحُود الحقِّ فحسبُ، بل فيه اعتِداءٌ على حق الله الخالِص في التَّشريع والوَحي، وفيه تَلبِيسُ الحقِّ بالباطل؛ إذ يُسَبِّبُ

---

١ بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (سورة النور: ٤) وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النور: ٢٣)

٢ بدليل حديث: «وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا». أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة: ١١٩) وما ينهى عن الكذب، ص ١٠٦٣، رقم الحديث ٦٠٩٤ بلفظه. وأخرجه مسلم في صحيحه بنحوه، في كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب، وحسن الصدق، وفضله، ص ١١٣٨، رقم الحديثين ٦٦٣٨، و٦٦٣٩.

٣ سورة النجم، ٣-٤

٤ سورة الأنعام، ٣٣

٥ سورة النساء، ٨٠

٦ سورة الأنعام، ٢١

إنشاءَ باطِلٍ يُوَازِي الحَقَّ. وهذا يَعنِي أن تَعَمُّد الكَذِب على الرسول ﷺ شِركٌ وكُفرٌ.[1] وإلى هذا ذهب أبو محمد الجُوَينيُّ[2] والِد إمام الحَرَمَين[3] مِن الشافِعِيَّة. قال النَّوَويُّ:

"وقال الشيخ أبو محمد الجُوَيني والِد إمام الحَرَمَين أبي المَعَالي مِن أئمَّة أصحابِنا: يَكفُرُ بتَعَمُّد الكَذِب عليه ﷺ. حكى إمامُ الحَرَمَين عن والِده هذا المذهَب، وأنه كان يقول في درسه كثيرا: مَن كَذَبَ على رسول الله ﷺ عَمَدًا؛ كَفَرَ، وأُرِيقَ دَمُهُ."[4]

وذكر ابن حَجَر أن ابن المُنَيِّر[5] مال إلى اختيار هذا المذهب.[6] ودَعَمَه ابن تيمِيَّة[7] بأَدِلَّةٍ نقلِيَّةٍ وعَقلِيَّة، ثم قال: "واعلَم أن هذا القَولَ في غاية القُوَّة كما تراه."[8]

وليس هذا بِدعًا من القَول، بل يُلمَسُ أَصلُه عند أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِينَ أيضا، فقد سبق ما نَصَّ فيه أكثرُ مِن ناقِدٍ على استحقاقِ راوٍ أو آخَرَ القتلَ بسبب الوَضع في الحديث، ولم أعلَم أنَّ أحدًا منهم أَنكَرَه.

---

١ الفرق بين الكفر والشرك أن الكفر إنكار، بينما الشرك هو نوع من أنواع الافتراء. وكل افتراء إنكار، وليس كل إنكار افتراء. فعلى هذا، الكفر أعم من الافتراء، والافتراء أعم من الشرك. والشرك أخص الثلاثة.

٢ أبو محمد الجويني: هو عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي. وكان إماما في التفسير، والفقه، والأصول، والعربية، والأدب. تصدر للتدريس والفتوى في نيسابور سنة سبع وأربعمائة، فتخرج عليه خلق، منهم ولده إمام الحرمين. صنف التفسير الكبير، والتبصرة والتذكرة في الفقه وغيرهما. توفي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة، وهو في سن الكهولة. وقيل: سنة ثلاث وثلاثين. انظر: وفيات الأعيان، ٤٧/٣

٣ إمام الحرمين: هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني. وهو من أعلم المتأخرين من الشافعية، المجمع على إمامته، وغزارة مادته، وتفننه في العلوم من الأصول، والفروع، والأدب وغير ذلك. تتلمذ على والده، فلما توفي؛ قعد في مكانه للتدريس. ثم خرج راحلا في طلب العلم، وجال في البلدان، وجاور بمكة أربع سنين، وبالمدينة يدرس ويفتي، ولهذا قيل له إمام الحرمين. ثم عاد إلى نيسابور، وتولى الخطابة في المدرسة النظامية قرابة ثلاثين سنة. صنف التصانيف منها: نهاية المطلب في دراية المذهب، والبرهان في أصول الفقه. مات سنة ثمان، وسبعين وأربعمائة. انظر: وفيات الأعيان، ١٦٧/٣-٦٩

٤ شرح النووي لصحيح مسلم، ٦٩/١

٥ ابن المنير: هو الإسكندراني المالكي، ناصر الدين، أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم، أحد الأئمة المتبحرين في العلوم من التفسير والفقه، والعربية، والبلاغة، والأنساب. أخذ عن جماعة منهم ابن الحاجب. من تصانيفه تفسير القرآن، والانتصاف من الكشاف، ومناسبات تراجم البخاري، ومختصر التهذيب في الفقه. ولد سنة عشرين وستمائة. ومات سنة ثلاث وثمانين بالإسكندرية. انظر: حسن المحاضرة، ٣١٦/١-١٧

٦ انظر: فتح الباري، ٢٠٢/١

٧ ابن تيمية: هو شيخ الإسلام، مجد الدين، أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله، الحراني. وكان إماما حجة بارعا في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول. لم يكن في زمانه مثله تبحرا في العلم، وإفراطا في الذكاء، وقدرة على المناظرة، وانتصارا للسنة، وقمعا للبدعة. وقد امتحن، وأوذي، وحبس مرات. وتوفي محبوسا في قلعة دمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة. وسارت بتصانيفه الركبان، ولعلها ثلاثمائة مجلد. منها: الأرجوزة في القراءات، والأحكام، وشرح الهداية. انظر: فوات الوفيات، ٣٢٣/٢-٢٤، وتذكرة الحفاظ، ١٩٢/٤

٨ انظر: الصارم المسلول، ص ١٧٤

هذا، ويَلحَقُ الوعيدُ المذكُور بمَن تَعَمَّد روايةَ ما افتَراه غيرُه على الرسول ﷺ لقوله ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ.»[1] وذلك لأنه بروايته لِمَا افْتُرِيَ؛ يَنصُره، ويُقَوِّيه، ويُؤَيِّدُه، ويُضِلُّ النَّاسَ، فيُعادِي الحقَّ.

إلا أنه مما ينبغي التَّنَبُّه له أن كون الافتراء على رسول الله ﷺ، وروايته فِعلَين دالَّين على الكُفر لا يَستلزم تكفيرَ كُلِّ مَن صَدَرَ منه أحَدُهُما أو الاثنان مِن المُسلِمين لاحتمال تَخَلُّف شرطٍ أو أكثر مِن شُروط التكفير فيه. إذ مَن ثَبَت إسلامُه بيَقِين، لا يُحكَمُ بكُفره إلا بيَقِين،[2] فيُشتَرَطُ فيمن يُكَفَّرُ بقَول أو فِعل بعد إسلامِه ما يَلي:

أولاً: التكليفُ، فلا تكفِيرَ لصَبِيٍّ أو مجنون، بدليل قول الرسول ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ.»[3]

وثانياً: العِلمُ بكون ما صَدَرَ منه من الكفر أو الشرك، فلا تكفيرَ لجاهِلٍ بالحُكم الشرعي لمَا صدر منه بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾[5]

قال ابن حَزْمٍ[6]: "فنص -تَعَالَى- ذلك على أَن النذارة لَا تلْزم إِلَّا مَن بَلَغَته، لَا مَن لم تَبلُغه، وَأَنه -تَعَالَى- لَا يُعَذِّبُ أحدًا؛ حَتَّى يَأْتِيه رَسُول من عِنْد الله عز وَجل. فصح بذلك أَن مَن لم يبلغهُ الإِسلامُ أصلا؛ فإنه لا عَذابَ عليه."[7]

---

١ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٢ انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٤٦٦/١٢

٣ هذا الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، بلفظه، ص ٤٨٠، رقم الحديث ٣٤٦٢، كما أخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، ص ٢٩٢، رقم الحديث ٢٠٤١، بلفظه. والحاكم في المستدرك، في أول كتاب الصلاة، ٣٨٩/١، رقم الحديث ٩٤٩، وفي كتاب البيوع، ٦٨/٢، رقم الحديث ٢٣٥١، وفي كتاب الحدود، ٤٣٠/٤، رقم الحديث ٨١٧٠، ووفي كتاب الحدود، ٤٣٠/٤، رقم الحديث ٨١٧١. وصححه الحاكم. انظر: المستدرك، ٣٨٩/١، ووافقه الذهبي. انظر: التلخيص، ٢٦٠/١، ووافقه الألباني أيضا: انظر: إرواء الغليل، ٤/٢-٧.

٤ سورة الإسراء، ١٥

٥ سورة الأنعام، ١٩

٦ ابن حزم: هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي إمام الظاهرية. وكان حافظا عالما بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة على مذهب الشافعي أولا، ثم على مذهب أهل الظاهر. وكان عاملا بعلمه، زاهدا في الدنيا، متواضعا، ذا فضائل جمة، وتواليف كثيرة، منها: الإحكام لأصول الأحكام، والفصل في الملل والأهواء والنحل. مات بعد الأربعمائة. انظر: وفيات الأعيان، ٢٤٥/٣-٢٦

٧ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٥٠/٤

وقال: "وكذلك مَن لم يَبلُغه البابُ مِن واجِبات الدِّين؛ فإنهُ مَعذُور؛ لَا ملامةَ عليه."[1]

ويَدُلُّ عليه أيضا قول النَّبيِّ ﷺ: «كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ. فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ؛ قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي[2] فِي الرِّيحِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي؛ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا. فَلَمَّا مَاتَ، فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ. فَأَمَرَ اللهُ الأَرْضَ، فَقَالَ: اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ، فَفَعَلَتْ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ خَشْيَتُكَ. فَغَفَرَ لَهُ»[3]. فغُفران الله تعالى له مع عدم صِحَّة اعتقاده في قدرة الله، حيثُ ظَنَّ بأن الله تعالى لا يَقدِر على عذابه؛ إن أُحرِق، وسُحِق، ثم ذُرَّ في الريح، يدُلُّ على أنه عُذِرَ فيه بسبب جَهلِه له بجانِب صِحَّة إيمانِه بما عَلِمَه.

وهذا يقتضي أن مَن روى حديثًا افتراه غيرُه، وخَفِيَ عليه كَونُه مُفتَرًى على الرسول ﷺ؛ لا يلحَقُه الوعيدُ المذكورُ، كما لا يَلحَقُ مَن لُقِّن، فتَلَقَّن مِن غير أن يُدرِك أنَّ ذلك ليس مِن حديثه، وأنه لا يجوز له روايَتُه.

وثالثاً: كون ذلك العِلم وصل إليه بطريق ثابتَةٍ. فلا يُكَفَّرُ مَن رَدَّ دليلًا شرعِيًّا وَصَلَه بطريق لا يَثِقُ به، أو شَكَّ في ثُبُوته. يَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾[4]، فالأمرُ بالتوقُّف مِن قبول خبر الفاسق حتى التَّبَيُّن يقتضي أن العمل بشيء لا يلزَمُ المُكَلَّف إلا إذا بلَغَ عن طريق مَوثُوق بها.

ودليله أيضا حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ[5]، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَقْرَأَنِيهَا، وَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ. ثُمَّ لَبَّبْتُهُ[6] بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ لِي: «أَرْسِلْهُ[7]»، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «اقْرَأْ»، فَقَرَأَ، قَالَ: «هَكَذَا

---

١ المرجع السابق، ٤/٥٠

٢ ذَرُّوني: أي انثُرُوني، من ذَرَّ يَذُرُّ ذَرًّا، بمعنى نَثَرَ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ١٠/٤٥، والمراد به هنا: انثروا رماد جسدي بعد الإحراق.

٣ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب بدون عنوان، بلفظه، ص ٥٨٧، رقم الحديث ٣٤٨١، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه، ص ١١٩٤، رقم الحديث ٦٩٨١

٤ سورة الحجرات، ٠٦

٥ هشام بن حكيم بن حزام: هو القرشي الأسدي. أسلم يوم الفتح، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم، ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر –رضي الله عنهم جميعا–. لم يتخذ أهلا ولا ولدا. ومات قبل أبيه. انظر: الاستيعاب، ٤/١٥٣٨-٣٩

٦ لَبَّبْتُه: جَمَعتُ ثِيَابَه عِنْد صَدره ونَحره، ثمَّ جَرَرْتُه. انظر: غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ٣/٣٠

٧ أَرسِله: أي خَلِّه. والإرسالُ يُقابِلُ الإمساكَ. انظر: المفردات، ص ٣٥٣

أُنزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ. إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ[1]، فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ»"[2] فعَدمُ تكفير النبي ﷺ لِعُمَر -رضي الله عنه -، وعدمُ ذَمِّه أو توبيخِه له، مع كَونِه شَكَّ في قراءةٍ ثابتةٍ للقرآن، يَدُلُّ على أنه عَذَره بسبب عدمِ عِلمِه بصِحَّة ما وصل إليه مِن القرآن. فبَيَّن له الصَّوابَ، ولم يُكَفِّره.

ورابعاً: الفهم للدليل الشرعي على وَجهٍ صحيح. ولذلك توقَّفُوا مِن تكفير المُتَأَوِّلِينَ المُخطِئِينَ في الاجتهاد. ودليلُه حديث رسول الله ﷺ: «إن اللهَ تَجَاوَزَ عَن أُمَّتِي الخَطَأَ، والنِّسيَانَ، وما استُكْرِهُوا عَلَيهِ.»[3] والخطأ عامٌّ يَشمَلُ الخطأَ في الاجتهاد. ويَدُلُّ على وجوب قبول عُذر المُخطِئ أيضا هدي النبي ﷺ المذكور في حديث عَدِيّ بن حاتِمٍ الطَّائِيِّ[4] قال: "لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ﴾[5] عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ[6] أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلاَ يَسْتَبِينُ لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»."[7] ووجه الدَّلالَة أن النبي ﷺ لم

---

١ الأَحرُفُ السبعَة: هي الأَوجُه التي يقع بها التغاير في قراءات القرآن على الأصح. وتلك الأوجه هي: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، واختلاف تصريف الأفعال، واختلاف وجوه الإعراب، والاختلاف بالنقص والزيادة، والاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بالإبدال، واختلاف اللهجات. انظر: مناهل العرفان، ص ١٥٥-٥٦

٢ هذا الحديث أخرجه البخاري بلفظه في صحيحه، في كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، ص ٣٨٩، رقم الحديث ٢٤١٩، كما أخرجه بنحوه في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ص ٨٩٥، رقم الحديث ٤٩٩٢، وفي باب من لم ير بأسا أن يقول سورة البقرة، وسورة كذا وكذا، ص ٩٠٢، رقم الحديث ٥٠٤١، وفي كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب ما جاء في المتأولين، ص ١١٩٥، رقم الحديث ٦٩٣٦، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾[المزمل: ٢٠]، ص ١٣٠٣، رقم الحديث ٧٥٥٠.

٣ هذا الحديث سيأتي تخريجه في ص ١٩١.

٤ عدي بن حاتم: رضي الله عنه هو مهاجري يكنى أبا طريف، ابن الجواد الذي يضرب به المثل. وفد عدي على النبي ﷺ سنة تسع، وقيل: سنة عشر، وكان نصرانيا، فأسلم، وحسن إسلامه. وروى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة. ثم قدم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقت الردة بصدقات قومه، وثبت على الإسلام، ولم يرتد، وثبت قومه معه. وكان جوادا، شريفا، معظما، حاضر الجواب. وشهد فتوح العراق ومعارك أخرى كثيرة. توفي سنة سبع وستين على الأصح. انظر: أسد الغابة، ٧/٤

٥ سورة البقرة، ١٨٧

٦ العِقالُ: الحَبْل الذي يُشَدُّ به البعيرُ. انظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ص ٣٦٧

٧ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه في كتاب الصوم، باب قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ص ٣٠٨، رقم الحديث ١٩١٦، كما أخرجه بنحوه في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ص ٧٦٦، رقم الحديث ٤٥١٠

يَطعَن في عَدِيٍّ، بل ذكر له المَحمَل الصحيح للآية مما يَدُلُّ على أن مَن لم يُرزَق فهمَ دليل شرعيٍّ على وجهٍ صحيح، فعَمِل بمُقتَضَى فَهمِه الخاطِئ؛ فإنه لا لَوم عليه ولا عِقاب.

ومن أوضَح أَدِلَّتِه ما صدر من عُمَر -رضي الله عنه- يوم صُلح الحُدَيبِيَّة حين عَلِم شُروطَ الصُّلح، وبقضاء النبي ﷺ بردِّ أبي جَندَلٍ[1] -رضي الله عنه- إلى المُشرِكين، وكان قد جاء مُستَغِيثًا بعد أن نال عذابًا شديدًا من المُشركين. قال عُمَر: "فَأَتَيْتُ نَبِيَّ الله ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ الله حَقًّا؟

قَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ، وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟

قَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟

قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ الله وَلَسْتُ أَعْصِيهِ، وَهُوَ نَاصِرِي».

قُلْتُ: أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟

قَالَ: «بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَأْتِيهِ العَامَ؟»

قَالَ: قُلْتُ: لاَ.

قَالَ: «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ».

قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ الله حَقًّا؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ، وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟

قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ، إِنَّهُ لَرَسُولُ الله ﷺ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ، وَهُوَ نَاصِرُهُ؛ فَاسْتَمْسِكْ

---

١ أبو جندل: رضي الله عنه هو ابن سهيل بن عمرو العامري. أسلم بمكة، فسجنه أبوه، وقيده. فلما كان يوم الحديبية، هرب إلى النبي ﷺ. فطلع عليه بعد أن عاهد مشركي مكة على الصلح، على يد أبيه سهيل، قبل الكتابة. فرده النبي ﷺ إلى المشركين وفقا لأحد شروط الصلح، وأوصاه بالصبر والاحتساب. انظر: أسد الغابة، ٥٣/٦، وانفلت أبو جندل، فلحق بأبي بصير -رضي الله عنهما -وهو الذي استأمن لأبيه في فتح مكة. واستشهد باليمامة وهو ابن ثمان وثلاثين سنة. انظر: الإصابة، ٥٩/٧

بِغَرْزِهِ، فَوَاللهِ إِنَّهُ عَلَى الحَقِّ.

قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟

قَالَ: بَلَى، أَفَأَخْبَرَكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ العَامَ؟

قُلْتُ: لاَ، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ.

- قَالَ الزُّهْرِيُّ [راوي الحديث]: قَالَ عُمَرُ -: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا. "[1]

فعدمُ طَعنِ النبي ﷺ وأبي بكر في عُمَر -رضي الله عنهما -مع كَونِه ظهر منه ما يَدُلُّ على شَكِّه في صِدق النبي ﷺ، بل بيَّنا له خَطَأه في الفَهم، وذلك أنه حمَلَ البشارةَ على أنها ستَتَحقَّقُ في العامِ نفسِه، مع كونها غير مُقيَّدةٍ بوَقتٍ مُعَيَّن. فهذا أيضا يَدُلُّ على أن مَن أَوَّلَ حُكمًا شرعِيًّا على وَجهٍ غير صَحيحٍ لشُبهَةٍ عَرَضَت له؛ فإنه معذور، لا يُؤاخَذُ به.

وخامساً: التَّذَكُّر للحُكم الشرعي عند فِعل الشيء الذي يُكَفَّرُ به. فلا يُكَفَّرُ مَن اعتَذَرَ بالسَّهو بدليل قول الرسول ﷺ: «إن اللهَ تَجَاوَزَ عَن أُمَّتِي الخَطَأَ، والنِّسيَانَ، وما استُكْرِهُوا عَلَيهِ.»[2]

وسادساً: تَعَمُّده لمَا صَدَرَ منه مما يُكَفَّر به بقَصدِه واختياره. فلا تكفيرَ للمُكرَه، لعدَمِ اختِياره بدليل قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[3]

ولا تكفيرَ كذلك لمَن سَبَقَه لسانُه أو أَحَدُ جَوارحه لعدَم القَصدِ، ودليلُه حديث ابْنِ عَبَّاس -رضي الله عنهما-، قَالَ: "لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ

---

١ هذا الحديث أخرجه البخاري بلفظه في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط، ص ٤٤٧-٤٥٠، رقم الحديث ٢٧٣١

٢ هذا الحديث أخرجه ابن حِبَّان في صحيحه بلفظه، وقد جاء في ترتيب ابن بلبان، في كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم، باب فضل الأمة، ١٦/٢٠٢، رقم الحديث ٧٢١٩، كما أخرجه آخرون، منهم ابن ماجه أخرجه بلفظه في كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ص ٢٩٢، رقم الحديث ٢٠٤٣، وبنحوه رقم الحديث ٢٠٤٥، وقال البوصيري عقب الحديث الأول منهما: هذا إسناد ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الأئمّة الستة. انظر: مصباح الزجاجة، ٢/١٢٥، رقم الحديث ٧٢٧، وقال في الحديث الثاني: هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع. انظر: المرجع السابق، ٢/١٢٦. والحديث صححه الألباني نظرا إلى مجموع طرقه. انظر: إرواء الغليل، ١/١٢٣، رقم الحديث ٨٢، ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ٣/١٧٧١، رقم الحديث ٦٢٩٣

٣ سورة النحل، ١٠٦

يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ ﴾ [1]، قَالَ: دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا». قَالَ: فَأَلْقَى اللهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [2] قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [3] قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. ﴿ وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ [4] قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ.»[5] ودليله أيضا حديث سبق ذكره وفيه: «إن الله تَجَاوَزَ عَن أُمَّتِي الخَطَأَ، والنِّسيَانَ، وما استُكْرِهُوا عَلَيهِ.»[6]

ولأَجْل هذه الشُّروط كُلِّها؛ لا يُكَفِّرُ المُحَقِّقُون مِن العلماء شَخصًا مُعَيَّنًا من عامَّة النَّاس إلا بما تقومُ به الحُجَّةُ، وذلك في الأُمور التي نَبَت العِلمُ بها ووصل إلى العامَّة والخاصَّة، حتَّى صار معلومًا مِن الدِّين بالضَّرُورَة.

قال ابن حَجَر مُوَضِّحًا ضابِطَ مَن يَجوزُ تكفيرُه مِن أهل البِدعَة، ومِن ثَمَّ تُرَدُّ روايَتُه:

"والتحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفِّرٍ ببدعةٍ؛ لأَنَّ كُلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها مبتدعةٌ، وقد تُبالِغُ فتُكَفِّرُ مُخالِفَها. فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاقِ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطوائفِ. فالمُعتمَد أن الذي تُرَدُّ روايتُه مَن أَنكر أَمرًا مُتواتِرًا مِن الشَّرع معلومًا مِن الدِّين بالضَّرورة، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ."[7]

وأَمَّا ما دُونَ ذلك مِن الشُّهرَة مِن أقوال وأعمال تَقتَضِي الكُفرَ أو الشِّركَ، فإن العلماء يَكتَفُون ببيان حقيقتِها، ويُثبِتُون كونَها شِركا أو كُفرًا، ويُنكِرُونها على مَن تَلَبَّسَ بها، مع التَّغليظ عليهم أحيانًا بما دُونَ التَّكفِير، كترك الصَّلاة عليهِم، وتركِ الروايةِ عنهم، وترك مُجالَستِهم زَجرًا، وتأديبًا، لا تكفيرًا.[8]

وإن العِلم بكون الافتِراء في الحديث كُفرًا أو شِركًا لم يَبلُغ مِن الشُّهرةِ والوُضُوح بحيث يُمكِن أن يُقال: إنه صار مَعلُومًا بالضَّرُورَة لَدَى الأُمَّة بأَسرِها، وإن كان كذلك في مُحِيط أناس لهم عِلمٌ به. ولأجل هذا؛ نَصَّ الأئمَّة النُّقَّاد على كثير من الرواة بتعَمُّد الكَذِب في الحديث النبوي، ولم يُكَفِّرُوا منهم إلا أشخاصًا معدودِينَ. ويبدو أن هذا الاحتراز لأَجلِ احتِمال وُجُود مَن يَضَعُ احتِسابًا

---

١ سورة البقرة، ٢٨٤

٢ سورة البقرة، ٢٨٦

٣ سورة البقرة، ٢٨٦

٤ سورة البقرة، ٢٨٦

٥ هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس، ص ٦٧، رقم الحديث ٣٣٠

٦ سبق تخريجه في ص ١٩١.

٧ نزهة النظر، ص ١٢٧

٨ وقد تحدث عن موضوع التكفير بالتفصيل والإسهاب إبراهيم بن عامر الرحيلي في كتابه القيم "التكفير وضوابطه"، فمن أراد الاستزادة في الموضوع؛ فعليه به.

ونُصرَةً لدِين الإسلام، ولكَونِه مُتَأَوِّلًا مَعذُورًا بخطأه في الفَهم، أو جاهِلًا مَعذُورًا بجَهلِه، لا لكَون الافتِراءِ وروايتِهِ عندَهُم أَهونَ مِن الكُفر والشِّركِ. وهذا يُفَسِّرُ احتِرازَ الأئِمَّة النُّقَّاد عُمومًا مِن تَكفير عامَّة مَن ثَبَت افتراءُه في حديث رسول الله ﷺ، وامتناعَهم مِن إلحاقِه بالمُرتَدِّينَ. قال النَّوَويُّ مُبَيِّنًا ما يُستَفادُ مِن حديث مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا[1]...:

"تعظيمُ تحريمِ الكَذِب عليه ﷺ، وأنه فاحشةٌ عظيمةٌ، ومُوبِقةٌ كبيرةٌ. ولكن لا يُكَفَّرُ بهذا الكَذِبِ إلا أن يَستَحِلَّه. هذا هو المشهورُ مِن مَذاهِب العلماءِ مِن الطوائِف. وقال الشيخ أبو محمد الجُوَيني والِدُ إمامِ الحَرَمَين أبي المَعالي مِن أئمَّة أصحابِنا: يُكَفَّرُ بتَعَمُّدِ الكَذِبِ عليه ﷺ. حَكَى إمامُ الحَرَمَين عن والِدِه هذا المَذهَبَ، وأنه كان يَقول في دَرسه كثيرًا: مَن كَذَبَ على رسول الله ﷺ عَمدًا؛ كَفَرَ، وأُريقَ دَمُهُ. وضَعَّفَ إمامُ الحَرَمَين هذا القَولَ، وقال: إنه لم يَرَه لأَحَدٍ مِن الأصحابِ، وإنه هَفوَةٌ عظِيمَةٌ. والصوابُ ما قدَّمْناه عن الجُمهور. والله أعلم."[2]

وما رآه النَّوَوي رَأيَين مُخالِفَين ورَجَّح منهما مَذهَب الجُمهور، يُمكِنُ الجمع بينهما بحَمل التكفير لمَن قامَت به الحُجَّة مِن أُناسٍ مُعَيَّنِينَ مِمَّن لا يُتصَوَّرُ فيهم الجهلُ بحُكمِه، وحقِيقَتِه، وبحَمل عدم التكفير لعامَّة النَّاس الذين لم يَبلُغهُم، أو لم يَتبَيَّن لهُم حُكمُ الوضع في الحديث على وَجه صحيح.

أمَّا تكفيرُ مَن رَوَى الموضوعَ مِن المَرويَّات، فإنه قَضِيَّةٌ أكثرُ تَعقِيدًا مِن تكفِير مَن قام بنفسه بالوَضع في الحديث. لأن العِلم بكَون تَعَمُّدِ رواية المَوضُوع مِن المَرويَّات كُفرًا وشِركًا لم يَبلُغ مِن الشُّهرَة إلى درجَة المَعلُوم بالضَّرُورة مِن جِهةٍ، وغُمُوض العِلم بما ثَبَت فيه الوَضعُ مِن المَرويَّات، واختلافُ العُلماءِ فيه، أو احتمال الخِلاف مِن جِهةٍ أُخرى يُوجِبانِ التَّوَقُّفَ عن تكفير مَن اتُّهِمَ برواية المَوضُوع مِن الحديث. قال التِّرمِذي:

"سألت أبا محمَّدٍ عبدَ الله بنَ عَبدِ الرَّحمن[3]، عن حديث النبي ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ»[4]. قُلتُ له: مَن رَوَى حديثًا، وهو يَعلَمُ أن إسنادَه خطأٌ، أيُخافُ أن يَكُونَ قد دَخَل في حديث النبي ﷺ؟ أو إذا رَوَى النَّاسُ حَديثًا مُرسَلًا، فأسنَدَه بعضُهم، أو قَلَبَ إسنادَه، يكُون قد دخل في هذا الحديث؟ فقال: لا. إنما معنى هذا الحديث إذا رَوَى الرَّجُلُ حديثًا، ولا يُعرَفُ لذلِكَ الحديثِ عن النبي ﷺ أَصلٌ، فحَدَّث به؛ فأَخافُ أن

---

١ قد سبق تخريج الحديث في ص ٤٧.

٢ شرح النووي لصحيح مسلم، ٦٩/١

٣ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن: هو الداري السمرقندي، من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ، وجمع، وتفقه، وصنف، وحدث، وأظهر السنة في بلده. وهو ممن روى عن أتباع التابعين، من شيوخه يزيد بن هارون. روى عنه أهل بلده. توفي سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٣٦٤/٨

٤ قد سبق تخريج الحديث في ص ٤٧.

يَكُونَ قد دخل في هذا الحديثِ."[1]

ويَبدُو أن الدَّاريَّ هُنا يَذكُر المِقياس لِمَا يدخُل في رواية الموضوع في المُحيط الذي كان يَعِيش فيه، وذلك مَن رَوَى ما لا أَصلَ له، لكَون العِلمِ بالوَضع فيه مما عُلِم بالضَّرُورَة عند المشتغلين بالحديث النبوي في زمانه. ولكن لا ينبَغي أن يُطَبَّق هذا المِقياس في كل زَمانٍ ومَكانٍ، لأن عِلمَ النَّاس وحتى عِلم العُلماء بالحديثِ صَحيحِه وسَقِيمه، مَقبُولِه ومَردُودِه في أزمِنَةٍ وأَمكِنَةٍ مُختَلِفةٍ ليس بقَدَرٍ سَوَاءٍ. فيجبُ التَّأَكُّد مِن كَون مَن رَوَى المَوضُوعَ مِن المَرويَّات المرفُوعَةِ عالِمًا بوَضع ما رَواه، وبحُكم رواية المَوضوع لتكفِيره، أو حتَّى للطَّعن فِيه. فإذا غَلَبَ على الظَّنِّ أنه تَعَمَّدَ روايتَه بَعد العِلم بحُكمِه، وبعد مَعرفَة الوَضع فيه؛ حِينئِذٍ يُطعَنُ فيه ويُكَفَّرُ بَعدَ التَّأَكُّد مِن وُجودِ سائِر الشُّرُوطِ المَذكُورَةِ.

فالخُلاصةُ أن المُتَعَمِّد للكَذِب على رسول الله ﷺ، أو المُتَعَمِّد لرواية ما افتُرِيَ عليه حكمُهما في باب الرواية الرَّدُّ مُطلَقًا؛ فإن الكَذِب هو الإخبارُ بمَا يُخالِفُ الواقِعَ، فهو مُسقِطٌ لفائِدة خَبَرِهما تمامًا. وضَرَرُهما في الحديث أكثرُ مِن ضَرَر غيرهما مِن المَتْرُوكِينَ؛ فإنهم مَهمَا بَلَغُوا مِن السَّيِّئَاتِ، لا يَجتَرِئُونَ على مَسِّ أَصل الدِّين. فالكاذِبُ على رسول الله ﷺ مُتَعَمِّدًا أو المُتَعَمِّدُ لرواية المَوضُوع يُضِرُّ بالدِّين؛ لأنه إن كان يَكذِبُ عليه جاهِلًا بحُكمِه الصحيح وخُطورَتِه، فقد بَلَغ مِن الجَهل مَداه، إذ لم يَسلَم الدِّينُ مِن جَهلِه، وإن كان يَكذِبُ عليه مُتَعَمِّدًا، بَعدَ العِلم بحُكمِه، والتَّغلِيظِ فيه؛ فإنه عَدُوٌّ مِن أعداءِ الدِّين. وعلى كل حالٍ، فإنه يُغايِرُ عامَّةَ المَتْرُوكِينَ، ويَفُوقُهُم إضرارًا للحَديثِ.

أما في باب الدِّين، فمَن ثَبَتَ إسلامُه، ثُمَّ تَعَمَّدَ الكَذِبَ على الرسول ﷺ، أو تَعَمَّدَ رواية ما افتُرِيَ عليه، لا تَسقُط عَدالَتُه، ولا يُكَفَّرُ إلا بَعد تَحَقُّق شُرُوطِ التكفِير فيه. والله أعلم.

---

١ سنن الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن روى حديثا، وهو يرى أنه كذب، ص ٦٠٤، رقم الحديث ٢٦٦٢

ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "متروك الحديث"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

المبحث الثالث : المراد بخلو حديث الراوي من الفائدة مطلقاً

المبحث الرابع : الفرق بين المرتبتين مرتبتي "وضع حديثاً" و"متروك الحديث"

المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" مع الشرح

المبحث السادس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

المبحث الاول

تاريخ مرتبة "متروك الحديث"

هذه المرتبة هي البعضُ الآخَر مما ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الرابعة والأخيرة للجرح حيث قال: "وإذا قالوا: متروكُ الحديثِ، أو ذاهبُ الحديثِ، أو كَذَّاب؛ فهو ساقِطُ الحديثِ، لا يُكتَبُ حديثُه، وهي المنزلة الرابعة."[1]

وقال الخطيب: "فأما أقسام العِبارات بالإخبار عن أحوال الرُّوَاة، فأَرفَعُها أن يُقالَ: حُجَّةٌ أو ثِقَةٌ، وأَدوَنُها أن يُقالَ: كَذَّاب أو ساقِطٌ."[2] بينما لخَّصَ الجَعْبَرِيُّ[3] المرتبة الأخيرة للجرح مع حكمها قائلا: "وأما متروكٌ، ذاهبٌ، فاسقٌ، كَذَّاب؛ فساقِطٌ."[4] ولم يَزِد كُلٌّ من ابن جَمَاعة[5] وابن المُلَقِّن[6] على تلخيص كلام ابن أبي حاتِم.

وقد سبق أن الذَّهَبي انتزع ما يدل على الكَذِب على رسول الله ﷺ من هذه المرتبة

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ الكفاية، ص ٢٢

٣ الجعبري: هو برهان الدين أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر الخليلي الشافعي، صاحب مصنفات كثيرة في العربية، والقراءات، والعروض نظما ونثرا. كان من المشايخ المشهورين بالفضل، والرئاسة، والخير، والديانة، والعفة. ولد سنة أربعين وستمائة بقلعة جعبر، واشتغل ببغداد، ثم قدم دمشق، وأقام ببلد الخليل نحو أربعين سنة يقرئ الناس، وشرح الشاطبية، وسمَّع الحديثَ. توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. انظر: البداية والنهاية، ١٦٠/١٤

٤ رسوم التحديث، ص ١٠٤

٥ انظر: المنهل الروي، ص ٦٦، وابن جماعة: هو قاضي القضاة، شيخ الإسلام، بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة، الكناني الحموي صاحب التصانيف. عنى بالرواية، ومهر في التفسير والفقه، وشارك في فنون. وكان ذا دين، وتعبد، ونزاهة، مكث في القضاء، ثم أضر بأخرة، وانقطع للطاعة. توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. انظر: العبر في خبر من غبر، ٩٦/٤

٦ انظر: المقنع، ٢٨٦/١، وابن الملقن: هو أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، الأندلسي، المصري، سراج الدين المعروف بابن الملقن، وابن النحوي الشافعي. انظر: ذيل التقييد، ٢٤٦/٢، وسمع الحديث الكثير، وصنف ثلاثمائة مصنف في العربية، والفقه، والحديث، وعلومه، والتاريخ، واشتهرت في حياته. منها: البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، وتلخيص مسند الإمام أحمد. ناب في الحكم، ثم سعى في القضاء. توفي سنة أربع وثمانمائة. انظر: طبقات الشافعية، ٤٤/٤-٤٦

وجعله أَسوأَ مراتِب الجرح،[1] ووافَقَه فيه العِراقِي،[2] وابن حَجَر،[3] والسَّخَاوي.[4] وسبق ما يدل على رُجحان هذا المذهب. فبقي في هذه المرتبة كَذَّاب مُطلَقًا غير مُقَيَّدٍ بالحديث، ومتروك الحديث، وذاهِبُ الحديثِ، وساقِطٌ، وفاسِقٌ.

كما سبق أيضا أن الذَّهَبي أضاف مرتبةً أُخرَى بين ما يدل على الكَذِب على الرسول ﷺ، وبين المتروك، وهي مرتبة مُتَّهَم بالكَذِب، ومُتَّفَق على تركه.[5] وفي فَصلِهما عن مرتبة المتروك نظرٌ؛ إذ لا فرق بين ما يدُلَّان عليه وبين الألفاظ والعبارات التي ذكرها في مرتبة المتروك، كما سيأتي مُفصَّلا عند شرح العِبارتَينِ المذكُورتَين. ويُؤيِّده صنيعُ العِراقِي أيضا حيث أَلحَقَ مُتَّهَم بالكَذِب بمرتبة المتْرُوك.[6]

وقد أضاف الذَّهَبي عباراتٍ إلى مرتبة المتروك، هي: ليس بثِقَةٍ، وسَكتُوا عنه، وفيه نَظَرٌ، وهالِكٌ.[7]

ومما أضافه العِراقِي إلى هذه المرتبة من ألفاظٍ وعباراتٍ: ذاهِبٌ، ومتروكٌ، وتركُوه، ولا يُعتبَرُ به، ولا يُعتَبَر بحديثِه، وغيرُ ثِقَةٍ ولا مَأمُونٍ، وليس بالثِّقَة، ومُتَّهَمٌ بالكَذِب أو الوَضْع، كما أفادَ أنَّ البُخاري يستخدم عبارتَي "سكتوا عنه، وفيه نظرٌ" فيمن تركُوا حديثَه.[8] وقد سبق أنَّهما من العبارات التي زادها الذَّهَبي إلى هذه المرتبة. ويرى ابن كَثير[9] أن البخاري يقصد بهما ما هو أَشَدُّ من المتْرُوك،[10] ووافَقَه السَّخَاويُّ؛ ورأى أن مَوضِعَهما عند البخاري المرتبة التي هي أَشَدُّ من المتروك،[11] أي مرتبة "وضع حديثا".

---

١ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٢ انظر: ألفية العِراقِي مع شرحه التبصرة والتذكرة، ١٢٣/١

٣ نزهة النظر، ص ٢٥٦

٤ انظر: فتح المغيث، ١٢٥/٢

٥ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٦ انظر: ألفية العِراقِي، ١٢٣/١، والتبصرة والتذكرة، ٣٧٧/١،

٧ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٨ انظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧٧/١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٣

٩ ابن كثير: هو أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي الدمشقي البصروي، عماد الدين. ولد سنة سبعمائة أو بعدها بيسير. كان من محدثي الفقهاء، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع الناس بها، منها: التفسير، والبداية والنهاية في التاريخ، وطبقات الشافعية. لازم المزي، وأخذ عن ابن تيمية. توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة، ٤٤٥/١-٤٦

١٠ انظر: الباعث الحثيث، ص ١٠٦

١١ انظر: فتح المغيث، ١٢٧/٢

وهذه العبارات التي زادها كل من الذَّهَبي والعِراقي - وإن كان أكثرُها باعتبار أَصل معانِيها مُرادِفةً لما ذكره ابن أبي حاتِم والخطيب - منها ما لا يصلُح في هذه المرتبة. إذ منها ما هو أَخَفُّ جَرحًا، وهو "ليس بثقة" كما سيأتي عند شرحه مُفصَّلًا في مرتبة ""ليس بقوي"، ومنها ما ليس من عبارات الجرح أصلًا، بل الأصلُ فيه أنه من ألفاظ التعديل، وهو "ليس بالثِّقة" كما سيأتي في مرتبة "صدوق". وإن كان يُستخدَم تَجَوُّزًا كمُرادِفٍ لـ"ليس بقويٍّ".

وألحق السَّخَاوي أيضا عباراتٍ إلى هذه المرتبة، منها: يَسرقُ الحديثَ، وحكى عن الذَّهَبي وأقَرَّه على أن سرقة الحديث أَهوَنُ مِن وَضعِه واختِلاقِه[1] وقد سبق الرَّدُّ على هذه الدَّعوَى، وبيان الرَّاجِح في سَرِقة الحديث أنه بمرتبة "وضع حديثا" في المرتبة السابقة.

كما أضاف السَّخَاوي إلى هذه المرتبة: مُجمَعٌ على تَركِهِ، وهو على يَدَي عَدلٍ، ومُورِدٍ[2] إلا أن مورد لم أجده ورد على لسان أحد من أئمة النقد، وإنما الذي ورد هو مُؤَدِّي، وهو بمرتبة صدوق؛ إذ يدل على أداء الحديث دون إتقان.

وهكذا يَصلُح لهذه المرتبةِ ممَّا ذكروه العباراتُ التاليةُ:

كَذَّاب مُطلَقًا غير مُقَيَّدٍ بالحديث، ومُتَّهَمٌ بالكَذِب، وفاسِقٌ، وساقِطٌ، وهالِكٌ، وهو على يَدَي عَدْلٍ، ومُوْدٍ، وغير ثقةٍ ولا مأمُونٍ، ومتروك الحديث، ومتروكٌ، وتركوه، ومُجمَعٌ أو مُتَّفَقٌ على تَركِهِ، وذاهِبُ الحديثِ، وذاهِبٌ، ولا يُعتبَر به، ولا يُعتبَرُ بحديثِه.

---

١ انظر: فتح المغيث، ٢/١٢٥

٢ انظر: المرجع السابق، ٢/١٢٦

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

إن العِبارات الثلاث التي ذكرها ابن أبي حاتم لِتُمثِّل هذه المرتبةَ كافيةٌ لمعرفة ضابِطها؛ لوُضوح مَدلُولها اللُّغوي، ولكثرة استخدام أئِمَّة النَّقد لها. فعبارة "متروك الحديث" تَدُلُّ على ترك حديث الراوي مُطلَقًا؛ فإن لفظ الحديثِ هُنا للجنس، يَشمَل جميعَ حديثِه. بينما تدُلُّ عبارة "ذاهِبُ الحديثِ" على ضياع الفائدة من حديث الراوي مُطلَقًا، ويدُلُّ "كَذَّاب" على ثبوت تَعمُّد الراوي للكَذِب مُطلَقًا. فالجامعُ بين العِبارات الثلاث الدَّلالَةُ على خُلُوِّ حديثِ الراوي من الفائدة مُطلَقًا.

ويُؤَيِّده استخدامُ أئِمَّة النَّقد المُتَقَدِّمين لهذه العِبارات الثلاث. فيستخدمونها فيمَن بَطلَت فائدةُ مَروِيَّاتِه مُطلَقًا لأي سبب من الأسباب.

فتارةً يُطلِقُونها على من تَرَجَّحَ احتمالُ كَذِبه من غير ثُبوتِه في الحديث النبوي، كما في قول أبي حاتم في عبد الله بن سَلَمَة الأفطس: "عبد الله بنُ سَلَمَة متروكُ الحديث، كان بَذِيءَ اللِّسان، فأنكَرَ عليه يحيى وعبدُ الرحمن، فتُرِكَ حديثُه."[1]

وتارةً يُطلِقُونها على مَن فَقَد ضبطَه مُطلَقًا كما في قول أبي حاتم في أَبَان بن أَبي عَيَّاش، فَيرُوزٍ العَبدِيِّ، أبي إسماعيل: "متروكُ الحديث، وكان رَجُلًا صالِحًا، ولكن بُلِيَ بسُوءِ الحفظ."[2]

وقوله أيضا في حُصَينِ بن عُمَر الأَحمَسِي، أبي عُمَر الكُوفي: "هو واهِي الحديثِ جدًّا. لا أعلَمُ يَروي حديثًا يُتابَعُ عليه، وهو مَتروكُ الحديثِ."[3]

ومنه أيضا ما ذكره ابنُ أبي حاتم قال: "سُئِلَ أبو زُرعَة عن أَبَانَ بنِ أبي عَيَّاش، فقال: بصريٌّ، مَتروكٌ حديثُه. ولم يقرأ علينا حديثَه. فقِيلَ له: كان يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ؟ قال: لا. كان يَسمَع الحديثَ من

---

١ علل ابن أبي حاتم، ٢/١٩٠

٢ الجرح والتعديل، ٢/٢٩٦

٣ المرجع السابق، ٣/١٩٤

أَنَس، وشَهر بن حَوشَب، ومِن الحَسَن، فلا يُمَيِّز بينَهُم.'"[1]

وتارةً يَدعُون إلى تَركِ حديثِ مَن بَطَلَت الفائدةُ من مَروِيَّاتِه مُطلَقًا، وإن كان في نفسه ثقةً ضابطًا. وهذا ما يتبادَرُ مِن النَّهي في قول شُعْبَة: "نِعمَ الشَّيخُ عبدُ الحَمِيدِ بنُ بَهْرَام، ولكن لا تَكتُبُوا عنه؛ فإنَّه يروي عن شَهْر بن حَوشَب.'"[2] وكان شُعْبَة يَشهَدُ على شَهْر أنه رافَقَ رَجُلًا مِن أهلِ الشَّام، فخانَهُ.'"[3]

وتارةً يُطلِقُونها على مَن لم يُمكِنهُم اختبارُه، أو اختِبارُ مَروِيَّاتِه كما في قول أبي حاتم في عُمَر ابن الحَكَم الهُذَلِيِّ البَصرِيِّ: "هو مَجهُولٌ ذاهِبُ الحديثِ.'"[4]

وكما في قولِ البُخاريِّ: "زَمْعَةُ بن صالِحٍ ذاهبُ الحديثِ، لا يُدرَى صحيحُ حديثِهِ مِن سَقِيمِهِ. أنا لا أروِي عنه، وكُلُّ مَن كان مِثلَ هذا؛ فلا أَروِي عنه.'"[5]

وعلى هذا، فيكون ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدَّلالَة على خُلُوِّ حديثِ الراوي مِن الفائدةِ مُطلَقًا.

---

١ الجرح والتعديل، ٢٩٦/٢

٢ ضعفاء العُقَيلي، ٤٢/٣

٣ إكمال تهذيب الكمال، ٣٠١/٦

٤ الجرح والتعديل، ١٠٢/٦

٥ علل الترمذي الكبير، ٣٨٩/١

المبحث الثالث

المراد بخُلُوِّ حديث الراوي من الفائدةِ مُطلَقًا

يَتبَيَّنُ مِن النَّظر في كلام أئِمَّة النَّقد أن المراد بانعدام الفائدة من حديث الراوي مُطلَقًا وجودُ سبب أو أكثر يَمنَعُ من قَبُول حديثِه مُطلَقًا. وهذه الأسبابُ أو المَوَانِعُ تنحَصِرُ فيما يلي مِن الأُمُور:

الأول: طُفولَةُ الراوي عند أداءِ الحديثِ على الأَصَحِّ.

والثاني: تَعَمُّد الكَذِب مُطلَقًا.

والثالث: الفِسقُ. ويَشمَلُ الكفرَ، والشِّركَ، والارتِدادَ، والبدعةَ التي عُلِم كونُها كُفرًا بالضَّرُورَة.

فإن وُجِد سببٌ من هذه الأسباب الثلاثة في الراوي؛ تَرَجَّحَ احتمالُ الكَذِب فيه؛ فانعَدَمَت الفائدةُ مِن مَروِيَّاتِه جميعًا، ما لم يَزُل السببُ المانِعُ.

والرابع: الجُنون

والخامس: عدمُ التَّمييز

والسادس: خِفَّةُ العَقل

والسابع: الجهل التامُّ بالصِّناعَة الحديثِيَّة

والثامن: سُوءُ الحفظ المُبطِلُ للضبطِ

فكُلُّ واحِدٍ مِن هذه الأمور الخمسة يدُلُّ على بُطلانِ ضبطِ الراوي؛ مما يُعدِمُ الفائدةَ من مَروِيَّاته مُطلَقًا. وهي مع ما سبق من الأسباب الثلاثة التي قبلَها تَرجِعُ إلى الراوي نفسِهِ.

والتاسع: عدمُ رواية الراوي إلَّا عمَّن يَستَحِقُّ التَّركَ.

والعاشر: عدمُ رواية الراوي إلَّا ما يَستَحِقُّ الرَّدَّ مِن الحديثِ.

فهذان السببَان يَرجِعان إلى حديث الراوي، ويُبطِلان فائدتَهُ مُطلَقًا، إن لم يُقلِع عنهما.

والحادي عشر: عدمُ سَنَدٍ مَقبُول إلى الراوي.

و الثاني عشر: عدمُ معرفة الراوي على وجه التَّعيين.

والثالث عشر: عدمُ اختبار الراوي ضبطًا.

والرابع عشر: عدمُ إمكان تَمييز ما صَحَّ من مَروِيَّات الراوي مما سَقَمَ.

وهذه الأربعةُ الأخيرةُ تَرجِع إلى النَّاقِد، وتُعدِمُ فائدةَ مَروِيَّاتِ الراوي له، إن لم تَزُل.

فإذا وُجِدَ سببٌ من هذه الأسبابِ في الراوي؛ عُدِمَت فائدةُ مَروِيَّاته مُطلَقًا، ما لم يَقُم دليلٌ على زوال هذا السَّبَبِ.

فحاصِلُ ما سبق أن الانعِدامَ التامَّ للفائدةِ مِن حديثِ الراوي وخُلُوَّه الكامِلَ منها قد يَرجِعُ إلى معنًى في الراوي نفسِه؛ إما لرُجحانِ احتمالِ الكَذِب فيه، أو لفَقدِه للضبطِ مُطلَقًا، وقد يَرجِعُ إلى معنًى في مَروِيَّاتِه، وقد يَرجِعُ إلى معنًى في النَّاقِد.

وفيما يلي بيانٌ لحقيقةِ هذه الأسبابِ، وتفصيلُ إبطالِها لفائدةِ مَروِيَّاتِ الراوي مُطلَقًا واحدًا واحدًا، مع الشواهد الدَّالَّة على أن أئِمَّة النَّقد بِسَبَبِها حَكَمُوا على رُواةٍ بالتَّرك:

أولا: طفولة الراوي عند أداء الحديث:

قد نصَّ النبيُّ ﷺ على رفع الإثم عن الصَّبيِّ مما يدُلُّ على تَخَلِّيه عن التكليف فيما رَوَتهُ عَائِشَةُ -رضي الله عنها- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ.»[1]

فمَن خلا عن التكليفِ؛ خلا عن العَدالةِ والفِسق. لأنَّ العدالةَ و الفِسقَ لا يُتصَوَّرانِ إلا بعدَ تَحَقُّقِ التكليف. وذلك لأنَّ العدالةَ ما هي إلا الإتيانُ بما كُلِّف المرءُ به مِن واجباتٍ، والامتِناعُ عمَّا نُهِيَ عنه، والفِسقُ هو تقصيرٌ فاحِشٌ في الالتزامِ بالأوامِر والنَّواهِي. ولذلكَ خُصَّ المُكَلَّفُ بوَصفَي العدالةِ والفِسقِ، وغيرُ المُكَلَّفِ كالصَّبيِّ والمجنُونِ لا يَصِحُّ وَصفُهُما بالعدالةِ أو الفِسقِ. فلا يَصِحُّ أن يُقالَ: صَبيٌّ فاسِقٌ، أو عَدلٌ، أو مجنُونٌ عَدلٌ أو فاسِقٌ.

وهذا يَقتَضِي أن يكونَ احتمالُ صُدُور الكَذِب من الصَّبيِّ أقوَى مِن صُدُوره من الفاسِق؛ إذ لا يُوجَدُ وازِعُ الخَوفِ مِن عقاب دُنيَويٍّ أو أُخرَويٍّ للصَّبيِّ والمجنُون بخِلافِ الفاسِقِ. فإذا رُدَّ خبرُ الفاسق من المسلمينَ لرُجحان خَشيَة وُقوعِه في الكَذِب مع وُجودِ الوازِع؛ كان خَبَرُ مَن لا يُوجَدُ له وازِعٌ أولَى بالرَّدِّ، لكون تِلكَ الخشيةِ فيه أَشَدَّ. قال الخطيب: "ولأنَّ حالَ الراوي إذا كان طِفلًا أو

---

١ سبق تخريجه في ص ١٨٧.

مجنونًا دُونَ حالِ الفاسِق من المسلمين؛ وذلك أنَّ الفاسقَ يخافُ، ويَرجُو، ويَتجَنَّب ذُنُوبًا، ويَعتَمِدُ قُرُباتٍ، وكثيرٌ من الفُسَّاقِ يعتقِدُونَ أَنَّ الكَذِبَ على رسول الله ﷺ والتَّعَمُّدَ له ذَنبٌ كبيرٌ، وجُرمٌ غيرُ مَغفُور. فإذا كان خَبَرُ الفاسِق الذي هذه حالُه، غيرَ مَقبُول؛ فخَبَرُ الطِّفلِ والمَجنُون أَولَى بِذلِكَ. والأُمَّةُ على هذا مُجتَمِعَةٌ على ما ذَكَرناه، لا نعرفُ بينهم خلافًا فيه."[1]

ولأَجلِ ذلكَ لم يكونوا يَسمَعُون من الصِّغار في عَصر الرِّوايَة، وإن كانوا يُحضِرُونَهم للسَّماع في مجالِس الحديثِ. وهذا يُفسِّرُ عدم إطلاقِ النُّقَّاد لألفاظ وعباراتِ هذه المرتبة على الأطفال، بل ألفاظ وعبارات الجرح والتعديلِ مُطلَقًا، لأنهم لم يكونوا مَوضِعَهُما؛ لعدم مُشارَكَتِهم في الرِّوايةِ.

إلا أنه ينبغي أن يُذكَرَ هنا أن البُلوغَ إنما يُشترَطُ في الراوي عند الأَداءِ؛ ليُؤمَن مِن الخِيانةِ، أما عِند التَّحَمُّل، فإنما يَكفِي كونُه مُمَيِّزًا على الأَصَحِّ؛ لِيُؤمَنَ مِن الخطأ. وهذا هو مذهب الجُمهُور.[2] وذلك لأن الكَذِبَ إنما يُتصوَّرُ عند الأَداءِ، لا عند التَّحَمُّلِ.

كما يجدُر بالذِّكر أيضًا أن الطفولة إن زالَت بالبُلوغ؛ خرج الراوي من عِدادِ المتروكين، وجاز قَبولُ ما يرويه إن اتَّصف بجميع صِفات القَبُول الأُخَر.

ثانياً: تَعَمُّدُ الكَذِب مُطلَقًا:

الكَذِب حرامٌ، والتَّعَوُّدَ عليه كبيرةٌ، فمَن جُرِّبَ منه الكَذبُ؛ تَرَجَّحَ احتِمالُ كَذِبه في الحديث أيضا؛ لأن المراد بالكَذِب، تَعَمُّدُ المرءِ الإخبارَ بما يُخالِفُ الواقِعَ. فهذا لا يُؤمَنُ على الأخبار مَهمَا كان ضابِطًا لها؛ لأنه لا يُؤمَنُ مِن الخِيانةِ عند الأَداءِ. وفي الأربعة الذين نَهَى مالكٌ عن الأخذِ عنهم في قولِه المشهور: "كَذَّابٌ، يكذِبُ في أحاديثِ الناسِ، إذا جُرِّبَ ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهَمُ أن يَكذِبَ على رسول الله ﷺ."[3]

ورواية الكاذِبِ في كلام الناسِ أَولَى بالرَّدِّ مِن رِوايةِ الفاسِق بذُنُوبٍ أخرَى. وذلك لأن الفاسِقَ بذُنُوب غير الكَذِب لا يَتَحَقَّقُ كَذِبُه، لا في الحديث، ولا في غيره. بينما الكاذِب في حديثِ النَّاسِ قد تَحَقَّق كَذِبُه؛ فكان احتمالُ كَذِبِه في الحديثِ أَقوَى. فإن رُدَّ خبرُ الفاسِق مع عدم ثُبُوت كَذِبه؛ كان خبرُ مَن ثَبَتَ كَذِبُه أَولَى بالرَّدِّ. قال الخطيب: "وكُلُّ مَن ثَبَتَ كَذِبُه؛ رُدَّ خبرُه وشهادَتُه، لأن الحاجةَ في الخبر داعِيةٌ إلى صِدق المُخبِر. فمَن ظَهَرَ كَذِبُه؛ فهُو أَولَى بالرَّدِّ ممن جُعِلت المعاصي أمارة على فسقه، حتى يرد لذلك خبره."[4]

---

١ الكفاية، ص ٧٧

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٥٤-٦٥

٣ علل أحمد برواية المروذي وغيره، ١٨٦/١، وضعفاء العُقَيلي، ١٣/١

٤ الكفاية، ص ١٠١

ومِن شواهد تَركِ حديثِ الراوي لأجل الكَذِب في عصرِ الرِّواية ما رواه ابن أبي حاتم بسنده إلى جَرير بن عبد الحَميد أنه سُئِلَ عن أخيه أَنَس، فقال: لا يُكتَبُ عنه؛ فإنه يَكذِبُ في كلامِ الناسِ.[1] وما أخرجه العُقَيلي عن شُعْبَة قال: "لم يكن في الدنيا شيءٌ أَحَبَّ إليَّ من رَجُلٍ يَقدُم من مَكَّة، فأسأله عن أبي الزُّبَير، فقَدِمتُ مَكَّةَ، فسمِعتُ عن أبي الزُّبَير، فبينا أنا جالِسٌ عندَه ذاتَ يومٍ، إذ جاءه رَجُلٌ، فسَأَله عن مَسأَلَةٍ، فرَدَّ عليه، فافتَرَى عليه. فقُلتُ له: يا أبا الزُّبَير، تَفتَري على رَجُلٍ مُسلِمٍ؟ قال: إنه أَغضَبَني. قُلتُ: مَن يُغضِبُكَ تَفتَري عليه! لا رَوَيتُ عنكَ حديثًا أَبَدًا."[2]

ويدخل في الكَذِب الوضع في الحديث أيضا، إلا أنه أَشَدُّ ضَرَرًا للحديثِ، وللدِّينِ، وأقبَحُ وصفًا للراوي؛ فلذلِكَ تَمَّ فَصلُه عن هذه المرتبةِ، وخُصَّت له المرتبةُ السابقةُ. وقد سبق هناك بيانُ ما يتعَلَّقُ به مُفَصَّلًا.

ثالثا: الفسق:

إن عدالةَ المرءِ تَبطُلُ بالفِسق. دلَّ عليه تفريقُ القرآنِ الكريمِ بين العَدلِ والفاسِق، إذ أوجَبَ التَّثَبُّتَ من قَبُول خبر الفاسِق مما يقتضي عدمَ الاعتِمادِ عليه في قولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[3]. وصَرَّح بالنهي عن قَبُول شهادةِ طائفةٍ منهم أبدًا، وهم القاذِفُونَ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةٗ وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[4]، بينما أَوجَبَ شهادةَ ذَوَي عَدلٍ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾[5] كما أَوجَبَ تحكيمَهما في قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾[6] مما يدُلُّ على أن الفاسِقَ والعَدلَ مُغايِرانِ في الحُكم. وهذا يَقتَضِي أن تكون حقيقةُ كُلِّ واحدٍ منهما مخالِفةً للآخَر أيضًا. فالفاسِقُ هو مَن خرجَ عن حدِّ العدالةِ، والعَدلُ هو مَن سَلِم مِن جميعِ أسبابِ الفِسقِ.

وأما أسبابُ الفِسقِ فهي محصُورةٌ في ذُنُوبٍ دُون أُخرَى؛ إذ ليس كُلُّ ذَنب فِسقًا في الشرع. لأنه لو كان كذلك؛ لاستَحالَ وجودُ العدلِ، لأنه لا يَسلَمُ أحدٌ من الذَّنب. قال تعالَى:

---

١ الجرح والتعديل، ٢/٢٨٩

٢ ضعفاء العُقَيلي، ٤/١٣٠، رقم الترجمة ١٦٩٠

٣ سورة الحجرات، ٦

٤ سورة النور، ٤

٥ سورة الطلاق، ٢

٦ سورة المائدة، ٩٥

﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[1] وقال: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[2] وروى الخطيبُ بسنده إلى ابن المُسَيِّب[3] قال: "ليس مِن شريفٍ، ولا عالمٍ، ولا ذي سلطانٍ إلا وفيه عيبٌ لا بُدّ. ولكن مِن الناس مَن لا تُذكَرُ عيوبُه. مَن كان فضلُه أكثرَ مِن نَقصِه، وُهِبَ نَقصُه لفَضلِه."[4] وقال ابنُ الباقِلّانِيِّ[5]: "ولو عَمِلَ العُلماءُ والحُكّامُ على أن لا يَقبَلُوا خبرًا ولا شهادةً إلا من مسلمٍ بريءٍ مِن كُلِّ ذَنبٍ، قَلَّ أو كَثُرَ، لم يُمكِن قبولُ شهادةِ أحدٍ، ولا خبرِه. لأن اللهَ قد أخبرَ بوُقوعِ الذُّنوبِ مِن كثيرٍ مِن أنبيائِهِ ورُسُلِه."[6]

وهذا يدُلُّ على أن الذُّنوبَ لها درجات، وأن بعضَها أَشَدُّ مِن بَعضٍ، فمِنها ما يَصدُقُ على مُرتَكِبِها الوصفُ بالفاسِقِ دُونَ غيرِها. يُؤيِّدُه قولُه تعالَى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾[7] وظاهِرُه الفرقُ بينَ الكُفرِ والفُسُوقِ والعِصيانِ. والمعنَى اللُّغَويُّ الصَّريحُ لها يدُلُّ على أنَّ أَشَدَّ الثلاثةِ وأَخصَّها كُفرٌ، وأَخَفَّها وأَعَمَّها عِصيانٌ، وبينهما فُسوقٌ. فالعِصيانُ هو "خُروجٌ عن الطاعةِ،"[8] والفسوقُ خروجٌ فاحِشٌ عنها، والكُفرُ خروجٌ تامٌّ. فالعِصيانُ أو مُطلَقُ الخروجِ عن الطاعةِ بارتِكابِ ما نَهَى الشرعُ عنه. ويَقعُ الفِسقُ، أويَفحُش الخروجُ عن الطاعةِ إذا ارتَكَبَ ما نَهَى الشرعُ عنه بشِدَّةٍ. والكُفرُ أو تمامُ الخروجِ عن الطاعةِ بتكذيبِ خبرٍ مِن أخبارِ الشرعِ مما يَعلَمُ يقينًا أنه مِن الشرع.

قال الرَّاغِب[9]: "والفِسْقُ يَقَعُ بالقليلِ من الذُّنوبِ وبالكثيرِ، لكن تُعُورِفَ فيما كان كثيرًا."[10]

---

١ سورة النحل، ٦١

٢ سورة فاطر، ٤٥

٣ ابن المسيب: هو سعيد المخزومي، أبو محمد القرشي. كان من سادات التابعين فقهاً، وورعاً، وعبادة، وفضلاً، وزهادة، وعلماً. ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه -. مات سنة ثلاث، وتسعين. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٠٥

٤ الكفاية، ص ٧٩

٥ ابن الباقلاني: هو أبو بكر محمد بن الطيب القاضي، المتكلم على مذهب الأشاعرة بالبصرة. وكان أعرف الناس بعلم الكلام، وله تصانيف كثيرة منتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة، والمعتزلة، والجهمية، والخوارج، وغيرهم. وكان ثقة. مات سنة ثلاث وأربعمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٢/٤٥٥-٥٨

٦ الكفاية، ص ٨٠

٧ سورة الحجرات، ٧

٨ مجمل اللُّغَة، ص ٧٢١، وانظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، ص ٥٠٩

٩ الراغب: هو الأصبهاني، المفضل بن محمد أبو القاسم، من أئمة السنة، صاحب المصنفات. منها: مفردات القرآن، وأفانين البلاغة. كان في المائة الخامسة. انظر: بغية الوعاة، ٢/٢٩٧

١٠ المفردات، ص ٦٣٦

وقال المُعَلِّمي: "إن الفُسُوقَ يختصُّ بالخروج الفاحِش، فلا يُسَمَّى ارتكابُ الصغيرةِ فُسُوقًا، وإن كانَ عِصيانًا."[1]

وقال: "فكما أن الفُسوقَ أَعَمُّ مِن الكُفر، لأن مِن الفسوقِ ما هو دُونَ الكُفر، فكذلك يَظهَرُ أن العصيانَ أَعَمُّ مِن الفُسُوق، وأن مِن العِصيانِ ما هو دُونَ الفُسوقِ."[2]

ومِن الأدلةِ على أن الفسوقَ ليس مُرادِفًا للكُفر، بل هو أَعَمُّ منه؛ أنه تارةً يُطلَق على ما هو كُفرٌ، وتارةً يُطلَقُ على ما دُونَ الكُفر مما نُهِيَ عنه بشِدَّةٍ. فمِن أمثِلة إطلاقِه على ما هو كفرٌ قولُهُ تعالَى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۚ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ ۖ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[3]، وقولُه تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[4]، وقولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5].

ومِن إطلاقِ الفِسقِ على ما هو دُونَ الكُفر مما نُهِيَ عنه بشِدَّةٍ قولُه تعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[6]، وقولُهُ تعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[7]

ويَتحقَّقُ الفِسقُ -بمعنى الخروج الفاحِش عن الطاعة- بكبيرةٍ فأكثرَ، ويُسَمَّى ما عداها من المعاصِي صغائرَ، أو سيئاتٍ، يُستفادُ ذلك مِن قولِه تعالَى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾[8] وقد فُسِّرَت السَّيِّئاتُ بالصغائرِ.[9] كما يُستفادُ ذلك مِن قولِه تعالَى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾[10].

---

١ الاستبصار، ص ١٧

٢ المرجع السابق، ص ١٧

٣ سورة الكهف، ٥٠

٤ سورة السجدة، ٢٠

٥ سورة يونس، ٣٣

٦ سورة النور، ٤

٧ سورة الحجرات، ١١

٨ سورة النساء، ٣١

٩ انظر: تفسير الطبري، ٢٥٤/٨

١٠ سورة الكهف، ٤٩

وهكذا أرشدَ القرآنُ الكريمُ في ما سبقَ مِن الآياتِ إلى مَبدأ التفرقةِ بين الذُّنوب باعتبار شِدَّتِها أو خِفَّتِها، فقَسَّمَها إلى كبيرةٍ، وصغيرةٍ، أو سَيِّئَةٍ. كما بَيَّن أن الصغائرَ يُعفَى عنها في الغالبِ، بخلافِ الكبائر. فالخُلاصةُ أن الذُّنوبَ أو المَنهِيَّاتِ تنقسِمُ باعتبار شِدَّتِها وخِفَّتِها إلى كبيرةٍ وصغيرةٍ على المذهبِ الصحيح[1] وأن الكبائرَ كُلَّها فِسقٌ. وأنه مَن ارتكَبَ شيئًا مِن الكبائر؛ خرج عن حَدِّ العدالة.

والفرقُ بينَ الكبيرةِ والصغيرةِ[2] أن الكبيرةَ هي كُلُّ ما نَهَى الشرعُ عنه بشِدَّةٍ، بتغليظِ القولِ فيه، أوتشديدِ النَّكِيرِ على مُرتَكِبه. والصغيرةُ هي ما دُونَ ذلك مما نُهِي عنه مُطلَقًا مِن غير تغليظٍ.[3]

والكبائرُ منها مَنصُوصٌ عليه في الكتاب أو في السُّنَّةِ، ومنها ما هو مَسكُوتٌ عنه. فأما المَنصُوصُ عليه، فيُعرَفُ بقَرائِنَ، هي:

أولًا: تَرتُّبُ حَدٍّ عليه في الدُّنيا.[4]

ثانيًا: اقترانُ وَعيدٍ به في الآخرةِ، مِن نارٍ،[5] أو غَضَب،[6] أو لَعنٍ،[7] أو حِرمان مِن الجَنَّة،[8] أو مِن رائِحتِها،[9]، أو كالإيعادِ بأن اللهَ تعالَى لَن يَنظرَ إلى مَن ارتكَبَه، أو لا يُزَكِّيهِ، أو لا خلاقَ له في

---

١ بخلاف من ذهب إلى أن جميع الذنوب كبائر بناء على ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة." وفي رواية: "كل ما عصي الله فيه فهو كبيرة." وقد ذهب هذا المذهب أبو أسحاق الأسفرايني، ونسبه ابن بطال إلى أبي بكر بن الطيب وأصحابه من الأشعرية. وهو مذهب مرجوح لمخالفته القرآن والسنة، واستبعد القرطبي صدور هذا القول من ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: فتح الباري، ٤٠٩/١٠-١٠

٢ واختلف في التمييز بين الكبيرة والصغيرة على أقوال كثيرة. ذكربعضها ابن حَجَر العسقلاني، في فتح الباري، ٤١٠/١٠-١، وأكثرهم جمعا ومناقشة لها ابن حَجَر الهيتمي، حيث ذكر أولا أقوال من حاول ضبط الكبائر بحد، ونقد جميع ما ذكره من حدود الكبائر إلى أن يئس من إيجاد ضابط للتفرقة بين الكبيرة والصغيرة، إذ قال: "واعلم أن كل ما سبق من الحدود إنما قصدوا به التقريب فقط، وإلا فهي ليست بحدود جامعة، وكيف يمكن ضبط ما لا طمع في ضبطه." الزواجر في اقتراف الكبائر، ٧/١-١٨، وهذا الذى ذهب إليه غير متجه، لأن التكليف بما لا يمكن معرفته محال. والمختار في تعريف الكبيرة ما أثبت فوق مستخلصا مما ذكره القرطبي، قال: "فكل ذنب عظم الشرع التوعد عليه بالعقاب وشدده، أو عظم ضرره في الوجود، كما ذكرنا، فهو كبيرة، وما عداه صغيرة." تفسير القرطبي، ١٦٠/٥-١

٣ انظر: المرجع السابق، ١٦٠/٥-٦١

٤ كترتب قطع اليد على السرقة، ورجم الزاني المحصن.

٥ كما في قول النبي ﷺ: «مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَه مِن النَّار.» وقد سبق تخريجه في ص ٤٧.

٦ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ سورة الأعراف، ١٥٢

٧ كما في قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ سورة المائدة، ٧٨

٨ كما في حديث: «لا يَدخُلُ الجَنَّةَ قاطِعٌ.» أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب إثم القاطع، ص ١٠٤٨، رقم الحديث ٥٩٨٤

٩ كما في حديث صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعا: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».، أخرجه في كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهدا بغير جرم، ص ٥٢٧ رقم الحديث ٣١٦٦

الآخرة،[1] أو الوَعيدُ بحُبوط أعمالِه،[2]، أو وَصفِ صاحبِه بأنه أَشَدُّ الناس عذابًا يومَ القِيامةِ.[3]

ثالثًا: وَصفُه بكبير،[4] أو عظيم،[5] أو فِسق،[6] أو فاحِشَةٍ،[7] أو كُفر،[8] أو مُوبِق،[9] أو نفيُ الإيمانِ عمَّن يَرتَكِبُه،[10] أو وَصفُه بأنه ليس مِنَّا،[11] أو بأظلَم النَّاسِ.[12]

أما المَسكوتُ عنه، فهو ما يُقاسُ على واحدٍ مِن المَنصُوصِ عليه مِن الكبائِر قِياسًا صَحيحًا، أو ما في حُكمِه لكونه فَردًا مِن أفرادِ المَنصُوصِ عليه. فمِثالُ ما يُقاسُ على واحدٍ مِن المَنصُوصِ عليه مِن الكبائِر شُربُ النَّبيذِ المُسكِر قياسًا له على شُرب الخَمر. ومثالُه أيضًا إحراقُ مال اليتيم قياسًا له على أكلِهِ لجامِع المَفسَدَةِ. ومِثالُ ما في حُكم المَنصُوص عليه قتلُ الوَلَد؛ فإنه داخِلٌ في قتل النفسِ، أو سَبُّ الوالِدَين؛ فإنه داخِلٌ في عُقوقِهما.

فالكبيرةُ هي ما اقتَرَنَ به حَدٌّ في الدنيا، أو وعيدٌ في الآخرة، أو شُدِّدَ النَّكيرُ عليه، وغُلِّظَ القَولُ

---

١ ومثالها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ سورة آل عمران، ٧٧

٢ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ سورة البقرة، ٢١٧

٣ كما في حديث: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ» أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه، في كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، ص ١٠٤٢، ورقم الحديث ٥٩٥٠، كما أخرجه بنحوه في كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، ص ١٠٦٥، رقم الحديث ٦١٠٩

٤ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ سورة النساء، ٢

٥ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴾ سورة الأحزاب، ٥٣

٦ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ سورة المائدة، ٤٧

٧ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ سورة النساء، ٢٢

٨ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ سورة المائدة، ٤٤

٩ كما في حديث: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللهِ وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلَاتِ» أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه، في كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [سورة النساء، ١٠]، ص ٤٥٧، رقم الحديث ٢٧٦٦

١٠ كما في حديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المظالم والغصب، باب النهبى بغير إذن صاحبه، ص ٤٠٠، رقم الحديث ٢٤٧٥، وفي كتاب الأشربة، باب بدون عنوان، ص ٩٩١، رقم الحديث ٥٥٧٨، وفي كتاب الحدود، باب لا يشرب الخمر، ص ١١٦٨، رقم الحديث ٦٧٧٢، وفي باب السارق حين يسرق، ١١٦٩، رقم الحديث ٦٧٨٢، وباب إثم الزناة، ص ١١٧٣، رقم الحديث ٦٨١٠

١١ كما في حديث: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ» أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، ص ٢٠٧، رقم الحديث ١٢٩٤

١٢ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ﴾ سورة البقرة، ١١٤

فيه، أو ما يُقاسُ على واحِدٍ مما سبق، أو ما في حُكمِهِ، والصغائِرُ ما دُونَ ذلكَ مما نُهِيَ عنه من غير تَغليظٍ.

وأما حُكمُ الصغائِر، فإنَّها -وإن تَوارَدَت الأدلةُ على أنَّها مَعفُوٌّ عنها -إلا أنَّها خُصَّ مِنها ما أَصَرَّ عليه فاعِلُه، بدليل قولِه تعالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[1] فعَلَّق قبولَ التوبَة على سُرعةِ التراجُع، وعدمِ الاستمرار على السَّيِّئَةِ بعد ارتِكابِها، بينما نَصَّ على أنَّ مَن استَمَرَّ عليها حتى الموتِ، فإنه لا تُقبَلُ توبتُه، وهذا يَقتَضِي- أن الإصرارَ على الذَّنبِ بمعنى الاستِمرار فيه، والتَّعَوُّد عليه في حُكمِ الكبيرةِ.

واستُثنِيَ مِن أَصلِ حُكمِ الصغائِر أيضًا ما يُجاهِرُ به صاحِبُه قولًا أو فِعلًا، بدليل قولِه ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعافًى إلا المُجاهِرينَ. وإنَّ مِنَ المُجاهَرَةِ أن يَعمَلَ الرَّجُلُ باللَّيلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصبِحُ، وقد سَتَرَهُ اللهُ عليه، فيقولُ: يا فُلانُ، عَمِلتُ البارِحَةَ كذا وكذا، وقد بَاتَ يَستُرُه رَبُّهُ، ويُصبِحُ يَكشِفُ سَترَ اللهِ عنه.»[2] فدَلَّ الحديثُ على أن المُرادَ بالمُجاهَرَةِ الإعلانُ وعدمُ الاستِحياءِ. ونفيُ العَفوِ عن المُجاهِرِ يدُلُّ على أنَّ المُجاهَرَةَ بسَيِّئَةٍ لها حُكمُ الكبائِر، وإن كانت صغيرةً في نفسها.

كذلك استُثنِيَ مِن أَصلِ حُكمِ الصغائِر، إذا كَثُرَت في المَرءِ حتَّى غلَبَت على الطاعةِ، بدليل قولِه ﷺ: «إيَّاكُم ومُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ؛ فإنَّمَا مَثَلُ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَقَومٍ نَزَلُوا في بَطنِ وَادٍ، فَجَاءَ ذَا بِعُودٍ، وجَاءَ ذَا بِعُودٍ؛ حَتَّى أَنضَجُوا خُبزَتَهُم. وإنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤخَذُ بِهَا صَاحِبُهَا؛ تُهلِكُهُ.»[3]

وهذا يعني أن أسبابَ الفِسقِ أربعةٌ على التفصيل، وهي كما يلي:

الأول: ارتِكابُ كبيرةٍ.

والثاني: إصرارٌ على صغيرةٍ.

والثالث: مُجاهَرَةٌ بصغيرةٍ.

والرابع: كثرةُ ارتكابِ الصغائِر إلى حَدِّ الغَلَبَةِ على الطاعةِ.

فالخُلاصَةُ أَنَّ الصَّغائِرَ يُرجَى العَفوُ عنها ما لَم يُجاهِر بها صاحِبُها، ولم يُصِرَّ عليها، أو لَم تَكثُر إلى حَدِّ الغَلَبَةِ على الطاعةِ، وأنَّ المرءَ إن تَلَبَّس ببعضِها مِن غير مُجاهَرَةٍ، ولا إصرَار، ولا كثرةٍ

---

١ سورة النساء، ١٧، ١٨

٢ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ص ١٠٥٩، رقم الحديث ٦٠٦٩، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، ص ١٢٩٣، رقم الحديث ٥٢ عنه بمعناه.

٣ هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده بلفظه، ٤٦٧/٣٧، رقم الحديث ٢٢٨٠٨، وبمعناه، ٣٦٧/٦، رقم الحديث ٣٨١٨

إلى حَدِّ الغَلَبَةِ؛ فإنَّه لا يَخرُجُ عن حَدِّ العَدل. أما إذا جاهَرَ بها أو أَصَرَّ عليها، أو غَلَبَت على حالِهِ؛ سَقطَت عدالتُه، ودخل في عِداد الفُسَّاقِ. فالفاسِقُ هو مَن ارتكَبَ كبيرةً أو أصرَّ على صغيرةٍ، أو جاهَرَ بها، أو غَلَبَت الصغائِرُ التي يَرتَكِبُها على طاعتِه كثرةً. والعدلُ هو مَن خَلا مِن أسبابِ الفِسق الأربَعَةِ.

قال مالِكٌ: "مَن كانَ أَكثرُ أَمرِهِ الطاعةَ، ولَم يُقدِم على كبيرةٍ؛ فهو عَدلٌ."[1] وقال ابنُ حَزمٍ: "والعَدلُ هو مَن لَم تُعرَف له كبيرةٌ، ولا مُجاهَرَةٌ بصغيرةٍ."[2]

إلا أنه مما ينبغي التَّنَبُّه له أن الناسَ يَختَلِفُ عِلمُهم بكبائِرِ الذُّنوبِ، فليس عِلمُهم بها سَواء؛ فلا ينبغي أن يُفَسَّقَ إلا مَن ارتَكَبَ ما عُلِم كونُه فِسقًا بالضَّرورةِ كالسَّرِقَة، وشُربِ الخمرِ، والنُّهبَةِ. وأما ما عداهُ مِن الكبائِر مما لَم يُشتَهَر كونُه كبيرةً، أو اختَلَف فيه أهلُ العِلم، فلا يُفَسَّقُ به، ويجبُ على العالِمِ بحُكمِه أن يَتَجَنَّبَه؛ إن تَرَجَّحَ لديه أنه كبيرةٌ، ويَنشُر أَمرَه للناس أيضًا، ولكنه لا ينبغي أن يُفَسِّقَ غيرَه به. والله أعلم.

وقد تَعرَّض القرآنُ الكريمُ لحُكمِ خبر الفاسِق في قولِه تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾[3]. والظاهِرُ أن الآيةَ لم تأمُر بردِّ خبر الفاسِق، بل أَمَرَت بالتَّبَيُّن مخافةَ أن يكونَ خِلافَ الواقِعِ مما يقتضِي أن يُقبَلَ خبرُه إذا تبَيَّنَت صِحَّتُه. والحقيقةُ أنَّ الآيةَ دالَّة بخلاف الظاهِر على رَدِّ خبر الفاسِقِ، ولا يَصِحُّ حَملُها على مُجَرَّد التَّبَيُّنِ، وذلك بناءً على أَمرَينِ:

أحدهما: الإتيان بحرف "إنْ" التي للتعليقِ دُونَ التحقيق إشارةً إلى أن الفاسِقَ لا يأتي بخبر إلى أولياءِ الأُمور، أو إلى عامَّةِ المسلمينَ إلا نادرا. وهو مُوافِق للواقِع، لأنه مُهَدَّدٌ بأنواعٍ مِن العُقوباتِ مِن المُجتمَع، ولا يكونُ كَمَن عُصِم دَمُه، ومالُه، وعِرضُه مُطلَقًا ممن لم يَظهَر منه الفسقُ. فيُبعِد أَهلُ الحلِّ والعَقدِ الفاسِقَ عُمومًا عن مَهامِّ الأُمُور، كما يَتَجَنَّبُه عامَّةُ المسلمينَ لوُجُوبِ الغِلظَةِ والشِّدَّةِ على أهلِ المَعاصِي والنِّفاقِ. كما يَبتَعِدُ هو الآخر أيضًا في الغالِبِ مِن مُصاحَبَةِ أولياءِ الأُمور والصالِحِينَ لئلا ينكشفَ فِسقُه، فيَتَعَرَّض لشِدَّةٍ، أو عُقوبةٍ. وهذا هو السِّرُّ في الإتيان بحرف "إنْ" التي للتعليق دُونَ التحقيقِ.

والثاني: أن عَجُز الآيةِ بَيَّنَ أن عِلَّةَ الأَمر بالتَّبَيُّن مِن خبر الفاسِق هي مخافةُ مُخالَفتِه الواقِعَ؛ على الرَّغمِ مِن الخوفِ مِن عُقوباتٍ شديدةٍ، مما يدُلُّ على أن هذا الخوفَ الشديدَ أيضًا لا يَردَعُه عن دَسِّ الكَذِبِ كُلَّمَا سنَحَت له فُرصةٌ.

---

١ المحلى، ٤٧٦/٨

٢ المرجع السابق، ٤٧٦/٨

٣ سورة الحجرات، ٦

فمجموعُ الأمرَين يدُلُّ على أن احتمالَ الكَذِب في خبر الفاسِق يَقوَى جِدًّا حتى يَصِلَ إلى درجةِ غلبةِ الظنِّ. فكأنَّ الآيةَ تُرشِدُ إلى رَدِّ خبر الفاسِق وعدمِ المُبالاةِ به عمومًا، لأنَّ الأصلَ فيه مخالفةُ الواقِع، إلا إن كان الخبرُ مما لا يُمكِن إهمالُه، فحينئذٍ يجبُ على المسلمين أن يَتَثَبَّتُوا، فيَقبَلُوه إن ثبَتَت صِحَّتُه مِن طريق غير الفاسِق. فلا يَصِحُّ حملُ الآيةِ على مُجرَّد التَّبَيُّن. ولا ينبغي التَّقَيُّدُ بلفظٍ واحِدٍ مِن الآيةِ، وإهمالُ المعنَى العامِّ الذي استُفِيدَ مِن مَجمُوعِها.

ومِن هُنا رأى المُفسِّرون أن الآيةَ تُرشِدُ إلى رَدِّ خبر الفاسِقِ.[1] فلا يُقبَلُ خبرُه إلا في الاضطِرار في الحقوقِ، كإقراره بجريمةٍ كالقذفِ مَثلًا، او إخبارِه بما يَخُصُّه مِن غير أن يكونَ هُناكَ شاهِدٌ آخَرُ، كطلاقِهِ لزوجتِه، أو كإخبار الفاسِقَة أنها أرضعَتْ فُلانًا، أو إخبارها بانتِهاءِ عِدَّتِها، أو إذا عَمَّ الفِسقُ في المُجتَمَع، اضطُرَّ الناسُ إلى قبولِ خبر بَعضِ الفُسَّاق؛ إذ يُفضِي عدمُ قبولِ قَولِهِم جميعًا إلى ضياعِ الحقوقِ، وحُصولِ الظلمِ. حينئذٍ يجبُ المَصيرُ إلى قبولِ شهادةِ الفساق اضطرارًا، ولكن ينبغي أن يُقدَّمَ الأَمثَلُ فالأَمثَلُ منهم. فيُرَجَّحُ الأَقَلُّ فِسقًا على مَن عداه، مع وُجوب التَّحَرِّي في صِدقِ مقالةِ مَن يَعتمِدُ عليه القاضي.

قال القُرطُبِيُّ: "ومَن ثبتَ فِسقُه؛ بطلَ قولُه في الأخبار إجماعًا. لأنَّ الخبرَ أمانةٌ، والفِسقَ قرينةٌ يُبطِلُها. وقد استَثنَى الإجماعُ مِن جُملةِ ذلك ما يتعلقُ بالدَّعوَى والجُحودِ، وإثباتِ حقٍّ مقصودٍ على الغير مِثل أن يقولَ: هذا عبدي، فإنه يُقبَلُ قولُه. وإذا قال: قد أَنفَذَ فلانٌ هذا لك هَدِيَّةً؛ فإنه يُقبَلُ ذلك. وكذلك يُقبَل في مِثلِه خبرُ الكافِر. وكذلك إذا أَقَرَّ لغَيره بحقٍّ على نفسِهِ، فلا يَبطُلُ إجماعًا."[2]

وقال ابن القَيِّم[3]: "فإذا كان الناسُ فُسَّاقًا كُلُّهم إلا القليل النادر؛ قُبلَت شهادةُ بعضِهم على بعضٍ، ويُحكَمُ بشهادةِ الأمثَلِ مِن الفُسَّاق فالأَمثَلِ. هذا هو الصَّوابُ الذي عليه العملُ، وإن أنكَرَه كثيرٌ مَن الفقهاءِ بألسنتِهم، كما أن العملَ على صِحَّةِ ولاية الفاسِق، ونُفوذِ أَحكامِه، وإن أنكَرُوه بألسنتِهم، وكذلك العملُ على صِحَّةِ كَونِ الفاسِقِ وليًّا في النكاح، ووَصِيًّا في المالِ."[4]

فهذه الأحوالُ لا مَفَرَّ فيها مَن قبولَ خبر الفاسِق. إذ لو رُدَّ؛ لبَطلَت الحقوقُ، لأن ما يَدُور بين الناسِ مِن الأُمور لا سَبيل إلى العِلم بها في الغالبِ إلا عن طريقِ أُناسٍ شاهَدُوها، وباشَرُوها.

---

١ انظر مثلا: تفسير الرازي، ٩٩/٢٨، وتفسير القرطبي، ٣١٢/١٦، وأحكام القرآن للجصاص، ٢٧٩/٥

٢ تفسير القرطبي، ٣١٢/١٦

٣ ابن القيم: هو محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرَعِي، شمس الدين، إمام الجَوزيَّة، وابنُ قَيِّمِها. برع في علوم متعددة، لاسيما التفسير والحديث. لازم ابن تيمية، وأخذ عنه علما جما. مولده سنة إحدى وتسعين وستمائة، وتوفي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. انظر: البداية والنهاية، ٢٣٤/١٤-٣٥

٤ الطرق الحكمية، ١٤٧/١

هذا في الحقوقِ، أما في باب الروايةِ، فلا يُتَصَوَّرُ الاضطِرارُ؛ إذ الله عز وجل تَكفَّل بحفظِ الدِّينِ بخِلافِ غيره مِن الأخبار، وأَمَرَنا بردِّ خبر الفاسِق، فدَلَّ مَجمُوعُ الأَمرَين على أن الدِّينَ سيَصِلُ إلينا عن طريقِ العُدُولِ. وأننا لسنَا مُضطَرِّينَ إلى قَبُول خبر الفُسَّاقِ فيه.

ومن أمثِلَة مَن تُرِكَ حديثُه لوجود سبب مِن أسباب الفِسق فيه عبدُ الله بن سَلَمَة البصري الأَفطَسُ، قال فيه أحمدُ: "كان خبيثَ اللِّسانِ."[1] وقال أيضًا: "تركوا حديثَه."[2] وقال الفَلَّاسُ: "كان وَقَّاعًا في الناسِ."[3] وقال النَّسائي: "متروكٌ."[4] وقال ابنُ المَدِينِيِّ: "ذهبَ حديثُه."[5] وقال أبو حاتِم: "وعبد الله بنُ سَلَمَةَ متروكُ الحديثِ، كان بَذِيءَ اللِّسَان؛ فأنكَرَ عليه يحيى وعبدُ الرحمن، فتُرِكَ حديثُه."[6]

ومن أمثلته أيضا قول ابن مَعِين في حُمَيد بن الرَّبِيع اللَّخْمِيِّ الخَزَّاز: "أَوَ يكتُبُ عن ذاكَ أَحَدٌ؟! ذاكَ كَذَّابٌ خبيثٌ غيرُ ثِقةٍ ولا مأمُون. يَشرَبُ الخمرَ، ويأخُذُ دراهمَ الناسِ، ويُكابِرُهُم عليها حتى يُصالِحُوه."[7]

رابعًا: الجنون:

الجنونُ زوالُ العقلِ أو فسادُه.[8] والمجنونُ المُطبِق لا يُتَصوَّر منه الضبط؛ فتنعَدِم الفائدةُ مِن مَروِيَّاته التي رواها أو سَمِعَها إبَّانَ إصابَتِه بالجُنونِ.

ومن أمثِلَة مَن تُرِكَ حديثُه لفُتور في العقلِ وصلَ إلى حَدِّ الجُنونِ، إبراهيمُ بن خُثَيْم بن عِراك بن مالِكٍ، فقد روى التِّرمِذِيُّ عن البُخاريِّ قال: قال يحيى بن مَعِين: "كان إبراهيمُ كأنه مجنونٌ، وكان الصِّبيانُ يلعبُون به." وضَعَّفَه جِدًّا.[9] وفي روايةِ الدُّورِيِّ قال: "وكان لا يُكتَبُ عنه."[10]

---

١ ضعفاء العُقَيلي، ٢/٢٦١

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ ميزان الاعتدال، ٢/٤٣١

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ لسان الميزان، ٤/٤٨٧

٦ الجرح والتعديل، ٥/٦٩، رقم الترجمة ٣٢٩، وعلل ابن أبي حاتم، ٢/١٩٠

٧ تاريخ بغداد، ٨/١٦٠

٨ المغرب في ترتيب المعرب، ص ٩٤

٩ العلل الكبير، ١/٢٢٣، رقم النص ٤٠٢

١٠ تاريخ ابن مَعِين برواية الدُّورِيّ، ٣/٢١٤

خامسًا: عدم التمييز:

المراد بعدم التمييز عدمُ قدرةِ الرَّاوي على التفرقَة بين أبسَطِ الأشياءِ كاللَّيلِ والنَّهار، أو الحِمار والبَقر، أو التِّسعَةِ والعَشرَةِ؛ إما لِصِغَر السِّنِّ، أو لضَعفِ العقلِ كما في المُغَفَّلِينَ مِن البالِغِينَ.

وعدمُ التمييز أيضًا يدُلُّ على عدمِ قُدرةِ الراوي على الضبطِ؛ لأن الضبطَ يَستَلزمُ التمييزَ، فهو شرطٌ أساسِيٌّ للضبطِ، إذ كيفَ يضبطُ مَن لا يُمَيِّزُ. ولذلك يُشتَرَطُ التمييزُ في الراوي عندَ تحمُّلِ الحديثِ وأدائِه. فلا يُقبَلُ حديثُ مَن سمِعَ وهو دُون سِنِّ التمييزِ كما توصَّلَ إليه الخطيبُ في الكفايةِ ذاكرًا خلافَ العلماءِ في القَضِيَّةِ[1]. ويُمكِن أن يلتحقَ به المُغَفَّلُونَ مِن البالِغِينَ. فإنه يُترَكُ حديثُهم لعدمِ قُدرتِهم على التمييز.

وقد أخرج الخطيبُ عن ابن عبَّاسٍ -رضي الله عنه- قال: "لا يُكتَبُ عن الشيخِ المُغَفَّلِ."[2]

سادسًا: خفة العقل:

المراد بخِفَّةِ العقلِ، أو السَّفَهِ صُدورُ ما يُنافِي المشهورَ المعلومَ مِن أُمور العقلِ والدِّين، وإن كان يَستطيع أن يُفَرِّق بين أبسط الأشياء. فخفيفُ العقلِ أو السَّفِيه يكونُ أقوَى عقلًا مِن غير المُمَيِّز.

وسَفَهُ الراوي يُبطِلُ ضبطَه عند أئِمَّة النَّقد المُتَقَدِّمِين، فكانوا يُمسِكونَ، ويَنهَونَ عن الروايةِ عن السُّفهاءِ. قال زيد بن أَسلَم[3]: "ما كُنَّا نُجالِسُ السفهاءَ، ولا نَحمِلُ عنهم."[4] ومن الأربعة الذين نَهَى مالكٌ عن الأَخذِ عنهم: "سَفِيهٌ مُعلِنٌ بالسَّفَهِ."[5] ومِن ذلك مثلًا طعنُ شُعْبَة في سَلَم بن قَيْس العَلَوِي قائلا: "سَلَمٌ ذاك الذي كان يَرَى الهلالَ قبلَ أن يراه الناسُ بيومَين!"[6]

وترك يحيى بن سعيد القطان حديث النَّضر بن مُطَرِّفٍ لأنه قال: "إن لم أُحَدِّثْكُم، فأُمِّي زانِيَة."[7] وقوله هذا على الأَقَلِّ يدُلُّ على سَفَهِه، وجَهلِه بما يَقتَضِيه العَقلُ والدِّينُ.

---

١ انظر: الكفاية، ص ٦٤

٢ المرجع السابق، ص ١٤٨

٣ زيد بن أسلم: هو أبو عبد الله العَدَوي العُمَري، الإمام الحجة المدني الفقيه من التابعين. حدث عن عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وسلمة بن الأكوع، وأنس بن مالك، وعن والده أسلم مولى عمر، وخلق. حدث عنه مالك والسُّفيانان وخلق. وكان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله ﷺ. له تفسير. توفي سنة ست وثلاثين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٣١٦/٥

٤ تاريخ أبي زُرعَة، ص ٤٤١، والكفاية، ص ١١٦

٥ علل أحمد برواية المروذي وغيره، ١٨٦/١، وضعفاء العُقَيلي، ١٣/١

٦ انظر: ضعفاء العُقَيلي، ١٦٤/٢، رقم الترجمة ٦٧٧

٧ انظر: التاريخ الكبير، ٩١/٨، رقم الترجمة ٢٣٠١

سابعًا: الجهل التام بالصناعة الحديثية:

والمُرادُ بالجَهلِ التامِّ بالصِّناعةِ الحَدِيثِيَّةِ، جَهلُ الراوي بما يجبُ لحِفظِ الحديثِ وأَدائِهِ. ويُعرَفُ ذلك بعلاماتٍ، منها:

١. تحديثُ الراوي مِن كتابِ غيره على أنه كتابُه.

٢. عدمُ الرجوعِ عن الخطأِ المُجمَع عليه في حديثِه إذا أُخبِرَ به.

٣. قبولُ التلقينِ.

٤. الاعتمادُ على الكتابِ ممن لا يُمكِن له القراءةُ منه، أو ممن لا يَقدِرُ على صَونِهِ، كالأَعمَى والأُمِّيِّ.

٥. التغييرُ في كتابِه، إن كان فيه غلطٌ ونُبِّهَ عليه، والتحديثُ بالصوابِ الذي عندَ غيره على أنه حديثُه.

فهذه الأمورُ وأمثالُها إن وُجِد واحِدٌ منها في الراوي أو في حديثِه؛ أسقَطَ ضبطَه تمَامًا. فيجبُ خُلُوُّ الراوي مِن كُلِّ عَيب مِن العُيوب المذكورةِ وأشباهِها لكي يُقبَلَ حديثُه؛ إذ هي قادِحَةٌ في الضبطِ، بمنزلةِ قَدح الكبائِر في العدالة إلى حَدِّ الإبطالِ والسُّقوطِ.

فقد نهى مالك في قولِه المشهور عن الأخذِ عن أربعةٍ، منهم: "شيخٌ له فضلٌ وعبادةٌ، إذا كان لا يَعرِفُ ما يُحَدِّثُ به."[1] وقال أيضًا: "لقد أَدرَكتُ بهذا البلدِ -يعني: المدينةَ - مَشيَخَةً، لهم فضلٌ، وصلاحٌ، وعبادةٌ، يُحَدِّثُونَ، ما سمعتُ مِن واحدٍ منهم حديثًا قَطُّ. قِيلَ: ولِمَ يا أبا عبدِ اللهِ؟ قال: لم يَكُونوا يَعرِفُون ما يُحَدِّثُونَ."[2]

وروى مسلم في مُقدِّمة صحيحِه بسنده عن أبي الزِّنَادِ[3] قال: "أدركتُ بالمدينةِ مائةً، كُلُّهم مأمُونٌ، ما يُؤخَذُ عنهم الحديثُ، يُقالُ: ليس مِن أَهلِهِ."[4]

وقال يحيى بن سعيد: "إذا كان الشيخُ إذا لَقَّنتَهُ، قَبِلَ؛ فذاك بلاءٌ. وإذا ثبتَ على شيءٍ واحِدٍ؛ فليس به بَأسٌ."[5]

---

١ التقدمة، ٢/٣٢، وعلل أحمد برواية المروذي، ١/١٨٦

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ أبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، الإمام الفقيه الحافظ المفتي، يكنى أبا عبد الرحمن، وأبو الزناد لقبه. وكان من أعلم التابعين بعد كبارهم، ومن أئمة الاجتهاد، صاحب كتاب وحساب، فصيحا، بصيرا بالعربية. حدث عن أنس بن مالك -رضي الله عنه -وابن المسيب، وعروة، وآخرين من التابعين. مات سنة ثلاثين ومائة. وقيل: إحدى وثلاثين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٤٤٥-٥٠

٤ صحيح مسلم، مقدمة، ١/١٥

٥ الكفاية، ص ١٤٩

وذكر ابنُ أبي حاتم بسنده إلى مالِكٍ أنه سُئِلَ: "أيُؤخَذُ ممن لا يحفَظُ، ويأتي بكُتُب، فيقولُ: قد سمعتُها. وهو ثِقةٌ؟ فقال: لا يُؤخَذُ عنه؛ أخافُ أن يُزادَ في كُتُبِه باللَّيلِ."[1] وهذا يُحمَل على مَن لا يَدري كيفَ يحفَظ كتابَه. أما مَن كان عارفًا بالصِّناعَة الحَدِيثِيَّةِ، قادرًا على صَون كتابه مِن أي تغيير أو تبديل؛ فلا يستَحِقُّ التَّركَ.

وقال الحُمَيدي ذاكِرًا معنَى الغفلةِ التي يُرَدُّ بها حديثُ الرَّجُلِ الرِّضا الذي لا يُعرَفُ بكَذِب: "هو أن يكونَ في كتابِه غَلَطٌ، فيُقالُ له في ذلك، فيَترُك ما في كتابه، ويُحَدِّثُ بما قالوا، أو يُغَيِّرُه في كتابِه بقَولِهم، لا يَعقِلُ فَرقَ ما بَينَ ذلك. أو يُصَحِّفُ تصحِيفًا فاحِشًا، فيَقلِبُ المعنَى، لا يَعقِلُ ذلك؛ فيُكَفُّ عنه. ومَن قَبِل التلقينَ؛ تُرِكَ حديثُه الذي لُقِّنَ فيه، وأُخِذَ عنه ما أَتقَنَ حِفظَه؛ إذا عُلِمَ ذلك التلقينُ حادِثًا في حِفظِه، لا يُعرَفُ به قديمًا.فأما مَن عُرِفَ به قديمًا في جميع حديثِه؛ فلا يُقبَلُ حديثُه، ولا يُؤمَنُ أن يكونَ ما حَفِظَه مما لُقِّنَ."[2]

ومِن أمثِلَة مَن تُرِكَ حديثُه للجَهل التامِّ بالصِّناعةِ الحَدِيثِيَّةِ يَزيدُ بن عِياض بن جُعدُبَة اللَّيثِيُّ أبو الحَكَم المَدَنِيُّ. قال عَلي بن الحُسين بن حِبَّان[3]: "وَجدتُ في كِتابِ أبي بخَطِّ يدِهِ: سُئِلَ أبو زَكَرِيَّا عن يزيد بن عِياضٍ، فقال: ليس حديثُه بشيءٍ. قُلتُ له: يا أبا زكريَّا، ما كان قِصَّتَهُ؟ قال: أفسدُوه هاهُنا ببَغدادَ، جعلوا يُدخِلون له الأحاديثَ، فيَقرؤُها، فأفسدُوه بهذا، كان لا يَعقِلُ ما سمِع مما لم يَسمَع. فكيفَ يُكتَبُ عن مِثلِ هَذا؟!"[4]

ثامنًا: سوء الحفظ المبطل للضبط:

والمُرادُ بسُوءِ الحفظِ المُبطِلِ للضبطِ أن يَكثُرَ خطأُ الراوي بحيثُ لا يَترَجَّحُ صوابُ شيءٍ مِن حديثِه. فمَن ساءَ حِفظُه إلا هذا الحَدِّ؛ انعَدَمَت الفائدةُ مُطلَقًا مِن مَروِيَّاته التي رواها إبَّان إصابَتِه بسُوءِ الحفظِ، إن تمَيَّزَت عن غيرها، وإلا فقد انعَدمَت فائدةُ مِروِيَّاتِها جميعًا.

ومِن أمثِلَة مَن تُرِكَ حديثُه لسُوءِ الحِفظِ الشديدِ الطاغي على جميع حديثِه عُبَيْس بن مَيمُون التَّيمِيُّ الرَّقَاشِيُّ، قال فيه ابن مَعِين: "كثيرُ الخطأِ والوَهمِ، مَتروكُ الحديثِ."[5]

---

١ الجرح والتعديل، ٢٧/٢

٢ التقدمة، ٣٣/٢، والكفاية، ص ١٤٨-٩

٣ علي بن الحسين بن حبان: هو أبو الحسن مروزي الأصل، سمع محمد بن بكار بن الريان وآخرين. وروى عنه محمد بن مخلد، ومكرم بن أحمد القاضي، وآخرون. وكان ثقة. مات سنة خمس وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٣٩٤/١١، وأبوه الحسين بن حبان: هو أبو علي صاحب يحيى بن معين. كان من أهل الفضل والتقدم في العلم، وله عن يحيى كتاب غزير الفائدة، رواه عنه ابنه علي بن الحسين وجادة. توفي سنة اثنتين وثلاثين، ومائتين، قبل وفاة ابن معين بسنة. انظر: تاريخ بغداد، ٣٦/٨

٤ المرجع السابق، ٣٣٢/١٤

٥ تهذيب الكمال، ٢٧٨/١٩، رقم الترجمة ٣٧٦١

تاسعًا: عدم رواية الراوي إلا عمن يستحق الترك:

إذا كان الراوي لا يروي إلا عمَّن يَستَحِقُّ التَّركَ؛ فإن حديثَه لا يُمكِنُ قبولُه في حال مِن الأحوالِ، مهما بلغَ في استِقامَةِ سيرتِه وحِفظِه.

ومِن أمثِلَة مَن تُركَ حديثُه لعدمِ روايتِه إلا عن مَجرُوح، عبد الحَميد بن بَهرام الفَزاريُّ المَدَائِنِيُّ؛ فقد نَهَى شُعْبَةُ عن الروايةِ عنه؛ لأنه لا يروي إلا عن شَهر بن حَوشَب الأشعَري، الشاميِّ الحِمصِيِّ، وشَهرٌ قد اتَّهَمَه شُعْبَةُ بالخِيانةِ. فقد قال شُعْبَةُ: "نِعمَ الشيخُ عبدُ الحَميد بن بَهرام، ولكن لا تَكتُبوا عنه،؛ فإنه يَروي عن شَهر بن حَوشَب."[1] قال السَّاجِيُّ[2] في شَهْر بن حَوْشَب: "فيه ضعفٌ، وليس بالحافظِ، تركَه ابنُ عَونٍ وشُعْبَةُ، وكان شُعْبَة يَشهَد عليه أنه رافَقَ رَجُلًا مَن أهلِ الشامِ، فخانَه."[3]

عاشرًا: عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث:

الراوي إذا كان لا يروي إلا ما يَستَحِقُّ الرَّدَّ مِن الحديثِ؛ فإنه يَبطُلُ فائدةُ مَروِيَّاته، ولا تُقبَلُ مهما كان ضابطًا لها، عَدلًا في سِيرَتِه.

ومِن أمثِلَةِ مَن تُركَ حديثُه لعدمِ روايتِه إلا لما يَستَحِقُّ الرَّدَّ مِن الحديثِ الحَجَّاجُ بن نُصَير الفَسَاطِيطِيُّ البَصريُّ أبو محمدٍ، قال فيه أبو حاتم: "مُنكَر الحديثِ، ضعيفُ الحديثِ، تُركَ حديثُه، كان الناسُ لا يُحَدِّثُونَ عنه."[4] وقال ابن المديني: "ذهب حديثه."[5] وقال البخاري: "سكتوا عنه."[6]

حادي عشر: عدم معرفة الراوي على وجه التعيين:

عدمُ معرفةِ النَّاقِد للراوي على وَجهِ التعيينِ يَمنَعُ النَّاقِدَ مِن قبولِ خبرِه على جميعِ الوُجوهِ، اعتبارًا، ونظرًا، واحتجاجًا. وذلك لعدمِ الطريقِ إلى معرفة خُلُوِّ الراوي مِن الفِسقِ؛ وهو شرطٌ أساسِيٌّ لقبولِ الحديثِ.

وعدمُ معرفةِ النَّاقِد للراوي على وَجهِ التعيينِ يكونُ لأَحَدِ أربَعةِ أسباب:

أولها: بُطلانُ وجود الراوي عند النَّاقِد. وذلك إذا تَرَجَّحَ لديه أن اسمَه في إسنادٍ أو أكثرَ نشأ

---

١ ضعفاء العُقَيلي، ٤٢/٣

٢ الساجي: هو زكريا بن يحيى أبو يحي البصري. كان ثقة يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال، واختلاف العلماء، وأحكام القرآن. تكلم فيه بلا حجة. توفي سنة سبع وثلاثمائة. انظر: لسان الميزان، ٥٢٠/٣

٣ إكمال تهذيب الكمال، ٣٠١/٦

٤ الجرح والتعديل، ١٦٧/٣

٥ المرجع السابق، ١٦٧/٣

٦ ضعفاء العقيلي، ٢٨٥/١

وَهمًا أو خطأً. ومِن أمثلته راو محمد بن إسماعيل ورد اسمُه في إسنادٍ، ورأى البخاريُّ أنه لا وجودَ له، بل نشأ قلبًا لاسمِ راوٍ آخر هو إسماعيلُ بن محمدِ بن سعدِ بن أبي وَقَّاصٍ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ المَدَنِيُّ.[1]

والثاني: عدمُ تحقُّقِ وُجودِ الراوي لَدَى النَّاقِدِ بحيث لا يَملِكُ دليلًا على وُجودِهِ، فلم يَعرِفهُ بنفسِه، ولم يَسمَع أحدًا يَشهَدُ بوجوده، ولم تَصِل إليه مَروِيَّاتُه إلا بإسنادٍ أو أكثرَ لا تقُومُ به الحُجَّةُ،كمَن لم يَرد ذِكرُه إلا بإسنادٍ تَفرَّدَ به مَن لا يُحتمَلُ تَفرُّدُه. أو كمَن لم يَرد ذِكرُه إلا في روايَة المُدَلِّس أو المُرسِل بلفظ العَنعَنَة.

فمن أمثِلَة مَن تُركَ حديثُه لعدم معرفة النَّاقِد لشخصِ الراوي بوجهٍ يثبُتُ خالد بن محمد ابن زُهَيرٍ المَخزُوميُّ. قال فيه أبو حاتم: "روى عنه صالِحُ بنُ أبي الأَخضَر."[2] وقال أيضًا: "هو مجهولٌ لا يُشتَغَلُ به."[3] بينما قال في صالِح بن أبي الأخضَر الراوي عنه: "لَيِّنُ الحديث."[4] ويبدو أن صالحًا هذا تَفَرَّدَ بالرواية عنه، وليس هو ممن يُحتملُ تَفَرُّدُه؛ وهذا يُفَسِّرُ إطلاقَ ابنِ أبي حاتمٍ لفظَ الجهالةِ عليه. ولعلَّ البُخاريَّ أشار إلى هذا المعنَى قائلًا: "روى عنه صالحُ بنُ أبي الأخضَر، ولم يَقُم حديثُه."[5]

والثالث: عدمُ تَعَيُّنِ شخصِ الراوي، وذلك إذا ذُكِر في السندِ بما لا يَتَعَيَّنُ به شخصُه، ولم يملك النَّاقِدُ دليلًا آخرَ به يستطيعُ معرفة عَينِ هذا الراوي. وذلك كقول الراوي: حدثني رَجُلٌ. أو سمعتُ شيخًا. وهذا يُسَمَّى المُبهَم في اصطلاح مُؤلِّفي مُصطَلَح الحديثِ.[6]

قال ابنُ كثير: "فأما المُبهَم الذي لم يُسَمَّ، أو مَن سُمِّيَ، ولا تُعرَفُ عَينُه؛ فهذا ممن لا يَقبَلُ روايتَه أَحَدٌ علِمناه."[7]

وقال ابن حَجَر: "ولا يُقبَلُ حديثُ المُبْهَم، ما لم يُسَمَّ، لأن شرطَ قبول الخبر عدالةُ رُواتِه، ومَنْ أُبْهِمَ اسْمُه؛ لا يُعرفُ عَيْنُهُ؛ فكيفَ عدالتُه."[8]

والرابع: عدمُ تَمَيُّز الراوي عن غيره لوُجودِ مَن يُشارِكُه بما ذُكِرَ به، وذلك إذا كان هُناك راوٍ أو أكثر يُشارِكُونه فيما ذُكِرَ به، ولا يَملك النَّاقِد دليلًا على معرفةِ المقصُود منهم في سَنَدٍ مُعَيَّن. وذلك كقول الراوي: سمعتُ مِن عبدِ الله. فلا يُعرَفُ أي عبد الله هذا، لأن في الرُّوَاة، بل في كل طبقةٍ مِن

---

١ التاريخ الكبير، ٣٧١/١

٢ الجرح والتعديل، ٣٥٠/٣

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ المرجع السابق، ٣٩٥/٤

٥ التاريخ الكبير، ١٧١/٣

٦ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ٣٧٥/١، والشذا الفياح، ٧٠٣/٢

٧ الباعث الحثيث، ص ٩٧

٨ نزهة النظر، ص ١٢٥

طبقاتِهم كثيرٌ مَن يُسَمَّى عبدَ الله. وكذلك قولُ الراوي: حدثني أحمد بن محمد. ويكونُ في شُيوخِه أكثرُ مِن واحدٍ له هذا الاسمُ والنَّسَبُ.

وهذا الذي يُطلِقُ عليه بَعضُ علماءِ المُصطَلَح المُهمَل كابن حَجَر،[1] والبِقَاعِي،[2] والسَّخَاوي.[3] و"الفرقُ بينَ المُبهَمِ والمُهمَل أن المُبهَمَ لم يُذكَر له اسمٌ، والمُهمَلُ ذُكِرَ اسمُه على الاشتِباهِ."[4] أو "أن الْمُبْهم مَنْ لم يُسمَّ، والمُهمَل مَنْ سُمِّيَ وَلم يتَمَيَّز."[5]

وقد سبقَ قولُ ابن كثير في رَدِّ مَن لا تُعرَفُ عَينُه ممن سُمِّيَ، إذ قال: "فأما المُبهَم الذي لم يُسَمَّ، أو مَن سُمِّيَ، ولا تُعرَفُ عَينُه؛ فهذا ممن لا يَقبَلُ روايتَه أَحَدٌ علِمناه."[6]

فإن بطلَ وُجودُ الراوي لدى النَّاقِد، أو لم يَتَحَقَّق ، أو لم يَعرفهُ النَّاقِدُ على وَجهِ التعيينِ؛ فإنه لا يجوزُ له قبولُ مَروِيَّاته لا اعتبارًا، ولا انتقاءً، ولا احتجاجًا، ولو اطَّلَع عليها، وسَبَرَها؛ لاحتمالِ أن لا يُوجَد مُسَمَّاه في الحقيقةِ، ولمُساواةِ احتِمال فِسقِه لاحتِمال عدالتِه، على فَرضِ وُجودِهِ.[7]

---

١ انظر: نخبة الفكر، ٧٢٤/٤، ونزهة النظر، ص ١٥٣

٢ انظر: النكت الوفية، ٣٨٩/١

٣ انظر: فتح المغيث، ١٨٩/١

٤ شرح نخبة الفكر للقاري، ص ٦٤٩

٥ المرجع السابق، ص ٦٨٩

٦ الباعث الحثيث، ص ٩٧

٧ وأقل ما يتحقق به وجود الراوي أحد ثلاثة أمور:

الأول: أن يتمكن النَّاقِد من لقاءه.

والثاني: أن يغلب على ظن النَّاقِد أنه وجد فعلا في زمنه أو فيما مضى بعد سماع أخباره من الناس عموما، أو من المشتغلين بعلم الحديث خصوصا. ومثاله ما ذكره أبو بكر الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله، يُسأل عن عبد العزيز بن عبيد الله الذي روى عنه إسماعيل بن عياش. فقال: كنت أظن أنه مجهول، حتى سألت عنه بحمص، فإذا هو عندهم معروف، ولا أعلم أحدًا روى عنه غير إسماعيل. قال: وقالوا: هو من ولد صهيب.

والثالث: أن يروي عنه من تقوم بخبره الحجة، وبطريقة تقوم به الحجة. وذلك إذا روى عنه ثقة فأكثر من غير تدليس أو إرسال أو علة خفية. أو إذا روى عنه صدوق، أو شيخ فأكثر من غير تدليس وإرسال، ولم يقم دليل على وجود علة خفية. أو إذا روى عنه اثنان فأكثر من أهل مراتب الاعتبار من غير تدليس وإرسال وعلة خفية.

فإذا ترجح احتمال وجود الراوي بأي طريقة من الطرق المذكورة، عُرفت عينُه.

فإذا روى عنه من تقوم بخبره الحجة، وثبتت الرواية؛ فإنه تترجح عدالته، إذ إن من تقوم بخبره الحجة في الغالب يتجنبون الرواية عمن يطلعون منه على فسق، أو كذب، أو وضع، إلا اغترارا، أو مع بيان فسقه أو كذبه متصلا أو منفصلا. وهذا يقتضي أن يكون كل من يروي عنه ممن تقوم بخبره الحجة، ولم يثبت أنه فسقه، أو كذبه متصلا أو منفصلا؛ فإنه متصف بمطلق العدالة، إن لم يتصف بتمامها. لأن الشرط فيمن تحل الرواية عنه الإسلام ورجحان عدم ثبوت ما يفسق به.

ولذلك يصف النُّقَّاد أحيانا بـ"صالح الحديث" من لم يرو عنه إلا واحد ممن تقوم بروايته الحجة، وهو وصف تعديل. كقول أبي حاتم في مرزوق بن أبي الهذيل: "حديثه صالح، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم." انظر: الجرح والتعديل، ٢٦٥/٢، رقم الترجمة ١٢٠٧، وكقوله في محمد بن عبد الرحمن بن عنج: "هو صالح الحديث، لا أعلم روى عنه غير الليث." انظر: المرجع السابق، ٣١٨/٧، رقم الترجمة ١٧٢٠، وكقوله في معلى بن إسماعيل الحمصي: "ليس بحديثه بأس، صالح الحديث، لم يرو عنه غير أرطاة." المرجع السابق، ٣٣٢/٨، رقم الترجمة ١٥٣٣، والوليد بن مسلم ثقة عند ابن أبي

ثاني عشر: عدم سند مقبول إلى الراوي:

إذا كان الراوي تحقَّقَ وجودُه لدى النَّاقِد، وعرفَه النَّاقِد على وجهِ التعيين والتميُّز، إلا أنه لا يَروي عنه إلا مَن لا تقومُ بخبره الحُجَّةُ؛ فهذا يُوجِبُ على النَّاقِد الامتِناعَ مُطلَقًا مِن قبول مَروِيَّاته، وقد يكون هذا الراوي مشهودًا له بالعدالة أيضًا، لكن النَّاقِد يَمتَنِعُ مِن قبول ما يَرويه مُطلَقًا، لا لأَجلِ ما يَعُودُ إلى ضعفٍ في الراوي، بل لأَجلِ ضعفٍ في السندِ إليهِ، مما يُعدِمُ الفائدةَ مِن مَروِيَّاتِهِ مُطلَقًا.

ومِن أمثِلَة مَن تُركَ حديثُه لأَجل ضعفٍ في السند إليه، وكان مشهودًا له بالعدالةِ، الأخنَسُ. فقد تَرجَمَ له ابنُ أبي حاتم قائلًا: "الأَخنَسُ، روى عن ابن مَسعُودٍ. روى عنه ابنُه بُكَير بنُ الأَخنَسِ. سمعتُ أبي يقولُ ذلك."[1] وقال: "سمعتُ أبي يُنكِرُ على مَن أخرَجَ اسمَه في كتاب الضُّعَفاءِ،[2] ويقول: لا أَعلَمُ رُوِيَ عن الأَخنَسِ إلا ما رَوَى أَبُو جَناب يحيَى بن أبي حَيَّة الكُوفي عن بُكَير بنِ الأَخنَسِ عن أبيه. فإن كان أبو جَناب لَيِّنَ الحديثِ؛ فما ذَنبُ الأَخنَسِ وَالِدِ بُكَير؟ وبُكَيرٌ ثقةٌ عند أهل العِلم، وليس في حديثٍ واحدٍ رواه ثقةٌ عن أبيه ما يُلزِمُ أباه الوَهنَ بلا حُجَّةٍ."[3] فهنا يَعتَرِضُ أبو حاتم على عَدِّ الأَخنَس في الضعفاءِ، إلا أنه لا يُنكِر أن الطريقَ إليه ضعيفٌ، وغيرُ صالِحٍ للقبول.

ومِن أمثلتِه أيضا عددٌ مِن الصحابةِ قد عَدَّهم أبو حاتم في المجاهِيل مع النَّص على أنهم مِن الصحابةِ. فمِن ذلك قول ابن أبي حاتم: "حمزة بن الجُمَير، ويقال: خارجة بن الجُمَير مِن بني عُبَيد بن عَدِيٍّ الأنصاريُ بَدريٌّ. سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهولٌ."[4]

وقوله أيضا: "حُرَيث بن زَيد بن ثَعلَبَة بن عَبدِ رَبِّه أنصاريٌّ بَدريٌّ. سمعتُ أبي يقولُ: هو مجهولٌ لا أعرفُه."[5]

حاتم، بينما أطلق على أرطاة بن المنذر لا بأس به، وأما الليث فقد ذكر أنه أفضل عنده من المفضل بن فضالة المصري الذي وصفه بصدوق، مما يعني أن الليث إما صدوق، أو ثقة عنده. وهؤلاء ممن تقوم بخبرهم الحجة.

فمن تحقق وجودُه، وعُرِفَت عينُه، وثبتت روايتُه، ولو برواية واحد عنه، جاز قبول ما يرويه إن شارك ثقة أو أكثر. وأما قبول تفرده فإنه يحتاج إلى تنصيص على عدالته وضبطه.

أما إذا روى عنه من تقوم بخبره الحجة، وذكر ما يبطل عدالته متصلا بما يروي عنه أو منفصلا، رجح فسقه على عدالته، ووجب ترك حديثه.

وإذا روى عنه من لا تقوم بخبره الحجة، فحينئذ يتساوى احتمال كونه عدلا مع احتمال كونه فاسقا، فلا يجوز للناقد قبول حديثه بوجه من الوجوه، ولذلك يعد من متروكي الحديث.

وأما من أبهم بلفظ التعديل، كقول الراوي: حدثني الثقة. أو حدثني رجل وكان ثقة. فإذا كان من يروي عنه من تقوم بخبره الحجة، وإن لم يكن ممن هو أهل للحكم على الرجال، يصح الاعتماد عليه في توثيقه لهذا الذي جهلت عينه، وعرفت عدالته. فيحمل على الأقل بأن الراوي عنه لم يشاهد فيه ما يبطل عدالته، أي على مطلق العدالة؛ فجاز قبول ما يرويه بشرط وجود المتابع.

١ الجرح والتعديل، ٢/ ٣٤٥

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ المرجع السابق، ٣/٢٠٩

٥ المرجع السابق، ٣/٢٦٢

ثالث عشر: عدم اختبار الراوي ضبطًا:

تارةً لا يَتمكَّنُ الناقِدُ مِن اختبار ضبطِ الراوي، أو اختبار مَروِيَّاتِه، هل ثبتت أم لا؛ فلا يستطِيعُ أن يُوَثِّقَه أو يَجرَحَهُ، وإن كان عَدلًا في سِيرته؛ لمُساواة احتِمال ضَبطِهِ، واحتمال عدمِ ضَبطِهِ. فلا يُمكِنُه أن يَقبَلَ شيئًا مِن مَروِيَّاتِه ما بَقِي على هذه الحالَةِ.

وذلك مثل قول أحمد في تَمَّام بن نَجِيح الأَسَدِي: "ما أَعرفُه."[1] قال ابن أبي حاتم: "يعني: ما أَعرفُ حقيقةَ أَمرِهِ."[2]

وقول ابن مَعِين في أبي عَتَّاب سَهْل بن حَمَّاد: "ما أَعرفُه."[3] علَّقَ عليه ابنُ أبي حاتم: "يعني: ما أُخَبِّرُهُ."[4]

فمِثلُ هؤلاء الرُّواةِ لا يجوزُ قبولُ حديثِهم ما لم يَتِمَّ اختِبارُ مَروِيَّاتِهم، وتبَيَّنَت قُدرتُهم على الضَّبطِ. فإن تَمَّ اختبارُ ضبطِ أَحدِهم مِن قِبَل النَّاقِدِ الذي لم يَعرفهُ في الأَوَّلِ، أو مِن قِبَلِ ناقِدٍ آخَرَ؛ خرج من أهل هذه المرتبة، ووُضِع في المرتبةِ التي تَليقُ به جَرحًا أو تعديلًا في ضوء ما ذكره النَّاقِد الذي خَبَّرَه.

رابع عشر: عدم إمكان تمييز ما صح من مَروِيَّات الراوي مما سقم:

إذا كان النَّاقِدُ لا يَستطِيعُ أن يُمَيِّزَ بينَ الصحيحِ والسَّقِيمِ مِن حديثِ الراوي الذي ثَبَتَ ضَعفُه، فإن مَروِيَّاتِه تُصبِحُ عديمَ الفائدةِ لدى النَّاقِد ما لم يَستَطِع التمييزَ.

وذلك كالمُختَلِط اختلاطًا شديدًا؛ إذا لم يَتَمَيَّز ما رواه قَبلَ الاختلاطِ مما رواه بعدَه. قال ابن الصَّلاح حولَ كلامِهِ عمَّن اختلطَ مِن الثقاتِ: "والحُكمُ فيهم أنه يُقبَلُ حديثُ مَن أَخَذَ عنهم قبلَ الاختلاطِ، ولا يُقبَلُ حديثُ مَن أَخَذَ عنهم بعدَ الاختلاطِ، أو أَشكَلَ أَمرُه، فلم يُدرَ هل أُخِذَ عنه قبلَ الاختلاطِ أو بعدَه."[5]

ومِثلُه الضعيفُ ضعفًا شديدًا، إذا لم يَتَمَيَّز صحيحُ حديثِه مِن السَّقِيمِ، ومِن أَمثِلَتِه أَيُّوبُ بنُ عُتبَةَ اليَمامِيُّ أبو يحيَى، تَركَه البُخاريُّ قائِلًا: "كان أَيُّوبُ لا يُعرَفُ صحيحُ حديثِه مِن سَقيمِه؛ فلا

---

١ الجرح والتعديل، ٤٤٥/٢

٢ المرجع السابق، ٤٤٥/٢

٣ المرجع السابق، ١٩٦/٤

٤ المرجع السابق، ١٩٦/٤

٥ مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٩٢

أُحَدِّثُ عنه."[1] ومِن أمثِلَتِه أيضًا زَمعَةُ بنُ صالِحٍ اليَمانِيُّ، قال فيه البُخاريُّ: "زَمعَةُ بنُ صالِحٍ ذاهِبُ الحديثِ، لا يُدرَى صحيحُ حديثِه مِن سَقِيمِه. أنا لا أَروي عنه، وكُلُّ مَن كان مِثلُ هذا؛ فلا أَروي عنه."[2]

١ علل الترمذي الكبير، ٣٥/١

٢ المرجع السابق، ٣٨٩/١

المبحث الرابع

الفرق بين مرتبتي "وضع حديثا" و"متروك الحديث"

الفرقُ بينَ المرتَبَتين أنَّ ألفاظ وعباراتِ مرتبةِ "مَتْرُوكِ الحديثِ" تدُلُّ على عدمِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي بالكُلِّيَّة لأيِّ سبَب مِن الأسباب، بينما ألفاظ وعِبارات مرتبةِ "وَضَعَ حديثًا" تدُلُّ على ضَياعِ الفائدةِ مِن حديث الراوي مُطلَقًا لسبب واحِدٍ، لا غير، وهو تَعَمُّدُه للكَذِبِ في الحديثِ النَّبَويِّ، أو تَعَمُّدُ روايتِه مَع العِلمِ بوَضعِه.

فألفاظ وعباراتُ مرتبةِ "مَتروكِ الحديثِ" أَعَمُّ، بينما ألفاظ وعِبارات مرتبةِ "وَضَعَ حديثًا" أَخَصُّ. وهذا يعني أن كُلَّ مَن وَضعَ حديثًا؛ فهو متروك. وليس كُلُّ مَن تُركَ حديثُه، قام بالوضعِ.

المبحث الخامس

ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" مع الشرح

تكثُر العباراتُ والألفاظُ الدَّالَّةُ على انعدامِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا، وذلك لكثرةِ أسبابِه التي مَضَى ذِكرُها مُفَصَّلًا. ويُمكِنُ تقسيمُ هذه الألفاظِ والعباراتِ بناءً على الأسبابِ المذكورةِ إلى أنواعٍ تاليةٍ:

النوع الأول: ما يدُلُّ على طفولة الراوي عند أداءِ الحديثِ

النوع الثاني: ما يدُلُّ على تَعَمُّدِ الراوي للكَذِبِ

النوع الثالث: ما يدُلُّ على سَبَبٍ مِن أسبابِ الفِسقِ في الراوي

النوع الرابع: ما يدُلُّ على بُطلانِ عدالةِ الراوي إجمالًا

النوع الخامس: ما يدُلُّ على الجُنونِ

النوع السادس: ما يدُلُّ على عدمِ التمييز

النوع السابع: ما يدُلُّ على خِفَّةِ عقلِ الراوي

النوع الثامن: ما يدُلُّ على جَهلِ الراوي التامِّ بالصِّناعَةِ الحَدِيثِيَّةِ.

النوع التاسع: ما يدُلُّ على سُوءِ الحِفظِ المُبطِل للضبطِ

النوع العاشر: ما يدُلُّ على بُطلانِ ضبطِ الراوي إجمالًا

النوع الحادي عشر: ما يدُلُّ على عدمِ روايةِ الراوي إلا عمَّن يَستَحِقُّ التَّركَ

النوع الثاني عشر: ما يدُلُّ على عدمِ روايةِ الراوي إلا لِمَا يستَحِقُّ الرَّدَّ مِنَ الحديثِ

النوع الثالث عشر: ما يدُلُّ على عدمِ معرفة النَّاقِدِ للراوي على وَجهِ التعيينِ

النوع الرابع عشر: ما يدُلُّ على عدمِ سندٍ مَقبول إلى الراوي

النوع الخامس عشر: ما يدُلُّ على عدمِ اختبار الراوي ضبطًا

النوع السادس عشر: ما يدُلُّ على عدمِ إمكانِ تمييز ما صَحَّ مِن مَروِيَّاتِ الراوي مما سَقَمَ

النوع السابع عشر: ما يدُلُّ على انعِدامِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا

وإليكُم الألفاظُ والعباراتُ الدَّاخِلةُ في كُلِّ نَوعٍ:

النوع الأول: ما يدل على طفولة الراوي عند أداء الحديث:

لم أَجِد في ألفاظ وعِبارات أئِمَّة النَّقد المُتَقَدِّمِين ما يَدُلُّ على طُفولةِ الراوي عندَ أداءِ الحديثِ. ويبدو أن السبَبَ عدمُ تَلَقِّيهم مِن الأطفالِ، وإن كانُوا يُحضِرُونَهم مجالسَ الحديثِ للتَّلَقِّي؛ لما تَقَرَّرَ مِن عدمِ جَواز التحديثِ عن الصَّبِيِّ الذي لم يَبلُغ لعدمِ عدالتِهِ.[1] والله أعلم.

النوع الثاني: ما يدل على تعمد الراوي للكذب:

١. لفظ الكذب أوما تصرف منه في سياق الإثبات:

لقد سبق معنَى الكَذِبِ مُفَصَّلًا في المرتبة السابقة، خلاصتُه أَنَّ أَصلَه تَعَمُّد الإخبار بما يُخالَفُ الواقِعَ، أو هو مُخالَفة القَول المُخبَر عنه، وما في ضَمِير المُخبِر مَعًا.

وقد يُطلَق على الخطأ مجازًا، أو على الخِداع، أو على مَن أَتَى مذمُومًا، كالفاسِق أو المُبتَدِع؛ ذمًّا لما أتاه، وتشدِيدًا في تخطِئَتِهِ.

إلا أن المعنَى الحقيقِيَّ هو ما يُحمَلُ عليه اللفظُ عندَ الإطلاقِ، ولا يُصار إلى المجازِ إلا بقرينةٍ مانعةٍ مِن قصدِ الحقيقة. فهو باعتبار أصلِ معناه بمرتبة "مَتْرُوك الحديثِ".

فإذا قام الدليلُ على أنه أُطلِقَ بمعنَى الخطأِ، أو الذَمّ مُطلَقًا؛ فلا يكونُ له أَثَرٌ في جَرح الراوي.

وإن أُطلِقَ بمعنَى الخِداع؛ فهو بمرتبة مَتْرُوكِ الحديثِ؛ لأنها هي المرتبةُ التي خُصَّت بفاقِدي العدالةِ أو الضبطِ مُطلَقًا من غير ثُبوت الوِضع.

وفيما يلي عباراتٌ تدُلُّ على الكَذِب مُطلَقًا وردت على لِسان أَئِمَّةِ النَّقدِ المُتَقَدِّمِينَ.

منها "كَذَّاب"، وهي شائعةُ الاستخدامِ جِدًّا،[2] وقَلَّ إمامٌ مِن الأَئِمَّةِ لم يَستَخدِمها. فمِن أمثلةِ استِخدامِه قولُ ابن مَعِين في أبي إدام الكوفي سُلَيمان بن زيد المُحاربي: "أَبُو إدام كَذَّابٌ، ليس يَسوَي[3] حَدِيثُه فَلْسًا."[4]

ومنها قولهم: "مِن أركانِ الكذبِ." أطلَقَها سُفيان الثَّوري على ثُوَير بن أَبي فاخِتَة القُرَشي

---

١ الكفاية، ص ١٢٨

٢ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٢٤، والتاريخ الأوسط، ١٩٥/٢، والتاريخ الكبير، ٢٩٩/٢، وضعفاء البرذعي، ٤١١/٢

٣ يَسوَى: يُساوي، واستخدامه نادر، ولا يستخدم الماضي منه على الإطلاق. انظر: العين، ٣٢٦/٧

٤ تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ١٩/٤

الهاشِمِيِّ، أبي الجَهم الكُوفي.[1] و"رُكنُ كُلِّ شيءٍ جوانِبُه التي يَستَنِدُ إليها ويقومُ بها".[2] فالعبارة فيها مُبالَغةٌ في تكذيب الراوي؛ لأنَّها تدُلُّ على أن الراوي ممن يَستَنِد إليه الكَذِبُ، ويَقومُ به.

وورد في روايةٍ أن الثَّوري قال: "ثُوَير بن أَبي فاختة يَشُدُّ أركانَ الكَذِبِ".[3] فيكون معنَى العبارةِ: يُقَوِّي مُستَنَداتِ الكَذِبِ. والعبارتانِ على الرغم مِن المُبالَغةِ فيهما لا تدُلَّانِ إلا على الكَذِب مُطلَقًا، فتحتملانِ الكذبَ في الحديثِ النبوي، كما تحتملانِ الكذبَ في حديثِ الناس. فالواجِبُ حَملُهما على العُموم مالم يَقُم دليلٌ على الخُصوصِ.

ومنها: وصفُهم للراوي بـ"أَكذَب النَّاسِ". فإنها وإن دلَّت على شِدَّةِ الكَذِب، إلا أنها لا تَستَلزِمُ الكَذِبَ في الحديث النبوي؛ بل تحتَمِلُه، وتَحتَمِلُ أيضا الكَذِبَ في كلام الناسِ. والعامُّ يَجِبُ حَملُه على العُمومِ ما لم يَقُم دليلٌ على الخُصوصِ. فهي بمرتبةِ "متروكِ الحديثِ"، بخلافِ ما ذهب إليه ابنُ حَجَر حيثُ جعلَ "أَكذَب النَّاسِ" بأَردَى مراتبِ الجرحِ، ورفع عليها وَضَّاع، ودَجَّال، وكَذَّاب.[4] وهي شائعةُ الاستِخدامِ.[5]

ومِنها قولهم: "مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ" مُطلَقًا غيرَ مُقَيَّدٍ بالحديث. لما قد سبق أنَّ الكَذِبَ مُطلَقًا موضعُه مرتبةُ "متروكِ الحديثِ"، ما لم يَقُم دليلٌ على اختِلاقِ صاحِبِه في الحديثِ. وقد سبق أيضًا أن تُهمَةَ الأئمَّة النُّقَّاد لأحدٍ يدُلُّ على ثبوت تلك التُّهمَةِ فيه. لأنهم لا يَستَبيحُونَ الوُقوعَ في عِرضِ أَحدٍ، ما لم يَقُم دليلٌ قَويٌّ على وُجُود العَيب في المُتَّهَم.

فإذا اتَّهمُوا راويًا بالكَذِب؛ رَجَحَت خشيةُ كَذِبه في الحديثِ؛ فاقتضَى ذلك تَركَ ما يَرويهِ مُطلَقًا. وقد سبق قولُ مالكٍ في النهي عن الأخذِ عن أربعةٍ، منهم: "كَذَّابٌ يكذِبُ في أحاديثِ النَّاسِ إذا جُرِّبَ ذلك عليه. وإن كان لا يُتَّهَمُ أن يَكذِبَ على رسول اللهِ ﷺ"[6] كما عَدَّه شُعْبَةُ أيضا مِن المتروكِينَ.[7] وجَعلَه ابنُ مَهْدِيٍّ مِن الثلاثةِ الذين لا يُحمَلُ عنهم.[8]

و العبارة المذكورةُ أَطلَقها مالكٌ على أبي جابر البَياضِيِّ محمد بن عبد الرحمن.[9] كما أَطلَقها

---

١ انظر: التاريخ الأوسط، ٢٧٥/١، والتاريخ الكبير، ١٨٤/٢، وضعفاء العُقَيلي، ١٨٠/١

٢ النهاية، ٢٦٠/٢

٣ سؤالات الآجري، ص ١٠٢

٤ انظر: نخبة الفكر، ٧٢٦/٤

٥ انظر: ضعفاء العُقَيلي، ١٠٥/١، ١٢٦، ٢٦٤، والجرح والتعديل، ٤٦٩/٢

٦ انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٣/١

٧ انظر: التقدمة، ٣٢/٢

٨ انظر: ضعفاء العُقَيلي، ٨/١

٩ المرجع السابق، ١٠٢/٤

ابنُ المديني على مَهْدِيِّ بن هلالٍ قال: "كان يُتَّهَمُ بالكَذِب".[1] وأطلقها يحيى بن سعيد القَطَّانُ على إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلَمِي المَدَني قائلًا: "كُنَّا نَتَّهِمُ إبراهيمَ بالكَذِب."[2] وأَردَفَه البخاريُّ قائلًا: "تَرَكَه ابنُ المبارَكِ والنَّاسُ".[3] وأَطلَقَها أبو زُرعَة على سُفيانَ بن وكيع بن الجَرَّاح.[4] وقد قال عنه أيضا: "لا يُشتَغَلُ به".[5]

ومنها قولُهم: رُمِيَ أو يُرمَى أو رَماه فلانٌ بالكَذِب. والرَّميُ نَبذُ الشيء.[6] ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[7]

ويُطلَق بمعنى القَذْف[8] والطَّعن في المرء مجازًا.[9] ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾[10]

فإذا ورد رَميُ الراوي بالكَذِب مُطلَقًا، كان بمرتبة "متروك الحديث"؛ لأنه يَدُلُّ على الطَّعن في الراوي بالكَذِب. وقد أَطلقها البُخاريُّ على عَددٍ من الرواةِ،[11] وأطلقها أبو حاتم على أكثر مِن راوٍ كذلك.[12] ومن أمثلة استخدامه قولُ البخاري: "مَيسَرَةُ بنُ عَبدِ رَبِّهِ يُرمَى بالكَذِبِ."[13]

فإن ثبتَ بقرينةٍ أن المرادَ بالكذب هو الكذبُ في الحديث النبوي؛ فيكونُ الراوي حينئذٍ بمرتبة "وضع حديثا." ومن أمثلته ما ذكره ابنُ حِبَّان في إسحاق بن إدريس الأُسواري البَصري: "كان يحيى بن مَعِين يَرمِيه بالكَذبِ."[14] ويُفسِّرُه ما جاء في رواية الدُّوريِّ قال: "سَمِعتُ يَحيَى بن مَعين، يقول: إسحَاقُ بن إدريس، بَصري، ليس بشيءٍ، يضعُ الأحاديثَ."[15]

---

١ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٦٨

٢ التاريخ الأوسط، ٢/٢٥٧

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٤/٢٣١

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ انظر: مقاييس اللُّغة، ٢/٤٣٥

٧ سورة الأنفال، ١٧

٨ انظر: تهذيب اللُّغة، ١٥/١٩٩

٩ انظر: أساس البلاغة، ١/٣٨٨

١٠ سورة النور، ٤

١١ انظر مثلا: التاريخ الأوسط، ٢/١٧١، ٢٩١، والتاريخ الكبير، ٢/٣٦٧، ٣/١٧٣، ٦/٣١٦، ٥١٧، ٧/٣٧٧، ٨/١٠٦، ١٧٠

١٢ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢/٥٢٥، ٣/٣٥٤، ٥/٦١، ٨/٢٥٤،

١٣ التاريخ الأوسط، ٢/١٧١

١٤ المجروحين، ١/١٣٥

١٥ تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ٤/٢٥٠

٢. دجَّال:

الدَّجَّالُ مِن دَجَلَ بمعنَى كَذَبَ.[١] وإنما سُمِّيَ به المسيحُ الدَّجَّالُ؛ لأنه يَدجُلُ الحَقَّ بالباطِل، ودَجْلُه سِحرُه، وكَذِبُه.[٢] والدَّاجِلُ المُمَوِّهُ الكَذَّابُ. وكل كَذَّاب دَجَّالٌ؛ لأنه يستُر الحقَّ بكَذبِهِ.[٣]

وقد ذكر الذَّهَبِيُّ هذا اللفظَ في مرتبة "وضع حديثا."[٤] ولعله فَعَلَه نظرًا إلى أن أكثر مَن أُطلق عليه من الوضَّاعِين، إلا أن اللفظَ دلالَتُه بمُفرَدِهِ قاصِرةٌ على المبالغةِ في تكذيبِ الراوي، ولا دلالةَ فيه على اختلاقِه في الحديثِ. ويَجبُ أن يُحمَل اللفظُ على ما يدُلُّ عليه بمُفرَدِهِ، لا على ما يحتاج في الدلالةِ عليه إلى أَمر خارِجٍ عنه.

وأطلقه ابن معين على بَشَّار بن مُوسَى الخَفَّافِ قائلًا: "مِنَ الدَّجَّالِينَ."[٥]

ومن أمثلة اقترانه بما يدل على كذب المقول فيه في الحديث قول أحمد في أبي داود النَّخَعِي، سُلَيمان بن عَمرو: "كان يُحَدِّثُ عن الناس، وهو من الدَّجَّالِينَ."[٦] وذكر أنه روى عن مَشايخَ ماتوا قبل أن يُولَد."[٧]

وقد يُطلِقُونَه ذَمًّا على مَن جاء بشيءٍ يَكرهُونَه. فلا يُعَدُّ مِن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة إلا إذا كان الشيءُ الذي ذُمَّ لأجله مُبطِلًا للعدالةِ، وإلا فيُحمَلُ على المبالغةِ في الذَّم ولا يكون له أَثَرٌ في جَرح المَقُول فيه. ومِن ذلك وَصفُ ابن مَعِين لأبي زكريا السِّمسَار، يحيى بن هاشِمٍ بدَجَّالِ هذهِ الأُمَّةِ.[٨] ولما سُئِلَ: "تراه وَضَع هذه الأحاديثَ؟ قال: هو لا يحسن يَضَع هذه الأحاديث، ولكن وُضِعَت له."[٩] وهذا يبرئُ الراوي من الكذِب مطلَقًا، وإنما يبقى في هذه المرتبة لجهله التامِّ بالصِّناعةِ الحَدِيثِيَّةِ. ويبدو أن ابنَ مَعين بالَغَ في ذَمِّه لتَكَلُّفِه ما لا يُحسِنُه، لا سِيَّما إن أَدَّى إلى ضرر عَظِيم للدِّينِ.

ومنه أيضًا قولُ ابن مَعِين أيضا في تَليد بن سُلَيمان المُحارِبِيِّ: "تَليد، كَذَّاب، كان يشتم عُثمَان، وكل مَن يشتم عُثمَان، أَو طَلحَة، أَو أحدًا من أصحابِ النَّبِي ﷺ، دَجَّال لا يُكتَبُ عنه. وعليه لعنةُ اللهِ، والملائكةِ، والنَّاس أَجمَعِينَ."[١٠]

---

١ انظر: تهذيب اللُّغَة، ٣٤٤/١٠

٢ انظر: العين، ٨٠/٦

٣ انظر: تهذيب اللُّغَة، ٣٤٤/١٠

٤ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٥ تاريخ بغداد، ١٢٤/٧

٦ المرجع السابق، ١٩/٩

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ المرجع السابق، ١٦٩/١٤

٩ المرجع السابق، ١٧٠/١٤

١٠ المرجع السابق، ١٤٥/٩

ومِن ذلكَ أيضا قولُ مالِكٍ لمَّا ذُكِر له أن محمد بن إسحاقَ صاحِبَ المغازي قال: "أعرِضُوا عليَّ عِلمَ مالكٍ؛ فإني بَيطارُه.[1] فغَضِبَ مالِكٌ، وقال: انظُرُوا إلى دَجَّالٍ مِنَ الدَّجاجِلَةِ؛ يقولُ: أعرِضُوا عليَّ عِلمَ مالكٍ."[2]

النوع الثالث: ما يدل على سبب من أسباب الفسق في الراوي:

٣. رأيتُه في الحمَّام بغير مِئزَر:

التَّعرِّي الأصلُ فيه الحُرمَةُ إلا ما استُثنِيَ مِنه بدليلٍ ثابت، بدليلِ حديثِ مُعاويةَ بن حَيدَةَ القُشَيريِّ[3] -رضي الله عنه- قال: قُلتُ: يا رسولَ اللهِ، عَوراتُنَا مَا نَأْتِي مِنها ومَا نَذَرُ؟ قال: «احفَظ عَورَتَكَ إلا مِنْ زَوجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَت يَمِينُكَ.» قال: قُلتُ: يا رَسُولَ اللهِ، إذا كانَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟ قالَ: «إنِ استَطَعْتَ أن لَا يَرَيَنَّهَا أَحَدٌ؛ فَلَا يَرَيَنَّهَا. » قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قالَ: «اللهُ أَحَقُّ أَن يُستَحيَا مِنهُ مِنَ النَّاسِ.»[4]

والنَّهيُ يَشمَلُ الغاسِلَ في الفَضاءِ بِدَليلِ حديثِ يَعلَى بن أُمَيَّةَ[5] -رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَازِ بِلَا إِزَارٍ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ. فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَتِرْ.»[6]

---

١ البيطار: خبير بعلم، حاذق به. وهو في الأصل يطلق على معالج الدواب. ومن المجاز إطلاقه على عالم حاذق بشيء. انظر: المعجم الوسيط، ٧٩/١

٢ ضعفاء أبي زرعة، ٥٩٢/٢

٣ معاوية بن حَيدَة القُشيري: هو جد بهز بن حكيم. وعداد معاوية فيمن نزل البصرة من الصحابة. وفد على النبي ﷺ، وصحبه، وسأله عن أشياء، وروى عنه أحاديث. وكان قد غزا خراسان، ومات بها. استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له الباقون سوى مسلم. انظر: تهذيب الكمال، ١٧٢/٢٨-٧٣

٤ هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه بلفظه، في أول كتاب الحمام، باب في التعري، ص ٥٦٧، رقم الحديث ٤٠١٧. وأخرجه الترمذي في سننه بنحوه وحسنه، في أبواب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حفظ العورة ص ٦٢٦، رقم الحديث ٢٧٦٩، وبلفظه في باب ما جاء في حفظ العورة، ص ٦٣٠، رقم الحديث ٢٧٩٤، وأخرجه ابن ماجة بنحوه في سننه في أبواب النكاح، باب التستر عند الجماع، ص ٢٧٥، رقم الحديث ١٩٢٠ ، وأخرجه الحاكم في المستدرك، في كتاب اللباس، ١٩٩/٤، رقم الحديث ٧٣٥٨، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وصححه الذهبي. انظر: التلخيص، ١٨٠/٤

٥ يعلى بن أمية: هو التميمي الحنظلي حليف قريش. وهو الذي يقال له: يعلى بن مُنيَة. استعمله أبو بكر الصديق رضي الله عنه على حلوان في الردة، ثم عمل لعمر رضي الله عنه على بعض اليمن، فعزله، ثم عمل لعثمان رضي الله عنه على صنعاء اليمن. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر بن الخطاب، وعتبة بن سفيان. روى عنه أولاده، صفوان، وعثمان، ومحمد، وعبد الرحمن، وآخرون. مات سنة سبع وأربعين. انظر: الإصابة، ٥٣٨/٦-٣٩

٦ أخرجه أبو داود في سننه، في أول كتاب الحمام، باب النهي عن التعري، ص ٥٦٧، رقم الحديث ٤٠١٢، بلفظه. والنسائي في سننه، في كتاب الغسل والتيمم، باب الاستتار عند الغسل، ص ٥٤، ٥٥، رقم الحديثين ٤٠٦، ٤٠٧، وقال النووي: صحيح. رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح. انظر: خلاصة الأحكام، ٢٠٤/١

وعلى هذا، فالمُجاهَرَةُ بالتَّعَرِّي، أو التَّعَوُّدُ عليه مِنَ الفِسقِ.

وقد طَعنَ لأجله شُعْبَةُ، فقد روى العُقَيليُّ عنه أنه كان يَقَعُ في الخَصِيبِ بنِ جَحْدَر يقُولُ: "رَأَيتُهُ في الحَمَّامِ بغَيرِ مِئزَرٍ."[1]

٤. يشربُ الخمرَ:

لا يخفَى التغليظُ في تَحريمِ شُربِ الخَمرِ على أَحدٍ مِن أهلِ الإسلام. فمَن ثَبتَ شُربُه للخَمرِ، على الرَّغمِ مِن غِلَظِ عُقُوبَتِه؛ ثبتَت عدمُ مُبالاتِهِ بالدِّينِ، وتَرَجَّحَ احتِمالُ كَذِبِهِ في الحديثِ؛ فانعَدَمَت الفائدةُ مِن مَروِيَّاتِه جميعًا.

وممن رواه نقاد بشرب الخمر، وطعنوا فيهم لأجله إسماعيلُ بن أبي عُبَيدِ اللهِ: مُعاويَةُ بنُ عُبَيدِ اللهِ الأَشعَريُّ أبو الحسنِ الوَزيرُ، قال فيه ابنُ مَعِين: "ليس بشيءٍ. قد سمِعَ، ولكِن كان يَشرَبُ الخَمرَ."[2]

٥. سَرَقَ:

السَّرقَةُ تُوجِبُ الحَدَّ؛ فتَدخُل في الفِسقِ. وممن تُرِكَ بسبَبِها عبدُ الحَكِيم بن مَنصُور الخُزاعِيُّ الواسِطِيُّ، فقد قال فيه ابنُ مَعِين: "ليس بشيءٍ، سَرَقَ حانُوتًا[3] بواسِطٍ، فقيل له: يا أبا زَكَرِيَّا، كيف سَرَقَهُ؟ قال: كان إلى جَنبِ مَنزِلِهِ حانُوتٌ لرَجُلٍ، فنَقَّبَ إليه بابًا مِن دارِهِ مِن اللَّيلِ، وسَدَّ بابَه مِن ناحِيةِ الطَّرِيقِ، وأَدخَلَهُ في دارِهِ."[4]

٦. فاسِقٌ:

ذَكَرَهُ الجَعبَرِيُّ في مرتبةِ المتروكِ[5] كما سبقَ، وهو كذلكَ، إلا أني لَم أَعثُر على مِثالٍ لاستخدامِهِ مِن قِبَل أَئِمَّةِ النَّقدِ.

النوع الرابع: ما يدل على بُطلان عدالة الراوي إجمالا:

٧. نفي الأمانة:

نفيُ الأمانةِ عن الراوي يدُلُّ على بُطلانِ عدالَتِهِ لسبب مِن الأسبابِ. وعادةً يَقرِنُونَ بينَه وبينَ

---

١ ضعفاء العُقَيلي، ٢/٢٩

٢ الجرح والتعديل، ٢/٢٠١

٣ الحانوت: الدُّكَّان. انظر: القاموس المحيط، ص ١٢٧٧، وقد غلب على حانوت الخمَّار. انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٣/٢٧٣

٤ تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ١/٦٦

٥ رسوم التحديث، ص ١٠٤

نفي الثِّقةِ. وذلك كقولهم: ليس بثقةٍ، ولا مأمونٍ. وكقولهم: غيرُ ثقةٍ ولا مأمونٍ. والعبارات الدالـة على نفي الأمانة كثيرة الاستخدامِ جِدًّا لدَى الأئمة، فمِـن أمثلـة اسـتخدامها قـول أبي داود في عَبَّـاد بـن جُوَيريَة: "غيرُ ثقةٍ ولا مأمونٍ."[1] وقول النسائي: "حسن بن زِيَاد اللؤْلُؤِي لَيْسَ بِثِقَة وَلَا مَأْمُون."[2]

وقد تَرِدُ العبارات المذكورة مقرونةً بالتصريح بسـبب بُطـلان أمانـة الـراوي. وذلـك كقـول النسائي: "أَبو جَعفَر، أَحمد بن صالح، مِصريٌّ، ليس بِثِقَةٍ ولا مأمونٍ، تركه مُحَمد بن يَحيَى، ورماه يَحيَى بن مَعين بالكَذِب."[3] وقول ابن معين في أحمد بن داود ابن أُختِ عبدِ الرزَّاقِ: "أَحمدُ ابنُ أُخـتِ عَبـدِ الرَّزَّاقِ كَذَّابٌ، لم يَكُن بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ."[4]

ونفي الثقةِ بمُفرَدِه لا يستلزمُ الضعفَ، لأنه إنما يدُلُّ على بُطلان قُوَّةِ الراوي، وآخِـرُ درجـاتِ قُوَّتِه مرتبةُ "صالِح الحديثِ"؛ لأنَّها تدُلُّ على رُجحانِ قُوَّةِ الراوي على ضـعفِهِ. ولذلـك يطلـق على مـن فَقَدَ قُوَّتَه "ليس بقوي". ومَن لم يَترَجَّح جانبُ القوةِ أو الضعفِ فيه؛ فهو بمرتبة لَيِّنِ الحـديث، كمـا سيأتي مُفَصَّلًا في ضوابط المراتب الثلاثةِ.

أما نفيُ الأمانة، فإنه يَستلزمُ بطلانَ العدالةِ. فمَن فقد الأمانةَ؛ كان بمرتبة "متروك". فكـأنَّ العبارةَ تُفِيدُ أَوَّلًا نفيَ قوةِ الراوي مُطلَقًا، ثم تَزيدُ بنفيِ أمانتِـهِ أيضـا. والظـاهِرُ أن نـفيَ الأمانـةِ هـو المقصودُ من الكلام، ونفيُ الثقة تمهيدٌ له.

وقد يُقَيِّدُونَ نفي الأمانةِ بالحديث، فيكونُ حينئذ دالًّا على كذِب الراوي فيه؛ فيكون مرتبته "وضع حديثا." ومن ذلك قول أحمد في يحيى بـن عبـد الحميـد الحِمَّـانِيِّ: "يحـيى لـيس بمـأمونٍ على الحديثِ."[5]

٨. رجل سوء:

السَّوءُ مصدر ساءَ يسُوءُ، يدل على الرَّداءَةِ والقُبح. وهو نقيضُ الحَسنِ. ومنه السَّيِّئَةُ في مُقابِـل الحَسَنةِ. ومنه رَجُلُ سَوءٍ في مُقابِل رَجُل صِدقٍ.[6] فالوصف برَجُـل سَـوءٍ مـرادِفٌ للرجـل السَّيِّـءِ. ولا يُناسِبُ هذا الوصفُ إلا للفاقدِ لعدالتِه لسبب مِن الأسبابِ.

وبهذا المعنى يَرِدُ على لِسان أَئِمَّةِ النَّقدِ، لا سيما عند ابن معين الذي أَكثَرَ مِن استخدامِه. فمِن ذلك ما ذكره ابنُ الجُنَيدِ قال: "سألتُ يحيى بن مَعِين عن محمد بن مُناذِر الشاعِر، فقال: لم يكن بثقةٍ

---

١ سؤالات الآجري، ٣٤٣/١

٢ الضعفاء والمتروكون، ص ٣٤

٣ تهذيب الكمال، ٣٣٦/١

٤ ضعفاء العقيلي، ١٢٦/١

٥ تهذيب التهذيب، ٢٤٨/١١

٦ انظر: العين، ٣٢٧/٧

ولا مأمونٍ، رجُلُ سَوءٍ. نُفِيَ مِن البصرة. وذَكَر منه مُجوناً وغير ذلك، قلتُ: إنما يُكتَبُ عنه شِعرٌ وحِكاياتٌ عن الخليل بن أحمد. فقال: هذا نعم، كأنه لم يَرَ بهذا بأساً. ولم يَرَه موضعاً للحديثِ."[1] وقد أطلق الوصف المذكور أحمد بن حنبل على حمَّاد البَربَريِّ.[2]

وقد يُطلِقُونه ذمًّا على مِن أتَى أمرًا سَيِّئًا عندهم. وهو في هذه الحالةِ لا يستلزمُ فُقدانَ العدالة، فلا يُحمَلُ على بُطلان العدالةِ ما لم يكُن الأمرُ الذي ذُمَّ لأجلِهِ مُفَسِّقًا، كالمُبتَدِعِ ما لم تكُنِ البدعةُ التي تَلَبَّسَ بها مُكَفِّرةً. ومِن أمثلة هذا الإطلاقِ قولُ ابن مَعِين: "يُونُسُ بْنُ خَبَّاب رَجُلُ سَوءٍ."[3] وذكر أنه كان يشتم جميع أصحاب رسول الله ﷺ.[4]

ومنه أيضا قوله في الفَضل بن عِيسى الرَّقَاشِي: "كان قاصًّا، وكان رَجُل سَوءٍ.[5] فسُئِلَ عن حديثِه فقال: "لا تَسَل عن القَدَريِّ الخَبِيثِ."[6]

٩. نفي الصدق:

إن الصِّدقَ وما يُشتَقُّ مِنه يستخدمه الأَئِمَّةُ عادةً بمعنى حُسنِ السِّيرَةِ المُتضَمِّن للبراءةِ من الكذبِ، كالوصف بصدوق، أو رجل صدق، أو محله الصدق، ونحوها كما سيأتي في مراتب التعديل. فإن ورد نفي الصدق مُطلَقًا غير مُقَيَّدٍ بالحديثِ النبويِّ؛ فيحمل على نفي العدالة، ويكون مَن أُطلِقَ عليه بمرتبةِ "مَتْرُوكِ الحديثِ." ونفيُ الصِّدقِ له عندَهم أساليبُ، مِنها:

قولُهم: لا يَصدُق. أطلقها أبو زُرعَة،[7] وأبو حاتم على أكثر من راو.[8] ومثالُ استخدامِه قولُ أبي زُرعة في محمد بن زياد اليَشكُريِّ: "كان لا يَصدُقُ."[9]

ومنها أيضا قولُهم: ليس بصَدُوقٍ، ومثالُه قولُ أبي زُرعةَ في محمد بن جامِعٍ العطَّار البصري أبي عبد الله: "ليس بصَدوقٍ، ما حَدَّثتُ عنه شيئًا."[10] قال ابنُ أبي حاتم بعد حكايةِ قول أبي زُرعَة: "ولم يَقرَأ علينا حديثَه."[11]

---

١ سؤالات ابن الجنيد، ص ٣٠٤

٢ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٥٠/٢

٣ ضعفاء العقيلي، ٤٥٨/٤

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ الجرح والتعديل، ٦٤/٧

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

٧ انظر مثلا: ضعفاء أبي زُرعَة، ٤٦٥/٢، و٤٩٥

٨ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ١٧٤/٣، ٥٣/٤، ٢١/٥

٩ ضعفاء أبي زرعة، ٤٦٥/٢

١٠ الجرح والتعديل، ٢٠٤/٧

١١ المرجع السابق، الموضع السابق

ومنها قولُهم: لم يكُن بصَدوقٍ. أطلقها أبو حاتم على الحسن بن الحُسَين العُرَنيّ، قال: "أتيتُه ولم أكتُب عنه. ولم يَكُن بصَدوقٍ عندَهم، وكان مِن رُؤَساءِ الشِّيعَةِ."[1] كما أطلقَها على عبد السَّلام بن صالِحٍ الهَرَويّ قائِلًا: "لم يكُن عندي بصَدُوقٍ، وهو ضعيفٌ."[2] وامتَنَعَ مِن تحديثِ ابنِه عنه.[3]

ومنها التعبير بـ إنما نريدُ أهلَ الصدق. إذ فيه تعريضٌ بتَفسِيقِ الراوي المُتَضَمَّن لتكذيبِه. وقد ورد فيما ذَكَره ابنُ أبي حاتم بسنده إلى ابنِ عُيَينَةَ أنه قال ذاتَ يَومٍ: "ما بَقِيَ أحدٌ أروَى عن محمد بن المُنكَدِر مِنّي. فقيل له: إبراهيمُ بنُ أبي يحيَى؟ قال: إنما نُريدُ أهلَ الصِّدقِ."[4]

وربما يُتَوَهَّم أنَّ مِن تكذيبِ الراوي قولُ أحدِهم: ليس هذا حديث أهلِ الصدق، أطلقه أبو حاتم على محمد بن أبي يعقوب أبي عبد الله الكرماني، فضلًا عن وصفِه بالجَهالة.[5] وليس فيه تكذيبٌ للراوي، وغايةُ ما فيه الجزمُ ببُطلانِ ما يرويهِ، وهذا لا يَستَلزِمُ تكذيبَ الراوي ما لم يَثبُت أنه هو مَن تَعمَّدَ اختِلاقَه، أو تعَمَّدَ روايتَه بعدَ العِلم باختِلاقِهِ.

النوع الخامس: ما يدل على الجُنون:

١٠. كأنه مجنون:

المَجنُونُ في اللُّغَة هو مَن زالَ عَقلُه أو فَسدَ. فعلى هذا؛ يكون مَن وُصِف به بمرتبة "متروك الحديثِ". وقد سبق أنه أطلقه ابن مَعِين على إبراهيمَ بن خُثَيم بن عِراك بن مالِكٍ قائِلًا: "كان إبراهيمُ كأنه مجنون؛ كان الصِّبيانُ يلعبون به."[6]

وقد تدُلُّ القرائِنُ أن هذا اللفظَ أُريدَ به معنًى آخَرَ غير الأصلِ. كما في قول شُعْبَة: "ألا تعجَبون مِن جَرير بن حازم هذا المجنونِ، ومِن حمّاد بن زَيد، أتياني يسألاني أن أَكُفَّ عن ذكر الحَسَن ابن عُمارة. لا، واللهِ لا أَكُفُّ عن ذِكرِه."[7] والصارف عن الأصل السياقُ واتفاقُ أئِمّة النَّقد على توثيق المقول فيه ما بين مرتبتَي "ليس به بأس" و"ثقة."[8] فلفظ المجنونِ هُنا لا أثَرَ له في جَرح الراوي، وإنما يدُلُّ على المبالغةِ في التَّشنِيع على مَن أخطَأَ.

---

١ علل ابن أبي حاتم، ٣/٣٧٠

٢ الجرح والتعديل، ٦/٤٨

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٤ الجرح والتعديل، ٢/١٢٦، والتقدمة، ١/٤١

٥ انظر: المرجع السابق، ٨/١٢٢

٦ انظر: علل الترمذي الكبير، ١/٢٢٣

٧ ضعفاء العُقَيلي، ١/٢٣٧، رقم الترجمة ٢٨٦

٨ انظر: تهذيب التهذيب، ٢/٧٠-١، رقم الترجمة ١١١

النوع السادس: ما يدل على عدم التمييز:

١١. لأنه كان صغيرا:

لقد طعن ابنُ عُيَيْنَة في رواية هِشام بن حَسَّان عن الحَسَن البَصري لِصِغَر سِنِّه عندَ الرواية عنه، فيما ذكره نُعَيم بن حَمَّادٍ قال: "سمعتُ ابنَ عُيَيْنَة يقولُ: لقد أَتَى هِشامُ بن حَسَّانَ عظِيمًا بروايتِهِ عن الحسنِ، قيل لنُعَيم: لِم؟ قال: لأنه كان صغِيرا."[1] وعلى فَرضِ صِحَّةِ هذه الرِّوايَةِ، يبدُو أنَّ ابنَ عُيَيْنَة استَعظَمَه لأنه خَشِيَ على هِشام بن حَسَّان عدمَ التمييز عند التَّحَمُّلِ، وعلى هذا يكونُ هِشام بمرتبة مَترُوك في الرواية عن الحسن. أي: لا تُقبَلُ مروِيَّاتُه عنه مُطلَقًا، ما لم يقُم دليل على دفع احتمال عدم تمييزِهِ. ولم يتكلَّم أحدٌ في روايته عن سائِر شُيوخِهِ، مما يدُلُّ على أنه سَمِعَ منهم بعد ظُهور التمييز، أو بعدَ البُلوغ، فلا يكونُ آنذاك في مرتبة مَترُوك.

وقد طَعَن لأجل الخشية من عدم تمييز الراوي عند السماع أحمدُ وابنُ مَعِين في رواية قَبِيصَةَ ابن عُقْبَةَ السُّوَائِيِّ، أبي عامِر الكوفي عن الثَّوري. قال أحمدُ: "كان صغيرًا لا يَضبِطُ."[2] وقال ابنُ مَعِينٍ: "وقَبيصةُ ثِقةٌ في كُلِّ شيء إلا في سُفيانَ؛ فإنه سمِع وهو صغيرٌ."[3]

١٢. ذاك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين:

هذه العبارة أطلقها شُعْبَة على سَلَم بن قَيس العَلَويِّ رادًّا لِمَا يَرويهِ، قائِلًا: "سَلَم ذاك الذي كان يَرَى الهِلالَ قبلَ أن يراه الناسُ بيومين."[4] وظاهر العبارة المذكورة أن شُعْبَة حمله على عدم قدرة الراوي على التمييز بين الوهمِ والحقيقةِ.

إلا أن ابن مَعِين حمله على الثناء؛ إذ قال دافعا ما طعن به شُعبةُ فيه: "ليس به بأس، كان يرى الهلالَ قبل الناس؛ كان حديدَ البصر."[5] ولولا هذا السياقُ والتوضيحُ، لدلَّت العبارةُ على نقصٍ في عقلِ الراوي. فهي باعتبار أصل معناها بمرتبة "متروك الحديث".

النوع السابع: ما يدل على خفة عقل الراوي:

١٣. قول الراوي: إن لم يخرج الدجال الأكبر سنة خمسين ومائة؛ فاعلموا أني كَذَّاب:

سَمِع ابنُ عُيَيْنَة مُقاتِل بن سُلَيمان الخُراسانِيَّ يقول: "إن لم يَخرُج الدَّجَّالُ الأَكبَرُ سنة خمسين

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٤٣/١

٢ انظر: تاريخ بغداد، ٤٧٠/١٢

٣ المرجع السابق، ٤٧٠/١٢

٤ علل أحمد برواية عبد الله، ٤٣٦/٢

٥ تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن طهمان، ص ٨٨

ومِائَة؛ فاعلَمُوا أنى كَذَّابٌ.'"[1] ومنَ المشهُور المَعلومِ أن مَوعِدَ خُروجِ الدَّجَّالِ مِـن عِلـمِ الغَيـب الذي استأثَر اللهُ به. فهذا الزَّعمُ مِن مُقاتِلٍ يدُلُّ على الأَقَلِّ بخفَّةِ عَقله، ودِينه. فلذلك تَركَه النَّاسُ. فقـد قـال فيه البُخاري: "سَكَتُوا عنه".[2] وقال: "هو ذاهِب".[3] وقال أيضا: "لا شيءَ البَتَّةَ."[4]

١٤. قول الراوي: إن لم أحدثكم؛ فأمي زانية:

قد سبق أن يحيى بنَ سعيدٍ القَطَّـانَ تَـركَ حـديثَ النَّضر بـن مُطَـرِّفٍ؛ لأنـه قـال: "إن لـم أُحَدِّثكُم، فأُمِّي زانِيةٌ."[5] لأن قولَه هذا على الأَقَلِّ يدُلُّ على سَفَهِه، وجَهلِه بما يَقتَضيه العَقلُ والدِّينُ.

النوع الثامن: ما يدل على جهل الراوي التام بالصناعة الحديثية:

١٥. لا يدري ما الحديث:

العَبارة فيها نَفيُ دِراية الراوي بالصِّناعَةِ الحديثيَّـةِ إطلاقًـا. ومَـن كان هكـذا؛ سَـقط جميـعُ حديثِه، ما لم يَبرَأ مِن هذه التُّهمَةِ كما سبق.

ومن أمثلة إطلاقه قولُ ابن معين في نُوح بن دَرَّاج: "لم يكن يَدري ما الحديثُ، ولا يُحسِـنُ شيئًا."[6]

وقول أحمد في داوُد بن المُحَبَّر: "مُنكر الحَدِيثِ، شِبهُ لَا شَيْء. لَا يدْرِي مَا الحَدِيثُ."[7]

ومن هذا الباب قولُ ابنِ عُيَيْنَةَ في عُقبَة بن وَهب البَكَّائي: "ما كان ذاك يَدرى ما هذا الأَمرُ، ولا كان مِن شَأنِهِ."[8] قال ابن المديني: "يعنى: الحديثَ."[9]

النوع التاسع: ما يدل على سوء الحفظ المُبطل للضبط:

١٦. اختلط البتة:

قال ابنُ مَهْدِيٍّ: "أَتيتُ أَبانَ بنَ صَمعَةَ، وقد اختَلَطَ البَتَّةَ."[10] والاخـتِلاطُ فسـادٌ في العَقـلِ[11]

---

١ انظر: التاريخ الأوسط، ٢٣٧/٢، وضعفاء العُقَيلي، ٢٣٨/٤

٢ التاريخ الأوسط، ٢٣٧/٢

٣ ضعفاء العُقَيلي، ٢٣٨/٤

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر: التاريخ الكبير، ٩١/٨، رقم الترجمة ٢٣٠١

٦ تاريخ ابن معين برواية الدوري، ٢٩/٤

٧ التاريخ الأوسط، ٢٩١/٢

٨ انظر: الجرح والتعديل، ٣١٧/٦، والتقدمة، ٤٠/١

٩ المرجع السابق، ٣١٧/٦، والتقدمة، ٤٠/١

١٠ انظر: ضعفاء العُقَيلي، ٤٢/١، والجرح والتعديل، ٢٩٧/٢

١١ انظر: الصحاح، ١١٢٤/٣

وقد ينتهي بصاحبهِ إلى عدمِ التمييزِ. وكلمةُ "البَتَّةَ" تَعني قَطعًا. قال الخليلُ[1]: "والبَتَّةُ اشتِقاقُها من القَطع، غير أنه مستعمل في كل أمرٍ لا رجعةَ فيه ولا التِواء."[2] فالعبارة المأثورة عن ابن مَهديٍّ على هذا، تدُلُّ على فسادٍ تامٍّ في عَقل الراوي، مما لا يُتَصَوَّرُ معه فائدةٌ مِن حديثه. فهي بمرتبة متروك الحديث.

النوع العاشر: ما يدل على بطلان ضبط الراوي إجمالا:

١٧. نفي الضبط:

نَفيُ الضبط في مثل قولهم "لا يَضبطُ" أو "ليس بضابطٍ"، أو "غيرُ ضابطٍ" تدُلُّ على سقوطِ ضبطِ الراوي إطلاقًا، لأن النَّكِرةَ في سِياقِ النَّفي تَعُمُّ.[3] والأفعال نكِراتٌ.[4] فإن دخَلَها النَّفيُ؛ عَمَّ. فيكون معنى هذه العبارات جميعًا أن الراوي نزل عن جَميع درجاتِ الضبطِ. فمَن أطلَقُوا عليه عبارةً منها؛ استحقَّ التَّركَ مُطلَقًا، ما لم يثبُت ما يَدفَعُ عنه هذا الأَمرَ، أو ما لم يقم دليل على إرادة معنى آخر.

ومِن أمثلةِ إطلاقِها ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سأَلتُ أَبا زُرعةَ عن عَبَّاد بن كثِير، قُلتُ: يُكتَبُ حديثُه؟ قال: لا. ثُمَّ قال: كان شيخًا صالحًا، وكان لا يَضبِطُ الحديثَ."[5] وذَكَر أنه أَمَرَ بالضربِ على حديثِهِ الذي في كتابِ أَبي زُرعَة، ولم يُحَدِّثهُم عنه.[6]

النوع الحادي عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا عمن يستحق الترك:

١٨. لا تكتبوا عنه، فإنه يروي عن فلان:

لقد سبق قول شُعْبَة: "نِعمَ الشَّيخُ عبدُ الحَميدِ بنُ بَهْرَام، ولكن لا تَكتُبُوا عنه؛ فإنَّه يروي عن شَهْر بن حَوشَب."[7] وكان شُعْبَة يَشهَدُ على شَهْر أنه رافَقَ رَجُلًا مِن أهلِ الشَّامِ، فخانَهُ."[8] وقال

---

١ الخليل: هو ابن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، البصري، أحد الأعلام. وله كتاب العين في اللغة. ولد سنة مائة، وكان متقشفا، متعبدا. مات سنة بضع وستين ومائة. وقيل: عاش إلى سنة سبعين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٤٢٩/٧-٣٠

٢ العين، ١٠٩/٨

٣ انظر: المحصول، ٣٤٣/٢

٤ انظر: الأصول في النحو، ٢٧٨/٢

٥ الجرح والتعديل، ٨٥/٦

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٧ ضعفاء العُقَيلي، ٤٢/٣

٨ إكمال تهذيب الكمال، ٣٠١/٦

المِزِّيُّ في ترجمة عَبدِ الحَميدِ بن بَهْرام: "رَوَى عَن: شَهر بْن حَوشَب أحاديثَ كثيرة، وعَن: عَاصِم الأَحوَل حديثا واحدا في الدعاء."[1] وظاهر هذا الكلام أن عبد الحميد ليس له إلا شيخانِ، وجميعُ مروِيَّاتِه عن شَهْر غير حديثٍ واحدٍ، فإنه عن عاصِمٍ الأَحوَلِ. فبم أن شُعبةَ بطلت عدالةُ شَهرٍ عنده؛ سقطت فائدةُ حوالي جميع مروِيَّاتِ عبدِ الحميدِ.

النوع الثاني عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث:

١٩. لا يُعرَف إلا بحديث فيه نظر:

وهذه العِبارة تدُلُّ على أن الراوي فيه مانِعان مِن قبول مروِيَّاتِه.

الأول: عدم ثُبوت أي طريقٍ إليه.

والثاني: عدمُ ثبوتِ عِينه؛ لأن الظاهر أنه مُتوَقِّفٌ على ثُبوت حديثِه. فما دام لم يَثبُت حديثُه؛ بقي في حيز الجهالةِ. فهذه العبارةُ صالحةٌ لهذا النوع، وللنوعَين الثالث والرابع عشر.

والعبارة أطلقها البُخاري على جَعدَةَ وَلَدِ أُمِّ هَانِئٍ.[2]

النوع الثالث عشر: ما يدل على عدم معرفة النَّاقِد للراوي على وجه التعيين:

٢٠. مجهول:

هذه العبارة شائعةُ الاستخدام جِدًّا.[3] والمَجهُول مَفعُولٌ مِن الجَهالةِ. ويُرادُ به مَن لم يَتَرَجَّح فيه احتمالُ العدالةِ على الفِسقِ، والضَّبطِ على عَدَمِه. وذلك لأسبابٍ مُتعَدِّدَةٍ، هي:

الأول: عدمُ تَحَقُّق وُجود الراوي:

ومثالُه قولُ أحمد في عبدِ العزيز بنِ عُبَيدِ الله الذي روى عنه إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ: "كُنتُ أَظُنُّ أَنَّه مجهول، حتى سألتُ عنه بحِمص، فإذا هو عندهم مَعروف. ولا أعلَمُ أحدًا روى عنه غيرُ إسماعيل."[4]

وقد يَتوقَّفُ وجود الراوي على ثُبوتِ مَروِيَّاتِه، بل على الأَقَلِّ ثبوتِ روايةٍ واحدةٍ منها، إذا كان

---

١ تهذيب الكمال، ١٦/٤١٠

٢ انظر: التاريخ الكبير، ٢/٢٣٩، وضعفاء العقيلي، ١/٢٠٦

٣ انظر مثلا: علل ابن المديني، ١/٨٦، وسؤالات أبي داود، ص ٣١٧، والتاريخ الأوسط، ١/٢٩٩

٤ تاريخ بغداد، ٦/٢٢١

ممن لا يُعرَف إلا بالرواية. فإن لم تثبُت روايته؛ لم يثبُت شخصُه. فمِن أمثِلَته خالد بن محمد بن زُهَيرٍ المَخزُوميُّ. قال فيه أبو حاتم: "روى عنه صالِحُ بنُ أبي الأَخضَر."[1] وقال أيضًا: "هو مجهولٌ لا يُشتَغَلُ به."[2] بينما قال في صالِح بن أبي الأخضَر الراوي عنه: "لَيِّنُ الحديث."[3] ويبدو أن صالحًا هذا تَفَرَّدَ بالرواية عنه، وليس هو ممن يُحتمَلُ تَفَرُّدُه؛ وهذا يُفَسِّرُ إطلاقَ ابنِ أبي حاتمٍ لفظَ الجهالةِ عليه. ولعلَّ البُخاريَّ أشار إلى هذا المعنَى قائلًا: "روى عنه صالحُ بنُ أبي الأخضَر، ولم يَقُم حديثُه."[4]

الثاني: شكُّ الناقد في وجود مسمى الراوي:

ومثاله ما جاء في عِلَل ابنِ المَدِينِيِّ: "قال عَلِيٌّ في حديثِ عُمَر في بناءِ المسجدِ: إسنادُه مجهولٌ. والمجهول من إسناده سَيَّار بنُ المَعرُورِ، لم يَرو عنه غيرُ سِماك بن حَرب، ويَسَارُ بنُ المَعرُور الذي نَعرفه وكان إبراهيم يقول: يَسارُ بنُ. وهو مجهول."[5]

الثالث: عدم تميز الراوي عن غيره:

وذلك كقول ابن أبي حاتم مُتَرجِمًا لراو: "محمد: رَوى عن عِكرِمة. روى عنه الثَّوريُّ. سمعتُ أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول."[6] ويبدو أنه حكم عليه بذاك، لأن محمدا هذا لا يتميز عن غيره، فقد ذكر المِزِّي[7] في ترجمة عكرمةِ مولى ابن عباس رضي الله عنه تسعة من المحمدين،[8] لم يُذكَر الثَّوريُّ في تلاميذِ أحدٍ منهم.

الرابع: عدم ذكر الراوي إلا في الحديث غير الثابت:

ومثاله قول أبي حاتم في بِشر بن معاوية بن ثَور: "روى يعقوبُ بن محمد الزُّهريُّ، عن عِمرانَ ابن ماعِز بن العلاءِ بن بِشر بن مُعاوية عنه."[9]

وقال أبو حاتم: "وهو مجهول، وعمران مجهول."[10]

---

١ الجرح والتعديل، ٣/٣٥٠

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ المرجع السابق، ٤/٣٩٥

٤ التاريخ الكبير، ٣/١٧١

٥ ص ٩٣

٦ الجرح والتعديل، ٨/١٣٢

٧ المزي: هو جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن الزكي عبد الرحمن القضاعي الكلبي. كان إمام عصره أحد الحفاظ المشهورين. ولد بحلب سنة أربع وخمسين وستمائة. سمع الكثير، ورحل، وكتب، وصنف. وله: تهذيب الكمال، ومؤلفات أخرى. توفي سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة بدمشق. انظر: النجوم الزاهرة، ١٠/٧٦-٧٧

٨ انظر: تهذيب الكمال، ٢٠/٢٦٨

٩ الجرح والتعديل، ٢/٣٦٥

١٠ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٢١. لا يُعرَف:

هذه العبارة كسابقتها تدل على عدم علم العلم بما يرجح في الراوي احتمال العدالة على عدمها، واحتمال الضبط على عدمه مطلقا. وهي أيضا ترد بكثرة.[١]

٢٢. لا أعرفه:

وهي ترد بكثرة.[٢] والظاهر منها أن الناقد ينفي علمه بالراوي مطلقا. فإذا لم يعرفه ناقد آخر؛ بقي الراوي في عداد المجهولين، ولم يجز قبول شيء من حديثه.

٢٣. مِن أفناء الناس:

من عادة البخاري في تاريخه الكبير أنه يُتَرجِمُ في كل حرف أولا لمن عُرِفَ، وتميز عن غيره، ثم يأتي بعنوان: مِن أفناء الناس. ويذكر فيهم المِجهولين، أو الذَّين لا يُمكِن تمييزُهم عن غيرهم. وقد ورد هذا العنوانُ أكثر مِن عشرين مَرَّة في الكتاب.[٣]

والتعبير بمِن أَفناء الناسِ يعني: مِن أَخلاطِ الناسِ.[٤] كما يعني أيضًا: لا يُعرَف ممن هو.[٥]

النوع الرابع عشر: ما يدل على عدم سند مقبول إلى الراوي:

٢٤. حديثه ليس بقائم أو ليس بقائم الإسناد:

أطلقهما البخاري.[٦] والظاهر أنه يُريدُ به أنه لا يَثبُت طريقٌ إلى الراوي، وهذا يُعدِمُ الفائدةَ من مَروِيَّاتِه مُطلَقًا.

٢٥. لم يَقُم حديثُه:

يستخدمها أيضا البخاري.[٧]

٢٦. لا يُعرَف إلا بحديث فيه نظر:

يستخدِمُها البخاريُّ.[٨] وقد سبق الكلامُ عنها في نوعٍ سابقٍ.

---

١ انظر مثلا: علل ابن المديني، ص ٩٥، وسؤالات أبي داود، ص ٣٦١

٢ انظر مثلا: علل ابن المديني، ص ٨٦، وسؤالات أبي داود، ص ٢٣٥، والتاريخ الكبير، ٤٧٦/٦

٣ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ٢٦٩/١، ٣٣٧

٤ انظر: تهذيب اللغة، ١٣٨/٣

٥ انظر: الصحاح، ١٤٥٧/٦

٦ انظر: التاريخ الكبير، ١٣٧/٦، ٤٩٤

٧ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ١٧١/٣، و٤٦٩/٦، والضعفاء الصغير، ص ٥٦

٨ انظر: التاريخ الكبير، ٢٣٩/٢، ٢٧٧،

النوع الخامس عشر: ما يدل على عدم اختبار الراوي ضبطا:

٢٧.لا أُخَبِّرُه:

وقد أطلقها مثلا أحمدُ على رَوح بن مُسافِر.[١] ومثل هذا الراوي إن لم يُخَبِّره ناقِدٌ آخَرُ أيضًا، ولم يُمكِن سَبرُ مروياتِه لأحدٍ؛ وجب عدمُ قبولِ مروياتِه جميعًا لمُساواةِ احتمالِ ضبطهِ وعدمِ ضبطِه.

٢٨.لا أَعرفُه بمعنى: لا أُخَبِّرُه:

ومن أمثلته قول ابن مَعِين في محمد بن ذَكوَان: وذَكوَان هو أبو صالح السَّمَّان: "لا أعرفه."[٢] علَّق عليه ابن أبي حاتم قائلا: "يعني: لا أُخَبِّرُه."[٣]

النوع السادس عشر: ما يدل على عدم إمكان تمييز ما صح من مَروِيَّات الراوي مما سقم:

٢٩.لا يعرف صحيح حديثه من غيره:

يُطلقها البخاري، وقد سبقت أمثلته.[٤]

النوع السابع عشر: ما يدل على انعدام الفائدة من حديث الراوي مُطلَقًا:

العِبارات التي تدُلُّ على انعدام الفائدةِ مِن حديث الراوي مُطلَقًا إجمالًا مِن غير ذكر السببِ، فإنها تَحتَمِل استحقاقَ الراوي التَّركَ، كما تَحتَمِلُ أيضًا تركَ حديثِ الراوي تأدِيبًا، كما في المُبتَدِع بدعةً غير مُكَفِّرَةٍ. فقد يَترُكهم أَئِمَّةٌ زَجرًا، وتأدِيبًا، إلا أن حديثَهم لا يَستَحِقُّ التَّركَ؛ إن خَلَوا مِن المَوانِع التي ذُكِرَت في هذه المرتبةِ. فإن البدعةَ غَير المُكَفِّرَةِ لا أَثَر لها في مَروِيَّاتِ الراوي على الأَصَحِّ.

فالصحيحُ أن العباراتِ الدَّالَّةِ على عدم الفائدةِ مِن مروِيَّاتِ الراوي بالكُلِّيَّة تُحمَلُ على استحقاقِهِ التَّركَ؛ لأنه الأَصلُ المُتبادِرُ منه، إلا إن قام دَليلٌ على أن المانِعَ المذكور غيرُ مُؤَثِّر في باب الروايةِ، حينئِذٍ يُعدَل عن معنَى سُقوطِ الحديثِ إلى معنى آخَر.

والعِباراتُ التي تَدُلُّ على انعدامِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا كثيرةٌ. أَكثرُها شائِعةُ الاستِخدامِ. مِنها:

---

١ انظر: ضعفاء العقيلي، ٤٧/٢

٢ الجرح والتعديل، ٢٥٤/٧

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٤ انظر: التاريخ الأوسط، ١٩٥/٢، والتاريخ الكبير، ٢٠٥/٣، والضعفاء الصغير، ص ٥٨، وعلل الترمذي الكبير، ٣٥/١، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٤

٣٠. الحكم على الراوي أو على مروياته بالترك:

كقولهم: مَتْرُوكُ الحديث. وقد سبق الكلام على وُجوهِ استخدامِه مُفَصَّلًا في ضابط هذه المرتبة.

ومنه أيضا قولهم: تُرِكَ حديثُه. قاله مثلًا أبو داوُد في داوُد بنِ الزِّبْرِقَان.[١]

ومنه قولُهم: تَرَكُوا حديثَه. قالهُ أبو داوُد مثلًا في حَمَّاد بنِ شُعَيب،[٢] ويحيَى بن بِسطام.[٣]

٣١. الحكم على الراوي أو على مروياته بالذهاب:

ومنه قولهم: ذاهبُ الحديثِ. وقد سبق الكلامُ عنه أيضًا في بيان ضابطِ هذه المرتبة. ومَرَّت له أمثلةٌ عَدِيدَةٌ.

وبمعناه قولهم: ذهبَ حديثُه. قال ابنُ أبي شَيبةَ: "سَمِعت عليًّا يَقُول: رَوحُ بن أَسلَم ذهب حَدِيثه. يَعْنِي: ضَاعَ."[٤]

٣٢. الحكم على الراوي أو على مروياته بالسقوط:

ومنه قول أبي زرعة في محمد بن جابر الحَنَفِي اليمامي: "محمد بن جابر ساقِطُ الحديث عند أهل العِلمِ."[٥]

ومنه أيضا قول أحمد في دَهثَم بن قُرَّان الحَنَفِيِّ: "تُرِكَ حديثُه، وهو مَتْرُوكُ الحديثِ، سَقَط حديثُه."[٦]

٣٣. النهي عن الرواية عن الراوي:

وذلك كقول يحي القطان في سَعِيد بن إيَاس الجُرَيريِّ: "لا تَروِ عنه."[٧]

٣٤. النهي عن الكتابة عن الراوي:

وذلك كقولِ شُعبَة في عَلِي بنِ عاصِم: "لا تَكتُبُوا عنه."[٨]

---

١ سؤالات الآجري، ١/١٥٨

٢ انظر: سؤالات الآجري، ١/١٣٩

٣ انظر: المرجع السابق، ١/٣٣٥

٤ سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٤٧

٥ الجرح والتعديل، ٧/٢٤٠

٦ المرجع السابق، ٣/٤٤٣

٧ تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ٤/١٦٣

٨ ضعفاء أبي زرعة، ٢/٣٩٧

٣٥.النهي عن السماع من الراوي:

وذلك كقول شُعبَة في بِشر بن نُمَير القُشَيري البَصري: "أيها الناسُ، احذَرُوا هذا الشيخَ، لاتَسمَعُوا منه."[1] وكقول ابن مَهدِيٍّ في ابن لَهِيعَةَ: "لا تَحمِلْ عنه قليلًا ولا كثيرًا."[2]

٣٦. الأمر بالضرب على حديث الراوي:

كما في قول أبي زرعة في يَزيد بن عِياض اللَّيثِي: "اضربُوا على حديثه."[3]

٣٧. لا يعتبر به، أو بحديثه:

الاعتبار أدنى وُجُوه قبولِ حديثِ الراوي. فمَن نُفِيَ عنه أو عن حديثه الاعتِبارُ؛ سقَطَت فائدةُ حديثِه مُطلَقًا. وقد أطلَقَه أبو حاتم على أَبي العَطُوف جَرَّاح بن المِنهَالِ.[4] وقد قال فيه في مَوضِعٍ آخَر: "هو مَترُوكُ الحديثِ، ذاهِبُ الحديثِ، لا يُكتَبُ حديثُه."[5]

٣٨. هو على يدي عدل:

قال ابنُ السَّكِّيتِ[6]: "وقولُ الناسِ للشيء إذا يُئِس منه: هو على يَدَي عَدْل، قال ابنُ الكَلبِيِّ[7]: هو العَدْلُ بن جَزْءٍ وجُزْءٍ -جميعاً- بنُ سَعد العَشِيرَةِ. وكان وَلِيَ شُرَطَ تُبَّعٍ[8]، فكان تُبَّعٌ إذا أرادَ قتلَ رَجُلٍ؛ دَفعهُ إليه، فقالَ الناسُ: وُضِع على يَدَيْ عَدْل."[9]

وهذه العبارةُ أَطلَقَها أبو حاتِم على عَدَدٍ مِن الرُّواةِ. وهم جُبارَةُ بنُ المُغَلِّس،[10] وعُمَرُ بنُ

---

١ ضعفاء العقيلي، ١٣٨/١

٢ الجرح والتعديل، ١٤٦/٥

٣ المرجع السابق، ٢٨٣/٩

٤ المرجع السابق، ١١٠/٣

٥ المرجع السابق، ٥٢٧/٢

٦ ابن السكيت: هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق البغدادي النحوي، شيخ العربية، النحوي، المؤدب، مؤلف كتاب إصلاح المنطق. له نحو عشرين كتابا. مات سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٦/١٢-١٨

٧ ابن الكلبي: هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب، العلامة، الأخباري، النسابة الأوحد، ابن الأخباري الباهر محمد بن السائب الكلبي، الكوفي الشيعي، أحد المتروكين كأبيه. وتصانيفه جمة، منها الجمهرة في النسب. مات سنة أربع، وقيل: ست ومائتين. انظر: المرجع السابق، ١٠١/١٠-١٠٣

٨ تُبَّع: لقبٌ للمَلِكِ الأكبَر بلُغَةِ أَهلِ اليمن، ككِسرَى بالفارسية، وقيصر بالرومية، والنجاشي بالحبشية. انظر: وفيات الأعيان، ٣/١١

٩ انظر: إصلاح المنطق، ص ٢٢٤، وتهذيب اللغة، ١٢٧/٢

١٠ انظر: الجرح والتعديل، ٥٥٠/٢

حَفصٍ،[1] ومحمد بن خالِدِ بن عبدِ الله الواسِطِيُّ،[2] ويَعقوب بن محمد بن عِيسَى الزُّهْرِيُّ.[3] وحالُ هؤلاءِ الرُّواةِ يُوافِقُ المعنَى اللُّغَوي المذكور، ويُؤَكِّدُ أن العِبارةَ بمرتبةِ مَتْرُوكِ الحديثِ؛ لأنها تدُلُّ على يَأسٍ مِن مرويَّاتِ الراوي، مما يُشِيرُ إلى انعدامِ فائِدتِها مُطلَقًا.

قال ابنُ حَجَر شارحًا العِبارةَ المذكورةَ الواردةَ على لِسان أبي حاتم: "وقولُه: على يَدَيْ عَدْلٍ معناه: قَرُبَ مِن الهَلاكِ. وهذا مَثَلٌ لِلعَرَب. كان لِبَعض المُلوكِ شُرطِيٌّ، اسمُه عَدْلٌ. فإذا دَفَع إليه مَن جَنَى جِنايَةً؛ جَزَمُوا بِهَلاكِه غالِبًا."[4]

وقال: "وظنَّ بعضُهم أنها مِن أَلفاظِ التوثِيقِ؛ فلَم يُصِب."[5] وقد ذَكر السَّخاوِيُّ أن مَن تَوَهَّم هذا، هو العِراقِيُّ؛ إذ كان يقرأها : هو على يَدِيْ عَدْلٌ بكسر دال يَدِي، وبرفع لام عَدل. وتبعه ابن حَجَر أوَّلًا، ثم تَبَيَّن له الصَّوابُ.[6]

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٦/١٠٣

٢ انظر: المرجع السابق، ٧/٢٤٤

٣ انظر: المرجع السابق، ٩/٢١٥

٤ تهذيب التهذيب، ٩/١٤٢

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ انظر: فتح المغيث، ٢/١٣٣

المبحث السادس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

حُكمُ أَهلِ هذه المرتبةِ سُقوطُ حديثِهم كُلِّيَّةً، كما بَيَّنَه ابنُ أبي حاتِم.[1] وهذا الحُكم لأجل وجود سببٍ من الأسباب التي تمنع من قبول مَروِيَّاتِه كُلِّها كما سبق في ضابط هذه المرتبةِ.

إلا أنه ينبغي أن يُلاحَظ أن حكم السُّقوطِ يلازمُ الراوي بشرطِ بقاء المانِع المذكُور فيه. فإذا قامَ دليلٌ على زَوال المانِع المذكُورِ؛ خرجَ الراوي مِن هذا الحُكمِ، وجاز قبولُ حديثِه اعتبارًا، أو انتِقاءً، أو احتجاجًا على قدر عدالتِه وضبطِه في حالتِه الجديدةِ بعد زوالِ ذلك المانِعِ.

وذلك كالفاسِق، تابَ وظهرَ حُسنُ حالِه، أو كالصَّبِيِّ غيرِ المُمَيِّز، إذا بلَغ، وعقَلَ، أو كالكافِرِ إذا أسلَمَ، أو المجنونِ بعد ما أُفِيق، أو المَجهول، إن زالَت جهالتُه، وعرفه إمامٌ بعد أن كان جَهَّله ناقِدٌ أو أكثر؛ كُلُّ هؤلاءِ يزُول عنهم الحُكمُ بالسُّقُوطِ أو التَّركِ بعد زَوالِ المانِع المذكُورِ.

---

١ انظر: التقدمة، ٢/٣٧

ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ضعيف جداً"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "ضعيف جداً" و"متروك"

المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً" مع الشرح

المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "ضعيف جداً"

ليس عندَ ابنِ أبي حاتم مرتبةٌ بينَ "ضعيف الحديث"، وبينَ "المتروك"،[1] ولا كذلك عند ابن الصَّلاح،[2] والذَّهَبي، إلا أن الذَّهَبيَّ أضافَ إلى مرتبة "ضعيفِ الحديثِ" عِدَّةَ عباراتٍ، هي: وَاهٍ بِمَـرَّة، وليس بشيءٍ، وضعيفٌ جِدًّا، وضَعَّفُوهُ، وضعيفٌ، وواهٍ، ومُنكَرُ الحديثِ.[3]

وفي جَمعِ هذه الألفاظِ والعباراتِ كُلِّها في مرتبةٍ واحدةٍ نظرٌ؛ لأنَّ مِنهـا مـا يَـدُلُّ بأصـلِه على انعدامِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا، وهو: "ليس بشيءٍ"؛ فموضعُه مرتبةُ "متروكُ الحديثِ" كما سبق. ومِنها أيضًا ما يَدُلُّ على الضعفِ مُطلَقًا كـ"ضعيف"، و"ضعَّفُوه". ومِنها مـا يُغـايرُ المـرتبتَينِ، حيث يَفوقُ "ضعيفَ الحديث" جَرحًا بالدَّلالَةِ على شِـدَّة الضـعفِ، إلا أنـه لا يَبلُـغ إلى حَـدِّ انعِـدامِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا، وهذا يَقتضِي إضافةَ مرتبةٍ أُخرَى بَينَ مرتبتَيْ "ضعيفِ الحـديث" و"متروك" وهي: مرتبةُ "ضعيفٌ جِدًّا".

وقد أضافَها فِعلًا العِراقِيُّ، وذَكرَ فيها عباراتٍ بالإضافة إلى "ضـعيف جِـدًّا"، هي: واهٍ بِمَـرَّة، ولا يُساوي شيئًا، ومُطَّرَحٌ، وطَرَحُوا حَديثَه، وارمِ به، ورُدَّ حديثُـه.[4] ورَدُّوا حديثَـه، ومـردُودُ الحـديثِ، ومُطَّرَحُ الحديثِ، ولا شيء.[5]

والظاهرُ أنَّ جميعَ العَبارات التي أضافَها العِراقِيُّ ما عدا "واهٍ بِمَرَّة" أَشَدُّ جَرحًا مِن "ضعيف جِدًّا"، لأنها تدُلُّ على انعدامِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا. فموضِعُها مرتبةُ "مَتْرُوك الحديث"، لا هذه المرتبةُ، وقد سبقَ شرحُها في المَوضِع المذكُورِ.

وهكذا بَقِي في هذه المرتبة ضعيفٌ جِدًّا، وواهٍ بِمَرَّة، ومُنكَرُ الحديثِ، مما يجمَعُـه الدَّلالَـةُ على الضَّعفِ الشديدِ.

---

١ انظر: التقدمة، ٢/٣٧

٢ مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٥

٣ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٤ انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٦٣، والتبصرة والتذكرة، ١/٣٧٧

٥ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٧

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

إن مما ينبغي التَّنَبُّه له هُنا أنَّ الوصفَ بـ"ضعيف جِدًّا" أو "واهٍ بِمَرَّة" وما يُرادِفُهما إنما يتَنَزَّلُ مُباشرةً على مَروِيَّاتِ الراوي، لا على عدالَتِه. وذلك نظرًا إلى عدمِ وُجودِ درجةٍ بينَ العدالةِ والفِسقِ يمكن تسميتُها بالضعفِ أو الضعفِ الشديدِ. إذ ليس هناكَ إلا عدلٌ أو فاسِقٌ، نعم، هُناكَ درجاتُ معرفةِ عدالةِ المرءِ وعدمِ معرفتِهِ سيأتي ذكرُها مُفَصَّلًا في ثنايا مراتبِ الجرحِ والتعديلِ، إلا أنه لا يُوجَدُ فيها ما يَصدُقُ عليه وصفُ الضعيفِ عدالَةً.

ويُؤَيِّدُه تَسَلسُلُ مراتبِ الجرحِ عندَ ابنِ أبي حاتم الذي عليه المُعَوَّلُ أساسًا، فإنَّ مراتبَ الجرحِ عندَه بهذا الترتيبِ بَدءًا مِن الأَخَفِّ إلى الأَشَدِّ: "لَيِّنُ الحديثِ" ثُم "ليس بقَويٍّ" ثُمَّ "ضعيفُ الحديثِ" ثم "المَتْرُوك".[1] وتقييدُ اللِّينِ، والضعيفِ في هذه المراتبِ بالحديثِ يَدُلُّ على أن المُرادَ باللِّينِ أو الضَّعفِ فيهما هو الضعفُ في الحديثِ. وينبغي أن يُحمَل على هذا مرتبةُ "ليس بقويٍّ"، حتَّى يَتِمَّ التسلسُلُ والانسِجامُ بينَ المراتبِ الثلاثِ. وكذلك ينبغي أن يُحمَل مرتبةُ "ضعيف جِدًّا" أيضًا على الضعفِ في الحديثِ، لأنه مُضافٌ إلى المراتبِ الثلاثِ المذكُورةِ.

و"ضعيفٌ جِدًّا" نَصٌّ على عَيب كبير في ضبطِ الراوي، وهو اشتِدادُ ضعفِهِ بمعنَى الغلبةِ الشديدةِ لقَدَر الخطأِ على قَدر الصَّوابِ في مَروِيَّاته. كما يَدُلُّ بظاهِره أن الراوي له ما يَصلُح مِنَ الحديثِ على الرَّغمِ مِن غلبةِ الفاسِدِ على الصَّالِح فيهِ. وهذه الحالةُ يُمكِنُ التعبيرُ عنها بمُطلَقِ الضَّبطِ، فهو أَقَلُّ قَدَر للضبطِ، وأَوَّلُ دَرجةٍ مِن درجاتِهِ.

وظاهِرُ اكتِفاءِ النَّاقِد بهذا القَدَر مِن العَيب في الراوي بَراءَتُه مِن جميعِ أسبابِ التَّركِ المُطلَقِ. لأنَّ الأصلَ في الراوي، بَل وفي المَرءِ قبلَ الاختِبار أو المُراقَبةِ، لا الضبطُ ولا عَدَمُه، إذ يجوزُ صدُورُ

---

١ انظر: التقدمة، ٢/٣٧

الصَّواب مِنه والخطأ. وإنما يُحكَمُ عليه بالضبطِ أو بعَدَمِه بعدَ قِيامِ دليلٍ على رُجحانِ أَحَدِهما. وإنَّ احتمالَ صُدور الصَّوابِ مِنَ الراوي يَتَسَاوَى مع احتِمال صُدور الخطأِ مِنه ما لم يَقُم دليلٌ على أَحدِهما. وبالتالي لا يُمكِنُ الحُكمُ على ما يَرويهِ بالقبولِ مُطلَقًا أو الرَّدِّ مُطلَقًا. فمَن وَصفَه النَّاقِدُ بالضعفِ الشديدِ في حديثِه؛ لَزِمَه هذا العَيبُ. ولكنَّه رَجَحَتْ بَراءتِه مِن سائِر العُيوب الراجِعَةِ إلى الضبطِ مما لم يتناولها هذا اللفظُ، ومِنها أسبابُ بُطلانِ الضبطِ المَذكُورَةِ في مرتبة التَّركِ. لِأَنَّ النَّاقِدَ لو ظَهرَ له في الراوي ما يَدُلُّ على بُطلانِ ضبطِهِ؛ لما أَهمَلَه، واكتَفَى بوَصفِه بالضعفِ الشديدِ الذي دُونَ التَّركِ جَرحًا. فلم يكُن النَّاقِدُ الخبيرُ لِيُهمِل ما هو أَشَدُّ تأثيرًا؛ ويَكتَفِي بالأَخَفِّ، لاسيَّما إن أَدَّى إلى تَغَيُّر حُكمِ الراوي ومَروِيَّاتِهِ أيضًا.

هذا بالنسبةِ إلى الضبطِ، أما بالنسبةِ إلى العدالةِ، فالأَصلُ أيضًا في المُسلِم عدمُ العدالةِ وعدمُ الفِسقِ، ما لم يَقُم دليلٌ على أَحدِهما، وبالتالي لا يَجوزُ الحُكمُ على ما يُخبِرُ به بالصِّدقِ أو الكَذِب مُطلَقًا. فما دامَ الوصفُ بـ"ضعيف جِدًّا" لا يَتَعَرَّضُ لعَدالةِ الراوي؛ تَرَجَّحَت بَراءَتُه مِن جميعِ الأسبابِ المُبطِلَةِ للعدالةِ. لأَنَّ الظاهِرَ فيمَن عَرفَه ناقِدٌ وتَكلَّم فيه تعديلًا، أو جَرحًا دُونَ ما يقتَضِي التَّركَ عدمُ ظهور سَبب مِن الأسبابِ المُبطِلَةِ للعدالةِ. وهذه الحالةُ يُمكِنُ تَسمِيَتُها بمُطلَقِ العدالَةِ. لأنه لو علِم النَّاقِدُ في الراوي ما يَدُلُّ على رُجحانِ احتمالِ كَذِبه؛ لَمَا أَهمَلَه، ولَمَا اكتَفَى بذِكر الضعفِ الشديدِ لضبطِ الراوي الذي هو أَقلُّ تأثِيرًا مِن بُطلانِ عدالةِ الراوي، ومُغايِرٌ له في الحُكمِ.

وكذلك يستلزمُ اكتفاءُ النَّاقِدِ بوَصفِ الراوي بـ"ضعيف جِدًّا" أنه يَعرفُه على وجهِ التعيينِ، مِن غير اشتباهٍ، ومِن غير شَكٍّ في وُجودِ مُسَمَّاهُ؛ لأن جهالةَ عينِه عَيبٌ أَكبَرُ في الراوي مِن الضعفِ الشديدِ في الضبط، فلما لم يتفوَّه النَّاقِد به، ترجحت براءةُ الراوي مِن هذا العَيب أيضا.

فأَقَلُّ حَدٍّ للعدالةِ في أهلِ هذه المرتبةِ معرفةُ عَينهم، مع عدمِ ظهور ما يَدُلُّ على فِسقِهم، وقد تَمَّ تسميةُ هذا القدَر مِن العدالة بمُطلَق العدالةِ. ولا حَدَّ لأقصاها لأهل هذه المرتبةِ. لأنهم إنما يجتمعون في هذه المرتبة بناءً على ضعفٍ شديدٍ في مَروِيَّاتهم، وإن تفاوَتَت مراتبُهم عدالةً، إذ في بابِ الروايةِ لا تنفعُ الدرجاتُ العُليا مِن العدالةِ مع الضعفِ الشديدِ في الضبطِ، لأن ارتفاعَ الراوي إلى درجةٍ عاليةٍ يُشتَرَطُ فيه خُلُوُّه مِن جميعِ العيوبِ التي في المراتبِ التي دُونَها. فمَن لم يَبرَأ مِن الضعفِ الشديدِ، لا يُمكِنُ بلوغُه إلى أيِّ مرتبةٍ أفضلَ مِن مرتبةِ "ضعيف جِدًّا".

وظاهِرُ اكتفاءِ النَّاقِد بوصفِ الراوي بالضعفِ الشديدِ إمكانُ تمييز ما صَلَحَ مِن حديثِ الراوي مما فَسَدَ. لأن عدمَ إمكان التمييز بينهما عَيبٌ أَكبَرُ مِن الضعفِ الشديدِ، وما لم يذكُرهُ النَّاقِدُ، ترجَّحَت براءةُ الراوي مِنه.

فالخُلاصةُ أن اكتِفاءَ النَّاقِد بوصفِ الراوي بالضعفِ الشديدِ ظاهِرُه ثُبوتُ عَين الراوي ومعرفتُه، وثُبوتُ مُطلَقِ العدالةِ، وثُبوتُ مُطلَق الضبطِ له، وإمكانُ تمييز ما صَلح مِن حديثِه مما فَسَدَ.

ورُبَّما يُشكِلُ هُنا إطلاقُ عباراتِ هذه المرتبةِ على المتروكِينَ، أو وُرودُها مَقرُونَةً بما يَقتَضِي الترْكَ، فيُتوَهَّمُ أنها مُرادِفةٌ للعِباراتِ الدَّالَّة على سُقوطِ حديثِ الراوي، إلا أنَّ اللفظَ أَصلُه هو ما يَدُلُّ عليه بنَفسِه. أما ما يحتاج في الدَّلالَة عليه إلى أمر خارجٍ عنه، كالسِّياقِ، أو القَرائِن، فإنه المعنَى المجازيُّ للفظِ، لا الأَصلُ. وعلى هذا، فإن "ضعيف جِدًّا" والعِبارات التي ستُذكَرُ في هذه المرتبةِ لا تدُلُّ بنفسها على سُقوطِ حديثِ الراوي، فينبغي أن يُحمَلَ استخدامُهم المذكورُ على التَّجَوُّز والذي لا يُصارُ إليه إلا عِند تَعَذُّر حَمل اللفظِ على المعنَى الأَصليِّ.

فضابطُ ألفاظ وعباراتِ هذه المرتبةِ الدَّلالَةُ على ضعفٍ شديدٍ في حديثِ الراوي مع عدم ثبوت ما يقتضِي سُقوطَ حديثِه مُطلَقًا.

المبحث الثالث

الفرق بين مرتبتي "ضعيف جداً" و"متروك"

الفرقُ بينَ المرتبتَينِ أن ألفاظ وعِبارات مرتبةِ "مَترُوك" تدُلُّ على ضَياعِ الفائدةِ مِن حديثِ الراوي مُطلَقًا، بخلاف ألفاظ وعبارات مرتبةِ "ضعيف جِدًّا"، فدلالتُها قاصِرةٌ على إثباتِ الضعفِ الشديدِ؛ فلا تستَلزِمُ ضياعَ الفائدةِ مِن حديثِهِ كُلِّهِ.

ويظهَرُ مِن هذا أنَّ بينَ المرتبتَين عُمومٌ وخُصوصٌ. فمرتبةُ "ضعيف جِدًّا" أَعَمُّ. ومرتبةُ "مَترُوك الحديثِ" أَخَصُّ. إذ كُلُّ مَترُوكِ الحديثِ ضعيفٌ جِدًّا، وليسَ كُلُّ ضعيف جِدًّا مَترُوكٌ.

المبحث الرابع

ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً" مع الشرح

هناك عِدَّةُ ألفاظ وعباراتٍ تَستَوفِي شرطَ هذه المرتبـةَ، وبـالنَّظر فيهـا جَمِيعًـا يَتَبَـيَّنُ أن لهـا أساليبُ ثلاثةٌ، هي:

الأُسلُوب الأول: لفظٌ دالٌّ على ضعفٍ تامٍّ مع لفظٍ آخَر يَدُلُّ على الشِّدَّة.

الأُسلُوب الثاني: اقترانُ لفظَينِ يَدُلُّ كُلّ مِنهُما بمُفرَده على ضعفٍ تامٍّ.

الأُسلُوب الثالث: أساليبُ مُتفرقة.

وإليكم شرح ألفاظ وعبارات هذه المرتبة مُوَزَّعَةً على الأساليبِ المذكُورةِ.

الأُسلُوب الأول: لفظ دال على ضعف تام مع لفظ آخر يَدُلُّ على الشِّدَّة:

يدخُل في هذا الأُسلُوب عباراتٌ مُشتَملةٌ على لفظَينِ، أَحدُهما يَدُلُّ على ضعفٍ تـامٍّ، والآخَـرُ يَدُلُّ على الشِّدَّة، وذلك كقَولِهم: ضعيفٌ جِدًّا، أو وَاهٍ بِمَرَّة، ونحو ذلك. فمن العبارات التي اسـتخدمها أئمَّة النَّقد المُتَقَدِّمِين من هذا القبيل ما يلي:

١. ضعيف جدًّا:

الضعفُ خلاف القُوَّة.[١] والجِـدُّ المُحَقَّقُ المُبالَغُ فيه.[٢] وقد ذكر ابنُ فارس لهـذه المـادَّةِ ثلاثـةَ مَعانٍ أَصلِيَّةٍ، هي: العَظَمـةُ، والحَظُّ، والقَطعُ، ورأى مِن المُحتَمل أن يكون الجِـدُّ في الأمـر والمُبالغـةُ فيه مِن القطع؛ "لأن صاحبَه يَصْرِمُهُ صَرِيمَةً وَيَعْزِمُـهُ عَزِيمَـةً."[٣] والجِـدُّ في عبـارةِ "ضـعيف جِـدًّا" منصوبٌ على أنه حالٌ[٤] مِن ضَعيف.

---

١ انظر: العين، ٢٨٢/١

٢ انظر: تاج العروس،٤٧٧/٧

٣ انظر: مقاييس اللغة، ٤٠٧/١

٤ الحال: هو وصف منصوب فضلة يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معـا أو مـن غيرهمـا وقـت وقوع الفعل. النحو الوافي، ٣٦٤/٢

فوَصفُ الراوي بـ"ضعيف جِدًّا" يعني ضعيفٌ ضعفًا شديدًا. وقد سبق أن هذا الوصفَ إنما يَتَنَزَّلُ على ضبطِ الراوي، لا على عدالتِه، إذ ليس بين العدالةِ والفسقِ درجةٌ يُمكِنُ تسميتُها بالضعفِ أو الضعفِ الشديدِ. والمُراد بالضعف الشديد في حديث الراوي -كما سبق- شِدَّة الغلبةِ لما أخطأَ فيه الراوي على ما أَصاب فيه.

وقد ورد هذا الوصفُ على ألسنةِ النُّقَّاد لكثير من الرُّوَاة، فمنه مَثلًا قول أحمد في صَدَقَة بن عبد الله أَبي مُعَاوِيَة السَّمِين الَّذِي روى عَنهُ وَكِيع: "مَا كَانَ من حَدِيثه مَرْفُوع فَهُوَ مُنكر وَهُوَ ضَعِيف جِدًّا."[1]

ومنه قول أبي زُرعَة في عبدِ الأَعلَى بن أبي المُساور الزُّهريِّ الجَزَّار الكُوفي أبي مسعود: "ضعيف جِدًّا".[2] ومنه أيضا إطلاق ابنِ مَعِين له على القاسِم بن عبد الرحمن الأَنصاري.[3]

٢. واهٍ جداً:

واهٍ اسمُ فاعِل مِن وَهَى يَهِي وَهْيًا. بمعنَى الاسترخاءِ[4]، والضَّعفِ،[5] والشَّقِّ.[6] وجِدًّا هنا حالٌ مِنه بمعنى الشَّدِيدِ.

فالواهي جِدًّا يعني ضعيف ضعفًا شديدًا. وقد أطلقها أبو زُرعَةَ على عَدَدٍ مِن الرُّوَاة، مِنهم حَرام بن عُثمان الأنصاري المَدَنِيّ، قال فيه أبو زُرعَة: "واهٍ جِدًّا".[7] وقال في مُعارك بن عَبَّادٍ العَبدِيِّ البَصريِّ: "واهِي الحديثِ جِدًّا، ولاسِيَّما إذا حدَّثَ عن عبدِ اللهِ بن سعيدٍ المَقبُري، فيَقَعُ ضعفٌ على ضعفٍ."[8] وقال في مُوسَى بن محمد بن إبراهيم القُرَشِيِّ التَّيمِيِّ المَدَنِيِّ أبي محمد: "واهِي الحديثِ جِدًّا."[9]

٣. واهٍ بِمَرَّة:

سبق أن الواهِي هو الضَّعيفُ.

---

١ التاريخ الأوسط، ٢/٢٠٢

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٦/٢٧، رقم الترجمة ١٣٥

٣ انظر: ميزان الاعتدال، ٣/٣٧٤

٤ انظر: العين، ٤/١٠٦

٥ انظر: جمهرة اللغة، ٢/٩٩٨

٦ انظر: المحكم، ٤/٤٥٣

٧ ضعفاء أبي زُرعَة، ٢/٦١٠

٨ المرجع السابق، ٢/٣٦٩

٩ انظر: المرجع السابق، ٢/٤٢٤

والمَرَّةُ أصلها مَرَّ يَمُرُّ مَرًّا، وهو يَدُلُّ على مَعانٍ، منها:

مُضِيُّ الشيءِ وذَهابُه،[1] يقال: "مَرَّ السَّحابُ إذا مَضَى. ويقال: لَقِيتُه مَرَّةً أو مَرَّتَينِ، إنما هو عبارةٌ عن زمانٍ قد مَرَّ."[2]

ومِنها: نَقِيضُ الحلاوةِ والطِّيبِ.[3] والمُرُّ نَقِيضُ الحُلوِ.[4]

ومنها أيضا: الشِدَّة أو القُوَّة، قال ابن فارس: "يقال: أَمرَرتُ الحَبلَ: فَتَلتُه، وهو مُمَرٌّ. والمَرُّ: شِدَّة الفَتلِ. والمَرِيرُ الحَبلُ المَفتُولُ. وكذلك المَريرة: القُوَّة منه. والمَريرَةُ عِزَّةُ النفسِ."[5]

وقال الجَوهَرِيُّ[6]: "والمِرَّةُ: القُوَّة وشِدَّة العَقل أيضاً. ورجلٌ مَريرٌ، أي قويٌّ ذو مِرَّةٍ. والمَمْرورُ: الذي غلبت عليه المِرَّةُ. والمَريرُ والمَريرَةُ: العزيمةُ."[7]

فالظاهر أن قولهم: "واه بِمَرَّة" بمعنى ضعيف بشِدَّةٍ. فهو مُرادِفٌ لـ"ضعيف جِدًّا"، فمَوضِعُه هذه المرتبةُ.

وقيل: إنه يعني واهٍ قولا واحِدا لا تَرَدُّدَ فيه. وقد نسب هذا التفسيرَ البِقَاعِيُّ إلى ابن حَجَر. ثم زاد قائلا: "وكأن الباء زيدت تأكيدا."[8]

ومن أمثِلَة استخدام أئمَّة النَّقد له ما ذكره البَرذَعِيُّ حاكِيًا حِوارَه مع أبي زُرعَة قائِلًا: "قِيلَ: أَبَانُ بنُ أبي عَيَّاشٍ، كان يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ؟ قال: أما تَعَمُّدُ الكَذِب، فلا. ولكنه واهٍ بِمَرَّةٍ، كان يَسمَعُ الحديثَ عن أَنَسٍ، وعن شَهر بن حَوشَب، وعن الحَسَنِ، فلا يُمَيِّز بَينَهم."[9]

---

١ انظر: الصحاح، ٨١٥/٢

٢ انظر: مقاييس اللغة، ٢٧٠/٥

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٤ انظر: العين، ٢٦١/٨

٥ مقاييس اللغة، ٢٧٠/٥

٦ الجوهري: هو إسماعيل بن حماد أبو نصر، مصنف كتاب الصحاح في اللغة. كان أصله من فاراب أحد بلاد الترك، وكان يضرب به المثل في حفظ اللغة، وحسن الكتابة، وجودة الخط. دخل في بلاد ربيعة ومضر في طلب العلم واللغة. توفي سنة ثلاث، وتسعين، وثلاثمائة. انظر: النجوم الزاهرة، ٢٠٧/٤

٧ الصحاح، ٨١٤/٢

٨ انظر: النكت الوفية، ٣١/٢

٩ انظر: ضعفاء أبي زُرعَة، ٤٧٨/٢

٤. ضعيف بِمَرَّة:

المَرَّةُ هُنا بمعنى الشِدَّة كما سبق، فيكون التعبير بـ"ضعيف بِمَرَّة" مرادفا ل"ضعيف جِدًّا". فهو بمنزلَته جرحًا.

ومن أمثِلَة استخدامه قول أبي حاتم في عبد الواحد بن زَيد البَصري أبي عُبَيدَة: "ليس بالقَويِّ في الحديثِ، ضعيفٌ بِمَرَّةٍ."[1]

٥. نضعفه ضعفاً شديداً:

دلالة هذه العبارةِ على الضعفِ الشديدِ ظاهرةٌ، لا تحتاجُ إلى إقامةِ دليل. وقد أطلقها ابنُ المَدِيني على يُونُس بن الحارث الطَّائِفِيِّ.[2]

ويُمكِنُ أن يَلتَحِق بها قولُ أبي حاتم في حَفص بن عُمَر بن أبي العَطَّافِ: "هو مُنكَرُ الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه على الضعفِ الشديدِ."[3]

الأُسلُوب الثاني: اقتران لفظين فأكثر يَدُلُّ كل منهما على ضعف تام:

وهذا الأُسلُوب يقترنُ فيه لفظانِ أو عبارتان يَدُلُّ كُلُّ واحدٍ منهما بمُفرَده على ضعفٍ تامٍّ. وتارةً يكونُ اللفظُ مُكَرَّرًا بنفسهِ، وتارةً يَقتَرِنُ معه مُرادِفُه. واجتماعُ لفظين فأكثر يَدُلُّ كُلُّ واحدٍ مِنها بمُفرَده على ضعف تام يفيد شِدَّة الضعف، لأن اللفظَ الواحدَ إذا كفَى لبيان الضعفِ زاده اللفظُ الثاني مُبالَغةً وتوكيدًا.

٦. ضعيف واهٍ:

اقترن فيها لفظان يَدُلُّ كُلُّ واحدٍ منهما بمُفرَده على ضعفٍ تامٍّ. ومثاله ما ذكره عَليُّ بن الحُسَين بن حِبَّان: "وَجدتُ في كتاب أبي بخَطِّ يَدِه: سألتُ أبا زكريَّا عن الوَاقِدِيِّ. قال: كان كَذَّابًا. قُلتُ لأبي زكريَّا: فعبدُ العزيز بنُ أَبانَ مِثلُه؟ قال: لا، ليس هو مِثلُه. ولكنَّه ضعيفٌ واهٍ، ليس بشيءٍ. قُلتُ له: ما تَنقِمُ على عبدِ العزيز؟ قال: غَيرَ شيءٍ، أَحاديثَ كَذبٍ، ليس لها أَصلٌ."[4]

---

١ الجرح والتعديل، ٦/٢٠، رقم الترجمة ١٠٧

٢ انظر: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٢١

٣ الجرح والتعديل، ٣/١٧٧، رقم الترجمة ٧٦٤

٤ تاريخ بغداد، ١٢/٢٠٣

٧. ضعيف ضعيف:

أطلقه ابنُ مَعِين على عددٍ من الرواةِ،[١] وابنُ المَدِيني الذي يُكثِرُ مِن استخدامِه.[٢]

الأُسلُوب الثالث: أساليب أخر:

٨. شِبهُ لا شيء:

الشَّبهُ هو الشَّبِيهُ.[٣] وعلى هذا، فعِبارةُ "شِبهُ لا شيء" تدُلُّ على ضعفِ الراوي الشديدِ ضبطًا، سواء أُطلِقت عليه أو على مَروِيَّاتِه.

وهيَ لا تَستلزمُ انعدامَ الفائدةِ مِن حديثِه كُلِّه؛ لأن الشَّبهَ لا يَستلزِمُ المساواةَ التامَّةَ، بل يَشمَلُ التَّقارُبَ أيضا. فهي أَخَفُّ مِن قولِهم: "لا شيء"، أو "ليس بشيءٍ". ولأجل هذا، تُحمَلُ على الضعفِ الشديدِ فقط دونَ استحقاق الراوي التَّركَ.

وهي تَرِدُ كثيرًا على أَلسنَة النُّقَّاد المُتَقَدِّمِين.[٤] ومِن أمثلتِه قولُ ابن مَعِين في إسحاق بن يحيَى بن طلحَة التَّيمِي القُرَشِيّ: "ذاكَ شِبهُ لا شيء."[٥] وقد تقترن بما هو أشد منها جرحا كما ورد على لسان أحمد في وصف داود بن المُحَبَّر الطَّائِيّ: "مُنكر الحَدِيث، شِبه لا شَيء، لَا يدرِي مَا الحَدِيثُ."[٦] إلا أن وُرودها مقرونةً بما هو أَشَدُّ جرحًا لا يُغَيِّرُ في أصل معناها. وتَبقى هي في هذه المرتبةِ مُجَرَّدَةً عن القَرائِنِ.

٩. لو روى حديثًا آخَر مِثل هذا؛ لطَرَحتُ حديثَه:

استخدمها شُعْبَة في عبد الملك بن أبي سليمان العَرزَمِيّ.[٧] والعبارة تدُلُّ بظاهِرها أن الراوي تَكادُ تَنعَدِمُ الفائدةُ مِن مَروِيَّاتِه، فهو بمرتبة ضعِيف جِدًّا.

---

١ انظر: المجروحين، ٢٢٦/١، و ١١١/٣، وسؤالات ابن الجنيد، ص ٤٤٣

٢ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ٦٢، ٦٧، ١١٧، ١٣٢، ١٤٣

٣ انظر: العين، ٤٠٤/٣

٤ انظر مثلا: التاريخ الأوسط، ٢٩١/٢، ٣٠٩، وضعفاء العُقَيلي، ١٠٣/١

٥ المرجع السابق، ١٠٣/١

٦ التاريخ الأوسط، ٢٩١/٢

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٣٦٧/٥

المبحث الخامس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

سبقَ أنَّ العِراقِيَّ أضاف عِدَّةَ ألفاظٍ وعباراتٍ إلى هذه المرتبةِ، على تَفاوُتٍ قدر دلالتِها على الضعفِ، أكثرُها تُرادِفُ أو تُساوي "مَتْرُوكَ الحديثِ". ولأجل هذا، حكم العِراقِيُّ على هذه المرتبةِ أيضًا بالتَّركِ. فذَكرَ أنه لا يُحتَجُّ بِهم، ولا يُستَشهَدُ بهم، ولا يُعتَبَرُ بهم.[1] وقد سبقَ نقدُ صنيعِ العِراقِي في جمعِ الألفاظِ والعباراتِ المذكُورةِ في هذه المرتبة، وحذفِ ما لا يَدُلُّ إلا على الضعفِ الشديدِ منها.

وضابِطُ هذه المرتبةِ يَقتَضِي أن يختَلِفَ حُكمُ أهلِها عن حُكمِ المَتْرُوكِينَ. إذ يُوجَدُ في حديثِ أهل مرتبة "ضعيف جِدًّا" ما يَصلُحُ للقبولِ -وإن كان قليلًا جِدًّا- بخِلاف أهلِ مرتبةِ "مَتْرُوك".

وبمَ أن أهلَ هذهِ المرتبةِ شديدُوا الضعفِ ضبطًا، فلا يَصِحُّ الاعتمادُ على ما تَفَرَّدُوا بـه أبـدًا؛ لرُجحانِ احتمالِ الخطأِ فيه. وإنَّما يُقبَلُ مِن حديثِهم ما يُوافِقُون فيه غيرَهم مِن الثقاتِ، لأن الغالبَ على الظَّنِّ صلاحُه. فهم كأَهلِ المراتبِ الثلاثِ الآتيةِ للجرحِ في جواز كِتابةِ حديثِهم للاعتِبار كما سيأتي، إلا أنَّ ضعفَ أهلِ هذه المرتبةِ أَشَدُّ مِن أهلِ تلك المراتبِ، وهذا يقتَضِي ترجيحَهُم على أَهلِ هذه المرتبةِ عندَ الخِلافِ.

---

١ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٧

ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ضعيف الحديث"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ضعيف جداً"

المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" مع الشرح

المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "ضعيف الحديث"

هذه المرتبةُ هي ثالثةُ مراتبِ الجرح عند ابنِ أبي حاتم أيضا، ذَكَرها قائلًا: "وإذا قالُوا: ضعيفُ الحديثِ؛ فهو دُونَ الثاني، لا يُطرَحُ حديثُه، بل يُعتبَرُ به."[1]

وقد سبق أن الذَّهَبي أضافَ إلى هذه المرتبةِ عباراتٍ هي: واهٍ بِمَرَّةٍ، وليس بشيءٍ، وضعيفٌ جِدًّا، وضَعَّفُوه.[2] كما سبق أيضا أنها جميعًا ما عدا "ضَعَّفُوه" يفُوق ضعيفُ الحديثِ جرحًا، وسبق تعيينُ مواضعِها التي تليقُ بها، كما سبق شرحُها.

وقد قام العِراقيُّ أيضا بإضافةِ ألفاظٍ وعباراتٍ إلى مرتبةِ ضعيف، هي: مُنكَرُ الحديثِ، وحديثُه مُنكَرٌ، ومُضطَرب الحديثِ، وواهٍ، ولا يُحتَجُّ به.[3] وهذه العباراتُ مِنها ما لا يستلزم جرحًا، بل فيه شيء من التوثيق، وهو: لا يُحتَجُّ به. ومنها ما هو أَشَدُّ من ضعيف الحديث، وهو مُنكَرُ الحديثِ، وحديثُه مُنكَرٌ.

وأضاف السَّخَاويُّ إلى هذه المرتبةِ: "له ما يُنكَرُ، أو مناكِيرُ".[4] إلا أنه بالتأمُّلِ فيما تدُلُّ عليه هاتان العِبارتان يَظهَرُ أنهما أَخَفُّ مِن مُنكر الحديثِ، ومِن ضعيفِه. لأنهما إنما تدُلَّانِ على وُجودُ ما يُنكَرُ في حديثِ الراوي؛ وهو غيرُ مُوجبٍ للضعفِ. إذ يُمكِنُ أن يكونَ للثقةِ أو الصدوقِ أو الشيخِ، أو صالحِ الحديثِ ما يُنكَرُ. وإنما يَدخُل في هذه المرتبةِ مَن كثُرت مناكِيرُه إلى حَدِّ غلبَةِ الخطأِ على قدر الصَّوابِ في مَروِيَّاته. ولا دلالةَ عليه في العِبارتَين اللَّتَينِ ذَكَرَهما السَّخَاويُّ. وأقصَى ما يَدُلَّانِ عليه هو وُجودُ ما يُنكَرُ في مَروِيَّاتِ الراوي، من غير دلالةٍ على قَدرِه؛ فلا يُعرَفُ هل الإنكارُ غالِبٌ في حديثِه، أو غيرَ غالِب، أو يُساوي الصَّوابَ. وهكذا، دلالَتُهما على مرتبة الراوي ناقِصةٌ؛ فبالتالي لا تصلُحانِ في أيِّ مرتبةٍ مِن مراتبِ الجرح والتعديل. لأن عباراتِ الجرح والتعديل يُشتَرَطُ فيها أن تكونَ بنفسِها كافيةً لتعيينِ درجةِ الراوي.

وهكذا بقي مما ذكروه في هذه المرتبة: ضعيفُ الحديثِ، وضَعَّفُوه، ومُضطَرب الحديثِ، وواهٍ.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧٨/١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦١

٤ انظر: فتح المغيث، ١٢٨/٢

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

إن تقييدَ الضعفِ بالحديثِ في وَصفِ الراوي بـ"ضعيف الحديثِ" ظاهِرُه بأنه وصفٌ لحديثِ الراوي، لا لِسيرتِه. والمُرادُ بالضعفِ في الحديثِ أن يتَبَيَّنَ غلبةُ قَدَر الخطأِ على الصَّوابِ في حديثِ الراوي تَبيُّنًا واضِحًا على ما هو المُتبادِرُ مِن هذا اللفظِ. فأَصلُ هذا الوصفِ هو ظهورُ غلبةِ الخطأِ على الصَّوابِ في حديثِ الراوي، ولا يُحمَلُ على غير هذا المعنَى إلا إذا تَعَذَّر حَملُه عليه.

وظاهِرُ هذا الوصفِ أيضًا وجودُ ما صلحَ مِن حديثِ الراوي مما فَسَدَ على الرَّغمِ مِن كثرةِ الفاسِدِ.

وظاهِرُ اكتفاءِ النَّاقِد بهذا القدر مِن العَيبِ في الراوي بَراءَتُه مِن أيِّ عَيب آخَرَ أَشَدَّ مِن العَيبِ المذكُور. وهذا - كما سبق في المرتبةِ الماضيةِ- يَستَلزِمُ أربعةَ أُمور:

أوَّلُها: ثبوتُ مُطلَق الضبطِ للراوي، بمعنَى رُجحان بَراءَتِه مِن جميعِ الأوصافِ التي تُبطِلُ ضبطَه مُطلَقا. لأَنَّ النَّاقِدَ لو علِم في الراوي ما يُبطِل ضبطَه؛ لَمَا أَهمَلَه، ولَمَا اكتَفَى بوَصفِهِ بالضعفِ المُطلَق كما سبق في مرتبةِ "ضعيف جِدًّا".

وثانِيها: ثبوتُ مُطلَق العدالةِ للراوي، بمعنَى رُجحان بَراءَتِه مِن جميعِ الأَوصافِ التي تُبطِلُ عدالتَهُ؛ لأَنَّ الناقِدَ لو علمَ في الراوي ما يُبطِل عدالتَه؛ لم يُمكِنهُ إهمالُه، والاقتصارُ على بيانِ الضعفِ الشديدِ.

وثالِثُها: ثبوتُ عَينِ الراوي على وَجهِ التعيينِ لدَى النَّاقِدِ؛ إذ الشَّكُّ في وُجودِ الراوي، أو عدمُ تَمَيُّزِهِ عن غيره عَيبٌ أَكبَرُ مِن الضعفِ الذي نَطقَ به النَّاقِدُ، فلا يُمكِنه إهمالُه، والاكتفاءُ بذِكرِ ما هو دُونَه.

ورابعُها: إمكانُ تمييز ما صَحَّ مِن مَروِيَّاتِ الراوي مما سَقَمَ؛ لأن لو لم يُمكِن للناقد؛ لكان عيبًا أَكبَرَ مما ذَكَرَه الناقد؛ فلم يَسَعه إهمالُه.

فاكتفاءُ النَّاقِدِ بوَصفِ الراوي بـ"ضعيف الحديثِ" يُرجِّحُ معرفتَه لِعَينِ الراوي على وجه التَّمَيُّز عن غيره، كما يُرَجِّحُ اتِّصافَه بمُطلَقِ العدالةِ والضبطِ. ويُؤَيِّدُه صَنِيعُ ابن أبي حاتم في إنزال مرتبةِ "متروكِ الحديث" عن مرتبةِ "ضعيف الحديثِ"، فلو جاز كونُ ضعيفِ الحديثِ مجهولًا، أو فاقِدًا للعدالةِ أو الضبطِ، أو بَطلَت فائدةُ مَروِيَّاتِهِ؛ لاختَلَّ ترتيبُ المراتبِ.

ولا يُشكِلُ هنا وُرودُ لفظِ "ضعيف الحديثِ" مَقرُونًا بألفاظ وعبارات مراتبَ أَشَدَّ جَرحًا، وذلكَ في كلامِهم كثيرٌ، كقولِ أبي حاتم في عبدِ الله بن عَمرو بن حَسَّان الوَاقِعِيِّ: ليس بشيءٍ، ضعيفُ الحديثِ، كان لا يَصدُقُ.[1] ولا يعني اقترانُ ألفاظ وعباراتِ هذه المرتبةِ بألفاظ وعباراتِ مرتبةٍ أَشَدَّ جَرحًا، أنها مُرادِفَةٌ لها؛ وذلك لأن الأصلَ في اللفظ هو ما يدُلُّ عليه بنفسه مِن غير افتِقار إلى أَمر خارجٍ عنه. ولو لم يكُن في وصف عبدِ اللهِ بن عَمرو المذكور إلا لَفظُ "ضعيف الحديثِ"؛ لَمَا نزل إلى مرتبةِ التَّرك، فالدلالةُ على التَّركِ إنما جاءَ بسببِ عباراتٍ أُخرى اقترنت به، لا بلفظِ "ضعيف الحديثِ". فيجبُ حملُه على أَصلِ معناه ما لم يَقُم دَلِيلٌ على إرادةِ غَيرِه.

فضابطُ ألفاظ وعباراتِ هذه المرتبةِ الدَّلالَةُ على غلبةِ الخطأِ على الصَّوابِ في حديثِ الراوي غلبةً واضِحةً، وظاهِرُه عدمُ ثبوتِ ما يقتضِي سقوطَ حديثِه مُطلَقا.

---

١ الجرح والتعديل، ١١٩/٥

المبحث الثالث

الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ضعيف جداً"

والفرقُ بينَ هذهِ المرتبةِ وسابقتِها هو التصريحُ بشِدَّةِ الضعفِ، وبالضعفِ المُطلَق مِن غير شِدَّةٍ؛ حيث تدُلُّ ألفاظ وعبارات مرتبةِ "ضعيفِ الحديثِ" على الضعفِ مُطلَقا، بينما ألفاظ وعباراتُ مرتبةِ "ضعيف جِدًّا" تدُلُّ على الضعفِ الشديدِ. فبينَهما عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق. فمرتبةُ "ضعيف الحديثِ أَعَمُّ، بينما مرتبةُ "ضعيف جِدًّا" أَخَصُّ مِنها. إذ كُلُّ مَن اشتَدَّ ضعفُه؛ فهو ضعيفٌ، وليسَ كُلُّ ضعيفٍ اشتَدَّ ضعفُه.

المبحث الرابع

ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" مع الشرح

١. ضعيف الحديث:

الضعف خلافُ القُوَّةِ لُغَةً.[١] وقد سبق في ضابط هذه المرتبةِ أن المُرادَ بضعيفِ الحديثِ مَن غلبَ الضَّعفُ على مَروِيَّاتِهِ غلبةً واضِحةً. كما سبق أيضا أنه يقترن كثيرا بألفاظ وعبارات مراتب أشدّ جرحا، وأن هذا لا يعني ترادفه لها.

وهذه العبارة شائعةٌ جِدًّا لَدى أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين، وقلَّ إمامٌ لم يستخدِمها. ومِن أمثلة استخدامها بمُفرَدِها قولُ أبي زُرعَة في عبدِ الأَعلَى بن أَعيَن الشَّيبانِي: "ضعيفُ الحديثِ."[٢]

ومن أمثلة ورودها مقرونةً بما يدُلُّ على معنًى أَشَدَّ مِن الضعفِ المُطلَقِ قولُ البُخاري في صالح المُرِّيِّ أبي بِشر بن بَشير القاصِّ: "هو ضعيفُ الحديثِ، ذاهِبُ الحديث."[٣]

وقد تَرِدُ مقرُونةً بلفظِ توثِيق، كما في قول ابن مَعِين في يحيى بن عبدِ اللهِ بن سالِم القُرَشِيِّ العَدَوِيِّ المَدَنِيِّ، أبي عبدِ اللهِ: صدوق، ضعيف الحديث. والظاهر أن ضعيفَ الحديثِ في مِثلِ هذه العبارةِ على أصلِهِ، وكلمةُ صدوق فيها تَجَوُّزٌ؛ إذ أُريدَ بها ما هو دُونَ معناها الأَصل، أي توثيقه ديانة، لا ضبطا.

٢. ضعيف:

لقد سبق في بيان ضابط مرتبة "ضعيف جدًّا" أن الراوي إذا وُصِف بالضعف؛ فإنه يَتَنَزَّلُ على ضبطه، لا على عدالتِه. لأنه ليس بينَ العدالةِ والفسقِ درجةٌ يَصِحُّ عليها اسمُ الضعفِ. وإنما يُتَصَوَّرُ الضعفُ في الحفظِ. فالوصفُ بالضَّعفِ ينصَرِفُ إلى ضبطِ الراوي لحديثِهِ، سواءً قُيِّدَ بالحديثِ

---

١ انظر: العين، ٢٨٤/١

٢ ضعفاء أبي زرعة، ٤٢٨/٤

٣ علل الترمذي الكبير، ٣٨٩/١

أم لا. ولذلك لا تُوجَد عباراتٌ قيِّدَ فيها الضعفُ بالدِّينِ، مثل "ضعيفٌ في دِينِه"، أو "ضعيفُ الدِّينِ"، بخِلاف عبارات "ضعيفُ الحديثِ"، أو "ضعيفٌ في حديثِه" بكثرةٍ.

ومِن وجهٍ آخَر، فإن الضعفَ وإن كان يَحتمِلُ تَجَوُّزًا إرادةَ بُطلانِ عدالةِ مَن وُصِفَ به، إلا أنه يَجِبُ حَملُه أوّلا على أَعَمِّ معناه، وأَصلِهِ؛ لأنَّ العامَّ يُحمَلُ على عمومِه ما لم يَقُم دليلٌ على الخُصوصِ. فعلى هذا، الأَصلُ في "ضعِيف" أنه مُرادِفٌ لـ"ضعيفِ الحديثِ" ومِن ثَمَّ بمرتبَتِهِ.

ومِن أمثلةِ استخدامِه بالمعنى المذكور قولُ ابنِ مَعِين في عَبدِ الرَّحمَن بن ثابت بن ثَوبَان: "هو ضَعيفٌ." فقيل له: "يُكتَبُ حديثُه؟ قال: نعم، على ضَعفِهِ، وكان رَجُلاً صالحًا."[1]

وقوله أيضا في حَنظَلَة بن عبدِ الرَّحمَن التَّيمِيِّ القاصِّ الكُوفِيِّ: "ضَعيفٌ، يُكتَبُ حديثُه."[2]

وقولُه في أُسامةَ بن زَيد بن أَسلَم: "ضَعيفٌ، يُكتَبُ حديثُه."[3]

وقوله في المُثَنَّى بن الصَّبَّاح، اليَمَاني، الأَبنَاوي، أَبي عَبد الله: ضَعيفٌ، يُكتَبُ حديثُه، ولا يُترَكُ."[4]

وقولُ ابنِ المَدِينِيِّ في ابْن أَخي الزُّهْرِيِّ، محمد بن عبدِ اللهِ بن مُسلِم: "ضَعِيفٌ، ليس بالقَوِيِّ ونحنُ نَكتُبُ حَدِيثَه."[5]

وقد يتجوز الأَئِمَّةُ، فيُطلِقُونَ الوصفَ بالضعف، ويُرِيدُونَ به مَعنًى أَخَصَّ، وأَشَدَّ جَرحًا مِنَ الضعفِ المُطلَقِ.

فمن ذلكَ قولُ ابن مَعِين في سَلاَّم بن سَلَم التَّمِيمِيِّ: "ضَعيفٌ، لا يُكتَبُ حديثُه."[6]

وقوله في عبدِ الله بن لَهِيعَة الحَضرَمِيِّ، القاضي: "ابن لَهيعة ضعيفٌ في حديثِه كُلِّهِ، لا في بَعضِهِ."[7]

ومما يُؤَكِّدُ على إرادة ابن مَعِين للمعنَى المذكُور ما ذَكره ابنُ أبي خَيثَمَة، قال: "قلتُ ليَحيَى ابن مَعِين: إنك تقولُ: فلانٌ ليس به بأسٌ، وفلانٌ ضَعيفٌ؟ قال: إذا قُلتُ لك: ليس به بأس؛ فهو ثِقَة. وإذا قُلتُ لك: هو ضَعيفٌ؛ فليس هو بثقةٍ، لا يُكتَبُ حديثُه."[8]

إلا أنه يُتَوَهَّمُ مِنه أمران:

---

١ تاريخ بغداد، ٢٢٢/١٠

٢ الكامل، ٣٤٣/٣

٣ المرجع السابق، ٧٨/٢

٤ المرجع السابق، ١٧٠/٨

٥ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٢٣

٦ الكامل، ٣٠٦/٤

٧ تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، ٦٧/١

٨ تاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٢٧/١، و١٩٢/٣

الأول: أن ابنَ مَعِين يُريد به دَومًا هذا المعنَى. فضعيف عنده بمرتبةِ المتروكِ.

والثاني: أن هذا المذهبَ خِلافُ ما عليه الجُمهور؛ إذ يُريدُون بـ "ضعيف" الضعفَ المطلقَ كما هو المتبادِر، لا التَّرك. فهو اصطلاحٌ خاصٌّ بابنِ مَعِين.[1]

ويَرُدُّ على الأمر الأول كثرةُ ورودِ هذه الكلمةِ على لِسانِ ابن مَعِين مقرونةً بقولِه: يُكتَبُ حديثُه. وقد ذكرتُ له أمثِلَةً عَدِيدَةً. فتَبَيَّنَ أن ابنَ مَعِين أحيانًا يُريدُ بـ "ضعيف" أصلَ معناهُ، وأحيانًا يَتجَوَّزُ، فيُطلِقُه على ما هو أَشَدُّ منه. فكأنه فيما ذَكَره لابنِ أبي خَيثَمَة لم يَذكُر إلا معنًى واحدًا مِن المعنيَينِ اللَّذَين يُريدُهما مِن اللَّفظِ.

ويَرُدُّ على الأمرِ الثاني كثرةُ وُرود كلمةِ "ضعيف" على لِسان أَئِمَّةٍ آخَرينَ أيضًا، في سِياقٍ يَدُلُّ على أنها أُريدَ بها معنَى التركِ، لا الضعفَ المُطلَقَ. فمِن ذلك قولُ ابنِ المَدِيني في عبد الأعلَى بن أبي المُسَاوِر: "ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِشَيءٍ."[2]

وقولُ البُخاري في أبي إبراهيم محمد بن أبي حُمَيدٍ الأنصاريِّ المُلَقَّب بحَمَّادٍ: "ضعيفٌ، ذاهِبُ الحديثِ، لا أروي عنه شيئًا."[3]

وقولُه أيضا: "وأبو مَعشَر المَدِينِيُّ نَجِيحٌ مولَى بني هاشِمٍ ضعيفٌ. لا أَروي عنه شيئًا، ولا أَكتُبُ حديثَه. وكُلُّ رَجُلٍ لا أَعرِفُ صحيحَ حديثِهِ مِن سَقِيمِهِ؛ لا أَروي عنه، ولا أَكتُبُ حديثَه."[4]

وقولُ أبي زرعة في أبي كُرْز القُرَشِيِّ، عبد اللهِ بن عبدِ الملك بن كُرْز: "ضعيفُ الحديثِ."[5] قال البَرذَعِيُّ بعد حكايةِ هذا القول: "وأَمَرَنا أن نَضرِبَ على حديثِه."[6]

وقول أَبي دَاوُد في الحَسن بن أَبِي جَعفَر: "ضعيفٌ، لا أكتُب حديثَه."[7]

والأمثلة على الاستخدامَينِ كثيرةٌ جِدًّا عند أئمة النَّقد مما يَدُلُّ على أنه كان استخدامها للمعنيين المذكورين عاما شائعا فيهم، لا يختص بأحدهم دون الآخَر. فالصحيحُ حَمْلُها على أصلِ معناها، إلا عند وجود صارفٍ يُوجِبُ العُدولَ عن الأصلِ إلى المعنَى الأَشَدِّ.

وربما يُشكِلُ هنا أيضا إطلاق هذه العبارة على من تأباه حاله لكونه قد وُثِّقَ بدرجةٍ عاليةٍ من قبل الناقدِ نفسه أو مِن قِبَل ناقدٍ آخر. ولا إشكالَ، لأنَّ حالَ الراوي أَحَدُ القرائِن التي تُوجِبُ تأويلَ

---

١ انظر: مباحث في علم الجرح والتعديل، لقاسم علي سعد، ص ٦٢، رقم الهامش ١

٢ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ٦٣

٣ علل الترمذي الكبير، ٢٥٥/١

٤ المرجع السابق، ٣٩٤/١

٥ ضعفاء أبي زرعة، ٥٠١/٢

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

٧ سؤالات الآجري، ٣٤٤/١

اللفظِ بالعُدولِ عن أَصل معناه إلى معنًى آخَر يُناسِبُ المقامَ، بشرط أن يكونَ اللَّفظُ يحتملُه. ومِن أَمثِلتِه وصفُ ابن مَعِين لحَرب بن أبي العاليَةِ مرةً بثِقَة.[1] ومرةً بضعيف.[2] وقد وَثَّقَه القواريريُّ[3] أيضًا. ولذلك قام ابنُ حَجَر بتأويل اللَّفظَينِ، فحَمَلَ التوثيقَ، والتضعيفَ على المعنى النِّسبي مع ترجيح جانبِ التوثيق؛ فحكم على الحَربِ بأنه صدوقٌ يَهِمُ.[4] وهذا إحدَى طُرُق الجمع بينَ قَولَين مُتَضاربَين أو أكثرَ في راوٍ واحِدٍ.

وقال ابنُ القَطَّان الفَاسِي: "إن ابن معِين إذا قَالَ فِي رجل مَعرُوف من أهل العِلم: إنَّه ضَعِيفٌ، فَإِن ذَلِك ليس تجريحا منه له، وَإِنَّمَا هُوَ تَفضِيل لغيره عليه فِي الأَغلَب. وَقد يَقُوله بِاعتِبَار أَوهَام تُوجد له لَا تسقط الثِّقَة بِهِ."[5]

قلتُ: وليس هذا خاصًّ بابن مَعِين كما سبق، بل ينبغي أن يُحمَل على هذا المعنى تَضعِيفُ أيِّ ناقِدٍ للراوي الذي تَرَجَّحَ توثيقُه.

٣. ضعَّفُوه، أو يُضَعَّفُ، أو ضُعِّفَ:

قولهم: ضَعَّفُوه، أو يُضَعَّفُ، أو ضُعِّفَ، أو ضَعَّفَه فُلانٌ، تضعيفٌ للراوي في سِياقِ الإثباتِ، والمُطلَقُ في سِياقِ الإثباتِ يُحمَلُ على الكمالِ. فتُحمَلُ العِباراتُ الثلاثُ على تَمام ضَعفِ الراوي، وهو غَلبةُ قَدرِ الخَطأِ على قَدرِ الصَّوابِ مِن مَروِيَّاتِهِ. هذا هو الأصل الذي يجبُ حَملُها عليه، ما لم يَقُم دليلٌ صارفٌ عنه إلى معنى أَشَدَّ أو أَخَفّ. فهي بمرتبة "ضعيف الحديث".

والعِباراتُ الثلاثُ شائِعةٌ عند أئمةِ النَّقدِ. ومِن أمثلةِ استخدامِها قولُ البُخاري: "كَانَ يحيى يُضَعِّفُ مُجَالِدَ بن سعيدِ بن عُمَيْرٍ الْهَمدَانِي الكوفي، وَكَانَ ابنُ مَهْدِيٍّ لَا يَروي عَنهُ."[6]

وقول يحيى القطَّان: "كان شُعْبَة يُضعِّف عُمَرَ بنَ أبي سَلَمَة."[7]

---

١ انظر: ضعفاء العقيلي، ٢٩٥/١

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٢٥١/٣

٣ القواريري: هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة، الإمام الحافظ، محدث الإسلام، أبو سعيد الجُشَمي. حدث عن بشر بن المفضل، وابن عيينة، وخلق كثير، وجمع، ودون. وحدث عنه البخاري، ومسلم، وخلق كثير فيهم الأئمة. مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٤٤٢/١١-٤٥

٤ تقريب التهذيب، ص ١٥٥

٥ بيان الوهم والإيهام، ٣٣٤/٥

٦ التاريخ الأوسط، ٧٩/٢

٧ تاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٦٤/٢

٤. واهي الحديث:

قد سبق أن الواهِي مُرادِفٌ للضعيف في اللُّغَةِ. وينبغي أن يُحمَلَ عليه في كلام النُّقَّاد الأوائِلِ، ما لم يَقُم دليلٌ على استِخدامِهِ بمعنًى أَرفَعَ أو أَنزَلَ.

وهذه العبارةُ يكثر من استخدامها أبو زُرعةَ[١]، كما يستخدمها أبو داود[٢]، وأبو حاتم.[٣] ومِن أمثلةِ استخدامِها قولُ أبي زُرعةَ في جابر بن نُوح الحِمَّانِيِّ: "واهي الحديث، حَدَّثَ بغير حديثٍ مُنكَرٍ."[٤]

ومِن أمثلةِ استخدامِه بمعنًى أَشَدَّ جرحًا قولُ أبي زُرعةَ أيضًا في حَمزَة بن أبي حَمزَة النَّصِيبِيِّ: "واهِي الحديثِ. كُلُّ حديثِه واهٍ."[٥] وقولُه في الحَكَم بن ظَهير الفَزَاريِّ: "ليس بشيءٍ، واهِي الحديثِ."[٦] مع قولِه فيه أيضًا: "كُلُّ حديثِه مُنكَرٌ وَاهٍ."[٧] وقول أبي حاتم في سَلَمَة بن صالَح الأَحمَر الجُعفِيِّ أبي إسحاق، قاضِي واسِط: "هو واهِي الحديثِ، ذاهِبُ الحديثِ، لا يُكتَبُ حديثُه."[٨]

إلا أن العبارة لا تحمل على هذا المعنى إلا بدليل يوجب العدول عن الأصل إليه كما سبق مرارا.

٥. واهٍ:

الواهِي مُرادِفٌ للضعيفِ كما تقدَّمَ. وتقدم أيضا أن الألفاظ والعبارات الدالة على الضعف المطلق، تتنزل على ضبط الراوي دون عدالته، ولو لم تُقيَّد بالحديث، أو بالحفظ. وهذا هو الأصل في معانيها.

فعبارة واه مثل عبارة واهي الحديث، لا تُحمَل على شدة الضعف، أو على بلوغ الراوي مَبلَغَ التَّركِ إلا بدليل. ومن أمثلة استخدامها إطلاق أحمد لها على دَاوُدُ بنُ يَزِيدَ الأَودِيِّ[٩]، وإطلاق أبي زُرعة لها على جَرير بن أيوب البَجَلي.[١٠]

---

١ انظر مثلا: ضعفاء أبي زُرعَة، ٤٣٣/٢، ٤٤٩، وضعفاء العُقَيلي، ١٣٠/١

٢ انظر: سؤالات الآجري، ١٠٨/١

٣ انظر: الجرح والتعديل، ١٦٥/٤

٤ ضعفاء أبي زرعة، ٤٣٠/٢

٥ المرجع السابق، ٤٦٣/٢

٦ المرجع السابق، ٤٩٢/٢

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ الجرح والتعديل، ١٦٥/٤

٩ انظر: ضعفاء العقيلي، ٤٠/٢

١٠ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٤١٩/٢

ومن أمثلة إطلاقها بمعنى أَشَدَّ مِن المعنى الأصلي قول أبي حاتم في الحُسَين بن عُلوانَ الكُوفي: "هو واهٍ، ضعيفٌ، متروكُ الحديث."[1]

٦. كان فسلاً:

الفَسْلُ مصدرُ فَسَلَ، وهو "يَدُلُّ عَلَى ضَعفٍ وَقِلَّةٍ. مِن ذَلِكَ: الرَّجُلُ الفَسلُ، وَهُوَ الرَّدِيُّ مِنَ الرِّجَالِ. وَمِنْهُ الْفَسِيلُ: صِغَارُ النَّخلِ."[2]

فالفَسْلُ مُرادِفٌ للضعيفِ. فينبغي أن يُوضَع في مرتبتِهِ. وقد أطلقه شُعبَةُ على سيف بن وهب البصري، قال شعبة: كان سيف فسلا.[3] كما أطلقه على ميمون أبي عبد الله.[4]

٧. مِن الرَّفَّاعِينَ أو كان رَفَّاعاً:

هذه العبارةُ تدُلُّ على إسرافِ الراوي في رَفعِ الحديثِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، مما يحتَمِلُ أن يكونَ الراوي يَفعلُه وَهمًا، كما يَحتَمِلُ أن يكونَ يَفعَلُه كَذبًا. والكَذِبُ بل وكُلُّ عَيبٍ لا يثبُتُ بالاحتِمال، بل لا بُدَّ مِن دليل لا يَحتَمِلُ غيرَه. فعلى هذا، تُحمَلُ هذه العبارةُ على الوهمِ. وهي تدُلُّ على ثُبوتِ كثرةِ خطأِ الراوي في رفعِ الحديثِ. وهذا يستلزمُ الضعف المُطلَق. فإن مَن يكثُر وَهمُه في أَصل الحديثِ على الرَّغم مِن كونِهِ أَهَمَّ؛ فلأن يَهِمَ فيما عداه أَولَى. وعلى هذا، فالعبارةُ مُرادِفَةٌ في دلالتِها لضعيفِ الحديثِ.

وقد أطلقها شُعْبَة على عَلي بن زَيد بنِ عبدِ الله بن جُدعانَ القُرشِيِّ الأَعمَى، قال شُعبةُ: كان عليٌّ رَفَّاعًا.[5] وقال الترمذي: وعلي بن زيد صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره.[6]

كما أطلقها شعبة أيضا على عَديِّ بن ثابتٍ الأنصاري، قال: عَدِيُّ بنُ ثابتٍ مِنَ الرَّفَّاعِينَ.[7] وأطلقها على يَزيد بن أبي زيادٍ مولى بني هشام أبي عبد الله[8]. وأطلَقَها ابنُ عُيَيْنَة على إبراهيم ابن مُسلِم الهَجَرِيِّ قائلا: كَانَ الْهَجَرِيُّ رَفَّاعًا، وَكَانَ يَرْفَعُ عَامَّةَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.[9] كما أطلَقَها أحمدُ على الوليدِ بن مُسلِمٍ القُرَشِيِّ أبي العَبَّاسِ.[10]

---

١ الجرح والتعديل، ٣/٦١

٢ مقاييس اللغة، ٤/٥٠٣

٣ ضعفاء العقيلي، ٢/١٧١، وعلل أحمد برواية عبد الله، ٣/٢٤١

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٨/ ٢٣٤، والتقدمة، ١/١٥٣، وعلل أحمد برواية عبد الله، ٣/١١٢

٥ التاريخ الكبير، ٦/٢٧٥،

٦ سنن الترمذي، ص ٦٠٨

٧ ضعفاء العقيلي، ٣/٣٧٢

٨ المرجع السابق، ٤/٣٨٩

٩ المرجع السابق، ١/٦٥

١٠ انظر: تهذيب الكمال، ٣١/٩٦

٨. كان نسِيّاً:

النَّسِيُّ كثيرُ النِّسيانِ، والعبارة واضحةُ الدَّلالَة على ضعفِ الراوي من جِهة الضبطِ. وظاهرها غلبة صواب الراوي على خطأه فيما يحفظه. وعلى هذا، فهو مُرادِفٌ لضعيف الحديث. وقد وردت على ألسنة نُقَّادٍ منهم شُعْبَة[١] والثوري.[٢]

٩. سيءُ الحفظِ:

سوءُ الحفظِ هي الحالة التي يَكثُر فيها ما يخطئ فيه الإنسانُ عما يُصِيب. فمَن وُصِفَ به؛ كان بمرتبة ضعيف الحديث. لأن ضعيفَ الحديث هو مَن يغلبُ خَطَؤُه على الصواب غلبةً واضحةً. والعبارةُ أطلقها أحمدُ.[٣]

١٠. كثيرُ الغلَط أو كثيرُ الخَطأِ أو كثيرُ الوَهمِ:

الكثرة عكس القلة، وتدل في الأصل على الغلبة. فإذا أُطلِقَت عبارةٌ فيها وَصفُ الراوي بكثرةِ الغَلَط أو الخطأِ أو الوَهم وما شابهها، فإنها تُحمَلُ على غلبةِ الخطأ على الصواب، إلا إن قام مانعٌ مِن حَمل العبارة عليها. ويُرادِفُ العباراتِ الثلاثَ قولُهم: يُخطِئُ كثيرًا، أو يَهِمُ كثيرًا، أو يَغلط كثيرًا. والعبارات المذكورة شائعةُ الاستخدام عند النُّقَّاد.[٤]

١١. مُضطَرب الحديث:

الاضطرابُ هو الاختِلالُ. "اضطَرَبَ أَمرُه: اختَلَّ. يُقالُ: حديثٌ مُضطَرب السَّنَدِ، وأَمرٌ مُضطَرب."[٥]

ويرد في كلام أئمةِ الحديثِ وصفًا للحديث، كما يَرِدُ وصفًا للراوي.

فوصفُهم للحديث كقولهم: هذا حديث مُضطَرب.[٦] وقد شرحه ابن الصلاح، قال: "المُضطَرب مِن الحديث: هو الذي تَختلِفُ الروايةُ فيه؛ فيرويه بَعضُهم على وجه، وبَعضُهم على وَجهٍ آخَرَ مُخالِفٍ له. وإنما نُسَمِّيه مُضطَربا؛ إذا تَساوَت الرِّوايَتانِ. أمَّا إذا تَرَجَّحَت إحداهُما بحيثُ لا تُقاوِمُها

---

١ انظر: سؤالات الآجري، ٢١٠/١

٢ انظر: ضعفاء العُقَيلي، ٤٠/١

٣ انظر: علل أحمد رواية عبد الله، ٣٦٨/١، ٥٢/٣

٤ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ٢٧١/١، وسؤالات أبي داود، ص ٣١٩، وضعفاء العُقَيلي، ٣٠٧/٢، والجرح والتعديل، ٢٩٤/٨

٥ تاج العروس، ٢٤٨/٣

٦ انظر مثلا: علل ابن أبي حاتم، ٤٦٠/٤

الأُخرَى بأن يكون راويها أَحفَظ، أو أكثرُ صُحبَةً للمَرويِّ عنه، أو غير ذلك مِن وُجوه الترجيحاتِ المُعتَمَدةِ؛ فالحُكمُ للرَّاجِحَةِ، ولا يُطلَقُ عليه حِينَئِذٍ وَصفُ المُضطَرب ولا له حُكمُه.

ثُمَّ قد يَقَعُ الاضطِرابُ في مَتن الحديثِ، وقد يَقَعُ في الإسنادِ، وقد يَقَعُ ذلك مِن راو واحِدٍ، وقد يَقَعُ بينَ رُواةٍ له جماعةٍ. والاضطِرابُ مُوجِبٌ ضعفَ الحديثِ؛ لإشعاره بأنه لم يُضبَط."[1]

وأما ورود مُضطَرب وصفا للراوي، فإنه يمكن الاهتداء إلى ما يُراد به بما يلي من أقوال الأئِمَّةِ:

قول أحمد في عبدِ المَلِكِ بن عُمَير: "مُضطَرب الحديث؛ قَلَّ حديثٍ يَرفَعُه، لا يُختَلَفُ فيه."[2]

وقوله فيه أيضا: "مُضطَرب الحديثِ جِدًّا مع قِلَّةِ حديثه. ما أرَى له خمسَمِائةِ حديث، وقد غَلِطَ في كثير منها."[3]

وما ذكره عبدُ اللهِ بنُ أحمد عن أبيه قال: وَمُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ مُضطَرب الْحَدِيثِ. فَقُلْتُ لِأَبِي: كَيْفَ؟"[4] فذكر مخالفاتِه للثقات.[5]

وقول البخاري: "هِشَامُ بْنُ لَاحِقٍ الْمَدَائِنِيُّ مُضطَرب الْحَدِيثِ، عِنْدَهُ مَنَاكِيرُ."[6]

وقول أبي حاتم في يحي بن يَمانٍ: "مُضطَرب الحديثِ، في حديثِه بعضُ الصَّنعَة، ومَحَلُّه الصِّدقُ."[7]

ويُمكِنُ القولُ في ضوء هذه الأقوال أن مُضطَرب الحديث يُطلَقُ على كل مَن تبين الخَلَلُ في حديثه لسبب أو آخَر، ككثرة مُخالَفتِه للثقات، أو ككثرة وُجود ما يُنكَر في المتن أو السند للأحاديث التي يرويها. وعلى هذا؛ فهو بمرتبة ضعيف الحديث. ويتأَكَّدُ كونه بمرتبةٍ من مراتبِ الاعتبار بقول أبي حاتم: مُضطَرب الحديث، يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به. في عدد من الرواة.[8]

---

١ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٣-٩٤

٢ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٠٢

٣ الجرح والتعديل، ٣٦١/٥

٤ ضعفاء العقيلي، ١٧٥/٤

٥ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، وتتمة كلام أحمد: رَوَى عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فِي الرَّجُلِ تَمُرُّ بِهِ الْجِنَازَةُ، قَالَ: يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي. وَهَذَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ قَوْلَهُ. وَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُ مِنْهُ. وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ: مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً. وَالنَّاسُ يَرْوُونَهُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ. وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ وَيُتِمُّ. وَهَذَا يَرْوِيهِ النَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَجُلٍ آخَرَ. لَيْسَ هُوَ عَنْ عَائِشَةَ. هَذَا يُرْوَى عَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوفًا.

٦ المرجع السابق، ٣٣٧/٤

٧ الجرح والتعديل، ١٩٩/٩

٨ انظر مثلا: المرجع السابق، ٤١٨/٢، ١٤٥/٣، ٣٧٦، ١٦٤/٩،

١٢. مطعون فيه، أو طعنوا فيه:

الطَّعنُ لُغةً التَّخْسُ في الشيءِ بما يَنفُذُه.[١] ومن المجاز: طعنَهُ وعليه، وفيه بلِسانه، أو بقوله. بمعنى عابه.[٢] فالمطعون فيه مُعابٌ أو مجروحٌ. أي مَن ثَبَتَ فيه عَيبٌ، إذ يُستَبعَدُ مِن نُقَّادِ الحديثِ أن يَطعَنُوا في أَحدٍ إلا بما ثَبتَ عِندَهُم. لأنهم أَدرَى الناسِ بحُرمَةِ الوقوعِ في أَعراضِ الناسِ.

ويبدو أنه عندهم بمعنى ضَعيف، لأنه مُطلَقٌ؛ "والإطلاق يُحمَلُ على الكمالِ؛ لأنه الأَصلُ في كُلِّ موجُود. والزيادةُ والنقصانُ لا يكونانِ إلا بدليل."[٣] وأَقلُّ حَدٍّ لعَيبٍ تامٍّ في الراوي غلبةُ الضعفِ على حديثِه. إذ به يخرج الراوي من حَيِّزِ القُوَّةِ إلى حَيِّزِ الضَّعفِ، ويفقِدُ قُوَّتَه مُطلَقًا.

ولا شَكَّ أن لِطَعنِهم في الراوي درجاتٍ أَشَدَّ مِن مرتبةِ الضعفِ المُطلَق، إلا أنه لا يُحمَلُ إلا على أَوسَعِ مَعانيه. وذلك لأنَّه عامٌّ أيضا. والعامُّ يَجِبُ حَملُه على العُمومِ، ما لم يَقُم دليلٌ على الخُصوصِ.[٤]

ومِن أمثِلةِ استخدامه قولُ ابنِ المَدِيني في سُلَيمان بن مُوسى الدِّمَشقِي أبي أيُّوب: "سُلَيمان بن مُوسَى مَطعُونٌ فِيه."[٥] ويُفَسِّرُه قولُ البُخاريِّ: "وعنده مَناكِيرُ."[٦] ومما يُؤَكِّدُ أنهم أرادوا الطَّعنَ في حديثِه، لا في دينِه، شهادةُ ابن جُرَيجٍ بأنه مِن أَهلِ الفَضلِ.[٧]

١٣. نزكوه:

قال أحمد: "يحكُون عَن ابن عونٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بن أبي زَيْنَب، قَالَ: حَدَّثَنَا شَهرُ بن حَوْشَب، وَقد نَزَكُوهُ. يَعْنِي بذلك: رَمَوْهُ بِشَيْءٍ، ضَعَّفُوهُ."[٨]

وروى مسلم عن ابن عَون: "أنه سئل عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَّةِ[٩] الْبَابِ، فَقَالَ: «إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ».[١٠] قَالَ مُسْلِمٌ: "يَقُولُ: أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ تَكَلَّمُوا فِيهِ."[١١]

وقال النَّوَوي:"وقولُه نَزَكُوه: هو بالنُّون والزَّاي المَفتُوحَتَين، معناه: طَعَنُوا فيه، وتَكَلَّمُوا

---

١ انظر: مقاييس اللغة، ٤١٢/٣

٢ انظر: المعجم الوسيط، ٥٥٨/٢

٣ انظر: تبيين الحقائق، ١٢٤/٦، والبحر الرائق، ٣٦٩/٨، وتقويم النظر، ١٨/٣، و٢٦٨/٤، وفتح الباري، ٥٤/١، و٩٤/٢، وأصول السرخسي، ٨٢/١، و٣٤٨، و٣٥١

٤ انظر: الفقيه والمتفقه، ٢٣٢/١

٥ ضعفاء العقيلي، ١٤٠/٢

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

٧ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٨ علل أحمد برواية عبد الله، ١٣٤/٣

٩ أسكفة الباب: عَتَبَتُه التي تُوطَأ. انظر: تهذيب اللغة، ٤٧/١٠

١٠ مقدمة صحيح مسلم، ص ١٢

١١ المرجع السابق، الموضع السابق

بجَرحِه. فكأنه يقولُ: طَعنُوه بالنَّيزَكِ بفتحِ النُّونِ وإسكانِ المُثَنَّاةِ مِن تحتٍ، وفَتحِ الزَّاي، وهو رُمحٌ قَصِيرٌ."[1]

فتبَيَّن من هذه التفاسير الثلاثةِ أن النَّزكَ بالقول هو مُرادِف للطَّعنِ. ومن ثَمَّ بمرتبته.

---

١ شرح النووي لصحيح مسلم، ٩٢/١

المبحث الخامس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

حُكمُ أهلِ هذه المرتبةِ حسبما ذكره ابنُ أبي حاتم أنه يُكتَبُ حديثُهم للاعتبارِ،[1] والاعتبارُ بمعنى الاستدلالِ على شيءٍ بشيءٍ.[2] والاعتبارُ والعِبرَةُ يُرادُ بهما "الحالةُ التي يُتوَصَّلُ بها مِن معرفةِ المُشاهَدِ إلى ما ليس بمُشاهَدٍ."[3] ومنه قولُه تعالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾[4] وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾[5] وأَصلُه عَبَرَ يَعبُر عَبْرًا وعِبارةً[6] بمعنَى النُّفوذِ والمُضِيِّ في الشيءِ.[7]

والاعتبارُ في لسانِ نُقَّادِ الحديثِ يُرادُ به أَحدُ المعاني التاليةِ:

الأول: البحثُ عن مُتابعةٍ أو شاهِدٍ لِمَا تفرَّدَ به مَن لا يُحتَمَلُ تَفَرُّدُه، فيَتَقَوَّى بذلك، ويُقبَلُ مع عاضِدِه مِن مُتابَعةٍ أو شاهِدٍ، لا وحدَه. فكأنَّ النَّاقِدَ يستدِلُّ على صِحَّةِ حديثِ الراوي بعاضِدِه. وبهذا المعنى ما ورد عن أحمد في عبدِ اللهِ بنَ لَهِيعَةَ الحضرَمِي القاضي المِصرِي: "ابنُ لَهِيعَةَ ما كان حديثُه بذاكَ. وما أَكتُبُ حديثَه إلا للاعتِبار والاستِدلالِ. إنما أَكتُب حديثَ الرَّجُلِ، كأني أَستَدِلُّ به مع حديثِ غيره يَشُدُّه، لا أنه حُجَّة إذا انفَرَدَ."[8] وفي روايةٍ قال: "ما حديثُ ابنِ لَهِيعَةَ بحُجَّةٍ، وإني لأَكتُبُ كثيرًا مما أَكتُبُ أَعتَبِرُ به، ويُقَوِّي بعضُه بعضًا."[9] وكذلك قوله في عَمرو بن شُعيب السَّهمِيِّ: "له أشياءُ مناكيرُ، إنما نَكتُبُ حديثَه نَعتَبِرُه، فأمَّا أن يكونَ حُجَّةً فلا."[10]

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: النهاية، ١٧٠/٣

٣ انظر: المفردات، ص ٥٤٣

٤ سورة آل عمران، ١٣

٥ سورة الحشر، ٢، وانظر: المفردات، ص ٥٤٣

٦ انظر: العين، ١٢٩/٢

٧ مقاييس اللغة، ٢٠٧/٤

٨ شرح ابن رجب لعلل الترمذي، ٣٨٥/١

٩ تهذيب الكمال، ٤٩٣/١٥

١٠ ضعفاء العُقَيلي، ٢٧٣/٣

والثاني: مُعارضةُ حديثِ الراوي بحديثِ غيره مِن الثقاتِ، لمعرفةِ مَدَى مُوافَقَتِه أو مُخالَفَتِه لهم، وبالتالي تعيينِ مَدَى ضبطِهِ. ومِن أمثلتِه ما ذَكَره ابنُ أبي حاتم قائِلا: "شِهابٌ، رَوَى عن عَمرو ابن مُرَّةَ، رَوَى عنه شُعْبَةُ. سمعتُ أبي يقولُ ذلك. وسألتُه عنه، فقال: إنما رَوَى حديثًا واحِدًا، ما يُعتَبَرُ بِه؟"[1] وكذلكَ قولُ أبي حاتم في عبدِ الرحمن بن حَرمَلَةَ: "ليس بحديثِه بأسٌ، وإنما رَوَى حديثًا واحِدًا، ما يُمكِنُ أن يُعتَبَرَ به؟"[2] وهاتان العبارتانِ لا تحتَمِلانِ المعنَى الأَوَّلَ؛ لأن الاعتبارَ بالمعنَى الأَوَّلَ يُمكِنُ ولو لم يكن للراوي إلا حديثٌ واحِدٌ. فإذا وُجِدَ له مُتابِعٌ أو شاهِدٌ؛ قُبِلَ، وإلا فرُدَّ. ولكنِ الاعتبار بالمعنَى الثاني يَتَطَلَّبُ عدَدًا غيرَ قليلٍ مِن المَرويَّات للراوي، حتَّى يتبَيَّن مَدَى قُدرَتِهِ أو عَدم قُدرَتِهِ على الحِفظِ. فمَن كان قليلَ الرواية كمَن له روايةٌ أو روايتانِ لا يتبَيَّنُ بوُضوحٍ مَدَى ضبطِه للحديثِ؛ فلا يُمكِنُ للنَّاقِدِ أن يُقَرِّرَ هل يَثِقُ بحِفظِ الراوي أو لا، وبالتالي يَصعُبُ الحُكمُ العامُّ عليه.

والفرقُ بينَ هذا المعنَى والمعنَى السابق، أن الراوي وِفقَ المعنَى الأَوَّل يكونُ قد تَقَرَّر أنه لا يُحتَملُ تفَرُّدُه، فيَحتاجُ إلى مُتابعةِ غيره لما يرويهِ حتَّى يُقبَلَ، بينما المعنَى الثاني خاصٌّ بمَن لم تُعرَف مرتبتُه مِن قُوَّةٍ أو ضعفٍ، وستَظهَرُ مرتبتُه بعدَ الاعتِبار، لا قَبلَه بخلافِ المعنَى الأَوَّلِ. فالاعتبارُ بالمعنَى الأَوَّلِ حُكمٌ على مَرويَّاتِ الراوي، بينما هو بالمعنَى الثاني سَبرٌ وتَتَبُّعٌ لمَرويَّاتِهِ للوُصولِ إلى الحُكمِ العامِّ على الراوي مِن مجموعِ الحُكمِ عليها.

والثالث: قد يتَجَوَّزُون فيُطلِقونَ الاعتبارَ بمعنَى الاحتِجاج. فمِن أمثلَتِه قولُ أبي حاتم في حبيب بن نَجِيح: "روى عن عبدِ الرحمن بن غَنْمٍ. روى عنه جَرَّاح ابن المِنهال أبو العَطُوف: "هو مجهولٌ، ولا يُعتبَرُ بروايةِ أبي العَطوفِ عنه."[3] قال ابنُ أبي حاتم: "يعني: لِضعفِ أبي العِطوفِ بأنه لَقِيَ حبيبُ بن نَجِيح عبدَ الرحمن بن غَنْمٍ."[4] أي لا يُحتَجُّ به.

ويبدو أن مُرادَ ابن أبي حاتم بالاعتبار في بيان حُكمِ أهل مرتبة "ضعيف الحديثِ" هو المعنَى الأَوَّلُ، لا الثاني، ولا الثالث، فإنهما مُخِلَّانِ بمعنَى كلامِهِ.

أما المعنى الثاني، فلأنه يَقتَضِي أن الراوي لم يَكتَمِل فيه البحثُ بعدُ، فلم تَتَعَيَّن مرتبتُه لَدَى النَّاقِدِ. فإذا كان الأَمرُ كذلكَ، فإن هذا المعنَى لا يُفِيدُ في تعيينِ مرتبة الراوي، ولا يُساعِدُ في مَعرفةِ كيفيَّةِ التعامُلِ معه. فلا يَصِحُّ جَعلُه حُكمَ أَهلِ مرتبةٍ مِن مراتبِ التعديل. لأنها إنما وُضِعَت لغَرَضِ الفَصلِ في مراتبِ الرُّوَاة.

---

١ الجرح والتعديل، ٣٦١/٤

٢ المرجع السابق، ٢٢٣/٥

٣ المرجع السابق، ١١٠/٣

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

وأما المعنَى الثالث فلأنه مُرادِفٌ للاحتجاج، ويَستَحيلُ أن يكونَ هذا مُرادَ ابن أبي حاتم؛ لأنه قد فَرَغَ مِن ذِكر مرتبةٍ تَخُصُّ أَهلَ الاحتجاجِ مع رَفعِهم عن سائِر المراتِبِ. ثم أَتبَعَهم بمَن هو أَنزَلُ مِنهم مرتبةً وحُكمًا، وهم أَهلُ النَّظَر، ثُم أَردَفَهم أَهلَ الاعتِبار مما يَقتَضِي أن يكونَ أَهلَ الاعتِبار أَنزَلَ مِن أَهلِ الاحتِجاجِ، بل ومِن أَهلِ النَّظَرِ أيضًا.

بناءً على ما سبق، لم يَصلُح في كلام ابن أبي حاتم المذكور إلا المعنَى الأَوَّل، فيكونُ معنَى الاعتبار في كلامه، قبولُ حديثِ مَن لا يُحتَمَلُ تَفَرُّدُه بوُجودِ عاضِدٍ مِن مُتابَعةٍ أو شاهِدٍ. ومعنَى هذا أنه لا يُقبَلُ حديثُه إذا تَفَرَّدَ به. وهذا مَعقولٌ لمُوافَقَتِه حقيقةَ ألفاظ وعبارات "ضعيف الحديثِ" لكونِها دالَّةً على ضعفِ ضبطِ أهل هذه المرتبةِ، فلذلك لا يُمكِنُ قبولُ ما تَفرَّدُوا بـه أبَـدًا، لأنَّ الغالِـبَ على الظَّنِّ عدمُ ثُبوتِهِ. ولكنها أيضًا لا تدُلُّ على ما يَقتَضِي سُقوطَ حديثِهم مُطلَقـا؛ فـلا ينـبغي أن يُطـرَحَ حديثُهم بالكُلِّيَّةِ. فيُقبَلُ مِن حديثِهم ما وافَقُوا فيه غَيرَهم مِن الثقاتِ، لغلبةِ احتِمال إصابَتِه فيه، ويُرَدُّ ما عداه، لعدمِ رُجحانِ الاحتِمالِ المذكُور. والله أعلم.

ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ليس بقوي"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ليس بقوي"

المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" مع الشرح

المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "ليس بقوي"

هذه المرتبةُ هي الثانيةُ مِن مراتبِ الجرح عندَ ابن أبي حاتم، ذكرها قائلًا: "وإذا قالوا: ليس بقَويٍّ؛ فهو بمَنزلَةِ الأُولَى في كِتبَةِ حديثِه، إلا أنه دُونَه."[1]

وخالف الذَّهَبيُ ابنَ أبي حاتِم إذ ضمَّ كلمةَ "لَيِّن" إلى هذه المرتبةِ، فصارت هذه المرتبةُ عندَه أَلْيَنَ مراتبِ الجرح، وأضافَ إليها عباراتٍ هي: يُضَعَّفُ، وفيه ضعفٌ، وقد ضُعِّفَ، وليس بالقَويِّ، وليس بحُجَّةٍ، وليس بذاكَ، ويُعرَفُ ويُنكَرُ، وفيه مقالٌ، وتُكُلِّمَ فيه، وسَيِّءُ الحِفظِ، ولا يُحتَجُّ به، واختُلِفَ فيه، وصَدُوق لكنَّه مُبتَدِعٌ.[2]

والعِراقِيَّ تَبِعَ الذَّهَبيَّ في الخَلطِ بين هذه المرتبةِ وبين مرتبةِ "لَيِّن الحديثِ"، وصَرَّح بكونِها أَلْيَنَ مراتبِ الجَرح، ثُم أضافَ إليها عِباراتٍ أُخرَى، هي: ليس بذاك القَويُّ، وفي حديثِه ضعفٌ.[3] وهي مِن العِباراتِ التي زادها ابنُ الصَّلاح إجمالًا مِن غير تعيينِ مرتبتِها.[4] كما أضاف العِراقِيُّ إلى هذه المرتبةِ: فيه لِينٌ، وتَكلَّمُوا فيه، وليس بالمَتِينِ، وليس بعُمدَةٍ، وليس بالمَرضِيِّ، وللضَّعفِ ما هو، وفِيه خُلفٌ، وطَعنُوا فيه، ومطعُونٌ فيه.[5]

وتَبِعهُما السَّخَاويُّ في ضَمِّ مرتبة لَيِّن الحديثِ إلى هذه المرتبةِ، وأضافَ إليها عباراتٍ، منها: فيه أَدنَى مَقالٍ، وليس بمَأمُونٍ، وليس مِن إبِل القِبابِ، وليس من جِمالِ المِحامِل، وليس مِن جُمَّازاتِ المَحامِل، ليس يحمدُونَه، وليس بالحافِظ، وغيرُه أَوثَقُ مِنه، وفي حديثِه شيءٌ، وفلانٌ مجهول، أو فيه جَهالةٌ، ولا أدري ما هو، ونَزَكُوه.[6]

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧٨/١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦١

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٧

٥ انظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧٨/١

٦ انظر: فتح المغيث، ١٢٩/٢

والظاهِرُ أن التفرِقةَ بَينَ "لَيِّن الحديثِ" وبينَ "ليس بقَويٍّ" أَولَى لِمَا في "ليس بقَويٍّ" مِن الدَّلالَةِ على خُلُوِّ الراوي مِن القُوَّةِ مُطلَقا مما ليس في "لَيِّنِ الحديثِ" مما يقتَضِي ترجيحَ مَن وُصِف بـ"لَيِّن الحديثِ" على مَن وُصف بِـ"ليس بقَويٍّ".

ومِن العباراتِ الأُخرَى التي زادَها كُلٌّ مِن الذَّهَبي، والعِراقِي، والسَّخَاوي في هذه المرتبة ما دلالتُه ناقصةٌ على جرحٍ أو تعديل، وهو: اختُلِفَ فيه، ويُعرَفُ ويُنكَرُ، وغيرُه أَوثَقُ مِنه، فإن مُجَرَّد اختلافَ النُّقَّاد في الراوي لا يَستلزمُ جرحًا ولا تعديلًا، بل يُحتاجُ إلى مزيد مِنَ التحقِيق لتعيينِ مرتبتِهِ جرحًا أو تعديلًا بالجمع بينَ أقوالِهم، أو تصويبِ الرَّاجِح مِنها. وكذلك وُجودُ ما يُنكَرُ في حديثِ الراوي لا يكفِي لمَعرفةِ مرتبتِه جرحًا، ولا تعديلًا، ما لم يُعرَف قَدَر هذا الإنكار، والنسبةُ بينَ قَدَر الإنكار وبَينَ قَدَر الصَّوابِ مِن مَروِيَّاتِه. وكذلك وُجودُ مَن هو أَوثَقُ مِن الراوي لا يَستلزمُ جرحًا، كما لا يدُلُّ على تعدِيل.

ومِنها ما ليس مِن عِباراتِ الجرح أصلًا، بل هو مِن عبارات التعديلِ، ولا يُستَخدَمُ في الجرح إلا تَجَوُّزًا كما سيأتي عند شرحِها في مرتبة "صدوق"، وهي: ليس بالقَويِّ، وليس بذاكَ، وليس بذاكَ القَويِّ، وليس بالمَتِينِ، وليس بالمَرضِيِّ، وليس بالحافِظِ، وصَدوقٌ لكنه مُبتَدِعٌ، وفيه لين، وليس مِن إبِلِ القِبابِ، وليس مِن جِمالِ أو جُمَّازاتِ المَحامِلِ.

ومنها ما الأصل فيه أنه بمرتبة صالح الحديث، ولا ينزل عنها إلا بدليل، هو: لا يُحتَجُّ به.

ومِنها ما يَفُوقُ "ليس بقَويٍّ" جرحًا، فبعضها بمرتبةِ "ضعيف الحديث"، وهو: يُضَعَّفُ، وقد ضُعِّفَ، وسَيِّءُ الحِفظِ، وطعنُوا فيه، ومَطعُونٌ فيه، ونَزَكُوه. وبَعضُها بمرتبةِ "مَترُوك"، وهو: "ليس بمَأمُونٍ، ومجهول، وفيه جَهالَةٌ، ولا أدري ما هو. فهذه العبارات قد تَمَّ شرحُها في مواضِعِها المذكورةِ تبعًا لمعانِيها الأصلِيَّةِ.

ومِنها ما هو أَخَفُّ جَرحًا مِن "ليس بقَويٍّ"؛ إذ لا يدُلُّ إلا على عدمِ رُجحان صوابِ الراوي على الخطأ، وهو: فيه لِينٌ، وليس يَحمَدُونَه، وفي حديثِه شيءٌ، وفيه أَدنَى مَقَالٍ، وفيه مَقالٌ، وتُكُلِّمَ فيه، أوتَكلَّمُوا فيه. فتدخل هذه العِباراتُ في مرتبةِ "لَيِّن الحديثِ".

فلم يبقَ مما ذَكرُوه في مرتبة "ليس بقَويٍّ" إلا ما يلي:

فيه ضعفٌ، وفي حديثِه ضعفٌ، وليس بحُجَّةٍ، وليس بعُمدَةٍ، وللضعفِ ما هو.

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

عبارةُ "ليس بِقويٍّ" شاملةٌ للعدالةِ والضبطِ لُغةً، إلا أن ظاهِرَ كلامِ ابنِ أبي حاتم أنه أرادَ بها في هذه المرتبةِ ما يَرجعُ إلى الضبطِ، إذ هذا هو الذي صَرَّح به في المرتبةِ التي فَوقَها، والتي تَحتَها. أي مرتبتَيْ لَيِّن الحديثِ وضعيف الحديثِ، ولا يتِمُّ التَّسَلسُلُ في المراتبِ الثلاثِ إلا إذا حُمِل "ليس بقَويٍّ" أيضا على ضبطِ الراوي، لا على عدالتِه.

واستخدامُ الأئمَّة النُّقَّاد له أيضًا يُؤَكِّدُ رُجوعَه إلى ضبطِ الراوي، لا إلى دِينِه. فتارةً يَرِدُ مُقَيَّدًا بالحديثِ، فيقولُونَ: "ليس بقَويٍّ في الحديثِ."[1] أو يقولونَ: "ليس بقَويِّ الحديثِ."[2] وتارةً يصحَبُها ما يدُلُّ على عِلَّةٍ في ضَبطِ الراوي، ومِن هذا البابِ ما ذَكَره ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: "إبراهيمُ بنُ مُهاجِر ليس بقوي هو وحُصَينُ بنُ عبدِ الرَّحمن، وعطاءُ بن السَّائِبِ، قَريبٌ بَعضُهم مِن بَعضٍ، مَحَلُّهم عِندَنا مَحَلُّ الصِّدقِ. يُكتَبُ حديثُهم ولا يُحتَجُّ بحديثِهم. قُلتُ لأبي: ما معنَى "لا يُحتَجُّ بحديثِهم"؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظُونَ، فيُحَدِّثُونَ بما لا يَحفَظُونَ، فيَغلَطُونَ؛ فتَرَى في أحاديثِهم اضطرابًا ما شِئتَ."[3] والشاهِدُ على أنه أراد بـ"ليس بقَويٍّ" في الضبطِ، لا في العدالةِ قولُه: "مَحَلُّهُم عندَنا مَحَلُّ الصِّدقِ."

ومِن جانب آخَر، لا تَرِدُ عبارة "ليس بقَويٍّ" مُقيَّدَةً بما يَتعَلَّقُ بالعدالةِ، فلا يقولونَ مَثَلًا: "ليس بقَويٍّ في دينه" أو "ليس بقَويٍّ في عدالتِه". وكذلك لا تَرِدُ العِبارةُ مُقتَرِنَةً بما يدُلُّ على عِلَّةٍ في سِيرةِ الراوي إلا نادِرًا، وذلك أيضا على سبيل الشَّكِّ، دُونَ الجَزمِ. فمِن ذلكَ مثلا قولُ أبي حاتم في جُنادةَ بن مَروان الحِمصِيِّ: "ليس بقَويٍّ. أَخشَى أن يكونَ كَذَبَ في حديثِ عبدِ اللهِ بن بُسرٍ[4] أنَّهُ

---

١ انظر مثلا: ضعفاء العُقَيلي، ١/٦٠، و٢/٢٩٣، و٤/٢٣، أرقام التراجم ٥٦، ٨٦٧، ١٥٧٨

٢ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢/١٨٦، و٣/٣٣، و٦٥، أرقام التراجم ٦٢٩، ١٣٨، ٢٩٣

٣ المرجع السابق، ٢/١٣٣، رقم الترجمة ٤٢١

٤ عبد الله بن بسر: هو المازني، أبو بسر، وقيل: أبو صفوان، له ولأبويه صحبة. زارهم النبي ﷺ وأكل عندهم، ودعا لهم. نزل الشام، وسكن حمص. روى عن النبي وعن أبيه بسر إن كان محفوظا، وعن أخته الصماء، وقيل: عمته، وقيل: خالته. روى عنه ابنه يحيى، وحريز بن عثمان وآخرون. مات سنة ثمان وثمانين، وهو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله ﷺ. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، ١٤/٣٣٣-٣٥

رَأَى في شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَاضًا بِحِيالِ شَفَتَيْه."[1] وقد حمل ابنُ حَجَر لفظَ الكَذِب في كلام ابن أبي حاتم هذا على الخطأِ. وسواء حُمِلَ لفظُ الكذِب على الأَصلِ أو الخطأِ، فإن العِبارةَ لا تَدُلُّ على رَمي الراوي بالكذب؛ لنَقصِ الجزمِ فيها. وغايةُ ما فيها خشيَةُ الكَذِبِ مما يدل على أن ابن أبي حاتم مُتَرَدِّدٌ في إثبات الكَذِب، ولم يتَبَيَّن له رُجحانه.

والظاهِرُ لُغةً أنَّ المُرادَ بالتخَلِّي عن القُوَّةِ أن الراوي نَزَلَ قدرُ صَوابِهِ عن الخطأِ في حديثِه.

وظاهِرُ الوصف بـ"ليس بقَويٍّ" وُجود ما يَصلُح مِن حديثِ الراوي بجانِبِ ما فَسَدَ، وإن كانت الغَلَبةُ لِلفاسِدِ.

وظاهِرُ اكتِفاءِ النَّاقِدِ بوصف الراوي بـ "ليس بقَويٍّ" ، خُلُوُّه مِن جميعِ أسبابِ التَّرْكِ -كما سبَقَ في مرتبتَي "ضعيف جدا" و"ضعيف الحديث".- وهذا يَستَلزِمُ أربعةَ أُمُور:

الأَوَّل: ثُبوتُ مُطلَق الضبطِ للراوي بمعنَى رُجحان بَراءَتِهِ مِن جميعِ الأَسبابِ التي تَدُلُّ على كونِه فاقِدَ الضَبطَ.

والثاني: ثُبوتُ مُطلَق العدالةِ للراوي، بمعنَى رُجحان بَراءَتِهِ مِن جَمِيعِ الأَسبابِ التي تُبطِلُ عدالَتَه.

والثالث: ثُبوتُ عَين الراوي لَدَى النَّاقِد على وجه التعيين.

والرابع: إمكانُ تمييز ما صلح مِن حديثه مما فسد.

وذلك لأَنَّ النَّاقِدَ لو علِم في الراوي ما يُبطِل ضبطَه، أو عدالته، أو لم يَعرفهُ، أو لم يَتَمَيَّز عن غَيره، أو لم يتمكن من صحيح حديثه من سقيمه؛ لَمَا أَهمَلَ هذه الأمور؛ لكونها أشد جرحا، وأقوى تأثيرا، ولَمَا اكتَفَى بوَصفِهِ بـ"ليس بقَويٍّ" كما سبق في مرتبةِ "ضعيف جِدًّا" مُفَصَّلًا.

فالظاهِرُ أنَّ الرَّاوي الذي وُصِفَ بـ"ليس بقَويٍّ"؛ فهو معروفٌ لدى النَّاقِد، ولَم يثبُت عنده فيه ما يُبطِل عدالتَه، أو ضَبطَه. ويُؤَيِّدُهُ صَنِيعُ ابنِ أبي حاتم المُتَمَثِّلِ في إنزالِ مَرتبة "مَتْرُوكِ الحديثِ" عن مرتبَتَي "ليس بقَويٍّ" و"ضعيفِ الحديث"؛ إذ لو جاز كَونُ مَن وُصِفَ بهما مجهولًا، أو فاقِدًا للعدالةِ أو الضبطِ، أو عُدِمَت فائدةُ مَروِيَّاته؛ لاختَلَّ ترتيبُ المراتبِ.

والتعبير بـ"ليس بقَويٍّ" كثيرًا ما يَقترنُ بألفاظ وعبارات مراتبَ أَشَدَّ مِنها، كقول أبي زرعة في حُمَيد بن مالكٍ اللَّخْمِيِّ: "ليس بقويٍّ، ضعيفُ الحديثِ."[2] وفي قول أبي حاتم في نَهشَل بن سَعِيد بن

---

١ الجرح والتعديل، ٥١٦/٢، والحديث لم أجده.

٢ الجرح والتعديل، ٢٢٨/٣

وَردانَ الوَردَانِيِّ: ليس بقوي، متروك الحديث، ضعيف الحديث.»[1] وقد يتوهم بهذا الاقتران أن "ليس بقَويٍّ" مرادف لما اقترن به، وليس كذلك. لأن دلالته بمفرده قاصرة على نفي قوة الراوي ضبطا، بنزول صوابه عن الخطأ. والأصلُ في اللفظِ هو ما يدُلُّ عليه بمُفرَدِه مِن غير احتياجٍ إلى أَمرٍ خارجٍ عنه. فلا يُحمَلُ الوصفُ بـ"ليس بقَويٍّ" على الضعفِ أو على شِدَّتِه أو على فَسادِ حديثِ الراوي مُطلَقًا إلا بدليل صارف عن الأصل.

فضابِطُ ألفاظ وعبارات مرتبةِ "ليس بقَويٍّ" أنها تدُلُّ على أن الراوي نَزل قدرُ صوابه عن قَدرِ الخطأِ في حديثِه.

---

١ المرجع السابق، الموضع السابق ٤٩٦/٨

المبحث الثالث

الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ليس بقوي"

والفرقُ بينَ مرتبةِ "ضعيفِ الحديثِ" ومرتبةِ "ليس بقَويٍّ" أنَّ ألفاظ وعباراتِ مرتبةِ "ضعيف الحديثِ" فيها تصريحٌ بغلبة الخطأ على الصوابِ في حَديثِ الراوي، بينما ألفاظ وعباراتِ مرتبة "ليس بقَويٍّ" إنما تدُلُّ على نَفي القُوَّةِ، ولا تَصريحَ فيها بالضعفِ. ونَفيُ القُوَّةِ لا يَستلزِمُ الضعفَ؛ إذ بينَ القُوَّةِ والضعفِ درجَةٌ أو أكثرُ. ويُمكِنُ القولُ أنَّ الفرقَ بينَ المرتبتَينِ ليس بكبير.

والعلاقةُ بينَ المرتبتَينِ العُمومُ والخُصوصُ المُطلَق، فمرتبةُ "ضعيف الحديثِ" أَخَصُّ، بينما مرتبةُ "ليس بقويٍّ" أَعَمُّ مِنها. إذ كُلُّ ضعيفِ الحديثِ ليس بقَويٍّ، وليس كُلُّ مَن ليس بقَويٍّ ضعيفُ الحديثِ.

المبحث الرابع

ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" مع الشرح

١. ليس بقوي:

وهذه العبارةُ قد ذكرها ابن أبي حاتم كما سبق، أساسًا لهذه المرتبة. وقد استخدمَها كُلٌّ مِن ابن مَعِين[١]، وأحمد[٢]، والبخاري[٣]، وأبي زُرعَة[٤]، وأبي حاتم[٥] وقد أكثرَا مِن استخدَامِهِ.

والظاهر من معناه اللغوي، أنه من ألفاظ الجرح، وهو كذلك عند أَئِمَّة النَّقد إذ نجدهم يَرُدُّون رواية، ويُعَلِّلُون ذلك بأن راويها ليس بقَويٍّ.[٦] وإن كان يُستَخدَم أحيانا وصفًا لبعض أهل التوثيق الذين نزلوا قليلا عن درجة الإتقان، بملاحظة المَعنَى النِّسبِيِّ للفظ، كما في قول ابن مَعِين: "لا تَستَثبِت بشيءٍ يُحَدِّثُكَ به ابنُ إسحاق؛ فإنَّ ابنَ إسحاقَ ليس بقَويٍّ في الحديثِ، وكان يُرمَى بالقَدرِ."[٧] مع قوله فيه: "ثِقةٌ، ولكن ليس بِحُجَّةٍ."[٨] ولعلَّ أَرجَحَ أَوجُهِ الجَمع بين القَولَين حَملُ ابنِ إسحاقَ بمرتبةِ ليس بقَويٍّ عند ابن مَعِين؛ لأنه يظهَر أنه لا يَراه ممن يُحتَمَلُ تَفَرُّدُه.

وكما في قول أبي حاتم الرازي في بِشر بن آدم ابن بِنتِ أزهر السَّمَّان: "ليس بقوي."[٩] مع روايته ورواية أبي زُرعَة عنه.[١٠] مع العِلم بأنهما لا يَرويان عمَّن نَزل عن مرتبة شيخ إلا نادِرًا جِدًّا. ومما

---

١ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين برواية ابن محرز، ١/١٥٢، ورواية ابن طهمان، ص ١٧٩ وضعفاء العُقَيلي، ٢/٦٩٦

٢ انظر مثلا: علل أحمد برواية عبد الله، رقم النص ٩٠٥، و٣١٨٧، و ٤١٥٧،

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٢/٣٤٩، رقم الترجمة ٢٧٠٨، و٣/٣٧٠، رقم الترجمة ١٢٥١، و٦/١٥٠، رقم الترجمة ١٩٩٣

٤ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢/٣٣٦، رقم الترجمة ١٢٧٢، و٢/٣٤٧، رقم الترجمة ١٣١٩، و٢/٤٩٠، رقم الترجمة ٢٠٠٤

٥ انظر مثلا: المرجع السابق، ٢/٦٢، رقم الترجمة ٩٩، و٢/٣٨٤، رقم الترجمة ١٤٩٧، و٢/٣٨٥، رقم الترجمة ١٥٠٢،

٦ انظر مثلا: علل ابن أبي حاتم، ١/٥٤٨، رقم الحديث ٩٧، و١/٥٤٩، رقم الحديث ٩٩، و١/٥٧٩، رقم الحديث ١١٣

٧ ضعفاء العُقَيلي، ٤/٤٣، رقم الترجمة ١٥٧٨

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

٩ الجرح والتعديل، ٢/٣٥١، رقم الترجمة ١٣٣٢

١٠ المرجع السابق، الموضع السابق

يَشهَدُ أن الرَّجُلَ ما زال في عِدادِ أهل التعديل أقوالٌ مِن أئمَّةٍ آخَرين، فقد وصفه النَّسائي بـ"لا بأس به."[1] وقال ابن حَجَر: "صدوقٌ فيه لِينٌ."[2] إلا أن اللفظ لا يُحمَلُ على هذا المعنى إلا بقرينةٍ صارفةٍ عن المعنَى السابق؛ إذ المعنَى السابقُ هو الأصلُ.

و الوصف بـ"ليس بقوي" ليس جرحًا شديدًا كما هو الظاهر مِنه، ومِن تعامُل أَئِمَّة النَّقد حيثُ يَصِفُون الراوي به، ثم يَنُصُّونَ على أنه ليس حَدُّه التَّركُ،[3] أو يَنُصُّون على أنه يُكتَبُ حديثُه.[4]

وقد يُرادُ به معنًى أَشَدَّ جرحًا مِن معناه الأصل. وذلك كقول أبي حاتم في نَهشَل الذي يَروي عن الضَّحَّاكِ: "ليس بقَويٍّ، متروكُ الحديث، ضعيفُ الحديث."[5] إلا أن هذا المعنَى أيضًا لا يُحمَلُ عليه اللفظُ إلا بعد وُجود دليلٍ يَمنع مِن إرادةِ الأصلِ.

٢. ليس بثقة:

الأصلُ في الثقة أنه مُرادِفٌ للقَويِّ. وهو في سياقِ الإثباتِ يَدُلُّ على تَمام القُوَّةِ، وفي سِياقِ النَّفي يُحمَلُ على العُموم، فيَدُلُّ حينئذ على جَميع مَن احتلَّ القُوَّةَ على اختلافِ دَرَجاتِها، فعِبارةُ ليس بثِقَةٍ تَعني أن الراوي نزل عن جميع درجات القوة، فهي بمرتبة ليس بقَويٍّ. ومِن ذلك إطلاقُ مالِكٍ لهذا الوصفِ على بِشر بن عُمَر الزَّهرانِيِّ.[6]

وقد يُتَجوَّزُ في لفظ الثقة، فيُستخدَم كمُرادِفٍ لصدوق الدال على صلاح صاحبه ديانةً وضبطًا. وعلى هذا، فعِبارة ليس بثقة قد يُرادُ بها إما نَفيُ جميع درجاتِ العدالةِ، أو نفيُ جميع درجات الضَّبط للراوي. فيَقَعُ صاحبُها في حَضيضِ التَّركِ.

ومن أمثلة هذا الاستخدام قولُ النَّسائي: "عمر بن إسْمَاعِيل بن مجَالد لَيْسَ بِثِقَة، مَتْرُوك الحَدِيث."[7]

والعبارةُ بالمَعنَيَينِ شائِعةُ الاستخدام لَدَى الأئمَّة.[8] إلا أنها يَجِبُ أن تُحمَلَ أوَّلًا على الأَصلِ، فإن صَرَف عنها صارفٌ، وَجبَ العُدول عنه إلى المعنَى الثاني، إن كان يُناسِبُ المقامَ.

---

١ تهذيب التهذيب، ١/٤٤٢

٢ تقريب التهذيب، ص ١٢٢، رقم الترجمة ٦٧٥

٣ انظر: الجرح والتعديل، ٢/١٨٦، رقم الترجمة ٥٢٩، و٢/٣٨٤، رقم الترجمة ١٤٩٧

٤ المرجع السابق، ٢/٢٣٧، رقم الترجمة ٨٣٥، و٦/١٠٠، رقم الترجمة ٥١٨

٥ المرجع السابق، ٨/ ٤٩٦

٦ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٢/٤٦٢

٧ الضعفاء والمتروكون، ص ٨٢

٨ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ٢/٩٠، ٤/٢٤٣، وضعفاء أبي زُرعَة، ٢/٣٩٥، ٤٦٢، ٤٧

٣. ليس بثبت:

هذه العبارةُ أيضًا مثلُ عبارة ليس بثقة، تدُلُّ على نُزولِ صَوابِ الراوي عن الخطأِ، إلا أنها لا تَستَلزمُ ضعفَه. إذ نفيُ الثَّباتِ لا يَستلزمُ الضعفَ. ومِن الشواهد الدَّالَّة عليه قولُ ابن مَعِين في سُلَيمان بن حَيَّان أبي خالد الأَحمَر: "ثِقةٌ، ولَيس بثَبتٍ."[1] ومُرادُه أنه ثِقَةٌ في الدِّينِ، غَيرَ قَويٍّ في الحديثِ.

٤. ليس بحجة:

هي مِثل ليس بثِقَة. لأن الحُجَّةَ تَمامُه تمامُ القُوَّة بتمامِ العدالةِ والإتقانِ، وأَقَلُّهُ رُجحانُهُما. فمَن ليس بِحُجَّةٍ؛ لم تترَجَّح قُوَّتُه. وهي كثيرةُ الاستخدام.[2] ومِن شواهد إطلاقِه قولُ ابنِ مَعِين: "عَلِيُّ ابنُ زَيد بنِ جُدعانَ ليسَ بحُجَّةٍ."[3]

٥. فيه ضعف:

العبارة فيها تصريحٌ بوُجود ضعفٍ في الراوي مع إشعارٍ بِقِلَّتِها. وثُبوتُ الضعفِ القليلِ يدُلُّ على تَخَلِّي الراوي عن جَميع درجاتِ القُوَّة، ودُخُوله في عِدادِ مَن نَزلَ صوابُه عن الخطأِ. وقد استخدَمَها النُّقَّادُ الأوائِلُ.[4] ومِن شواهِدِه قولُ ابن المَدِيني في حُسَين بن زَيد بن عَلِيٍّ: "كان فيه ضعفٌ، ويُكتَبُ حديثُه."[5]

٦. في حديثه ضعف:

هذه العبارةُ كسابقتِها دلالةً على نُزول صَواب الراوي عن الخطأِ إلا أن فيها التصريح بأنه في حديثِه بخلاف العِبارة السابقةِ، وإن كانت هي أيضا تُحمَلُ على الحديث، لا على دِين الراوي لما سَبق مِن أن الضعفَ لا يُحمَلُ إلا على الضبط، مالم يَقُم دليلٌ بخلافه. وقد استخدمها الأئمَّة.[6]

---

١ ضعفاء العُقَيلي، ٤/١٢٤

٢ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٦/٢٥٣، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري، ٣/٢٢٥

٣ الجرح والتعديل، ٦/١٨٧

٤ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١١٣، والضعفاء الصغير، ص ١٣٣، وضعفاء أبي زُرعَة، ٢/٦٦٤

٥ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١١٣

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٣/٤٣٣، ٥/٢٥٤، ٦/٢٥٣

٧. ليس بعمدة:

العُمدَةُ ما يُعتَمَدُ عليه.[١] وهي في هذه العبارة كِنايةٌ عن القُوَّةِ. لأن ما يُعتَمَدُ عليه يَجِبُ أن يكونَ قَويًّا. فكأنَّ العِبارةَ بمعنَى: ليس بقَويٍّ. ولذلك ذكرهُما العِراقِيُّ في مرتبةٍ واحدةٍ،[٢] إلا أني لم أَعثُر على مثالٍ لاستخدامِه مِن قِبل إمامٍ ناقدٍ من أهل عصر الرواية.

٨. للضعف ما هو:

الظاهر أن اللام هنا بمعنى: إلى. وهي مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: مائِلٌ، أو يَميل. وكلمة "ما" إما زائدة، أو موصولة. والمعنى هو يَميلُ إلى الضعف. وعلى هذا؛ دلالة العبارة على نُزول الخطأ عن صواب الراوي في حديثِه، من غير جزم بتضعيفه واضِحة. فهي بمرتبة ليس بقويٍّ.

وقد ذكرها العراقي بها[٣] إلا أني لم أعثر على استخدام له من قبل أئمة النقد.

---

١ انظر: الجيم، ٢/٢٦٤

٢ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٨

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

المبحث الخامس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

جعلَ ابنُ أبي حاتم هذه المرتبةَ أيضا مِن مراتبِ الاعتبار. وذلك لأنَّها تُشارِكُ مَرتَبَتَي "ضعيفِ الحديث" و"ضعيف جِدًّا"، في عدَم رُجحان ضبطِ أَهلِها. وهذا يَقتَضِي تَركَ ما تَفَرَّدُوا بِه مُطلَقا؛ لرُجحان احتمالِ الخطأِ فيه، والاحتجاج بما توبعوا عليه فقط.

وإنما تَفتَرِقُ المراتبُ الثلاثُ بِناءً على قدر ضَعف المَروِيَّاتِ. وهذا يَقتَضِي أن يَكُونَ "ليس بقَويٍّ" أَرجَحُ على "ضعيفِ الحديث" والذي هو بدَوره يَترَجَّحُ على "ضعيف جِدًّا".

ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ليِّن الحديث"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"

المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "ليِّن الحديث" و"ليس بقوي"

المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث" مع الشرح

المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"

المبحث السادس : حكم أهل مرتبة "ليِّن الحديث"

المبحث الاول

تاريخ مرتبة "ليِّن الحديث"

هذه المرتبةُ جَعلَها ابنُ أبي حاتم أُولَى مراتبِ الجرح، وعَرَّفَ بها قائِلًا: "وإذا أَجابُوا في الرَّجُل بـ"ليِّن الحديثِ"؛ فهو ممن يُكتَبُ حديثُه، ويُنظَرُ فيه اعتبارًا."[1]

وقد سبق أن الذَّهَبيَّ خلَط بَينَ هذه المرتبةِ وبين مرتبةِ "ليس بقويٍّ"[2] وسبق أيضًا نَقدُ ما ذهب إليه ورُجحان مَذهبِ ابن أبي حاتم عليه.

وأضافَ ابن حَجَر إلى هذه المرتبةِ عباراتٍ، هي: لَيِّن، وسَيِّءُ الحِفظِ، وفيه أدنَى مَقالٍ.[3] وفي إدخالِ كلمة سَيِّء الحِفظِ في هذه المرتبةِ نَظَرٌ؛ لأنها باعتبار معناها الأصلي أَشَدُّ دلالةً على الجرح مِن شَرطِ هذه المرتبةِ؛ وهو الدلالةُ على الضعفِ المُطلَق؛ فموضِعُها مرتبةُ "ضعيف الحديثِ"، وقد سبق شرحُها هُناكَ.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٣٧

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤،

٣ انظر: نزهة النظر، ص ١٧٥

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"

اللَّيِّنُ صِفةٌ مُشَبَّهَةٌ مِن اللِّيْنِ، وهو ضِدُّ الخُشونَةِ.[1] ويُطلَقُ أيضًا في مُقابِل الغِلظَةِ، والشِّدَّةِ، والصَّلابَةِ حِسِّيًا ومَعنَويًا. فيُقالُ: ثوبٌ لَيِّنٌ. وكلامٌ لَيِّنٌ في مُقابِل ثَوب غَلِيظٍ، وكلامٍ شديدٍ.

وقد يُستَخدَمُ كمُرادِفٍ للسَّهلِ، أوالمُنقاد.[2] ويبدو أن هذا المعنَى يختلفُ عن المعنَى السابق؛ إذ السُّهولةُ وَسَطٌ بينَ الشِّدَّةِ والضعفِ، وبين الغِلظَةِ والرِّقَّةِ. ويُمكِن القول جَمعًا بينَ المعنَيَينِ بأنَّ اللِّينَ يدُلُّ على ما دُونَ القُوَّة، أو الشِّدَّةِ، أو الصَّلابَةِ. فهو يَشمَلُ السَّهلَ كما يَشمَلُ الرَّقِيقَ والضعيفَ دلالةً. وعلى هذا، فإن كلمةَ اللِّيِّنِ أَعَمُّ مِنَ السَّهلِ والضعيفِ.

ويبدو أن ابنَ أبي حاتم لاحظَ هُنا المعنَى الأَعَمَّ؛ ولذا جعله أَخَفَّ مراتب الجرح.

وظاهرُ إضافة اللِّينِ إلى حديث الراوي تَرَدُّد النَّاقِد في صلاحِه؛ لوُجودِ ما يُثِيرُ الشُّبهَةَ في حديثِ الراوي مِن غير أن يَملك النَّاقِدُ دليلا على الضعفِ، أو لتَساوي أو تَقارُبِ نِسبَةِ ما صَحَّ مِن مَروِيَّاته لمَا سَقَم. وهذا هو الحَدُّ الأَعلَى لِلَيِّنِ الحديثِ. إذ مَن ارتَفعَت نِسبةُ ما صَحَّ مِن مَروِيَّاتِه على ما سَقم من غير شبهةٍ؛ فقد ظهر صلاحُ حديثِه، وخرجَ من حَيِّز المجروحينَ، وارتَفعَ على الأَقلِّ إلى مرتبةِ "صالح الحديث".

والظاهرُ أنَّ الوصفَ بلَيِّن الحديثِ هو لمَن غلبَ على حديثِهِ اللِّينُ، لا لِمَن وُجدَ لِينٌ في حديثِه، إذ يجوزُ أن يُوجَدَ ما يُثِيرُ التردُّدَ في بعض حديثِ الثقةِ أو الصدوقِ، أو صالحِ الحديث، ولكنه لا يَصِحُّ إطلاقُ لَيِّن الحديثِ على أحدهم، لعدمِ غلبة اللِّين في حديثِهم. فيكونُ معنَى لَيِّن الحديثِ هو مَن غلبَ على حديثِه ما يَبعَثُ على التَّرَدُّدِ في صلاحِهِ.

---

١ انظر: جمهرة اللغة، ٢/٥٨

٢ انظر: المعجم الوسيط، ٢/٨٥٠

وإن الوصفَ بلَيِّنِ الحديث وصفٌ لمجمُوعِ أو غالبِ ما رواه الراوي مِن الحديثِ، لا لشخصِهِ، كما هو ظاهِرُ اللفظِ، أو بتعبير آخَر هو وصفٌ يَتَنَزَّلُ على ضبطِ الراوي للحديثِ، ولا دلالةَ فيه ظاهرًا على عدالتِه الدِّينِيَّةِ. إلا أنَّ ظاهِرَ اكتفاءِ النَّاقِدِ بهذا الوصفِ عدمُ ثبوتِ جميع أسبابِ التَّركِ فيه، وهذا يَستَلزِمُ – كما سبق في المراتبِ الثلاثِ الماضيةِ – أربعةَ أُمورٍ:

أولاً: ثبوتُ مُطلَق الضبطِ للراوي، بمعنى رُجحان براءته مما يُبطِل ضبطه مُطلَقا.

ثانياً: ثبوت مُطلَق العدالة له أيضا، بمعنى رُجحان براءته مما يُبطِل عدالته مُطلَقا.

وثالثاً: ثبوت عين الراوي على وجه التعيين.

ورابعاً: إمكان معرفة ما صلح مِن حديثه مما فسد.

وذلك لأنها جميعا عيوب أكبر في الراوي مِن مُجَرَّد لين حديثه، ولو علم الناقد فيه أمرا منها؛ لما وسِعَه السكوتُ عنه، واكتفاؤه بهذا القدر مِن الطعن.

ويُؤَيِّدُه أيضا ما ذَكَرهُ السَّهميُّ قال: "سألتُ أبا الحَسن الدَّارقُطني، قُلتُ له: إذا قُلتَ: فلانٌ لَيِّنٌ، أَيش[1] تُريدُ به؟ قال: لا يكون ساقِطًا مَتروكَ الحديثِ، ولكن يَكُون مجرُوحًا بشيءٍ لا يُسقِطُ عن العَدالةِ."[2]

ويجوز أن يكون في أهل هذه المرتبةِ - كالمراتب الثلاثِ التي سبقتها- مَن تَحسَّنَ حالُه أكثَرُ مِن مُطلَق العدالة، إلا أن قُوَّتَه في العدالةِ لا ترفعُه فوق هذه المرتبةِ، بسبب ضعفِه في الضبطِ.

ويُستَخلَصُ مما سبق أن "لَيِّنَ الحديثِ" هو مَن تَرَدَّدَ النَّاقِدُ في صلاح حديثه، ولم يثبُت فيه ما يُبطِل عدالتَه أو ضبطَه. فهذا هو الأصل الذي لا يُعدَل عنه إلا إذا قام مانِعٌ مِن حَملِ اللفظِ عليه، كما في قول أبي حاتم في محمد بن الحَجَّاج البَجَلِيِّ: "رَوى عنه بعضُ الضعفاءِ، وهو مجهولٌ لَيِّنُ الحديثِ."[3]

و لَيِّنُ الحديثِ بالمعنَى الأَصلِيِّ المذكور وَصفٌ سلبيٌّ خفيفٌ. فأما كونُه وصفًا سَلبيًّا؛ فلأنه يدُلُّ على عدم رُجحانِ صلاحِ حديثِ الراوي. وأمَّا خِفَّةُ معناهُ السَّلبيِّ؛ فلأن غلبةَ ما يُثيرُ الشُّبهَةَ- وإن كان يُخرِجُ حديثَ الراوي مِن حَيِّزِ الصلاحِ- فإنه لا يستلزمُ الضعفَ. فلَيِّنُ الحديثِ على الرَّغمِ مِن لُيونَةِ حديثِه أَرفَعُ مِن الذين تَبَيَّنَ رُجحانُ ضَعفِهم.

---

١ أيش: مختصر من أي شيء. انظر: تهذيب اللغة، ٤٧/١١

٢ سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ص ٧٢

٣ الجرح والتعديل، ٢٣٥/٧، رقم الترجمة ١٢٨٣

هذا، وإن "لَيِّنَ الحديثِ" ليس وصفًا سلبيًّا محضًا، بل فيه شيءٌ مِن المعنَى الإيجابيِّ، لكن عُدَّ وصفًا سلبيًّا لغلبة السلبِ على المعنَى الإيجابي. ثم إن غلبةَ المعنَى السَّلبيِّ على المعنَى الإيجابيِّ ليس بقدر كبير، وهذا أيضًا مُستفادٌ مِن نفس لفظِ ليِّن الحديث؛ فإن اللِّينةَ أَخَفُّ مِنَ التَّركِ، والضعفِ ونفي القوةِ. إلا أنه تارةً يُراعَى خِفَّةُ معناه السَّلبي، وتارةً يُهمَلُ مِن باب التَّجَوُّزِ، فيُطلَقُ على مَنِ اشتَدَّ ضعفُه، وهذا يُفَسِّرُ اقترانَ "لَيِّنَ الحديثِ" مع عباراتٍ أَشَدَّ جرحًا، كقولهم: "ليِّن الحديث، ليس بقويٍّ."[1] وقولهم: "ليِّنُ الحديثِ، ضعيفُ الحديثِ."[2]

هذا، وما ذَكَره ابنُ حَجَر في المرتبة السادسة عنده مِن مراتب الجرح والتعديل التي مَشَى عليها في تقريب التَّهذيب قائلًا: "مَن ليس له مِن الحديثِ إلا القليلُ، ولم يثبُت فيه ما يُترَكُ حديثُه مِن أَجلِه، وإليه الاشارةُ بلفظِ مَقبُول حيثُ يُتابَعُ، وإلا فلَيِّنُ الحديثِ."[3] فالظاهر أنه داخِلٌ أيضا فيما ذكره ابن أبي حاتم في هذه المرتبة، إذ كون الراوي مع قِلَّة حديثه، لا يُتابع عليه، مما يَبعثُ على التَّرَدُّدِ في صلاحِه. إلا أن شرطَ ابنِ حَجَر في مرتبةِ "لَيِّنَ الحديثِ" أَضيَقُ مِن شرطِهِ عندَ الجُمهور فيما ذَكَره ابنُ أبي حاتم لِأَمرَين:

الأمر الأول:أن ابن حَجَر قَصَّر هذا الوصفَ على قليل الحديثِ، وأَئِمَّة النَّقد لا يَتقَيَّدُون به، فيُطلقونه على مَن هو كثيرُ الحديثِ أيضًا. فمَن أمثِلَةِ إطلاقهم له على مَن كَثُر حديثُه إطلاقُ أبي حاتم له على سُوَيد بن عبدِ العزيز الدِّمَشقِيِّ السُّلَمِيِّ، وقد عدَّ له ثمانيةَ شُيوخ،[4] بينما ذكر المِزِّيُّ في شيوخِهِ ثمانيةً وثلاثِينَ رَجُلًا.[5] فمَعَ هذه الكثرةِ للشيوخ؛ يُستبعَدُ أن يكون قليلَ الحديث.

ومِن شواهِدِه أيضا إطلاقُ أبي زُرعَةَ له على اللَّيثِ بن أبي سُلَيم،[6] وقد وَصلَ عددُ مَن ذَكَره المِزِّيُّ مِن شيوخِه إلى ثمانيةٍ وثلاثينَ.[7]

والأمرُ الثاني: "لَيِّنَ الحديثِ" عندَ أَئِمَّة النَّقد المُتقدِّمِين ليس قاصِرًا على الصورة التي ذَكَرَها ابنُ حَجَر، بل يبدُو أن له عندهم صُوَرٌ أُخرَى بناءً على أَسباب أُخرَى، كالتَّدلِيسِ والإرسالِ مثلًا، وهذا ظاهِرُ بعض أقوالهم. مِنها قولُ أبي زُرعَة الرازي في سَعِيد بن المَرْزُبان العَبسِيِّ مولَاهم، أبو سعد البَقَّالِ الكُوفِي الأَعوَر: "لَيِّنَ الحديثِ مُدَلِّسٌ. قِيل: هو صدوقٌ؟ قال: نعم، كان لا يكذب."[8]

---

١ قاله أبو حاتم في عقبة بن عبد الله الأصم. انظر: الجرح والتعديل، ٣١٤/٦، رقم الترجمة ١٧٤٧

٢ أطلقه أبو حاتم على مؤمل بن عبد الرحمن. انظر: المرجع السابق، ٣٧٥/٨، رقم الترجمة ١٧١٠

٣ ١/١

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٢٣٨/٤

٥ انظر: تهذيب الكمال، ٢٥٦/١٢-٨

٦ انظر: الجرح والتعديل، ١٦٩/٧

٧ انظر: تهذيب الكمال، ٢٨٠/٢٤-٢

٨ الجرح والتعديل، ٦٣/٤

ومنها أيضا ما ذَكَرَه ابنُ أبي حاتم قال: سمعتُ أبي يقول: "كان زَكَرِيَّاءُ بن أَبي زائِدَةَ لَيِّنَ الحديثِ، كان يُدَلِّسُ."[1]

و منها ما ذَكَرَه ابن أبي حاتم أيضا قائِلًا: "سَعِيدٌ العَلَّافُ المَكِّيُّ، رَوَى عن ابن عَبَّاسٍ [رضي الله عنه]، رَوَى عنه مُسلِمُ بن خَالِدٍ. قال عبدُ الرحمنِ: سمعتُ أبا زُرعَة يقولُ ذلك، ويقولُ: هو "لَيِّنَ الحديثِ" لا أَظُنُّه سمِعَ مِن ابنِ عَبَّاسٍ [رضي الله عنه]."[2]

ومنها وَصفُ أبي حاتم لِسُوَيدِ بن عبدِ العزيز بلَيِّنِ الحديثِ مَعَ قولِهِ فيه: "سمعتُ دُحَيمًا، وقِيلَ له: سُوَيد بنُ عبدِ العزيز مَن إذا دُفِع إليهِ مِن غير حديثِه، قرأهُ على ما في الكتابِ؟ فقال: نعم."[3]

وعلى هذا؛ يُمكِنُ القولُ بأن "لَيِّنَ الحديثِ" وصفٌ عامٌّ شامِلٌ لِكُلِّ مَن لم يَتَرَجَّح صَلاحُ حديثِهِ. فضابطُ ألفاظ وعبارات مرتبةِ "لَيِّنَ الحديثِ" الدَّلالَةُ على عدم رُجحان صلاح حديثِ الراوي.

---

١ الجرح والتعديل، ٣/٥٩٤

٢ المرجع السابق، ٤/٧٦

٣ المرجع السابق، ٤/٢٣٨

المبحث الثالث

الفرق بين مرتبتي "ليِّن الحديث" و"ليس بقوي"

ألفاظ وعباراتُ مرتبةِ "لَيِّن الحديثِ" تدُلُّ على عدمِ رُجحان صلاحِ حديثِ الراوي، بينما ألفاظ وعبارات مرتبةِ "ليس بقَويٍّ" تدُلُّ على نفي القُوَّةِ. ونَفيُ القُوَّةِ أَشَدُّ جَرحًا مِن لِينِ الحديثِ، وأَخَصُّ مِنه؛ لضِيقِ شَرطِهِ.

وعلى هذا؛ يُمكِنُ القولُ بأن بينَهما عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق. والفرقُ بينهما غَيرُ كبير كما هو الظاهر. ولذا؛ كثيرًا ما يَرِدُ الوصفُ بـ "ليس بقويٍّ" مُقترنًا بـ "لَيِّنِ الحديثِ" في كلام نُقَّادِ الحديثِ.

المبحث الرابع

ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث" مع الشرح

١. ليِّن الحديث:

قد سبق بيان المراد به مُفصَّلًا في بيان ضابط هذه المرتبة. وقد استخدمه أحمد[١]، والبخاري[٢]، وأبو زُرعَة[٣]، وأبو حاتم[٤] الرازيَين، واللَّذانِ أكثَرَا مِن استِخدامه.

٢. ليِّن:

هذه العبارة تُوهِم بظاهرها أن اللِّينَ هنا مُتَّجِهٌ إلى سيرةِ الراوي. وليس كذلك، لما سبق مِن أنه لا تُوجَد درجةٌ بينَ العدل والفاسق، فالعبارات الدَّالَّة على عدم رُجحانِ قُوَّةِ الراوي إن كانت لا تَدُلُّ على الفِسق، فإنها تُحمَلُ على ضبطِ الراوي، لا على عدالَته. فعلى هذا، فهي بمنزلةِ لَيِّنِ الحديثِ.

٣. في حديثه شيء:

هذه العبارة تُشعِر بأن الراوي في حديثه شيء سلبي يمنع النَّاقِد من الحكم عليه بالصلاح، وبم أن النَّاقِد عبر عن المانع بـ"شيء"، وهو أَعَمُّ من الضعف، إذ يَشمَل كل ما يُثِير الشبهةَ في صلاح حديث الراوي، ويبعث على التردُّدِ فيه، ولو لم يملِك النَّاقِدُ دليلا واضحا على ما يَشعُر به. واللفظ إذا احتملَ العُمومَ، لا بُدَّ مِن حَملِه عليه حتى يقوم دليلٌ مانعٌ يصرفه إلى الخصوص. وعلى هذا، فعبارة: "في حديثه شيء." موضعها مرتبة لين الحديث.

والشواهد على أن المراد بـ"شيء" هنا شيء سلبي كثيرة، منها ما ذكره الدُّوري قال: "سمعتُ

---

١ انظر: علل أحمد برواية المروزي، ٦٧/١، رقم النص ١١٧

٢ انظر: التاريخ الكبير، ١٠٦/٦، رقم الترجمة ١٨٥٣، والضعفاء الصغير، ص ٩٣، رقم الترجمة ٢٤٥

٣ انظر مثلا: ضعفاء أبي زُرعَة، ٣٣٨/٢، ٤٤٦، ٥١٣، والجرح والتعديل، ١٥٠/٣، رقم الترجمة ٦٥٣

٤ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٥٠/٢، ٣٢٠، ٤٥١، أرقام التراجم ٨٩١، ١٢١٥، ١٨١٣

يحيى -يعني ابن مَعِين- يقول: زيد بن جُبَير ثقة. فقلتُ له: أليس في حديثه شيءٌ؟ فقال: لا، والله، إلا ثِقَة. ما سَمعتُ فيه شيئًا.'"[1] وما ذكره الدُّوريُّ أيضًا قال: "سمعتُ يحيى بنَ مَعِين يقول، وقِيل له: العَلَاءُ بن الحارثِ في حديثِه شيءٌ؟ قال: لا، ولكن كان يَرَى القَدَرَ.'"[2] فإثبات الشيء في حديث الراوي يعني وُجود ما يُوجِبُ التَّرَدُّدَ أو التَّوَقُّفَ في روايتِه.

وممن استخدمَ العبارةَ المذكورةَ غيرُ ابن مَعِين، هو أحمد،[3] والبخاري،[4] وأبو زُرعَة.[5]

٤. في نفسي من حديثه شيء:

وهذه العبارة مثل العبارة الماضية تدُلُّ على وُجود ما يُثيرُ الشُّبهَةَ من غير دليل على رُجحان أو ثُبوت ضعفِ حديثِ الراوي. وقد أطلقها شُعْبَة.[6]

٥. في حديثه نظر:

النَّظر في الشيء بمعنى النظر إليه، أو بمعنى التأمل بالقلب، والتفكر في أمره. وقول النَّاقِد: في حديثه نظر فيه إطلاقُ المُسَبَّب وإرادةُ السَّبَب، حيثُ أطلقَ النظرَ، وأراد به ما يقتضيه. فيكون معنى العبارة: حديثُ الراوي فيه ما يدعو إلى التأمل في أمره، والتوقفِ فيه. وما يدعو إلى التأمل في حديث الراوي أَعَمُّ مِن أن يكون ضعفا، أو مُجَرَّد شُبهةٍ من غير قيام دليل على الضعف، والأَعَمُّ يَجِبُ حَملُه على عُمومه حتى يقومَ دليلٌ على الخُصوص. وعلى هذا، فيكون موضع العِبارة المذكورةِ مرتبةُ لَيِّن الحديث.

والعِبارة يَستخدِمُها البخاريُّ بكثرة.[7] واستخدَمَها أبو حاتم.[8]

٦. يجيء عنه حديث كأنه شيعي، ثم يجيء عنه حديث كأنه عثماني:

هذه العبارة فيها تَصريحٌ بشبهةٍ يَجِدُها النَّاقِدُ في نفسه من حديث الراوي، إلا أنها تدُلُّ أيضا على أنها لم تتحقق. ولذا، فهي لا تدُلُّ على الضعف، وإن دلَّت على نُزول حديثِ الراوي عن الصلاح، فالعبارة بمرتبة لَيِّن الحديث. وقد أطلقها شُعْبَة.[9]

---

١ تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري، ٣٨٩/٣، رقم النص ١٨٨٧

٢ تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري، ٤٥٣/٤، رقم النص ٥٢٥٦

٣ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٤٤/٢، رقم الترجمة ١٥٠٣

٤ انظر مثلا: الضعفاء الصغير، ص ١١٩،

٥ انظر: ضعفاء أبي زُرعَة، ٣٧٨/٢

٦ انظر: التقدمة، ١٤١/١، والجرح والتعديل، ٣٩٧/٣، رقم الترجمة ١٨٢٦

٧ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ٩٦/١، ٣٤٥، ٣٧٩، ١٥٤/٢، ٤٦١/٣

٨ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢٣٩/٤، ١٥٧/٥، ٢٩٤/٧

٩ انظر: ضعفاء العُقَيلي، ٤٧٢/٣، رقم الترجمة ١٩٨٢

٧. ما تعجبني الرواية عن فلان، ولا أدري ما ينصبني لهذا؟

روى التِّرمِذِيُّ بسنده عن يحيَى القَطَّان يقول: "ما تُعجِبُني الروايةُ عن فَرقَد السَّبَخِيِّ، فتَبَسَّمَ قال: أَيُّ شيءٍ تَنصِبُني لهذا؟"[١] فقد عبر النَّاقِدُ عن عدم استِحسانه للرواية عن الراوي، ولكنه أَخبَر أيضا عن عدم مَعرفَته لما يَحمِله عليه، مما يدُلُّ على أن ما يَمنَعُه مِن الرواية عنه ما زال في حَيِّز الشُّبهَةِ، ولم يَثبُت بعدُ بدَليل. وعلى هذا، فالعبارة بمرتبة لَيِّنِ الحديثِ.

٨. حديثه ليس بالمعروف:

إذا كانَ أَكثرُ حديثِ الراوي غيرَ مَعرُوفٍ لدى أَهل الحديث؛ تَرَدَّدَ النَّاقِدُ في صلاحه، فكان بمَنزلَةِ لَيِّنِ الحديثِ. وقد استخدم العبارة المذكورة البخاري.[٢]

٩. حديثه ليس بمستقيم:

نفيُ الاستقامةِ عن حديث الراوي يدُلُّ على عدمِ رُجحانِ صوابِه على الخطأ. إلا أنه لا يَستَلزمُ الضعف؛ إذ يَحتَمِل أن يكون حديثُ الراوي لم يَنزل إلى حَدِّ الضعف، إلا أنه لم يَترَقَّ أيضًا إلى مرتبةِ الاستقامةِ والصَّلاح، ولم يتبَيَّن غلبةُ صَوابِه على الخطأ. فعلى هذا، فهو بمرتبة لَيِّنِ الحديثِ.

وقد استخدمَ العِبارةَ المذكورةَ ابن مَعِين،[٣] والبخاري.[٤]

١٠. في نفسي منه شيء:

ظاهِرُ هذه العبارة الدَّلالَة على عدمِ صلاح الراوي، والظاهِرُ أن اللَّيِّنَ مِثلُ الضعف؛ إذا أُطلِق على راو فإنه يُحمَلُ على ضبطِه، لا على عدالته، وذلك لأنَّ الديانةَ لا وسطَ فيها بين العَدالةِ والفِسق، فكل مَن شُوهِد منه سببٌ من أسباب الفِسق؛ كان فاسقًا، وكل مَن لم يُشاهَد منه ذلك بعد معرفة إسلامه؛ لم يخرج عن حيِّز مُطلَق العدالة. فالأوصافُ الدَّالَّة على الضعفِ واللَّين مما هو دُونَ التَّرْكِ تُحمَلُ على ضبطِ الراوي، لا على دِينه. فإذا تقَرَّرَ هذا، فالعبارة دالَّةٌ على نُزول حديثِ الراوي عن الصلاح؛ فهي بمرتبة لَيِّنِ الحديثِ. وقد أطلقها يحيى القطَّان،[٥] وابن مَعِين.[٦]

---

١ ضعفاء العُقَيلي، ٤٥٨، رقم الترجمة ١٥١٥

٢ انظر: التاريخ الكبير، ٢٧١/٢، رقم الترجمة ٣٤٣١، والضعفاء الصغير، ص ٤٠

٣ انظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٤٧، وضعفاء العُقَيلي، ٢٤٨/١، رقم الترجمة ٢٩٦

٤ انظر: الضعفاء الصغير، ص ٤٧، وضعفاء العُقَيلي، ٢٤٨/١

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٣٦١/٨

٦ انظر مثلا: ضعفاء العُقَيلي، ١٢٢/١

١١. في نفسي منه:

وهذه العِبارةُ كسابِقَتِها تدُلُّ على وُجودِ ما يُوجِبُ التَّرَدُّدَ في صلاح حديثِ الراوي، وقد أطلَقها يحيى القَطَّان.[١]

١٢. في القلب منه هاجس:

هذه العبارةُ مُرادِفَةٌ للعِبارةِ الماضِيَةِ حيثُ تدُلُّ مِثلَها على عدمِ صلاح حديثِ الراوي مِن غير تصريح بالضعف. وقد أطلَقَها شُعْبَة.[٢]

١٣. فيه نظر:

هذه العبارةُ تَدُلُّ صراحةً على تَوَقُّفِ النَّاقِد في الراوي، مما يَستلزمُ وُجودَ شيءٍ يَمنعُه مِن توثيقه، إلا أن عَدم جَزمِها بكون ذاكَ الشيءِ جارحًا، يَقِي مَن وُصِفَ بها عن النُّزول عن مرتبة لَيِّنِ الحديثِ. وكلُّ ما فيها بيانُ تَردُّدِ النَّاقِد في الراوي.

ويَستخدِمُه البخاريُّ بكثرة.[٣] ورأى الذَّهَبيُّ أن البخاريَّ لا يُطلِقُ هذه العبارةَ إلا فيمَن يَتَّهِمُه غالِبًا.[٤] كما ذَكرَ أنه "قَلَّ أن يكونَ عِندَ البُخاري رَجُلٌ فيه نَظَرٌ إلا وهو مُتَّهَمٌ."[٥] وهكذا حَمَلَه على الغالِبِ مِن صَنِيع البُخاريِّ. أما العِراقِي فقد جعله مُطلَقًا بدُون استِثناءٍ حيثُ ذكر أن البُخاري يَستخدمُ هذه العبارةَ فيمَن تَرَكُوا حديثَه.[٦] ويَرَى السَّخَاوي أن البُخاري يقصِدُ بها ما هو أَشَدُّ مِن المَتْرُوكِ.[٧]

ودَعوَى كثرةِ استخدام البُخاري لِهذه العبارةِ بالمعنَى المذكور لا يَعنِي إلغاءَ المعنَى الأَصلِيِّ للَّفظِ. كيفَ، وقد قال البُخاري نفسُه في أبي نُعَيم النَّخَعِي الصغير، عبدِ الرحمن بن هانِئ بن سعيد الكُوفي: "فيه نظر، وهو في الأصل صدوق."[٨] وحكى التِّرمِذِي قولَ البخاري: "وحَكِيم بن جُبَير لنا فيه نظرٌ."[٩] ثُمَّ عَقَّبَ عليه قائِلًا: "ولم يَعزم فيه على شيءٍ".[١٠] فلم يَفهَم التِّرمِذِي من العبارة المذكورة إلا تردُّدَ البُخاري.

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٣٤٧/٢

٢ انظر: ضعفاء العُقَيلِي، ٣٩٨/٣

٣ انظر مثلا: التاريخ الأوسط، ١٠٣/٢، ١٢٠، والتاريخ الكبير، ٥٠/١، ٦٩، ٨٦

٤ انظر: ميزان الاعتدال، ٤١٦/٢،

٥ المرجع السابق، ٥١/٣-٢

٦ انظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧٧/١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٣

٧ انظر: فتح المغيث، ١٢٧/٢

٨ انظر: تهذيب التهذيب، ٢٩٠/٦

٩ علل الترمذي الكبير، ٣٩٠/١

١٠ المرجع السابق، الموضع السابق

وقد أطلَقَها النَّسائِيُّ قائِلًا: "عبدُ الرزاق بن هَمَّام، فيه نظرٌ لمَن كتب عنه بـأَخَرَة."[1] فتبين قطعًا أنه يُريدُ به اختلاطَه.

ويقول السَّاجِي في السُّدِّيِّ الكَبير، إسماعيل بن عبد الرحمن بـن أبي كَريمَـة: "صـدوقٌ فيـه نظرٌ."[2] ويقول في الحُسَين بن واقِد المَروَزي: "فيه نظرٌ، وهو صَدُوقٌ يَهِمُ."[3]

أما أبو حاتِم، فيستخدمُها على وُجُوه. فتارةً يُطلِقُها على مَن يَتَّهِمُه بالكَـذِب، كمـا جـاء فيمـا ذكره ابنُ أبي حاتم في ترجمةِ يحيَى بن أَكثَم التَّمِيمِي المَروَزيِّ: "سألتُ أبي عنه، قُلتُ: مـا تَقُـولُ فيـه؟ قال: فيه نَظَرٌ. قُلتُ: فما تَرَى فيه؟ قال: نَسأَلُ اللهَ السَّلامَةَ."[4]

وتارةً يُطلِقُها على مَرويَّاتِ الراوي دُونَ اتِّهامِهِ الصريحِ بالكَذِب، كما في قولِه في يَزيد بنِ أَبان الرَّقَاشِيِّ: "كان واعِظًا بَكَّاءً كثيرَ الروايةِ عن أَنَسٍ بما فيه نَظَرٌ. صاحِبُ عِبادةٍ، وفي حديثِه صَنعَةٌ."[5]

وتارةً يقرنها بمجهُول. فقال في الحُسَين بن سِدادٍ الجُعفِي جَليس يَحيَى بن آدم: "هو مجهولٌ فيه نَظَرٌ."[6]

وتارةً يُطلِقُها على مَن يَمتَنِعُ مِن الروايةِ عنه من غير بيانِ سبب الامتناعِ. فقـد قـال ابـنُ أبي حاتم في ترجمة سَعِيد بن عَنبَسَة أبي عُثمان الخَزَّاز الرَّازي: "سَمِعَ منه أبي، ولم يُحَدِّث عنه، وقال: فيـه نَظَرٌ."[7]

فهذِه النُّقُولُ جميعًا تدُلُّ على أن العِبارة كانت تُستَخدَمُ على وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ، ولم تَكُـن خاصَّـةً بالمُتَّهَمِين، أو المَتروكِين. ومِن هنا لا يَصِحُّ حَملُها إلا على أَصل مَعناها ما لم يَقُم دليلٌ على العُدولِ عنه إلى معنًى آخَرَ.

---

١ الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٦٩

٢ تهذيب التهذيب، ٣١٤/١

٣ المرجع السابق، ٣٧٤/٢

٤ الجرح والتعديل، ١٢٩/٩

٥ المرجع السابق، ٢٥٢/٩

٦ المرجع السابق، ٥٣/٣

٧ المرجع السابق، ٥٢/٤

المبحث الخامس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"

قد سبقَ قولُ أبي حاتم الرازيِّ في بيان هذه المرتبةِ: "وإذا أجابُوا في الرَّجُلِ بـ "ليِّن الحـديثِ"؛ فهو ممَن يُكتَبُ حديثُه، ويُنظَرُ فيه اعتِبارًا."[1]

وسبَبُ عدمِ احتمالِ تَفَرُّدِ أهلِ هذه المرتبةِ أيضًا كأَهلِ المراتبِ الثـلاثِ السـابقةِ هـو عـدمُ رُجحان الصَّوابِ على حديثهم؛ فيكونُ قبولُ ما يَتَفَرَّدُ به أحدُهم عَمَلًا بالظَّنِّ المَرجُوح، وهـو حـرامٌ. بينما سببُ قبولِ حديثِ أَهلِها حالَ مُوافَقَتِهِ لحديثِ الثقاتِ هو رُجحانُ احتمالِ صِـحَّتِها مـع عـدمُ ثُبوتِ ما يقتَضِي رَدَّ حديثِهم مطلقًا. فيُقبَلُ مِن حديثِهم ما وافقُوا فيه الثقاتِ. وأَهلُ هـذه المرتبـةِ مـع لِينِ حديثِهم أَفضلُ مِن سائِر مراتبِ الجَرح، وأَرجَحُ عليهم.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

الباب الثاني

ألفاظ وعبارات التعديل عند أئمّة النقد المتقدمين

شرحاً .. ومرتبةً .. وحكماً ..

يشمل هذا الباب على ستة فصول تالية:

الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"

الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"

الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "صالح الحديث"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

المبحث الثالث : وجه ذكر صالح الحديث في مراتب التعديل

المبحث الرابع : وجه جعل "صالح الحديث" مرتبة أخيرة للتعديل

المبحث الخامس : الفرق بين مرتبتي "صالح الحديث" و"ليِّن الحديث"

المبحث السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث" مع الشرح

المبحث السابع : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "صالح الحديث"

هذهِ المرتبةُ هي الرابِعةُ والأَخِيرةُ للتعديل عند ابن أبي حاتم، والتي ذَكرَها قائِلًا: "وإذا قِيلَ: صالِحُ الحديثِ؛ فإنه يُكتَبُ حديثُه للاعتِبار."[1]

وقد أضافَ الذَّهَبِيُّ إلى هذه المرتبةِ عباراتٍ هي: مَحَلُّه الصِّدق ، وجَيِّدُ الحديثِ، وشيخٌ وَسَطٌ، وشيخٌ حَسنُ الحديثِ، وصَدُوق إن شاءَ اللهُ، وصُوَيلِحٌ.[2] وقد خالفَ الذَّهَبِيُّ ابنَ أبي حاتم إذ ساوَى بينَ "مَحَلُّه الصِّدق " وبين "صالِح الحديثِ" والأَولَى ما فَعلَه ابنُ أبي حاتم لما سيأتي في ضابط هذه المرتبةِ، وضابط مرتبة "صَدُوق".

ووافقَ العِراقِيُّ الذَّهَبِيَّ في انتِزاعِ "مَحَلُّه الصِّدق " مِن مرتبةِ "صَدُوق" وإضافَته إلى مرتبةِ "صالِح الحديثِ" وزاد في هذه المرتبةِ عبارات، هي: رَوَوا عنه، وإلى الصِّدق ما هو، ووَسَطٌ، ومُقاربُ الحديثِ، أو أرجُو أنَّه ليس به بأسٌ.[3] وكان ابن الصَّلاح قد زاد عباراتٍ للجرح والتعديل مِن غير تعيينِ مراتِبها.[4] فألحَقَ العِراقِيُّ عِبارتَينِ مِنها بمرتبة "صالِح الحديثِ"، هما:رَوَى عنه النَّاسُ، وما أَعلَم به بأسًا.[5] كما أَدخَلَ كلمةَ "شَيخ" في هذه المرتبةِ.[6]

والعباراتُ التي أضافَها الذَّهَبِيُّ والعِراقِيُّ إلى هذه المرتبةِ، ليست كُلُّها مما يُرادِفُ "صالِحَ الحديثِ". بل مِنها ما يُرادِفُ "صَدُوق" كما سيأتي مُطلَقًا، وهو: شيخٌ وَسَطٌ، ووَسَطٌ. ومِنها ما يُرادِفُ "شَيخ" وهو: صَدُوق إن شاءَ اللهُ، وصُوَيلِحٌ، وإلى الصِّدق ما هو، وأَرجُو أنه ليس به بأسٌ، وما أَعلَمُ به

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٣٧

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧١-٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٢

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٧

٥ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٦١

٦ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٠

بأسًا. وسيأتي شرحُها في المواضِع المذكُورةِ. ومنها ما لا يدُلُّ على جرحٍ أو تعديلٍ، وهو: رَوَوا عنه، ورَوَى عنه النَّاسُ.

فلا يصلُح لهذه المرتبةِ مما ذَكَره الذَّهَبِيُّ والعِراقِيُّ إلا جَيِّدُ الحديثِ، وشيخُ حَسَنُ الحديثِ، ومُقاربُ الحديثِ.

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

إن ابنَ أبي حاتم ذَكَرَ لفظةً واحدةً تُمَثِّلُ هذه المرتبةَ وهي صالِحُ الحديثِ. وأَئِمَّة النَّقد يستخدمون هذا الوصفَ على أوجُهٍ مختلِفةٍ. فتارةً يَقتصِرُون عليه وَحدَه، وتارةً يَقرنُونَه بأَوصافٍ مِن المراتبِ الأَعلَى مِنها، كقولهم: لا بَأسَ به صالحُ الحديثِ، أو صالِحُ الحديثِ ثِقَة، أو صالحُ الحديثِ صَدُوق. والظاهِرُ أن الذي يُمَثِّلُ هذهِ المرتبةَ هو الوصفُ بصالِح الحديثِ مُجَرَّدًا غيرَ مَقرونٍ بوصفٍ آخَرَ.

والظاهِرُ أيضًا أن "صالح الحديث" ليس وصفُ حديثٍ واحدٍ، بل هو هُنا وصفٌ لجميع مَروِيَّاتِ الراوي، أو أَغلَبِها. والصلاحُ لُغَةً ضدُّ الفسادِ. والفسادُ في الحديثِ مِن وَجهَينِ يَشمَلان جميعَ مَظاهِره، هما: الكَذِب، والخطأ. وأَشَدُّهما الكَذِبُ؛ فإن الكَذِب ما خالَط حديثَ الراوي إلا وأَفسدَه تمامَ الفسادِ، فأَسقطَه بالاتفاقِ - كما سبق في مرتبة "وضَعَ حديثا" - قليلًا كان الكَذِبُ والحديثُ، أو كثِيرَين. وأما الخطأُ، فإن قِلَّتَه مَعفُوٌّ عنه؛ لأن الخطأ يستحيل تَجَنُّبه بالكُلِّيَّة بمقتضى ضعف الذاكرة البشرية، فحديث الرجل لا يزال صالحا ما لم يغلب خطؤه على الصواب. وإذا كثر الخطأ حتى طغى على قدر الصواب من حديثه؛ فقد حديثُه الصلاحَ. فصالح الحديث هو من غلب صوابه على الخطأ في حديثه، ولم يظهر ما يدُلُّ على الكَذِب، ولو كان يُخطِئ، أو يَروِي ما يُنكَرُ بشرطِ عدمِ غلبةِ الخطأِ أو الإنكارِ على حديثه.

وشاهد إطلاق صالح الحديث على مَن يُخطِئ من غير أن يغلب على حديثه، قولُ أبي حاتم في يَزيد بن كَيسانَ: "يُكتَبُ حديثُه، ومَحَلُّه السَّترُ، صالح الحديث."[1] قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قلتُ له: يُحتَجُّ بحديثه؟ قال: "لا، هو بابَةُ فُضَيل بن غَزوان وذَوِيه. بعضُ ما يأتي به صحيحٌ، وبعضٌ لا."[2]

---

١ الجرح والتعديل، ٢٨٥/٩، رقم الترجمة ١٢٠٩

٢ المرجع السابق، ٢٨٥/٩، رقم الترجمة ١٢٠٩

والأمثلة على جواز الخطأ في صالح الحديث كثيرة.[1] منها: قول ابن مَعِين : "حُيَيُّ بنُ عبدِ الله صالح الحديث، ليس بذلك القوي."[2]

ومنها قول أبي حاتم في عبد الرحمن بن سلمان الحَجَري: "مضطربُ الحديث، يروي عن عُقَيل أحاديثَ عن مَشيَخَة لعُقَيل، يُدخِلُ بينهم الزُّهْريَّ في شيءٍ سمِعه عُقَيل من أولئك المَشيَخَة. ما رأيتُ في حديثه مُنكَرا، وهو صالح الحديث."[3]

وقولُ أبي حاتم: "مَعمَر بن راشد ما حَدَّث بالبصرة، ففيه أغالِيطُ، وهو صالح الحديث."[4]

ولما سئل أبو حاتم عن محمد بن عُمارة الذي يُحدِّثُ عنه مالِكٌ، قال: "صالح الحديث، ليس بذلك القوي."[5]

ومن أمثلة إطلاق لفظ "صالح الحديث" على من وُجد في حديثه إنكارٌ ما ذكره أبو طالب[6] قال: "سألتُ أحمدَ بن حنبل عن عبد الرحمن بن إسحاق المَدِينِيّ، فقال: "روى عن أبي الزِّناد أحاديث مُنكَرةً، وكان يحيى لا يُعجبه." قلت: كيف هو؟ قال: "صالح الحديث."[7]، ويَبدُو أن الإنكار الذي وُجِدَ في حديثه قليل، والشاهد قولُه: أحاديثَ مُنكَرة. ولذا لم يناف وصفه بصالح الحديث.

وفي مُقابل ما ذكر، يمتنعون من إطلاق "صالح الحديث" على مَن يكثُر منه الإنكار. ومِن شواهده ما ذكره عبدُ الله بن أحمد قال: "وسألته [يعني: أباه أحمد] عن وَهْب بن إسماعِيل الأَسَدِيّ، قال: كتبنا عنه أحاديثَ. فقلتُ له: ترجو أن يكونَ صالح الحديث؟ قال: ما أدري. فراجعتُه، فقال: روى بعدَنا أحاديثَ مناكيرَ عن وِقَاء بنَ إيَاس."[8] والظاهر أنه أشار بمناكِير إلى كثرتها، وشِدَّتِها. ولذلك امتنع عن وصفه بصالح الحديث، لأنها لو حُمِلَت على القِلَّة؛ لما أَنزَلَت الراوي عن مرتبة صالح الحديثِ، ولما جاز إطلاقُ الصلاحِ على حديثه، كما أطلقه أحمدُ على عبدِ الرحمن بن إسحاقَ المَدِينِيّ المذكور على الرَّغم مِن وُجود ما يُنكَرُ في حديثه.

---

١ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢٤٢/٥، و٣١٦ رقم الترجمتين ١١٤٧، و١٥٠٠، و٧٥/٧، رقم الترجمة ٤٢٣، و٢٥٧/٨، رقم الترجمة ١١٦٥

٢ تاريخ ابن مَعِين ، رواية ابن محرز، ٦٨/١

٣ الجرح والتعديل، ٢٤٢/٥، رقم الترجمة ١١٤٧

٤ المرجع السابق، ٢٥٧/٨، رقم الترجمة ١١٦٥

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٤٥/٨، رقم الترجمة ٢٠٤

٦ أبو طالب: هو أحمد بن حميد صاحب أحمد بن حنبل. روى عن أحمد مسائل تَفَرَّد بها. ومات قديما سنة أربع وأربعين ومائة بالقرب من موت أحمد بن حنبل. انظر: تاريخ بغداد، ٣٤٤/٤

٧ الجرح والتعديل، ٢١٢/٥، رقم الترجمة ١٠٠٠، والكامل، ٤٩٠/٥

٨ علل أحمد برواية عبد الله، ٥١٧/٢، رقم النص ٣٤١٤

فحديث الراوي لا يكون صالحًا إلا إذا اتَّصف بأمرين: خُلُوِّه من جميع أمارات الكَذِب، وغلبةُ الصوابِ على الخطأ. ويُعرَفُ ذلك بكثرة مُوافَقةِ الراوي للثقاتِ عند ما يُشاركُهم في الروايةِ، وعدم مُخالَفتِه لهم إلا قليلًا.

ويُطلِقُون وصف "صالح الحديث" على المُقِلِّ والمُكثِر، مما يدُلُّ على أن كثرةَ المَرويَّات ليست شرطا في صلاح حديث الراوي. فالشاهد على إطلاق وصف صالح الحديث على من كان قليل الرواية قول أبي حاتم في خالد بن ذَكْوان أبي حُسَين: "صالح الحديث، قليلُ الحديث، مَحَلُّه الصدق."[1] وقوله في عَمرو بن جابر الحضرَمي أبي زُرعَة: "عنده نحو عشرين حديثا، هو صالح الحديث."[2] ومِن شواهد إطلاقه على مَن كثُر حديثُه، قول أحمد: "إسماعيل بنُ أَبان صَدُوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثيرُ الحديث."[3]

والجدير بالذِّكر هنا أن التعبيرَ بصالح الحديث ظاهِرُه الدَّلالَة على صلاح حديث الراوي، وهذا لا يستلزمُ صلاحَ ضبط الراوي، إذ يُمكِنُ أن يكون حديث الراوي في الظاهر صالحا، ولكن الذي شاهَدَ الراوي وتَتَبَّع أحواله؛ لاحَظ ما يُنافي الضبطَ أو ينقُصه قليلا أو كثيرا. فهو وصفٌ بصلاح ضبطِ الراوي ظاهِرًا، لا باطنا. أو بلفظ آخر هو وصفٌ دال على صلاح حديث الراوي، لا بصلاح ضبطِه.

هذا، وإن التعبير بـ"صالح الحديث" لا يتعرَّض لشخص الراوي مباشَرةً؛ إذ لا يُفيد لُغَويًّا في معرفة عدالتِه الدِّينيَّة. وكُلُّ ما فيه هو وصفُ لحديثه. والظاهِرُ أن هذا هو السبب في إنزال هذه المرتبة عن مراتب من نُصَّ على عدالته ولو ظاهرًا. إذ لو نُصَّ على عدالة أحد ممن وُصِف بصلاح الحديث، لاقتضى ذلك رفعه إلى مرتبةِ شيخ، لأن القدر الثابت للشيخ من الضبط -كما سيأتي- هو صلاح الحديث أيضًا، فلم يبق سبب لارتفاعه عليه إلا التنصيص على عدالته. أما مَن وُصِف بصلاح الحديثِ وحدَه، دُونَ صلاح ديانته، لا ظاهرًا، ولا باطنًا؛ كان من أهل مرتبة "صالح الحديث".

ثم إنَّ مَن لم يُنَصَّ على عدالتِه يَشمَل جميعَ الأنواع مِن الرواةِ مِن ناقِصي العدالةِ وفاقِديها، ومجاهِيل. إلا أن وصفَ الناقد للراوي بصالح الحديث يَنفِي احتمال كونِه مِن المتروكين، بل يلزَم منهُ رُجحانُ براءةِ الراوي مِن جميع أسباب التَّركِ، إذ لو علِمَ الناقدُ فيه سببا منها؛ لما صح وصفُه له بصالح الحديث، وهذا يَستلزمُ أربعةَ أُمور:

الأول: ثبوت مُطلَق العدالة لمن وُصِفَ بصالح الحديث، بمعنَى رُجحان براءتِه من جميع

---

١ الجرح والتعديل، ٣/٣٢٩، رقم الترجمة ١٤٧٥

٢ المرجع السابق، ٦/٢٢٤، رقم الترجمة ١٢٤٠

٣ المرجع السابق، ٢/١٦١، رقم الترجمة ٥٣٨

الأسباب التي تُبطلُ عدالته.

والثاني: ثبوت مُطلَق الضبط لمن وُصِفَ به أيضًا، بمعنَى رُجحانِ بَراءَتِه مِن جميع الأسباب المُبطِلةِ للضبط.

والثالث: ثبوت عَين الراوي على وجه التعيين.

والرابع: إمكان تمييز ما صلح مِن حديثه مما فسد، لأنه لو لا هذا الإمكان؛ لما وصفه الناقد بصالح الحديث.

وذلك لأن الناقد لو علم في الراوي أحدا من الأمور الأربعة المذكورة؛ لما جاز له إهماله، كما لم يَجُز وصفُه بصالح الحديث الذي يجعَله في عِداد من وُثِّق، بخلاف مَن استحقَّ التَّرك بناءً على أحدِ العُيوب الأربعة المذكورة. فوصفُ صالح الحديث مُتضَمِّنٌ لرُجحان براءة الراوي مما يُسقِطُ عدالتَه، أو ضبطَه، كما يَتضَمَّن أيضًا معرفةَ الناقد له على وجه التعيين.

ويُؤَيِّده صنيعُ ابن أبي حاتم المُتمَثِّل في تخصيص مرتبة لمن يُترَكُ حديثُه بالكُلِّيَّة، وإنزالها عن جميع مراتبِ الاعتبار، ومنها هذه المرتبة؛ مما يدُلُّ على أن أهلَ هذه المراتبِ بُرَءَاءُ مما يُوصَفُ به المتروكُون.

فالخُلاصة أن أهلَ هذه المرتبةِ يتَّصِفُون -بالإضافة إلى صلاح حديثهم- بمعرفةِ أعيانهم على وجه التعيين، وبمُطلَق العدالةِ، وبمُطلَق الضبطِ.

وقد يُشكِلُ هنا ما رواه الخطيبُ بسنده إلى أبي جعفر أحمد بن سِنَان[1] قال: كان عبدُ الرحمن بن مَهدِيّ ربما جرى ذكرُ حديثِ الرَّجُل فيه ضعفٌ، وهو رجلٌ صَدُوق، فيقول: "رَجُلٌ صالح الحديث".[2] حيث تُوهِم هذه الروايةُ بأن الوصفَ بـ"صالح الحديث" يَتضَمَّنُ صلاح دين الراوي ظاهرا وباطنا، ولا يدُلُّ على الضَّبطِ. وقوَّى صنيعُ ابن الصَّلاح هذا الاحتمالَ حيثُ ذكر هذه الروايةَ عند بيانِه لمرتبة صالح الحديث، من غير تَعقُّب أو تعليق؛[3] مما يُوهِم بأنه أوردها تفسيرًا وبيانا للوصف المذكور. وتبع ابنَ الصَّلاح في ذلك كله العِراقِيُّ[4] والأَبناسِيُّ[5]. وجعل الصَّنعانيُّ الروايةَ المذكورةَ بمنزلةِ التوجيهِ لنزول مرتبة "صالح الحديث" عن مرتبة "ليس به بأس" إذ قال عَقِبها: "فيَجعَلُه مُنحَطًّا عن رُتبةِ ليس به

---

١ أبو جعفر أحمد بن سنان: هو الواسطي، جمع المسند. سمع من يزيد بن هارون وعفان وجماعة. حدث عنه علي بن عبد الله بن مبشر بمسنده. وقد روى عنه البُخاري ومسلم وغيرهما. مات سنة ست، ويقال: سنة تسع وخمسين ومائة. انظر: التقييد، ص ١٣٩-١٤٠

٢ انظر: الكفاية، ١/٢٢

٣ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٥

٤ انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٥٩، والتبصرة والتذكرة، ١/٣٧٥

٥ انظر: الشذا الفياح، ١/٢٦٨

بأس.'"[1] فأوهَمَ بأن صالحَ الحديث نقصُه في الضبط، لا في العدالةِ، وهذا بخلاف ما هو الظاهرُ مِن اللَّفظِ. بينما حمل السَّخاويُّ الكلامَ المذكور على المساواة بين "صالح الحديث" وبين "صَدُوق"، وعلى أنه اصطلاحٌ خاصٌّ بابن مَهدِيّ؛ إذ عقَّبَ على الروايةِ المذكورةِ قائلًا: "وهذا يَقتضي أنها هي والوصفُ بصَدُوق عند ابن مَهدِيٍّ سواءٌ."[2]

إلا أن هذا الإشكالَ يندَفِعُ بالرجوع إلى رواية ابن أبي حاتم حيثُ نقل عن أحمد بن سِنان الواسِطِيِّ قولَه بتَمامِه وهو كما يلي: "سمعتُ عبدَ الرحمن بن مَهدِيّ، وربما جرَى ذِكرُ رَجُلٍ صَدُوق في حديثِه ضعفٌ، فيقول: رَجُلٌ صالِحٌ. الحديثُ يَغلِبُه."[3] ثم أردَفَه ابن أبي حاتم مُوَضِّحًا قائلًا: "يعني: أن شهوةَ الحديثِ تَغلِبُه."[4] فالزيادة التي ذَكرَها ابنُ أبي حاتم، مع توضيحِه لقول ابن مَهدِيٍّ، قاضِيةٌ بأن ابنَ مَهدِيّ لم يذكُر الوصفَ بصالح الحديثِ. وبالتالي لا يَصِحُّ الاستدلالُ بهذه الروايةِ على معناه. أَضِف إلى ذلكَ المعنَى اللُّغَوي الصريح للَّفظِ، الذي بظاهِره لا يدُلُّ على سيرةِ الرجل، وحالتِه في الدِّينِ. فإذا تبينَ وجهُ الخطأ في روايةِ الخطيبِ، وابن الصلاح؛ بَطلَت استِنتاجاتُ كُلٍّ مِن الصَّنعانيِّ، والسَّخاويِّ منها.

هذا ويَرِدُ لفظُ صالح الحديث كثيرًا مقرونًا بألفاظٍ وعباراتٍ مِن مراتبَ عُليا، كقولهم: صَدُوق صالح الحديث[5] وكقولهم: صالحُ الحديثِ، لا بأس به.[6] وكقولهم: ثِقَةٌ صالِح الحديثِ[7] أو كقولهم: صالحُ الحديث، يُحتَجُّ بحديثِه.[8] وقد يَقترنُ بما هو أعلى مما ذُكِر جميعًا، كقوله: ثِقَة ثِقَة صالِحُ الحديث.[9] ولعل هذا ما جعل الذَّهَبِيَّ والسَّخاويَّ يَعُدَّانِ صالحَ الحديث بمرتبة شَيخ.[10] والحقيقةُ أن صالحَ الحديث بمُجَرَّده دلالَتُه قاصرةٌ على صلاح الحديثِ. فإذا ورد مَقرُونًا بما يدُلُّ على الصِّدق والإتقانِ، فمَردُّ المعنَى الجديدِ إلى ما اقتَرَن به، لا إلى صالِح الحديث. ومُجَرَّد اقتران اللفظ بما هو أدنى أو أعلى منه لا يستلزمُ نُزولَه أو ارتفاعَه إلى ما اقتُرن به. بل يُحمَلُ على المعنَى المجازيِّ إذا ورد مَقرُونًا، ويُحمَلُ على الأَصلِ عند الإفراد. فكما أن اقترانَ لفظ صَدُوق بثِقَة لا يستلزمُ ترادُفَهما؛ كذلك اقترانُ

---

١ انظر: توضيح الأفكار، ١٦٥/٢

٢ انظر: فتح المغيث، ١١٩/٢

٣ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ١٩٥/٢، رقم الترجمة ٦٥٩

٦ انظر مثلا: المرجع السابق، ٥٢٤/٢، رقم الترجمة ٢١٧٧

٧ انظر مثلا: ضعفاء العقيلي، ٤٦٤/٣، رقم الترجمة ١٥٢١

٨ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٤٥١/٣، رقم الترجمة ٢٠٣٩

٩ انظر مثلا: المرجع السابق، ٢٦٥/٤، رقم الترجمة ١١٤٥، و١٢٥/٥، رقم الترجمة ٥٧٦

١٠ وانتصر لهما الدكتور قاسم علي في مباحث في علم الجرح والتعديل، ص ٣٩-٤٠، الهامش رقم ٢

صالح الحديث بثِقَة أو صَدُوق أو غيرها مِن ألفاظ التعديل لا يستلزمُ ارتفاعَه عن معناه الأَصلِيّ.

فحقيقة صالح الحديث تتَمَثَّلُ فيما تَقرَّر سابقًا بـأن ضـابط ألفـاظ وعبـارات هـذه المرتبـة الدَّلالَة على غلبةِ الصواب على الخطأ في حديث الراوي مع رُجحانِ براءَتـه ممـا يقتضِي تـركَ حديثِـه مُطلَقًا.

المبحث الثالث

وجه ذكر صالح الحديث في مراتب التعديل

الوصف بصالح الحديثِ لا دلالةَ سلبِيَّةَ فيه. فلذلك مَن وُصِف به تَمَيَّز عمن طُعِن فيه، ولو طعنًا خفيفا كلَيِّنِ الحديثِ. وقد ترجَّحَ الوجهُ الإيجابي في الوصفِ بصالح الحديثِ بوضوحٍ لأمرَين، هما:

أولاً: إن صالحَ الحديث يتَضَمَّنُ رُجحانَ عدالةِ الراوي.

ثانياً: وهو يدُلُّ على رُجحانِ ضبطِ الراوي ظاهِرًا. وبهذا يُغايِرُ أهلَ سائِر مراتبِ الاعتبار، ويَرتَفِعُ عليهم؛ لأنهم لا يَتَّصِفُونَ به.

فبمجمُوع الأمرَين، ترجَّحَت قُوَّة أهلِ هذه المرتبةِ؛ فدخلوا في عِداد مَن وُثِّقَ، وتميزوا عمن طُعِن فيه.

المبحث الرابع

وجه جعل "صالح الحديث" مرتبة أخيرة للتعديل

يَبدُو أن ابنَ أبي حاتم أَخَّر هذه اللفظةَ عن جميع مراتب التعديل إلى المرتبة الأخِيرةِ لِوَجهَينِ:

الأول: إن هذه اللفظةَ قاصِرةٌ في دلالتها على صلاح حديثِ الراوي ظاهرًا، وينقصها الدلالة على صلاح ضَبطِه كما سبقَ، مما يقتضِي أن يكون دُون ما يدُلُّ على صلاح الضبطِ صراحةً كشيخٍ أو صَدُوق أو ثِقةٍ كما سيأتي في شرحِها في مراتِبِها.

والثاني: عدمُ النَّصِّ على صلاح دِيانةِ الراوي، وإن كانت تدُلُّ عليه بطريق اللُّـزُوم. ولا شَـكَّ أن ما يَستلزمُه اللفظُ أضعفُ مما ينُصُّ عليه اللفظ. وهذا يـدُلُّ على أنـه أَنـزَلُ مِـن الوصفِ بـ"شيخ" و"صَدُوق" وما في مرتبتهما، وما فوقهمـا مـن ألفـاظ وعبـارات التعديل.

فبمُقتَضَى الأمرَينِ المذكورَين؛ كان الوصف بصلاح الحديث أَنزلَ مِن سائِر مراتبِ التعديلِ. ومِن شواهده وصفُ ابن مَعِين للمُشمَعِلِّ بن مِلْحَان قـائِلًا: "صـالحُ الحـديث، إلا أن المُشـمَعِلَّ بـنَ إياسٍ أَوثَقُ منه كثيرًا."[1] بينما وَصفَ المُشمَعِلَّ بن إيَاسٍ بـ" ثِقَة" مرةً وبـ"ليس به بأس"[2] أُخرَى.

ومن أمثِلتِه أيضًا ما جاء عن ابن مَعِين قال: "داوُدُ بن حُصَين ثِقَة، ليس بـه بـأس. قِيـل له: العَلاءُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ يُقارِبُه؟ قال: لا، هو صالح الحديث."[3]

وقولُه أيضًا في إسماعِيل بن زَكَريَّا: "صالحُ الحديثِ." قِيل له: فحُجَّـةٌ؟ قـال: "الحُجَّـةُ شيءٌ آخَرُ."[4]

---

١ تاريخ ابن مَعِين برواية الدوري، ٤/٢٤٧، رقم النص ٤١٩١

٢ انظر: المرجع السابق، ٤/٢٤٧، رقم النص ٤١٩٠

٣ انظر: سؤالات ابن الجنيد، ص ٢٨١

٤ انظر: ص ١٠٧، رقم النص ٣٣٨

٥ تاريخ ابن مَعِين برواية ابن طهمان، ص ١١١، رقم الترجمة ٣٥٨

ومِن شواهِده أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "هُشَيم بن أبي سَاسَان الكوفي، سألتُ أبي عنه، فقال: صالحُ الحديثِ. قلتُ: لا بأس به؟ قال: لا أقولُ هذا، ولكن هو صالِحُ الحديثِ."[1]

ومِن هذا البابِ ما ذكره عبدُ اللهِ بنُ في جَعفَر بن زيادٍ الأَحمَر قال: "قلتُ لأبي: هو ثِقَة؟ قال: هو صالحُ الحديث".[2] وزاد في رواية العُقَيلي: "وكان يتشَيَّعُ."[3]

وما ذكره أبو بكر الأَثرَم، قال: "قلتُ -يعني: لأبي عبد الله- فابن إسحاق، هو حُجَّة في الحديثِ؟ قال: هو صالحُ الحديثِ، واحتُجَّ به أيضًا."[4] وظاهِرُه أن ابنَ إسحاق عندَ أحمد ليس بمَوضِع حُجَّة، وإن كان قد احتَجَّ به غيرُه.

ومِن أمثِلتِه أيضًا وصفُ أبي حاتم لعددٍ من الرُّواة بـ "صالِح الحديث" مع نَفي الاحتِجاج بهم:[5]

فمِن ذلك ما ذكرهُ ابنُ أبي حاتم، قال: "سمعتُ أبي يقول: أبو عَقِيل الدَّورَقِيُّ صالح الحديث. قلتُ لأبي: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: صالحُ الحديثِ."[6] كأنه يُصِرُّ على أنه دُونَ مَن يُحتَجُّ بحديثِه.

وقولُه أيضًا: سألتُ أبي عن عبدِ الواحِد النَّصرِيِّ، فقال: "كان واليًا على المدينةِ، صالحَ الحديثِ. قلتُ: يُحتَجُّ به؟ قال: لا."[7]

وذكر ابن أبي حاتم "أنه سأَلَ أباه عن عُمر بن رُوبَة التَّغلِبيِّ، فقال: صالحُ الحديثِ. قُلتُ: تَقومُ به الحُجَّةُ؟ فقال: لا، ولكِن صالِحٌ."[8]

ولمَّا سأل ابنُ أبي حاتم أباه عن مُوسَى بن أبي عائشةَ فقال: "صالحُ الحديث."[9] قال ابنُ أبي حاتم: "قلتُ: يُحتَجُّ بحديثه؟ قال: يُكتَبُ حديثُه."[10]

ومِن أمثلتِه أيضًا قولُ أبي حاتم في مُعاويَة بن صالِح: "صالحُ الحديثِ، حَسَنُ الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به."[11]

---

١ الجرح والتعديل، ١١٦/٩، رقم الترجمة ٤٨٨

٢ علل أحمد برواية عبد الله، ١٦١/٣، رقم النص ٤٧٢٢

٣ انظر ١٨٦/١، رقم الترجمة ٢٣١

٤ انظر: سؤالات ابن هانئ، رقم النص ٢٣٥٠

٥ انظر مثلا: ٢٢/٦، و١٠٨ رقم الترجمة ١١٥، و٥٧٠، و٣٨٣/٨، رقم الترجمة ١٧٥٠

٦ الجرح والتعديل، ٣٧٧/٤، رقم الترجمة ١٤٦٣

٧ المرجع السابق، ٢٢/٦، رقم الترجمة ١١٥

٨ المرجع السابق، ١٠٨/٦، رقم الترجمة ٥٧٠

٩ المرجع السابق، ١٥٧/٨، رقم الترجمة ٧٠٠

١٠ المرجع السابق، الموضع السابق

١١ المرجع السابق، ٣٨٣/٨، رقم الترجمة ١٧٥٠

وقد وصف أبو حاتم أكثرَ مِن راو بأنه: "صالحُ الحديث، يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به."[1]

وأما مثالُ نزولِ صالِحِ الحديثِ عن مرتبة شيخٍ، ففي وصف أبي حاتم الرازي لعُبَيدِ الله بن أبي زيادٍ القَدَّاح بقوله: "ليس بالقَويِّ، ولا بالمَتِين، وهو صالِحُ الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه. ومحمدُ بنُ عَمرو بن عَلقَمةَ أحَبُّ إلي منه."[2] بينما قال في محمد بن عمرو بن عَلقَمَة: "صالحُ الحديث، يُكتَبُ حديثُه، وهو شيخ."[3]

وقد شهِدَ الذَّهَبِيُّ بنُزول مرتبة مَن وُصِف بصالح الحديثِ مِن بين الثقاتِ حيثُ قال: "أَبَانُ بن يَزيد العَطَّار أحدُ الثقاتِ. قال أبو حاتم: صالِحُ الحديثِ. وهذه العِبارةُ تدُلُّ على أن غيرَه مِن رفاقِه أثبَتُ منه."[4]

هذا، ووجدتُ أبا حاتم وأبا زُرعَة لم يَرويا عمَّن وَصفاه بصالِح الحديث مُجَرَّدا، فما دونه ممن وردَ ذِكرُه في الجرح والتعديل لابنِ أبي حاتم الرازي، مما يدُلُّ على أن هذا الوصفَ عندهما دُون الوصف بالثِقَة، والصَدُوق، والشيخ وما في مرتبتِها، وما فوقها؛ إذ يرويان عمن يَصفانِه بها كثيرا بخلاف مَن يَصِفانِه بصالح الحديث.

---

١ منهم: أبو صالح باذان، أو باذام، وسفيان بن حسين، وسعير بن الخمس، وشيبان النحوي، وعلي بن حفص المدائني. انظر: الجرح والتعديل، ٤٣٢/٢، ٢٢٨/٤، ٣٢٣، ٣٥٦، ١٨٢/٦

٢ انظر: المرجع السابق، ٣١٦/٥، رقم الترجمة ١٥٠٠

٣ المرجع السابق، ٣١/٨، رقم الترجمة ١٣٨

٤ انظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم، ص ٣٩

المبحث الخامس

الفرق بين مرتبتي "صالح الحديث" و"ليِّن الحديث"

ظاهِرُ التعبيرَينِ أنَّ صالِحَ الحديثِ توثيقٌ، ولَيِّنَه جَرحٌ. والظاهِرُ مما سبق مِن ضابِط المرتبتَينِ أن الفارقَ بينهما هو غَلَبَةُ الصوابِ على حديثِ الراوي، وغلبةُ ما يُثِيرُ الشُّبهَةَ. فإذا غلَبَ الصَّوابُ؛ فهو صالِحُ الحديثِ، وإذا غلبَ ما يُثِيرُ الشُّبهَةَ؛ فهو لَيِّنُه.

وعلى هذا، فهُما مُتغايِرانِ؛ ولذلكَ لا يَردانِ مُقترنينِ. فإن اقتَرَنا؛ -وهو نادر جدا- ينبغي أن يُقَدَّرَ حذفٌ تَقدِيرُه: "بل". أو يُقَدَّرَ حذفٌ آخَرُ تَقدِيرُه "أو". أو يُحمَلَ على أنه بَدَلُ الغَلَطِ، وذلك كما اجتمعا فيما ذَكره ابنُ أبي حاتم الرازي: سألتُ أبي عن أبي قَيسٍ الأَودِيِّ فقال: "ليس بقَويٍّ، هو قَلِيلُ الحديثِ، وليس بحافِظٍ." قِيل له: كيفَ حديثُه؟ قال: "صالِحٌ، هو لَيِّنُ الحديثِ."[1]

فهنا لا يَستقِيمُ الكلامُ إلا إذا قُدِّرَ حذفٌ في الكلامِ، فيكونُ المعنَى: صالِحٌ، بل هو لَيِّنُ الحديثِ. أو صالِحٌ، أو هو لَيِّنُ الحديثِ. أو صالِحٌ في الدين، لَيِّنٌ في الحديثِ. ويتأَكَّدُ حَملُ لفظِ لَيِّنِ الحديثِ على أصله، وهو عدمُ غلبةِ الصوابِ على الخطأِ في ضوءِ قول أبي حاتم الرازي في أَوَّلِ كلامِهِ: ليس بِقَويٍّ.

---

١ الجرح والتعديل، ٥/٢١٨، رقم الترجمة ١٠٢٨

المبحث السادس

ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث" مع الشرح

هناك عباراتٌ متعددةٌ يُطلِقُها النُّقَّاد الأوائل على الرواة، وهي مُرادفة لصالح الحديث. وبإلقاء نظرةٍ عليها يتَبيَّن أن لها أسلوبَين، هما:

الأسلوب الأول: ما يدُلُّ على صلاح حديث الراوي صراحةً.

الأسلوب الثاني: ألفاظ وعبارات المراتب العُليا للتعديل مُقَيَّدَةً بالحديثِ.

وفيما يلي بيانٌ للأسلوبَين والألفاظ والعباراتِ التي تدخُل فيهما:

الأسلوب الأول: ما يدُلُّ على صلاح حديث الراوي صراحة:

١. صالح الحديث:

قد سبق بيان المراد به مُفَصَّلًا مع أمثلة وجوه مختلفة لاستخدامه عند بيان ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة؛ إذ هذا اللفظ هو الذي ذكره ابن أبي حاتم مُمَثِّلا لهذه المرتبة.

ويَتَّفِقُ مع صالح الحديث عبارات اشتقاقًا، ومعنًى، هي: حديثُه صالِحٌ، وصالحٌ في الحديثِ، وأحاديثُه صالحةٌ؛ فهي أيضًا بهذه المرتبةِ.

٢. مستقيم الحديث:

المُستَقِيمُ اسم الفاعِل مِن الاستقامَةِ، وهو الاستِواءُ والاعتِدالُ.[١] وعبارةُ "مُستَقِيمُ الحديثِ" مِن بابِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ؛ إذ الاستقامةُ وصفٌ لحديثِ الراوي. فالتقديرُ: مُستَقِيمٌ حديثُه. فيكون معنَى مُستَقِيم الحديث هو مَن يَتَّصِفُ حديثُه بالاعتدالِ والاستواءِ. والظاهِرُ أنَّ المُرادَ

---

١ انظر: لسان العرب، ٤٩٨/١٢

باستقامةِ الحديثِ صلاحُه.

ثم إن هذه العبارةَ مِثل عبارةِ صالح الحديث لا تدُلُّ على شيء مِن عدالة الراوي صراحةً. ويَشهَدُ بذلك ما يقتَرِنُ بها أحيانًا مِن توضيحاتهم مما يدُلُّ على نقص المعلوماتِ الكافيةِ عند الناقد حولَ الراوي لتوثيقه ديانةً.

وذلك كما في قولِ أحمد في عُمارة بن عَبد الكوفي: "مستقيمُ الحديثِ، لا يَروي عنه غيرُ أبي إسحاق."[1]

وقولُ أبي حاتم في أحمد بن عَلِي التُّمَيري: "لم يَرو عنه غيرُ محمود بن خالِد، وأرى أحاديثَه مُستَقِيمَةً."[2]

وقولُه في مُغِيرة بن أُمَيّ البَصريّ: "لا أعلَمُ روى عنه غيرُ ابنِه عبدِ العَزيز، وأرى حدِيثَه مُستَقِيمًا."[3] بناء على هذا؛ يُمكِنُ القولُ بأن مُستَقِيمَ الحديثِ بمرتبةِ صالح الحديث.

هذا، وهناك عباراتٌ أُخرى تُشارِكُ مُستَقِيمَ الحديثِ اشتِقاقًا، ومعنًى، ومرتبةً. منها: قولُهم: حديثُه مستقيم. و في الحديثِ مُستقيم. وقولهم: أَحاديثُه مُستقيمَة. وقولُهم: روى أحاديثَ مُستقيمةً. وقولُهم: أرى أو رأيتُ أحاديثَ مُستقيمةً. وروايتُه مُستقيمَةٌ. والجامِعُ بين هذه العباراتِ كُلِّها وَصفُ حديثِ الراوي بالاستقامةِ.

وهذا الوصفُ استخدمه يحيى القَطَّان[4]، وابن مَهدِيّ[5]، وابن مَعِين[6]، وأحمد[7]، والبُخاري[8]، وأبو زُرعَة[9]، وأبو داود[10]، وأبو حاتم[11] وهو أكثرهم استخداما له، واستخدمه أيضًا النَّسائي[12].

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٤٨١/٦، رقم الترجمة ١١٢٧٣

٢ المرجع السابق، ٢١/٢، رقم الترجمة ١٠٧

٣ المرجع السابق، ٢٤٨/٨، رقم الترجمة ١٤٢٨٨

٤ أطلقه على عمران بن مسلم القصير. انظر: المرجع السابق، ٣٩٠/٦، رقم الترجمة ١٠٩٤٠

٥ أطلقه ابن مَهدِيّ أيضا على عمران بن مسلم القصير. انظر: المرجع السابق، الموضع السابق.

٦ أطلقه على واصل بن جميل. انظر: تهذيب الكمال، ٥٠٤/١٠، رقم الترجمة ٧٢٩٥

٧ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٤٨١/٦، رقم الترجمة ١١٢٧٣، وميزان الاعتدال، ١٩٧/٣، رقم الترجمة ٦١١٠

٨ انظر: التاريخ الكبير، ٤٣١/٣، و٧٨/٥

٩ انظر: الجرح والتعديل، ٢٠٥/٥، رقم الترجمة ٨١٠٦، و٩٢/٨، رقم الترجمة ١٣٦٣٥

١٠ انظر: سؤالات الآجري، ٢٦٥/٢، رقم النص ١٧٩٨، و٢٢٤/١، رقم الترجمة ٢٥٤، و٢٤٢/١ و٢٤٣، رقم الترجمة ٥٩١، و٤١٠/١، رقم الترجمة ٨٢٣

١١ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢١/٢، رقم الترجمة ١٠٧ و٥٣٩/٣، رقم الترجمة ٥٠٤٧، و٥١/٥، رقم الترجمة ٧٥٣٩، و٢٤٨/٨، رقم الترجمة ١٤٢٨٨،

١٢ انظر: تهذيب الكمال، ٥١٧/٥، رقم الترجمة ٦٨٢٩، و٧١٥/١٠، رقم الترجمة ٧٤٩٥

٣. حسن الحديث:

الظاهَرُ أنه ثناءٌ، لا طعنٌ. والظاهِر المتبادر أيضًا أن حُسنَ الحديث يتضَمَّنُ صلاحَه. إذ لا يُتصَوَّرُ الحُسنُ مع غلبةِ الفسادِ في الحديثِ. ويتأَكَّدُ ذلك في ضوء أقوالِ لأَئِمَّة النَّقد في سياقٍ يُشعِرُ بأنَّ حُسنَ الحديث يُنافي الإنكار. فمِن أمثلتِه ما ذكره عبدُ الله بنُ أحمد قال: "قال أبي: روى أُسامةُ بن زيد عن نافع أحاديثَ مَناكِيرَ، قال عبدُ اللهِ: قلتُ لأبي: إن أُسامةَ حَسَنُ الحديث. قال: إن تدبَّرتَ حديثَه؛ فستَعرِفُ النُّكرةَ فيها."[١]

ومِنها قولُ أبي حاتم في أبي حَرِيز: "هو حَسَنُ الحديث، ليس بمُنكَر الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه."[٢]

وفي مقابل هذا، قد يَرِدُ عن أَئِمَّة النَّقد ما يدُلُّ على أنَّ حُسنَ الحديثِ لا يُنافي وُجود ما يُنكَرُ في حديثِ الراوي مِثل ما ذَكرَه أبو بكر الأثرم، قال: "قلتُ لأبي عبدِ الله: زَيد بن أبي أُنَيسَة كيف هو عندك؟ فقال: إن حديثَه لحَسَنٌ مُقارِبٌ، وإن فيها لبعضُ النَّكارَة، وهو على ذلك حَسَنُ الحديثِ."[٣]

ويُمكِنُ الجمعُ بين النوعَين مِن الأقوالِ بحَملِ الإنكار الذي يَحتَمِلُه حَسَنُ الحديث هو ما لم يكثُر إلى حَدِّ الغلبةِ، فإنه لو غلب؛ أزالَ الحُسنَ عن حديثِ الراوي. وهذا يدُلُّ على أن حُسنَ الحديثِ هو صَلاحُه.

وحَسنُ الحديثِ أيضًا لا يدُلُّ على عدالةِ الراوي صراحة، ويشهَدُ لذلك أقوالُ أَئِمَّة النَّقد تدُلُّ بسياقِها على أن عُدولَهُم إلى حَسَن الحديثِ، احترازٌ عن تعديل الراوي في ديانتِه لسببٍ أو آخَر.

فمن ذلك قولُ أحمد في فُضَيل بن غَزوان الضَّبِّيّ: "كان يَتَشَيَّعُ، وكان حَسَنَ الحديثِ."[٤]

وقوله أيضًا: "كان محمد بن يُونُس الكُدَيمِيّ حَسَنَ الحديثِ، حَسَنَ المعرفةِ، ما وُجِدَ عليه إلا صُحبَتُه لسُلَيمان الشَّاذَكُونِيّ."[٥]

ويشهَدُ أقوالٌ لهُم على نُزول حَسَن الحديثِ عن مراتبِ الاحتجاج الكُلِّي أو الجُزئِيّ. ومِن ذلك وُرودُه مُقتَرنا بـ"لا يُحتَجُّ به".[٦]

---

١ ضعفاء العقيلي، ١٧/١، رقم الترجمة ٢

٢ الجرح والتعديل، ٣٥/٥، رقم الترجمة ١٥٣

٣ ضعفاء العقيلي، ٧٤/٢، رقم الترجمة ٥١٩

٤ الجرح والتعديل، ٥٧/٨، رقم الترجمة ٢٦٣

٥ تاريخ بغداد، ٦٦٨/٤

٦ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ١٦٦/٢، رقم الترجمة ٥٥٩، و٣٥٦/٤، رقم الترجمة ١٥٦١

ومنه أيضًا الحوار الذي دار بين أبي حاتم، وابنه، وقد حكاه ابن أبي حاتم قائلًا: "قلتُ: يُحتَجُّ بحديثِ ربيعة بن الحارث؟ قال: حَسَنٌ. فكَرَّرتُ عليه مِرارًا، فلَم يَزِد على قولِه: حَسَنٌ. ثم قال: الحُجَّة سُفيانُ وشُعبَةُ. قلتُ: فعبدُ رَبِّه بنُ سَعيد؟ قال: لا بأسَ بـه. قلـتُ: يُحـتَجُّ بحديثِـه؟ قـال: هـو حَسَـنُ الحديثِ."[1]

ومِن شواهده أيضًا قول أبي حاتم في عبد الرحمن بن إسحاق المَدينيّ: "يُكتَبُ حديثُـه، ولا يُحتَجُّ به.وهو قريبٌ مِن محمد بن إسحاق صاحبِ المَغازي. وهـو حَسَـنُ الحـديث، لـيس بثَبـتٍ، ولا قَويٍّ."[2]

فدلالةُ حَسَن الحديثِ على صلاح حديث الراوي، وعدمُ تَعَرُّضِه لعدالَتِه صراحَةً يدُلّانِ على تَرادُفَه لصالِح الحديثِ.

وقد يَرِدُ مَقرُونًا بصالح الحديثِ على أَلسِنَة أَئِمَّة النَّقد.[3] وقد يَـرِدُ مَقرُونًـا بمـا هـو أعلى منـه تعديلًا، كصَدُوق، أو ثَبت، أو بما هو أعلى مِنهُما.[4] إلا أن هذا الاقترانَ لا يُؤَثِّرُ في معنـاه الأَصـلِيّ. لأن الأصلَ –كما سبق مِرارًا– هو ما دَلَّ عليه اللفظُ بمُفرَدِه مِن غير اقترانٍ للفـظٍ أو قرينـةٍ. فـلا ينـبغي العدولُ عن الأصل إلا بدليل. وهذه العبارةُ ذكرها في هذه المرتبة الذَّهَبِيُّ[5] والسَّخاويّ.[6]

هذا، وقد ورد استخدامُ حَسَن الحديثِ بمعنَى سَلبِيٍّ فيما ذكره أُمَيَّةُ بن خـالِدٍ[7] قـال: "قلـتُ لشُعبَةَ: ما لَكَ لا تُحَدِّثُ عن عبدِ المَلِك بنِ أبي سُلَيمان؟ قال: تَرَكتُ حديثَه. قلتُ: تُحَدِّثُ عن فُلانٍ، وتَدَعُ عبدَ المَلِكِ بنَ أبي سُلَيمان؟ قال: تَرَكتُه. قلـتُ: إنـه كان حَسَـنَ الحـديثِ. قـال: مِـن حُسـنِها فَرَرتُ."[8]

ويَبدُو أن أُمَيَّة يَستخدمُ حَسَن الحديثِ بمعناه الأصلي، بينما شُعبَة يَتَجَوَّزُ فيريدُ معـنَى آخَـرَ للَّفظِ بخلافِ الأَصلِ، فالأَصلُ هو حُسنُ الحديث الحقيقي الذي يتمثَّل في مُوافَقَتِه للثقاتِ، بينما يُشِيرُ شُعبَة إلى شَكِّه في حُسنِه الأَصلي، ويرى أن فيه تكلُّفُ الراوي لتَحسِين ما ليس بحَسَن في الحقيقـةِ.

---

١ علل ابن أبي حاتم، ٢/٢٧١، رقم النص ٣٦٥

٢ الجرح والتعديل، ٥/٢١٣، رقم الترجمة ١٠٠٠

٣ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٤/٤٧٧، رقم الترجمة ٢٠٩٥، و٣/٣٨٣، رقم الترجمة ١٧٥٠

٤ انظر مثلا: المرجع السابق، ٣/٢٨٩، رقم الترجمة ١٢٨٨، و٧/٢٢٩، رقم الترجمة ١٢٥٨، و٧/٢٥٣، رقم الترجمة ١٣٨٥

٥ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٦ انظر، فتح المغيث، ٢/١١٩

٧ أمية بن خالد: هو أبو عبد الله الأزدي البصري. سمع شعبة، وحماد بن سلمة. سمع منه مسدد. مات سنة إحدى ومائتين. انظر: التاريخ الكبير، ٢/١٠

٨ الجرح والتعديل، ١/١٤٦، رقم الترجمة ٤٦، وانظر: ضعفاء العقيلي، ٣/٣١، رقم الترجمة ٩٨٦

وعلى الرَّغم مِن جواز هذا الاستخدام، فاللفظُ لا يُحمَلُ على غير الأَصل إلا بدليل.

٤. مقارب الحديث:

المُقاربُ اسم الفاعِل من المُقارَبة، وهي مُفاعَلةٌ من قَرُبَ يَقرُبُ قُربًا. "والقُربُ ضِدُّ البُعدِ."[١]

وبابُ المُفاعَلَةِ يكثُر استخدامُه في معنَيَين: هما: التَّشارُك بينَ اثنَين فأكثَر، والتَّوالِي والتَّتابُع.[٢]

فالتَّشارُك بين اثنَين فأكثَرُ هو أن يَفعَلَ أحدُهما بصاحبِه فِعلًا، فيُقابِلُه الآخَرُ بِمِثلِه، كقولك: قاتَلتُه، وضارَبتُه، وأما الدَّلالَة على تَوالِي الفِعل وتَتابُعِه كما في قولِكَ: وَالَيتُ الصَّومَ، وتابَعتُه، بمعنَى أَولَيتُه، وأَتبَعتُ بعضَه بعضًا.[٣]

وقد يُستَخدَمُ للدَّلالة على التكثير، أو على التَّعدِيَة، أو بمعنَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّد. فالتكثيرُ كأَن تَقولَ: ضاعَفتُ بمعنَى ضَعَّفتُ، والتَّعدِيةُ كقولِك: عافاك اللهُ، بمعنَى أَعفاكَ اللهُ، وبمعنَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّد، كقولك: سافَرتُ بمعنَى سَفَرتُ، ودَافَعَ بمعنَى دَفَعَ.[٤]

ويَحتَمِلُ مُقاربُ الحديثِ المعاني المذكورةَ كُلَّها، فيجوزُ أن يُحمَل على التَّشارُك بين اثنَين بمعنَى أن الراوي يَقرُبُ حديثَه مِن حديثِ الثقاتِ، ويقرُبُ حديثُ الثِّقاتِ مِن حديثِه. كما يجوزُ حَملُه على التَّوالي، فيكون المعنَى يَتوالَى ويَتَتابَعُ قُربُ حديثِه مِن حديثِ الثقاتِ، كما يَجُوزُ حَملُه على التكثير أي كَثُر قُربُ حديثِه مِن حديثِ غيرِه مِن الثقاتِ، كما يجوز أن يُحمَل على التَّعدِيةِ وعلى الثُّلاثي المُجَرَّد أي حديثُه يقرُب مِن حديثِ الثقاتِ. أما لماذا يُقدَّرُ المفعولُ به هو حديثُ الثقاتِ؟ فلأَنهُ المِقياسُ لقبولِ الحديثِ وعدم قبولِه، وصِحَّتِه وعدمِ صِحَّتِه.

وقُربُ حديثِ الراوي مِن حديثِ الثقاتِ يَعني قلَّةَ الفرق بينهُما، وكثرةُ الموافقة، وهذا هو صلاح الحديث. فاللفظ يدُلُّ على صلاح حديث الراوي، من غير نَصٍّ على عدالتِه، فهو بمرتبة صالح الحديث. وقد ذكره ابن الصَّلاح في هذه المرتبة، وأقره الذَّهَبِي والسَّخاويُّ كما سبق.

هذا، وفي حوارٍ للمَيمُوني مع أحمد بن حنبل ما يُلقِي ضوءا على مَدلُول مُقاربِ الحديثِ. قال المَيمُونيُّ: "قلتُ: إسماعيلُ بن زَكَريَّا كيف هو؟ قال لِي [أي: أحمد]: أما الأَحاديثُ المشهورةُ التي يَرويها، فهو فيها مُقاربُ الحديثِ، صالِحٌ، ولكنه ليس يَنشَرِحُ الصدرُ له. ليس يُعرَفُ هكذا. يُريدُ: بالطَّلَب."[٥]

---

١ العين، ١٥٣/٥

٢ انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص ٣٧٣، وشذا العرف في فن الصرف، ص ٣١

٣ انظر: المرجعين السابقين، الموضعين السابقين

٤ انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص ٣٧٣، وشذا العرف في فن الصرف، ص ٣١

٥ علل أحمد، رواية الميموني، ص ١٩٧

فهذا الكلام يدُلُّ مِن جِهةٍ على أن مُقاربَ الحديثِ لا ينُصُّ على عَدالةِ الراوي، كما يَقتَصِرُ في دلالَته على صلاح ضبطِ الراوي ظاهِرًا، ولا يستلزمُ ذلك صلاحَ ضبطِه باطِنًا؛ فتأكَّد بهذا أنه يُرادِفُ صالحَ الحديثِ.

قال أبو داود: "سمعتُ أحمدَ قال: داوُد بن عَمرو مُقاربُ الحديث ما أرى بحدِيثِه بأسًا."[1] ويَبدُو أن "ما أرى بحديثه بأسا" توضيحٌ لما قَصدَه من "مُقارب الحديث" مما يُؤَكِّد على أنه مُرادِفٌ لصالح الحديث.

وهذه العبارةُ يستخدِمُها أحمدُ، وقد مَرَّت أمثلةٌ لاستخدامِه إيَّاهَا، كما يَستَخدِمُها أيضًا البُخاري. ومِن ذلك قولُه في عبدِ الله بن محمد بن عَقِيل: "رأيتُ أحمد بن حَنبَل، وإسحاقَ بنَ إبراهِيمَ، والحُمَيدِيَّ يَحتَجُّونَ بحديثِه، وهو مُقاربُ الحديثِ."[2]

٥. صحيح الحديث:

هذه العِبارةُ بظاهِرِها تدُلُّ على تَمام مُوافَقَةِ مَن وُصفَ بها للثِّقاتِ، ولكنها ينقُصها الدَّلالَة على عدالةِ الراوي صراحَةً؛ فلذلك هي بمرتبةِ صالح الحديث.

وفي كلام ابن مَعِين شاهِدٌ على عدم معرفة الناقد عدالةَ مَن وُصفَ به، فيما ذكره عبدُ الخالق بن منصور[3]: "سألت يحيى بن معين عن حاجِبٍ، فقال: لا أَعرفُه. وأما أحاديثُه فصحيحةٌ. فقلتُ: تَرَى أن أَكتُبَ عنه؟ فقال: ما أَعرفُه، وهو صحيحُ الحديثِ."[4]

وكذلك قولُه في ثَور بن يَزيد الكَلاعِيِّ: "ما رأيتُ أحدًا يَشُكُّ أنه قَدَرِيٌّ، وهو صحيحُ الحديثِ."[5] وهذا الكلام يدُلُّ بسياقه، أنه أطلقه عليه قاصِدًا صلاحَ حديثِه فقط، احترازًا عن تعديله في دينه. وهذا كُلُّه يُؤَكِّد أنه مُرادِفٌ لصالح الحديث، ومِن ثَمَّ بمرتَبَتِهِ.

٦. مستوي الحديث:

الاستواء والاستقامة مُترادِفان. واستقامةُ حديثِ الراوي صلاحُه. فالوصفُ بمُستَوي الحديثِ

---

١ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٥٧

٢ علل التِّرمَذِي الكبير، ١/٢٢، رقم الحديث ٢

٣ عبد الخالق بن منصور: هو أبو عبد الرحمن القشيري، النيسابوري. سمع بدمشق، وخراسان، والعراق. من شيوخه أبو نعيم الفضل بن دكين، وإسحاق بن راهويه. قدم مصر وحدث بها، وبها مات سنة ست وأربعين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق، ٣٤/١٠٢-١٠٣

٤ تاريخ بغداد، ٨/٢٦٥

٥ ميزان الاعتدال، ١/٣٧٤، رقم الترجمة ١٤٠٦

يُرادِفُ صالِحَ الحديث؛ فهو بمرتبتِه.

وقد وردت هذه العبارةُ مُقترِنةً مع عباراتٍ أُخرَى دالَّةٍ على التعديلِ، فتُحمَلُ على التَّجوُّزِ كما في قول أبي حاتم في سُلَيمان بن عامِرٍ المَروَزيِّ: "هو مُستوي الحديث، حَسَنُ الحديث، صَدُوق. لو أدركَ شُعبَةُ هذا؛ لعله كان يَكتُبُ كلامه. ألا ترى كيف يَتوَقَّى، لا يُجاوزُ الرَّبيعَ بنَ أَنَس."[1] وهذا السياق دالٌّ على أنه أرادَ المبالغةَ في توثيق الراوي، وهذا المعنَى اكتَسَبَته عبارة مُستَوي الحديث من السياق، لا مِن نَفسِها.

وكذلك وَردت بمعنَى أعلى توثيقًا مَن الأصل تَجَوُّزًا في قول أبي حاتم في عبدِ العزيز ابن المُختار: "صالحُ الحديثِ، مُستَوي الحديثِ، ثِقَة."[2]

٧. جيد الحديث:

الجَودةُ ضِدُّ الرَّداءةِ لُغَةً.[3] وهو وصفُ تعديلٍ، لأنه يدُلُّ على الثناءِ. هو قريبٌ في معناه اللُّغَوي من الصلاح. إذ الذي يتبادَرُ إلى الذهن مِن وصف الراوي بجَيِّد الحديث،بأنه على الأَقَلِّ يخلُو مِن الفساد. والوَصفُ بجَيِّد الحديث أيضًا ليس فيه تصريحٌ بعدالة الراوي. على هذا، فيكونُ جَيِّدُ الحديث وَصفًا مُرادِفًا لصالح الحديث. إذ كل منهما يدُلُّ على نفي الفساد عن حديث الراوي. وكلاهما لا يدُلَّان صراحةً على عدالةِ الراوي.

وقد أطلقَه أبو داود،[4] بينما استخدمه أحمد مُقترنا بثِقَة.[5]

٨. مَعرُوف الحديث:

المَعرُوف اسم المفعول من عَرَف يَعرِفُ مَعرفَةً وعَرفانًا. والمعرفةُ العلمُ القاصِرُ المُتَوَصَّلُ إليه بتَفَكُّر. قال الرَّاغِبُ: "المَعْرِفَةُ والعِرْفَانُ: إدراكُ الشيء بتفكُّر وتدبُّر لأَثَره. وهو أَخَصُّ من العِلم، ويُضادُّه الإنكارُ، ويُقال: فلان يَعْرِفُ اللهَ ولا يُقالُ: يعلَمُ اللهَ متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحِدٍ، لِمَا كان مَعْرِفَةُ البشرِ لله هي بتدبُّر آثاره دُونَ إدراكِ ذاتِه. ويُقال: اللهُ يعلَمُ كذا، ولا يُقال: يَعْرِفُ كذا، لما كانت المَعْرِفَةُ تُستَعمَلُ في العِلمِ القاصِرِ المُتَوَصَّلِ به بتَفَكُّر. وأَصلُه مِن: عَرَفْتُ. أي: أَصَبتُ عَرْفَهُ.

---

١ الجرح والتعديل، ٤/١٣٣

٢ المرجع السابق، ٥/٣٩٤

٣ انظر: جمهرة اللغة، ٣/١٣٥

٤ انظر: سؤالات الآجري، ١/٤١٠، رقم النص ٨٢٤

٥ انظر: علل أحمد برواية الميموني، ص ١٦٢-٣، أرقام النصين ٢٨، و٣٢

أي: رانْحتَهُ، أو مِن أَصَبْتُ عَرْفَهُ. أي: خَدَّهُ."[1] ويُقابِلُ المعرفةَ الإنكارُ، والعِلمَ الجهلُ. فالإنكارُ هو خُلُوُّ النفس مِن عِلمٍ مُتوَصَّلٍ إليه بِدَلِيل. وبهذا المعنَى ورد اللَّفظانِ في قولِه تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾[2]

والمَعرُوف هو ما عُرِفَ بالعقل أو بالشَّرع حُسنُه. ويُقابِلُه المُنكَر، وهو ما عُرِفَ بالعَقلِ أو بالشَّرعِ قُبحُه.

وعلى هذا، يحتَمِل "مَعرُوف الحديث" معنَيَين:

الأول: مَن رَوَى في الغالِب ما يَعرِفُه النُّقَّاد برواية غيره له. وبهذا المعنَى ما رواه ابنُ أبي حاتم بسنده إلى يَزيد بن أبي حَبِيبٍ[3]، قال: "إذا سمعتَ الحديثَ، فأَنشِده كما تُنشَدُ الضَّالَّةُ. فإن عُرِفَ؛ فخُذه، وإلا فدَعه."[4] وهذا يدُلُّ على الحِرص على المَعرُوف من الحديث؛ وذلك لرُجحان صِحَّتِه.

والثاني: مَن روى في الغالِب ما دَلَّت القرائنُ على حُسنِه، أي على خُلُوِّه من الفَساد. فيكون المعنَى الثاني أَوسَع مِن الأول؛ إذ يَشمَلُ ما تَفَرَّد به الراوي، وما لم يَتَفَرَّد به إذا خلا مِن الفَساد.

وعبارة مَعرُوف الحديث بالمعنَيَينِ المذكُورَين تدُلُّ على صلاح حديثِ الراوي، إذ لا يُرادُ به إلا كثرةُ مُوافَقتِه للثقاتِ، وخُلوُّه من غلبةِ الأخطاءِ. والعبارةُ لا تدُلُّ أيضًا على عدالةِ الراوي، فهي مُرادِفةٌ لصالح الحديثِ.

ويُطلِقُها البُخاري[5] كما عَثَرتُ على استخدامٍ له مِن أبي حاتم.[6]

الأسلوب الثاني: ألفاظ وعبارات المراتب العليا للتعديل مُقَيَّدةً بالحديث:

ألفاظ وعباراتِ المراتبِ الأَعلَى مِن مرتبة صالح الحديث إن قُيِّدَت بالحديث، فإنها لا تُفِيدُ إلا صلاحَ الحديث، وذلك لأن الظاهر أن التَّقييدَ بالحديثِ يُخرِجُ مِن المدلول الدَّلالَة على صلاح الدِّينِ، فلا يَبقى الدَّلالَةُ إلا على صلاح الحديثِ. وهذا هو ظاهِرُ هذه العبارة؛ فلا يُعدَلُ عن هذا المعنَى إلا بدليل. وفيما يلي عِباراتٌ تَستَوفِي شرطَ هذا الأُسلوبِ:

---

١ المفردات، ص ٥٦١

٢ سورة يوسف، ٥٨

٣ يزيد بن أبي حبيب: هو أبو رجاء، مولى لبني عامر بن لؤي من قريش. وكان ثقة كثير الحديث. مات سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى، ٥١٣/٧

٤ تقدمة الجرح والتعديل، ١٩/٢

٥ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ٨٧/١، ٢٠٠، ٢٤١، أرقام التراجم ٢٣٩، ٦١٦، ٧٦٥

٦ انظر: الجرح والتعديل، ١٥١/٢، رقم الترجمة ٥٠٨

٩. صَدُوق في الحديث:

كلمة صَدُوق تدُلُّ على صلاح الراوي عدالةً و ضَبطًا، كما مـر مُفَصَّـلًا، إلا أنهـا إذا قُيِّـدَت بالحديث، فلا تُحمَلُ إلا على الضبطِ، فيكون معنَى صَدُوق في الحديث، صلاحُ ضبطِ الـراوي ظـاهِرًا، وعلى هذا، فتكونُ هذه العبارةُ بمرتبةِ صالح الحديث. وهي شائِعةُ الاستخدامِ.[١]

١٠. ثِقَة في الحديث:

كلمة ثِقَة تدُلُّ بمُفرَدها على تمام العدالةِ والضبطِ، وإنها إذا قُيِّدَت بالحديثِ، قَصُرَت دلالَتُهـا فيما قُيِّدَت به، وخرج عما عداه، فيكون المُرادُ بها صلاحُ ضـبطِ الـراوي ظـاهِرًا مِـن غـير تَعـرُّضٍ لباطِنِه، ولا لعدالَتِه.

والشاهِدُ على ذلك قول يحيى بن سعيد القَطَّان: "سألتُ مالِكَ بنَ أَنَس عـن إبـراهِيمَ بـنِ أبي يَحيى، أكان ثِقَةً في الحديثِ؟ قال: لا، ولا ثِقَةً في دِينِه." [٢] فنَفَى أوَّلًا قُوَّتَه ضبطًا، ثم أضاف "ولا ثقةً في دِينه." والظاهر أنه أراد به نفي عدالته، مما لم يدُلّ عليه الوصفُ الأوَّلُ.

والعبارة أيضًا كثيرةُ الاستِخدامِ.[٣]

١١. ثبتٌ في الحديث:

هذه العبارةُ كسابقَتِها دلالةً على صلاح ضبطِ الراوي ظاهِرًا. ومِن شواهِدِه قـولُ أبي داود في أبي بَكـر النَّهشَلِيّ: "ثَبتٌ في الحديثِ إلا أنه مُرجِئٌ." [٤] ولعله احترز من توثيقِهِ المُطلَق بسببِ تَلَبُّسِـه ببدعَةِ الإرجاءِ، تغليظًا.

١٢. لا بأس بحديثه:

هذه العبارةُ تنحصِرُ دلالتُها في خُلُوِّ حديثِ الراوي مِـن عُيـوبٍ كبـيرة، وعُيـوب صـغيرةٍ في الغالِب. ولا دلالةَ فيه صراحةً على عدالة الراوي. وعلى هذا، فتكون بمرتبة صالح الحديث.

والفرقُ بينَه وبينَ لا بأس به، أن لا بأس به مُطلَق يَشمَلُ العدالـةَ والضـبطَ، بينمـا لا بـأس بحديثِه مُقَيَّدَةٌ بالحديثِ؛ فلا يَصِحُّ حَملُها إلا على صلاح ظاهِرِ ضـبطِ الـراوي. ويُكـثِرُ الأَئِمَّـةُ مِـن استِخدامِها.[٥]

---

١ انظر مثلا: الضعفاء الصغير، ص ٦٠، ٧٧، وضعفاء أبي زُرعَة، ٣٨٤/٢، الجرح والتعديل، ١٣٦/١

٢ انظر: ضعفاء العقيلي، ٦٢/١

٣ انظر مثلا: المرجع السابق، ١٨٣/٣، والجرح والتعديل، ١٠٧/٢، ٢١٠/٣

٤ سؤالات الآجري، ٢٠٨/١

٥ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٣٩٠/٢، ١٩٧/٨، ١٠٩/٩

١٣. قوي الحديث:

لفظ القَويّ يدُلُّ على الإحكام والإتقان، ويَشمَلُ العدالةَ والضبطَ؛ لأنه مُطلَق، والمُطلَق يُحمَلُ على الكَمال في سِياقِ الإثباتِ، إلا أنه إذا قُيِّدَ بالحديثِ فالظاهِر أنه يُرَادُ به الضبطُ وَحدَه، فيكونُ أمرُ عدالة مَن وُصِفَ به غيرَ مَنصُوصٍ عليه. وعلى هذا، فهو بمرتبة صالح الحديث. وقد أَطلقَ العِبارةَ المذكورةَ ابن مَعِين.[١]

---

١ انظر: تهذيب التهذيب، ٢٥١/٧

المبحث السابع

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

إن ابنَ أبي حاتم جَعَلَ هذه المرتبةَ أيضًا مِن مراتب الاعتبار. بمعنَى أنهم لا يُقبَلُ مِن حديثِهم إلا ما وافقُوا فيه غيرَهم مِن الثقاتِ. وأما ما تَفَرَّدوا به؛ فلا يُقبَلُ مُطلَقًا.

ووجهُ ذلك أن أهلَ هذه المرتبةِ على الرَّغم مِن صلاح حديثِهم غيرُ مَنصُوصٍ على عدالتِهم. والتَّحَقُّقُ مِن العدالةِ شرطٌ في قبول الشهادةِ والرِّوايةِ لأنها نوعٌ مِن أنواع الشهادةِ. ودليلُ اشتراطِ العدالةِ في الشُّهودِ الأمرُ بإشهادِ ذَوَي عَدلٍ في قولِه تعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[1] وفي قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[2]. وأما وُرودُ الأمر بالإشهادِ مُطلَقًا مِن غير تقييدِ العدالةِ في قولِه تعالَى: ﴿ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡ ﴾[3] وفي قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴾[4] فإنه لا يُعارِضُ اشتراطَ العدالة، لأن المُطلَق هُنا يُحمَلُ على المُقَيَّدِ بجامِعِ العِلَّةِ، وهي احتمالُ الكَذِب والخطأ في كُلِّ نوعٍ مِن الشهادةِ.

وعدالةُ أهل هذه الدرجة ليست ثابتةً بطريق النَّصِّ، وإنما استُدِلَّ عَلَيها بطريقِ اللُّزُوم، فالأحوَطُ عدمُ قبولِ ما تَفَرَّدوا به، والاقتصارُ على قبولِ ما وافَقُوا فيه غيرَهم من الثقات.

---

١ سورة المائدة، ١٠٦

٢ سورة الطلاق، ٢

٣ سورة البقرة، ٢٨٢

٤ سورة النور، ١٣

ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "شيخ"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

المبحث الثالث : الفرق بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث"

المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ" مع الشرح

المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "شيخ"

هذه المرتبةُ هي الثالثةُ عندَ ابن أبي حاتم، وذكر لفظةً واحدةً تتَمَثَّلُ فيها، وهي شَيخ.[1] بينما أهمل الذَّهَبِيُّ هذه المرتبةَ،[2] وأَدخَلَها العِراقِيُّ في مرتبة "صالِح الحديثِ".[3]

وجعلها ابنُ حَجَر آخِرَ مراتبِ التوثيقِ، ورأى أنها تشتَمِلُ على ما أَشعَرَ بالقُربِ مِن التَّجريح، وأضاف فيها: يُروَى حديثُه، ويُعتَبَرُ به.[4]

والصوابُ أن آخِرَ مراتبِ التوثيقِ مرتبةُ "صالِح الحديثِ"؛ لأنها أَقَلُّ ما يدُلُّ على رُجحانِ قُوَّة الراوي، وإن كان لا يُبيحُ قبولَ تَفَرُّدِهِ. نعم، إن كان ابنُ حَجَر أراد بالتوثيقِ ما يُباحُ معه الاحتجاجُ بتفَرُّدِ الراوي ولو انتِقاءً، فكلامُه له وَجهٌ. ولكن في كلام ابنِ حَجَر ما يدُلُّ على انتِفاءِ الوَجهِ المذكُور، وذلك لأنه أَضافَ إلى هذه المرتبةِ: "يُعتَبَرُ به"، فإن كانت هذه المرتبةُ هي أعلى مراتبِ الاعتبار في رأي ابن حَجَر؛ فكأنه ضَمَّ هذه المرتبةَ إلى مرتبة "صالِح الحديثِ"، إلا أنه لم يُصَرِّح به. ويُفهَمُ مَن صَنيعَه هذا أنَّ مَن وُصِفَ بـ"شيخ"، أو "يُروَى حديثُه"، أو "يُعتَبَرُ به"، فإنه يَصلُح حديثُه للقبول اعتِبارًا، أي عند وجودِ مُتابِعٍ أو شاهِدٍ. أما عندَ التَّفَرُّدِ فلا. وهذا مُخالِفٌ لِمَا ذَكَرَه ابنُ أبي حاتم، ومَرجُوحٌ لِمَا سيأتي في ضابطِ هذه المرتبةِ.

أما العِبارتان اللتان أضافهما ابن حَجَر إلى هذه المرتبة، فإحداهما لا دلالةَ فيه على جَرحٍ أو تعدِيل، وهي: "يُروَى حديثُه"، والأخرى تُرادِفُ "صالِح الحديثِ"، وهي: "يُعتَبَرُ به"؛ لأن فيها إثباتُ الاعتبار للراوي. والاعتبارُ هنا مُطلَق، والمُطلَق يُحمَل على الكمالِ في سياق الإثبات كما سبق مِرارًا. والدَّرجَةُ الكامِلةُ، والأفضلُ لأهل الاعتِبار هو صالِحُ الحديثِ. فلا ينزل من وُصِف بها عن هذه المرتبةِ، ولا يَرتَفِعُ عنها إلا بدليل.

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٣٧

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧٢

٤ انظر: نزهة النظر، ص ١٧٦

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

إن معرفةَ المعنَى اللُّغَوي للفظة "شيخ" التي ذكرها ابنُ أبي حاتم لتُمَثِّل هذه المرتبةَ، لا يُعِينُ في مَعرفةِ مقصُود النُّقَّاد بها كمُصطلَحٍ لتَعدِيل، بخلاف ألفاظ وعباراتِ سائِر المراتبِ التي ذَكَرَها ابنُ أبي حاتم؛ فإن دِلالتَها اللُّغَوية أكبر مُوَجِّهٍ إلى معرفةِ مَقصود النُّقَّاد بها، وبالتالي معرفةِ مَوضِعِها في سُلَّم الجرح والتعديل.

فأُمَّهاتُ المعاجم العربية القديمةِ التي أُلِّفَت في عصر النُّقَّاد المُتقَدِّمِين كالعَين[1] وجَمهَرَةِ اللُّغَة،[2] والتي أُلِّفَت في زمن غير بعيدٍ عنهم كمَقاييس اللُّغَة[3] والمُحكم والمُحيط الأعظم[4] والمُخَصَّص[5] تكادُ تقتصر على الربط بينَ "شيخ" وبين ما اشتُقَّ منه، وهو الشيخُوخَة بمعنَى كِبَر السِّنِّ وعلامَتُه ظُهورُ الشَّيبِ. ومعلوم أن هذا المعنَى لا علاقة له بتعديل الراوي أو جرحه.

وأفاد الجَوهَري معنًى آخَر قائِلًا: "وشَيَّختُه، دَعَوتُه شَيخًا للتَّبجِيلِ."[6] ويَبدُو أن الربط بين المعنَى الأصلي وبين هذا المعنَى ما جَرتِ العادةُ به مِن إكرام كَبيرِ السِّنِّ في الغالِب، فالعلاقة بينهما اللُّزوم. ولعل هذا المعنَى هو الأَنسَبُ لما نحنُ بصَدَدِه؛ إذ أن التَّبجِيلَ للراوي مِن قِبَل النَّاقِد الحَدِيثِيِّ نَوعٌ من التعديلِ.

هذا، وهُناك استخدامٌ آخَر على عكس ما ذكره الجَوهَري. فقد يُقال: "شَيَّختُ الرَّجُلَ تشيِيخًا، وسَمَّعتُ به تَسمِيعًا، ونَدَّدتُ به تَندِيدًا، إذا فَضَحتَه. وشَيَّخَ عليه: شَنَّعَ."[7] فاللفظ إذًا مِن قَبِيلِ

---

١ ٣٢٧/١

٢ ٣١٨/١

٣ ١٨٢/٣

٤ ٣٥٢/٢

٥ ٢٦/١

٦ انظر: الصحاح، ٤٢٥/١

٧ انظر: لسان العرب، ٣١/٣

الأضدادِ؛ إذ يدُلُّ على معنَيَين أحدهما عكسُ الآخَر. ويَبدُو أن المتبادر من اللفظ هو معنَى التبجيل لا التشنيعُ والفضحُ؛ لأن التبجِيلَ هو الموافِقُ للمعنَى الأصلي للفظ، وهو الشيخوخة، ويبدو أنه الأكثر استخداما أيضًا.

وظاهرُ كلامِ الراغِب يدُلُّ على ظهور معنًى جديدٍ لهذا اللفظ في أوساطِ العلماء بإزاء المعنَى اللُّغَوي الأصلي، والمعنَيَين المذكورين، إذ قال: "يُقالُ لمَن طعنَ في السِّنِّ الشَّيخُ، وقد يُعَبَّرُ به فيما بيننا عمَّن يكثُرُ عِلمُه، لما كان مِن شأن الشيخِ أن يكثُر تَجاربُه ومَعارفُه."[1] وعلى هذا، فإن اللفظ يحتَمِلُ أكثر مِن معنًى في اللُّغَة، فهو من قبيل المُشترَك اللَّفظيِّ، ولذلك معرفةُ المعنَى اللُّغَوي للفظ لا يَفصِلُ في مقصود أَئِمَّة النَّقد الحدِيثيِّ مِن استخدامِه.

وقد كَثُر استخدامُ الأَئِمَّة النُّقَّاد لهذا اللفظ، في سياقاتٍ مُتباينَةٍ. فبالإضافةِ إلى استخدامِه بمعنَى كبير السِّنِّ، تارةً يستخدمُونه في عباراتٍ تُعَرِّفُ بالراوي، كقولهم: شيخٌ مَدِينِيٌّ[2] أو شيخٌ مَكِّيٌّ[3] أو شيخٌ كوفِيٌّ[4] أو شيخٌ مِن أَهلِ كَذَا.[5] والظاهِر أنه في مثل هذه العباراتِ بمعنَى رَاوٍ. وتارةً يستخدِمُونه بمعنَى المَرويّ عنه، كما في قولهم: شيخٌ لِفُلان.[6] أو شيخٌ يَروي عنه فُلان.[7] وتارةً يَقرنُونه بما يدُلُّ على جَرح أو تعديل للراوي، كقولهم: شيخٌ ثِقَة.[8] أو شيخٌ ضعيف.[9] أو شيخٌ مُنكَر الحديث.[10]

ويَبدُو أن الوصف بـ "شيخ" لا تأثيرَ له في مِثل هذه العباراتِ جرحًا ولا تعديلًا، وإنما العُمدَةُ فيها ما اقتَرَن به. ويكونُ لفظُ الشيخ في مِثل هذه العباراتِ أيضًا إما بمعنَى راوٍ، أو مَرويٍّ عنه. والظاهِرُ أن ابنَ أبي حاتم لم يُرد أيًّا مِن الاستخداماتِ المذكُورة لمَّا ذَكَره في مراتب الجرح والتعديل. وذلك لأنه أَطلَقَه. وكُلُّ الاستخداماتِ التي مَرَّت هي مُقَيَّدَةٌ بشيءٍ مَّا، وبالتالي مُنصَرِفَةٌ عن المعنَى الأصلي في العُرف المُراد به عندَ الإطلاقِ.

وصَنِيعُ ابن أبي حاتم دالٌّ على أنَّ الأَصلَ فيها عندَ ما يَرِدُ مُطلَقًا التعديلُ في عُرف أَئِمَّة النَّقدِ؛

---

١ المفردات، ص ٤٦٩

٢ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين ، رواية ابن محرز، ٩٨/١

٣ انظر مثلا: تاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٨٦/١، رقم النص ١٠٠٢

٤ انظر على سبيل المثال، سؤالات أبي داود، ص ٣٠٤

٥ انظر مثلا: علل ابن المَدِينِيّ، ص ٨٨، رقم النص ١٤٣

٦ انظر مثلا: علل أحمد رواية عبد الله، ١١٥/٣، رقم الترجمة ٤٤٧٦

٧ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٢٥١/٤، رقم النص ٤٢١٥

٨ انظر مثلا: علل ابن المَدِينِيّ، ص ٩٦، رقم النص ١٦٥

٩ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٥٧، رقم النص ٢٢١

١٠ كما ورد في قول البُخاري في عمران بن مسلم. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٣٦٣/١، رقم النص ٦٧٤

حيثُ ذَكَره في المرتبةِ التي تحتَ "صَدُوق" وفوقَ "صالح الحديث" مِن ألفاظِ التَّعدِيل. أَضِف إلى ذلكَ مُوافَقَتُه لأَحدِ مَعَانيه اللُّغويَّة، وهو المُبَجَّلُ.

وقد صرح الذَّهَبِيُّ أيضًا بأن "شَيخ" لفظُ تعديل في مُقَدِّمَة "المُغني في الضُّعَفاء" مُبَيِّنًا شَرطَه فيه قال: "وكذا لم أَذكُر فيه مَن قِيل فيه "مَحَلُّه الصدق" ولا مَن قِيلَ فيه "يُكتَبُ حديثُه" ولا مَن "لا بأسَ به" ولا مَن قِيلَ فيه "هو شيخ" أو "هو صالح الحديث"؛ فإن هذا بابُ تعديل."[1] ولا يُعارِضُ هذا قولَه في مَوضِعٍ آخَرَ شارحًا لمعنَى "شيخ" الصادِر مِن أبي حاتم في راو: "فقوله "شيخ" ليس هو عبارةُ جرح؛ ولهذا لم أَذكُر في كتابِنا أحدًا ممن قالَ فيه ذلك. ولكنَّها أيضًا ما هي عبارةُ تَوثِيقٍ، وبالاستِقرَاءِ يَلُوحُ لكَ أنه ليس بحُجَّةٍ . ومِن ذلكَ قولُه: يُكتَبُ حديثُه، أي ليس هو بحُجَّة."[2] إذ الظاهِرُ أنه أراد بقوله"ما هي عبارةُ توثيق" هنا التوثيقَ المُطلَق. فلم يَنفِ عنه مُطلَق التوثِيقِ بخِلاف الظاهِر.

وعلى هذا المعنَى يُحمَلُ قولُه في بيان شَرطِه لِمِيزان الاعتدال: "ولم أَتَعَرَّض لِذِكر مَن قِيلَ فيه "مَحَلُّه الصدق" ولا مَن قِيلَ فيه: "لا بأسَ به" ولا مَن قِيلَ فيه: "هو شيخ" أو هو "صالح الحديث". فإن هذا وشِبهَهُ يدُلُّ على عَدمِ الضعفِ المُطلَق."[3] فتَجَنُّبُه عن ذِكر مَن وُصِف بـ "شيخ" في كتابَيهِ اللَّذَين خَصَّهُما بالضُّعَفاءِ دالٌّ على أنه وَصفُ تعديل، ولو نازلًا.

وقبلَ الذَّهَبِي أشارَ ابنُ القَطَّان إلى أن "شيخ" يدُلُّ على درجةٍ نازلَةٍ مِن التعديل، مع التَّصريح بأنه ليس جَرحًا؛ إذ قال: "وهو لفظٌ لا يُعطِي فيه معنَى التعديلِ المُبتَغَى، ولا أيضًا التَّجريحَ، وإنما هو مِن المَساتِير المُقِلِّينَ، وَقعَت لهم روايةُ أحاديثَ أُخذَت عنهم."[4] وظاهِرُ كلامِه أيضًا أنه لم يَنفِ عمَّن وُصِف بـ"شيخ" التعديلَ كُلِّيَّةً، وإنما نَفَى إفادتَه التعديلَ المُبتَغَى وهو التعديلُ التامّ الذي يَحِلُّ الاحتجاجُ به مُطلَقًا.

وقال المِزِّيُّ: المُرادُ بقولهم "شيخ" أنه لا يُترَكُ، ولا يُحتَجُّ بحديثِه مُستَقِلًّا."[5] فقولُه "لا يُترَكُ" يُشِير إلى احتِمال وُجودِ قَدرٍ مِنَ التعديل فيه. وقولُه "ولا يُحتَجُّ بحديثِه مُستَقِلًّا" إن كان يَنفِي عنه الاحتجاجَ به مُستَقِلًّا، فلا يَسلُب عنه مُطلَق القبول مِن غير استِقلَال.

فمَفادُ هذه الأقوالِ كُلِّها أن شيخ لفظُ تعديل، وأنه يُفِيدُ دَرَجَةً نازلةً مِنه.

---

١ ٤/١

٢ ميزان الاعتدال، ٣٨٥/٢

٣ مقدمة ميزان الاعتدال، ٣/١-٤

٤ بيان الوهم والإيهام، ٤١٧/٤

٥ النكت على مقدمة ابن الصَّلاح للزركشي، ٤٣٤/٣

أما تحديدُ قَدَر دلالَتِه على عدالةِ الراوي وضَبطِه، أو على أَحَدِهما، فيُمكِنُ الاهتداءُ إليه مِن صَنِيع ابن أبي حاتم المُتَمَثِّل في ثلاثةِ أُمور، هي:

أولًا: رفعُه "شيخ" فوقَ "صالح الحديث".

وثانيًا: وَضعُه له دُونَ "صَدُوق".

وثالثًا: جَمعُه بينَ "شيخ" و"صَدُوق" في الحُكم، وهو النَّظَرُ.

فرفع "شيخ" فوق "صالح الحديث" يدُلُّ على أن "شيخ" أيضًا يتَّصِفُ بصلاح الحديثِ ظاهِرًا، كما يُوجبُ أيضًا أن يَفُوقه بزيادةٍ إمَّا في العدالةِ أو في الضبطِ، وإلا كيفَ جاز أن يَرتَفِع عن صالِح الحديث؛ لو كانَ دُونَه أو مِثلَه.

ووَضعُ ابن أبي حاتم لهذهِ اللَّفظَة دُونَ "صَدُوق" يَقتَضِي أن يكونَ "شيخ" دُونَ مَن شَهِدَ ناقِدٌ أو أكثرُ على غلبة صَوابِهِ على الخطأِ ديانةً و ضَبطًا؛ لما سيأتِي أن "صَدُوق" يدُلُّ على غلبةِ الصواب على الخطأِ ديانةً وضَبطًا.

بينما جَمعُ ابنِ أبي حاتم بينَ هذه المرتبةِ ومرتبةِ "صَدُوق" في الحُكم، وهو النَّظَرُ يدُلُّ على أن الفرقَ بينَ أوصافِ أهليهما غيرُ كبير، وأن "شيخ" على الرَّغم مِن قصر دلالَتِه، يُشارِكُ "صَدُوقا" في عِلَّةِ الحُكم. وإلا لَمَا صَحَّ إشراكُهما في الحُكم. وهذا يَستلزمُ اتِّصافَ مَن وُصِفَ بـ "شيخ" بقَدر كَبير مِن رُكنَي التوثِيق هما العدالةُ والضبطُ يُقاربُ غلبةَ الصوابِ على الخطأِ إن لم يُساوِه.

فيُستَنتَجُ مِن الأمور المذكورةِ جميعًا أن مَن وُصِفَ بـ "شيخ" يَتَّصِفُ بصلاح الحديثِ ظاهِرًا، كما يتَّصِفُ بالعدالةِ بمرتبةٍ نازلَةٍ قليلا عن غلبةِ الصوابِ على الخطأِ، أي غلبةِ المَحاسن على المَساوئ.

أما سببُ نُزول الوصفِ بـ"شيخ" عن مرتبة "صَدُوق" وتَحديدُ قَدر نُزُوله، ففيه غُموضٌ كثيرٌ. وقد تَطَرَّق إليه ابنُ القَطَّان، وظاهِرُ أقوالِه أن ذلكَ راجِعٌ إلى قِلَّةِ مَروِيَّاتِ مَن وُصِفَ به، وإلى عدمِ شُهرَتِه؛ إذ قال مُوَضِّحًا معنَى "شيخ": "إن هذه اللفظةَ يُطلِقُونها على الرَّجُلِ إذا لم يَكُن مَعرُوفًا بالروايةِ ممن أَخَذَ، وأَخَذَ عنه. وإنما وَقَعَت له روايةٌ لحديثٍ أو أحاديثَ؛ فهو يَرويها. هذا الذي يقولون فيه: "شيخ". وقد لا يكونُ مَن هذه صِفَتُه مِن أهل العِلم. وقد يَقُولُونَها للرَّجُل باعتبار قِلَّةِ ما يَرويه عن شخصٍ مخصُوصٍ، كما يقولون: حديثُ المَشايِخ عن أبي هريرةَ أو عن أَنَسٍ، فيَسُوقُون في ذلك رواياتٍ لقَومٍ مُقِلِّينَ عنهم، وإن كانُوا مُكثِرِينَ عن غيرهم. وكذلك إذا قالُوا: أحاديثُ المَشايِخ عن رسولِ اللهِ ﷺ، فإنما يَعنُونَ مَن ليس له عنه إلا الحديثُ أو الحديثانِ ونحو ذلك."[1]

---

١ بيان الوهم والإيهام، ٥٣٩/٣

وظاهرُ كلام ابن القَطَّان أن إطلاق "شيخ" مربوطٌ بِقِلَّة مَروِيَّات مَن وُصِفَ به، وعَدمِ شُهرَتِه بينَ أهلِ العِلم. وبهذا المعنَى ما سبق ذِكرُه مِن قول له آخَر في "شيخ": "وهو لفظٌ لا يُعطَي فيه معنَى التعديلِ المُبتَغَى، ولا أيضًا التَّجريحَ، وإنما هو مِن المَساتِير المُقِلِّينَ، وَقعَت لهم روايةُ أحاديثَ أُخذَت عنهم."[1]

وهذا، وإن كانَ كثيرٌ ممَّن وُصِفَ بـ "شيخ" مُقِلًّا في روايته، أو غيرَ مشهور؛ إلا أن النَّظَر في كلام أَئِمَّة النَّقد يَدُلُّ على أن قِلَّةَ الحديثِ أو عَدَمَ شُهرَتِه لا يَصلُحانِ أن يَكُونا عِلَّةً لنُزولِ مرتبة الرَّجُل عن مرتبة صَدُوق إلى مرتبة شيخ. وذلك لأَمرَين:

أحدهما: أنه لو افتُرِضَ أن قِلَّةَ المَرويَّات، وعدمَ الشُّهرَةِ وَصفانِ يَختَصَّان بمَن وُصِفَ بـ"شيخ"؛ لاستلزمَ ذلك عدمَ جَواز إطلاقِ كَلِمَةٍ أعلى منها في التعديل كصَدُوق، أو ثِقَة على قَلِيل الرِّوايَة، غير مَشهُور. ولكن عَمَل أَئِمَّة النَّقد بخلافِ ذلك. فإنهم يُطلِقُون على الرَّجُل "صَدُوق" أو "ثِقَة"، ولم يَرو إلا حديثًا أو حديثَين. فمِن ذلك مَثَلًا وَصفُ أبي زُرعَة ليَزيد بنِ أَبي سُمَيَّةَ، أبي صَخر الأَيلي بثِقَة، وقد ذَكَر أنه رَوَى حدِيثَين.[2]

ومِن ذلك أيضًا ما ذَكَره ابنُ أبي حاتم عن أبيه قال في عِيسَى بن محمد الأنصاري أبي عُمَر: "هو ثِقَة، لم يَكُن عنده غيرُ حَدِيثَين. واحدٌ عن شُعبَة، وآخَرُ عن ابنِ عَونٍ."[3] وذَكَر ابنُ أبي حاتم أن أباه رَوَى عنه.[4] فأبو حاتم مع ما يُنسَب إلى التَّشَدُّد يُوَثِّقُه، ويُطلِقُ عليه لفظ ثِقَة مع أنه قليلُ الروايةِ جِدًّا. ولم يَقتَصِر على وصفِه بشَيخ.

ومِن هذا أيضًا وَصفُ أبي حاتم لِغالِب أبي الهُذيل بـ "لا بأس به". ولما سأله ابنُه قائِلًا: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: وأَيُّ شَيءٍ عِندَه؟ عندَه قليلٌ."[5] فلم يَمنَعه قِلَّةُ روايتِه مِن إطلاقِ وَصفٍ أَعلَى مِن "شيخ"، وهو "لا بأس به".

وكذلكَ قولُ أبي حاتم في مَعدَانَ بن عبدِ الجَبَّار بن محمد بن عُمَر بن مَعدَانَ الأَزدِيِّ: "هو صَدُوق، اختَلَفتُ إليه أكثرَ مِن عِشرينَ مَرَّةً في سببِ حديثٍ واحدٍ، ولم يَكُن عِندَه إلا حَديثٌ واحِدٌ، حتَّى سَمعتُه."[6]

---

١ بيان الوهم والإيهام، ٤/٤١٧

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٩/٢٦٩، رقم الترجمة ١١٣٠

٣ الجرح والتعديل، ٦/٢٨٦، رقم الترجمة ١٥٩٠

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ المرجع السابق، ٧/٤٧، رقم الترجمة ٢٦٩

٦ المرجع السابق، ٨/٤٠٤، رقم الترجمة ١٨٥٦

فهذه الأمثلةُ وغيرُها تُؤَكِّد أن الوصفَ بـ"شيخ" ليس خاصا بمن اتصف بقلة المَرويَّات، أو بعدم الشهرة.

ثانياً: ولو افترض كون الوصف بـ"شيخ" خاصًّا بقَلِيل الرِّوايةِ، عَديمِ الشُّهرَة؛ لاقتَضَى ذلكَ عدمَ جواز إطلاق هذا الوَصفِ على مَشهُور كثير الروايةِ. وهذا أيضًا مُنافٍ لِمَا عليه العملُ عند أَئِمَّة النَّقد حيثُ يُطلِقُونه على مَن هو كثيرُ الحديثِ مشهور. فأطلَقَه أبو زُرعَة على محمد بن إسحاق صاحبِ المغازي،[1] وهو مَن هو في الجمع، وسَعةِ الاطِّلاع، وكثرةِ المَرويَّات.

كما أطلَقَه أبو حاتم على محمد بن فُضَيل بن غَزوانَ الضَّبِّيّ، وهو كثيرُ الشيوخ، كثيرُ التَّلامِذَةِ، وقد أَخرَجَ له أصحابُ الكُتُب السِّتَّةِ جميعًا.[2]

وأطلَقَهُ أبو حاتم أيضًا على سَلمَة بن بَشِير النَّيسابُوري، وروى عنه.[3] ويُقَدَّرُ كثرةُ مَروِيَّاتِه مِن قول أبي حاتم: "سمعتُ سَلَمَةَ بن بَشِير يقول: حَدَّثتُ بالرَّيِّ أَربَعِينَ أَلفَ حديثٍ، فهَل يتَهَيَّأُ لأَحدٍ أن يُعَتِّبَ عَلَيَّ شيئًا."[4] فلو كان لفظ شيخ خاصًّا بالمُقِلِّينَ؛ لم يَصِف أبو حاتم سَلمَةَ بن بَشِير به.

فهذانِ الأمرانِ يدُلَّان على أن العِبرَةَ في نزول "شيخ" عن مَرتبة صَدُوق ليست بقِلَّةِ المَرويَّاتِ، ولا بعدم الشُّهرَةِ. وهو عَينُ المَعقُول؛ إذ قِلَّةُ مَرويَّات الراوي، وعدمُ شُهرَتِه لا يَستَلزِمَانِ جرحًا ولا توثِيقًا. فقد يكونُ الرَّجُلُ كثيرَ الحديثِ مَشهُورًا، ولا يَمنَعُ ذلك وُجودَ مَطعَنٍ فيه على الرَّغم مِن ذلكَ. وقد يكُون الراوي قليلَ الرواية جِدًّا، غامِضًا لا يُعرَفُ كثيرًا بينَ أهلِ العِلم، ومع ذلك يكُون مشهُودًا له بالإتقانِ. وهذا يَعنِي أنه لا تَلازُم بينَ عَدمِ الشُّهرَةِ مع قِلَّةِ المَرويَّات وبَينَ عدمِ الإتقانِ. لأنه يُمكِنُ أن يُوجَد كُلٌّ واحِدٍ منهما دُونَ الآخَر.

فإذا كانت شُهرةُ الرَّجُل أو عدمُ شُهرَتِه، أو كثرةُ مَروِيَّاتِه أو قِلَّتُها لا يُعَيِّنانِ مرتبَتَه جرحًا أو تعديلًا، حينئذٍ لا ينبغي أن يُجعَلا عِلَّةً لإطلاق وَصفٍ مِن الأَوصافِ الدَّالَّة جرحا، أو تعديلًا. لأن مراتبَ الجرح والتعديل إنما وُضِعَت على أساسِ قَدرِ قُوَّة الراوي أو ضعفِه عدالةً و ضَبطًا. والأَمرُ الذي لا يَستلزِمُ قُوَّةً، ولا ضعفًا، لا في العدالةِ ولا في الضبطِ، لا يَصلُح عِلَّةً لإطلاقِ كلمةٍ دُونَ أُخرَى للتعديل أو التجريح.

---

١ انظر: ضعفاء أبي زُرعَة، ٥٨٨/٢

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٢٩٣/٢٦- ٩٨، رقم الترجمة ٥٥٤٨

٣ انظر: الجرح والتعديل، ١٥٧/٤، رقم الترجمة ٦٩٢

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

وقد أشار الذَّهَبِي -الذي هو الآخَر تَطَرَّق إلى شرح لفظ شيخ- إلى أمر آخَر في حقيقتِه، وظاهِرُ كلامِه أن ذلكَ الأمرَ هو العِلَّةُ في نُزول مرتبتِه، حيثُ قال: "الثِقَة مَن وَثَّقَه كثيرٌ، ولم يُضَعَّف. ودُونَه مِن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّفَ. فإن خُرِّجَ حديثُ هذا في الصَّحيحَين، فهو مُوَثَّقٌ بذلك. وإن صَحَّح له مِثلُ التِّرمَذِي وابن خُزَيمةَ فجَيِّدٌ أيضًا. وإن صَحَّح له كالدَّارقُطنِي والحاكِم، فأَقَلُّ أحوالِهِ حُسنُ حديثِه. وقد اشتُهِرَ عند طَوائِفَ مِن المُتَأخِّرينَ إطلاقُ اسم الثِقَة على مَن لم يُجرَح، مع ارتِفاعِ الجَهالةِ عنه. وهذا يُسَمَّى مَستُورًا، ويُسَمَّى مَحَلُّه الصدق. ويُقال فيه شيخ."[1]

وظاهر كلام الذَّهَبِي هذا أن نزولَ شيخ مِن جِهَة أنه لم يَرد فيه توثيقٌ ولا تَجريحٌ مع كونه مَعرُوفَ العَين، والظاهِر أن التَّوثِيق الذي نَفاه الذَّهَبِي هو التوثيقُ بمرتبةٍ عُليا، جمعًا بينَ هذا القول، وبينَ ما قد سبق مِن تصريحه بأن "شيخ" كلمةُ تعديل. فالسؤال الذي ينشَأُ مِن كلام الذَّهَبِي هو أن التعديل الذي يدُلُّ عليه لفظُ "شيخ" هل ينحصِر في كون الموصوف به مَعرُوفَ العين، مع عدم وُرود جرح فيه؟ أم معهما أمر آخَر؟

والجواب أنه لا يُمكِنُ أن ينحصِر في معرفةِ عينِهِ مع عدمِ وُرودِ جرح فيه؛ لأن هذا القدَر ثابتٌ لصالِح الحديثِ أيضًا، ولهذا يَجبُ أن يكُون هناكَ ما يُمَيِّزُه عن صالح الحديث، ويَرفَعه عليه. والذي ظهرَ لي بعد التَّأمُّل في كلام أَئِمَّة النَّقد، -ولا سيَّما الرازِيَينِ منهم فإنهما أكثَرا مِن استخدام "شيخ" كلفظةِ تعديل- هو أن "شيخ" وَصفٌ لظَاهِر حالِ الرَّجُلِ يُنبِئُ بصَلاحِه دِيانةً و ضَبطًا، مِن غير تَعَرُّضٍ لباطِنِه. والمُرادُ بظاهِر حالِ الراوي ما ظَهر تِلقَائِيًّا مِن أوصافٍ للراوي ولِمَروِيَّاتِه مِن غير أن يتَتَبَّعَه النَّاقِدُ تَتَبُّعًا يغلِبُ معه على ظَنِّهِ أن الاستقامةَ والصِّدق سِيرتَه وخُلُقَه أو العَكسُ.

أما دلالةُ "شيخ" على ظاهِر صلاح حال الراوي ديانةً، فيدُلُّ عليه صنيعُ أبي زُرعَةَ وأبي حاتم حيثُ سمِعا ورَوَيا عن كثير ممن وَصفاهُ، أو وَصَفَه أحدُهما بلفظ "شيخ" مُجَرَّدًا. فقد سَمِع أبو حاتم ورَوَى عن اثنَين وخَمسِين رجُلًا ممن أطلَقَ عليهم الوَصفَ بـ"شيخ"، وعدَدُهم جميعًا ثمانيةٌ وأربعُونَ وثلاثُمِائةِ رجُل ممن أوردَهُم ابنُ أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل. بينما سَمِع أبو زُرعَة ورَوَى عن رجُلٍ مِن واحدٍ وعِشرينَ رجُلا ممن وَصفَهم بهذه اللفظة فيمن جاء ذِكرُه في الجرح والتعديل. وسماعُ كُلٍّ واحدٍ منهما مِن الراوي يَستلزم أن يكونا رأَيَاه وشاهدا بعضَ أحوالِه، إن لم يتَتَبَّعاها. وروايتُهما عنه يدُلُّ على حُسنِ حاله لدَيهما، أو على الأَقَلِّ على عدمِ معرفَتِهما ما يُسقِطُ عدالتَه لدَيهما، فلذلك استَحَلَّا الروايةَ عنه، وهُما مَن هُما في احتياطٍ في الروايةِ عمَّن وُجِدَ فيه شيء يُسقِطُه عن العدالةِ. فلو وَجدا فيه شيئًا يُبطِلُ عدالتَه؛ لامتَنَعا مِن الروايةِ عنه، فضلًا عن وصفه بلفظٍ يدُلُّ على قدر مِن

---

١ الموقظة، ص ٧٨

التعديل. لا سيَّما، والتَّتبُّع لعادَتِهما في الرِّواية يَدُلُّ على أنهما لا يَروِيَان عمَّن يَصِفانِه دُونَ مرتبة "شيخ" إلا نادِرًا جِدًّا.

وممن وصفه أبو حاتم وأبو زُرعَة بلفظ "شيخ"، وسمع منه أحدُهما أو كلاهما بواسطة، يكثُر فيهم مَن روى عنه مَن يَنقُد الرجالَ، وينتَخِبُهم مِن أمثال شُعبَة، ووَكِيع، والقَلَّاس، وابن المُبارَك.[1] فرواياتُهم عن هؤلاء بدُون واسِطة، مع عَدم طَعنٍ فيهم، تَدُلُّ على الأَقَلِّ على حُسنِ حالهم عندَهُم ظاهِرًا.

أضِف إلى ذلك أن صلاحَ حالِ الراوي دِيانَةً يُوافِقُ أَحَدَ مَعانِيهِ اللُّغَوِيَّة، والذي هو التَّبجِيلُ، ويُستَبعَدُ إطلاقُ كلمَةِ تبجِيل مِن النَّاقِدِ الخَبير على مَن عَلِمَهُ غيرَ صالِحٍ في دِينِهِ، بأَن يَتَحَقَّقَ فيه سببٌ مِن أسبابِ الفِسقِ. فأَقَلُّ ما يُبيحُ التَّبجِيلَ عندَ نُقَّادِ الحديثِ هو الصَّلاحُ في الدِّين ظاهِرًا. والوصفُ بـ"شيخ" لرَجُل عرفُوه بكثرةِ المَحاسِن، كالعِبادةِ، والتَّدَيُّن، أو الزُّهد شائِعٌ لَدَيهم. ومِن ذلكَ قولُ أحمدَ بن حَنبَل: "مُعَافَى بنُ عِمرَان شَيخٌ له قَدَرٌ وحَالٌ."[2] وقولُه أيضًا: "كان ابنُ أبي غُنيَة ثِقَةٌ شيخٌ له هَيئَةُ رَجُلٍ صالِحٍ."[3]

وهذا يَقتَضِي عدمَ إطلاقِ هذه الكلمةِ على مَن وَجدُوا فيه عَيبًا يُبطِلُ عدالَتَه، ولا يُؤَثِّر هنا اقترانُها في عباراتٍ بما يسُقِطه عن جَميع دَرَجاتِ التعديل، كقولهم مَثَلًا: شيخٌ يَكذِبُ،[4] أو شَيخٌ ضعيفٌ.[5] لأن الذي يُمَثِّلُ هذه المرتبةَ هو لفظُ "شيخ" بمُفرَدِه مِن غير اقترانِه بوصفٍ دالٍّ على جَرح أو تعديل؛ لِمَا سبق مِن أنه يُصرَفُ عن معناه الأصلي عندَ اقترانه بوَصفٍ دالٍّ على جَرح أو تعديلٍ.

وأما دلالتُه على ظاهِر صَلاح حال الراوي ضَبطًا، فهو الأَصلُ عندَ الإطلاق؛ لِمَا تَقَرَّر أنه يُحمَلُ على الكمالِ. ولا كَمالَ لظاهِر صلاح حالِ الراوي عندَ ناقِدِ الحديثِ إلا إذا شَمَلَ العدالةَ والضبطَ معًا. ولأن الدَّلالَةَ على غلبة الصوابِ على الخطأ في الحديثِ أَدنَى حَدٍّ للتعديل كما مَرَّ في بيان مرتبة صالِح الحديثِ، مما يقتَضِي أن يَتَّصِفَ به ما فَوقَه أيضًا مِن ألفاظ وعباراتِ التعديل. وهو أيضًا ظاهرُ كلام أَئِمَّة النَّقد، حيث يُطلِقُون الوصفَ بـ"شيخ" على راوٍ، ويَظهَرُ مِن السياق أنهم خَبَرُوا حديثَه، ووجدُوه صالِحًا؛ فبَنَوا حُكمَهم على هذا الاختِبار.

---

١ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٣/٢١٢، و٣/٣٤٣، رقم الترجمة ١٥٤٨، و٣/٣٨٦، رقم الترجمة ١٧٧٠، و٤/٢٣٨، رقم الترجمة ١٠١٩، و٣/٤٦٣، رقم الترجمة ٢٠٠، و٣/٢٩٦، رقم الترجمة ١٣١٧،

٢ المرجع السابق، ٨/٤٠٠، رقم الترجمة ١٨٣٥

٣ المرجع السابق، ٩/١٧١، رقم الترجمة ٦٩٩

٤ انظر مثلا: المرجع السابق، ٥/١٩٤، رقم الترجمة ٩٠١

٥ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٥٧، رقم النص ٢٢١

فمِن ذلك ما ذكره المَيمُوني قال: "قال لي أبو عبدِ اللهِ [هو أحمد بن حنبل]: عثمان بن حكِيم شيخٌ. قُلتُ: أحادِيثُه؟ قال: مُتَقارِبَةٌ."[1]

ومنه أيضًا ما ذكره ابنُ أبي حاتم قال: "سُئِلَ أبو زُرعَة عن العَوَّام بن حمزة المازِنِيّ، فقال: شيخٌ. فقِيل: كيف تَرَى استقامةَ حديثِه؟ فقال: لا أعلم إلا خَيرًا."[2]

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابنُ أبي حاتم الرازي في عُبَيدِ الله بن عبدِ الرحمن، رَوَى عن عُبَيد بن حُنَين، روى عنه مالِكٌ: "وسُئِلَ عنه أبي فقال: شيخ، وحديثُه مستقيم."[3]

ومن أمثلته أيضًا ما ذكره ابنُ أبي حاتم قائِلًا: "سألتُ أبي عن سُلَيمان بن زياد الحَضرَمِيِّ فقال: صحيحُ الحديث. قلتُ: ما حالُه؟ قال: شيخ."[4]

ومن ذلك أيضًا قول أبي زُرعَة وأبي حاتم معًا في أبي عتَّاب سَهل بن حَمَّاد: "صالحُ الحديث، شيخ."[5]

ومن ذلك قولُ أبي حاتم الرازي في نَصر بن عبد الرحمن الوَشَّاءِ، وقد روى عنه: "هو كوفي. وهو شيخ. رأيتُه يحفظ ما يُحَدِّثُ به. ما رَأَينا إلا جمالًا وحُسنَ خُلُقٍ."[6]

وفي مُقابل هذه الأمثلة التي تُؤَكِّد على قيام الناقد باختبار حديث مَن وصفه بـ"شيخ"، لم أجد ولو مثالا واحدا لإطلاقهم على راو، مُقتَرنا بما يدُلُّ على أن الناقِد لم يعلم حديثَ الراوي، ولم يُخَبِّره، وأنه لا يَعرِفُ حالَه في الضبطِ. أَضِف إلى هذا كله صَنيعَ ابن أبي حاتم في وَضع شيخ بينَ صَدُوق وصالح الحديث وإشراكُه لشيخ وصَدُوق في الحُكم، كما سبق.

فالنتيجةُ أن الوصف بـ"شيخ" يتَضمَّن صلاحَ ضبط الراوي ظاهرًا بجانب ظاهِرِ صلاحِه عدالةً.

أما عدمُ التَّعرُّض لحالِ الراوي باطِنًا فذلك قد يكون لأن الناقدَ لم يكن غَرَضُه من الكلام بيانُ مرتبته بالدِّقَّة، وإنما أراد مُجَرَّد بيان أنه مُبَجَّل، وقد يكونُ -وهذا أكثرُ وقوعا- لِقِلَّةِ معرفةِ الناقِدِ به حيثُ لم يَقُم أو لم يتَمَكَّن مِن تَتَبُّع دَقِيق لأحوالِه في العدالة، أو في الضبط، أو فيهما معا، إما لقِلَّة مَروِيَّاته، أو لِقِلَّةِ ما اطَّلَع عليه من مَروِيَّاته، أو لبُعد عَهده، أو لعدم لِقاءِه معه، أو لأنه لم

---

١ علل أحمد، رواية الميموني، ص ١٩٢، رقم النص ١٣٤

٢ الجرح والتعديل، ٢٣/٧، رقم الترجمة ١١٨

٣ المرجع السابق، ٣٢٣/٥، رقم الترجمة ١٥٣٥

٤ المرجع السابق، ١١٨/٤، رقم الترجمة ٥١٠

٥ المرجع السابق، ١٩٦/٤، رقم الترجمة ٨٤٥

٦ المرجع السابق، ٤٧٢/٨، رقم الترجمة ٢١٦٣

يُشاهِده كثيرًا، أو لا يُريد توثيقه بدرجةٍ عاليةٍ لوجود ما يَقتَضِي زيادةَ التَّثَبُّتِ والتَّرَوِّي فيه، كتَلَبُّسِه ببِدعَةٍ، أو ككلامٍ فيه. ومن ثَمَّ يتورَّعُ الناقد مِن وصفه بالصِّدق أو القُوَّة مما يدُلُّ على صلاحه ظاهرًا وباطنًا. وفي جانب آخَر لا يُريدُ إهمالَ صلاح ما ظهر مِن حاله، فيُطلِقُ عليه لفظ "شيخ" الذي يدُلُّ على الصلاح ظاهرًا، لا باطنًا.

فمن أمثلة إطلاق لفظ "شيخ" على مَن تَعَذَّر معرفةُ أصل حالِه ضَبطًا لقِلَّة مَروِيَّاته قولُ ابن مَعِين في المُفَضَّل بن فَضالة البصري: "شيخ، وأيش عنده؟!"[1] وقول أبي حاتم في عُبَيد الله بن علي بن أبي رافِع: "لا بأس بحديثه، ليس مُنكَرُ الحديث، قلتُ: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: لا، هو يُحَدِّثُ بشيءٍ يَسِير، وهو شيخ."[2]

ومن أمثلة إطلاق لفظ "شيخ" على مَن تَعذَّر معرفةُ أَصلِ حاله ضَبطًا لِقِلَّةِ ما اطَّلَع عليه الناقدُ مِن مَروِيَّاته قولُ أبي حاتم في طارق بن عبدِ العزيز بن طارق بن قَيس الرِّبعِي ثم العَبدِيِّ: "شيخٌ يُذاكَرُ بحديثه. ما رأيتُ بحديثه بأسًا في مِقدار ما رأيتُ من حديثه."[3]

ومن أمثلةِ إطلاق لفظ "شيخ" على من مَن تَعذَّر معرفةُ أَصلِ حاله لبُعدِ عَهده، وعدمِ السبيلِ إلى معرفةِ أوصافه ما ذكره ابنُ أبي حاتم قائِلًا: "سمعتُ أبي وأبا زُرعَة، وقِيل لهما: مُوسَى بنُ سُلَيمان الذي يُحَدِّثُ عنه الأَوزاعِيُّ؟ فقالا: شيخٌ للأَوزاعِيِّ. ما نَعلم روى عنه غيرُه. قلتُ لهما: فما حالُه؟ قال أبي: هو شيخ. وسكت أبو زُرعَة."[4] ومن هذا الباب أيضًا وصفُ أبي حاتم لمحمد بن عبدِ الجبار الراوي عن محمد بن كَعب القُرَظِيِّ به مع قوله: "روى عنه شُعبَةُ وَحدَه."[5]

ومن أمثلة إطلاق لفظ "شيخ" على راو بسبب قِلَّةِ معرفةِ الناقد له قولُ أبي حاتم في سُلَيمان ابن داوُد بن قَيس الفَرَّاءِ: "شيخٌ لا أَفهَمُه كما ينبغِي."[6]

ومن أمثلةِ إطلاقه على مَن تَكَلَّم فيه نُقَّادٌ مما يَقتَضِي زيادةَ التَّثَبُّتِ فيه وصفُ أبي زُرعَة لمحمد بن إسحاق صاحبِ المغازي به، ثم سَرَد أقوالَ مَن تكلموا فيه. وكذلك قولُ أبي حاتم في عُبَيد الله بن خَلِيفة أبي الغَرِيف: "قد تكلموا فيه، وهو شيخٌ من نُظَراءِ أَصبَغ بن نُباتَة."[7]

---

١ سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٤٤، رقم النص ٧٠٨

٢ الجرح والتعديل، ٣٢٨/٥، رقم الترجمة ١٥٤٩

٣ المرجع السابق، ٤٨٨/٤، رقم الترجمة ٢١٤٤

٤ المرجع السابق، ١٤٤/٨، رقم الترجمة ٦٥٠

٥ المرجع السابق، ١٥/٨، رقم الترجمة ٦٦

٦ المرجع السابق، ١١١/٤، رقم الترجمة ٤٨٩

٧ المرجع السابق، ٣١٣/٥، رقم الترجمة ١٤٨٩

ومن أمثلة إطلاقه على مَن تلَبَّس ببِدعَةٍ مما يقتضي أيضًا زيادةَ التَّثَبُّتِ فيه وصفُ أبي حاتم لمحمد بن فُضَيل بن غَزوان الضَّبِّي به[1] كما سبق. وقد ذكر ابنُ حَجَر أنه احتَجَّ به الجماعة، كما دافَعَ عن البُخاري في الإخراج له في الصحيح بعد ذِكر توثيق العِجلِيِّ، وابن مَعِين، وأحمد، وأبي زُرعَة، والنَّسائي، وابن سَعد بقوله: "إنما تَوَقَّف فيه مَن تَوَقَّف لتَشَيُّعِه". ثم ذكر ما يَدفَع تلبُّسَه بالتَّشَيُّع.[2]

فيُستَنتَجُ من كل ما سبق أن "شيخ" يدُلُّ على صلاح ديانة الراوي وضبطه ظاهرًا. وهذا هو الأَصلُ عُرفًا في معنَى هذه اللفظة، ولا يُحمَلُ على معنًى أَعلى أو أَنزَل منه إلا بدليل. وقد استُخدِم فِعلًا -على قِلَّةٍ- في معنًى أَعلى وفي معنًى أَدنى من معناه الأصلي في العُرف.

فمن أمثلة إطلاقه بمعنًى أعلى من الأصل ما ذكره المَروَذِيُّ قال: "قلتُ -يعني لأبي عبدِ الله-: مَن أصحابُ الثَّوري؟ قال: يحيى، ووَكِيعٌ، وعبدُ الرحمن، وأبو نُعَيم. قلتُ: قَدَّمتَ وَكِيعًا على عبدِ الرحمن؟ قال: وَكِيعٌ شيخ."[3] وهذا السِّياق دالٌّ على أنه أراد به عِظَم مكانِه وقدْرَه، لا مُجَرَّد تَبجِيل. وقد أَرجَع فَضل وَكِيع على ابن مَهدِيّ إلى ما يدُلُّ على شِدَّةِ وَرَعِه في روايةٍ أُخرَى،[4] بينما ذكر في روايةٍ أن وَكِيعًا أحفظُ من ابن مَهدِيٍّ كثيرًا كثيرًا.[5] فلفظ الشيخ اكتسبَ من هذا السياق معنًى يفوقُ المعنَى الأصليَّ في العُرف كثيرًا.

ومن أمثلةِ استخدامِ لفظ شيخ بمعنًى أَنزَل من الأصلِ قولُ مالِكٍ في مَعرَض مَن لا يُؤخَذُ منهم العِلمُ، وقد حصَرَهم في أربعةٍ، فذكر الرابعَ منهم قائلًا: "ولا مِن شيخٍ له فضلٌ وعبادةٌ؛ إذا كان لا يَعرِفُ الحديثَ."[6] وقوله أيضًا: "لقد أدرَكتُ في هذه البلدةِ مَشيَخَةً لهم فضل، وصلاح، وعبادة، يُحَدِّثُون. ما سَمعتُ مِن أَحَدٍ منهم حديثًا قَطُّ. قِيل له: ولِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يَعرِفُون ما يُحَدِّثُونَ."[7]

ومن أمثلته أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سألتُ أبي عن عُمَر بنِ رُدَيح، فقال: شيخ. قِيل له: قال يحيَى بنُ مَعِين: هو صالح الحديث. فقال: بل هو ضعيفُ الحديث."[8]

---

١ المرجع السابق، ١٥٧/٤، رقم الترجمة ٦٩٢

٢ انظر: هدي الساري، ٤٤١/١

٣ علل أحمد، رواية المروذي، ص ٤٨، رقم النص ٤٨

٤ انظر: تاريخ بغداد، ٤٨١/١٣

٥ انظر: علل أحمد، رواية عبد الله، ٣٩٥/٣، رقم النص ٥٧٣٦

٦ انظر: ضعفاء العقيلي، ١٣/١

٧ المرجع السابق، ١٣/١

٨ الجرح والتعديل، ١٠٩/٦، رقم الترجمة ٥٧٣

والمَعنَيان الأرفع، والأنزل من المعنَى الأصلي عُرفًا، إنما اكتسَبهُما اللفظُ بسبب السياقِ، ولولا السياقُ؛ لما جاز حَملُ اللفظ على هذين المعنَيَين؛ لعدم دلالتِه عليهما بنفسه.

بناء على ما سبق، يُمكِنُ القول بأن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدَّلالَة على ظاهر صلاح حال الراوي ديانةً و ضَبطًا، مِن غير تَعَرُّضٍ لباطِنِه.

المبحث الثالث

الفرق بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث"

الفرقُ بينَ مرتبةِ "شَيخ" وبينَ مرتبةِ "صالِح الحديثِ" أنَّ ألفاظ وعباراتِ "شَيخ" تَنُصُّ على ظاهِرِ صلاحِ الراوي دِيانَةً و ضَبطًا. بينما عباراتُ مرتبةِ صالِحِ الحديثِ إنما تَقتَصِرُ على وَصفِ حديثِ الراوي بالصَّلاحِ ظاهِرًا، مِن غير تنصيصٍ على عدالتِه، وإن كانت تدُلُّ بإشارتها على رُجحان بَراءَتِه من أسباب بُطلان العدالةِ.

والعلاقةُ بينَ المَرتبتَينِ عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق، فعِباراتُ مرتبةِ "شَيخ" أَخَصُّ؛ لضِيقِ شرطِها، وعبارات مرتبةِ "صالِح الحديثِ" أَعَمُّ. إذ كُلُّ شَيخٍ صالِحُ الحديثِ، وليس كُلُّ صالِحِ الحديثِ شَيخٌ.

المبحث الرابع

ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ" مع الشرح

يستخدم النُّقَّاد الأوائل للتعبير عن صلاح حال الراوي ظاهر بألفاظ وعبارات متعددة، تندرج تحت عدة أساليب، هي:

أولا: ما يدُلُّ على صلاح الراوي فما فوقه مُقَيَّدًا بما علمه الناقد.

ثانيا: ما يدُلُّ على صلاح الراوي فما فوقه بدون جزم.

ثالثا: ما يدُلُّ على رجاء الناقد صلاح الراوي فما فوقه.

رابعا: ما يدُلُّ على قُرب الراوي مِن الصلاح.

خامسا: ألفاظ وعبارات مُتفَرِّقة دالَّة على صلاح حال الراوي ظاهرًا.

وفيما يلي بيان الأساليب المذكورة مع الألفاظ والعبارات الداخلة في كل أسلوب، مع الشرح.

الأسلوب الأول: ما يدُلُّ على صلاح الراوي مقيدا بما علمه الناقد:

ولهذا الأسلوب شرطان:

الأول: أن يشتمل على ما يدُلُّ على صلاح الراوي فما فوقه.

والثاني: أن يُقَيِّدَه الناقدُ بعلمه هو.

والشهادة بالصلاح فما فوقه يَعُمُّ ظاهرَه وباطِنَه، لكن تقييده بما علِمَه الناقد يخرُج به الدَّلالَةُ على صلاح باطِنه مما يخفَى على كثير مِن الناس، ولا يظهَرُ إلا لمَن لَزِمَه، وتَتَبَّعَه، وخَبَرَ حديثَه. فألفاظ وعبارات هذا الأُسلوب من جهة تدُلُّ على أن الناقد لم يظهَر له في الراوي على ما تسقُط به عدالتُه، أو ضبطُه، كما ينقُصُها من جهة أخرى الدَّلالَةُ على أن الناقد تَحَقَّقَ من وجود معنَى الصلاح في باطِنِه. ومما يُؤَكِّد التفرقةَ بين الوصف بما يدُلُّ على الصلاح مُطلَقًا، وبين الوصف به مُقَيَّدًا بعَلم الناقد، وأن الثاني دُونَ الأَوَّلِ ما رواه ابنُ عون قال: "قَالَ ابْنُ سِيرِينَ لِرَجُلٍ فِي شَيْءٍ سَأَلَهُ عَنْهُ: لَا

أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا. ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنِّي لَمْ أَقُلْ لَكَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا قُلْتُ: لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا.»[1] فكأنه أراد التوكيدَ على أنه لم يُحَقِّق المسألةَ كما يَنبغي، وأنه يُجِيب بحسبِ ما وَصَل إليه مِن علمِه، وأن عِلمَه به لم يبلُغ بحيثُ يَثِقُ به مُطلَقًا.

وإليك ألفاظ وعبارات تَستَوفي شروطَ هذا الأُسلوبِ:

١. لا أعلم إلا خيرا:

هذا اللفظ فيه مبالَغَةٌ في إثبات الخَير في الراوي، إلا أنه مُقَيَّدٌ بحُدود ما ظهر للناقد، لا يَشمَل ما وراءَ ذلك مِن حاله التي خَفِيَت عليه. إذ يجوز أن يَطَّلِع غيرُه على عيب يَقدَحُ فيه. وقد ثبت استخدامُه كلفظٍ دالٍّ على التعديل في حَضرَةِ رسول اللهِ ﷺ، ثم قبولُه ﷺ له على أنه وصفُ تعديل في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها حينَ قال لها أهلُ الإفكِ ما قالُوا؛ فدعا رسولُ اللهِ ﷺ عَلِيًّا، وأُسامَةَ حينَ استَلبَثَ الوَحيُ[2] يَستَأمِرُهُما في فِراقِ أَهلِه، فأَمَّا أُسامَةُ فقال: أَهلُكَ، ولا نَعلَمُ إلا خَيرًا. وقالت بَريرَةُ[3]: إن رَأيتُ عَلَيها أَمرًا أَغمِصُه[4] أَكثَرَ مِن أنها جارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنامُ عَن عَجِينِ أَهلِها، فتَأتِي الدَّاجِنُ، فتَأكُلُه. فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن يَعذِرُنا في رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذاهُ في أَهلِ بَيتِي، فوَاللهِ ما عَلِمتُ مِن أَهلِي إلا خَيرًا، ولقد ذَكَرُوا رَجُلًا ما عَلِمتُ عليه إلا خَيرًا.»[5]

وبمعنَى هذه العِبارة قَولُهم: ما أعلَمُ إلا خَيرًا، وقد استخدَمَه أحمدُ،[6] وقولُهم: ما أعلَمُ إلَّا خَيرًا.[7] وقولُهم: ما رأيتُ إلا خَيرًا، وقد أطلقَه ابن مَهدِيّ.[8]

---

١ تاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٦٨٣

٢ استلبث الوحي: يقرأ على وجهين. على رفع الوحي، فيكون المعنى: طال لبث نزول الوحي. وعلى نصب الوحي: فيكون المعنى: استبطأ النبي ﷺ نزوله. انظر: فتح الباري، ٤٦٨/٨

٣ بريرة: هي مولاة عائشة رضي الله عنها. اشترتها عائشة، وجاء في شأنها الحديث بأن الولاء لمن أعتق. وعتقت تحت زوج، فخيرها رسول الله ﷺ. انظر: الاستيعاب، ١٧٩٥/٤، روت عنها عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم، وعروة، وابن محيريز. انظر: معرفة الصحابة، ٣٢٧٦/٦

٤ أغمصه عليها: أعيبه. انظر: المرجع السابق، ٤٧٠/٨

٥ هذا الحديث أخرجه البُخاري في صحيحه، في كتاب الشهادات، باب إذا عدل رجل أحدا، فقال: لا نعلم إلا خيرا، أو قال: ما علمت إلا خيرا، ص ٤٤٦، رقم الحديث ٢٦٣٧، بلفظه. وفي باب تعديل النساء بعضهن بعضا، ص ٤٣١، رقم الحديث ٢٦٦١، وفي كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ص ٧٠١، رقم الحديث ٤١٤١، وفي كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ١٢] ص ٨٢٩، رقم الحديث ٤٧٥٠، وفي باب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ [النور: ١٩]، ص ٨٣٣، رقم الحديث ٤٧٥٧ بمعناه مطولا.

٦ انظر: سؤالات أبي داود، ص ٢٣٣، رقم النص ٢٢٥، وص ٢٤٣، و٢٨٨، و٢٩١، و٣١٥،

٧ المرجع السابق، ص ٢٨٩

٨ انظر: التاريخ الكبير، ٢٧٥/٢، وضعفاء العقيلي، ٢١٤/١

٢. لا أَعلَمُ به بَأسًا:

لا بأسَ بِهِ وصفٌ دالٌّ على صلاح الراوي ديانةً و ضَبطًا كما سبق، وهو هُنا مُقَيَّدٌ بعِلمِ الناقِدِ، فلِذلكَ لا يُحمَلُ إلا على ظاهِرِ صلاح الرَّجُل ديانةً و ضَبطًا. وهي عبارةٌ تَردُ كثيرًا على ألسنة النُّقَّاد.[١] وبمعنَى هذه العبارةِ عباراتٌ كثيرةٌ شائِعةٌ عندَهم. منها: ما أَعلَمُ به بَأسًا،[٢] وقولُهم: لا أَرَى به بأسًا،[٣] أو ما أَرَى به بَأسًا.[٤]

٣. ما عَلِمتُكَ صَدُوقا:

كلمة "ما" في هذه العبارةِ موصُولةٌ، أو ظَرفِيَّةٌ. والمعنَى: الذي عَلِمتُكَ به هو أَنَّكَ صَدُوق، أو أَنتَ صَدُوق مُدَّةَ عِلمِي. فهذه العبارة تدُلُّ على صلاح الراوي ديانةً و ضَبطًا مُقَيَّدًا بما عَلِمَه الناقِدُ، فهي بمرتبة "شيخ". وقد أطلَقَها شُعبَةُ.[٥]

٤. لا بأس به عندي:

هي كالعبارة السابقةِ دلالةً على صلاح الراوي دِيانةً وضبطًا ظاهِرًا مِن غير تَعَرُّضٍ للبواطِن. وقد أطلَقَها أبو زُرعَة.[٦]

٥. صَدُوق عندي:

ظاهرُها الدلالةُ على صَلاح الراوي ظاهِرًا، ولا تُحمَلُ على غيره إلا بدَلِيل. وقد أطلَقَها أبو زُرعَة،[٧] وأبو حاتم.[٨]

---

١ انظر مثلا: تاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٤٥٨

٢ انظر مثلا: سؤالات أبي داود، ص ٣٥٥، ومَشيَخَة النَّسائِي، ص ٧٢، وعلل أحمد برواية عبد الله، ٣١١/٢

٣ انظر مثلا: ضعفاء العقيلي، ١٣٦/٢، والجرح والتعديل، ١٧٢/٦

٤ انظر لاستخدامه: سؤالات أبي داود، ص ٢٠٥، ٢٥٣

٥ انظر: علل أحمد، رواية عبد الله، ٥٣٧/٢

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٤٧٦/٢، رقم الترجمة ١٩٤١

٧ انظر مثلا: المرجع السابق، ٢٠٠/٦، رقم الترجمة ١٠٩٩

٨ انظر: المرجع السابق، ٢١٤/٧، رقم الترجمة ١١٨٦

الأسلوب الثاني: ما يدُلُّ على صلاح الراوي فما فوقه بدون جزم:

هذا الأسلوبُ يُشترَطُ فيه أن تكونَ العبارةُ دالَّـةً على صـلاح الـراوي فمـا فَوقـه، وأن تكـونَ مُردَفةً بقوله: إن شاءَ اللهُ، يَستَثني به الناقدُ ما لم يبلُغه عِلمُه مما خَفِي عليه. فعبارات هذا الأسـلوب دالَّـةٌ على أن الراوي اشتَدَّ صلاحُه في الظاهر حتى قَوِيَ حُسنُ ظَنِّ الناقدِ به، إلا أنه لمَّا لم يَصل بعِلمِه إلى درجَةٍ يقطَعُ فيها بصلاحه؛ عَلَّق أَمرَ باطِنه على مشيئَةِ الله عزَّ وجَلَّ. فلذلك لم تَبلُغ هذه العباراتُ في دلالتهـا إلى مرتبةِ صَدُوق، فمَحَلُّها مرتبةُ شَيخ. وفيما يلي ألفاظ وعباراتٌ مُستَوفِيَة لِشَرطَيْ هذا الأسلوبِ:

٦. صَدُوق إن شاء الله:

وقد أطلقها ابن مَعِين .[١] وأدرجها العِراقِيّ في هذه المرتبةِ.[٢]

٧. ما به بأس إن شاء الله:

وقد أطلقها أحمد[٣] وأبو زُرعَة.[٤]

٨. لم يكن به بأس إن شاء الله:

وقد أطلقها يحيى القَطَّان.[٥]

٩. مَحَلُّه الصِّدق إن شاء الله:

وقد أطلقها أبو زُرعَة.[٦]

١٠. صالح إن شاء الله:

وقد أطلقها أحمد.[٧] والصالح مُرادِفٌ للصدوق كما سيأتي في مرتبتها. ففي العبارة إثبات صلاح الراوي بغير جزم، فهي بمرتبة شيخ.

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٧٠/٨، رقم الترجمة ٧٥٦، وتاريخ ابن مَعِين ، رواية الداري، ص ٢١٨، رقم النص ٨١٧

٢ انظر: ألفية العراقي المطبوع مع فتح المغيث، ١٢/٢

٣ انظر: ضعفاء العقيلي، ١٠٩/٢، والجرح والتعديل، ٢٣/٤

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٣٩٧/٣، رقم الترجمة ١٨٢٧

٥ انظر: تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٤/٤، رقم الترجمة ٢٨٤٤

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٢٠٢/٣، رقم الترجمة ٨٧٣

٧ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٤١٩/١، رقم النص ٩٠٩

١١. ثِقَة إن شاء الله:

وقد أطلقها أحمد.[١] وثقة وإن كان يدل على تمام العدالة والضبط، إلا أنه إن لم يجزم به الناقد؛ نزل عن أصل معناه إلى الصلاح الظاهر؛ إذ هو الذي جعل الناقد يرجو قوة الراوي وإحكامه.

الأسلوب الثالث: ما يدُلُّ على رجاء الناقد صلاح الراوي:

رجاءُ الناقد صلاحَ الراوي لا يَستَلزمُ تَحَقُّقَه؛ فلِذلِكَ قَصُرَت ألفاظ وعبارات دالَّةٌ عليه عن مرتبة صَدُوق. ولكنها في جانب آخَر تدُلُّ يقينًا على ظاهر صلاحِه، وذلك لأن الناقد لم يَرجُ صلاحَه إلا بناءً على استقامتِه ظاهِرًا. إذ مَن لم يَستَوفِ شُروطَ الدَّرَجَةِ الدُّنيا؛ كيف يُرجَى له بلوغُ الدَّرَجَةِ العُليا. ومن ألفاظ وعبارات هذا الأسلوب ما يلي:

١٢. أرجو أن يكون صَدُوقا:

أطلقها ابنُ مَعِين،[٢] والنَّسائِي.[٣]

١٣. وأرجو أنه لا بأس به:

أطلقها أحمدُ.[٤]

١٤. أرجو أنه ليس به بأس:

أطلقها أيضًا أحمدُ.[٥]

١٥. أرجو أن لا يكون به بأس:

أطلقها أيضًا أحمد،[٦] وابنُ مَعِين،[٧] وأبو حاتم،[٨] والنَّسائِي.[٩]

---

١ انظر: ضعفاء العقيلي، ٣/٣٥٥، وعلل أحمد، رواية عبد الله، ٣/١٠٦، رقم النص ٤٤١٦

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٢/٢١٢

٣ انظر: مَشيَخَة النَّسائِي، ص ٩٩، ١٠٠،

٤ انظر: سؤالات أبي داود، ص ٢٢١

٥ المرجع السابق، ص ٣٣٧

٦ انظر: سؤالات الأثرم، ص ٣٣

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٢/٢٥٨

٨ المرجع السابق، ٣/٩٦

٩ انظر: مَشيَخَة النَّسائِي، ص ١٠٠، ١٠٥

١٦. أرجو أن يكون ثِقَة:

أطلقها أحمد[١] وأبو داود.[٢]

الأسلوب الرابع: ما يدُلُّ على قرب الراوي من الصلاح:

قُربُ الراوي مِن الصلاح يَستَلزمُ صلاحَ ظاهِرِهِ عدالةً و ضَبطًا. والعِباراتُ الدَّالَّةُ عليه كما يلي:

١٧. إلى الصِّدق ما هو:

وقد ذكره العِراقِيُّ في هذه المرتبةِ.[٣] وقال السَّخاويُّ مُوَضِّحًا معناه: "يَعني: أنه ليس ببَعِيدٍ عن الصِّدق."[٤] والصِّدق في عُرفِ أَئِمَّة النَّقد يُطلَقُ على غلبةِ المَحاسِن على المَساوئِ كما سيأتي. ولفظ "إلى الصِّدق ما هو" قاصِرٌ عن دلالةِ اتِّصافِ الراوي بتَمام الصِّدق ، كما هو واضِحٌ، إلا أنه يُثبِتُ له مَيلًا إلى الصلاح، فهو يُحمَل على الصلاح الظاهِر.

وهذه العبارةُ يَستخدمُها أبو زُرعَة.[٥]

الأسلوب الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة دالة على صلاح حال الراوي ظاهرا.

١٨. شيخ:

قد سبق الكلام حوله مُفَصَّلًا، ومَرَّت أمثِلةٌ مُختَلِفةٌ لاستخدامه لدى أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين في بيان ضابطِ هذه المَرتبةِ.

١٩. صُوَيلِحٌ:

ذكره العِراقِيُّ في هذه المرتبة.[٦] وصُوَيلِحٌ تصغِيرٌ مِن صالح، والتصغيرُ هُنا لأَجل تقليلٍ في القَدرِ، فيكون المعنَى أنه يَتَمَتَّعُ بقَدَر قليلٍ مِن الصلاح. ففيه إثباتُ قدر قليل مِن الصلاح، وهو دُونَ

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٣١٠/٦

٢ انظر: سؤالات الآجري، ١٥٩/١

٣ انظر: ألفية العراقي المطبوع مع فتح المغيث، ١٢/٢

٤ انظر: فتح المغيث، ٢٨٣/٢

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٤٧٧/٣، ٣١/٤، ٤١٧/٨

٦ انظر: ألفية العراقي المطبوع مع فتح المغيث، ١٢/٢

إثباتِ تَمام الصَّلاح. فيُحمَلُ على ظاهِر صلاح الراوي، لا باطِنه؛ إذ ينقُصُه الدَّلالَةُ على تمامِ الصلاح.

وهذا اللفظُ يُكثِرُ ابنُ مَعِين مِن استخدامِهِ.[1]

---

١ انظر مثلا: ضعفاء العقيلي، ٢/١٥٥، ٢٧٢، ٣٣٤

المبحث الخامس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

شَرطُ هذه المرتبةِ تعديلُ الراوي ظاهِرًا كما سبقَ، وكلامُ الخَطِيبِ يُشعِرُ خلافًا بينَ أَوساطِ المُشتَغِلِين بالحديث في حُكمِ أَهلِ هذه المرتبةِ؛ إذ قال:

"وزعم أهلُ العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامةُ المسلم مِن فِسقٍ ظاهِرٍ. فمَتَى كانت هذه حالُه؛ وَجَبَ أن يكونَ عَدلا."[1] ونقلَ الرَّأيَ الثاني الذي مال إليه واختاره بعد ذِكر أَدِلَّتِه قائِلًا: "فثَبَتَ بما ذكرناه أن العدالةَ شيء زائد على ظهور الإسلام، يحصُل بتَتَبُّع الأفعالِ واختبار الأحوال."[2]

ويَبدُو أن المذهبَ الذي نسبه الخَطِيبُ إلى أهلِ العراقِ لا يقتصِرُ عليهم وحدَهُم. بل ظاهِرُ كلام ابنِ أبي حاتم بأنه معمولٌ به عندَ المُحَدِّثِينَ عُمومًا، وذلك لِمَا ذكره بصَدَد تأصيل هذه المرتبةِ قائِلًا: "وإذا قِيلَ: شَيخٌ؛ فهو بالمنزلةِ الثالثةِ، يُكتَبُ حديثُه، ويُنظَرُ فيه، إلا أنه دُونَ الثانيةِ."[3] فهذه المرتبةُ تُشارِكُ مرتبةَ صَدُوق في حُكمِها، وهو النَّظَرُ. ومعنَى النظر - كما سيأتي مُفَصَّلًا - التَّأَكُّدُ والفَحصُ لكُلِّ ما تَفَرَّد به الراوي، وعدمُ قبوله إلا ما انتفَتِ القَرائِنُ الدالَّةُ على الخَطأِ والوَهمِ. فهذا يدُلُّ أن "شيخ" له نصيبٌ مِن الاحتجاج كصَدُوق، إلا أنه أَقَلُّ حَظًّا مِنه. فهو آخِرُ مَن يَرغَبُ فيه أَهلُ الحديثِ ممن هو أَهلٌ للاحتجاجِ في حال دُونَ حال.

وكونُه غيرَ أهل لكي يُحتَجَّ به مُطلَقًا ظاهِرٌ؛ وذلك لأنه ينقُصُه الجَزمُ بصلاح دينه وبصلاح حديثه. بينما تركُ تَفَرُّدِهِ مُطلَقًا أيضًا خلافُ المَعقُول؛ لأن مَن كان ظاهِرَ الصلاح عدالةً وضَبطًا، ولم تَظهَر منه رِيبةٌ تدُلُّ على ضَعفِه، فهو يُعامَلُ بحسب ما ظهر منه ما لم يظهَر ما يُناقِضُه. فجَعلُه في عِدادِ الفُسَّاقِ تَحَكُّمٌ، وكذلك رَدُّ كُلِّ ما يَتَفَرَّدُ به مَن وُصِف بـ"شيخ" أو ما كان في مرتبته على الرَّغم من ظاهر صلاحه تَشَدُّدٌ.

---

١ الكفاية، ص ٨١

٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٣ التقدمة، ٢/٣٧

والحقيقةُ أن كُلَّ ما يُستَدَلُّ به مِن نُصوصِ القُرآنِ الكَريمِ على اشتِراطِ العدالةِ في الراوي قِياسًا له على الشاهِدِ والحاكِمِ؛ عُبِّرَ فيها بـ "ذُو عَدْلٍ" بدلا من "العَدل"، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[1] وفي قوله عز وجل: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[2]. وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[3] فالعُدولُ عن العَدلَين إلى ذَوَي عَدْلٍ يدُلُّ على أن المَقصُودَ هو وُجود قدر من العدالةِ، ولو لم يَبلُغ تَمامَها؛ لأن "ذُو" اسم موصول. والأَسماءُ المَوصُولَةُ مِن العَامِّ تَستَغرِقُ جَميع أَفرادِهَا.

والفَرقُ بين التعبير بالعَدل، وبينَه بذُو عَدْل، أن الأَوَّلَ بإطلاقه يَدُلُّ على الكمالِ، بينما الثاني بعُمومِه يدُلُّ على كُلِّ مَن اتَّصَف بقَدر مِن العدالةِ على اختلافِ مراتِبها. وهذا مِثلُ العُدُولِ عن التعبير بالفاضِل إلى ذِي فَضلٍ في قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ﴾[4] قال الرَّازي شارحًا للآية: "هذا تنبيه على أن مراتب السعاداتِ في الآخرةِ مُختَلِفَةٌ. وذلك لأنها مُقَدَّرَةٌ بمقدار الدرجاتِ الحاصِلةِ في الدُّنيا. فلما كان الإعراضُ عن غَير الحَقِّ والإقبالُ على عُبودِيَّةِ الحَقِّ درجاتٌ غيرُ مُتناهِيةٍ؛ فكذلك مراتبُ السعاداتِ الأُخرويَّة غيرُ مُتناهِيةٍ، فلهذا السببِ قال: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ﴾[5]."[6]

وقال ابن عاشُور[7]: "والفضلُ الأَوَّلُ: العملُ الصالح، بقرينةِ مُقابَلَتِه بفَضل الله الغَنِيِّ عن الناسِ. والفَضلُ الثاني المُضافُ إلى ضَمِير الجلالةِ هو ثوابُ الآخرةِ، بقرينةِ مُقابَلَتِه بالمتاع في الدُّنيا. والمعنى: ويُؤتِ اللهُ فَضلَه كُلَّ ذِي فَضلٍ في عَمَلِهِ. ولمَّا عَلَّقَ الإيتاءَ بالفَضلَين؛ عُلِمَ أن مِقدارَ الجَزاءِ بقَدَر المَجزيِّ عليه. لأنه عَلَّقَ بذِي فَضل وهو في قُوَّة المُشتَقِّ، ففيه إشعارٌ بالتعليلِ وبالتقديرِ. وضبطُ ذلك لا يَعلَمُه إلا اللهُ، وهو سِرٌّ بينَ العَبدِ وربِّه. ونظيرُ هذا مع اختلافٍ في التقديمِ والتأخِير وزيادةِ بيان، قولُه تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[8]."[9]

---

١ سورة المائدة، ١٠٦

٢ سورة الطلاق، ٢

٣ سورة المائدة، ٩٥

٤ سورة هود، ٣

٥ سورة هود، ٣

٦ مفاتيح الغيب، ٣١٦/١٧

٧ ابن عاشور: هو محمد الفاضل بن محمد الطاهر، أديب خطيب، مشارك في علوم الدين، من طلائع النهضة الحديثة النابهين في تونس. مولده ووفاته بها. له: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، والتفسير ورجاله. توفي سنة تسعين، وثلاثمائة، وألف. انظر: الأعلام، ٣٢٥/٦-٢٦

٨ سورة النحل، ٩٧

٩ التحرير والتنوير، ٣١٨/١١

فالخُلاصةُ أن العُدول عن التعبير بالعَدل إلى ذِي عَـدل يـدُلُّ على أن المُـرادَ كُلُّ مَـن عُـرفَ بعدالةٍ ظاهرًا أو ظاهرًا وباطنًا.

فظاهِرُ صلاحِ أهلِ هذه المرتبةِ يمنع من رَدِّ ما تَفَرَّدوا به مُطلَقًا، بينما عدم معرفة عـدالَتِهم الباطنَةِ يُوجِبُ التَّأَكُّدَ والفَحصَ الشديدين فيما تَفَرَّد به أَحدُهم، وعدمُ قبوله إلا بعـد انتفـاءِ الموانـع ونُهوضِ القرائِن على أنه حَفِظَه. وهذا هو "التَّظَر" الذي ذكره ابنُ أبي حاتم في حُكـم أهل هذه المرتبة. فمَن أُطلِق عليه لفظٌ من ألفاظ هذه المرتبة، فهو في عِداد مَن يجُوز أن يُحمَل عنه مـا تَفَـرَّد بـه بعـدَ الفَحص الشديدِ، وإن كان غيرُه ممن يَفُوقه عدالةً و ضَبطًا أليَقُ بتَلَقِّي الحديثِ منه من أهـل المراتـب الآتية.

ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق"

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "صَدُوق"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق"

المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "صَدُوق" و"شيخ"

المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق" مع الشرح

المبحث الخامس : حكم أهل مرتبة "صَدُوق"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "صَدُوق"

هذه المرتبةُ هي الثانيةُ عندَ ابن أبي حاتم، وقد ذَكرَها بعدَ مرتبةِ "ثِقَة" بقوله: "وإذا قِيلَ له: إنه صَدُوق، أو مَحَلُّه الصَّدق، أو لا بأسَ به؛ فهو ممن يُكتَبُ حديثُه، ويُنظَرُ فيه، وهي المَنزِلةُ الثانيةُ."[1]

وقد أَشعَرَ ابن الصَّلاح بشُمولِ هذه المرتبةِ لِلَفظَي "مأمُون، وخِيَار، أو خَيِّر" كما أَشعَرَ بنُزولِ هذه المرتبةِ عن مرتبةِ "ثِقَة" قائِلًا: ومشهورٌ عن عبدِ الرحمنِ بن مَهدِيّ القُدوَةِ في هذا الشأنِ أنه حَدَّثَ، فقال: حدَّثَنا أبو خَلْدَةَ. فقِيل له: أكان ثِقَة؟ فقال: كان صَدُوقا، وكان مأمُونًا، وكان خَيِّرًا- وفي روايةٍ: وكان خِيارًا- الثِقَة شُعبَةُ وسُفيانُ."[2] وصرَّح العِراقِيُّ بزيادة مأمُون، وخِيار في هذه المرتبةِ،[3] وأَقرَّه الأَبناسِيُّ.[4]

وأضاف الذَّهَبِيُّ إلى هذه المرتبةِ "ليس به بأسٌ"[5]، كما خالفَ ابنَ أبي حاتم وألحَقَ "مَحَلُّه الصدقُ" بصالِحِ الحديثِ كما سبق، وسبقَ الرَّدُّ عليه أيضًا.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٣٧

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٣

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ١/٣٧١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٢

٤ انظر: الشذا الفياح، ١/٢٦٨

٥ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق"

فَصْلُ ابن أبي حاتم للألفاظِ والعباراتِ المذكورة عن مرتبة ثِقَة وتأخيرها عنها، ووَضعُها في مرتبةٍ أدنَى يَعني قُصور دلالتها عن التوثيق المُطلَق. وهي كذلك لُغَة؛ إذ ينقصها الدَّلالَة على القُوَّة والإحكام على الرَّغم من دلالتها على التعديل، بخلاف ألفاظ وعبارات مرتبة التوثيق المُطلَق، كلفظة ثِقَة، أو ثبت، أو حُجَّة ، فهي تدُلُّ صراحة على الإحكام والقُوَّة بجانب دلالتها على التعديل كما سيأتي.

ويُؤَيِّده كثرة ورود صَدُوق وغيره من الألفاظ المذكورة مُقترَنةً بما يُنافِي التوثيق التامّ في كلام أَئِمَّة النَّقد المُتقدِّمِين. فمن أمثلته ما ذكره ابنُ المَدينِيّ قال: "سمعت يحيى[1]، وذكر عُمَر بن الوَلِيد الشَّيْبَانِيّ، فقال بِيَده يُحَرِّكُها، كأنه لا يُقَوِّيه. فاسترجَعتُ أنا. فقال: ما لَكَ؟ قلتُ: إذا حرَّكتَ يَدَيكَ؛ فقد أَهلَكتَه. قال: ليس هو عندي مَن أَعتَمِدُ عليه، ولكن لا بأسَ به."[2]

وكذلك قولُ ابن مَعِين في يحيَى بن اليَمان: "ليس به بأس، صَدُوق، وليس هو بذاك القوي."[3]

وقول البُخاري وأبي حاتم في نُعمان بن راشِدٍ: "في حديثه وهمٌ كثيرٌ، وهو صَدُوقٌ في الأَصل."[4]

ومن أمثلته أيضًا قول أبي حاتم الرازي في عُمر بن أبي سَلَمَة الذي روى عنه هُشَيم: "هو عندي صالحٌ، صَدُوق في الأصل، ليس بذلك القوي؛ يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به، يُخالِفُ في بعض

---

١ يحيى هو ابن سعيد القَطَّان.

٢ الجرح والتعديل، ١٣٩/٦، وضعفاء العقيلي، ١٩٤/٣، رقم الترجمة ١١٩١

٣ تاريخ ابن مَعِين برواية ابن محرز، ٨١/١

٤ التاريخ الكبير، ٨٠/٨، رقم الترجمة ٢٢٤٨، والجرح والتعديل، ٤٤٩/٨، رقم الترجمة ٢٠٦٠، وانظر: التاريخ الأوسط، ٦٨/٢، رقم الترجمة ١٨٢٩

الشيء."[1]

ووصفه لكل من إبراهيم بن حَمزة الزُّبَيري وإبراهيم بن المُنذِر الحِزامي بصَدُوق مع قوله فيهما: "كانا مُتقاربَين ولم تكُن لهما تلك المعرفةُ بالحديث."[2]

وقوله أيضًا في سُلَيمان بن موسى الأشدق: "مَحَلُّه الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب."[3]

فالأمثلة على اقتران العبارات الثلاث من "صَدُوق"، و"مَحَلُّه الصدق"، و"لا بأس به" بما يُنافي التوثيقَ التامَّ كثيرة جدا، مما يُؤكِّد كونَها لا تَبلُغ في دلالة أصلِها أدنَى حَدٍّ للتوثيقِ التَّامّ.

ومما يُؤكِّد أيضًا قصورَ دلالة العبارات المذكورة عن التوثيق التامِّ ظاهِرُ صنيع أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين؛ إذ يُقَدِّمُون مَن يَصِفُونه بـ"ثِقَة" وما شابهه على مَن يُطلِقُون عليه الوصفَ بـ"صَدُوق" أو "لا بأس به" أو "مَحَلُّه الصدق".

ومن أمثلته ما ذكره الفَلَّاسُ قال: "سمعتُ عبدَ الرحمن بن مَهدِيٍّ يقُول: حدَّثَنا أبو خَلَدَة، فقال له رَجُلٌ: كان ثِقَةً؟ قال: كان صَدُوقًا، كان مأمونًا، كان خيارًا. الثِقَةُ شُعبَةُ وسُفيان."[4] وقد علَّق عليه ابنُ أبي حاتم قائِلًا: "فقد أَخبر أن الناقِلَة للآثار والمَقبُولِين على مَنازِلَ، وأن أهلَ المَنزلَةِ الأَعلَى الثقاتُ، وأن أهلَ المَنزلَةِ الثانيةِ أَهلُ الصِّدق والأمانةِ."[5] وقولُ ابن مَهدِيّ المذكورُ يدُلُّ على انحِطاطِ مرتبةِ أبي خَلَدَة عن مرتبة شُعبَةَ وسُفيانَ مِن جهة، كما يدُلُّ على نزول ألفاظ صَدُوق، ومأمُون، وخِيار عن مرتبة "ثِقَة" مِن جهةٍ أُخرَى.

ومثاله أيضًا ما ذكره عثمان الدَّارميُّ سائلًا يحيى بن مَعِين عن أصحاب قَتادَة: "قلتُ: فحمَّادُ ابنُ سَلَمَة؟ فقال: ثِقَة. قلت: فحَمَّاد أَحَبُّ إليك، أم أبو هِلال؟ فقال: حمَّادٌ أَحَبُّ إليَّ، وأبو هلالٍ صَدُوق."[6]

ومن أمثلته أيضًا ما حكاه الدَّارمي قال: "وسألتُه [أي ابن مَعِين] عن عبدِ السَّلام بن حَرب؛ فقال: هو صَدُوق. وسألتُه عن محمد بن فُضَيل؛ فقال: ثِقَة. قلتُ: عبدُ السَّلام أَحَبُّ إليكَ أو محمد بن فُضَيل؟ فقال: محمدٌ أَحَبُّ إليَّ."[7]

---

١ الجرح والتعديل، ١١٨/٦، رقم الترجمة ٦٣٥، وضعفاء العقيلي، ٣٠٨/٤، رقم الترجمة ١٩٠٩

٢ الجرح والتعديل، ٩٥/٢، رقم الترجمة ٢٥٩

٣ المرجع السابق، ١٤٢/٤، رقم الترجمة ٦١٥

٤ تقدمة الجرح والتعديل، ١٦٠/١، وانظر: ٣٧/٢

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ تاريخ ابن مَعِين برواية الدارمي، ص ٤٩، أرقام النصوص ٣٧، ٣٨

٧ المرجع السابق، ص ١٥٦، أرقام النصوص ٥٥٠- ٥٥٢

وقولُ أبي حاتِم في أُمَيَّةَ بن بِسطام العَيشِيِّ: "محمد بن المِنهال أَحَبُّ إِلَيَّ منه، ومَحَلُّه الصَّدق."[1] بينما وصف محمد بن المِنهال الضَّرير أبا عبدِ الله بـ"ثِقَة" في روايةٍ.[2] وفي أُخرَى قال: "ثِقَة حافظ كَيِّسٌ. هو أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أُمَيَّةَ بن بِسطَام."[3]

ومن أمثلته أيضًا ما ذكره الآجُرِّي قال: "سُئِلَ أبو داود عن مُطَرِّف، وابن أبي السَّفَر، فقال: ابنُ أبي السَّفَر لا بأس به، مُطَرِّفٌ فوقه."[4] بينما وصف مُطَرِّف بلفظة ثِقَة.[5]

فالخُلاصة أن الأَدِلَّة على تعامُل أَئِمَّة النَّقد مع "صَدُوق،" و"مَحَلُّه الصدق،" و"لا بأس به" على أنها أنزَل من التوثيقِ التامِّ كثيرة.

ولا ينبغي أن يُعَكِّرَ صفوَ هذا الأمرَ ورودُ صَدُوق وما في مرتبته مِن ألفاظ وعبارات مُقتَرِنةً مع ما فوقها في الدَّلالَة، لأنها لا تدُلُّ بنفسها على التوثيق التام، بل تحتاج إلى قرينةٍ لذلك، كالسِّياق، أو شُهرة الراوي بالحفظِ والإتقان، وما إلى ذلك؛ لِمَا تقرَّر أن الأصل في العبارات المذكورة أنها لا تدُلُّ على القُوَّة والإحكام. فلا تُحمَلُ على التوثيق التامِّ إلا بدليل أو قرينةٍ يقتَضِيان صَرفَها عن المعنَى الأصلي.

فمن أمثلة ورود العبارات المذكورة في سياق يدُلُّ على التوثيق التامّ قولُ ابن سِيرين في سَمُرَةَ بن جُندُب[6] صحابي رسولِ الله ﷺ: "كان سَمُرةُ ما عَلِمتُ عظِيمَ الأَمانةِ، صَدُوق الحديثِ، يُحِبُّ الإسلامَ وأَهلَه."[7] ولولا السياقُ، وكونُ المَقُول فيه صحابيًّا جَلِيلًا؛ لما دَلَّت عبارة صَدُوق على التوثيقِ التَّامِّ.

ومن أمثلته كذلك قولُ شُعبَة: "شَكُّ ابن عَونٍ أَصدَقُ عِندي من حديثٍ آخَر عِندكُم، صَدُوق صَدُوق."[8] فلو حُذِف من العبارة "شَكُّ ابنِ عَون أَصدَقُ عندي من حديثٍ آخَر عندكم، لَمَا نَهضَت كلمة صَدُوق على الرَّغم مِن التكرار إلى الدلالةِ على التوثيق التامِّ.

وقُل مِثلَ هذا في قول ابنِ مَعِين: "عَبَّادُ بنُ العَوَّام ثِقَة، صَدُوق، مأمون، مُقنِعٌ، جائِزُ الحديثِ،

---

١ الجرح والتعديل، ٣٠٣/٢، رقم الترجمة ١١٢٥

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٩٢/٨، ٣٩٥

٣ الجرح والتعديل، ٩٢/٨، رقم الترجمة ٣٩٦

٤ سؤالات الآجري، ١/ ١٧٦، رقم الترجمة ١٧٥

٥ انظر: سؤالات الآجري، ١/ ١٧٦، رقم الترجمة ١٧٤

٦ سمرة بن جندب: هو أبو عبيد الفزاري، صارع في صغره غلاما بحضرة النبي ﷺ، فصرعه؛ فأجازه في البعث. وغزا مع رسول الله ﷺ غير غزوة. نزل بعد ذلك البصرة، ثم الكوفة، كان عظيم الأمانة، يحب الإسلام وأهله. توفي سنة ست وستين. روى عنه الشعبي، وابن سيرين وآخرون. انظر: معرفة الصحابة، ١٤١٥/٣

٧ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٦٥/٢، رقم النص ٢٦١٨

٨ التمييز، ص ١٧٧، رقم النص ٢٣

هو واللهِ أَوثَقُ من يَزيدَ بن هارُون. أفيزيد ليس ثِقَةً؟ بلى، واللهِ إنه لثِقَة، وإن عَبَّادًا لأَوثَقُ منه."[1]

وفي قول أحمد: "يَزيدُ بن زُرَيع: ما أَتقَنَه وأَحفَظَه! يا لَكَ مِن صِحَّةِ الحديث، صَدُوقٌ مُتقِنٌ."[2] وقال: "شكَّ يومًا في حديثِه، فقِيل له: أَشَكَكتَ؟ قال: أَنا أَشُكُّ فلا. أَختَلِفُ إلى صاحِبه كذا وكذا حتى أُتقِنَه. وكُلُّ شيءٍ روى عن سعيدٍ؛ فلا تُبالي سمعتَه مِن أَحَدٍ. سماعُه من سعيد قديم، وكان يأخذ الحديثَ بتَثَبُّتٍ."[3]

ومن أمثلته أيضًا قول البُخاري: "وإدريسُ بنُ يَزيدَ الأَودِيِّ ثَبتٌ صَدُوق."[4]

وما ذكره ابنُ أبي حاتم قال: سألتُ أبا زُرعَة عن اللَّيث بن سَعد، فقال: "صَدُوق." قلتُ: "يُحتَجُّ بحديثِه؟" قال: "أي لَعَمرِي."[5]

وكذلك قول أبي حاتم في يَزيد بن هارُون: "ثِقَة، إمام، صَدُوق في الحديث، لا يُسأَلُ عن مِثلِه."[6]

وقُل مِثل هذا في قولهم: "ثِقَة صَدُوق." أو "ثِقَة لا بأس به." وهما يَردانِ كثيرًا على ألسِنَتِهم. والأمثلةُ بهذا المعنَى كثيرة جِدًّا.

فإذا تقَرَّر أن الأَصلَ في ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أنها أَنزَل في دلالتها من التوثيق التامِّ، فالسؤال الذي يَنشأُ هنا هو هل قُصور هذه العبارات الثلاث خاصٌّ بالدِّيانةِ أو بالضبطِ، أو يَعُمُّهما؟

وبالنظر في أقوال الأئمة يتبين بوضوح أنه في الغالِب يتعلق بالحفظ، حيث يُتبِعُون الوصف بإحدى العبارات المذكورة بتفصيل وجوه الخلل في حديثه، أو ضبطه. وهذا في كلامهم كثير جدا. أذكر على سبيل المثال قولَ أبي حاتم في يحيَى بن سُلَيم: "شيخ مَحَلُّه الصدق، ولم يكن بالحافظ."[7] والظاهر أنه لا ينفي الحفظ تماما عن الرجل، وإنما ينفي عنه كمال الحفظ بدليل دخول الألف واللام على لفظ الحافظ بمعنَى العهد، فيكون المعنى: ولم يكن بتلك المرتبة المعهودة من الحفظ التي تكون للثِقَة، والتي تجعله في عداد مَن يُحتجُّ به مُطلَقًا.

---

١ تاريخ ابن مَعين برواية ابن محرز، ١٠٤/١

٢ المعرفة والتاريخ، ١٤٠/٢

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ انظر: علل التِّرمَذِي الكبير، ص ١٩٩، رقم الحديث ٣٥٤، و

٥ الجرح والتعديل، ١٨٠/٧، رقم الترجمة ١٠١٥

٦ المرجع السابق، ٢٩٥/٩، رقم الترجمة ١٢٥٥

٧ الجرح والتعديل، ١٥٦/٩، رقم الترجمة ٦٤٧

ومن أمثلته أيضًا قول أبي حاتم في حُدَيج بن مُعاوية: "محل حُدَيج الصدق، وليس مثل أَخَويه، في بعض حديثه ضعف،[1] يُكتَبُ حديثُه."[2] حيث جمع بين الوصف بالصدق، وبين بيان ضعف في حديثه.

وكذلك قوله في عِكرِمَة بن عَمَّار: "كان صَدُوقا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط."[3]

وقوله في فَرَج بن فَضَالة: "صَدُوق يُكتَبُ حديثُه ولا يحتج به. حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالا. وروايته عن ثابت لا تَصِحُّ."[4]

وقول أبي حاتم في محمد بن بُكَير الحَضرَمِيّ: "صَدُوق عندي، يغلَطُ أحيانا."[5]

وقوله أيضا في أبي المنذر محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوِي: "ليس به بأس، صَدُوق صالح إلا أنه يهم أحيانا."[6]

إلا أنه بجانب ذلك، تَرِدُ أقوال وعبارات ظاهرها أن القصور فيمن وصف بـ"صَدُوق" أو "مَحَلُّه الصدق" أو "لا بأس به" من جهة العدالة الدينيةِ دُونَ الضبط، كالتَّلَبُّسِ ببدعَةٍ دُونَ المُكَفِّرَةِ[7] مما يُخشَى معها الكَذِبُ تَعَصُّبًا أو تَساهُلًا، أو التَّلَبُّس بأمر يُعَدُّ مِن خَوارِمِ المُروءَةِ كدُخولِ الراوي في عَمَل

---

١ المرجع السابق، ٣١١/٣، رقم الترجمة ١٣٨٤: "صنعة"، والصحيح ما أثبته وكذلك ورد في تهذيب الكمال، ٤٩٠/٥، رقم الترجمة ١١٤٣، وفي تهذيب التهذيب، ٢١٨/٢، رقم الترجمة ٤٠١

٢ المرجع السابق، ٣١١/٣، رقم الترجمة ١٣٨٤

٣ المرجع السابق، ١١/٧، رقم الترجمة ٤١

٤ المرجع السابق، ٨٦/٧، رقم الترجمة ٤٨٣

٥ المرجع السابق، ٧/ ٢١٤، رقم الترجمة ١١٨٦

٦ المرجع السابق، ٣٢٤/٧، رقم الترجمة ١٧٤٧

٧ البدعة كما سبق تنقسم إلى قسمين، مكفرة، وما دون المكفرة، فالمكفرة هي التي يعلم كونها كفرا معلوما بالضرورة، كمن أثبت نبيا بعد خاتم النبيين ﷺ، أما البدعة التي على ما دون ذلك من الشهرة عند الناس مهما عظمت، فالمنقول عن السلف أنهم لا يكفرون أحدا بها، ولا يفسقون، ولا يردون شهادة أحد بسببها، بل تحمل على الخطأ. قال الشافعي: "ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تباينا شديدا واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان ذلك منهم متقادما منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدى به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله ورآه استحل فيه ما حرم عليه ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفرط من القول وذلك أنا وجدنا الدماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك ووجدنا متأولين يستحلونها بوجوه وقد رغب لهم نظراؤهم عنها وخالفوهم فيها ولم يردوا شهادتهم بما رأوا من خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا ترد من خطأ في تأويله." الأم، ٢٢٢/٦

السُّلطانِ.

فمن ذلك قول شُعبَةَ في محمد بن راشِد المَكحُولي: "ما كتبتُ عنه. أما إنـه صَـدُوق، ولكنـه شيعي أو قدري."[1]

وقول أبي حاتم: "الصَّلت بنُ بَهرام هو صَدُوق، ليس له عيبٌ إلا الإرجاءُ."[2]

وقول أبي حاتم في زَيد بن واقِد، وقد حكم على حديثه بصحيح حَسَن: "وزيدٌ مَحَلُّه الصِّدق، وكان يرى القدرَ."[3]

وقوله أيضا في يحيَى بن بَسطام الأَصفَر: "شيخ صَدُوق. ما بحديثه بأس. قدري."[4]

وما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في عَلي بنِ أبي هاشِم اللَّيثِيِّ البَغدادِي: "ما عَلِمتُه إلا صَدُوقًا. وَقَف في القُرآن؛ فتَرَكَ الناسُ حديثَه. قال عبدُ الرحمن: ولم يَقـرأ عـلَيَّ أبي حديثَـه. فقـال: وَقَـفَ في القُرآنِ؛ فوَقَفنا عن الروايةِ عنه، فاضربُوا على حديثِه."[5]

وقولُ أبي حاتم في مَعبَد الجُهَنِي البَصرِي: "كان صَدُوقًا في الحديثِ، وكان رأسًا في القَدَر. قَـدِمَ المدينةَ، فأفسد بها ناسًا."[6]

وقال ابنُ الجُنَيد: "سمعتُ يحيى بن مَعِين ذَكر حُسَينًا الأَشقَر، فقال: كان مِن الشِّيعةِ المُغلِيَةِ الكِبار. قلتُ: فكيفَ حديثُه؟ قال: لا بأس به. قلتُ: صَدُوق؟ قال: نعم. كتبتُ عنه، عن أبي كُدَينَـة، ويَعقوب القُمِّيِّ."[7]

وقول ابن مَعِين في أبي إسرائيل المُلائِيِّ: لا بأس به، كان يُفرِطُ في التَّشَيُّع."[8]

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عبدُ الله بن أحمد قال: "سألتُ أبي عن أَسَـد بـن عَمـرٍو، قـال: كان صَدُوقًا. وأبو يوسُف صَدُوق، ولكن أصحابُ أبي حَنِيفة لا ينبغي أن يُروَى عنهم شيءٌ."[9]

---

١ علل أحمد برواية ابنه عبد الله، ٢/٥٠٤، و٣/١٥٦، أرقام النصين ٣٣٢٢، و٤٦٩٤

٢ الجرح والتعديل، ٤/ ٤٣٨، رقم الترجمة ١٩٢٠

٣ انظر: علل ابن أبي حاتم، ٥/١٤٨، رقم الحديث ١٨٧٣

٤ الجرح والتعديل، ٩/١٣٢، رقم الترجمة ٥٥٦

٥ المرجع السابق، ٦/١٩٤، رقم الترجمة ١٠٦٨

٦ الجرح والتعديل، ٨/٢٨٠، رقم الترجمة ١٢٨٢

٧ سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٣٥، رقم النص ٦٧٤

٨ تاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٤٦١

٩ علل أحمد برواية ابنه عبد الله، ٣/٣٠٠، رقم النص ٥٣٣٢

وقولُ أبي زُرعَة: "رَحِم اللهُ أحمدَ بن حنبل. بلغني أنه كان في قلبه غُصَصٌ من أحاديث ظهرت عن المُعَلَّى بن منصور، كان يحتاجُ إليها. وكان المُعَلَّى أَشبَهَ القومَ -يعني: أصحابَ الرَّأي بالعِلم- وذلك أنه كان طلَّابةً للعِلم. رَحل، وعُنِي به. فتَصَبَّر أحمدُ عن تلك الأحاديثِ، ولم يسمَع منه حَرفًا، وأما عليُّ بن المَديني، وأبو خَيثَمة، وعامَّةُ أصحابِنا فسمعُوا منه، والمُعَلَّى صَدُوق."[1]

وقولُ أبي حاتم في كامِل بن طَلحَة الجَحْدَريِّ: "لا بأس به، ما كان له عَيبٌ إلا أن يُحَدِّث في مسجِدِ الجامع."[2]

وقال الدُّوريُّ: "سُئِلَ يحيى عن زَكَريَّا بن مَنظُور، فقال: لا بأس به. فقلت: قد سألتُك عنه مَرَّةً؛ فلم أَرَكَ فيه جَيِّدَ الرأي؟ أو نحو هذا مِن الكلام. فقال: ليس به بأس، وإنما كان فيه شيءٌ، زعموا أنه كان طُفَيلِيًّا."[3]

فالخُلاصةُ أن قُصور دلالةِ إحدَى العباراتِ الثلاثِ عن الإحكامِ يَشمَلُ الضبطَ والعدالةَ، فتَحتَمِلُ النَّقص في ضبطِ الراوي، كما تحتمله في عدالته، كما تحتمله فيهما معا.

إلا أن هذا لا يعني خُلُوَّ الراوي تمامًا مِن العدالة أوالضبط أو منهما معا. إذ المعنَى اللُّغوي للعبارات الثلاث، وكذلك تعامُل أَئِمَّة النَّقد معها يدُلُّ على أن مَن وُصِف بإحدى العبارات الثلاث يتمتع بقدر كبير من العدالة والضبط. لأن الجامع في هذه العبارات الثلاث الدَّلالَة على صلاح الراوي.

وبيان ذلك أن الوصف بصَدُوق أو مَحَلُّه الصِّدق لا يدُلَّان على دوام الصِّدق فحسب، بل النظر في كلام أَئِمَّة النَّقد يدُلُّ على أن المراد بالصِّدق ومُشتَقَّاتِه في كلامهم نَقِيضُ السُّوءِ، وليس مُجَرَّد نقيضُ الكَذِب. ولذلك لا يُطلقون الوصف بالصِّدق أو ما اشتق منه كأصدق الناس، أو صِدِّيق، أو صَدُوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو مِن أهل الصدق، أو رَجُل صِدق على مشرك، أو كافر، أو منافق، أو فاسق، أو كاذب، -وإن كانوا يُطلِقُونه على بعض مَن وُجد فيه خُرمٌ من خَوارم المُروءَة أو مَن رُمِي بِبِدعَةٍ لم يُرَ لها أَثَرٌ على صِدقِه - مما يدُلُّ على أن مرادهم بصَدُوق ومشتقاته أَعَمُّ من مُجَرَّد إرادة نَفي الكَذِب، وهو نفيُ السَّيِّئاتِ التي تدخُل في حَدِّ الفِسقِ. فإذا انتَفت السَّيِّئاتُ التي تدخُل في حد الفِسقِ، لم يبقَ إلا غلبةُ المَحاسِن على المَساوئِ. ومعلوم أن السيئات التي دُونَ الفسق لا يمكن التخلِّي عنها تماما، فيكون أدنى حدٍّ لكمال الصَدُوق كثرةُ محاسنه إلى حد غلبتها على مَساوئِه بعد تخلِّيه مِن أسباب

---

١ ضعفاء أبي زُرعَة، ٣٧/١

٢ الجرح والتعديل، ١٧٢/٧، رقم الترجمة ٩٨٢

٣ تاريخ ابن مَعِين برواية الدوري، ٢١٩/٣، رقم النص ١٠١١

الفِسق كلها. وكذلك قولهم مَحَلُّه الصدق. أي مَوضِعُه مَن كَثُرت محاسِنُه حتى غلبت على مَساويهِ.

وبهذا المعنَى يتطابق الوصف بـ"صَدُوق" و"مَحَلُّه الصدق" مع التعبير بـ"لا بأس بـه. فإنها عامة في نفي جنس البأس عن الراوي. والمراد بالبأس العيب. ولا يُمكِنُ لأحد أن يبرأ من كل عيب كما سبق، فيُحمَلُ البأسُ في هذه العبارة على العُيوب الكبيرة، وغلبةِ العُيوب الصغيرة. فيكون معنَى لا بأس به، أي لا عيبَ كبيرَ فيه، ولا غلبةَ لعُيوب صغيرةٍ فيه. بل الغلبةُ لمحاسنِه على مساويه. وهكذا تتفقُ العبارات الثلاث في الدَّلالَة على ما يُمكِنُ تسميته بصلاح الراوي في الدِّينِ.

ومما يُؤَكِّد وجود طائفةٍ أخرى دون كاملي العدالة ممن يُستَحسَنُ حالهم في الإسلام ما يلي:

أولا: قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝١٢ ﴾[1] مع قوله تعالى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴾[2]، مما يدُلُّ على أن مَن بُشِّر بالجَنَّةِ طائفتان: السابِقُون، وأصحابُ اليمين، وإن كانوا دُونَ السابِقِينَ فضلًا.

ثانيا: ويتطابقُ هذا مع قوله تعالى: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾[3]، ووصف الجَنَّتَينِ، ثُمَّ قال: ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾[4] فالظاهر أن الجَنَّتَين الأُولَيَين للسَّابِقِين، والأُخرَيَين لأصحابِ اليمينِ.

ثالثا: وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾[5]، حيث اتفقوا على كون المُقتَصِدِ والسابِقِ بالخَيرات بإذن اللهِ على اختلافِ مراتبهم مِن أهل الجنة.[6] فيكون المُقتَصِد من أصحابِ اليمين، والسابِقُ بالخَيرات هو أَحَدُ مَن قُصِدَ بالسَّابِقِين في سُورةِ الواقِعَةِ.

رابعاً: وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾[7]، فجعل المُطِيعِينَ طائِفَتَين أَعَمُّ وأَخَصُّ، فالأَعَمُّ هم الذين آمنوا وعَمِلُوا الصالحات، والأَخَصُّ المُتَّقُون، وقابَلَهُما بطائِفَتَين للعُصاةِ أَعَمُّ وأَخَصُّ، فالأَعَمُّ المُفسِدُونَ في الأرض فيدخل فيهم الكُفَّارُ والفُسَّاقُ من المؤمنين، والأَخَصُّ الفُجَّارُ بمعنَى الفُسَّاق مِن المؤمنين.

---

١ سورة الواقعة، ٧-١٢

٢ سورة الواقعة، ٢٧و٢٨

٣ سورة الرحمن، ٤٦

٤ سورة الرحمن، ٦٢

٥ سورة فاطر، ٣٢

٦ انظر: تفسير الطبري، ٢٠/٤٦٥-٧١

٧ سورة ص، ٢٨

فهذه الآيات تُؤَكِّد أن أهل النجاة مُطلَقًا طائفتان، الأولى من تمت عدالتهم، والثانية من دُونَهم قليلا، وهم الصالحونَ، والكُلُّ مُستَحِقٌّ للفَوز والنَّجاةِ في الآخِرَة على اختلافِ مراتبهم. وهُناك ما يدُلُّ على أن أهلَ العدالة أيضًا مُقَسَّمُون إلى طوائِفَ، وهي: النَّبِيُّون والصِّدِّيقُونَ والشُّهَداءُ، ودُونَهُم الصَّالِحُونَ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾[1]

هذا، والأصلُ أن تَشمَل العباراتُ الثلاثُ المُمَثَّلَةُ لهذه المرتبةِ عند الإطلاق صلاحَ الراوي ديانةً و ضَبطًا معا؛ لأن الأصل في الإطلاقِ الكمالُ كما قد سبق، وصلاح الراوي لا يَكمُل إلا إذا شَمَلَ ديانَتَه وضَبطَه معًا بخلافِ صلاح غيره مِن الناس.

ولعلَّ دلالةَ العباراتِ المذكورةِ على صَلاح الراوي دِيانَةً مما لا يَختَلِفُ فيه اثنانِ مِنَ المُشتَغِلِين بهذا العلم. وأما دلالةُ العباراتِ المذكورةِ على صلاح الراوي ضَبطًا، فمَوضِعُ خِلافٍ، وقد نفاها ابنُ الصَّلاح تمامًا حيثُ ذكر أنها لا تُشعِرُ بشَرِيطَةِ الضبطِ.[2] وقد سبق بيانُ شُمولِ دلالةِ العبارات الثلاث لُغَةً للعدالةِ والضبطِ معًا بخِلافِ ما ذَهبَ إليه ابنُ الصَّلاح. وبَقِي بيانُ ما يدُلُّ على أنها كذلكَ في عُرف أَئِمَّة النَّقد. والذي فيه شَواهِدُ كثيرةٌ له، وهي تَنحَصِرُ فيما يلي مِن أَدِلَّةٍ:

الدليل الأول: كثرةُ وُرودِ بعض هذه العباراتِ مُقَيَّدَةً بالحديثِ وما في معناه، ومعلومٌ أن التقييدَ حَصرُ المُطلَق على بَعضِ أفرادِه، فلَولا شُمولُ هذه العباراتِ لِمَن غَلَبَ صوابُه على الخطأِ ضَبطًا؛ لما صَحَّ تَقييدُها به. كقول شُعبَةَ: "جابِر الجُعفي صَدُوق في الحديثِ."[3]

وقول شُعبَة أيضًا: "أما جابِر الجُعفي، ومحمد بن إسحاق، فصَدُوقانِ في الحديثِ."[4]

ومن شَواهِدِه أيضًا ما ذكره ابنُ أبي حاتم، قال: سألتُ أبا زُرعَة عن محمد بن مُصعَب القَرقِساني، فقال: "صَدُوق في الحديث، ولكنه حدث بأحاديث مُنكَرة، قلت: فليس هذا مما يُضَعِّفُه؟ قال: نظن أنه غلط فيها."[5]

وقول أبي حاتم في مَعبَد الجُهَنِي: "كان صَدُوقا في الحديث، وكان رأسًا في القَدَر، قَدِمَ المَدِينةَ؛ فأَفسَدَ بها ناسًا."[6]

---

١ سورة النساء، ٦٩-٧٠

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٣

٣ الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧، رقم الترجمة ٢٠٤٣

٤ علل أحمد برواية عبد الله، ٣/٢١٤، رقم النص ٤٩٢٤

٥ الجرح والتعديل، ٨/١٠٣، رقم الترجمة ٤٤١

٦ المرجع السابق، ٨/٢٨٠، رقم الترجمة ١٢٨٢

وقول أبي حاتم: "زيادُ بن عِلاقَة صَدُوق في الحديث."[1]

وقول أبي زُرعَة في علي بن الجعد: "كان صَدُوقا في الحديث".[2]

وقول أبي حاتم في المُعَلَّى بن مَنصُور الرَّازي: "كان صَدُوقًا في الحديثِ، وكان صاحِبَ رَأيٍ."[3]

والشَّواهِدُ على تَقييد العباراتِ المذكُورةِ بالحديث كثيرةٌ. ولا يُمكِنُ حَملُ مِثل هذه العباراتِ على العدالةِ الدِّينيَّةِ، إذ لا يَبقَى حينئذٍ لِتَقييدِها بالحديث معنًى. فثبت بهذا أنها تَدُلُّ على صلاح الضبطِ إذا قُيِّدَت بالحديثِ. وعند الإطلاقِ تَشمَلُ صلاحَ الضبطِ والعدالةِ معًا.

الدليل الثاني: كثيرًا مَّا يَستَدِلُّونَ على صِدقِ المَرءِ بغلبةِ الصوابِ على الخطأِ في حديثِهِ، مما يدُلُّ على أن حُكمَهم على راو بالصِّدق وما يُشتَقُّ منه مَبنِيٌّ على قدر غَلبةِ الصواب على الخطأِ كما في قول أحمد في عاصِم بن عَلي بن عاصِم: "حديثُه حديثٌ مُقاربٌ، حديثُ أهلِ الصِّدقِ؛ ما أَقَلَّ الخَطأَ فيه."[4]

وقولُه أيضًا: "أَيُّوبُ بنُ جابِر حَديثُه يُشبِهُ حديثَ أَهلِ الصِّدقِ."[5]

وقوله في حَسَّان بنِ إبراهيمَ الكِرمَانِي: لا بأسَ به، وحديثُه حديثُ أَهل الصِّدقِ.[6]

وقوله في زياد بن عبدِ الله البَكَّائِيِّ: "ليس به بأسٌ؛ حديثُه حديثُ أَهلِ الصِّدقِ."[7]

وقولُه في محمد بن عَبَّاد المَكِّيِّ: "حديثُه حديثُ أَهلِ الصِّدقِ، أَرجُو أن لا يَكُونَ به بَأسٌ."[8]

وقوله في عَلِيِّ بن غُرَاب: "كان حديثُه حديثُ أَهل الصِّدقِ."[9]

وقولُ أبي حاتم في عِيسَى بن طَهمَان: "لا بأس بِهِ. يُشبِهُ حديثُه حديثَ أَهلِ الصِّدقِ، وما بحَدِيثِه بَأسٌ."[10]

---

١ الجرح والتعديل، ٣/٥٤٠، رقم الترجمة ٢٤٣٧

٢ المرجع السابق، ٦/١٧٨، رقم الترجمة ٩٧٤

٣ المرجع السابق، ٨/٣٣٤، رقم الترجمة ١٥٤١

٤ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٢٢، رقم النص ٤٤١

٥ علل أحمد برواية عبد الله، ٣/ ١١٧، رقم النص ٤٤٩٣

٦ الجرح والتعديل، ٣/٢٣٨، رقم الترجمة ١٠٥٦

٧ علل أحمد برواية عبد الله، ٣/٢٩٨، رقم النص ٥٣٢٥

٨ المرجع السابق، ٢/٤٠٩، رقم النص ٢٨٣١

٩ علل أحمد برواية المروذي وغيره، ص ٧٣، رقم النص ١٤٠

١٠ الجرح والتعديل، ٦/٢٨٠، رقم الترجمة ١٥٥٢

وكما في قولِ أبي حاتم في أُسامَة بن حَيَّان الحكمي: "يدُلُّ حديثُه على الصِّدقِ. لا أَعلَمُ رَوَى عنه غَيرُ سُلَيمان بنِ شُرَحبيل."[1]

بينما قال في عِيسَى بن سُلَيمان القُرَشِيِّ الحِمصِيِّ الفِهرِيِّ: "يدُلُّ حديثُه على الصِّدقِ."[2] وكذلك قال في محمد بن مُوسَى العَنزي الكُوفي أبي مالك.[3]

وتَوَقَّف أبو زُرعَة عن إطلاق "صَدُوق" على عبدِ اللهِ بن محمد بن عَجلَانَ قبل أن يَطَّلِعَ على حديثه، فقد سأله عنه البَرذَعِيُّ قائلًا: "فمَحَلُّه عندكَ مَحَلُّ أَهلِ الصِّدقِ؟" قال: "لا أَدري حتَّى يُعرَضَ عَلَيَّ مِن حديثِه شيئًا."[4] فتَوَقُّفُ أبي زُرعَة في إطلاقِ وَصفِ الراوي بالصِّدق حتى النظر في مَروِيَّاتِه يدُلُّ على أن الضبطَ جُزءٌ مِن مَدلُولِه.

الدليل الثالث: استخدامُ هذهِ العباراتِ كمُقابِل لما يدُلُّ على الضَّعفِ في الحفظِ، مع إشارةٍ أحيانًا بأَنَّ بينَها وبين الضعف في الحفظِ فرقٌ كبيرٌ.

ومِن أمثِلتِه قولُ البَرذَعِيِّ: "وسُئِلَ [أبو زُرعَة] عن مُوسَى بن عُمَير، وأنا شاهِدٌ، فقال: لا بأس به. فقُلتُ: تَقُول هذا في مُوسَى بنِ عُمَير، وقد رَوَى عن الحكَم ما رَوَى؟! قال: لَيس ذاكَ أَعنِي. إنَّما أَعنِي الذي روى عنه وكيعٌ، ويُحَدِّثُ عن عَلقَمَةَ بن وائِل، وهو لا بأسَ به. أَمَّا الذي ذَهبتَ إليه، فضَعيفٌ."[5] وبالنظر في حال مُوسَى بن عُمَير الذي ضَعَّفَه أبو زُرعَة، يَتَّضِح أنه ضُعِّفَ بسبب التَّفَرُّدِ بروايةِ المَناكِير."[6] وواضِحٌ مِن كلامِ أبي زُرعَة أن مُوسَى بن عُمَير الراوي عن عَلقَمَةَ بن وائِل سَلِمَ مما ضُعِّفَ به سَمِيُّه؛ فلذلكَ صَحَّ رَفعُه إلى مرتبةِ "لا بأس به". وهذا السببُ مُتعَلِّقٌ بالضبطِ، لا بالعدالةِ.

ومِن أمثلته أيضًا ما ذكره ابنُ أبي حاتم: "قِيل لأبي: وَهْبُ اللهِ بنُ راشِدٍ أَحَبُّ إلَيكَ أم وَهْبُ ابنُ راشِد الرَّقِّيُّ؟ قال: وَهبُ اللهِ لا يُقرَنُ إلى ذلك. وَهْبُ اللهِ بنُ راشِدٍ مَحَلُّه الصِّدقُ."[7] بينما قال في وَهبِ بن راشِدٍ: "مُنكَر الحديثِ، حدَّثَ بأحاديثَ بَواطِيلَ."[8] فقوله: وَهبُ اللهِ لا يُقرَنُ على ذلك دالٌّ على أنه بَريءٌ مِن العُيوب المذكورة في وَهبِ بن راشِدٍ، وهي تتعَلَّقُ بالضَّبطِ.

---

١ الجرح والتعديل، ٢٨٦/٢، رقم الترجمة ١٠٣٥

٢ المرجع السابق، ٢٧٨/٦، رقم الترجمة ١٥٤١

٣ المرجع السابق، ٨٢/٨، رقم الترجمة ٣٤٣

٤ ضعفاء البرذعي، ٥٤١/٢

٥ المرجع السابق، ٥٣١/٢-٢

٦ انظر: الكامل، ٥٦/٨، رقم الترجمة ١٨١٩

٧ الجرح والتعديل، ٢٧/٩، رقم الترجمة ١٢٠

٨ المرجع السابق، ٢٧/٩، رقم الترجمة ١٢١

وقول أحمد: "النُّعمانُ بنُ سَعد الذي يُحَدِّثُ عن عَلِيٍّ مُقاربُ الحديثِ، لا بـأسَ بـه، ولكـن الشَّأن في عبدِ الرحمن بن إسحاقَ، له أحاديثُ مَناكِيرُ."[1]

وقول أبي زُرعَة في يحيَى بن يَزيد بن عبدِ المَلِك النَّوفَلِيِّ: "لا بأسَ به، إنما الشَّـأنُ في أبيـه."[2] بينما قال في أبيه: "مُنكَرُ الحديثِ".[3]

الدليل الرابع: وصفُهم لراو بإحدَى العباراتِ الثلاثِ، ثُمَّ ذِكرُ عَيـب مِـن العُيـوب الخَفِيفَـة في ضبطِه، في أسلوب يدُلُّ على أنها مُخالِفَةٌ لِوَصفِه الأَوَّل كأُسلُوب الاسـتِثناءِ، أو الاسـتِدراك مما يـدُلُّ على أن الأصل فيمَن وُصف بها السَّلامَةُ منها. فإن الاستِثناء هو "الإخراجُ بإلَّا أو إحدَى أَخَواتِهـا مـا كان داخِـلًا في الحُكم السابقِ عليها"[4]. والاستدراكُ هو "تَعقيبُ الكلام بنَفي ما يُتَوَهَّمُ منه ثُبوتُه، أو إثباتِ مـا يُتَـوَهَّمُ منه نَفيُه".[5] فإذا وُصِفَ الراوي بإحدَى هذه العباراتِ، حَسُن الظَّنُّ به وتبادَرَ إلى الذِّهنِ صلاحُ حالِه دِيانةً و ضَبطًا، واحتاج الناقِدُ إلى الإتيان بأَساليب الاستِثناء، أو الاستِدراك عند تَعيين مَوضِع ضعفِه في الروايـة لِيُخرجَه مما وَصفَه به مِن الصلاح. فلولا دلالة العباراتِ المـذكورةِ على صَـلاح ضـبطِ الـراوي؛ لمـا صَـحَّ إتباعُها بالأساليب المذكورة. إذ يُشتَرَط في الاستثناء، والاستدراك أن يكونَ مـا بعـد أدواتِهمـا مُخالِفًـا لمـا قبلَها. فلا يَصِحُّ مَثلًا، ولا يُقالُ: ضعيفٌ إلا أنه يُخطِئ. أو مَتروك ولكنه يَروي المَناكِير.

فمِن أمثلة وصفهم للرُّواةِ بعبارات هذه المرتبة مع إتباعها بأسلوب الاستثناء، أو الاسـتدراك، أو ما في معناهما قولُ أحمد في رَوَّاد بن الجَرَّاح أبي عِصام: "لا بأسَ به، صاحِبُ سُـنَّةٍ، إلا أنـه حَـدَّثَ عن سُفيانَ أحادِيثَ مَناكِيرَ."[6]

وقولُه في الحَكَم بن عَطِيَّة العَيشِيِّ: "لا بأسَ به، رَوَى عنه وَكِيعٌ والطُّفـاوِيُّ إلا أن أبـا داوُد الطَّيالِسِيَّ رَوَى عنه أحاديثَ مُنكَرة."[7]

وقولُه في محمد بن طَلحةَ بن مُصَرِّفٍ: "لا بأسَ به، إلا أنه كانَ لا يقُول في شيءٍ مِـن حَدِيثِـه: حَدَّثَنَا."[8]

---

١ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٨٧، رقم النص ٣٣٢

٢ الجرح والتعديل، ١٩٨/٩، رقم الترجمة ٧٢٧

٣ المرجع السابق، ٩/ ٢٧٩، رقم الترجمة ١١٧١

٤ النحو الوافي، ٣١٦/٢

٥ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣٩٨/١

٦ علل أحمد برواية عبد الله، ٣١/٢، رقم النص ١٤٥٧

٧ الجرح والتعديل، ١٢٦/٣، رقم الترجمة ٥٧٠

٨ كذا في الجرح والتعديل، ٢٩٢/٧، رقم الترجمة ١٥٨١، وفي علل أحمد برواية عبـد الله، ٤٣٥/١، رقـم النـص ٩٦٩ بلفظ "ثِقَة" مكان "لا بأس به".

وقولُ أبي حاتم في أبي المُنذِر محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوِيِّ: "ليس به بأس، صَدُوق، صالح إلَّا أنه يَهِمُ أحيانًا."[1]

وقولُه في أبي حُذَيفَة النَّهدِيِّ مُوسَى بن مَسعُود: "صَدُوق مَعرُوف بالثَّوري. كان الثَّوري نزل بالبصرة على رجل، وكان أبو حُذَيفة معهم، فكان سُفيان يُوَجِّهُ أبا حُذَيفَةَ في حَوائِجِه، ولكن كان يُصَحِّفُ، ورَوَى أبو حُذَيفَةَ عن سُفيان بضعة عَشَر أَلفَ حديثٍ، وفي بعضِها شيءٌ."[2]

وقولُ أبي حاتِم أيضًا في عُثمان بن الهَيثَم بن جَهم المُؤَذِّنِ: "كان صَدُوقًا غيرَ أنه كان بِأَخَرَة كان يَتَلَقَّنُ ما يُلَقَّنُ."[3]

وقول أبي حاتم في عبدِ الرحمن بن محمد المُحارِبِيِّ الكُوفي: "صَدُوقٌ إذا حَدَّثَ عن الثقاتِ. ويَروي عنِ المَجهُولِينَ أحاديثَ مُنكَرةً، فيُفسِدُ حديثَه بروايتِه عن المَجهُولِينَ."[4]

وقول أبي حاتم وأبي زُرعَة في محمد بن جابِر اليَمامِيِّ: "وهو صَدُوق، إلا أن في حديثِه تَخالِيطُ، وأما أُصولُه فهي صِحاحٌ."[5]

ومِن ذلكَ أيضًا ما ذَكَرَه ابنُ أبي حاتم قائِلًا: "سُئل أبو زُرعَة عن الوَلِيد بن سَلَمَة قَاضِي الأُردُن، فقالَ: آهٍ آهٍ، أَتَينَا ابنَه، وكان صَدُوقًا، وكان يُحَدِّثُ بأحادِيثَ مُستَقِيمَةً، فلمَّا أَخَذَ في أحادِيثِ أبيه جاء بالأَوابِدِ."[6]

ومنها ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سُئِلَ أبو زُرعَة عن إسماعِيلَ بن عَيَّاشٍ، كيف هو في الحديثِ؟ قال: صَدُوق إلا أنه غَلِطَ في حديث الحِجازِيِّينَ والعِراقِيِّينَ."[7]

الدليل الخامس: استخدامُ هذه العباراتِ في سِياقٍ يُشعِرُ بأن المُرادَ بها صَلاحُ ضَبطِ الراوي. فمن هذا الباب قول أحمد: "إن هِشامَ بنَ حَسَّان أُخبِرُكَ عِندي لا بأسَ به، وما تَكادُ تُنكِرُ عليه شيئا إلا قد وَجَدتَ غيرَه قد رواه."[8]

---

١ الجرح والتعديل، ٣٤٤/٧، رقم الترجمة ١٧٤٧

٢ المرجع السابق، ١٦٣/٨، رقم الترجمة ٧٢٣

٣ المرجع السابق، ١٧٢/٦، رقم الترجمة ٩٤٢

٤ الجرح والتعديل، ٢٨٤/٥، رقم الترجمة ١٣٤٢

٥ المرجع السابق، ٢٢٠/٧، رقم الترجمة ١٢١٥

٦ المرجع السابق، ٧/٩، رقم الترجمة ٢٧

٧ المرجع السابق، ١٩٢/٢، رقم الترجمة ٩٥٠

٨ تهذيب الكمال، ١٩٠/٣٠، رقم الترجمة ٦٥٧٢

وقوله في مُسَدَّد بن مُسَرهَد: "مُسَدَّد صَدُوق، ما كَتبتَ عنه فلا تُعِدهُ عَلَيَّ."[1]

وما ذكره ابنُ الجُنَيد، قال: "سمعتُ يحيَى بن مَعِين ذَكَرَ حُسَينًا الأَشقَر، فقال: كان مِن الشِّيعَةِ المُغلِيةِ الكِبار، قلتُ: فكيفَ حديثُه؟ قال: لا بأسَ به. قلتُ: صَدُوق؟ قال: نعم، كَتبتُ عنه، عن أَبي كُدَينَة ويَعقُوب القُمِّيِّ."[2]

قولُ أبي زُرعَة في مَسلَمَةَ بنِ عَلقَمَةَ، أبي محمد المَازنِيِّ: "لا بأس به، يُحَدِّثُ عن داودَ بن أبي هِند أحادِيثَ حِسانًا."[3]

وقول أبي حاتِم في عبدِ الرحمن بنِ بَكرِ بن الرَّبِيع: "مَحَلُّه الصدق؛ يُحَدِّثُ عن جَدِّه أحاديثَ صِحاحًا."[4]

الدليل السادس: ذِكرُ ابن أبي حاتم العِباراتِ الثَّلاثِ في المرتبةِ الثانيةِ في مَعرَض ذِكرِهِ لمَراتِب ألفاظِ الجرح والتعديل عند أَئِمَّة النَّقد، وهي التي تَلِي مرتبةَ الاحتِجاج مُباشَرَةً، ورَفعُ العباراتِ الثلاثِ فوقَ مرتبةِ صالِح الحديثِ التي هي أُولَى مَراتِب الاعتبار، مما يدُلُّ على أن أهلَ هذه المرتبة عند أَئِمَّة النَّقد أَرفَعُ مِن أهل الاعتبار جَميعًا، وأنزل ممن يُحتَجُّ بهم مُطلَقًا. فإذا كانت لَفظةُ صالح الحديثِ تدُلُّ على غلبةِ الصوابِ على الخطأ في حديثِ الراوي كما سبق، فلَأَن يدُلَّ عليه ما فَوقَه مِن الألفاظِ والعِباراتِ أَولَى.

فجَعلُ ابنِ أبي حاتم أَدنَى مرتبةٍ للتعديل للألفاظِ والعباراتِ الدَّالَّةِ على صلاح الحديثِ؛ يَستَلزِم أن يَتَوَفَّرَ هذا الوصفُ في جَميع الألفاظِ والعباراتِ التي فوقَها في التعديل. ومنها ألفاظ وعبارات مرتبة صدوق.

الدليل السابع: ومما يُؤَيِّد كونُ مَن يُطلَقُ عليه صَدُوق غير بعيدٍ عن الثقاتِ، في حفظِهِ ودِينِه معًا أن أبا حاتِم وأبا زُرعَة وَصَفا عددًا كبيرًا مِن الرُّواةِ بصَدُوق، ثم يذكُر عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتِم أنهما أو أحدَهما يَروِي عنهم أيضًا، مع مُلاحَظَة أنهما يَروِيانِ فقط بمَن يَصِفانِه بـ"شيخ" فما فوقَه، أما صالِحُ الحديثِ، فقد تَتَبَّعتُهما، ووَجدتُ أنهما لا يَروِيانِ عمَّن وصفاه بصالِح الحديث مُجَرَّدًا، فما دُونَه إلا نادرًا جِدًّا.

ومعنَى ذلك أنهما لا يَروِيانِ عن أهلِ الاعتبار، فإذا ثبتَ أنهما رَوِيا عمَّن يَصِفانِهِ بصَدُوق

---

١ الجرح والتعديل، ٤٣٨/٨، رقم الترجمة ١٩٩٨

٢ سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٣٥، رقم الترجمة ٦٧٤

٣ الجرح والتعديل، ٢٦٨/٨، رقم الترجمة ١٢٢١

٤ المرجع السابق، ٢١٧/٥، رقم الترجمة ٢٢٤

كثيرًا؛ دلَّ على أن الأصل فيه أنه أَحسَنُ حالًا عِندَهما مِن أهل الاعتِبار، وأنه في أوصافِه بمنزلَةٍ لاتَبعُد عن منزلةِ الثقاتِ. فمِمَّن أَطلَق عليه أَبُو حاتم "صَدُوق"، ورَوَى عنهم أيضًا على سبيل المِثال، لا الحَصر أحمد بن إبراهيم الدَّورَقِي،[1] وأَزهَر بن حاتِم المَروَزيُّ،[2] وأَصبَغُ بن الفَرَج بن سَعِيد المِصرِيُّ،[3] وبِشرُ بن حَجَر السَّابِي،[4] وجَندَل بنِ وَالِق التَّغلِبِيُّ،[5] وجُوَين بن ضَمْرَة القُشَيريُّ،[6] والحَسَنُ بنُ بِشر البَجَلِيُّ،[7] والحَسَنُ بنُ سَوَّار،[8] والحَسَنُ بن عَلي بن عُمَر العَسقَلاني،[9] وحَجَّاجُ بنُ يُوسُف الثَّاعِرُ الثَّقَفِيُّ.[10]

وممن رَوَى أبو زُرعَة مع وَصفه بصَدُوق على سبيل المثال لا الحصر، أحمدُ بن أبي بكر أبو مُصعَب الزُّهْرِيُّ،[11] وأحمدُ بن سُلَيمان بن أبي الطَّيِّب،[12] وعبدُ اللهِ بنُ الجَرَّاح القُهِستَاني،[13] وسَعِيدُ بنُ صالِحٍ القِزوِينِيُّ،[14] وعبدُ اللهِ بنُ عاصِم الجِمَّاني البَصريُّ،[15] وعبدُ الرحمن بنُ نافِع أبو زِيادٍ المَعرُوف بدَرَخت،[16] وعبدُ الواحِد بنُ غَيَّاث،[17] وعُمَر بن عَلي بن أبي بَكر الكِندِي،[18] وكثيرُ بن يحيَى،[19] ومحمد ابن الحَسَن بن المُختار التَّمِيمِيُّ.[20]

فثبت في ضوء ما تقَدَّم من الأدِلَّة والشواهد أن "صَدُوق"، و"مَحَلُّه الصدق"، و"لا بأس به"

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٣٩/٢، رقم الترجمة ٣
٢ انظر: المرجع السابق، ٣٢١/٢، رقم الترجمة ١٢١٩
٣ انظر: المرجع السابق، ٣١٥/٢، رقم الترجمة ١١٨٩
٤ انظر: المرجع السابق، ٣٥٥/٢، رقم الترجمة ١٣٥٣
٥ انظر: المرجع السابق، ٥٣٥/٢، رقم الترجمة ٢٢٢٥
٦ انظر: المرجع السابق، ٥٤١/٢، رقم الترجمة ٢٢٤٨
٧ انظر: المرجع السابق، ٣/٣، رقم الترجمة ١٠
٨ انظر: المرجع السابق، ١٧/٣، رقم الترجمة ٦٣
٩ انظر: المرجع السابق، ٢٢/٣، رقم الترجمة ٨٨
١٠ انظر: المرجع السابق،١٦٨/٣، رقم الترجمة ٧١٨
١١ انظر: المرجع السابق، ٤٣/٢، رقم الترجمة ١٦
١٢ انظر: المرجع السابق، ٥٢/٢، رقم الترجمة ٥٨
١٣ انظر: المرجع السابق، ٢٨/٥، رقم الترجمة ١٢٢
١٤ انظر: المرجع السابق، ٣٥/٤، رقم الترجمة ١٤٧
١٥ انظر: المرجع السابق، ١٣٤/٥، رقم الترجمة ٦٢٢
١٦ انظر: المرجع السابق ، ٢٩٤/٥، رقم الترجمة ١٣٩٥
١٧ انظر: المرجع السابق، ٢٣/٦، رقم الترجمة ١١٩
١٨ انظر: المرجع السابق، ١٢٥/٦، رقم الترجمة ٦٧٩
١٩ انظر: المرجع السابق، ١٥٨/٧، رقم الترجمة ٨٨٥
٢٠ انظر: المرجع السابق، ٢٢٩/٧، رقم الترجمة ١٢٥٧

تدُلُّ على صلاحِ الراوي ضَبطًا بجانب دلالتها على صلاحِه دِيانةً. فيَجبُ حملُها على غلبةِ الصواب على الخطأ ديانةً و ضَبطًا. وإن وَردت مُقترنةً بما يدُلُّ بظاهِره على الضعف؛ وَجب أن يُحمَل الضعف على ما ضَعُف من مَروِيَّاته، وتُحمَل هذه العباراتُ على الغالِب مِن حديثه. وأما إذا وَردَت مقرُونةً بما يدُلُّ على ضعفٍ شديد بحيثُ لا يُمكِنُ معه حملُ العبارات المذكورة على غلبة الصواب على الخطأ؛ عُرِفَ أن الناقِدَ تَجَوَّزَ، وأراد معنًى آخَر غير المعنَى الأصلي، نازلًا عنه، وهو صلاح دِينِه مُجَرَّدا. فوَجب في هذه الحالة حَملُ ما يدُلُّ على الضعفِ الشديدِ على حقيقَتِه، وتأويلُ الصَدُوق وما يُرادِفُه بأنه مَحمُول على دِيانَتِه وَحدَها.

فمن أمثلة ورود صَدُوق ومَحَلُّه الصِّدق ولا بأس به مُقترنة بما يدُلُّ على ضعف يُمكِنُ تأويله، وحَملُه على أنه وصفٌ لقَلِيل مما أخطأ فيه بجانب ما أصاب فيه ما يلي:

قولُ أحمد في مِسكِين بن بُكَير: "رأيتُ في حديثِه خطأً، ولم يَكُن به بَأسٌ."[1]

وقوله أيضًا في مَخلَد بن يَزيد: "كان لا بأسَ به، كتبتُ عنه، وكان يَهِمُ."[2] فالمعنَى لا بأس بـه في الغالب، وكان يَهِمُ أحيانًا.

وقولُ أبي زُرعَة في يحيَى بن سَلَّام المَغربي: لا بأسَ به، رُبَّما وَهِمَ."[3] ويُمكِنُ هنا حَملُ الوَهم فيما ثبتَ ضعفُه مِن حديثِه، وحَملُ لا بأسَ به على ما هو الغالِب على حديثه.

وقول النَّسائِي: "هِلالُ بنُ العَلاءِ بنُ هِلالٍ لا بأسَ به. رَوَى أحاديثَ مُنكَرةً عن أبيه. لا أَدري الرَّيبُ منه أو مِن أبيه."[4] أي لا بأسَ به في غير ما أُنكِرَ مِن حديثه.

ومن أمثلة وُرود صَدُوق ومَحَلُّه الصِّدق ولا بأسَ به مُقترنةً بما يدُلُّ على ضعفٍ شديدٍ بحيثُ يَتعَذَّرُ حَملُها على الأصل؛ وبالتالي يَجِبُ حملُها على معنًى مجازي، وهو صلاحُ دِيانةِ الرَّجُل، لا صلاح حديثِه، كقول أحمد في الحُسَين بن الحَسَن الأَشقَر الفَزَاري: "مُنكَر الحديث، وكان صَدُوقا."[5]

ومنه قولُه في أبي مَعشَر نَجِيح المَدَني: "صَدُوق، ولكنه لا يُقِيمُ الإسناد."[6]

وقولُ ابن مَعِين: "أبو بكر بنُ عَيَّاش رجل صَدُوق، ولكنه ليس بمُستَقِيم الحديثِ."[7]

---

١ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٧٣، رقم النص ٣١٧

٢ الجرح والتعديل، ٣٤٧/٨

٣ ضعفاء البرذعي، ٣٣٩/٢

٤ مَشيَخَة النَّسائِي، ص ٧٠

٥ سؤالات ابن هانئ، ٢٤٣/٢، رقم النص ٢٣٥٨

٦ علل أحمد برواية عبد الله، ٤١٢/١، رقم النص ٨٧٥

٧ تاريخ ابن مَعِين برواية ابن محرز، ٦٩/١

وقول ابن مَعِين في إسماعيل بن أبي أُوَيس المَدَني: "صَدُوق ضعيفُ العَقل."[1] مع قول أبي حاتِم فيه: "مَحَلُّه الصدق، وكان مُغَفَّلًا."[2]

وما ذكره التِّرمَذِي عن البُخاري أنه قال: "ومحمدُ بنُ عبدِ الرحمن بن أبي ليلى صَدُوق، إلا أنه لا يُدرَى صحيحُ حديثِه مِن سَقِيمِه."[3] قال الترمذي: "وضَعَّفَ حديثَه جِدًّا."[4]

وقول أبي زُرعَة في سعيد بن المَرزُبَان العَبسِيِّ مولاهم: "لَيِّنُ الحديثِ مُدَلِّسٌ. قلتُ: هو صَدُوق؟ قال: نعم، كان لا يَكذِبُ."[5]

وقوله في محمد بن جابِر اليَمامِيِّ: "وهو صَدُوق، إلا أن في حديثِه تَخالِيطُ، وأمَّا أُصولُه، فهي صِحاح."[6] مع قوله فيه أيضًا: "محمد بنُ جابِر ساقِطُ الحديثِ عندَ أهل العِلمِ."[7]

ومَن أَغرَب أَمثِلةِ هذا الاستخدام ما ذكرهُ عبدُ الرحمن بن أبي حاتم قال: "سمعتُ أبا زُرعَة يقول: أَتَيتُ الطَّيِّبَ بنَ زَبَان، أبا زَبان بأحاديثَ، فقُلتُ: يا أبا زَبان حَدَّثَكُم زيادُ بنُ سَيَّار، فقال: يا أبا زَبانُ، حَدَّثَكُم زِيادُ بنُ سَيَّار. فقُلتُ: أبا زَبان أَنتَ هُو. فقال: أبا زَبان أَنتَ هُو. فوَضَعتُ كَفِّي على بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى ثَنَا الطَّيِّبُ بنُ زَبَان وَأَرَيتُه. حَدَّثَنا زِيادُ بنُ سَيَّار. فقال: حَدَّثَنا زيادُ بنُ سَيَّار. فقلتُ لأبي زُرعَة: فهَل تَحِلُّ الروايةُ عنه؟ قال: نعم، هو عِندي صَدُوق."[8] وذكر ابنُ أبي حاتم أيضًا أن أبا حاتم وأبا زُرعَة رَوَيا عنه.[9] ويَبدُو أنهما رَوَيا عنه تَعَجُّبًا، لا احتِجاجًا، وإنما استَحَلَّ أبو زُرعَة الروايةَ عنه، لا قبُول روايتِه؛ لأنه صَدُوق في دِينه غيرُ فاسِقٍ، وإن كان ساقِطَ الضبطِ، لنقص في عقلِه.

ومن أمثلته أيضا قولُ أبي حاتم في سعيد بن كَثِير بن عُفَير: "لم يَكُن بالثَّبتِ، كان يَقرَأُ مِن كُتُبِ الناسِ. وهو صَدُوق."[10]

---

١ تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣٦٨/٢، رقم النص٣٤٣٠، والجرح والتعديل، ١٨١/٢، رقم الترجمة ٦١٣، وزاد ابن أبي حاتم في روايته: ليس بذلك.

٢ الجرح والتعديل، ١٨١/٢، رقم الترجمة ٦١٣

٣ علل التِّرمَذِي الكبير، ص ٣٩٢

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ الجرح والتعديل، ٦٣/٤، رقم الترجمة ٢٦٤

٦ المرجع السابق، ٢٢٠/٧، رقم الترجمة ١٢١٥

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ الجرح والتعديل، ٤٩٨/٤، رقم الترجمة ٢١٩٣

٩ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ المرجع السابق، ٥٦/٤، رقم الترجمة ٢٤٨

وقول أبي حاتم في يَزيد بن سِنان أبي فَروَة الرُّهَاويِّ: "مَحَلُّه الصِّدقُ، والغالِبُ عليه الغَفلَةُ."[1]

وقوله في الحسن بن يحيَى الخُشَنِي أبي عبدِ المَلِكِ: "صَدُوق سَيِّءُ الحفظِ."[2]

وقوله في سُلَيمان بن شُرَحبِيل وقد روى عنه: "صَدُوق مستقيم الحديث، ولكنه أَروَى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حَدّ لو أن رجُلًا وَضَع حديثًا، لم يَفهَم، وكان لا يُمَيِّز."[3] وهذا يدل على سقوط ضبطه.

وقال أيضًا في سُلَيمان هذا: "وكان سُلَيمان عِندي في حَيِّز لو أن رَجُلًا وَضَع له، لَم يَفهَم، وكذلك هِشام بنُ عَمّار، كُلُّ ما دُفِع إليه قَرَأَه، وكذا كان هِشامُ بنُ خالِد، كانوا لا يُمَيِّزُون."[4] وقد وصف أبو حاتم هِشامَ بن عَمَّار، وهِشامَ بن خالِد بصَدُوق أيضًا، ورَوَى عنهما.[5]

وقول أبي حاتم في المُسَيَّب بن واضِح الحِمصِيِّ: "صَدُوق كان يُخطِئُ كثيرًا، فإذا قِيل له، لَم يَقبَل."[6]

هذا، وفي ضوء ما تقرر من حقيقة الصَدُوق؛ تتناسب أوصافه مع الطبقَةِ الثالثة للرُّواة فيما ذكره ابنُ أبي حاتم وهُم الذين ذَكَرهُم بَعدَ أَهل العدالةِ قائِلًا: "ومنهم الصَدُوقُ في روايتِهِ، الوَرِعُ في دِينِهِ، الثَّبتُ الذي يَهِمُ أحيانًا، وقد قَبِلَه الجَهابِذَةُ النُّقَّادُ؛ فهذا يُحتَجُّ بحَديثِه أيضًا."[7] وما قاله عند ذِكره للمرتبة الثالثة من مَراتب الرُّوَاةِ: "ومنهم الصَدُوقُ الوَرِعُ الثَّبتُ الذي يَهِمُ أحيانًا، وقد قَبِلَهُ الجَهابِذَةُ النُّقَّادُ؛ فهَذا يُحتَجُّ بحديثِهِ."[8]

فاشتراط الوَرَع في الموضعَين كما هو في أَهل العدالة. ويتَمَثَّلُ الفرقُ بين الطَّبَقَتَينِ في صفة كون أهلِ الثالِثةِ ممن "يَهِمُ أحيانًا"، بينما لم يذكُر ذلك في أهلِ العدالةِ، فهُم لا يَهِمُون إلا نادِرًا، ويكونُ وَهمُهم غَيرُ ظاهِر كما سبق. أما أَهلُ الطبقة الثالِثةِ، فيَكثُر وَهمُهُم نِسبِيًّا، ويكونُ خَطؤُهُم ظاهِرًا يُدرَكُ بسُهُولَةٍ.

وأما ذِكرُه قبولُ الجَهابِذَةِ النُّقَّاد لأهل هذه المرتبة، فهذا ليس بمَثابةِ الشرطِ، بل كأنه أَراد به

---

١ الجرح والتعديل، ٢٦٦/٩، رقم الترجمة ١١٢٠، وانظر: علل ابن أبي حاتم، ٥٧١/٤

٢ الجرح والتعديل، ٤٤/٣، رقم الترجمة ١٨٦

٣ المرجع السابق، ١٣٩/٤، رقم الترجمة ٥٥٩

٤ علل ابن أبي حاتم، ٢١٥/٦، رقم الحديث ٢٤٦٢

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٥٧/٩، و٦٦-٧، أرقام الترجمتين ٢٣٥، و٢٥٥

٦ المرجع السابق، ٢٩٤/٨، رقم الترجمة ١٣٥٥

٧ التقدمة، ٦/١

٨ المرجع السابق، ١٠/١

أنَّ الجهابِذَةَ النُّقَّاد هم الذين يُعَوَّلُ عليهم في تمييز هؤلاء عمَّن فَوقَهُم ممـن يُحـتَجُّ بـه مُطلَقًـا، وعمَّـن دُونَهم ممن اشتَدَّ خَطَؤُه، وفَحُشَ، والله أعلم.

فخلاصة ما سبق أن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أنها تدُلُّ على غلبة صـواب الـراوي على الخطأ ديانة و ضَبطًا.

المبحث الثالث

الفرق بين مرتبتي "صَدُوق" و"شيخ"

خُصَّت مرتبةُ "صَدُوق" للألفاظ والعبارات التي تدُلُّ على صلاح الراوي بمعنَى غلبةِ الصَّوابِ على الخَطأِ ظاهِرًا وباطِنًا، بينما ألفاظ وعبارات مرتبةِ "شَيخ" إنما تدُلُّ على غلبةِ الصوابِ على الخَطأِ ظاهِرًا. والمُرادُ بتوثيق الراوي باطِنًا قِيام الناقدِ نفسِهِ أو قِيامُ مَن يَعتمد عليه بتَتَبُّعٍ دَقِيقٍ لأحوالِ الراوي وصِفاتِهِ تَتَبُّعًا يحصُل معه غلبةُ الظَّنِّ بصِدقِه وحِفظِهِ. بينما ينقُصُ في التوثِيقِ ظاهِرًا التَّتَبُّعُ البالِغُ إلى الحَدِّ المذكُور، فيَحكُم الناقدُ على الراوي بما ظهَرَ له مِنه تِلقائِيًّا مِن غير قيامٍ بتَتَبُّعٍ كافٍ للجَزم بعَدالتِهِ وضبطِهِ.

وعلى هذا، فألفاظ وعبارات مرتبةِ "صَدُوق" أَخَصُّ، بخلاف ألفاظ وعبارات مَرتبةِ "شَيخ"؛ فإنها أَعَمُّ. فإنَّ كُلَّ مَن تَحَقَّقَ صلاحُه في دِينِهِ وفي حديثِه ظاهِرُ الصَّلاح، وليس كُلُّ ظاهِرِ الصَّلاح صالِحٌ باطنًا في دينه وضبطِه. مما يَعنِي أن كُلَّ صَدُوق شَيخٌ، وليس كُلُّ شَيخٍ صَدُوق. فبَينَ المرتبتَينِ عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق.

المبحث الرابع

ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق" مع الشرح

١. صَدُوق:

قد سبق الكلام حوله مُفَصَّلًا في بيان الضابط لهذه المرتبة.

٢. مَحَلُّه الصدق:

هذا الوصفُ قد سبق الكلامُ حولَه في بيان ضابط هذه المرتبة، إلا أن الذي يَقتَضِي مَزيدًا من الكلام فيه انتزاعُ الذَّهَبِي له مِن هذه المرتبةِ ووضعه بمرتبة صالح الحديث[١] وموافقةُ العِراقِيّ له في ذلك.[٢] ولعلَّهُما لاحظا عدم دلالة "مَحَلُّه الصدق" على المبالَغَة بخلاف "صَدُوق". وهو كذلك. لأن الصِّدق في العبارتين بمعنَى الصلاح، وصَدُوق بصيغته يدُلُّ على المبالَغة في الصلاح، بينما "مَحَلُّه الصدق" لا يدُلُّ إلا على ثبوت الصِّدق بمعنَى الصلاح للراوي. إلا أن "مَحَلُّه الصدق" مع هذا الفارق في مدلوله، يستوفي شرطَ هذه المرتبة؛ إذ يدُلُّ على إثبات الصِّدق للراوي، فلا يجوز إنزاله عن هذه المرتبة إلى مرتبة "شيخ" فَضلًا عن مرتبة "صالح الحديث.

ومما يُؤَكِّد ترادُفَه لصَدُوق، وتَغايُره لِصالح الحديث، إضافةً إلى معناه اللُّغَوي، روايةُ أبي حاتم وأبي زُرعَة عمن يَصِفانِه به. فمن أَطلَق عليهم أبو حاتم هذ الوصف، ورَوَى عنهم، هم أحمدُ بنُ المِقدَام بن الأَشعَثَ العِجْلِيُّ،[٣] وبِشرُ بنُ هِلالٍ الصَّوَّافُ،[٤] وعبدُ الرحمن بنُ بَكر بنِ الرَّبِيع،[٥] وعبدُ الرحمنِ بنُ الضَّحَّاكِ،[٦] وعُمَرُ بن محمد بنِ الحَسَن الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ المَعروف بابن التل،[٧] وكثيرُ

---

١ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٢ انظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧١/١-٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٢

٣ انظر: الجرح والتعديل، ٧٨/٢

٤ المرجع السابق، ٣٧٠/٢

٥ المرجع السابق، ٢١٧/٥

٦ المرجع السابق، ٢٤٧/٥

٧ المرجع السابق، ١٣٢/٦

ابنُ يحيَى بن كَثِير،[1] ومحمد بنُ أبي بَكر بن عَلي بن عَطاء بن مقدم مَولَى ثَقِيف،[2] ومُجاهِد بن مُوسَى،[3] ونُعَيمُ بنُ حَمَّاد المَروَزيُّ،[4] ويوسُف بنُ واضِح المُكتِبُ.[5] وقد روى أبو زُرعَة عن محمد بن طَريف البَجَليِّ،[6] ووصفَه بمَحَلِّه الصدق مع ما سبق من أن أبا زُرعَة وأبا حاتم لا يَرويان عمن يصفانِه بصالح الحديث فما دُونَه إلا نادرًا جِدًّا. وهذا يدُلُّ على أن مَن يُطلِقُون عليه مَحَلَّه الصِّدق هو أرفع ممن يصفُونه بصلاح الحديثِ مُجَرَّدًا.

٣. لا بأس به:

قد سبق الكلام حوله أيضا مُفَصَّلًا في بيان ضابط هذه المرتبة.

٤. مأمون:

المَأمُون مفعُولٌ من الأَمن وهو نَقِيضُ الخوفِ، أو مِن الأمانةِ، وهي نقيضُ الخيانةِ.[7] فالمأمونُ على الأخبار هو مَن أَمِنَهُ الناسُ مِن الخيانةِ، والخطأ الفاحِش فيها. فهو دالٌّ على صَلاح صاحِبه. ويجب أن يُحمَل عندَ الإطلاق على هذا المعنى، ولا يُصرَفُ عنه إلا بدليل.

ويَردُ كَثِيرًا على ألسنة النُّقَّاد مُقترنًا بكلمة ثِقَة، وقلَّما يَردُ بمفرده. ومِن أمثلة استخدامه مُفرَدًا، في سياق يدُلُّ على أنه دون ثِقَة، وأنه مثل صَدُوق ما ذكره الفَلَّاسُ قال: "سمعتُ عبدَ الرحمن ابنَ مَهدِيٍّ يقول: حَدَّثَنا أبو خَلَدَة. فقال له رَجُلٌ: كان ثِقَةً؟ قال: كان صَدُوقًا، كان مأمونًا، كان خِيارًا. الثِقَةُ شُعبَةُ وسُفيانُ."[8]

٥. خيار:

الخِيارُ من الخَير وهو ضِدُّ الشَّرِّ،[9] والخَيِّرُ والخِيارُ بمعنَى الفاضل في الصلاح.[10] ويُطلَقُ الخِيارُ

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٥٨/٧

٢ المرجع السابق، ٢١٣/٧

٣ المرجع السابق، ٣٢١/٨

٤ المرجع السابق، ٤٦٤/٨

٥ المرجع السابق، ٢٣٢/٩

٦ المرجع السابق، ٢٩٣/٧

٧ انظر: العين، ٣٨٨/٨-٩

٨ انظر: التقدمة، ١٦٠/١، والجرح والتعديل، ٣٧/٢، ٢٢٨/٣

٩ انظر: جمهرة اللغة، ٥٩٤/١

١٠ انظر: مقاييس اللغة، ٢٣٢/٢

على الواحد، والاثنين، والجميع، والمُذكَّر والمُؤَنَّث.[1] واللفظُ الدالُّ على الصلاح عندَ الإطلاقِ يُحمَلُ على الكمال. فهو مُرادِفٌ لصَدُوق في دلالته على غلبة الصواب على الخطأ دِيانةً و ضَبطًا. وهو شائعُ الاستخدام عند أَئِمَّة النَّقد بمُفرَدِه،[2] ومُقترنًا بغيره.[3]

٦. صالح أو من صلحاء الناس:

الصلاح نقيضُ الفساد، ورجل صالِحٌ: مُصلِحٌ.[4] فاللفظُ دَالٌّ بمُفرَدِه على غلبة الصلاح على الفسادِ. فهو مُرادِفٌ لصَدُوق. ويَكثُر وُرودُه على ألسنة أئمة النُّقَّاد المُتقَدِّمِين.[5]

٧. وسط:

الوسط الخِيار.[6] وبهذا المعنى ورد في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[7]. فقد فَسَّرهُ ابنُ قُتَيبةَ[8] قائلًا: "أي عَدلًا خِيارًا. ومنه قولُه في موضِعٍ آخَر: ﴿ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴾[9]."[10] فهو دال على الصلاح. وهو شائع الاستخدام عند أَئِمَّة النَّقد.[11]

٨. ليس بالقوي:

الألف واللام في هذه العبارة للعَهد. فيكون المرادُ بليس بالقويِّ، نفيُ الدَّرَجةِ المعهودة من القُوَّة. وهذا من حيث المعنَى اللُّغَوي. والظاهر أن المُرادَ بتلك الدرجة المعهودة في الحديث هي ما يتبادر إلى الذهن، ويرجوها ويبحَث عنها الناقد، وهي درجةُ الكمال التي تُبيحُ الاحتجاجَ بالراوي

---

١ انظر: المحكم، ٢٥٤/٥

٢ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ١٤٧/٣، و٤٠/٨، والجرح والتعديل، ١٤٥/٤

٣ انظر مثلا: التقدمة، ٤٤/١، ١٦٠، ٢٥٤

٤ انظر: تهذيب اللغة، ١٤٢/٤

٥ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٨٤/٢، ٩١، ١٣٤، ١٦٤

٦ انظر: تفسير ابن كثير، ٤٥٤/١

٧ سورة البقرة، ١٤٣

٨ ابن قتيبة: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب الدينوري. وكان ثقة دينا فاضلا، صاحب التصانيف المشهورة، منها غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن. سكن بغداد، وروى كتبه فيها إلى حين وفاته سنة سبعين ومائتين، وقيل ست، وسبعين. انظر: تاريخ بغداد، ١٦٨/١٠

٩ سورة القلم، ٢٨

١٠ غريب القرآن، لابن قتيبة، ص ٦٢

١١ انظر: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٦٠، وضعفاء أبي زُرعَة، ٥٢١/٢

مُطلَقًا. فكأن العبارة فيها تصريحٌ بنُزول الراوي عن درجة "ثِقَة". فكأن الراوي حَسُنَ الظَّنُّ به، وأراد الناقد أن يُبَيِّنَ أنه مع غلبة صوابه على الخطأ لا يبلُغ درجةَ الاحتجاج المُطلَق، فينزله إلى مرتبة صدوق.

والفرقُ بين ليس بقَويٍّ، وليس بالقَويِّ، ما بين لَيس بقارئ، وليس بالقارئِ. حيثُ أُريدَ بالأول نَفيُ مَعرفتِه للقراءةِ مُطلَقًا، بينما أُرِيدَ بالثاني نفيُ مَهارته في القراءة، فالعبارة الأُولَى نازلَةٌ جِدًّا عن العِبارةِ الثانِيَةِ. قال المُعَلِّمِيُّ:"كلمة "ليس بقوي" تَنفِي القُوَّةَ مُطلَقًا وإن لَم تُثبِت الضعفَ مُطلَقًا، وكلمةُ "ليس بالقوي" إنما تَنفِي الدَّرَجَةَ الكامِلَةَ مِنَ القُوَّةِ."[1]

ويَكثُر استخدامُ عبارة "ليس بالقوي" بالمعنَى المذكور،[2] كما في قول أبي زُرعة في سُوَيد بن إبراهيمَ الجَحدَريِّ: "ليس بالقوي، يشبه حديثه حديث أهل الصدق."[3] وكمُرادِفٍ لليس بقَويٍّ إهمالًا للمعنَى الأصلي، وتَجَوُّزًا[4] كما في قول أحمد: "عامِر الأَحوَل ليس بِالقَوِيِّ، هو ضَعِيفُ الحَدِيثِ."[5]

إلا أن اللفظَ يَجِبُ حَملُه على أصله، ولا يُعدَلُ عنه إلا بدليل.

٩. ليس بذاك القوي:

هذه العبارة مثل ليس بالقوي دلالة ومرتبة وحكما. ومن أمثلة استخدامها قول أبي داود في مُوسَى بن خَلَف العَمِّيِّ: "ليس به بأس، ليس بذاك القوي."[6] وقول أبي حاتم في محمد بن فُلَيح بن سُلَيمان: "ما به بأسٌ، ليس بذاك القَويِّ."[7]

ومن أمثلة استخدامها بمعنى أنزل من المعنى الأصلي قول أبي حاتِم في مُسلِم بن خالِد الزَّنجِيِّ: "ليس بذاك القوى، مُنكَرُ الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به، تَعرِفُ وتُنكِرُ."[8]

---

١ التنكيل، ٤٤٢/١

٢ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ٥٩، ٦٤،٦٥

٣ الجرح والتعديل، ٢٣٧/٤

٤ انظر مثلا: المرجع السابق، ٢٤٨/٢، ١٣/٣، ٦٠، وسؤالات ابن أبي شيبة، ص ٧٨

٥ ضعفاء العقيلي، ٣١٠/٣

٦ سؤالات الآجري، ٢٢٥/١

٧ الجرح والتعديل، ٥٩/٨

٨ المرجع السابق، ١٨٣/٨

١٠. ليس بذاك:

الظاهرُ المتبادر أن في العبارة محذوفٌ تقديرُه: ليس بذاك القوي، أو ليس بذاك المَتين. فهي بمرتبةِ ليس بالقوي. فلا تُحمَل على غيره إلا بدليل.

وقد تَردُ بمعنًى أَنزل كما في قول ابن المَديني في أبي صالِح باذَام: "ليس بذاك، ضعيفٌ."[١]

١١. ليس بالمتين:

المَتِينُ تام القوة عدالة وضبطا؛ لأنه دال على القوة والإحكام. وعبارة ليس بالمتينِ فيها نفيُ الدرجة الكاملة مِن القوة، فالموصوف بها يِنزلُ إلى مرتبة صدوق. ومن أمثلة وُرودها بهذا المعنى قولُ أبي حاتم في حَكِيم بن سَيف الرَّقِّيِّ: "لا بأس به، هو شيخٌ صدوقٌ. يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به، ليس بالمَتِين."[٢] والظاهر نفي الاحتجاج المُطلَق.

١٢. ليس بالمرضي:

المَرضِيُّ تامُّ القُوَّة عدالةً وضبطًا كما سيأتي في مرتبة ثقة. وعبارة ليس بالمرضي بظاهرها تنفي تمامَ القُوَّةِ عن الراوي، فتنزلُ به إلى مرتبة صدوق. فلا تُحمَل على غير هذا المعنى إلا بدليل. وقد أطلقها البُخاري على زياد أبي هِشام مَولَى عُثمانَ بن عَفَّانَ رضي الله عنه.[٣]

١٣. ليس من جمال أو جمازات المحامل:

الجِمالُ جَمعُ جَمَل كما هو معروف. والجَمَّازاتُ جَمعُ جَمَّازَةٍ، وهي البَعِيرُ السريعُ السَّيرِ.[٤] والمَحامِلُ جمع مَحمِل، وهو المُعتَمَدُ. يُقالُ: "ما عليه مَحمِلٌ. أي مُعتَمَدٌ."[٥] ويَحتَمِلُ أيضا أن يكون المَحامِل جمع مِحمَل، وهو الشِّقَّانِ على البَعِير يُحمَلُ فيهما نَفسَان.[٦]

وقولهم: ليس من جِمَال المَحامِل، أو ليس مِن جَمَّازاتِ المَحامِل فيه نفيُ تَمام قُوَّةِ الراوي

---

١ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٠٦

٢ الجرح والتعديل، ٣٨٤/٣

٣ انظر: ضعفاء العقيلي، ٨٠/٢

٤ انظر: جمهرة اللغة، ٤٧٢/١

٥ تهذيب اللغة، ٦٠/٥

٦ انظر: العين، ٢٤١/٣

تشبيهًا له بالجَمَل التَّامِّ القُوَّةِ القادِرِ على حَمل المَحامِل. وليس فيه نَفيُ القُوَّةِ مُطلَقًا، لأن كُلَّ جَملٍ يَقوَى على حَملٍ مَّا، وإن لم يبلُغ تَمامَ قُوَّتِه. فالعبارةُ مثل ليس بالقَويِّ معنى ومرتبةً، فلا تصرف عن الأصل إلا بدليل.

وقد أطلقها ابنُ مَعِين على رِشدِين بن سَعد.[1] وأما عبارة ليس من جَمَّازات المَحامِل، فلم أَجِد إمامًا استخدَمَها. وإنما أَوردتُها لذِكرها في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل في فَتح المُغِيث[2].

١٤.ليس من إبل القباب:

القُبابُ جمع قُبَّةٍ، وهي مِن البناءِ. وبَيتٌ مُقَبَّبٌ: جُعِلَ فَوقَه قُبَّةٌ. والهَوادِجُ[3] تُقَبَّبُ.[4]

وعبارة ليس من إبِل القُباب دالَّةٌ على نفيِ تمامِ قُوَّةِ الراوي تَشبِيهًا له بالإبل الكامِلِ في قُوَّتِه القادِرِ على حَمل الهَوادِج المُقَبَّبَةِ والسَّير بها. فهي بمرتبة ليس بالقوي، ولا يجوزُ صرفُها عن هذا المعنَى إلا بدليل. وقد أطلقها مالِكٌ على عَطَّافِ بنِ خالِد المَخزُوميِّ.[5]

---

١ انظر: ضعفاء العقيلي، ٦٦/٢

٢ انظر: ١٢٩/٢

٣ الهوادج: جمع هودج، وهو أداة ذات قبة توضع على ظهر الجمل؛ لتركب فيها النساء. انظر: المعجم الوسيط، ٩٧٦/٢

٤ انظر: الصحاح، ١٩٧/١

٥ انظر: ضعفاء العقيلي، ٤٢٥/٣

المبحث الخامس

حكم أهل مرتبة "صَدُوق"

حُكمُ أَهلِ هذه المرتبةِ النَّظرُ فيما ذكره ابنُ أبي حاتم كما سبق في أول هذا الفصل. وظاهر كلام ابن أبي حاتم أن النظر في حديث الراوي، غيرُ الاحتجاج والاعتبار. وأنه أَدنَى مِن الاحتجاج وأَعلَى من الاعتبار، حيث ذكر مرتبةَ الاحتجاج قبل مرتبتَي النظر، وهما هذه المرتبة ومرتبة شيخ، وأَخَّر عنهما مَراتِبَ الاعتبار. ولكنه لم يُوَضِّح المَقصُودَ بالنَّظَر.

وفَسَّرَه ابنُ الصَّلاح مُعَلِّقًا على كلام ابنِ أبي حاتِم المذكور في أهل هذه المرتبةِ قائِلًا: "هذا كما قال؛ لأن هذه العِبارات لا تُشعِرُ بشَريطَةِ الضبطِ؛ فيُنظَرُ في حديثِهِ، ويُختَبَرُ حتى يُعرَفَ ضَبطُه."[1] وقال: "وإن لم نَستَوف النَّظَر المُعَرِّف لكون ذلك المُحدِّث في نفسه ضابطا مُطلَقًا، واحتَجنا إلى حديثٍ من حديثه، اعتَبَرنا ذلك الحديثَ، ونَظرنا هل له أصلٌ مِن رواية غيره؟"[2]

ومفادُ كلام ابن الصَّلاح أن أهلَ هذه المرتبة إنما ثَبَتَت عدالتُهم الدِّينيَّةُ، ولم يَثبُت بعد صلاحُ ضبطهم، فحكمهم وجوبُ اختبار ضبطِهم، لتعيين مرتبتهم في سُلَّم الجرح والتعديل. وإن احتِيج إلى حديثٍ من حديثه قبل القِيام باختباره، حينئذٍ لا يُقبَل حديثُه إلا بعاضِدٍ من مُتابَعَةٍ أو شاهِد. وهذا المذهبُ لا يخلو من نظر لوجوه:

أولها: أن ابن الصَّلاح قد بنى مذهبَه هذا على أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة لا تدُلُّ على الضبط. وقد سبق الرد على هذه الدعوى، وبيان أن الأصل في هذه العبارات أنها تدُلُّ لُغَة واصطلاحا على غلبة الصواب على الخطأ في حديث الراوي. وهو مرتبةٌ عُليا من مراتبِ الضبط، كما تدُلُّ على غلبةِ الصلاح في عدالتِه.

---

١ مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٣

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

وثانيها: أن من شرط ألفاظ وعبارات التعديل أن تكون دالة على قُوَّة الراوي ديانة و ضَبطًا، أوعلى الأقل على رُجحان قوته كما سبق في تعريف التعديل في التمهيد. ولو افتُرِضَ أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة لا تدُلُّ بنفسها على الضبط، لم تترجح قُوَّة الراوي. لأن عدالة الراوي–مهما بلغ من الكمال والأفضلية فيها– فإنها لا تكاد تُفِيد شيئا عند الرواية، إن لم يتبَيَّن مَدَى ضبطه وإتقانه للحديث. بل الغالِب على حديثِ مَن يُنسَب إلى الصلاح الضعفُ، وحتى الكَذِبُ. وقد كَثُر أقوالُ أهل العِلم التي نَصُّوا فيها على غلبة الضعفِ بل والكَذِب في حديث من يُنسَب إلى الخير، حتى أفرد لها الخطيبُ بابًا في الكِفاية.[1] فإذا افتُرِضَ كَونُ ألفاظ وعبارات هذه المرتبة غير دالَّةٍ على الضبط؛ جاز كون أهلها ممن يشتد ضعفه، أو ممن يكثر الإنكار في حديثه، أو ممن لا يضبط حديثه ألبتة. وبالتالي لم يصح وضع هذه الألفاظ والعبارات في هذه المرتبة أو فيما بعدها من مراتب التعديل. لعدم دلالتها على رجحان القُوَّة الذي هو الحد الأدنى لألفاظ وعبارات التعديل.

وبخلاف هذا، إذا عُرف أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة تدُلُّ على غلبة الصلاح على ضبط الراوي، كما دَلَّت على صلاحه في ديانته، لا يرد هذا الاعتراض. لأنه حينئذ ترجح قُوَّة أهل هذه المرتبة رجحانا واضحا، وسُدَّ بابُها على وجه الصالحين المتصفين بالكَذِب، أو المتصفين بالضعف الشديد غير المُحتَمَل، وينضبط أهل هذه المرتبة حيث ينحصرون فيمن صلح دينه وضبطه للحديث، فيقاربون أهل مرتبة "ثِقَة" عدالة و ضَبطًا، وإن كانوا دونهم. وهكذا يصح وضع ألفاظ وعبارات هذه المرتبة بعد مرتبة "ثِقَة" مباشرة.

وثالثها: أن مُقتَضَى مذهب ابن الصَّلاح أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة غيرُ كافِيَةٍ لتعيين مرتبة الراوي في سُلَّم الجرح والتعديل. لأن البحثَ فيهم لم يكتمل، ومراتبهم لم تتعين بعدُ. وإنما تتعين مراتبهم بعد اختبار مدى ضبطهم، وحينئذ يُوضَع كل واحد منهم بالمرتبة اللائقة به، بناء على مدى ضبطه وإتقانه للحديث. فمآل أهل هذه المرتبة مراتب الجرح والتعديل كلها. فمَن وُجِدَ ضبطه قويا، ارتفع إلى التوثيق التام. ومن وُجِد ضعف خفيف أو شديد في ضبطه، نزل إلى درجات نازلة من التعديل أو تحول إلى مرتبة من مراتب الجرح. وعلى هذا، فحقيقة أهل هذه المرتبة أنهم أهل مراتب الجرح والتعديل كلها، ويكون حكم حديث بعضهم الاحتجاج، والبعض الآخر الاعتبار. وهذا يُفَوِّتُ المقصودَ من وَضع هذه المرتبة، كما يتعارض مع تخصيص مَوضِعٍ لها بين مراتب التعديل خُصوصًا، إذ يُحتَمل أن يكون أهلُه من المجرُوحِين.

وفي مقابل هذا، إذا عُرف أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة تدُلُّ على غلبة الصلاح على الراوي

---

١ انظر: باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية، وإن عرف بالصلاح والعبادة. ص ١٥٨-١٦١

ديانة و ضَبطًا، لم يرد عليه ما ورد من التناقض المذكور، إذ لا يكون لأهل هذه المرتبة إلا هذا الموضع بين أهل الاحتجاج، وأهل الاعتبار.

بناء على هذه الأمور كلها، لا يُمكِنُ قبول تفسير ابن الصَّلاح للفظ النظر في كلام ابن أبي حاتم عند بيان حكم أهل هذه المرتبة، لأنه بناه على أساس غير سليم. وللوصول إلى التفسير الصحيح للفظ النظر الذي استخدمه ابن أبي حاتم لبيان حكم أهل هذه المرتبة، يجب التأمل في حقيقة ألفاظ وعبارات هذه المرتبة؛ فإن الحكم على الشيء ينشأ من حقيقته، ويُبنَى عليها.

فإذا كان أهل هذه المرتبةِ حالهم في الضبط أنهم لا يُتقِنُون جميع أحاديثهم، إلا أن الغالِب عليها الصحةُ، فالعقل يقتضي أن لا يُرَدَّ ما تَفَرَّدوا به من الحديث بالكُلِّيَّة، كما يَقتَضِي أيضًا أن لا يُقبَل جميع ما تَفَرَّدوا به.

أما عدم جواز رَدِّ جميع ما تَفَرَّدوا به؛ فلأن الأُمور تَسِير عادة بغلبة الظنِّ. فمن غلب صوابُه على الخطأ وصلاحُه على الفسادِ؛ حصل غلبةُ الظَّنِّ بصِدقه، وبصِحَّة ما يُخبِرُ به. ولو رُدَّ جميعُ ما تَفَرَّد به؛ لكان فيه إهدار لأحاديث صحيحة كثيرة. وهذا الذي بيَّنه عبدُ الرحمن بن مَهدِيّ في قوله المشهور –والذي سبق ذكره– لما ذُكِر له اعتراضُ الناس عليه؛ لأنه يروي عن محمد بن راشِد المَكحُولي، قال عبد الرحمن: "احفَظ عني، الناس ثلاثة، رجل حافظ مُتقِن، فهذا لا يُختَلَفُ فيه، وآخَرُ يَهِم والغالِب على حديثِهِ الصحة، فهو لا يُترَك؛ ولو تُرِكَ حديثُ مثلِ هذا؛ لذهبَ حديثُ الناس، وآخرُ الغالِبُ على حديثه الوهمُ، فهذا يُترَك حديثُه."[1]

وهذا عينُ ما حكم به الفقهاءُ فيمن غلب صوابُه على الخطأ من الشُّهود. إذ حكموا بأن مَن غلب عليه الصلاح ديانة و ضَبطًا، فلا مانع من قبول شهادته بعد النظر فيها.

فقد قال أبو إسحاق الشِّيرَازي[2]: "ولا تُقبَلُ شهادةُ المُغَفَّل الذي يَكثُرُ منه الغَلَطُ؛ لأنه لا يُؤمَن أن يَغلَطَ في شهادتِه، وتُقبَلُ الشهادةُ ممن يَقِلُّ منه الغَلَطُ؛ لأن أحَدًا لا يَنفَكُّ مِن الغَلَطِ."[3]

---

١ التمييز لمسلم، ١٧٩/١، وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٢/١، و٦٥/٤، وتقدمة الجرح والتعديل، ٣٨/٢، والكفاية ١٤٣/١

٢ أبو إسحاق الشيرازي: هو جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف، شيخ الشافعية في زمانه، وكان يضرب به المثل في الفصاحة. ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة. حدث ببغداد، وهمدان ونيسابور. وصنف المهذب في المذهب، واللمع في أصول الفقه، وغيرها من التصانيف المشهورة، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٣٨٣/١٠

٣ المهذب في فقه الإمام الشافعي، ٤٣٦/٣

وقال ابنُ قُدامَة:[1] "ولا يَمنَعُ من الشهادةِ وُجودُ غلَطٍ نادِر، أو غَفلَةٍ نادِرَةٍ؛ لأن أحَدًا لا يسلَمُ من ذلك. فلو مَنع ذلك الشهادةَ؛ لانسَدَّ بابُها. فاعتَبَرنا الكَثْرَةَ في المَنع، كما اعتَبَرنا كثرةَ المَعاصِي في الإخلال بالعِبادَةِ."[2]

والحاصل أن الإتقان لا يُشتَرَطُ لقبول الشهادة والرواية، لأنها مِيزة لا تتوفر في عامة الشهود والرواة، وإنما يُشتَرَطُ غلبة الصلاح والضبط فيهما، فإن تحققا في المرء؛ صار في عداد من يُقبَل قولُه ولو انفرد به، وبقي النظر في صحة ذلك القول المُعَيَّن.

وأما قبول جميع ما تَفَرَّد به مَن وُصِفَ بـ"صَدُوق" وما في مرتبته من ألفاظ وعبارات، فهو خلافُ المعقول بداهَةً، لمعرفة أنه يُخطِئ. فتَقتَضِي حالةُ هؤلاء الرواة عدمُ إصدار حُكمٍ عامٍّ شَامِلٍ لجَمِيع ما تَفَرَّدوا به من مَروِيَّات، لوجود ما أُخطأوا فيه بجانب ما أصابوا فيه. فيكون حُكم أهل هذه المرتبة الفحص الشديد لكل ما تَفَرَّدوا به من الحديث. فما قامت القرائنُ على أن الراوي حفظه، أو انتفت القرائنُ الدالة على وهمه فيه؛ قُبِل. وما دَلَّت على أنه أخطأ فيه؛ رُدَّ.

ويَبدُو أن هذا الذي أراده ابن أبي حاتم بقوله: يُكتَبُ حديثُه، ويُنظَرُ فيه. أي: عدم قبول ما تَفَرَّد به الراوي إلا بعد الفَحص، ووُجود قرائن دالة على عدم وقوعه في الخطأ. فلا هو كأهلِ الاحتجاج حتى يكونَ الأصل فيما تَفَرَّد به قبوله مُطلَقًا، ولا هو مِن أهل الاعتبار حتى يُرَدَّ كُلُّ ما تَفَرَّد به مُطلَقًا. بل هو بينهما، فلا يُقبَلُ ما تَفَرَّد به إلا بعد التأكد من عدم وقوعه في الخطأ.

ويُؤَيِّد ما ذكرتُه أن البُخاري أخرجَ في صحيحه احتجاجًا لخَمسةٍ مِن عشرة رواة ممن وَصَفَهم بـ"صَدُوق"، فالخمسةُ الذين أَخرَجَ لهم احتجاجًا هم ذَرُّ بنُ عبدِ اللهِ الهَمدَانِيُّ،[3] وعبدُ الوَهَّابِ بنُ

---

١ ابن قدامة: هو عبد الله بن محمد بن أحمد المقدسي، موفق الدين، أبو محمد، الجماعيلي، الدمشقي، الحنبلي، صاحب المغني. كان من بحور العلم وأذكياء العالم. وكان عالم أهل الشام في زمانه. مولده سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. وله المصنفات الغريزة منها المغني والكافي وغيرهما. توفي سنة عشرين وستمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٢٢/١٦٥-٧٢

٢ المغني، ١٠/١٧٠

٣ قال فيه البُخاري: صَدُوق في الحديث، انظر: الضعفاء الصغير، ص ٦٠، رقم الترجمة ١١٥، احتج بحديثه "يا جبريل ما منعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟" الحديث، وأخرجه في ثلاثة مواضع من صحيحه، الأول: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ٤/١١٢، رقم الحديث ٣٢١٨، أخرجه بنحوه، والثاني: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ [مريم: ٦٤]، ٦/٩٤، رقم الحديث ٤٧٣١،أخرجه بنحوه. والثاني: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَلِمَتْنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ ﴾ [الصافات: ١٧١]، ٩/١٣٥، رقم الحديث ٧٤٥٥ أخرجه بلفظه وبزيادة.

عَبدِ المَجِيد الثَّقَفِيُّ،[1] وعَمرو بنُ أبي عَمرو،[2] ويَزيدُ بنُ عبدِ اللهِ بن قُسَيط،[3] ويَزيدُ بنُ إبراهيمَ.[4] ومِمن وَصفَهُم بصَدُوق وأخرج لهم في صحيحه على غَير وَجهِ الاحتجاج هم إسماعيلُ بنُ أَبَانَ الوَرَّاقُ الكُوفِيُّ،[5] وأَيُّوبُ بنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ،[6] وعبدُ السَّلام بنُ حَرب،[7] ويحيَى بنُ أَيُّوبَ الغَافِقِيُّ،[8] وزيادُ ابنُ عبدِ اللهِ البَكَّائِيُّ،[9] مع كلامٍ لناقِدٍ أو آخَر في جَميع مَن ذُكِر مِن الطائفتَين ذَكَرَه ابنُ حَجَر في هَدي السَّاري ودافَعَ عن البُخاري في الإخراج لهم. فمِنهم مَن كان الكلامُ فيه لأَجل شيءٍ في رَأيِه، ومِنهم مَن كان في حِفظِه شَيءٌ.[10] فاحتِجاجُ البُخاريِّ عن خَمسَةٍ مِن هؤلاء دليلٌ على أن مَن وُصِفَ بصَدُوق يُقارِبُ الثقاتِ في الأَوصاف، وإن كان أَنزَل مِنهم، وأنَّ له نصيبٌ مِن الاحتجاج بخِلافِ أهلِ الاعتِبار.

---

١ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٦٩/١، رقم الرواية ٩٩، وذكر الحافظ أن عبد الوهاب المذكور"احتج به الجماعة". انظر: هدي الساري، ٤٢٣/١، واحتج به البُخاري في حديث: أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو نفسه." الحديث، أخرجه البُخاري في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، ٣١/١، رقم الحديث ٩٩، وفي كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ١١٧/٨، رقم الحديث ٦٥٧٠.

٢ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٤٣٦/١، رقم الرواية ٤٢٨

٣ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٤٨٢/١، رقم النص ٥١٨، واحتج البُخاري بحديثه الذي فيه عن زيد بن ثابت –رضي الله عنه– أنه زعم أنه قرأ على النبي ﷺ والنجم، فلم يسجد فيها، أخرجه في كتاب الجمعة، باب من قرأ السجدة فلم يسجد فيها، ٤١/٢، رقم الحديثين، ٢٧٢-٣

٤ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٣٩٣/١، وذكر الحافظ أن البُخاري أخرج له ثلاثة أحاديث فقط، اثنان متابعة، والآخر احتجاجا. انظر: هدي الساري، ١/ ٤٥٢

٥ وصفه بصَدُوق في التاريخ الأوسط، ٣٣٧/٢، رقم الترجمة ٢٨٠٨

٦ وصفه بصَدُوق في الضعفاء الصغير قائِلًا: كان يرى الإرجاء، وهو صَدُوق. انظر: ص ٢٧، رقم الترجمة ٢٥،

٧ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٤٥/١، رقم الحديث ٤٣

٨ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ١١٧/١، رقم الرواية ٢٠٢

٩ ذكر التِّرمِذِي أن البُخاري وصفه بصَدُوق. انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٣٩٢/١

١٠ انظر: هدي الساري، ص ٣٩٠، و٣٩٢، و٤٠٢، و٤٠٣، و٤٢٠، و٤٢٢، و٤٣٢، و٤٥٢، و٤٥٣، و٤٥٨

ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"

ويشتمل على تسعة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ثقة"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"

المبحث الثالث : المراد بتمام العدالة الدينية

المبحث الرابع : المراد بتمام الضبط

المبحث الخامس : إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق على من فقد شيئاً من شروط العدالة أو الضبط

المبحث السادس : حكم إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق المُطلَق على من لم يدركه الناقد أو كان قليل الرواية، أو قليل الشهرة

المبحث السابع : الفرق بين مرتبتي "ثقة" و"صَدُوق"

المبحث الثامن : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" مع الشرح

المبحث التاسع : حكم أهل مرتبة "ثقة"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "ثِقَة"

هذه المرتبةُ هي مرتبةُ الوِصفِ بـ"ثِقَة" مُجَرَّدا، وهي بَعض ما ذَكَره ابنُ أبي حاتم في المرتبةِ الأعلَى للتعديل عنده، قائِلًا: "وإذا قِيلَ للواحدِ: إنه ثِقَة أو مُتقِن ثَبْتٌ؛ فهو ممن يُحتَجُّ بحديثِه"[1].

وقد فَصلِ الذَّهَبِيُّ هذه المرتبةَ عن مرتبةِ التكرير، وجعل إفرادَ "ثِقَة" ونحوه أَنزَلَ مَن التَّكرير.[2] وسيأتي ما يدُلُّ على رُجحانِ مذهَب الذَّهَبِيِّ في الفَصلِ بَينَ المرتبتَينِ مُفَصَّلًا.

والظاهِرُ أنَّ هذه المرتبةَ هي التي عناها الخطيبُ، حين ذَكَرَ المرتبةَ الأُولَى للتعديل عِندَه قائِلًا: "فأما أَقسامُ العباراتِ بالإخبار عن أحوالِ الرُّواةِ؛ فأَرفَعُها أن يُقال: حُجَّة أو ثِقَة."[3] وقد زاد ابن الصَّلاح في هذه المرتبةِ، "قَولَهُم: ثَبْتٌ، وكذا إذا قِيلَ في العَدْلِ: إنه حافِظٌ، أو ضابِطٌ."[4] كما زاد العِراقِيُّ الوصفَ بـ"مُتقِن".[5]

وزاد السَّخاويُّ: كأَنه مُصحَفٌ،[6] وميزان.[7] إلا أن النظرَ في مَدلولَيهما يدُلُّ على أنهما أَرفَعُ مِن "ثِقَة" مُجَرَّدا؛ ولذلك يأتي شَرحُهما في مرتبة "ثِقَة ثِقَة" التي تَستَوفِيان شَرطَها.

وحكى السَّخاويُّ عن الذَّهَبِي أنه "عَدَّ حافِظًا ثِقَةً مِن هذه، وأَدرَجَ في ألفاظِها إمامًا فقط،

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٣٧،

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٣ الكفاية، ص ٢٢

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ١/٢٢

٥ انظر: ألفية العراقي، ١/٢٢

٦ انظر: فتح المغيث، ٢/٢٧٩

٧ انظر: المرجع السابق، ٢/٢٨٢

وجَعلَ ثِقَة، وقَويَّ الحديثِ، وصحيحَه، وجَيِّدَ المعرفةِ مرتبةً أُخرَى.»[1] ثُمَّ قال: "وفيه نَظَرٌ."[2] وهذا النقل من الذَّهَبي مع غُموضِه لم أَعرِف مَصدرَه؛ إذ لم أَجِده في مُقدِّمَة ميزان الاعتدالِ، ولا في مُقدِّمَةِ المُغني حيثُ ذَكَرَ مراتِبَ الجرح والتعديل. وقد ذَكَر كلامًا حول طبقات الحُفَّاظِ في المُوقِظَةِ إلا أنه يختلفُ تمامًا عما ذكره السَّخاويُّ.[3]

وفي ذِكر هذهِ العباراتِ كُلِّها ما عدا "ثِقَة" في هذه المرتبةِ نظرٌ؛ إذ "حافِظ ثِقَة" يُرادِفُ "ثِقَة ثِقَة"، بينما تَستَوفي عبارات قَوِيّ الحديثِ، وصحيحه، شَرطَ مرتبةِ "صالح الحديثِ". وقد تَمَّ شَرحُها هُناكَ. وأمَّا "إمام"، فإنه بمرتبةِ "أَوثَق النَّاس"، كما سيأتي. وعبارة "جَيِّد المعرفةِ" لا تستلزمُ التعديلَ. لأنها عامَّةٌ في المعارفِ كُلِّها، ولا تَختَصُّ بحِفظِ الحديثِ، ولا تستلزمُه، كما لا دلالةَ فيها على توثيقِ الراوي سيرةً. فالصحيح أنها ليست من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل إطلاقا.

---

١ فتح المغيث، ٢/٢٨٢

٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق.

٣ انظر: ص٦٧-٨٢

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة"

وحاصِل ما ذكره الذَّهَبي، والخطيب، وابن الصَّلاح من الألفاظ والعبارات أن هذه المرتبة خُصَّت للألفاظ والعبارات التي تدُلُّ على قُوَّة الراوي وإحكامه، والألفاظ أو العبارات الدالة على الإحكام إن وردت مُطلَقة بدون تقييد، فإنها تدُلُّ على كماله؛ "لأن الإطلاق يُحمَلُ على الكمال؛ لأنه الأصل في كل موجود، والزيادة والنقصان لا يكونان إلا بدليل."[1] وبالنظر في كلام أَئِمَّة النَّقد، وأقوالهم في الرواة يتضح أن الإحكام في الراوي له ركنان: العدالة والضبط، وأن النقص الكلي أو الجزئي في أحدهما أو كليهما يُنزِلُ الراوي عن كمال الإحكام.

وقد ذكر ابن أبي حاتم في موضع آخَر ما يدُلُّ صراحة على اشتراط العدالة والضبط فيمن يُحتَجُّ بحديثه مُطلَقًا. فقد قال في معرَض مراتب الرواة: "ومنهم العَدْل في نفسه، الثَّبْت في روايته، الصَدُوق في نَقله، الوَرِع في دينه، الحافِظ لحديثه، المُتقِن فيه؛ فذلك العَدْل الذي يُحتَجُّ بحديثه، ويُوَثَّقُ في نفسه."[2]

وكلامُ ابن أبي حاتم هذا واضح في اشتراط العدالة الدينية وإتقان الحديث فيمن يُحتَجُّ بحديثه مُطلَقًا، حيث أشار إلى العدالة الدينيةِ بقوله: "العدل في نفسه" و"الورع في دينه". بينما أشار إلى ضبط الحديث بأربعة أوصاف، هي كونه: " من أهل الثَّبْت في روايته، والصَدُوق في نقله، الحافظ لحديثه، والمُتقِن فيه". والظاهر أن الورع في الدين تفسير وشرح لمعنَى العدل، كما أن الصِّدق في النقل، والحفظ للحديث، والإتقان فيه بمثابة التفسير بمرادفات للثبت، وليست توكيدا له، ويدل على ذلك قوله في أهل هذه المرتبة في موضع آخر في صدد طبقات الرواة: "ويُعْرَف مَن كان منهم عَدْلا في

---

١ انظر: تبيين الحقائق، ١٢٤/٦، والبحر الرائق، ٣٦٩/٨، وتقويم النظر، ١٨/٣، و٢٦٨/٤، وفتح الباري، ٥٤/١، و٩٤/٢، وأصول السرخسي، ٨٢/١، و٣٤٨، و٣٥١

٢ المرجع السابق، ١٠/١

نفسه، من أهل الثَّبْت في الحديث، والحِفظ له، والإتقان فيه؛ هؤلاء هم أهل العدالة."[1] فهنا اكتفى ابن أبي حاتم باشتراط العدالة وحدها، من غير ذكر الورع، فدل بظاهره على أن الورع تفسير له.

ولم يكن ابن أبي حاتم هو أول من صرح بوجوب توفر الشرطين المذكورين فيمن يُحتَجُّ به مُطلَقًا، فقد نصَّ الشافعي قبله على استقرار رأي التابعين، فمن بعدَهم -ومعلوم أن التابعين تتلمذوا على الصحابة، وتعلموا منهم أصول النقد- على وجوب توفُّر الشَّرطَين اللَّذَين ذكرهما ابن أبي حاتم؛ إذ قال: "كان ابنُ سيرين وإبراهيم النَّخَعي وغيرُ واحد من التابعين يَذهَبون إلى أن لا يَقبَلوا الحديث إلا عمن عُرِف وحَفِظ. وما رأيتُ أحَدًا من أهل العلم بالحديث يُخالِف هذا المذهبَ. وكان طاوُوس إذا حدثه رجلٌ حديثا؛ قال: "إن كان حدثك حافظٌ مَلِيٌّ؛ وإلا فلا تُحدِّث عنه."[2] وقد روى الرَّامهُرمُزي بسنده إلى مَروان بن محمد الطَّاطَريِّ[3] -الذي هو الآخر كالشافعي من أتباع التابعين- قال: "لا غِنًى لصاحب الحديثِ عن صِدقٍ، وحفظ، وصحة كتب؛ فإذا أخطأَتهُ واحدةٌ، وكانت فيه واحدةٌ؛ لم تَضُرَّه. إن لم يكن حَفِظَ؛ رجع إلى الصِّدق، وكُتُبُه صحيحةٌ؛ لم يضره إن لم يحفَظ."[4]

وإن هذا المذهب في وجوب اشتراط العدالة والضبط فيمن يُحتَجُّ بحديثه مُستَمَدٌّ من القرآن الكريم حيثُ حذَّر من قبول خبر الفاسِق، واشترَطَ العدالة والرِّضَا المُتضَمِّنَينِ للضبط أيضًا في الشهود، وما الرواية إلا قَسِيمًا للشهادة في كونهما نَوعَين من أنواع الخبر كما سبق، فلا غَرو أن تشتركا في أكثر أحكامِهما.

أضِف إلى ذلك موافقة هذا المذهب للمعقول أيضًا؛ حيث الاعتماد مُطلَقًا في الأخبار على غير ثِقَة، أو على غير ضابط، أو كاذب، أو على من لم تُعرَف سيرتُه أو مدى ضبطه للأخبار يُؤَدِّي إلى ضياع الدِّين وفسادِه. وقد أشار ابنُ أبي حاتم إلى هذا التوجيهِ العقلي بالإضافة إلى الحُكم الشَّرعِيِّ، حيثُ قال: "ولمَّا كان الدِّين هو الذي جاءَنا عن الله عز وجل، وعن رسوله ﷺ بنقل الرُّواة؛ حَقَّ علينا معرفتُهم، ووَجَب الفَحص عن الناقِلةِ والبحثُ عن أحوالهم، وإثباتُ الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثَّبْت في الرواية، مما يقتضيه حكمُ العدالة في نقل الحديث وروايته؛ بأن يكونوا أمَناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل وَرَع وتقوًى وحِفظٍ للحديث وإتقان به وتَثَبُّتٍ فيه، وأن يكونوا أهل تَمييز وتحصيل، لا يَشُوبُهم كثيرٌ من الغَفَلات، ولا تَغلِب عليهم الأوهامُ فيما قد حفِظوه

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٦/١

٢ الكفاية، ص ١٣٢، وانظر: الأم، ١١٢/٦

٣ مروان بن محمد الطاطري: هو الأسدي. روى عن مالك، والليث، وغيرهما. وروى عنه بقية بن الوليد، والدارمي وخلق كثير. وثقه أبو حاتم وصالح جزرة. مات سنة عشر ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥١٠/٩-١٢

٤ انظر: المحدث الفاصل، ومقدمة الكامل

ووَعَوه، ولا يُشَبَّهُ عليهم بالأغلُوطات."[1]

وعلى هذا؛ فدلالة الألفاظ والعبارات المذكورة في هذه المرتبة على الإحكام شاملة للعدالة الدينية والضبط، دالة على تمامهما؛ لما سبق من أن إحكام الراوي لا يكمل إلا بوجود وتمام كل واحد منهما. وهذا يُوَجِّه ما اشتُهِر من تفسير الثِقَة بمَن جمع بين تمام العدالة والضبط. فقد قال الذَّهَبِي: "تُشتَرَطُ العدالة في الراوي كالشاهد، ويمتاز الثِقَة بالضبط والإتقان."[2] وقال البقاعي: "الثِقَة من جمع الوصفين، العدالة وتمام الضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان، قيل فيه: صَدُوق، أو لا بأس به أو نحو ذلك. ولا يُقال فيه ثِقَة إلا مع الإرداف بما يُزيلُ اللُّبسَ."[3]

فالخُلاصة أن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أنها تدُلُّ على كمال إحكام الراوي ديانة و ضَبطًا، أو بلفظ آخر، تدُلُّ على ثبوت ركني الوثوق بالراوي، هما تمام العدالة وتمام الضبط. وبناء على هذا يمكن تسمية هذه المرتبة بمرتبة التوثيق المُطلَق، أو مُجَرَّد التوثيق التام.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٥/١، والأغلوطات جمع مفرده أغلوطة وهي ما يُغَلَّط فيه من المسائل، انظر: تهذيب اللغة، ٦٠/٣، وقوله: ولا يُشَبَّه عليهم، يعني لا يُلَبَّس عليهم. انظر: لسان العرب، ٢٧٢/٢، والمعنَى لا يُشكِل عليهم الحديثُ، ولا يختَلِط صوابُه بالخطأ وإن لُبِّس عليهم.

٢ الموقظة، ص ٦٧، ٦٨

٣ النكت الوفية، ٥٨٩/١

المبحث الثالث

المراد بتمام العدالة الدينية

اختلف تعبير العلماء عن العدالة الدينية. فقال الشافعي: "إذا كان الأغلبُ على الرجل الأَظهَرُ من أمره الطاعةُ والمُروءة؛ قَبِلتُ شهادتُه، وإذا كان الأغلَب الأظهَر من أمره المعصيةُ وخلافُ المُروءةِ؛ رَدَدتُ شهادته."[1]

ونُقل عن أبي يوسُف[2] أنه قال: "فإن العدلَ في الشهادة أن يكون مُجتَنبًا عن الكبائر، ولا يكون مُصِرًّا على الصغائر، ويكون صلاحُه أكثرَ من فسادِه، وصوابُه أكثرَ من خَطئِه، وأن يَستعمِل الصِّدقَ دِيانةً ومُروءَةً، ويجتنبَ عن الكَذِب ديانةً ومُروءَةً."[3]

وقال ابنُ تَيمِيَّة: "ويُعتَبَرُ في العدالة شيئان: الصلاح في الدِّين، والمُروءة."[4]

وفصل الغَزاليُّ قائلًا: "والعدالة عبارة عن استقامةِ السِّيرَة والدِّين. ويَرجعُ حاصِلُها إلى هَيئة راسِخةٍ في النفس تَحمِلُ على ملازمة التقوَى والمروءة جميعًا، حتى تحصل ثِقَةُ النفوس بصِدقه. فلا ثِقَة بقول مَن لا يخافُ اللهَ تعالَى خوفًا وازعًا عن الكَذِب."[5]

ويُستخلَص من هذه الأقوال أن العدالة الدينية حقيقتُها رُسوخ إيمان المرءِ بالله، وهو في الحقيقةِ عمل القلب مما لا يَطَّلِعُ عليه البَشرُ. وإنما تظهَرُ العدالة للناس مِن خلال عمل صاحبها المُتَمَثِّلُ في أمرين: الصلاح في الدِّين، والمُروءة. فالصلاح في الدِّين قِوامُ العدالة الدِّينِيَّة، والمُروءةُ تمامُها.

---

١ الأم، ٥٦/٧

٢ أبو يوسف: هو القاضي يعقوب بن إبراهيم. وكان عنده حديث كثير عن هشام بن عروة والأعمش وغيرهما. وكان يعرف بالحفظ للحديث. ثم لزم أبا حنيفة النعمان بن ثابت، فتفقه وغلب عليه الرأي، وجفا الحديث. ولي قضاء بغداد، وتوفي بها سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى، ٣٣٠/٧-٣١

٣ المحيط البرهاني، ٣١١/٨

٤ المحرر في الفقه، ٢٤٧/٢

٥ المستصفى، ص ١٢٥

والمُراد بالصلاح في الدِّين هو تجنُّب أسباب الفِسق كلها، وهو مـا يُـراد بغلبـة الصـواب على الخطأ دِيانةً كما مر في مرتبة صَدُوق. وأما المروءة فتطلق لُغَة على الإنسانية[1] أو على كمال الرُّجولِيَّة[2].

قال الراغِبُ: "والمروءةُ كمالُ المرءِ، كما أن الرُّجولِيَّةَ كمالُ الرَّجُل."[3]

وأما شرعًا، فقد عُرِّفَت بتعريفاتٍ مختلفة، منها:

قول محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة: "المروءةُ الدِّينُ والصلاحُ."[4]

ونقل إمام الحرمين عن أصحابه من الشافعية ثلاثة أقوال في حقيقة المروءة هي:

أولاً: "صاحب المروءة هو الذي يصون نفسَه عن الأدناس، ولا يَشِينُها عند الناس."

ثانياً: "هو الذي يَسِير سِيرةَ أشكاله من أهل عصره في زمانه ومكانه."

ثالثاً: "هو من يحفظ نفسه من فعل يُسخَرُ بـه لأجلـه، فالفقيـه إذا لَـبسَ السِّـلاحَ وزِيَّ السُّلطان؛ كان تاركًا للمُروءة، والحمَّالُون إذا تَظَلَّسُوا؛ كانوا تاركين للمروءة."[5]

وقال الدَّردِيرُ[6]: "المروءةُ كمالُ النفس بصونها عما يُوجِبُ ذَمَّها عُرفًـا، ولـو مُباحًـا في ظـاهر الحال."[7]

وقال ابن تَيمِيَّة: "وأما المروءةُ، فاستعمالُ ما يُجَمِّلُه ويُزَيِّنُه، وتَجَنُّب ما يُدَنِّسُه، ويَشِينُه."[8]

قال الجرجاني[9]: "المروءة قُوَّةٌ للنفسِ مَبدأ لِصُدور الأفعال الجَمِيلةِ عنهـا، المُسـتَتبِعَةُ للمَـدح شَرعًا وعَقلًا وعُرفًا."[10]

---

١ انظر: الصحاح، ٧٢/١

٢ انظر: العين، ٢٩٩/٨

٣ المفردات، ص ٧٦٦

٤ انظر: البحر الرائق، ٩٢/٧

٥ نهاية المطلب في دراية المذهب، ٦/١٩

٦ الدردير: هو أحمد بن محمد الخلوتي الأزهري، إمام المالكية، أوحد وقته في الفنون العقلية والنقلية. ولد سنة سبع وعشرين ومائة وألف. ومن مؤلفاته: شرح مختصر خليل، وأقـرب المسـالك. كان يـأمر بـالمعروف وينـهى عـن المنكر، ويصدع بالحق. توفي سنة إحدى ومائتين وألف. انظر: حلية البشر، ص ١٨٧

٧ الشرح الصغير، ٢٤٠/٤

٨ انظر: المحرر في الفقه، ٢٦٦/٢

٩ الجرجاني: هو علي بن محمد أبو الحسن الحسيني، الحنفي، عالم الشرق، ويعرف بالسـيد الشريـف. وله تصـانيف، منها تفسير الزهراوين، وشرح فرائض الحنفية السراجية. تصدى للإقراء والفتيا أيضا. وكثرت أتباعـه وطلبتـه. مات سنة ست عشرة وثمانمائة بشيراز. انظر: الضوء اللامع، ٣٢٨/٥-٢٩

١٠ التعريفات، ص ٢١٠

وقال الفَيُّوميُّ[1]: "المروءة هي آداب نفسانية تحمل مراعاتُها على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات."[2]

وقال ابن حِبَّان بعد عرض أقوال مختلفة في حقيقة المروءة، مُستَخلِصًا منها: "والمروءة عندي خصلتان: اجتنابُ ما يكره اللهُ والمسلمون من الفِعال، واستعمالُ ما يُحِبُّه اللهُ والمسلمون مِن الخِصال."[3]

وهذه التعريفات تُوحِي بظاهرها اختلافَ اتجاهات أصحابها، ويُثِيرُ خلافُهم فيما يلي من تَساؤُلات:

أولها: هل المروءة هي الصلاح في الدِّين، أو هي أمر زائدٌ عليه. بمعنَى أن التجنب عن المعاصي هو المُروءة، أو هي تجنُّب ما يُكرَه مما دُونَ المعاصي.

والثاني: هل المروءة قاصرة على التجنب عن المذموم، أو على الالتزام بالمحمود، أم تَعُمُّهما.

والثالث: هل المروءة مَرجِعها إلى العُرف وحده أو إلى الشَّرع وحده، أو إليهما معًا. أو بلفظٍ آخَر كيف يُضبَطُ المذمومُ الذي يجب تجنُّبه، والمستَحسَنُ الداخلُ في المروءة.

والرابع: هل المروءة أمرٌ ثابت لا يتأثر بتغير العوامل كالزمان والمكان والظروف والأفراد، أو هي تختلف من شخص إلى آخر، ومكانةُ المرء في مجتمعِه هي التي تُعَيِّن ما يُناسِبُه من المروءة.

والجواب عن هذه التساؤلات واحدا واحدا كما يلي:

أما الفرقُ بين الصلاح والمروءةِ أو عدم الفرق بينهما، فيَبدُو أن الأمرَين محتَمَلان لُغَة، إذ يحتمل أن يكونا مُترادِفَين، فيُرادُ بكل واحد منهما الصلاحُ في الدين، والالتزامُ بما يُستَحسَنُ، كما يحتمَل أن يُرادَ بالمروءة درجة أعلى من مُجَرَّد الصلاح في الدِّين. ولكن الذي يُناسب المقامَ هنا التفرقةُ بين المروءة والصلاح في الدِّين، لأن للصلاح في الدِّين مُجَرَّدًا عن المُروءةِ درجةٌ أخرى، ألا وهي درجةُ "صَدُوق".

فإذا اعتُبِرَت المروءةُ أمرًا زائدًا على الصلاح في الدِّين، ينبغي أن تُحصَر في تجنُّب ما لا يَحرُم؛ إذ

---

١ الفيومي: هو أحمد بن محمد الحموي. نشأ بالفيوم، واشتغل ومهر وتميز وجمع في العربية، عند أبي حيان. ثم قطن حماة، وعين خطيبا في جامع الدهشة. كان فاضلا في العربية والفقه، وألف المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. عاش إلى بعد سنة سبعين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة، ٣٧٢/١

٢ المصباح المنير، ٥٦٩/٢

٣ انظر: روضة العقلاء، ص ٢٣٢

تجنب ما يَحرُم داخِلٌ في حقيقة الصلاح في الدِّين. فلو فُسِّرَت المروءةُ بما فُسِّرَ به الصلاحُ في الدِّين؛ لم يبق معنًى لاشتراطها.

قال إمامُ الحرمين: "فأما المروءة، فحَقُّها أولا أن تُفصَل عن مُقارفة الذُّنوب، وتُحصَر فيما لا يحرُم في نفسه، ولو أَقدَم عليه المُقدِمُ؛ لم يأثم، ولم يعص، وإن أطلقنا في بعض الأحوال الكراهية."[1] وقيدها القَرافِيُّ[2] فِعلًا بالمُباح قائِلًا: "والعدالةُ اجتنابُ الكبائر، وبعضِ الصغائر، والإصرارُ عليها، والمُباحاتُ القادِحةُ في المروءة."[3]

هذا، ويَبدُو أن المروءة تَعُمُّ تجنُّبَ المَذمُوم، والتحلي بالمُستَحسَن، إلا أن تجنُّبَ المذمُوم حدٌّ أدنَى للمُروءة؛ لأن المروءة تتحقق بمُفرَده، وأما التحلي بالمُستَحسَن، فهو حَدٌّ أَعلَى. فمَن تَرَفَّعَ عن المَذمُوم مُطلَقًا، ثم تَحلَّى بالمحاسِن أيضًا، وصل الدرجةَ العليا من المروءة.

أما كيف يُعرَفُ المذموم الذي ينبغي تجنبه، والمُستَحسَن الذي ينبغي التَّحَلِّي به، أو بلفظ آخَر كيف يُعرَف ما به تكتَمِلُ المروءة، وما به تَنقُص؛ فقد زعم الزَّنجانِيُّ أن مَرجِع المُروءة إلى ما تَعارف عليه الناسُ من حُسن وقُبح، بالإضافة إلى الشرع، فلذلك يجب عند اختبار الراوي مراعاةَ العُرف السائِد في بلده دون أنواع من العُرف الذي ساد في أماكن أُخرَى. وأيده السَّخاويّ قائِلًا: "وما أحسنَ قولَ الزَّنجَاني في شرح الوَجِيز: "المروءة يُرجَعُ في معرفتها إلى العُرف، فلا تتعلق بمُجَرَّد الشرع، وأنت تعلم أن الأمور العُرفِيَّة قلما تُضبَطُ، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبُلدان، فكم من بلد جَرت عادةُ أهله بمُباشَرة أُمور لو باشَرها غيرُهم؛ لعُدَّ خُرمًا للمروءة."[4]

وهذا الذي ذكره السَّخاويّ على لِسان الزَّنجاني من كون المروءة يُرجَعُ في معرفتها إلى العُرف، وإن صَحَّ باعتبار المعنَى اللُّغَوي للمروءة، إلا أنه مُخالِفٌ لما يظهَر من صنيع أَئِمَّة النَّقد. فالمُلاحَظ أنهم لا يعتمِدُون على العُرف في تعيين المروءة وخوارمها؛ إذ لم أجدهم يَطعَنُون في الراوي مَثَلا بمُجَرَّد كونه فقيرًا أو مُعاقًا، فقَلَّ مُجتَمَعٌ من المُجتَمعات البَشريَّة إلا ويَزدَري من لا يَملك مالًا ولا جاهًا، وكذلك مَن ينقُصه قُدرة من القدرات التي يتمَتَّع بها المرءُ عموما، كالأَعمَى، والأَعرَج، والأَحوَل. وعلى العكس من هذا نجد النُّقَّادَ تكلموا في رواةٍ وُظِّفُوا من قِبَل سُلطان، مع أن العادة في أكثر المُجتَمَعات

---

١ انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب، ١٩/٧

٢ القرافي: هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن من علماء المالكية، مصري المولد والمنشأ والوفاة. له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها أنوار البروق في أنواء الفروق، والذخيرة في فقه المالكية. وكان من البارعين في عمل التماثيل المتحركة في الآلات الفلكية، توفي سنة أربع وثمانين وستمائة. انظر: الأعلام، ٩٤/١-٩٥

٣ الذخيرة للقرافي، ١٤٠/١

٤ فتح المغيث، ٧/٢

البشرية تعظيمُ قدرهم، وإعلاءُ مرتبتهم، والإقبالُ عليهم حِرصًا، أو هَيبةً. فلو كانت المروءةُ وخوارمُها مَرجِعُها إلى العُرف؛ لما تكلموا فيمن عمل لسُلطان، أو قَرُب منه، بل حَرصُوا على حديثه. وهذا يـدُلُّ على أن اعتمادَهم في معرفة المروءة، وخوارمها على أمر آخَر غير أنواع مُختَلفةٍ للعُرف.

وبالتأمل في كلامهم يظهَر بأن المُراد بالمروءة عندهم الفَضلُ، وتمامها بصون المرء نفسَه عن بعض ما يُباحُ من الأمور شَرعًا إذا خُشِيَ عليه معها الوقوعَ في محظور، حيثُ طعنوا في رواةٍ ببعض ما يُباح ظاهرًا، لخشية وقوعه في محظور. وذلك ككثرة المُزاح، أو كثرةِ الـكلام، فإنهمـا يُوقعـان المـرءَ في الكَذِب أو الوقوع في أعراضِ الناس، أو كالعملِ مع سُلطانٍ؛ فـإن هَيبتَـه في النفـوس، وشـدة بطشـه تجعلانِ المرء يتنازل عما يراه حقًّا، فيُقَصِّرُ في دينه، أو كأخذ الأجر على التحديث، فإنه يُخشَى معه أن يمتنع من التحديث للفُقراء، أو يُضَيِّقُ عليهم. أو يُمسِكُ بعض ما لديه من حديث، فيقـع في كِتمـان العلم.

وهذا يدُلُّ على أن كُلَّ مُباح يُخشَى معه على من تَعَوَّد عليه غَفلَةً تُفضِي به إلى مُحَـرَّمٍ لا سـيما إلى كبيرة أو كَذب؛ فهو خُرم من خوارم المروءة. هذا إذا لم يثبُت تلبسه بذلك المُحَرَّم. لأنه إن ثبـت تلبسه بمُحَرَّم وصل إلى حد الكبيرة؛ فقد فقدَ الصلاح في الدِّين، فضلًا عن المروءة. ومـن تَرفَّـع عـن خوارم المروءة، إضافة إلى غلبة المَحاسن في سيرته، والترفع عن أسباب الفسق، فقد كَمُلت مروءتـه، وتمت عدالته. فأساس معرفة خوارم المروءة على هذا المعنَى ليس العُرف، بل أساس معرفتهـا وجـود تساهُل في الراوي يصعُب معه تجنُّب بعض ما حُرِّم شرعًا، لا سيما الكبائرُ أو الكَذِب. وهذا يعـني أن مَرجع المروءةِ إلى الشَّرع، والعَقل، لا إلى العُرف. فالشَّـرعُ يخـبِر عـن المُحَرَّمـات، والعَقـلُ يـدُلُّ على احتمال وُقوع المرء في مُحَرَّم بسبب كثرة تلبسِّه ببعض المُباحات.

فإذا كانت المروءة لا تَرجع إلى العُرف، وإنما ترجع إلى الشَّرع والعَقل؛ فهـذا يـدُلُّ على أن لهـا أساسا ثابتا، وأنه لا يتغير بتغير العوامل كالزمان والمكان، وأن النُّقَّاد لا يحتاجون إلى معرفة الأعـراف السائدة في بلد الراوي للحكم عليه بالبراءة من خوارم المروءة كلها.

فالخُلاصة أن المروءة هي الفضل والشرف، وأدنى تمامها بسلامة المرء من جميع ما يُخشَى معه ارتكابُ مَنهِيٍ عنه، وإن كان في نفسه مُباحًا. فمن سـلم مـن تلـك الأمـور؛ كان تـامَّ المـروءة، ولهـا درجاتٌ أعلَى تتحقَّق بكثرة التزامه بما يُستَحَبُّ من المحاسن. ولا حَدَّ لأعلاها. وفائدةُ اشـتراطها في الراوي والشاهد الحُصول على زيادة الطُّمأنِينـة والثِقَـةُ بروايتـه وشـهادته، فمـن ترفـع عـن مواضـع الشبهات، بالإضافة إلى ابتعاده عن المُحَرَّمات؛ كان أبعَد من الكَذِب أو التساهُل.

ولعل مستندهم في اشتراط المروءة في الراوي والشاهد ذم الشريعة الاحتراف بتلك الأعمـال

التي قد تفضي إلى التضييق على الناس–مع إباحة الاحتراف بها–، كالحجامة ورد الذم بها فيما أخرجه مسلم من قول الرسول ﷺ: «شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ»[1] مع ثبوت أنه ﷺ احتجم، وأعطى للحاجم أجره وذلك فيما أخرجه مسلم بسنده إلى حُمَيد قال: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ»، أَوْ «هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ»[2] مما يدُلُّ على أن أخذ الأجر على الحجامة جائز ما لم يبلغ حد التضييق. فإذا ارتفع الأجر إلى حد التضييق، بحيث لا يكون في وسع عامة الناس الاستفادة منها عند الحاجة، صار حراما. فمن وقع في التضييق على الناس، خرج من حد الصلاح في الدين وسقطت عدالته، ومن تلبس بما يُخشَى فيه التضييق على الناس، اقترب من خُلُق دَنِيء، وابتعد عن مكارم الأخلاق، ولو لم يقع في تضييق على الناس.

وظاهر كلام أَئِمَّة النَّقد وعملهم، أنهم يرون السلامة من خوارم المروءة شرطا لتمام العدالة، لا لمُطلَقها. وأنهم لا يُبطلون عدالة الراوي بمُجَرَّد تلبسه بخُرم من خوارم المروءة، وإنما يُبطلونها إذا ثبت تلبسه بحرام. ولذلك لاحظ الزَّركشي[3] أن السلامة من خوارم المروءة ليس المراد به سيرة مُطلَق الناس، بل الذين يقتدى بهم.[4] ويُستنتَج من هذا أن السلامة من خوارم المروءة، إن لم يكن شرطا للصلاح في الدين، فإنها شرط لتمام العدالة.

قال الخطيب: "وقد قال كثير من الناس: يجب أن يكون المحدث والشاهد مُجتَنِبَين لكثير من المباحات، نحو التَّبَذُّل، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائما، والانبساط إلى الخُرق في المداعبة والمزاح، وكل ما اتُّفِق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يُسقِطُ العدالةَ ويُوجِبُ ردَّ الشهادة. والذي عندنا في هذا الباب رَدُّ فاعِلِي المُباحات إلى العالِم، والعملُ في ذلك بما يَقوَى في نفسه. فإن غلب على ظَنِّه

---

١ أخرجه بلفظه في كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور، ص ٦٨٥، رقم الحديث ٤٠١١

٢ أخرجه بلفظه في كتاب المساقاة، باب حل أجرة الحجامة، ص ٦٨٨، رقم الحديث ٤٠٣٨، وأخرجه البُخاري مختصرا في كتاب البيوع، باب ذكر الحجام، ص ٣٣٨، رقم الحديث ٢١٠٢، وفي باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة، ص ٣٥٢، رقم الحديث ٢٢١٠

٣ الزركشي: هو بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، علامة في الفقه الشافعي، والأصول، وعلوم القرآن. مولده سنة خمس وأربعين وسبعمائة. ألف تصانيف كثيرة في علوم مختلفة، منها البرهان في علوم القرآن، وتخريج أحاديث الرافعي. توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة. انظر: حسن المحاضرة، ٤٣٧/١

٤ انظر: فتح المغيث، ٧/٢

من أفعال مُرتكِب المُباح المُسقِط للمروءة أنه مطبوعٌ على فعل ذلك والتساهل به مع كونه ممن لا يَحمِلُ نفسه على الكَذِب في خبره، وشهادته، بل يَرَى إعظامَ ذلك وتحريمَه والتنزه عنه؛ قُبِلَ خَبرُه. وإن ضَعفت هذه الحال في نفس العالم، واتَّهمه عندها؛ وجب عليه تركُ العمل بخبره، ورَدُّ شهادته.»[1]

والظاهر أن الحامل على ملازمتها ما في نفس المرء من إيمان بالله وخشيته، وحرصٍ بالغٍ على بُغيةِ رضاه.

---

١ الكفاية، ص ١١١

المبحث الرابع

المراد بتمام الضبط

إن الجدير بالاهتمام هنا بيان المُراد بتمام الضبط، أو الإتقان؛ إذ كثيرا ما يُشكل الفرق بين أهل هذه المرتبة وسابقتها، ولاحقتها وصفًا مع وضوح الفرق في المعنَى اللُّغوي. أو بلفظ آخر، ينبغي أن يُذكر هنا ما هي حقيقةُ الإتقان، وتمام الضبط؛ حتى يُعرَف كيفَ ومتَى يَتَمَيَّز عن شِدَّتِه أو خِفَّتِه؛ إذ قد يسهُل التفرقة بين الألفاظ التي تدُلُّ على الإتقان، وبين التي تدُلُّ على شدته، أو خفته، ولكن مما يصعُب فهمُه نسبيا، هو معرفةُ الحدِّ الذي إن لم يَصِل إليه الراوي؛ قصر ضبطُه عن التمام، أو معرفةُ القدر الذي يرفَعُه من تمام الضبطِ إلى شِدَّةِ الإتقان.

ولا يُمكِنُ أن يكون معنَى تمام الضبطِ نفْيُ الخطأ عن الراوي بَتاتًا؛ فإن الخطأ لم يَسْلَم منه حتى أَهلُ المراتب العُليا للتعديل. قال أحمدُ: "كان مالِكٌ من أثبت الناس، وقد كان يُخطِئ."[1] ونصَّ أحمد على شُعبَةَ أنه يُخطِئ في أَسامي الرجال، ويقلِبُها.[2] وقال أيضًا عن يحيى بن سعيد القَطَّان: "ما رأيتُ أَحَدًا أَقَلَّ خطأً مِن يحيى بن سَعِيد، ولقد أخطَأ في أحاديثَ. ثم قال: ومَن يَعْرَى من الخطأ والتَّصْحيفِ؟!"[3] ولهذا قال الذَّهَبِي: "ليس من حَدِّ الثِقَة أنه لا يَغلَطُ، ولا يُخطِئُ. فمَن الذي يسلَمُ من ذلك غير المَعصُوم الذي لا يُقَرُّ على خَطأٍ."[4]

فإذا تَقرَّر أن الثِقَة أيضًا لا يسلَم من الخطأ، فإن الذي يُفَرِّقُ بينَه وبينَ مَن دُونَه من الرواة هو قدَرُ الخطأ، ونَوعُه. فإن تامَّ الضبطِ تَكُون نِسبةُ خَطئِهِ ضَئِيلَةٌ جِدًّا، إذا قُورِنَ بما رواه على وَجهِ الصَّواب، وفي الأَغلَب يَكونُ خَطَؤُه خَفِيًّا غيرَ ظاهِر؛ إذ مَن تَمَّ ضَبطُه يكونُ أَيقَظ وأَدرَى مِن أن يَقَع في خطأ ظاهِر أو فاحِشٍ إلا نادِرًا. ولا يبلُغ الراوي هذه المرتبةَ مِن التَّيَقُّظ والدِّرايَة إلا بالالتزام

---

١ علل أحمد برواية المروزي وغيره، ١٦٤/١، رقم النص ٣٦

٢ انظر: شرح علل الترمذي، ص ٦٧

٣ تاريخ بغداد، ٤٠٣/١٦، رقم الترجمة ٧٤١٣

٤ الموقظة، ص ١٧

بالأُمور التي تُستَحَبُّ لحِفظِ الحديثِ وأدائه، بالإضافة إلى ما يَجِبُ. فالأمور التي تُستَحَبُّ لحفظِ الحديث وأدائِه غيرَ التي تَجِبُ يُمكِنُ تسميتها بأُمور دالَّة على إتقان الحديثِ؛ إذ هي التي تُقَلِّلُ احتمالَ الخطأ في حديث الراوي، وتَرفَع مَن التزم بها على سائِر مَن غلبَ صوابُه على الخطأِ.

وإتقان الحديث له نواحي عديدة. فمن أهل الإتقان من يتثبت في الرجال ويختبرهم، ولا يروي إلا عن ثِقَة عنده. ومنهم من لا يروي عن أهل البدع. ومنهم من كان حاذقا في الصناعة الحديثية، واسع المعرفة بالروايات، قادرا على تمييز ما فيها من صحة أو حسن، أو علو أو نقص أو علة. فلا يروي ما اشتد ضعفه من الحديث، أولا يروي إلا عن ثِقَة من الرجال. ومنهم من يلتزم بحفظ لفظ الحديث، ولا يغيره مع القدرة على أداء المعنَى من غير خلل فيه. ومنهم من لا يأخذ الحديث إلا إملاء. ومنهم من لا يُحَدِّث إلا من كتاب. ومنهم من يُجهِدُ نفسه في حفظ ما سمع، ويلتزم بأن لا يعتمد على كتاب صونا لنفسه من تكاسل، وصونا لما حفظه من خيانة الذاكرة؛ فلا يحدث إلا من حفظه. ومنهم من يلتزم بالسماع من المحدث، وإن خفي عليه حرف أو لفظ، واحتاج إلى أن يستثبت المستملي، أو أحدا من أهل المجلس، لم يستحل أن يذكر هذا اللفظ أو الحرف، إلا منسوبا إلى من استثبته منه، لا إلى شيخه. ومنهم من همته متجهة إلى ضبط اللفظ وشكله. ومنهم من يتحفظ من تدليس شيخه، فلا يأخذ عنه إلا ما لم يدلس فيه. ومنهم من يلتزم بتصريح ما وجده في كتابه بخلاف حفظه، وإن كان بسيطا، لا يغير المعنى. ومنهم من يمتنع من رواية الحديث كله إذا عرض له أدنى شك فيه. ومنهم من يهتم بالتفرقة بين حدثنا، وأخبرنا، وعدم استبدالهما بعن. فهؤلاء كلهم أهل الإتقان، والأوصاف المذكورة هي زائدة عما يجب توفره في الراوي للاحتجاج بحديثه، والذي قد سبق ذكره فيما مضى من مراتب التعديل. فكل من قلت نسبة خطأه جدا، فهو من أهل الإتقان، وسبب قلة خطأه التزامه ببعض ما ذكر من الأمور أو كلها. وكل من وُجد فيه وصف من الأوصاف المذكورة؛ يجوز وصفه بأنه من أهل الإتقان المتثبتين، -على حسب ما ظهر لي من صنيع الأئمة المُتقَدِّمين- ولا يلزم أن يُتقن الحديث من جميع النواحي المذكورة.

وهذه الأمور المذكورة الدالة على الإتقان، وإن لا تُشتَرط في عامة من يُقبَلُ حديثه، إلا أنها تُفيد عند نقد الروايات خصوصا عند المخالفة، والترجيح، وتكون كقرائن دالة على الحفظ، أوالوهم. ومعرفتها وتسجيلها إن لم يكن واجبا، فلا يخرج من أن يكون مُستَحَبًّا لاحتوائه فوائد عظيمة، تظهر قيمتها عند عملية نقد الحديث ورواته. ولذلك يُقَدِّمُ النُّقَّاد من اتصف بأمر من الأمور الدالة على الإتقان على غيرهم من الرواة. فعلى سبيل المثال يقول أحمد مقارنا بين شُعبَة وأبي معاوية في الأعمش: "أبو معاوية في الكثرة والعِلم، -يعني عِلمَه بالأعمش- شُعبَةُ صاحِبُ حديثٍ، يُؤَدِّي

الألفاظَ والأخبارَ. أبو معاوية عن، عن، مع أن أبا معاوية يُخطِئ على الأعمش خطأً".[1] فوَصَف شُعبَة بصاحب حديث الذي هو من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة كما سيأتي، وعلَّلَ ذلك باهتمامه بحفظ ألفاظ الأداء المختلفة مع إشارة إلى نزول أبي معاوية مع كثرة مَروِيَّاته عن مرتبة صاحب حديث بسبب كثرة عنعنته، وعدم اعتناءه بألفاظ الأداء. والاعتناء بألفاظ الأداء أمر غيرُ واجب، إلا أن الالتزام به له فائدة عظيمة في حفظ الحديث، وتمييز ما صح منه مما سقم.

فالخُلاصة أن إتقان الحديث يُرادُ به نُدرَةُ خطأ الراوي، وخِفَّتُه، أو التزامُه بما يُستَحسَنُ لحفظ الحديث وأدائه بالإضافة إلى ما يَجِبُ. وكلاهما يستلزمُ الآخَر.

---

١ علل أحمد برواية عبد الله، ٢/٣٧٧، رقم الترجمة ٢٦٨٠

المبحث الخامس

إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق على من فقد شيئاً من شروط العدالة أو الضبط

إن ألفاظ وعبارات التوثيق التامِّ لا يُطلِقها الناقدُ الخبير قبل التأكد من وجود الصلاح في الدين والمروءة، وإتقان الحديث. فإن وُجد إطلاق بعض هذه العبارات مع فُقدان شيء من الشروط المذكورة؛ دلَّ على أن الناقد إما توسَّع في استخدام المصطلح بحيث استخدمه فيما دون معناه الأصل، أو دل على مَيله إلى جانب التساهل، وإن كان صدور هذا الثاني يكاد يستحيل من الناقد المتمرس الخبير العارف بمقاصد القوم، المُطَّلِع على خبايا الرواة والمَرويَّات، أو دل على جهله بطريقة أَئِمَّة النَّقد، وكونه ممن لا يُتْقِن النقد.

المبحث السادس

حكم إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق المُطلَق على من لم يدركه الناقد أو كان قليل الرواية، أو قليل الشهرة

تمام عدالة الراوي يعرف بأحد طريقتين:

الأول: إذا تمكن من اختبار أحوال الراوي الظاهرة، والباطنة شخصيا، حتى ترجح لديه أن الاستقامة طريقته، وسجيته، وأنه لا يحيد عنها إلا نادرا على سبيل الهفوة وسرعان ما يعود.

والثاني: أن يسمع من يشهد ممن يثق به للراوي بالعدالة.

كما يُعرَف تمام ضبط الراوي أيضًا بإحدى ثلاث طرق، هي:

الأول: أن يكون الناقد سمع منه مباشرة؛ فشاهد من أحواله ما دل على الضبط وغيره من الأمور المذكورة.

والثاني: إذا سمع من يثق به يشهد بتثبت الراوي في باب الرواية.

والثالث: أن يكون اطَّلَع على عدد من أحاديثه حتى تَرجَّح لديه جانب التَّيقُّظ، والضبط، وقدرته على الرواية بالمعنى. فيكون اعتماده في اختبار ضبطه على سَبْر أحاديثه، وعَرْضها على أحاديث أقرانه عموما، وعلى أحاديث الحفاظ الثقات خصوصا، والنظر في أحاديث شيوخه، وفي أحاديث تلامذته، فإذا لوحِظ إمعانُه في مُوَافقة الثقات الحفاظ من أقرانه ومن شيوخه أو غيرهم، مع خُلُوِّ حديثه في الأغلب مما يُنكَر، كان تامَّ الضبط، ولو تَفَرَّد عنهم أحيانا. قال مُسلم: "والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأَمعَن في ذلك على الموافقة لهم. فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه؛ قُبِلَت زيادتُه."[1]

---

١ مقدمة صحيح مسلم، ص ٦

وهذا يُفسِّر احترازهم عن الحكم على من لم يُروَ من طريقه إلا القليل من الحديث، أو اكتفاؤهم بالوصف بـ "شيخ" أو بـ "صالح الحديث" وما في مرتبتهما من ألفاظ وعبارات دون ألفاظ التوثيق التام.

فمن أمثلته ما ذكره علي ابن المَديني، قال: "سألت يحيى بن سعيد[1] عن حكيم بن جُبَير، فقال: كم روى؟ إنما رَوَى شيئا يسيرا."[2]

وقول ابن مَعين في المُفضَّل بن فَضالة البصري أبي مالك القُرَشي: "شيخٌ؛ وأيش عنده؟!"[3].

وما ذكره عبدُ الله بن أحمد، قال: "سألت أبي عن أبي نَصر، قال: "هذا شيخ روى عنه سُفيان الثَّوري، وابنُ عُيَينَة، وابن فُضَيل. واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم." قلتُ: كيف حديثه؟ قال: "وأيش حديثُه؟! إنما يُعرَف الرجلُ بكثرة حديثه."[4]

وقال عبدُ الله بنُ أحمد: "سألتُه [يعني: أحمد] عن عطاء العَطَّار، فقال: روى عنه حمَّاد ابن سَلَمة وهِشام بن حَسَّان. فقلتُ: كيف حديثه؟ فقال: كم رَوَى؟ شيئا يسيرًا."[5]

وسأل عبدُ اللهِ بنُ أحمد أباه عن طلحة الأَعلَم الذي روى عنه الثَّوري؛ فقال: "وكم حديثُه؟ حديثٌ واحِد."[6]

وقال ابنُ أبي حاتم: "شِهاب، روى عن عمرو بن مُرَّة، روى عنه شُعبَة. سمعتُ أبي يقول ذلك، وسألتُه عنه؛ فقال: إنما روى حديثًا واحدا؛ ما يُعتَبَرُ به؟"[7]

وقال أبو حاتم في سعيد بن محمد الزُّهْري: "ليس بمشهور، وحديثه مستقيم، إنما روى حديثًا واحدًا."[8]

فإذا ثبت تمامُ عدالة الراوي بإحدى الطريقَين المذكورين، وانضمَّ إلى ذلك ثُبوتُ تمام الضبط بإحدَى الطرق الثلاث؛ كان ثِقَة، وإلا فلا.

---

١ يحيى بن سعيد هو القَطَّان.

٢ ضعفاء العقيلي، ٣١٦/١، رقم الترجمة ٣٨٩

٣ سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٤٤، رقم النص ٧٠٨

٤ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٦٩/٢، رقم النص ٢٦٤٣

٥ المرجع السابق، ٣٩٤/١، رقم الترجمة ٧٨٦

٦ المرجع السابق، ٥٢٩/٢، رقم النص ٣٤٩١

٧ الجرح والتعديل، ٣٦١/٤، رقم الترجمة ١٥٨٤

٨ المرجع السابق، ٥٨/٤، رقم الترجمة ٢٥٩

فلا يلزم من الشروط المذكورة لأهل هذه المرتبة عدالة و ضَبطًا أنه لا يجوز للناقد أن يطلِق كلمات التوثيق التامّ –وهي ألفاظ وعبارات هذه المرتبة فما فوقها– إلا على من عاصره وشاهده؛ إذ كثيرا ما نجد النُّقَّاد يوثّقون شخصا تقادم به الزَّمنُ، واستحال لهم لقاؤه، ولقاء مَن سمع منه من تلامذته أيضًا أحيانا؛ فيكون اعتمادُهم في توثيقه التامّ حينئذ على شُهرته، أو شهادة ثِقَة معاصر له أو أكثر بحُسن الدِّيانة، واستقامة السيرة، وسَبر أحاديثه، وغلبة الإتقان عليها. ويَحتمل أن يكون من هذا الباب توثيق أحمد التامُّ لأَسوَد بن يزيد بن قَيس النَّخَعي الكُوفي من التابعين،[1] وكذلك توثيقُ ابن مَعِين والنَّسائي لأَسوَد بن هِلال المُحَاربي وهو تابعيٌّ كبير،[2] وتوثيقُ ابن المَدينيّ وأبي داود للقاسم ابن ربيعة الغَطَفاني الجَوْشَني الذي هو الآخر من التابعين،[3] وتوثيق البُخاري لزيد بن جُبَير الطائي الكوفي،[4] وهو من التابعين أيضًا.[5] وتوثيق أبي زُرعَة لأسلم القُرَشي العَدَوي المَدَني، مولى عُمَر بن الخَطَّاب،[6] وتوثيقُ أبي زُرعَة، وأبي حاتم لتابعي كبير آخر هو جُبَير بن نُفَير الحَضْرَمي الحِمْصي.[7]

وأما كثرة الرواية وقلتها، وكون الراوي مَعرُوفا بالطلب ففيه تفصيل. إذ ينبغي أن يُفَرَّق هنا بين عملية توثيق الناقد التامّ لمن تمكَّن من السماع منه، وبينها لمن لم يتمكن من السماع منه ممن عاصره، أو لم يُدركه، وإن كان مآلهما واحد. حيث يُمكن أن يُوثَّق الناقدُ الأولَ توثيقا تاما مع كونه غير مَعرُوف حتى لدى عامة مُحَدِّثي بلده، ومع كونه مُقِلا للرواية جدًّا، اعتمادا على معرفته الشخصية به، واتصاله المباشر له، واختباره وامتحانه في الرواية كما أطلق ابن المَديني على شيخه ناصِح بن العَلاء لفظ الثِقَة، وقد صرَّح بأنه ليس عنده إلا حديث واحد.[8] كما يحتمل أن يكون تجوَّز في استخدام لفظ الثِقَة، ولم يُرد التوثيق التام. ومن أمثلته أيضًا وصف الثَّوري لشيخه نَهْشَل بن مُجَمِّع الضَّبِّي بالمَرْضِي –وهو أحد ألفاظ هذه المرتبة كما سيأتي– مع قلة عدد تلامذته وشيوخه،[9] مما يغلب معه على الظن أن يكون قليل الحديث.

---

١ انظر: تهذيب الكمال، ٣/٢٣٤

٢ انظر: المرجع السابق، ٣/٢٣٢

٣ انظر: المرجع السابق، ٢٣/٣٤٨

٤ انظر: علل التِّرمَذي الكبير، ١/١١٦، رقم الحديث ٢٠١

٥ انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٣٦٩، رقم الترجمة ١٦٦

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٢/٣٠٦، رقم الترجمة ١١٤٢

٧ انظر: المرجع السابق، ٢/٥١٣، رقم الترجمة ٢١١٦

٨ انظر: التاريخ الأوسط، ٢/٢٢٠، رقم الترجمة ٢٣٧٠، وخالفه البُخاري تلميذه حيث وصفه بمُنكَر الحديث. انظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٣٥، رقم الترجمة ٤٠٢، والتاريخ الكبير، ٨/١٢١، رقم الترجمة، ٢٤٢٤، وتاريخ أسماء الثقات، ص ٢٤٢، رقم النص ١٤٩٠

٩ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٣/٣٩٢، رقم النص ٥٧٢١

وأما من لم يتمكن الناقد من السماع منه ممن عاصره، أو ممن لم يُدركه، فأمره يحتاج إلى تأنٍّ أكثر، فلا يكتفون هنا بالاطلاع على عدد قليل من مَروِيَّاته، بل يُمعِنون، ويُدَقِّقُون، ويتوسعون مهما أمكنهم في سَبْر مَروِيَّاته، مع البحث عن شهادة معاصر له بذلك، أو مع شهرته بصحة الديانة، واستقامة السيرة. والشاهد على ذلك توقُّفهم عن توثيق من لم يَرو إلا القليل من الحديث، لعدم كفاية هذا القدر لمعرفة مدى ضبطه وإتقانه. وقد مرَّت أمثلة لذلك.

المبحث السابع

الفرق بين مرتبتي "ثِقَة" و"صَدُوق"

الفرقُ بينَ هذهِ المرتبةِ وسابقتِها أنَّ ألفاظ وعباراتِ مرتبةِ "صَدُوق" إنما تدُلُّ على مُجَرَّد غلبةِ الصوابِ على الخطأِ في حديث الراوي، وفي ديانَتِه. بينما ألفاظ وعباراتُ مرتبةِ "ثِقَة" تدُلُّ على تَمامِ قُوَّة الراوي وإحكامِهِ عدالةً و ضَبطًا، مما يَعني عدم وجودِ الخطأِ في دينه وفي حديثِه إلا نادِرًا. ولا شَكَّ أن كمالَ قُوَّة الدِّيانةِ والضبطِ أعلَى مِن مُجَرَّد غلبةِ الصواب على الخطأ فيهما. وعلى هذا؛ تَشتَرِكُ ألفاظ وعباراتُ المرتبتَين في الدَّلالَة على غلبةِ الصوابِ على الخطأِ في العدالةِ الدِّينِيَّةِ والضبطِ.

والعلاقةُ بينَ المرتبتَينِ عمومٌ وخصوصٌ مُطلَق. فإن ألفاظ وعباراتِ مرتبةِ "صَدُوق" عامَّةٌ تَشمَلُ كُلَّ عَدلٍ غلب صوابُه على الخَطَأِ قليلًا أو كثيرًا. بينما تَنحصِرُ دلالة ألفاظ وعباراتِ مرتبةِ "ثقة" في عَدلٍ تامِّ الضبطِ. فعلى هذا، كُلُّ ثِقَةٍ صَدُوق. وليس كُلُّ صَدُوق ثِقَةٌ.

المبحث الثامن

ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة" مع الشرح

وفيما يلي سأذكر ما وقفت عليه من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة مع توضيح معناها لُغَة واصطلاحا، وتوجيه وضعها في هذه المرتبة.

١. ثِقَة:

الثِقَة مصدر، وقد يُوصَف به، يستوي فيه المُفرَد، والمُثَنَّى، والجمع بنوعيهما، فيُقال: هو وهي وهما وهم وهُنَّ ثِقَة، وقد يُجمَع في الذكور والإناث على ثِقات.[١] يُقال: وَثُق الشيء يَوْثُق وَثاقة بمعنَى قَوي وثَبَتَ وصار مُحْكَمًا، ويُقال: وَثِقَ بفلان يَثِقُ، ثِقَة، ومَوْثِقا، ووُثُوقا، ووَثَاقَة بمعنَى ائتمنَه[٢]. وكل لفظ دال على الإحكام إذا أطلق دَلَّ على الكمال كما سبق، ولا يُصرَفُ عنه إلا بدليل.

ويَبدُو أن نقاد الحديث، لم يبتعدوا عن المعنَى اللُّغَوي للفظ، فأشهر استعماله بمعنَى العدل تام الضبط، وذلك لما سبق من أن اللفظ إذا أطلق فإنه يدُلُّ على الكمال. فبما أن اللفظ دال على القُوَّة والإحكام؛ وقُوَّة الراوي لا تتم إلا بتمام العدالة والضبط. وهذا المعنَى أشهر من أن يحتاج إلى إقامة دليل. ومن أمثلة استخدامه أو استخدام بعض مشتقاته بالمعنَى المذكور ما جاء في وصية عُقبَة بن نافِع القُرَشِي الفِهْري لبنيه: "لا تَقبَلوا الحديثَ عن رسول الله ﷺ إلا من ثِقَة."[٣] وفي رواية: "لا تأخُذوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثِقَة."[٤] وفي أخرى بلفظ: لا تَنقُلوا.[٥] وما رواه الشافعي بسنده إلى عُروَة بن الزبير قال: " إني لأسمَع الحديثَ، أستحسِنُه؛ فما يَمنَعني مِن ذِكره إلا كراهية أن يَسمَعَه سامِعٌ؛ فيَقتَدِي به. أسمَعُه مِن الرَّجُل لا أثِق به، قد حُدِّثَه عمن أثِقُ به، وأسمَعُه

١ انظر: كتاب العين، ٤٠٩/١، والمعجم الوسيط، ٩٤٦/٢

٢ انظر: تهذيب اللغة، ٢٦٠/٣، والمعجم الوسيط، ٩٤٦/٢

٣ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢٩/٢

٤ انظر: الكفاية، ص ٣١

٥ انظر: الآحاد والمثاني، ١٥٥/٢، و ٣٢٩/٥، رقم الحديثين ٨٧٧، ٢٨٧٤

من الرجل أثِقُ به، حُدِّثه عمن لا أثِقُ به.'"[1] وما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه عن سعد بن إبراهيم الزُّهْريّ قال: "لا يُحَدِّثُ عَن رسول الله ﷺ إلا الثِقاتُ"[2]. وهذا خبر بمعنَى النهي، وفيه تثبيط من لم يكن ثِقَة عن تعلم الحديث وروايته، وحث الثقات على حمله، وأدائه، والمراد أنه لا يجوز لأحد أن يُحَدِّث عن رسول الله ﷺ إلا إذا كان ثِقَة. ويُؤَيِّده ما جاء عنه في رواية أخرى قال: "لا يُحمَل الحديثُ إلا عن ثِقَة."[3] وفي أخرى: "كان يُقال: خُذوا الحديثَ من الثقات."[4] وقول يحيي القَطَّان واصفا لسَيف بن سُلَيمان المكِّي: "كان عندنا ثِقَة ممن يصدُق ويحفَظُ."[5] تفسير واضح لكلمة ثِقَة. فهذه الأمثلة وغيرها مما يكاد يفوق الحصر تدُلُّ على أن لفظ الثِقَة كان شائع الاستخدام بمعنَى العدل تام الضبط، ولذلك وضعه ابن أبي حاتم في ألفاظ وعبارات مرتبة الاحتجاج. وقال الذَّهَبِي: "تُشتَرَطُ العدالة في الشاهد، ويَمتاز الثِقَة بالضبط."[6]

ولا تخفى العلاقة الوثيقة بين المعنَى اللُّغَوي والمعنَى الاصطلاحي المذكور، فلا يُتَصَوَّر القُوَّة أو الثبات أو الإحكام في حديث الراوي، ولا كذلك ائتمانُه إلا إذا اتَّصف بأمرين: بالعدالة الدينية، والضبط؛ حيث لا يصح ائتمان من لم يتصف بالعدالة الدينية، وكذلك من لا يَضبط. فالعدل الضابط هو الذي يصح عليه إطلاق الثِقَة بمعنَى الإحكام أو الإتقان. وقد استخدمه بهذا المعنَى كل من شُعبَة[7]، ومالك،[8] وابن عُيَينَة[9]، ويحي القَطَّان[10]، وابن مَهدِيّ[11]،

---

١ الأم، ٦/١١٢

٢ انظر: مقدمة صحيح مسلم، ص ١٥

٣ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٢٩

٤ انظر: المرجع السابق، ٢/٢٩

٥ انظر: التاريخ الكبير، ٤/١٧١، رقم الترجمة ٢٣٧٣

٦ الموقظة، ص ٦٧

٧ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٨/٣٣٦، رقم الترجمة ١٥٤٧، حيث أطلقه على مهدي بن ميمون الأزدي، والدليل على أنه أراد بذلك التوثيق التامّ اتفاق جماعة من النُّقَّاد على توثيقه التامّ من غير مخالف. انظر: تهذيب الكمال، ٢٨/٥-٥٩٤

٨ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٨/١٥٤، رقم الترجمة ٦٩٣، حيث أطلقه على موسى بن عقبة صاحب المغازي. والدليل على أنه أراد معنَى التوثيق التامّ السياق، إذ قال: "عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثِقَة."

٩ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٤/١٤٣، و٧/٧٣، و٨/٣١٣، أرقام التراجم ٦٢٠، ٤١٦، ١٤٤٨، والتاريخ الكبير، ٤/٣٠٨، رقم الترجمة ٢٩٣٠. والدليل على أنه أراد بذلك التوثيق التامّ روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، وتوثيق غيره التامّ لهم من المتقدمين والمتأخرين.

١٠ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٤/١٤٤، ٢٠٩، ٣٤٧، أرقام النصوص،٣٦٠٩، ٣٩٩٢، ٤٧١٥، والجرح والتعديل، ٤/٢٧٤، رقم الترجمة ١١٨٥، وسؤالات الآجري لأبي داود، ٢/٢٣٥، رقم النص ١٧٠١. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، مع التوثيق التامّ من غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.

١١ انظر مثلا: علل أحمد برواية عبد الله، ١/٣٩٩، رقم النص ٨١٣، والضعفاء الكبير للعقيلي، ٣/٦٣، والجرح والتعديل، ٢/١٧٥، رقم الترجمة ٥٨٩. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، مع التوثيق التامّ من غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.

وابن المَديني[1]، وابن مَعِين[2]، وأحمد[3]، والبُخاري[4]، وأبو زُرعة[5]، وأبو داود[6]، وأبو حاتم[7]، والنَّسائي.[8]

وقد يُستخدم هذا اللفظ في سياق الحصر[9] مما يُشعِر بأن المراد به مَن هو في قِمَّة الثقات وأهل الإتقان، أي من أهل المرتبة الأولى، وذلك كما روى ابن أبي حاتم بسنده عن جرير[10] قال: "لما ورد شُعبَة البَصرة؛ قالوا له: حَدِّثنا عن ثِقات أصحابك. قال: إن حَدَّثتُكم عن ثِقات أصحابي، فإنما أحَدِّثُكم عن نَفَر يَسير من هذه الشيعة، الحَكَم بن عُتَيْبَة، وسَلَمَة بن كُهَيْل، وحَبيب بن أبي ثابت، ومنصور."[11]

وما رواه بسنده عن الفَلَّاس قال: "سمعت عبد الرحمن بن مَهدِيّ يقول: حدثنا أبو خَلدَة؛ فقال له رجل: كان ثِقَة؟ قال: كان صَدُوقا، كان مأمونا، كان خِيارا. الثِقَة شُعبَة وسُفيان."[12] وفي رواية قال: "الثِقَة شُعبَة ومِسعَر." وفيها أن السائل هو أحمد بن حنبل.[13] إذ يظهر منه أن ابن مَهدِيّ أراد أن يفرق بين من يُحتَجّ به مُطلَقًا، وبين مَن هو دونَه، فأتى بما يتجلَّى فيه معنَى الاحتجاج واضحا، فمثَّل بشُعبَة وسُفيان، أو مِسعَر.وقد علَّق ابن أبي حاتم على هذه الرواية قائِلًا: "فقد أخبر أن الناقلة للآثار

---

١ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ٥٠، ٦١، ٩٦، ٩٧ أرقام النصوص ٨، ٢٩، ٩٩. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ توثيق غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.

٢ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين برواية الداري، ص ٢٠٣، ٢٢٧، أرقام النصوص ٧٥١، ٨٧٢، ورواية الدوري، ١٨٢/٣، رقم النص ٨١١، وسؤالات ابن الجنيد، ص ٤٩١، ورواية طهمان، ص ٥٥، رقم النص ١٠٧. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ توثيق غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.

٣ انظر مثلا: علل أحمد برواية الميموني، ص ١٨٧، رقم النص ١١٧، وبرواية عبد الله، ٣٩٧/١، ٤١٢، و٤٩٤/٢، أرقام النصوص ٨٠١، ٨٦٩، ٣٢٦٢. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ توثيق غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.

٤ انظر مثلا: علل التِّرمَذِي الكبير، ص ٥٩، ١١٦، ٣٩٠، ٣٩١. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ توثيق غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.

٥ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٤٠/٢، ١٤١، و٣٥٨/٣، أرقام التراجم ٨، ٤٦٢، ١٦١٩

٦ انظر على سبيل المثال: ١٥١/١، ١٦١، ١٦٢، أرقام النصوص ٩، ٣٩، ٤٥. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، مع توثيق غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.

٧ انظر على سبيل المثال، الجرح والتعديل، ١٧٥/٢ ١٤٣/٤، ٣١٣/٨، أرقام التراجم ٥٨٩، ١٤٤٨، ٦٢٠

٨ انظر مثلا: تسمية مشايخ النَّسائي، ص ٤٩، ٥١، ٥٦، أرقام التراجم ٧، ١٩، ٦٠. والدليل على أنه أراد بكلمة الثِقَة التوثيق التامّ روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، مع توثيق غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.

٩ حصر الإتقان أسلوب من أساليب المرتبة الأولى للتعديل كما ذكر في المبحث الأول من هذا الفصل.

١٠ لعله جرير بن عبد الحميد.

١١ تقدمة الجرح والتعديل، ١٣٩/١، ١٤٤، ومنصور هو ابن المعتمر.

١٢ الجرح والتعديل، ٣٢٨/٣، رقم الترجمة ١٤٧١، وتقدمته، ١٦٠/١

١٣ انظر: تهذيب الكمال، ٥٨/٨، رقم الترجمة ١٦٠٦، وتهذيب التهذيب، ١٠٣/١٠، رقم الترجمة ٢١٠

والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصِّدق والأمانة."[1]

واستحال أبو الوليد الباجي كون الثقات محصورين فيمن هو مثل شُعبَة وسُفيان، وبالتالي ردَّ أن يكون ابن مَهدِيّ أراد منه حصر الثقات، بل رأى أن قصده بلفظ الثِقَة هنا من هو في الدرجة العُلْيا من الثقات، إذ قال: "وإنما أراد عبد الرحمن بن مَهدِيّ -رحمه الله- التناهي في الإمامة؛ لو لم يُوَثَّق من أصحاب الحديث من كان في درجة شُعبَة، وسُفيان الثَّوري؛ لقَلَّ الثقات، ولبَطَلَ معظم الآثار."[2] وقال: "عبد الرحمن لم يُرد أن يُبْلِغه [يعني: أبا خَلْدة] مبلغ غيره ممن هو أتقن منه، وأحفظ، وأثبت. وذهب إلى أن يُبَيِّن أن درجته دون ذلك؛ ولذلك قال: كان خِيارا، كان صَدُوقا، وهذا معنَى الثِقَة إذا جمع الصِّدق والخير مع الإسلام."[3]

وسواء كان أبو خلدة خالد بن دينار ثِقَة كما يرى الباجي، أو صَدُوقا على ما يظهر من تعليق ابن أبي حاتم، إلا أن كُلًّا من ابن أبي حاتم وأبي الوليد الباجي عَلَّقا على الرواية المذكورة لدفع الإشكال الناشئ من الحصر المذكور بتقديم كلمة الثِقَة وإدخال الألف واللام عليها.

وهذا الاستخدام لا يُغَيِّر من أصل معنَى لفظ الثِقَة شيئا، لأن الذي دلَّ على الأفضلية في الإتقان، إنما هو اللفظ في سياق الحصر. أما اللفظ بمُفرَده فإنه لا يدُلُّ على ما فوق العدل الضابط. فالصحيح أن لفظ الثِقَة يَجب حَمْلُه بمُقتَضى اللُّغَة على المعنَى الأصلي، إلا إذا صرفته قرينة عن ظاهره، كما في المثالين الماضيين، لأن العِبرة بالأصل، وصرف اللفظ عنه يحتاج إلى إقامة دليل. وإن كان هذا لا يمنع إطلاق لفظ "ثِقَة" على من هو في الدرجة العليا من الضبط والإتقان، لأنه أيضًا لا يخرج من كونه عدلا تام الضبط، فالثِقَة لفظ عام يدخل فيه المُتقِنون فمن فوقهم، إلا أن اللفظ عند خفاء قرائن أخر لا يمكن حمله إلا على الحد الأدنى للكمال.

وعلى عكس ما سبق، قد يَتوَسَّعُون في لفظ الثِقَة ويُطلِقونه على مَن هو دونَ العدل الضابط، من غير إرادة التوثيق التام، بل يقصِدون بيان أن الراوي -وإن لم يصِل إلى تمام العدالة والضبط- فإنه قد ترجَّح فيه جانب التوثيق، إما مُطلَقًا أو في حال دون حال.

ويحتمل أن يكون شُعبَة توسَّع في استخدامه حيث أطلقه على يزيد بن خُمَيْر الرَّحَبِي الهَمْدَانِي في رواية[4]، بينما قال في أخرى: "كان صَدُوقا."[5] والوصف بالصَدُوق أليق بحال الرجل في ضوء أقوال

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ التعديل والتجريح، ٢٥٨/١

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ انظر: تهذيب الكمال، ١١٨/٣٢

٥ انظر: تهذيب التهذيب، ٣٢٤/١١

الأئمة الآخرين.[1]

ولعل الثَّوري وابن عُيَينَة أيضًا أرادا التجوُّز، حين أطلقاه على فُضَيْل بن مَرْزوق،[2] فقد صرَّح أبو حاتم بأنه يَهِمُ كثيرا ووصفه بصَدُوق صالح الحديث.[3]

ومن أمثلة التجوز في استخدام كلمة الثِقَة إطلاق ابن مَعِين هذه اللفظة على عدد من الرواة، مع تصريحه بأن كلا منهم لم يَرو عنه إلا واحد، كأبي الزرقاء الذي روى عنه شُعبَة[4]، و كشيخ لشريك بن عبد الله المَعرُوف بأبي عمر الراوي عن أبي جُحَيْفَة[5]، وهِشام بن عمرو الفَزَاري شيخ حمَّاد ابن سَلَمَة[6] في رواة آخَرِينَ[7]. ومن كان بهذه المثابة يَغلِبُ على الظن عدمُ شُهرته، وقلة روايته، وبالتالي صعوبة ظهور سيرته، وضبطه. فالظاهر أنه لا ينبغي حملُ لفظ الثِقَة في الأمثلة المذكورة على حقيقته، والمانع من حمله على الحقيقة هو قصور حال كلِّ مَن وُصِف به عن العدل تام الضبط، والذي هو الظاهر من كونه لم يَرو عنه إلا واحد.

ولا يُتَوَهَّمُ مِن الأمثلة المذكورة أن ابن مَعِين يرى توثيق من لم يَرو عنه إلا واحد، وذلك لأنه قد تَوقَّف عن توثيق رواة، بحُجَّة أنه لم يَرو عن كل منهم إلا راو واحد، قال ابن الجُنَيْد: "قلتُ ليحيى: عبد الرحمن بن إبراهيم ثِقَة؟ قال: ما رأينا أحدا يروي عنه إلا عَفَّان."[8] ومن السهل الجمع بين توقُّفِه عن توثيق هذا الراوي، وتوثيقه للرواة المذكورين أعلاه، وذلك إما بحَمْل لفظ الثِقَة على ما هو دون التوثيق التامّ وهو الراجح، أو بحمله على الحقيقة، إذ يمكن أن يكون قد ترَجَّحَ لديه توثيق الأولين في ضوء قرائن أخر لم يُفصِح بها هنا كصحة حديثهم، ونُدرة وُقوعهم في الخطأ فيما رووه، أو كون الرواة عنهم ممن لا يروون إلا عن ثِقَة.

ومن باب التوسع في استخدام لفظ الثِقَة قول ابن مَعِين في محمد بن إسحاق صاحب المغازي: " ثِقَة، ولكنه ليس بحُجَّة ."[9] حيث عَنَى بالحُجَّة ، من يُحتَجُّ به مُطلَقًا من أهل التوثيق التام. فكأنه يقول: ترجَّح فيه جانب التوثيق، إلا أنه ليس تام الضبط، حتى يحتج بحديثه مُطلَقًا.

---

١ انظر: تهذيب التهذيب، ١١/٣٢٣-٢٤

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٢٣/٣٠٧، رقم الترجمة ٤٧٦٩

٣ انظر: الجرح والتعديل، ٧/٧٥، رقم الترجمة ٤٢٣

٤ تاريخ ابن مَعِين ، رواية ابن محرز، ٢/١٢٥

٥ المرجع السابق، ٢/١٢٧

٦ تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٤/١٠٢

٧ انظر مثلا: سؤالات ابن الجنيد، ص ١-٣١٠، و تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٤/٢١٦

٨ سؤالات ابن الجنيد، ص ٤١١

٩ تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٣/٢٢٥

ومن هذا الباب أيضًا ما جاء في رواية الدُّوري قال: "سمعت يحيى يقول: حاتم بن إسماعيل يروي عن أبي أسباط الحارثي، شيخ كوفي، وهو ثِقَة. قلت له: هو ثِقَة؟ قال: يُحَدِّث بمَناكير."[1]

ولعل ابن مَعِين أكثر أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين تجوزا للفظ الثِقَة، إلا أنه ينبغي أن يُوَضَّح هنا أنه يستخدم كلمة الثِقَة بمعناها الأصلي أيضًا كسائر أَئِمَّة النَّقد، كما في رواية الدُّوري عنه قال: "وزيد بن جُبَير ثِقَة". قال الدَّوري: فقلت له: "أليس في حديثِه شيءٌ؟" فقال: "لا، والله. إلا ثِقَة؛ ما سمعت فيه شيئا."[2] إلى جانب أمثلة أخرى أشرت إليها سابقا.

وممن يُطلِق أحيانا لفظ الثِقَة على مَن هو دونَ العدل الضابط، ابن المَدِينِيّ، وإن لم يُكثِر من هذا الاستخدام بخلاف ابن مَعِين . والدليل على ذلك أن ابن المَدِينِيّ قد جمع بين كلمة ثِقَة وبين "ليس بالقوي"، أو "لم يكن بالقوي" عند وصف عدد من الرواة، منهم سعيد بن سالم القدَّاح،[3] وأيمَن بن نابِل.[4] وقال في أسامة بن زيد بن أسلم: "هو عندنا ثِقَة، وليس بالقوي، وقد أنكر أصحابنا عليه أحاديث، وبنو زيد بن أسلم منهم عبد الرحمن وغيره، وبنو زيد كلهم ليسوا بالأقوياء"[5]. ويمتنع حمل الثِقَة في الأقوال المذكورة على التوثيق التامّ بقرينة نفي القُوَّة، مما يدُلُّ على التَّجوُّز والتوسع في استخدام كلمة الثِقَة.

وأما أحمد فإنه أيضًا قد يتجوز في استخدام لفظ الثِقَة، حيث روى عنه ابن هانئ أنه قال: "ما أعلم أن أحدا روى عن سَلَم بن أبي الذيَّال إلا المُعتمِر، وسَلَم ثِقَة"[6]. حيث وثقه على الرَّغم من أنه لم يَرو عنه إلا واحد.

ويُلمَح هذا التوسع في استخدام لفظ الثِقَة فيما دون التوثيق التامّ في أقوال لأبي زُرعَة الرازي وأبي داود السِّجِسْتاني، والبُخاري، والنَّسائي أيضًا،

منها قول أبي زُرعَة في نُبَيْح بن عبد الله العَنَزي: "كوفي ثِقَة، لم يَرو عنه غير الأسود بن قيس."[7] وقوله في يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري: "ثِقَة، ولم يرو عنه إلا أسامة بن زيد، ولا أعرفه إلا في هذا الحديث الواحد..."[8].

---

١ تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ١٧٤/٣، رقم النص ٧٧٦

٢ المرجع السابق، ٣٨٩/٣

٣ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١١٥، رقم النص ١٣٣

٤ المرجع السابق، ص ١٤٥، رقم النص ١٩٥

٥ المرجع السابق، ص ٩٦، رقم النص ٩٨، وفيه: ليس بالأقوياء، والصحيح كما أثبته.

٦ انظر: سؤالات ابن هانئ، رقم النص ٢٣٨١

٧ الجرح والتعديل، ٥٠٨/٨

٨ الجرح والتعديل، ٢٠٩/٩، رقم الترجمة ٨٦٩

وقال الآجري: سُئِلَ أبو داود عن داوُد بن المُحَبَّر، فقال: "هو ثِقَة، شِبْه الضعيف."[1]

ونقل التِّرمِذِي عن البُخاري قوله: "عُبَيدُ الله بن زَحْر ثِقَة."[2] ويستحيل حمله على الحقيقة، حيث تواردت أقوال جماعة من النُّقَّاد على أنه ليس تام الضبط.[3]

وأما النَّسائِي فمما يدُلُّ على كونه قد يستخدم لفظ ثِقَة في غير معناه العام قوله: "ومحمد بن الحسن ضعيف، والثقات من أصحابه، أبو يوسف القاضي ثِقَة، وعافية أبو يزيد ثِقَة، وزُفَر بن هُذَيْل ثِقَة، والقاسم بن مَعْن ثِقَة، وأسد بن عمرو لا بأس به، وسعيد بن إسحاق ثِقَة، فهؤلاء الثقات من أصحابه..."[4] حيث أطلق عليهم جميعا ثقات مرتين، وذكر فيهم أسد بن عمرو، ولما ذكره بمُفرَده، قال: لا بأس به. فالخُلاصة أن أكثر أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين يستخدمون لفظة ثِقَة لأكثر معنى، من المعنَى الأصلي إلى غيرها من المعاني.

قال أبو الوليد الباجي: "واعلم أنه قد يقول المُعَدِّل: فلانٌ ثِقَة. ولا يريد به أنه من يُحتَجُّ بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يُحْتَجُّ بحديثه؛ وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووَجْهِ السؤال له."[5]

وقال في صدد كلامه عن سعد بن إبراهيم الزُّهْرِيّ المدني: "وقول ابن مَعِين وابن حنبل فيه: ثِقَة، يحتمل أن يريدا به أنه من أهل الثِقَة في نفسه، مُريد للخَير ولا يقصِد التحريف ولا يَستجيزه، ولا يُعْلَم له فِرْيَة تُوجِب ردَّ حديثه، غير قِلَّة علمه بالحديث، أو لطعنه في نَسَب مالك. وقد ذكر مالك أنه أدرك بالمدينة جماعة ممن يُؤتَمَن على عظيم المال، لم يأخذ عن أحد منهم لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن. يريد العلم بنقل الرواية. وقد يستعمل يحي بن معين وابن حنبل، وأبو زُرعَة الثِقَة في من هذه صفته، وإن كان لا يُحْتَجُّ بحديثه."[6]

وقد أشار المُعَلِّمِي اليَمَانِي اختلاف مقاصد الأئمة من إطلاق لفظ ثِقَة إذ قال: "فإن منهم مَن لا يُطلق "ثِقَة" إلا على من كان في الدرجة العُليا من العدالة والضبط، ومنهم من يُطلِقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العُليا، ومنهم من يُطلقها، على العدل، وإن لم يكن ضابطا، ومنهم من يُطلِقها على المَجهول الذي روى حديثا واحدا، قد تُوبِع عليه، ومنهم من يُطلِقها على المَجهول الذي رَوَى حديثا له شاهِدٌ، ومنهم من يُطلِقها على المَجهُول الذي روى حديثا لم يَستنكِره

---

١ سؤالات الآجري لأبي داود، ص ٣٥٦، رقم النص ٦٢٧

٢ انظر: علل التِّرمِذِي الكبير، ٤١٧/١، رقم الحديث ٢٠٨

٣ انظر: تهذيب الكمال، ٣٧/١٩- ٣٩، رقم الترجمة، ٣٦٣٣

٤ تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، ص ١٢٤، رقم النص ؟

٥ التعديل والتجريح، ٤/١- ٢٨٣

٦ المرجع السابق، ١١٠٣/٣

هو، ومنهم من يُطلِقها على المَجهُول الذي رَوَى عنه ثِقَة."[1]

هذا، وإنما أطلت في التوسع في استخدامهم لكلمة ثِقَة نزولا وصعودا عن معناها الأصلي لكي أبين أنه شائع منتشر عند الأئمة النُّقَّاد كلهم، ولا يختص بالبعض دون البعض الآخر كما هو ظاهر كلام أبي الوليد الباجي السابق ذكره.

فالأصل في كلمة ثِقَة أنها تدُلُّ على تمام العدالة والضبط، والأولى حملها على الأصل إذا وردت في الكلام، ولا تُصرَفُ عنها إلا بدليل مانع من حمله على الأصل، حينئذ يجوز التأويل بحمله على معنًى أعلى أو أنزل حسبما يقتضيه المقام.

٢. ثبت:

الثَّبْت من ثَبَتَ الشيءُ يثبُتُ ثَبَاتا وثُبُوتا؛ فهو ثابِتٌ وثَبِيْتٌ وثَبْتٌ[2]، والثَّبَات والثُّبُوت ضِدُّ الزوَال[3]، ويَدُلُّ هذا الأصل على الدَّوَام[4] والاستقرار[5]. "ورجل ثَبْت المَقام، وثَبِيْتُ المَقام؛ إذا كان شُجاعا لا يَبرَحُ مَوْقِفه... ورجل ثابت أيضًا؛ إذا ثبَتَ، ويُقال: ثابِت الجَنان؛ إذا كان ثَبْت الفؤاد."[6]

"ورجلٌ ثَبْتٌ وثَبِيْتٌ عاقلٌ متماسكٌ. وقيل: هو القليل السَّقْط في جميع خِصاله، وقد ثبُتَ ثَبَاتة."[7] "وهو ثبْت من الأثبات إذا كان حُجَّة لثِقته في روايته. ووجدتُ فلانا من الثقات، والأعلام الأثبات."[8] "وكلُّ ثابِتٍ راسخٌ."[9]

ومن معاني هذا الأصل القُوَّة، قال تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[10] أي: يُقوِّيهم بالحُجَج القوية، يُقال: ثبَّتُه، أي: قوَّيته، قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾[11] وقال تعالى: ﴿ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[12] ﴿ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[13] وقال تعالى: ﴿ وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا ﴾[14]

---

١ الاستبصار في نقد رواة الأخبار، ص ١

٢ لسان العرب، ١٩/٢

٣ انظر: المفردات،

٤ مقاييس اللغة، ٣٥٩/١

٥ انظر: المعجم الوسيط، ٩٣/١

٦ جمهرة اللغة، ٩٧/١

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

٩ جمهرة اللغة، ٣٠٥/١

١٠ سورة إبراهيم، ٢٧

١١ سورة الإسراء، ٧٤

١٢ سورة الأنفال، ١٢

١٣ سورة البقرة، ٢٦٥

١٤ سورة البقرة، ٢٥٠، وانظر: المفردات، ص ١٧١

وأما في الاصطلاح فإنه شائع مشهور في الدَّلالَة على العدل الضابط، وهذا المعنَى مُترابط مع المعنَى اللُّغوي، ومَبنِيٌّ عليه، حيث يدُلُّ اللفظ على القُوَّة، والقُوَّة في الحديث بتمام العدالة والضبط. وهناك نصوص من أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين فيها تصريح أو تلميح بكونه يعني تمام العدالة والضبط. منها قول ابن المَدِينِيّ: "سألت يحي بن سعيد عن سَيف بن سُلَيمان، فقال: كان عندنا ثبت[1]، ممن يصدق ويحفظ."[2] فقوله: ممن يصدق ويحفظ" بمثابة التفسير للفظ الثبت.

وقال ابن محرز: "وسمعت يحي [أي: ابن مَعِين] وسألتُه: أيُّما أحب إليك مِسعَر، أو مالكُ بن مِغوَل؟ قال: جميعا ثِقَة. قيل له: أيهما أثبت؟ قال: كلاهما ثبت. ومِسعَر أكثر حديثا."[3] ففيه استخدام الثبت كمرادف للثِقَة.

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمد في معرض حديثه عن أبي الوليد هِشام بن عبدِ المَلِك الطَّيالَسِيّ: "قلتُ له [أي: لأحمد]: هِشامٌ كان ثبتًا؟ قال: في حديث شُعبَة. وقال: هِشامٌ صَحَّف في شيء من حديث أبي عَوَانة."[4] وفي رواية أُخرَى قال عبدُ الله: قلتُ له [أي: لأحمد]: كان أبو الوليد[5] ثبتًا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا، ولكنه في حديث شُعبَة مُتقِن."[6] فوصفه في حديث شُعبَة مرة بـ "ثبت" ومرة بـ"مُتقِن" مما يدُلُّ على أنهما مترادفان، والمُتقِن أيضًا من ألفاظ التوثيق التام، كما سيأتي. وقد ذكر في الروايتين أمرين تعليلا لاحترازه عن توثيقه التامّ مُطلَقًا، هما تصحيفه، وقلة اهتمامه بكتابه، وهما أمران مؤثران في ضبطه، منافيان للإتقان. وهذا يُؤَيِّد أنه أراد بـ "ثبت" عدلا تام الضبط.

وقد استخدمه بهذا المعنَى كل من يحي القَطَّان[7]، وابن مَعِين،[8] وابن المَدِينِيّ،[9] وأحمد،[10]

---

١ هكذا في الكتاب، والصحيح: ثبتا كما في تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣٧٠/١، و٢٦٢، أرقام النصين، ٧٨، ٩٠٣

٢ الجرح والتعديل، ٢٧٤/٤، رقم الترجمة ١١٨٥، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ٣٧٠/١، و٢٦٢، أرقام النصين، ٧٨، ٩٠٣

٣ هكذا في تاريخ ابن مَعِين ، رواية ابن محرز، ص ١١٨، وينبغي أن يكون: أكثر حديثا.

٤ علل أحمد، برواية عبد الله، ٣١٥/٢، رقم النص ٢٣٩٥

٥ أبو الوليد هو هشام بن عبد الملك.

٦ علل أحمد، برواية عبد الله، ٣٦٩/٢، رقم النص ٢٦٤١

٧ أطلقه على خالد بن رباح الهذلي، ومحمد بن يوسف بن عبد الله بن يزيد ابن أخت نمر. انظر: ضعفاء العقيلي، ٤٢٠/٢، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ٤٨٢/٢، رقم النص ٢٩٢٢

٨ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين ، رواية الداري، ص ٥١، رقم النص ٤٨، ورواية الدوري، ١١/٣، ٨٢، ٨٣ أرقام النصوص ٤٤، ٣٣٨، ٣٤٦، حيث أطلق الثبت على كل من زهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وعبد الجبار بن وائل بن حَجَر، وعبد الله بن الحارث الذي يروي عنه عمرو بن مرة، والسائب بن فروخ أبي العباس الأعمى.

٩ انظر: علل ابن المَدِينِيّ، ص ٦٤، ٧٠، أرقام النصين، ٨٤، ١٠٢، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المَدِينِيّ، ص ١٠٧، ١١٠ أرقام النصوص ١٢٠، ١٢٣، حيث أطلق الثبت على أيوب السختياني، وابن عون، وهشام الدستوائي، وخالد الحذاء، وسلمة بن علقمة، وعاصم الأحول، وحطان بن عبد الله الرقاشي، وأبي صالح مولى ضباعة، وميزان أبي صالح.

١٠ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٣٥٥/١، و٣٥٦/٢، أرقام النصين ٦٧٨، ٢٥٧٤، وتاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٤٦٤، وتاريخ بغداد، ١٤٥/٢،

والبُخاري،[1] وأبو حاتم.[2]

هذا، وقد ورد عن بعضهم ما يدُلُّ ظاهره على التفرقة بين الثبت والثِقَة، وأن الثبت أرفع منه حيث يدُلُّ على شدة التثبت، كما جاء فيما ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: "سمعتُ أبي يقول: وقِيل له: قال يحيى بن معين : وكيع أحب إلي في سُفيان من عبد الرحمن بن مَهدِيّ. فأيهما أحب إليك؟ قال: عبد الرحمن ثبت، ووكيع ثِقَة."[3] فظاهره تفضيل عبد الرحمن على وكيع[4] بزيادة التثبت، بينما وكيع كعامة الثقات. وقد أكد هذا المعنَى أبو حاتم في رواية أخرى بقوله: "عبد الرحمن بن مَهدِيّ أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثِقَة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سُفيان الثَّوري."[5] ويلاحظ أن اللفظ اكتسب معنَى شدة التثبت من سياق المقارنة التي لولاها؛ لكان قاصرا على الإتقان دون شدة التثبت.

ومن أمثلة استخدام الثبت بمعنَى المتثبت، بل بمعنَى الأفضلية في التثبت قول أحمد: "الثبت عندنا بالعراق وكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مَهدِيّ."[6] فحصر الأثبات في هؤلاء الثلاثة إشارة إلى تفضيلهم على الغير في الإتقان. إلا أن هذه الاستخدامات لا تؤثر في أصل معنَى الثبت، فهو يدُلُّ بمفرده على العدل الضابط إلا إذا اقترن به ما يدُلُّ على كونه استخدم لمعنَى أرفع.

ومن المُلاحَظ في تصرفات أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين أنني لم أجدهم يستخدمون لفظ الثبت لما هو دون التوثيق التامّ بخلاف لفظ الثِقَة. والله أعلم.

٣. مُتقِن أو مُتقِن الحديث:

المُتقِن اسم الفاعل من الإتقان، وهو الإحكام.[7] وقال أبو عُبَيد القاسم بن سَلام: "يُقال رجل تَقِنٌ، وهو الحاضر المنطق والجواب."[8] ويقال: رَجل تَقِنٌ، حاذِقٌ بالأشياء.[9] وقال ابن السِّكِّيت: "ابن

---

١ أطلقه على أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، انظر: التاريخ الكبير ١٠١/٢، رقم الترجمة ١٩٤٧

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٧/ ١٥٥، ٢٢٩، أرقام النصين ١٢٥٧، ٨٦٤

٣ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢٣١/١

٤ قال ابن رجب معلقا على الرواية المذكورة: وظاهر هذا أنه قدم عبد الرحمن على وكيع. انظر: شرح علل التِّرمَذِي، ٤٧٢/١

٥ المرجع السابق، ٢٥٥/١، والجرح والتعديل، ٢٩٠/٥، رقم الترجمة ١٣٨٢

٦ تقدمة الجرح والتعديل، ٢٣١/١

٧ العين، ٣٩٣/١

٨ انظر: تهذيب اللغة، ١٩٦/٣

٩ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

تِقْنٍ رجل من عاد، ولم يكن يسقُط له سهْمٌ.'"[1] و"الأصل في التَّقْن ابنُ تِقْن هذا، ثم قِيل لكل حاذق في عمل يعمله عالمٌ بأمره تِقْنٌ. ومنه يُقال: أتْقَن فلان أمره، إذا أحكمه.'"[2]

ومن أمثلة استخدامه وصف أحمد لقَيس بن مُسلِم بمُتقِن الحديث.[3] وقال عنه أيضًا: "ثِقَة في الحديث".[4] وقد سبق ما رواه عبدُ اللهِ سائِلًا أباه عن أبي الوليد الطيالِسِيّ هشام بن عبدِ المَلِكِ: قلت له [يعني: لأبيه]: كان أبو الوليد[5] ثبتا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا، ولكنه في حديث شُعبَة مُتقِن.'"[6] مع قوله: "قلت له [أي: لأحمد]: هِشام كان ثبتا؟ قال: في حديث شُعبَة. وقال: هشام صحف في شيء من حديث أبي عوانة.'"[7] مما يدُلُّ على أن المُتقِن مرادف للثبت. ولهذا الاستخدام أمثلة أخرى عند أحمد[8]، وأبي حاتم.[9]

ومن هنا نستطيع القول بأن لفظ المُتقِن في الاصطلاح، أدنى أحواله أنه يدُلُّ على تام الضبط، و أما العدالة، وإن كان اللفظ لا يدُلُّ عليها دلالة صريحة لُغَة، فهي مستفادة من المعنَى العرفي؛ إذ يطلقونه كمرادف للثِقَة بمعنَى التوثيق التامّ كما سبق في الأمثلة، ولم أجدهم فيما وقفت عليه من أمثلة استخدامهم يطلقونه على فاقد للعدالة، أو ناقصها.

والعلاقة بين المعنَيَين اللُّغَوي والاصطلاحي ظاهرة، وذلك لأن اللفظ إذا كان دالا على الحِذق والمَهَارة، وأول درجات الحِذق والمَهَارة في الحديث تمام الضبط.

٤. حُجَّة :

ذكر الخليل أن "الحُجَّة من الحَجِّ وهو كثرة القَصْد إلى مَن يُعَظَّم.'"[10] ومعنَى الحُجَّة "وجه الظفر عند الخصومة.'"[11] والفعل حاجَجْتُه؛ فحَجَجْتُه. واحتَجَجْتُ عليه بكذا. وجمع الحُجَّةِ حُجَجٌ.

---

١ انظر: تهذيب اللغة، ١٩٧/٣

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ انظر: المعرفة والتاريخ، ٦٣٨/٢

٤ سؤالات ابن هانئ، ٢٤٧/٢، رقم الترجمة ٢٣٨٢

٥ أبو الوليد هو هشام بن عبد الملك.

٦ علل أحمد، برواية عبد الله، ٣٦٩/٢، رقم النص ٢٦٤١

٧ علل أحمد، برواية عبد الله، ٣١٥/٢، رقم النص ٢٣٩٥

٨ انظر: الجرح والتعديل، ١٧١/٤، ٦٥/٩، أرقام التراجم ٧٤٢، ٢٥٣،

٩ انظر: علل ابن أبي حاتم، ٢٥٦/٣، ٤٣٤/٦ أرقام النصوص ٨٤٣، ٢٦٤٧

١٠ انظر: العين، ١٦٣/١

١١ المرجع السابق، الموضع السابق

والحِجَاج المصدر.[1] وقال الجوهَري: "الحُجَّة البُرهان. تقول: حاجَّه؛ فحَجَّه، أي غلبه بالحُجَّة."[2] وقال ابن سِيدَة: "الحُجَّة ما دُوفِع به الخَصمُ."[3] ويَبدُو أن الجُرجاني يُوافِقُ الخليل وابن سِيدة، ويرى ما ذهب إليه الجوهَري مرجُوحًا، إذ قال: "الحُجَّة ما دَلَّ به على صحة الدعوى، وقيل: الحُجَّة والدليل واحد."[4] وإنما سميت حُجَّة لأنها تُحَجُّ، أي تُقصَدُ،[5] أو بها يُقصَدُ الحقُّ المطلوبُ.[6]

فالخُلاصة أن الحُجَّة قد يُطلَق ويُراد به البُرهان مُطلَقًا. وقد يُطلق ويُراد به نوع خاص من البرهان هو ما يُؤدي إلى الظفر عند الخصومة. وعلى هذا، فهو من قبيل المشترك اللفظي، ولا ينبغي أن يُحمَل على أحد المعنَيَين إلا بقرينة.

ويَبدُو أن النُّقَّاد المُتقَدِّمين استخدموا اللفظ بمعنَى البُرهان مُطلَقًا، فيكون مرادفا للثِقَة، لأن الثِقَة في نفسِه بُرهان، ولذلك يُحتَجُّ به.

ومن أمثلة استخدامه كمرادف لـ"ثِقَة" ما ذكره ابن هانئ قال: "سألتُه [يعني: أحمد] عن الأعمش، هو حُجَّة في الحديث؟ قال: نعم. قلت له: فأبو الزُّبَير؟ قال: نعم، هو حُجَّة. قلت: فيزيد النُّستَري؟ قال: نعم، هؤلاء نحن نَحتَجُّ بحديثهم."[7] فقوله: نعم، هؤلاء نحن نحتج بحديثهم تفسير لما يقصِدُ بالحُجَّة.

ومن أمثلته أيضًا ما رواه الآجُرِّي قال: "سمعت أبا داود ذكر مَطَر بن طَهمَان، فقال: ليس هو عندي حُجَّة؛ ومَطَر لا يُقطَع به في حديثٍ إذا اختَلف."[8] وهذا يعني أن الحُجَّة مَن يُقطَع به في الحديث إذا اختَلَف. وهذا الوصف لا يُوجَد إلا في الثقات، فمَن فوقَهم.

وقد يقترن به ما يدُلُّ على أنه يُراد به معنَى شديد الإتقان فمن أمثلته ما ذكره الآجُرِّي قال: "سألتُ أبا داوُد عن سُلَيمان ابن بِنتِ شُرَحبِيل، فقال: ثِقَة يُخطِئ كما يُخطِئُ الناسُ. فقلتُ: هو حُجَّة؟ قال: الحُجَّة أحمد بن حَنبَل."[9]

ومنه قول الآجُرِّي: "وسمعتُ أبا داود يقول: دُحَيم حُجَّة، لم يكن بدِمَشق في زمانِه مِثلُه.

---

١ العين، ١/١٦٣

٢ الصحاح، ١/٣٠٤

٣ المحكم والمحيط الأعظم، ١/٣٧٢

٤ التعريفات، ص ٢٦

٥ تهذيب اللغة، ١/٤٢١

٦ مقاييس اللغة، ٢/٢٤

٧ سؤالات ابن هانئ، ٢/٢٤١-٢، أرقام النصوص ٢٣٤٧- ٩

٨ سؤالات الآجري، ٢/٧١-٢، رقم النص ١١٦٤

٩ المرجع السابق، ٢/١٩٠-٢، رقم النص ١٥٦٦

وأبو الجماهِر أَسنَدُ منه، وهو ثِقَة."[1] وهذان المثالان فيهما دلالة على أنه قد يكون هناك تَغايُر بين لفظتي "ثِقَة" و"حُجَّة"، وأن حُجَّة قد يكون أعلى من ثِقَة.

وقد يقترن به ما يدُلُّ على أنه يُراد به الأفضلية في إتقان الحديث. فمن ذلك قولُ أبي حاتم في أحمد بن حَنبل: "هو إمام، وهو حُجَّة."[2]

وقوله: "حديث ابن إدريس حُجَّة يُحتَجُّ بها، وهو إمام من أئمة المسلمين ثِقَة."[3]

ولكن حمل هذا اللفظ على شدة الإتقان أو على الأفضلية في إتقان الحديث يحتاج إلى دليل، لأنه بخلاف الأصل.

وقد يتجوزون في استخدام هذا اللفظ، فيُطلقونه على من يترجح فيه جانب التوثيق، وإن لم يكن تام العدالة والضبط، مثل ما سبق في لفظة "ثِقَة"، ومن هذا الباب قول أحمد: "إذا حدث عبد الرحمن بن مَهدِيّ عن رجل فهو حُجَّة."[4] ويُقال في هذا المعنَى كما قِيل في سابقه، أن حمل اللفظ عليه يحتاج إلى دليل، لأنه خلاف الأصل.

٥. دعامة:

الدِّعامةُ مصدر، وقد يستخدم بمعنَى المفعول، فيُطلَق على ما قوي به الشيءُ الواهِن، فكان مِساكًا له، فيُطلق على عِماد البيت الذي يقوم عليه، وعلى قِوام الأمر، وعلى السَّيِّد.[5] ولازمُ هذا أن يكون في نفسِه قَويًّا. وعلى هذا فيكون مُرادفا لـ"ثِقَة". وقد ورد فيما رواه ابنُ المبارك عن الثَّوري، قال: "وحَدَّثَنا حبيبُ بنُ أبي ثابِتٍ، وكان دِعامَةً."[6]

٦. ركن من الأركان:

الرُّكنُ مِن رَكَن يركَن رُكونا، إذا مال إلى الشيء، واطمأَنَّ إليه.[7] ويُطلَقُ الركن على معاني متعددة، منها: العشيرةُ، وركن الجبل وهو جانبه، كما يُطلَق على الأمر العظيم، والقُوَّة.[8] وهذا المعنَى

---

١ سؤالات الآجري، ١٩٠/٢، رقم النص ١٥٦٨

٢ الجرح والتعديل، ٧٠/٢، رقم الترجمة ١٢٨

٣ المرجع السابق، ٩/٥، رقم الترجمة ٤٤

٤ تاريخ بغداد، ٢٤٩/١٠، رقم الترجمة ٥٣٦٦

٥ انظر: كتاب العين، ٩٩/١، وجمهرة اللغة، ٣٥٥/١، والنهاية، ٢٧٨/٢

٦ انظر: التقدمة، ٧٢/١، ٨٠، والجرح والتعديل، ١٠٧/٣، وتهذيب الكمال، ٣٦١/٥

٧ انظر: تهذيب اللغة، ١٠٨/١٠

٨ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

الأخير هو أقرب إلى ما نحن بصَدده. وإن كانت المعاني الأخر أيضًا دالَّة على القُوَّة.

وقد ورد فيما رواه ابنُ المبارَك عن الثَّوري، قال: "حَدَّثَنا سَلَمَةُ بنُ كُهَيل، وكان رُكنًا مِن الأركان، -وشَدَّ قَبضَتَه- وحَدَّثَنا حَبيبُ بنُ أبي ثابِتٍ، وكان دِعامَةً -أو كلمة تُشبِهُها-."[1] وظاهر المعنَى اللُّغَوي للركن أنه مرادف لدعامة الذي هو مرادف للثِقَة في الدَّلالَة على القُوَّة. إلا أنه شد قبضته عند قوله، وكان ركنا، وإضافة: من الأركان من القرائن الدالة على أن الموصوف بهما أَوثَق ممن وصف بمُجَرَّد لفظ الدعامة. فيحتمل أن يكون الثَّوري أراد بوصف "ركن من الأركان" شدة الإتقان، كما يحتمل أنه أراد به مُجَرَّد بيان التفرقة بين الرجلين، من غير إرادة شدة الإتقان. وأيا كان المراد، فإن اللفظ بمفرده لا يدُلُّ على ما فوق مُجَرَّد التوثيق التام.

٧. قوي:

القوي واضح الدَّلالَة على القُوَّة، وعلى هذا فالأصل فيه أنه مرادف للثِقَة.

وقد استخدمه البُخاري، وأحمد، وابن أبي حاتم.[2]

قال البُخاري في ترجمة محمد بن حُذَيفَةَ بن داب: "هذا قديم قويٌّ."[3]

---

١ التقدمة، ٨٠/١، وقارن بما جاء في ٧٢/١

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٣/٧، رقم الترجمة ١٠

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٦٥/١، رقم الترجمة، ١٤٥

المبحث التاسع

حكم أهل مرتبة "ثِقَة"

حُكم أهل هذه المرتبة الاحتجاجُ بحديثهم فيما ذكره ابنُ أبي حاتم. والاحتجاجُ بالشيء لُغَة اتخاذه حُجَّة كما سبق في بيان معنَى لفظة "حُجَّة". وبهذا المعنَى استخدمه النُّقَّاد الأوائل، فيُطلقون الاحتجاج أو أحد مُشتَقَّاته على الراوي بمعنَى القبول المُطلَق لما يرويه، من غير نظر لمشاركة غيره له في الرواية، أو عدم مشاركته، إلا إن ثبت أنه وهم في بعض ما روى. فالأصل فيما يرويه القبول. أو بلفظ آخر يراد بالاحتجاج قبول ما تَفَرَّد به الراوي، من غير حاجة إلى تقوية غيره له.

وقد يتوسعون، فيطلقون الاحتجاج على مُطلَق قبول حديث الراوي على أي وجه كان، كالانتقاء، وذلك كما في حديث الصَدُوق،[1] أو على وجه الاعتبار، وذلك بقبوله بشرط وجود متابعة أو شاهد يقويه. فمثال إطلاق الاحتجاج على من يُحتَجُّ ببعض حديثه دون البعض الآخر، إما مِن غير اشتراط المتابعة أو باشتراطها ما ورد عن أحمد أنه قال في عمرو بن شُعَيب: "أصحاب الحديث إذا شاؤوا؛ احتَجُّوا بحديث عَمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جده، وإذا شاؤوا؛ تركوه."[2] وظاهر هذه الرواية عدم القبول المُطلَق، وقبول بعض حديثه بعد الانتقاء، من غير اشتراط المتابعة. ويحتمل أن يكون أراد قبول ما يشاركه فيه غيره، دون ما يتفرد به. وسواء أراد الانتقاء أو الاعتبار، فإنه لا يحمل على القبول المُطلَق، والمانع من حمله على القبول المُطلَق قوله: وإذا شاؤوا تركوه.

فالخُلاصة أن الاحتجاج الأصل فيه القبول المُطلَق، وأنه لا يُحمَل على ما دُونَه إلا بدليل أوجب صَرفَه عن ظاهره. ويَبدُو أن مراد ابن أبي حاتم بالاحتجاج لأهل التوثيق المُطلَق هو أيضًا القبول المُطلَق. لكونه هو الأصل عند الإطلاق، ولعدم المانع. وأيضا لأنه المُوافق لحقيقة أهل هذه المرتبة. ووجهه ظاهر، فإن تام العدالة والضبط نادرا ما يُخطِئ ولو تَفَرَّد، فاستَحقَّ أن يُقبَل قوله من غير حاجة إلى تقوية من الخارج، إلا إذا ثبت أنه وَهِمَ.

---

١ انظر: تفصيل الخلاف في وصف صَدُوق ومن شابهه وحكمه والراجح فيه في ألفاظ وعبارات مرتبة صدوق من هذه الرسالة.

٢ سؤالات أبي داود، ص ٢٣٠

ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ثقة ثقة"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

المبحث الثالث : المراد بشدة إتقان الحديث، وفائدتها

المبحث الرابع : الفرق بين مرتبة "ثقة ثقة" وبين مرتبة "ثقة"

المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة" مع الشرح

المبحث السادس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

المبحث الاول

تاريخ مرتبة "ثِقَة ثِقَة"

هذه المرتبةُ جمعَها ابنُ أبي حاتم مع كلمةِ "ثِقَة" في المرتبةِ الأولَ للتعديل عندَه، حيثُ قال: "وإذا قِيلَ للواحدِ: إنه ثِقَةٌ، أو مُتقِنٌ ثَبْتٌ؛ فهو ممن يُحتَجُّ بحديثِه."[1] ولعلَّ أَوَّل مَن فَصلَها عن مرتبةِ "ثِقَة" ورفعَها عليها الذَّهَبِيُّ في قولِهِ: "فأعلى العباراتِ في الثقاتِ المقبولِينَ ثَبْتٌ حُجَّةٌ، وثَبْتٌ حافِظٌ، وثِقَةٌ مُتقِنٌ، وثِقَةٌ ثِقَةٌ، ثم ثِقَةٌ."[2] وتبِعَ الذَّهَبِيَّ وأَيَّدَه في زيادةِ هذه المرتبةِ العِراقِيُّ،[3] والأَبناسِيُّ،[4] وابنُ المُلَقِّن،[5] والسَّخاويُّ،[6] والسُّيوطِي،[7] من علماء أصول الحديث.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢،

٢ مقدمة ميزان الاعتدال، ١/ ٤، هذا، وقد ذكر العراقي أن الذَّهَبي هو أول من ذكر هذه المرتبة، لا ابن أبي حاتم؛ فهي عنده من زياداته على ابن حاتم. وذلك لأن ما رواه عن ابن أبي حاتم في أول مراتب التعديل قوله: "وإذا قيل للواحد: إنه ثِقَة أو مُتقِن، فهو ممن يُحتَجُّ بحديثه" بغير لفظ ثبت مع مُتقِن. انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٥٧، والذي رجح عندي أن ابن أبي حاتم قد ذكر هذه اللفظة التي وقع فيها تكرار ما يدُلُّ على التوثيق المُطلَق ما وقع في النسختين المطبوعتين اللذين اطلعت عليهما، انظر: تقدمة المعرفة، ٣٧/٢، ط دار إحياء التراث العربي مصورة عن ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، بالهند، وط دار الكتب العلمية ببيروت، ٣٢٤/١. ويدل على ذلك أيضا ما ذكره العراقي نفسه، وبرهان الدين الأبناسي، وابن الملقن أن لفظ ثبت ليس من الزيادات بل هو من كلام ابن أبي حاتم كما رآه الأبناسي في بعض نسخ تقدمة المعرفة، إلا أن الأبناسي وابن الملقن لم يوضحا هل ورد لفظ ثبت هناك كمرادف منفصل عن مُتقِن، أو متصل معه للتوكيد. انظر: الشذا الفياح، ٢٦٧/١، والمقنع في علوم الحديث: ٢٨٢/١، وقد نص العراقي على أنه متصل مع مُتقِن بدون كلمة "أو" في نسخته للجرح والتعديل. انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٥٨، وحمله محقق الشذا الفياح على أنه منفصل عن لفظ مُتقِن وذكر احتمال حذف لفظ "أو" بينهما. انظر: ٢٦٧/١، رقم الهامش، ٤. فالراجح كما جاء في نسختي الجرح والتعديل المطبوعتين، وفي نسخة العراقي أنه في كلام ابن أبي حاتم مُتقِن ثبت، بدون فصل بينهما. وأما إمكان الحذف فهو خلاف الأصل فيفتقر إلى دليل، ولم يثبت. ويَبدُو أن العراقي إنما نسب هذه المرتبة إلى الذَّهَبي لأنه أول من ذكرها منفصلة بخلاف ابن أبي حاتم فإنه جمعها مع الإفراد. فالذَّهَبي هو أول من فصلها، وأول من ذكرها ابن أبي حاتم. والله أعلم.

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ص ١٢٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٥٧

٤ انظر: الشذا الفياح، ٢٦٧/١

٥ انظر: المقنع، ٢٨٢/١

٦ انظر: فتح المغيث، ١١٥/٢

٧ انظر: تدريب الراوي، ٤٠٤/١

ويَبدُو أن ابنَ أبي حاتم لم يَفصَل بين المرتبتَين لظُهور أمرِهما. ووَجهُ جمعِهما ظاهِرٌ، وهو الاحتجاجُ بأَهل كُلٍّ مِنهُما، إلا أن صنيعَ الذَّهَبِيِّ أَنسَبُ لُغَة، وأَقرَبُ إلى صَنيعِ أَئِمَّة النَّقد المُتقدِّمِين، وأكثَرُ توضِيحًا له.

أما لُغَة، فإن "التأكِيدَ الحاصلَ بالتكرار لابُدَّ أن يكون له مَزِيَّةٌ على الكلام الخالي عن التأكيدِ."[1] كما لاحَظَه العِراقِيُّ.

وأما صنيعُ أَئِمَّة النَّقد المُتقدِّمِين، فإنه يدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَكَرَه الذَّهَبِيُّ مِن وَجهَين:

أحدُهما: أنهم يُقدِّمُون مَن وُصِف بالثِقَة أو ما يُرادفه مُكَرَّرًا على مَن وُصِف به مُجَرَّدا مِن غَير تَكرير.

ومِن أمثلتِه ما رواه ابنُ أبي حاتم بسندِه إلى ابنِ المَدينِيِّ قال: "سألتُ يحيى -يعني: ابنَ سعيدٍ القَطَّان- عن عُثمان بن الأَسوَد، فقال: كان ثِقَةً ثَبتًا. قُلتُ: عُمَرُ بن ذَرٍّ أَحَبُّ إليكَ أم عُثمانُ بنُ الأَسوَدُ؟ قال: عُثمانُ بنُ الأَسوَدُ. قُلتُ: عُثمانُ بنُ الأَسوَدُ أَحَبُّ إليكَ أم سَيف بنُ سُلَيمان؟ قال: قَدِّمْ عُثمانَ."[2] بينما قال يحيى القَطَّان عن عُمَر بن ذَرٍّ فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: "ثِقَةٌ في الحديثِ، ليس ينبغي أن يُترَكَ حديثُه لرأيٍ أخطأ فيه"[3]. وقال عن سَيف بن سُلَيمان: "كان عِندَنا ثِقَةٌ مِمن يَصدُقُ ويَحفَظُ."[4]

ومِن أمثلتِه أيضًا ما رواه ابنُ مُحرز قال: وسمعتُ يحيى، وقِيل له: "أيُّهما أَحَبُّ إليكَ في قَتادَةَ، سعيدٌ أو هِشامٌ[5]؟ فقال: سعيدٌ ثِقَةٌ ثَبْتٌ، وهِشامٌ ثِقَة."[6] والظاهِرُ أنه أرادَ تفضِيلَ سعيدٍ على هِشامٍ على كونِهما ثِقَتَين.

ومِن أمثلتِه كذلك قولُ أحمد: "مَهدِيُّ بنُ مَيمُونٍ ثِقَةٌ ثِقَةٌ."[7] وفي روايةٍ قال: "مَهدِيُّ بنُ مَيمُونٍ، وسلَّامُ بنُ مِسكِينٍ، وأَبو الأَشهَب، وحَوْشَبُ بن عَقِيلٍ كُلُّهُم مِن الثقاتِ إلا أن مَهدِيّ[8] كأَنَّه أَحَبُّ إلَيَّ، هو في القَلبِ أَحلاهُم."[9] بينما اقتَصَر على وَصف سَلَّامٍ، وأبي الأَشهَبِ، وحَوشَبٍ بوَصفِ

---

١ انظر: التقييد والإيضاح، ٥٧/١

٢ الجرح والتعديل، ١٤٤/٦، رقم الترجمة ٧٨٤

٣ المرجع السابق، ١٠٧/٦، رقم الترجمة ٥٦٥، وقد ذكر أبو حاتم أن عمر بن ذر كان مرجئا.

٤ التاريخ الكبير، ١٧١/٤، رقم الترجمة ٢٣٧٣، والتاريخ الأوسط، ١١٣/٢، رقم الترجمة ١٩٨٤

٥ سعيد هو ابن أبي عروبة، وهشام هو الدستوائي، وهما صاحبا قتادة بن دعامة.

٦ معرفة الرجال عن يحيى بن معين برواية ابن محرز، ص ١١٨

٧ علل أحمد برواية ابنه عبد الله، ١٤٧/١، رقم النص ٤٤، و٤٠٩/٢، رقم النص ٢٠٣٥

٨ هكذا في العلل مرفوع، وينبغي أن يكون: مهديا. منصوبا

٩ المرجع السابق، ٤٣٥/١، و٥١٢، رقم النصين ٣٠٠، و١١٩٧

الثِقَةِ مُجَرَّدا.[1]

والوجه الثاني: تصريحاتٌ في كلام أَئِمَّة النَّقد المُتقدِّمين تدُلُّ على اتِّصافِ مَن أُطلِق عليه لفظُ الثِقَةِ أو ما يُرادفه مُكَرَّرًا بمِيزةٍ لا تَتَوَفَّرُ في عامَّةِ الثقاتِ، وهي شِدَّةُ الإتقانِ، أو شِدَّةُ تَعاهُدِ الحديثِ. وهذا الوَصفُ هو الذي رَفعَهُم على سائِرِ الثقاتِ. ومِن تلك الأقوالِ على سبيلِ المثالِ قولُ أحمد في حَبِيب بن الشَّهِيد الأَزدِيِّ، أبي محمد البَصريِّ: "ثَبْتٌ ثِقَةٌ."[2] بينما وَصَفَه في روايةٍ أُخرَى قائِلًا: "حبيبُ بنُ الشَّهِيدِ مِن أَهلِ التَّثَبُّتِ."[3]

ومن تلك الأقوال أيضًا قولُ أحمد في أبي عُمر الحَوْضِيِّ حَفص بن عُمر: "ثَبْتٌ ثَبْتٌ مُتقِنٌ مُتقِنٌ، لا تأخُذ عليه حرفًا واحدًا."[4]

وقول أحمد في مِسعَر بن كِدام بن ظُهَير الهِلالِيِّ أبي سَلَمَةَ: "مِسعَرٌ ثِقَةٌ ثِقَةٌ؛ إنما يُقاسُ بسُفيانَ، وزائِدَةَ، وأصحابهم."[5] و سُفيان الثَّوري وزائدة بن قُدامةَ[6] مِن المشهورينَ بالتَّثَبُّتِ في الحديثِ.

---

١ انظر: المرجع السابق، ٤٢/٢، و ٤٩٢، رقم النصين ١٤٩٢، و٣٢٤٥، وسؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٣١، رقم النص ٤٧٢، وعلل أحمد برواية المروزي وغيره، ٥٥/١، رقم النص ٧٤،

٢ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٤٨/٢، رقم النص ٢٥٣٩

٣ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٣٤، رقم النص ٤٨٨

٤ الجرح والتعديل، ١٨٢/٣، رقم الترجمة ٧٨٦

٥ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٩٦

٦ زائدة بن قدامة: هو الثقفي أبو الصلت الكوفي. كان ثقة، صاحب سنة، لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه. فإن كان صاحب سنة؛ حدثه، وإلا لم يحدثه. وكان قد عرض حديثه على سفيان الثَّوري. روى عن الثَّوري، والأعمش، وخلق، وروى عنه الثَّوري، وابن عيينة، وابن مهدي، وخلق كثير. مات سنة ستين، أو إحدى وستين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٢٧٣/٩-٧٧

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة ثِقَة"

قد ذكر العِراقِيّ ما يشبه أن يكون ضابطا لهذه المرتبة، إذ قال: "وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذَّهَبِي في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال درجة قبل هذه[1] هي أرفع منها، وهي: أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى[2] إما باللفظ بعينه، كقولهم: ثِقَة ثِقَة، أو مع مخالفة اللفظ الأول، كقولهم: ثِقَة ثبْت، او ثبْت حُجَّة أو نحو ذلك."[3]

وقال أيضًا: "المراد تكرار ألفاظ هذه المرتبة الأولى[4]، لا مُطلَق تكرار التوثيق."[5]

والسَّخاويّ بعد أن أقر بمبدأ إفادة التكرير لما يدُلُّ على التوثيق المُطلَق مرتين التوكيد، وكون التكرير أرفع من الإفراد، استدل به على أنه كلما زاد مرات التكرير؛ كان أعلى مما نقص فيه، حيث قال: "وعلى هذا، فما زاد على مرتين مثلا يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شُعبَة: ثِقَة مأمون ثبت حُجَّة صاحب حديث[6]، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عُيَينَة: حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثِقَة ثِقَة تسع[7] مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه."[8] ومن أمثلته أيضًا قول أحمد: "جامع بن شداد ثبت ثبت ثبت."[9] فالخُلاصة أن زيادة كل لفظ من ألفاظ المرتبة التوثيق المُطلَق مُجَرَّدا تضيف قدرا

---

١ يعني بهذه، مرتبة ثِقَة

٢ المراد بالدرجة الأولى هي مرتبة الثِقَة من غير تكرير.

٣ التقييد والإيضاح، ١٥٧/١، وانظر: التبصرة والتذكرة، ٣٧٠/١

٤ يعني بالمرتبة الأولى مرتبة "ثِقَة" مُجَرَّدا

٥ انظر: المرجعين السابقين، الموضعين السابقين

٦ انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٠٧/٧، رقم الترجمة ٣٢٨٣

٧ في الجرح والتعديل: ثِقَة ثِقَة ثِقَة ثلاث مرات، انظر: ٢٣١/٦، رقم الترجمة ١٢٨٠، وكذلك ذكره المزي. انظر: تهذيب الكمال، ١٠/٢٢، رقم الترجمة ٤٣٦٠. وفي توضيح الأفكار، ١٦٠/٢: سبع مرات.

٨ فتح المغيث، ٢٧٩/٢

٩ مسائل أحمد، رواية ابن هانئ، ٢٣٧/٢، رقم النص ٢٣١١

زائدا من التوكيد. فمن وُصف بثلاثة أوصاف منها، كان أعلى ممن وُصف بوصفين، وهلمَّ جرًّا.

ولكن هذا لا يعني أن من وُصف بأكثر من وصفين على سبيل التكرار؛ يخرج من حَيِّز المرتبة الثانية، حتى يكون من أهل المرتبة الأولى. بل يبقى في أهل هذه المرتبة، وإن كان أرجح من بعضهم، وذلك لأن مرات التكرير مهما زادت، لا تصريح فيها على الأفضلية التي هي شرط المرتبة الأولى.[1] وكل ما تدُلُّ عليه هو زيادة الإتقان، والتثبت. وإلى هذا ذهب السَّخاويّ حيث لم يعد ألفاظ التكرير إلا مرتبة واحدة، هي الثالثة عنده، ولما ذكر مرتبة الإفراد جعلها الرابعة.[2]

والجدير بالذكر أن الذَّهَبي ومن تبعه في إضافة هذه المرتبة كالعِراقِيّ، والسَّخاويّ، والسُّيوطي لم يذكروا غير ما كُرِّر فيه لفظ الثِقَة، أو ما يُرادفه،[3] ولكن هناك عبارات كثيرة تدُلُّ على زيادة الثِقَة والإتقان مع خُلوِّها من تكرار كلمة ثِقَة أو ما يرادفها، ولا يمكن وضع تلك العبارات في المرتبة السابقة لعدم دلالتها على الأفضلية، كما لا يصلح وضعها مع الوصف بـ"ثِقَة" مُجَرَّدا، لدلالتها على قدر زائد من الإتقان. كقول شُعبَة في عبد الوارث بن سعيد: "يعرف الإتقان في قفاه."[4] أو كقول سُفيان الثَّوري: "لا يكاد يُسْقط سِماك بن الفضل حديثا"[5]. وهناك ألفاظ وعبارات كثيرة من هذا القبيل سيأتي ذكرها فهي أرفع دلالة من الوصف بـ"ثِقَة" مُجَرَّدا، وأدنى من المرتبة الأولى، فيكون موضعها المرتبة الثانية؛ فإنها تُفيد ما يُفِيده التكرار لكلمة الثِقَة أو ما يُرادفها.

ويمكن أن يُستنتج مما سبق ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة وهي: أنها تدُلُّ على شدة إتقان الحديث إضافة إلى تمام العدالة الدينية.

---

١ وهذا خلاف ما ذهب إليه الدكتور أحمد معبد عبد الكريم. انظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، له، ص ٣٥، ٣٦

٢ انظر: فتح المغيث، ٢/٢٧٩

٣ انظر: التبصرة والتذكرة، ص ١٢٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٥٧، و فتح المغيث، ٢/١١٥، و تدريب الراوي، ١/٤٠٤

٤ انظر: التاريخ الكبير، ٤/١١٨، رقم الترجمة ١٨٩١

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٤/٢٨١، رقم الترجمة ١٢٠٧

المبحث الثالث

المراد بشدة إتقان الحديث، وفائدتها

المراد بشدة إتقان الحديث، التثبت والاحتياط الزائدان على تمام الضبط أو الإتقان[1]. أو بلفظ آخر هو شدة الالتزام بما يُستَحَبُّ لحفظ الحديث وصيانته، من غير وجوب.

---

١ انظر: وصف تمام الإتقان مُفَصَّلًا في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

المبحث الرابع

الفرق بين مرتبة "ثِقَة ثِقَة" وبين مرتبة "ثِقَة"

مرتبةُ "ثِقَة ثِقَة" تُشاركُ مرتبةَ "ثِقَة" في الدَّلالَـة على تمـامِ الضـبطِ والعدالـةِ، وتُفارقُهـا في الدَّلالَة على شِدَّةِ الإتقانِ المُتمَثِّل في التَّفَحُّصِ الزائِدِ، أو الدِّرايةِ البالُغَة، والذي هو وَصفٌ أَخَصُّ لأهلِ مرتبةِ "ثِقَة ثِقَة".

فيُمكِنُ أن يُقالَ: إن ألفاظ وعباراتِ مرتبةِ "ثِقَة ثِقَة" أَخَصُّ مِن ألفـاظ وعبـاراتِ مرتبـةِ "ثِقَة" وأن أهلَ مرتبة "ثِقَة ثِقَة" ما هُم إلا طائفةٌ مِن أهل مرتبةِ "ثِقَة" تفوَّقواعليهم بشِدَّةِ الإتقـانِ. أي: بينَ المرتبتَينِ عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق. فكلُّ مُتَثَبِّتٍ ثِقَة، وليس كلُّ ثِقَةٍ مُتثَبِّتٌ. والله أعلم.

المبحث الخامس

ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة ثِقَة" مع الشرح

ألفاظ وعبارات المرتبة الثانية كثيرة، ويمكن أن تقسم ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أربعة أقسام، تبعا لأساليبها، هي:

النوع الأول: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلَق بعينه.

النوع الثاني: ما فيه اقتران لفظ دال على التوثيق المُطلَق بمرادفه.

النوع الثالث: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلَق بعينه، واقترانه بمرادفه.

النوع الرابع: ما فيه التعجب مما يدُلُّ على إتقان الحديث.

النوع الخامس: ما يدُلُّ على شدة إتقان الحديث من غير تكرير وتعجب.

وفيما يلي أعرض ما وقفت عليه من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة، عند أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين، مقسمة على أساليبها المذكورة.

النوع الأول: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلَق بعينه:

وهذا النوع يدخل فيه العبارات التي اشتملت على كلمة دالة على التوثيق التامّ مكررة مرتين أو أكثر. كقول الناقد: ثِقَة ثِقَة. أو ثبت ثبت. وخرج بشرط الدالة على التوثيق التام، ما قصر عنه، كصَدُوق صَدُوق. كما خرج بشرط التكرار، ما خلا من التكرار، كثِقَة بمفرده.

١. ثِقَة ثِقَة -مرتين أو أكثر-:

لفظ ثِقَة يدُلُّ على تمام العدالة والضبط كما هو مَعرُوف، وكما سيأتي.[1] واستخدمه مُكَرَّرًا

---

١ انظر: معنَى ثِقَة لغة واصطلاحا في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

ابن عُيَينَة،[1] وابن مَهدِيّ،[2] وابن مَعِين،[3] وابن المَدينِيّ،[4] وأحمد وقد أكثر من استخدامه،[5] وأبو داود،[6] وأبو حاتم.[7]

وقد يقترن به ما يدُلُّ على كون من وصف به من أهل المرتبة الأولى كقول ابن عُيَينَة: "أخبرنا عَمرو بن دِينار، وكان ثِقَة ثِقَة ثِقَة؛ وحديثا أسمعه من عَمرو أحب إلي من عشرين من غيره."[8] وكقول أبو داود عن الحارث العُكْلي: ثِقَة ثِقَة؛ لا تسأل عنه.[9] إلا أن هذا العلو سببه ما اقترن به، لا التكرير نفسه، فإن التكرير لا يفيد إلا شدة الإتقان كما سبق.

٢. ثبت ثبت – مرتين أو أكثر–:

لفظ "ثبت" مرادف للثِقَة في الدَّلالَة على التوثيق المُطلَق.[10] واستخدمه مُكَرَّرًا مرتين ابن المَدينِيّ في أبي صالح الحنفي،[11] وأحمد في سُلَيمان بن مَعبَد،[12] وسُلَيمان بن المغيرة.[13] كما أطلقه على جامِع بن شَدَّاد مُكَرَّرًا ثلاث مرات.[14]

٣. بخ بخ:

"بخ كلمة تستخدم عند الإعجاب بالشيء."[15] أو الرضا به."[16] فهي بمعنَى المرضي،

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٦/٢٣١، رقم الترجمة ١٢٨٠،

٢ انظر: المرجع السابق، ٦/١٦٨، رقم الترجمة ٩١٨

٣ انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن محرز، ص ٩٦، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٠، ورواية الداري، ص٦١، رقم النص ٩٦

٤ العلل لابن المَدينِيّ، ص ٨٥، رقم النص ١٣١

٥ انظر مثلا: علل أحمد رواية المروزي وغيره، ص١٩٠، ٢٣٦، ورواية عبد الله، ١/١٤٧، ١٥٠، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٨١، ٣٩٣، أرقام النصوص ٤٤، ٥٢، ٤٩٤، ٥٢٣، ٧٤٢، ٧٨٥، وسؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٦١، أرقام النصوص ٢٣٣، ٢٦٣، ٢٩٠

٦ انظر مثلا: سؤالات الآجري لأبي داود، ١/١٥٣، ١٧٦، ١٨٥، ٢٣٨، أرقام النصوص ١٥، ١٠٢، ١٣٣، ٣٠٩

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٦/٢٣١، رقم الترجمة ١٢٨٠

٨ المرجع السابق، ٦/٢٣١، رقم الترجمة ١٢٨٠

٩ المرجع السابق، ١/١٨٥، رقم النص ١٣٣

١٠ انظر: معنى ثبت مفصلا في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

١١ انظر: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٠٧، رقم النص ١١٩

١٢ انظر: بحر الدم، ص ٦٩، رقم الترجمة ٤٠٢

١٣ انظر: الجرح والتعديل، ٤/١٤٥، رقم الترجمة ٦٢٦

١٤ انظر: سؤالات ابن هانئ، ٢/٢٣٧، رقم النص ٢٣١١

١٥ العين، ٤/١٤٦

١٦ معجم ديوان الأدب، ٣/٣

والإعجاب أعم من أن يكون بإتقان الحديث وغيره، فلا تُحمَل هذه العبارة على شدة الإتقان إلا بدليل. فإذا وُجدَت قرينة دالة على إتقان الحديث، وتكررت في راوٍ؛ دل على اتصافه بشدة الإتقان.

وقد أكثر أحمد من استخدامه على أوجه مختلفة منها التكرار، فقال في صالح بن كَيسَان: "بخ بخ."[1] ويَبدُو أنه أراد شدة الإتقان، فقد وصفه يعقوب بن شيبة بـ"ثِقَة ثبت"[2].

وقال أحمد في يحي بن يحي: "بخ بخ بخ."[3] ثلاث مرات. وهناك ما يدُلُّ على أن أحمد كان معجَبا بشدة إتقان الرجل. منه ما ذكره أبو زُرعَة قائِلًا: "سمعت أحمد بن حنبل وذكر يحي بن يحي النيسابوري فذكر من فضله وإتقانه أمرا عظيما."[4]

٤. حافظ حافظ:

لقد سبق أن الحفظ له معان، وأنه يستخدم بمعنَى الإتقان أيضًا. فلا يُحمَل على الإتقان إلا بدليل.[5] وقد أطلقه أحمد مُكَرَّرًا على مروان الفزاري، ووكيع، إذ قال عن الأول: "كان مروان الفزاري من الحفاظ، حافظا كأنها نُصبُ عَينَيه؛ كان حافِظًا حافِظًا. وإذا رأيتَه تقول هو أبلَه."[6] بينما قال عن الثاني: كان وكيع مطبوع الحفظ؛ كان حافِظًا حافظًا."[7] والظاهر أنه أراد بالحفظ في وصف الرجلين الإتقان. ويُؤَيِّده حالهما في الرواية.

النوع الثاني: ما فيه ذكر لفظ من ألفاظ المرتبة الثالثة مع مرادفه:

وهذا النوع يدخل فيه العبارات المشتملة على لفظين مختلفين أو أكثر يدُلُّ كل واحد منها بمفرده على التوثيق التام. وذلك كعبارة: ثِقَة ثبت. أو ثِقَة مُتقِن ثبت. فخرج بشرط اختلاف اللفظين، ما اتحد فيه اللفظان، كقول الناقد: ثِقَة ثِقَة. كما خرج بشرط دلالة كل لفظ بمفرده على التوثيق التام، ما قصر فيه أحد اللفظين عن التوثيق التام، كقول الناقد: ثِقَة صَدُوق، أو لا بأس به ثبت.

وعبارات هذا الأسلوب كثيرة جدا، لا يمكن حصرها. وذلك لكثرة الألفاظ والعبارات الدالة على الإتقان، ولتنوع جمعهم لها. وهاك بعضها:

---

١ الجرح والتعديل، ٤/٤١١، رقم الترجمة ١٨٠٨

٢ انظر: تهذيب الكمال، ١٣/٨٢، رقم الترجمة ٢٨٣٤

٣ تهذيب التهذيب، ١١/٢٩٨، رقم الترجمة ٥٧٨

٤ الجرح والتعديل، ٩/١٩٧، رقم الترجمة ٨٢٣

٥ انظر معنَى الحافظ لغة واصطلاحا في المبحث الثالث من هذا الفصل.

٦ علل أحمد رواية عبد الله، ٢/٣٥٩، رقم النص ٢٥٩٢

٧ المرجع السابق، ٣/٢٠٦، رقم النص ٤٨٨٤

٥. ثِقَة ثبت أو ثبت ثِقَة:

لعل هذا اللفظ من أكثر عبارات هذه المرتبة شيوعا عند أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين، وممن استخدمه يحيى القَطَّان،[١] وابن مَهدِيّ،[٢] وابن مَعِين ،[٣] وابن المَدينِيّ،[٤] ويَبدُو أنه أكثرهم استخداما له، وأحمد[٥]، وأبو حاتم.[٦]

ومن هذا الباب أيضًا قولهم: ثِقَة ثبت الحديث. وقد أطلقه أحمد على عَلقَمَة بن مَرثَد،[٧] وعمار بن أبي عمار،[٨] وسُويد بن حُجَير.[٩]

ويمكن أن يعد من هذا الباب أيضًا قول يحيى القَطَّان في السَّريِّ بن يحيَى: "كان ثِقَة، وكان ثبتا"[١٠].

٦. ثِقَة مُتقِن أو مُتقِن ثِقَة:

ذكره الذَّهَبِي في مرتبة التكرير.[١١] واستخدمه ابن مَعِين ،[١٢] وأبو حاتم.[١٣]

وقد يقرنونه بما يدُلُّ على كون من وصف به من أهل المرتبة الأولى، كقول أبي حاتم في حَرِيز بن عُثمان: "ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو أثبت من صَفوان بن عَمرو وأبي بَكر بن أبي مَريَم، وهو ثِقَة مُتقِن."[١٤]

وكقوله أيضًا في أبي غَسَّان النَّهدِيِّ مالِك بن إسماعِيل: "كان أبو غَسَّان يُملي علينا من أصله، ولا يُملي حديثا حتى يقرأه؛ وكان ينحُو، ولم أر بالكوفة أتقن من أبي غَسَّان، لا أبو نُعَيم ولا

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٤٤/٦، رقم الترجمة ٧٨٤

٢ انظر: المرجع السابق، ١٢٤/٣، رقم الترجمة ٥٦٧

٣ انظر مثلا: تاريخ ابن مَعِين ، برواية ابن محرز، ١١٧/١، ١١٨، وسؤالات ابن الجنيد لابن مَعِين ، ص ٣١٦، رقم النص ١٧٢

٤ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المَدينِيّ، ص ٥١، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٧، أرقام النصوص ١٠، ٣٤، ٣٦، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٨٠، ٥٢

٥ انظر: علل أحمد، رواية المروزي، ص ٤٤، ٥٤ رقم النصين ٣٦، و٤٠

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٤٧١/٣، رقم النص ٢١٠٦،

٧ انظر: علل أحمد رواية عبد الله، ٣٢١/٢، رقم النص ٢٤٢٢

٨ انظر: المرجع السابق، ٢٧٨/٣، رقم النص ٥٢٣٦

٩ انظر: المرجع السابق، ٤٧٥/٣، رقم النص ٦٠٣١

١٠ المرجع السابق، ٢٨٣/٤، رقم الترجمة ١٢١٦

١١ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ص ٤

١٢ انظر: الجرح والتعديل، ٢٦٠/٤

١٣ انظر: المرجع السابق، ٥٧/٢، ٣٣١؛ ٢٨٩/٣؛ ١٧١/٤، ٣٣٧؛ ١٧١/٩، وعلل ابن أبي حاتم، ٢٤٥/٣،

١٤ الجرح والتعديل، ٢٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨

غيره؛ وأبو غَسَّان أَوثَق من إسحاق بن منصور السَّلُولي، وهو مُتقِن ثِقَة، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة."[1] إلا أن الأصل أن عبارة ثِقَة مُتقِن بمُجَرَّدها لا تدُلُّ على غير شدة الإتقان مع تمام العدالة، وعلى هذا فموضعها المرتبة الثانية للتعديل، وإن وردت في سياق أفاد الأفضلية. لأن الأفضلية إنما استفيدت من السياق، لا من هذه اللفظة.

٧. ثِقَة حافظ أو حافظ ثِقَة:

استخدمه يحيى القَطَّان،[2] والنَّسائِي،[3] وأبو حاتم،[4] وأبو زُرعَة.[5]

٨. ثبت حافظ:

ذكره الذَّهَبِي في مرتبة التكرير.[6] وأطلقه أحمد على مَروان بن مُعاوية الفَزاري.[7] وقد وردت عنه أقوال أخر تُؤَكِّد أن مروان كان أرفع عن عامة الثقات لتثبته، منها قوله: "كان مَروان الفَزاري من الحفاظ؛ حافِظًا كأنها نُصبُ عَينَيه، كان حافِظًا حافِظًا، وإذا رأيتَه تقول: أَبلَه."[8] وقوله: "ما كان أحفظ من مروان -يعني ابن معاوية-، كان يحفظ حديثه كله." ومنها أيضًا ما رواه المروزي قال: "سئل -يعني أحمد بن حنبل- عن عيسى بن يونس، وأبي إسحاق الفَزاري، ومَروان بن معاوية، أيهم أثبت؟ قال: ما فيهم إلا ثبت. قيل له: فمن تقدم؟ قال: ما فيهم إلا ثِقَة ثبت، إلا أن أبا إسحاق ومكانه من الإسلام."[9]

٩. ثبت حُجَّة:

ذكره الذَّهَبِي والسَّخاوِيّ في عبارات مرتبة التكرير،[10] وهو كذلك، إلا أني لم أعثر على استخدامه هو أو مقلوبه، -وهو حُجَّة ثبت- من قبل أحد أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين.

---

١ المرجع السابق، ٢٠٧/٨، رقم الترجمة ٩٠٥

٢ انظر: التاريخ الكبير، ٤٥٨/٦، رقم الترجمة ٢٩٨٥،

٣ انظر: مَشيَخَة النَّسائِي، ٦٦/١، ٦٩، رقم النصين ١٣٦، ١٥٦

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٤٢/٥، رقم الترجمة ١٩٢، و١٥١/٩، رقم الترجمة ٦٢٤، وعلل ابن أبي حاتم، ٢٨٤/٤

٥ انظر: المرجع السابق، ١١٩/٥، رقم الترجمة ٥٤٩

٦ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ص ٤

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٢٧٣/٨، رقم الترجمة ١٢٤٦

٨ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٥٩/٢، رقم النص ٢٥٨٨

٩ علل أحمد برواية المروزي، ص ٤٤، رقم النص ٣٦

١٠ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١، وفتح المغيث، ١١٥/٢

١٠. مُتقِن ثبت:

هذه العبارة ذكرها ابن ابي حاتم في المرتبة الأولى عنده وهي التي جمع فيها الفاظ التوثيق المُطلَق،[١] وبما أن اللفظ اجتمع فيه لفظان دالان بمفردهما على التوثيق التام، كان موضعه المرتبة الثانية للتعديل على ما فصله غير ابن أبي حاتم. غير أني لم أجد مثالا لاستخدامه، أو لاستخدام مقلوبه –وهو ثبت مُتقِن– عند أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين.

١١. حافظ مُتقِن:

أطلقها أبو حاتم على الفَضل بن دُكَين،[٢] وهِشام الدَّستَوائي،[٣] وأحمدُ على يَزيد بن هارُون.[٤]

١٢. ثِقَة مرضي:

لقد سبق أن المرضي يرادف الثِقَة في الدَّلالَة على تمام العدالة والضبط. فإذا اجتمع معه في عبارة دَلَّت على زيادة الإتقان. وقد أطلقها أبو حاتم على شِهاب بن عَبَّاد العَبدِي، أبي عمر الكوفي.[٥]

١٣. ثِقَة رضا:

رضا مصدر بمعنَى المفعول هنا، والمعنَى المرضي، فهو دال على العدالة والإتقان كما سبق، واجتماعه مع كلمة ثِقَة يزيد الموصوف به قُوَّة ضَبطًا. وقد أطلقهما معا أبو حاتم على أحمد بن حُمَيد خَتَن عُبَيدِ اللهِ بن مُوسَى،[٦] وعلى أحمد بن عُثمان أبي الجَوزاءِ.[٧]

١٤.عدل رضا:

العدل يرادف الثِقَة في الدَّلالَة على العدالة والضبط. والرضا أيضًا بمعنَى الثِقَة. واجتماعهما من غير فصل في وصف للراوي يدُلُّ على أنه شديد الإتقان.

وقد أطلقهما معا هِشامُ بن عُروة لما سُئِلَ عن حديث رواه عن أبيه هل سمِعه من أبيه؟ فقال: "لم أسمع من أبي، ولكن حدثني به العدل الرضا الأمين على ما تُغُيِّبَ عليه يحيى بن

---

١ انظر: التقدمة، ٢/٣٧

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٧/٦٢، رقم الترجمة ٣٥٣

٣ انظر: علل ابن أبي حاتم، ٥/٦٧٨، رقم النص ٢٢٥٠

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٩/٢٩٥، رقم الترجمة ١٢٧، وتاريخ بغداد، ١٦/٤٩٣

٥ انظر: المرجع السابق، ٤/٣٦٣

٦ انظر: المرجع السابق، ٢/٤٦، رقم الترجمة ٣١

٧ انظر: المرجع السابق، ٢/٦٣، رقم الترجمة ١٠٤

سعيد الأنصاري."[1] والظاهر أن الألف واللام في العدل الرضا الأمين للعهد، لا للحصر. فهي من عبارات المرتبة الثانية للتعديل، لدلالتها على شدة الإتقان من غير دلالة على الأفضلية.

١٥. ثِقَة صاحب حديث:

أطلقها أحمد على يحيى بن حسان التنيسي،[2] وأطلقها ابن مَعِين على أبي كامل مُظَفَّر بن مُدرِك،[3] ويزيد بن عَبدِ رَبِّه الحِمصي،[4] كما أطلقها النَّسائي على عدد من شيوخه.[5]

١٦. صاحب حديث كيس:

قال أحمد في عبد الله بن محمد النُّفَيلي: "النُّفَيلي صاحبُ حديثٍ كَيِّسٌ."[6] كما أطلق الوصفَ نفسَه على إسحاق بن أبي إسرائيل.[7]

١٧. ثِقَة مُتقِن حافظ:

أطلق الأوصاف الثلاثة معا أبو حاتم على الحَسَن بن صالِح.[8]

١٨. ثِقَة مُتقِن متين:

الأوصاف الثلاثة مترادفة، حيث يفيد كل منها بمفرده القُوَّة. وقُوَّة الراوي تشمل العدالة والضبط. واستخدمها معا أبو حاتم في عَفَّان بن مُسلِم الصَّفَّار.[9]

١٩. ثِقَة ثبت ثبت الحديث:

أطلقها أحمد على عثمان بن غَيَّاث.[10]

---

١ علل أحمد برواية عبد الله، ٢٥٩/١، رقم النص ٣٧٥

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٢٦٨/٣١

٣ انظر: تاريخ بغداد، ١٥٧/١٥، رقم الترجمة ٧٠٦٢

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٢٨٠/٩، رقم الترجمة ١١٧٥

٥ انظر: مَشيَخَة النَّسائي، ص ٥٤، ٥٦، ٦٠، أرقام التراجم ٤٤، ٤٦، ٥٣، ٨٦

٦ سؤالات أبي داود، ص ٢٧٤، رقم النص ٣١٨

٧ انظر: تاريخ بغداد، ٣٧٦/٧

٨ انظر: الجرح والتعديل، ١٨/٣، رقم الترجمة ٦٩

٩ انظر: المرجع السابق، ٣٠/٧، رقم الترجمة ١٦٥

١٠ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ١٨٥/٢، رقم النص ١٩٤٨

٢٠. عدل ثِقَة رضا:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سمعتُ أبي رحمه اللهُ يقول: نا أحمدُ بن خالد الخَلَّالُ، وكان خَيِّرًا فاضِلًا عدلًا ثِقَة صَدُوقًا رِضًا."[1]

النوع الثالث: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلَق بعينه، ومع مرادفه:

أحيانا يجمع النُّقَّاد بين الأسلوبين الأول والثاني. فيكررون لفظا دالا على التوثيق المُطلَق، كما يذكرون معه مرادفا له أو أكثر. فينتج منه أسلوب ثالث. ومن شرط هذا الأسلوب أن يكون وصفا مركبا من ثلاثة ألفاظ أو عبارات على الأقل يدُلُّ كل واحد منها بمفرده على التوثيق التام، بشرط أن يتكرر منها لفظ واحد فأكثر. فهو في الحقيقة جمع بين التكرار بعينه، وبمرادفه.

٢١. ثبت ثبت مُتقِن مُتقِن:

أطلقه أحمد على حَفص بن عُمَر أبي عُمَر الحَوضِي حيثُ قال: "ثبت ثبت مُتقِن مُتقِن؛ لا تأخذ عليه حرفًا واحدًا."[2] وكون العبارة دالة على شدة إتقان الحديث واضح لا يحتاج إلى إقامة دليل. ويعضده بما أتبعه به.

٢٢. ثبت ثبت صحيح الحديث:

التعبير بصحيح الحديث دال على إتقان الراوي. وقد سبق أن العبارات الدالة على الإتقان تدُلُّ على العدالة في عرف أَئِمَّة النَّقد. فعلى هذا، هو مرادف للفظ الثبت. وقد جمع بينهما مع تكرار الثبت أحمد قائِلًا: "نافِعُ بن عُمَر الجُمَحِيُّ ثبت ثبت صحيح الحديث."[3]

٢٣. ثِقَة ورع بخ بخ:

وهذه العبارة استخدمها أحمد قائِلًا: "أَبُو الْمَلِيح ثِقَة ورع بَخ بَخ".[4] ومما يدُلُّ على أنه أراد إتقان الحديث قوله: "أسند أبو المَلِيح؛ فأقامَ الإسناد."[5]

---

١ الجرح والتعديل، ٤٩/٢

٢ الجرح والتعديل، ١٨٢/٣، رقم الترجمة ٧٨٦

٣ المرجع السابق، ٤٥٦/٨، رقم الترجمة ٢٠٨٨

٤ سؤالات أبي داود، ٢٨٠، رقم النص ٣٢٦

٥ المرجع السابق، ص ٢٨١، رقم النص ٣٢٦

٢٤. بخ بخ ثِقَة:

هذه العبارة استخدمها ابن المَدِينِيّ وأحمد، فقد ذكر ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن المديني أنه سُئِل عن عِيسَى بن يُونس فقال: "بخ بخ ثِقَة مأمون."[1]

وقال عبد الله بن أحمد: "قِيل لأبي وانا أسمع: عِمران بنُ حُدَير وأبو خَلدَة؟ فقال: عِمرانُ فَوقه، وكان عِمرانُ بَخ بَخ ثِقَة."[2]

٢٥. بخ بخ نقي الحديث جدًا:

وهذه العبارة أطلقها أحمد فيما ذكره أبو داود قال: "سمعتُ أحمد يقول: يحيى بن أبي كثير ثِقَة مأمون. وسمعتُ أحمد ذكره مرَّةً أُخرَى. فقال: بخ بخ نقيُّ الحديثِ جِدًّا. وجعل يُطريه. قال أحمد: لا نكاد نَجِدُ فى حديثه شيئًا."[3] أي: شيئا من الوهم والخطأ.

النوع الرابع: ما فيه التعجب مما يدُلُّ على إتقان الحديث:

التعجب هو "استعظام فعل ظاهر المَزِيَّة."[4] والداعي للتعجب هو التفاوت والزيادة الخارجان عن المألوف،[5] فعلى هذا صيغ التعجب من أفعال تدُلُّ على إتقان الحديث من المرتبة الثانية، حيث تدُلُّ على زيادة في الإتقان من غير تصريح بالأفضلية. كقول أحمد في حَجَّاج بن محمد الأَعوَر: "ما كان أضبَطَ حَجَّاجًا! وأَصَحَّ حديثَه! وأَشَدَّ تعاهُده للحروف! وكان صاحبَ عربِيَّةٍ."[6]

وكقول أبي حاتم في وُهَيب بن خالد الباهِلي: "ما أنقَى حديثَ وُهَيب؛ لا تكادُ تجِدُه يُحَدِّثُ عن الضعفاء."[7]

وألفاظ وعبارات هذا النوع لا يُصَرَّح فيها غالبا بثبوت تمام العدالة للراوي، إلا أنها مُستَفادَةٌ عرفا، كما سبق بيانه من أن أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين لا يُطلقون الوصف بإتقان الحديث فما فوقه إلا بعد التحقق من تمام عدالة الراوي.

ومن المُلاحَظ أن استخدام مثل هذه العبارات على قلة استخدامها في الغالِب يكاد ينفرد

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٢٩٢/٦، رقم الترجمة ١٦١٨

٢ المرجع السابق، ٢٩٧/٦، رقم الترجمة ١٦٤٧

٣ سؤالات أبي داود، ص ٣٢٤، رقم النص ٤٤٦

٤ توضيح المقاصد والمسالك، ٨٨٥/٢

٥ انظر: النحو الوافي، ٣٤٩/٣

٦ الجرح والتعديل، ١٦٦/٣، رقم الترجمة ٧٠٨

٧ المرجع السابق، ٣٥/٩، رقم الترجمة ١٥٨

بها أحمد وحده. وهاك بعضها:

٢٦.ما كان أضبطه:

أطلقه أحمد على حَجَّاج بن محمد الأَعوَر قائِلًا: "ما كان أضبَطَ حَجَّاجًا! وأَصَحَّ حديثَه! وأَشَدَّ تعاهُده للحروف! وكان صاحبَ عربيَّةٍ."[١] والواضح باللفظ أنه أراد إتقانه للحديث. وما جاء بعده يُؤَيِّده.

كما أطلقه أحمد أيضًا على يحيى بن سعيد القَطَّان قائِلًا: "رحم الله يحيى القَطَّان! ما كان أضبطه! وأشد تَفَقُّده! كان مُحَدِّثًا."[٢] وقد سبق أن الألفاظ الدالة على إتقان الحديث فما فوقه تتضمن إثبات العدالة الدينية عرفا. فعلى هذا، تكون العبارة المذكورة بالمرتبة الثانية من التعديل.

٢٧.ما أتقنه!

أطلقه أحمد مُقترنا بألفاظ وعبارات هي الأخرى دالة على الإتقان أوشدته قائِلًا: "يَزيدُ بن زُرَيع ما أتقنه وأحفظه! يالك من صحة الحديث! صَدُوق مُتقِن."[٣]

٢٨.ما أنقى حديث فلان:

أطلقه أبو حاتم على وُهَيب بن خالِد الباهِلي حيثُ قال: "ما أنقى حديثَ وُهَيب؛ لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثِقَة، ويُقال: إنه لم يكن بعد شُعبَة أعلم بالرجال منه."[٤] والسياق شاهد على شدة إتقان الرجل، حتى حاز الأفضلية فيها. فالعبارة في هذا السياق من عبارات المرتبة الأولى. ولكنها بمفردها لا تفيد الأفضلية، وإنما تفيد شدة إتقان حديث الراوي لفظا، وتمام العدالة الدينية عرفا، فلذلك موضعها هنا، نظرا إلى أصل معناها.

٢٩. ما كان أتقنه للحديث:

وهذه العبارة تدُلُّ بوضوح على إعجاب الناقد بإتقان الراوي لحديثه، مما يدُلُّ على شدة الإتقان. فهي دالة عرفا على تمام العدالة الدينية. وقد أطلقها أحمد على بِشر بن السَّرِيِّ قائِلًا: "ما كان أتقنه للحديث، مُتقِن عجب."[٥]

---

١ الجرح والتعديل، ١٦٦/٣، رقم الترجمة ٧٠٨

٢ تاريخ بغداد، ٢٣١/٦

٣ الجرح والتعديل، ٢٦٤/٩، رقم الترجمة ١١١٣

٤ المرجع السابق، ٣٥/٩، رقم الترجمة ١٥٨

٥ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٠٤/٣، رقم النص ٥٣٥٣

٣٠. كان مُتقِنا أو متفهما للحديث عجبا:

أثرت عن أحمد عبارتين متشابهتين في بِشر بن السَّري، فذكر عبد الله بن أحمد أن أباه قال فيه: "كان في الحديث متفهمًا عجبًا."[١] بينما ذكر في موضع آخر أنه قال في بشر هذا: "كان مُتقِنا للحديث مُتقِنا عجبًا."[٢]

ويحتمل أن يكون أطلق العبارتين على الرجل نفسه، فإنهما مترادفان، حيث يدُلُّ كل واحد منهما على شدة الإتقان، كما يحتمل أن يكون أحدهما تصحيفا. وهذا الاحتمال الثاني إن أثر في ثبوت أحد اللفظين، إلا أنه لا يؤثر في ثبوت معنَى شدة الإتقان للراوي. إذ أي اللفظين ثبت، ثبت معنَى شدة الإتقان، لأن مؤداهما واحد.

٣١. ما أصح حديثه!

هذه العبارة أطلقها أحمد على عدد من الرواة. أذكر منها مثلا قوله في مالك بن أنس: "مَالك مَا أصح حَدِيثه عَن كل."[٣] وقوله في شُعَيب بن إسحاق: "ثِقَة، ما أصح حديثه وأَوثَقه."[٤]

٣٢. ما أثبت حديثه!

قال أحمد في وصف معاوية بن عبد الكريم الضالِّ: "معاوية الضَّالُّ ثِقَة، ما أثبت حديثه، ما أصح حديثه."[٥]

٣٣. ما أقل خطأه!

قلة الخطأ يدُلُّ على إتقان الراوي. وإعجاب الناقد بقلة خطأ راو يدُلُّ على شدة إتقانه. وقد استخدمه أحمد على سبيل التعجب قائِلًا: "عاصم بن على بن عاصم ما أقل خطأه! قد عرض علي بعض حديثه."[٦]

٣٤. يا لك من صحة الحديث:

يا لك كلمة تعجب. وتعجب الناقد بصحة حديث الراوي يدُلُّ على أنه فوق المعتاد، وهذا

---

١ المرجع السابق، ١/٣٤٠، رقم النص ٦٢٥

٢ المرجع السابق، ٣/١٣١، رقم النص ٤٥٦٦

٣ سؤالات أبي داود، ص ٢١٩

٤ الجرح والتعديل، ٤/٣٤١، رقم الترجمة ١٤٩٨

٥ سؤالات الأثرم، ص ٤٩، رقم النص ٧٩

٦ الجرح والتعديل، ٦/٣٤٨، رقم الترجمة ١٩٢٠

يعني أنه شديد الإتقان، وقد أطلق العبارة الدالة عليه أحمد فيما سبق ذكره قائِلًا: "يَزيدُ بن زُرَيع ما أتقنه وأحفظه، يالك من صحة الحديث، صَدُوق مُتقِن."[1]

٣٥. ما كان أشد انتقاد فلان بالرجال وأعلمه بشانهم:

العبارة المذكورة في العنوان فيها تعجب الناقد بخبرة الراوي بالرجال، فهي شهادة للراوي بتمكنه من نقد الرجال، ومعرفته الواسعة بهم. وقد سبق أن العبارات الدالة على المهارة بالنقد تستلزم إتقان الحديث.[2] وقد أطلق العبارة المذكورة ابن عُيَينَة قائِلًا: "ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم."[3]

النوع الخامس: ما يدُلُّ على شدة إتقان الحديث من غير تكرير وتعجب:

وألفاظ وعبارات هذا الأسلوب أكثرها تدُلُّ على الضبط، ولا دلالة فيها لُغَة على العدالة الدينية، إلا أنها تتضمن أو تستلزم العدالة الدينية؛ لأن أَئِمَّة النَّقد لا يشتغلون بحديث من سقطت عدالته كالكاذب، أو الفاسق؛ وبالتالي يكاد يستحيل إطلاق مثل هذه العبارات الرفيعة على فاقدي العدالة أو ناقصيها.

وألفاظ وعبارات هذا الأسلوب كثيرة، وأكثرها قليلة الاستخدام، ومنها المشهور المتداول. وفيما يلي بيان لبعض ما وقفت عليه من ألفاظ وعبارات داخلة في هذا النوع:

٣٦. لا يحدث إلا عن ثِقَة:

انتقاء الرجال والمَرويَّات وترك التحديث عن غير الثقات من سمات المتثبتين المُتقِنين، يلزم منه أن يكون الموصوف بهما ثِقَة في نفسه ضابطا لحديثه. وقد استخدمه كل من أحمد[4]، وأبي داود[5]، وأبي حاتم[6].

---

١ المرجع السابق، ٢٦٤/٩، رقم الترجمة ١١١٣

٢ انظر هذه القضية في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٣ الجرح والتعديل، ٢٠٤/٨، رقم الترجمة ٩٠٢، والتقدمة، ٤٣/١، ٤٧

٤ أطلقه على كل من ابن مَهدِيّ، انظر: سؤالات أبي داود ص ٣٧، رقم النص ٥٠٣، ومالك انظر: سؤالات ابن هانئ رقم النص ٢٣٦٧، و يحيى بن سعيد القَطَّان. انظر: سؤالات أبي داود، ص ٣٤، رقم النص ٤٦٩

٥ أطلقه على منصور بن المعتمر. انظر: سؤالات الآجري، ١/ ١٨٥، رقم النص ١٣١

٦ أطلقه على يحيى بن أبي كثير. انظر: الجرح والتعديل، ١٤٢/٩، رقم الترجمة ٥٩٩

٣٧. من معادن الصدق:

المعادن جمع معدن، والمعدن "مكان كل شيء يكون فيه أصله، ومبتدؤه. نحو معدن الذهب والفضة والأشياء. ويُقال: فلان معدن للخير والكرم إذا جُبِلَّ عليهما."[١] فقولهم: فلان من معادن الصِّدق تشبيه للرجل المتحري للصدق الذي لم يعهد منه إلا الصدق، كأنه جُبِلَّ عليه؛ وعلى هذا يكون هذا اللفظ أبلغ من قولهم: فلان صادق أو صَدُوق.

وقد استخدمه عامر الشَّعبي، قال: "حدثني الرَّبِيع بن خُثَيم، وكان من معادِن الصِّدق."[٢] وعند روايته عن الشَّعبي، وصفه الراوي عنه وهو عَمرُو بن مُرَّة بالوصف نفسه،[٣] وتبعه كل من روى هذه الرواية من مِسعَر[٤]، وابن عُيَينَة[٥]، وابن أبي عُمَر[٦] في وصف شيخه به. وقد استخدمه في غير هذه الرواية ابن عُيَينَة في ابنِ المُنكَدر[٧]، والمَيمُوني في أحمد[٨].

٣٨. إذا حدثك فلان بشيء فاختم عليه:

الختم بلوغ آخر الشيء، يُقال: ختمتُ العمل، وختم القارئُ السورة. ومنه الختم بمعنَى الطبع على الشيء، لأن الطبع على الشيء لا يكون إلا بعد بلوغ آخره في الإحراز.[٩] وعلى هذا يكون معنَى قولهم: إذا حدثك فلان بشيء فاختم عليه، أي لا تحتاج لمزيد بحث فيه. وهذا ينبئ عن شدة اعتماد الناقد على الراوي، بحيث يثق ببحثه، وهذا لا يكون إلا إذا كان من المتثبتين، وأهل التزكية والجرح والتعديل.

وقد أطلق العبارة المذكورة شُعبَة على هشام الدَّستُوائي[١٠]، وأبو حاتم على محمد بن الفَضل أبي النُّعمان المَعرُوف بعَارِم[١١].

---

١ تهذيب اللغة، ٢٢٦/١، مادة عدن

٢ علل أحمد، ٤٤٩/٢، والجرح والتعديل، ٤٥٩/٣

٣ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٤٥٠/٣

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٢٥٧/٦

٥ انظر: المرجع السابق، ٤٣/١

٦ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٤٥٠/٣

٧ انظر: مسند ابن الجعد، ٢٤/٤

٨ انظر: تهذيب الكمال، ٤٢٤/٩

٩ انظر: مقاييس اللغة، ٢٠٠/٢

١٠ قال شُعبَة: إذا حدثكم هشام الدستوائي بشيء؛ فاختموا عليه. الجرح والتعديل، ١٥٥/١، رقم الترجمة ٨١

١١ ونص كلام أبي حاتم كما رواه عنه ابنه عبد الرحمن: "إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم عارما على نفسه، إذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقوله عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مَهدِيّ. انظر: الجرح والتعديل، ٦٩/٨، ط، دارالكتب العلمية

٣٩.المصحف:

تشبيه للـراوي في إتقـان حفظـه، ومطابقتـه للمكتـوب حرفـا حرفـا مـن غـير أن يتغـير، بالمصحف. فكما أن المكتوب في الغالِب لا يتغير، ولا يتبدل، إذا صانه الكاتـب، كـذلك مـا حفظـه الراوي الموصوف بالمصحف.

وقد أطلقه شُعبَة على رجلين روى عنهما، هما سُلَيمان الأَعمَش[١]، ومِسعَر بن كِدَام[٢]. ويُؤَيِّده ما ورد عن الفَلَّاس قال: "كان الأَعمَشُ يُسَمَّى المُصحَف من صِدقه."[٣] وما ذكره ابنُ أبي حاتم قـال: "سألت أبي عن مِسعَر بن كِدام، إذا اختلف الثَّوريُّ، ومِسعَرُ. فقال: يُحكَمُ لِمِسعَر، فإنه قِيل: مِسعَر مُصحَفٌ."[٤]

٤٠. كان يفتش الحديث:

التفتيش طلب في بحث.[٥] وهذا اللفظ أطلقه عبـد الـرحمن بـن مَهـدِيّ على سـعيد بـن أبي عَرُوبة.[٦] ويحتمل أن يكون مراده شدة طلبه للحديث، وحينئذ لا يمكن عد هذا اللفظ في عبارات التوثيق. ويحتمل أن يكون بمعنَى الفحص والاختبار ليعرف مـدى صـحته. فإنـه حينئـذ يـدُلُّ على الإتقان. ولا يستبعد أن يكون سعيد من المتثبتين إذ عده أكثر من ناقد من أثبت النـاس في قتـادة، منهم ابن مَعِين ، وأبو زُرعَة، وأبو حاتم.[٧] وقال فيه أبو عَوَانَة: "ما كان عنـدنا في ذلـك الزمـان أحـد أحفظ من سعيد بن أبي عَرُوبَة."[٨]

٤١. من أهل الحديث:

الأهل يدُلُّ على معنَى الاختصاص، سواء على وجه القرابة أو غـيره. فيُطلَـقُ أهـل الرجـل على زوجته، وأولاده، وأبويه، وإخوته وأخواته. لأنهم أَخَصُّ الناس به. وقد يُطلَـق ويُـراد بـه الاختصـاصُ دُونَ القرابة كما في قولهم: أهل الإسلام، أو أهل مكة، أو أهـل العِلـم، ومنـه قـولُه تعـالى: ﴿هُوَ أَهْلُ

---

١ روى ابن أبي خيثمة بسنده إلى عبد الله بن داود قال: سمعت شُعبَة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصـحف. يعني من الحفظ. انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة، ٩٣/٣، رقم النص ٣٩٦٩

٢ قال شُعبَة: كنا نسمي مسعرا المصحف. انظر: الجرح والتعديل، ٣٦٨/٨، ١٦٨٥

٣ تاريخ بغداد، ٩٤/٤

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ كتاب العين، ٢٤٦/٦، مادة ف ت ش

٦ انظر: سؤالات الآجري لأبي داود، ٩/٢، رقم النص ٢٦٤

٧ انظر: تهذيب الكمال، ٩/١١، رقم الترجمة ٢٣٢٧

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ ﴾[1]. أي هما وصفان يخصان الله جل وعلا، فلا ينبغي للعباد أن يتقوا غيره، كما لا يدانيه أحد في وصف الغفران. فقد رُوِيَ عن قتادة أنه قال شارحا الآية: أهل التقوى: أهلٌ أن تُتَّقَى محارمُه، وأهل المغفرة أهلٌ أن يَغفِرَ الذُّنُوب.[2]

وقال العَسكَريُّ[3]: "الأهل يكون من جهة النسب، والاختصاص. فمن جهة النسب قولك: أهل الرجل لقرابته الأَدنِين، ومن جهة الاختصاص قولك: أهل البصرة، وأهل العلم."[4]

وقال الراغب: "أهل الرجل: من يجمعه وإياهم نسب أو دين، أو ما يجري مجراهما من صناعة وبيت وبلد."[5]

وعلى هذا، يكون أهل الحديث بمعنَى المختصون بالحديث. أي الذين عكفوا على تحصيله ودراسته ونشره، وهذا يستلزم شدة الإتقان. يدُلُّ على ذلك ما قاله أحمد لما سئل عن أبي ثَور وحُسَين الكَرابيسي، فقال: مَتى كان هؤلاء من أهل العلم، ومتى كان هؤلاء من أهل الحديث؟! متى كان هؤلاء يضعُون للناس الكُتُبَ؟!"[6]

وقد أطلق عبارة "من أهل الحديث" يحيي القَطَّانُ، على سُلَيمان التَّيْمي.[7]

٤٢. متثبت أو مستثبت:

التثبت في الأمر والاستثبات منه التأَنِّي فيه، والتَّشاوُر، والفَحصُ عنه.[8]

والمُتَثَبِّت استخدمه أحمد، وأبو حاتم. فقد عد أحمد عددا من الرواة من متثبتي بغداد، منهم الحسن بن مُوسَى الأَشيَب[9]، وأبو سَلَمَة منصور بن سَلَمة الخُزاعي،[10] وأبو النَّضر هاشِم بن القاسِم[11].

---

١ سورة المدثر، ٥٦

٢ تفسير الطبري، ٤٤/٢٤

٣ العسكري: هو أبو هلال الحسن بن عبد الله، عالم بالأدب، له شعر، وتصانيف منها: جمهرة الأمثال، وكتاب الصناعتين. توفي بعد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: الأعلام، ١٩٦/٢

٤ فروق العسكري، ص٢٨١

٥ المفردات، ص ٩٦

٦ بحر الدم، ص ١٨٢، رقم النص ١٢١٨

٧ انظر: التاريخ الكبير، ٢١/٤، رقم الترجمة ١٨٢٨

٨ انظر: تهذيب اللغة، ١٩٠/١٤

٩ انظر: الجرح والتعديل، ٣٨/٣، رقم الترجمة ١٦٠

١٠ انظر: المرجع السابق، ١٦٣/٨، رقم الترجمة ٧٦٣

١١ انظر: المرجع السابق، ١٠٥/٩، رقم الترجمة ٤٤٦

واستخدمه مرة في سياق يدُلُّ على الأفضلية في إتقان الحديث، إذ قال: "حفاظ الحديث والمتثبتين في الحديث أربعة: سُفيان الثَّوري، وشُعبَة، وزُهَير، وزَائِدة."[1] إلا أن الأفضلية استفيدت من السياق، لا من لفظ المتثبت وحده، فيبقى لفظ المتثبت في هذه المرتبة.

وقد أطلق أحمد وصف المستثبت أيضًا على عدد من الرواة. ويَبدُو أنه يريد به أيضًا شدة الإتقان، منها قوله في نُوح بن يَزيد المُؤَدِّب: "هذا شيخ كَيِّسٌ؛ أخرج إليَّ كتابَ إبراهيم بن سعد، فرأيت فيه ألفاظا. قال أبو عبد الله: نُوح لم يكن به بأس، كان مستَثبِتًا."[2] وهذا يدُلُّ على أنه أراد به شدة إتقانه لكتابه، حيث لاحظ عنايته الفائقة بالألفاظ." وقال في مالِك وابنِ جُرَيج: "هما مستثبتان."[3] وقال: "مُصعَب الزُّبَيري مستثبت."[4]

٤٣. كان يجيء بالحديث كما يسمع أو على وجهه:

من مظاهر شدة الإتقان جهد الراوي في أداء الحديث كما سمعه من غير تغيير أو زيادة أو نقص. فمن وصف به كان من أهل المرتبة الثانية للتعديل. وهذا الوصف استخدمه ابن عُيَينَة وأحمد في جماعة من المُتقِنين. قال ابن عُيَينَة: "محدثو الحجاز ابنُ شِهاب، ويحيى بن سَعيد، وابنُ جُرَيج يجيئون بالحديث على وجهه."[5]

وقال أحمد: "خالدُ بن الحارث يجيء بالحديث كما سمع، ويقول يحيى: نحو هذا أو شبه هذا، وكان ابن مَهدِيّ يجيء بالحديث كما سمع، وكان وَكِيع يجهد أن يجيء بالحديث كما سمع، وكان ربما قال في الحرف أو الشيء: يعني كذا."[6]

٤٤. كان لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي ﷺ:

الخوف من رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، والامتناع عنه في الغالِب يدُلُّ على أن الراوي عارف بخطورته، وحكم نسبة الكَذِب إليه، وأنه يلتزم فيه شدة الاحتياط. وهذا وجه من أوجه شدة الإتقان. وجاء هذا الوصف على لسان مالك، فقد قال في مُسلِم بن أبي مريم: "كان لا يكاد يرفع حديثًا إلى النبي ﷺ."[7]

---

١ علل أحمد برواية عبد الله، ٦٠١/٢، رقم النص ٣٨٥٥

٢ انظر: تاريخ بغداد، ٩٢/٦

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ٢٥٨/٣، رقم النص ٥١٤٠

٤ تاريخ بغداد، ١٣٨/١٥، رقم الترجمة ٧٠٤٨

٥ الجرح والتعديل، ١٤٨/٩، رقم الترجمة ٦٢٠، والتقدمة، ٤٣/١، وانظر: التاريخ الكبير، ٢٧٦/٨، رقم الترجمة ٢٩٨٠

٦ علل أحمد برواية المروزي، ٥٠/١، رقم النص ٢٩

٧ الجرح والتعديل، ١٩٦/٨، رقم الترجمة ٨٥٨، والتقدمة، ١٩/١

٤٥. تعرف الإتقان في قفاه:

وهذه العبارة أطلقها شُعبَة على عبد الوارث بن سعيد لما قام من عند شُعبَة.[١] وفي رواية قال: "يُعرفُ الإتقانُ في هامِه."[٢]

والهامَةُ وَسَطُ الرأس ومُعظَمُه،[٣] والقَفا ظَهرُ الوجهِ[٤] أو مُؤَخَّرُ العُنُق.[٥] ويَبدُو أنهما من باب إطلاقِ الجُزءِ وإرادةِ الكُلِّ، ومُراد شُعبَة أن الإتقان استَولَى عليه حتى ظهر أَثَرُه في مَظهَره، ولو رُئِيَ من ورائه. فهما دالَّتان على مبالَغَة في الإتقان. وعلى هذا، فالعبارتان بمرتبة "ثِقَة ثِقَة".

---

١ انظر: الضعفاء الصغير، ص ٩٤، والتقدمة، ١٤٦/١، والجرح والتعديل، ٧٥/٦

٢ التاريخ الكبير، ١١٨/٦

٣ انظر: خلق الانسان للاصمعي، ص ٣

٤ المذكر والمؤنث، ص ٧

٥ انظر: المحيط في اللغة، ٣/٢

المبحث السادس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة ثِقَة"

قد سبق أن هذه المرتبة هي بعض مرتبة الاحتجاج[1] لدى ابن أبي حاتم،[2] وإذا تقرر أن أهل هذه المرتبة أفضل من مرتبة التوثيق المُطلَق، أو مرتبة مُجَرَّد التوثيق المُطلَق، فإن حكم أهل هذه المرتبة يقتضي ما يلي من الأمور:

١. الاحتجاج بحديث أهله بالعموم فيما تَفَرَّدوا به، أو وافقهم فيه غيرهم من باب أولى، إلا إذا ثبت وَهْم أحدهم (أي: أحد أهل هذه المرتبة) فيما رواه. فالأصل في حديث أهل هذه المرتبة أيضًا الاحتجاج المُطلَق، وما الرد إلا استثناء.

٢. ويُرَجَّح حديث أهله على حديث أهل مرتبة "ثِقَة" فمن دونهم عند المخالفة، إلا أن يكون المخالِف له وصف يستلزم ترجيح حديثه المعين على حديث غيره. فالأصل في حديث أهل هذه المرتبة الترجيح على حديث من دونهم عند المخالفة. والعكس ليس إلا استثناء.

٣. أما إذا كان المخالِف أيضًا من أهل هذه المرتبة؛ فينبغي حينئذ أن يُنظَر في وجه الخلاف في الروايتين. هل هو في الرواة، أو أسماءهم، أو في اللفظ، أو في ضبطه وشكله. ثم يُنظَر وجه إتقان كل من الراويين. فمن كان إتقانه فيما بسببه الخلاف يُرَجَّح حديثُه على الآخر، وإن تساويا، أو لم يُعرَف وجه الإتقان يُلتمس وجوه الترجيح الأُخَر.

٤. وإذا كان المخالِف من أهل مرتبة "أَوثَق الناس"؛ وجب حينئذ أيضًا تعيين وجه الخلاف بين الروايتين، فإن كان إتقانهما جميعا فيما بسببه الخلاف؛ يُرَجَّح حديث من كان في المرتبة الأولى. وإن كان أحدهما وُصف بالإتقان فيما بسببه الخلاف يُرَجَّح حديثه على الآخر، وإن كان إتقانهما للحديث في غير ما بسببه الخلاف؛ أو لم يُعرَف وجهُ إتقانهما للحديث؛ تساويا، ووجب حينئذ النظر في قرائن أخر. والله أعلم.

---

١ انظر: تفسير الاحتجاج مُفَصَّلًا في نهاية مرتبة ثقة في هذه الرسالة.

٢ انظر: تقدمة المعرفة،٢/٣٧

ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول : تاريخ مرتبة "أوثق الناس"

المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

المبحث الثالث : سبب عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة، مع التوجيه

المبحث الرابع : الفرق بين مرتبتي "أوثق الناس" و "ثقة ثقة"

المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس" مع الشرح

المبحث السادس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

المبحث الأول

تاريخ مرتبة "أَوثَق الناس"

بدأَ ابنُ أبي حاتم مراتبَ التعديل بوَصفِ النُّقَّاد لراوٍ بـ "ثِقَة، أو مُتقِن ثَبْت".[1] بينما بـدَأَها الذَّهَبِيُّ قائِلًا: "فأعلى العباراتِ في الرُّواةِ المقبُولِينَ ثَبْتٌ حُجَّةٌ، وثَبْتٌ حافِظٌ، وثِقَةٌ مُتقِنٌ، وثِقَةٌ ثِقَةٌ".[2] إلا أن المُطَّلِعَ على كلام أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين يُلاحِظ ألفاظًا وعباراتٍ كثيرةً أَرفَعُ مرتبةً مِن الألفاظِ التي ذَكَراها- وإن كانت تُشارِكُها في أصل التوثيقِ التامِّ، ومِن ثَمَّ في الاحتجاجِ بحديثِ أهلِها- وتُفِيدُ عند ترجيحِ مَروِيَّات الثقاتِ بعضهم على البعضِ؛ مما يُشعِرُ بضرُورةِ فَصلِها عـن ألفـاظ وعبـاراتِ المرتبتَينِ التاليتَينِ. ولأجل هذا؛ قامَ ابنُ حَجَر بإضافةِ مرتبةٍ أُخرَى إلى مراتبِ التعديل، أَرفَعُ مما ذَكَرَه ابنُ أبي حاتم والذَّهَبِيُّ، حيثُ قال مُعرِّفًا بمراتبِ ألفاظ وعباراتِ التعديل: "وأَرفَعُها الوَصفُ أيضًا بما دَلَّ على المُبالَغَة فيه، وأَصرَحُ ذلك التعبيرُ بـ"أَفعَل"، كأَوثَقِ الناسِ، وإليه المُنتَهَى في التثبُّتِ."[3]

وأضاف السَّخاويُّ إلى الألفاظِ المذكورة قول هِشام بن حَسَّان[4]: "حَدَّثَني أَصدَقُ مَن أَدرَكتُ مِن البَشَر محمد بنُ سِيْرِينَ"[5]. ثم قال: "وهل يلتَحِقُ بها مثلُ قول الشافعي في ابن مَهدِيّ: لا أَعـرِفُ له نظيرًا في الدُّنيا؟[6] مُحتَمَلٌ".[7] "وأضاف السُّيوطِي أيضًا قائِلًا: "ومنـه: لا أحـد أَثبَـت مِنـه، ومَـن مِثـلُ فلان؟!، وفلان لا يُسأَل عنه. ولم أرَ من ذكر هذه الثلاثة، وهي في ألفاظهم."[8]

---

١ انظر: تقدمة المعرفة، ٢/٣٧

٢ مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

٣ نزهة النظر، ص ١٣٤

٤ هشام بن حسان: هو أبو عبد الله القُرْدُوسِيُّ الأزدي البصري. والظاهر أنه رأى أنس بـن مالـك رضي الله عنـه. حدث عن الحسن وابن سيرين وآخرين. حدث عنه الثَّوري، وشعبة وخلق كثير. كان يحفظ، وقلما يكتب. وكان أعلم الناس بحديث الحسن. وأجمعوا على توثيقه عموما ما عدا في بضعة شيوخ له. مـات سـنة سـت وأربعـين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٦/٣٥٥-٥٩

٥ فتح المغيث، ٢/٢٧٨، وقول هشام بن حسان هذا في الجرح والتعديل، ٣/٢، رقم الترجمة ٢٨٠

٦ الإرشاد للخليلي، ١/٨٤، ولفظه: لا أعرف له نظيرا في هذا الشأن.

٧ فتح المغيث، ٢/٢٧٨

٨ تدريب الراوي، ١/٣٤٣

المبحث الثاني

ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوثَق الناس"

الألفاظ والعبارات التي ذكرها كل من ابن حَجَر، والسَّخاويّ، والسُّيوطِي منها ما يدُلُّ على الأفضلية مُطلَقًا فيحتمل العدالة والضبط وغيرها من صفات الخير، كقولهم: لا أعرف له نظيرا في الدنيا، ومَن مِثل فلان؟!، وفلان لا يُسأل عنه. فينبغي ألا يحمل على الأفضلية في العدالة والضبط إلا بدليل.

ومنها ما يدُلُّ على الأفضلية عدالة و ضَبطًا، وهي قولهم: أَوثَق الناس، وأصدق من أدركت من البشر، ولا أحد أثبت منه.

ومنها ما يدُلُّ على الأفضلية في الضبط لُغَة، وعلى تمام العدالة الدينية عرفا. وذلك كقولهم: إليه المنتهى في التثبت. حيث جرت عادة أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين بعدم إطلاق ألفاظ وعبارات دالة على إتقان الحديث فما فوقه على فاقدي العدالة أو ناقصيها.[1]

ومن هنا يتضح أن المعنَى المشترك بين الألفاظ التي ذكرها ابن حَجَر، والسَّخاويّ، والسُّيوطِي

---

١ وقد أشار إلى هذا المبدأ أبو الحسن المأربي من المعاصرين، حيث ذكر أن العبارات الدالة على الإتقان، وعلى المعرفة بشأن الحديث وعلله ورجاله، فإنها "وإن لم تصرح بالعدالة، فالأصل في هذه الألفاظ أن من قيلت فيه، يكون من أهل المرتبة الأولى حتى يثبت فيه طعن من قبل عدالته." انظر: شفاء العليل، ص ٩٧، وتأكدت لي صحة ما ذكره المأربي بعد تتبع أقوال أئمة النقد المتقدمين، لأنه مطرد على أقوالهم إلى حد علمي. ووجهه قائلًا: "فإن هذه العبارات أكثر ما تكون في الأئمة المشاهير بالعدالة والديانة. ومن المستبعد أن يكون أحد الرواة قد بلغ الدرجة العليا، ويشار إليه في صحيح الحديث، وسقيمه، وهو مطعون في عدالته، ومع ذلك يخفى أمره للناس. فقد يخفى أمر المجهول على الناس، أما المشهور؛ فلا يخفى على الناس." انظر: المرجع السابق، الموضع السابق. فهذا يعني أن أغلب من وصفوا بعبارات دالة على الإتقان هم أئمة مشاهير، ولكنه غير مطرد على أقوال أئمة النقد المتقدمين، إذ هناك كثير ممن شهدوا له بالإتقان ولم يشتهر مُطلَقا، فضلا عن اشتهاره كإمام من الأئمة، والذي رأيته في سبب تضمن ما يدُلُّ على الإتقان للعدالة أن الناقد إذا لمس من الراوي ما يدُلُّ على الإتقان، فإنه حينئذ يحرص على حديثه، فيعكف على أوصاف الراوي المتعلقة بالديانة أيضا حتى يعرف هل هو أهل للاحتجاج أم لا. فإذا شهد له بالإتقان، وأثبت له درجة عليا منه؛ دل ذلك على حسن حاله لدى الناقد، ولو سكت عن عدالته، فمن شهد له ناقد بالإتقان، لا يصرف عن تمام العدالة إلا بدليل. والله أعلم.

الدَّلالَة على الأفضلية في إتقان الحديث، مع تمام العدالة الدينية[1].

والأفضلية هي تفوق المرء على من عداه في فضيلة من الفضائل. فهي عامة في جميع أوصاف الخير، إلا أن الناقد لا يهمه في أعلى مراتب التعديل إلا ما يستلزم إضفاء قُوَّة أكثر على حديث الراوي من حديث غيره من المتثبتين، وذلك محصور -بعد تحقق التوثيق التام- في شدة ضبطه للحديث، لا غير. فالأفضلية في سعة العلم، أو في الاجتهاد في طلبه، أو في معرفة معنَى الحديث، والقدرة على الاستنباط منه، أو في الزهد والعبادة، أو في الاشتغال بالوعظ والإصلاح، أو في الإحسان إلى الناس ورعاية مصالحهم، أو التقدم في الجهاد والإنفاق في سبيل الله وغيره من وجوه الخير لا تؤهِّل أحدا لأن يوصف بألفاظ وعبارات المرتبة الأولى للتعديل ما لم يتصف بالأفضلية في إتقان الحديث، لأن الأوصاف المذكورة مُجَرَّدة عن ضبط الحديث لا تؤدي إلى أي زيادة في قُوَّة حديث الراوي وإحكامه على حديث من عداه من الثقات. وبالتالي لا يصح رفع مرتبته في باب الرواية على مرتبة غيره من الثقات.

إلا أن الأفضلية في ضبط الحديث لا تغني عن اشتراط العدالة الدينية، إذ العدالة الدينية شرط في قبول حديث الراوي مُطلَقًا، ومن فقدها سقط حديثه كلية، لما سبق ذكره من أن فسق الراوي مسقط لخبره[2]. ولكن القدر المطلوب من العدالة الدينية في هذه المرتبة هو تمامها، لا الأفضلية فيها. فيكفي تمامها في أهل هذه المرتبة، ولا يشترط فيهم أن يكونوا في قمة العدول. وذلك لأن أقصى ما يتطلبه شدة قُوَّة حديث الراوي من العدالة الدينية هو التأكد من خلو الراوي من الكَذِب في الحديث النبوي، ومن جميع أسباب الفسق، ومن خوارم المروءة. وهذا يتحقق بتحقق تمام العدالة الدينية. وأما ما فوق ذلك من استقامة الأقوال والأفعال، والزيادة في الحسنات؛ فإنه -وإن كان مظنة التثبت- إلا أنه لا يستلزم زيادة في قُوَّة حديث الراوي من حديث غيره من الثقات، إذ يجوز خلو أشد الناس استقامة من الأفضلية في ضبط الحديث، بل يجوز خلوه من الضبط مُطلَقًا. فالراوي مهما بلغ من استقامة سيرته إذا لم يتصف بإتقان الحديث، كالمختلط اختلاطا شديدا، أو سيء الحفظ، أو كمن لم يعرف الصناعة الحديثية؛ فإنه لا يدخل في عداد من يحتج به مُطلَقًا، فضلا عن ارتفاعه عليهم. وإذا اتصف بتمام الضبط، لا أكثر، فإن حديثه ليس له مزية على حديث غيره من الثقات، وإن كان في قمة أهل الصلاح والاستقامة. وهذا يعني أنه في باب الرواية الأفضلية في العدالة الدينية لا تغني عن الأفضلية في ضبط الحديث، بينما الأفضلية في ضبط الحديث تغني عن الأفضلية في العدالة الدينية، إذا كان الراوي متصفا بتمامها. فالخُلاصة أن الأفضلية في العدالة الدينية بعد

---

١ انظر: معنَى إتقان الحديث، وتمام العدالة الدينية في مرتبة ثقة من هذه الرسالة، وهي مرتبة التوثيق المُطلَق، أو مرتبة مُجَرَّد التوثيق التام. وانظر: التفصيل في أوجه إتقان الحديث هناك أيضا.

٢ انظر: مرتبة متروك الحديث من هذه الرسالة.

تمامها لا تشترط في رفع مرتبة الراوي فوق غيره من الثقات.

ويشهد لما ذكر قول مالك بن أنس: "لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه. وإن كان لا يُتَّهَم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف الحديث" وقوله أيضا: "لقد أدركت في هذا البلد -يعني المدينة- مَشيَخَة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثا قط." قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون."[1]

ومن أوضح أمثلة من ظهر تفوقه في استقامة السيرة على غيره ممن اتصف بتمام العدالة الدينية، مع ذلك توقف النُّقَّاد المحدثون في رفعه فوق مرتبة التوثيق المُطلَق في باب الرواية الفُضَيلُ بن عِياض. وقد بلغ من ورعه ومحاسنه أن وصفه ابن المبارك بـ"أورع الناس".[2] حتى روي عن ابن المُبارَك أنه قال: "ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من الفُضَيل بن عِياض."[3] ومع ذلك لم يرفعه أحد من النُّقَّاد في باب الرواية -على حسب ما أعلم- فوق التوثيق المُطلَق. فقد وصفه ابن عُيَينَة والدَّارقُطني بـ"ثِقَة"،[4] وقال النَّسائي: "ثِقَة مأمون رجل صالح."[5] بينما أنزله بعضهم من التوثيق المُطلَق أيضًا، فقد قال فيه ابن مَهدِيّ: "رجل صالح ولم يكن بحافظ."[6] وقال أبو حاتم: "صَدُوق."[7] فهذا شاهد على أن الرجل قد يكون في قمة العدول، إلا أنه ينزل عن الأفضلية في الإتقان، فلا يبلغ المرتبة الأولى للتعديل في باب الرواية.

وعلى هذا؛ يمكن القول بأن الأفضلية في إتقان الحديث هي السِّمة التي تُميِّز أهل هذه المرتبة عن أهل مرتبة ثقة ثقة. ويترتب على هذا أن أهل هذه المرتبة هم أحد شخصين:

الأول: من تفوق على من عداه من الثقات عدالة و ضَبطًا.

والثاني: من تفوق على سائر الثقات ضَبطًا، وكان تام العدالة.

وأما من تفوق على من عداه عدالة، وكان تام الضبط فقط لا غير، أو ناقصه، أو فاقده؛ فإنه لا

---

١ الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٣/١

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٢٨٧/٢٣، وتهذيب التهذيب، ٢٩٥/٨

٣ تهذيب الكمال، ٢٨٧/٢٣

٤ انظر: تهذيب التهذيب، ٢٩٥/٨

٥ المرجع السابق، ٢٩٥/٨

٦ المرجع السابق، ٢٩٥/٨

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٧٣/٧، رقم الترجمة ٤١٦

يعد من أهل هذه المرتبة لخلوه من التفوق في إتقان الحديث، الذي هو الشرط الأخص لأهل هذه المرتبة.

ويتلخص من هذا البحث كله أن ضابط ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى للتعديل الدَّالَّة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية.

المبحث الثالث

سبب عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة، مع التوجيه

ويَبدُو أن عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة في مراتب التعديل لظهوره. ولا يصح أن يُحمَل على أنه غفل عنهم. كيف، وهو من هو في صلته الوثيقة بأَئِمَّة النَّقد، وملازمته الطويلة وتلقيه المباشر من أعلام النقد، وكثرة اطلاعه على أقوالهم التي كثر فيها عبارات من هذه المرتبة، وفي رسوخه في النقد. وقد أشار إلى طائفة من أهل هذه المرتبة في موضع آخر، وذكر أنهم أعلى من عامة الرواة، وذلك في قوله عند ذكر طبقات الرواة: "ثم احتِيجَ إلى تبْيِيْن طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتبايُن درجاتهم، ليُعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجَهْبَذة[1] والتنقير[2] والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح"[3]. ثم ذكر مراتب الرواة بدأ بأهل العدالة[4]. وفي موضع آخر عند ذكره لمراتب الرواة قال: "فمنهم الثبْت الحافظ الوَرِع المُتقِن الجِهْبِذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يُختلَف فيه، ويُعتمَد على جرحه وتعديله، ويُحتَجُّ بحديثه وكلامه في الرجال"[5].

كل هذا يدُلُّ على أن ابن أبي حاتم رأى النُّقَّاد -وهم طائفة من أهل المرتبة الأولى- صنفا يختلف عن عامَّة الرُّواة، ويفوقهم بوصف هو الرسوخ في القدرة على نقد الرواة والمَرويَّات؛ بناء على كثرة اشتغالهم بالحديث، وسعة علمهم به، ودقة معرفتهم لمراتبه ومراتب رواته بالإمعان في ملاحظة الأشباه والنظائر والاختلاف والتنوع. وهذا الوصف جعلهم بمنزلة من يحكم على الرواة، ويُقبَل قولُه فيهم. فهم الحكَّام على الرواة، وليسوا رواة مُجَرَّدين. فلذلك يختلف صنيع ابن أبي حاتم فيهم ظاهرا، فأحيانا يجعلهم في قِمَّة الرواة كما فعل عند ذكره لطبقات الرواة، ومراتبهم. وأحيانا يُهمِلهم

---

١ وصف الجهبذ، وهو النُّقَّاد الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف بطرق النقد، وهو معرب. انظر: تاج العروس، ١/ ٢٣٨٤

٢ التنقير التفتيش. من قول القائل: نقرت عن الخبر تنقيرا، إذا فتشه. انظر: جمهرة اللغة، ١/٤٤١، مادة

٣ تقدمة الجرح والتعديل، ١/٦

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٠

كما فعل في بيان مراتب ألفاظ الجرح والتعديل. وهذا يعني أنه يرى أن هؤلاء النُّقَّاد كانوا من الشهرة بالثِقَة والإتقان بحيث لا يحتاجون إلى تزكية أحد. فإذا كانت اجتهاداتهم في الرواة والمَروِيَّات موضع حُجَّة ، فكيف بمَروِيَّاتهم. وهذا المعنَى واضح في قوله السابق ذكره: "فهذا الذي لا يُختلَف فيه، ويُعتمَد على جرحه وتعديله، ويُحتَجُّ بحديثه وبكلامه في الرجال"[1]. ولا يخفَى أيضًا ترجيحه للنقاد على غيرهم، وتقديمه لهم على سائر الرواة حيث بدأ بهم في كلا الموضعين المُشار إليهما.

إلا أن ذكر النُّقَّاد وحدهم، مع رفعهم على سائر الرواة ومنهم أهل العدالة، لا يغني عن ذكر أهل هذه المرتبة؛ إذ المرتبة الأولى للتعديل لا تقتصر على النُّقَّاد وحدهم؛ فإن القدرة على نقد الحديث، أو على نقد الرواة ليس شرطا لكون الرجل من أهل هذه المرتبة؛ إذ مدار التعديل في الرواية على أمرين لا ثالث لهما: العدالة والضبط. ومدار الأفضليَّة في الرواية بعد ثبوت تمام العدالة هو إتقان الحديث لا غير. فكل من حاز الأفضلية في إتقان مَروِيَّاته، سواء كان واسعَ العلم أم لا، قادرا على النقد أو غيرَ قادر، كان من أهل المرتبة الأولى للتعديل. فالمرتبة الأولى للتعديل أعم، حيث يشمل من شهد له العلماء بالقدرة على النقد الحديثي، ومن لم يتصف به. ولذا كان صنيع من أضاف هذه المرتبة وصرح بوجودها أوضح وأفيد عند ترجيح الثقات بعضهم على بعض، بخلاف صنيع ابن أبي حاتم.

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ١٠/١

المبحث الرابع

الفرق بين مرتبتي "أَوثَق الناس" و "ثِقَة ثِقَة"

مرتبةُ "أَوثَقُ الناسِ" تُشاركُ مرتبةَ "ثِقَة ثِقَة" في الدَّلالَة على شِدَّةِ إتقانِ الحديثِ مع تَمامِ العدالةِ. ولكنها تُفارقُها في الدَّلالَة على الأَفضَلِيَّةِ في إتقان الحديثِ، الذي هو الوَصفُ الأَخَصُّ لألفاظ وعباراتِ هذهِ المرتبةِ. وعلى هذا؛ يُمكِنُ القولُ بأنَّ أهلَ مرتبةِ "أَوثَق الناس" في الأَصل هُم طائِفَةٌ مِن أَهلِ مرتبةِ "ثِقَة ثِقَة" تَفَوَّقُوا عليهم بالأَفضَلِيَّةِ في إتقانِ الحديثِ.

أو بلَفظٍ آخَرَ، مرتبةُ "أَوثَقُ الناسِ" أَخَصُّ مِن مرتبةِ "ثِقَة ثِقَة". فبَينَ المرتبتَين عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق. فكُلُّ مَن هُو أَوثَقُ الناسِ مُتَثَبِّتٌ، وليس كُلُّ مُتَثَبِّتٍ أَوثَقُ الناسِ.

المبحث الخامس

ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوثَق الناس" مع الشرح

لقد تبين مما سبق أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة يشترط فيها اجتماع ثلاثة أمور، هي:

أولاً: الدَّلالَة على إتقان الحديث استقلالا أو احتمالا. واللفظ يدُلُّ على إتقان الحديث استقلالا؛ إذا لم يحتمل غيره، نحو قولهم: "أتقن الناس"، و"أثبت الرواة"، و"المتثبت في الحديث". ومثل هذه العبارات لا إشكال في حملها على إتقان الحديث، إذ لا تحتمل غيره. وإذا كان اللفظ يحتمل إتقان الحديث ويحتمل غيره فهو يدُلُّ على الإتقان احتمالا، فلا يحمل عليه إلا بقرينة ترجح إرادة الإتقان على غيره. ومثاله قول أحدهم: "ما قدم علينا مثله". والوصف بـ"شيخ الإسلام"، أو "أفضل الناس"، فإنها تحتمل إتقان الحديث، كما تحتمل غيره كالعبادة والزهد، والوعظ والإصلاح، والجهاد، والإنفاق في سبيل الله ونحو ذلك، فلا يجوز حملها على إتقان الحديث إلا إذا صاحبتها قرينة ترجح احتماله على سائر الاحتمالات. كتقييد أفضل بـ"من يحفظ الحديث"، أو كشهرة من وصف بشيخ الإسلام بإتقان الحديث، لا غير. فإذا كان اللفظ أو العبارة غير دال على الإتقان لا استقلالا ولا احتمالا، فإنه ليس من شرط هذه المرتبة. وإن كان يدُلُّ على العدالة الدينية كقولهم "أزهد الناس"، أو "أتقاهم لله"، أو "أخشعهم له".

ثانياً: الدَّلالَة على العدالة لُغَة أو عرفا. فمن أمثلة ما يدُلُّ عليها لُغَة قولهم: "أصدق الناس" و"آمن الناس على الحديث." ومن أمثلة ما يدُلُّ عليها عرفا، قولهم: "أتقن الناس"، و"إليه المنتهى في التثبت." فإنهما يدلان لُغَة على الأفضلية في إتقان الحديث، وقد سبق بيان أنه جرت عادة أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمِين بعدم إطلاق ألقاب دالة على الإتقان فما فوقه على فاقدي العدالة أو ناقصيها. فاللفظ الذي لا يدُلُّ على العدالة لا لُغَة ولا عرفا، فإنه لا يعد من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل.

ثالثاً: الدَّلالَة على الأفضلية في الإتقان. إذ لا يكفي فقط دلالة اللفظ على الإتقان، بل يشترط فيه أيضًا أن يكون دالا على الأفضلية فيه. إذ هي ميزة ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى للتعديل. وعلى هذا، فلفظ "ثِقَة" ولو مُكَرَّرًا ليس من شرط هذه المرتبة وإن كان دالا على العدالة والضبط، بسبب تخلُّف الشرط الثالث، وهو الدَّلالَة على الأفضلية في إتقان الحديث.

ومما ينبغي التنبه له بأن المراد بالأفضلية هنا أفضلية الراوي على جميع الرواة، أو على جماعة كبيرة منهم. كقولهم أَوثَق الناس، وكقولهم أثبت أهل البصرة، و كقولهم أثبت أهل الحديث، ونحو ذلك. فلا يدخل في هذا الباب ما يرد في المقارنة بين راويين أو أكثر كقولهم: فلان أثبت مِن فلان. أو فلان أَوثَق من فلان؛ لأن دلالته على مرتبة الراوي قاصرة على مفاضلة راو على آخر. وهو وإن كان لا يخلو من فائدة عند الترجيح؛ إلا أنه لا يُفيد استقلالا في تعيين مرتبة الراويين بين الرواة في سلم الجرح والتعديل.

ولا يدخل في هذا الباب أيضًا ما كان مُقيَّدا ببعض الشيوخ كقولهم: أثبت الناس في فلان، أو أَوثَق أصحابه، لأنه أيضًا لا يُفيد استقلالا في تعيين مرتبة الراوي، وإن كان يُفيد ترجيحه بالنسبة لتلامذة شيخ معين . وفائدته كسابقه تظهر عند الترجيح. ولا حرج إذا كان مقيدا بأهل بلد، كقولهم: أثبت البصريين، أو أَوثَق من في الحجاز ونحو ذلك، فإنه يفيد في الغالِب مكانة الراوي عموما بين جماعة كبيرة من ثقات ذاك المكان، فهو أقرب إلى التوثيق المُطلَق من التوثيق المقيد.

وأحيانا تكون العبارة في الظاهر مشتملة على ما يفيد تفوق الراوي على جماعة صغيرة من الرواة، إلا أنها في الحقيقة تفيد تفوقه على جميعهم، وذلك إذا كان الراوي يقارن بعدد من الأئمة، فإذا قورن بين شُعبَة والثَّوري مثلا، ونصت العبارة على فضل أحدهما على الآخر، فهي لا تدُلُّ على ذلك فحسب، بل دَلَّت على فضله على جميع الرواة، ذلك لشهرتهما بالتفوق على جميع الرواة بالإتقان. والعبرة بالمعنى، لا باللفظ.

فالخُلاصة أن المراد بالأفضلية هنا أفضلية الراوي على الإطلاق، أو على ما يشبه الإطلاق. وذلك لأن مراتب الجرح والتعديل إنما وضعت لألفاظ وعبارات دالة على مكانة الراوي استقلالا، بحيث لا تتغير مرتبة الراوي عند مقارنته براو أو آخر. فإذا كانت غير دالة على مكانة الراوي بالصفة المذكورة، فإنها حينئذ لا تفي بالغرض من وضع مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وبالتالي لا تدخل فيها.

وإذا استوفى لفظ أو عبارة الشروط المذكورة كان موضعه المرتبة الأولى للتعديل، سواء أطلقت فيه الأفضلية على الصفة المذكورة على راو لمفرده، أو ضمن جماعة من الأفاضل، كقولهم فلان من أثبت أصحاب الحديث.فالموصوف بهذه العبارة، كان أيضًا من أهل هذه المرتبة لثبوت الأفضلية في الإتقان له، وإن كان أدنى ممن وُصِف بالعبارة المذكورة دون دخول "مِنْ" الجارة عليها.

ومما لا شك فيه أن اللُّغَة العربية في سعتها تُوَفِّر طرقا متنوعة للتعبيرعن المعاني الثلاثة المذكورة، مما أدى إلى كثرة ألفاظ وعبارات هذه المرتبة، يمكن حصرها فيما يلي من أنواع تبعا

لأساليبها المختلفة، منها:

أ. ما فيه صيغة "أفعل" التفضيل مضافا إلى الناس أو جماعة كبيرة منهم في سياق الإثبات.

ب. ما فيه نفي الأفضل من الراوي عن طريق استخدام "أفعل" التفضيل.
وهذان الأسلوبان ذكرهما ابن حَجَر إجمالا، وجعلهما أصرح ألفاظ هذه المرتبة دلالة[1] كما سبق.

ج. ما فيه نفي المثل للراوي.

د. ما فيه حصر العدالة والإتقان في قلة من الرواة.

هـ. ما فيه تفضيل الناقد راويا على نفسه.

و. أساليب أخر متفرقة.

وفيما يلي أقوم بعرض ألفاظ وعبارات تُمَثِّل كل واحد من الأساليب المذكورة:

النوع الأول: ما فيه صيغة "أفعل" التفضيل مضافا إلى الناس أو جماعة كبيرة منهم في سياق الإثبات:

وهذا الأسلوب يتميز عن سائر الأساليب لهذه المرتبة بثلاثة شروط، هي:

أولاً: من شرط هذا الأسلوب أن يكون بوزن "أفعل" التفضيل. كقولهم أَوثَق، وأثبت. فإذا لم يكن على وزن "أفعل"، وإن كان دالا على العدالة والإتقان، فإنه لا يكون من ألفاظ هذا الأسلوب، كقولهم: مُتقِن، أو ثبت، أو حُجَّة.

ثانياً: من شرطه أيضًا أن يكون مضافا إلى جماعة كبيرة كالناس أو كأهل بلد، أو العلماء ونحو ذلك. لما سبق من وجوب دلالة ألفاظ وعبارات هذه المرتبة على الأفضلية على الإطلاق، وما يشبه الإطلاق.

وثالثاً: من شرط هذا الأسلوب أن يكون السياق سياق إثبات، لا نفي. ومثال ما ورد في سياق الإثبات قول الناقد: فلان أَوثَق الناس. أما إذا كان السياق سياق نفي، فإنه لا يدخل في هذا النوع، كقول الناقد: ليس أحد أَوثَق من فلان، وبعض صوره لا تدخل في ألفاظ وعبارات هذه المرتبة على الإطلاق، كقولهم: ليس فلان أَوثَق الناس.

---

١ انظر: نزهة النظر، ص ١٣٤

وفيما يلي ألفاظ وعبارات بوزن أفعل المستوفي للشروط مما اطّلعتُ عليه من كلام أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمين:

١. أَوثَق:

هو بوزن أفعل من "ثِقَة"، والأصل في "ثِقَة" أنه عدل ضابط كما هو مَعرُوف وكما سيأتي مُفَصَّلًا[١]. واستخدمه كل من شُعبَة[٢]، وابن عُيَينَة[٣]، وابن مَهدِيّ[٤]، وأحمد[٥] الذي كان أكثرهم استخداما له. ولهم في استخدامه عدة أساليب كقولهم أَوثَق الناس[٦]، أو أَوثَق من رأيت[٧]، أو أَوثَق من يكتبون عنه الحديث،[٨] أو أَوثَق شيخ بمكة،[٩] وأحيانا يقرنونه بلفظ آخر من هذه المرتبة أو غيرها، كقول ابن عُيَينَة في إبراهيم بن مَيْسَرة الطائفي: "من أصدق الناس وأَوثَقهم"[١٠]، وكقوله فيه أيضًا: "وكان ثِقَة مأمونا من أَوثَق من رأيت".[١١]

---

١ انظر: معنَى "ثقه" في ألفاظ وعبارات مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٢ استخدمه في السري بن يحيى إذ قال: ذاك أَوثَق الناس أو من أَوثَق الناس. انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٣٨/٢، رقم النص ٢٩٣٥

٣ استخدمه في إبراهيم بن ميسرة الطائفي حيث قال: وكان ثِقَة مأمونا من أَوثَق من رأيت. انظر: التاريخ الكبير، ١/ ٣٢٨، رقم الترجمة، ١٠٣١ وقال فيه أيضا: حدثنا إبراهيم بن ميسرة وكان من أصدق الناس وأَوثَقهم. انظر: الجرح والتعديل، ١٣٤/٢، رقم الترجمة ٤٢٣

٤ استخدمه في إبراهيم بن نافع إذ قال: كان إبراهيم بن نافع أَوثَق شيخ بمكة. انظر: الجرح والتعديل، ١٤٠/٢، رقم النص ٤٥٨

٥ أطلقه على كل من شُعبَة وعامر بن عبد الله بن الزبير، وعمر بن سعيد بن أبي حسين، وأبي صالح السمان، إذ قال في شُعبَة: كان شُعبَة من أَوثَق الناس. انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ ٢١٧/٢، رقم النص ٢١٨٧، وقال في عامر بن عبد الله بن الزبير: من أَوثَق الناس ثِقَة. انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٩٥/٢، رقم النص ٣٢٦٨، وفي رواية: ثِقَة من أَوثَق الناس. انظر: الجرح والتعديل، ٣٢٥/٦، رقم الترجمة ١٨١٠

وعلى غراره ما قاله في عمر بن سعيد بن أبي حسين: "شيخ ثِقَة" ثم قال: "من أَوثَق من يكتبون عنه الحديث". انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٠٧/٣، رقم النص ٤٤٢٨، وقال في أبي صالح السمان: "من أجلة الناس و أَوثَقهم...وهو ثِقَة ثِقَة. انظر: الجرح والتعديل، ٤٥١/٣، رقم الترجمة،٢٠٣٩، وفي رواية: "هو أَوثَقهم، قالوا: ثِقَة ثِقَة." انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٦١/٣، رقم النص ٤٢٣، فالرواية الثانية تفسر الأولى أي هو أَوثَق الناس عند أحمد، وثِقَة ثِقَة عند عامة النُّقَّاد.

٦ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٣٨/٢، رقم النص ٢٩٣٥

٧ انظر: التاريخ الكبير، ١/ ٣٢٨، رقم الترجمة، ١٠٣١

٨ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٠٧/٣، رقم النص ٤٤٢٨،

٩ انظر: الجرح والتعديل، ١٤٠/٢، رقم النص ٤٥٨

١٠ انظر: الجرح والتعديل، ١٣٤/٢، رقم الترجمة ٤٢٣، وقوله أَوثَق الناس توكيد لثبوت الأفضلية التي دل عليها قوله أصدق الناس. أو إزالة لما قد يتوهم من قوله:" أصدق الناس" أنه يعني أصدق الناس في كلامه، لا في حديثه.

١١ انظر: التاريخ الكبير، ١/ ٣٢٨، رقم الترجمة، ١٠٣١، وقوله: ثِقَة مأمونا تمهيد لقوله: من أَوثَق من رأيت. لأن دلالة أَوثَق صريحة لا تحتمل التأويل، بخلاف الثِقَة المأمون.

٢. أثبت:

أثبت على وزن أفعل من "ثبت" وهو كـ"ثِقَة" دلالة على العدالة والضبط.[١] واستخدمه كل من ابن عُيَينَة[٢]، ويحيى بن سعيد القَطَّان[٣]، وابن مَهدِيّ[٤]، وابن مَعِين[٥]، وأحمد[٦] الذي هو أكثرهم استخداما له، واستخدمه أبو حاتم[٧].

٣. أرضى:

أرضى أفعل من المَرْضِيّ وهو لفظ عام لجميع ما يرغب فيه، فيشمل إتقان الحديث وغيره، فلا يحمل على التوثيق التامّ إلا بقرينة. وقد ثبت استخدام المرضي كمرادف لـ"ثِقَة" كما سبق[٨]، تأسّيا بقوله عزّوجلّ: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[٩].

---

١ انظر: التفصيل في معنى الثبت في ألفاظ وعبارات مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٢ قال ابن عيينة: حدثنا زياد بن سعد وكان من أثبت الناس، وكان لا يأخذ الحديث إلا إملاء. انظر: الكنى والأسماء للدولابي، ٥٤/١،

٣ قال يحيى القَطَّان: قرة بن خالد من أثبت شيوخنا. انظر: التاريخ الكبير، ١٨٣/٧، رقم الترجمة ٨١٨، وقال: ما رأيت مثل مسعر، وكان من أثبت الناس. انظر: التاريخ الكبير، ١٣/٨، رقم الترجمة ١٩٧١، وقال في منصور بن المعتمر: وكان من أثبت الناس. انظر: التاريخ الكبير، ٣٤٦/٧، رقم الترجمة ١٤٩١

٤ قال ابن مَهدِيّ: وكان منصور من أثبت أهل الكوفة. التاريخ الكبير، ٧٤/٤، رقم الترجمة ١٩٩٧، وقال أيضا في سعيد بن عبد الرحمن أخي أبي حرة: هو أثبت شيخ بالبصرة. انظر: الجرح والتعديل، ٤٠/٤، رقم الترجمة ١٧٥

٥ سئل ابن مَعِين : من أثبت شيوخ البصريين؟ فسمى جماعة، منهم: بشر بن المفضل، وخالد بن الحارث، وعبد الوارث بن سعيد، ووهيب بن خالد، ويحيى بن سعيد القَطَّان. انظر: الجرح والتعديل، ٣٦٦/٢، رقم الترجمة ١٤١٠، و ٣٢٥/٣، رقم الترجمة ١٤٦٠، و٧٦/٦، رقم الترجمة ٣٨٦، و٣٥/٩، رقم الترجمة ١٥٨، و١٥١/٩، رقم الترجمة ٦٢٤

٦ قال أحمد: علم الناس إنما هو عن شُعبَة وسفيان وزائدة وزهير؛ هؤلاء أثبت الناس وأعلم بالحديث من غيرهم. انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ ٢١٣/٢، رقم النص ٢١٦٣،

وقال: كان مالك من أثبت الناس، وقد كان يُخطِئ . سؤالات الميموني ٣٧١،

وقال في منصور بن المعتمر: منصور أثبت أهل الكوفة. ميزان الاعتدال: ٢٢٤/٢، رقم الترجمة ٣٥١٧،

وقال: يحيى بن سعيد (أي: القَطَّان) أثبت الناس. انظر: تاريخ بغداد، ١٣٩/١٤

وقاله أيضا في يحيى بن سعيد الأنصاري: انظر: تهذيب الكمال: ٣٥٦/٣١، رقم الترجمة ٦٨٣٦،

وقال: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يعد مع الزُّهْرِيّ ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزُّهْرِيّ فالقول قول يحيى.الجرح والتعديل، ١٤٢/٩، رقم الترجمة ٥٩٩

٧ قال أبو حاتم: منصور بن حيان كان من أثبت الناس. الجرح والتعديل، ١٧١/٨، رقم الترجمة ٧٥٧

٨ انظر: معنى المرضي في ألفاظ وعبارات مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٩ البقرة: ٢٨٢

وقد استخدم لفظ "أرضى" بمعنَى الأفضلية في التوثيق التامّ ابن عباس رضي الله عنه مُحْتَجًّا بحديث قائِلًا: "شهد عندي رجال مَرضِيُّون، وأرضاهم عندي عُمَرُ أن النبي ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ"[1]. والدليل على أنه أراد بكلمتي "مرضيون" و"أرضاهم" التوثيق التامّ لفظ "شهد"؛ إذ يدُلُّ على أنه يريد المرضيين في الشهادة، والمرضي في الشهادة هو من كملت عدالته وضبطه، لأن الإطلاق يحمل على الكمال، ولا كمال للراوي ولا للشاهد إلا إذا شمل العدالة والضبط. فيكون معنَى "أرضاهم" أَوثَقهم.

٤. أصدق:

أصدق بوزن أفعل من الصِّدق وهو لُغَة نقيض الكَذِب والسوء، ويستخدم الأئمة المتقدمون الوصف بالصِّدق كنقيض للسوء في الغالب، لا لنفي الكَذِب وحده كما سبق. فلذلك لا يطلقون ما اشتق منه كأصدق الناس، أو صديق، أو صَدُوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو من أهل الصدق، أو رجل صدق على مشرك، أو كافر، أو منافق، أو مرتكب للكبيرة، إضافة إلى عدم إطلاقه على كاذب. فعلى هذا يكون الوصف بالصِّدق دالا على العدالة الدينية المتضمنة للبراءة من الكَذِب. ويكون معنَى "أصدق الناس"، أحسنهم سيرة.

وأما دلالة أصدق على الضبط، فالأصل في هذا اللفظ أنه يشمل الضبط أيضًا، لأن الإطلاق يحمل على الكمال، ولا كمال للصدق بمعنَى حسن السيرة المتضمن للبراءة من الكَذِب، إلا إذا شمل مَرويَّات الموصوف به أيضًا. لأنه يلزم من كون الرجل أحسن الناس سيرة وأبعدهم عن الكَذِب، أن يتصف بالاحتياط اللازم عند نقل الكلام، فلا يُخبر بما يُخالف الواقعَ سواء في كلامه مع الناس، أو في الحديث النبوي. وهذا المعنَى هو أخص وأتم، وهو الأصل في هذا اللفظ لأنه يوافق إطلاقه، فيجب أن يعد من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل، حيث دل على الأفضلية في إتقان الحديث مع الأفضلية في العدالة الدينية.

ويحتمل لفظ أصدق تجوزا معنَى آخر أعم من المعنَى الأول. وهو أن يُحمَل على من كان أحسن الناس سيرة، من غير نظر في ضبطه للحديث. إذ لا مانع من استخدام هذه اللفظة فيمن لم يُعهد منه إلا الصِّدق وحسن العمل من غير نظر لمدى ضبطه لحديثه. فقد يجوز أن يكون الراوي أحسن الناس سيرة، وخلقا، ولكنه لا يلتزم في رواية الحديث بالاحتياط اللازم حيث لا يعرفُ الصناعة الحديثية.

---

١ هذا الحديث رواه البُخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، ص ٩٧، رقم الحديث ٥٨١ عنه بلفظه.

وبالنظر في استخدام أَئِمَّة النَّقد لهذا اللفظ، وجدتُهم يستخدمونه في المعنَى الأصلي الذي هو الأخص الأتم. ولأجل هذا جعله السَّخاويّ من ألفاظ المرتبة الأولى[1]. فمن أمثلة استخدامه بمعنَى الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة قول شُعبَة في سُلَيمان التَّيميّ: "لم أر أحدا أصدق من سُلَيمان التيمي؛ وكان إذا حدثنا بأحاديث يرفعُها إلى النبي ﷺ تغيَّر وجهُه"[2]. حيث جعل الخوف من رفع الأحاديث إلى رسول الله ﷺ من مظاهر صدقه. وهذا وصفُ من كان عارفا بالصناعة الحديثية، خبيرا بخطورة رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، ويعرف ماذا يعنى التساهل فيه؛ فيحتاط لحديث رسول الله ﷺ غاية الاحتياط، فيَضبطه، ويُتقِنه[3].

وعلى هذا يُحمل وصفه لعِمران بن حُدَير: "أصدق الناس"[4]. وقد وصفه ابن المَديني بلفظ: "ثِقَة من أَوثَق شيخ بالبصرة"[5]. ولشُعبَة أمثلة أخرى في استخدامه بهذا المعنى.[6]

وكذلك قول ابن عُيَينَة: "حدثنا إبراهيم بن مَيسَرَة، وكان أصدق الناس وأَوثَقهم"[7] يُؤَكِّد على دلالته على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية؛ حيث استخدمه كمرادف لأَوثَق.

فالخُلاصة أن الوصف بأصدق الناس من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل، إلا إذا اقتضت قرينة صرفه عن الأصل، فإنه حينئذ يحمل على حسن السيرة دون تضمن لضبط الحديث، فلا يستوفي آنذاك شرط هذه المرتبة.

٥. آمن على الحديث:

آمن بوزن أفعل من مأمون بمعنَى حسن السيرة، والمأمون مرادف للصَدُوق كما سبق في مرتبة صدوق. وتقييده بالحديث يُؤَكِّد شمول دلالته للضبط بجانب العدالة. وصيغة أفعل منه تدُلُّ

---

١ انظر: فتح المغيث، ٢/٢٧٨

٢ تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٤٢، والجرح والتعديل، ٤/١٢٤، رقم الترجمة ٥٣٩

٣ ومما يدُلُّ على أن سليمان التيمي عند شُعبَة من أهل الضبط والإتقان قوله: شك سليمان التيمي عندنا يقين.

٤ المرجع السابق، ٢/ ٤٧٩، رقم الترجمة ١٩٤٩

٥ انظر: تهذيب الكمال، ٢٢/٣١٧، رقم الترجمة ٤٤٨٤، وتهذيب التهذيب، ٨/١١١، رقم الترجمة ٢١٨

٦ من أمثلة استخدامه بهذا المعنَى قوله: أخبرني خليد بن جعفر وكان من أصدق الناس وأشدهم اتقاء. العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١/٤٢٩، والظاهر أنه أراد الصِّدق والاتقاء مقيدين بالحديث؛ وذلك لأنه وصفه بهما وهو بصدد الرواية عنه. والله أعلم. ومن أمثلته أيضا ما رواه أبو قطن قال: سألت شُعبَة عن أبي حرة [واصل بن عبد الرحمن]، فقال: ذاك من أصدق الناس. انظر: المرجع السابق، ٣/٢٤٢، رقم النص ٥٠٦٤، وقد وصفه في رواية بسيد الناس. انظر: تهذيب الكمال، ٣٠/٤٠٧

٧ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١/٤١، هذا، وأطلق ابن عيينة هذا الوصف على الصلت بن بهرام أيضا قال: حدثنا الصلت بن بهرام وكان أصدق أهل الكوفة. الجرح والتعديل، ٤/٤٣٨، رقم الترجمة ١٩٢٠

على أن الموصوف به في قمة أهل العدالة والإتقان. وعلى هذا، فاللفظ دال على العدالة والإتقان حيث أريد به أفضلية الراوي عدالة و ضَبطًا.

وقد وردت هذه العبارة على لسان ناقدين فيما رواه علي بن المَديني عن بِشر بن المُفَضَّل قال: "لقيتُ الثَّوريَّ بمَكَّةَ، فقلتُ له: مَن آمَنُ مَن تركتَ على الحديث بالكوفة؟ قال: منصورُ ابنُ المُعتَمِر. فمَن آمَنُ مَن تركتَ أنتَ على الحديثِ بالبصرة؟ قلتُ: يُونُس بنُ عُبَيد."[1]

٦. أحفظ:

وهذه اللفظة تحتمل لُغَة التفوُّق في القدرة على الحفظ، أو التفوق في سعة العلم، أو إتقانه، أو الاعتماد على الذاكرة دون الكتاب، أو مجموعة أمرين أو أكثر مما ذكر[2]. ولا دلالة فيها لُغَة على العدالة كما أشار إلى ذلك العِراقِيّ في ألفِيَّته،[3] وصرح به السَّخاويّ[4] في صدد حديثهما عن لفظ الحافظ، ولذلك رأى السَّخاويّ أنه -أي: الوصف بالحفظ- لا يكفي وحده للتوثيق التام، بل لا بُدَّ من أن يقترن به ما يدُلُّ على العدالة.[5]

إلا أني لاحظت في استخدام أَئِمَّة النَّقد المُتقَدِّمين للفظ أحفظ الناس وما شابهه من التراكيب المشتملة على أحفظ أنهم ما أطلقوا هذه اللفظة إلا على العدول فيما وجدته من أمثلة استخدامها باستثناء مثال واحد فقط، هو قول أحمد في سُلَيمان بن داود الشَّاذَكُوني وهو متروك، وقد اتُّهم بالوضع[6]: "وأحفظنا [يقصد: أحفظ أهل العلم بالحديث في زمانه] للأبواب سُلَيمان الشاذكوني."[7] ويحتمل أن يكون هذا القول قبل ظهور ما يُطعَن فيه لأجله.

وبناء على هذا؛ يمكن القول بأن هذه اللفظة تتضمن العدالة في اصطلاح جمهور النُّقَّاد، وإن كانت لا تدُلُّ لُغَة عليها. أو بلفظ آخر، إنهم لا يُطلقون هذا الوصف الرفيع إلا على المتَّصِفين بالعدالة الدينية، شأن سائر الألفاظ الدالة على إتقان الحديث كما سبق، إلا إذا قام الدليل على خلافه، فإنه حينئذ يصرف عن الشمول إلى الضبط وحده كما في مثال إطلاقه على الشاذكوني.

---

١ تاريخ دمشق، ٣٣٧/٣١

٢ انظر: معنى الحافظ لغة في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٣ انظر: متن ألفية الحديث، ١١/٢

٤ انظر: فتح المغيث، ٢٨٠/٢

٥ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٦ انظر أقوال النُّقَّاد فيه في: ميزان الاعتدال، ٢٠٥/٢، وسير أعلام النبلاء، ٦٧٠/١٠، ولسان الميزان، ٤٥٢/١، ٤٥٣،

٧ تاريخ بغداد، ١٠٨/٤

أما استخدام النُّقَّاد المُتقَدِّمِين له للدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث، ففي الأغلب كذلك. ومن أمثلته ما جاء عن ابن سِيْرين لما ذكر له رجل منامَه فذكر حمامة التقمت لؤلؤة فخرجَت اللؤلؤة منها مثل ما دخَلت سواء، فقال ابن سيرين مُعبِّرًا: "وأما التي خرجَت كما دخَلت، فذاك قتادة أحفظ الناس."[1] والظاهر أن ابن سيرين أراد بذلك أن قتادة لا يزيد في الحديث ولا ينقص ولا يُغَيِّر، بل يُؤدِّيه كما سمعه.

وكذلك قول ابن المسيَّب فيه أيضًا: "ما أتاني عراقيٌّ أحفظ من قتادة."[2] يفسره فيما حكاه عمرُو بن عبدِ الله قال: لما قدم قتادة على سعيد بن المسيَّب، فجعل يُسائله أياما وأكثر، فقال له سعيد: أكلُّ ما سألتَني عنه تحفظه؟ قال: نعم، سألتُك عن كذا؛ فقلتَ فيه كذا وكذا، وسألتُك عن كذا؛ فقلتَ فيه كذا، وقال فيه الحسن كذا حتى ردَّ عليه حديثا كثيرا. قال: يقول سعيد: "ما كنت أظنُّ أن الله خلق مثلك."[3] فهذا بمثابة تقرير من ابن المسيب بصحة ما حفظه، مع المبالُغَة في الإعجاب بحفظه.

وكذلك عدُّ الثَّوري لإسماعيل بن أبي خالد الأحمَسِيّ في أحفظ من رأى.[4] وقد شهد له أكثر من واحد بإتقان الحديث منهم العِجليُّ قال: "وكان لا يروي إلا عن ثِقَة."[5] ورأى أحمد أنه أصح الناس حديثا عن الشعبيّ[6]، وكذلك أبو حاتم حيث قال: "لا أقدِّم عليه أحدا من أصحاب الشعبيّ"[7].

ومن هذا الباب أيضًا قول يحيى القَطَّان لما سُئِل: "من أحفظ من رأيتَ؟" قال: "سُفيان الثَّوري، ثم شُعبَة، ثم هُشَيم"[8]. ومعلوم أن الثَّوري فاق شُعبَة في شدة الضبط للحديث[9]، وقد اعترف شُعبَة أيضًا بذلك[10]، وكذلك تفوُّق شُعبَة على هشيم؛ إذ قد اشتهر شُعبَة في التثبت ما لم يشتهر بمثله هشيم، وإن كان هشيم أوسع حفظا.

---

١ وكان الرجل ذكر أنه رأى في المنام ثلاث حمامات التقمت كل منها لؤلؤة، فخرجت من الأولى أعظم مما دخلت، وخرجت من الثانية أصغر مما دخلت، وخرجت من الثالثة مثل ما دخلت، فعبر ابن سيرين الحمامة الأولى بالحسن يسمع الحديث، فيجوده بمنطقه، وعبر الثانية بابن سيرين (أي: نفسه) يسمع الحديث، فيشك فيه، وينقص منه، وعبر الثالثة بقتادة. انظر: العلل ومعرفة الرجال، ٣١٥/٢، رقم النص ٢٣٩٥

٢ انظر: الجرح والتعديل، ١٣٣/٧، رقم الترجمة ٧٥٦

٣ الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٣٠/٧

٤ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٧٧/١

٥ هكذا نقل الحافظ عن العجلي، انظر: تهذيب التهذيب، ٢٥٥/١، رقم الترجمة ٥٤٣، ولم أجده في معرفة الثقات للعجلي.

٦ الجرح والتعديل، ١٧٥/٢، رقم الترجمة ٥٨٩

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ انظر: علل التِّرمِذي الكبير، ٥٢/١

٩ انظر شهادة أحمد وأبي زُرعَة بذلك في تقدمة الجرح والتعديل، ٦٦/١

١٠ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٦٣/١، و٦٥

وهناك أمثلة أخرى لاستخدام كلمة أحفظ بهذا المعنى عند كل من الثَّوري[1]، وابـن عُيَينَـة[2]، وأحمد[3]، والنَّسائي[4] أيضًا. وقد صرح ابن مَهدِيّ بأن المراد بالحفظ هو الإتقان، حيث قـال: "والحفـظ الإتقان"[5].

هذا في الغالب، وقد يريدون بهذا اللفظ سعة العلم مُجَرَّدا عن الإتقان، كما جاء فيما روايـة ابن أبي حاتم قال: قيل لأبي زُرعَة: "بلغَنا عنك أنكَ قُلتَ لم أر أحدا أحفـظ مـن ابـن أبي شَـيْبَة؟" فقال: "نعم، في الحفظ، ولكن في الحديث." لم يحمده". ثم شرع أبو زُرعَة في حكاية ملاحظاته عليه كلها تدور حول كونه غير ضابط، منها قبوله التلقين، والتساهل في ضبط الحديث.[6]

فالأصل في هذا اللفظ حمله على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينيـة، إلا إذا صرفته قرينة عن هذا المعنى. والله أعلم.

٧.أتقن:

المُتقِن كالحافظ في الدَّلالَة على الضبط دون العدالة لُغَة[7]. وقد سـبق أن ذكـرت أن الألفـاظ والعبارات الدالة على إتقان الحديث تتضمن العدالة الدينية عرفا عند أَئِمَّة النَّقـد المُتقَـدِّمِين. فعـلى هذا يمكن القول بأن الوصف بأتقن الناس، وما شابهه يتضمن معنَى العدالة الدينية في عرف النُّقَّاد الأوائل.

ومن أمثلة استخدام كلمة أتقن بهذا المعنَى قول أحمـد في روايـة ابنـه عبـد الله–على فـرض صحتها[8]– حيث قال: "يا أبَتِ، من الحُفَّاظ؟ قال: يا بُنَيَّ، شباب عندنا فتفرَّقوا: محمد بـن إسـماعيل،

---

١ أطلقه على عاصم الأحول أيضا، حيث ذكر حفاظ البصريين أولا ثم قال: وكان عاصـم أحفظهـم. انظـر: الجـرح والتعديل، ١٢٤/٤، رقم الترجمة ٥٣٩

٢ قال ابن عيينة: "سبق الأعمش أصحابه بأربع خصال،" وذكرها منها أنه أحفظهم للحديث. انظـر: تـاريخ ابـن مَعِين ، رواية الدوري، ٣٨٨/٣، رقم النص ١٨٧٩، ومما يدُلُّ على سعة علمه أن جعله ابن المَدِينِيّ أحد الستة الذين حفظوا العلم على أمة محمد –صلى الله عليه وسلم–. انظر: العلل لابن المَدِينِيّ، ص ٢، وقد شهد له شُعبَة بإتقان الحديث حيث قال: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش. وكان يسميه المصحف لصدقه. انظر: تهـذيب الكمال، ١٢/ ٨٦، و٨٧، رقم الترجمة ٢٥٧٠

٣ أطلقه أحمد على عبد الملك بن أبي سليمان، حيث قال: كان من أحفظ أهـل الكوفـة. انظـر: سـؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٧

٤ استخدمه في ابن راهويه حيث قال: لم يكن في عصر أحمد بن حنبل مثل هؤلاء الأربعـة: عـلي بـن المَـدِينِيّ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. ثم قال: وأحفظهم للحديث والفقه ابن راهويـه. انظـر: مناقب الإمام أحمد، ص ١٦٩، ١٧٠، وقد شهد أبو حاتم الرازي لابن راهوية بإتقان الحديث؛ إذ قال: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رُزق من الحفظ. انظر: تاريخ بغداد، ١٤٥/٣

٥ التاريخ الكبير، ٤٢٤/١، رقم الترجمة ١٣٦٠، وانظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٣٦/٢

٦ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٣٣٧/١

٧ انظر معنَى المُتقِن في ألفاظ وعبارات مرتبة ثقة من هذه الرسالة

٨ لأني لم أعثر له على سند.

وعبد الله بن عبد الرحمن، والحسن بن شجاع، وأبو زُرعَة. فقلت: يا أبت، فمن أحفظهم؟ قال: أسردهم أبو زُرعَة، وأعرفهم محمد بن إسماعيل، وأتقنهم عبد الله، وأجمعهم للأبواب الحسن."[1]

٨. أقوم:

أفعل من القيام، ويدل على معاني متعددة، منها الثبات والاعتدال والاستواء والحفظ للشيء[2]. ومنه قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾[3]، وقد فسره القُرطُبي بقوله: "أي الطريقة التي هي أَسَدُّ وأعْدَلُ، وأصْوَبُ."[4] فعلى هذا، يكون المراد بأقوم أثبت، وأعدل، وأحفظ. فهو واضح الدَّلالَة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية. وهذا يعني أنه من ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى. ولا ينبغي أن يصرف عن معنَى الأفضلية في التوثيق التامّ إلا بدليل.

ومن أمثلة إطلاقه بالمعنَى الأصلي وصف أحمد للشافعي قائِلًا: "سمعت المُوَطَّأَ من بضعة عشر نفسا من حفاظ أصحاب مالِك، فأعدتُه على الشافعي؛ لأني وَجَدتُه أَقوَمَهُم."[5]

ومن أمثلة وجود قرينة تقتضي صرف العبارة المذكورة عن الأصل قول أحمد في محمد بن نُوح العِجلي[6] الذي هو الآخر كأحمد لم يستجب للحكام في فتنة خلق القرآن، ومات مُكَبَّلا بالقيود: "ما رأيت أحدا على حَداثة سِنِّه، وقلة علمه أقوم بأمر الله من محمد بن نوح، وإني لأرجو أن يكون الله ختم له بخير."[7] ثم ذكر أحمد كيف كان يُقوِّيه، ويعظه، ويأمره بالثبات، وأنه دام هكذا حتى مات.[8] والظاهر أنه لم يرد بأقوم هنا ضبطه للحديث، وإنما أراد استقامته وثباته على الدين، والقرينة الصارفة عن المعنَى الأصلي هي تقييد "أقوم" بـ"أمر الله"، وذكر قلة علمه.

٩. أبصر بالحديث أو بالرجال:

مُقيَّدا بالرجال أو بالحديث، أو كليهما. وأبْصَرُ أفعَلُ من البَصَر والبَصَارة بمعنَى العِلْم، والحِذق[9]. وعلى هذا، فالتعبير المذكور يدُلُّ على الأفضلية في إتقان الحديث، سواء أُضِيفَ إلى الحديث أو الرجال. أما

---

١ تهذيب التهذيب، ٢٤٧/٢، رقم الترجمة ٥١٤، ولم يذكر الحافظ سنده إلى عبد الله.

٢ انظر: لسان العرب، ٤٩٦/١٢، مادة ق و م

٣ سورة الإسراء، ٩

٤ تفسير القرطبي، ٢٢٥/١٠

٥ تهذيب التهذيب، ٢٨/٩، رقم الترجمة ٣٩

٦ محمد بن نوح العجلي قد سبقت ترجمته.

٧ تاريخ بغداد، ١٢٣/٢

٨ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٩ انظر: تهذيب اللغة للأزهري، ٢٠٢/٤، ولسان العرب، ٦٤/٤، وتاج العروس للزبيدي، ص ٢٥١٩

إذا اضيف إلى الحديث فدلالته على الأفضلية في إتقان الحديث واضحة بدون إشكال إذ البصر- بالحديث من أعلى درجات إتقان الحديث. وأما إذا أضيف إلى الرجال، كقول الناقد فلان أبصر- بالرجال، فهو يستلزم إتقان الحديث، وذلك لأن البصر بالرجال لا يبلغه أحد إلا بعد إتقان الحديث.

وقد سبق أن النُّقَّاد المُتقَدِّمين يحترزون من إطلاق عبارات رفيعة كهذه في الوصف بالبصر- بالحديث على فاقدي العدالة الدينية أو ناقصيها.وعلى هذا فإن هذه العبارة في عُرف نُقـَّاد الحديث تدُلُّ على الأفضلية في ضبط الحديث مع تمام العدالة. والله أعلم.

واستخدمه ابن مَهدِيّ[1]، وأحمد[2]، وأبو حاتم[3] للمعنَى المذكور.

١٠. أعلم الناس بالرجال:

المَعرُوف بأن المراد بالرجال في مثل هذه العبارة رواة الحديث، الذين يهتم بهم أهل النقد الحديثي. فإذا وصف شخص بكونه أعلم الناس بالرجال دل ذلك على كونه في قمة أهل العلم بالحديث ونقده. إذ لا يتأهل المرء للنقد الحديث، فضلا عن بلوغه المرتبة العليا فيه، إلا إذا اتصف بإتقان الحديث، والعدالة الدينية.

وقد وردت هذه العبارة على لسان يحيى بن سعيد إذ قال مقارنا بين شُعبَة والثَّوري: "كان شُعبَة أعلم بالرجال، فلان عن فلان، وكان سُفيان صاحب أبواب."[4] قال ابن أبي حاتم شارحا مقصود يحيى بن سعيد: "يعنى أن الغالب عليه الأبواب من غير أن عدم منه معرفة الحديث، وإن كان شُعبَة المُقَدَّمُ في ذلك."[5]

---

١ قال ابن مَهدِيّ في وهيب بن خالد: كان وهيب من أبصر أصحابه بالحديث وبالرجال. انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢/٢٣، والجرح والتعديل، ٩/٣٥ ويُؤيِّده قول أبي حاتم فيه: ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ أهل البصرة، وهو ثِقَة، ويُقال: إنه لم يكن بعد شُعبَة أعلم بالرجال منه. انظر: الجرح والتعديل، ٩/٣٥

٢ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثني أبي قال: سئل أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد [القَطَّان]، وعبد الرحمن بن مَهدِيّ، ووكيع، فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثا. وأظنه قال: وأثبتهم. انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١/٣٣٣،

وأطلق أحمد وصف أبصر الناس على أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، في قوله: وأبو سلمة كان من أبصر- الناس بأيام الناس، لا تسأله عن أحد إلا جاءك بمعرفته. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٤٨٢، وأيد الدَّارقُطني هذا المعنَى حيث قال: أبو سلمة الخزاعي أحد الثقات الحفاظ الرفعاء الذين كانوا يسألون عن الرجال، ويؤخذ بقوله فيهم، أخذ عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين علم ذلك. تهذيب الكمال، ٢٨/٥٣٢، رقم الترجمة ٦١٩٤

٣ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إذا رأيت شُعبَة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثِقَة إلا نفرا بأعيانهم. قيل لأبي: ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شُعبَة؟ قال: كان الثَّوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شُعبَة أبصر بالحديث والرجال، وكان الثَّوري أحفظ، وكان شُعبَة بصيرا بالحديث جدا فهما له، كأنه خلق لهذا الشأن. تقدمة الجرح والتعديل، ١/ ١٢٩

٤ الجرح والتعديل، ٢/٢٠

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

١١. أفضل:

الأصل في "أفضل" أنه يدُلُّ على الأفضلية مُطلَقًا. فإذا قُيِّد بالحديث أو قامت قرينة أو أكثر على إرادة الإتقان في الحديث، كان من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل. وإلا فلا.

ومثال وروده مقيدا بالحديث قول شُعبَة: "ما رأيت محدثا أفضل من سُلَيمان التَّيْمي، كان إذا حدث بحديثٍ، ترى الكراهية في وجهه."[١]

ومثال دلالة القرينة على إرادة إتقان الحديث جواب يحيى القَطَّان لما سُئِل: "من أفضل مَن رأيتَ؟ قال: زُهَير بن مُعاوية"[٢]. والقرينة حال زُهَير حيث لم يُشتهر ولم يتميز في غير إتقان الحديث.

ومثال وروده لمعنًى آخر غير إتقان الحديث قول أبي داود في عاصم بن كُلَيب: "كان أفضل أهل الكوفة".[٣] ولم أجد من وصفه بإتقان الحديث، ووصفه أبو داود في رواية أخرى بالعبادة[٤]. فحمله عليها أولى.

ومثال استخدامه للدلالة على الأفضلية من غير قرينة ترجح احتمال إتقان الحديث أو غيره قول أبي داود في المُغِيرة بن حَبيب: "لا بأس به، هذا خَتَنُ مالِكِ بن دِينار، هذا من أفضل الناس."[٥] فلا ينبغي حمله على إتقان الحديث من غير قرينة ترجح احتماله.

١٢. خير أو أخير:

"الخير ضد الشر"،[٦] ويستخدم للتفضيل أيضًا على وجهين. فقد يطلق ويراد به المفاضلة مع ثبوت الخيرية للفاضل والمفضول، فيُقال: هذا خير من هذا، أي يفضله، وقد يستخدم ويراد به المفاضلة بمعنَى ثبوت الخيرية للفاضل دون المفضول؛[٧] كقول القائل: المؤمن بالله خير من المشرك.

والأصل في "خير" هو "أخير"؛ فأسقطت الألف، وألقيت فتحة الياء على الخاء.[٨] فهو في معنَى أفعل التفضيل.[٩] أي بمعنَى أفضل. وعلى هذا، هو مثله في عموم الدَّلالَة على الأفضلية في إتقان

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٤٢

٢ انظر: سؤالات الآجري لأبي داود، ١/٢٢٣، رقم النص ٢٤٢

٣ المرجع السابق، ١/٣١٠، رقم النص ٥١٢

٤ انظر: تهذيب الكمال، ١٣/٥٣٨، رقم الترجمة ٣٠٢٤

٥ سؤالات الآجري، ٢/١٣٤، رقم النص ١٣٦٦

٦ انظر: معجم ديوان الأدب، ٣/٣٠١

٧ انظر: المصباح المنير، ١/١٨٥

٨ انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ١/٢٥٣

٩ انظر: الصحاح، ٢/٦٥٢

الحديث وغيره من أوصاف الخيرية، فلا يحمل على إتقان الحديث إلا بقرينة.

وقد وصف به شُعبَة عددا من الرواة، فأطلق خير الناس على محمد بن النُّعمَان، وروى عنه.[1] كما أطلق أَخيَرُ الرجال أو خَير الرجال على محمد بن ذَكوان البصري الأزدي الجهضَمي، وصفه به وهو يروي عنه.[2] ووصف به كذلك مُزاحِم بن زُفَر الضَّبِّي،[3] ولم أجد قرينة تعين في الأمثلة المذكورة كلها احتمال إرادة الأفضلية في إتقان الحديث.

كما أطلق سُفيان الثَّوري عبارة "خَيرُ رَجُلٍ بالكوفة" على محمد بن سُوقَة.[4] ويَبدُو أنه أراد به الأفضلية في الدين، لا في إتقان الحديث، والشاهد إضافته إلى رجل قائِلًا: خَيرُ رجل، فلم يقل: خَيرُ راو، ولا خيرُ مَن يُسمَع منه، ونحو ذلك مما يُحمَلُ على الضبط.

ولم أعثر على مثال تعين فيه إرادة إتقان الحديث من إطلاق هذه اللفظة، إلا أني ذكرته هنا، لأنه إذا استوفى الشرط المذكور فموضعه المرتبة الأولى للتعديل، إذ ربما أعثر أنا أو يعثر القارئ على مثال له مما لم أصله الآن.

١٣.أمثل:

تدل كلمة "أمثل" لُغَة على الخيريَّة، والأفضليَّة. "يُقال: فلان أمثل بني فلان، أي: أدناهم للخير. وأماثل القوم: خيارهم."[5] ولفظ أمثل كسابقه في كونه مُطلَقًا في الدَّلالَة على الأفضلية، فلا يحمل على الأفضلية في إتقان الحديث إلا بقرينة.

واستخدمه أحمد فيما رواه عنه ابنه قال: سألتُ أبي عن عمر بن سعيد بن أبي حُسَين فقال: "مكيٌّ قرشيٌّ ثِقَة مِن أمْثَلِ مَن يكتبون عنه."[6] وفي رواية: "من أَوثَق من يكتبون عنه."[7] فإضافته إلى "مَن يكتبُون عنه" دالَة على أنه أراد بكلمة "أمثل" الأفضلية في الإتقان مع تمام العدالة. ويُؤَيِّده الرواية الثانية التي ذكرتها.

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٠٨/٨، رقم الترجمة ٤٦٥

٢ المرجع السابق، ٤٥١/٧، رقم الترجمة ١٣٧٨، وانظر: تقدمته، ١٥٢/١

٣ المرجع السابق، ٤٠٥/٨، رقم الترجمة ١٨٥٨، وانظر: تقدمته، ١٥٣/١

٤ المرجع السابق، ٤٨١/٧، رقم الترجمة، ١٥٢٠، وانظر: تقدمته، ٧٥/١

٥ جمهرة اللغة، ٢٠٨/١

٦ انظر: الجرح والتعديل، ١١٠/٦، ٥٨٣

٧ العلل ومعرفة الرجال، ١٠٧/٣، ٤٤٢٨

١٤. أعلم الناس:

هذه العبارة عامة تحتمل الحديث وغيره من أنواع العلم وفنونه. ولا تحمل على إتقان الحديث إلا بقرينة، وقد استخدمه ابن مَهدِيّ، وابن المَدينِيّ للدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث. فقد قال ابن مَهدِيّ: "كان سُفيان بن عُيَينَة من أعلم الناس بحديث الحجاز."[1] والقرينة تقييده بحديث الحجاز. بينما قال علي بن المَدينِيّ: "كان عبد الرحمن بن مَهدِيّ أعلم الناس." قالها مِرَارًا. والقرينة التي تدُلُّ على أنه قصد الأفضلية في إتقان الحديث حال عبد الرحمن بن مَهدِيّ، وشهرته بالحديث ونقده، لا غير.

١٥. أمر في الحديث:

"أَمَرُّ" أفعل التفضيل من المِرَّة وهي القُوَّة والشدة. وهو عام في الحديث وغيره. فإذا قيد بالحديث، دل على إتقان الموصوف به.

وهذا الوصف أطلقه يحيى القَطَّان على شُعبَة فيما رواه عنه ابن المَدينِيّ قائِلًا: "وسألتُ يحيى بن سعيد أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال، شُعبَة أو سُفيان؟ فقال: كان شُعبَة أمر فيها."[2]

النوع الثاني: ما فيه نفي الأفضل من الراوي باستخدام "أفعل" التفضيل:

وهذا الأسلوب بعد استيفاء شروط هذه المرتبة يتميز عن سائر أساليبها بما يلي من أمور:

أولها: استخدام صيغة "أفعل" التي للتفضيل.

والثاني: أن يكون السياق سياق نفي، لا إثبات. وبهذا الشرط يتميز عن الأسلوب الأول.

والثالث: أن تفيد العبارة بمجموعها نفي وجود من يفضل الراوي. وذلك لأنه ليس كل نفي دخل على أفعل التفضيل يفيد نفي الأفضل من الراوي، إذ يجوز أن يفيد بعض صوره نفي أفضلية الراوي كقولهم: ليس فلان أفضل الناس. ولذلك كان لا بد من اشتراط إفادة العبارة نفي وجود الأفضل من الراوي.

ونفي وجود الأفضل من الراوي يستلزم أن يكون الراوي هو الأفضل. ولقد استخدم الأئمة المتقدمون عبارات عن رواة معين ين تنفي أن يكون أحد أفضل منهم. فما دام لا يفضلهم أحد، فهم أفضل. ومن تلك العبارات ما يلي:

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٣٢/١، والجرح والتعديل، ٢٢٧/٤، رقم الترجمة ٩٧٣

٢ العلل الصغير، ص ٧٤٨، والجرح والتعديل، ٣٦٩/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، والتقدمة ١٦١/١

١٦. نفي وجود الأَوثَق من الراوي:

قد سبق أن "أَوثَق" يدُلُّ على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية. ونفي وجود من هو أَوثَق من الراوي يعني أن يكون الراوي هو الأَوثَق. ومن هذا الباب قول ابن مَعِين في الهِقل بن زِياد: "ما كان بالشَّام أَوثَق مِن هِقل."[١]

١٧. نفي وجود الأثبت من الراوي:

لقد تقدم أن أثبت مرادف لـ"أَوثَق". ونفي الأثبت من الراوي يدُلُّ على كون الراوي هو الأثبت. فيكون هذا الوصف دالا على الأفضلية في إتقان الحديث مع الدَّلالَة على تمام العدالة الدينية.

وقد استخدمة شُعبَة[٢]، ويحيي القَطَّان[٣]، وابن مَهدِيّ[٤]، وأحمد[٥] والذي أكثَرَ من استخدامه، وأبو حاتم[٦]. وقد يُقيِّدونه بأهل بلد، كقول أبي حاتم في حَرِيْز بن عثمان: "ولا أعلم بالشام أثبت منه"[٧]. وقد يُطلِقونه من غير تقييد كما في قوله أحمد في هشام الدُّستوائي: "الدُّستوائي لا تسل عنه

---

١ تهذيب الكمال،٣٠/ ٢٩٤

٢ قال شُعبَة: ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار، ولا الحكم، وقتادة. انظر: سؤالات أبي داود لأحمد، ص ١٦، وفي سنده انقطاع.

٣ قال يحي: لم يكن هاهنا أحد أثبت من يزيد بن زريع. الجرح والتعديل، ٢٦٤/٩، رقم الترجمة ١١١٣، وقد أنكر أبو داود هذه الرواية. انظر: سؤالات الآجري لأبي داود، ٤٤٧/١، رقم النص ٩٥٥

٤ قال ابن مَهدِيّ: لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة: منصور، وأبو حصين، وسلمة بن كهيل، وعمرو بن مرة. التاريخ الكبير، ٧٤/٤، رقم الترجمة ١٩٩٧

٥ قال أحمد: ليس بالشام أثبت من حريز، إلا أن يكون بحير. وقال أيضا: ليس فيهم مثل حريز، ليس أثبت منه، ولم يكن يرى القدر. انظر: سؤالات أبي داود لأحمد: ٢٢/١، رقم النص ٢٨٨

وقال: لا أعلم أحدا أثبت من الحكم إلا أن يكون منصور بن المعتمر. المعرفة والتاريخ: ١١٢/٢

وقال: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث، ولا أحد. الجرح والتعديل، ١٧٩/٧، رقم الترجمة ١٠١٥

وقال في هشام الدستوائي: الدستوائي لا تسل عنه أحدا، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله فعسى، فأما أثبت منه فلا. المرجع السابق، ٦٠/٩، رقم الترجمة ٢٤٠

وقال: ما رأيت أحدا أثبت من يحي. يعني: القَطَّان. تاريخ بغداد، ٢٣١/٦

وقال أيضا: ما رأيت أثبت في الحديث من يحي بن سعيد، ولم يكن في زمان يحي القَطَّان مثله. الجرح والتعديل، ١٥١/٩، رقم الترجمة ٦٢٤

٦ قال أبو حاتم: حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يُقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو أثبت من صفوان بن عمرو و أبي بكر بن أبي مريم، وهو ثِقَة مُتقِن. المرجع السابق، ٢٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨

٧ المرجع السابق، ٢٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨

أحدا؛ ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله فعسى، فأما أثبت منه فلا"[1]. والعبارة الثانية (أي: المُطلَق) أعلى من الأولى، وإن كان كلاهما من المرتبة الأولى للتعديل، لدلالتهما على الأفضلية.

ويمكن أن يلتحق بهذا قول أبي زُرعَة وإن كان دونه: "قلَّ من رأيت أثبت من عَمرو ابن عَون."[2] فإن قلة من هو أفضل من الرجل مقارب لعدم الأفضل منه في الدَّلالَة على كونه في ذروة أهل الإتقان.

١٨. نفي وجود الأرضى من الراوي:

لقد سبق بيان دلالة "أرضى" على العدالة والضبط معا. وقد استخدم هذا الوصف ابن عُيَينَة قال: "لم يكن بالمدينة رجل أَرضَى من عبدِ الرحمن بن القاسِم"[3]. وحال الرجل يدُلُّ على جلالته في الثِقَة والإتقان،[4] مما يُؤَكِّد أن الوصف دال على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية.

١٩. نفي وجود الأصدق من الراوي:

قد سبق أن النُّقَّاد المُتقَدِّمِين يطلقون لفظة الأصدق على من ثبت صدقه في الحديث، إضافة إلى صدقه في الكلام. ويجب أن يحمل عليه نفيهم للأصدق من الراوي.

ويمكن أن يلتحق به قول أبي حاتم الرازي: "قَلَّ مَن كتبنا عنه أَصدقَ لَهجَةً وأصح حديثا من عمرو بن رافع [أبو حَجَر البَجَلِيّ]"[5]. فتقليل وجود الأصدق من الراوي قريب في المعنَى من نفي الأصدق منه. ويلاحظ هنا اقتران الوصف بالأصدق بالأصح حديثا؛ ما يُؤَكِّد أن الأصدق شامل للضبط. والله أعلم.

٢٠. نفي وجود الآمن على الحديث من الراوي:

آمن مبالَغَة من أمين أو مأمون، وهما موثوق بهما. واللفظ يحتمل العدالة والضبط كما سيأتي في ألفاظ وعبارات المرتبة الرابعة. فإذا قيد بالحديث دل عليهما معا. واستخدمه الثَّوري حيث قال:

---

١ المرجع السابق، ٦٠/٩، رقم الترجمة ٢٤٠

٢ المرجع السابق، ٢٥٢/٦، رقم الترجمة ١٣٩٣

٣ تقدمة الجرح والتعديل، ٤٦/١، والجرح والتعديل، ٢٧٩/٥، رقم الترجمة ١٣٢٥

٤ انظر لأقوال العلماء فيه: تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب

٥ الجرح والتعديل، ٢٣٣/٦، رقم الترجمة ١٢٨٧

"ما خلفتُ بعدي بالكوفة آمَن على الحديث من منصور بن المُعتَمِر."[1]، كما أطلقه بِشرُ بن المُفَضَّل على يُونُس بن عُبَيد.[2]

٢١. نفي وجود الأحفظ من الراوي:

لقد سبق أن الأصل في "أحفظ" أنه يدُلُّ على إتقان الحديث لُغَة، وعلى العدالة الدينية عرفا. ونفي وجود الأحفظ من الراوي يقتضي أن يكون الراوي هو الأحفظ، إذ هو من بلغ الدرجة العليا التي لم يبلغها أحد في الإتقان.

وقد استخدمه كل من شُعبَة[3]، ويحيى القَطَّان[4]، وابن مَهدِيّ[5]، وابن المَدِينِيّ[6]، وأحمد[7]، وأبو داود[8].

٢٢. نفي وجود الأتقن من الراوي:

لقد سبق أيضًا أن أتقن يدُلُّ على الإتقان لُغَة، وعلى العدالة الدينية عرفا. ونفي وجود من هو أتقن من الراوي يدُلُّ على أن الراوي هو الأتقن، فيفيد الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية، وهكذا يستوفي شروط المرتبة الأولى للتعديل.

وأطلقه أبو حاتم على محمد بن سعيد الأصبهاني، أبي جعفر حَمْدان قائِلًا: "كان حافظا يحدث من حفظه، ولا يقبل التلقين، ولا يقرأ من كتب الناس؛ ولم أر بالكوفة أتقن حفظا منه".[9] ففي أول

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٧٨/٨، رقم الترجمة ٧٧٨

٢ انظر: تاريخ دمشق، ٣٣٧/٣١

٣ قال شُعبَة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي، وجرير بن حازم. التاريخ الكبير، ٢١٤/٢

٤ قال ابن أبي شيبة: "سمعت يحيى بن سعيد القَطَّان يقول: ما رأيت أحفظ من سفيان الثَّوري. قلت له، أو قيل له: ثم من؟ قال: ثم شُعبَة. قيل: ثم من؟ قال: ثم هشيم." تقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٦٤، وقد سبق أن وجه تقدم الثَّوري على شُعبَة الضبط، وكذلك تقدم شُعبَة على هشيم.

٥ أطلقه على هشيم. انظر: الجرح والتعديل، ١١٥/٩، رقم الترجمة ٤٨٦، كما أطلقه على حماد بن زيد. انظر: المرجع السابق، ١٣٨/٣، رقم الترجمة ٦١٧، وأطلقه أيضا على كل من منصور بن المعتمر، وسلمة بن كهيل، وعمرو بن مرة، وأبي حصين، ورجل آخر لم يسم. انظر: المرجع السابق، ١٧١/٤، رقم الترجمة ٧٤٢

٦ أطلقه على أحمد. انظر: المرجع السابق، ٦٩/٢

٧ استخدمه في أبي مسعود أحمد بن الفرات. انظر: تهذيب الكمال، ٨٨/١، وفي أبي زُرعَة الرازي. انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٨/١٠، كما استخدمه في الهيثم بن جميل، انظر: المرجع السابق، ٧/١٣، ووكيع. انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٥٢/١، رقم النص ٥٨

٨ قال أبو داود: "ما رأيت أحفظ من النفيلي." انظر: سؤالات الآجري لأبي داود، ٢٦٢/٢، هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل. وقال فيه أحمد: أبو جعفر النفيل أهل أن يقتدى به. انظر: ثقات ابن حبان، ٣٥٧/٨

٩ الجرح والتعديل، ٢٦٥/٧، رقم الترجمة ١٤٤٧

هذا الكلام بعض توجيه لآخره، إذ وصفه بالاعتماد على حفظه، وعدم قبول التلقين، وعدم القراءة من كتب الناس، ثم وصفه بالأتقن حفظا بناء على ما ذكره من الأوصاف.

٢٣. نفي وجود الأفضل من الراوي:

قد سبق أن الوصف بالأفضل يحتمل إتقان الحديث ويحتمل غيره. فلا يجوز حمله على إتقان الحديث إلا بقرينة. فإذا وجدت قرينة دالة على إرادة الإتقان، وأفادت العبارة نفي وجود الأفضل من الراوي إتقانا، كان المعنَى أن الراوي هو الأفضل إتقانا. فتكون من عبارات المرتبة الأولى للتعديل لإفادتها الأفضلية في إتقان الحديث.

ومن أمثلة استخدامه للأفضلية في إتقان الحديث قول شُعبَة: "ما رأيت محدثا أفضل من سُلَيمان التيمي؛ كان إذا حدث بحديث يرفعه ترى الكراهية في وجهه."[1] بدليل لفظ "محدثا" وبدليل "كان إذا حدث بحديث... إلخ" فإن هذه صفة أهل الإتقان الذين يخافون من رفع الحديث، فيحتاطون له غاية الاحتياط.

وهناك أمثلة كثيرة لاستخدام العبارة المذكورة بمعنَى الأفضلية في السيرة والعبادة. فقد أطلقها بهذا المعنَى الحسن على عثمان بن أبي العاص الصحابي[2]، والشَّعبي على الحسن[3]، ويحيى بن سعيد على علي بن الحسين الهاشمي[4]، وابن عُيَينَة على عثمان بن أبي زائدة[5] وأحمد على حسين الجُعفي، وسعيد بن عامر.[6] والقرينة الدالة على إرادة الأفضلية في العبادة والزهد حال كل من أطلقت العبارة المذكورة عليهم حيث اشتهروا بهما. فالأمثلة المذكورة غير داخلة في المرتبة الأولى للتعديل.

٢٤. نفي من هو خير من الراوي:

لقد سبق أن خير يعدل أفضل في احتمال الأفضلية في إتقان الحديث أو غيره. وأنه لا يحمل على إتقان الحديث إلا بدليل. فإذا نفى الناقد وجود من هو خير من الراوي وقام الدليل على أنه أراد إتقان الحديث، دل ذلك بأن الراوي هو خير الرواة كلهم إتقانا. ولعل قول ابنُ المبارَك يصلح كمثال لاستخدام العبارة المذكورة للدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث، وهو: "ما رأيتُ أحدا خيرا من

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١٤٢/١

٢ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٦٠/٢، رقم النص ١٥٥٠

٣ انظر: تاريخ ابن مَعين رواية الدوري، ٣٤٦/٤، رقم النص ٤٧١٠

٤ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ١٨٧/١، رقم النص ١٦١

٥ انظر: الجرح والتعديل، ١٥١/٦، رقم الترجمة ٨٢٦، وتقدمته، ٤٠/١

٦ انظر: تاريخ بغداد/ ١٦٥، وتهذيب الكمال، ٤٥١/٦

سُفيان."[1] والدليل على أنه أراد في إتقان الحديث ما جاء عنه في رواية أخرى قال: "ما رأيتُ مثل سُفيان، كأنه خلق لهذا الشأن." يقصد العلم بالحديث.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لاستخدام هذه العبارة، فقد أطلقها شُعبَة على زُبَيد اليَامي،[2] ويحيى القَطَّان على شُعبَة،[3] وعبد الرحمن بن مَهدِيّ على يحيى القَطَّان،[4] لكني لم أعثر على دليل يعين احتمال إتقان الحديث فيها.

وأطلقها ابن مَعِين على أحمد بن حنبل، والسياق يدُلُّ على أنه أراد شيئا آخر غير إتقان الحديث. فقد قال: "ما رأيتُ خيرًا من أحمد بن حَنبَل قط، ما افتخر علينا قَطُّ بالعَرَبيَّة، ولا ذكرها."[5]

٢٥.نفي وجود الأمثل من الراوي:

قد سبق أن الأمثل بمعنَى الأفضل في الدَّلالَة على الأفضلية وفي احتماله إتقان الحديث وغيره، فلا يحمل على الأفضلية في إتقان الحديث إلا بدليل. وقد أطلقه أبو داود في سياق النفي على سليمان التَّيمِي، وأبي عُثمان النهدي.[6] وهما من أهل الإتقان والعدالة. ودل حال من أطلق فيهم على الإتقان. فعلى هذا، يمكن القول بأن هذه العبارة للمرتبة الأولى للتعديل.

٢٦. نفي وجود الأعلم بالحديث من الراوي:

والعبارة واضحة الدَّلالَة على الأفضلية في إتقان الحديث. وقد أطلقها على ابنُ المَدينِيّ قائِلًا: "لو أُخِذتُ، فأُحلِفتُ بين الرُّكنِ والمقامِ؛ لحلفتُ بالله عزوجل إني لم أر أحدًا قَطُّ أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مَهدِيّ."[7]

ويمكن أن يلتحق بالعبارة المذكورة قول ابن عُيَينَة: "ما رأيتُ رجلا أعلم بالحلال والحرام من سُفيان الثَّوري."[8] إذ يحتمل أنه أراد بالحلال والحرام، الحديث الذي يدُلُّ على الحلال والحرام، كما يحتمل أنه أراد الفقه. وحال الثَّوري دالة على كلا الأمرين، فقد نبغ في الحديث، وكانت له اجتهادات

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٥٦/١

٢ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١٤٢/١

٣ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٥٠٥/١، رقم النص ١١٨٠

٤ انظر: تاريخ ابن مَعِين برواية ابن محرز، ١٣٥/٢

٥ تاريخ بغداد، ٩٠/٦

٦ سؤالات الآجري، ٣٦/٢، رقم النص ١٠٣٣

٧ علل التِّرمِذي الصغير، ص ٧٤٨

٨ الجرح والتعديل، ٢٤٣/٤، رقم الترجمة ٩٧٢، والتقدمة، ٥٥/١

أيضًا، فلا ضير إن حملت العبارة على إتقانه للحديث. وأما إذا أطلقت على غيره مما له صلة بأحدهما دون الآخر، فإنها حينئذ تحتاج إلى قرينة لتعيين أحد الاحتمالين.

والظاهر أن نفيهم للأعلم بالسنة من الراوي أيضًا يدُلُّ على إتقان الحديث، إلا أنه يتبين بعد الإمعان في قراءة أقوالهم أنهم يفرقون بين السنة والحديث، فيطلقون العلم بالسنة على القدرة على الاستنباط وإن لم يكن لمن قدر عليها علو درجة في الرواية وممارسة قوانينها. بينما يطلقون العلم بالحديث على القدرة على الضبط، وقد يضيفون إليه القدرة على النقد أيضًا. فينبغي ألا يحمل قولهم: ليس أحد أعلم بالسنة من فلان على الأفضلية في إتقان الحديث إلا عند وجود قرينة تدُلُّ عليه، وإلا فهي في عرفهم تخص المعرفة بالفقه دون الحديث.

ومن أمثلة استخدامه لإرادة إتقان الحديث قول ابن عُيَيْنَة: "لم يكن في الناس أحد أعلم بالسنة منه - يعني الزُّهْريّ."[1] والشاهد شهرة الزُّهْريّ في الرواية دون الفقه.

ومن أمثلة استخدامه لإرادة النبوغ في الحديث والفقه معا بدلالة حال من أطلق عليه قول أبي الزِّنَاد في القاسم بن محمد بن أبي بكر: "ما رأيتُ أحدًا أعلم بالسُّنَّة من القاسِم. وما كان الرجل يُعَدُّ رجُلًا حتى يَعرفَ السُّنَّة."[2]

٢٧. نفي وجود الأورع في الحديث من الراوي:

الوصف بالأورع مُطلَقًا يدُلُّ على العدالة الدينية مُجَرَّدة. وإذا قُيِّد بالحديث دلَّ على الضبط أيضًا؛ وكان من ألفاظ المرتبة الأولى كما سبق. واستخدمه في سياق النفي مُقَيَّدًا بالحديث الثَّوري في منصور بن المُعتَمِر، و جابِر الجُعفِيّ[3].

٢٨. نفي وجود الأوعى للعلم من الراوي:

الوَعْي الحِفظ والفهم.[4] وقد أطلق هذا الوصف أحمدُ على وَكِيع قال: "ما رأيت أحدًا أَوعَى للعلم منه ولا أحفظ"[5]. يعني وكيعَ بن الجَرَّاح. وأضاف قائِلًا: "ما رأيت وَكِيعًا قَطُّ شكَّ في حديث إلا يوما واحدا؛ فقال: أين ابنُ أبي شَيْبَة؟ كأنه أراد أن يسأله، أو يستثبته"[6]. قال: "وما رأيت مع وكيع

---

١ التاريخ الكبير، ١٥٧/٧، رقم الترجمة ٧٠٥

٢ التاريخ الكبير، ١٥٧/٧، رقم الترجمة ٧٠٥

٣ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٧٤/١، و٧٧، والجرح والتعديل، ٤٩٧/٢، رقم الترجمة ٢٠٤٣

٤ انظر: كتاب العين، ١٤٤/١، ولسان العرب، ٣٩٦/١٥، مادة وعي

٥ العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٥٢/١، رقم النص ٥٨

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

قط كتابا ولا رقعة"[1]. ولم أرهم يُطلقون هذا الوصف على غير عَدْل. فتضمن اللفظ العدالة الدينية بالإضافة إلى الأفضلية في إتقان الحديث. والله أعلم.

٢٩. نفي الأقل خطأ سقطا من الراوي:

هذان الوصفان أيضًا ظاهرا الدَّلالَة على إتقان الحديث.ولم أر أحدا من النُّقَّاد المُتقَدِّمِين استخدمهما في غير العدول. قال أحمد: "ما كان أقل سقطا من ابن المبارك، كان رجلا يحدث من كتابه؛ ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء."[2]. وقال: "ما رأيت أحدا أقلّ خطأ من يحي بن سعيد [القَطَّان]، ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال أحمد: "ومن يَعرَى من الخطأ والتصحيف؟!."[3]

٣٠. نفي من هو أصح حديثا من الراوي:

نفي الناقد وجود من هو أصح حديثا من الراوي يعني إثبات الأفضلية له في إتقان الحديث. بينما العدالة الدينية تثبت لمن وصف بما يدُلُّ على النقد في عرف أَئِمَّة النَّقد كما سبق. وعلى هذا فموضع هذه العبارة المرتبة الأولى للتعديل. وقد وردت فيما ذكره ابن المَدينِيّ قال: "وسمعت يحي بن سعيد يقول: مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء. والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير ومرسلات بن عُيَينَة شبه الريح. ثم قال: إي والله، وسُفيان بن سعيد. قلت ليحي: فمرسلات مالك؟ قال هي أحب إلي. ثم قال يحي: ليس في القوم أحد أصح حديثا من مالك."[4] وهذا السياق لا يدع ريبا في أن مالكا أتقن حديثا مسنده، ومرسله من غيره من الأئمة.

ومن أمثلته أيضًا قول أحمد: "ليس بالشام رجل أصح حديثا من سعيد بن عبد العزيز، وسعيد والأوزاعي عندي سواء."[5] ومما يُؤَكِّد أن أحمد أراد الأفضلية في إتقان الحديث، التسوية بين سعيد والأوزاعي، ومكانة الأوزاعي في إمامة الحديث مَعرُوفة.

وكذلك قول أحمد: "ليس فيهم، يعني أهل مصر، أصح حديثًا من اللَّيث."[6] وفي رواية أخرى قال: "ما في هؤلاء المصريين أثبت من اللَّيثِ بن سَعد."[7]

---

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ المعرفة والتاريخ، ٢/١١٥

٣ انظر: تاريخ بغداد، ٦/ ٢٣١

٤ علل التِّرمَذِي الصغير، ص ٧٥٤

٥ الجرح والتعديل، ٤/٤٣، رقم الترجمة ١٨٤

٦ سؤالات أبي داود لأحمد، ٣٧٣، رقم النص ٥٩١

٧ الجرح والتعديل، ٧/ ١٧٩، رقم الترجمة ١٠١٥

٣١. نفي من هو أحسن حديثا من الراوي:

حسن الحديث يدُلُّ على خلوه من الفساد، بينما نفي وجود الأحسنية لغير حديث الراوي يدُلُّ على إثبات الأحسنية لحديث الراوي. مما يدُلُّ على أفضلية الراوي في إتقان الحديث، فيكون في عرف المحدثين دالا على العدالة الدينية أيضًا. فموضع العبارة المرتبة الأولى للتعديل. ومن أمثلته قول يحيى القَطَّان: "ما رأيت أحدا أحسن حديثا من شُعبَة".[١] واستخدمه أيضًا أحمد[٢]، وأبو حاتم.[٣]

٣٢. نفي من هو أجود حديثا من الراوي:

الجودة يرادف الحسن كما سبق في مرتبة صالح الحديث. فهذه العبارة كسابقتها في الدَّلالَة على الأفضلية في إتقان الحديث لُغَة، وعلى تمام العدالة الدينية عرفا. فهي من عبارات المرتبة الأولى للتعديل.

ومن أمثلة استخدامه قول سُفيان بن عُيَينَة في قَيس بن الرَّبِيع الأَسَدِيِّ الكُوفي: "ما رأيتُ رجلًا أَجوَد حديثًا من قَيس."[٤]

٣٣. نفي الأَوثَق حديثا من الراوي:

إذا نفى الناقد وجود حديث أَوثَق من حديث الراوي دل ذلك على كون حديث الراوي هو الأَوثَق. عاد ذلك على الراوي نفسه بالأفضلية في إتقان الحديث. فيكون وصف حديث الراوي بالأَوثَق من عبارات المرتبة الأولى للتعديل، وقد ورد استخدامها على لسان ابن عُيَينَة إذ قال:"أي حديث أَوثَق من حديث نافع!"[٥] وهذا استفهام بمعنَى الإنكار. أي: ليس حديث أَوثَق من حديثه.

النوع الثالث: ما فيه نفي المثل للراوي:

نفي المِثل يدُلُّ على تقدم الموصوف به في خصلة من خصال الخير أو الشر، ولذلك جاز استخدامه للدلالة على الجرح الشديد، كما جاز للدلالة على التعديل بدرجة عليا. فمن أمثلة استخدامه للجرح الشديد قول هُشَيم في محمد بن عُمَر الواقِدي لما استغرب ما حدثه به: "لئن كان

---

١ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٦٧/٢، رقم النص ٢٦٣٠

٢ أطلقه على شُعبَة، انظر: التقدمة، ١٢٨/١، و١٧٥، والجرح والتعديل، ٣٧٠/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، وأطلقه على عبد الرزاق. انظر: تهذيب الكمال، ٥٧/١٨، رقم الترجمة ٣٤١٥

٣ أطلقه على أبي سلمة التبوذكي. انظر: الجرح والتعديل، ١٣٦/٨، رقم الترجمة ٦١٥

٤ علل أحمد برواية عبد الله، ٨١/٣، رقم النص ٤٢٧٠

٥ العلل ومعرفة الرجال، ٨١/٣، رقم النص ٤٢٧

كذابا؛ فما في الدنيا مثله، وإن كان صادقا؛ فما في الدنيا مثله."[1] وهذا يفسر جعل السَّخاويّ عبارات تنفي المثلية للراوي في ألفاظ المرتبة الأولى مع نوع من التردد، حيث قال: "وهل يلتحق بها [أي: بألفاظ المرتبة الأولى] مثل قول الشافعي في ابن مَهدِيّ: لا أعرف له نظيرا في الدنيا؟[2] محتمل".[3]

إلا أن نفي المثل في الغالِب يستخدم للثناء على صاحبه، فتعتبر ميزة تدُلُّ على التَّفرُّد بصفة جليلة أو أكثر لا تكاد توجد إلا عند أهل الهمَم العالية، وعبارات النُّقَّاد التي يَنفون بها المثليَّة لأحد من الرواة في الغالِب ترد مُطلَقة، تحتمل الأفضلية في إتقان الحديث وغيره من العلوم والخصال الحميدة. فلذلك لا تُعَدُّ من ألفاظ هذه المرتبة إلا إذا وردت مُقيَّدة بالحديث، أو مقرونة بقرينة تدُلُّ على أن المراد شدة الإتقان للحديث لا غير. أما أمر العدالة فقد سبق أنهم لا يُطلقون العبارات الدالة على الإتقان فما فوقه على فاقدي العدالة أو ناقصيها. والله أعلم.

وفيما يلي أعرض بعض ما اطَّلعتُ عليه من عبارات النُّقَّاد في نفي المِثليَّة.

٣٤. نفي رؤية مثل الراوي:

وذلك كقول الناقد: لم أر مثله، أو لن ترى مثله، أو ما رأت عيناي مثله وما شابهها من العبارات.

أما "ما رأت عيناك مثله" فمن الطريف أني عثرت على استخدامه من قبل كل من ابن مَهدِيّ وأحمد مرتين. مرة للتعديل، ومرة لمعنًى آخر. إذ قال أحمد: "حدثني يحيى القَطَّان، وما رأت عيناي مثله."[4] وقال فيه ابن مَهدِيّ أيضًا مخاطبا ليحيى بن معين: "ما رأت عيناك مثله."[5] ولم يبلغ يحيى القَطَّان هذه المرتبة في وصف غير إتقانه للحديث، ومعرفته له.

وأما استخدامهما له لمعنًى آخر غير الحديث، فكقول ابن مَهدِيّ في ضَيغَم بن مالِك الرَّاسِبي: "ما رأت عيناي مثل ضَيغَم."[6] ولم أجد من وصفه بإتقان الحديث. ووجدتُ الذَّهَبِي نقل عن ابن مَهدِيّ أنه قال: "ما رأيت مثل ضَيغَم في الصلاح والفضل"[7].

---

١ انظر: الجرح والتعديل، ٨/٢١، رقم الترجمة ٩٢

٢ انظر: الإرشاد للخليلي، ١/٨٤، ولفظه: لا أعرف له نظيرا في هذا الشأن.

٣ فتح المغيث، ٢/١١٤

٤ تاريخ بغداد، ٦/ ٢٣١

٥ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٢/٥٤٤، رقم النص ٣٥٦١

٦ الجرح والتعديل، ٤/٢٧٠، رقم الترجمة ٢٠٦٨

٧ سير أعلام النبلاء: ٨/٤٢١، رقم الترجمة ١١٣

وكذلك قول أحمد في وكيع: "ما رأت عيني مثله قط؛ يحفظ الحديث جيدا، ويذاكر بالفقه فيحسن، مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد."[1] فإردافه بأوصاف عديدة، منها حفظ الحديث، وغيره، مما يجعل العبارة محتملة لأن تكون لبيان مرتبته في إتقان الحديث كما تحتمل أيضًا أنه أراد الثناء عليه في الجمع بين خصال جليلة. ويترجَّح الاحتمال الثاني، وإلا لم يكن لذكر مذاكرته بالفقه فائدة.

فأما "لن ترى مثله"؛ فقد استخدمه ابن عُيَينَة في الثَّوري إذ قال: "لن ترى بعينك مثل سُفيان حتى تموت". وقال أحمد مؤيِّدا لابن عُيَينَة: "هو كما قال."[2] والظاهر أن وجه بلوغ الثَّوري مرتبة الأفضلية هو إتقان الحديث، لا غير.[3]

وأما "ما رأينا مثله"، فقد استخدمه أحمد في يحيى بن سعيد القَطَّان مقيِّدا بالحديث، وذلك فيما رواه ابنه عبد الله عنه قال: "قال أبي: وما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن. -يعني: الحديث.-هو صاحب هذا الشأن. فقلت له: ولا هُشَيْم؟ قال: هُشَيْم شيخ. ما رأينا مثل يحيى. وجعل يرفع أمره جدا."[4] واستخدمه أحمد مُطلَقًا في ابن عُيَينَة أيضًا، قال: "ما رأينا نحن مثله."[5] ووردت رواية أخرى تدُلُّ على أن المراد بهذا اللفظ كونه عديم النظير في معرفة الحديث. وهي قوله: "ما رأيتُ أحدا كان أعلم بالسنن من ابن عُيَينَة."[6]

واستخدمه ابن عُيَينَة أيضًا في أيوب السختياني، والسياق يدُلُّ على أنه أراد مدحه بنفاذ بصره، والدقة في الزهد والعلم، ولم يُرد الحديث[7]. كما استخدمه أحمد مُطلَقًا في ابن راهوَيه،[8] ولم يتعين لي أحد الاحتمالين، ولاسيَّما في ابن راهويه الذي نبغ في الحديث والفقه معا.

ومن أمثلة وروده في سياق يدُلُّ على أن المراد الأفضلية في إتقان الحديث قول ابن عُيَينَة في عبد الكريم بن مالك الجَزَري: "لم أر مثله، إن شئت قلت عراقي، إنما يقول سمعت وسألت."[9] فأثنى على عبد الكريم لاهتمامه بحفظ ألفاظ الأداء، كسمعت، وسألت. وهذا وجه من أوجه الإتقان. ثم يدُلُّ قوله: "إن شئتُ قلتُ عراقي" أن الرجل لا يمتاز في وصفه هذا على أهل العراق فحسب، بل

---

١ تاريخ بغداد، ١٦٢/٦

٢ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٥٨/١

٣ انظر أخباره في الزهد والعلم في تقدمة الجرح والتعديل، ٥٥/١-١٢٦

٤ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٣٨٣/١، رقم النص ٧٤٦

٥ انظر: تاريخ بغداد، ١٧١/٤

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٧ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٦٧/١، رقم النص ٩٩

٨ انظر: تاريخ بغداد، ١٤٤/٣

٩ التاريخ الكبير،

يمتاز على جميع الرواة مُطلَقًا، ولذلك عدل ابن عُيَينَة قصدا عن قوله: لم أر عراقيا مثله، مقيدا لتفضيله على أهل العراق فقط إلى نفي المثلية إطلاقا من غير تقييد ببلد دون آخر.

ومثله قوله أيضًا: "ما رأيت أحدا يُحمَلُ عنه من الأحاديث المُرسَلةِ ما تُحمَلُ عن ابنِ المُنكَدِر."[1] والعبارة دالة على إتقان الحديث وذلك لأن الناس كانوا يثقون بابن المُنكَدِر، وبانتقاءه للحديث، حتى يحمل عنه المرسل، كما يحمل المسند. فكأن ما يرويه ابن المنكدر، مسندا كان أو مرسلا، فقد تكفل بصحته. يُؤَيِّده ما جاء في رواية أخرى: "ولم أر أحدا أجدَر أن يُحمَل عنه قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ منه."[2]

٣٥. ما قدِم علينا مثله:

استخدمه ابن عُيَينَة في رجلين مُطلَقًا قال: "ما قدم علينا أحد يُشبِه عبدَ اللهِ بن المُبارك، ويحيى بن زكرياءَ بن أبي زائِدة".[3] وورد مقيَّدًا في رواية أخرى بلفظ: "ما قدم علينا من أصحابنا أحد يُشبِهُ هذين الرجلين".[4] والظاهر أنه أراد بأصحابه أهل العلم بالحديث. لأن ذلك هو الوصف المشترك بينه، وبين الرجلين اللَّذَين ذكرهما، وهو إتقان الحديث؛ على هذا فهو من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل.

وقد استخدمه شُعبَة مُطلَقًا في ابن المُبارَك[5]، ولم يتعين لي مراده، لا سيما وابن المُبارَك شهد له أكثر من واحد بالتفرد بالجمع بين خصال عديدة للخير، لا تكاد تجتمع في رجل، منها خبرته بالحديث.[6]

٣٦. ما أخرجت خراسان مثله:

استخدمها أحمد عدة مرات، فقال مرة: "ما أخرجت خُراسان بعد ابن المُبارَك مثل يحيى بن يحيى".[7] ثم قال: "كنا نسميه يحيى الشكَّاك من كثرة ما كان يشك في الحديث"[8]. والسياق شاهد على أنه ما أراد بهذا اللفظ إلا إتقان الحديث المنبعث من شدة الاحتياط.

وكذلك قوله في البُخاري: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل"[9]. وقد قال عنه في

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٤٤/١

٢ التاريخ الكبير، ٢٢٠/١، رقم الترجمة ٦٩١

٣ تقدمة الجرح والتعديل، ٢٦٣/١

٤ انظر: تاريخ بغداد، ٢٢١/٦

٥ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢٦٥/١

٦ انظر: المرجع السابق، ٢٦٤/١، ٢٦٥

٧ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٣٧/٣، رقم النص ٥٨٦١

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

٩ تاريخ بغداد، ٢٠١١

رواية أخرى: "انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان". فذكر منهم البُخاري[1].

وقد استخدمه أحمد في فَتْح بن شُخْرُف أيضًا، قال: "ما أخرجت خراسان مثل فَتْح بن شُخْرُف"[2]. ولم أجد أحدا وصفه بإتقان الحديث. بل قال فيه الخطيب: "وكان قليلَ المسانيد، كثيرَ الحكايات"[3]. ووجه شُهرَته صلاحُه وشدة اجتهاده في العبادة حتى لُقِّب بالعابد[4]. فالراجح حمله على ذلك المعنَى هنا، لا على إتقان الحديث. فعلى هذا؛ فهو هنا ليس من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل.

٣٧. ما ترك مثله أو ما خلف مثله:

من أمثلة استخدامة لأهل المرتبة الأولى للتعديل قول ابن عُيَينَة يوم مات نافع بن عمر الجُمَحِيّ: "ما ترك بعده مثله."[5] وفي رواية بلفظ: "ما خلف."[6] وهو "أثبت الناس" عند ابن مَهدِيّ، و"ثبْت ثبْت صحيح الحديث" عند أحمد[7]. فهاتان القرينتان الخارجيتان ترجحان أن مراد ابن عُيَينَة بهذا اللفظ شدة ضبطه للحديث.

وأطلقه أيضًا الشَّعبي على إبراهيمَ النَّخَعي قال: "مات رجل ما ترك بعده مثله، لا بالكوفة، ولا بالبصرة، ولا بالمدينة، ولا بالشام."[8] وإبراهيم النَّخَعي امتاز بسعة العلم، والفقه. ولكنه لم يُشتَهر بإتقان الحديث كما اشتهر بالأمرين الأولين[9]. فالراجح أن الشَّعبي أراد بهذا اللفظ سعة علمه، ودقة فهمه. والله أعلم.

٣٨. في الدنيا مثله؟!

هذا استفهام بمعنَى الإنكار. أي: ليس في الدنيا مثله. وأطلقه الثَّوري لما حدثه شُعبَة بحديث قتادة قال: "وكان في الدنيا مثل قتادة؟!"[10] وكذلك استخدمه أحمد قال: "في الدنيا مثل عبد الرحمن ابن القاسم؟!"[11] ويَبدُو أنهما أرادا بذلك معرفتهما بالحديث وضبطهما له، إذ هو أظهر ما لدى

---

١ المرجع السابق، الموضع السابق
٢ المرجع السابق، ٤٠٥/٥
٣ المرجع السابق، ٤٠٤/٥
٤ انظر: المرجع السابق، ٤٠٤/٥، و٤٠٥
٥ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٨١/٣، رقم النص ٦٠٦١
٦ المرجع السابق، ٤٠٩/١، رقم النص ٨٥٤
٧ انظر: تهذيب الكمال، ٢٨٩/٢٩، رقم الترجمة ٦٣٦٧
٨ التاريخ الصغير، ٢٥٦/١، والتاريخ الكبير، ٣٣٤/١، رقم الترجمة ١٠٥٢
٩ انظر لأقوال العلماء فيه مثلا: تهذيب الكمال، ٢٣٧/٢-٢٤٠، رقم الترجمة ٢٦٥
١٠ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٢٤٣/٢، رقم النص ٥٠٦٩
١١ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ١١، رقم النص ١٤٧

الموصوفين به. ويتأكد هذا المعنَى في قول الثَّوري نظرا إلى أنه قاله لما سمع حديثا من أحاديث قتادة. والله أعلم.

هذا، وقد سبق استخدام هُشَيم له في الجرح، وهو نادر.

٣٩. من مثله؟!

استخدمه ابن مَهدِيَ في وكيع، لما سئل عن شيء رواه عنه وكيع، قال: "أنا حدَّثت أبا سُفيان[١]، جزى الله أبا سُفيان خيرا. ومن مثل أبي سُفيان؟! وما يُقال لمثل أبي سُفيان؟!"[٢] ويَبدُو -والله أعلم- أنه ما أراد إلا بيان مرتبته من الضبط، وذلك لأنه أتى به تصديقا لما رواه وكيع عنه.

وسُئل أحمد عن إسحاق بن راهويه، فقال: "من مثل إسحاق؟! مثل إسحاق يسأل عنه؟!"[٣] والذي يدُلُّ على أنه أراد به تقدُّمه في ضبط الحديث، ما جاء في رواية أخرى أن أحمد سأل ابن راهويه عن حديث فحدَّثه به، فقال رجل: "يا أبا يعقوب، حدثه وكيع بخلاف هذا." فقال له أحمد: "اسكت؛ إذا حدثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمَسَّكْ به."[٤] فعدم التفاته لمخالفة وكيع مع علو مرتبته في الحديث يدُلُّ على أن إسحاق عنده أضبط من وكيع.

وأطلقه أحمد مرة، ودل السياق أنه لم يرد ضبط الحديث، وذلك قوله في بدر بن أبي بدر، وهو أحمد بن المنذر أبو بكر المَغازِلي: "من مِثلُ بَدر؟!، بدر قد مَلَكَ لِسانَه."[٥]

واستخدمه أحمد أيضًا في يوسُف بن أَسباط الزاهد فيما رواه أبو داود قال: "قلت لأحمد: يوسفُ بن أسباط؟ قال: ثِقَة. قلتُ: فدَفنَ كُتُبَه؟ قال: قد علمتُ يُقال. ثم قال: ومَن مِثلُ يوسف؟!"[٦]. وهذه الرواية يمكن حملها على أنه أراد كونه ممن يفوق الناس في الضبط، حيث لا يؤثر فيه دفن كتبه. وتحتمل أيضًا أنه أراد معنًى آخر – هو الزهد؛ يدُلُّ عليه لقبه بالزاهد- غير ضبط الحديث. وهو أشبه؛ إذ لم أجد أحدا وصفه بإتقان الحديث. بل وصف بالعكس حيث قال فيه أبو حاتم: "كان رجلا عابدا دَفَن كُتُبَه، وهو يغلط كثيرا، وهو رجل صالح، لا يُحتَجُّ بحديثه."[٧]

---

١ أبو سفيان هو وكيع بن الجراح بن الرؤاسي.

٢ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٢٣١/١

٣ انظر: تاريخ بغداد، ١٤٣/٣

٤ انظر: تاريخ بغداد، ١٤٤/٣، وتهذيب الكمال، ٣٨٤/٢، رقم الترجمة ٣٣٢

٥ انظر: تاريخ بغداد، ٢١٢/٣

٦ انظر: سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٥، رقم النص ٣٣٠

٧ الجرح والتعديل، ٢١٨/٩، رقم الترجمة ٩١٠

٤٠. لن تلقى مثله:

استخدمه عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي، والسياق مع حال الموصوف به يدُلُّ على أنه أراد به إتقان الحديث، قال: "عليكم بابن شِهاب هذا؛ فإنكم لا تلقون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه."[1]

واستخدمه أيضًا شُعبَة في وَرقاء بن عُمَر اليَشكُريِّ قائلا: "عليك بورقاء؛ فإنك لا تلقى بعده مثله حتى ترجع."[2] وهذه اللفظة تشعر بظاهرها أنه أراد إتقان الحديث، حيث قرنه بالأمر بالكتابة عنه. ولكن حال الرجل لا يُؤَيِّده؛ إذ لم أجد أحدا غير شُعبَة رفعه إلى مرتبة إتقان الحديث. وهو عندهم إما ثِقَة أو أنزل[3]. فيمكن أن يُقال إنه من أهل المرتبة الأولى عند شُعبَة، أو يُقال: إن شُعبَة أراد بهذا اللفظ حاله في العدالة الدينية، لا في إتقان الحديث، وهذا الذي أشار إليه أبو داود الطيالسي لما سأله محمود بن غيلان إثر رواية شُعبَة المذكورة: "قلت لأبي داود: أي شيء يعني بقوله؟ قال: أفضل، وأورع، وخير منه"[4]. حيث عدل عن لفظ صريح الدَّلالَة على إتقان الحديث كأَوثَق الناس، أو أثبتهم، إلى ما هو أقرب إلى العدالة الدينية مُجَرَّدة عن الإتقان. والله أعلم.

٤١. ما خلَفتُ ببلدة كذا مثلَه:

وهذه العبارة أيضًا مثل أخواتها في عموم دلالتها في إتقان الحديث وغيره. وقد وجدتُها عند أبي زُرعَة الرازي قال: "ما خلفتُ بالعراق مثل مقاتل بن محمد".[5] وهو النصرآباذي، الرازي[6]. وفي رواية وصفه بلفظ: "كان ثِقَة مأمونا."[7] وهذا يشير إلى أنه أراد إتقان الحديث. والله أعلم.

٤٢. ما رأى فلان مثل نفسه:

وهذه العبارة أطلقها أحمد على يحيى بن يحيى النيسابوري قائِلًا: "ما رأى يحيى بن يحيى مثل نفسه."[8] والقرينة الدالة على الافضلية في الإتقان قول أحمد فيه في موضع آخر: "كان عندي إماما،

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ١٨/٢

٢ تقدمة الجرح والتعديل، ١٥٤/١

٣ انظر: أقوال النُّقَّاد فيه في تهذيب الكمال، ٤٣٣/٣٠-٤٣٨، رقم الترجمة ٦٦٨٤، وتهذيب التهذيب، ١٠٠/١١-١٠٢، رقم الترجمة ٢٠٠

٤ انظر: تهذيب الكمال، ٤٣٤/٣٠، ولم يذكر ابن أبي حاتم هذه الزيادة. انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١٥٤/١

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٣٥٥/٨، و٣٥٦، رقم الترجمة ١٦٣٣

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ بحر الدم، ص ١٧٥

فلو كان عندي نفقة؛ لرحلت إلى يحي بن يحي."[1] وقوله فيه أيضًا: "ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحي بن يحي، كان ثِقَة وزيادة."[2] وما ذكره أبو زُرعَة قال: "سمعت أحمد بن حنبل وذكر يحي بن يحي النيسابوري فذكر من فضله واتقانه أمرا عظيما."[3]

٤٣. لا يُقاس به في العلم أحد:

وهذا الوصف واضح الدَّلالَة في الأفضلية في الحديث، إذ المراد بالعلم هنا الحديث. وقد أطلقه أحمد على يحي بن سعيد القَطَّان قال: "لا يُقاس بيحيى بن سعيد في العلم أحد"[4]. أي: لا يُساويه. وقد قال عنه أيضًا: "وما رأينا مثل يحي بن سعيد في هذا الشأن،-يعني في الحديث- هو صاحب هذا الشأن."[5]

٤٤. أحد الأحدين:

أَحَد الأَحَدين، وأوحَد الأَحَدين، وإحْدَى الإحَد، وواحد الآحاد كلها بمعنَى عديم النظير. وهو أبلغ المدح.[6] ويحتاج إلى قرينة لحمل هذا اللفظ على إتقان الحديث لاحتماله له، ولغيره.

وقد روى ابن المبارك عن الثَّوري أنه سئل عن سُفيان بن عُيَينَة؛ فقال: "ذاك أَحَدُ الأَحَدِين. يقول: ليس له نظير."[7] والأرجح أنه أراد مكانته العليا في ضبط الحديث، إذ هو أظهر ما اتَّصِف به. والله أعلم.

٤٥. نفي النظير:

يُطلق ويُراد به إتقان الحديث تارة، وتارة أمر آخر. فإذا استُخدم لإتقان الحديث فهو من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل. ومن أمثلته قول مالك في الزُّهْرِيّ: "بقي ابن شهاب وما له في الدنيا نظير"[8]. ولا يخفى ما للزهري من مكانة في معرفة الحديث وإتقانه. وقد قال مالك فيه أيضًا: "ما رأيت محدثا فقيها إلا واحدا. فسئل من هو؟ قال: ابن شهاب"[9].

---

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ الجرح والتعديل، ١٩٧/٩، رقم الترجمة ٨٢٣

٤ سؤالات ابن هانئ، ص ٢٣٢، رقم النص ٢٢٧٨

٥ العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٣٨٣/١، رقم النص ٧٤٦

٦ انظر: تهذيب اللغة، ١٧٠/٤، ولسان العرب، ٤٤٦/٣

٧ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٣٣/١

٨ تقدمة الجرح والتعديل، ٤٠/١

٩ انظر: التمهيد، ١١٢/٦

ومن أمثلته أيضًا قول أبي حاتم الرازي في عَمرو بن الحارث أبي أُمَيَّة المِصري: "كان أحفظ الناس في زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه."[1]

ومنها أيضًا قول أحمد في ابن راهوَيه: "لا أعلم أو لا أعرف لإسحاق بالعراق نظيرا."[2] وقد سبق ذكر اعتماد أحمد على حديثه، حتى ولو خالفه وكيع.

أما إذا أطلق وأريد به معنًى آخر غير الحديث، أو أعم منه فهو كقول أحمد لما قيل له: مات بِشْر بن الحارث الحافي الزاهد المشهور، قال: "مات رحمه الله، وما له نظير في هذه الأمة إلا عامر بن عبد قيس؛ فإن عامرا مات ولم يترك شيئا. وهذا قد مات ولم يترك شيئا."[3] فالسياق يدُلُّ على أنه أراد الزهد والتقشف.

وكقول ابن المَديني: "أحمد بن حنبل عندي أفضل من سعيد بن جبير في زمانه؛ لأن سعيدا كان له نظراء، وإن هذا ليس له نظير."[4] ويَبدُو من السياق أنه أراد استقامته وثباته على الدين الصحيح رغم عظم المخاطر وشدة البلاء إذ هو أظهر وصف مشترك بين الرجلين مع انفراد أحمد بذلك في زمانه.

٤٦. من يطيق نقدك؟! أو من له مثل نقدك؟!:

وردت هذه العبارة على لسان شُعبَة فيما حكاه عبد الرحمن بن مَهدِيّ قال: اختلفوا يوما عند شُعبَة، فقالوا اجعل بيننا وبينك حكما، فقال قد رضيت بالأحول - يعني يحيى بن سعيد القَطَّان - فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه؛ فقضى على شُعبَة، فقال له شُعبَة: ومن يطيق نقدك - أو من له مثل نقدك يا أحول."[5]

والاستفهام هنا إنكاري، أي: لا يطيق نقدك أحد. وعلق ابن أبي حاتم على هذه القصة قائلًا: "هذه غاية المنزلة إذ اختاره شُعبَة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شُعبَة."[6]

فهذا اعتراف من شُعبَة ثم من ابن أبي حاتم بعدم وجود من يفضل يحيى في نقد الحديث. ونقد الحديث يشترط له العدالة والإتقان. فمن شهدوا له ببلوغه ذروة النقد؛ كان أيضًا في ذروة المُتقِنين.

---

١ الجرح والتعديل، ٦/ ٢٢٥، رقم الترجمة ١٢٥٢

٢ تاريخ بغداد، ٣/١٤٣، وتهذيب الكمال، ٢/٣٨٢، رقم الترجمة ٣٣٢

٣ انظر: تاريخ بغداد، ٣/١٩٨

٤ انظر: مناقب الإمام أحمد، ص ١٤٧

٥ الجرح والتعديل، ٩/١٥٠، رقم الترجمة ٦٢٤، والتقدمة ١/٢٣٢

٦ التقدمة، ١/٢٣٢- ٣

٤٧. لا يعدل فلانا أحد عندي:

أطلقها يحيى القَطَّان على شيخه شُعبَة قائِلًا: "ليس أحد أحب إلي من شُعبَة ولا يعدله أحد عندي."[1] والعبارة مُطلَقة في الدَّلالَة على الأفضلية تحتمل الإتقان وغيره، فلا ينبغي حملها على الإتقان إلا بدليل. والدليل على أنه أراد الإتقان ما أتبعها به في رواية قائِلًا: "ليس أحد أحب إلي من شُعبَة ولا يعدله أحد عندي وكان أعلم بالرجال."[2] فإرداف العبارة المذكورة بذكر تفوقه في علم الرجال مما يدُلُّ على أنه أراد أفضليته في إتقان الحديث.

النوع الرابع: ما فيه حصر العدالة والإتقان في قلة من الرجال:

ويراد بذلك استخدام ما يدُلُّ على مُجَرَّد التوثيق التام[3] وهي ألفاظ المرتبة الثالثة، كـ"ثِقَة"، و"ثبت"، و"مُتقِن" في أسلوب يدُلُّ على أن الثقات محصورون في عدد قليل جدا من الرواة كواحد أو اثنين أوثلاثة أو أربعة. وهذا بخلاف الحقيقة، إذ الثقات كثيرون، بل أكثر من أهل المرتبتين الأولى والثانية، وهذا يدُلُّ على أن القائل لمثل هذه العبارات ما أراد المعنَى الأصلي للفظ، بل أراد الأكمل والأفضل.

وذلك لأن الحصر لا يُحمَل على حقيقته إلا إذا كان مضمونه مطابقا للواقع، كما في قول القائل: "لا إله إلا الله". بمعنَى حصر الألوهية في الله وحده. فإذا كان مضمون الحصر غيرَ مطابق للواقع، كما في قول أحدهم: الرجل فلان. فيُحمل حينئذ على المبالَغَة والادعاء المجازي.[4] فلا يُحمَل على حصر الرجولية في المذكور وحده، ونفيه عمن سواه، بل يُحمَلُ على حصر كمال الرجولية فيمن وُصف به.

وعلى هذا فإن العبارات التي تدُلُّ على حصر التوثيق المُطلَق في عدد قليل جدا من الرواة من عبارات المرتبة الأولى للتعديل؛ لأنها تدُلُّ على الأفضلية في إتقان الحديث مع تضمن معنَى تمام العدالة الدينية. وفيما يلي بعض تلك العبارات:

٤٨. الثِقَة فلان وفلان:

الحصر في عبارة: الثِقَة فلان وفلان في تعريف المبتدأ والخبر معا. لأن تعريف المبتدأ والخبر معا أحد أساليب أو طرق القصر عند البلاغيين.[5] كما في قولهم: الرجل فلان. ويراد به كامل الرجولة.

---

١ الجرح والتعديل، ٣٦٩/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، والتقدمة، ١٢٨/١، ١٦٠

٢ المرجع السابق، ٣٦٩/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩

٣ انظر: معنَى مُجَرَّد التوثيق التام، أو التوثيق المُطلَق في ألفاظ وعبارات المرتبة الثالثة للتعديل

٤ انظر: البلاغة العربية، لعبد الرحمن بن حسن حبنكة، ٥٢٤/١

٥ انظر: المرجع السابق، ٥٤٤/١

ولا يراد به نفي الرجولة عن غيره.

ومن هذا الباب ما رواه ابن أبي حاتم بسنده إلى الفَلَّاس، قال: سمعتُ عبد الرحمن بن مَهدِيّ يقول: "حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثِقَة؟ قال: كان صَدُوقا، كان مأمونا، كان خيارا، الثِقَة شُعبَة وسُفيان."[1]

ومعلوم أن الثقات كثيرون، ولا يصح حصرهم في رجلين، فلذلك يحمل على إرادة المبالَغة في الوثوق، وبالتالي تدُلُّ هذه العبارة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية.

وأثرت عبارة مشابهة عن أبي زُرعَة، ساقها ابن أبي حاتم قال: "سمعت أبا زُرعَة يقول: أبو سُفيان روى عنه الناس. قيل له: أبو الزُّبَير أحب إليك أم أبو سُفيان طلحة بن نافع؟ قال: أبو الزُّبَير أشهر. فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: تريد أن أقول هو ثِقَة؟ الثِقَة سُفيان وشُعبَة."[2]

ومن هذا الباب أيضًا قول أحمد: "تدري من الثِقَة؟ الثِقَة يحيى القَطَّان."[3]

٤٩. الثبت فلان وفلان:

وهذه العبارة أيضًا من العبارات الدالة على الحصر لتعريف المبتدأ والخبر معا. واستخدمه أحمد وابن مَعِين. فقد قال أحمد: "الثبت بالعراق يحيى، وعبد الرحمن، ووكيع."[4] وقال ابن معين: "الثبت بالعراق وكيع."[5]

٥٠. حفاظ الحديث أو حفاظ الناس أو حفاظ بلدة كذا فلان وفلان:

قد يُطلَق الحافظ بمعنَى المُتقِن كما سبق في لفظ "أحفظ". فإذا ورد بهذا المعنَى فهو من الألفاظ الدالَّة على مُجَرَّد التوثيق التام. وإذا حُصر في عدد قليل من المحدثين؛ دل على أفضليتهم على غيرهم في إتقان الحديث.

ومن أمثلة استخدامه بهذا الأسلوب قول الثَّوري: "الحفاظ عندنا أربعة: عبد الملك بن أبي سُلَيمان، وإسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري."[6]

---

١ الجرح والتعديل، ٣/٣٢٨، رقم الترجمة ١٤٧١

٢ الجرح والتعديل، ٤/٤٧٥، رقم الترجمة ٢٠٨٦

٣ علل أحمد برواية المروذي، ص ٤٧، رقم النصين ٤٢، و٤٤

٤ انظر: تاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٤٦٣

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ انظر: الطبقات الكبرى، ٦/٣٣٣، رقم الترجمة ٢٥٣١

وقوله: "حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي سُلَيمان العَرزَميُّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وحفاظ البصريين ثلاثة: سُلَيمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هِند، وكان عاصم أحفظهم."[1]

ومنه قول ابن مَهدِيّ: "حفاظ الكوفة أربعة: عَمرو بنُ مُرَّة، ومنصور، وسَلَمَةُ بنُ كُهَيل، وأبو حُصَين."[2] ومما يُؤَيِّد أنه أراد بهذا اللفظ هنا الأفضلية في إتقان الحديث، ما ورد عنه في رواية أخرى: "لم يكن بالكوفة أحفظ من" فذكرهم.[3] وفي رواية: "أربعة بالكوفة لا يُختَلَفُ في حديثهم، فمَن اختَلفَ عليهم فهو يُخطِئ، لا هم."[4] ثم ذكرهم.[5]

٥١. المتثبتون في الحديث أربعة:

وقد وردت هذه العبارة على لسان أحمد قال: "حفاظ الحديث، و[المتثبتين][6] في الحديث أربعة: سُفيان الثَّوري، وشُعبَة، وزُهَير، وزائِدة."[7]

والتثبت هو التحري وبالغ الاحتياط، والحصر في هذه العبارة ظاهر بلفظ أربعة. ومعلوم أن هناك متثبتون آخرون في زمانهم، كأمثال يحيى القَطَّان، وابن مَهدِيّ، وابن المَدينِيّ. فلذلك يُحمَل على المبالُغَة في التثبت.

٥٢. ما يحفظ الحديث إلا فلان:

حفظ الحديث سمة تتوفر على وجه التمام في جميع الثقات، لا سيما في العصر الذَّهَبِي الذي فاق فيه وانتشر اهتمام الناس بحفظ الحديث اهتماما لا يوجد له نظير في زمان آخرز فإذا حصرت في عدد قليل جدا من الرواة دَلَّت على المبالُغَة. واستخدمه ابن عُيَينَة فقد قال ابن مَهدِيّ: "قدمت على سُفيان بن عُيَينَة فجعل يسألني عن المحدثين فقال: ما بالعراق أحد يحفظ الحديث الا سُفيان الثَّوري."[8]

---

١ انظر: تقدمة المعرفة، ٧٢/١، والجرح والتعديل،

٢ الجرح والتعديل، ٢٥٧/٦، رقم الترجمة ١٤٢١، وانظر: ١٦١/٦، رقم الترجمة ٨٨٣

٣ الجرح والتعديل، ١٧١/٤، رقم الترجمة ٧٤٢

٤ المرجع السابق، ١٧٠/٤، و١٦٠/٦، ٢٥٧، و١٧٧/٨، أرقام التراجم ٧٤٢، ٨٨٣، ١٤١، ٧٧٨ بالترتيب.

٥ المرجع السابق، المواضع السابقة

٦ هكذا في الرواية. والصحيح: المتثبتون مرفوعا بالواو.

٧ علل أحمد برواية عبد الله، ٦٠١/٢، رقم النص ٣٨٥٥

٨ الجرح والتعديل، ٢٢٣/٤، رقم الترجمة ٩٧٢، والتقدمة، ٦٣/١

٥٣. أربعة لا يختلف في حديثهم:

قال عبد الرحمن بن مهدى: "أربعة بالكوفة لا يُختَلَفُ في حديثهم. فمَن اختَلَف عليهم؛ فهو يُخطِئ، ليس هم." قاله في سلمة بن كهيل،[١] ومنصور بن المعتمر،[٢] وأبو حصين عثمان بن عاصم،[٣] وعمرو بن مرة.[٤] ويَبدُو أن المراد بعدم الاختلاف في حديثهم، عدم الاختلاف في صحة حديثهم، وهذه صفة جميع من وصف بالإتقان، إلا أن حصرهم في أربعة دال على إرادة المبالَغة، فأدى إلى ارتفاعهم إلى مرتبة الأفضلية في إتقان الحديث. ومما يُؤَكِّد إرادة تفوقهم على سائر الثقات والمتثبتين ما أتبعه ابن مَهدِيّ قائِلًا: فمن اختلف عليهم فهو يُخطِئ ليس هم. بمعنَى أنه من خالف واحدا منهم، حكم عليه بالخطأ. فكأنهم بمثابة الموازين يقاس بهم رواة آخرون. وعلى هذا، تكون العبارة دالة على التفوق في إتقان الحديث، فتكون دالة على تمام العدالة الدينية عرفا، لما سبق مرارا من أن العبارات الدالة على الإتقان لُغَة تدُلُّ على العدالة عرفا.

٥٤. الحُجَّة على المسلمين الذين ليس فيهم لبس:

أطلقها أبو حاتم على جماعة من النُّقَّاد قائِلًا: "الحُجَّة على المسلمين الذين ليس فيهم لبس سُفيان الثَّوري وشُعبَة وحماد بن زيد وسُفيان ابن عُيَينَة وبالشام الأوزاعي."[٥] والأصل في لفظ حُجَّة أنه مرادف للثِقَة فهو يدُلُّ على تمام العدالة والإتقان. وتعريف المبتدأ والخبر معا يفيد الحصر، وهو يفيد مع لفظ "على المسلمين" معنَى الأفضلية، ويُؤَكِّد على فضلهم قوله: "الذين ليس فيهم لبس." فالعبارة بمجموعها تفيد أفضلية المذكورين في شدة الإتقان مع الدَّلالَة على تمام العدالة. ويشهد لهذا المعنَى حال المذكورين، فإنهم في قمة المحدثين والنُّقَّاد، ولا تخفى مكانتهم للمشتغل بعلم الحديث.

النوع الخامس: ما فيه تفضيل الناقد راويا على نفسه:

إذا قدم الناقد أحدا على نفسه دل على أفضلية المقدم؛ لأن الناقد هو نفسه من أهل المرتبة الأولى. فمن قدمه على نفسه؛ كان أولى بها.

وهذه العبارات لا تدُلُّ على عظم مكانة الموصوف به، بل تدُلُّ أيضًا على علو مرتبة الناقد، وتقواه، وخلوه من الغيرة والحسد، كما تدُلُّ على رحابة صدره أيضًا، إذ لم تحمله المعاصرة على المنافسة،

---

١ المرجع السابق، ١٧٠/٤، رقم الترجمة ٧٤٢

٢ المرجع السابق، ١٦٠/٦، رقم الترجمة، ٨٨٣

٣ المرجع السابق، ٢٥٧/٦، رقم الترجمة ١٤١

٤ المرجع السابق، ١٧٧/٨، رقم الترجمة ٧٧٨

٥ التقدمة، ١١/١

بل عرف لقرينه فضله. وكان هذا هو الغالِب على أجلة المشتغلين بعلم الحديث، وأحرى بهم، فهم أحق بكلمة التقوى وأهلها.

وقد وقفت على ألفاظ وعبارات من هذا القبيل، مع ملاحظة أنها كلها قليلة الاستخدام.

٥٥.أستاذنا:

الأستاذ كلمة أعجمية، ومعناها الماهر بالشيء العظيم، وقد تُطلق على المعلم.[١] وهذه اللفظة عامة في خصال الخير تحتمل إتقان الحديث وغيره.

وقد أطلقها الثَّوري سائلا أحد القادمين من البصرة: "ما فعل أستاذنا شُعبَة؟"[٢] والدليل على إرادة الإتقان حال المقول فيه والقائل، فهما من المُتقِنين، ولم يشتهروا بأمر آخر اشتهارهما به. وهذه العبارة تدُلُّ على عظم مكانة شُعبَة عند الثَّوري، وعلى تفوقه على جميع المشتغلين بالحديث.

٥٦. أحفظ مني:

قول الناقد: فلان أحفظ مني، بمعنَى إتقان الحديث يحمل على الأفضلية فيه. وقد أطلقه شُعبَة على الثَّوري قائِلًا: "كان سُفيان أحفظ مني."[٣] يُؤَكِّده ما عقبه به قائِلًا: "إذا خالفني سُفيان في حديث؛ فالحديث حديثه."[٤]

وقال شُعبَة أيضًا في الدَّستُوائي: "كان هِشامٌ أحفظ مني، وأقدم."[٥]

٥٧. أكثر فائدة لك مني:

وقد أطلقها أحمد في إسحاق بن راهويه. فقد قال محمد بن إسحاق بن راهويه: دخلتُ على أحمد بن حنبل، فقال: "أنت ابن أبي يعقوب؟" قلت: بلى. فقال: "أما إنك لو لزمته؛ كان أكثر لفائدتك؛ فإنك لم تر مثله."[٦] وهذه العبارة محتملة للعدالة والإتقان، ويُؤَيِّده حال الرجل. ويحتمل أن يكون أحمد أراد منه ما هو أعم منه، أي أكثر فائدة في المعرفة، والعلم، سواء في الحديث أو غيره كالفقه والاستنباط فإن ابن راهويه كان له بصر بالعلمين.

---

١ انظر: المصباح المنير، ٨٢/١، والمعجم الوسيط، ١٦/١

٢ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١٢٧/١

٣ شرح علل التِّرمِذي، ص ٤٥٣، وسؤالات أبي داود، ٣٠/١

٤ المرجع السابق، ص ٤٥٣، وانظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٦٣/١

٥ التاريخ الكبير، ١٩٨/٨، رقم الترجمة ٢٦٩٠

٦ تاريخ بغداد، ١١٢/١

٥٨.إذا خالفني فلان فالحديث حديثه:

أطلقها شُعبَة على الثَّوري قائِلًا: "إذا خالفني سُفيان في حديث فالحديث حديثه."[1] وقد أيد شُعبَة أخص تلاميذه به وهو يحيى بن سعيد القَطَّان حيث قال: "ليس أحد أحب إلي من شُعبَة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سُفيان أخذت بقول سُفيان."[2] فمع حبه الشديد لشُعبَة يقدم عليه الثَّوري عند الخلاف لفضل إتقانه.

٥٩. ما خالفني أحد أشد علي من فلان:

أطلقها يحيى بن سعيد القَطَّان على يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قائِلًا: "ما خالفني بالكوفة أحد أشد علي من ابن أبي زائدة."[3] وهي تدُلُّ على أن خلاف ابن أبي زائدة ليحيى القَطَّان مما يشق عليه، ويخشى على نفسه الخطأ دون ابن أبي زائدة. وهذا يدُلُّ على أنه مقدم عنده على نفسه. وبالتالي يكون مقدما على جميع الرواة لكون يحيى القَطَّان هو نفسه يفوق غيره من الرواة لا سيما المتثبتين منهم.

٦٠. تمني الناقد أن يكون عرض حديثه على فلان:

إذا تمنى الناقد أن يكون عرض حديثه على راو من الرواة، دل على أنه يراه أهلا للنقد، بل يقدمه على نفسه، فلذلك رغب فيه شوقا إلى الازدياد في الإتقان. وقد صدرت عبارة دالة على ما ذكر من يحيى بن سعيد قال:" قال لي سُفيان بن سعيد: ائتني بكتبك انظر فيها، فقلت له تريد أن تصنع بي كما صنعت بزائدة ؟ قال: وما ضر زائدة ؟ قال يحيى: لوددت أني كنت فعلت."[4]

٦١. كنا إذا اختلفنا في شيء سألناه عنه:

هذه العبارة تدُلُّ على عظم مكانة الموصوف بها عند الناقد، وأنه الحَكَم الذي يُرجَع إليه عند الخلاف. والعبارة عامة من حيث دلالتها اللُّغَوية فلا تحمل على إتقان الحديث إلا بقرينة. فمن وُصف بها بعد دلالة القرينة أن المراد اللاختلاف في الرواية، فهو في المرتبة العليا للتعديل. ومن أمثلته قول الثَّوري: "كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعرا [هو ابن كدام] عنه."[5] وقول أبي زُرعَة حاكيا مذاكرته مع أحمد: "فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين ، فيقوم فيخرجه."[6]

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ٦٣/١، وشرح علل التِّرمِذي، ص ٤٥٣

٢ التاريخ الكبير، ٩٣/٤، رقم الترجمة ٢٠٧٧، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٢/٣، رقم النص ٣٦٧٦

٣ الجرح والتعديل، ٩/ ١٤٤، رقم الترجمة ٦٠٩

٤ تقدمة الجرح والتعديل، ٨٠/١

٥ الجرح والتعديل، ٣٦٨/٨، رقم الترجمة ١٦٨٥، وتقدمته ٧٥/١

٦ انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المَديني، ص ٨١

٦٢. لو أتيت فلانا في بيته ثم حدثته لكان يستأهل:

وهذه العبارة تدُلُّ على شدة تبجيل الناقد للراوي بحيث يراه أهلا لأن يؤتى، ويقصده الناقد حتى يعرض عليه الحديث، لا أن يأتي حتى يسمع أحاديثه. وهذا يدُلُّ على أن الراوي عند الناقد بمنزلة أعلى من نفسه، فلذلك يرى نفسه أحوج إلى علمه. والظاهر أن سبب هذا التبجيل هو شدة إتقانه ومعرفته بالحديث، والقرينة الدالة عليه لفظية، وهي قوله: "فحدثته." وقد أطلق هذه العبارة يحيي القَطَّان على مُسَدَّد بن مُسَرهَد البصري قائِلًا: " لو إني أتيتُ مُسَدَّدًا، فحَدَّثتُه؛ لكان يستأهل."[1] وفي رواية قال: "لو أتيت مُسَدَّدًا في بيته، فحدَّثتُه؛ لكان يستأهل."[2]

النوع السادس: أساليب أخر متفرقة:

وهي كثيرة. والجامع بينها أنها تدُلُّ على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية كسائر الأساليب المتقدمة.

٦٣. لا يسأل عنه:

ويلتحق بها قولهم: لا يُسأل عن مثله. وقولهم:"من يُسأل عنه؟!" وقولهم: "لا يحتاج أن يُسأل عنه".وقولهم: "لا تَسَل عنه". ونحو ذلك.

وهذه العبارات تطلق فيمن اشتهر أمره، أو ظهر ولم يحتج إلى أدنى تأمل، وهي تعم الشديد من المدح والذم، ولا تحمل على أحدهما إلا بقرينة. فإذا دَلَّت القرينة على أنها للمدح، لا تحمل على إتقان الحديث إلا بقرينة أخرى، لأن المدح أعم من أن يكون بسبب إتقان الحديث أو غيره.

واستخدمه كوصف لرواة الحديث ابن مَعِين،[3] وأحمد،[4] وأبو حاتم،[5] وهو أكثرهم استخداما له.

ومثال استخدامه في سياق يدُلُّ على المبالَغَة في المدح، قول أحمد لما سئل عن إسحاق بن راهويه قال: مثل إسحاق يسأل عنه؟! إسحاق عندنا من أئمة المسلمين."[6]

وقول أبي حاتم لما سئل عن أبي أمامة الأنصاري –رضي الله عنه: "ثِقَة هو؟ قال: لا يُسأَل عن مثله؛ هو أجلُّ من ذلك."[7]

---

١ انظر: التاريخ الكبير، ٧٣/٨، رقم الترجمة ٢٢٠٩

٢ الجرح والتعديل، ٤٣/٨، رقم الترجمة ١٩٩٨

٣ انظر: الجرح والتعديل، ٧٧/٣، رقم الترجمة ٣٥٦

٤ انظر: تهذيب الكمال، ٣٤١/١١، رقم الترجمة ٢٤٨٤

٥ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ٢٥٦/٢، رقم الترجمة ٩١٥، و٣٤٤/٢، و٤٢٣، و٤٨٧ أرقام التراجم ١٣٠٦، و١٦٨٠، و١٩٨٧

٦ الجرح والتعديل، ٢١٠/٢، رقم الترجمة ٧١٤

٧ الجرح والتعديل ، ٣٤٤/٢، رقم الترجمة ١٣٠٦

ومثال استخدامه في سياق يدُلُّ على أن المراد به المدح للأفضلية في الإتقان قول أبي حاتم في يزيد بن هارون: "ثِقَة إمام صَدُوق في الحديث، لا يسأل عن مثله."[1] ويتأكد حمله على إتقان الحديث لحال يزيد بن هارون الذي لم يشتهر بأمر آخر غير إتقانه للحديث.

ومثال استخدامه في سياق يدُلُّ على حسن حال الرجل في الرواية من غير دلالة على إتقان الحديث قول ابن مَعِين في شريك بن عبد الله النَّخَعي: "شريك ثِقَة. من يسأل عنه؟!"[2]

ومن أمثلته أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سئل أبي عن شهاب الذي روى عن عمرو بن مرة، فقال: شيخ يرضاه شُعبَة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه."[3]

ومثال استخدامه في سياق الجرح قول أبي حاتم في عقيل الجَعدِي: "هو مُنكَر الحديث، ذاهب، ويشبه أن يكون أعرابيا، إذا روى عن الحسن البصري قال: دخلتُ على سَلمان الفارسي. فلا يَحتاجُ أن يُسأَل عنه."[4]

٦٤. إليه المنتهى في التَّثَبُّتْ:

التثبت هو التحري وبالغ الاحتياط. وقد أطلق أحمد هذا الوصف مقيَّدا بالبصرة على جماعة من كبار المحدثين[5] تفوقوا على علماء البصرة في إتقان الحديث من جهة أو أخرى. فبرز بعضهم في التثبت في الرجال كبِشْر بن المُفَضَّل[6]، ويحيى بن سعيد القَطَّان، كما برز آخرون من ناحية إتقان الحديث كيزيد بن زُرَيْع[7]، أو من ناحية الالتزام بالرواية باللفظ، وإتقانه، كبَهْز بن أَسَد[8]، وخالد بن الحارث[9].

---

١ المرجع السابق، ٢٩٥/٩، رقم الترجمة ١٢٥٧

٢ المرجع السابق، ٣٦٧/٤، رقم الترجمة، ١٦٠٢

٣ المرجع السابق ، ٣٦١/٤، رقم الترجمة ١٥٨٤

٤ المرجع السابق ، ٤١٩/٦، رقم الترجمة ١٢١٤

٥ وهذه الجماعة هم ابن علية، وبشر بن المفضل، وبهز بن أسد، وحبان بن هلال، وخالد بن الحارث، ومعاذ بن معاذ، ويزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد القَطَّان. انظر: الجرح والتعديل: ١٥٤/٢، رقم الترجمة ٥١٣، و ٣٦٦/٢، رقم الترجمة ١٤١٠، و٤٣١/٢، رقم الترجمة ٢٩٧/٣، رقم الترجمة ١٣٢٤، و ٣/ ٣٢٥، رقم الترجمة ١٤٦٠، و٢٤٩/٨، رقم الترجمة ١١٣٢،و١٥٠/٩، رقم الترجمة ٦٢٤ و٢٦٤/٩، رقم الترجمة ١١١٣.

٦ قال فيه أبو حاتم: ثِقَة متثبت في الرجال. انظر: المرجع السابق، ٣٦٦/٢، رقم الترجمة ١٤١٠

٧ قال عنه أحمد: وكان يأخذ الحديث بتثبت. انظر: المعرفة والتاريخي ٨٣/٢

٨ قال أحمد: هؤلاء الثلاثة أصحاب الشكل والنقط، يعني: بهزا، وحبان، وعفان. تهذيب التهذيب: ٤٣٧/١، رقم الترجمة ٩٢٣

٩ قال أحمد: كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما يسمع، وقد رفعه أحمد في الرواية باللفظ على معاذ بن معاذ ويحيى القَطَّان. انظر: سؤالات المروزي ١٠، و ٢٩

٦٥. انتهى الحفظ إلى...:

الوصف بالحفظ أو ما اشتق منه يُطلق عند أهل العلم بالحديث في الأغلب على المُتقِنين له كما مر في الوصف بأحفظ. والنهاية غاية كل شيء وآخره.[١] على هذا؛ فمن وُصف بهذه العبارة كان في قمة المُتقِنين.

واستخدمه أحمد في جماعة من أهل الإتقان المتصفين بكمال العدالة، حيث قال: "انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زُرعَة الرَّازي، ومحمد بن إسماعيل البُخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدِيّ، والحسن بن شُجاع البَلْخِيّ."[٢]

٦٦. أمة وحده في هذا الشأن:

إطلاق لفظ الأمة على شخص للمدح مَعرُوف في العربية شاهده قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٣]، وقد فُسِّر على أوجه، منها: إمام هدى يُقتدَى به، وتتبع سنته[٤]، ومُعَلِّم الخَيْرْ[٥]، والمنفرد بطريقة وحده؛ حيث كان على الإسلام ولم يكن في زمانه من قومه أحد على الإسلام غيره[٦]، وقائم مقام جماعة من الناس.[٧]

وأطلقه أحمد -في رواية ابنه عبد الله عنه- على شُعبَة حيث قال: "كان شُعبَة أمة وحده في هذا الشأن."[٨] قال عبدالله مُوَضِّحًا لقول أبيه المذكور: "يعني: في الرجال، وبصره بالحديث، وتثبُّته وتنقيته للرجال."[٩] وهذا يستلزم كون حديثه في أعلى درجات الصحة. ويستحيل صدور مثل هذه العبارات الرفيعة من أَئِمَّة النَّقد في غير عدل.

٦٧. نَسِيجُ وَحْدِهِ:

قال ابن سِيدَة: "وقالوا في الرجل المحمود: هو نَسيجُ وَحدِه، ومعناه أن الثوب إذا كان كريما؛

---

١ انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٢/٢٢٢، مادة

٢ انظر: تاريخ بغداد، ١/٢٠١

٣ سورة النحل، ١٢٠

٤ تفسير ابن أبي حاتم، ٧/٢٣٠٦

٥ انظر: تفسير الطبري، ١٧/٣١٦- ٣١٩

٦ انظر: تفسير ابن أبي حاتم، ٧/٢٣٠٦

٧ انظر: المفردات، ص ٨٦

٨ انظر: العلل ومعرفة الرجال، ٢/٥٣٩، رقم النص ٣٥٥٧

٩ المرجع السابق، الموضع السابق

لم يُنسج على مِنواله غيره. وإذا لم يكن كريما نفيسا عُمل على منواله سَدًى[1] عدة أثواب. وقال ثعلب: نسيج وحده: الذي لا يُعمَل على مثاله مثله."[2]

أطلقه ابن مَهدِيّ على ابن المبارَك[3]، وأحمد على عبد الله بن إدريس[4]، واللفظ وإن كان يدُلُّ على الأفضلية إلا أنه عام يشمل الحديث وغيره من الفقه والحديث والعبادة، والجمع بين خصال الخير وغيرها من المعاني. ولذلك تحتاج إلى قرينة تدُلُّ على أن المراد به الأفضلية في الحديث. والله أعلم.

٦٨. رجل أهل بلدة كذا:

المراد بكلمة "رجل" هنا الرجل كامل الرجولة، وهذه العبارة وصف عام لمن بلغ ذروة الكمال في معنًى من معاني الفضل. ولا تكون من عبارات التعديل إلا عند وجود قرينة تدُلُّ على أن مراد المتكلم به الفضل في إتقان الحديث لا غير.

وقد استخدمها كلفظة تعديل الثَّوري، لما قيل له: "مات شُعبَة، فاسترجع وترحم عليه، ثم قال: من رجل أهل البصرة بعد شُعبَة؟ فجعلوا يقولون: حمَّادُ بن سَلَمَة، وفلان، وفلان. فقال سُفيان: رجل أهل البصرة ذاك الأزرق"[5]، يعني حمَّادَ بن زَيد[6]. والقرينة قوله: "بعد شُعبَة"، فإن شُعبَة اشتهر بإمامته في الحديث.

٦٩. شيخ الإسلام:

يدل على عِظم ما قدمه الموصوف به من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين، من علم، أو إصلاح، أو دعوة، أو جهاد.[7] وقد تحدث السَّخاويّ بإسهاب في مدلول هذا اللفظ، وذكر أشهر من يطلق عليه، وقد ذكر شروطا لا بد من وجودها فيمن يُطلق عليه، إلا أن استخدام أَئِمَّة النَّقد لهذه اللفظة- بخلاف الشروط التي ذكرها السَّخاويّ- بمعنًى جلالة الرجل في خدمة الدين بأي وجه من الوجوه.

---

١ سدى الثوب بمعنًى نسجه هنا مجازا. وإنما يطلق لغة على ما يمد طولا في النسيج، وينسج بخيوط النسج العرضية التي تسمى اللُّحْمَة. انظر: المعجم الوسيط، ٤٢٦/١، و٨٢٥/٢

٢ المحكم والمحيط الأعظم، ٢٥٣/٣

٣ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ص ٢٦٨

٤ انظر: العلل ومعرفة الرجال ٤٣٦/١، رقم النص ٩٧٣

٥ الأزرق الأعمى، والزَّرَق العمى. انظر: القاموس المحيط، ٤٧٠/٢، مادة زرق، وكان حماد بن زيد -رحمه الله- ضريرا. انظر: ثقات ابن حبان، ٢١٨/٦

٦ تقدمة الجرح والتعديل، ١٧٧/١

٧ وقد تحدث السَّخاويّ في هذا اللفظ، ومن أطلق عليه مُفَصَّلًا من غير اقتصار على المحدثين. انظر: الجواهر والدرر، ٦٥/١- ٦٨

وقد استخدمه أحمد في أبي الوليد الطيالسي، وكلامه يشعر بأنه لم يرد بـه إلا المرتبـة العليـا للتعديل، إذ قال: "وأبو الوليد اليوم شيخ الإسلام، ما أقدّم عليه اليوم أحدا من المحدّثين."[1] وكـذلك قوله لما قال له رجل: "عمن ترى أن نكتب الحديث؟ فقال: اخرج إلى أحمد بـن يـونس[2] فإنـه شـيخ الإسلام."[3] وقد قال فيه أبو حاتم: "كان ثِقَة مُتقِنا."[4]

٧٠. ميزان:

تشبيه للراوي في كمال إتقانه للحديث بالميزان، فكمـا أن المـيزان يُعـرَف بـه وزنُ الأشـياء، كذلك يُعرف مدى إتقان الرواة الآخرين، وضبطهم، وصحة أحاديثهم بالمقارنة مع أحاديـث الـراوي الموصوف به. ولا يكون بهذه المثابة إلا من اتصف بالأفضلية في كمال العدالة والضبط.

وقد أطلقه الثَّوري على عبد الملك بن أبي سُلَيمان أكثر من مرة. فقال مرة: "حدثني الميزان – وقال بيده هكذا، كأنه يزن– حدثني الميزان عبـد الملـك بـن أبي سُـلَيمان"[5]. وقـال مـرة: "مـوازين الكوفة..." فعدهم، منهم: عبد الملك بن أبي سُلَيمان[6]. وقال ابن المبارك عن الثَّوري: "وسئل عن عبد الملك بن أبي سُلَيمان، فقال: ذاك ميزان."[7] وقد عده سُفيان الثَّوري من حفاظ الناس أيضًا.[8]

٧١. إمام:

كل من اقتُدِي به وقُدِّم في الأمور فهو إمام[9]. فهو بهذا المعنَى لفظ عام يشمل من كان كـذلك في علم الحديث وغيره من العلوم والأوصاف، كما يُطلق على أوصاف حسنة وسيئة. بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾[10]، وقوله جـل وعـلا: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[11]

---

١ تهذيب الكمال، ٢٢٩/٣٠، رقم الترجمة ٦٥٨٤

٢ أحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي، أبو عبد الله الكوفي، وقد ينسب إلى جده. انظر: تهذيب الكمال، ٣٧٧/١، رقم الترجمة ٦٤

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ الجرح والتعديل، ٥٧/٢

٥ انظر: تاريخ بغداد، ٤٩٠/٤

٦ سؤالات الآجري، ٣٣٣/١، رقم النص ٥٧٠

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٣٦٦/٥، رقم الترجمة ١٧١٩

٨ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٧٢/١

٩ كتاب العين، كتاب الهمزة ٢١٢/٢،

١٠ سورة الأنبياء، ٧٣

١١ سورة التوبة، ١٢

أما في الاصطلاح فهو لفظ تعديل، ولم أقف على أي مثال لاستخدامهم له في وجه من وجوه الشر. ووجدت النُّقَّاد المُتقَدِّمِين أحيانا يُقيِّدونه بالحديث أو بما كان مرادفا له كقولهم" إمام في الحديث" أو "إمام في الرواية"، ولا إشكال حينئذ في كون هذا اللفظ من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل. وقد استخدمه كل من ابن عُيَينَة[1]، ويحيي بن سعيد القَطَّان[2]، وابن مَهدِيّ[3]، وأحمد[4]، وأبو حاتم[5].

وإذا أطلقوا لفظ الإمام –وهو الأكثر– فالذي ظهر لي من تتبع استخدامهم هذا أنهم يريدون به أيضًا الإمامة في الحديث، وذلك إما بدلالة سياق الكلام عليه، كما في قول أحمد وسئل عن أبي زكريا الحِمَّانِي، يحيى بن عبد الحميد الكوفي: "تركناه بقول عبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدي؛ لأنه إمام."[6]

وكما في قول أبي حاتم في يحيى بن أبي كثير: "إمام؛ لا يحدث إلا عن ثِقَة."[7]

وكقوله في مالك: "إمام أهل الحجاز، ثم قال: وهو أثبت أصحاب الزُّهْرِيّ، وابن عُيَينَة، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك. ومالك نقي الرجال نقي الحديث. وهو أنقى حديثا من الثَّوري والأوزاعي، وأقوى في الزُّهْرِيّ من ابن عُيَينَة وأقل خطأ منه. وأقوى من معمر وابن أبي ذئب."[8] فالأمور الستة التي ذكرها–بعد ذكر إمامته– تختص بالحديث.

وأحيانا يظهر كون الإمامة مختصة بالحديث بورودها مقيدة في رواية أخرى كما في قول ابن عُيَينَة في مالك في التاريخ الصغير: "مالك إمام."[9] بينما نقل عنه البُخاري في التاريخ الكبير أنه قال: "كان مالك إماما في الحديث."[10]

---

١ أطلقها على مالك. انظر: التاريخ الكبير، ٣١٠/٧،

٢ أطلقها على مالك. انظر: التاريخ الكبير، ٣١٠/٧، والتاريخ الصغير، ٢٠١/٢

٣ أطلقها على شُعبَة. انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١١/١، و١٢٦، و ١٩/٢، وعلى الثَّوري. انظر: المرجع السابق، الموضع السابق. وكذلك أطلقها على كل من الأوزاعي، ومالك، والثَّوري، وحماد بن زيد معا. انظر: المرجع السابق، ٢٠٣/١، والجرح والتعديل، ٥/ ٢٦٧

٤ استخدمها في جرير بن عبد الحميد. انظر: تهذيب الكمال، ٤٤٨/١، رقم الترجمة ٩٦، ومحمد بن يحيى الذهلي النيسابوري. انظر: المرجع السابق، ٢٦/ ٦٢٤، رقم الترجمة ٥٦٨٦

٥ أطلقها على هشام بن عروة. انظر: الجرح والتعديل، ٦٤/٦، رقم الترجمة ٢٤٩

٦ انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٤/٤، وتهذيب الكمال، ٢١٤/١٥، رقم الترجمة ٣٣٨٤

٧ المرجع السابق، ١٤٢/٩، رقم الترجمة ٥٩٩

٨ تقدمة الجرح والتعديل، ١٧/١

٩ تقدمة الجرح والتعديل، ٢/ ٢٠٠

١٠ المرجع السابق، ٣١٠/٧، رقم الترجمة ١٣٢٣

وكما في قول ابن مَهدِيّ: "أئمة الناس في زمانهم- وفي رواية: "زماننا"[1]- أربعة"[2]. وفي بعض الروايات الأخر: "الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسُفيان، وحماد بن زيد."[3]

وأحيانا يظهر كون الإمامة مختصة بالحديث بالنظر في حال من وصف به حتى يتضح أن جهة تقدمه على الغير معرفته بالحديث لا غير كما في قول أحمد في عبد الرحمن بن مَهدِيّ: "إمام من أئمة المسلمين."[4] وكقول أبي زُرعَة في محمد بن يحيى النيسابوري: "إمام من أئمة المسلمين."[5] وكقول أبي حاتم في كل من أبي زُرعَة وابن معين : "إمام."[6] وهؤلاء الموصوفون به لم يُذكروا بنبوغ في شيء، كما ذُكروا به في الحديث.

وأحيانا يظهر كون الإمامة مختصة بالحديث بشهادة إمام آخر على كونه في قمة أهل الإتقان، وذلك كقول أبي حاتم في بهز بن أسد: "إمام صَدُوق ثِقَة."[7] وقد ذكره أحمد فيمن إليه المنتهى في التثبت.[8] وهناك أمثلة أخرى لإطلاقهم لفظ الإمام مع وجود قرينة من القرائن الداخلية أو الخارجية على أنهم أرادوا به الأفضلية في الحديث عند أحمد، وأبي زُرعَة، وأبي حاتم، والنَّسائِي.[9]

وبجانب ذلك، هناك أمثلة كثيرة لاستخدامهم له لدى الثَّوري، وابن عُيَينَة، وابن مَعِين ، وأبي زُرعَة، وأبي حاتم، والتِّرمَذِي[10] مُطلَقًا من غير تقييد، ويكون الموصوف به اشتهر في إتقان الحديث، كما اشتهر في وصف آخر كمهارته في الفقه، أو الزهد، ولم أعثر على قرينة تعين أحد الاحتمالات. ولكنه تبين لي بعد دراسة هذه الأمثلة أن الموصوفين به دائما يمتازون بإتقان الحديث. وهذا يدُلُّ على أنهم لا يرون أحدا يستحق اسم الإمامة إلا إذا اتصف بالإتقان في الحديث، والله أعلم.

---

١ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ١١/١

٢ المرجع السابق، ١١٨/١

٣ انظر: المرجع السابق، ٢٠٣/١، والجرح والتعديل، ٢٦٧/٥، رقم الترجمة ١٢٥٧

٤ تاريخ بغداد، ٢٤١/١٠

٥ الجرح والتعديل، ١٢٥/٨، رقم الترجمة ٥٦١

٦ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٣٣٤/١، والجرح والتعديل، ٣٢٦/٥، رقم الترجمة ١٥٤٣، و١٩٢/٩

٧ الجرح والتعديل، ٤٣١/٢

٨ المرجع السابق، ٤٣١/٢، رقم الترجمة ١٧١٥

٩ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٦٦/١، و٢٥٥، والجرح والتعديل، ٤٣١/٢، و٣٢٥/٣، و١٠٨/٤، ١٤٧، ٢٢٥، ٢٢٧، و٩/٥، و٢٩/٦، و٦٦/٩، ٢٦٥، ٢٩٥، وجامع التِّرمَذِي، ٢٩/١٣، وسؤالات ابن هانئ، ٢٣٣/٢، رقم النص ٢٢٨٢، ومَشيَخَة النَّسائِي ص ٧٥

١٠ انظر للأمثلة المذكورة: تقدمة الجرح والتعديل، ٨٣/١، ٢٠٣، ٢٦٥، ٢٨٢، والجرح والتعديل، ٢٩/٢، ٧٠، ٢١٠، و ٦١/٤، ٥٧/٥، ٩٤، ٣٤٠، ٣٥٨، ١٣٩/٨، وسؤالات ابن هانئ، ٢٣٣/٢، أرقام النصوص ٢٢٨٣، و٢٢٨٤، وتاريخ بغداد، ١٤٤/٣، وتهذيب الكمال، ٤٧٣/٣٠، ومَشيَخَة النَّسائِي، ص ٦٢، وتاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٢٠٤، رقم النص ١٠٨٢، والعلل لأحمد ٤٣٨/١، ورواية الدوري، ٥٣/٤

ومن أمثلته قول النَّسائي في إسحاق بن راهويه: "أحد الأئمة."[1] وهو ممن امتاز بإتقان الحديث كما امتاز بمعرفته الفقهية.

ومن أمثلته أيضًا ما جاء فيما رواه أبو طالب عن أحمد قال: "دخل على مالِكٍ الأوزاعِيُّ وسُفيان، فلما خرجا من عنده، قال: أحدهما أكثر عِلمًا من صاحبه، ولا يَصلُح للإمامة، والآخَرُ يصلُح للإمامة. قال أبو طالب: قلتُ لأبي عبد الله: فالذي عنى مالك أنه أعلم الرجلين، هو سُفيان؟ قال: نعم."[2] وهذا يدُلُّ بوضوح أنه أراد معنًى آخر غير إتقان الحديث، لعله الأفضلية في مهارته في استخراج المسائل الفقهية، أو رعاية المسلمين، وإصلاح شأنهم. لكن ليس فيه دليل على نفي معنَى الإتقان. والجدير بالملاحظة أنه أثبت الإمامة للأوزاعي، الذي هو أيضًا من الأفاضل في الإتقان. فكأن إتقان الحديث عنده الشرط الأساسي للإمامة، لا ينفك عنه، وإن اشترط وصفا آخر معه. وبلفظ آخر يمكن القول بأن إتقان الحديث جزء من معنَى هذا اللفظ هنا، وإن لم يكن تمام معناه. والله أعلم.

فالخُلاصة أن لفظ الإمام يدُلُّ على إتقان الحديث دلالة مطابقة، أو دلالة تضمن[3] بخلاف ما ذهب إليه السَّخاويّ من أن لفظ الإمام بمرتبة الثِقَة مُجَرَّدا[4].

والجدير بالذكر هنا أن ابن مَهدِيّ أطلق عبارة "إمام في السُّنَّة" وأراد به غير الحديث، وصناعته، وإنما أراد الإمامة في الفقه والاستنباط، بناء على تفرقتهم في الغالِب بين الحديث والسنة. فقد قال ابن مَهدِيّ: "الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث ليس بإمام في السنة، فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسُفيان الثَّوري."[5] بينما قال في رواية أخرى: "سُفيان الثَّوري إمام في السنة إمام في الحديث وشُعبَة بن الحجاج إمام في الحديث وليس بإمام في السنة."[6] فالظاهر من أقوال ابن مَهدِيّ، وكذلك من عرفهم في لفظ السنة أن الإمامة في السنة مغايرة للإمامة في الحديث، وأنهما يمكن اجتماعهما وانفرادهما. فالأصل أن يحمل الإمامة في السنة على التقدم في الاستنباط إلا إذا ثبت العكس بخلاف الإمامة في الحديث.

---

١ مَشيَخَة النَّسائي، ص ٦٢

٢ انظر: تقدمة الجرح والتعديل، ٥٩/١

٣ دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له كدلالة لفظ البيت على البيت، ودلالة التضمن دلالته على جزء ما وضع له، كدلالة لفظ البيت على السقف؛ لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان. انظر: المستصفى من علم الأصول، ٧٤/١

٤ انظر: فتح المغيث، ٢٧٩/٢

٥ تقدمة الجرح والتعديل، ١١٨/١

٦ تقدمة الجرح والتعديل، ١٩/٢

٧٢. يُقتَدَى به:

ومعنَى الاقتداء في كلام العرب بالرجل اتباع أثره، والأخذ بهديه. يُقال: "فلان يقدو فلانا إذا نحا نحوه، واتبع أثره."[١] والاقتداء طلب موافقة الغير في فعله[٢]. وإطلاق هذا الوصف يستلزم بلوغ الموصوف به ذروة أهل زمانه في استقامة فعله، وحسن سيرته. وهو وصف عام من حيث الدَّلالَة اللُّغَوية لا يختص بالحديث.

أما في عرف المحدثين فإني لم أجدهم يستخدمونه في غير الأفاضل في إتقان الحديث. وبتتبع استخدامهم له ظهر لي أنه مرادف للفظ الإمام؛ ومن هنا يمكن أن يُقال فيه أنه هو الآخر يدُلُّ على الأفضلية في إتقان الحديث إما بطريقة المطابقة أو بطريقة التضمن. والله أعلم.

ومن أمثلة استخدامه ما روى الدُّوري أنه قال ليحيَى بن مَعِين : "ما ترى في رجل فَرَّط في العلم حتى كَبِر؛ فلم يقو على الحديث؛ يَكتُب جامِع سُفيان بيده، ويعمل بما فيه؟ قال: كان سُفيان إماما يقتدى به."[٣] وهو يحتمل هنا إتقان الحديث وحده، ويحتمله مع المهارة في الفقه.

وأطلقه أحمد على أبي جَعفَر النُّفَيلي، عبد الله بن محمد بن علي بن نُفَيل، قائِلًا: "أبو جعفر النُّفَيلي أهلٌ أن يُقتَدَى به."[٤] وفي رواية أنه سُئِل عن أبي جعفر هذا يروي عن أبي قتادة عبد الله بن واقِد الحَرَّاني مولى بني عَمَّار، فقال: "دعه، فإن القوم أعرَفُ بأهل بلدهم؛ وأبو جعفر أهلٌ أن يُقتَدَى به."[٥] فدل السياق أنه لم يُرد إلا إتقان الحديث.

٧٣. كأنه خُلِق لهذا الشأن:

هذه العبارة تدُلُّ على كثرة اشتغال الموصوف بها بالحديث، وسعة معرفته له، وبراعته ومهارته الفائقتين فيه، حتى كأنه هو الغرض من خلقه، لا غير.

وقد أطلقها ابن المبارك على الثَّوري قال: "ما رأيت مثل سُفيان؛ كأنه خُلِق لهذا الشأن."[٦]

وأطلقها أحمد على يحيى بن معين قائلا: "هاهنا رجل خلقه الله لهذا الشأن؛ يظهر كذب الكذابين."[٧]

---

١ تفسير الطبري، ٥٢٠/١١

٢ انظر: تفسير القرطبي، ٣٥/٧

٣ تاريخ ابن مَعِين ، رواية الدوري، ٥٣/٤، رقم النص ٣١٠٩

٤ ثقات ابن حبان، ٣٥٧/٨، وتهذيب الكمال، ٩٢/١٦، رقم الترجمة ٣٥٤٥

٥ انظر: المجروحين، ٣٠/٢

٦ تقدمة الجرح والتعديل، ٥٦/١،

٧ تاريخ بغداد، ٢٥٠/٦

كما أطلقها أبو حاتم على شُعبَة قائِلًا: "كان شُعبَة بصيرا بالحديث جدا، فهما له؛ كأنه خُلِق لهذا الشأن."[1]

٧٤. أمير المؤمنين في الحديث أو أمير المحدثين:

تشبيه للموصوف به بخليفة المسلمين في وجوب طاعته، والانقياد لما يأمر به، وينهى عنه. فهي شهادة للموصوف به في التفوق، في المهارة في الحديث، ونقده. ومن كان بهذه المثابة، يكون في أعلى مراتب الاحتجاج، ولأجل هذا حق هذه العبارة أن تعد من عبارات المرتبة الأولى للتوثيق. وقد أطلقه بهذا المعنَى شُعبَة[2]، والثَّوري[3]، وأحمد[4]، وابن مَعِين.[5]

إلا أنه قد تصرف قرينة هذه العبارة عن إرادة معنَى إتقان الحديث. كما في إطلاق شُعبَة هذه العبارة على محمد بن إسحاق صاحب المغازي.[6] فالقرينة الصارفة شهرة هذا الرجل بكونه دون أهل الإتقان.[7] فيكون شُعبَة إنما أراد بهذه العبارة سعة علمه بالحديث من غير إرادة الإتقان. ويُؤَيِّده وروده مقيدا بالحفظ في رواية أخرى عن شُعبَة حيث قال: "محمد بن إسحاق أمير المحدثين بحفظه."[8] وقد سبق أن ذكرت أن الحفظ يطلق أحيانا بمعنَى سعة العلم دون الإتقان. وعلى هذا يحمل قول شُعبَة: "إن كان أحد يستأهل أن يُسَوَّدَ في الحديث؛ فمحمد بن إسحاق."[9]

٧٥. سيد القراء:

السَّيِّد له معاني، ولعل أشهر معانيه، وأقربها إلى ما نحن بصدده هو الذي يفوق في الخير قومه،[10] وبهذا المعنَى قوله تعالى في وصف يحيى عليه السلام: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾[11]. وأما لفظ

---

١ تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٢٩

٢ أطلقه بهذا المعنَى على الثَّوري. انظر: التاريخ الصغير، ٢/٢٤٣

٣ أطلقه على شُعبَة. انظر: التاريخ الكبير، ٤/ ٢٤٥، رقم الترجمة ٢٦٧٨، وعلى ابن أبي الزناد. انظر: الجرح والتعديل، ٥/٤٩، رقم الترجمة ٢٢٧

٤ أطلقه مُطلَقا على ابن راهويه، والسياق يدُلُّ على إرادة التقييد بالحديث. انظر: تاريخ بغداد، ٣/١٤٤

٥ أطلقه على الثَّوري. انظر: الجرح والتعديل، ٤/٢٢٥، رقم الترجمة ٩٧٢

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٧/١٩٢، رقم الترجمة ١٠٨٧

٧ انظر أقوال العلماء في بيان ضعف فيه في تهذيب الكمال، ٢٤/٤١٩- ٢٦، وتهذيب التهذيب، ٩/٤٢- ٤٦

٨ انظر: التاريخ الكبير، ١/٤٠، رقم الترجمة ٦١

٩ تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٥٢

١٠ ذكر هذا المعنَى الأزهري في تهذيب اللغة، ٤/٣٠٩

١١ سورة آل عمران، ٣٩

"القراء"، فإنه وإن اشتهر استخدامه لمن جمع القرآن الكريم حفظا وتعلما لقراءاته، إلا أنه قد يطلق بمعنَى المحدثين. ومنه قول مالك: "كان محمد بن المُنكَدِر سَيِّدَ القُـرَّاءِ، لا يكـاد أحـدٌ يسـأله عـن حديثٍ إلا كاد يَبكي."[1] والدليل على أنه أراد بالقراء المحدثين قوله: لا يكاد أحد يسأله عن حـديث. ولم يوصف محمد بن المُنكَدر بتعلمه القراءات. بناء على هذا، يمكن القول بأن التعبير بسيد القراء في قول مالك يدُلُّ على إتقان الحديث.

٧٦. ما أقدم عليه أحدا:

وهذه العبارة مُطلَقة في الأفضلية تحتمل إتقان الحديث وغيره، ولا تحمل على إتقان الحديث إلا بدليل، ومن أمثلة استخدامه مقيدا بالحديث قول ابـن مَهـدِيّ: "مـا أقـدم على مالـك في صـحة الحديث أحدا."[2]

ومن هذا الباب قول يحيى بن سعيد في الأَشعَث الحُمـراني: "مـا أكـاد أقـدم عليـه أحـدا في الصدق."[3]

وقول أحمد في أبي الوليد الطيالسي: "وأبو الوليد اليوم شيخ الإسلام، مـا أقـدم عليـه اليـوم أحدًا من المحدثين."[4]

ويمكن أن يلتحق به ما ذكره ابن المَدينِيّ عن بِشر بنِ المُفَضَّل قال: "لقيت الثورى بمكـة فقلت له: من آمن من تركت على الحديث بالكوفة؟ قال: منصور بن المعتمر، فمن آمن من تركت أنت على الحديث بالبصرة؟ قلت: يونس بن عبيد." قال علي: "و هذا بعد موت أيوب. قال على: و هذا قبـل أن يحدث ابن عون، و لو كان ابن عون قد حدث؛ ما قـُدِّم عليه عندى أحد."[5]

٧٧. حديثا أسمعه من فلان أحب إلى من عشرين من غيره:

هذه العبارة واضحة الدَّلالَة على التفوق في إتقان الحديث. فتكون دالة على العدالـة الدينيـة عرفا كما سبق. وقد أطلقه ابن عُيَينَة قائِلًا: "أخبرنا عمرو بـن دينـار وكان ثِقَـة ثِقَـة ثِقَـة، وحـديثا أسمعه من عمرو أحب إلى من عشرين من غيره."[6]

---

١ التاريخ الأوسط، ٣١٦/١، رقم النص ١٥٤٣

٢ تقدمة الجرح والتعديل، ١٤/١

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ٤٢٩/٣، رقم النص ٥٠٠٢

٤ تهذيب الكمال، ٤٢٩/٣٠، رقم الترجمة ٦٥٨٤

٥ تاريخ دمشق، ٣٢٧/٣١، وتهذيب الكمال، ٣٩٧/١٥

٦ الجرح والتعديل، ٦/ ٢٣١، رقم الترجمة ١٢٨٠، والتقدمة، ٤٩/١

٧٨. ما أبالي إذا وافقني فلان من خالفني:

وهذا يدُلُّ على شدة اعتماد الناقد على إتقان الراوي الموصوف به، وعلى أنه أفضل عنده من غيره من سائر المحدثين. وقد أطلق هذه العبارة حَمَّاد بن زَيد، ويحيى القَطَّان. فقال حماد: "إذا خالفني شُعبَة في شئ تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي من خالفني إذا وافقني شُعبَة لأن شُعبَة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة."[١]

وأطلقها يحيى القَطَّان على عَفَّان بن مُسلِم الباهلي قائِلًا: "ما أبالى إذا وافقنى عفان من خالفني."[٢] وبهذا المعنَى ما ذكره أحمد قال: "كان يحيى بن سعيد يقول: إذا خولفت أحب أن يوافقني عفان."[٣]

وقد شهد يحيى بن معين بالتزام يحيى القَطَّان بما ذكره إذ قال ابن مَعِين : "كان يَحيَى بن سَعيد إذا تابعه عَفَّان على شيء ثَبَتَ عليه وإن كان خطأ، وإذا خالفه عَفَّان في حديث عن حَمَّاد[٤] رجع عنه يَحيَى لا يحدِّث به أصلاً."[٥]

وقد أطلق يحيى القَطَّان عبارة كهذه على معاذ بن معاذ أيضًا قائِلًا: "ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز مثل معاذ بن معاذ، وما أبالى إذا تابعني معاذ من خالفني."[٦]

٧٩. عرض فلان أحب إلي من سماع غيره:

من هذا الباب ما ذكره عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول قال يحيى بن سعيد: "عرض عبد الرحمن بن مَهدِيّ أحب إلي من سماع غيره."[٧] بينما جاء في رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم عن يحيى ابن سعيد القَطَّان قال: "ما قرأ عبد الرحمن بن مَهدِيّ علي مالك أثبت مما سمع الناس."[٨]

والعرض هو القراءة على المحدث،[٩] بينما السماع هو أن يقرأ الشيخ الحديث، فيحفظه الطالب، وقد اختلفوا في تقديم أحدهما على الآخر، فمن قائل السماع مقدم على العرض نظرا إلى قلة احتمال الخطأ فيه لقلة احتمال انشغال الشيخ.[١٠] ومن قائل العرض مقدم على السماع؛ نظرا إلى قُوَّة

---

١ المرجع السابق، ٤/٣٧٠، رقم الترجمة ١٦٠٩، والتقدمة، ١/١٦١

٢ المرجع السابق، ٧/ ٣٠، رقم الترجمة ١٦٥

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ٢/٣٤٣، رقم النص ٢٥٢٥، وانظر أيضا ٢/٣٦٢، و٣/ ٤٣٤، أرقام النصين، ٢٦٠٧، و٥٨٤٧

٤ هو حماد بن سلمة.

٥ تاريخ بغداد، ١٤/ ٢٠١، رقم الترجمة ٦٦٦٨

٦ الجرح والتعديل، ٨/٢٤٩، رقم الترجمة ١١٣٢

٧ علل أحمد برواية عبد الله، ٣/ ٢٦٢، رقم النص ٥١٥٩

٨ الجرح والتعديل، ٥/٢٨٩، رقم الترجمة ١٣٨٢، والتقدمة، ١/٢٥٤

٩ انظر: الكفاية، ص ٢٥٩

١٠ المرجع السابق، ص ٢٧١ - ٢٧٣

احتمال إتقان الطالب لما قرأه.[1] ومن قائل إنهما سواء لا فرق بينهما. وهذا الأخير هو ما اختاره أكثر المحدثين.[2] ومذهب يحي بن سعيد تقديم السماع على العرض إذ قال: "إذا قرأت على المحدث كان أحب إلي؛ لأنه يصح لي كتابي."[3] وعلى هذا، كونه يرجح عرض ابن مَهدِيّ على سماع غيره يدُلُّ على شدة اعتماده عليه، إذ صار المرجوح وهو العرض عند يحي القَطَّان بسبب ابن مَهدِيّ راجحا. وهذا يدُلُّ على أنه أفضل عنده من غيره من سائر الرواة.

٨٠. ما يدُلُّ على ترجيح الناقد للراوي عند الخلاف:

ومن هذا الباب قول يحي القَطَّان: ليس أحد أحب إلى من شُعبَة، ولا يعدله أحد عندي وإذا خالفه سُفيان؛ أخذت بقول سُفيان.[4]

ومن أمثلته ما ذكره الدوري قال: "سمعت يحي يعني ابن مَعِين يَقول: ليس أحدٌ يخالف سُفيان الثَّوري إلا كان القول قول سُفيان. قلتُ: وشُعبَة أيضًا إن خالفه؟ قال: نعم. قلتُ لأبي زكريا: فإن خالف شُعبَة في حديث البَصريين، القول قول مَن يكون؟ قال: ليس يَكاد يخالف شُعبَة سُفيان في حديث البَصريين."[5] وقال أبو داود: "بلغني عن يَحيَى بن معين : كل مَن خالفَ سُفيان، فالقول قول سُفيان."[6]

ومن أمثلته أيضًا قول أبي حاتم: "إذا اختلف ابن المبارك ويحيى بن سعيد القَطَّان وابن عُيَينَة في حديث آخذ بقول يحي بن سعيد."[7]

٨١. شك فلان أحب إلي من يقين غيره:

إن اليقين راجح على الشك. إلا أنه قد ينعكس الأمر إذا كان الشاك حذرا غاية الحذر، فلا يستجيز لنفسه أن يروي ما يخالجه فيه أدنى شك. فشكه ليس من جهة تساهله في الحفظ، بل من جهة شدة احتياطه. فشدة احتياطه يبعثه على كثرة الشك فيما حفظه، فيراجعه ويتقنه. ومن كان هكذا، كان أتقن من غيره. وعلى هذا، فهو وصف مدح بالغ يفيد الأفضلية في الإتقان كما هو الظاهر. وقد عقد الرامهرمزي بابا فيمن كان يتهيب الرواية ويتوقاها ويكثر التشكك، وذكر فيهم من

---

١ المرجع السابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٩

٢ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٢٨٣/١، والكفاية ص ٢٦٩ – ٢٧١ حيث جمع الخطيب عددا من الآثار لمن ساوى بين العرض والسماع.

٣ الكفاية، ص ٢٧٥

٤ التاريخ الكبير، ٩٣/٤، رقم الترجمة ٢٠٧٧، وتاريخ ابن أبي خيثمة ٢٢/٣، رقم النص ٣٦٧٦

٥ ٣٦٤/٣، رقم النص ١٧٧١

٦ تاريخ بغداد، ١٠/ ٢٣٣

٧ تقدمة الجرح والتعديل، ٢١/٢

الصحابة وغيرهم ممن كان بهذه الصفة.[1]

وقد وصف بالعبارة المذكورة عدد من الرواة منهم مسعر، وسُلَيمان التيمي، وابن عون، وأيوب السختياني. فقد قال ابن عُيَينَة: "قالوا للأعمش: إن مسعرا يشك في الحديث. قال: شك مسعر أحب إلي من يقين غيره."[2] وروى أبو بكر ابن أبي شيبة عن وكيع قال: "شك مسعر كيقين رجل."[3] ووصفه أبو نعيم قائِلًا: "كان مسعر شكاكا في حديثه، وليس يخطىء في شيء من حديثه إلا في حديث واحد."[4]

بينما روى ابن أبي حاتم في رواية منقطعة عن شُعبَة يقول: "شك سُلَيمان التيمي عندنا يقين."[5]

وروى عنه أيضًا أنه قال: "شك ابن عون أحب إلى من يقين غيره."[6]

وبهذا المعنَى ما ذكره النضر بن شميل، عن شُعبَة قال: "لأن أسمع من ابن عون حديثا يقول فيه: أظن أني سمعته. أحب إلى من أن أسمع من ثِقَة غيره يقول: قد سمعت."[7]

وروي أن شُعبَة سأل أيوب السختياني عن حديث، فقال: أشك فيه. فقال له: "شكك أحب إلي من يقين غيرك."[8]

٨٢. كان قد أخذ عليهم الوهم غير فلان:

روى أبو داود عن شُعبَة قال: "كان قد أخذ عليهم الوهم غير مِسعَر."[9] وهذا القول دال على تميز مِسعَر بن كِدام على سائر الرواة بشدة الإتقان حيث لم يؤخذ عليه حتى الوهم أبدا. وقد سبق مرارا أن الوصف الدال على الأفضلية في إتقان الحديث يتضمن إثبات تمام العدالة الدينية عرفا. فهذا الوصف من أوصاف المرتبة الأولى للتعديل.

---

١ انظر: المحدث الفاصل، ص ٥٤٩ - ٥٢

٢ شرح علل التِّرمَذِي، ٤٤٨/١

٣ تاريخ أبي زُرعَة الدمشقي، ص ٤٧٢

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ التقدمة، ١٤٣/١

٦ المرجع السابق، ١٤٥/١

٧ الجرح والتعديل، ١٣١/٥، رقم الترجمة ٦٠٥

٨ انظر: تهذيب التهذيب، ٣٩٨/١

٩ سؤالات الآجري، ١/ ٢١٩، رقم النص ٢٣٢

المبحث السادس

حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوثَق الناس"

كلام ابن أبي حاتم في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل يدُلُّ على أن من وصف بتمام العدالة الدينية وإتقان الحديث معا، حكمه الاحتجاج بحديثه.[1] وبما أن أهل هذه المرتبة يتصفون بما هو أعلى من مُجَرَّد تمام العدالة الدينية أو الضبط، فهم أولى بالاحتجاج، وأرجح عند المخالفة على من عداهم.

فإذا تبين أن حكم أهل هذه المرتبة هو الاحتجاج المُطلَق، وأنهم أرجح فيه ممن عداهم من أهل التوثيق المُطلَق، ترتب عليه ما يلي من الأمور:

١. الأصل في حكم هذه المرتبة قبول حديث أهلها بالعموم فيما تَفَرَّدوا به، أو وافقهم فيه غيرهم من باب أولى، إلا إذا ثبت وَهْم أحدهم (أي: أحد أهل هذه المرتبة) فيما رواه. فالأصل في حديثهم القبول، والرد إنما هو استثناء.

فأحاديث أهل هذه المرتبة صحيحة مقبولة ما لم يقم دليل على الوهم. فإذا قام الدليل على الوهم؛ فهو حديث معلول، وما عداه يبقى على أصله، وهو الصحة.

٢. ويُرَجَّح حديث أهلها على حديث غيرهم عند المخالفة إذا كان المخالف لم يوصف بشيء من ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى، إلا أن يكون المخالِف له وصف يستلزم ترجيح حديثه المعين على حديث غيره، مثل ما إذا كان أثبت تلامذة ذاك الشيخ، أو كان من أتقن الناس لموضوع ذاك الحديث وإن لم يكن من أهل المرتبة العليا. فالأصل في أهل هذه المرتبة ترجيح حديثهم على حديث غيرهم. والعكس استثناء.

٣. أما إذا كان المخالِف أيضًا من أهل المرتبة الأولى؛ فينبغي حينئذ أن يُنظَر في وجه الخلاف في الروايتين. هل هو في الرواة، أو أسماءهم، أو في اللفظ، أو في ضبطه وشكله. ثم يُنظَر وجه أفضلية كل من الراويين. فمن كانت أفضليَّته فيما بسببه الخلاف يُرَجَّح حديثُه على الآخر،

---

١ انظر: تقدمة المعرفة، ٢/٣٧

وإن تساويا، أو لم يُعرَف وجه الخلاف يُلتمس وجوه الترجيح الأخَر. والله أعلم.

وتوضيح ذلك أن أفضلية من وُصِف بشيء من ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى في الأغلب ليست مُطلَقة، بل تكون مقيَّدة بناحية من نواحي إتقان الحديث، سواء ذكرها الناقد أم لا. فإذا تعارض مثلا روايتان وُصِف راوي كل منهما بوصف من أوصاف هذه المرتبة؛ وجبَ النظر في ناحية فضيلتهما على غيرهم. لأنه يجوز أن يكون ممن برز في التثبت بالرجال، ولكن لم يكن في قمة الضابطين للفظ، أو العكس، كشُعبَة والثَّوري مثلا. فإذا كان الإشكال في الرجال، تُقدَّم رواية شُعبَة، لأنه أبصر بهم، وبأحوالهم. وإن كان الإشكال في اللفظ وضبطه، كانت رواية الثَّوري أولى. وعليه يدُلُّ ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: إذا رأيت شُعبَة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثِقَة إلا نفرا بأعيانهم. قيل لأبي: ألم يكن للثوري بَصَر بالحديث كبَصَر شُعبَة؟ قال: كان الثَّوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شُعبَة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثَّوري أحفظ، وكان شُعبَة بصيرا بالحديث جدا فَهِما له كأنه خُلِق لهذا الشأن.[1]

١ تقدمة الجرح والتعديل، ١/١٢٩

خاتمة

خاتمة

إن دراسة ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل في بابي الرسالة أسفرت عن نتائج مهمة. وتلك النتائج، هي:

أولًا: الطريق الأمثل لمعرفة مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل:

استخراج مدلُول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ينبغي أن يَتِمَّ في خُطُواتٍ تالِية:

الخُطْوَة الأُولى: الرُّجُوع إلى المعنى اللُّغَوي الشَّائِع في عَصر أئمَّة النقد، فإنه الأصل الذي يجب أن يُحمَل عليه اللفظُ، ولا يُعدَل عنه إلا بدليل قَويٍّ يَمنَع منه، ويُوجِبُ الصَّرفَ عنه إلى غيره. مع الحرص على الرُّجوع إلى المعاجِم والمصادر اللُّغَويَّة التي تَمَّ تأليفُها في عَصر الرواية أو بعده بقليل، ومع الاستفادة من قواعِد لُغَويَّة أُصُوليَّة مما يَخلُو من تَكَلُّف وتَعَسُّف، كالعُمُوم والخُصُوص، والمُطلَق والمُقَيَّد.

الخُطوة الثانية: أحيانا تظهر قرائن تمنع من حمل اللفظ على أصله، وتلك الموانع هي:

أولا: السياق.

ثانيا: أقوال أخرى للناقد نفسه في الراوي.

ثالثا: تعامل الناقد مع مرويات الراوي

رابعا: أقوال نقاد آخرين

خامسا: حال الراوي، في ضوء ما ذُكِر عنه في كتب الرِّجال.

فإذا وُجِد مانعٌ أو أكثرُ يُوجِب العدول عن الأصل، وجب تأويل اللفظ، حينئذ يبحث الباحث عن نص من الإمام نفسه؛ إن كان شرح اللفظة، وبيَّن المقصودَ منها. مع التَّنَبُّه للأمرين التاليَين:

الأول: لا يلزم من شرح الإمام نفسه على إرادة معنى معيَّن حمل ذلك اللفظ أو العبارة دائما على ذاك المعنى.

والثاني: رُبَّما يذكر الناقد غرضه هو من إطلاق اللفظ أو العبارة، ويُتوَهَّم أنه اصطلاح النُّقَّاد كلِّهم.

الخُطوة الثالثة: فإن لم يُوجَد شرح اللفظ أو العبارة من قِبَل الإمام المستخدِم، أو قام مانعٌ أيضا من حَمْله على ما ذكره الإمام، حينئذ يجب أن يُنظَر إن كان أحد من العلماء شرح مصطلح الإمام. فإن وُجِد شرحُ مصطلَح الإمام من قِبَل عالِم آخر، وجبَ التَّأكُّد من صِحَّة دعواه بالرُّجُوع إلى الأدِلَّة. فإن ثبتت صحته، وناسَبَ المُقامَ أيضا؛ وجب الحمل على ما ذكره ذاك العالِم.

الخُطوة الرابعة: فإن لم يُوجَد نصٌّ من غير الإمام المستخدم أيضا، أو قام مانعٌ أيضا من حَمْله على ما ذُكِر في النص؛ وجب حملُه على أنسب المعاني المحتمَلة على سبيل التَّجَوُّز، بشرط أن يكون اللفظ يتحمَّله، بحيث تكون هناك علاقة بين الأصل والمجاز.

ثانيًا: ضوابط مراتب الجرح والتعديل:

لقد كان من أهم أهداف هذه الدراسة الكشف عن ضوابط مراتب الجرح، وعرضها بوضوح. ولقد تم هذا الهدف من خلال عرض البابين للرسالة، وتلخيص هذه الضوابط كما يلي:

ضوابط مراتب الجرح:

ضابط مرتبة "وضع حديثا" الدلالة على تعمد الراوي للكذب في الحديث.

وضابط مرتبة "متروك الحديث" الدلالة على انعدام الفائدة مطلقا من مرويات الراوي.

وضابط مرتبة "ضعيف جدا" الدلالة على الغلبة الشديدة لما ضعف من مرويات الراوي على ما صح منها.

وضابط مرتبة "ضعيف الحديث" الدلالة على غلبة الخطأ في مرويات الراوي على الصواب.

وضابط مرتبة "ليس بقوي" الدلالة على نزول قدر الصواب من مرويات الراوي عن قدر الخطأ.

وضابط مرتبة "لين الحديث" الدلالة على عدم رجحان صواب حديث الراوي على الخطأ.

ضوابط مراتب التعديل:

ضابط مرتبة "صالح الحديث" الدلالة على غلبة صواب الراوي على الخطأ في مروياته.

ضابط مرتبة "شيخ" الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ ظاهرا ديانة وضبطا.

ضابط مرتبة "صدوق" الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ ديانة وضبطا.

ضابط مرتبة "ثقة" الدلالة على قوة الراوي ديانة وضبطا.

ضابط مرتبة "ثقة ثقة" الدلالة على زيادة الإتقان مع قوة العدالة.

ضابط مرتبة "أوثق الناس" الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة.

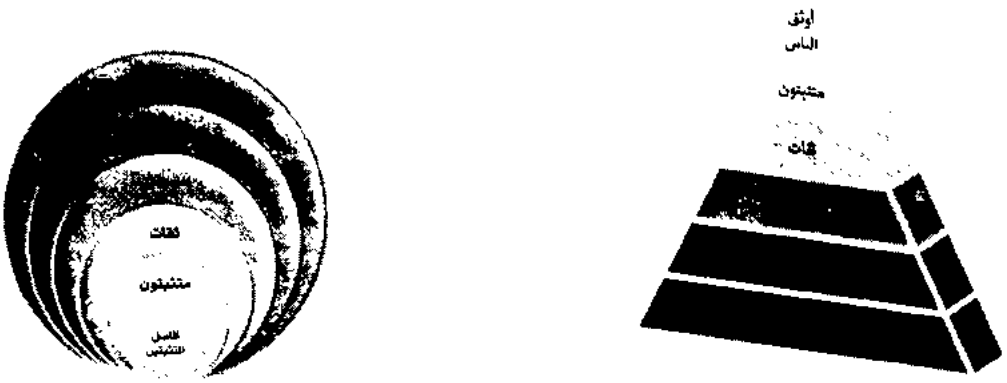

علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض

علاقة مراتب الجرح بعضها ببعض

ثالثًا: علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض:

بالنظر في ضوابط مراتب الجرح والتعديل يتبين أن كل مرتبة لألفاظ وعبارات التعديل على الترتيب المتبع في هذه الرسالة أخص من سابقتها. فمرتبة "أوثق" مثلا أخص من "ثقة ثقة"، وهي أخص من "ثقة"، وهي أخص من "صدوق". ومرتبة "صدوق" أخص من مرتبة "شيخ". و"شيخ" أخص من "صالح الحديث". فأخص مراتب التعديل كلها مرتبة "أوثق الناس."

وكل مرتبة من مراتب ألفاظ وعبارات التعديل أعم من لاحقتها، فمرتبة "صالح الحديث" مثلا أعم من مرتبة "شيخ"، وهي أعم من مرتبة صدوق، وهلم جرا. فأعم مراتب التعديل صالح الحديث.

وبهذا يمكن القول بأن أهل التعديل كلهم صالحوا الحديث، فمن تميز منهم بالنص على عدالته ظاهرا، ارتفع إلى مرتبة شيخ. ومن تفوق من الشيوخ بتحقق عدالته وضبطه ظاهرا وباطنا؛ فقد وصل إلى مرتبة صدوق، والمشهود له بالقوة عدالة وضبطا بلغ مرتبة ثقة، ومن تميز من الثقات بشدة الإتقان وصل إلى مرتبة ثقة ثقة، ومن حاز منهم الأفضلية في إتقان الحديث فهو بمرتبة "أوثق الناس".

ويمكن توضيح علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض بتصورها بشكل الهرم، بحيث يشكل مرتبة صالح الحديث قاعدة الهرم، وفوقها طبقة أهل مرتبة شيخ، ثم طبقة الصدوقين، ثم الثقات، ثم المتثبتون، حتى تمثل مرتبة أوثق الناس قمة الهرم.

ويمكن أيضا تصوير مراتب التعديل جميعا في دائرة كبيرة داخلها دوائر مختلفة متحدة المركز، بحيث تمثل الدائرة الكبيرة مرتبة صالح الحديث، والدائرة التي تليها في الحجم تمثل أهل مرتبة شيخ، لأن شرطها أضيق من شرط صالح الحديث، وهكذا تمثل الدوائر التالية المراتب التالية للتعديل، إلى أن تمثل الدائرة الصغرى أهل مرتبة "أوثق الناس".

رابعًا: علاقة مراتب الجرح بعضها ببعض:

وعلى العكس من مراتب ألفاظ وعبارات التعديل، إن كل مرتبة من مراتب الجرح على الترتيب المذكور في الرسالة أعم من سابقتها، فمرتبة لين الحديث مثلا أعم من مرتبة ليس بقوي، وليس بقوي أعم من مرتبة ضعيف، وضعيف أعم من مرتبة ضعيف جدا، وضعيف جدا أعم من مرتبة متروك، ومتروك أعم من مرتبة وضع حديثا. فأعم مراتب الجرح كلها لين الحديث.

وعلى العكس من هذا، كل مرتبة من مراتب الجرح أخص من لاحقتها. فمرتبة وضع حديثا مثلا أخص من مرتبة متروك الحديث، وهي الأخرى أخص من مرتبة ضعيف جدا، وضعيف جدا أخص من ضعيف، وهلم جرا، فأخص مراتب الجرح كلها مرتبة وضع حديثا.

وعلى هذا، يمكن القول بأن المجروحون كلهم لينوا الحديث، لأنهم جميعا نزل قدر صوابهم عن الخطأ. وتميز منهم أهل كل مرتبة بقدر شدة أوصافهم السلبية.

وعلاقة مراتب الجرح بعضها ببعض أيضا يمكن تصورها بشكل الهرم المقلوب، بحيث يشكل مرتبة "لين الحديث" قاعدة هذا الهرم، بينما تمثل مرتبة "وضع حديثا" القمة أو الرأس. والمراتب التي بينها تمثل الطبقات التي بين القاعدة والرأس بدأ من أخفها إلى أشدها جرحا.

ويمكن تصوير هذه المراتب أيضا بدائرة كبيرة تمثل أهل مرتبة لين الحديث، وبداخل هذه الدائرة دوائر مختلفة تشارك الدائرة الكبيرة مركزا، والدائرة التالية في الحجم تمثل أهل مرتبة ليس بقوي، وهكذا تمثل الدوائر التالية في الحجم المراتب التالية للجرح، فكان أصغرها حجما تمثل أهل مرتبة "وضع حديثا".[1]

خامسًا: إطلاق وصف أدنى للتعديل لا يمنع من اتصافه بما هو أعلى منه:

وهذا متفرع عن علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض. فمثلا إذا كان الراوى وصف بصدوق، ليس معنى ذلك أنه يستحيل بلوغه درجة ثقة.

سادسًا: إطلاق وصف خفيف للجرح لا يمنع من اتصاف الراوي بما هو أشد منه:

وهذا متفرع عن علاقة مراتب الجرح بعضها ببعض.

سابعًا: أحكام مراتب الجرح والتعديل:

إن مراتب الجرح والتعديل كلها لا تخرج عن أربعة أحكام، هي: الاحتجاج، والنظر، والاعتبار، والترك.

فالاحتجاج بمعنى القبول المطلق لما يرويه الراوي، يستحقه أهل ثلاث مراتب للتعديل، وهي: مراتب "ثقة، وثقة ثقة، وأوثق الناس".

والنظر بمعنى الانتقاء من مرويات الراوي بعد الفحص، يستحقه أهل مرتبتين، هما: "صدوق"، و"شيخ".

---

١ انظر: الرسم التوضيحي لمراتب التعديل والجرح في الصفحة التالية.

والاعتبار بمعنى قبول ما وافق فيه الثقات من مرويات الراوي، يستحقه أهل مرتبة للتعديل، وهي مرتبة صالح الحديث، كما يستحقه أهل أربع مراتب للجرح، وهي: لين الحديث، وليس بقوي، وضعيف الحديث، وضعيف جدا.

والترك بمعنى عدم قبول حديث الراوي بحال يليق بحال مرتبتين للجرح، هما متروك الحديث، ووضع حديثا.

مدى دلالة ألفاظ الجرح والتعديل على العدالة والضبط

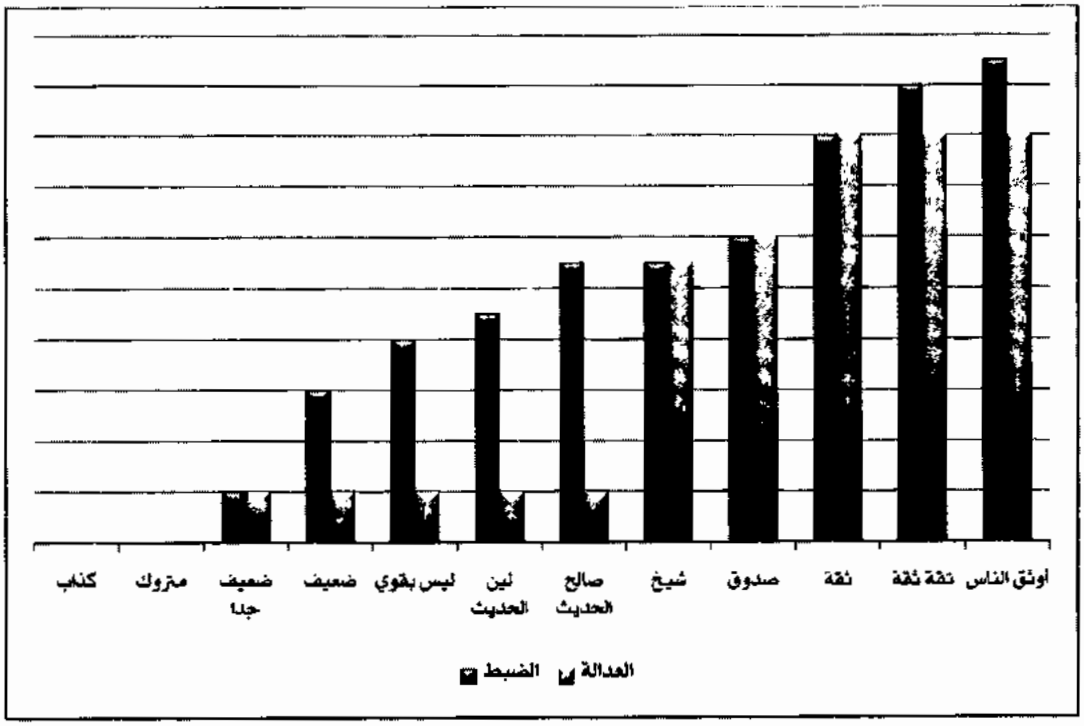

ثامنًا: تناسب الأحكام لضوابط مراتب الجرح والتعديل:

يتضح من ضوابط مراتب الجرح والتعديل، أنها تدل على درجات متفاوتة لعدالة الراوي وضبطه، وأن أساس وضعها وترتيبها قدر وتفاوت دلالة ألفاظ وعبارات كل مرتبة على عدالة الراوي وضبطه. كما يمكن القول أيضا بأن للعدالة الدينية درجات، ولضبط الراوي درجات أيضا. وعلى أساس مجموع درجة الراوي عدالة وضبطا، يتقرر مصير مروياته. وأن عدالة الراوي بمفردها، مهما قويت، لاتكفي لمعرفة درجة مروياته، وكذلك ضبطه بمفرده، مهما قوي، لا يكفي لتعيين درجته بين الرواة، بل لابد من معرفة درجته عدالة وضبطا معا، ليتم وضعه في إحدى مراتب الجرح والتعديل.

ومراتب العدالة الدينية خمس إجمالا، هي:

أولاً: فقدان العدالة، بسبب من الأسباب كالفسق، والجهالة وما إلى ذلك.

ثانياً: مطلق العدالة، بمعنى رجحان براءة الراوي من الفسق.

ثالثاً: الشهادة بالصلاح ظاهرا، من غير تعرض للباطن.

رابعاً: الشهادة بالصلاح ظاهرا وباطنا.

خامساً: الشهادة بتمام العدالة ظاهرا وباطنا. بمعنى الصلاح في الدين مع الابتعاد عن خوارم المروءة.

وضبط الراوي يمكن حصره في درجات خمس أيضا إجمالا، هي:

أولاً: فقدان الضبط.

ثانياً: مطلق الضبط، بمعنى رجحان براءة الراوي مما يبطل ضبطه.

ثالثاً: الشهادة بصلاح الضبط ظاهرا، بمعنى غلبة الصواب على الخطأ ظاهرا.

رابعاً: الشهادة بصلاح الضبط ظاهرا وباطنا.

خامساً: تمام الضبط بمعنى عدم الخطأ إلا نادرا.

وأقل ما يبيح الاحتجاج المطلق لمرويات الراوي هو مجموع تمام العدالة مع تمام الضبط، وإن كان له درجات أخرى تتمييز على أساس زيادة الإتقان، أو الأفضلية فيه. والمناسبة بين الاحتجاج، وبين مجموع تمام العدالة وتمام الضبط عدم احتمال الكذب مطلقا، وندرة احتمال الخطأ، فلذلك جاز قبول كل ما يرويه الراوي عموما، إلا ما ثبت بدليل قوي أنه أخطأ فيه.

وأقل ما يبيح النظر، بمعنى الانتقاء مما تفرد به الراوي، هو مجموع الصلاح الظاهر، وغلبة الصواب على الخطأ ظاهرا في مروياته. فإن انضم إلى ذلك الصلاح الباطن، وغلبة الصواب على الخطأ باطنا، ارتفعت درجته، وإن لم يخرج من حيز الانتقاء. والمناسبة بين النظر، وبين مجموع الصلاح الظاهر، وغلبة الصواب على الخطأ ظاهرا هو عدم احتمال الكذب، وقلة احتمال الخطأ. فلذلك جاز قبول ما تفرد به بعد التأكد من عدم الخطأ، وطرح ما لم يغلب فيه احتمال الصواب.

وأقل ما يبيح الاعتبار هو مجموع مطلق العدالة ومطلق الضبط، وإن كانت له درجات متفاوته على أساس تفاوت قدر الخطأ والصواب في مرويات الراوي. والمناسبة بين الاعتبار، وبين مجموع مطلق العدالة ومطلق الضبط مساواة احتمال الخطأ مع احتمال الصواب، ومساواة احتمال الكذب لاحتمال الصدق. فلم يترجح أحد جانبي القبول والرد فيمن اتصف بهما. إلا أن مروياته يترجح في بعضها جانب القبول، وفي البعض الآخرجانب الرد، على أساس الموافقة للثقات، وعدم

الموافقة لهم. فما شارك فيه الثقات ترجح فيه احتمال الصدق، والصواب، فترجح فيه القبول. وما تفرد به، بقي على عدم رجحان صوابه، فترجح فيه الرد.

وأقل ما يبيح الترك هو فقدان مطلق العدالة، أو مطلق الضبط. والمناسبة بين الترك، وبين فقدان مطلق العدالة رجحان احتمال الكذب على احتمال الصدق. والمناسبة بين فقدان مطلق الضبط، وبين الترك رجحان احتمال الكذب، وعدم احتمال الصواب، مما يبطل الفائدة من مرويات الراوي مطلقا.

تاسعًا: حكم اقتران كلمات مرتبة واحدة بعضها ببعض:

إذا تكررت كلمات تعديل من مرتبة واحدة، فتكون أقوى دلالة مما إذا أفردت، ولكنها لا ترتقي إلى مرتبة أعلى أو إلا إذا تحقق شرطها، ولا يتحقق شرط مرتبة بتكرار ما هو أدنى منه إلا في مرتبة "ثقة ثقة".

وكذلك إذا تكررت كلمات الجرح من مرتبة واحدة، تكون أشد جرحا من الإفراد، إلا أنها لا تنزل إلى مرتبة أدنى منها إلا إذا تحقق شرطها. ولا يتحقق شرط مرتبة بتكرار ما هو أعلى منه إلا في مرتبة "ضعيف ضعيف".

عاشرًا: حكم من ورد فيه كلمتان أو أكثر من مرتبتين متغايرتين للتعديل:

إن معرفة علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض ينتج عنه أنه إذا اجتمع في الراوي كلمتان أو أكثر من مراتب متغايرة للتعديل، سواء وردت مقترنة، أو غير مقرونة، وسواء وردت على لسان ناقد، أو أكثر، فإنه يمكن حل هذا الخلاف -طبقا لما تقرر في الأصول من قواعد متعلقة بالعام والخاص- في خطوات تالية:

أولاً: يجب حمل الأعم منها على الأخص، ليتم العمل بالجميع.

ثانياً: فإن ورد مانع من حمل الأعم على الأخص مثل حال الراوي، أو السياق، وما إلى ذلك؛ فإنه حينئذ يعمل بالأعم، ويؤول الأخص.

فإذا اجتمع مثلا صدوق مع ثقة، فيحمل الصدوق على الثقة ليتم العمل بهما جميعا، فيكون مرتبة الراوي تحديدا ثقة، وهو صدوق أيضا، لأن كل ثقة صدوق. إلا إن ورد مانع كالتصريح بأن الراوي الذي أطلق عليه اللفظان يخطئ كثيرا، فإنه حينئذ يوجب العدول إلى صدوق. ويؤول كلمة "ثقة" على أنها أريد بها المعنى الأنزل من المعنى الأصلي. ولاحظت أن ابن حجر يجمع بهذه الطريقة بين أقوال المتقدمين في التقريب، فلا يخرج من أقوالهم.

حادي عشر: حكم من ورد فيه كلمتان أو أكثر من مراتب مختلفة للجرح:

كذلك إذا اجتمعت في الراوي أكثر من وصف للجرح من مراتب متغايرة، مع الاتفاق على كونه مجروحا؛ فإن الأعم من تلك الأوصاف يحمل على الأخص، فإن قام مانع؛ فحينئذ يصار إلى الأعم، ويؤول الأخص. كما إذا اجتمع في الراوي لين الحديث ضعيف. فإن لين الحديث منهما أعم، ويجب حمله على الأخص وهو ضعيف. فيكون مرتبة الراوي بالتحديد ضعيف. إلا إن قام مانع، كتصريح الناقد أنه لا يغلب خطؤه على الصواب، فإنه يصار حينئذ إلى الأعم، ويكون الراوي بمرتبة لين الحديث، ويحمل ضعيف على أنه ضعف نسبي، لا مطلقا. وهكذا.

ثاني عشر: حكم من اجتمع فيه أوصاف الجرح والتعديل:

الصحيح أن التعديل يستلزم خلو الراوي من جميع أوصاف الجرح. فإن اجتمع في الراوي وصفان أو أكثر أحدهما يدل على الجرح والآخر يدل على التعديل. فإنه حينئذ يتم حل الخلاف في الخطوات التالية:

أولاً: ترجيح الجرح على التعديل.

ثانياً: إن قام مانع من ذلك، فإنه حينئذ يرجح التعديل على الجرح.

ثالثاً: وإن قام مانع منه أيضا، وجب تأويل الوصفين، وحملهما على المعنى الأنزل من المعنى الأصلي.

وتوضيحه كما إذا ورد في الراوي ثقة وذاهب الحديث. فإنه يجب المصير أولا إلى ضعيف. لأن الجرح مقدم على التعديل. إلا إن قام مانع من ذلك، كتفرد الناقد المتشدد، أو حال الراوي، فإنه حينئذ يجب المصير إلى التعديل. إلا إن قام مانع من ذلك أيضا، وعرف مثلا أنه كثير الخطأ، وجب تأويل اللفظين، فيحمل ثقة على معنى أنزل من معناه الأصلي، وهو أنه ثقة في دينه، ويحمل ذاهب الحديث على أنه كاد يذهب حديثه.

ثالث عشر: إن نظام الجرح والتعديل نظام محكم رصين:

بناء على ما سبق من البحوث والنتائج يتبين بوضوح أن نظام الجرح والتعديل نظام محكم مترابط، له أصول ثابتة، ومعايير معينة، وإن أساسها الشرع، ثم العقل في الإطار المحدد له شرعا، واللغة. وإن إتقان هذه القواعد يجنب التساهل والتشدد، مما يبعث الثقة بما قام به النقاد المتقدمون.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين.

فهرس

الآيات القرآنية

فهرس

الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة البقرة		
١	وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	١٤٣	٣٧٤
٢	حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ...	١٨٧	١٨٩
٣	وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا	٢٥٠	٤١٢
٤	وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ	٢٦٥	٤١٢
٥	وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ...	٢٨٢	١٢٨، ٤٥٩
٦	وَأَشْهِدُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمْ	٢٨٢	٣٢٤
٧	وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ بَعْضُكُم..	٢٨٣	٣٥
٨	وإن تُبْدُوا ما في أَنفُسِكُم...	٢٨٤	١٩١
٩	لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...	٢٨٦	١٩٢
١٠	رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا...	٢٨٦	١٩٢
١١	وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا	٢٨٦	١٩٢
	سورة آل عمران		
١٢	إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ	١٣	٢٧١
١٣	قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ..	٣١، ٣٢	٤٧
١٤	وَسَيِّدًا وَحَصُورًا	٣٩	٥٠١
١٥	إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ	٩٦	١٦٧
	سورة النساء		
١٦	إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ...	١٠	٢٠٨

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٧	إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ...	١٧-١٨	٢٠٩
١٨	إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ..	٣١	٢٠٦
١٩	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ..	٦٥	٤٧
٢٠	وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ ..	٦٩-٧٠	٣٦٠
٢١	مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ	٨٠	١٨٥
٢٢	لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ..	١٤٨	٣٣
٢٣	لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ..	١٤٨	٣٢

سورة المائدة

٢٤	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ..	٩٥	٣٤٨
٢٥	يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ	٩٥	١٢٨، ٢٠٤
٢٦	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ ...	١٠٦	٣٢٤، ٣٤٨

سورة الأنعام

٢٧	وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ	١٩	١٨٧
٢٨	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ...	٢١	٤٧، ١٨٥
٢٩	قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ..	٣٣	١٨٥

سورة الأنفال

٣٠	إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ ..	١٢	٤١٢
٣١	وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ	١٧	٢٢٦

سورة التوبة

٣٢	وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ٱلْحَرَامِ ..	١٢	٥٠٠
٣٣	وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ	٤٧	١٦٧

م	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة يونس		
٣٤	كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ ...	٣٣	٢٠٦
	سورة هود		
٣٥	وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ...	٣	٣٤٨
	سورة يوسف		
٣٦	وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ ...	٥٨	٣٢١
	سورة إبراهيم		
٣٧	يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ..	٢٧	٤١٢
	سورة الحجر		
٣٨	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ	٩	٢
	سورة النحل		
٣٩	وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم ..	٦١	٢٠٥
٤٠	مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ..	٩٧	٣٤٩
٤١	مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ...	١٠٦	١٩١
٤٢	إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ ..	١٢٠	٤٩٤
	سورة الإسراء		
٤٣	إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ	٩	٤٦٥
٤٤	وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا	١٥	١٨٧
٤٥	وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ...	٧٤	٤١٢
	سورة الكهف		
٤٦	وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ...	٤٩	٢٠٦

م	الآية	رقمها	الصفحة
٤٧	وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ ...	٥٠	٤٠٦
	سورة الأنبياء		
٤٨	وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ..	٧٣	٥٠٠
	سورة النور		
٤٩	وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ...	٤	٤٠٤، ٤٠٦، ٢٢٦
	سورة السجدة		
٥٠	وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ ..	٢٠	٤٠٦
	سورة فاطر		
٥١	ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ..	٣٢	٣٥٩
٥٢	وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ ...	٤٥	٢٠٥
	سورة ص		
٥٣	أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ ..	٢٨	٣٦١
	سورة الفتح		
٥٤	مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ...	٢٩	٤٦
	سورة الحجرات		
٥٥	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ...	٦	٤٧، ١٢٨، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٠
٥٦	وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ..	٧	٢٠٥
٥٧	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ..	١١	٢٠٦
٥٨	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ	١١-١٢	٣٢
	سورة النجم		
٥٩	وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ	٣، ٤	١٨٥

م	الآية	رقمها	الصفحة
٦٠	هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ...	٣٢	٢٦
٦١	فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ	٣٢	٢٥، ٢٩
	سورة الرحمن		
٦٢	وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ	١٠	١٦٧
٦٣	وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ	٤٦	٣٥٩
٦٤	وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ	٦٢	٣٥٩
	سورة الواقعة		
٦٥	وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً	٧-١٢	٣٥٩
٦٦	وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ..	٢٧-٢٨	٣٥٩
	سورة الحديد		
٦٧	لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ..	١٠	٤٦
	سورة المجادلة		
٦٨	لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ..	٢٢	٤٦
	سورة الحشر		
٦٩	فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ	٢	٢٧١
	سورة الطلاق		
٧٠	وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ	٢	١٢٨، ٢٠٤، ٣٢٤، ٣٤٨
	سورة القلم		
٧١	قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ	٢٨	٣٧٤
	سورة المدثر		
٧٢	هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ	٥٦	٤٤٢

م	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الهمزة		
٧٣	وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ	١	٣٢
	سورة الإخلاص		
٧٤	قل هو الله أحد	١	١١٨

فهرس

الأحاديث والآثار

فهرس

الأحاديث والآثار

م	الحديث/ الأثر	رقم الصفحة
١	أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟...	٣٣
٢	احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ...	٣٩٤
٣	«احفَظ عَورَتَكَ...	٢٢٨
٤	إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَدَّاحِينَ، فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمِ التُّرَابَ...	٢٦
٥	أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ...	٣٥
٦	أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمكَ وَلَكِنْ خَشِيتُ...	٥١
٧	أَمَّنِي جِبريلُ عِندَ البَيتِ مَرَّتَيْنِ...	١٥٧
٨	أن الله إذا تكلَّم، تكلَّم بثلاثِمائةِ لِسانٍ.	١٦٢
٩	إن اللهَ تَجاوَزَ عَن أُمَّتِي الخَطأَ، والنِّسيَانَ...	١٩١، ١٩٢
١٠	إن اللهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحمَةٍ، فَبَثَّ بَينَ خَلقِهِ وَاحِدَةً...	١٥٦
١١	أن النبي ﷺ أهدى جَمَلًا لأَبي جَهْلٍ..	١٧٥
١٢	أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي في المكانِ ...	١٥٦
١٣	أن النبي ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ...	٤٦٠
١٤	أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ...	٣٤
١٥	أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَازِ...	٢٢٨
١٦	إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ...	١٨٦
١٧	أَنَّهُ رَأَى فِي شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَاضًا...	٢٧٨
١٨	إِيَّاكُمْ وَالتَّمَادُحَ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ.	٢٨، ٣٠
١٩	إِيَّاكُم ومُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ...	٢٠٩
٢٠	أينَ كان رَبُّنا قَبلَ أن يخلُقَ السَّماوات والأَرضَ؟	١٦٢
٢١	بِئْسَ رَجُلُ العَشِيرَةِ.	٣٧
٢٢	جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ...	٥٤
٢٣	حديث القنوت	١٦٦

م	الحديث/ الأثر	رقم الصفحة
٢٤	رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ...	١٨٧، ٢٠٢
٢٥	سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ...	١٨٨
٢٦	السَّيِّدُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى...	٢٦
٢٧	سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ...	٤٩
٢٨	شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ....	٣٩٤
٢٩	ضَحِكَ رَبُّنا مِن قُنُوطِ عِبادِهِ.	١٦٢
٣٠	عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا...	٥٢
٣١	فَأَتَيْتُ نَبِيَّ الله ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ الله حَقًّا؟	١٩٠
٣٢	فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ...	٣٢
٣٣	كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ....	١٨٨
٣٤	كُلُّ أُمَّتِي مُعافًى إلا المُجاهِرِينَ...	٢٠٩
٣٥	لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ...	٣٠
٣٦	لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ.... ﴾	١٩١
٣٧	لمَّا نَزَلَتْ: ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ ﴾	١٨٩
٣٨	لَيْسَ كُلُّنَا سَمِعَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ...	٤٩
٣٩	ما سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض...	٢٨
٤٠	مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمُوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ...	٤٩
٤١	مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ	٢٧
٤٢	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيْثٍ يَرَى أَنَّه كَذِبٌ...	٤٧، ١٧٩
٤٣	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ...	١٥٥، ١٧٢، ١٨٧، ١٩٣
٤٤	مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ؛ أَلْجَمَهُ الله....	٣٥
٤٥	مَن قَالَ في ديننَا بِرَأيِهِ فَاقتُلُوهُ.	١٧٣
٤٦	مَن كان آخِر كلامه لا إله الا الله؛ دَخَل الجنَّة.	١١٩
٤٧	مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لاَ مَحَالَةَ...	٣٠
٤٨	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ	٤٧، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٣
٤٩	مَن يعذرنا في رجل بلغني أذاه في أهل بيتي...	٣٤١
٥٠	نُبِّئْتُ أَنَّ رسولَ الله أوعَدَنا...	٢٧

م	الحديث/ الأثر	رقم الصفحة
٥١	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُم أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ...	٢٨
٥٢	وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.	٣٣
٥٣	وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.	٣٣
٥٤	وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ...	٢٥، ٢٩
٥٥	يا حَسَّانُ، أَجِب عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ ...	٣٢
٥٦	يا رسولَ اللهِ، عَوراتُنَا مَا نَأْتِي مِنها ومَا نَذَرُ....	٢٢٨
٥٧	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ...	٤٩
٥٨	يُوشِكُ أن يَضْرِب النَّاسُ أَكْبَادَ الإبِل...	٩٨

فهرس

الأعلام المترجم لهم

فهرس

الأعلام المترجم لهم

م	الاسم	رقم الصفحة
١	إبراهيم اللاحم	٨٢
٢	إبراهيم النَّخَعي	٥٨
٣	ابن أبي حاتم	٢٢
٤	ابن أبي خَيْثَمة	٥٦
٥	ابن أبي عاصم	٤٩
٦	ابن الأَثِيْر	١٤
٧	ابنُ الباقِلَّانِيّ	٢٠٥
٨	ابن الجُنَيد	٦٧
٩	ابن الجَوْزي	٧٧
١٠	ابن الحَدَّاد	١٢٤
١١	ابن السكيت	٢٤١
١٢	ابن الصلاح	٢٣
١٣	ابن القَطَّان الفَاسِي	٧٨
١٤	ابن القَيِّم	٢١١
١٥	ابن الكلبي	٢٤١
١٦	ابن المبارَك	٣٨
١٧	ابن المُرَابط	٧٢
١٨	ابن المُسَيَّب	٢٠٥
١٩	ابن المُلَقِّن	١٩٦
٢٠	ابن المُنَيِّر	١٨٦
٢١	ابن تيمية	١٨٦
٢٢	ابنُ جُرَيْج	٩٨

م	الاسم	رقم الصفحة
٢٣	ابن جَمَاعة	١٩٦
٢٤	ابن حِبَّان	٣٦
٢٥	ابن حجر	٢٣
٢٦	ابن حَزْمٍ	١٨٧
٢٧	ابن خُزَيمة	١٢٤
٢٨	ابن راهويه	١١١
٢٩	ابن رَجَب	٩٣
٣٠	ابن سِيدة	١٦
٣١	ابن سِيرِين	٥٣
٣٢	ابن عاشور	٣٤٨
٣٣	ابن عَبَّاس	٥٢
٣٤	ابن عبد البَرِّ	١٠٠
٣٥	ابن عَدِيّ	٥٦
٣٦	ابن عَسَاكِر	٥٩
٣٧	ابن عمر	٢٧
٣٨	ابن عَوْن	٥٧
٣٩	ابن فارس	١٦
٤٠	ابن قتيبة	٣٧٤
٤١	ابن قدامة	٣٨١
٤٢	ابن كَثير	١٩٧
٤٣	ابن ماجة	٢٧
٤٤	ابن مُحْرِز	٦٧
٤٥	ابن مَنْدَة	١٢١
٤٦	ابن وَهْب	٩٦
٤٧	أبو إسحاق	٩٠

م	الاسم	رقم الصفحة
٤٨	أبو إسحاق الشيرازي	٣٨٠
٤٩	أبو الحسن السليماني المَأرِبي	٨٣
٥٠	أبو الحسن النَّدَوي	٨٠
٥١	أبو الحسين بن المُظَفَّر	١٢٥
٥٢	أبو الزِّنَادِ	٢١٤
٥٣	أبو العَالِيَة	٥٦
٥٤	أبو الوليد البَاجِي	٧٤
٥٥	أبو بِشر الدَّوْلابي	١٢٣
٥٦	أبو بكر ابن أبي شيبة	١٠٧
٥٧	أبو بكر الأَثْرَم	٦٨
٥٨	أبو بكر الخَلَّال	١٢٠
٥٩	أبو بكر الصيرفي	١٨٣
٦٠	أبو بكرة	٢٥
٦١	أبو تُراب النَّخْشَبيُّ	٣٩
٦٢	أبو جعفر أحمد بن سنان	٣٠٦
٦٣	أبو جَعفَر الطَّحاوِي	١٢٣
٦٤	أبو جَندَلٍ	١٩٠
٦٥	أبو جَهْم	٣٤
٦٦	أبو حاتِم الرازي	١٢١
٦٧	أبو حُصَين	٦٠
٦٨	أبو حَنِيفة	٩٧
٦٩	أبو خيثمة	١١٢
٧٠	أبو داود السِّجِسْتاني	١١٩
٧١	أبو زُرعة الدِّمَشقِيُّ	٣٨
٧٢	أبو زُرْعَة الرازي	١١٧

م	الاسم	رقم الصفحة
٧٣	أبو سعيد الخُدْرِيُّ	٥٠
٧٤	أبو شَهبة	١٤
٧٥	أبو طالب	٣٠٤
٧٦	أبو طالب الحافظ	١٢٤
٧٧	أبو عبد الرحمن النَّسَائِي	١٢٢
٧٨	أبو عبيد الآجُرِّي	٦٨
٧٩	أبو عثمان سعيد بن عمرو	٣٨
٨٠	أبو علي النَّيْسابُوري	١٢٣
٨١	أبو عَوَانَة	١٠٣
٨٢	أبو محمد الجُوَينِيُّ	١٨٦
٨٣	أبو محمَّدٍ عبدَ الله بنَ عَبدِ الرَّحمن	١٩٣
٨٤	أبو مريم	٨٥
٨٥	أبو مسهر	٣٨
٨٦	أبو موسى الأشعري	٥٠
٨٧	أبو هارون العَبْدِي	٦١
٨٨	أبو هريرة	٣٢
٨٩	أبو يوسف	٣٨٩
٩٠	أحمد بن حَنْبَل	١١٠
٩١	أحمد بن سَلَمَة	١٢٢
٩٢	أحمد بن عبدة	١٢٣
٩٣	أحمد بن يونس	٤٩٦
٩٤	أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ	٣٤
٩٥	إسحاق بن عبدِ الله بن أبي فَرْوَة	٥٩
٩٦	إسماعيل ابن عُلَيَّة	٣٨
٩٧	إسماعيل بن إسحاق القاضي	١٠٤

م	الاسم	رقم الصفحة
٩٨	الأشجَعِي	١٦١
٩٩	الأعظَمِي	٨٣
١٠٠	الأعمَش	٦٠
١٠١	إمام الحرمين	١٨٦
١٠٢	الأمير الصَّنْعاني	٨١
١٠٣	أنس (هو: ابن سيرين)	٥٧
١٠٤	أنس بن مالك	٢٨
١٠٥	أيوب السَّختِياني	٦٠
١٠٦	البراء بن عازب	٤٩
١٠٧	البَرْذَعِي	٦٩
١٠٨	البَرْقاني	٧٤
١٠٩	بريرة	٣٤
١١٠	البزار	١٢٣
١١١	بِشْر بن الحارث	١١٢
١١٢	بِشْر بن عُمر	٩٦
١١٣	بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ	٥٢
١١٤	البِقَاعِي	١٥٣
١١٥	بُنْدار	١١٥
١١٦	بَهْز بن أسد	٣١
١١٧	البَيْهَقِي	٧١
١١٨	التِّرْمِذِي	٣٥
١١٩	جابِر الجُعفي	٦١
١٢٠	الجرجاني	٣٩٠
١٢١	الجَعْبَرِيُّ	١٩٦
١٢٢	جمال الدِّين القاسِمي	٨١

م	الاسم	رقم الصفحة
١٢٣	الجوزَجاني	١٣٤
١٢٤	الجوهَريُّ	٢٥٢
١٢٥	حاتم العوني	١٥
١٢٦	الحاج خليفة	١٩
١٢٧	الحارث	٩٠
١٢٨	الحارث الأعوَر	٦١
١٢٩	الحاكِم النَّيْسابُوري	٢٣
١٣٠	الحَرْبي	١٠٩
١٣١	حسَّان بن ثابت	٣١
١٣٢	الحَسَنُ	١٥٦
١٣٣	الحسن البصري	٦٠
١٣٤	الحسن بن الرَّبيْع	٣٧
١٣٥	الحُسَينُ	١٥٦
١٣٦	الحُسين بن حِبَّان	٢١٥
١٣٧	الحكم	٨٨
١٣٨	حماد بن أبي سليمان	٦٠
١٣٩	حماد بن زيد	٣٧
١٤٠	حماد بن سلمة	١٠٥
١٤١	حمزة السَّهْمي	٧٤
١٤٢	حُمَيد الطَّويل	٦٣
١٤٣	الحُمَيدِي	١١٥
١٤٤	الخطيب	٢٤
١٤٥	خَلَف المُخَرِّمي	٦٣
١٤٦	الخليل	٢٣٥
١٤٧	الخَليلي	٧٣

م	الاسم	رقم الصفحة
١٤٨	الخوارزمي	١٦
١٤٩	خَيْثَمة بن عبد الرحمن	٥٣
١٥٠	الدردير	٣٩٠
١٥١	الدُّوْري	٦٧
١٥٢	الذَّهَبي	٥٥
١٥٣	الرَّاغِب	٢٠٥
١٥٤	الرامهرمزي	٢٤
١٥٥	زائدة بن قُدامةَ	٤٢٣
١٥٦	الزركشي	٣٩٤
١٥٧	الزَّنجَاني	١٢٤
١٥٨	الزَّنْجِي	٩٩
١٥٩	الزُّهْرِي	٥٩
١٦٠	زيد بن أَسلَم	٢١٣
١٦١	السَّاجِيّ	٢١٦
١٦٢	السبكي	٧٩
١٦٣	السَّخاوي	٧٢
١٦٤	سعد بن إبراهيم	٥٨
١٦٥	سَعْد بن أبي وَقَّاص	٢٨
١٦٦	سُفيان بن سعيد الثَّوْري	٩٣
١٦٧	سُفيان بن عُيَيْنة	٩٨
١٦٨	سليمان التَّيْمي	٦٣
١٦٩	سُلَيمان بن حَرْب	١٠٦
١٧٠	سُلَيْمان بن موسى	٥٧
١٧١	سمرة بن جندب	٣٥٤
١٧٢	السيوطي	٢٣

م	الاسم	رقم الصفحة
١٧٣	الشافِعي	٥٥
١٧٤	الشحود	٨٤
١٧٥	شُعبَة بن الحجاج	٨٨-٩٣
١٧٦	صالِح جَزَرَة	١٠٧
١٧٧	صديق بن حسن	١٩
١٧٨	الضَّحَّاك بن مُزاحِم	٥٧
١٧٩	ضَمْرة بن رَبيعة	٦٤
١٨٠	طَاوُس	٥٢
١٨١	طَلحَةَ	١٦٥
١٨٢	طَلحة بن مُـصَرِّف	٨٩
١٨٣	عائشة	٣٣
١٨٤	عاصم	٦١
١٨٥	عامر الشَّعْبي	٦٠
١٨٦	عبد الحَيّ اللَّكْنَوِي	٨١
١٨٧	عبد الخالق بن منصور	٣١٩
١٨٨	عبد الرحمن بن مُلْجَم	٦١
١٨٩	عبد الرحمن بن مَهْدِي	١٠٢
١٩٠	عبد الرزاق	٩٨
١٩١	عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم	١٥
١٩٢	عبد الكريم الجَزَري	٩٩
١٩٣	عبد الله السعد	٨٤
١٩٤	عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي	١٦١
١٩٥	عبد الله بن أحمد بن حنبل	٣٩
١٩٦	عبد الله بن الشِّخِّيْر	٢٦
١٩٧	عبدِ اللهِ بن بُسْر	٢٧٧

م	الاسم	رقم الصفحة
١٩٨	عبد الله بن دينار	٩٠
١٩٩	عبد الله بن سَلَام	٢٨
٢٠٠	عبد الملك الجُدِّيّ	١٦٦
٢٠١	عبدالملك المَيْمُوني	٦٢
٢٠٢	عَبْدة بن سليمان	٤٢
٢٠٣	عثمان الدَّارمي	٦٧
٢٠٤	العِجْلي	٦٩
٢٠٥	عَدِيّ بن حاتِمٍ الطَّائيّ	١٨٩
٢٠٦	العِراقي	٧٨
٢٠٧	عُروة بن الزبير	٥٦
٢٠٨	عز الدين ابن جماعة	٢٣
٢٠٩	العسكري	٤٤٢
٢١٠	العطاوي	٨١
٢١١	عَطِيَّة العَوْفِي	٦١
٢١٢	عفَّان بن مُسلِم	٣٨
٢١٣	عُقبَة بن نافع	٥٦
٢١٤	العُقَيليّ	٣٧
٢١٥	عَلي بن الحُسَين بن الجُنَيد	١٧٦
٢١٦	عَلي بن الحُسين بن حِبَّان	٢١٥
٢١٧	علي بن المَدِيني	١٠٨
٢١٨	عِمران بن حُدَيْر	٣٧
٢١٩	عمرو الناقد	١٠٦
٢٢٠	عمرو بن العاص	١٢٥
٢٢١	الغَزالي	٣٤
٢٢٢	غُندَر	١٦٨

م	الاسم	رقم الصفحة
٢٢٣	فاروق حمادة	٨٣
٢٢٤	فاطمة بنت قيس	٣٤
٢٢٥	فَرْقَد السَّبَخِيّ	٦١
٢٢٦	الفَضْل بن دُكَيْن	٣١
٢٢٧	الفَضْل بن سَهْل الأَعرَج	١٧٥
٢٢٨	الفَلَّاس	١٠٣
٢٢٩	الفيومي	٣٩١
٢٣٠	قاسم بن قُطْلُوبُغا	٧٧
٢٣١	قاسم علي سعد	٨٣
٢٣٢	القاضي عياض	١٣١
٢٣٣	قَتادة	٨٩
٢٣٤	قُتَيبَة بن سعيد	١١٦
٢٣٥	القرافي	٣٩٢
٢٣٦	القُرطُبِيُّ	٣٠
٢٣٧	القَواريريُّ	٢٦٦
٢٣٨	كَعْب بن زُهَيْر	٢٧
٢٣٩	مالك بن أنس	٩٥
٢٤٠	مجاهد	٥٢
٢٤١	محمد بن أبي خلف	٣٨
٢٤٢	محمد بن إسماعيل البُخاري	١١٣
٢٤٣	محمد بن الحسن	٩٧
٢٤٤	محمد بن العَبَّاس النَّسائي	٩٢
٢٤٥	محمد بن المُثَنَّى	١٣٠
٢٤٦	محمد بن بُنْدار	٣٨
٢٤٧	محمد بن عثمان	٦٨

م	الاسم	رقم الصفحة
٢٤٨	محمد بن عَلي بن حمزة المَروَزيُّ	١٥٩
٢٤٩	محمد بن عمار بن ياسر	٥٤
٢٥٠	محمد بن مُسلِم بن وَارَة	١٠٧
٢٥١	محمد بن نُوح	١١٢
٢٥٢	محمد بن يحيى الذُّهْلِي	١١٠
٢٥٣	المُختار	٥٤
٢٥٤	مَرْوان بن الحَكَم	٥٧
٢٥٥	مروان بن محمد الطاطري	٣٨٧
٢٥٦	المزي	٢٣٧
٢٥٧	مسلم	٢٦
٢٥٨	معاذ بن جبل	١١٩
٢٥٩	معاوية	٢٧
٢٦٠	مُعاويةَ بن حَيدَةَ القُشَيريِّ	٢٢٨
٢٦١	مَعْبَد الجُهَنِيّ	٦١
٢٦٢	المعلمي اليماني	٨٢
٢٦٣	الْمِقْدَادُ	٢٦
٢٦٤	مِقْسَم	٩١
٢٦٥	مَكِّيّ بن إبراهيم	٣٧
٢٦٦	المُنذِري	٧٩
٢٦٧	منصور	٩٤
٢٦٨	المنصور	٩٥
٢٦٩	منصور الفقيه	١٢٣
٢٧٠	المَيمُوني	١٨٠
٢٧١	نافِع	٩٦
٢٧٢	نُعَيم الفَارِض	١٦٢
٢٧٣	نعيم بن حماد	٩٩

م	الاسم	رقم الصفحة
٢٧٤	نور الدين عتر	٨٣
٢٧٥	النَّوَوِي	٢٩
٢٧٦	هاشم الطَّبَرَاني	٦٧
٢٧٧	هِشام الدَّسْتُوَائِي	٨٩
٢٧٨	هِشَامَ بْن حسان	٤٤٧
٢٧٩	هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ	١٨٨
٢٨٠	هُشَيْم	١٠١
٢٨١	هَمَّام بن الحارِث	٢٦
٢٨٢	وَكِيع	٩٢
٢٨٣	الوليد بن مسلم	٥٩
٢٨٤	وُهَيب	٩٤
٢٨٥	يحيى بن سعيد القَطَّان	١٠٠
٢٨٦	يحيى بن مَعِين	١٠٥
٢٨٧	يزيد بن أبي حبيب	٣٢١
٢٨٨	يزيد بن هارون	١٦٦
٢٨٩	يَعلَى بن أمَيَّةَ	٢٢٨
٢٩٠	يَعلَى بن عطاء	٩٠
٢٩١	يوسف بن الحسين الرازي	٤١
٢٩٢	يونُس بن عبدِ الأعلَى	١٢٢

فهرس

المصادر والمراجع

فهرس

المصادر والمراجع

- **الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي الثعلبي،**

١. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا

- **إبراهيم مصطفى وآخرون من مجمع اللغة العربية بالقاهرة،**

٢. المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران، إيران

- **ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي،**

٣. تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الثالثة / ١٤١٩ هـ

٤. التقدمة= تقدمة المعرفة، المطبوع مع الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٥. الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٦. العلل = علل ابن أبي حاتم، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد وآخرين، مطابع الحميضي ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م

- **ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة،**

٧. التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيق صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

- **ابن أبي شيبة، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي،**

٨. سؤالات ابن أبي شيبة = جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

- **ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي،**

٩. مصنف ابن أبي شيبة = الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ

- **ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني،**

١٠. الآحاد والمثاني، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١١ هـ/١٩٩١م

١١. السنة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٠م

- **ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد،**

١٢. طبقات الحنابلة، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان

- **ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد،**

١٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م

١٤. الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م

١٥. اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، لبنان، ب ت

- **ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري،**

١٦. جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط وبشير عيون، مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، ط ١، لم يذكر مكان الطبع

١٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

- **ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف،**

١٨. النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية، ب ط ب ت

- **ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي،**

١٩. مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م

- **ابن الدَّهَّان، أبو شجاع فخر الدين محمد بن علي بن شعيب،**

٢٠. تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، تحقيق صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

- **ابن الصلاح، تقي الدين أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن،**

٢١. معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

- **ابن القطان الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري،**

٢٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م

- **ابن المِبْرَد، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد الحنبلي،**

٢٣. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م

- **ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري،**

٢٤. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ

٢٥. العلل= علل ابن المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠هـ

- **ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري،**

٢٦. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م

- **ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي،**

٢٧. الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط ٢ ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م

- **ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي،**

٢٨. فتح القدير شرح كتاب الهداية للمرغيناني، دار الفكر، ب ط ب ت

- **ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي،**

٢٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م

- **ابن التستري الكاتب، أبو الحسين سعيد بن إبراهيم البغدادي**

٣٠. المذكر والمؤنث، المكتبة الشاملة، إصدار ٣,٣٦

- **ابن تيمية، أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحراني،**

٣١. الاحتجاج بالقدر، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٤هـ

٣٢. الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، السعودية، ب ت

٣٣. مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

٣٤. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م

- **ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي،**

٣٥. مناقب الإمام أحمد، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ب ت

- **ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي،**

٣٦. الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط ١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

٣٧. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

٣٨. صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان علي الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

٣٩. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، سوريا، ط ١، ١٣٩٦هـ

٤٠. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق مرزوق علي ابراهيم، دار الوفاء، المنصورة، ط ١ ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م

- **ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني،**

٤١. الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥ هـ

٤٢. تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

٤٣. تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ

٤٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ

٤٦. لسان الميزان، تحقيق دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م

٤٧. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ

٤٨. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ب ط ب ت، مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام

٤٩. هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ

- **ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري،**

٥٠. الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر

٥١. المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ب ط ب ت

- **ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري،**

٥٢. صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان

- **ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي،**

٥٣. تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

- **ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي ،**

٥٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان

- **ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي،**

٥٥. جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧م

- **ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي،**

٥٦. شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

- **الزرقاني، محمد عبد العظيم،**

٥٧. مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط ٣، ب ت

- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري النحوي،**

٥٨. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ب ط ب ت

- **ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي،**

٥٩. الطبقات الكبرى = طبقات ابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٦٨ م

- **ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،**

٦٠. إصلاح المنطق، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

- **ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي،**

٦١. المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م

٦٢. المخصص، تحقيق خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

- **ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي،**

٦٣. تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م

- **ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي،**

٦٤. التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ هـ

- **ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي،**

٦٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ /١٩٩٢ م

٦٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ

- **ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني ،**

٦٧. الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م

- **ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله،**

٦٨. تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م

- **ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح،**

٦٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، وبيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

- **ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،**

٧٠. مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م

٧١. معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

- **ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن محمد بن أحمد**

٧٢. طبقات الشافعية، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ

- **ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري،**

٧٣. غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط ١، ١٣٩٧ هـ

٧٤. غريب القرآن، تحقيق سعيد اللحام، المكتبة الشاملة، الإصدار ٣,٣٠

- **ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجماعيلي المقدسي الدمشقي الحنبلي،**

٧٥. المغني، مكتبة القاهرة، ب ط، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م

- **ابن قُطْلُوْبَغَا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي،**

٧٦. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، دراسة وتحقيق، شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط ١، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

- **ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين،**

٧٧. بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان

٧٨. الطرق الحكمية، مكتبة دار البيان، ب ط ب ت

- **ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي،**

٧٩. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ب ت

٨٠. البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م

٨١. تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط ٢، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م

٨٢. التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م

٨٣. طبقات الشافعيين، تحقيق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م

- **ابن ماجة ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني،**

٨٤. سنن ابن ماجة، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

- **ابن مَازَة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي،**

٨٥. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م

- **ابن معين، أبو زكريا يحي البغدادي،**

٨٦. تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز أحمد بن محمد بن القاسم - معرفة الرجال عن يحي بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، تحقيق الجزء الأول، محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

٨٧. تاريخ ابن معين، رواية الداري، عثمان بن سعيد، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا

٨٨. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

٨٩. من كلام أبي زكريا يحي بن معين في الرجال، رواية ابن طهمان أبي خالد الدقاق، يزيد بن الهيثم، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، وبيروت، لبنان، ب ط ب ت

٩٠. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

- **ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي،**

٩١. المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ

- **ابن مَنْجُويَه، أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم،**

٩٢. رجال صحيح مسلم، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ

- **ابن مندة،**

٩٣. التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ودار العلوم والحكم، سوريا، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

- **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي الإفريقي،**

٩٤. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ

- **ابن النجار، محب الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل**

٩٥. ذيل تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ مطبوع مع تاريخ بغداد للخطيب البغدادي

- **ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد،**

٩٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢، ب ت

- **ابن نقطة، أبو بكر معين الدين محمد بن عبد الغني الحنبلي البغدادي،**

٩٧. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

- **الأبناسي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى القاهري الشافعي،**

٩٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط ١ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

- **أبو إبراهيم الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين،**

٩٩. معجم ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م

- **أبو بكر الأثرم، أحمد بن محمد بن هانئ**

١٠٠. ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

- **أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل،**

١٠١. مقالات الإسلاميين، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

- **أبو الحسن الندوي، علي بن عبد الحي بن فخر الدين،**

١٠٢. السيرة النبوية، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط ١٢، ١٤٢٥ هـ

١٠٣. ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر

- **أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف التجيبي القرطبي الأندلسي،**

١٠٤. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م

- **أبو جعفر الضبي، أحمد بن يحي بن أحمد بن عميرة،**

١٠٥. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ م

- **أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود البصري،**

١٠٦. مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م

- **أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني،**

١٠٧. رسالة أبي داود إلى أهل مكة، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، لبنان، ب ت

١٠٨. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم و تعديلهم، تحقيق محمد قاسم علي العمري، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية

١٠٩. سنن أبي داود، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

- **أبو زرعة الدمشقي، شيخ الشباب عبد الرحمن بن عمرو النصري،**

١١٠. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق، شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب، بغداد) مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا

- **أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي،**

١١١. كتاب الضعفاء = ضعفاء أبي زرعة = ضعفاء البرذعي، مطبوع ضمن أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

- **أبو شُهبة ، محمد بن محمد بن سويلم،**

١١٢. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي

- **أبو عبيد القاسم بن سلام،**

١١٣. غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م

- **أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثُنى التميمي،**

١١٤. مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م

- **أحمد بن حنبل، ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني،**

١١٥. الجامع في العلل ومعرفة الرجال = سؤالات المروذي = علل أحمد برواية المروذي وغيره، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى، الهند، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

١١٦. الجامع في العلل ومعرفة الرجال = علل أحمد برواية المروذي وغيره، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ

١١٧. الجامع في العلل ومعرفة الرجال = علل أحمد برواية الميموني = سؤالات الميموني، المطبوع مع رواية المروذي، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى، الهند، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

١١٨. الجامع في العلل ومعرفة الرجال = علل أحمد برواية عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م

١١٩. سؤالات ابن هانئ = مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، ط ٢، ١٤٠٠هـ

١٢٠. سؤالات أبي داود لأحمد = سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ

١٢١. سؤالات الأثرم = من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٢٢. مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١م

- **أحمد معبد عبد الكريم،**

١٢٣. ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

- **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الهروي، ،**

١٢٤. تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م

- **إسماعيل باشا البابانى، بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي،**

١٢٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان

- **الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله،**

١٢٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م

١٢٧. معرفة الصحابة ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م

- **الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب،**

١٢٨. خلق الانسان، المكتبة الشاملة، الإصدار ٣,٣٦

- **الأعظمي، محمد مصطفى،**

١٢٩. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، مطابع جامعة الرياض، الرياض، السعودية

- **إكرام الله إمداد الحق،**

١٣٠. الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت

- **الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين،**

١٣١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م

١٣٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١

١٣٣. صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان

- **إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني،**

١٣٤. نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

- **الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني أبو إبراهيم،**

١٣٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م

- **الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار،**

١٣٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ /١٩٩٢م

- **البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة،**

١٣٧. التاريخ الأوسط مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م

١٣٨. التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند

١٣٩. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤١٩هـ

١٤٠. الضعفاء الصغير، تحقيق أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

- **بدر الدين ابن جماعة ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الحموي الشافعي،**

١٤١. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ

- **بروكلمان، كارل،**

١٤٢. تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية، عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٣

- **البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو،**

١٤٣. مسند البزار = البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ٢٠٠٩م

- **البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز،**

١٤٤. معجم الصحابة، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م

- **البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر،**

١٤٥. النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م

- **البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد**

١٤٦. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٣هـ

- **البلادي الحربي، عاتق بن غيث،**

١٤٧. معجم المعالم الجغرافية، دار مكة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م

- **البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني الشافعي،**

١٤٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٣هـ

- **البيطار، عبد الرزاق بن حسن الميداني الدمشقي،**

١٤٩. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م

- **البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني،**

١٥٠. الأسماء والصفات ، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

١٥١. الدعوات الكبير، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، غراس، الكويت، ط ١، ٢٠٠٩م

١٥٢. السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م

١٥٣. السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م

١٥٤. شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ

١٥٥. معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م

- **تاج السر أحمد حران،**

١٥٦. حاضر العالم الإسلامي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ب ط

- **التبريزي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري ولي الدين،**

١٥٧. مشكاة المصابيح، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥م

- **الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة،**

١٥٨. سنن الترمذي = جامع الترمذي، دار السلام، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

١٥٩. العلل الصغير، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مطبوع مع سنن الترمذي

١٦٠. العلل الكبير = علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ

- **الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف،**

١٦١. التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م

- **الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي،**

١٦٢. أحكام القرآن، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م

- **الجعبريّ، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر،**

١٦٣. رسوم التحديث في علوم الحديث، تحقيق إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

- **الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق،**

١٦٤. أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان

- **الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي،**

١٦٥. الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧ م

- **حاتم العوني، بن عارف بن ناصر الشريف،**

١٦٦. بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث، منشور ضمن إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، وبعض المسائل الشرعية، دار الصميعي، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

١٦٧. خلاصة التأصيل في علم الجرح والتعديل، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢١ هـ

١٦٨. المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م

- **حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني،**

١٦٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م

- **الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع،**

١٧٠. المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م

١٧١. معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م

- **حسن إبراهيم حسن،**

١٧٢. تاريخ الإسلام السياسي، والديني، والثقافي، والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط ١٤، ١٤١٦هـ/١٩٨٦م

- **الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الدمشقي الشافعي،**

١٧٣. ذيل تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

- **الحملاوي، أحمد بن محمد،**

١٧٤. شذا العرف في فن الصرف، تحقيق نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية

- **الحَمِيدي، محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الميورقي أبو عبد الله،**

١٧٥. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م

- **الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله**

١٧٦.الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٠

- **الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد،**

١٧٧.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ب ط ب ت

١٧٨.الفقيه والمتفقه، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ

- **الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت،**

١٧٩. تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ

١٨٠. الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية

- **خليفة بن خياط، أبو عمرو الشيباني العصفري البصري،**

١٨١. تاريخ خليفة ابن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار القلم، دمشق، سوريا، ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٧هـ

١٨٢. طبقات خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م

- **الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري،**

١٨٣.العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لم يذكر مكان الطبع، ولا تاريخه.

- **الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القزويني،**

١٨٤.الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ

- **الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب البلخي،**

١٨٥.مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط ٢، ب ت

- **الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي،**

١٨٦.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م

١٨٧.سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

١٨٨.سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

١٨٩.العلل الواردة في الأحاديث النبوية = علل الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

- **الداري، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي السمرقندي،**

١٩٠. سنن الداري = مسند الداري، تحقيق، حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ / ٢٠٠٠ م

- **الدردير،**

١٩١. الشرح الصغير، شرح أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، دار المعارف، ب ط ب ت، مطبوع مع حاشية الصاوي على الشرح الصغير

- **الدولابي ، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي،**

١٩٢. الكنى والأسماء، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م

- **الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز،**

١٩٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م

١٩٤. تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م

١٩٥. التلخيص = تلخيص المستدرك، دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٣٤٠ هـ

١٩٦. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل مطبوع ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الرابعة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

١٩٧. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م

١٩٨. سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

١٩٩. العبر في خبر من غبر، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

٢٠٠. المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ب ط، ب ت

٢٠١. الموقظة في علم مصطلح الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤١٢ هـ

٢٠٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣م

- **الرازي، فخر الدين خطيب الري أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي،**

٢٠٣. تفسير الرازي = مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ

٢٠٤. المحصول، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

- **الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد،**

٢٠٥. المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، والدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ

- **الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي،**

٢٠٦. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٤ هـ

- **الرحيلي، إبراهيم بن عامر،**

٢٠٧. التكفير وضوابطه، دار الإمام أحمد، مصر، ب ت

- **الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد،**

٢٠٨. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية

- **الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي،**

٢٠٩. النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

- **الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي،**

٢١٠. الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م

- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله،**

٢١١. أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م

٢١٢. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م

- **الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي بن محجن البارعي الحنفي،**

٢١٣. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣هـ

- **السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين،**

٢١٤. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ

- **ستودارد، لوثروب،**

٢١٥. حاضر العالم الإسلامي، نقله إلى العربية، عجاج نويهض، مع تعليقات الأمير شكيب أرسلان، دار الفكر

- **السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن،**

٢١٦. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، المكتبة الأثرية، لاهور، باكستان، مصورة عن نسخة مطبعة الترقي، دمشق

٢١٧. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م

٢١٨. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م

٢١٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ب ت ط

٢٢٠. فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

- **السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة،**

٢٢١. أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان

- **السرقسطي، قاسم بن ثابت العوفي**

٢٢٢. الدلائل في غريب الحديث، تحقيق محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

- **السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي،**

٢٢٣. الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرين، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط ١، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م

- **السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين،**

٢٢٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ب ت

٢٢٥. تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

٢٢٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة

٢٢٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط ١ ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م

٢٢٨. قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، تحقيق خليل محي الدين الميس، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

٢٢٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

- **الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب،**

٢٣٠. المسند للشاشي= مسند الشاشي، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤١٠هـ

- **الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي،**

٢٣١. الأم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ب ط، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

- **الشافعي، حسن محمود،**

٢٣٢. المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط ٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

- **الشهرستاني، أبو الفتح، محمد بن عبد الكريم**

٢٣٣. الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، ب ت

- **الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني،**

٢٣٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، لبنان،

٢٣٥. فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ودار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ

- **الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرار،**

٢٣٦. الجيم، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

- **الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف،**

٢٣٧.المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

- **الصاحب ابن عباد، إسماعيل بن عباد، أبو القاسم الطالقاني،**

٢٣٨.المحيط في اللغة، المكتبة الشاملة، إصدار ٣,٣٦

- **الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي،**

٢٣٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م

- **الصفدي، صلاح الدين خليل بن إيبك،**

٢٤٠. الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م

- **الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الشامي،**

٢٤١. الدعاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ

٢٤٢. المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ب ت

٢٤٣.المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط ٢

- **الطبراني، أبو سعيد هاشم بن مرثد،**

٢٤٤. تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحي بن معين، تحقيق نظر محمد الفاريابي، لم يذكر دار الطبع، ولا موضعه، ولا تاريخه

- **الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي،**

٢٤٥. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك ،دار التراث، بيروت، لبنان، ط ٢ / ١٣٨٧هـ

٢٤٦. تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

- **الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة،**

٢٤٧. شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م

- **عباس حسن،**

٢٤٨.النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ب ط ب ت

- **عبد الحي الكتاني، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الحسني الإدريسي،**

٢٤٩. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، ٢، ١٩٨٢م

- **عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي،**

٢٥٠. البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، سوريا، والدار الشامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م

- **عبد الرزاق، أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني،**

٢٥١. مصنف عبد الرزاق = المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط ٢، ١٤٠٣هـ

- **عبد العزيز العبد اللطيف، بن محمد بن إبراهيم،**

٢٥٢. ضوابط الجرح والتعديل، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ب ط، ب ت

- **عبد العزيز محمد فارح،**

٢٥٣. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية

- **عبد القاهر البغدادي، أبو منصور بن طاهرالتميمي الأسفراييني،**

٢٥٤. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٧ هـ

- **عتر، نور الدين الدكتور،**

٢٥٥. منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، ط ٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م،

- **العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي،**

٢٥٦. الثقات للعجلي = تاريخ الثقات = معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، دار الباز، ط ١ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م

- **العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ،**

٢٥٧. ألفية العراقي مع شرحه التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المطبوع مع فتح المغيث، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ

٢٥٨. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المطبوع مع فتح المغيث، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ

٢٥٩. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

- **العسكري، الحسن بن عبد الله،**

٢٦٠. تصحيفات المحدثين، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٢هـ

٢٦١. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق عزة حسن، دار طلاس للدراسات، والترجمة، والنشر ط ٢، ١٩٩٦م

٢٦٢. فروق العسكري = الفروق اللغوية، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر

- **العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير،**

٢٦٣.عون المعبود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٥هـ

- **العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي،**

٢٦٤.الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

- **عمر كحالة، بن رضا بن محمد راغب الدمشقي،**

٢٦٥.معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان

- **العمري، أكرم بن ضياء،**

٢٦٦.بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بساط، بيروت، لبنان، ط ٤

٢٦٧.عصر الخلافة الراشدة، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ب ط، ب ت

- **عياض بن نامي السلمي،**

٢٦٨.أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣٦هـ/٢٠٠٥م

- **الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي،**

٢٦٩.إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان

٢٧٠. المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م

٢٧١. معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١ م

- **الغزي، نجم الدين محمد بن محمد،**

٢٧٢.الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

- **فاروق حمادة، بن محمود بن حسن،**

٢٧٣.أعلام السيرة النبوية في القرن الثاني الهجري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنورة، السعودية، ب ت

- **الفاسي، تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني،**

٢٧٤.ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

- **الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي،**

٢٧٥.المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م

- **الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،**

٢٧٦.القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسُوسي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثامنة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥م

- **الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي،**

٢٧٧.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان

- **قاسم علي سعد،**

٢٧٨.مباحث في علم الجرح والتعديل، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

- **القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد الحلاق،**

٢٧٩. محاسن التأويل، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤١٨ هـ

- **القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي،**

٢٨٠. إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحي إسماعيل، المنصورة، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

- **القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي،**

٢٨١. الذخيرة، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٤ م

٢٨٢.الفروق للقرافي = أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، ب ط ب ت

- **القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي،**

٢٨٣.تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، تحقيق، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م

- **القزويني، زكريا بن محمد بن محمود،**

٢٨٤.آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان،

- **القِنَّوجي، ، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن الحسيني البخاري،**

٢٨٥.أبجد العلوم، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م

٢٨٦.الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

- **الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر،**

٢٨٧.فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٧٣م

- **الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري،**

٢٨٨. رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ

- **اللاحم، إبراهيم بن عبد الله،**

٢٨٩.الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م

- **لجنة تنظيم الكتب الدراسية، المجمع العلمي الإسلامي،**

٢٩٠. كتاب الهداية في النحو، افست مهارت، ط ٦، ب ت ب م

- **مالك بن أنس، الأصبحي**

٢٩١. المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م

٢٩٢. الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ

- **المأربي، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل،**

٢٩٣.شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م

- **المباركفوري، أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم،**

٢٩٤. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب ت

- **محمد عجاج الخطيب،**

٢٩٥. السنة قبل التدوين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

- **محمد محمد أبو زهو،**

٢٩٦.الحديث والمحدثون = عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، والإفتاء، والدعوة، والإرشاد، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

- **محمود الطحان،**

٢٩٧.أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت

- **مرتضى الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني،**

٢٩٨.تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ب ت

- **المزي، ، أبو الحجاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الكلبي،**

٢٩٩.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ / ١٩٨٠

- **مسلم بن الحجاج ، أبو الحسن القشيري النيسابوري،**

٣٠٠. التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، ط ٣، ١٤١٠هـ

٣٠١. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩١٨م

- **المطرزي، أبو الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبو المكارم**

٣٠٢. المغرب في ترتيب المعرب، دار الكتاب العربي، ب ط ب ت

- **المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد،**

٣٠٣. الاستبصار في نقد الأخبار، تحقيق محمد الشنقيطي، دار أطلس، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ

٣٠٤. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

- **مغلطاي، علاء الدين،**

٣٠٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م

- **المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني،**

٣٠٦. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، لبنان

- **الملا علي القاري، علي بن سلطان محمد،**

٣٠٧. شرح نخبة الفكر، تحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ب ط ب ت

- **المليباري، حمزة عبد الله،**

٣٠٨. نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م

- **الموصلي، محمد خلف سلامة،**

٣٠٩. لسان المحدثين، الشبكة العنكبوتية

- **النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني،**

٣١٠. سنن النسائي = المجتبى من السنن = السنن الصغرى، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

٣١١. الضعفاء والمتروكون للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ

٣١٢. مشيخة النسائي = تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ

٣١٣. من لم يرو عنه غير واحد = تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، سوريا، ط ١، ١٣٦٩هـ

- **نشوان الحميري، ابن سعيد اليمني،**

٣١٤. شمس العلوم، ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

- **النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف،**

٣١٥. تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله، شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

٣١٦. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

٣١٧. رياض الصالحين، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م

٣١٨. شرح النووي لصحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٢هـ

- **الهيتمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الأنصاري،**

٣١٩. الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

- **ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي،**

٣٢٠. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م

٣٢١. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م

- **يوسف بن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين،**

٣٢٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ب ط، ب ت

- **مواقع الشبكة المحال عليها في الرسالة،**

٣٢٣. كتب السؤالات، أبو ياسر الطريقي، ملتقى أهل الحديث،

٣٢٤. الموسوعة العربية العالمية

٣٢٥. موسوعة المفاهيم، موقع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية

٣٢٦. مكانة بلاد الشام في الحديث النبوي الشريف، موقع الدكتور محمود عكام

٣٢٧. الموقع الرسمي للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

٣٢٨. الموقع الرسمي للشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد

٣٢٩. موقع المرصد الإسلامي لمكافحة التضليل الإعلامي

٣٣٠. موقع الموسوعة العربية

٣٣١. موقع جامعة الدمام

٣٣٢. موقع جامعة الشارقة

٣٣٣. موقع جامعة شيخ الإسلام ابن تيمية

٣٣٤. موقع معهد الإمام البيضاوي للعلوم الشرعية

٣٣٥. موقع ملتقى أهل الحديث

٣٣٦. موقع منتديات سفاري

٣٣٧. موقع ويكيبيديا

فهرس

الموضوعات

فهرس

الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	كلمة الشكر	
٢	المقدمة	١
٣	إشكالية البحث	٥
٤	أهمية الموضوع	٥
٥	الدراسات السابقة حول الموضوع	٧
٦	منهجي في البحث	١٠
٧	الخطة التفصيلية للبحث	١٠
٨	التمهيد	١٣
٩	المطلب الأول: تعريف الجَرْح والتَّعدِيل والفرق بينهما	١٤
١٠	أولا: تعريف التَّعدِيل لغة واصطلاحا	١٤
١١	ثانيا: تعريف الجرح لغة واصطلاحا	١٦
١٢	ثالثا: الفرق بين الجرح والتَّعدِيل	١٨
١٣	المطلب الثاني: التعريف بعلم الجرح والتَّعدِيل، وعلاقته بسائر علوم السنة	١٩
١٤	أولا: تعريف علم الجرح والتَّعدِيل	١٩
١٥	ثانيا: موضوع علم الجرح والتَّعدِيل	٢١
١٦	ثالثا: الغاية من علم الجرح والتَّعدِيل	٢١
١٧	رابعا: علاقة علم الجرح والتَّعدِيل بعلوم حديثية أخرى	٢١

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٨	المطلب الثالث: مشروعيَّة الجرح والتَّعدِيل	٢٥
١٩	المطلب الرابع: أهمية علم الجرح والتَّعدِيل	٤١
٢٠	المطلب الخامس: تاريخ علم الجرح والتَّعدِيل إجمالا	٤٤
٢١	المرحلة الأولى: مرحلة عدم الحاجة إلى جرح الرُّوَاة وتعَدِيلهم	٤٥
٢٢	المرحلة الثانية: مرحلة نشأة علم الجرح والتَّعدِيل	٥٠
٢٣	المرحلة الثالثة: مرحلة تطوُّر علم الجرح والتَّعدِيل إلى النُّضج والكمال	٦٢
٢٤	المرحلة الرابعة: مرحلة بداية تقَلُّص عملية الجرح والتَّعدِيل	٧٠
٢٥	المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الرواية	٧٦
٢٦	المرحلة السادسة: عصر الرُّكود:	٨٠
٢٧	المرحلة السابعة: مرحلة عودة النشاط في علم الجرح والتَّعدِيل، والتنقيب عن مقاصد أئمة النقد	٨١
٢٨	المطلب السادس: التعريف بأئمة النقد المتقدِّمين	٨٥
٢٩	أولا: المراد بالمتقدِّمين	٨٥
٣٠	ثانيا: ما يُشترَط في الناقد	٨٥
٣١	ثالثا: المراد بإمام النقد	٨٧
٣٢	١. شُعبَة بن الحَجَّاج (ت ١٦٠هـ)	٨٨
٣٣	٢. سُفيان بن سعيد الثَّوْري (ت ١٦١هـ)	٩٣
٣٤	٣. مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)	٩٥
٣٥	٤. سُفيان بن عُيَيْنة (ت ١٩٨هـ)	٩٨
٣٦	٥. يحي بن سعيد القَطَّان (ت ١٩٨هـ)	١٠٠

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣٧	٦. عبد الرحمن بن مَهْدِي (ت ١٩٨هـ)	١٠٢
٣٨	٧. يحي بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)	١٠٥
٣٩	٨. علي بن المَدِيني (ت ٢٣٤هـ)	١٠٨
٤٠	٩. أحمد بن حَنْبَل (ت ٢٤١هـ):	١١٠
٤١	١٠. محمد بن إسماعيل البُخاري (ت ٢٥٦هـ)	١١٣
٤٢	١١. أبو زُرْعَة الرازي (ت ٢٦٤هـ)	١١٧
٤٣	١٢. أبو داود السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ):	١١٩
٤٤	١٣. أبو حاتِم الرازي (ت ٢٧٧هـ)	١٢١
٤٥	١٤. أبو عبد الرحمن النَّسَائِي (ت ٣٠٣هـ)	١٢٢
٤٦	**المدخل**	١٢٧
٤٧	المطلب الأول : تاريخ بيان مراتب الرُّوَاة	١٢٨
٤٨	المطلب الثاني: تاريخ مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل	١٣٦
٤٩	المطلب الثالث: ما يُعرف به مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل	١٤٢
٥٠	المطلب الرابع: سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل	١٤٩
٥١	**البَابُ الأَوَّلُ: ألفاظ وعبارات الجرح عند أئمة النقد المتقدمين**	١٥٠
٥٢	**الفَصْلُ الأَوَّلُ: ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"**	١٥١
٥٣	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "وضع حديثا"	١٥٢
٥٤	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثا"	١٥٥

م	الموضوع	رقم الصفحة
٥٥	المبحث الثالث: المراد بالوَضع في الحديث	١٥٦
٥٦	المبحث الرابع: متى يُتَّهَم الراوي بالوَضع	١٥٩
٥٧	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثا" وشرحها	١٦٤
٥٨	النوع الأول: التصريح بكَذِب الراوي في الحديث	١٦٤
٥٩	١. لفظ الكَذِب أوما تَصَرَّفَ منه مُقيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات	١٦٥
٦٠	٢. لفظ الكَذِب أو ما تَصرَّف منه مُقَيَّدًا بكونه على رسول الله ﷺ في سياق الإثبات	١٦٦
٦١	٣. لفظ "الوضع" وما يَتَصَرَّفُ منه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات	١٦٧
٦٢	٤. لفظ افتَعَل وما يَتَصَرَّفُ مِنه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات	١٦٨
٦٣	٥. نَفيُ الصِّدق في الحديث	١٦٩
٦٤	النوع الثاني: ما يَدُلُّ على أن الرواية عن الراوي جَريمَةٌ أو كَبِيرَةٌ	١٦٩
٦٥	٦. لَأن أشرَب من بول حِماري حتى أروي أحبُّ إلي من التحديث عن فلان	١٧٠
٦٦	٧. لأن أرتكب سبعين كبيرة أحب إلي من أن أحدث عن فلان	١٧٠
٦٧	٨. لأن يزني الرجل خير له من أن يروى عن فلان	١٧٠
٦٨	٩. لأن أقدم فيُضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عن فلان	١٧١
٦٩	١٠. لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن فلان	١٧١
٧٠	١١. قول النَّاقِد: أخاف النار. تعليلا لامتناعه من الرواية عن راو	١٧٢
٧١	١٢. الاستعداء على الراوي لمنعه من التحديث	١٧٢
٧٢	النوع الثالث: الحكم على الراوي بأنه يستحق القتل	١٧٢
٧٣	١٣. فلان ينبغي أن يُقتل	١٧٣

م	الموضوع	رقم الصفحة
٧٤	١٤. ما أحوج صاحب هذا إلى أن يقتل	١٧٣
٧٥	١٥. ما أحوج فلانا أن تضرب عنقه	١٧٤
٧٦	١٦. يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها	١٧٤
٧٧	١٧. فلان حلال الدم	١٧٤
٧٨	١٨. لو كان لي فرس ورمح؛ لكنت أغزو فلانا	١٧٥
٧٩	النوع الرابع: ما يدُلُّ على غلبة الوَضع في مَروِيَّات الراوي	١٧٥
٨٠	١٩. حَدَّثَ بأحاديثَ كثيرةٍ كَذِبٌ	١٧٥
٨١	٢٠. يَدُلُّ حديثُه على الكَذِب	١٧٦
٨٢	٢١. أحاديثه موضوعة	١٧٦
٨٣	النوع الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة الأساليب	١٧٦
٨٤	٢٢. يَسرقُ الحديثَ	١٧٦
٨٥	٢٣. مُتَّهَم بالكَذِب مُقيَّدا بالحديث	١٧٩
٨٦	٢٤. متهم بالوضع أو يتهم بالوضع	١٨٢
٨٧	المبحث السادس: حكم أهل مرتبة "وضع حديثا"	١٨٣
٨٨	**الفصل الثاني: ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"**	١٩٥
٨٩	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "متروك الحديث"	١٩٦
٩٠	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"	١٩٩
٩١	المبحث الثالث: المراد بخُلُوِّ حديث الراوي من الفائدةِ مُطلَقًا	٢٠١
٩٢	أولا: طفولة الراوي عند أداء الحديث	٢٠٢

م	الموضوع	رقم الصفحة
٩٢	ثانياً: تَعَمُّدُ الكَذِب مُطلَقًا	٢٠٣
٩٣	ثالثا: الفسق	٢٠٤
٩٤	رابعًا: الجنون	٢١٢
٩٥	خامسًا: عدم التمييز	٢١٣
٩٦	سادسًا: خفة العقل	٢١٣
٩٧	سابعًا: الجهل التام بالصناعة الحديثية	٢١٤
٩٨	ثامنًا: سوء الحفظ المبطل للضبط	٢١٥
٩٩	تاسعًا: عدم رواية الراوي إلا عمن يستحق الترك	٢١٦
١٠٠	عاشرًا: عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث	٢١٦
١٠١	حادي عشر: عدم معرفة الراوي على وجه التعيين	٢١٦
١٠٢	ثاني عشر: عدم سند مقبول إلى الراوي	٢١٩
١٠٣	ثالث عشر: عدم اختبار الراوي ضبطًا	٢٢٠
١٠٤	رابع عشر: عدم إمكان تمييز ما صح من مَرويَّات الراوي مما سقم	٢٢٠
١٠٥	المبحث الرابع: الفرق بين مرتبتي "وضع حديثا" و"متروك الحديث"	٢٢٢
١٠٦	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" مع الشرح	٢٢٣
١٠٧	النوع الأول: ما يدل على طفولة الراوي عند أداء الحديث	٢٢٤
١٠٨	النوع الثاني: ما يدل على تعمد الراوي للكذب	٢٢٤
١٠٩	١. لفظ الكذب أوما تصرف منه في سياق الإثبات	٢٢٤
١١٠	٢. دجَّال	٢٢٧
١١١	النوع الثالث: ما يدل على سبب من أسباب الفسق في الراوي	٢٢٨

م	الموضوع	رقم الصفحة
١١٢	٣. رأيتُه في الحمَّام بغير مِئزَر	٢٢٨
١١٣	٤. يشربُ الخمرَ	٢٢٩
١١٤	٥. سَرَقَ:	٢٢٩
١١٥	٦. فاسِقٌ	٢٢٩
١١٦	النوع الرابع: ما يدل على بُطلان عدالة الراوي إجمالا	٢٢٩
١١٧	٧. نفي الأمانة	٢٢٩
١١٨	٨. رجل سوء	٢٣٠
١١٩	٩. نفي الصدق:	٢٣١
١٢٠	النوع الخامس: ما يدل على الجُنون	٢٣٢
١٢١	١٠. كأنه مجنون	٢٣٢
١٢٢	النوع السادس: ما يدل على عدم التمييز	٢٣٣
١٢٣	١١. لأنه كان صغيرا	٢٣٣
١٢٤	١٢. ذاك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين	٢٣٣
١٢٥	النوع السابع: ما يدل على خفة عقل الراوي	٢٣٣
١٢٦	١٣. قول الراوي: إن لم يخرج الدجال الأكبر سنة خمسين ومائة؛ فاعلموا أني كَذَّاب	٢٣٣
١٢٧	١٤. قول الراوي: إن لم أحدثكم؛ فأمي زانية	٢٣٤
١٢٨	النوع الثامن: ما يدل على جهل الراوي التام بالصناعة الحديثية	٢٣٤
١٢٩	١٥. لا يدري ما الحديث	٢٣٤
١٣٠	النوع التاسع: ما يدل على سوء الحفظ المُبطل للضبط	٢٣٤

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٣١	١٦. اختلط البتة	٢٣٤
١٣٢	النوع العاشر: ما يدل على بطلان ضبط الراوي إجمالا	٢٣٥
١٣٣	١٧. نفي الضبط	٢٣٥
١٣٤	النوع الحادي عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا عمن يستحق الترك	٢٣٥
١٣٥	١٨. لا تكتبوا عنه، فإنه يروي عن فلان	٢٣٥
١٣٦	النوع الثاني عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث	٢٣٦
١٣٧	١٩. لا يُعرَف إلا بحديث فيه نظر	٢٣٦
١٣٨	النوع الثالث عشر: ما يدل على عدم معرفة النَّاقِد للراوي على وجه التعيين	٢٣٦
١٣٩	٢٠. مجهول	٢٣٦
١٤٠	الأول: عدمُ تَحَقُّق وُجود الراوي	٢٣٦
١٤١	الثاني: شكُّ الناقد في وجود مسمى الراوي	٢٣٧
١٤٢	الثالث: عدم تميز الراوي عن غيره	٢٣٧
١٤٣	الرابع: عدم ذكر الراوي إلا في الحديث غير الثابت	٢٣٧
١٤٤	٢١. لا يُعرَف	٢٣٨
١٤٥	٢٢. لا أعرفه	٢٣٨
١٤٦	٢٣. مِن أفناء الناس	٢٣٨
١٤٧	النوع الرابع عشر: ما يدل على عدم سند مقبول إلى الراوي	٢٣٨
١٤٨	٢٤. حديثه ليس بقائم أو ليس بقائم الإسناد	٢٣٨
١٤٩	٢٥. لم يَقُم حديثُه	٢٣٨

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٥٠	٢٦. لا يُعرَف إلا بحديث فيه نظر	٢٣٨
١٥١	النوع الخامس عشر: ما يدل على عدم اختبار الراوي ضبطا	٢٣٩
١٥٢	٢٧. لا أُخَبِّرُه	٢٣٩
١٥٣	٢٨. لا أَعرفُه بمعنى: لا أُخَبِّرُه	٢٣٩
١٥٤	النوع السادس عشر: ما يدل على عدم إمكان تمييز ما صح من مَروِيَّات الراوي مما سقم	٢٣٩
١٥٥	٢٩. لا يعرف صحيح حديثه من غيره	٢٣٩
١٥٦	النوع السابع عشر: ما يدل على انعدام الفائدة من حديث الراوي مُطلَقًا	٢٣٩
١٥٧	٣٠. الحكم على الراوي أو على مروياته بالترك	٢٤٠
١٥٨	٣١. الحكم على الراوي أو على مروياته بالذهاب	٢٤٠
١٥٩	٣٢. الحكم على الراوي أو على مروياته بالسقوط	٢٤٠
١٦٠	٣٣. النهي عن الرواية عن الراوي	٢٤٠
١٦١	٣٤. النهي عن الكتابة عن الراوي	٢٤٠
١٦٢	٣٥. النهي عن السماع من الراوي	٢٤١
١٦٣	٣٦. الأمر بالضرب على حديث الراوي	٢٤١
١٦٤	٣٧. لا يعتبر به، أو بحديثه	٢٤١
١٦٥	٣٨. هو على يدي عدل	٢٤١
١٦٦	المبحث السادس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"	٢٤٣

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٦٧	**الفصل الثالث: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"**	٢٤٤
١٦٨	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ضعيف جداً"	٢٤٥
١٦٩	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"	٢٤٦
١٧٠	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ضعيف جداً" و"متروك"	٢٤٩
١٧١	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً" مع الشرح	٢٥٠
١٧٢	الأُسلُوب الأول: لفظ دال على ضعف تام مع لفظ آخر يَدُلُّ على الشِّدَّة:	٢٥٠
١٧٣	١. ضعيف جدًّا	٢٥٠
١٧٤	٢. واهٍ جداً	٢٥١
١٧٥	٣. واهٍ بِمَرَّة	٢٥١
١٧٦	٤. ضعيف بِمَرَّة	٢٥٣
١٧٧	٥. نضعفه ضعفاً شديداً	٢٥٣
١٧٨	الأُسلُوب الثاني: اقتران لفظين فأكثر يَدُلُّ كل منهما على ضعف تام	٢٥٣
١٧٩	٦. ضعيف واهٍ	٢٥٣
١٨٠	٧. ضعيف ضعيف	٢٥٤
١٨١	الأُسلُوب الثالث: أساليب أخر	٢٥٤
١٨٢	٨. شِبهُ لا شيء	٢٥٤
١٨٣	٩. لو روى حديثًا آخَر مِثل هذا؛ لطَرَحتُ حديثَه	٢٥٤
١٨٤	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"	٢٥٥

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٨٥	**الفصل الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"**	٢٥٦
١٨٦	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ضعيف الحديث"	٢٥٧
١٨٧	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"	٢٥٨
١٨٨	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ضعيف جداً"	٢٦٠
١٨٩	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" مع الشرح	٢٦١
١٩٠	١. ضعيف الحديث	٢٦١
١٩١	٢. ضعيف	٢٦١
١٩٢	٣. ضعَّفُوه، أو يُضَعَّفُ، أو ضُعِّفَ	٢٦٤
١٩٣	٤. واهي الحديث	٢٦٥
١٩٤	٥. واهٍ	٢٦٥
١٩٥	٦. كان فسلاً	٢٦٦
١٩٦	٧. مِن الرَّفَّاعِينَ أو كان رَفَّاعاً	٢٦٦
١٩٧	٨. كان نسِيّاً	٢٦٧
١٩٨	٩. سيءُ الحفظِ	٢٦٧
١٩٩	١٠. كثيرُ الغلَط أو كثيرُ الخَطأِ أو كثيرُ الوَهمِ	٢٦٧
٢٠٠	١١. مضطرب الحديث	٢٦٧
٢٠١	١٢. مطعون فيه، أو طعنوا فيه	٢٦٩
٢٠١	١٣. نزكوه	٢٦٩
٢٠٣	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"	٢٧١

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٠٤	**الفصل الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"**	٢٧٤
٢٠٥	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ليس بقوي"	٢٧٥
٢٠٦	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"	٢٧٧
٢٠٧	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ليس بقوي"	٢٨٠
٢٠٨	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" مع الشرح	٢٨١
٢٠٩	١. ليس بقوي	٢٨١
٢١٠	٢. ليس بثقة	٢٨٢
٢١١	٣. ليس بثبت	٢٨٣
٢١٢	٤. ليس بحجة	٢٨٣
٢١٣	٥. فيه ضعف	٢٨٣
٢١٤	٦. في حديثه ضعف	٢٨٣
٢١٥	٧. ليس بعمدة	٢٨٤
٢١٦	٨. للضعف ما هو	٢٨٤
٢١٧	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"	٢٨٥
٢١٨	**الفصل السادس: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"**	٢٨٦
٢١٩	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ليِّن الحديث"	٢٨٧
٢٢٠	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"	٢٨٨
٢٢١	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ليِّن الحديث" و"ليس بقوي"	٢٩٢

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٢٢	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث" مع الشرح	٢٩٣
٢٢٣	١. ليِّن الحديث	٢٩٣
٢٢٤	٢. ليِّن	٢٩٣
٢٢٥	٣. في حديثه شيء	٢٩٣
٢٢٦	٤. في نفسي من حديثه شيء	٢٩٤
٢٢٧	٥. في حديثه نظر	٢٩٤
٢٢٨	٦. يجيء عنه حديث كأنه شيعي، ثم يجيء عنه حديث كأنه عثماني	٢٩٤
٢٢٩	٧. ما تعجبني الرواية عن فلان، ولا أدري ما ينصبني لهذا؟	٢٩٥
٢٣٠	٨. حديثه ليس بالمعروف	٢٩٥
٢٣١	٩. حديثه ليس بمستقيم	٢٩٥
٢٣٢	١٠. في نفسي منه شيء	٢٩٥
٢٣٣	١١. في نفسي منه	٢٩٦
٢٣٤	١٢. في القلب منه هاجس	٢٩٦
٢٣٥	١٣. فيه نظر	٢٩٦
٢٣٦	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليِّن الحديث"	٢٩٨
٢٣٧	**الباب الثاني: ألفاظ وعبارات التعديل عند أئمة النقد المتقدمين**	٢٩٩
٢٣٨	**الفصل الأول: ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"**	٣٠٠
٢٣٩	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "صالح الحديث"	٣٠١
٢٤٠	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"	٣٠٣

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٤١	المبحث الثالث: وجه ذكر صالح الحديث في مراتب التعديل	٣٠٩
٢٤٢	المبحث الرابع: وجه جعل "صالح الحديث" مرتبة أخيرة للتعديل	٣١٠
٢٤٣	المبحث الخامس: الفرق بين مرتبتي "صالح الحديث" و"ليِّن الحديث"	٣١٣
٢٤٤	المبحث السادس: ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث" مع الشرح	٣١٤
٢٤٥	الأسلوب الأول: ما يدل على صلاح الحديث صراحة	٣١٤
٢٤٦	١. صالح الحديث	٣١٤
٢٤٧	٢. مستقيم الحديث	٣١٤
٢٤٨	٣. حسن الحديث	٣١٦
٢٤٩	٤. مقارب الحديث	٣١٨
٢٥٠	٥. صحيح الحديث	٣١٩
٢٥١	٦. مستوي الحديث	٣١٩
٢٥٢	٧. جيد الحديث	٣٢٠
٢٥٣	٨. معروف الحديث	٣٢٠
٢٥٤	الأسلوب الثاني: ألفاظ وعبارات المراتب العليا للتعديل مقيدة بالحديث	٣٢١
٢٥٥	٩. صدوق في الحديث	٣٢٢
٢٥٦	١٠. ثِقَة في الحديث	٣٢٢
٢٥٧	١١. ثبت في الحديث	٣٢٢
٢٥٨	١٢. لا بأس بحديثه	٣٢٢
٢٥٩	١٣. قوي الحديث	٣٢٣
٢٦٠	المبحث السابع: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"	٣٢٤

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٦١	**الفصل الثاني: ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"**	٣٢٥
٢٦٢	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "شيخ"	٣٢٦
٢٦٣	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"	٣٢٧
٢٦٤	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث"	٣٣٩
٢٦٥	المبحث الرابع: أساليب وألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ" مع الشرح	٣٤٠
٢٦٦	الأسلوب الأول: ما يدل على صلاح الراوي مقيدا بما علمه الناقد:	٣٤٠
٢٦٧	١. لا أعلم إلا خيرا	٣٤١
٢٦٨	٢. لا أعلم به بأسا	٣٤٢
٢٦٩	٣. ما علمتك صدوقا	٣٤٢
٢٧٠	٤. لا بأس به عندي	٣٤٢
٢٧١	٥. صدوق عندي	٣٤٢
٢٧٢	الأسلوب الثاني: ما يدل على صلاح الراوي فما فوقه بدون جزم	٣٤٣
٢٧٣	٦. صدوق إن شاء الله	٣٤٣
٢٧٤	٧. ما به بأس إن شاء الله	٣٤٣
٢٧٥	٨. لم يكن به بأس إن شاء الله	٣٤٣
٢٧٦	٩. مَحَلُّه الصدق إن شاء الله	٣٤٣
٢٧٧	١٠. صالح إن شاء الله	٣٤٣
٢٧٨	١١. ثِقَة إن شاء الله	٣٤٤
٢٧٩	الأسلوب الثالث: ما يدل على رجاء الناقد صلاح الراوي	٣٤٤

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٨٠	١٢. أرجو أن يكون صدوقا	٣٤٤
٢٨١	١٣. وأرجو أنه لا بأس به	٣٤٤
٢٨٢	١٤. أرجو أنه ليس به بأس	٣٤٤
٢٨٣	١٥. أرجو أن لا يكون به بأس	٣٤٤
٢٨٤	١٦. أرجو أن يكون ثِقَة	٣٤٥
٢٨٥	الأسلوب الرابع: ما يدل على قرب الراوي من الصلاح	٣٤٥
٢٨٦	١٧. إلى الصدق ما هو	٣٤٥
٢٨٧	الأسلوب الخامس:ألفاظ وعبارات متفرقة دالة على صلاح حال الراوي ظاهرا	٣٤٥
٢٨٨	١٨. شيخ	٣٤٥
٢٨٩	١٩. صويلح	٣٤٥
٢٩٠	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"	٣٤٧
٢٩١	**الفصل الثالث: ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"**	٣٥٠
٢٩٢	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "صدوق"	٣٥١
٢٩٣	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"	٣٥٢
٢٩٤	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "صدوق" و"شيخ"	٣٧١
٢٩٥	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق" مع الشرح	٣٧٢
٢٩٦	١. صدوق:	٣٧٢
٢٩٧	٢. محله الصدق:	٣٧٢
٢٩٨	٣. لا بأس به:	٣٧٣

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٩٩	٤. مأمون:	٣٧٣
٣٠٠	٥. خيار	٣٧٣
٣٠١	٦. صالح أو من صلحاء الناس	٣٧٤
٣٠٢	٧. وسط	٣٧٤
٣٠٣	٨. ليس بالقوي	٣٧٤
٣٠٤	٩. ليس بذاك القوي	٣٧٥
٣٠٥	١٠. ليس بذاك	٣٧٦
٣٠٦	١١. ليس بالمتين	٣٧٦
٣٠٧	١٢. ليس بالمرضي	٣٧٦
٣٠٨	١٣. ليس من جمال أو جمازات المحامل	٣٧٦
٣٠٩	١٤. ليس من إبل القباب	٣٧٧
٣١٠	المبحث الخامس: حكم أهل مرتبة "صدوق"	٣٧٨
٣١١	**الفصل الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"**	٣٨٣
٣١٢	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ثِقَة"	٣٨٤
٣١٣	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة"	٣٨٦
٣١٤	المبحث الثالث: المراد بتمام العدالة الدينية	٣٨٩
٣١٥	المبحث الرابع: المراد بتمام الضبط	٣٩٦
٣١٦	المبحث الخامس: إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق على من فقد شيئاً من شروط العدالة أو الضبط	٣٩٩

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣١٧	المبحث السادس: حكم إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق المطلق على من لم يدركه الناقد أو كان قليل الرواية، أو قليل الشهرة	٤٠٠
٣١٨	المبحث السابع: الفرق بين مرتبتي "ثِقَة" و"صدوق"	٤٠٤
٣١٩	المبحث الثامن: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة" مع الشرح	٤٠٥
٣٢٠	١. ثِقَة	٤٠٥
٣٢١	٢. ثبت	٤١٢
٣٢٢	٣. مُتقِن أو مُتقِن الحديث	٤١٤
٣٢٣	٤. حُجَّة	٤١٥
٣٢٤	٥. دعامة	٤١٧
٣٢٥	٦. ركن من الأركان	٤١٧
٣٢٦	٧. قوي:	٤١٨
٣٢٧	المبحث التاسع: حكم أهل مرتبة "ثِقَة"	٤١٩
٣٢٨	**الفصل الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"**	٤٢٠
٣٢٩	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ثِقَة ثِقَة"	٤٢١
٣٣٠	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة ثِقَة"	٤٢٤
٣٣١	المبحث الثالث: المراد بشدة إتقان الحديث، وفائدتها	٤٢٦
٣٣٢	المبحث الرابع: الفرق بين مرتبة "ثِقَة ثِقَة" وبين مرتبة "ثِقَة"	٤٢٧
٣٣٣	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة ثِقَة" مع الشرح	٤٢٨
٣٣٤	النوع الأول: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المطلق بعينه:	٤٢٨

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣٣٥	١.ثِقَة ثِقَة – مرتين أو أكثر–	٤٢٨
٣٣٦	٢.ثبت ثبت – مرتين أو أكثر–	٤٢٩
٣٣٧	٣.بخ بخ	٤٢٩
٣٣٨	٤.حافظ حافظ	٤٣٠
٣٣٩	النوع الثاني: ما فيه ذكر لفظ من ألفاظ المرتبة الثالثة مع مرادفه	٤٣٠
٣٤٠	٥.ثِقَة ثبت أو ثبت ثِقَة	٤٣١
٣٤١	٦.ثِقَة مُتقِن أو مُتقِن ثِقَة	٤٣١
٣٤٢	٧.ثِقَة حافظ أو حافظ ثِقَة	٤٣٢
٣٤٣	٨.ثبت حافظ	٤٣٢
٣٤٤	٩.ثبت حُجَّة	٤٣٢
٣٤٥	١٠.مُتقِن ثبت	٤٣٣
٣٤٦	١١.حافظ مُتقِن	٤٣٣
٣٤٧	١٢.ثِقَة مرضي	٤٣٣
٣٤٨	١٣.ثِقَة رضا	٤٣٣
٣٤٩	١٤. عدل رضا	٤٣٣
٣٥٠	١٥.ثِقَة صاحب حديث	٤٣٤
٣٥١	١٦.صاحب حديث كيس	٤٣٤
٣٥٢	١٧.ثِقَة مُتقِن حافظ	٤٣٤
٣٥٣	١٨.ثِقَة مُتقِن متين	٤٣٤
٣٥٤	١٩.ثِقَة ثبت ثبت الحديث	٤٣٤

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣٥٥	٢٠.عدل ثِقَة رضا	٤٣٥
٣٥٦	النوع الثالث:ما فيه تكريرلفظ دال على التوثيق المطلق بعينه،ومع مرادفه	٤٣٥
٣٥٧	٢١.ثبت ثبت مُتقِن مُتقِن	٤٣٥
٣٥٨	٢٢.ثبت ثبت صحيح الحديث	٤٣٥
٣٥٩	٢٣. ثِقَة ورع بخ بخ	٤٣٥
٣٦٠	٢٤.بخ بخ ثِقَة	٤٣٦
٣٦١	٢٥.بخ بخ نقي الحديث جدًا	٤٣٦
٣٦٢	النوع الرابع: ما فيه التعجب مما يدل على إتقان الحديث	٤٣٦
٣٦٣	٢٦.ما كان أضبطه	٤٣٧
٣٦٤	٢٧.ما أتقنه!	٤٣٧
٣٦٥	٢٨.ما أنقى حديث فلان	٤٣٧
٣٦٦	٢٩.ما كان أتقنه للحديث	٤٣٧
٣٦٧	٣٠.كان مُتقِنا أو متفهما للحديث عجبا	٤٣٨
٣٦٨	٣١.ما أصح حديثه!	٤٣٨
٣٦٩	٣٢.ما أثبت حديثه!	٤٣٨
٣٧٠	٣٣.ما أقل خطأه!	٤٣٨
٣٧١	٣٤.يا لك من صحة الحديث	٤٣٨
٣٧٢	٣٥.ما كان أشد انتقاد فلان بالرجال وأعلمه بشانهم	٤٣٩
٣٧٣	النوع الخامس: ما يدل على شدة إتقان الحديث من غير تكرير وتعجب:	٤٣٩
٣٧٤	٣٦. لا يحدث إلا عن ثِقَة	٤٣٩

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣٧٥	٣٧.من معادن الصدق	٤٤٠
٣٧٦	٣٨.إذا حدثك فلان بشيء فاختم عليه	٤٤٠
٣٧٧	٣٩.المصحف	٤٤١
٣٧٨	٤٠.كان يفتش الحديث	٤٤١
٣٧٩	٤١.من أهل الحديث	٤٤١
٣٨٠	٤٢.متثبت أو مستثبت	٤٤٢
٣٨١	٤٣.كان يجيء بالحديث كما يسمع أو على وجهه	٤٤٣
٣٨٢	٤٤.: كان لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي صلى الله عليه وسلم	٤٤٣
٣٨٣	٤٥.تعرف الإتقان في قفاه:	٤٤٤
٣٨٤	المبحث السادس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَة ثِقَة"	٤٤٥
٣٨٥	**الفصل السادس: ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"**	٤٤٦
٣٨٦	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "أَوثَق الناس"	٤٤٧
٣٨٧	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوثَق الناس"	٤٤٨
٣٨٨	المبحث الثالث: سبب عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة، مع التوجيه	٤٥٢
٣٨٩	المبحث الرابع: الفرق بين مرتبتي "أَوثَق الناس" و "ثِقَة ثِقَة"	٤٥٤
٣٩٠	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوثَق الناس" مع الشرح	٤٥٥
٣٩١	النوع الأول: ما فيه صيغة "أفعل" التفضيل مضافا إلى الناس أو جماعة كبيرة منهم في سياق الإثبات	٤٥٧
٣٩٢	١.أَوثَق	٤٥٨

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣٩٣	٢.أثبت	٤٥٩
٣٩٤	٣.أرضى	٤٥٩
٣٩٥	٤.أصدق	٤٦٠
٣٩٦	٥.آمن على الحديث	٤٦١
٣٩٧	٦.أحفظ	٤٦٢
٣٩٨	٧.أتقن	٤٦٤
٣٩٩	٨.أقوم	٤٦٥
٤٠٠	٩.أبصر بالحديث أو بالرجال	٤٦٥
٤٠١	١٠.أعلم الناس بالرجال	٤٦٦
٤٠٢	١١.أفضل	٤٦٧
٤٠٣	١٢.خير أو أخير	٤٦٧
٤٠٤	١٣.أمثل	٤٦٨
٤٠٥	١٤.أعلم الناس	٤٦٩
٤٠٦	١٥.أمر في الحديث	٤٦٩
٤٠٧	النوع الثاني: ما فيه نفي الأفضل من الراوي باستخدام "أفعل" التفضيل	٤٦٩
٤٠٨	١٦. نفي وجود الأَوثَق من الراوي	٤٧٠
٤٠٩	١٧.نفي وجود الأثبت من الراوي	٤٧٠
٤١٠	١٨.نفي وجود الأرضى من الراوي	٤٧١
٤١١	١٩.نفي وجود الأصدق من الراوي	٤٧١
٤١٢	٢٠.نفي وجود الآمن على الحديث من الراوي	٤٧١

م	الموضوع	رقم الصفحة
٤١٣	٢١.نفي وجود الأحفظ من الراوي	٤٧٢
٤١٤	٢٢.نفي وجود الأتقن من الراوي	٤٧٢
٤١٥	٢٣.نفي وجود الأفضل من الراوي	٤٧٣
٤١٦	٢٤.نفي من هو خير من الراوي	٤٧٣
٤١٧	٢٥.نفي وجود الأمثل من الراوي	٤٧٤
٤١٨	٢٦.نفي وجود الأعلم بالحديث من الراوي	٤٧٤
٤١٩	٢٧.نفي وجود الأورع في الحديث من الراوي	٤٧٥
٤٢٠	٢٨.نفي وجود الأوعى للعلم من الراوي	٤٧٥
٤٢١	٢٩.نفي الأقل خطأ سقطا من الراوي	٤٧٦
٤٢٢	٣٠. نفي من هو أصح حديثا من الراوي	٤٧٦
٤٢٣	٣١. نفي من هو أحسن حديثا من الراوي	٤٧٧
٤٢٤	٣٢. نفي من هو أجود حديثا من الراوي	٤٧٧
٤٢٥	٣٣.نفي الأَوثَق حديثا من الراوي	٤٧٧
٤٢٦	النوع الثالث: ما فيه نفي المثل للراوي	٤٧٧
٤٢٧	٣٤.نفي رؤية مثل الراوي	٤٧٨
٤٢٨	٣٥. ما قدِم علينا مثله	٤٨٠
٤٢٩	٣٦. ما أخرجت خراسان مثله	٤٨٠
٤٣٠	٣٧. ما ترك مثله أو ما خلف مثله	٤٨١
٤٣١	٣٨.في الدنيا مثله؟!	٤٨١
٤٣٢	٣٩.من مثله؟!	٤٨٢

م	الموضوع	رقم الصفحة
٤٣٣	٤٠.لن تلقى مثله	٤٨٣
٤٣٤	٤١.ما خلَفتُ ببلدة كذا مثلـه	٤٨٣
٤٣٥	٤٢.ما رأى فلان مثل نفسه	٤٨٤
٤٣٦	٤٣.لا يُقاس به في العلم أحد	٤٨٤
٤٣٧	٤٤.أحد الأحدين	٤٨٤
٤٣٨	٤٥.نفي النظير	٤٨٤
٤٣٩	٤٦.من يطيق نقدك؟! أو من له مثل نقدك؟!	٤٨٥
٤٤٠	٤٧.لا يعدل فلانا أحد عندي	٤٨٦
٤٤١	النوع الرابع: ما فيه حصر العدالة والإتقان في قلة من الرجال	٤٨٦
٤٤٢	٤٨.الثِقَة فلان وفلان	٤٨٦
٤٤٣	٤٩.الثبت فلان وفلان	٤٨٧
٤٤٤	٥٠.حفاظ الحديث أو حفاظ الناس أو حفاظ بلدة كذا فلان وفلان	٤٨٧
٤٤٥	٥١.المتثبتون في الحديث أربعة	٤٨٨
٤٤٦	٥٢.ما يحفظ الحديث إلا فلان	٤٨٨
٤٤٧	٥٣.أربعة لا يختلف في حديثهم	٤٨٩
٤٤٨	٥٤.الحُجَّة على المسلمين الذين ليس فيهم لبس:	٤٨٩
٤٤٩	النوع الخامس: ما فيه تفضيل الناقد راويا على نفسه	٤٨٩
٤٥٠	٥٥.أستاذنا	٤٩٠
٤٥١	٥٦.أحفظ مني	٤٩٠
٤٥٢	٥٧.أكثر فائدة لك مني	٤٩٠

م	الموضوع	رقم الصفحة
٤٥٣	٥٨.إذا خالفني فلان فالحديث حديثه	٤٩١
٤٥٤	٥٩.ما خالفني أحد أشد علي من فلان	٤٩١
٤٥٥	٦٠.تمني الناقد أن يكون عرض حديثه على فلان	٤٩١
٤٥٦	٦١.كنا إذا اختلفنا في شيء سألناه عنه	٤٩١
٤٥٧	٦٢.لو أتيت فلانا في بيته ثم حدثته لكان يستأهل	٤٩٢
٤٥٨	النوع السادس: أساليب أخر متفرقة	٤٩٢
٤٥٩	٦٣.لا يسأل عنه	٤٩٢
٤٦٠	٦٤.إليه المنتهى في التَّثَبُّتْ	٤٩٣
٤٦١	٦٥.انتهى الحفظ إلى...	٤٩٤
٤٦٢	٦٦.أمة وحده في هذا الشأن	٤٩٤
٤٦٣	٦٧.نَسِيْجُ وَحْدِهِ	٤٩٤
٤٦٤	٦٨.رجل أهل بلدة كذا	٤٩٥
٤٦٥	٦٩.شيخ الإسلام	٤٩٥
٤٦٦	٧٠.ميزان	٤٩٦
٤٦٧	٧١.إمام	٤٩٦
٤٦٨	٧٢.يُقتَدَى به	٥٠٠
٤٦٩	٧٣.كأنه خُلِق لهذا الشأن	٥٠٠
٤٧٠	٧٤.أمير المؤمنين في الحديث أو أمير المحدثين	٥٠١
٤٧١	٧٥.سيد القراء	٥٠١
٤٧٢	٧٦.ما أقدم عليه أحدا	٥٠٢

م	الموضوع	رقم الصفحة
٤٧٣	٧٧.حديثا أسمعه من فلان أحب إلى من عشرين من غيره	٥٠٢
٤٧٤	٧٨.ما أبالي إذا وافقني فلان من خالفني	٥٠٣
٤٧٥	٧٩.عرض فلان أحب إلي من سماع غيره	٥٠٤
٤٧٦	٨٠. ما يدل على ترجيح الناقد للراوي عند الخلاف	٥٠٤
٤٧٧	٨١.شك فلان أحب إلي من يقين غيره	٥٠٥
٤٧٨	٨٢.كان قد أخذ عليهم الوهم غير فلان	٥٠٥
٤٧٩	المبحث السادس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوثَق الناس"	٥٠٦
٤٨٠	الخاتمة	٥٠٨
٤٨١	فهرس الآيات القرآنية	٥١٨
٤٨٢	فهرس الأحاديث والآثار	٥٢٥
٤٨٣	فهرس الأعلام	٥٢٩
٤٨٤	فهرس المصادر والمراجع	٥٤٢
٤٨٥	فهرس الموضوعات	٥٦٧